







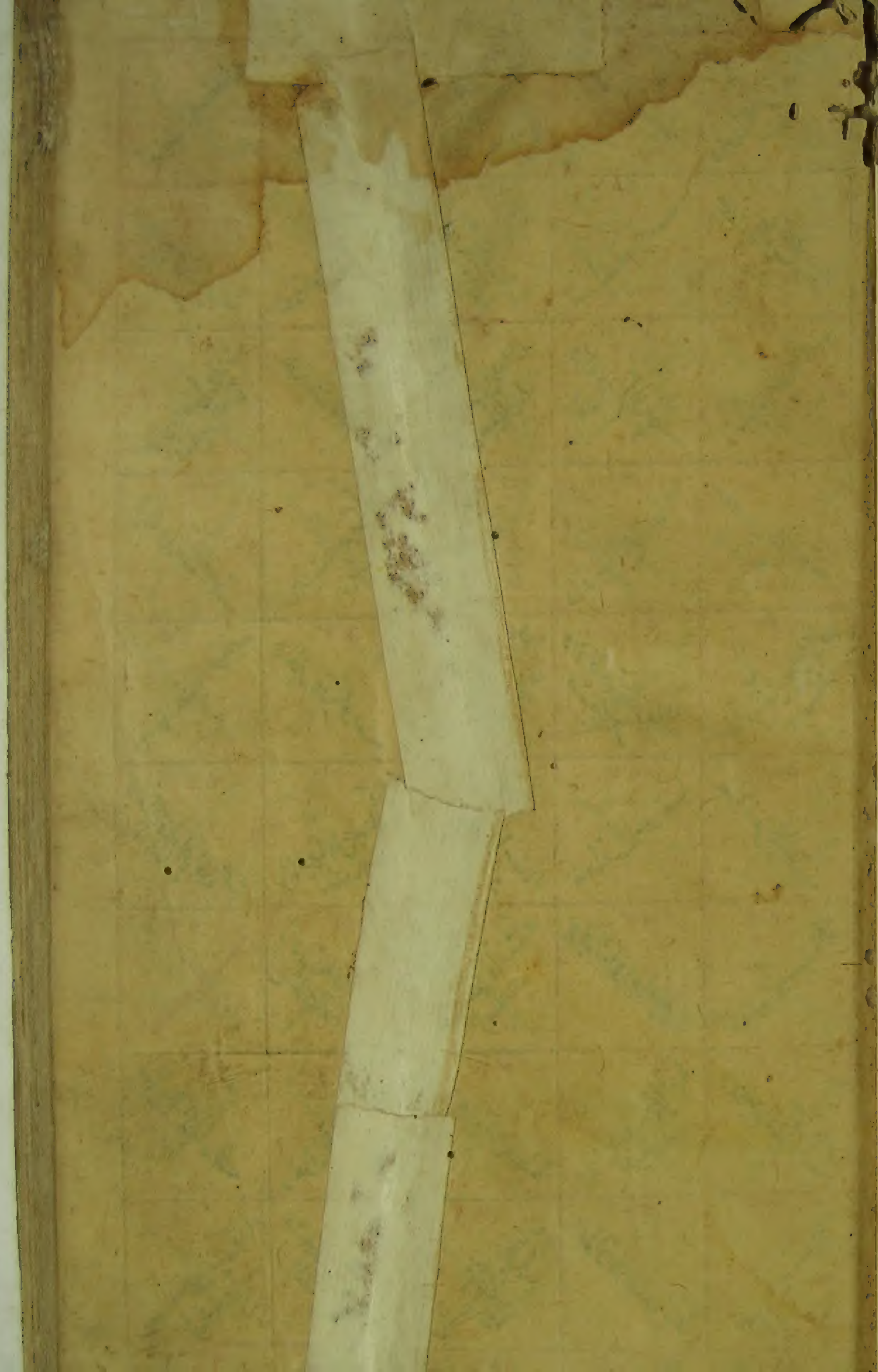


كافية في شرح رضى الدين

من كتب العصر  
احمد  
بمكة

الرضي الله عنه محمد بن الحسن الأسترابادري الامام المشهور صاحب شرح الحاشية  
لابن ابي حبيب الذي لم يوفق على ما بل ولاد غالب كتب الخوثة جميعا وتحقيقا  
وحسن تعليل وقد اكمل الشئ عليه وثدا اوله واعتمد شيخه هذا العصر  
فمن قبلهم في مصنفاتهم ودرودهم ولم يبق الحاشية كثيرة مع النفاذ اختار  
جمعة من مذاهب يتفرد بها ولحقه ثم الامة ولم اقف على اسمه ولا  
شي من ترجمته الا انه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة  
ثمان وثمانين وثمانمائة را حفره صاحب المودع  
شمس الدين ابن عزم بكنة ارضه وفاته  
سنة اربع وثمانين اربست  
وله شرح الشريعة  
اسطوانة  
الطبعة





Handwritten text in Arabic script, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some lines being more prominent than others. The ink is dark, and the paper is aged and slightly discolored. There are some small, dark spots and stains on the page, particularly near the top and bottom edges. The text appears to be a continuation of a larger work, possibly a letter or a treatise.







٣٠٢ اسم المفعول	٣٠٧ اسم المفعول	٣٠٨ وانما لم يجمع من التثنية	٣١١ محو الحرف	٣١٣ الفعل
٣١٧ وينصب الضارع بان	٣٢٨ ونحوه	٣٢٤ مثال الامر بالصفة	٣٢٤ وان كان الخبر ما فاعله	٣٢٨ فعل ما لم يسم فاعله
٣٣٩ المتعدي وغير المتعدي	٣٤١ افعال العلوب	٣٤٧ وقد جعل بعضهم	٣٤٩ افعال الناقصة	٣٥٥ افعال المقادير
٣٥٨ فاعل النفي	٣٦١ افعال المدح والذم	٣٦١ اعلم ان الامر	٣٦٣ اعلم ان النفي	٣٦٥ الحرف
٣٦٥ الحروف الجارية	٣٧٦ واعلم ان نون التثنية	٣٧٩ الحرف المشبه	٣٨٦ واعلم ان اصل	٣٨٧ واعلم ان الكسرة
٣٩٠ الحروف العاطفة	٣٩٨ واعلم ان اول نون	٣٩٩ حروف التبيين	٤٠٠ حروف النكاح	٤٠٠ حروف الازهار
٤٠١ حروف الزيادة	٤٠٢ حروف التفسير	٤٠٣ حروف المصدر	٤٠٤ حروف التوقيع	٤٠٤ حروف التوقيع
٤٠٤ حروف الاستفهام	٤٠٥ حروف الشرط	٤٠٨ واعلم ان	٤٠٨ وقد عرفت	٤١٠ وقد عرفت
٤١١ ما الثاني الساتنة	٤١٢ التثنية	٤١٢ نون التاكيد	٤١٥ احكام	٤١٥ احكام

الملك لله دخل في حفظ عبده  
الحاجي بشير اغا دار السعادة  
الشرقية لينة تارة  
وما ينفك



هذه النسخة الجليلة والجميلة من وقف حضرت مولانا صاحب الجليل  
حبيبيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية  
مفتوح معارف المراد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل  
حارر جماع البر الاكمل الا وهو اغا دار السعادة الحاجي  
وقفه للخير المريد والبر الكثير من هو على كل شيء قدير  
حرمه القصر السعيد وتبعه محمد بن  
ما واثق كرم من  
عوله







المعنى الذي يثبت آتاه عن ان قاطب بعد وتعالى كبراً عن ان يشعل بكهنا مت في مواعيد  
 سألته الانام وعرفت في بكار عزته ساجدة الامام كل حين ببال ذوى الافكار فبمفعول  
 حقيقة ملكوته وجميع ما يقيد عليه بما راوى الابصار فعلى خلاف ما ذاه المقدر عليه  
 من لغز حيرته وعلواته على خاتم انبائه وبلغ انشاء محمد بن عبد الله البشير قبل  
 ميلاده وعلى السادة الامهار من حترته واولاده وبعد فقد طلب الى بعض من  
 اعنى بصلاح حاله واسفه باليه مقدر من من مقترحات اماه تعلقن ما جرى مجرى  
 الشرح على مقترحة ابن الحاجب عند وارتقا على ما سبقت له من كونه ما يحتاج اليه الناس  
 في هذا النوع والى ذلك في هذا النوع من الفطنة الوقادة والبصيرة الفعالة بذلا مسودة  
 وتحقيقا لما سألته ثم انتهى الى بعد الشرح التبادر من الاحوال الى الفروع فان جاء  
 مرصفا فيركات الى باب المقدس الفروع صلوات الله على مشرفه لا تقاقر فيه والا  
 من صورته فيما يتجه وانه تعالى الى المولى لارشاد السبل وحسبنا ونعم الوكيل  
 في هذه الكيفية لفظ المعنى مفرد علم ان الكلم جنس الكلمة كثر وتفرقه وليس المجزوء من  
 من هذا النوع جملة الذي انما كما ينبغي تحقيقه في باب الجمع بل موجبه حق ان يقع على التليل  
 والكثير كالعلم والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنى بخلاف محتره ضرب  
 وقيل ان اشتاق الكلمة والكلام من الكلم وموالتج لما شيرما في النفس وموشتاقى بيد  
 وقد يطلق الكلام مجازا على التسمية والحق يقال كلمة شاعر قال بعد قفا وقت كلمة  
 زك صدق اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملقب بظبه وسو المراد بهما كما  
 استعمل القول بمعنى القول وهذا كما يقال الدنيا ضرب الاميراي يضربون الكلام  
 على معناه كانه لم يوضع في الاصل مصدر على الصحيح وليس على حجة مصادر الافعال التي  
 تنصب على المصدر كوكلمة كلاما وكلمة كلاما بل هو موضوع لجنس يتكلمه سوار كان كلمة على  
 كواد العطف او على كثر او كان كثر من كلمة وسوار كان علما او لا اما اطلاقه على كثر

هذا هو المعنى الذي يثبت آتاه عن ان قاطب بعد وتعالى كبراً عن ان يشعل بكهنا مت في مواعيد

هذا هو المعنى الذي يثبت آتاه عن ان قاطب بعد وتعالى كبراً عن ان يشعل بكهنا مت في مواعيد

هذا هو المعنى الذي يثبت آتاه عن ان قاطب بعد وتعالى كبراً عن ان يشعل بكهنا مت في مواعيد

فصل في قولك لم يتكلم بكلمة كذا او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كذا غير مركب غير الكلام  
 غير مفيد واما اطلاقه على المثل فكذلك فكلم فلان الكلام لا معنى له فالقول والكلام  
 واللفظ من حيث اصل اللفظ بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من  
 حروف المعنى وعلى كثره مفيداً كان او لا لكن القول اشهر في المفيد بخلاف اللفظ  
 والكلام واشهر الكلام اقله في المركب من حرفين فصاعداً واللفظ خاص بما يخرج من  
 من القول فاما لفظ اللفظ فكما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقول  
 كلمة كلاما كما على عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عبت من  
 لحيك بفهم الدال بمعنى وبتك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما يحكى  
 والمقتضى من قوله وضع اللفظ جله اولا معنى من المعاني مع قصد ان يصير متواظفاً  
 بين قولهم فلان قال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعاً له معنى  
 اولاً بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر قيل انك واضعاً كما اذا سميت زيداً  
 ولا يقال لكل لفظ بمرت من شخص بمعنى هنا موضوعه له من دون اقرار قصد اللفظ  
 بهما وخرقات الاعوام على ما لبيت الفاظ موضوعه لعدم قصد المحرف الاول الى  
 التواظف وعلى ما فرضنا الوضع لم يكن محمداً الى قوله المعنى لان الوضع لا يكون الا المعنى  
 الدال بغير الوضع ليعود لفظ مهمل كان اولاً مع قصد التواظف الى لا فيخرج الى قوله  
 المعنى لكن ذلك خلاف المشهور من اصطلاحهم معنى اللفظ المعنى به اي يراد بمعنى  
 المقول قوله المعنى مفرد بمعنى بالمعنى الذي لا يدل جز لفظه على جزه سوار كان ذلك  
 المعنى جزه بمعنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لاجره المعنى لغز وضرب  
 فالعنى المركب على هذا هو الذي يدل جز لفظه على جزه فخره زيد وعبد الله والم  
 يكونا علمين واما مع العلمية فمعها مفرد وكذا القطع لان لفظ المفرد لفظ لا يدل  
 جزوه على جزه معناه وما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزه على جزه معناه  
 والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والركب صفة للفظ فيقال اللفظ المفرد  
 واللفظ المركب ولا ينبغي ان يتخرج في الحد والفاظ بل الواجب استعمال المشهور للمعنى  
 منها فيما لان الحد للبين وليس له ان يقول ان اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي  
 لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد فهو  
 سلم من هذا ولم يرد عليه الا عراضاً بال المركبات ليست موضوعه على هي فخره قوله  
 لفظ على الخلف واللفظ واللفظ والاشارة فاما ما بادت بالوضع على معنى مفرد  
 وليت بكلمات وكجز الاحترار بالجنس ايها اذا كان احض من الفصل بوجه وسوا  
 كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظاً وقد لا يكون وقد خسر لفظه وضع على

هذا هو المعنى الذي يثبت آتاه عن ان قاطب بعد وتعالى كبراً عن ان يشعل بكهنا مت في مواعيد

هذا هو المعنى الذي يثبت آتاه عن ان قاطب بعد وتعالى كبراً عن ان يشعل بكهنا مت في مواعيد

هذا هو المعنى الذي يثبت آتاه عن ان قاطب بعد وتعالى كبراً عن ان يشعل بكهنا مت في مواعيد

هذا هو المعنى الذي يثبت آتاه عن ان قاطب بعد وتعالى كبراً عن ان يشعل بكهنا مت في مواعيد





والدال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كالحال على الحال ونحو ذلك وعن الحرف وعن  
الحرف وعن المعنى لا بد من الدال على معنى المفرد كالحرف على الحرف لا بد من الدال على معنى  
عما صيغ للمعنى كالمفردات كلفم ونحوه من الابدانيات واكثر الكلام على هذا الاختلاف  
واقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير عاين فان قيل  
ان التار في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلمة كقمة وقمة واللام في الجنس قياسا  
لذلك لان الجنس على الكثرة المتأقصة للوحدة فاجاب ان اللام في مثل الجنس لا بعد  
كما يجي في باب المعرفة ولو علمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق  
الجنس في سوا الذي يحسن فيه لفظه كل قوله نعم ان الالف في خبر الذين امنوا  
اي كل الانسان واللام في الاستثناء لا عند ظهور النجاة يخرج ما لوله لوجوبه  
تحت المشتق منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقص الوحدة والالف في مائة الجنس  
من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة بل في ذلك احتمال عقلي كما في قوله قد يرين كلمة  
الذهب ولم يكن هناك ذهب محمود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك من هو  
واشتر الخمر وكل الخمر هذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة في الكثرة  
والمقصود في هذا الوضع سوا الذي في اي حية الجنس من حيث هي لان الحد انما يذكر  
بيان حية الشيء لا بيان استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظه ليوافق الخبر المبتدأ  
في ان نيت فالجواب انه لا يجب توافقهما في الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير متبينة  
من حية او في حكمها كالمنسوب انما في الجواهر نحو زخرفه الذهب مكان طيب وزيد  
نعمية وقوله لفظ سنا وان كان بمعنى الصفة اي مملوفا بيا كذا انما الالف صلة  
مصدر ويعتبر الاصل في مثل نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا بد  
ولا ينبغي ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظه يخرج عنه الكلمات او ما لفظها  
وكذلك الكلمات قلت لا يخرج مثل هذا الالف للوحدة لان مثل قولك قالا وقالا  
كارتبطا وبرقع لفظ واحدة وكذا كل ما يتلخص به مرة واحدة مع ان كل واحد من الالف  
كلمات بخلاف الاثنين ان قيل هذا استغراق لقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع  
لم يضع المفردات اما مركبات في الاستعمال بعد وضع المفردات لا الى الواضع فاجاب  
انما لان المركب ليس بموضوع وبانه ان الواضع انما يضع الفاظا معنية بغير  
ذلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالف  
في قياسه وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين  
ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب فاعل على وزن مفعول  
وكذا حال الاسم المفعول والامر والالة والمفعول والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى

علم التعريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين ان المفردات مفردات  
المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية اجزاء تركيب الكلام ويخرج في معرفة  
بعضها الى التعريف كالمفردات الفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما  
ذكرنا ان كل ان في قولك مسلما مسلون وبصري جميع الافعال المضارعة جزاء لفظ  
كل واحد منها يدل على حرز معناه اذ الواو يدل على الحقيقة والالف على التثنية والياء  
على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء  
التانيث في قائمة والتثنية ولام التعريف والفاء التانيث يجب ان يكون لفظ كل  
واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمات  
صارها من هذه الامراض كلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال  
الحروف المتصلة في الكلام المذكورة ولما علمتها معا لمة الكلمة الواحدة تسكن اول اجزاء  
الفعل المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو محرم وعلى ووسوى ونحو ذلك  
اما الفعل الماضي نحو ضرب فقيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول  
حرف المرتبة لاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول ووجه الظاهر  
على حروفه والوزن جزاء لفظا اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات  
والسكنات الموضوعات وضعها صوتيات والحركات ما يتلخص به فتواو كلمة مركبة من حرفين  
يدل كل منها على حرز معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المفعول نحو رجال وما جدد  
ونحو صارت ومضوت ومضرب لان الدال على معنى التثنية والجمع والفاء على  
المفعول والالة في الاشياء المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف الالف فلا  
يصح ان يدعى منها ان الوزن الطارئة كلمة صارت بالتركيب كحركاتها اذا  
ادعى في الكلام المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعراب هذه  
الكلمة اعراض وارادوا ان الفقه يفسر اللفظ المركب فصول وما يدل جريه على  
جر معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي الكلام المذكورة الحران سموه ان معا  
**قوله** وهي اسم وفعل وحرف . اتفقوا على الاسم على الفعل والحرف حصول  
الكلام من نوعه دون افعاله نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلام والاحوال  
التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم اقدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت  
من الفعلين كلام كما سمي من الاسمين لكنه اخرج في الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف  
فانه لا سمي منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان  
الواو والياء نحو اذهب زيد ونحوه زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان  
لزم ما علمت لو كان هذه القسمة قسمة الشيء الى اجزائه كما يقول النحويين على عمل



وما ذكره قسمة الشيء الى جزأيه نحو قولك لا يزالان وفوس تبرد غير ذلك وزيد  
 تحت كل واحد من الكلمتين خبرا عنه نحو ان حيوانا وقوله الموالد والجميع لا يريدون  
 ان للمعطوف والمعطوف عليه عيتمان معاني حادثة واحدة كما ينبغي في باب حروف  
 بل المراد انها عيتمان في كونها محكوما عليهما كما في جاري زيد وعمرا في كل من علي شي نحو  
 زيد قائم وقاعد او في حصولهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانما في الاصل  
 احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان معنى الكلمة احدا للكلمة دون  
 بل ان اردت المصريح او قدمنا على المعطوف عليه نحو الكلمة انما رسم او فعل او حرف  
 فيكون القضية مائة الجمع والمذكور في مطابقة فان قيل انك حكمت على الفعل  
 والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فجب ان يكون اسمين فقلت ان اردت  
 بقولك الكلمة اسم لاننا لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لا يخرج  
 الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما يقول ضرب دال على معنى مفرد  
 او بقول ضرب فعل ماض فتقول هذا ايضا مخالفة لان معنى كلامك وسوان  
 الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك  
 اللفظ معناه الموضوع سواء كان في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به  
 مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا يخرج ان الفعل اسم لعدم اتحاد  
 الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وكرب فعل  
 ماض اسمين فكيف اجزيت بينهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا  
 الا تاقص قلت لم ير ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل ماض على المعنى  
 ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اوله لا يخرج من الكوفاة وكذا  
 ضرب فعل في نحو ضرب زيد وشك اذا قلت مدلول الفعل لا يخرج عنه فانك اجزيت  
 عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخرج عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان  
 لفظ الفعل لا يخرج عنه وكذا قولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل كانه  
 اليه الفعل اذا كان لفظه نحو ضرب زيد وصعدت معناه الموضوع سواء كان في  
 الجمل مطلقا لا يحكم عليه اي شيء الذي لا شعوبه اصلا لا يحكم ولفظ الجمل مطلقا  
 ومعناه اذ هو بالاعرفه فمضى جميع ذلك مستبعد ان احدهما محكوم عليه شي وسواء  
 في الشك والآخر محكوم عليه بيقين ذلك وسواء كان في الشك فلا يزم انما قص  
 لان اتقاص لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين **قوله** لاننا اما ان تدل على  
 معنى في نفسها او لا تدل على الحرف والاول ما ان تقرر باحد الازمنة والكلمة او لا  
 الا في الاسم وقد علمت بك حد كل واحد منها - اعلم ان اسم ان من غير الكلمة و

والصفات محذوف اما من الاسم او من الخبر لان حالها اولها منها والاول  
 ويجوز ان يكون ان تدل متبادر محذوف الخبر اي دلالتها به وشك قولك زيد اما  
 ما في الاسم واللام في قوله لاننا متعلق بادل عليه قوله اسم وفعل وحرف او في  
 الكلمة محصورة في هذا الاقسام واسدل على المحصر ان قال هذا لفظ الدال على  
 مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لاني لفظه ان في الحرف  
 اعني الكلمة الدالة على معنى لاني لفظه والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما  
 تقرر باحد الازمنة والكلمة او لا ان تدل على اسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير  
 باحد الازمنة والكلمة والاول الفصل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها متقرر باحد الازمنة  
 والكلمة فمذه قسمة دائرة من التقي والاثبات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا  
 النقصان فتيين بدليل انحصار كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد  
 كما بينا المركب من الخبر الفصل هو **قوله** الكلام بالتيقن كالمعنى بالاد  
 ولا تاتي ذلك الا في اسمين او في فعل اسم - اما قدم حد الكلمة على الكلام مع ان  
 المقسم الاسم من علم نحو مفردة الاعراب الحاصل في الكلام بحسب القعد والتركيب  
 الكلام على الكلمة توقف المركب على خبره ونفي تيقنه الكلمتين تركبتهما ولو كانا خبره  
 وذلك من دلالة المركب على كل جز من اجزاء دلالة التضمن وجزء الكلام يكون  
 ملفوظا بزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعني جواب من قال ازيد قائم او قائم  
 زيد او احدهما مقدر دون الآخر وسواء الفعل كما في ان زيد قائم او الفاعل كما في  
 زيد قائم او المبتدأ او الخبر كما في قوله قعد ففسر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في  
 الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن خبرين على ان يكون الخبر عن اسم ما يخبر عنه  
 الخبر واخص به فتقول ان يخبر اخر از عن الكسبة الاضافية وعن التي من التوابع  
 ومتوابعها وتقول في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل كقولنا  
 الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو لعبت است حروف في الطلبي نحو رايت قائم  
 وليك وحكم قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياس  
 ليضرب بزيادة حرف الطلب قيا على سائر الجمل الطلبية مخفف بحذف اللام وحذف  
 حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فها لم يسم فاعله لتضرب وفي التماس  
 ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولتضرب باقتل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم  
 وقولنا او اكثر ليضرب زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه فكان على المضمع ان يقول  
 كلمتين او اكثر وليس ان يقول الاصل في الخبر الا بانه لا بد من دليل عليه في خبره  
 فزيد بحث انشائه وقولنا على ان يكون الخبر عن اسم ما يخبر عنه اخر از عن كون



الفعل خبرا اليه عن كل واحد في المصوبات في ضرب زيد عمر اناك يوم الجمعة  
ضرب زيد يوم الجمعة اناك ضرب في الموضعين احسن بالفعل  
واسم بالذكر من المصوبات كما يحكي في باب المصدر وكان على المصنف ان يقول  
بالاسناد الاصل المقصود بالتركيب به لذاته يخرج بالاصل اسناد المصدر واسم الفاعل  
والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما  
نحو اقام الزيدان فلكونه خبرا للفعل ومعناه كما في اسناد الافعال ونحو يقول المصنف  
ما ركب لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة  
والحال المضاف اليه اذا كانت كلها جلا واسناد الذي في الصلة والذي  
في الجملة القيمة لا تنال كيد جواب القسم والذي في شرطية لانها قيد في الجار  
لجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقيمة فالفرق بين  
الجملة والكلام ان الجملة ما يتصل بالاسناد الاسناد كانت متصودة لذاته اذ  
لا كما في الجملة التي هي خبر المبتدأ واما ثابته ذلك من الجمل فخرج المصدر واسماء الافعال  
والمفعول والصفة المشبهة والظرف وما اسندت اليه والكلام يمتنع الاسناد  
الاصلي فكان مصمم الذاته فكل كلام جملة ولا يعكس انما قال بالاسناد وتعمل  
بالاخبار لانه اعلم ان يمتثل النسبة التي في الكلام الخبري والاشياء والظلال  
كما ذكرنا وادخله بقوله بالاسناد وعن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف  
والمضاف اليه والآن مع متبوعه ومعنى المركب من الفعل والاسم فخر بركب عن  
جميع الانواع الاربعة من التركيب الثمانية الممكنة من الكلام الثلث واسم مع حرف  
وفعل وفعل مع فعل او حرف مع حرف وذلك لان احدى اجزاء الكلام سواء كان  
اي الاسناد الذي هو رابط ولا بد له من طرفين سند واسناد اليه والاسم بحسب ما  
يصلح ان يكون سندا وسندا اليه والاسم يكون سندا للاسناد اليه والظرف بالاصل  
لا حد سما والتركيب العقلي الثماني بين هذه الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف  
لا بعدد ستة اقسام الاسماء والاسم مع الفعل والحرف والفعل مع الفعل والحرف  
والحرفان والاسماء يكونان كلاما كقولنا اعد ما سندا والاخر سندا اليه وكذا الاسم  
مع الفعل يكون الفعل سندا او الاسم سندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما  
اذا جعلت الاسم سندا فلا سندا اليه ولو جعلته سندا اليه فلا سندا واما نحو ما زيد  
فليد يا سندا وعوت الاناسي والفعل مع الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم  
السند اليه واما الحرفان فلا سندا فيهما ولا سندا اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا ياتي  
اي لا يفسر الاسناد والافي اسمين او في فعل واسم والباب في قوله بالاسناد والاشياء

اي التركيب بين كلمتين بهذا الرابط او معنى مع اي مع هذا الرابط **قول** الاسم  
ما دل على معنى في نفسه غير متقرر بما جدد لازمة التلخيص لم يقصر على تقدم مع قوله قد  
علم بذلك قد كل منها لانه اراد ان يوضح بحد كل واحد من الاقسام في اول حقيقة  
والذي قد علم لم يكن حاد مصحح به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه التلخيص  
على المحر قوله ما دل اي كلمة دلّت والاورد عليه الخط والعقد والصفة والاشياء  
وانما اورد له لفظ ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ذكر قبل من كون الاسم  
احدا قام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف وكل اسم كلمة لان الكلمة على  
والاسم خبري لها وقوله في نفسه الجار والمجرور المحل حقيقة لقوله معنى والصفة  
البارزي لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها  
لكلمة وقال المصنف ان الضمير في قوله ما دل على معنى في نفسه وقوله في غيره  
الى معنى وان معنى دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقوله الدار قيمتها  
في نفسها كذا اي باعتبار نفسها كذا لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك  
وفيه نظر لان قوله في حد الحرف على معنى في غيره يقتضي قوله على معنى في نفسه لا  
يقال في مقابلة قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيره كذا بل يقال لا في نفسها  
ومعنى الكلام على اخرنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلّت  
على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلّت على معنى ثابت في لفظ غير ثابت  
صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالصوت بالاسم وكلمة  
تكوين التلخيص وقد يكون جملة كما في بل زيد قام لان الاستفهام معنى في الجملة  
او قيام زيد يستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد او قيام زيد بنفي في الحرف الواحد  
لمعناه في لفظ غير اما مقدم عليه كما في نحو ضرب او مخرج عنه كما في ارجل والار  
ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه  
الحرف مع دلالة على معناه الاصل الا ان هذا التضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن  
كما كان لفظ البيت متضمنا للمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيكون  
فيه لفظ آخر متقرر بالمضمن فدخل في قولك الرجل متضمن للمعنى التوحيدي  
الذي احدث فيه الاسم المقرر به وكذا ضرب زيد متضمن للمعنى الاستفهام  
انه ان ضرب يستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه بل  
وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان الخبر لا زم  
للاخبار كما دل نمرة ضرب نون ضرب على معنى الضمير من اللام لا زم اخبارا  
وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحرف المضارعة الدالة



ذلك المفعول الى معنى

على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاعلى في معنى الحرف ان يكون معنى لا سماء  
الذي هو على المعاني دون الاعيان وقد يكون ذاته على الغير ايضا كالنمرة والنون في  
الضرب وتقرّب وتمازق في خطاب المذكر فاما لفظنا في الفاعلين بعد  
الافعال ثم تقول ان معنى من الابداء بمعنى من ومنه لفظ الابداء سواء الا ان الفرق  
بينهما ان لفظ الابداء ليس بملوكه مفعول لفظ آخر بل ملوكه في نفسه الذي في نفسه  
مطابقه ومعنى من مفعول لفظ آخر صاف ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الابداء  
عن لفظ الابداء نحو الابداء خير من الابداء ولم يخرج الا خبر عن من لان الابداء  
الذي هو ملوكه في لفظ آخر فكيف يخرج عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره  
وانما يخرج عن الشيء باعتبار الشيء المعنى الذي في نفسه مطابقه للحرف وحده  
لا معنى له اصلا اذ هو كالمفعول بغيره في معنى لفظه في ذلك الشيء فائدة  
فاذا اردت من ذلك الشيء معنى غير ذلك على معنى صلا فظهر بهذا ان المعنى ان واحد على المعنى  
والفعل في نفسه والحرف في غيره ولا ينع الا عراض على احد الحرف بالصفات  
وذلك بان يقال معنى طويل مثل في جاري رجل طويل مفعول معناه اي الطويل في قوله  
حتى صار الموصوف متفكرا وذلك ان معنى طويل في قوله مفعول على معنيين احدهما  
قائم بالافعال الطول قائم بذاته فاعلى الطول وما حبه لا يجر الطول الذي في محل  
وانما ذكر الموصولات قبله لتبين ذلك الصاحب الذي دل عليه طوله وقام به الطول  
واما قوله في البيت والى على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام  
المعنى وكونه آية في المصدر في ذلك ضرب زيد معينه المعنى في لفظ غيره اعني ضارته  
زيد لكنهم اخرجوه عن متبوعه لم يزل اي في اللفظ ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ  
غيره معنى اذ يقع ان يقول ان ضرب زيد ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن اللفظ  
ويخرج ان يقرض عليه بالفعال فان ضرب مفعول ليدل على ضاربه ما ارتفع به ولا ينع  
بذلك الا عراض الا بان قال بعضهم الحرف بالادل الا على معنى في غيره فان ضرب معينه  
في نفسه الا خبر عن وقوع ضرب ذي فاعلى عن ضاربه بخلاف من فانه لا يفيد  
الامعنى الابداء في غيره وقوله غير مقرر صفة بعد صفة لقوله معنى ومبين معنى قوله  
غير مقرر بيان قوله في هذا الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقرر باحد الازمنة الثلاثة  
اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا ملوكه  
اللفظ الذي على ذلك المعنى بوضعه او لا فيكون الفرفط والمطوف ملوكه  
لفظ واحد بالوضع الاصلي فخرج عن هذا الفعل نحو الضرب والفعل وان وجب وقوله  
في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج

نحو تصبوح والغفوق والعلوق والسري لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس له احد الازمنة  
الثلاثة اي الماضي الحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان  
اقرن الحمدان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بد ان اللفظ  
عليه وضعا يخرج ايضا اسم الفاعل والمفعول عندهما لانهما وان كانا لا يعلمان  
عند سم السامع اشراط الحال الا مستقبل لان ذلك الزمان ملوكه عليها العارض  
لا ملوكه وضعا وكذلك يخرج اسم الالف لانه ذلك ليس فيها بالوضع الاول  
بل بالوضع الثاني كما يجي في بابها ويدخل فيه الضامع لانه على احد الازمنة الثلاثة  
بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في المستقبل وكذا قلنا ايضا بغيره في الحال  
والاستقبال لان اللفظ المشترك في المعنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فمفعول  
اصل الموضوع لاحد الازمنة الثلاثة متعينا وكذا في المستقبل والتباس ذلك المعنيين على  
السامع لا ينع بكونه لاحد معينا وكذا يدخل الالف في الازمنة الثلاثة لكونه  
الفعل لاحد معينا في الموضوع سواء كان العارض لازما كما يجي في عسى وغيره لازم  
في نعت واشترت ولا يدخل في هذا لفظ الماضي والمستقبل والحال اذ اريد به  
الفعل الذي مضى والفعل الاتي والفعل الحال لان لفظ الماضي ليس موضوعا  
لحدث الحاضر فيما معنى من الزمان بل لكل ما مضى من الزمان اذ في المكان نحو معنى في  
وكذا المستقبل والحال والادلى ان يقال الفعل ما دل على معنى في لفظه متعينا بزمان  
من حيث الوزن حتى لا يدخل من الاصل ولا يرد ايضا مثل تصبوح والغفوق والسري  
ولا الاسم الموضوع لادال الترتيب على احد الازمنة الثلاثة كالغفوق مثلا المعنى لكون الشيء  
في الماضي والمستقبل فان دلالة على احد الازمنة الثلاثة بالحرف المرتبة بالوزن  
ومن ثمة بقي هذه الدلالة مع تغير الوزن كالتعريف وغيره والحق ان معنى المعنى  
والبقاء في المكان كان في الزمان قال الله نعم كانت من الغابرين واما الضمير  
الازمنة الثلاثة لثبوتها في الماضي والحال والمستقبل والحق ان مثل هذا الاحتمال لا يمكن  
في الحدود وكذا لفظ القرآن مثل غرط فيما ذكرنا من تغييره ولا يورد في الحدود  
الا الفاظ الصريحة خارجة من هذا الاسم لقوله في نفسه فالجواب عن التغيير المذكور  
والا تارة الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا يفيد معناها الذي  
هو المعنى المبهم وكذا ما في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد معناه الذي هو الشيء  
المبهم في نفسها لانها في صلتها وانما يحتاج الى ههنا لكشف ذلك الابهام وروايتها  
للاشياء ذلك الابهام في الصفة وكذا ضمير الغائب جرحها مبهم لكن لا يشترط  
من حيث اللفظ انه لا بد لها من معين محض فلهذا عدا من المعارف وكذا



وكذا اسم الإشارة اذا كان كائنا ما كان في غير لفظية فالتعريف بالاسم الكافي  
المثل بخلاف الحرفية فان معناه التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كثر لا المكثرة  
التي هي معنى فيا بعد ما بخلاف رب عند من قال بخرقتها فان معناه العلة التي في مجرور  
وانما وجب القول بهذا في رب وكما في السمية واللفظية معناه لاسم الحرف  
عن الاعراض ولو لا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكما بافتت محلهما  
ثبت اسمية كم بدخل علامات الاسما عليها لم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين  
اضطربا الى الفرق بينهما من حيث المعنى واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد  
منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره فخرقك انهم ضربوا وانهم ضرب  
ليفران فان الاستفهام متعلق بمفعول الكلام او تعين مضروب الخطاب مستقيم عنه  
ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزائي والى في الموصفين والى في الذات ايضا  
ليس معنى فيا بعد ما فسلم حد الاسم يجوز الجواب عنه بما قال سوي ان حرف الاستفهام  
والشرط اعني النكرة وان خرقا وصوما قبل مثل هذا الاسم كثره الاستعمال فكان  
انهم ضربوا وان اسم ضرب ثم بعض معنى الاستفهام والشرط فالضمان عارضا  
فيما وان كانا لازمين وكذا ما سوى اى من الاسماء الاستفهام والشرط نحو من ضرب  
اى من ضرب بمعنى اى في الاستفهام وكذا من ضرب لضرب اى من ضرب  
فمنع اسم الاستفهام والشرط معنى في الشرطية والاستفهام هذا ولو قلنا الحرفية  
الاعلى معنى في غيره لم ير عليه الاعراض بلهما وبالكاف ورب وكما قوله  
ومن خواصه قول الاسم والرد والشؤون والاشارة والافادة الفرق بين المدح والذم  
ان المدح مطرد ونعكس والى في مدح مطرد ونعكس والمدح بالافاد ان يعين  
لفظ كل الى المدح ويجعل متبادرا ويجعل المدح وخبره كقولك في قولنا الاسم مادل  
على معنى في نفسه غير مقرر باحد الاثر في اللفظ فكل اسم مادل على معنى في نفسه غير مقرر  
فما سمعنا القول في اللفظ مادل على معنى في نفسه غير مقرر فكل اسم مادل على معنى في نفسه غير مقرر  
بدين تعينه فيقول كل مادل على معنى في نفسه غير مقرر فليس باسم ولا يفتح القول  
في اللفظ مادل على معنى في نفسه غير مقرر فليس باسم ولا يفتح القول  
والغير متبادر مع تبادر المعنى والواجب كماله هذه عبارة المنطقين في تعريفه  
الحد والحد وكله مع جعل الحدود موضوعا لكل اسم مادل على معنى في نفسه غير  
مقرر ونعكس كلمة مادل على معنى في نفسه غير مقرر وقضية اللفظية  
كلمة ولا يطرده انما دخل الاسم ولا يقال كل اسم مدح الاسم قوله دخول  
الاسم اى لام التعريف الحرفية بخلاف الاسم الموصول في نحو الفارس والفرس

تسمى بالاسم الكافي  
بمعنى الاستفهام

الاسم الكافي  
بمعنى الاستفهام

فاما لا يدل على الاعلى فعل في صورة الاسم في الموصولات بخلاف ما باللامات  
كلام لا بد من الاعراض لو غير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم كونهما متوقفا  
للعين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات انما  
والحرف مدلوله في غيره لاني لفته واما قولنا لا غير لاني لفته واما قولنا لا غير لاني لفته  
صورت الممار للغير فقلت الاسم لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته  
مع الفعل لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته  
وانما اختصت بالاسم لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته  
الثالث ويقسم اسم المضاف الى الذي هو مفعول فيه واحدا منها فمفعوله ما لا يكون  
مفعول الفعل وهو الجواب اعطوه ما يكون معه وهو الرفع والصب واما الشؤون  
فاختص من جملة اضافها الحصة بالاسم بالاسم لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته  
للتكثير كوصية وروح وسبويه قيل في تعين الصوت واسم الفعل واما الشؤون  
في نحو رب احمد وارب اسيم فليس بالتكثير بل هو للتكثير ايضا لان الاسم معرف  
لا اى منعا من ان يكون توكيد واحد للتكثير والتكثير معارف حرف لفظية  
كالا لفظ والواو في مكان فيقول الشؤون في رجل ينفذ التكثير فاذا سميت بالاسم  
تخفف للتكثير واما اختصت الشؤون بالتكثير بالاسم لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته  
للتكثير ومعناه كون الاسم موصيا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل عراب المضاف على  
لغرضه وانما خذفت علامة الاعراب من غير المضاف مع كونه موصيا بالاسم لاني لفته لاني لفته لاني لفته  
الذي اصله التبادر واما لفظ التعريف عن المضاف اليه فكثير ومررت بكل ما يما  
وسمى ان المضاف لا يكون الاسما واربها المقابلة لجمع المذكر المسمى في  
جمع الموث انما لم يسم لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته  
قالوا ان توكيد مطلقا لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته  
للتكثير لم يثبت في الاعلام وليت عوضا من المضاف اليه ولا لغيره فلم يثبت في الاعلام  
ان يقال في جمع الموث في مقابلة الشؤون في جمع المذكر لان هذا اسفل من انساب  
الارى الى جعلهم نصب يد البرا بعبا لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته  
في المعنى الجامع لا مقام الشؤون فقط وهو كونه علامة تام الاسم وليس في الشؤون شيء  
من معاني الاقام الحصة المذكورة فكذلك الشؤون التي في جمع الموث انما لم يسم لاني لفته لاني لفته لاني لفته  
انما لم يسم فقط وليس فيها اي شيء من تلك المعاني لكنهم حطوا عن الشؤون لفظا  
مع الاسم وفي الوقت دون الشؤون لان الشؤون اقوى واجلد لسبب حركتها وقال الربيع  
وجاءه ردها ان الشؤون في نحو سمات للفرق قالوا انما لم يسم لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته لاني لفته

والمدح والذم في الموصولات  
بالاسم الكافي  
بمعنى الاستفهام



لان التانيث فيها ضعيف لان الاء التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت والاء  
فيها علامة لجمع المذكر وفيما قال لفظ لان عرفات موث وان قلت انه لا علم  
تانيث فيها لا تتحقق التانيث ولا شتركة لانه لا يعود الخيم اليها الا موثا بقول  
هذه عرفات مباركا فيها التانيث لا بد من كفا في قوله والارض اقبل لبا لها فانيثا  
لا تصغر عن تانيث مصر الذي هو تانيث البقرة والاولى عندي ان يقال ان الشون  
للصرف والممكن وانما لا يسقط في محض عرفات لانه لو سقط لتبطل الكسرة في السقوط  
ومنع الضبط وموافق ما عليه الجمع الكسرة في سبوح لا تابع فهو فيه  
كالشون في غير الصرف للغير وانه لم يزد في المانع هذا مع ان جواز البدو الزج  
منها مع العلية حذف الشون واقبال الكسرة ويرى بيت امرئ القيس تورثا  
من اذ عابت واهلها سوى وادي دارنا فظننا كبرنا بل الشون وبعضهم  
يفتح الاء في مثل مع حذف الشون ويروي من اذ عات كبرنا لا يصرف  
فعلى هذا بين الوجين الشون للصرف بلا خلاف والاشترقاء الشون في مثل  
مع العلية الضم وقال بعضهم ان الشون فيه عوض من منع الفتحة وانما تون الترميم  
فهو في الحقيقة ترك الترميم لانه انما في به اشعار اترك الترميم عند تيمم في روي  
مطلق وذلك ان الاء والواو والياء في القوافي ليس للترميم لما فيه من المد  
فبدل منها الشون لما سببه اليها اذ اخذت الاشعار ترك الترميم فخلو الشون  
من المد وهذا الشون يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قاله ابي اللوم عاتق  
والقائين فقولي ان اصبت لقد اصابين ولم يفتح فيها الحرف ولا يش  
في ذلك في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد بفتح الاء في لان  
الفلو تجوز الحد وقد هذا الشون ان يكون بدلا من حروف الاطلاق والاء  
على ترك الترميم فاذا دخلت القافية للمقيد فقد جاوزت حد ما يخرج الترميم  
عن الوزن فهو حال هذا الوجه الضم وهو قوله . وقام الاء عاتق خاوي الحرف  
في فتح ما قبل التون تشبيها بالحققة او كسر للساكنين كما في حنيد على في آخر  
الكاتب انما الحق بالروى المقيد تشبيها بالملق وانما اخضع كون الشيء متداليا  
بالاسم لان السند اليه مخبر عنه انما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر عن لفظ وال  
على ان في نفسه مطابقة الفعل لا يدل على الذات الا عند الحرف لا يدل على  
معنى في نفسه ولهذا العلة اخضع التثنية والجمع والتانيث والتثنية والنسبة والتثنية  
بالاسم وانما خضرت وضربا وضربا فانما تانيث والتثنية والجمع في راجع الى الاسم  
وكذا الضم في قوله لا اصيل غلاما شدا من مولى كني الضم والاسم

تثنية رايته  
منه

تثنية الترميم كرك الترميم  
في الحقيقة

الى المفعول المتعجب منه اي من ابيجات والتثنية للتثنية في ما في فهو في موضع  
غير موضوعه كما ان التانيث في ضرب في غير موضعه وانما قوله لقم رب ارجو  
على اويل ارجني ارجني ارجني وقوله الجراح باصرفت اضربا عنقه اي اضرب  
اضرب قليلا الاول بجمع والتانيث في تثنية او التثنية ضمير مفعول الى مثله في اللفظ غيره  
في المعنى الجمع ضمير مفعول اي مثله او اكثر في اللفظ غيره في المعنى واجعون واضربا  
بمعنى التكرار كما ذكرنا والتكرار في الشيء الى مثله مع كونه اياه في المعنى التأكيد والتكرار  
والغالب فيما يقيد التأكيد في اللفظ ان يذكر بلفظ فضاء الكسرة اختصارا في بعض  
المواضع باجرانه مجرى الشئ والجمع بمثابة التماس حيث ان التأكيد اللفظي  
فهم الشئ الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى كضمير فقول اضربا عنقه مثل ليك  
وسعديك وقوله نعم ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المشي كرتين  
واختصار اللفظ اعني كون الشئ مضافا بالاسم لان المضاف المتخصص كما في  
غلام رجل او معروف كما في غلام زيد والمتخصص التعرف من خصائص الاسم  
كما مر في لام التعريف اما الاء في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومودب  
الخدم وان لم يخص المضاف ولم يعرفه معنى فرع الاء في الحقيقة فلا يكون  
المضاف في مثلها الضم الا اسما ولم يذكر المتخصص من خواص الاسم كوزن  
اليه نظاير عليه مثل قوله قد يوم جمع آسد الرسل من اضافة الظروف الى الافعال  
وعده بعضهم من خواص الضم واعتدوا عن الاراد المذكور بان المضاف  
اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع التثنية والتثنية على  
ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف  
نحو اعليك يوم قد زيد الحاد البارد وانما فلا اصل صحة هذا المثال ومجي  
في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو قد زيد الجمل الفعلية لا لفظ  
وحد كما ان الاء في قولك انيك موم من حجاج الاميري المضاف اليها  
اما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه ان كان في المحالين قوله  
ومومع ومومع المعرب المركب الذي لم تشبهه مني الاصل في هذا معرب  
لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الاقاربها وكانه قال اسم  
المعرب المركب وكذا اجمع اليه والتي تذكر في صنف الاسماء ولفظ المركب  
يطبق على احد الجزين والاخر او بالنظر الى الجزء الاخر كما يقال في ضرب  
زيد مثلا ان زيد مركب الى ضرب ضرب الى زيد فمركبان وهو يطبق على  
الجمع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب وزيد وهذا كما يقول مثلا لاجد



المعنى هو زوج الآخر يقول اما معار زوج ومراد المقصود المعنى الاول وليس معنى  
لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشتراكه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فتوهم ان  
العرب من الاسماء بالاكين الامركاب من شيئين فضا عد الحجة عشرة ونحوه هذا  
المقصود لو رد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهور في المقصود اعتمادا منه على  
ويفي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح اللفاظ في المعنى المراد ويحترز عن اللفاظ  
الاشتركية فكيف يتعمل لفظ مو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام  
وسلمنا ان المركب في اللفظ سواحد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى  
غيره غير ما به يبنى الاصل معربا بل الاسم المركب الى عالمه الارسي ان المعنى  
اسم مركب الى المضاف اليه ويتجى هذا المركب اعربا بل المضاف اليه يستحق  
الافاض في لان المضاف عالمه على قول والحروف المقدرة على الآخر كما في ذلك  
مع شوبه لا يتجى احدهما بهذا التركيب اعربا معينا وكذا اسما الحروف الموجودة  
في اوائل السور نحو حم وليس قوله مبني الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجرد  
منه مراد به الحروف الفعل الماضي والامر على فسر في التشرح وان احدهما لفظ المبني  
الاصل على يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل في مطلق الافعال وان كانت  
مضارع او اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصريه فيرد اسم الفاعل  
واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما يخرى في ان اختيار اللفظ الذي يكون بين  
كون المضاف اسلاف في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما في باب لم  
ما ذكرنا ولا يرد على تفسير مبني الاصل بالحروف والمعاني والامر المصدر نحو عيسى  
ضرب يدرع الاس وذلك بان يقال المصدر ههنا شبه المعاني لتعده به  
مع ان اي ان ضرب واللم يعمل فهو شبه المعاني مع انه معرب لان مشابهة  
المصدر لطلق الفعل بسبب عمل لا المشابهة للمعاني بل ليل ان يعمل وان كان معني  
الحال والاكسقبال وانما ذكر في حد المتركيب وكونه غير مبني الاصل  
اقتراض اسم مبني وذلك لان الاسم اما معنى لعدم موجب الاعراب  
المعاني المتعاقبة على اسم الواحد كالفعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء  
المعدودة تقديرا كاسماء العدد ونحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف التهجى نحو  
بائنا ونحو زيد بكر وعمر والاصوات كنه وسدع والمعاني الموجبة للاعراب انما  
يحدث في ان اسم عند تركيبه مع العالم فتركيب شرط حصول موجب الاعراب  
فلذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء  
المجردة عن السبب ويحي في باب التفتار التالين بحقيق الكلام في الاسماء

تقدير اثار تعد واما ان مبني مع حصول موجب الاعراب لوجود المعاني منه  
والمعاني مشابهة للحرف او الفعل على ما في باب المبني وذلك في المضمرات  
المبنيات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما في فقره الدني  
لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء وانما يقع الاختراز بالجنس كونه اخضر من الفعل  
بوجه **قول** وعلمه ان تحيلت آخره لا اختلاف العوامل لفظا او تقديره  
به الذي جعله المقصود بعد تمام من العرب حكما من احكامه لانما جعله الحالة عند التفتار  
فقالوا العرب ما تحيلت آخره لا اختلاف العالم قال المقصود وهو المبنى بل من  
الدور لان المقصود ليس مطلقا اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يقع لغيره  
مثل هذا الاختلاف موقوفه على معرفة العرب او لا فان حدنا العرب لا اختلاف  
كان معرفة العرب موقوفه على معرفة الاختلاف توقفت كل محدوده على حد فيكون  
دورا ان قصد تعريف حقيقة العرب ليتبين عند المنشي الكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقة  
حقيقة اختلاف الاخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لاس معرفة العرب بل كون  
الاختلاف في كلام صحيح وثوق كالقرآن وغيره جاز تعريف العرب بذلك الاختلاف  
لعدم توقفت معرفة على معرفة العرب فان قيل اي نوع من العرب والمبني في الحكم  
المذكور فان المبني ايضا تحيلت تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العالم  
نحو جاني سولار فهو مثل جاني قاض فالجواب ان العرب تحيلت آخره تقديرا  
اي تقدير الاعراب على حرف الاخير والاطير لا للتقدير كما في المقصود والافتقار  
كما في المنقوض بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرف الاخير والافتقار من  
الاعراب في جملة وسو مناسبه للمبني لاني آخره نحو سولار واسم وقد يكون في آخره  
كما في جملة نحو هذا فلهذا يقال في سولار انه في عمل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع  
بجلائ المقصود في جاني الفتي فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا  
او تقديره مصدر ان معنى المفعول اي تحيلت آخره اختلافا مفعولا او مقديرا  
فما نصب على المصدر ونحو ان يكون المضاف مقديرا اي اختلاف لفظا وتقديرا  
**قول** والاعراب اختلف آخره به هذا تمام الحد على يوزن به كلامه في التشرح  
**قول** ليدل على المعاني المقصورة عليه بان العلم وضع الاعراب في الاسماء والضمير  
في قوله آخره لمعرب وفي قوله لا قوله المقصورة اي المتعاقبة قوله عليه اي على العرب  
قوله ليدل في ضمير الاختلاف او ضميرا ومعنى ما الحركات والحروف ويحل في  
عموم لفظ العالم اي الضمير لانه الشيء الذي تحيلت آخره المعرب بل لان الاختلاف  
حاصل من العالم بل لانه الشيء الذي الاعراب فيهما في اللفظ كالمقاطع والكميات وان كان



فاحمل الاختلاف في الحقيقة من الحكماء بالاعراب الآن الخاتمة جعلوا العالم  
المؤثرة وان كان علامة لا علمه ولذا سموه عالما وليكن الاعتذار للمصنف بما عظم  
اصطلاحهم اعني جعلوا العالم كالعلة الموجدة بان يقال له الاستعانة وهو لما في الاله  
الكرشي في الموجد ولا يقرض على الحد كسر الآخر لاجل ايرضاقة وبار النسبة فتمت  
ما رأيت بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر استقى لاجل ايرضاقة وبار النسبة فتمت  
غير انتقال الى شيء آخر واستقى لاجل ايرضاقة وبار النسبة فتمت ما رأيت بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر استقى لاجل ايرضاقة وبار النسبة فتمت  
تركيبها مع الاسم وهذا الغير في الآخر وكذا في الف المشي وبار النسبة فتمت ما رأيت بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر استقى لاجل ايرضاقة وبار النسبة فتمت  
وذلك لانه حال الاعراب باختلاف آخر العرب به والمحب كما ذكرنا من المركب  
عالم ولا يدخل العالم في المضاف الى ايرضاقة والمنسوب والمؤثر بالآخر والثاني  
والجميع الاعراب الحاق الاحرف المذكورة بالانك اجرت مثلاً في قولك جادني  
مسلمان عن الشيء ولم يجر من العرف ثم شئت وكذا البواقي فنقل الحاق هذه الاحرف  
كان الاسم بنسبها لعدم التركيب فلم يخلت آخر العرب بهذه الاحرف ولا يقال  
ان الذي غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر هو التثنية وذلك  
لان التثنية فيها كالتثنية لعمومها لم يخرج ما قبل عن ان يكون آخر الحروف فكذلك  
التثنية ان قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاسم على حسب الاله  
على حد بعض المتأخرين والاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف لعمري لا يتحقق ثبوت  
في الآخر حتى يسمى اعراباً ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا يدري  
بقولك ما اختلفت آخره به ولا تخلف آخر الشيء الا وهاك اختلفت او لم يخل  
مستغن بالمصدر قال وثبت الاختلاف في غير هذا واحد ما شئت من مجموع الضم والفتح  
والكسر لاسيما كل واحد منها اذ لو لم تترك الكلمة واحد منها لم يكن هناك الاختلاف  
فالاختلاف في كل واحد والاعراب لا تعلق له شيء فكيف يكون الاعراب جملان  
ولهم ان يقولوا هذا منك بما علمنا من الاختلاف انقلاب حركة اخرى و  
انقلاب حرف حرفاً آخر وان انقلاب من حيث هو شئ واحد الحق ان معنى قول  
تختلف الآخر ان يثبت بغيره لم يكن عليها فان زيد اختلف في حال الآخر اذ لم يمتدح شي  
من الحركات فلما بحث الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اي انقلب  
من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل الحركة الواحدة اختلاف في الآخر  
وانتقال الآخر من التثنية غير انتقال الى التثنية وكذا انتقال من السكون الى الكسر فثبت  
اختلافات غير بعضها بعض بحسب تغير الحركات المنتقل اليها وكانت في ذلك  
لي مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالأعراب والاعراب ايضا هو انتقال

المذكورة

المذكورة وهذا اذا اعراب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الآخر  
اذن احد نوعين احدهما اذ حرف محذوف من الكلمة قطعاً او رده مع القلب كما اذا  
اروت اعراب اب بالحروف ردت عليه الواو المحذوفة رفعا ورتبها قلبتها الى الف  
في انقلب وبار في الجرح وثانها جعل العين او الحرف الذي زيد في الآخر عوضاً عما  
ايضاً وجعل مع القلب اعراباً كما جعلت الالف والواو المزيدين علامتين للتثنية  
والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتين ارفع اليض وجعلهما مع القلب علامتين لتثنية  
وكذا فوه وذو مال فقد اختلفت حال الالف والواو رفعا لثانها صارتا شيئين بعدد كما  
لشي واحد ونعني ان اقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو ان المسلمات بالمهمات غير  
الآخرى فالاختلاف في آخره ثلثة فها كسرتي فلك مفرد او فلك مجبوراً وكذا  
فتمت بخوان احمد وبار ان المسلمين وبار المسلمين وان المسلمين وبار المسلمين وكذا  
الف المشي وبار الجميع اذ جعلنا اعراباً لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز خذفا  
فثبت كل هذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالأعراب ولو جعلنا ايضا اختلاف  
تحول حركة تحول التثنية فتمت اذ حرف حرفاً كما فهم المصنف في ان ثلث اختلافات  
عجب المتحولات وتحول التثنية كسرة وتحول التثنية كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول  
التثنية فتمت غير تحول الفتح فتمت حصلت ستة اختلافات والحق ان معنى الاختلافات  
ما ذكرنا او لا واد قال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول  
تركيبه غير معرب كما لو جعل مثل زيد اسماً لشيء ثم ركب مع عالم اول تركيب مثل علي  
زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعدد الجواب ان معنى الاختلاف كما  
ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما فثبت ان اختلاف ثم يقول لو فرضنا ان  
ايضاً بانقلاب حركة حركة كان الا لزم مشتركاً بينه وبين الخاتمة لقوله ما تخلف  
آخره به فلما لم يتقلب حركة لم يكن لها اختلفت آخره به فان قال ما يكون به  
اذا كان قبل العبارة الصحيحة من هذا المراد ما يتخلف آخره به لا ما اختلفت قوله  
ليدل على ما في تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز  
معاني الكلم على غير من احد ما ان يكون في كلمة معينان او اكثر غير طارئة على حد ما على  
الآخر كما في الكلم المشتركة نحو القراء في الطهر والميض وضرب وانما يميز الحروف  
والسير وكذا جميع افعال المضارعة عندهم من قال لا يتركها ومن لا يتبدلها والبيان  
التي يفيض قبل هذا لا يبره العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان  
لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعاً كان استعماله  
لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يات اللبس فيضع العلامة لاحد ما واثماً ان يكون في



معيان او اكثر ليطر احدنا او احدهما على الآخر فلا بد للطارى ان لم يتر  
علامة مميزة له من المطر عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى تسمية دون الحقيقة وهذا الطاري  
غير لازم للفظ فلا يلزم ان يطلب له احدى العلامات بل قد تفرقة صفة الكلمة كما في التسمية  
والجمع المكسر والنقل المنذر الى المفعول كرجل ورجال وضرب وقد تحيلف له حرف وال  
عليه ما يركب من حروف تلك الكلمة كما في المشي والجمع السالم والنسب الموت والموت  
توسلمان وسلمان وسلمان ورسلى وسليمة والمسلم وقد يكون تسمية المعنى الطاري على  
الكلمة كغيره في شدة كالحرف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على  
معنى في المضاف وان كان الطاري معنى واحدا لا غير كقول الفصل عدة فيا ربك  
منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانهما يطلب للتكسب بغيره وان كان الطاري  
اللازم احد الشئين او الاشياء فاللحاق بالكلمة ان يطلب له احدى علامته  
يكون لازمه ولا يقتصر التمييز على الكلمة الاخرى التي بها يطر ذلك المعنى كما يقتصر  
في المضاف والموصوف لان المحتاج فيها الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما كان  
فيه فاصطفا في هذا الوجه اتم احتياط حتى ان ما بعد طر التسمية ذلك المعنى كان  
سناك علامة لازمة للكلمة والله على معناها الطاري ومثل هذا المعنى انما يكون في  
الاسم لازمه وقوعه في الكلام لانه ان يوضع فيه اما معنى كونه عدة الكلام  
او كونه ففعله ففعل علامته ابعاض حروف الباء التي هي احدى الحركات  
وجعلت بعض الاسماء حروف المد وهي الهمزة والياء والواو  
والنون لعل تذكر في كل واحد منها ولم تحيلف حروف مد احدهما لما قصد  
ذلك بل حصل في الاسماء لاسم الكلمة او غيرها علامة خفي المشي والجمع حرفا  
التشديد والجمع علامتين كل ذلك لاجل التحقيق وجعل الرفع الذي هو اقوى  
الحركات للبعد الفاعل والابتداء والجر وجعل النصب للفضلات سواء  
اقتضاها في الكلام فلهذا اسطره كغير المفعول معه من المعانييل وكما لال التمييز  
او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفعول والاسماء التي  
هي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي  
هو اضعف الحركات واحتمل لكون الفضلات اضعف من العدد والشرتها  
ثم ارد ان غير علامته ما هو افضل بواسطة حرف ولم يكن في الحركات غير الكسرة  
فميز مع كونه مستنوب المحل لازمه فضله وجاهز كون الاسم مضافا اليه معنى العدة  
بحرف معنى آخر مضافا الى المعنيين المذكورين علامة اثر فان سقطت الحروف ظهر  
الاعراب الخفي هذه الفضلة نحو الله لا فعلن واذا عطف على الجر وفاعل على الجر

انظر اولى من المحل على النصب المقدر وقد يحل على المحل كما في قوله وسبحوا ربهم  
وارجلكم بالنصب وان سقطت اليه مع الفعل لزمها في الاضافة نزال النصب  
المقدر كما سيجي واعلم ان محدث هذه العلامات في كل اسم هو المستعمل وكذا احدى  
علاماتها لكن بسبب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي هو ساطعة كانت  
بذرة بالاسم فمحي علامته لكونه كالسبب للعلامة كما ان السبب للمعنى المعقول  
الفاعل في الفاعل هو الفعل لانه ما راجع جزئى الكلام وكذا الكلام في كل وقت  
من المبتدأ والجزء هو الآخر على سبب الكسبي والفراد كل منهما صاعدا والآخر  
واختلفت في باب الفضلات فقال القارر هو الفعل مع الفاعل وموزع على  
الاصل المذكور او باسناد واحد بما الى الآخر ما رقتة معهما ما سبب كونها  
فضلة فيكون ان ابيهم علامة الفضلة وقال في ثم معا وية هو الفاعل وليس بعيد  
لانه جعل الفعل الذي هو الجوز الاول انضمام اليه كلاما فصار غيره من الاسماء  
فضلة وقال البصريون العامل هو الفاعل نظر الى كونه مقصفي الفضلات  
وقول الكوفيين اقرب بنا على الاصل المبدء المذكور وحصل الحرف الموصول  
لاحد جزئى الكلام الى الفضلة علامته لجزئى ظاهر الفضلة او لسيبته حصل كون  
ذلك الاسم مضافا اليه تلك العدة ثم قد يذف حرف الجر لانه مع الفضل  
الذي اوصله الحرف الى الفضلة لرفع التحقيق والتعريف في الاسم كما  
يجي في باب الاضافة فيقول النصب المحل عن الجر ولقطا لكون ان صحت  
اي الفعل مع الفاعل محذوف لانهما مع حرف الجر الدال عليه فكان مثل  
غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد بخصيصه الى  
تعريفه مقام الجار لفظا فلا يفضل بينهما لما لم يفضل من الحروف ومجروره  
ومعنى ايضا كدالة على اللازم في نحو غلام زيد اذ هو متضمن لاني وعني معنى  
في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بان في خاتم عمل الجرعلى هذا الاسم كما جعل على  
حرف الجر كما يجي وكان القياس في التثنية غير المفعول بالاول والمفعول معه  
الجار ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف  
غير متحقق باجدا لقبيلتين وكان لا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى للرفع  
لم يرد العمل لما شقي ما بعد ما منصوبا في اللفظ هذا واما الحرف فلا يطر  
على معانيها شي بل معانيها طارئة على معاني الفاظ آخر كما مر في هذا الاسم  
واما الافعال فلا يطر بها الى معنى واحد طاركا مر على حد يطر عليها في بعض  
المواضع احدى معنيين ملتبيين كما في قولك ما اتد حاجة فطلك على نجي في تسم



الافعال باعتبار ذلك الكونين وقالوا اعراب المضارع اصيل لا شائبة الا  
 خلافا للمبني على ي في باب فطر من التعريف ان الاصل في الاعراب  
 الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل  
 كيف حكم بذلك واصل الاسماء الاوادم في حالة الاوادم غير متحركة  
 كما في تقدم في الاسماء المفعولة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع  
 الاسماء الا ليتعمل في الكلام مركبة فاستعمله مفردة مخالفا لنظر الواضع  
 المفردات وان كان اصلا للمركبات عارضا لها لكن استعماله مفردة عارضا  
 لها غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب متغايران منها احدهما  
 اسما والاصوات كنج وصد وده لان الواضع لم يضعها الا مفردة لا بنا على  
 كمن في الاصل كلمات كما يجرى في بابها والثاني اسما والحروف التي لا يجرى فيها  
 حروف التي ليس بكلمة ومن ثم كانت او ايلها تلك الحروف المحركة اللفظة  
 لانها لم تلمح اليها النطق بالالف الساكنة فتوصلوا اليها باللام المتحركة كما وصلوا  
 الى النطق باللام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني النعمة اما الف فهو  
 اسم النعمة فينفع ان يقول لا لا الفعل لام الف واما قوله كتيان كتيان  
 في طرف لاء الف فمقصده اللام والنعمة للصورة لا ولو نظر الواضع في  
 الي وقومها مركبين كتيان موحدين في نظره فلم يجر ان يصوغها على قل من ثلثة حروف  
 لانك لا تجد معربا اقل من ثلثة حروف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد  
 صاغ كثيرا منها على حرفين كنج وده ودا وذا وانا صاغ اقل من ثلثة ما كان  
 يعرف ان يكون في التركيب مشابها للحروف كما ومن دنا والنعمة وكاف ففعل  
 ان يسمي ثلث حروف بجزء واحد على اقل من ثلثة ثم يقول لا يلزم الكسبي في قوله  
 بالزمان في رافع المبتدأ والخبر على الآخر من ان يجب تقديم العامل على المفعول  
 فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء  
 وانما يلزمها ذلك لان العامل ليس موثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على  
 اثره بل موثرا في كماله ولو اجفنا البعد نقده لكونه كالسبب كما مر قلنا  
 كل واحد من المبتدأ والخبر مقدم على صاحبه من وجهين اخرين من وجهين  
 فاذا اختلف المبتدأ فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب اليه  
 يكون تابعا لمنسوب اليه وفعاله واما تقدم الخبر فلا محالة الفاعل و هو  
 المقصود في الجملة لانك انما ابتداء بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض  
 وان كان متأخرا في الوجود الا انه مقدم في القصد وسواله الغاية

وسواله يقال في اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي  
 فيرفع المبتدأ والخبر اذن لكل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر نحو قوله  
 نعم انما تدعوا فارادة الشرط متقدمة على الشرط اذ هو موثرة لغرض الشرط  
 فيه متأخرة عنه تاخر الفضلات عن العهد فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير  
 اصلان في الرفع كالفاعل وليسا محمولين في الرفع عليه ومذهب الاثر  
 وابن السراج ولا دليل على يعزى الى التحليل من كونهما فرعين على الفاعل  
 ولا الى ما يعزى الى سبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع و  
 على التقرير المذكور والتمييز والمحال والمستثنى الفضلة اصول في الضب  
 كالمفعول وليست بمجولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستكرا في  
 الامر رافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم الموشر على  
 الاثر واستحالة تقدم الشيء على موثرة خذفت عملها كثيرا ما دخل عليها نحو  
 فيها معنى كان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا السرية على ما يجرى في  
 ابوابها فصارت العدة في صورة الفضلة منتزعة وسمى اسم ان ولا والسر  
 وجبر كان وكاد ومفعولان ووجه مشابها يجرى في ابوابها واما جاز  
 تقدم كل واحد من خبري الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر  
 والفاعل متقدم اذ ثبت على معموله لكن الاول تقدم المسند اليه لسبق وجوه  
 الخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في الفاعل ولم يلزم على هذا اجزا  
 تقدم الفاعل على المفعول لان الفاعل معمول للفعل وليس عابلا فيه كما  
 ان المبتدأ في الخبر ولم يقنوا الحال المفاعيل ولم يلزموا موضعها الطبيعي  
 اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب  
 فما وجدت منها شيئا بما طلب لسانه على كانه في المضمرات والمبهمات  
 واسماء الافعال والكلمات وبعض الظروف واما اسما والاصوات واسماء  
 حروف التثنية في رافع المبتدأ والخبر على الآخر من ان يجب تقديم العامل على المفعول  
 فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء  
 وانما يلزمها ذلك لان العامل ليس موثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على  
 اثره بل موثرا في كماله ولو اجفنا البعد نقده لكونه كالسبب كما مر قلنا  
 كل واحد من المبتدأ والخبر مقدم على صاحبه من وجهين اخرين من وجهين  
 فاذا اختلف المبتدأ فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب اليه  
 يكون تابعا لمنسوب اليه وفعاله واما تقدم الخبر فلا محالة الفاعل و هو  
 المقصود في الجملة لانك انما ابتداء بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض  
 وان كان متأخرا في الوجود الا انه مقدم في القصد وسواله الغاية

فتح عملها



لكنت لما كنت يأتي عقيب الحرف بلا فصل بعض الحروف المدد وقد ذلك  
سكون الحرف فالمراد أن بعد الحرف لكنها بلا فصل فإذا اشبهت الحركة وبعض  
المدد صارت حرف مدد وأنا قيل لعلم الفاعل رفع الالف إذا جئت القتين  
لاخر هذه الحركة ارتفع عن مكانها فارتفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابع  
وليس حركة البناء وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المبنى اليك  
لشأن معنى الحركة اولا وكذلك لضرب الضم تابع الفتح كان الضم كان شيئا  
ساقطاً فثبتت اى اتمت بفتحك اياه فمضى حركة البناء فتح وحركة الاعراب  
نضبا واما جبر الفلك الاسفل الى اسفل وحفظه فهو كسر الشئ اذا كسر نقط  
ويؤى الى اسفل حتى حركة الاعراب جبر الفتح وحركة البناء كسر الالف  
الاولين اوضح وتظهر في المعنى المقصود من صورة الضم من الالف ثم الجزم  
معنى الضم والوقف والكسرة بمعنى واحد والحرف الجازم كالتى القاطع  
للمركبة والحرف فمضى الاعراب جزاء البناء وقفا وسكوتا واما سمي العرب  
معربا لان الاعراب اياه المعنى والكشف عنه من قولهم الشيب يعرب عنها  
لانها اى بين والمبنى لبقائه على حاله واحدة كالبناء المخصوص قوله فان  
علم الفاعلية اى علامتها والاولى كذا انما الرفع علم كونه الاسم  
عمدة الكلام ولا يكون في غير العدد والضمب علم الفضائية في الاصل ثم  
يدخل في العدد سببها بالفضلات كما معنى وعلى قول المصنف الرفع في الالف  
علم الفاعلية والضمب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجزم علم  
لأن كونه الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كخاف غلام زيد وحسن الوجه فال  
ثمة اشار الضم والالف والواو في نحو جابر مسلم وسلمان والوك والضمب  
اربع الفتح والكسر والالف والياء نحو ان مسلما وسلمات واما ك  
وسلمين والجر ثمة اشار الكسر والفتح والياء نحو زيد وباحمد وسلمين  
وبابك وكلها سوى الضم في الرفع والفتح في الضم والكسر في الجزم  
كما يحكى وسن الرفع والضم عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلو توجه  
على الضم والالف والواو واما كونه احص فلان الضم قد يكون علم الفاعل  
كما في جابر رجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في الضم والجر  
واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريه فمضى لا يقع الا على حركة  
غير اعراب بناءية كضم حيث او لا كضم فاف قل ومع القرينة ليطبق على حركة  
الاعرابية ايضا كقول المصنف بالضمه رضا والكوسيون ليطبقون الضم

رفع

احد النوعين في الآخر مطلقا قوله وانواعه رفع وضمب وجبر الرفع والضمب  
والجزم هذه الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى ما سب من قال للاعراب الاختلاف  
قال الرفع انتقال الاخر الى علامة العدة والنسب انتقاله الى علامة الفضلة والجر  
لانتقاله الى علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو ان اختلاف ال  
رى ان البناء هذه وسو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات  
وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه على وصف بعد الموصوف **قول**  
العامل ما يقوم المعنى المقصود انما بين العامل لا قيل قوله قبل ونحو آخرة ذلك  
العامل الى يانه ونفى يقوم نحو من قيام العرض بالجزم فان معنى الفاعلية والفتوة  
والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاغراض القابلة للعدة  
والفضلة والمضاف يتب بواسطة العامل فالمراد لهذه المعاني هو المنظم لاداة  
العامل ومحلها الاسم وكذا الوجه لعلامات هذه المعاني هو المنظم لكن جعلوا الالف  
كاشفا للموجودة للمعاني وللعلامة كما تقدم فلهذا سميت الالف عوامل فاما  
في قوله يقوم الاستحسانه نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آتة والمقوم هو  
المنظم وليس اياه كما في قوله قام هذا العرض بهذا المعنى ولا شك ان في لفظ الضم  
اياما لان الالف في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الالف  
ما يحصل بواسطة في ذلك الاسم المعنى المقصود للاعراب وذلك المعنى كونه الاسم  
عمدة او فضلة مضافا اليه العدة او الفضلة فاعلم ان بينهم اختلافان في ان العامل  
في المضاف اليه هو اللام المقدر ومن او المضاف فمن قال ان الحرف المقدر نظرا  
الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا اصل  
فلام زيد علام حصل زيد معنى الاضافة فأيتم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا  
يتكرر ويهنا على كون حرف الجر مقدر اوان ضفت مثله في خبر في قول رتبة  
وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متبين  
كما ان الضمب ان المقدر في نحو احضر الوعى مغيث فاذا وقع موقعها فاه  
السببية او داد الجمع كما يحكى في باب نواصب المضارع جازي بعضها مطلقا  
وكذا الجرب المقدر بعد الواو والاعار وبلى ليس بصغير ومن قال ان عوامل الجرب  
المضاف وهو الاول قال ان الحرف شريطة فيكون المضاف مفيدة معناه ولو  
كان مقدر كان علام زيدا كونه كعلام زيد معنى كون الشئ مضافا اليه يحصل  
بواسطة الاول فهو الجرب فنه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس شئ لا يانه  
اراد كون الاسم مضافا اليه فلهذا هو المعنى المقصود والعامل ما يقوم المعنى







وهو مضعف لان نقل حركة الاعراب الى قبل حرفها لم يثبت الا وقتما شرط يكون  
الحرف المقول اليه قال المازني انما معربة بالحركات والحرف ناشئة منها للاسباب  
كما في قوله او نونا فطور وقوله يباع مرد في غنوب جبرة وسواها مضعف  
لان مثل ذلك ضرورة الشرح يوسع حذفه بالاحتمال الا في الوزن وايضا  
يسمى قول ودونال على حرف وقال البرمى انقلابها سوال اعاب واما في فاما  
لام او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع اعاب ظاهر ومضعف لدلالة الواو في  
الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انما حروف اعاب تدل على الواو  
فان اراد انما كانت حروف اعاب يدور عليها الاعراب ثم جعلت بالحركات  
فذلك ما احتراه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا ان مع كونها كالحركات  
الاعرابية فتوما حمل المضمرة كلامه عليه قال المصنف ان الواو والالف  
والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينا في الباقيين لان دليل الاعراب  
لا يكون من شخ الكلمة فبني بدل يفيد ما لم يفيد المبدل فيه وسوال اعاب كالتالي  
بنت يفيد التانيث بخلاف الواو التي هي ملكها ولا يفتي ذو وفوك على حرف  
المبدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي محذوف يلزم من جعل الاعراب  
من شخ الكلمة لغرض التخصيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من شخها كما اقتصر  
في المشي والجموع على ما يصلح للاعراب من شخها اعني علامتي التثنية والجمع اذ هي من  
شخ المشي والجموع ثم نقول انما جعل اعابا بالحروف الموجودة دون الحركة على ما  
توطئة لجعل اعاب المشي والجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحويون الى اعابها بها  
لا شفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت هذه الحركات في باب الاعراب  
لشخصها وخفة الحركات من حيث تولد منها فاستبد المفرد الا انما اتوا الى ان  
كل حرف منها كركبتين او اكثر ففكروا ان يستبد المشي والجموع مع كونها في باب  
المفرد بالاعراب الا في فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها  
بهذا الاقوى لتثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب  
وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها في باب الاعراب فاصفوا على المشي والجموع  
باعتبار الحروف الثمانية كل في موضع وكل واحد من المشي والجموع لم يصفوا  
ولا كان كل حرف منهما في موضع وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو  
عند لما بهتها لشيء يستلزم كل واحد منها ذاتا اخرى كالآخ لا آخ والآ  
للان وحذفوا ذلك بحال الاناقة ليعطى ذلك اللازم فيقوى التثنية  
وحذفوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المتأينة للمشني لان لام

بعضها وعين الآخر حرف علم يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا  
من كلفه اجتناب حروف احتشيت مع ان اللام في رتبة منها كانا مجلوبة  
للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نيا منها في اذن كالحركات المحذوفة  
وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها اليهم في الاو فظهر الى اصلها  
ان الاعراب واما نحو فليس لانه حرف علم واما نحو ابن وانهم فمفعول  
فيه بدل من اللام بدليل ما قبلها اياها في النسب نحو ابني ونحو فكان لانها  
ليست حرف علم والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واد  
فاختاروا ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو سبق الاعراب  
من ثم لم يجعلوها منها نحو يدوم اذ لا يار ثم نقول جعلوا الواو يار في الجرد  
في النسب ليكون الالف اعابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لا تفتح ما قبلها  
والكسرة وجعل ساكنة للتخفيف في العرب بالحروف التي هي اقوى من الحركات  
التي قامت مقامها لان الحركات الباعض حروف المد الساكنة وجعل جعلها  
من الحركات من جنبها للتخفيف والتثنية في الاربعة منها على ان ما قبل لام  
الكلمة كان حرف اعاب واما في الباقيين فطردهم اللباب ومعنى جوك  
ايوز وجك واخوه او ابنة وبالجملة فالجيب زوج المرأة والمشي المشي  
المكر الذي يسمونه ذكره من العورة والفعل الكفج وغير ذلك والثاني من التثنية  
الاف تام التي اعربها بالحروف ما رفعه الف والضمه وجره يار والمشي المشي  
وما حمل عليه ونفي بالمشي كل اسم كان له مفرد ثم لم يبق ما جره الف ونون  
ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجي في باب المشي فلم يكن كلا على نون  
في المشي اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في بكت رجلها سلا ما زيدة  
محذوفة للضرورة كما يجي وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثنان لكن كلا ليس  
مشي ولا وضع وضع المشي لان الف كالف عصا بخلاف اثنان فانه ليس مشي  
كما ذكرنا لكن وضع وضع المشي اذ هو كقولك اثنان واسمان محذوف اللام  
سهما لان من المشي وكان عليه ان يذكر ايضا مردوان اذ لم يستعمل مفرد  
فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مدرسي ثم مني لم يكنه مثل ذلك  
في شان وكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثار لو استعمل طرف الجبل  
وليس في الطرف الواحد معنى المشي فالتاليان طرفا الجبل المشي فاشي  
في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر بهما جذان  
ولذلك ان نحوها لان ظاهرها منه كما ذكر في شرح المفضل انها صانع







الضم والكسر والواو والياء وقلبها حرف على ما ينبغي في التصريف من المناسبة  
وان كان حرفا اخر من جوه الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لغير من ومن  
نحو القاصي ويرى ويدعو فالاولى الثابت وجاز الحذف كما ينبغي في باب التثنية  
وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنويعه معالان حروف  
المردغة حروف اعراب استغنى من الحركة في النون بعد عوضا من الحركة  
والشوين اللذين كان المفرد يتبعهما والحركة وان كانت مقدرة على الحروف  
عند بعض اصحابه لكن لما لم يظهر كانت كالعدم ثم انه رجع جانب الحركة مع  
اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منها فثبت معها ثبات الحركة وجانب  
الشوين مع الاضافة فحذف معها حذف الشوين فهي في نحو جاري رجلان  
اي عوض منها وهو الاصل في الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلان زيد  
من الشوين فقط وفي رجلان وقيل عوضا منها ولا من احد ما وفي نحو  
زيدان ولا جليل عوض من حركة الياء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة  
الدار على ذلك على الحركة معنية من التثنية من الحركة وقال بعض الكوفيين  
شوين حركت للساكنين فتعوت بالحركة وبما اخترنا ان ايراد الالف كالشوين  
في معنى كونه علة التمام في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو  
ضعيف لعدم كونه علة في الاضافة وقال الفراء هو للفرد من المفرد المقتضى  
الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع والثبوت مع التمام بضمه وكذا مع الياء  
ودا المجمع وقيل هو بدل من شوين في المثنى ومن اكثر في المجمع بناء على المثنى  
كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والمجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون في نحو  
الضاد ومع ثبوت القول انما هو موقوف على صيغة اسم مفرد ككلام ورجال وعشرة  
فلا يتحتم ان يكونا واحدا لانه اهدر ذلك التكرار نحو اللفظي واما كلفا فاعرب  
اعراب المثنى لانه شبه به انما يكون آخره الفاء لا تتصلك عن الاضافة حتى  
يتميز عن التثنية عن النون ومعنى يكونه مثنى المعنى ونحو ذلك بحال ضاقه الى الضم  
ومثلته اشيا نحو كلاما وكلاما لانه اذا كان مضافا الى المضاف اليه فاعرب  
كونه جاريا على المثنى كما ان نحو جاري الرجلان كلاما وكلاما وكلاما وكلاما  
جاز ايضا ان يقول كلاما جارا من بعد ذكر تخصيص كلاما يكون كيدا وكلاما وكلاما  
وكلاما جارا في الاعراب جارا على المثنى وهو موافق له لفظا ومعنى كما  
واصل المثنى ان يكون مضافا لاولي جعله موافقا لمقتضى الاعراب ثم عطف

وكلاما

ذلك فيها اذا لم يفتح المثنى المعرب نحو كلاما وكلاما وكلاما وكلاما  
واما اذا اضيف الى المضاف لا يجري على المثنى املا او لا يقال جارا وكلاما  
وكلاما يعربون مضافا الى المضاف ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المعنى ان بعض العرب  
ثبت الالف في كلاما وكلاما مضافين الى المضاف الا حوال كما في المضافين الى المضاف  
ولا ادري ما محته والالف كلا بدل من الواو عند سيبويه لا بد من الالف ومنها في المثنى  
كما في اخذ ونبت ولم يبدل الالف من الياء الا في اثنين وقال السيرافي موسر الياء  
لسماع الامانة فيه واما الكسرة فلا يورث عند المصنف في امانة الالف للثقل على الواو  
ويجوز الكلام عليه في باب الامانة وكلاما وكلاما وكلاما وكلاما وكلاما  
في كلاما وانما جازي بالفتحة الثانية بعد الالف ولم يكن جمعا بين علامتي التثنية  
انما لم يحقق للتثنية فليذا جازي بسطها بل فيها راجعة لكونها بدل من الالف  
في المثنى كاخت ونبت ونبان ولذا لم يفتح ما قبلها ولم يفتح ما رتب تحت  
في الوقت ما وازجار ونس احسن وفيه ولو كانت المحض الثانية لم يفتح في الامر  
والالف ايضا لما كانت تغير للاعراب حار كانا لبيت للتثنية في الجمع منها  
ورز قيل ولم يثبت مثل في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلاما وكلاما وكلاما  
حذف نونها للرفق بها لانه قالوا اصلها كل المفيد للاضافة فحذف احد الالف  
وبدلت الالف الثانية حتى يعرف ان المقصود للاضافة في المثنى لاني المجمع قالوا ولم  
يستعمل احد ما اذا لا احاطة في الواحد فليقطعا للفظ الاثنين سواء قالوا او يجوز  
للمفردة استعمال الواحد قال في كلت جليها سلاما زيدة كلاما معروفة بواجده  
وقال كلت كفيته الى واما يجوز من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيتين لم  
يخرج غير المفرد اليهما قال كلاما ادانما لشيئا فانه قال انه تعالى في كلتيه  
انت اكلاما ولو جيب قلب الضمير لغير الضمير الى المضاف الى المضاف اليه  
التي في داما اليان فالالف حذف فيها للمفردة بديل فتح الالف ولو كانت ثنية  
لوجب لسانا في قوله في كلت وفيه في قوله في كلت كفيه وكان معنى المفرد  
المعنى المثنى واعلم ان كلاما وكلاما ايضا فان الا الى المعارف للتثنية ولا يورث  
المعنى لا المعارف كما ينبغي في تامة والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا  
نحو كلاما وكلاما او معنى نحو كلاما ولا يجوز تفريق المثنى لاني في الشعر نحو كلاما وكلاما  
والتي الى المضاف مضافا الى المثنى افصح من تجديده نحو كلاما وكلاما وكلاما  
على السطر وعلني المعنى اقول في كلتيه المثنى انت اكلاما ثم قال في جريها  
منه والقسمة ان لث ما في الياء والواو قال اما اخذت الواو بمشرونها واخواتها

سلام



بالذكر لان جميع المذكور السالم كل اسم ثبت مفردة ثم الحق بذلك المفرد او دون  
ولانه على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان الواو مفردة  
وضع جميع السلمات وليس به اذ لم يأت اول في المفرد وكذا عشرون واخواته  
وليس عشرون وثلاث واربع احاد العشرون وثلاثون واربعون وان اسم ذلك  
لو كان كذلك لقبل ثلث عشرات مع كل عشرة يزيد عليها عشرون لان الالف  
ثلاثة وكذا قبل ثلثون للثقة مع كل ثلثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما  
جميع عليه وقله ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله وانما ان كذا المشيئة  
اسم وال على مفرد في آخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه ثمان وثمانون  
ومدر وان واللفظان وهذا بخلاف كمالا فلا يحتاج الى ازيد هذه المشيئة بالذكر  
ومجد جميع المذكور السالم بانه اسم وال على كثر من اثنين في آخره واو ياء ونون  
مزيدتان فيدخل فيه الواو وعشرون واخواته واما ذو فهو داخل في حد الجمع المذكور  
على اى واحد كان لان واحده وقال ولكن اريد به الذوق **قوله** التقدير  
تقدير كحما وغلما مطلقا او تستعمل كقاص فصار جرا ونحو سلمي رفا واللفظ  
فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكورة في الاسماء المعنوية يكون مقدر  
وفي ايها يكون ظاهرا كاسماء المقدره الاعراب لا مكان ضبطها في اسم  
يذكر منها في الاعراب قوله فيا تقدر اى في موضع تقدير اعرابه فحذف المشيئة  
ومواضع اعرابه واما في المضاف اليه اعني الضمير فصار مفعولا فاستعمل في  
الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد الشين اما تقدير النطق به واستعماله واما  
التقدير فاستعمل في ما قبل يستعمل في كل واحد منهما على الاطلاق اى في  
الضما وجرا الاول اب عسى يعني كل مفرد مقصور فانه يغير اعرابه لفظا في  
الاحوال ثلث لان الالف لوحده لا تحرك فيخرج عن جوبه واقله حرفا  
اخر اى نكرة فلا يمكن تحريك الالف مع ثمانية الف والثاني في باب غلامى  
يعني كل مفرد اختار اسن نحو غلامى وسلمي مضافا الى اى المشيئة فانه يغير  
الاعراب لللفظ في مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر من افعالته وذلك  
لان الاسم انما يتحقق بالاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففى قولك جاز  
فلام زيد مطلقا لم يتحقق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اى كونه  
عمدة الكلام او مسندا للمقتضى لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسوقا لثبوتها  
في نفسه والمسند اليه الحق في مثالنا ليس مطلق الكلام بل الكلام المنصف بصفة  
الافادة الى رتبة فالاعراب مسوق بالافادة فالاول المضافة ثم كون المضاف

عمدة او فصلة ثم الاعراب فتقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ما لم يكملوا  
ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لثبوتها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك جددوا  
محل الاعراب مستقلا ما قبل الياء بحركة لازمة واحتمال الحرف الحركتين متساو لثبوتها  
او تماثلتين يستحيل ضرورة واما المستقل اعرابه فسيان لثبوتها في احداهما فصار  
وفي الاخر فصار الاول الاسم المنقوص اى الاسم الذى حرف اعرابه اقبلها  
كسرة فثبت قبل الضم والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها وذلك محو لضعف الياء  
وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو وثقل  
الحركة عليها نحو ظبي ودلو وكريسي ومغزو واما الفتحة فثقت لا يستعمل على الياء  
مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاصي وبسبب هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين  
وبسبب نحو الضم والعصا مقصورا لكونه مفردا وكونه ممنوعا من ثقل الحركة  
والنقص المنع الاول اى لانه لا يسي نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من  
الحركات الاعرابية ايضا فمع انه لا يجب اطراف الاعراب وايضا يذهب  
الحاجة ان نحو غلامى مبنى على كفى والمقصود من القاب الحرف والى كل  
جميع نذكر سالم مضاف الى اى التثنية فان وجهه وحده مقدر فيه وذلك نحو ظبي  
سلمي والاصل سلموى جمعت الواو والياء مع ثابتهما في الين واوليها ياء  
سفدة لاد عام فقبلت ثقلها الى اخفها اعني الواو الى الياء اذ المراد بالاد  
التخفيف وكذلك يعمل لو كانت التانية واو نحو سيد وميت وان كان القياس  
في اد عام المتعارفين قلب الاول الى ثانيا كما يحكى في التصريف ثانيا اى  
واو غم بعد القلب اوليها في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من  
وكون القيمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم  
في نحو سئل وسئل لانه لم يسبقه بحقيق اخر حتى يجم به ولم يكن الضم قريباً من  
الطرف وليت الياء الساكنة المدغمة في اقتناع التمام ما قبلها كالياء  
الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها وكذا قيل في جميع ابيض بيض  
وفي فعل من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لتبديدها  
مع المتحركة كحرف واحد نحو سئل كحيام وان كان الاسم الذى قبله  
ياء لاد عام في الياء على اخف الاوزان اى ثلاثيا ساكن الوسط  
جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله فصاروا في جميع الوى الى قلبت الى  
الواو الذى هو علالة الرفع مقدر في جاز في سلمى واما في حاله الجرد  
فالياء باقية فانها اذ عمت والمدغمة ثابت ولعله انما لم يغير نحو جاز الى



صالح القوم وصالح القوم ورايت صالح القوم ودرت صالح القوم من المقدر  
حرف الظهور ووض الحذف لان الحذف مستحقان بخلاف نحو ما في ان الحذف المستحق  
لكونه ضمير متصلا بحرف الضاف واما لفظه في في الاحوال الثالث فقد دخلت في  
باب غلامى فلهذا لم يورد بالذكر وكان عليه ان يعيد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا  
في نحو من زيد ومن زيد ومن زيد لكونه معر با مقدر الاعراب وجوبا بالاشتغال  
محل الحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامى سمي لاضافة الى المبني  
وخالفه المصنف كما رايته لانه قد قسم المعرب المقدر اعرابه وسو الخ في دليل  
اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامى ومن داهن لسم ان مذهب الاضافة الى المبني  
مطلقا سبب البناء بل لاسرته كما هي في الظروف المبني فاذ عرفت المعرب الذي  
اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فالتعريف من الموعات  
اعرابه ظاهر وموقوف واللفظي فيما عداه قوله غير المنصرف ما فيه علان من  
تبع او واحدة منها يقوم مقامها وسمى عدل ووصف وتماثل ومعرفة وعجبة  
ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقرب  
مثل حمودا حمودا وطينة وزينب واربعة وساجد ومعدى كرب وعمران واحمد  
حكمه ان كسر الشون قوله ما فيه علان اعلم ان قول النحاة ان الشئ الفاعل ان  
عنه كذا لا يردون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشئ يعني ان  
يخبر الحكم ذلك الحكم لما سببه من ذلك الشئ وذلك الحكم في اصطلاح  
المولين ما يوجب العلم واية عن المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا شون لان  
سقوط الكسر والشون في غير المنصرف متفق على العليين وتبين ايضا لكل واحد  
الفرع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها مجاز العقل لا عليه  
الآلة اذ اجتماع اثنين منها يحيل الحكم فالعلة الآلة اذ مجموع عليين او واحدة  
منها يقوم مقامها مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى  
ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف غير المنصرف ما دخله الكسر والشون للضرورة او  
انساب وكذا المجموع بالالف والباء علما والمجموع بالواو والنون علما للموت  
كلمات وملكون وان لم يحذف منها الكسر والشون لثبوت العليين في جميع ذلك  
ففي قوله ويجوز ضرورة للضرورة والاسباب نظر لان العرف على قوله عبارة عن  
تقرى الاسم عن البين المتعبرين ومن السبب القام مقامهما وهو في حال الضرورة  
وقد اشار سب غير مجزئ منها وكان الوجه ان يقول ويرد حكم غير المنصرف  
للضرورة او انساب لان حكم غير المنصرف حكم قد تخلف من العلة بخلاف حكم المعرب

اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا تخلف عن علة الاعراب  
وعلى ما قد اتفق فيه المنصرف اعني قد لم يورد ما لا يدخله الكسر والشون للمبين يجوز ان  
يقال يجوز ضرورة للضرورة وكذا على ما قد انصت يكون ما دخله اللام والاضافة  
علان من الشئ غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط في  
او قالوا ان الكسر والشون سقط معا وذلك ان اكثرهم من قالوا ان الاسم لا يشابه  
الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علائكة التي هي الشون اي علائكة اعرابه لان اصل الاسم  
الاعراب واسل الفعل البناء وجوبا انزل تصرف عبارة عن حذف الشون وكذا  
ثم تبع الكسر بعد ضرورة الاسم غير منصرف وقوا هذا القول بانه لا يمكن مع اللام  
والاضافة شون حتى يحذف لمنع الصرف ثم سقط الكسر فطران سقوط لتعريف الشون  
لا بالاعمال فعلى قول مولانا نحو الاحمد واحمد كسر منصرف لان الشون لم يوجد في  
كما في احمران واحمران وقال بعضهم انه لا يشابه الفعل حذف الكسر والشون معا  
الصرف والاقرب الاول اعني الكسر سقط بتعريف الشون وذلك انه يعود في حال الضرورة  
مع الشون تا جاله مع انه لا حاجة داعية الى عادة الكسر او الوزن يستقيم الشون  
وحده فلان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كما للشون لم يعد بالضرورة الى الشون  
لا يتركيب الا بقدر الحاجة وما يتبع الكسر في الحذف لان الشون يحذف لمنع الصرف  
ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والباء فارادوا النص من اول الامر  
على انه لم يسقط الا لما يشابه الفعل لا لاضافة ولا للبناء ولا الشئ اخر فانه  
صورة الكسر التي لا يدخل الفعل لئلا يوتى من العباد في نحو ضربى ويضربى واما  
لم يظهر اثر معنى الصرف في الشئ وجمع المذكور لم مع اجتماع سببين نحو اعرابه  
ومسلمون عليين بل هو لان النون فيها ليس للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فليكن  
وايضا فان التنبه فيها تاج للجزء فلم يتبع الجزاء نصب بل ان سمي بها واعرابها  
المفرد اي جعل النون معترف الاعراب يجب منع صرفها للعليين لان فيها اذن  
التمكين ولا يتبع نصبها الجزاء ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق  
مشابهة للفعل وهو على ثلثة اضراب احدها وهو ان يصير معنى الاسم معنى  
الفعل سواء كان في اسماء الافعال فمعنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو  
البناء ويعطى علما واما فيها وهو اسقطها ان يواضع من حيث تركيب الحروف  
الاصلية وثبائه في شئ من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة  
المشبعة فيعمل على الافعال التي فيه معناه ولا يثنى لضعف امر الفعل في البناء  
بعضه وهو المتعارف على الاسم في الاعراب فلما تبنى منه الاقوى المشابهة للافعال



اي الذي معناه معنى الفعل سواء كان اسم الفعل والهاء وسو حقه ان لا يشابهه ولا  
معناه ولكن يشابهه بعد كونه فعلا لا حصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة وثبتا  
اما الافادة فلا يحتاج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستحقاق الاسم فيه معناه  
الاشتقاق في باب المصدر فلا ينبغي هذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل  
في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يقتضي معناه الطالب للفاعل للفعل  
وهو معلوم من كل فرع هذه المشابهة علاوة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة  
الاعراب ثم تبعه الكسر على قول افرغ الشون والكسر معا كما تقدم وانما اتي في  
هذا الحكم الى كون الاسم فرع من جتين ولم يقع كونه فرعاً من جهة واحدة لان  
الثابت بالفرعية شابهة في ظاهره ولا قوة اذا الفرعية ليست من جنس ليس الفعل الظاهر  
بل يحتاج في اثباتها فيه الى ثبوت كما مضى وكذا اثبات الفرعية للاسم لسبب هذه  
الافتقار غير ظاهر كما في قوله كلف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين فان قلت  
اذا شابه الاسم الغير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم  
حكم الفعل اولى من العكس قالوا لان الاسم تطلع على الفعل فيكون هو الفصل  
وليس ذلك لمطلقا لانهما شابهتهما وذلك كما يعبر في اسم الفعل معنى الاسم هو الفعل  
وفي اسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة المصدر يقتضي الاسم معنى  
الفعل فينبغي ان لا يسموا على الافعال في المعنى فينبغي حكم الفعل وذلك بناء اسم  
الفعل ومحمدا وعمل البواقي حسب ويد ابطر في كل ما يعطى حكما لا جلا شابهة كونه  
آخر كما اذا اتفق شابهة الحرف للفعل فيمعن معناه كان واخواتها وما ولا عمل  
الفعل واذا اتفق شابهة الاسم للحرف تجاها الى غيره كالموصلات والمشتقات  
والغايات او عتق معناه كما في الشرط والاستثناء كما في باب المبني في الاسم  
لنطقه على الحرف فيما يخصها ومنها كفي ادنى شابهة لاجل تبارك الاسم بخلاف شابهة  
لا افعال وذلك لثمن الحرف وسوخر في النار دون الفعل واذا شابه الفعل  
الحرف بلزوم معنى الانتشار الذي هو بالامالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم  
التصرف كما في عسى فعل التخب ان شابه الاسم كالمنازع اعرب كما في فيظهر  
ان الاسم قد يشابه الفعل في الحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم في الحرف واما الحرف  
فيما يشابه الفعل فله في النون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون  
والحال من الكلام فان معنى قوله عسى فعل وضع الى آخره اي يكون على مع  
علا ووصفا وكذا اكد النون زائدة وقد اخرج بالاسباب المذكورة ما  
الف الى نيت المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت

كما في ارجى وذو فري ونبطى ولا كعيطى لانها بالعلمية متبوع من التار كالف  
التأنيث واذا قد الالف والنون سببا لثابتة الف الثانية بالاشتراك  
التار واما الف اللاحق الممدودة فلم يمتنع مع العلمية بالثابت الممدودة  
وان كانت ايضا مستعارة من التار مثل الف الثانية الممدودة لاجتماع السببين  
احدهما ضعف بالثابتة الف اللاحق الممدودة اي الممتدة في نحو حمراء في باب الثالث  
دون الالف في كونها تكون النمرة في الاصل الفا والالف في كون النمرة اللاحق  
في مقابلة الطرف الاصل وكذلك اثر الالف والنون في نحو سكان لثابتة الف  
التأنيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف احدى الف اللاحق  
المقصورة وان كانت في مقابلة حرف احدى الف اللاحق لثابتة الف الثانية  
اي الالف المقصورة لا المتقلبة عن علامة التأنيث اي الف الثانية الممدودة  
واما فرعية هذه العطف فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع التميز  
والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التذكير او كل ما تعرفه كان محمولا في المثال  
عند ما اوجبه في كلام العرب فرع العينية اذ الاصل في كل كلام ان لا ياتي لفظا لانا  
آخرة فيكون العينية اذن في كلام العرب فرع اللفظ الواحد والكرت فرع  
الافراد والالف والنون فرع الف في ان كانت كما في بعدا وفتح ما زيدا عليه دون  
الفعل فرع وزن الاسم وان كان خاصا بالفعل او اوله زائدة كزيادة الفعل  
اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المنخفض بنوع غيره وهما فرع آخر لم يعبر  
سكون الاسم مضغرا او موبوا وذا او غير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار من علم  
عنه محضته لقوله وحكم ان لا كسر ولا تنوين في علم قيل ان لا جلا لا يدخله الجمل  
عند الجمهور اذ سوغند سم معرب والارواح وجره فتح فالف الذي في باجند سم  
عمل الجار ومويعل لا محالة قال الاخفش والمبند والرجاج غير المنصرف في حال  
الجر مبني على الفتح لمقتضى ذلك لان شابهة للمبني اي الفعل ضعيفة فحذف علامة  
الاعراب مطلقا اي الشون وبني في حالة واحدة فقط واخص البناء في حاله  
ليكون كالقفل المشابهة التي تعبر عن الموقود يجوز ضرورة الضرورة او الشاسب ومثل  
سلا سلا واعلا لا وقوار قال الاخفش ان حرف لا ينصرف مطلقا  
في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن  
الى حرف لا ينصرف فتمزج على ذلك المستعمل فصار الامر الى ان صرفوه في احيان  
ايضا وعليه حمل قوله سلا سلا واعلا لا وقوار وقال هو الكسائي حرف  
حرف لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا فاعل منك وانكره غيرهما اذ ليس مشهورا

ف



عن احد في الاختيار نحو جاري احمد و ابراهيم و نحو ذلك و اما الضرورة فلا تطلق  
في جواز صرف فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة و منع كونها  
حرف افضل للضرورة لان من مع مجزوءه كالمضاف اليه فلا يكون ما هو كالمضاف  
والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة و فرق بين المضاف و ما هو كالمضاف  
و جواز الكوفيين و بعض البصر من الضرورة ترك حرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط  
العلية دون غير ما من الاسباب لقوتها كما تبين ذلك عند الكلام في تفصيل  
الاسباب و ذلك لكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا و مستند و  
يقولون فان كان حصل لا حابس يقو فان في مرداس في مجمع و منه البا قول استدل  
بان الضرورة تجوز و لا تشارك في اصولها في مصرف غير المنصرف و لا يخرج  
الاشياء عن اصولها و قرب من هذا جواز تقدير المدد في الشرود من المقصور لا  
نادرا و منقول و ايتهم بان قالوا الرواية بقول الشيخ و الالف ان الرواية  
ان ثبت عن ثقة لم يجز و ان ثبت هناك رواية اخرى قوله سلاسل صرف  
لن سبب المنصرف الذي هو بولي اي اطلاقا فهو كقولهم هذا في الشيء و مراد  
امر ان قوله قوارير يعني اذا قرى منوها لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف  
ح كما يحل ان يكون له لاسن الشوب يحل ان يكون للاطلاق كما في قوله لظنوا  
و الرسول و السبل فلا يكون لضافا استشهد به من صرف غير المنصرف و ما  
صرف لتاسب او اخر الا في هذه السورة لان او اخر الا في كالمضاف و بعض  
توافيقها و مجانبها و كل كلام صحيح الا في قوله عليه السلام خير لال كماله  
و فرس مودة اي مودة يعني كثيرة الشايق و قال تعالى الفجر ثم قال  
لجاءوا فقتله فلي قوله و ما يقوم مقام ما الجمع و الفاء ان ثبت و اعلم ان لا يكون  
على ان قيام الجمع الاقصى مقام سبين و قوة لكونه لا نظير له في الاحاد العينية  
نحو ثمان و رماح اي الذي التقى رابعة و رجل شاح اي طول و حمار حراب  
اي غنظ قصير فتشاد و اما نحو الرماح و التفازي فالاصل فيه نعم ما قبل الاخر  
لكنه ليس لاجل الباء و اما نحو حوادن و شر اجيل عليين فنقول عن الجمع و هي  
حكم و اما ما ان و شام فالالف فيها عوض من احدى بان النسبة هذا الوزن  
عارض لم يتبدل به و ذلك لانها حارا الى ذلك الوزن بسبب احدى النسب  
والالف الذي هو بدل من الاخرى و بآ النسب عارضة لا يعيد بها في الوزن  
نحو جاني و كاني في النسب الى جمال و كمال و كذا تمام ففتح القار في النسب  
الى التهم يعني تامة قال ارفق الدلية فرق بالهم بالكم رقما من تسعة لا لم

قال سوية منهم من يقول عاني و شامي تشديد الاء و سويل و هي و جهم في  
الاء تشددا في الاء لم يعيد بال النسب عارضة في قاري و لاسي و عواري و هي  
و داسي و نحو لانها ثبت في احادها و صيغت هذه الجمع على اعتبار تلك الاشياء  
في الاحاد و ليس ذلك اي اعتداد الاء في المفرد و صوغ الجمع عليه الا ترى انك لم  
في جمع عجي عجمي و ان كان ياءه للوحدة كما في عجمي و قيل ان ثانيا مثل ثمان  
بقيا س الالف و الاء للنسب الى الشئ الذي هو جز من ثمانية و فيه نظر و لا  
معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربعة الى الربع و النصف الى النصف  
و لاسي للنسب يدي العدين الى خبرهما و تقدير النسب في الاربعة سبب  
فيكون مشوبا الى الاربعة و هي السبعة و يجوز ان يقال في الثمانية انه مشوب الى  
الثمانية اي مجرد العدد لان الثمانية لا يشتمل الا في المحدود و الثمانية في الالف  
العدد لا المحدود كما نقول في صرح العدد ستة ضعف ثلثه و لا يقول است  
ضعف ثلث و قد يجي تحقيقه في باب العدد و الالف فيها ادن غير النسب  
اليه تقدير الكونه بدلا من احدى يائي النسب و كذلك الاء غير الاء كما قيل في  
بحان ذلك و قد جاء ثمان في الشر غير منصرف شاذ قال تجدوا ثمان مولعا  
بلقا حما و مو على التوسيم لما راي فيه معنى الجمع و لفظه شبه لفظ الجمع فجمعها  
اما سراويل فاجي و قد قيد بالاحاد بالقرينة او عري مفرد شاذ و جمع تقدير  
كما يجي و اما نحو الكرك و الجمل فانما وان لم يات لها نظير في الاحاد الا ان  
جمع قوله و حكم جمع القطة حكم الاحاد و دليل تصغيره على لفظه في عقد جمعها  
مع انه نسب الى سوية ان اخلا لا مفرد و كذا قال تعالى عاني في لظون و هي  
في الانعام و جاز وصف المفرد بنحو برقة اعشار و ثوب و اشمال و لفظه  
و لم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجمع و لا يقع الا عند مجي فعل في الوجود  
نحو ادخ في اسم موضع لكونه منقول عن الجمع كدراي و لا باخر و ابل لانها  
الجميان و لم يلمل بها لغير رتبة شاذة و الضميمة ضم النمرة و لا باشد لان جمع  
على غير القياس و جمع لا واحد له دليل قوله بلغتها و اجمعت و اشدي كاش  
الفضل و قال بعضهم لما قوتى حتى قام مقام السبين لكونه نهاية جمع النسب  
يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتفع و لهذا سمي بالاقصى و كذا  
و الكالب و نعم و انعام و انما عجم و اما قوله صلى الله عليه و آله و سلم لکن صواح  
يوسف و قوله العجل ج حبب الكرايين بالكر و ب جمع ضراحي ضار بمعنى الملا  
فما جمعا سلافة و نحو قلما نهاية جمع التيسير و قيل لما لم يكن له في الاحاد تصغير



شبه الاعمى الذي ينظر في كلام العرب فيه الجمع وشبه العجمي وعلى هذا الصواب  
لا سبب كالسبب وقال الجوزي في الجمع وعدم التمييز الاحاد وعدم التمييز  
فيما عنده سبب سبب لا يحتاج الى التبعية كما ياتي في سرائر وفيه عنده ايضا  
والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع  
الجمع حقيقة كما لا بد وكونه على وزن جمع الجمع لمسا جذا فلما اشرع  
لكونه اقصى جوع التسمية والقيام القى التامث اعني الممدودة والمقصودة  
مقام سبب فلهذا مما الكلمة وتبارك الكلمة عليها بخلاف ياء التانيث فالا  
تبارك على العروص وان اتفق في بعض الاسماء لزوما كعضوة ومقدودة  
حجارة وخزائن وغير ما يحكي في باب التانيث **قول** العدل خروج عن  
صنعة الاصلية تحقيقا لذلك وثلث اخرج جمع او تقدير العرواب فطلب  
في تميم العدل اخرج الاسم عن صنعة الاصلية بغير القلب لا لتحقيق ولا لطلب  
ولا للمعنى فتكون بغير القلب لخرج نحو ايس في ليس قولنا لتحقيق احرار  
عن نحو مقام ومقول وفقد وعشق وقولنا ولا للحاق بالخرج نحو كثر وقولنا  
للمعنى لخرج نحو رجل ورجال قوله خروج اي خروج الاسم ولو قال اخرجه  
لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن  
بنية المعدول الانصاف والخروج قوله عن صنعة الاصلية يخرج عنه اخرها  
قلنا انه معدول عن الاخر ويخرج عن ذلك انه معدول غير مصروف اس  
عند تميم اذ سما معدولا عن السحر والاسم واللام لبيت من صنعة الكلمة  
لان الكلمة لم ينع عليها الا ان تول كانهما من صنعة الكلمة ولما شدة  
اتسار جابها قوله تحقيقا لضرب على المصدر لان الخروج اما خروج حقيقة اي  
خروج محقق كرجل سور بمعنى رجل سي او خروج تقدير اي خروج تقدير  
ولم ينع بالعدل المحقق بالتحقق حاله بيسيل يدل عليه غير كون الاسم غير  
مصروف بحيث لو وجدناه ايضا مصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه  
معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يمار اليه الضرورة وجدناه  
الاسم غير مصروف وتقدر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه  
مصرفا لم يحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادو واما ثلث وثلث فقتل  
قام دليل على انها معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انما وجدنا ثلث وثلثة  
ثلثة بمعنى واحد فابديتها تقسم امرؤى اجزاء على هذا العدد للمعنى والفظ  
المقصوم عليه في غير لفظ العدد مكررا على الاطراد في كلام العرب نحو قرات

الكتاب جردا خبرا وجادني القوم رجلا جلا والبصر العراق بلد الجوار  
فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير علما بالانقار والى قاله في المشرك  
فيه بالاعمال اغلب فاما جد ثلث غير مكررا لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت  
لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة ففعل انه اصله وقد جاء فعال ومفعول في باب العدد  
من واحد الى اربعة اتفاقا وجار فعال من عشرة في قول الكلبيت شعرو لم يترسوك  
حتى رميت فوق الرجال فضلا عما ذكره البرد والكوفيين يقولون عليها التي تتجوز  
فخمس وخمسة وسداس ومسدس والتساع مفقود على يتجوز على وزن فعال من  
واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسادسي والسابعي والثماني والتساعي  
وعند سيمويه ان منع الصرف في هذا المعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا  
المكرر عارض كعروضه في اربع في نحو ثلثة اربع فكيف اترفيه ولم يوتر في اربع  
هذا المكرر المعدول عنه لم يوضع الا في فعل لا يتعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه  
ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والقول بخبر صرف هذا المعدول اذا لم يخر  
على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كما جرد يترفيه الوصف  
وان لم ينع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم يعرف كونه مثنى مثلا معدولا  
عن اثنان اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى اثنين  
افيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان  
كان اثنين مرتين فمعدل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيين وانما  
كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في غير ذلك لانه لا ينع اللام واذا جرى على التكررة  
فمعدل على البذل ولا دليل على ما قالوا لو كان معرفة ولا شك فيه معنى الوصف لم يجر  
على المعارف وكيف يكون معرفة وموقع عاللا نحو جارد في القوم شني واما اخر  
فانه جمع اخرى التي هي مثنى اخر وموافل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخر  
اخر وواخر واخر اخرى اخر ايت واخر ثلث الافضل الافضل الافضل  
والا فاضل والفضل والفضلان والفضليات والفضل معنى اخر في الاصل اشد  
تأخر وكان في الاصل معنى جاني زيد ورجل آخر رجل اشد تأخر من زيد في معنى  
المحاذي ثم فصل الى معنى غير معنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يتعمل الا فيهما موس من  
المذكور ولا فلا يقال جاني زيد وجماد آخر ولا امرأة اخرى وليست على اخر ايت في  
المعنى الاول فلا يتعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقا في نحو جاني فلان في اخر  
اناس اي في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج اخر وصار تصاريص معنى  
التفضيل جعلت من دون لوانم افضل التفضيل اعني من والا فاضلة واللام والوقت



بالبحر عن السلام والاضافة ما سوله بخور طمان اخوان ورجال اخرون وامرأة اخرى  
 وامرأتان واخران ومنه اخريات ومنه آخر قبل الدليل على عدل اخرائه لو كان  
 مع من المقتدره كما في الله اكبر للزم ان يقال بمنه آخر على وزن افضل لان افضل  
 التفضيل با دام بمن ظاهرة او مقدره لا يجوز مصافه بتلج سوله بل يجب افزاده ولا  
 ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في  
 الغايات او مع سادس المضاف اليه وهو الثنتين كما في خيئد وكلما اتياء او مع  
 دلالاتا اضيف اليها مع ذلك المضاف عليه نحو قوله لا علم له او بدته سابع اخذ من  
 استقار كلامهم فلم يمتري الا ان يكون اصله السلام ولا منع ان يمنع المحصر فذاكر من قوله  
 با ذهاب اليه التحليل في اجمع واخواته من كونها معارف بتقدير الاضافة مع قوله  
 من تلك الوجوه فلا ولي ان يقال في استماع كوني آخر بتقدير الاضافة ان المضاف  
 اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره سنا ومنع ابو علي من كون آخر  
 معدولا عن السلام استدلالا به لو كان كذا الوجه كونه موقفا كامن في بحر المعدول  
 عن ذي السلام وكان لا يقع صفه المتكررات كما في قوله تعالى من ايام آخره وحيث  
 معدول عن ذي السلام لفظا ومعنى اى عدل عن التعريف الى الشكوك من اين لانه  
 لا يجوز تحالف المعدول والمعدول عنه تعريفيا وتكميلا ولو كان معنى السلام في  
 المعدول عن ذي السلام واجبا لوجب بنا بحر كما ذهب اليه بعضهم معنى الحرف  
 فتعريف بحر ليس بكونه معدولا عن ذي السلام بل بكونه علما وذهب ابن جني  
 الى ان القياس في آخر البحر عن السلام الاضافة ان يستعمل بمن ويغير لفظه في  
 جميع الاحوال فاخر في تلك بمنه آخر معدول عن اخر من ويلزم على هذا القول  
 ان يكون اخوان واخرون واواخروا وحى واخرا من معدولان ايضا عن لفظ  
 آخر الا ان اخرى واواخرا غنيان عن اعتبار العدل لطف الثاني والجمعية والاشياء  
 والجميع بالواو والنون لا يقيس فيها حكم منع الحرف في موضع نحو احمران حمرا  
 كما هو في اخريات فاستعمالها بالسلام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن في الكلام  
 فيمن في آخر منع الحرف لكونه كوفات هذا وفي او ما كون نواصر اللفظ المتكرر  
 والمشتبه والمجربين معدولة عن لفظ الواحد المذكور بعد فالاولى ان لا يرد على  
 آخر ولقاربه معدولة من انه لو ازم افضل التفضيل على التعيين بل نقول في  
 معدولة كما كان حقا ولا نهما في الاصل اعني احد الاشياء والتثنية مطلقة  
 انما عدل عنه لتعريفه عن معنى افضل التفضيل الذي هو المتكلم لاحد كما يحكي  
 في باب افضل التفضيل وذلك لانه صار معنى غير كما ذكرنا في هذا الفصل

بافتر المصنف اعني حروجه عن ضيقه الا صليته بل نقول العدل اخراج اللفظ كما  
ذكرنا عما الاصل ان يكون معه الضيقه واستلزم كل اخرى فيدخل في حركه  
وتخوض في عتمه وسار وكراميات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشي  
يسين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او بالفاء ويدخل فيه الخا ايضا  
قبل وبعد لفظها عن المضاف اليه الذي كان ليقصيه وضعا فعلى هذا اذا كان  
المعدول مبريا والضم الى عدله سببا اخر امتنع صرفه فلم يتقضي واخواته لعدم  
اعتبار العلميه فيها كما اعتبرت في بحر على الخي واما جمع ومثله اخواته من كس  
ولصنع وتبع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جوار وقياس جميع فطار  
افعل فقل لكراد وحر قال ابو علي ليس قياس كل فطار ان يجمع على فطر بل قياس  
فطار وموت افعل المجمع على فضل ايضا وجميع مجموع على اجمعون لا تجمع وتو  
حلاي اسودى واحمر نياش ذكاجي في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع  
وفعل بعد الجمع المذكور لما جاز في ارجاء جمع قال والحق ان جمعا اجمع  
لاصنعه وقياس جمع فطار اسما فاعني في الكسوف فطاروات في التبع كجاري وحركه  
جمع معدول عن احداهما ويرى عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا لذلك  
جوز اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم والوصف كما جازي  
في باب الجمع واما السبب الاخر فانه في اجمع فطر الخليل انه تعريف اضافي لان ال  
في جاز في القدم اجمعون اجمعون جميعه ووات الكتاب جميع على جميعه بل سمي  
لان تعريف الاضافه غير معتبر في منع الصرف ولان يقول انما لم يغير ذلك منع  
المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين في كما جازي واما منع حذفه في المانع  
اعتباره وقال بعضهم في التعريف الوصفي كالاعلام اى وضع كيد المعارف بلا  
علامة التعريف فالملك لا يكون الا معرفة لما جاز الكوفيين من مخوفه فموت  
البكره يوما اجمعا ما كان المؤكده فيه مجردا فيها على يد القول شبه العلميه ويرد  
صباحا وسار وكراد مخي وعتمه ومخوه معنيات فامتن معارف بلا علامه  
مضيقه بعد العموم كالاعلام الغالبه سوار نحو النجم والصق ففها العدل  
اللام مع شبه العلميه مع ان جميعا مضروف وايضا شبه العلم لم يثبت جمده بالواو  
والنون بل الجمع في الجمع اما العلم واما الوصف قال المصنف ويؤيد في اجمع  
العدل الوصف الاصل والى صارا بقلبه في باب التاكيد فاعنه كاسود  
وارقم ونحوها وهذا ترتيب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اى اصناف  
سواء من باب الحر حرار ام من باب الفضل والقضلى لا يجوز ان يكون من باب الحر



للمعنى على التبعين ووجه النظر الى اصل فعل النظر الى قوله الى الاسماء بالعلية انما على كذا  
واذا سمعنا انما في وعبد المحسن من آل جعفر فبا عبد عمرو لو نسبت الاحاد وضافا  
لا يجوز فيه لا قبل العلية ولا بعد ما وايضا فعل فاعلا لا ياتي في الاغلب الا في  
والنق والاولى ان يقال انه في اصل الفعل التفضيل بشاوة الجمع ووجه  
معنى قولنا واث الكتاب اجمع في اصل انه اتم جمعا في قرأتى من كل شى تفضيل  
لقوله جميع نحو احمد اشهر في الحدود المشهور ثم جعل بمعنى جميعه والجميع بمعنى التفضيل  
مفعل في اللفظ عن لوازم فعل التفضيل الثلث اعني اللام والافادة ومن كذا كذا  
في آخر بعينه فاخر واجمع فيها العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيها العدل  
والوصف ورد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جبار وحقه جميع كاخو  
والجواب عنه انه لما عني معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تعاريفه عما هو قايه  
ولما بقي فيه معنى التفضيل مع ان وزنه الفعل صار كاحر الذي هو على الفعل وحقه  
في جبار جبار واذا جاز لك ان يقول جبار وحشاش وعليا مع ذكرها  
حسن وحسن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفته وزن الفعل  
بذا كان على المصنف ان يذكر معنى في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول  
المشهور ويذكر ايضا انما على لغة يقيم كما ياتي في الظروف المنبئية لقيام الك  
على عدله وسوان لفظ كل جنس مطلق واريد به فرد من افراده معنى فلا بد من  
لام العدد واما صار بالعلية علما نحو الخ والصعق اولا نحو قوله قد مضى فرعون  
الرسول احذر ان استعملت فثبت عدل كذا وامس محققا واما عليها فمقدرة كما  
يحيى في الظروف المنبئية قوله او تقدير اقد معنى التقدير اعلم ان ما هو على وزن  
فعل من الاسماء على ثلثة اقرب اما اسم حين غير مفعلة وذلك على ضربين مفرد كذا  
ويدي وجمع كعرف وجر فمفعلة كلها مفعلة وان سمي بها اذا كان للسبب ذكر او اما  
مفعلة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مفعلة بالنداء كخط او حنق في  
مبالغة حاطم وحاتم فهو كمنوب في مبالغة مارب وثانيا مبالغة فاعل مفعلة  
بالنداء كواقيش ويا لعل فهو في اللفظ كفعال في الموت نحو يا فاق ويا لكاح  
كما ياتي في باب النداء وفعل وفعل المحققان بالنداء بل ساء قاسما لمبالغة  
في شوق الاستعمال كما ساء في احط في الاستعمال حاطما لم يخفى باب دون  
باب واما لا اري في نقصان بعض الاسماء المشتركة في معنى عن نقص في التعريف  
ولم يلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجيء لهذا مزيد بحث في اسرار الان  
ولما كان من غيرهم ان جميع انواع فعل منبئية كانت او مفعلة من الصرف معدول

وكذا فعل المحقق بالنداء وعوا عليا كذا اذ نسبت بها ففعل لا ينفرد اتفاقا نحو قولنا  
للعادل والعلية وكذا فعل غنم غنم خوزال وفجار وفاق اعلاما وبذا الذي قالوا  
حق ثوبت لعم ان جميعا معدول ودون شرط العباد كما ياتي في اسما كذا كذا ساء واما  
علم وسوان جميع شرطين ثبوت فاعل عدم فعل قبل العلية فهو غير منصرف في جميع  
ثبوت قائم ما حر و عدم فتم وجمع قبل العلية فكلما يكون معدولا عن فاعل جبارا  
عدم تنقل عن فعل المحسن فكلما هو علم من قبل اني غير منقول عن شى وسعدول واما  
حمله على كونه معدولا ولم يؤخذ ان يكون مرثلا غير معدول كعمان وسعدول كونه  
فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرنا حينئذ الى تقدير العدل فيه على تقدم الكلام  
الفاة المهددة فكل فعل علم جامع للشرطين في كل ما هو مفعلا او غير مفعلا  
فعلنا ان تقدير العدل فيه ونسبة الصرف الى كذا كذا كذا بالاعلى واما ادواته  
وان جميع الشرطين كونه سمع في كلامهم مفعلا فالتقدير العدل فيه وان اخفى احد الشرطين  
وذلك بان لا ياتي له فاعل قبل العلية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كخطم  
عليه لم يواز نقله عن فعل جبار وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في  
الشرط اعلى من العدل واما عرو في عليين فكان الواجب على هذا الاصل ان يفرق بين  
لها فاعل قبل العلية جبار فعل ايضا نحو جمع عمرة والافو السيد قال الاعشى ما في لفظ  
منه النوفل ارفو لكتما لهما معا غير منصرفين فكلما بانها حال العلية غير منقولين عن فعل  
الجنسي بل ما معدولان عن فاعل وان اخفى الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه مفعلا  
لواثق ثبوت فان قيل يلا حكم في المرتبة التي هي نحو موبس سم جل ومكوره ومجيبه  
ايضا انها معدولة عن موبس كبر الباء ومكارة ومحب وجبه قلت لا نساو  
كانت خارجة عن القياس لان هذه التغيرات رجوع الى الاصل من وجه فكلما  
لميت معدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محب ومكوره  
فكلما هو اما موبس فانه وان كان قياس مثل العار بالواو ان يصاغ منه مفعل  
كبر العيين لكن الاصل في فعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فاعل  
الى الكسر في نحو موضع وموجب مبالغة للاصل واما فقلت حمله على الكسر وذلك لان  
الغار الواو في الكسر باب يفعل كبر العيين والموضع مبنى على المضارع وقد  
الكوفيون موضع لفتح الضاد على الاصل واما موق في رسم رجل فاما صرف ما  
نبار على انه فاعل او على انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما ياتي في التعريف اذ هم  
انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس بر مالك فيجمع اثنين  
فكلما لم يرم لم يغير في العدل ولو سلمنا لزمه قلنا انه منقول عن جمع موكس



والا لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هذا لان الامر العدل ظاهر وليس كالجوهر  
نوح ولو لم يكن في الوجود في الثلاثي انساكن لا وسطا واما حيوة قلنا ان تركيب  
كونها معدولا قوله وقطام في تيمم ما في لغة اهل الجاز فيها ايضا  
عدل مقدر عند النجاة لكنها بنيت وكلامه في المراتب غير المنصرفة ونفي بيان  
قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان الموشة وذلك ان فعال على  
الرفع اقام كجاء في اسم فعل كزال وبنائه ظاهر وعلم للمصدر على ثابته  
راي النجاة كذا في اللغة وصنف للموش كضام بمعنى فاستقدهما ايضا بنيتان  
بالتفاني قالوا المشابهة باب زوال عدلا وزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن  
ليلا يزدن نحو حجاب جهام وكلام فانها معربة فقالوا كذا ان زوال معدول عن  
الزوال فضا في وفجار في التقدير معدولان عن فضا في لغة الفجرة والقسم الرابع  
علم الاعيان الموشة فلفظة الجاز من بناء وكلمة المشابهة ايضا التزل وزنا كعد  
لا تعدد او بنو تيمم فترقوا فترقوا كترسم على ان ذات الراس من هذا القسم بنيت  
على الكسر بالوزن والعدل المقدر كضار واما قدر العدل فيها فخصيلا لكلام  
بسبب البناء او كسر البناء فلفظة المطلوبة المستحقة وغزوات الرار  
لقطام معربة غير منصرفة لثابتك والعلمية ولم يجز ان في ترك الصرف ههنا  
الى تقدير العدل كما اتيه في غير الان بعض النجاة لبقدره فيه من غير ضرورة  
لان من باب حصار الذي وجب تقدير العدل فيه لخفض البناء الذي سبب  
الامالة تقديره وفيه ايضا طردا للباب فلفظ على ان جميع هذا القسم منصرف  
كان من ذات الازاد ولا سيما الكلام على تقدير العدل في مثله في اسما  
الافعال قول الوصف شرط ان يكون في الاصل فلا تفرقه الغلبة فذلك  
صرف مرت بنوة اربع وامتنع اسود وارقم لثبته وادسم للبعد في ضعف  
منع افعى لثبته واجدل للمصروف اجل للتاثيره تقدير الكلام شرط ان يكون  
في الاصل فذلك صرف مرت بنوة اربع فلا تفرقه الغلبة فذلك امتنع  
اسود وارقم وانما لان لم يقيم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير  
في منع الصرف واما قول مرت بنوة اربع مصروف فاجوز ان يكون الصرف  
معدوم شرط وزن الفعل على ان يكون معدوم بقوله للما فانه لقبلا لقولهم  
اربعه لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارئة  
على اربع لان اربعة للموت وارجا للموت والمذكر في اربعة قبل الموت  
بجلا فليعمل فان يعمل للموت فالتاء طارئة يعني وان دققوا فيه

النظر

النظر لانه اذا جاز ان لا يبعد بالوزن الاصل في العمل لكونه قد تقوض له تقديره  
عن الاعتبار وهو الثاني في الموت فكيف يبعد بالوزن العارض في اربع مع كونه  
قبل على حاله خرج بعارض شرط اعتبار الوزن وحي اتصاله بالبار فاذا كان الوزن  
في الحال حاصل بينهما والمخرج عن اعتبارها في حاله اخرى فهو ان كان تلك الحال  
قبل او بعد بل الاول يعني ان يكون اصنف لانه عارض غير الهم او قد يجوز في  
اربع للموت استعمال الاصل اعني اربعة للموت وفي الثاني اعني يعمل بالوزن  
الفعل اصل لكنه غير لازم لانه للموت يعمل بالوزن ان تساويان في عدم لزوم  
واربع يزيد صغفا بوزن الوزن على العمل قوله فلا تفرقه الغلبة يعني ان يكون اللفظ  
في اصل الوضع عام في التاثير ثم تقيد بكثرة الاستعمال في احدهما اشترط بحيث لا  
يحتاج لذلك الشيء الى تفرقة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كبن عباس فانه  
كان عام يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلما خيلج  
له التفرقة بخلاف سائر اخوته وكذا الجهم في التاثير البيت في الكعبة وكذا اسود  
كان عام في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الجبهة السوداء حتى لا يحتاج فيها الى تفرقة  
من الموصوف او غيره اذا عرفت به ذلك النوع من الخيالات بخلاف سائر السوداء  
لا بد لكل منها اذا قصد به من تفرقة اما الموصوف بخلاف اسود او غيره نحو عدي  
اسود من الرجال وبنو الشرح يبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة الغلبة  
عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تفرقه اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف  
مع العلمية فيه نظر كما في وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ  
بمعنى ماضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل ما يخرج عن الوصف العام في  
لا يطبق على كل ما وضع له ليخرج الوصف لفظا عن لونه وصفا اي لا يبلغ الوصف  
لفظا فلا يقال قيد اسم لكن المقصود في باب لا ينصرف الوصف من حيث  
المعنى لاس من حيث اللفظ فان ابدا صنف قول المصنف في شرح قوله بعد وها  
سويب الاخفش وهو قوله وندم سويب اولى لما ثبت مقدمه من اعتبار  
الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب احراز  
لكن بعد العلمية باب اسود الغالب لان معنى الوصف في احرازه انما العلم  
تحقيقا لم يعد بعد الكثير لان معنى رب احراز ان رب سمي باجر كان فيه الحجة لا  
حتى يجوز في السواد المسمي كل واحد منهم باجر رب احمر لثبته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعد  
في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا ان معنى الوصف كما في يجوز ان يكون  
قليل اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو الوصف الغالب من دون العلمية



كما سوه لازم لاجابه كماله قطعا ويعتد بقا معنى الوصف في شمله عند من قول  
ابي علي في كتاب الشواذ في الالفاظ وان استعمال الاسماء لا يسمو وكثيرا  
لم يلج عن معنى الوصف بل لانه لم يصرفها ولا نحو ما في انكرا فقلت ان معنى  
الوصف مقرر فيها واذا اقر بما معنى الوصف علق الحال والطرف بها هذا  
لفظ ونحن نعلم ان معنى اسود الثياب جية سودا ومعنى اترقم جية فيها سودا  
ومعنى اوسم قية وسم اي سودا اي قيد من الحديد لان الحديد اسود فلم يثبت  
نحو اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر بعدد والبالا حجة اذن السبويه في ملغ  
حرف احر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تبرز  
وقال بعضهم بما لم يعتبر النقص العالمة نحو الراجح في ذلك لنقصنا  
عن ما يراد الصفات لفظا لعدم جريا على الموصوف وان كان الوصف  
فيها قوله وضعف منع افعي معطوف على قوله صفة اي ويكون الوصف  
مغبرا وضعف منع افعي لانه لم يحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا ثبت  
ايضا في الاستعمال نحو اتم افعي بل توهم انها موضوعة للوصفية لما رواه  
للحجة الخبيثة الشديدة من قولهم ففوة الحكم اي شدته وكذا توهم في الاجدل  
الذي هو الصغرة موضوع في الاصل للوصف اي طاريزو اجلد  
الاحكام وقد قيل للدرج جدلا وكما هو ثلث الاجدل وكذا توهم في  
ايضال ان معناه الاصل طاريزو خيلا ولم يثبت ما توهمه تحقيقا وان  
نقول حرف هذه الكلمات ونحوه لان استعمالها لا يقصد معنى الوصف مطلقا  
لا عارضا ولا اصليا فاعني وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طاريرا  
ذا قوة واخيل طاريرا اذ خيلا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدا  
معناه هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى القوة كما يقول راي عفا  
لا يقصد فيها معنى الوصف بالشدّة وان كانت اقوى من القوة وليس  
صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقفا كما اشار اليه المصنف فاما منع حرف  
مثلا فلفظ دو سم قوله قول ان نيت بالآ شرط العلمية والمعنوي كذلك  
تتم تاثيره زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او الجملة فنجد حرفه في  
وسطه واه وجور متمنع فالاسمي به نذكر شرط الزيادة على الثلثة فنجد حرفه  
وعقب متمنع ما علم ان ان نيت على ضربين تان نيت بالالف وتان نيت بالآ  
فما هو بالالف متمنع انما يشرط للزوم الالف وصفا على مر ولذا قام  
السبويه ويريد بان نيت تازيادة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها

نقل

ينقلب في الوقت ما دفعت اخذت ونيت ليس مؤنثا بالآ بل بالآ بدل من اللام  
لكن اخذت هذا بالبدال بالموث دون المذكور نسبة التان نيت فعلى هذا الوصفية  
واخذت ومنت نكر الحرف تان ان نيت بالآ على ضربين احدهما ان يكون التان نيت  
شرط العلمية سواء كان نكر حقيقيا كحرف او مؤنثا حقيقيا كحرف اول هذا ولا ناك كحرف  
فالعلمية شرط تاثير متحيا فلا يؤثر من دون العلمية بل في خوارقة فاقية وفي قاية الوصف  
الاصلي وان نيت بالآ فالعلمية على ان من التان نيت لان شرط الوصف وسوكونه  
على ذكر المعنى حاصل وذلك الخلل ان وضع التان نيت في الاصل على العوض وعدم  
الثبات لقول في قاية قائم فلم يقيد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين  
المذكور والمؤث ولا يخفى لهذا المعنى في الصفات والاسماء لا غير لازمة للكلمة كضاهية  
وخسة وامارة ورجلة وجمارة واما في غير هذا المعنى فتكون لانه كما في جمارة وغرفة  
يحيى في باب التان نيت ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية مبرزة  
عن النقصان فيلزم ان يسهلها عايشة كرا جعفر صارت لازمة لا يحدف الحرف الا على  
وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا يملك على الكلمة  
فذلك عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التان فاذا سميت بنقده وضعت وضعها ثانيا  
التان فصار التان كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير كلمة العربية  
تصرف العرب فيها بالنقص تفسير الحركة وقلب الحرف ان استقلوا كما في جبريل وميكائيل  
وارسطا ليس فقالوا جبريل وجبريل وميكائيل وارسطا ويطس  
ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اذن حكم الحقيقة وتركيب حروفها المتناسبة  
مع عدم مبالاة بالاسم من اوضاعهم وذلك قالوا العجي فالفقت به ما ثبت واما الزيادة  
في الاعلام فتقول ان كان الحرف الزايد لا يغير معنى كالف التان نيت في نحو شربتي  
ذكرى وتان نيت في نحو غرة والف التان في نحو غري لم يجر زيادة لان مثل  
ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما زاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على منه  
العلمي وكذا الحكم ان لم يجر الزيادة الا ما افاد العلم كالف الوعد ولام التوعد  
اشتركا العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم ذلك المعنى على  
ما وضع له ولا يجر الزيادة الوضعية العلم فلا يزيد عليه التان المعنوية المعنى التان نيت  
لن لفظ العلم مع تلك الزيادة واتحاه على ما كان موضوعا لاجازت مطلقا ان لم  
يخرج العلم بباطن التبيين كالي السبب ويا التفسير وشون الحكم نحو ما شئنا ونحو  
وان خرج بما عن التبيين جازت بشرط جريان التبيين بعلامته كما في الزيادة والزيادة  
على ما في باب الاعلام قال قيل فاذا صار التان بالعلمية لازمة لا يحدف الحرف الا على



انما قام مقام سبين كاللصيقون العلية شرط قيا به مقام سبين ولا يكون سبين  
تكون تاسين ان وضع التاري الاصل على العروض فلو كان عارض فليس يمتنع الالف التي  
وضعت على اللزوم وانما ان يكون انما مقدرا وهو الذي سماه المصنف بالبعوى  
سوار كان حقيقيا كمنه وزيب او غير حقيقي كمنه مصدرا والالف لا يقدر كالنار  
او الالف بلزومها لا يحدف متى يقدر ولا يؤثر التا مقدرة ايضا الا مع العلية  
الاري الى نحو حايض من فاع التانيث والوصف وشمله مع العلية ايضا منصرف  
كالحايض وانما شرط في العلية ايضا لان المقدر عند سيم اضعف من الظاهر وشرط ان  
العلية والفرق بينهما ان العلية تقير التا الظاهر فحده انما يشرطها وان كانت الكلمة  
على ثلث ساكنة الا وسط كثة علما لان العلامة ظاهرة واما التا المقدرة فضعيفة  
سند مسددة في اللفظ حرف اثره جوباء الالفية الخلاف كالحايض وما يمسده الحرف  
في الزايد على الثلثة لان موضع التاري في كلامهم فوق الثلثة ولا يزال ثالثا واما نحوثة  
وشاة فمخزوف اللام ودليل مسددة سوار التا تقير سيم عرقا على عقير من دون  
الالف بخلاف قدر فان تقير قدره بالموث ما تار المقدرة حقيقيا كان اول  
اذا زاد على الثلثة وسميت به لم ينصرف سوار سميت به تذكر حقيقيا او موشا حقيقيا  
اولا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تار مقدرا وحرفا ساكنا فموشا كثره وان  
كان ثانيا فانما ان يكون متحرك الا وسطا ولا الاول ان سميت به موشا حقيقيا  
كقصر في اسم امرأة او غير حقيقي كقصر في اسم رجل على منع صرفه لئلا المقدرة  
ولقيام تحرك الا وسط مقام الحرف الرابع لقيام مقام تار والدليل على قيام حركة  
الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جلي جلي وجلي ولا تقول في جري جري  
كما لا تقول في جادي الاجادي وخالف في الالف جلي سقر كمنه في جاز الامري  
نظرا الى ضعف السد مسد التا وان سميت به تذكر حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف  
عند سيم في وجوب صرفه لعدم تقديره التانيث وذلك كرجل سميت به سقر كمنه  
لعدمه وانما لم يقدر لظراين التذكير في الموضع ان في على ضعف تانيثه في التا  
الاول فلي هذا القول في تقير سيم رجل سقر واما اذنيه وعينية ارجل  
فسمي بها بعد التقير وان لم يمسد التا ولا يمسد السد مسد شي وذلك اذا  
كان ثانيا ساكن الا وسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجة او لا فان لم يكن فان سميت  
بذكر اسوار كان حقيقيا ولا كمنه اذ جعله اسم رجل واسم سيف مثلا فلا خلاف  
في صرفه مثلا وان سميت به موشا حقيقيا او غيره فالزجاج وسويه والبرد جزوا  
من الصرف لكونه موشا بالوضعين اللغوي واللفظي فظهر فيه امر التانيث وغيره خبرا

فليس في الصرف وترك لغوة السد مسد حرف التانيث وما يمسد السد وكذا الخلاف  
فيما سلك حوته لا حلال لا وضعه كذا وانما كمنه وده كذا القياس كيدا لسميته  
وان كان فيه العجة كما وجوز فان سميت به تذكر حقيقيا او لا فان لم يكن  
كنوعه ولا ط كالحايض والسميت به موشا حقيقيا ولا فرك الحرف لا غير لان العجة وان  
لم يكن سببا في التانيث الساكن الا وسط كالحايض لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر  
عن تقوية السبين حتى يمسد الاسم بها متحتم المنع فظهر التفصيل ان الموش اذا سمي به تذكر  
حقيقيا او غير حقيقي لا يغير في منع صرفه زيادة على ثلث احرف ولا يغير تحرك الا وسط  
العجة وهذا شرط اخر لمنع حرف الموش اذا سمي به تذكر كسا المصنف اذ ما ان لا يكون  
ذلك الموش منقول عن تذكر فان رباب اسم امرأة لكن اذا سميت به تذكر الحرف  
لان الرباب قبل تسمية الموش به كان تذكر المعنى الغيم وكذا الموشم بنحو حايض مثلا  
تذكر الحرف لانه في الاصل لفظ تذكر وصف به الموش لان الاصل المطر وفي  
الصفات ان يكون المجرى من التا ومنها صفة المذكور وان موضوعا للموش وكل  
لغت موشم بغير التا فهو صفة موشة كذا استعملت للموش وتانيها ان لا يكون  
تانيث الموش الذي سمي به المذكر تانيا يحتاج الى دليل غير لازم فان تار وحال كل  
جمع كسر خال من علامة التانيث لو سميت بها تذكر الحرف لان تانيثها لا يخلو  
بجاءه ولا يلزم هذا دليل بل يجوز انما ان ناولها بالفتح فيكون تذكر ولم يبق التانيث الحقيقي  
الذي كان في الموش ولا التذكير الحقيقي في نحو تار ورجال بل تانيثا بغير التا ول  
بالجاء وهذا دليل على خلافه كما ذكرنا واما ثلثا ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به  
لان الاسماء الموشة السامية كذراع وعناق وشمال وجنوب على رتبة اقرب قسمة  
عقلية واما ان قيادى استعمالها تذكره موشة فاذا سمي بها تذكر جاز فيها الصرف  
تذكر كذا يغلب استعمالها تذكره فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها التا الصرف او يغلب استعمالها  
موشة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها تذكر جاز والصرف ايضا ولا يستعمل الا موشة  
فليس فيها بعد تسمية المذكر بها التا منع الصرف اما ان سميت الامر عنى سميت الموش  
باسم المذكر حقيقيا كانا اولافان كان الاسم ثانيا متحرك الا وسط كرجل اذن  
زايده على الثلثة كجفر فلا كلام في منع صرفه لظهور امر التانيث بالظراين مع ساد  
سد التا راسا مسد السد وان كان ثانيا ساكن الا وسط كزيد وجرى سمي بها امرأة  
فالليل وسويه وابو عمر يسمونه الحرف متحما كما وجوز لظهور امر التانيث بالظراين  
والبوزيد وعيسى الجري يعلونه مثل سمنه في جاز الامري ويرجون صرفه على حرف سمنه  
نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تأثيره اي تانيث المعنوي فالمراد به تانيث ما التانيث



مقدرة سوار كان حقيقا كزيت اول كعرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط  
او البقية اي اذا سمي بالموث وذلك لما ذكرنا ان آخر حروف الازيد على الثلثة  
يقوم مقام التار وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك التار وسد التار واما البقية فاما  
وان لم يمد سدا التار ولا سدا الساد المذكور وليت ايضا سببا في الثلاثي الساكن  
الاوسط كما يحكي ولكنها مقوية للثاني الضعيف بالثالثة لكون علامته مقدرة  
على ان يثبت الضعف من قبله لاس قبل العلية فهو المحتاج الى التقوية بالعلية فكذلك قال  
وشرط نعم بالثالثة اي بالثالثة المعنوية قوله فمقدرة حروفه من جميع شرائط  
القيم الثلثة ويزيد من شرط الزيادة وسفره تحرك الاوسط وماه وجوز للثالثة وقوله  
فان سمي بذكر الموث المقدرة فشرط الزيادة اي الزيادة على الثلثة والعلية  
تحرك الاوسط ولا البقية للضعف امر ان يثبت في الاصل بسبب تقدير علامته فيقول  
التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر للضعف الا اذا سدت علامته حروف  
ولا يكتفي به الحركات العاقية ولا مقام ساد ويكون ماه وجوز اذن كسوح ولوط لان  
الجميع علم المذكر فلا يكون التار مقدرة وسيجي وان البقية لا تأثر بها في الثلاثي الساكن  
الاوسط بالاسمية بل تأثر بالشرطية بعد ثبوت سبب دورها فقدم وجوز ضرورة  
لعدم الحرف الازيد وعقب متنع لان التار قام مقام تار التار في واما اسماء  
القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلية سبب طار في شرط فلا كلام في منع  
كباره وتقلب وتعداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها لا تتغير اربابا  
وجدتم ملكوا في صرفها وترك صرفها طريقة واحدة فلا يخفى كصحة تحقيقها  
وجبنا وابقا وترك صرفهم سدوس وحذف وحجرو عمان فاعرف في القبائل  
بما ويل اللاب ان كان اسم كفيف او الحكي وفي الاماكن يتاويل المكان والموضع  
وتحذف وترك الحرف في القبائل يتاويل الاماكن كان في الاصل كحذف القبيلة  
وفي الاماكن يتاويل البقرة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما  
في مؤدو واسطو فرش فجزما ايضا على التار ويل المذكر وان جعلت كفيها  
ليافلك فيها الوجهان بذا وادرجا جملوا اللاب مولا بالقبيلة فتعوه الحرف  
قال وسم فرش الكرسون اذا ايتوا طابوا وادعاني العلي وعرفنا وليفقونه  
سنت نوح نعيم قيس قيس قيس غيلان وكذا قد يكون اسم الام بالحي نصيبونه  
باين نوح باله بن اعصر باله امرأة وقد نوت ما سدت الى الاسم اللاب مع  
بما ويل حذف صفات سوت نوح جاتين فرش سحره فان اولاد فرش ومنه نور  
قن في كذبت ثور الرسلين ثوبين ثود فيغير المعنى المحذوف كما في قوله تعالى

وكم من قرية اهلكنا فجاءها ما يشاءنا او سمعوا ليلون ويجوز ان يكون حرف ثالثة  
بالحي او تاليت السند لا ولية بالقبيلة فتوماه باله كذا الموت باعتبار شين الانسان  
والمنصرف ولا منع منهم فيه واما نحو قوله قرات سودا ان جعلت اسم السبع صم على  
حذف المضاف اي سورة سودا فاعرف وان جعلت اسم السورة ترك الحرف  
لان كناه وجوزها اسماء الكلم للثانية في الاصل نحو ان نصب ويرفع وضرب فعل  
فالكثرة الحكاية وان اعربت تلك الحروف بتاويل اللفظ وتركه بما ويل الحرف واللفظ  
ويجي بطل القول فيها في اسماء حروف التهج اذا سميت بها السور او غير ما في باب  
الاعلام انما والله سبحانه **قوله** المعروفة شرطها ان يكون عليه فذلك لان المعاني  
حسن المضمرات والبهامات وما فيها ان فلا يدخل لها في غير المنصرف اذ هو معرب  
واما ذواللام والمضاف فلا يكون فيها منع الحرف عند من قال غير المنصرف كما  
منه الشون والكسر لحيث تبع الشون واذا لم يدخلها الشون لم ينفذ فكيف  
الكسر وكذا عند من قال سوا ما حذف منه الكسر والشون مما واما عند المنصرف فحين  
منع حرفا لانه قال سوا فيه علان او واحدة قاتية معانها لكثرة التظهير فيها عند  
حكم منع الحرف وسوان لا كسر ولا شون لما به الفعل فلم يسم من حله المضاف  
الاحكام العلم واما اعتبار الحليل في اجمع واختاره تعرف اللاحقة في منع الحرف  
لنقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخل الشون فيظهر اثر منع الحرف  
**قوله** المعروفة شرطها العلية في البقية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فموجب  
وابراهم متنع وشرطه العلية في العجائية اي كون الاسم علميا في اللغة العجائية اي كونه  
قبل استعمال العرب علماء وليس هذا الشرط بل انهم بل الواجب ان لا يستعمل في  
كلام العرب او لا الامع العلية سوار كان قبل استعماله ايضا علماء كاربهم  
اولا كهلون فانه الجيد علم الروم سمي نافع به رواية عيسى لجودة قرائه واما  
اشرط استعمال العرب لا ولامع العلية لان العجائية في الابعى لقيتني ان كلف  
فيه لفرق كلام العرب ووقوعه في كلامهم لقيتني ان يتصرف فيه الحرف كلامهم  
فاذا وقع اولاه مع العلية وسمي ما فيه كلام واللاحقة فاستغما بها حارا  
يستع معها ما يباقيها ايضا اعني الشون فاعية كمن العجائية من امكن تسع الكسرة  
على ما سعادة وبقى الاسم بعد ذلك قايلا لباري لفرقات كلامهم على ما فيه  
وقوعه في لافقران الطاري يزيل حكم المطرود عليه فيقبل الاعراب ويا لثنية  
ويا لثنية ويحذف ما يستعمل فيه يحذف الحرف وقلبت بينهما نحو حبان  
واذ ربحان في كركان واذا راي كان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الابعى في كلام



العرب والامع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل الشون ايضا مع  
مع سائر التفرقات كالحام والفرند والبرق والبرق فمفسر الكلمة العربية  
فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه  
العلمية سبب آخر غير العلمة من الصرف كرجل ويقوم فيها الوزن وكذا اجر محققا  
وان لم يكن صرف علمي علمي في الجملة على ما قال المصنف مجموع الشطين وجب العلمة  
في الجملة مع احد الشطين الباقيين او مع الازالة او مع الاوسط وعنده  
واكثر الخ في حركة الاوسط لا تثير له في الجملة فترك عند مصنف متحكما كقول  
فهم يعبرون الشطين المعين كون الاعمى علما في اول استعمال العرب له والزيادة  
على الكلمة وسواها في ذلك ان حركة الاوسط في الموشح نحو سقرا انما لثباته  
مقام الساد من علامته التي ثبتت واما العمة فلا علامته لها حتى يمدتها  
شيء في الاعمى مجرد كونه ثلثا ساكن وسط او حركة في كلام العرب يصير  
كانه خارج عن وضع كلام الجملة لان الحركة على التمام ولا يراهم الا في  
المصنفه بخلاف كلام العرب الذي يخشى تحايزا وذهب اليه المصنف بان جعل  
الاعمى اذا كان ثلثا ساكن الاوسط جائزا صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز  
تأثير العمة مع سكون الاوسط ايضا فكيف لا تؤثر مع حركة وليس بشي لان لم  
يسمح بحركة غير مصروف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا في الجملة الذي  
عنه تختم منع تحايزا وجوز ولولا العمة لكان مثل مندد ودد نحو صرفه  
ترك حرفه واذل عن ان تأثيره شيء على ضرب من اما يكون شرط كالزيادة على  
في التثنية العنوي واما يكون سببا كالعديل في ثلث والجملة في ماه وجوز  
القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير مصروف  
في كلام احمي او غير فصيح فيبين بان تقدم علمه وجوب صرف نحو لوط وجواز  
منع نحو مندد مع ان كل واحد منهما ثلثي ساكن الاوسط وذلك ان جهة الاول  
الحقة بالعربي وايضا قال في التثنية لا معنى في الواصل وله علامته مقدرة  
يظهر في بعض التفرقات وسواها في التثنية خلاف الجملة فانه لا معنى له بوتي بل  
معنا امر عجمي وسوان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامته لها  
فالانث في احدى منها قوله وشره ووحصن بابلان ويجوز ان يقال ان السام  
من الصرف لا جعل له بالجملة او التعلقة الا ان يقول ان لا يستعمل الا في  
فلا يرجع اليه ان ضمير المذكور لكن ذلك مما لم ثبت فالتساؤل الصحيح لك لانه  
اسم ابي نوح النبي ص **قوله** الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغيره كما جدد

ونصائح واما نحو واذا فمصرف وحضا جرم المصنف غير مصروف لانه متعول  
عن الجمع وسواها في العلم بغيره وسواها في التثنية قبل العلم على موازنة وقيل على جميع مواز  
تقديرها واذ صرف فلما اشكال ونحو جواررها وجرا كالحاضن قوله صيغة منتهى الجموع على  
وزن غايه جموع المسير لانه يجمع الاسم جمع الكثير حيا بعد جميع فاذا وصل الى هذا الوزن  
استمع جميع جمع الكثير جمع كلب على كلب جمع كلب على كلب وجمع نعم على نعم  
وجمع انعام على انعام واما قيدنا فبما يجمع الكثير لانه لا يمتنع جمع جميع السائمة وان لم يكن  
قياسا مطروعا على ما في التثنية في باب الجمع نحو قوله انتم صوابات يوسف  
وقوله جيب الضارين بالمرور وقوله واذا وجد الرجال راوا يدري انهم خضع الزكاة  
سواها في الابعاد كما ذكر ابو علي في الحجة وما يلحق هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا  
وثالثها الفاعل بعد ما حرفا او غم احد ما في الآخر او لا كما جدد ووات او كثر  
الوسط فلو كانت هذه الصيغة لم يوزن الجملة كما في جرد حيا مع ان في كل واحد  
الجملة والصيغة واما اشتراط في هذه الصيغة ان يكون بغير ما احتراز عن نحو ملك  
لان الثاني يقرب للفظ من وزن المفرد نحو كرامته وعلانية وطواغية فكيف يرس قوة  
جميعية فلا تقوم مقام سبب ولا سيما على نذهب من قال ان قيامه مقامها للوثة  
لاني الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع قال دراج وحاب وان حصلت فيها صيغة منتهى  
الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمورث هو الشرط مع الشرط قوله وحضا جرم  
للمصنف غير مصروف قوله علما حال من الضمير الذي في غير مصروف اي لا يعرف في حال كونه  
علما للوضع والصنع لا لالفاظ الا على الثاني والذكر صعبان وذلك لانه لا يفي في ذاته  
معنى الجمع اذ يقع على كل واحد منها وهي علم الجنس لا لالفاظه معنية فهي كاساتة فاعلم  
على ما في باب الاعلام ففقيه اذن الشرط وحده وسواها في التثنية من دون معنى الجمع كان  
ينبغي ان يكون مصرفا كما ان دراج والجراب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا  
سمى به لا يعرف لان المعبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف  
فلا يغيره والجمع بالعلمية لغيره الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع سبب  
علما بل المورث الجملة الاصلية القاية مقام سبب فان قيل ليس من الجملة والعلية  
كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلية فالجواب ليسا متضادين بل  
حقيقة الجملة مع العلمية كما ليس جملة من الرجال بل اجماعا فيكون معناه هذه  
المعناه هذا اللفظ فيكون معنى الجملة قايدها كما سمي باي اثنين جملان وذوي مع العلمية  
معنى التثنية فيهما وان جملا كشي واحد سمي بلفظ المشي لكنه يفهم من لفظ اثنين معنى  
التثنية اذ معناه هذان الجملان المعينان ولا ينافي في من العلمية والجملة والتثنية



والاولى عندى ان لا تاتي في الوصف والعلية واما قول المصنف بعدى  
اشرح ان العلية يفيد المخصوص الصفة بغير الاطلاق فتشاهد قول المصنف  
فيه كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عام ولا خاص بل لا بد فيه من الاطلاق  
ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والا اول عالم  
والثاني عام وكما جاء في قوله واما قول المصنف بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ما  
الوصف لا بد فيه من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم  
وضع والا على معنى غير الشمول وما جبهه التقييد لا يختص ذلك صاحب كمال  
في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالة على ذكرنا ووجهه بعبارة ذلك المصنف  
وضعتان على غيره في منع الصرف فوضع ما يمنع على ذلك المصنف وتعبية المصنف  
ان نحو اسود وازرق عرض فيها ما يمنع الجري وهو العلية لكن لما كان المعنى الموضوع على  
الوصف الوضع وما جبهه باقي لم يفرقه ذلك العارض على ان العلية في اعتبار كون  
دلالة الاسم على معنى وما جبهه وضعه كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان في خاتم معنى  
الحتم يكون والاعلى معنى وما جبهه كس عرض له المانع من الجري وهو العلية كما عرض في  
نحو اسود وازرق العلية المانعة من الجري فالعلة بينهما كالعلة بينا كالمصنف في قوله  
الا ان الكلمة بالعلة بغير اخص منها بالعلة واما لان العلية تخصها بآيات و  
والعلة نوع واحد بل الفرق بين العلية والعلة مطلقا ان العلية لا ينكح من مراد  
معنى الوصف كما في اسود وازرق والاكثري العلية عدم مرادها والذليل على ذلك  
على الوصف مع العلية قوله لم يسميت ما نيا لتهنائه وقول احسان وشرق له من اسم  
ليجعله قدوة العرش محمود وهذا هو ايضا نحن نعلم ان اللقب كالمطر وقدره على العلم  
واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيكون فيه معنى الوصف الاصلى ويؤيد قولنا  
انما يدل على العلم على الاطلاق التي اصلها المصادرة والصفات كالفضل والعباس  
الوصفية فلو لم يمنع الوصف مع العلية كيف لم يمنع الوصف مع الصفات من حيث  
العموم وتأتي في المخصوص لم يمنع في العلم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى  
فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تماثل فلم يمنع صرف ما في وجهه في المثلث المثلث  
الذكوري وانه اكل علم يمنع فيه الوصف الاصلى قلت كذا كان يجب ان يكون  
الاسم الاخر في وضع الاطلاق لما كان يختص بالاسم بها سواء لم ينفذ المعنى على  
كما في اللقب او لم ينفذ لتمييزه بالاسم لا اسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى  
انما لم ينفذ في الاربعة بالانفصال في بعض الاطلاق لم ينفذ بل في الوصف  
الاصلى لكونه كالمفرد مع المحذور وكذا نقول في الحقيقة في نحو ما جبهه علماء انما لم

العلية

وان لم تاتيها العلية ولكن لم ياتي في بعض الاطلاق لان المقصود الاسمي وضع العلم  
غير معنى الحقيقة واذ ثبت ان معنى الوصف والحقيقة لا يقبلان في الوضع الذي يقع عليهما  
فيه بالاعتبار في نحو ما جبهه اسم الذي لم ينفذ معنى الجمع وفي خاتم اطلاق الوصف  
قالوا في اذن في منع صرف ما جبهه علماء ما قال ابو علي وسوان فيه العلية ونسب العلية حيث لم  
يكن له في الاحاد نظير كمال الاعلى لا يشبه العربي فيزده هذه في الاسباب شبه العلية  
الجزولي في بيان تامان غير شئ احد على سبب خلكا قال ابو علي ان في شبه العلية  
وذلك ان الجزولي بعد عدم النظر في الاحاد نسب من الاسباب كالعلة والوصفية  
وغيرها لم ينفذ شرط السبب كما فعل غيره وكان سبب الاختصاص صرف نحو ما جبهه  
علماء دلل السبب وهو الجمع وسوخلات المتعلق عند سم قوله وسراويل الاكثر على  
انه غير منفرد قال قتي فارسي في سراويل في رابع وتختلف في تعليل فقه سوية  
وتجده ابو علي ان اسم العجمي مفرد عرب كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامه لا يعرف  
نحو قادي في فعل على انما به منع الصرف ولم يمنع الاجر مطلقا لان جميع ما ذكر ليس  
ممنوع من الصرف الا ترى الى نحو كلب الجركلي قوله ليس فيه من الاسباب شئ  
لان العلية شرطها العلية واذ ثبت المعنى وشرط ايضا العلية واما الصيغة فليد  
سببا بل في شرط السبب الجمعية الاحد الجزولي في سوية يمنع الصرف لاسباب المواتر  
غير المنصرف وقال الجزولي فيه هذا نظير العلية الجمعية وعدم النظر عنده سبب كما ذكر  
الكلام في العلية الجمعية ويجوز له ان يعتبر في هذا الوزن خاصة لا غيره لاطرافه  
جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد سوية في جمع سراويله والسراويل قطعته فتره قال علي بن  
الوم سراويله ليس يرق مستطاف ويكفي عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحدة لم يكن  
في الاجناس فلا يقال رجل رجل بل جاز ذلك في الاعلام كذا في مدينة معينة  
وجوابه ان الجمع في مقدار لا يحقق كذا في قوله ذلك ان لنا عدة ممددة وسى ان ما على  
هذا الوزن لا ينصرف الا الجمعية ولم يحقق فيه لكونه لا متعددة فقد رانا بالاسم الممددة  
واضا اذ اشتمل الشئ على الاطلاق جاز ان يطلق اسمك لاقطاع على الجمع منها كذا  
اعشار وليس لنسب ان يقول مثله شخص بوزن افعال لانه قد جاهد نحو قوله جاهد الشاهد  
فيمضي خلاي شرازم بعجب من التوافق وشرازم جمع بالاتفاق والتوافق انما في  
الى سوية ان افعال مفردة قال ابو الحسن ان من الموبس ينفرد سراويله لكونه  
ونسب بعضهم الى سوية انما قال بالفرقة ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وسوخلات  
لان نسبة سوية لبالا جركلي التعريب فقط لكونه منصرفا مثل الا ترى الى قوله  
بجواز انما يشبه من كلامه لا يعرف قوله واذ احرف فلا شك لان السبب العلية



غير حاصل فلا ينفية الشرط هذه ويمكن تقدير الجمع في سواها على مطلقا صرف او لم ينفية  
وذلك لا يختص من هذا الوزن بالجمع من لم ينفية نظرا الى ذلك المقتدر من جهة اخرى  
بوجوده على الواحد كذا يجوز في نحو جوارح اب ان تقدير الجمع وذلك يجوز لبعضهم فيه  
الصرف وتركه بخلاف جوارح ابى وجرابا فيقول موجع جرابا وى الارض انما  
والجمع الجرابى كالتصاري التحفيف قوله ونحو جوارح ابى المنقوض من هذا الجمع اعلم ان  
الاسم ان جوارح ابى اللفظ كفا من فواء جوارح جوارح عن بعض العرب في الجواب  
قال العزق فلو كان عبد الله مولى محبة ولكن عبد الله مولى موابا قال آخر جوارح  
اللفظ سبع مائة مائة قليلة واخار الكاسى والبوزيد وعيسى بن عمر ولا خلاف  
في النسب ان جوارح ابى وانه غير منفرد ثم اختلفوا في كون جوارح فواء جوارح فواء  
غير منفرد فقال ارجح ان تونية للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع  
لان الاعلال سببه قوى وهو الاستتقال الظاهر المحسوس في الكثرة اما منع الصرف  
ففيه ضعف اذ هو شابه غير طائفة من الاسم والفعل على ما بين قبل قالوا سقط الاسم  
بعد الاعلال عن اوزان اقصى المجموع الذي هو الشرط فصار منفردا والاعراض عليه ان  
البار الساكنة في حكم الالف بدليل كسرة الراء في جاتنى جوارح كسرا وحكم تقطى كسرة  
فان اعتبار احد ما دون الآخر حكم وكلما خذف الاعلال موجب فهو في حكم الالف كسرة  
وسج والى كان كالمعدوم كيدوم ومن تصرف جنود وولدل مقصودى جبال  
وذلك انى وقال المبرد الشون عوض من حركة الالف ومنع الصرف مقدم على الاعلال  
جوارح الشون ثم جوارحى جوارحى كسرة الراء لا تستقل ثم جوارحى جوارحى  
الشون من الالف كسرة الفعل بخلاف ابارك كسرة الراء لا تستقل ثم جوارحى جوارحى  
عوض من الالف ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فكل جوارح  
بالشون نحو جوارحى جوارحى ثم جوارحى كسرة الراء لا تستقل ثم جوارحى جوارحى  
البار لا تستقل الالف المكسورة قبلها في غير الصرف الثقيل سبب الفرعية واما  
ابدل الشون من الالف ليقطع الشون الى اصل طبع الالف الساكنة في الرجوع او يلزم  
اجتماع الساكنين لوجوب والاعراض عليه وعلى ندب المبرور لو كان منع  
الصرف مقدما على الاعلال لوجب التفتيح في قوله مررت بجوارحى كسرة الراء  
القليلة الخفيفة وذلك لان منع الصرف يقتضى حذف الشون وتبقيته الكسرة في  
السقوط وصيرورة فتحا وايضا يلزم ان يقال جابن الجوارح ومررت بالجوارحى كسرة الراء  
بخلاف ابارك لان الكسرة لا يكتفى بالالف واللام وتصل الفرعية باق موحدا وفسر  
البراقى وهو الحق قول سبويه بان اصله جوارحى بالشون والاعلال مقدم على

منع الصرف كما ذكرنا فحذف الالف ليسا كسرة ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى  
حاصل تقدير الالف المحذوف للاعلال كالفات بخلاف المحذوف ليسا كما ذكرنا في حرف  
شون الصرف ثم خافوا رجوع الالف الى الالف كسرة الراء لا تستقل ثم جوارحى كسرة الراء  
منقوضا ومعنى الفرعية منقوض الشون من الالف بخلاف نحو اخوى واشقى فانه قد علم الاعلال  
في مثلها ايضا ووجد على منع الصرف بعد الاعلال حاصله لان الف اخوى الشون  
ثابت تقديره فهو على وزن افعل فحذف شون الصرف لكن لم يعوض الشون من الالف  
المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوارح ابى اخوى الالف اخف منه بالشون  
واما جوارحى الشون اخف منه بالراء والمحققة اللقطة منقوضه في غير الصرف بعد  
ما يكون تقريبا لك على ثقل المعنوى كقوله متعقبا بالفرعين الالفى انك تقول خطا يا  
دبرا يا وادوى بلاتون القفا ولا انقلب الالف القفا في الجمع الاقصى وكل من خذف  
منقوض حكم حكم جوارحى فذكرنا ونحوه في حذف المذكور كقوله من اسم امرئة وادى  
لتصغيرا على اذ الجمل نداء النوع اعنى جوارحى واعلى علما فيونس جعل جوارحى كسرة الراء  
في الكسرة وذلك بان يقدم منع الصرف على الاعلال فتبقى الالف ساكنة في الرفع منقوضه  
في الضبط والجر نحو جوارحى جوارحى وقاضى واعلى بار ساكنة ورايت جوارحى  
وقاضى واعلى ومررت بجوارحى وقاضى واعلى يا مفتوحة في الحالىين واما  
قدم منع الصرف لان العلية سبب قوى في باب منع الصرف حتى منع الكوفيين  
الصرف ببا ودها في نحو قوله يقولان مرداس في مجمع كما تقدم واما عتق  
والخليل فحال نحو جوارحى واعلى علما كان او كسرة سوارا علم انك اذا صنعت نحو  
اخوى قلت احى بخذف الالف الاخرة ساكنة متحركة بعد بار مكسورة مثله  
في غير فعل او جوارحى كسرة الراء كسرة الراء كسرة الراء كسرة الراء كسرة الراء  
انما راسه تعالى فتنبه بعد حذفها ليسا منع الصرف لانه تبقى في اذ كسرة الراء  
على وزن الفعل وعيسى بن عمر ينفية لتقصانه عن الوزن ليسا بخلاف نحو جوارحى  
البار كالفات بدليل كسرة الراء كسرة الراء كسرة الراء كسرة الراء كسرة الراء  
قول سبويه الالفى انك لا تصرف نحو عبيد ويضع علما وان كان قد سقط حرف  
من وزن الفعل والوعود من الاعلال لا يذف الالف الساكنة نحو احى ليسا بل عليه  
اعلال اعلى وذلك لان فى اولى الكلمة الزيادة التى فى الفعل وفى الهمزة  
مختلف عطف تصغير عطف مجمله كالمارى مجرى الفعل اعنى الجوى فى الاعلال فاحى  
عنده كاعلى سوار فى الاعلال ومنع الصرف وتوحيش الشون من الالف كما ذكرنا  
وبعضهم يقول اجوا فى تصغير اخوى كاسود فى تصغير اسود كما حى فى التصريف



ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور **قوله** التركيب شرط العلمانية  
لا يكون باضافة ولا اسناد بل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمانية لان الكلمتين  
معاً في خلاف في وضع العلم فيمن من حذف احدهما اذ العلمانية كما قلنا يوس من نقصان  
ولولا ما كان التركيب شرطاً لانفكاك والافعال قوله وان لا يكون باضافة ولا  
اسناد لانه لو كان اجدهما وجب بفار الجرايم على حالهما قبل العلمانية كما ينبغي في باب المبتدأ  
وكان عليه ان يقول لا معاً جزوه الاخير قبل العلمانية ليجز ان يرد اعلمنا وكذلك  
يؤيد يرد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني مما ينبغي قبل العلمانية ليجز نحو سيرة وحملة  
عشر على فان الامح اذن مراعاة البناء الاول على ما ينبغي في باب المبتدأ **قوله**  
الالف والنون اذا كان اسما فشرط العلمانية لعمري او صفة فانتقار فعلازة قبل  
وجود فعلية ومنهم من اخلف في رخص دون سكران وندمان ١٠ اعدان الالف والنون  
انما يوزن لثابتتهما الف الثانية الممدودة من جهة استماع دخول الثانية  
عليهما معا ونفقات هذه الجهة لسقط الالف والنون عن التأثير وثابتتهما  
ايضا بوجه آخر لا يصرفا سباحة في القدرين وزنا فسكر من سكران  
كحرف من حرار وكون الازايد في نحو سكران مختصين بالذكر كما ان الازايد  
في نحو حرار مختصان بالموث وكون الموث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة  
للمذكور كما ان المذكور في نحو حرار كذلك وهذه الوجه انما موجودة في فعلان  
فعلية غير حاصله في عمران وعثمان وعطشان ونحوها وثابتتهما بوجهين اخرين  
لا يفيدان من دون الاستماع من التاد وما زيادة الالف والنون معاً كانهما  
زايد في حرار وما وكون الازايد الاول في الموضعين اللغافان اجتماع الوجهين  
في زمان وعمران مع اخرهما فالاصل على هذا هو الاستماع من تاد الثانية  
وقال المبرد جبهة الشبه ان النون كانت في الاصل حمزة يربط قلبها اليه في  
وهي في النسب المصغار وبراء وليس بوجه اذ لا متا سته من الحمزة في النون  
حيث يقال ان النون ابدل منها واما مصغاي وبراءى فالقياس مصغاي وبراءى  
كمرادى فابدل النون من الواو واذا وذلك للمسا سته التي بينهما لا ترى  
الى دعاء النون في الواو وجرا اسم على هذا الابدال قوله من النسب  
الى الحمزة والرقبة الجلي في والقياس في زيادة النون من غير ان يبدل من حرف  
فما بينهما مع كونها مبدلة من حرف ثابتهما او في ثم انهم بعد انما فهم على ان  
تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الف الثانية اختلفوا فقالوا الاكثر في  
الى سبب آخر ولا يقدم ثبتهما مقام سبب كالف لنقصان المشبه عن المشبه به

وذلك الاخرى العلمانية لعمري واما الصفة كما في السكران وذهب بعضهم الى انما كان لفت  
غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمانية عنده في نحو عمران ليست سبباً بل شرط الالف والنون  
اذ بها ينتفع عن زيادة التاد والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط ولا  
اولى لصنعها فلا يقدم مقام علمتين قوله ان كان اسما اي غير صفة واما شرط فيه  
العلمانية ليمس بها عن دخول التاد كما ذكرنا في الثانية بالآثار قوله او صفة فانتقار  
فعلازة عطف باو على عاملين فخلص عطف صفة على كان وقوله فانتقار على ان لا  
التقدير او ان كان صفة فشرط انتقار فعلازة وليس هذا جامعاً لمصن مثله كما ينبغي  
في باب العطف قوله وقيل وجود فعلية الاول اولى لان وجود فعلية ليس مقصوداً  
بذاته بل المطلوب منه انتقار التاد لان كل ما ينبغي من فعلازة في لغتهم الا عند بعض بني ستم  
يقولون في كل فعلان جازمه فعلية فعلازة ايضا نحو غضبانته وسكرانته فيصرفون اذن فعلازة  
فعلية وهذا دليل قوي على ان المقصود في تأثير الالف والنون انتقار التاد لا وجود  
فعلية فاذا كان المقصود من وجود فعلية انتقار التاد وقد حصل هذا المقصود في رخص  
للاواسط وجود حمي بل لا نهم خصوصاً هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطبقوه على  
ولم يصحوا منه مؤثراً من لفظة اعني بالآثار ولا من غير لفظة اعني فليجب ان يكون  
غير مصروف فان قلت لانهم ان وجود فعلية مطلوب لتطويق به الى انتقار فعلازة بل  
هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجود ما يشابه من الالف والنون ومن التاد الثانية  
لكون موث هذا على غير لفظة كما ان ذكر ذلك على غير لفظة قلت هذا الوجه وان  
كان يحصل به بينهما سبباً لانه ليس وجهاً للمسا سته ضرورياً بحيث لا يوزن الالف  
والنون بدون بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاد انتقار التاد والباري الى اهم  
انصراف مروان وعثمان ويجوز انتقار التاد من دون وجود فعلية ثم نقول منع  
صرف رخص اولى لان المنتفع من الصرف ما هو على هذا الوزن وصفاً في كلام العرب  
الاكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتقار التاد راو على من اشتراط  
وجود فعلية والمخضمان يقول بل الصرف فيما يشك فيه بل صرفه العرب او لا او  
لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهما قائم في فعلان صفة لم يعلم بل انتفى من فعلازة  
اولا وبل وجده فعلية او لا فيقتضيهم فيصرف لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمتنع  
الصرف لانه الغالب في فعلان قد جادعوا في ضرورة الشعر ممنوع الصرف  
تشبهاً باب سكران قال كم دون مسهم من خزن ومن علم كاذ لا معاً سكران  
وقد جادت الفاظ تخيل فوننا الاصله فيكون مصروفة اذ سميت بما قد تخيل  
فلا يصرف نحو حسان وقيان فهو اما من الحسن والقبح فيصرف فان واما من



الحس والقبح فلا يعرفان وكذا نحو شيطان ورمال قال الاخفش اذا سميت  
باصيلا مستحرفة لان اللام بدل من النون كما لا يعرف اذا سميت براق  
او النون بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلفت في رعين يعني ومن اجل ذلك  
في الشرط لم يبق قال الشرط انتفاعا بخلاته لم يعرف في قولك الله رحمن رحيم  
الشرط اذ لم يبق رحمانه ومن قال الشرط وجود فعل في حرفه اذ لم يبق رحمن رحيم  
في منع سكران حصول الشرط على المذهبين ولا في حرفه ان لا يتقار الشرط  
على المذهبين **قوله** وزن الفعل شرط ان يخص بالفعل كشر وضرب او  
يكون اوله زيادة كزيادة غير قابل للدار ومن ثم اختلفت في الضم والفتح  
فعل يخص بالفعل كشر ولم يات في الاسماء الا انما يفتح ونحو شتم لم يفتح المقدر  
وكلاما في كلام العرب ومتقولا عن الفعل نحو شتم لفرس وندب لاء وغيره  
وخصم رجل فاضل فندة كلها افعال فعلية هذا نحو زيد ويكره رخص فخاص  
لعدم هذه الاوزان في اجناس الاسماء العربية فيزيد ويكثر في الاسماء  
متقولا ان وزجس العجى ونحو يغيب ويرفع والعصر واصنع ويدر واخذ  
الغالبية في الفعل وانما فعل من الخواص اذ لم يات فعل في اسما الا لاجناس  
الاصل لروية وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسما لاجناس وان كان  
قليل كقولهم ان الله تعالى بناكم عن قبل وقال وفولهم طائر فيشر ولاخر  
تنوط لتتوطط عشته فحوز في دل معنى وويله ان يكون متقولا من فعل ما لم يسم  
فعله من قولهم ويل فيه اي اسرع والدار لان شئ سريعا واما ويل علما فحوز  
ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون متقولا من دال والتغير ولا تنقل  
الى العلم كما قبل شمس من مالك فيكون في ذيل علما الوزن والمعدل مع الغلبة  
وان صح ما نقل ان الوزن لغير الفعل واليه معنى الاست منها شاذها  
وقوله او يكون اوله زيادة كزيادة اي اول وزن الفعل الذي  
في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اثنين وغيره فاولي المشتق منه  
ما هو اذ يسمى به الضم لان الهمزة اصلية وكذا العن علما كونه طيحا  
بجوف كهد ونا لهمزة اصلية ولو كان الفعل لوجب الادغام كما شذ  
واجب واما الكتب علما فمنع من الصرف لكونه متقولا من جمع ت  
والكبت شاذ ولم يات في الكلام ففعل حتى يكون ملحقا بوفون ينشئ ملبية  
لغيره مع العلية وانما قالوا في موضع قول المصنف او يكون اوله  
زيادة كزيادة او يوجب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في

الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل او لوزن  
في الاسماء اذ يادى فيه الاسم والفعل لم يقل ان وزن الفعل والذي حمل المعنى على  
شأن واحد ما راى فاعل في الافعال فاعل لوصف بجائز لا تعرف اتفاقا ولو كان  
في الافعال معتبرة لم يعرف والدليل على غلبة في الافعال ان باب المتعاطفة كشر من الرحى  
والا منى منه فاعل فاعل الاسمي اقل قليل كما تم وعالم وساسم وان راى نحو  
واحد لا يعرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل لان كل فعل ثلاثي  
ليس من الالوان والعيوب هي من الفعل الثقيل ومن الالوان والعيوب هي من الفعل الخفيف  
واعور وكلاهما اسمان واما افعال الفعل فلم يمتد الى ما فيها لافعال من الفعل الاقوال  
الثلاثية كما خرج واذهب لاسم كلبا فلم يمتد نحو اقبل وانصرف لوزن على الاخفش قياس  
احب افعال وان واو جدد وزعم على علم واري قال ويجوز افعال اضيا لافعال من  
غير ما جاء فيه من ثلاثي قليل كما سمح والتم وتعاظم في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا  
في القلة نحو اندع واكفل وارب ولفظ ان يقول على قوله افعال فعل لم يمتد الى جميع الافعال  
الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصر من ان الفعل التعجب فعل من كل شيء منه  
افعل التفصيل الاسمي فعل التعجب الفعل والذي جاء في فعل فيفعل مفتوح العين وفي كل  
فعل كسر العين في الماضي ونحوها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب  
يزيد على فعل فعلها واولا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كما شب على مجي في الرفع  
انما واحد فاعلم ان الانصاف ان العلية في افعال الفعلية ليست بطائفة وقال الاخفش  
غلبة الوزن في احد القليلين لا يمكن الا بعد الاطراف جميع اوزان القليلين وهو ما متخذ  
او متعذر ولا سيما على المبتدئ فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر او  
يكن مغزاة ذلك مجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الآخر كما يعرف مثلا  
افعل في الفعل قياسا في الاسم من الفعل الكثير الغالب كاذيب واحمد وليس في  
الاسم قياسا في شئ كما صبح وايضا مغزاة كون الوزن خاصا باحد القليلين وهو ما  
به في نحو شتم وزب لا يمكن الا بعد الاطراف جميع اوزان القليلين الاخر وهو متعذر او متعذر  
وانما اشترط في وزن الفعل تقديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية  
في جميع الافعال المتفرقة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا في مضارع ولا يجلو المضارع  
من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كشر فاعل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرافه  
في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فغلب الوزن وان كان شذرا كالم  
الى جانب الفعل حتى يخرج يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزيادة في الفعل لا  
يكون الالمعنى واما في الاسماء فقد يكون المعنى كاحمد وافضل منك وقد لا يكون كاذيب



والفعل والجمع كما لم يرد فيها فصار بالفعول المشهورات لان اصل الزيادة  
تكون المعنى وانما اشتراط هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يحتمل ثباته ولا يكون  
عوضا لان الوزن بهذه التام يخرج من اوزان الفعل لا يثبت هذه التام  
فكما تجزأ زيادة المعدرة للوزن الى جانب الفعل بحرف آخر الى جانب الاسم فتم  
بالاسم ويخرج التام في الجوزة للوزن في الاسم فالحرف ارجل ويصل مع الوصف الى  
تليق بالثقل والوزن الشرط تصدرا لزيادة الجواز الحاق التام بخوارق ويعلم  
ان الحاق التام باسوة في الحية فلا يفرق بين هذه الحاق غرض بسبب هذه اللفظ في  
الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاذن انما بالفعول كثيرة يتفعل  
وتتفعل وتتفعل وتتفعل اعلم ومنها تفعل وتفعول وتخرج وتخرج وتخرج وتخرج  
وتفعل وتفعل وتفعل وتفعل وتفعل وتفعل وتفعل وتفعل وتفعل وتفعل  
بغير التام والوزن في الحرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط للوزن فلا يؤثر  
من دون الشرط ولم يبرهن في النجاشي نظر الى ذينها المشهورين اعني وزن  
تفعل وتفعل وزن تفعل واذن غير وزن الفعل كما كان عليه فان كان بالوزن  
الزيادة المتغيرة في اول الوزن حرفا آخر كقراي وهرق فانه لا يغير ذلك لوزن الفعل  
وان كان البار لا اختصاص له بالفعل كالمرة وذلك لانه لا يبدل لان  
الكثر في التام اراق وارق وان كان التغيير لغير ذلك فان كان بعد التغيير  
المعدرة المتغيرة حاصلا فلا يغير ذلك التغيير ايضا لانها يجر وزن الفعل ويبدل عليه  
بعد ويب وكذا المعدود العين كيقيل وتبع وتبع من قولك لم يقيل ولم تبع  
لم تبع وكذا المعدود التام نحو تخلص وتخلص وتخلص وتخلص وتخلص وتخلص  
بالفعل ايضا اختص لانها مسطرة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره  
ان يكون مبتدأ الوصل وتوعدده وقيل اصله البتة لم يجر في المضارع ما بعد  
المضارع فاذ سميت بفعل معدود في العين والتام لاجل الجزم او الوقف ردت  
المعدودة لان سقوطها كان الجزم والوقف الجاري مجزاه والجزم لا يكون في الاسماء  
فيقول في السمي تخلص واخش جاني يقول واخش وكذا في السمي يقيل وتبع وجاني يقول  
وتبع لم يغير الوزن انما بالاصل يقول جاني يقيل وتبع وتبع وتبع وتبع وتبع  
قول وتبع وتبع وان لم يكن التغيير لانه كما يقال في علم علم فهو عند سبويه يغير  
بالوزن كما في رد وتبع وتبع وان لم يكن التغيير لانه كما يقال في علم علم فهو عند  
كان التغيير قبل الفعل اذ لا يوزن لانه لا يجمع مع اذن العلية وانما كان بعد الفعل  
والتيه كما اذ سمى بعلم ثم خفف فالوزن مقبلة لان جامع الوزن والعلية وزوال

الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التفسير في الاول فهو في العلية لازم اذ لم يصح  
الوزن العلمي الا محققا هذا واعلم ان الوزن المشترك في الاسم والفعل الذي لا يتصل  
له بالفعل لان بوجه لا يؤثر مطلقا فلا يولس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على  
اوله غلب فتح الحرف في الجوزة وعنده وكلف وحاشي جعفر اعلا ما واعتبره عيسى بن  
عمر بشرط كونه متفولا عن الفعل كعصب واستدل بقوله اما ان جلا وطلع انما يمتد  
افض المعانيه يعرف في الجواب انه ان كان علميا فالحكم يكون الفعل سمي بسم العلم فيكون علم  
يزيد في قوله سميت احوالي في زيد علميا علميا لم يزد علميا لم يكن علميا فوصفه موصوف مقدر  
اي اما ان جلا امره اي كلف وجلا الامر اي كلف وفيه ضعف لان الموصوف  
بالعلم لا يقدر الا بشرط تذكره في باب العطف واما بغير ذلك فتعليل بانه لا سيما اذ لم  
منه اشارة غير نظرت الى الجملة **د** واما في علمية مؤنثة اذ انكر صرف لما بين  
انما لا يجمع مؤنثة الا ما يشرط فيه الا العدل ووزن الفعل وسميتهما وان فلا يكون  
معها الا احدهما اذ انكر لقي بلا سبب او على سبب واحد يعني يكون العلية مؤنثة  
يكون منصرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضراب لانها انما يكون سببا  
او شرطا لا غيرا وشرطا وسببا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل  
في اسم لم يوضع الا علميا كقوله قطام في تيمم الثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الراجح  
ممنوع الحرف قبل العلية كاحمر او لا كاصنع واخذ ويزيد ويشكر وفي موضعين على الثالث  
الاول باب ما جده على فان العلية سبب فيه عند ابي علي والحولي والسبب الثاني عند  
ابي علي شبه البقرة عند الجزولي عدم التطير في الاحاد وليست سببا في عدم المص لا اعتبار  
الحل الا صلي فيكون اذن نحو ثمان وارباع علمين منصرفا عند المنص غير منصرف عند غيره  
واما سراويل علمية سوية في العلية والثاني في العنوي وقد يذكر كسب الثاني اغلب  
فذلك كاعتبار كافر في الثاني يقال سراويل كعقرب اذا سمى به وعند الجزولي في العلية  
والثاني في البقرة وعدم التطير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلية عند حصول  
بالجوزة لغيرية عنده وعدم التطير كسب عادة ان لا يلحق سببا فيقول في حرار علميا سببان  
الثاني من الموصفين كل عدل كان قبل العلية ممنوع الحرف نحو مشي وثلاث فالحش  
وابو علي واكثر النجاشي يعرفون لروا الوصف بالعلية وزوال العدل بطلان معنى العدل  
وذهب الجرمي وانما شاذ في موضع معرفة اعتبار العدل الاصل في الثاني في موضع  
اعتبار العدل الاصل مع العلية وموقيس قول سبويه في امر المنكر بعد العلية لا ياتي  
في العدل والعلية بدليل عرو مول القوي واما اخر وجميع علمين في غير منصرف في سبويه  
اعتبار العدل الاصل مع العلية وكذا كسب لان في العدل كما ذكرنا عند سبويه



لنقل من قولك الفصل فاما يعرف اذ لا عدل في الاصل والاختلاف والكوفيل  
يعرفون اخره جميع ذلك اعلم ان العلم في العلم وضع آخره قول سويه اقرب لان العدل  
العلم في العلم لم يتغير اللفظ وعكس سويه الامر في محاذ اسمي به غير ما وضع لاول  
من طرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فخلطت من طرف واحد ذلك لظهوره  
في باب العدل نحو وزفر وكلم عند سم غلاف فقل والثاني وهو كون العلم في العلم  
لا غير في موضع واحد على خلاف وهو الالف والنون فان العلم شرطها عند  
بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لا يتناهيان في سببها من الالف الثاني  
فقدوم اشياء مقام سببها وعند الباقيين العلم سببها كما مر وانما لست اعني  
ان يكون العلم شرطها وسببها في اربعة مواضع اتفاقا في الموضع الثاني لفظا  
او قدرا وفي الالف في المركب وفي الالف الالف في المقصورة وفي العلم  
غير الموثرة على ضربين اما ان لا يجمع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره  
وقد ذكرنا انما تجامع لكن الوصف لا يتغير معها ولا ان يجمع ولا يثرب ولا  
كالامع الالف الثاني في محاذ او بشرى خلافا للجزء في فانه لا يلغى سببا في حال  
العلم في جميع باب ما لا يعرف رجعا الى شرح كلام المصنف فنقول انما يعرف كل ما  
علمه موثرة اذا لم يكن جميع العلم الموثرة شرط فينقطع او شرط وسبب معا  
فما اشياء الثاني بالالف والالف التركيب والالف المقصورة الزائدة والالف  
والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة الالف المقصورة  
والالف والنون واقصى يمكن اجتماع من هذه العلم والثاني في القيمة والالف  
والالف والنون كما في اورحان كان يزول تأثير الجميع في العلم لان  
المشروط لا يثرب دون الشرط وجميع العلم الموثرة في سببها اشياء العدل  
والوزن وشبه البعده او عدم التطير في الاحاد في باب ما جدد على الخلاف المذكور  
ولا يجمع ثمان منها مع العلم الموثرة لوجوب الاول ان كل واحد منها فيها والآخر  
لان اوزان العدل اما في الفعل او في الفعل او في الفعل او في الفعل او في الفعل او في الفعل  
ومحاذ امس عند قسمه قطام عند سم ايضا وليس شي منها وزن الفعل ولا اوزان  
الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الالف ايضا  
وليس شيئا منها لم يجمع مع العلم الموثرة ثمان منها اذ العلم يكون اذن مستقلا  
ما اجتمع في ثمان منها فلم يكن العلم طارئة موثرة لا مستقلة لهما يمنع انصرف قبله  
العلم فاذ ثبت ان العلم مع العلم الموثرة ثمان منها ثبت ان لا يكون معها الا  
احد ما قد ذكرنا ذلك الاسم على سبب واحد فيعرف ايضا فانه ما يمكن ان

يتجمل تشبيه قول المصنف ويمكن ان يتركب عدم التقاد بين العدل والوزن كما قلنا في  
فيل وكما يمكن ان يقال في امت علم المكان العوا او اصله امتت بضمين فعدل الى  
امتت في حال العلم ولم يطر العلم في علمه على وزن الفعل والعدل حتى يقال لميت  
موثرة لا مستقلة لهما بالثبوت ونحوه لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس من ملك فاذكر  
مشكلة في الوزن والعدل فلا يعرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلم لكنه لا يجر  
العلم اذ لم يصر صيغة ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله  
قلنا ان العلم لا يتغير لغيره كما هو ذهب الفاضل وان اعتبر ما كما هو ذهب  
السبب المصلي الذي القيد لاجل العلم في ثلث وثلاث واما انما لا يعرف باعتبار  
الوصف الاصل مع العدل كما في المحرور في بعض من هذا الباب وبين باب حرمه في ثلث  
هنا لا يثبت من دون العدل وقد زال العلم بالثبوت ولا يرجع بعد الشك اذ معنى ثلث  
رب سمي بهذا اللفظ بخلاف الجرم المنكر فانه لا يمنع ان يكون معنى رب محرم سمي بهذا  
في المحرور والذي يقتضي ان الزايل بالعلم لا يعتبر وضعا كان او غيره في باب حرم  
كان اذ في حرمه وسياق تمام الكلام عليه في موضع قياس قول سويه ان يعرف اخره  
بعد الشك لانها من باب فعل التفضيل كما ذكرنا وسياق ان افضل التفضيل لا يعتبر في  
بعد الشك اذ لم يجر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علم فيه اذ لا عدل اذ  
العدل فثبت ان قبل التسمية به يكون المراد به محرم ويكذلك امس رفعا عند بني تميم اذ  
حزت نحو ما جدد بعد التسمية به في غير منصرف عند الاكثريين اما عند المصنف فلا يعتبر في  
الاصلي مع العلم التي ظاهرها من ناقض فكيف لا يعتبر بعد الشك واما عند الجزولي  
فلسبب واحد وهو عدم التطير في الاحاد وشبه سبب حرمه في الجمع او لفظ لفظه ونسب ان  
الى الاختلاف ان لا يعرف بخلاف المحرور مثل هذا الوزن قد يكون غير منه كاسب  
واكل وقال العبدى لافرق بينه وبين المحرور لافضل للاختلاف في ترك حرفه واذكرت  
سراويل بعد التسمية به عند المبرد كما جدد اذ هو جميع مبرور والقياس قول سويه ايضا  
ترك الحرف او سراجي يحمل على موافقة كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي  
يعتبر فيه عدم التطير في الجمع البعده كاعتبرنا قبل العلم ومن حرفه قبل التسمية يعرف  
بعد ما دام الكلام في المحرور الشك في شذوذه لان الفقه اذا سمي به ثم سواه  
يعرف الاختلاف لاسبويه وقال الاختلاف ان سميت باسم مركب آخر حرمه اذ لو  
ان ثبت والجمع الاقصى نحو محمد بن محمد او محمد بن محمد بن محمد فانه لا يسمي  
بعد التسمية صار حرمه الكلمة وليس مجموع الكلمة اذن فالف الثاني ولا يلغى الاقصى حتى  
يشاع عن الصرف بعد الشك والاحاد لم يعرفوا بعد الشك فظهر ان افرادها واولاها



ان مجموع الكلمة ليس الف الثاني مع جعل لا خير كذا الكلمة ممنوع واما قوله مجموع  
الكلمة ليس الجمع الاقوى فله قوله موثرة حال ومفعول يجمع ما ويعني بالي  
شرط في ان انت بالآراء والعجز والتكرير بالالف والنون في الموضوع اسماء  
الا العدل مستثنى مما يقتضي من المستثنى من المقد الذي يستثنى منه لفظ ما بعد  
اي لا يجمع سببا غير السبب الذي شرط فيه الا العدل وكل المستثنى من ذلك  
المقدر بخلافه ما ضربت الازيد الا حراما على ضربت احد غير زيد الا حراما العلمية  
الموثره يجمع اربعة اشياء وهي شرط فيها ويجمع العدل والوزن وليست  
شرطا فيها بل هي سبب مما كان في اسم واحد مع الاربعه الاول كاذر جان  
فاذا انكر بقى بلا سبب لزال شرط الاربعه الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين  
او ثلثه من الاربعه وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما  
لتصاد ما فلا يكون الا مع احد ما كان في نحو عمر واحد فاذا انكر اسم بقى على سبب  
واحد قال واما قلت مما استغاد ان ليح حكمي الكلي يكون كل ما فيه علمته موثره في  
بعد الشك لبقار السبب المستغنى عن العلمية المؤثره واما سائر القضاة بما خالفنا  
واغترق في قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاختراز اذ لو لم يتبادر ايضا لان  
كلامه في العلمية المؤثره ولو انفق اجتماعها لم يكن العلمية مؤثره لان مثل هذا العلم  
لو وقع كان متوقفا على اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الطارئة  
كما في حمرا وسعدى علمان على الوكالات الاسباب الثلثة مجتمعة بحيث لم يطرأ عليها  
على بعض ليزان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير متساويين  
فيكون العلمية لا يتركبها احد الثلثة المؤثرات ان منها يمكن ان يجوز اجتماعها  
منع طرأ على العلمية اذن على الوزن والعدل كما في حمرا امتت على مردان  
الحق ان منع التصاد بينهما وذلك منع حمرا وان العدل فيما ذكر قبل على مينا  
فوقه ومخالفة سبويه الاخفش في مثل حمرا اذ انكر اعتبار البضعة  
بعد الشك ولا يلزم بان حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد قوله غير  
للتفقه منصوب على حال من سبويه يعتبر او مصدر لقوله خالف سبويه  
اذ مناه واعتبر سبويه دون الاخفش قوله ولا يلزم باب حاتم هذا جوابي  
الزام الاخفش لسبويه في اعتبار البضعة بعد زوالها وتقريره ان الوصف  
الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم مقتصرا اذ فيه العلمية التي  
والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سبويه بان هذا الزام لا يلزم لان  
في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزايل بخلاف حمرا المنكر ذلك المانع

اجتماع المتضادين واما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية خصوص  
وسم العموم والمخصوص فنقول في حكم واحد يعني في الحكم من العرف لا كما يحتاج في هذا  
الحكم الى اجتماع سببين فلو كان قد جمعت المتضادين في حال واحد كما اذا حكمنا بجمع حمرا على حمرا  
لان اصله متعة وعلى حاتم لاجل العلمية فقد حصل في هذه النقطة متضاوان لكن في حين لم  
يجمعا في حال واحد انكر حمرا في بعض اعتبار الوصف وليس معنى الما اعتبار انه يرجع الى حقيقة  
الاصلية حتى يكون معنى رب حمرا بضم حمرا في معنى حمرا بضم حمرا في معنى حمرا بضم حمرا  
سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التمييز ان كان  
مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضافه وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اردت ان  
معنى الوصف الاصلي لما زل بالنظر الى زوال المانع هذا الوجه ان اعتبار ما في العلمية لم يمتنع  
فيما في اول كان فيه خلاف الاصل اذ المعلوم من كل وجه لا يؤثر بكونه موجودا او لا  
ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال القيمة كما لو سمي مثلا بجمرا في حرة وقضيه  
ثم انكر جازا اعتبار الوصف بعد التمييز في حال العلمية ايضا لانه لم يغير فيها الا المقصود  
الا في وضع الاعلام المتقوله غير ما وضعت له لغة ولذلك ترى في الغالب مجردة عن المعنى  
الاصلي كزيد عمرو وقليل ما يلزم ذلك وان كان لم يغير في وضع العلم الوصف الاصلي  
انظر في العلمية كما لو سمي بجمرا اسود وشر لم يغير بعد التمييز ايضا وقال الاخفش في كتابه  
ان خلافا في نحو حمرا فاعني مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف في العلمية  
افضل خلافا وكذا افعال فعلي واما فعل التفتيل فاعلم فانك اذا سميت به ثم تكررت بها  
كان مجردا من التفتيل فيصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو حمرا  
وان كان مع من لم يصر في اجماعا بخلاف من الاخفش كما كان في حمرا الاول  
افضل التفتيل في معنى الوصف وكذا لا يلزم في الظاهر كما جعل افضل خلافا فاذا تجرد  
من التفتيل فاعل الاستعمال لا معنى للوصف فيه كما فعلك واليدع ولا يغير في معنى الوصف  
واما افضل خلافا لثبوت علم في الظاهر قبل العلمية واستعار لفظه بالالوان والخلق الطاهرة  
في الوصف بمعنى في بيان كونه موصوفا حقيقة فاذا القيل افضل من تسمين نحو اكل وظهر  
فيه معنى التفتيل الذي هو وصف واما ان في فاعاد في الاخفش سبويه في منع الصرف  
مع من الظهور وضعا في باب وجود علامة للوصف اعني من بخلاف باب حمرا فاعني العلم  
الذات على الوصف كما ذكرنا ولكون من مجردة كالخفاف اية ومن تام فاعل التفتيل  
من حيث المعنى الوصف فلو كان كان في متصلا متصلا لان الشوبين شيئا متصلا  
ولو سميت رجلا بجمع الذي لو تكررت ثم تكررت منه البه اجماعا لكونه في معنى الوصف  
من افضل التفتيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية والحق في معنى الوصف على ما تقدم في



هذا حكم جميع ما لا يعرف في حال العلية وبعد ما علم ان التصغير يحل في اسباب منع الصرف  
العدل من وزن الى اخره لانه زوال الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى  
في العدل اذ العدل هو لفظي كذا الجمع الاصغر في تصغيره لوجوب رده الى واحدة فقلنا  
في رابع وما جدرج وسجد وكسبت الجمع المذكور ثم صغرت في الصرف ايضا اذ ان علته  
الجمع ووزنه المعتبر اذ اصغرت سراديل علما لم يصرف لان التصغير لا يذهب ثبات  
المعدول الذي فيكون كعاق اذ اصغر بعد التثنية به يحل بالتصغير وزن الفعل ايضا  
ان لم يكن اول زيادة كزيادة الفعل كخصم وجرح واما ان كان اول  
زيادة كزيادة فان التصغير لا يذهب اليها ليقول في تصغيره جرح وجرح وتقلب احميد و  
زجج وتقلب لانه وزن من افعول محو مطر مطر واما ان عرض الوزن في  
ولم يكن في المكسر كما يقول في تعارب علما تصغير وفي تحلي تحلي فخصم لا يصغر  
والاكرهون يعتبرون لان التصغير وزن مسانف قال بعضهم بقية الوصف العارض في  
التصغير وزن مسانف قال بعضهم بقية الوصف العارض في التصغير وكونه بارسانفا  
كما اعتد بالوصف العارض في ثوبتي وثبت كونه وصفا متافعا فلا يصرف اذ  
تصغير اذ وزن الوصف العارض في التصغير لا يزيل على عروض الوصف في التصغير  
قد علم علمون ورجلون في جميع مضارع غلام ورجل قال وكان القياس ان يصرف العلم  
في تخويرة تصغيره لعروض الوصف الثاني للعلية الا انه لم يكن غلاما في التصغير  
لم يقدر اياه والدليل على خلافه معنى الوصف في المضارع فانه لم يصح فلا يقال شخص  
رجل وفيما قال فطره لولم يكن غلاما لم يقدر به في اذير والا ولي ان يقال لا ياتي  
بين الوصف والعلية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي  
وضع في التبعية لما يختص الذات المبتهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان التبعية  
انما تبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير الصرف واما الالف والنون فصول  
ان تبين الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بها نحو سكيران وعثمان في سكران  
وعثمان وانما يطلب باركانا في سلطان علما سليطين فانه يخل بها ومعرفة ما  
يطلب انما يطلب تبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير في العدل  
من وزن الى واحد بالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوجه  
والعلية وانما تبين في التركيب البقرة **قوله** وجميع الباب باللام والاضافة  
في الكسرة اي كان جودها في الجمع فصار سبها بجمع الكسرة علم ان من سب في منع  
في المضارع الكسرة الى لا يخل التبعية الشون المحذوف منع الصرف قال لم يحذف  
الكسرة مع اللام والاضافة لانه لم يحذف الشون معهما لمنع الصرف حتى يبعث الكسرة

حذفت لانه لا يخل بها اذ الشون دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم تامة ثباتها  
وانما في اللام والشون فقد مر في بيان فولي الشون والجمع ويجوز ان يقال لما حذفت  
اللام والاضافة الشون حذفت لانه لم يحذف مع اللام والاضافة لانه من خواص اللام  
يقول بتبعية الكسرة للشون قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانه من خواص اللام  
فيخرج بها جانب التسمية فضعفت شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا ان  
يكون الاسم بها مضروفا او باقيا على عدم الانصاف في اول باب ما لا يصرف ويرد  
على الثاني ان يكون الاسم فعلا ومفعولا ومفعولا اليه يحذف الجر فاعلم ان مقدار  
من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسرة لاول **قوله** المرفوعات هو  
ما اشتمل على علم الفاعلية تقدم المرفوعات على المفعولات والجرورات لان المرفوعة  
عدة الكلام كالفعل والمبتدأ والخبر والمفعول في الاصل فقلنا لكن يشبه بها بعض  
المدح كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والجرور في الاصل منصوب المحل كاسم  
تحقيقه قوله هو ما اشتمل على التصغير من جملة الى المرفوعات اي المرفوعات فطر الى  
خبر التصغير اعني لان المبتدأ هو الخبر فخر مطابقة المبتدأ لفظا لبقية المفعول اليه وشبه  
قوله من كانت امك ونعتي باشتغال على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية  
احدا لزيادة ونعتي تعلم الفاعلية الضم والالف والواو والراء على الفاعلية والابتداء  
والخبر وما جرى مجراهما وكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ  
والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشتبين ليس خبرا التي لنعني الجنس اذ اول  
كل واحد منهما على كون الاسم الذي هو في آخره عدة الكلام وكل ما فيه احد هذه الاشياء  
مرفوع والا ولي على انما قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العدة لان ارفع في  
المبتدأ والخبر وغيرهما من المدح ليس محمول على رفع الفاعل كما يقال بل هو اصل في جميع المدح  
على ان يرفع قبل **قوله** فانه الفاعل وهو ما يشتمل الفعل اليه وشبهه وقد علم على جهة  
قيامه به مثل الآية قوله فانه الفاعل اي ما اشتمل على علم الفاعلية وقال اجد ومنها المبتدأ  
والخبر محلا على معنى انما قدم الفاعل على ما يرفع المرفوعات تباركه على انه اصل المرفوعات  
ولذا اتى ارفع علته الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما سجد قد عرفت في هذا الكلام  
معنى الاسناد ولم يقل الخبر الفاعل من ليدخل فيه فاعل الفعل لان في خبره  
زيد قوله او شبهه يعني باسمي الفاعل والمفعول والصنفه المشبهة والمصدر واسم الفعل  
ولم يقل او معناه فدخل فيه الطرف والجار والجرور والمرفوع بها الضمير في خبره قد علم  
او في الدار او الظاهر غير غيره قد علم فاعله لكونه الرفع في الحقيقة هذه الفعل واسم  
الفاعل المقدور فاعلم ان قال انه الطرف والجار والجرور على ما يجر في باب المبتدأ







على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضرب زيد او مفعولا كضرب ال  
التي او مفعولا كضربك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل ففي المثال الذي  
اوردته اخيرا اعني ضربك صار الذي هو مفعول متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان  
الآرافة علا ومفعولا متصلا وكل الامرين موجب للاتصال لاجل ما صار بها بعض حروف  
الفعل المتأخر الى مكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك لانهم لا يميزون في ال  
الى اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عامله محالته  
وخلافه نحو ضربك فان المفعول فضله يعني ان ليس من تمام الكلمة نصار صغير المفعول  
في ضربك كانه متصل بالفاعل لا لتقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لان  
الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كذا ومن عامله لان المفعول وان كان  
حيث كونه مفعولا متصلا كالمركب من حيث كونه مفعولا متصلا قوله او وقع مفعوله  
بعد ال اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمدا ويصح ان تعرف اول  
انك اذا ذكرت قبل اداة الاستفهام مفعولا فاصلا لفاعل فيما بعد ما وجب ان يكون  
ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الى الية او غير ذلك خصوصا في المتأخر  
وما لذلك المتأخر من تلك المعاني بما قبله على الاحتمال لا المضمحل لا العموم ولا الخصوص  
اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمدا فصار بية زيد محصورة في عمدا اي ليس ضار بالاحتمال  
الا لعمومها ومفروية عمدا فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مفعولا بغير زيد ايضا  
بالعكس لو قلت ما ضرب عمدا الا زيد فمفروية بية عمدا محصورة على زيد اي لم يضر به  
الا زيد ومفروية بية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاريا بغير عمدا ايضا  
في نحو ما جاز زيد الا ان يكون ضاريا في حالة الركوب بغير زيد ايضا بخلاف ما جاز  
الا زيد فاذا قرر هذا بين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمدا مقصورة  
على عمدا ومفروية عمدا على الاحتمال فلو قلت عمدا على زيد فاما ان يقدر عليه  
دون الا نحو ما ضرب عمدا الا زيد وفيه انكاس المعنى اذ يصير المضروبة خاصة والف  
باقية على الاحتمال فلا يجوز ان تقدر عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمدا فمفروية هذا  
يقول اردت ان عمدا زيد استثنيا من المراد ما ضرب احد الا عمدا  
زيد احتل ايضا لان مفروية عمدا في اصل المسئلة اعني ما ضرب زيد الا عمدا  
على الاحتمال وبالمقدور المذكور ان لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمدا  
فصار ضار بية هذا مقصورة على هذا ومفروية هذا مقصورة على هذا  
مع ان استثنائين باداة واحدة لم اعط غير جاز مطلقا عند الاستثنائين  
لنصف اداة الاستفهام اذ اصل فيه الا وحرف فلا يستثنى بها شيان

لا على

لا على وجه البديل ولا على غيره فلا تقول في البديل ما سخا احد بشي الا عمدا ودرهم  
ولا تقول في غير البديل ما سخا احد بشي الا عمدا الذي لا يجوز مطلقا عند جازمه وبعضهم  
فصلوا فقالوا ان كان المشتني منه ما ذكره من المشتنيان ليس منهما جازمه فاضرب احد  
احدا لا زيد عمدا ذلك لان الايتين يكونان ليس ما قبل الا كما هما افعال متوقفة على انهما  
اي كانهما واقعا قبل الا وليست بمشتنيتين فكانك قلت ضرب زيد عمدا مثل هذا عند الاستثنائين  
بل وتقول عامل مضرب من جنس الاول لا بد لان التقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب  
وان كان المشتني منهما مقدرا نحو ما ضرب الا زيد عمدا وكان احد ما ذكره او لا فاضرب  
نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما كونه من لکن المشتنيتين لم يرد لانهما نحو ضرب  
احد بشي الا زيد او الا زيد السوط لم يخر لان المشتنيتين اذن ليسا كما لو اقيس قبل الا  
ويصح تفحص عن استثنائين ليس لهما الوجه المذكور فان استدلال من اجاز مطلقا  
بقوله ما ضربك استبعك الا الذين هم اذن باوى الراي فانه لم يذكر المشتنيتين منهما  
والقدير ما ضربك استبعك احد في حالة الاماذا في بادى الراي اي ما رويته فلو لم يفرق  
ان يقتصر او ما ينفصوب بفعل مقدراى استبعوا في بادى الراي وبان الطرف كغيره  
الفعل مخير فية لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمدا زيد  
زيد فليكن مقدم معني وليس بمشتني وان المراد ما ضرب زيد الا عمدا فالمعنى لا يتكلم ولا يفرق  
استثنائين باداة الا ان اكثر النجاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المشتني بها  
الا ان يكون مفعولا للواقع لمشتني هو المشتني منه نحو ما جازي الا زيد احدا او انما  
للمشتني نحو ما جازي الا زيد لغيره او مفعولا لغيره لعل في المشتني نحو قولك ريت  
او لم يمتي الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جمله ما تقدم  
الجملة الاولى لان قولك ما جازي الا زيد معني ما جازي فزيد فاخصر الكلام وجعل الجملة  
واحدة فالاولى ان لا يتوغل المفعول في الخبر الاستثنائي عن عامله اما المشتني فانه على طرف  
ذلك الخبر فمفعول فيه وانما جازي وقع المشتني وتابع المشتني بعد المشتني لان المشتني  
تعلق بما من وجه فكل واحد منهما كالشي الواحد اما نحو ضاحكا فليس في الاستثنائي  
عن عامله اذ قولك اذ لم يمتي الموت مفعول رايتك وضاحكا مفعول الاخر فاذا  
ثبت هذا فان وقع مفعول آخر لما قبل الا بعد المشتني غير المشتني المذكورة اما مفعول  
مفعول ولا يكون الا في الشرح في قولك كان لم يمت حي مواتك ولم يقيم احد الا  
عليك النوايح وكقولك لا شيتي اقوم الا كما ما باب الامير ولا دفاع الا جيب اضروهم  
عاطا آخر من جنس الاول اي قامت النوايح واشتيتي ب الامير كما راء الكسائي جاز  
مطلقا على ما قبل الا فيما بعد المشتني بما سوا كان العمل رفعا او نضبا صريحا كان



الضرب كما ذكرنا اولاً كما في قوله ضربت الاراكيا بزيد في الشواذ في غيره لا بقدره  
رائع واما الانباري جازعاً بعد المستثنى على اللاحق سواء كان ذلك انشائي او لا  
كما مضى فلا يجوز فيها ضرب زيد الا ضرباً لا غيراً بزيد واما قلت في اول بابي  
المسئلة معولاً فاصلاً لانه اذا كان المعول عاماً نحو ضرب احد الانبياء فلا يقال  
ان مضروباً بزيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب بزيد الاحتمال  
في ما ضرب بزيد الا ان يمكن ان يضرب بغيره بزيد ايضا قوله او معناه يعني لما  
انما من معنى المحصور ذلك ان المشهور عند النحاة والاموليين ان معنى ما ضرب بزيد  
عما ضرب بزيد الا انما هو قد مضى المعول على هذا انعكس المحصور كما في ما ضرب بزيد  
الا انما قد خالف بعض الاموليين في افادة المحصور استدلالاً بنحو قوله عليه الصلوة  
والسلام انما لا عمل بالنبات واما الولا للمحقق واجب بان الراد في الخبرين  
ان كيداً فلا يفسد عمل الالابلية وليس الولاد الالابلية كقولهم عليه الصلوة والسلام  
لا صلوة لاجل المحذور لا في المسجد **قوله** واذا انقضت خير المفعول او وقع بعد  
الا او معناه او انقضت مفعولاً وهو غير متصل وجب خبره بان لا يعرض في وجب  
مخالفة الامل اي تأخير الفاعل عن المفعول قوله انقضت اي انما انقضت على غير مفعول  
اي غير راجع الى مفعول وجب تأخير الفعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيد غلامه  
او قد قدمت لكان انما قبل الذكر لفظاً واصلاً كما قد مضى ان يجوز عند النحاة  
وابن جني كما تقدم وكذا انما انقضت المفعول بعد الفاعل او حقه كضرب زيد  
الذي ضرب غلامه واكرم هذا رجل ضرباً كذا قبل ولو قيل يجوز ان اكرم رجل هذا  
ضرباً جاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير متعجب بخلاف الفصل  
والموصول اذا اتصال الذي من الاولين قبل ما من الاخرين قوله او وقع  
بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عماراً بزيد او معناه ما ضرب عماراً  
بزيد واما وجب تأخير الفاعل عن المفعول لما ذكرنا بعينه في وجب تقديمه في ما ضرب  
بزيد الا انما فان مضروباً قبل المحصور فيما بعد ما والاضارته محتملة فلو قدمت  
الفاعل على المفعول لانعكس المعنى ولو قدمت معها لاجل المحصور المذكور قوله او انقضت  
مفعولاً اي كان مفعول الفاعل ضميراً مستقلاً وهو غير متصل اي الفاعل غير  
الضمير المتصل وغير ضمير المتصل اما ضمير متصل نحو ما ضربك الالابلية او منطوقه  
ضربك بزيد واما قد تقدمت له وهو غير متعلق بها لكانها مستقلين كضربك لوجب  
تقديم الفاعل كما ذكرنا **قوله** وقد خذت الفعل لقيام قرينه جازاً في مثل  
لمن قال من قام وليك يريده ماضٍ مضمرة وجوباً في مثل وان احد من الشركين

وقد خذت فاعلاً معاشراً نعم لمن قال اقام زيد قوله اقيام قرينه جازاً لا يخفى شيء  
من الاشارة الى اقيام قرينه سواء كان الخذف جازاً او واجباً قوله زيد لمن قال من  
قام الظاهر ان زيد مستند لان الفاعل لان مخاطبة الجواب للسؤال اولى من ثم قالوا  
في جوابه اذا كان ذا معنى الذي انما رفع لان السؤال بجمله اسمية بخلاف ما اذا كان  
ذا زيد فان الاول نصب الجواب كما يجب في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن  
القيام لا عن الفعل والالابلية تقديم المسؤول عنه فالاولى ان يقر بزيد قام على قوله  
الاخطية فلا يبرح خطية من باب حذف الفعل لما خلافت اي ان لا ينفك ذلك  
خطية من النار فانما لا اله الا غير مقصورة فيما يحيط به العنوان عند اذ وجب  
من الخذف والتقصير حروفي الضم فيها على تقدير الالابلية خطية فلا يكون اليه قوله  
وليكنك يريده ماضٍ مضمرة هذا ايضا من جنس الاول اي مما القرينة في السؤال  
الان السؤال ايضا ههنا معدرد لول عليه ملحق الفعل المبني للمفعول لا ينفك  
الفاعل اذن على السامع فيقال عنه كانه لما قال ليكنك بزيد مال سائل من كنه  
يقول فاعض اي يكيه فاعض والسؤال في الاول مخرج به البيت للعارض في مثل  
وجزه ومجيبه ما يلحق الطوايح يقال كنه اي كنهيت عليه بخذف حرف الجر كنهية الالابلية  
وليس بقياس كما يجب في باب المقدي وغير المقدي من قسم الافعال والصفات  
الدليل من قولهم مخرج فاعض قوله مضمرة متعلق بفاضة وان لم يعتمد على شيء لانه  
الجارح يقتضي براءة الفعل اي سبكه من الضرع ويذل لاجل المضمرة فان زيد كان  
مطاراً وظاهر الالابلية والتقصير وتعليقه على المقدر ليس بقوى في المعنى و  
المجيب الذي يتيك للمعروف من غير وسيلة يقال احتفظني فلان واحد من حطب  
الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليقطع وقما ما قطع اي تذهب وتملك والطوايح  
بمعنى الطوايح يقال طوحه الطوايح والطاحة الطوايح اي ذهبت به ودمت  
ولا يقال المطرحات ولا المطيات ومما على حذف الزوائد مثل اورد من فو  
وارس واغضب فموا غاضب او على اللبس مثل ما رداق اي ذو ذوق يقال  
طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطوح وسوداوي من باب فعل يفعل كسبر العين  
فيما عند الخليل قوله ما يطوح متعلق بمجيب اي ليل من اجل انما سبب الوقاية له  
واما مصدره او يتيك المقدر اي سبلي لاجل اهلاكه اليها بزيد ويجوز ان يكون ما  
بمعنى التي اي لاجل خلال الكرم التي طوحها الطوايح وتطوح على كل تقدير كما  
حال اضربه لورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر لا بالقوة للمخطف  
نحو قوله لقتب الاسد فاضربه فاقبله قوله وجوباً في مثل وان احد من الشركين



استجارك انتحاب جوارا وجوابا على انهما مصدران قوله يحذف اي يحذف هذا جازا او  
انما كان الحذف واجبا مع وجود المصدر استجارك الظاهر لان الغرض بالان بيان هذا  
تفسير المقدر فلو اظهرته لم يتجوز الى ان لا يابى الامام المحجوب الى التفسير انما كان لا يحل  
ومع الظاهر لا يابى الامام والغرض من الاباء ثم التفسير احداث وقع في النفوس ذلك  
المسألة لان النفوس تشوق اذا سمعت المسموع الى العلم المقصود منه وايضا في ذلك ان  
مبناها فمفسر انوكيد ليس في ذكره فوه وانما لم يكن يكون احد متبادر واستجارك خبره يعلمهم  
بالاستقرار باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الانفخس جوارا وقوع الاستجابة  
بعد ما بشرط كون الخبر فعلا فاما على انه ليس من قبيل ان يكون فيه وسيل سبب  
اليه لوجوب النسب في ان زيد اخبرته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من تحوّل حرفي الى  
الجملة ومع ذلك ما اوردوا بالاضمار فعل رافع لمفسر اي ان يهلك ان يهلك متفلس  
وهو مع ذلك مردود على محكي الكلام عليه بعد وجوب ما ذكره من اللفظ والخلق  
مطرد في نحو لو ذات سوارطتني واهلا زيدا قام احسن كل حرف لا يليق لا الفعل مفسر  
الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر وحرف يودي بمعنى الفعل مثل ان الموصوفه للشبوت  
والتحقق في ادائه على ثبت وتحقق الزعم ان يكون خبره فعلا كما يحكي في قسم الحرف  
ليكون ان شعرا بمعنى الفعل المقدر وخبره في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فلو  
معنا كالفعل التسع المضمر وذلك بعد لو فاعته نحو قوله تعالى لو ان الله يدري اي لو  
ثبت وتحقق ان الله يدري ان قال مع ما في خبره فاعل ذلك المقدر قوله قد يثبت ان  
سماش نعم اي يحذف الفعل الفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند  
الكسائي كما يحكي في التنازع وانما حكم بعد نعم يحذف الفعل الفاعل حالان نعم حرف  
لا يفيد مضاهاة الافادى ايضا الا بانها مالا غير كما سبق في هذا الاسم ومنها ان  
المعنى الكلام المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي  
مقدّمه لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية  
السؤال بخبر اسمية كالا المقدر بعد نعم اسمية كما يقال زيدا قائم فيقول نعم اي نعم  
زيد قائم وحذف الجملة بعد حرف التثنية جاز لا واجب وكذا قال في قد يحذف  
قوله واذا تنازع الفضلان فلما بعد ما قد يكون في الجاه عليه نحو فربي  
واكرمت زيدا وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا في الفاعلية والمفعولية  
لوقال الفضلان مضاهاة او شبهها بمثل اسم الفاعل والمفعول والفتحة الشبهة  
فوقه قابل وفارب يؤول بمثل ايضا الكسائي عاين نحو ضربت واهنت واكرمت  
زيد الا ان اسم كذا اقترع على الاصل وهو الفعل وعلى اول المتعديات وهو الاصل

قوله فلما بعد ما انا قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان  
فيه لا يخلو من ان يكون مستقلا او مفعلا ولا يتحمل التنازع في الفعل المضمر الجاهل لا يخبر  
ومعنى بالان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في التنازع فيه وهو في مكان كل واحد  
من المتنازعين ولو خلاه الآخر والاول يستعمل عمله في الفعل المضمر الجاهل لا يخبر لان  
المضمر يجب اتصاله بما قبله او بما بعده ولا يتحمل العمل الآخر اما المنفصل فان كان مرفوعا  
نحو ما ضربت وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع في الموضع نحو ما قام وما قد لا زيد فلا يجوز  
ان يكون من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى  
التنازع بالفاعلية والفعلية فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للتنازع وانما لم يزل ان يكون منه  
لان الملقى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضمير امطابقا للتنازع فان كان بدون الاضمار  
بكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي موافق زيدا وما قد لا زيد فيكون الا انا مستثنى  
من التعدد والمقدر في ما اكرم وكذا الا انا مستثنى من التعدد والمقدر في ما قد ولا يجوز  
ان يكونا مستثنين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد وحيثما لا اظاهرا ولا مقدر فيفسر  
الضرب والقيام مستثنين من التنازع بعد ما كانا شقيين له وشرط باب التنازع ان  
لا يخلف المعنى بالاضمار في الملقى وان كان الاضمار في الملقى مع الاصل في الاول ضرب  
الا انا وما اكرم الا انا لا يمكن اتصال المضمر مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع  
لان الملقى في التنازع يجب ان يكون خاليا من العمل في التنازع وفي ما به اعني الضمير كضربت  
واكرمت زيدا وكذا ضربت واكرمت هذا الكسائي او يكون فيه ما به اعني الضمير كضربت  
في نحو ضربا واكرمت الزيد ليظهر كونه ملقى وكون الآخر هو المفعول ولا يظهر في الا انا الى  
بعد ما ضربت فاعلى الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الف ضربا ياتيه عن الزيد  
في قوله ضربا واكرمت الزيد فلا يتركض ما ضربت ملقى وكون ما اكرم مستقلا اذ كل منهما  
الفاعل مثل الآخر على السواء وكذا يجب ان تقول في الثاني ما قام الا هو وما قد لا زيد  
ولا يستعمل مثله في كل مفعول مستعمل ما قام وما قد لا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب  
التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوف من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهب علي  
بني ويزعم البصريون ايضا في هذا المقام متابقة الكسائي في مذهبه لانهم لا يفتقروا بهما في  
انه من باب المحذوف لان الضمار فانهم حذفوا الفاعل مع الا لانه لا في عليه لا زيدا  
وكل ما ذكره على المثال الثاني في المنفصل المرفوع محكي مثله في اعمال الاول فيه وان كان المثال  
فيه مستقلا منصوبا نحو ما ضربت واكرمت الا انا ان جاز ان يكون من باب التنازع ويكون  
قد حذف المفعول مع الاسم الاول مع اعمال الثاني من او من الثاني مع اعمال الاول  
او المفعول محذوف حذف الفاعل وكذا المحذور المنصوب المحل محذوف وقد ثبت



فعلى هذا يجوز السارح في المفعول المنفصل المحرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على  
العاقلين نحو اياك ضربت واكرمت وبك قت وهدت فعول المنضم ظاهر غير وار  
مورد وكد قوله بعد ما لا حاجة اليه اذ قد تيارعان ما سبق لها اذا كان منصوبا  
نحو ضربت وقلت واياك ضربت واكرمت وبك قت وهدت قوله فقد يكون اي التمام  
اعلم ان العاقلين في السارح على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على  
ثمة ضرب لا نهما اما ان يتفقا في السارح في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمتني زيد  
وفي المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيد او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضربت واكرمت  
زيد عمرا ولم يذكر المفعول الثالث لانه يمين باليمين والاولى لانهما اذ تارعا في الفاعلية  
والمفعولية فافترقا تارعا في الفاعلية وتارعا في المفعولية والمتفقان على ضربين  
لا نهما اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمتني زيد وبالعكس  
نحو ضربت واكرمتني زيد فعول مختلفين حال من الفاعلين لان معنى قوله يكون اي التمام  
اي فقد تيارع الفاعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واخر بقوله مختلفين عن  
القديم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تارعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية  
ايضا لكن متفقين في السارح واما اخر عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يمين من القسمين  
الاولين على حدى لا يتكرر بعض الاقسام **قوله** ويختار البصريون اعمال الثاني في الكوفيين  
الاولى اي البصريون يقولون ان السارح في السارح مع نحو ضربت واكرمتني زيد او في الكوفيين  
يختارون اعمال الاول ايضا مع نحو ضربت واكرمتني زيد واما اختار البصريون اعمال الثاني  
لانه اوجب الفاعلية الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون اللاحق واليهما لو علمت الاول  
في العطف في نحو قام وتعد زيد ففصلت من الفاعل ومحمول بالاجنبي بالضرورة وحطفت على  
الذي قد ثبتت منه بنية كلاما خلاف الاسل ولا يجرى هذه العلة في غير العطف نحو جاني  
لا كرم زيد وكاد يجرى زيد وقال الكوفيون اعمال الاول او في لانه اول الفاعلين و  
اي ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستواء ان اعمال الثاني في  
اكثر كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول **قوله** فان علمت الثاني احضرت الفاعلية  
في الاول على حق الفاعل دون المفعول خلاف الكسائي وجاز خلاف الفواره هذا بان انه  
اذا علمت الثاني على موافق البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما  
ان يطلب السارح للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمتني زيد فافترقا  
يعتبرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المستار في الاوادم والتثنية والجمع والتذكير  
التام ففعل مصري واكرمت زيد اعزالي واكرمت الزيدون ضربوني واكرمت ازيدون  
ضربتني واكرمت هذا ضربتني واكرمت البندين ضربتني واكرمت السندات ويذكر اسم السارح

قبل الذكر فانه كما ذكرنا قبل الكسائي يحذف الفاعل من الاول حذر من اللاحق قبل الذكر  
فيما كما قيل كانت كالتساعي الى شئت هو ايل من سبل اللاحق وذلك لان حذف الفاعل  
اشنع من اللاحق قبل الذكر لانه قد جاز بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجرى المحض التفسير  
كما جاز في نحو ضربت واكرمت زيد او الزيدون او الزيدون او سندا او  
البندين او السندات ونقل المنضم عن الفاعل منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني ان يطلب  
الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية  
نحو ضربت واكرمت زيد جاز ان تعلم العاقلين في السارح فيكون الاسم الواحد فاعلا  
للمفعولين لكن اجتماع المورثين الثانيين على ثمة واحد محمول على ضادة في اللاحق ولا يجرى  
عوامل نحو المورثات الحقيقية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد السارح نحو  
واكرمتني زيد بموجبيت بالمنضم القدر المنضم لزوم اللاحق قبل الذكر ان طلب الثاني  
للمفعولية مع طلب الاول لانهما على الفاعلية نحو ضربني واكرمتني زيد او يوقن عنده الثانيين  
بالضمير بعد السارح كما رابت كل هذا حذر اما لزم البصريين والكسائي من اللاحق قبل الذكر  
وحذف الفاعل **قوله** وحذف المفعول ان استقيت عنه والا اظهرت يعني  
اذا علمت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول وانق البصريون بهذا  
الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه  
للزوم اللاحق قبل الذكر الا انه قد راعى الفاعل على لا يحذف وفي المفعول هذا لان  
مرتفع لانه فاعلا يحذف في السارح فكيف مع مثل هذا المخرج اعني اللاحق قبل الذكر قوله  
استقيت عنه في مثل ضربت واكرمتني زيد لا يقول ضربتني واكرمتني زيد قال المالك يجرى  
ذلك على قوله والا اظهرت يعني ان لم يستعن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه  
احد مفعولي باب علمت مع ذكر اللاحق لانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عن سبب ذلك لكونه  
مفعول المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيد اقا ما مصدر  
المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي عطيت فان كل  
واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك عطيت زيد ادر ما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز  
ايضا انما لكونه افعالا قبل الذكر في المفعول لاني الفاعل فلم يبق بعد تقدير حذف  
والا فاعلا الا اظهروا وعرض على هذا بان يجوز في السند وان كان قبل حذف  
مفعولي باب علمت عند قيام القرنية لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسخا  
في المفعولية كفعولي باب عطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال الله تعالى  
ولا يحسب بالياء الذين يقولون ما اتيهم الله من فضله موجرا اليهم اي يعلمون موجرا  
اولها وقال الخنساء على عاتك انا ظالمات قد وثق بنا الاعداد اي لا نخلن اذ لاء



فقدت ثانياً سلباً أنه استعج الحذف لم يستعج الاضمار نحو حسبي وحسب زيد مطلقاً  
وقد لكونه اضماراً قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف  
وان لم يجر فلو كان على غير ضمة ايضا الاضمار قبل الذكر لما كان الفاعل في كل واحد  
الاضمار قبل الذكر في استعج جاز حذفه سلباً استعج الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول  
لم يجر فلو كان بعد الذكر كما هو مذموب الفاعل في ضربتي واكرمت زيداً مفعول  
بهما حسبي وحسب زيداً فاما آية كما ذكر السير في هذا والمحق ان يقال ان في هذا الآية  
ان الفصل بين المتبادر والخبر لا يجزي قبح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفعول  
كون مضموناً حقيقة العلمت وبأية **قوله** وان علمت الاول اعلمت الثاني  
التي في المفعول على المختار الا ان يمنع مانع فيظهر هذا بان انه اذا علمت الاول  
على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلب  
او المفعول فيقول في الاول ضربت وضربني زيداً وضربت وضرباني الزيد من ضربت  
وضربون الزيد من ضربت وضربني من ضربت وضرباني السدي من ضربت و  
ضربني السدي من ضربت الفاعل في الثاني على وفقه الظاهر بخلاف من اعمد  
لأنه ليس اضماراً قبل الذكر لكون المضاف من حيث كونه مفعولاً لا اولاً مفعولاً على  
الفاعل الثاني تقديره وان كان موخر الفاعل قوله والمفعول على المختار اي وضربت  
المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون محمداً بارزاً ولا يخلو  
ضربني وضربته زيداً ويجوز حذفه ايضا لكونه مفعولاً اما اختيار الاضمار فلان الثاني  
اقرب الينا من الاول فالاذا لم يحيط بمطلوبه مع الاستكان ان يشغل بالقوم  
سقام المطلوب ويخلف حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل  
مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع اقرب الينا من الاول  
وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني اذا  
علمت الاول والثاني طالب للمفعول على المختار اضماراً للمفعول في الثاني  
كان خلواش في عن التفسير في قوله تعالى يا قوم اقوا كما به وقوله اتوني افرح عليكم  
ولما لا بصيرة على المختار اعمال الثاني والاول كان ارفع الكلام اي القران  
على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان منع  
مانع من الاضمار فظهر على غير المختار ذلك اذا كان ذلك المفعول مفعولاً بآ  
علمت ويلزم من اضماره طالباً للمفعول به بما يقتضيه من المفعول الاول  
في الافراد والثنائية او الجمع والتذكير او التانيث نحو حسبي وحسبهما مطلقين  
مطلقاً قال المصنف لم يجر حذف مطلقين لكونه ثانياً مفعولاً بسبب ولا سيما

لأنك لو اضمرت شئاً لمطابق المفعول الاول اذا ساءت له وجب في الاصل والخطا  
في الافراد والثنائية والجمع والتذكير او التانيث واجب لما لفت المعود اليها وهو مطلقاً ولو  
اضمرت مفعولاً لمطابق المرحوم اليه لفت المفعول الاول فلما استعج الحذف والاضمار  
وجب اظهاره في الكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسب قد سبق ولو سلم  
لم يسلم وجوب مطابقه من الضمير والمعود اليه اذا لم يفسح المجال لضمينها قال الله تعالى و  
كانت واحدة وقيل فان كان ثار الضمير للاول فلا ضمير قد بقي على المعنى المقصود نحو  
حسبي وحسبهما ايها الزيدان مطلقاً وان كان المعود اليه مفعولاً مراعاة للشدة والركن  
ليقول حسب وحسباني آية الزيد من قاعين وحسب وحسبي آية منداق آية حسبي وحسبها  
آية منداق آية وفي كل هذا التفرع من الفصل الاجنبي من العامل والمفعول وفي بعضها من المتبادر  
والخبر في الاصل **قوله** وقول امرى القيس كفا في ولم يطلب دليل من الثاني ليس هما  
المعنى هنا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك  
انهم قالوا ان عريض قد عمل الاول بلا ضرورة اذ لو عمل الثاني لم يترك على الزيد وايضا  
لو عمل الثاني لم يترك محذوره اذ كان يكون الفاعل مضراً في الثاني فاختار اعمال الاول  
انه لانه شئاً غير المختار بالاتفاق وحذف المفعول من الثاني كما هو ذليل على ان اعمال  
الاول هو المختار عند الفصحى اذ الفاعل لا يختار احد من مع لزوم مشتبه ومردود  
في ذلك الامر دون الامر الآخر لانه زيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر اجاب  
البصري بان هذه الاستدلال بما يقع اذ كان البيت من باب التنازع وليس منه لفظ المعنى  
وبناءً من على مقتضى معنى ان لم يفسح شرطاً وجزاً ما سواها كالمستقيمين ومنه في ان كان  
مشتبين وجب تفرعاً عما يجوز لكان لى بالبحث فاذ وجود المال مستقيماً وان كانا مشتبين  
وجب ثبوتاً لان ثبوت المعنى ثابت ما هو كونه تفرعاً الى المالك فاليه والاكلام مستقيماً  
وان كان احد ساءت دون الآخر وجب ثبوت المعنى واستقرار الثبوت نحو قوله شيتي الزيد  
ولو شئت لم اكرمك رجساً الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع وذلك لان  
قوله فلان ما اسع لادى معيشة شرط لو فكون متقيماً فيكون المعنى لم يثبت ان اسع لادى  
معيشة اي ان طلبني لقليل من المال قوله كفاي جزاء لو وقوله ولم اطلب قليل من المال  
عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منقياً اي ثبت  
ان طلبني لقليل من المال وهو اشارت لما فاه بعينه في المصراع الاول فيكون معناه  
ففيض المعنى فان قال الكوفي ان التناقص انا جار مجملك الواو في ولم اطلب لعلطف  
فقول ان الواو للمال الجواب انك يكون اذن مستشهداً بما يحتمل العطف ارجح الى  
المرجوح اذ فاد العطف اكثر من ادو الحال والاستشهاد فيكون بالارجح او بغيره في

سك

سك







مركزة نحو اعلك زيد اياك قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام  
الفاعل لان انما يتبين ان يكون مثل في كونه من ضرورات الفعل من حيث المعنى  
وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضرورات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له  
من مصدر او مفعول وكذا لا بد من زمان ومكان تقع فيها ولا بد للمفعول من مفعول  
يقع عليه وكذا الجور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولذا كان كل جود ليس من ضرور  
الفعل بل يقع مقام الجور بلام التعليل بحيث يمكن ان يرب فعل بالعرض كونه عينا فمن ثم  
لم يقع المفعول له مقام الفاعل انما لم يقع المفعول له مقام الفاعل اذ هو صاحب  
و رب الفعل لا يقع بلام صاحب مع ان اسمه هو الذي اهلها للقطعة وعلى ليل الاضال  
والفاعل كجزء الفعل ولو قد فهم المفعول كونه مفعولا معه وكذا التفسير والتفسير ليس من  
ضروريات واجاز الكسائي نيابة التفسير كونه في الاصل فاعلا تعال في طاب زيد نصا  
طعت نصا وانما الحال فانما وان كانت من ضرورات الفعل لكن قلنا بجما في الكلام  
منفصلا من نيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل من قوله اذا وجد المفعول به تعيين  
اي مقام مقام الفاعل وذلك كونه طلب الفعل المفعول به بعد الفاعل انما لا بد له من  
هذا من باب البين وانما الكوفاون وواقفهم ليسوا بضروريات في قيام المفعول به  
مقام الفاعل ولي لا لا وجب استدلالا بالقرينة انما لا بد له من قوله انما لا بد له من قوله  
انما لا بد له من قوله فغيره جبر وكذا ثبت بذلك الجور والكلام وانما لا بد له من قوله  
المفعول به ليعود الى مع وجود المفعول به المفعول به من غير حذف الجور كما في تركيب  
الخبر والوجه الجواز لان في المفعول به ووضعا والشرط في المفعول المطلق القائم مقام  
ان يكون مفعولا به وقد اجاب سيبويه ان المصدر المفعول به يقال ان يتغير المفعول به  
او لا يخرج قد خرج بنا على قرينة التوقع اذ قد التوقع المتوقع ويجوز نيابة المصدر المفعول  
عليه بغير لفظ الفاعل اذ كان المصدر مفعولا به نحو فاستحسن اي استحسن قايما وفي قوله  
المفعول المطلق ايضا ان يكون الجور التوكيد اذ التوكيد من الفاعل يجب ان يكون مثل  
انما لا بد له من قوله حتى يبين انما لا بد له من قوله الفاعل ليس بواجبا كما لا بد له من قوله  
لم يخرج لان ضرب متعين به لانه على ضرب من ذلك من قبل ان يارب فربما والغير الفاعل  
ولذلك قال المصنف ضرب شديد وكذا التفسير الفاعل التوكيد في كل ما يوجب عن الفاعل  
فلا يقبل ضرب شي ولا جبر مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من  
الفعل ولا فائدة توكيده في ذكرها ويشترط في لفظة ان يارب ان يكون مفعولا به  
به وقد اجاب بعضهم في غير المصنف فوجد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير المصنف  
مع القرينة نحو انت في دار ضرب الجور فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عبداً عبداً

الفاعل

سليم

عند مرفوع المجل سولوا المفسر سولوا انما هو كما في قوله تعالى وان احسن الحديث  
استجارك لكن ليس في سولوا المفسر كما كان في استجارك المفسر ذلك لانه لا يعمل في  
رفع السند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول الاكثرون على ان اذ قد لفظوا  
به قادت البواقي في نيابة ولم يفصل بعضها بعضا ورجع بعضهم الجار والمجرور منها لا  
مفعول به لكن بواسطة حرف ورجع بعضهم الظرف والمصدر لانها مفعول ملاذ واسطة  
بعضهم المفعول المطلق لان لا لا الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل كان اذ فعل  
في مقامه المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الاختار  
قوله الاول من باب عطيت اي قال مفعول لان اولها ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان  
فيه معنى الفاعلية وان الثاني في عطيت زيد اذ ما زيد عطا اي اقد والدور مفعول  
وفي كونه عطا جبر وكسائي الجبة مكناه وكذا في غيره **قوله** ومنها المسند  
والجبر المبتدأ هو الاسم المجرد عن العواطف اللفظية منه المسند والصفة الواقعة بعده  
التي اذ الف الاستقام رافعة لظاهر نحو ما قام الزيدان واما الزيدان فان طاعت  
مفعول اجاز الامران الخبر هو الجور المسند به المغير للصفة المذكورة في علم المسند ايم  
شرك من مائتين فلا يبين جميعها في حد واحد لان الحدس للمائية بجميع اجزائها  
اختلف الشبان في المائية لم يمتحوا في حد واحد المضمحل منها حد او قدم منها ما هو  
الاكثر في كلامهم ونسبوا محشروا والمضمحل العواطف اللفظية في حد المبتدأ بخواص  
وس كان وان دخل واخواتها وما ولا والاولى ان يطلق ولا يخفى على ما دلل على  
صونا لحد من اللفظ المجل ويجب عن قولهم يجب زيد وما في الدار من احد بزيادة  
الجار ومن كلامه حد وما في عن قولهم في كونه زيد منطلق وعمر وان عمر عطف  
على محل اسم ان يكون مرفوع المجل بالابتداء كجواب قريب من الاول وذلك ان اللفظ لا  
لعدم تفسيره معنى الجملة تبارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة منها الا التأكيد لكنه يشك  
بقوله لا رجل فلفظ في الدار محلا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخبرنا  
به صلا الخشخاش المبرد وسوان لا فائدة عائدة جبر ما مرفوع بها واسمها مفعول الموضع ووجه  
الاشكال هو ان لا ليس زيدا او لا جارا خبري الزيد فاسمها اذن ليس مجرد عن المل  
اللفظي وهو مبتدأ والاسم الجور المجل على موضع الرفع ولا يشك ان اخبرنا بزيادة سيبويه  
ان لا لبيت عاظم والخبر مرفوع كونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لا نعمل الصفة المرفوعة على  
اسمها وحد بل على محل المركب الذي هو الاسم اسما وهذا المركب مجرد عن العواطف اللفظية  
اذ قد خرج اذن ان المركب عن حد المبتدأ لقوله هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل  
محرر من اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل



على ذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التغيير اذ كان مضافا نحو لا غلام رجل طيب  
في الدلالة لا يتبع فيه دعوى التركيب وصيرورتها كما سمع واحد قوله الاسم المجرى لا يرفع  
تبع بالبعيد لان تراجه قوله تعالى سوا عليهم انذرهم ثم تنذرهم عند من قال ان  
مبتدأ من وعلما بالاسم اي ساكنك بالبعيد وسوا عليهم انذارك وتركه وقول  
المبتدأ الاسم المبتدأ ليدخل فيه الفاعل ولو اقتص على قوله لا اسم المجرى من العاقل  
اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم يركب مع عاملها نحو واحد انسان والغير المبتدأ  
التي في بقوله من هذا اليرزجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة الآخره يدا موجه المبتدأ  
ان في النجاة كلفوا او قال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول قفا لوان جز  
محدوف لمدفاه على مد الجذر وليس في شيء لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى  
يخوف وتغير حيزه منه ولو كلف لثقت بغير خبر ثبات اذ هو في المعنى كالفعل  
والفعل لا خبر لمن ثم ثم فاعله كما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول  
والصفة المشبهة وهذا ايضا لا يصف ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا في  
لغة الكلوي البراءة وتعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول الصفة المشبهة  
قوله انظر لظاهر المبتدأ من نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدان فان خبره  
الظاهر ما كان بارزا غير ممكن سوار كان مظهر اقام الزيدان او مفعول كقولك  
بعد الزيدان اقامهم فان قولك ما فاعل مع لونه مفعول قوله بعد حرف النفي  
الف الاستفهام كذا بعد على الاستفهامية نحو اقام الزيدان وان اقام الزيدان  
واقام الزيدون واهل حسن الزيدان والاكوفون جزاء رفع الصفة للظاهر  
على ان فاعل الما من غير اعتناء على الاستفهام او النفي نحو اقام الزيدان كما يجوز في  
نحو في الدار زيدان فاعل الطرف لما اعتاد واجرى نحو فاعل اقام الزيدان مجرى ما فاعل  
لكونه معناه قال غير ما سوف على الرض من معنى الما والحرر ذلك اقل رجل  
يقول ذلك الا زيد عند ان على كذا في باب الاستفهام وكذا قوله في يوم  
لا اصعد فيه اي قل رجل يقول ذلك الا زيد عند ان على كذا في باب الاستفهام  
يوم لا اصعد فيه اي قل رجل يقول ذلك الا زيد عند ان على كذا في باب الاستفهام  
ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدور وبه عند  
مبتدأ لا خبر كقول رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما في  
في باب حروف الجر نحو عند الحفظ والفران اقام الزيدان وسوغ الكوفون  
هذا استعمال في كل انما يوظف فاعل الزيدان وكما سمع بعد عن القاس  
لان الصفة لا يصير مع فاعلهما جمل كالفعل الاسع ودخل معنى نياس الفعل

عليها

عليها كعني النفي والاستفهام ودخل لا بد من تقديرها فعلا بعده كالاسم المجرى  
وانما ان ولفظ فليسا من ذلك في شيء بل ساطع لبيان الاسم فلا يتبع تقديرها فعلا  
بعدها وانما العامل في المبتدأ هو المبتدأ وانما المبتدأ هو المبتدأ وانما المبتدأ هو المبتدأ  
لا ساد وكون معنى المبتدأ في المبتدأ انما في خبر المبتدأ من العامل لا ساد الى شيء  
بان الخبر امر عدي فلا يورثه في العامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا حركات  
العدم لم يخصص على عدم الشيء المعين يعين ان يكون علامة الشيء خصوصية وفخر الجوزي  
المبتدأ بجمل الاسم في مصدر الكلام تقديره او تقديره لا ساد اليه ولا ساد حتى يعلم من الخبر  
بان الخبر عدي فلا يورثه في العامل في الخبر كالمشتري والمبتدأ هو العامل في الخبر  
ايضا لطلبه لهما على السوار ونقل الما من سوي ان العامل في الخبر المبتدأ ويحكي بان  
ان على واني الفتح قال الكما في الما من سوا تير فان قد قويا هذا في العامل وقال فيهم  
المبتدأ الاول يرتفع ببناء الخبر اليه كما قال خلف في ارتقاء الفاعل وقال بعض الكون  
المبتدأ الاول يرتفع بالخبر العايد من الخبر اليه لا شوطهم الضمير في الخبر الى الما من سوا  
كما في قوله فان طبقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة  
للمفرد بعد ما في الافراد جاز الامران كونهما مبتدأ ما بعد ما فاعلهما وكونها خبرا عما بعد  
فقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون مفردة او لا فان  
كانت مفردة فالمبتدأ اليه بعد اما مفردا او لا فالمفردة المفردة ما بعد ما جمل كذا كرنا  
الان والمفردة التي لا بعد ليس مفردة مبتدأ لا غير ما بعد ما فاعلهما والتي ليست مفردة فلا بد  
من مطابقة ما بعد ما لهما نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدون والظاهر انما خبر عما بعد  
ويحتمل ان يكون مبتدأ ما بعد ما فاعلهما على انه يتيقن فيكم ملائمة العامل في المبتدأ اليه  
بجريدة من العامل لا ساد الى شيء آخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يرتفع موقوف على  
الاول وخبره لان كون كل واحد منهما مفردة لا يورثه كالمبتدأ والنسبة قوله والخبر هو المجرى  
دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء المفردة قوله الما من سوا تير الما من سوا تير  
الثاني **قوله** واصل المبتدأ التقديم من ثم جاز في دارة زيد واستمع صاحبها في الدار  
انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم ففقد في اللفظ ايضا  
ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه والتقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عالما في الحكم  
عليه ومرة العامل قبل الممول وانما اعتبر هذا الامر للفظي اع العمل والشيء الامر الضمني في  
تقديم الحكم عليه على الحكم لان العمل طاري والاعتبار بالطاري دون المظن عليه وانما  
تقديم الحكم في نحو اقام الزيدان مع ان كل واحد عامل في الآخر على الشيء فلكونه الصفة  
وقا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واما



الاسم منه فاردوا في الجملة المركبة منها تميم الناصب الكامل وقد واديا الانبياء من  
الناحية ولويدى بالاسم لا قبل فوردية كلاما باسم آخر وبالفعل فتمتس للفعلية من اول  
الامر قوله من ثم اي من جهة كون اصل المبتدأ التقديم لما زلت هذه المسئلة في  
قبل لم جازت وفيها انصار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقديم في  
داره فالمراد اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديمه قوله واقتنع صاحبها في الدار اي  
هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار  
المخرج من صاحبها الضمير اصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز من جواز ضرب غلظة  
في ان لا يجوز هذا لان طلب المبتدأ الجزية كطلب الفعل للمفعول بل انما كان ترتيب الكلام  
انفصلي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب  
تاخيرها ثم يذكر المواضع التي يجب فيها تليق المبتدأ **قوله** وقد يكون المبتدأ  
او ان خصصت بوجه ما قبل وبعد من غير من شرط وارجل في الدار ام امرأة وما جاز  
سك وشراهما باب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على ان يجب ان  
يكون المبتدأ معرفة او معرفة فيها تخصيص قال المصنف لا يحكم عليه الحكم على الشيء لا يكون  
الا بعد معرفة وهذه العلة بطرد في الفاعل مع انه لا يشترط في التعريف والتخصيص  
والقول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوسم لانه اذا حصل تخصيص بالحكم  
فقط كان لغير الحكم فيخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفة وقد قال ان الحكم على  
لا يكون الا بعد معرفة وقال ابن الدمان وما احسن ما قال اذا حصلت الفاعلية فاجز من  
اي معرفة ثبت وذلك لان الغرض من الكلام اعادة الخطاب فاذا حصلت جاز الحكم سواء  
تخصص الحكم عليه شي او لا فانه لا يفرق بين الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا  
معرفة او غير معرفة فثبت بوجه ان كل من غير تخصيص بشي واحد وسو عدم علم للخطيب  
ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم في المعرفة تلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عدوا  
ولو لم يعلم كقول رجل من الرجال يا فاني انوار باركت ان في رجل قائم في الدار وان لم  
يختص النكرة بوجه وكذا القول لو كان النقص اسما قال اسر قال وجهه يميز بظرة وكذا في  
الفاعل لا يجوز منع علم الفاعل بقيام زيد ان تقول قائم زيد ويجوز ان يقول من عدم علمه  
بقام رجل في الدار ان تقول قائم في الدار رجل ولا انكر ان يقع المبتدأ معرفة او غير  
ومعرفة كاستعماله الجزية بصفة في كثير من المواضع كقوله الفاعل فان فعله تقدم  
عليه جاز لا يمتنع بصفة ثم انما في بعض المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع اذ  
ما التبيين على سبب سبب كقوله في زيد وان في المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شرابه  
ذو ناب وامرأة تقدم عن الارب وشراها كالي في فم عروب آتت المبتدأ الذي خبره

قبل

خلف او جاز مجزوا في الكلمات الاستفهام نحو من عندك وما جازت او ما يقع عندك  
الاستفهام نحو ارجل في الدار رجل في الدار ام امرأة في الدار ام امرأة في الدار ام امرأة  
الحال نحو ارجل في الدار رجل في الدار ام امرأة في الدار ام امرأة في الدار ام امرأة  
فلا الملكا السابح الجواب نحو قولك رجل في جواب من جازك ام رجل جازك ام رجل جازك  
بالاسمية فالجواب قبلها او في غير ذلك مما لا يحصى ولا شأنا بطول القول لعم شري وشري  
وشري في قولهم امت في جازك فيك وقد قلنا في وجهه يميز بظرة اما قول المصنف في ما جازت  
في نحو شرابه ذاب ان ذلك لما كان في الامني فاعلا والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه كذا  
يختص هذا ايضا لفظا لانه على ذكره في تعليل كون المبتدأ معرفة او مخصصة كونه يجب ان يحصل  
لدا لا خصاص غير الجزية اذ حكمت بعد الجزية يكون حاكما على مختص قبل الجزية اما ان قلنا  
ان الاختصاص بدون الجزية يكون قد حكمت الجزية على غير مختص فيكون المحذور بقاء لو كشي  
الحاصل من الجزية لا المبتدأ باني نكرة كانت سواء تقدم الجزية او لا فلو ان المصنف في  
الصورتين حاصل فظهر قلنا ان التخصيص الحاصل بتقديم الجزية في الدار رجل لا يجمع ههنا  
واما قول في رجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند التكميل لانه يحكم كون احد من  
الداره قول لو كشي الاختصاص الحاصل عند التكميل في جازت المبتدأ في جازت المبتدأ باني نكرة  
كانت او كانت مخصصة عند التكميل انما يطلب اختصاص من في المبتدأ عند الخطاب على  
ذكره ولو كان الجزية لتشير في رجل في الدار ام امرأة معرفة المحكم بكون احد من الدار  
استخرج ارجل في الدار رجل في الدار ام امرأة لعدم لفظه المبتدأ على حصول الجزية  
عند التكميل وعدم شي آخر مما يختص به المبتدأ قوله في ما جازت منك ان وجه تخصيصه  
ان النكرة في سياق التثنية فيفيد العموم فتقولك احد من الناس بحيث لم يمتنع منه  
فظهر ذلك ان التخصيص ان يحصل لبعض من الجملة شي ليس لبا راسا له وان اذ قلت ما  
احد خير منك فانتقد ان هذا الحكم وسو عدم الجزية ثابت لكل فرد وانه لم يختص بعض  
لاجل العموم بشي وكيف ذلك المنع من عدم العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك الحكم  
غيت المحكوم عليه وهو كل فرد واذ حكمت بعدم الجزية على واحد غير من المحكمين للخطاب  
فاذا علم عدم تيقن المحكوم عليه اما اذ ثبت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فقد  
يقين المحكوم عليه وهو كل فرد وكذلك كانت الشروط نحو من تحت جناح حصل الفاعلية فيها  
سبب التبيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشي وقد اضرب اقرارهم فيها فاعلا لانه  
ان الجزية من الشروط دون الجزية من الشروط من غير كلة الشرط اذ ازلت بالابتداء  
دون الشرط فاذ ازلت كلة الشرط على لا ابتداء فاعلا للشرط من غير كلة الشرط فاعلا  
فتد في الدار من كان الناس فاعلا في جازت فاعلا في جازت فاعلا في جازت فاعلا في جازت



هو الشرط والجزاء معا ليس بواجب ككل الشرط كالجمل الواحد وقيل ككل الشرط  
كجمله الواحد وقيل ككل الشرط كالجمل الواحد وقيل ككل الشرط كالجمل الواحد  
فإنه يمكن أن يقال على ضربين أحدهما أن كل الشرط والجزاء كالجمل الواحد  
الشرط والجزاء كالجمل الواحد وقيل ككل الشرط كالجمل الواحد وقيل ككل الشرط  
للفعل مقدرا ومفعولا أو للظاهر فقط كمن قام قلت أي أن قام كقول تعالى إن  
ذلك وقول من ضربت ضربته أي أن ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقول من ضرب  
ضربته أي أن ضربت فهو مفعول للفعل المقدرا المقترنا بظنه وكذا ما في نحو ما كان فلان  
كذا أي ما فعل في ما فعلت فمفعول للفعل الظاهر بعده وما في ما فعلت فمفعول  
للفعل المقدرا وكذا تلك الكلمات الاستعمالية وقوله في سلام عليك أنه مختص بنسبة إلى السلام  
لأن أصله سلاما فسلاما المفعول مطلوب إلى المتكلم فإذا رفعت فمفعول على كذا  
عليه في حال الغيب فيمطرد في جميع الدعاء وليس معنى ذلك بل على كذا في معنى الأول  
المطلوب لو قدرت أيضا عليك لك لأن خلفا من القول بل المراد مطلقا السلام  
لك فالأولى أن يقال تنكيره رعاية أصله حين كان مصدر استنوبا ولا يختص فيه إذ  
تخصيصه بغيره إلى الخاطب إنما كان بذكر الفعل المنسوب إليه واما تأخر الخبر  
منه مع كونه جار مجورا للمصدر لا يتم المتبادر إلى ما هو المراد إذ لو قدرت الخبر  
وقلت عليك فتقول إن لقول سلام به باليد وبالسهم إلى الأمانة فيقول إن المراد  
عليك اللغته ولقد أجزأ أبو تمام وقيل الألف على ما ينبغي لما ابتدأ القصيدة  
وقال على مثلها من أربع دلائل فإشارة شخص كان حاضرا فقال لئلا الله والحمد  
والسبحان جميعين وبعد المصراع الأول تدل مضبوطات الموضع الواك بذكر  
أن سلام لا يجوز أن يكون بمعنى مصدر سلت لأن سلت شق من سلام عليك كلفيت  
من إليك وسجت من بين الله فمفعول سلت قلت سلام عليك كان كلفيت وسجت  
قلت إليك وسبحان الله فمفعول سلام الذي هو بمعنى مصدر سلت قلت سلام عليك فمفعول  
بأنه الضمير يعني أن يكون معنى سلام عليك قول لفظ سلام عليك وليس كذا في سلام  
في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلت الله أي جعلك الله سالما فالأصل سلامك  
سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر مفعوبا وكان الغيب يدل  
على الفعل الفاعل على الحدوث فقامت قد وادام نزول سلام الله عليه وتزارة  
أزوال الغيب الدال على الحدوث فقامت قد وادام نزول سلام الله عليه وتزارة  
أي بلا فخره بعد حذف الفعل فمفعول الغيب من الحدوث قوله والخبر  
قد يكون جملته خبرا بوجه فمفعول قد وادام نزول سلام الله عليه وقد حذف العلم

خبر المبتدأ أن يكون جملته خبرا بوجه فمفعول قد وادام نزول سلام الله عليه وقد حذف العلم  
المطلوب من الخبر كقوله وقيل إن الأناجيد وبعض الأناجيد لا يقع أن يكون  
لأن الخبر ما يحتمل الصدق وهو سمعنا أو توهمنا أو قيل لنا أو سمعنا أو قيل لنا  
المبتدأ عند الحاجة ما يحتمل الصدق والكذب كما أن الفاعل عند سمعنا ليس من قول  
ففي ذلك أريد عندك سمعنا الطرف خبرا مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب بل  
الخبر عند سمعنا ذكر المصنف من الخبر والمبتدأ الخبر للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها  
طلبية قوله تعالى في بل نعم لأمركا بكم أيضا التقوى على جواز الرفع في نحو قوله سمعنا  
فأخبره وقال تغلب لا يجوز أن يكون قيمة مخزيرة والله لا خبره ولا ولي الجوار أو  
لا مع قوله فلا بد من عايد لا يخلو الجمل الواحد الواقعة خبرا من أن يكون من المبتدأ معنى أو لا  
فإن كانت لم تخرج إلى الخبر كما في خبرنا أن مخزيرة قد قام وكما في قولك مقولتي  
قام لا يتأبطها بالضمير لأنها من المصنف فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر أو ضمير  
الظاهر مقام الضمير واما حاجتنا إلى الضمير لأن الجمل في الأصل كلام متعلق فادفعته  
جعلها خبرا كلام فلا بد من رابط بينهما بالجزء الآخر ولكم الرباط بين ضمير أو هو  
الموضوع مثل هذا العوض فمن ثم قيل في بعض الأخبار كما ينبغي أن الظاهر قائم مقام  
الضمير وهذا الضمير الرباط بين خبره قيسا وسما عا فالتقيا في موضع وسوان  
يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها خبر من المبتدأ الأول  
نحو الخبر الكريهين أي الكريهين لأن جريته شعر بالضمير فحذف الجار والمجرور معا  
كان المبتدأ الثاني في ذكره فالجار والمجرور حذف له نحو السمع من أن يدرهم وكذا  
كان معناه باللام كما في البر الكريهين لأن التعريف غير مقصود وكما في قوله  
وقد أمر على اللين سمعني ويجوز أن يكون حال من السمع الذي في الخبر والفاعل فيه الخبر  
أي البر الكريهين كالتين كما يسمونه قال الفراء ويحذف الضمير قيسا إذا كان الضمير  
مفعوبا مفعولا به والمبتدأ كل قال قد أصبحت أم الجبار تدعى على ذنبا كل لم يصنع  
وقال ثعلب كل من قبلت عمدا فاحوى الله رايته فتدعى قال لأن كل من ضربت بغير الجمل  
أي منهم أحد الآخرت بمعنى الجمل أي منهم أحد الآخرت وقال السيرافي ليس هذا  
الخبر أو كل موجب تسماء معه إلى الجمل كما يقول في زيد ضربت ما زيد المصروب ثم  
يقال لما في تأخير الجمل في جواز حذف الضمير مع حذف السماع في غير ذلك أما في الجمل  
فخبره تعالى ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الأمور أي أن ذلك منه وآياتها  
المصنوب فبشرط كونه مفعوبا بفعل النطق قال ثعلب لبت وثوب آخر أو بصفة محلا  
مخزيرة ما صار ولا يخفى مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكون فين داما المرفوع فلا يخفى







فلا تسمي الطرف قبل ان يعمل في ان بلا اعتماد لشيء بها بالمعنى في انما لا يوصف مثل ذلك في زمان  
في جميع ذلك ان الطرف خبر مقدم على مبتدأ في غير الواضع المذكورة في نحو في الدار  
رجل فالمرجع مقدم مبتدأ مقدم الخبر وعند الكوفيين والافخشي في احد قوليه هو ما على  
للفظ لثقتة معنى الفعل كما قالوا في نحو ما يريده انما قال الكوفيين ذلك لا اعتماد  
ان الخبر لا يقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيجوز ان ارتفاع زيدا في نحو في الدار  
وقايم زيدا على الفاعلية للمبتدأ المقدم الخبر على خبره وليس بشئ لان حق المبتدأ التقديم  
فالخبر سائر تقدير انما في ضرب فلا يريده انما الاخش فلا يوجب ذلك بل يجوز  
ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لا اجاز على الضمير كما  
اجاز يكون زيدا في قاييم زيدا فاعلا ايضا لانه في جوار عمل الطرف بلا اعتماد قولان  
لان الطرف ضعف في عمل الفعل من الضمة وينوب الاجماع في جوار في داره زيدا  
يقع تقدم الخبر وينبغي كون زيدا فاعلا والالزام الاخير قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار  
زيد اذ ان على ان زيدا كان مبتدأ واللام متعقب ومنع بعض البصريين من نحو في داره  
قيام زيدا في داره بعد تقدم ذلك لان المبتدأ حقه التقديم في جوار خذ الضمير من الخبر  
اليه في نحو في داره زيدا فاعلا اما الضمير اليه المبتدأ فليس له التقديم الاصل والاول  
جواز ذلك كما ذهب اليه الاخش وذلك لانه عرض للضاف اليه بسبب التركيب  
الاصل في الاصل مبدئين المبتدأ وميرورة مع كاسم واحد مرتبة التقديم بجا المبتدأ  
وان لم يكن ذلك في الاصل فقد ورد في كلامهم في الكفاية في المبتدأ واعلم ان  
طرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالاً منه ولا ضمة لعدم الفاعلية الا  
في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقادون وقت نحو ليلة البلاء  
الثاني ان يعلم ان ضمة معنى اليه تقدير نحو قول امر القيس الموم حمرة فدا امرأتي  
حمرة قول الكل عام نعم نحو دية اي حوايه ولوقت الاذن يوم الجمعة او زيدا يوم السبت  
لم يجر لانه فاعلة تسمى حواشي زمان حواشي غيره مثل ذلك ويكون طرف الزمان  
خبراً عن اسم معني بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان واكره  
وكان الزمان مكرراً رفعاً باكثر الصوم يوم والسير شرا اذا كان السر في الكثرة لانه  
باستراحة اياه كانه هو ولا سيما مع السكينة السبب بغيره ويجوز نصب هذا الزمان  
المكره جره بقى نحو عدم في يوم او يوماً خلافا للكوفيين وذلك ان في عدم سمي جيب  
البييض فلا يكون سميت في يوم الحقيقة بل ويجوز النصب الاول في جواره كما هو في  
البصريين ولا نعلم افادة في البييض وان كان الزمان موقوفة نحو الصوم يوم الجمعة  
لم يكن ارفع غالباً في الاول عند البصريين ووجب الكوفيين النصب كما اوجبه

في المنكر للعلل المذكورة فان وقع الفعل في اكثر الزمان سواء كان الزمان معروفاً او  
فلا غلب لضمة او جره بقى اتفاقاً من الفريقين نحو الخبز يوم او في يوم والسير يوم  
الجمعة وبارفع او في يوم الجمعة واما قوله تعالى اليك اشر مطويات فلما كذا امر الخ  
دعاء الناس الى الاستعداد حتى كان افعال الخ مستقرة لجميع الاشر المثلثة واذا  
كان طرف المكان خبراً عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير معرف  
مخزئ عندك فلا كلام في المتاع رفعه وان كان منصرفاً وموكراً فافترج راجح نحو  
انت منى مكان قريب ودارك منى بين او شمال ومواق على الطرفية عند البصريين  
والمضاف محذوف اما من المبتدأ اي مكانك من مكان قريب او من الخبر  
اي انت منى ذو مكان قريب ومثل عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فغير رفعه وليس  
بطرف كجاء في عن قرب وان كان معرفة فافترج مرجوح نحو زيد خلفك داري  
اماك وذلك لان اصل الخبر التذكير مع ذلك فرفع الموقوفة لا يتحقق الشعر نحو قوله  
الاجر بل اما ما خلافاً للجرمي والكوفيين واذا كان المكان في موضع الخبر عن غير المراتب  
تعيين المراتب من قرب او بعد قال سبويه لا يتعمل منه الا ما استعمله العرب فلا يقل  
سي مجلسك مبكازيد ومربط الفرس قال ولو انطرت المكان في هذه الاشياء جاز  
نحو منى مكان مجلسك وسكان مبكازيد وذلك ان المكان يتعمل قياساً في تعيين  
العرب او الجدد مما استعملته العرب قوله منى فجزا الكلب اي هناك وقعد  
العايلة اي قريب وكذا مقعد الاران ومقعد النخيل ومنى ضابط البرايا اي بعيد  
قال ابو دؤب فوردن والعيوق مقعدان الصربا زرق الخ لا سلع اي عال مشرف  
كالابن على اليا سبرن فان مقعداً اعلى من المشرف عليهم كي لا يكونوا قال بعضهم  
من هذه الظروف بمعنى العرب نحو مقعد الاران فخلط طرفاً اولي من رفعه  
ما كان منها في معنى البعد كما في البريا فرفع اولي قال لان الطرف خا والمطرف  
قصر بين المطرف يتحقق له الاحتمال ولجده عنه تبعه عن الاحتمال وفي نظر  
ذلك لان الطرف في قولك انت منى مناط البريا ليس بعيداً من المطرف  
بل هو محتو عليه لكنه ما بعيداً عن المستعمل برفع كل واحد من طرف الزمان والمكان  
اذا كان متصرفاً وموقفاً محدوداً واخبرنا بر عن اسم عن الارادة تقدير المبتدأ  
القرينة او البعيدة نحو دارك منى فرفع وانت منى يريده ونشرك منى ليدل اي وانت منى  
فرفع على حذف مضاف بعد مضاف وكذا دوسا قة سرى ليدل منى متعلق بدل  
الخبر اي بعيد منى هذا القدر وكذا قوله منى فوت اليد اي ازيد دت  
اليه لم يلبس منى وعوه الرجل اي اذا صاح الرجل البغية بملحمة مجنونة والتقدير



وكان موت اليد و مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتساب فذلك  
داري خلف دارك فحينئذ يولد اولادك و يولد فلان الجرس و خلف دارك  
لغيرها على الحال عند المبرور من الضمير في الخبر اي ذات مسافة و حينئذ على التفسير  
المعروف و هو تفسير عن الفقه اي عدت فحينئذ فالمرحون مصدران لما كان المار  
في استلزام الانارة ما كان في و يجوز ان يفتصب على المصدر كقولك و لو بان على ذي  
اي و نونا ما كانا في قوله تعالى و رخصا بعضه فوق بعض درجات و يجوز معنا  
بعضه فوق بعض خلف ظرف الخبر اي ذات مسافة و حينئذ خلف دارك او خارج  
و كذا في الخبر اي من خلف دارك فحينئذ او فرحان لان دخول ن في مثل و نون  
على السوار كما في قولك حب فلان من تلك قال ابو عبد الله و ادخلت من و جاز  
على الخبر في الظروف التي بعد المجرور لان التمييز ففعل و بدخول من خرج الكلام عن  
التمام و ليس بشي اذ يقال داري من خلف دارك و كذا عليه و يجوز ان يني فحينئذ  
بالنصب ايضا على ان معنى خبر المبدأ و الى من اشيا على و فحينئذ حال اي ذوي  
فحينئذ او منصوب على الظرفية اي في فحينئذ اي انت من اشيا على ما سار فحينئذ كقول  
صلى الله عليه وسلم سئل عن ما اذا علم ان نحو خلف و قد ارم من الظروف ظروف  
البحر اصغت او لم يصف و ترك الاضافة قليل و هي عند الكوفة لا يكون ظرفا  
الاسم الاضافة اما عند الافاد فبمعنى الاسم الفاعل معنى جلست فعلقا  
عند سم اي سارا نصب على الحال اقام مكانا طيبا اي معطافا و اذقت  
خبر عن المبدأ و جاز عند سم معنا نحو انت خلف و قد ارم اي سارا و قد تقدم  
و البصرية يجوز نصبها على طرح كما ذكرنا و اما رفعها عند سم فعلى حذف المضاف  
كحار و هي تية على الظرفية و هو الاول اذ خروج الشئ عن معناه خلاف الال  
فلا يرتك ما امكن حمل على عدم خروجه عنه و قوله و سار الى الشرب و كتب قبله  
اكا و اعرض لما في الخبر اي قبل ذلك يعقوب ناسب البصرة و اعلم ان التوهم اذا  
وقع خبرا عن لفظ المجرور و السبب جاز نصبه على نعت كقولنا في الاصل مصدر  
معنى اليوم لمجد او السبب اي الاجتماع او الكون و الاول و قوله لعلنا لمجد و السبب  
في معنى اليومين و لا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد و الاثنين اذ هما بمعنى يومين  
و اليوم لا يكون في اليوم و اجازة الفراء و شام و ذلك لنا و يلما اليوم بالان  
كما يقال باليوم افضل كذا اي الان معنى اليوم الاحد اي الان الاحد و الان  
اعلم من الاحد فيصح ان يكون طريقة و لا تذكر لنا مما يتعلق بخبر المبدأ و اذا كان  
مفردا فقول هو ما مشتق او جاز و كلاما اما ان يغير المبدأ لفظا و لا و ال

اما ان يغير معنى نحو زيد اخوك و زيد قائم او لغيره معنى ايضا و المعيار لغير خبر  
عنه اما و ان في معنى كقولنا و ان و اوجها ما تم و كذا في المضاف من المبدأ و الخبر  
نحو داري منك فرحان اي بعد داري فرحان او داري منك ذات مسافة و حينئذ  
او لكون واحد من المبدأ و الخبر معنى و الاخر عينا و لزوم ذلك المعنى لتلك حتى  
صار كانه اي كقولنا الجرس اربع ارجعت حتى اذا ذكرنا فانما في اقبال و ادبار و قوله  
تعالى و لكن الذين آمنوا ان قدرنا المصافات في مثله في المبدأ و اخذوا من آمن  
و حالها اقبال و ان في الخبر كور من آمن و ذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة  
نحو و لكن الباردي مقبلة جاز كذا في معنى المبدأ و ان في اي الذي لا يغير المبدأ  
لظننا بذكر الله لا على السهرة و عدم التغير كذا في ابو الجهم شعري شعري اي هو المشهور  
المعروف بقية لا بشي آخر كما يقال مثل شعري طبع و قولنا اما اي اخرجت عما كذا قال  
روقي و قالوا يا حنيفة لا تخرج فقلت و كذا في الوجه سم سم اما الجاهل فان كان مولا  
بالمشقة تحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عوطني اي غنيط و طهنا ما كيد للضمير و يجوز ان يكون  
مبتدأ موصوفا عن الجردان لم يكن مولا بل يحمل للكمسا في كذا في نظر اي ان معنى زيد اخوك  
مستقص بالاخوة و ينافي اي مستقص بالزينة او محكوم عليه ذلك لان الخبر عرض فيه  
معنى الاكسنا و بعد ان لم يكن فلا بد من رابط و هو الذي يعبره اهل المنطق من المبدأ  
و الخبر و الجاهل مدرك على هذا التحمل للضمير عند السامع كذا في الفعل لم رفع الظاهر  
كالشئ و كذا في الخبر على ذلك الضمير في الحفا و اما المشق فتوهم التحمل للضمير اتفاقا فان لم  
يرفع الظاهر خبرا كان او بقا او حالا فيمكن فيه ان جرى على من موله نحو زيد قائم  
وان جرى على غير من موله كذا المستكن مفضل خبرا كان التحمل للضمير نحو زيد قائم  
انا و انما نحو لعلت رجلا ضاربا اما او حالا كقولك زيد مكره انت او مله نحو لعلت  
ان زيد و ان امن اللبس جاز ترك الضمير المستفصل في هذه الصور عند الكوفة و اما البصرة  
فاذ جوه فلا يجوز زيد ضاربه مي و قام البحث فيه في باب الاضمار انما  
**قوله** و اذا كان المبدأ مستملا على المصدر الكلام نحو من ادرك او كانا معقبا  
او مساو من نحو افضل منك و افضل مني او كان الخبر فعلا نحو زيد قام و جاز تقدير  
قوله من ادرك مبني على ندب سوية و ذلك لان الخبر عنده مجزوع عن كذا مفضضة  
استقنا ما اذكرة في الفعل تفضيل مقدم على خبره و الجملة متصلة لا قبلها كخبرت رجل  
افضل منه ابوه و نحو سيبويه على ان مثل هذا خبر من مقدم و المثال المتفق عليه  
في مثل هذا المقام من قام من جاز بك و ايسم قام و من قام قت و اما كان للشرط  
و الاستقنا و الغرض و المعنى و نحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التقدير لان الش

هذا الخبر  
مستفصل  
عن الخبر  
الذي هو  
المبدأ

هذا الخبر  
مستفصل  
عن الخبر  
الذي هو  
المبدأ



بمعنى الكلام بلا غير على أصله فلو جاز ان يحكى بعد ما يغيره لم ير السامع اذا سمع به  
المغير ابراج الى قبله بالتغير والماضي بعده من الكلام فيتنشئ ذلك وهو ذلك  
حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام بحسب صدره نحو غلام من قام فعلام  
من لم يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف واللام بحسب صدره  
على انه المصدر قوله او كانا موقوفين او متساوين ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر  
المبتدأ عن الخبر موقوفين او متساوين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين  
المبتدأ كما في قوله سوا نوابنا ونائبنا نوابين انباء الرجال الا بعد ذلك  
لانا نعرف ان الخبر مضاف الفائدة فليكون فيه التشبيه كقولنا لا جله فهو الخبر كقولنا  
ابو يوسف ابو حنيفة مثل ابى حنيفة ولو ادلت التشبيه ابى حنيفة فابو يوسف  
هو الخبر مثله قول الى قام لعاب الالاعى القائلات لعابه دارى الجنى اشتراية ايد  
عزاسل اى سوا نوابنا مثل غيبا لعابه مثل لعاب الالاعى قوله او كان الخبر مضافا  
الى فلام هذا الى خبر المبتدأ ونحو زيد قام فانه لو قدم المبتدأ بالفاء على فان  
قبل فلو جاز ان كان الضمير بارز انما هو الزيد انما هو الزيدون قاموا قلت وشبه المبتدأ  
بالبدل من الضمير وبالفاعل على لغة شتيا تقولن فليكن ملايكه او يقول منع ذلك جملا  
على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا ومما اكبر منكم قوله واسروا الجندى الذين  
ظلموا ان كثير الذين مبتدأ مقدم الخبر ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقرن بالفاء  
نحو الذى يبنى فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هو التقييد وايضا لكونه فاء  
الجزاء وعقيب الشرط الذى له صدر الكلام ويجب ايضا تأخير الخبر اذا جازع باللام  
لفظا ومعنى نحو ما زيد الا قايما واما ما زيد قايما لانك ان قد مر من غير التاكيد  
المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل تأخيره ولا يجوز تقديمه مع الالاعى فى باب الاستفهام  
ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقرن المبتدأ بلام الابتداء نحو زيد قايما او كان ضمير الشأن  
مقدم مقدما فاقوله واذا تضمن الخبر المصدر والكلام مثل ان زيدا وكان محكي كونه  
الدار بلاما والمتعلق ضمير في المبتدأ مثل على التمر سلا زيدا او عن ان مثل عندى انك  
قايما وجب تقديمه هذا باللام لوجوب تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان  
جاء متضمنا لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذا الاستفهام وسائر  
التي يقتضى صدر الكلام كغيرها ان تقع صدر جملتين الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد الجملتين  
الخبر ولا الضمير من قاما من الحكم المغير لغنا ما كان واخواتها وسائر تكثر معنى  
من المعاني في الجملة التي يربطها فلا يقال ان من بائى اشكره واما قوله علمت انهم في الدار  
فان الفعل كان من افعال القلوب وليس اثره المعنوى بظاهر كمثل العلاجات

محسوسا لانه كما تعرب الشئ جاز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والتعريف  
ولام الابتداء مع تأثيره فيه معنى مع ان تقدمه كالكلام اذ معنى ظفنت زيدا قايما زيد  
قايما في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المتعقبي للمصدر واما قوله لم يبق  
ما يضرب والذي ان يغيره يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة كقوله  
الالة لا يورث في صلتة معنى وقوله من ابوه وعمه في دارى سوا الى الجواز لان  
المبتدأ كجاء لا يورث معنى من المعاني في الخبر ليس هو معناه ايضا كالمفرد كما كان يجوز  
مع صلتة فان قيل كيف الجمع من قوله من ابوه مفرد وقوله قبل وما وقع ظاهرا لا كثر  
مقدرا مجله قلت لانه ان لفظ من اسم مفرد في الوضع سواء قدرا بالجملة او المفرد  
فان في ان زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الالة  
ظاهرا متعلقا بالخبر المفرد المفعول به وجب تقديمه على المبتدأ اذ مع الخبر نحو غلام من  
زيد اذ بدو من نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة  
متعقبات المصدر خبرا مفردا الا كقوله لا استفهام نحو من زيدا ومضاف اليها نحو غلام  
من زيد قوله او كان مضميا اى كان الخبر اى تقدمه مضميا الى المبتدأ كقوله على ذكر قبل  
في جواز المبتدأ ان يقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جازتوها مبتدأ وقد قلنا  
عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في الجواب تقدم الطرف خبرا عن المبتدأ كالمبتدأ في  
الاعراب مما لا يتبين معنى الدار ان اظهر فيه خوف من الخبر بالصفة مع كثره ان  
الطرف خبرا فلو قل وقوع الطرف خبرا عن المبتدأ اعتقد ذلك للبس القليل كما في قوله  
وجه يومئذ خروا ووجه يومئذ باسرة وتقدم الخبر غير الطرف على المبتدأ لا يربط  
البس ولا يعين الخبر اذ لو قلت في رجل قايما قايما رجل احتمل كون رجل خبرا عن قايما  
او بدلا منه واما الطرف فانه اذا تقدم تعين الخبرية بسبب انتصائه لفظا او محلا  
كله على نصب سوي واما على نصب الاختصاص والكوفيين فالطرف عامل في الاسم الذي  
بعده فليس من من هذا الباب وقولنا في الاعراب اقتران عن نحو قوله من قايما  
لا تيك وقولنا مما لا يتبين معنى الدار احتراز عن نحو سلام عليك ووليك فان  
الاعراب تأخير الخبر لما ذكر قبل قوله او المتعلقه خبر في المبتدأ اى المتعلق الخبر كقوله  
معنى بالمتعلق جزاء الخبر متعلق على التمرة خبره والمجرور جزؤه ويجوز ان يربط الخبر ذلك  
المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور ووجه متعلق بما ملأ لان الجار ليس متعلقا  
في الحقيقة بل شبه متعلق بالمجرور بالفاعل العاصم يعني اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى  
جزء الخبر وجب تقديم الخبر فيلزم انما قبل ذلك لكونه متعلقا به على التمرة  
لأن مثل ما جاء في الدار وقد تقدم امتناعه واما ان كان الضمير في صفة المبتدأ



نحو على التمرة زيد مثلها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بان توسط بينه وبين صفة كونه  
على التمرة مثلها اذا الفصل بين الصفة والموصوف جاز فان تقدم المفسر المتعلق  
بالخبر على المبتدأ زدي الغير وتأخر الخبر عنه نحو في الدار ما لكها نام جاز عند البعض  
وعند شام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظرا الى المفسر مرتبة  
أو تأخر لصلته بالخبر وليس بشئ لان التقدم اللغوي كان في حجة عود الخبر الى  
القول تعالى واذا سجد على الارض اسلم راسك وادخلك السجدة السجدة  
نحو زيد اعلاه شارب لاني نحو زيد اعلاه مذبذبا فكان نظرا الى شدة طلب الفعل للفعل  
فكان مقفول متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه بالمشابته والاولى الجواز في الكل  
لما ذكرنا من ان اللفظ بالتقدم اللغوي قوله او عن ان لفظي اذ كان الخبر عن ان مع  
وجز ما يزيد اذ كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم  
ان صلتها فاعل على ان كان الخبر ظرفا وانما ليس بتقديم الخبر لئلا يلبس  
بان المكسورة لانك لو حثت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما طرفا نحو ان زيد قائم  
عندي او غير ظرف نحو ان زيد قائم حتى لا يثبت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتحة  
الخفية للبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها مصدر الكلام بخلاف المفتوحة  
كما يحكي في باب الحدود الثبوتية بالفعل لا يرتفع مجي خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس  
ايضا اذ يظن ان خبر بعد خبر لان المكسورة اولين في الطرف تعلقه بخبر ان  
واذا تقدم الخبر على ان عرف ان خبر المبتدأ او ان ليس في خبر ان المفتوحة اولى  
حرف موصولة ويجي في باب الموصولة الموصول ان في خبر الصلة لا تقدم على الموصول  
ولا في خبر المكسورة لان لها المصدر فاذا تيقن ان المتقدم خبر المكسورة  
مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لاننا جلد المبتدأ مفرد تيقن ان بعد  
الخبر في المفتوحة لا غير اذ كان ان المفتوحة مع صلتها بعد انما نحو انما انما  
فلا احد وانما مقدم على خبرها لما ذكر في حرف شرط ان الجمله انما لا يسطر  
من اما انما فاعلا يفسر المفتوحة بالمكسورة ويجب ان ياتي خبر المبتدأ الذي بعد  
لفظ نحو انما زيد او معنى انما قائم زيد لانك ان قدمت من دون ان يلبس  
الحرف وان قد منسح الالف لم يزد تقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء فيقع  
ولا يجوز ذلك كما يحكي في باب الاستثناء واذا كان تقدم الخبر بغير معنى بالانتم  
من خبره وجب التقدم كقولك مني انا اذ كان المراد اتفاقا فيتم او غير  
ذلك ما تقدم له الخبر قوله وقد تبيد الخبر بغير زيد عالم عاقل اعلم ان  
تقدم الخبر ان يكون يعطف او غيره فالاول نحو زيد عالم عاقل وليس كذلك

سما علم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تقدم فيه الخبر عن شئ واحد ومنها الخبر عنه  
بالجمل غير الخبر عنه بالجمل الثاني على فرض ان الاخبار المتحددة انما ان يكون متفاداة  
اولا وليس تعدد لفظا دون معنى من في الحقيقة نحو زيد جالس مانع لانها بمعنى واحد فاشي  
في الحقيقة كذا الاول فان لم يكن متفاداة كقول تعالى وموال الغفور الوود ذو العرش المجيد  
فقال لما يريد في كل واحد من مرجع الى المبتدأ ان كان متفاداة لا شك في ان كانت  
متفاداة فهي على فرض انما ان يتبع خبر المبتدأ بعض تلك الاخبار والخبر لا تأخر الخبر  
الاخر ويتبع الجميع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك لاني هذا اسودا ايضا وليس  
في الحقيقة ما تقدم فيه الخبر لانه مثل قولك ما علم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الخبر في كلا  
من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى ما رجل عالم ورجل جاهل واما الغير  
في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بل ليل مطا بقوله افرادا وتشتبه  
وجما كقولك ما اسودا ان ابيضان وسم ابيض اسود وانما جاز ذلك مع ان المراد احده  
ايضا وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لا لقال البعضين  
بمختلف جري الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر اذ اجازنا انما انما الى الشئ  
ان المبتدأ في الحقيقة جزر المبتدأ في الظاهر اولى وهذا كما يقال انما انما اخر اى ظاهر  
تشره ومنه قوله زيد حسن الوجه وحسن وجهه من وجهها لفظا وجراد انما الثاني اعني ما  
انقص فيه الجميع لكل واحد منهما نحو هذا حلوا محض فلا شك في ان الخبر يرجع  
كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه ملاذة وفيها كلها  
حروفه لانه امتزاج الطعمان في جميع اجزائه وانما اسودا بالانكار  
لكنية متوسطة بينهما واعلم ان يجوز ان يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع الصلة  
مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين يقول زيد كرم شجاع وزيد كرم شجاع كما يعطف بعض  
الادعاف على بعض بقوله الى الملك القرم وابن الهائم وليت الكنية بعض الادعاف  
على بعض في المزدحم وكذا ما سوبه لانه في رجوع الخبرين الى مجموع  
المبتدأ كقوله ايضا اسود ويدا ملو وفاضل واما اذا لم يرجع خبر كل واحد الى  
مجموع المبتدأ نحو ما علم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مقفول تقدر اى احداهما  
عالم والاخر جاهل **قوله** وقد تيقن المبتدأ معنى الشرط فيقع دخول الفاء في الخبر  
وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والتميزة للموصولة بما مثل الذي لاني و  
في الدار فله رسم وكل على اى في الدار فله رسم وكل رجل على اى في الدار فله رسم  
وليت واصل فاعلم باقيا والحق انهم انما اعلم ان الفاء يدخل على خبر المبتدأ  
الواقع بعدا ما وجوبا نحو ما زيد قائم ولا يذف الا لفظة كقوله واما الفاء لا قال



لذلك والاضمار القول كقولهم واما الذين اسودت وجوههم فقولهم كقولهم  
على الايمان بالفار في خبر مثل هذا المبدأ في حروف الشرط ويحل جوار في خبر مبتدأ  
مذكور ههنا وموشيان احدهما الاسم الموصول بالفاعل وظرف ويدخل في قوله  
الموصول الاسم الموصول ايضا في قوله انية وانرا في فاعله واوله لا يكون  
فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول لما يجي في الاسماء الموصولة والاعلم  
في الموصول الذي يدخل في خبره الفاعل ان يكون فاعلا وصلة مستقلة كما في اسم الشرط  
فمن تفرع بضره وقد يكون فاعلا وصلة ما ضمه كقوله تعالى ان الذين قتلوا  
والمؤمنات الاله لان الاله مسبوقة للحكاية عن جاعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي  
الاحراق وكذا قوله تعالى وما انا الله على رسول منهم فاعلم انهم قد يكون الموصول  
خاصا وصلة مستقلة كقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فاعلم انكم اذا لا يرب  
كل موت تفرون منه فاعلم ان موت من شخص فاعلم ان ذلك النوع كقول  
او باليت شلا ولا فاعلم ان نوع اخر من المعنى هذه الماهية التي تفرون منها فاعلم ان  
جاء دخول الثاني في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول  
وقد تفرع الماهية بعد الموصول المذكور وموتى المستقبل لثمة في الشرط كقولك  
الذي انما في قوله رسم الموصول الظرف نحو الذي قد انك او في الدار فله رسم  
والما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاعل او وصف بالفاعل والظرف فقط كقولك  
والموصوف كقوله ان شرط الخبر كالجاء الذي يدخله الفاعل كقوله والصفة كقوله  
كأن شرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا منهما كما سما الشرط فممن وما  
الشرطين وانما جاز ان لا يكون بهما كما في قوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين  
لاية وحيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى  
كأن شرط من وما الا انما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون مريحا في الفعلية  
بل يكون ما يقدر منه الفعل كالظرف والجاء والمجرور فان لا يكون مستقبل المعنى  
كقوله تعالى ان الذين قتلوا كذا كان حق الخبر ان يترد الفاعل كقوله كذا كان حق  
حيث ان ليس جازا الشرط حقيقة جاز بغيره منها مع قصد السببية نحو الذي يقتل  
له رسم ولا يترد مع الفاعل ان يكون ان دل سببا للشئ بل لا يلزم ان يكون  
الفاعل انما المصنوع ما قبلها كما في جميع الشرط والجاء ففي قوله فاعلم ان الموت الذي  
لعود الاله الملائكة لازمة للفرار وليس لفرار سببا للملائكة وكذا في قوله تعالى  
وما نخرجكم من نفقة من الله كون المنة من الله في لازم لمصوبها معنا فلا يفرغ  
قوله بغيره ان الشرط سبب للجزاء ويجي حقيقة في حروف الشرط انما الله تعالى

والتي انكره العامة الموصولة بالفعل او الظرف او الجاء والمجرور نحو كل رجل ياتي  
او في الدار فله رسم وتجي وضعها ايضا ما ضي مستقبل المعنى نحو كل رجل ياتي  
فله رسم لما ذكرنا في الموصول وقد دخل الفاعل خبر كل وان كان مضافا الى غير  
موصوف نحو كل رجل فله رسم لضره كقوله ان شرط في الاسماء وكذا ان كان  
مضافا الى موصوف بغير الشئ المذكورة نحو كل رجل عالم فله رسم وعند سبويه لا يدخل  
الفاعل على خبر ما ذكرنا من المبتدآت والاضطرار في خبر المبتدأ نحو زيد فله رسم  
لشئ وما لا يدخله فاعلم ان شرط فاعلم ان شرط فاعلم ان شرط فاعلم ان شرط  
فان شرط فاعلم ان شرط فاعلم ان شرط فاعلم ان شرط فاعلم ان شرط  
المذكور الا ما ذكره وذلك لانه انما دخله الفاعل لانه المبتدأ كقوله الشرط ولزمها  
ولا يدخلها نواسخ الابدان لان تلك النواسخ توشع في الجملة وقد تقدم ان ما يوشع في  
الجملة لا يدخل على جملة صفة بل لازم التقدير الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في  
الشرطية جاز ان يدخله ما يوشع في الجملة لانه توشع في ظاهره وانما قوله تعالى ان  
الذين قتلوا الاله والحق المالكى بان المقنونة ولكن من غير سبب لكن لما راي ان  
الظرف لا يرفع على اسم بل على اسم كالجاء على اسم ان كما في حروف المبتدأ بالفعل  
وكذا اجري بعضهم المقنونة في حروف رفع المظروف على اسمها مجرى الموصولة على  
في الوضع المشار اليها باسم مجرى ان الموصولة واما كلمات الشرط الجازمة انما هي  
في الشرطية فلا يدخلها من نواسخ الابدان الا في الضرورة واما كلمات الشرطية التي لا  
الاذن في الشرطية فلا يدخلها من نواسخ الابدان الا في الضرورة واما كلمات الشرطية التي لا  
في التقدير عن التقدير في جملة ذلك فاعلم ان من يدخل الكيفية يوما في حروفها  
قوله والحق بعضهم ان بها اي الحق ان في المنع من دخول الفاعل بيت ولعل قال بعضهم  
لجاء الفاعل ان هذا المعنى سبويه خلافا للاختصاص ونقل الجدي وادب القار وادب بعض  
ان الجاء لدخول الفاعل مع ان سبويه خلافا للاختصاص قوله وليت ولعل انما انما  
لا وجه لضمها بل كان ناسخا لابتداء كذا سوى ما استثنى وما ذكره المس من ان استثنى  
دخول الفاعل في خبر ليت ولعل لزوم انما قص وذلك ان ما بعد الفاعل الجازية لا يكون  
الاجزاء اي محتمل الصدق والكذب وخبر ليت ولعل انما قص وذلك ان ما بعد الفاعل  
الاجزاء لا يكون الاجزاء اي محتمل ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جارك زيد فاعلم  
قال تعالى ان الذين يكفرون بايات الله وقيولوا النبيين بغير حق وتقولون الذين  
يامرون بالبطش من ان من شرهم بعد اب اليهم قوله وقد يحد المبتدأ الصيغ  
ترية جازا القول المسهل البهال والله والجاء جازا نحو جرت فاذا السع وجوبها

لخصتها



الترجمة موضع غيره نحو قوله لا زيد الملك عمرو وعزى زيد افعيا وكل رجل ضيقه وكلمه  
لا فعل كذا المستعمل للمبالغة قد ذكرنا انه لا يحذف شي لا وجوبا ولا جازا الا ان  
قرينه والاعلى ليعينه اعلم انه قد يحذف البتة وجوبا اذا قطع الوقت بالرفع كما في  
في باب نحو الحمد لله اهل الحمد اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الأصل  
فقط لعقد المرح او الذم او الترجيح كما في قوله طهر المبتدأ لم يتبين ذلك في حذف  
ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره موزيد وفيه نظر على ما في باب قوله  
جواز او وجوبا نصب على المصدر اي حذفه واجبا اي جازا او اذا في قوله اذ السج  
للمعاجاة واختلف فيها فقل عن المبرد انما ظرف مكان فاعلى قوله يجوز ان يكون  
خبر المبتدأ الذي بعده اي في المكان السج فقول على هذا امرت فاذا زيد ما  
فاذا عنده سقلى بغيره وشبهه من متعلقات الظروف الفاعلة ولا يجوز على قوله  
يكون اذا مضافا الى الجلالة لاسمية المحذوفة الجارة لانها من ظروف المكان الى  
الجل الاحيى على ما في في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يرد في جميع مواضع  
ان المعاجاة اذا لا معنى لقولك في المكان السج الباب في تأويل قوله لم يثبت فاذا  
السج الباب وقال الزجاج ان اذ المعاجاة ظرف زمان فاعلى قوله يجوز ان يكون  
اذا في قوله لم يثبت فاذا السج خبرا عما بعده ما يتبدل مضاف الى فاذا  
السج اي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجته كما  
ويجوز ان يكون الخبر محذوف او اذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده  
اي في ذلك الوقت السج الباب محذوف بالباب لدلالة قرينه خربت عليه ويجوز  
يكون ظرف الزمان مضافا الى الجلالة لاسمية وعامله محذوف على قال المصنف اي  
وقت وجود السج بالباب الا انه اخرج لاذ من الظرفية او موان منفعول  
للمعاجاة ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذ الظرفية غير مستقره على الصحيح وتقل  
ابن بري ان اذ المعاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ اي نحو فاذا السج محذوف  
خلافه وانما الفاعل الداخلة على اذ المعاجاة فقل عن الرمادى انها جازا  
مقدرة على اراء انها جواب شرط مقدر فار السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها  
لما قبلها كما تقدم اي معاجاة السج لازمة لخروج وقال المازني في انما زائدة  
وليس بشي اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بلدسر ان شى لعل على المعنى اي  
خربت فاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضع غيره يقال الزمت الشى  
فالتزمه اي قبل المازمة اي في غير التزم العرب ذكر غير الخبر في موضع في حذف الخبر  
وجوابه موضع يكون فيه القرينة الدالة على تبين الخبر المقدر مع لفظ ساد مسد

ذلك الخبر ونحو رتبة ابواب على ذكر المصنوع لها المبتدأ والذي بعده لولا هذا  
منهيب المبرم وقال الفراء لولا سى لرافة للاسم الذي بعده لا اختصاصا بالاسماء  
سائر العوامل قال الكسائي لا سم بعده فاعلى لفعل مقدر كما في قوله لولا سوار  
لطستى وهو قريب من وجه ذلك ان الظاهر منها انها لولا التي بقية استماع الاول  
لاستماع الثاني كما في في حروف الشرط دخلت على لافان استماع الاول لاستماع  
الثاني كما في في حروف الشرط دخلت لازمة للفعل لكونها حرف شرط يقتضى مع دخولها  
على لاعلى ذلك لا قضاء ومضافا مع لا ايضا باقى على ما كان كما يقتضى مع غير لاس حروف  
التي تقتضى لولا على الملك عمر وانتقار الاستقاة بثبوت فمن ثم كان لولا مسفيدة بثبوت  
الاول وانتقار الثاني كفاية لو في قولك لو لم تاتى سمكت كما مر في باب قوله  
ان ما سعى لادى معيشة التيت لكن منح البصر من هذا التقدير وحمله على ان  
قالوا لولا كلفهها وليت لولا الداخلة على لان الفعل بعد لولا اذا اجتمعا وجوبا  
فلا بد من الاتيان بمخبر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ  
لا لا يدخل على الماضي في غير الدعا وجواب القسم الماكرا في الاغلب كما في في  
قسم الحروف ولا تكرر بعد لولا فيقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز  
ان يكون جواب لولا جرة كما مر في اما زيد فقام كونه جملة خالية عن العائد الى  
المبتدأ في الاغلب كما في لولا على الملك عمر فخره عذوف وجوبا لموصول على  
وجوب حذف احدتها القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظ لولا في موضع  
لتدل على اتفاق المرفوع فلولاد على ان خبر المبتدأ الذي بعده موجود لا قام  
ولا قاعدة ولا غير ذلك من انواع الخبر في اللفظ الساد مسد الخبر وجوبا  
لولا وما دخلت لولا هذه على الفعلية قال قت اماك لما جيت اسمها لها سبت  
بعض الاسم السوي لا ادرك الى قدرته لولا جودت ولا عدى لمحد ذى لولا  
المحد وموخرمان وما بينهما كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربى او مفعلي المصدر  
ومو فاعلى التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض مضاف اليه كما في في باب نحو  
اخطب يكون اي كون واكثر شربى السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل  
نحو ضربى زيد او الى المفعول نحو ضربى نيدا واليهما نحو ضربا وبعده ذلك حال  
منهما مضاف الى المعنى نحو ضربى زيد او الى المفعول قامين او تقاضين او من احدتهما  
نحو ضربى سدا قايما او قايمة واقع يذو الى فعله ايضا خلافا للفراء نحو على زيد  
ان ذاهل وقول سمع اذ لى زيد يقول ذاك اى سمع اذ لى كلام زيد على حذف  
المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فنحن غير الكسائي في معجها والى



نحو ضرب زيد اذ غلام قائم قال صلى الله عليه وآله وسلم اقرب اليك العبد من  
دوسا جدا الى حال فضله وقد وقعت موقع العدة فيجب معها علة الحالة  
كل واقع غير موقعه بكونه كذا في جرد ما من الواو ولو قوما موقع خبر المستند  
فقول ضرب زيد ابو قائم كافي قوله كلمة فوه الى في ويجوز عند الساسي اتباع  
المصدر المذكور بالتواضع نحو ضرب زيد اكله او ضرب زيد الشدي قايما ومنع  
تعلية معنى الفعل عليه ولذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المستند لا ينزله  
بمعنى الفعل او المعنى بالاضرب قايما ولم يسمع الا باتباع مع الاستعارة  
خبر مثل هذا المستند احوال ذهب ابن درستويه وابن بكث الى انه لا خبر لكونه  
الفعل كقايما معنى ضرب زيد قايما اضربه قايما ومو نحو قايما الزمان عند سواد  
الكوفون الى ان نحو قايما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل في المصدر  
الذي هو مستند وجب المستند مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربا قايما حاصل  
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال سده مصدر مضاف الى صاحب  
الحال اي ضرب زيد اضربه قايما اي ضربني اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا الكثر  
شربني السويق شربة ملتوما وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر بمعنى لفظا  
والعامل في الحال محذوف اي ضربني زيد اكله اذ كان قايما والدليل على بطلان  
ذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان معنى ضربني زيد قايما اي ضرب زيد اياه  
قايما وهذا المعنى المتفق عليه لا يتقارن الا من تقدير البصرية والاختصاص وبما يبي  
على مقدرة وسبب الجمع على الذي يقع على التليل والكثير لفظ الواحد اذ  
ولم يفرقة بخصه ببعض يقع عليه فتوى الظاهر لا تتفرق الجنس احدا من  
استواء كلامهم معنى ان شرب يابس الماء بارد اي كل ياب فيه ثمان المائتين  
حاله كذا فلو قلب مع قولهم النوم ينقص الظهارة ان النوم مع الجلوس لا  
ينقصها لان ما قلنا لظاير ذلك لفظا واذ اقامه فربيه خصوص فهو المنصوص  
اشترى الخمر واشرب الماء لان شرب الجميع وشرب الجميع مستعان فاذا اقر هذا  
قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال يخصه بل الحال خدم  
قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب سبي واقع على زيد حاصل  
في حال القيام وهذا المعنى يطابق المعنى المتفق عليه اي ما اضرب زيد الا  
قايما واما عند الكوفية فالجنس عند سب مقيد بالحال لا فيكون المعنى ضرب زيد  
الخص بحال القيام حاصل مو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يتسع مع  
حصول الضرب المقيد القيام حصول الضرب المقيد بالعود ايضا في وقت

عيسى

عيسى في تقدير سب من معنى الضرب المستعلق عليه وهذا يطل بذهب ابن درستويه  
لانه لا حصري في ذلك ضرب زيد قايما وما يقيد بذهب الكوفية خاصة بزيادة على تقدم  
جته لفظا انه ليس في تقدير سب ما يندم الخبر لان مقام الخبر عند سب بعد الحال وليس  
لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يندم وجوبا الا اذا سده لفظا وكذا  
يقول في قوله كسر السون لوما ان معناه ان سري له ملوما كسر سري له ملوما  
فلو قدر ما على بذهب الكوفية كسر السون لوما حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه ويجوز ان  
لعل هذا لفظا ان من سري ملوما غشوات مثلا وعروض الفجرة وردد كسر السون  
السون ملوما تسع مرات مثلا فانه كسر ملوما وردد على بذهب لا خفي حذف المصدر  
مع بقائه معمولا وذلك عند سب من شفع او سوتقدير ان الوصول مع الفعل والوصول لا يند  
الا ان يقال اذا قامت ذمة توريد الى عليه فلا بأس بخذ كذا قال سبويه في باب المفعول  
ان بعد مالك وردد مالك وطلبتك زيد اياه او التورية الى ان يعين الخبر الذي  
هو حاصل عنه البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن بعده بعد  
الابعد حصوله واللفظ الساب قد حصل لولا ان قد حصل شرط وجوب الحذف ولم  
عند سب من حاصل اذا كان قايما وليس اذا كان سبوا بل هو الاسرار كما في قوله  
تعالى واذا قيل لا تعبدوا الا الله تعالى واذا ما غشيوهم يغفون ومثله كثر  
حذف حاصل كما حذف متعلقات لظروف العامة يجوز عند كذا كسر في المصدر ان معنى  
اذا كان قايما ثم حذف اذ مع شرط العامل في الحال واقترن الحال مقام انظر لان  
في الحال معنى الظرفية او معنى جاني زيد راكبا اي في وقت الركوب قايما قائم مقام انظر  
ان مقام المقولون الحال قايما مقام المقولان فيل لم لا يكون كان المقدره ناقصة  
وقا تا خبر فاعل لان مثل هذا المصوب اي الذي هي بعد المصدر المصوب بالضرورة  
المذكورة لا يكون لا فكرة لم يسمع مع كره الا كذا اقلو كان خبر كان جار مجرور ومع ذلك  
مع طول الاستمرار هذا ما قيل فيه وفيه كلفات كسره من حذف اذ مع التامه المضاف  
التي لم يصب في غير هذا المكان ومن العدول من قال معنى كان الناقصة الى معنى التام  
وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قايما ظاهري معنى الناقصة ومن قايما الحال مقام  
انظر ولا يظن ذلك الذي اوقعه في هذا اوقع غيرهم مما لم يسمهم الراسم اتحاد العامل  
في الحال وصاحبها لولا ان لم يسم عليه لا ضرورة الى سب الله والحي لا يجوز اختلاف المثلين  
على ذهب اليه المالك فيقول تقديره ضرب زيد اياه حاصل قايما والعامل في الحال قال  
في صاحبها ضربني وسواء راو زيدا فيقول حد فاك ان وجعل العامل في الحال كونه  
عاطلا لطلب الجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عند كذا في الدار لانه لا يندم الحال لظرف



والحذف في كليهما واجب لقيام الحال انظر مقام الحال على ما تقدم بيانه واعلم انه  
يجوز رفع الحال الى اداة مسده الخبر عن الفعل المضاف اليها المصدرية الموصولة كحال  
او يكون نحو احبط ما يكون الامر قائم هذا عند الاختصاص المبرد ومنه سويده والاولى  
جوازه لانك جعلت ذلك الكون حطبا على انما جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك  
بعد مصدر متحرك الا في الضرورة فلا تقول ضربني زيد قائما لا يجوز في اول الكلام  
ولا تلك في ان الحار لونه بالحار يجوز ان يقدر في الفعل المذكور بان مضاف الى  
ما يكون بخلاف نحو كسرني السون وضربني زيد قائما وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية  
مقام الظروف نحو قولك ما درسي فيكون التقدير احبط او قات يا كونه الامير قائم  
اي او قات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت احبط وقائما كما يقال نهار قائم  
وليله قائم وخرج هذا التقدير انه سمح احبط يكون الامر يوم الجمعة برفع يوم الجمعة  
كسرة وقوع ما المصدرية قائما وكذا وقع انما من مصدر الى الفعل الواقع فيه كقولك ما  
لعل المطي سائم ومنع المبرد من نحو قولك احبط فيكون زيد القيام وذلك لان احبط في  
الحقيقة زيد فلا كسر في نفس القيام واجازه الزجاجة وهو الاول لانك جعلت احبط  
كان في الحقيقة زيد مصدر او ذلك باضافته الى المصدرية قوله كل رجل وضعه في الحقيقة  
في اللغة العقارية هي هنا كناية عن تصوره وما لفظ هذا كل متدا عطف عليه بالاولى  
يعني مع وفيه مذهب ان قال الكوفيين وضعه خبر المبتدأ لان الواو معني مع فكانت  
كل رجل مع متبوعه فاذا مر مع لم يرجع الى تقدير الخبر فكذلك الواو التي بعدها فلا يكون  
هذا المثال اذن ما نحن فيه اي ما حذف خبره وفيه نظر لان الواو ان كان معني مع يكون في  
اللفظ المعطوف في خبر المفعول مع فاذا كان وفيه عطف على المبتدأ لم يكن خبرا فان قيل  
ان يكون رفع ما بعد الواو مستقلا عن الواو وكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السرا في  
نصب المفعول مع على اي في ما يليه كواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يمتنع  
لفظ حتى يصل الى بعده بل يكون منصوبا لفظا على انظر في قوله ما محلا لقيام مقام الخبر  
زيد معك كما يقال زيد عندك فقال الخبر بكون الخبر محذوف اي كل رجل وفيه مقرر ان  
اشكاله وليس في تقديره لفظ مسده الخبر كيف حذف وجوبا وانما قاتا ذلك لان الخبر  
مبنى محذوف بعد المعطوف وليس بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ مسده الخبر  
ولو جاز ان يقول ان المعطوف مسده الخبر محذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقديره  
في قوله ضربني زيد قائما على ان لا يفسر ساكنا مسده الخبر وان لم يفسر ان لم يفسر ان  
الحال عن محذوف مسده الخبر ولو كلفنا قلنا التقدير كل رجل وضربني زيد وفيه اي مقرر  
نصه مقرر ان محذوف زيد قائم وعمره ثم حذف مقرر وانتم المعطوف مقامه لشيء

في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري  
مجري المعطوف عليه في وجوب حذف خبره بهذا الظاهر ان حذف الخبر في حمله غالب لا  
وفي سبب الملاحة اسم والاعني في قولك يكون اول من هذا الباب فلا يرد اسكال قال الكوفيون  
ان في معطوف على مسده فعل لاحد ما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا  
عنها سواء دل ذلك الفعل على الحال او لا فالاول محذوف والآخر ما رها صا بها  
صريحهما لكونه بمعنى سارا وان في تجزئته وعرضه ووسب منه قول امر المؤمنين  
فهم والخم كمن صراها وانما جاز ذلك لخص ذلك الخبر صرحا والبصرون معون مثل هذه  
على ان يكون الفعل خبرا او الفعل في ذلك كما تصدق بالانقلاب زيد وعمره فانه بالاتفاق و  
يجوز على ان يكون الفعل حالا لا غير محذوف والآخر عند شمل كل رجل وفيه مقرر ما رها صا  
واعلم انه قد عني ايضا في المبتدأ عن المعطوف مطلقا الخبر كقيل راكب الانا وظلحان  
قوله معادل دعوها ان قوله لمرك لا فعل كذا اما لفظ كل متدا في المبتدأ في القسمين  
للقسمين نحو لمرك واين انما كان في باب القسمين ان القسمين وال على القسمين في الخبرين  
لمرك ما قسم به وجواب القسم مسده الخبر المحذوف والعمر والعمر معني لا سعمل مع اللام  
الا المفتوح لان القسم موضع الخفيف لكثرة احتماله قد سعمل لمرك في قسم السؤال ايضا  
نحو لمرك وقد ترك المصنف فيما اخر مما يجب فيه حذف الخبر سواء كان الخبر متعلقا  
بالمعطوف لعمامة تجزئته كما في اواخر على ذكرنا قبل ونحو ان حيا طهار ذلك المعطوف  
ليس بوجه لان الامر في الالاء على تعيين الخبر مسده في آخر مسده ما ملان فوجب الحذف  
والصل المسد انما ترك ذكره كونه هذا مسده الخبر مرفوع المحل كونه خبرا دون سارا  
حما مسده الخبر ثم علم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ لان اصل كون  
المسده المرفوعة ما دل الاصل كسر الخبر لا مسده فانه الفعل والفعل حال من التعريف  
والسكس كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يمتنع تحريك الاسم عنها محذوفه ما لفظا وما نحوا  
العلامة من التعريف ولها على الاصل فكان كره وانما كان الاصل في الاستناد  
الفعل دون الاسم لان الاسم مع كونه مسدا ومسده اليرد الفعل محسب كونه مسدا لا محسب  
الاستناد لانه لا يرد ولا اسم واما قول النحاة اصل الخبر السكس لان المسد معني ان يكون محذوف  
فليس في الاصل المسد معني ان يكون معلوما كالمسده اليه وانما الذي معني ان يكون محذوف  
اسم ذلك المسد الى المسد اليه فالجمل في قولك زيد اخوك سواء اسما اخوه المحل طلب  
الي زيد واساده اليه لا اخوه واداد لعددت المسدات تجزئته بوجه اخوه في حاله واسمه  
صريحه حارة مسده ما عدله فادام فالمسده الاخر مع خبره خبرا محذوف لافضل فسد له  
فادام خبره مسده ما يهذ الى المبتدأ الاول فيكون الجمله التي بعد الاول هي كسرة من محذوف



حرام على الاول ويشاف كل واحد من المتدات الى غير ملو له الاسد الاول وان لم  
نصف المتدات كل واحد منها الى غير ما قبله فانك ما بالواحد بعد خبر المتدات الاحمر  
يكون اخر العواد الاول المسدات وما قبل الاحمر المسدات وكذا على السب  
وذلك نحو زيد عمر بكر خالد قام عنده في داره بامرهما فلما قلت بكر خالد قام  
عنده ومناه بكر خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر خالد حرام عن عمرو مع راطه  
في داره فلما قلت بكر خالد قام عنده في داره اي عمرو داره شمله على بكر خالد ثم  
يجعل هذه الجملة حرام عن زيد مع راطه بامرهما فلما قلت بكر خالد قام عنده في داره  
خالد بامر اي بامر زيد اي زيد امر عمر بكر خالد ثم جعل هذه الجملة حرام عن  
مع راطه معها فلما قلت بكر خالد قام عنده في داره اي بكر خالد مع راطه على هذا القياس  
ان كانت المتدات الكرقول خبران واخواتها هو المسد بعد دخول هذه في  
نحو ان زيد قام وامره كامر خبر المتدات الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا له اعلم ان كان  
منه ان اصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له مدخل في  
ان كل مرفوع منصوب خبر ما هما سمان سما من وجه كما يقال ان المتدات السمان  
لكن مسد اليه والخبر به لكونه ما في حري الجملة خبران واخواتها به لكونه عاظمة  
اي ان واخواتها شابهما للفعل المتعدي الا انه قد تم منصوبه على مرفوعه بنسبه العريضة  
العمل على فريضة الفاعل وخبر لا السمة خبران المسد للفعل واسم ما الحجاز  
مسد لا اسم ليس الذي هو فاعل وقد سبق مسد او خبر ما اسم ان واسم لا السمة  
وخبر ما الحجاز المفعول كذا يقول ان الحال والتميز المستثنى المنصوب ما به المفعول  
لو انما صلاصا واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العهد فاعلم ان كانت اولاد  
علامة للعصا مفعول كانت ولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل  
بل يحتاج في نصب بعض العهد اي اسم ان واخواتها واسم لا السمة وخبر كان واخواتها  
وخبر ما الحجاز الى سبها بالعصا مفعول ان واخواتها ما شابهت الفعل المتعدي  
كما في ما علمت رفا ونصبا شمله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما  
الحجاز لان معنى ما ومعنى الفعل الذي للفعل على معنى شئ واحد كان  
معولها كمرتب معول ليس عن تقديم الرفع على المنصوب بطريق اللفظ بالمعنى  
ان قلت معنى الفعل المتعدي على السوا بل معنا ما مسد منها من وجه وكذا الظاهر  
لفظ ما مسد في معنى ما بها فاعطيت عمل الفعل في حال وجوده في ادب  
في معوله مفيدم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبران واخواتها كذا خبر  
لا السمة مرفوع ما ارتفع به حين كان خبر المتدات لا بالحروف لضعفها عن

مبتد

عليين من سبب البصريين ولي لان اختصا بها الخبر على السوا فاولى ان يعمل فيها  
ولا سماع ما به خبر الفعل المتعدي في قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المتدات وكل ما  
كان اصله لك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه خبر المتدات فان نحو صا في قوله ان رجلا  
علامة في الدار مسد الى علامة بعد دخول ان وليس خبرا وكذا بر وعلى حد خبر لا السمة نحو رجل  
حسا علامة في الدار وكذا بر على اسم ولا الشبهتين نحو ما به الطرف علامة في الدار فان  
علامة مسد اليه مع ان ليس باسم وكذا بر على حده الخبر المتدات بقوله الخبر المتدات الى اخره  
في قوله تعالى ولعمر من خبر لوقال سنالك الحار لضعف المذكورة ولما بلغ المتدات وقال سها  
المسد بعد دخول الذي كان في الاصل خبر المسد وفي اسم ما هو المسد اليه الذي كان في الاصل  
مسد لا اسم من الاغراض قوله امره اي خالد و ما به كامر خبر المتدات اي في اقامه من  
كونه مفردا وحده في احكامه من كونه مفردا ومتعدداد ومسا محذوف وغير ذلك وفي  
شرائطه من ان اذا كان جملة فلا بد من الخبر ولا حذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس  
امره كامر خبر المتدات في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المتدات  
وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل لنقصنا عن درجته ان اصل  
فلم مصرف في معولنا بتقديمه على الاول كما مصرف في معول الفعل وقد خالف خبر ما خبر  
المتدات في غير ما ذكر ايضا ذلك ان خبر ما لا يكون مفردا مستغنيا عن مصدر الكلام كما في في  
الحروف قوله الا ان يكون ظرفا اسما من قوله في تقديمه الذي كان متغنيا لكونه سمي  
الموجب فيكون المستغنى اليه موجبا لكونه من معنى اي ليس امره كامر خبر المتدات في تقديمه  
اذا كان ظرفا فان حكمه ان حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معروضا نحو قوله تعالى ان اينا  
ايهم في وجهه اذا كان لا سمة كونه نحو ان من البيان لسمحا واما ما جاز تقديمه في نظرنا لكونهم  
في الظرف لا ما وسع في غيره لان كل شئ من المتدات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصا  
مع كل شئ كونه ولم يكن احصا منه فعمل حيث لا يدخل خبره كالمرمى من طول حيث لا يدخل الا  
واجري الحار مع الجوار مجراه لئلا سمة مما اذكر طرف في التقديم جاز ومجور وبل لا يحتاج الى  
الفعل او معناها كاحتياج الظرف قوله خبر لا شئ الجنس هو المسد بعد دخولها مثل اعلام بل  
ظرف فيها وكذا كسر او جزم لا السمة وجه مسد لفاعله مسد خبر ان الشا  
فوق مسد المسد وجه مسد لا السمة لان لا لبيان لثمة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان  
ان لا لبيان لثمة في النفي لكونها لنفي الجنس في الاثبات في قبل حلت عليها حل المعنى على النقص  
وارتفاع خبرنا ان لم يكن اسما مسد عند جميع النجاة وان كان اسما مسد نحو لا رجل  
ظرف قال بيوه ارتقا كونه خبر المتدات ولا بد من مرفوع الحجاز لا بد ان ذلك لا صا  
الاسم الذي كان مرفوعا مسد ما صار دخولها عليه سبب ما به مع قوله مسد ان



فيكون الخبر بعد مناسيها اعرافا فيقول على صفة من الرفع بالابتداء وسو عند غيره مرفوعا  
كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس من الرفع لانه لا يرفع خبرا لا يحول به بل يرفع  
مخبرا لا في الرفع من الرفع لان معنى ان يكون ظاهرا مثل له في الرفع لان الرفع لا يكون  
احتمال ما سئل له واحتمال غيره على السواء اذ كان غيرا مثل له الرفع وما لم يكن  
لان خبر لا يرفع كثيرا فخر في الرفع لان الرفع في الرفع قال وفي مثل لا يرفع كثيرا  
الا لان الرفع في الرفع لما لا يوصف لا منصوب هذا الرفع والذى وسبب الرفع  
اصح وصف الصنف المنفي لما بالرفع مذهب جماعة من النحاة وادخلوه لوجه وجوه  
حلا على المحل وذلك لان الرفع مذهب جماعة من النحاة وادخلوه لوجه وجوه  
على المحل فكذا في توابع اسم لا موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
بان ان لا يرفع معنى الرفع بل معناه ان يكون مضمونا للمفعول كما كان الرفع على المحل  
على المحل فلاف لان معنى المحل موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
الاسم بعد كالمصدر كما فعل مع ان كان موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
انهم حروا ذلك اذا كان اسمها مسالاة اذا كان موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
اولى في الرفع بعد الذي انما يرفع موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
سعيها كالباني اما اذا كانت موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
نصب ما بعد حلا على فخره لما لا يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
على فخره الذي كان في الاصل لان كل واحد منهما يرفع قوله فخره موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
اراد هذا الطرف بعد الجوز لا معناه ان يرفع موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
وذا معنى في الرفع ايضا فخره لما لا يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
خبر لا موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
الشي في كونها موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
ما ان يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
غير السؤال ان يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
الحار في الجواب الاسان في الرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
ومع وجود ما كثر الخلف عند الرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
سوال المصنف بعد ذلك ان يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
وخبر ما قد يكون في الرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
الشي في كونها موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
كر من نحو لا يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع

من مد عن مرادنا انما يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
في شي من كلامه خبر لا موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
نحو لا يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
وفكر المصنف في الرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
الرفع بالابتداء المتكرر بعد ما لان النكرة في سباق غير الموصي على الرفع بالابتداء  
كانت مع لا وليس او غيرهما من حروف النفي او التثنية او الاستفهام فيكون الرفع في الرفع  
مع القرينة نحو لا يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
كما ان جاني رجل طر في الاستفهام فيكون الرفع في الرفع  
وبما في شي من الرفع في الرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
المصنف باستسوان على علم المصنف في الرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
المصنف كما تقدم في اول الكتاب اربعة اشياء الكسرة والالف والباء والخواتم زيد  
وسلمات الياء وسلمين سلمين وقد قسم النحاة النصب في الرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
المفعولات الخمسة ويحذفها موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
في المفعولات الخمسة في الرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
في حال زيد راكب فخره لما لا يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
شرط اخرجه وكانهم اردوا التحفيف في الرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
سبحي وفتح محل المفعول بعد المفعول له اصلا في النصب لكونها مفعولين وجعل المستثنى في الحال  
فحين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد لا وليس لظهور ان كان الاصل في النصب لكون  
الشي من مفعولات موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
ولا معاصب ولا فعل لا ونواقع على حال من الموضع والموقع عليه والمحل ان يقال النصب  
الفضلات في الاصل في الرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
فقد ثبتت الفضلات كما سمع ان اسم لا التثنية وخبرها الجاني زينة وخبرها الجاني زينة وخبرها الجاني زينة  
ففي المفعول المطلق وسو اسم فخره لما لا يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
او حده فاعل الفعل المذكور فخره لما لا يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع  
زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه والى المفعول به نحو ضرب زيد  
او المفعول فيه نحو ضربت قد امك يوم الجمعة فليس مما فعله الفاعل المذكور او حده فاعل  
معه اما المفعول له وان كان مفعولا لالفعل وصادرا منه الا ان فاعله ليس  
في المفعول به الا ان كان المفعول به في قولك ضربت زيد ضربا لاجل قيام الطبع  
بل لاجل ارادة فاعل المفعول المطلق فخره لما لا يرفع لوجه وجوه موصيا كانا وقتا ولا وليس ان يرفعوا ليس لان الرفع في الرفع







خو فترت ملا فترت قال الله تعالى فاجلدهم بما تيسر من حبله او مجردة عن المصدر نحو  
فترت القاذون يجوز ان يكون المصدر محذوف اي ضربا القاذوا باللام موضوع موضع  
المصدر نحو فترت سوطا وسوطين اسواطوا والمصدر فترت سوطا فحذف المصدر المضاف  
في العدد واقيم الاله مقامه والعدد والافراد كما ذكرنا فترت فترتين سوطا او فترتين  
سوطا وحذف الاله مقام المصدر المسمى بالجمع مشتاة ومجموعة يقال فترت سوطين و  
اسواطوا ومهما جمعا منه المصدر ومجموع الاله ومجموع الاله كما قلت فترت  
سوطين اسواطوا انك لم تصره العدد المذكور الا لسوط واحد لك من الاله  
ومجموعها لقيامها مقام المصدر المسمى بالجمع ويجوز ان يكون اصل فترت سوطا  
فترت سوطا فحذف المضاف اقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم  
قام فيه الاله مقام المصدر المسمى بالجمع والعدد كما استحق في قولك فترت فترتين سوطا  
فاحذف الاختلاف الانواع قوله لا دلالاتي ولا يجمع اذ المراد بالي كيد بالتمثيل  
بما زاده عليه ولم يفتقر الفعل الى الما منه من حيث سى والقصد الى الما منه من  
حيث سى يكون مع قطع النظر عن قلبها وكسرهما والتمسك باليكون الا في النظر  
الى كسرهما فاصفا قوله خلاف اخبره معنى النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون  
نوعين فصاعدا وقد يكون العدد اس من فصاعدا وقد يكون لفظه نحو فترت جلوسا  
اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك ما مصدر او غير مصدر والمصدر على من  
اما ان ملا في الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبلى التيبلا والله انتم من الذين  
نباتا واما ان لا ملا في فترت فترت جلوسا فترت سوطا فترت سوطا فترت سوطا  
بعضه المصدر اي تبلى اليه وتبلى نفسك فتيلا وانتم من الذين لا ترضى عنهم ما وتعدت  
جلست جلوسا وتبلى المار في المبرود السرا في المنصوب لفظه الظاهر  
اولي لان الاصل عدم التقدير لضرورة بلغة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا  
ظرفا منه ومن جملة التفسير تراجع الى مضمون عالمه نحو قوله هذا سراد للقرآن مد  
والمراد من التفسير ان عليها دست اي مدرس الدرس او الى غير مضمون عالمه  
اي عني الضرب الذي فترته واسم الاشارة المتأخر الى غير مضمون عالمه نحو  
فترت فترت ذلك ومن غير المصدر نحو عطية عطاء وكلته كلاما فاما ما ليس بمصدر  
سوى من الافعال قوله وقد حذف الفعل لقيام فترت جوارا كقولك من  
قدم خير مقدم وجوب سماعا مثل سماعا وعباد حسه وعباد حسا وشكرا  
وعبادا علمه لابل في الواجب المحذوف وجاره من العرس قوله جوارا وجوبا  
نصب على المصدر بفعل محذوف اي بعضه سمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقال

عليه وبعضه ليقاس عليه في وجوب المحذوف قياسا واقول الذي يرى ان هذا المصدر  
واشبهه ان لم يسلط ما هما ولفظا لعلب من قال فعل او مفعول بالتحذف جوارا فاضاف المصدر  
الى فلفظت مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو فقال الله سبحانه وتعالى الله ربنا وحده عك الله عدا  
وشكرت شكر او حمدت حمدا في سج البلاغة في الخطبة الكماله بحمد علي عظيم احباره وسر ربه  
ولواي فعله واسما به حمدا يكون له نصيب وسكره اوار واما ما سئل عليه بالاضافة نحو كتاب الله  
وصلى الله وسب الله وودع الله وحاسك دالك او من مفعول بالاضافة نحو ضرب الرجا  
ديان الله وليك وسعدك ومعاذ الله او من مفعول بالاضافة نحو ضرب الرجا  
لك اي بعدا وكذا بعدا لك او من مفعول محذوف نحو غفر الله اي حرا وحده عاك والحمد  
لفظ الاثني والاذن والشفا واليد وشكرالك وهذا لك بجامك فحذف الفعل في  
جميع هاتين الاما بالقياس ان يكون هناك مفعول محذوف في الفعل حيث حصل ذلك انشا  
والنشا بهما ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافا اليه وحذف المصدر  
النوع احرازنا عن قوله تعالى مكره اكرهتم سعي لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا  
الفاظ لان حق لفظا على المفعول به ان يعمل ففعل الفعل وصلا به فاستحسن حذف الفعل في بعض  
المواضع انا لا نقصد الدوام والازم حذفه في موضعين للحدث والتجدد في الفعل  
كما في حمدالك وشكرالك بجامك ومعاذ الله وديان الله واما التقدم ما يدل عليه كما  
في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصنع الله وعد الله او لكون الكلام مما يحسن الفاعل منه بالتر  
نحو ليك وسعدك وودع الله وهاكك وسج المصير بهما لا بدري  
به من قال فعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر لخص به فليفتين  
بعد المصدر بالاضافة ونحو الجرج الطمار الفعل لم لم يحرف لفظا ككتاب الله و  
وعد الله واخره ضرب الرقاب وانح سبحان الله وحمد حمدالك وغفر الله غفرالك  
وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان صلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل  
لاحد الودعي المذكورة وبين المصدر ليس انا بالاضافة ونحو الجرج الطمار الفعل رجع على  
او المفعول الى مكانه ومكره متصلا بالفعل وعمولا لوراءه وان نحو قوله تعالى ان احمر  
بلك واما قوله جردت جردت حمده وقصدت قصده ونحو ذلك ونحو ذلك  
فليس انصاف الاسما في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على حمل المصدر بمعنى المفعول  
لغوله دار السعدى اده من مواكاد المعنى فقصده جسمه التي معنى ان يقصد ما من يطلبه  
ويجوز ان يكون المعنى جردت جردت حمده الذي يليق به وحمده حمده الذي معنى فيكون مضافا  
ليان النوع كما في قوله مكره اكرهتم فعلت فعلتك وقوله سعي لها سعيها والجماء  
والجود بعباده المصادر في محل الرجع على انه خبر المتدار الواجب حذفه ليل الفاعل



او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كما في قائم مقام الفعل كما كان في الفعل  
موتك اي هذا العار لك وكذا كل ما في من المصدر المسند اليه عارف بخوفه تعالى فاعلم من  
في لسان جملنا بمعنى الذي واما المسند للفكرة في صفة لها كما جعلنا ما في الآية كذا  
وقد بين ايضا بعض انواع المفعول في الاثر فاعلم ان المفعول في الاثر هو جملنا ما في الآية كذا  
هذا العار مخبرك هذا ان فسر به المصدر اي وجب موضوعك مرجعا اي رجبا فهو  
الباية في المسند المحذوف البتة والاصل لها لا تسمى صفة نعم اعلم ان هذه المصادر  
مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان سئل في حذف فعلها  
لحسب لا سئل قبلها فقدر ان يلعب المصدر عوضا منه وقاما مقامه كالمصادر الصادرة اسماء  
افعال كالجحى في بابها نحو سيات ورويد وسال منى ليقاها مقام المشي ولا يكون لها  
مثل من الاواب كما لم يكن للفعل الذي قامت في مقامه وبنما على الفتح او ان كراول  
لعي مسند على الاعراب الذي حال المصدرية فيخرج او ان في استعمال الفاعل المفعول  
بعد ما الى الوجه الذي كان استعمالا عليه لصيرورة المصدر كالفعل ففعل سيات زيدا  
ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فستعمل الفاعل والمفعول بعد ما الى الوجه  
الذي كان استعمالا عليه لصيرورة المصدر كالفعل ففعل سيات زيدا وكذا ان يراعى اصلها في  
المصدرية مع كونها اسماء افعال فستعمل الفاعل والمفعول بعد ما استعمالها مع  
قال تعالى سيات سيات لما تودون فهو منزلة بعد الماتودون استعمالا واما في  
في سيات اسم فعل الامر من واما ان سئل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدر قبلها  
لنفسها كالمصادر المذكورة في هذه المصادر كالمصادر في قائم مقام الفعل كالمصادر الاولى  
من حيث لم يستعمل الا فاعل قبلها لكنها ليست قائم مقام افعالها اذ لو قامت مقامها  
لم يقدر قبلها فليكن موضعها متعصب فيا متعصب بما عرف ان الفعل مقدر قبلها وهذا هو  
قيام مقام افعالها فيجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعلاء اي يكون مصدر  
واسم فعل نحو زيد زيدا ورويد زيدا وبل زيدا وبل زيدا فيجوز ان يكون حاشا من هذا  
الباب فيكون حاشا زيد مصدر امضا فاكرويد زيد بل زيدا فيجوز ان يكون حاشا في  
ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعمل استعمال المصادر كما ذكرنا في سيات لزيد ومن غير  
القياسية المضبوطة في النظم المذكور مصدر لم يوضع افعالها اصلا نحو وراى ما  
وهو الراءى لهما ان امره معنى عليه ففعل مستعمل فيهما نحو القهقري والفرصا اعني ان  
جميعها مصادر لا فعل لها على منسوبه الا ان الفرق بينهما ان دور المصدر هو العمل  
فما فيها وما حروف جزاء في الفرق فاعلم ان استعماله من غير لفظه وان سئل المقدر  
وترا ايضا فعل من غير لفظه والتقدير امس دورا وحب ترا واما اسماء افعال

اي قائم مقام المصدر نحو تراك وهذا اي زويت ريبا رب وحمل فندل  
فترية سوطا والفرق بينهما مثل الفرقين ترا والقهقري وكتبا صفات قائم مقام المصادر نحو  
لك اي ساه وعاد لك اي عتاد او سى مثل قائم اي قايما ويقال حاشا الفرق بينهما  
ما ذكرنا في التبيين المذكور وقد قيل في هذا القسم ان نصب على الحال المذكورة كما قيل في قائم  
قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قائم مقام المصادر كما ساه لك اي وساه واما  
لك اي طسا واما واه لك اي كراية فيقدر لهما افعال معناه ويلزم مهابه حيث كان  
في الاصل صوتا وان لم يبين بالجارحها اي كراية وبنما اي زيادة وذلك لان الصوت  
لعهده من التثنية والفرق والمصدر اصل في التثنية والاشتقاق او جميع انواع افعال  
والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يسمي منه قائم مقام  
المشتق من قطع عنه الفعل ان نصب المفعول المطلق في الاغلب يكون مشتقا  
مفعول المطلق فالاصوات القائمة مقام المصادر نحو ترا عرابا نصبا الا ان يكون على حرف  
بانها حرف مد نحو وى لزيد ذلك نحو انا ووسا فيجوز ان يمارى على البناء الاصل نحو انا  
لكا واه على احوالى واه مع دولي والظاير ان يملك ويملك ووسك ووسك من هذا  
الباب واصل كلها وى على قال القارحى كلام الجرح بعد مفتوحة مع الضم نحو وملك  
ووى لم تملظ اللام لوى حتى صارت لام الكلمة كما حطوا اللام ما في قوله نحو عند الناس  
مستمع ادعى الموسى قال الا صار معر با ما لا يملظ لوى لان لا اخرى نحو وى  
لك لصيرورة الاولى للام الكثرة ثم نقل الى باب البتة فيقول ويل لك كما مر في سلا عليك  
ثم جعل وى ووسك ووسك كى باست من وى وى كذا قالوا فانه انما معنى فله سمى  
فكروا عنها لانه وكاله ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام  
الفعل فصار اسم فعل نحو وى وى وى وغير ذلك مما ذكره في اسماء الافعال كما يقول  
المصدر الاصلى مقام الفعل فتصير اسم فعل كما مر قبل فيجوز ان يملظ لوى مدعى صيرورة  
اسم فعل ان يقال بقاءه على مصدره ويكون بناوه نظرا الى اسله حيث كان جونا لا يكون  
اسم فعل فصد انت در نحو ضا است ورويد ذلك لاننا علمنا صيرورة المصادر اسماء  
افعال لكونها علمه كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى اسماء هذه الاسماء غير كونها اسماء  
وهو النظر الى اصلها فلا يوردها الى كونها اسماء افعال ومن المصادر التي يصير  
المذكور قوله لم يرك الله وقدك الله بفتح القاف قال المارنى سمعت كسرا من لوى  
وتما في سيبويه كسوبا على المصدر وقد سئل فعل عوك بخلاف قدك قال عوك كسرا  
الاما ذكرنا ان كس حار ما اام دى سلم ولا يقال قدك الله وذكرنا كسرا  
في قسم الموالي فيكون جوابا ما في الطلب كالمصدر الذي قال فقدك ان لا سمعنى كلام



ولا يحكى فخرج القوادسها وان رادها وقال فيها السبح الراسل عموك الله  
لصالحا شي سامه اذا ما سعلت سعلت اذا سعلت ما من وقد ذكر الجوسرى  
عمره وقد كفى في القسم الذي لا سواك فيه قال تعالى قد كذا لا اسك وكذا  
وقد كذا لا اسك وقد كذا لا اسك وعمره ما فعل كذا قال ان  
سعل لا سعل ان لا في القسم قال الجوسرى قد جاء عمره الله في غير القسم  
لعله عمره الله كيف لمعان وقال المعنى ان الله ان يطيل عمره ولم ير القسم  
وقد ذكرنا انه في البيت قسم التوال والاصل عند سيبويه عمره الله تعبير  
الزوائد من المصدر وقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قد كذا  
الله تعبير او معنى عمره الله عظيمته عمره الله ان الله ان عمره الله  
توال بعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قد كذا الله وان لم يستعمل  
جعلته قاعده احتمكنا التوال من الله تعالى واجاز لا تخش رقع الله في عمره  
ليكون فاعلا اي عمره الله تعبير او يجوز ان لا يكون انتصبا بها على المصدر وكذا  
الله راسال عمره الله اي اسال الله عمره الله او اسال الله عمره الله واسال الله  
قد كذا اي لعمره الله وعلمك على حذف الزوائد واسال الله مفعول  
او يكون المعنى نسا لك نحو عمره الله اي اعتقادك بقاءه وادسه ولعمره  
اي مسك اياه الى العود اي الدوام والتكن يكون انتصبا بها حذف حرف  
القسم نحو الله لا فعل بها مصدران محذوف الزوائد مضافا الى الفاعل والله  
مفعول به المصدرين ويجوز ان يكون معنى قد كذا الله بكسر القاف نحو قد كذا اي  
عمره الله اي طار بك العالم احوالك ومو الله فاقه عطف بيان لعمره الله  
لوه هذا ان ويل قولهم قد كذا الله معناه فالقعد والعهد معني المقاعد  
كالخلف والجليف فعلى سبب سيبويه وموان نصيبها على المصدر على ما دلها  
ما سال عمره الله ولعمره الله ليس معنى القسم طرا مع انهما لا سعلان  
الان في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لا كما لا الله عار للخطاب جريا مجرى قسم التوال  
لانه قد مر التوال بالله عار للمسؤل كانه قبل طول الله عمره الله كذا  
قد كذا وقاسا في مواضع منها ما وقع متبعا بعد نفي او معنى نفي داخل على  
اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا داخل ما زيد الاسير وان انت الاسير البربر  
انت سيرا وزيده سيرا قوله ما وقع متبعا الى آخره هذا مصدر يجب حذف  
فعله بفتح شين احد ما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لو جعلت هذا المصدر خبرا  
عنه لم يكن الا مجازا لكونه حاجب ذلك المصدر لا لعلها وان انت سيرا وزيده

ان كان المصدر مكررا او نونا  
او نونا او نونا او نونا

سيرا والمون تعريفا تعريفا وكذا ان دخل على المستعار لولا سمعوا ان زيد اسيرا  
ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الاسير من هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من  
هذا الخبر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه والزم له وضع الفعل على الحذف  
والجحد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للهوام ايضا نحو قولك زيد لو  
دومس الحالف وانما يقضي وبسطه ذلك ايضا لانه لا اسم الفاعل الذي لا دلالة  
فيه وضعه على الزمان فلما كان المراد التخصيص على الدوام والزم لم يستعمل الفاعل  
لكونه اما فعلا وموضوع على الجحد او اسم فاعل وموضع العمل كالفعل لما سمعنا  
الفاعل لازم الحذف فان ارادوا زيادة البتة لغة جعلوا المصدر نصبه خبرا عن سيرا  
وما زيد الاسير كما ذكرنا في المتعارفي قولنا فانما سيرا اي قالوا يا رعي اذن عن الكلام معنى  
الحديث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق قال عليه ومثل هذا المعنى  
اعني زيادة البتة في الدوام وقد انقض المصا والمقصود به ان قد سارا  
او مفعولها من الاضافا وحرف الجر بعد حذف الفعل لزوما مع المعنى الدوام قال  
يجب لك مصدرا او اسمي فكم على تلك القصة اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من  
وقد قبل كيف أصبحت قال حمدته وبناس عليه ومنه سلام عليك وول قولك متبعا  
بعد نفي ما شرطها لانه لو كان متبعا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو ما زيد سيرا لم يكن فيه  
معنى المصدر المقيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قد مر هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا  
قوله داخل على اسم صفة نفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا ذلك لانه يجوز كما  
قلنا في نحو ما كان زيد الاسير او ما وجدته الاسير الزيد ان يكون انتصاب المصدر على المفعول  
مطلقا كما يجوز ان يكون لكونه خبرا للفعلين مجازا كما شرطنا او ان ذكرنا اعني كونه ناصبه خبرا  
شئ لا يكون سواي المصدر خبرا عنه لا مجازا قوله او معنى نفي زيد به ما في انما من معنى الخبر  
انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعده لا او معناه ما قد يكون متكررا كما ذكرنا  
انما بالاضافه نحو ما زيد الاسير الزيد او باللام نحو ما زيد الاسير وكذا الجي مكررا نحو ما زيد الاسير  
سيرا قالوا فحذف الفعل او يجب لقيام الاول مقام قوله او وقع مكررا  
في بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى ذلك الارض وكذا ولا اعطى  
لفظه هذه القاعده لا كلف **قوله** ومنها ما وقع لفصلا لا رضمون حمله متبعا  
نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما متابعه واما فدا رضمون فمفعول المصدر بضمها  
الى الفاعل او المفعول فمفعول شدوا الوثاق فدا رضمون فمفعول المصدر بضمها  
ومقصوده وعمره المقصود منه وماه انما الان الفرض من الشئ يحصل بعد حصول  
ذلك الشئ كما لا راد الذي يكون بعد المورث وبعني تفصيل ذلك الفرض بان انما المورث



والعلمان ضابطان في القسم ان كره على طلبه او خبره تنضم مصدر الطلب منه فواته واعرا  
فاذا ذكرت تلك الفوائد والاعراض الفاظ معاد منصوبه على انها متعقبة مطلقه  
عقيب تلك الجملة وجب حذف فعالها وذلك لان تلك الاعراض تحمل من تلك  
المصدر المضمون فيصح ان يقدم بانضم ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام متعقب  
الاعراض اي فعالها الناجبة لها فلما صح ذلك وكررت تلك الفوائد على كل  
افعالها قبلها فالزام قيام متضمن المصدر الذي هي اعراضه مقام متضمنا بها وجب  
حذفها محذوفه تعالى شدة والوفا في جملة تنضم شدة الوفا والمطلوب من شدة الوفا  
اما قبل او اسرفا او من اذ قد ارفقت فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما من بعد  
واما قد ارفقت في الخبرية زيد مكسب ففراه بعدا وما عود سرى طاماما فاما ما  
واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتثنية بعد جملة تنضم على انتم معناه و  
حاجية مثل مررت بزبد فاذ الصوت صوت حار وصراح صراح الكلى يعني ان قوله  
صوت حار مصدر فائدة التثنية المعنى مثل صوت حار قوله بعد جملة يعني بها كوله  
صوت وهذه الجملة تنضم على اسم هذا المصدر المنصوب وهو الاستدراك المرفوع وي  
يشتمل ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المحرور  
باللام في سلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرط آخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون كونه  
الذي هو معنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قوله علم علم القنطرة  
وله هي هي الصلحان فان ان كان يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا يلائم  
اذن على معنى الفعل اعني على الحدث واكرنا على ان هذا المصدر منصوب بفعل  
مقدربس الجملة المتقدمة وبس المصدر يدل عليه الجملة المتقدمة ولا لانه معجزة فلهذا  
وجب حذف فعالها اصل الصوت لصوت حار اي تصويت حار فاقم الاسم مقام  
المصدر كما في عطى عطارا وكلهم كلاما وعلم كلام سبويه ان المصدر منصوب لقوله كبرت  
لا بفعل مقدرة قال وانما نصب لانك مررت به في حال تصويت وسماحه معنى ان يله  
الجملة لا بغيره على الفعل والقول في معنى الصوت لا بتأيد على المصدر الى ان يثبت  
وعلى قام به ذلك المصدر من الجملة تدل على ان المصدر الحادث اي الحال  
الناشئة من لفظ مررت في سلتنا كالمجموع كالفعل والقول وهذا وجه قوي وقيل  
ان الحال في المصدر المنصوب الاسم الذي تضمنه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا  
لصوت والتصويت مصدر يعمل عمل فلهذا اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما في في باب  
المصدر فهو كما يقول عجب من مررك ضرب الامير وكقولك ضربك على المصطلح  
مع ضرب زيد ضرب من مررك فرب في هذا ورد لان المصدر عند اسم لا يعمل عمل

الفعل الا اذا صح تقديره بان فعل منه لم يزل لو قلت مررت فاذا لان صرح صراح الكلى يعني  
صراح حاصل لان معنى له ان يعمل اي يصح وقوع الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا  
الباب لان حاله ظاهر فيكون ان يدعى القول ان في من هذا الا قول ان الله في نحو قوله  
تعالى صنع الله ووعده الله وكتاب الله وصنعة الله لان حار قبلها ما يودي معنى فعالها  
فيقال يذه المصدر منصوب بالذكورة قبلها القياها مقام فعالها واجازة سبويه  
رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حار وصراح الكلى اما على البدل وخطف ي  
فان عطفا لبيان موبد الكلى من الكلى كما في في باب البدل واما على الوصف وذلك ان  
احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حار فخر اذن تعريفه على  
الموصوف مكررة لان مثل يتوقف بالاضافة وهي عليه ان يجوز هذا رجل اغزير على الوصف  
اي مثل اخي زيد ورد عليه سبويه وقال لوجاز هذا الجاز هذا الصلحان الى مثل الطويل قال  
غير الخليل هو جاز مؤول بالمشق اي لصوت مكرر كما تقول مررت برجل اسدي جري مثله  
قليل كما في في باب الوصف فاذا تعريف فهو عند مؤول بدل لا غير فاذا نصب المصدر اعني  
نحو صوت حار جاز ان يكون حالا على حد التام والمبين المذكورين في الوصف واذن الحال  
المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتثنية وجاز موصوفا نحو فاذا الصوت صوت حار  
سبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكمه بالبدل  
لان التوكيد للمقضي كما في جاز في زيد لان الثاني مع وصفه حار كما سمع واحد بعد الم  
الاول ولولم يكن موصوفا لكان ما كيد لا غير ومن جملة وصفه ان معنى الوصف ليس فيه  
فلكونه مع وصفه كما سمع واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الربطه حالا لان في وصفه معنى الحال  
كما في قوله تعالى انزلنا قرانا عربيا وهذا كما قال سبويه في نحو الاما ما تاردا فان  
كررت فصار وصفا فان فيه الجاز ان شئت فقلت وان شئت لم يزل جعل الثاني لكونه  
تكريرا للاول موصوفا بشي كالوصف للاول ومن جملة بدل لا قال معنى الوصف في ابعده في  
الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون ان في اعني صوت حسن توكيد الغضبا كما في في  
باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف نصب البنا اما على المصدر اعني  
الحال وانما اخبار سبويه الاتباع في ان في دون نصب على المصدر لكونه لفظ الاول  
قالوا في ان جملة تاليف الاول واذا حار بعد الجملة المذكورة صف المصدر المضمون من غير  
تكرير المصدر قالوا في الاتباع ويجوز نصب على حذف المصدر الموصوف نحو صوت  
حسن ويجوز حنا اي صوتا حسن وكذا ان جلت الجملة المتقدمة من حاجب الاسم الذي  
المصدر قالوا في اتباع المصدر وان كان للتثنية وصفا او لا كما ذكرنا نحو مررت فاذا  
في الدار صوت صوت حار وانما ضعف نصب لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل



مما ساء إليه الحديث معني ولا بد للفعل من مصدر اليه وقد اجازوا الضرب فيه على المصدر  
 الحال كما مر في دي في ر وفيه اروناف لصا فاصح انه لم يذكر صاحب الاسم  
 ولا الموصوف وهو في غاية الضعف لولا الاسماع في مثل **قوله** ومنها ما وقع مضمون  
 جمله لا يحتمل لما غيره كقوله على الف اسم اعترافا وبشيء تؤكد **الف** يعني يكون المصدر مضمونا  
 لحمله لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا اذا كان المصدر فاعلم لا يحتمل لها اذن من المصادر الا  
 اذا كان المصدر فاعلم لا يحتمل لها اذن من المصادر الا اذا كان المصدر وكذا اقبل ان المصدر  
 الظاهر هو كذا لفظة قضاة اعترافا في على الف ودرسم اعترافا تؤكد الاعتراف الذي تضمنه  
 الجملة المذكورة كما ان المصدر هو كذا لفظة في ضربت ضربا الا ان الموكدة مضمون  
 المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والركابي و  
 في شئتسا فاعلم اعتراف مضمون الجملة الاسمية كما لا مضمون حذرهما ومنه قوله لم يكن  
 وعده الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعاء والحق وهو دعاء الى الحق وهو دعاء  
 الى الصلوة فدعوه الحق كرجل مدق وجار سو ومنه قوله ان لا تنكح الصدور والى  
 سما لك مع الصدور لا مثل لان قضاة يعني التاكيد وهو الحال في الكلام السابق  
 ان واللام فالصدر الموكدة لفظة هو الذي يؤكد تامل على ذلك المصدر لصا وصيغة  
 الله وكتاب الله ونحوها لان ما بعدهما من الكلام نص على معاني هذه المصادر  
 وجي بالمصادر مضافا الى الفاعل لا يصلح الساس من اظفار فاعلم كما تقدم ففي هذه  
 المصادر ما لا يوجب حذف الفاعل الاضافة المذكورة وكونها تأكيد لا لنفسها ولا  
 مسيح في كل ما هو كذا لفظة من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاظمة فاعلم ساسا على الفاعل  
 ان صيغة ذماد ساسا كما قلنا في تخويزه صيغته صارت مما فلا يكون ان التصوب لازم  
 اختاره **قوله** ومنها ما وقع مضمون جمله لا يحتمل غيره تخويزه قائم حقا وبشيء تؤكد  
 اخيرة اعلم ان ذلك زيد قائم حقا مثل قولك رجع زيد الصوري في ان المصدر في الكلام  
 لما يحتمل خبره الا ان المحتمل في الاول جمله وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل  
 ثم اعلم ان الموكدة لغيره في الحقيقة موكدة لنفسه والا فليس بموكدة لان معنى التاكيد يعود الى  
 بان كرهه واذا لم يكن الشيء ما تكلف يبقى واذا كان ما فكرد اقول كذا لفظة وبها  
 كونه موكدة لنفسه على التفسير لان جميع الاشياء الموكدة موكدة لغيره ما حرج القول  
 ما هو في معنى القول قال الله تعالى ذلك بين من يرمي قول الحق الذي وقولهم هذا القول  
 لا قولك اي هذا القول الحق لا اقول شيئا قولك ان باطل وهذا زيد غير ما يقول  
 فاقية مصدرية اي قولا غير قولك ومعنى هذا انك كعني قوله انا اقول الحق اي هذا هو ذلك الشيء  
 المذموم لا المحمدي في حقه من هذا ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا

عند الله حقاً والحق لا باطل وكذا قول أبي طالب اد الاسحاه على كل حال من الدهر  
غير قول السهال اي قول هذا وكذا قولك لا فعله الله اي قطعت بالفعل حرمت  
قطعه واحده والمعنى ليس فيه رد بحث احرم ثم مدولى ثم احرم به احرى فيكون  
قطعان او كسر كل موقطعه واحده لاسي فيما النظر وكذا قولهم اخذ الله اي حرمت الفعل  
وطعه المعلوم اي التي لا يرد فيها فتقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة  
المتقدمة مقفولة لها العلب وهذا المصدر مقفولاً مطلقاً لعل سالفه فاقول ان يجب  
مدلول الجملة المتقدمة لان التكلم اذا تكلم الجملة في مقفولة فعني جميع هذه المصادر ان كانت بعد  
الجملة المنجزة قولاً صادقا حقيقيا طبقا للمخرج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة بحيث لا يتحمل  
فيها الغيبة من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاحراز من حيث اللفظ لا يدل الاعلى الصدق واما  
الكذب فليس مدلول اللفظ بل موثيق مدلوله واما قولكم المحتمل الصدق والكذب فليس  
مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كما تصدق بل المراد انه محتمل الكذب من حيث الفعل اي لا  
يسع عقلاً ان لا يكون مدلول اللفظ ما ساد وكذا ما عني به الامر والنتهي من الموكدة لغيره كالمس  
يدلان عليه ولا نقص لان الامر قاطع لفظ الفعل واما عني قاطع بطلب تركه واما قوله ثم احكم  
لا الفعل قال احكم لعصان كراكتا ولا سعل التامع التي فليس موكدة للفعل المذكور بعده  
كما هو مبين بعضهم اوله كدوله حرك كما قوله لا لعصان لان موكدة لمضمون المفرد اعني الفعل  
فاعمل فيكون مخروجه زيد القهقري لان عدم العصا يكون اذن هو المحتمل للحد غيره  
فيكون كاترجع المحتمل للقهقري وغيره فان قلت حد كما مضمون عدم نصارى الطيبين  
لان ذلك قد يكون حدا وقد يكون سراً لا يكون موكدة للجملة المفردة قلت عدم  
هو المحتمل للحد والحد مواد اسده ان الطيبين او غيرهما وادرس مخروجه زيد القهقري  
فان القهقري في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا لرجوع المطلق فثبت ان حد كما مبين  
لمضمون المفرد ونحو انما جعلنا المصدر موكدة لغيره اذا كان معنى القول الذي مضمون الجملة  
مفعوله ولا يجوز ان يتقدم احد كما اقول لا لعصان كما قد رافى عاب الى طالب اقول اسماه  
على كل حال حد العصا والمعنى فثبت احكم اذن بطرح النار والمعنى قد مر كما قالوا  
ونحو قوله احصاى انا على سجد مددكم اى وسط المجالس اى اى حق ومعنى حيا  
وحدك معارفاً والقول ان مصابة على الحال كما في فعلته حدك على الخلاف الذي  
يجي فيه والعاقل في احد كما الفعل الذي بعده اذ لم يكن مصدره ا لان لمصدر الكلام  
ونحو ان يقال موثيق الحدان حدان ثم سأل عن الخبر فيه وهو لا لعصان فيكون  
ما يجب حذف فعله ايضا لفظ اما حد الى الفا على مصدر لك بما قد رافى ان جميع المعاني  
الموكدة لغيره ما ينبغي ان يكون مدلول الجملة المتقدمة بحيث لا يتحمل من حيث اللفظ سواء كان



في الوجود لنفسها وهي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او موقوف  
قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو مني زيد قائم طبعك  
مصدر موكده لغيره لثبوت في قولك زيد قائم حقا ليس بشي وليس قولك زيد قائم وال  
على ان اللفظ طبع لخاصة فاصح من غيره لما حصل في احدك او على المصدر كغيره  
ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لثبوت هذه الخاصه  
موكده لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه ايضا لانك انما لو كذا مثل هذا التاكيد اذا  
نوم الى طبع موكده بعض المحل السابق بعض المحل السابق في نفس الامر وعلى في  
كذب كذا لولا فانك اكدت اللفظ المعنى في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى المعصية  
غير محتمل فلهذا قيل موكده لغيره وانما الموكده لنفسه فلا بد كالمثل هذا العوض فسمي توكيدا  
لنفسه وهذا عبارة المتأخرين ويسمونه توكيد التوكيد لنفسه التاكيد الخاص والموكده  
لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لرفع احتمال غيره  
وليس بشي لانه في مقابل التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير موكدا كالتعويض اما وجب  
حذف الفعل ان سبب للموكده لنفسه وغيره لكونه للمكتسب كالاعراض عن التاكيد  
حيث ان لا زعمه وما من مقام اعني قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على المكتسبين  
لكونها كالمحال الضعيف قال الزجاج ولا يمنع التوسط تخزيرها نحو كذا ولا لا راى  
ما ركاب كون المكتسبين انفسهما عالمين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا  
فلا يتقدم المصدران عليها لضعفهما على فليكن ان ادا من هذا الباب **قوله**  
وهما في نحو توكيد موكده ليس في قوله مني من الصواب الذي يعرف بها وجب حذف  
فعله سواء كان المراد الله التكرير لقوله تعالى فارجع البصر كذا اي رجعا كثيرا  
او كان لغير التكرير نحو ضربت في اي تخفيف على الضابط لوجب الحذف في هذا  
اقامه الى ان على والمفعول كما ذكرنا قبل وليك معنى عند سبويه مفرد كذا عند  
يونس قلت الهاء ما لا يصف الى المصدر كالف الذي وليس يوجب بقا به مضافا  
الى الظاهر قال دعوت لما في مسورا قبله على يدى سوز قال ابو علي مصدر السوس  
يجوز ان يقال اخرى اساع الوصل محرى الوقت على الغرض وقف على احدى النوا  
لبيك انك اليك اي اقيم لخدمتك وامسا الى امورك ولا ارجع عن مكانك كما تقدم  
في موضع والسبب للتكرير كما في قوله تعالى ثم رجع البصر كذا اي رجعا كثيرا  
فقد انزل اقيم المصدر مقامه وحذف رواده ورد الى التلا في ثم حذف حرف الجر  
المفعول وضم المصدر اليه ككل ذلك ليعرج المحب السريه من الله سبحانه لا يستلزم  
حتى يسلمه ويجوز ان يكون من ليل المكان بمعنى اليك فلا يكون محذوف انزاده وانما قولهم

لمنى فهو مشتق من لعلك لان معنى لنى قال لعلك كما ان معنى سرح وسلم وسلم قال سرحا لند  
وسلام عليك وبهم اتدوا ما سرح معنى سرحه وسلم معنى سرحا الى فاعلم سرحا من سرحا ان سرح  
وسلام عليك وسعدك مثل لعلك اي سرحك اي سرحك سرحا الى ان سرحا  
بمنه بخلاف لب فانه يتعدى باللام وقوله لندك اي سرحا لندك اي سرحا لندك اي سرحا لندك  
اي سرحا لندك اي سرحا لندك اي سرحا لندك اي سرحا لندك اي سرحا لندك اي سرحا لندك  
حاروا يد بل رات الدب قط وسرحا لندك اي كف كفين كلما سرحا لندك اي سرحا لندك  
مسا لندك بخلاف سرحا لندك وندك سرحا لندك وان كان طرفا فانه يستعمل جانبا وجوبا  
قال صاحب جمان ما لي بك سرحا او سرحا ام اس بالي عارف ومعنى سرحا لندك اي سرحا لندك  
سرحا لندك ومن المعاصر والواجب حذف فعلها قياسا البعاطل ما كان توبيخا  
استقام كذا ولا يجوز قول ارمي وندك المطوب سوسى وندك اوانت في الحدس وندك  
وعلم اتد وندك اتدكس وانما وجب حذف الفعل فيه جرما على ارجح الموضع عما  
انكر عليه وقد استعملت المصدر مقام المصدر في التوبيخ نحو اتدكس اتدكس اتدكس اتدكس  
قد علم اتد وندك اتدكس كذا قوله لندك سرحا لندك اي سرحا لندك اي سرحا لندك  
كما في كتاب الحال وما له ان يكون قياسا كل مصدر عطف على حله بالواو والمراد  
بالعطف كذا المعطوف عليه ومما كان قول المحب للطلاب نعم ونعمه عن اي فعل  
والنعم عليك انما هي احرى ما في حذف الرواد وانضاف الى المفعول او نعمت عليك نعمه  
اي رب وموصوف صا لافاضة ايضا كما في قول الرازي لا افضل ذلك ولا كذا  
ولا انما ومصدر كذا اي رب ولعل انما ولا كذا ولا مكاده ولعل الرازي على  
الناسي لا فعل ذلك ورعا وموا ولعل اعدت ولا اعدت العراب واندب  
ولا اعدت لفظا اي لا اعدت اعدا والواجب بل اسرح من ذلك وانما وجب حذف  
الفعل في المصدر لانه لا يضاف الى المصدر على الفعل المقدر واعلم عنه ومن القياس  
نحو قول الرازي تيمنا عند سبويه وبذا آخر القياس وبقد جارت اليك قائم مقام المصدر  
وي ما لعلك والمعنى وسب وساد الاصل فاما لعلك اي الى فيك واللام معنى  
الى كذا ما منه كالمفعول في الحال كذا فاه الى في اي ما جاز ويجوز ان يكون ذلك  
ايضا معنى المصدر اي كذا ما منه الا لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك في فاما  
لعلك ثم جعلت المحل لاني هي فاما لعلك معنى المصدر اي اسرحا لندك اي سرحا لندك  
المصدر آرد والخبر وكذا ما معنى فاه الى في المصدر اي ما منه واما جاز في قوله  
يعلم من المضاف المضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور اعني آخر فاما سرحا لندك  
معنى المفعول اعرف مما قبل الاعراب ومولاه الا بالاعراب المفعول الذي صار







المضمر لعلامة كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذا انبأ ابراهيم ربه لان المنصوب  
متاخر من جهة المفعول فقط بخلاف زيد ضرب غلامه فانه متاخر من جهة المفعول والى  
واجازه البصريه وسوالت كنهه بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيين نحو غلامه وغلام  
ايضه ضرب زيد واي شئ اراد احد زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان الضمير في  
بزه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل  
لا يتقدم على الفعل فكيف يقدره ما هو متقدم لفظا وليس مقدم تقديرا وهذا بخلاف  
غلامه زيد فان مرتبة الضمير قبل الضمير في تقديره عليه واجازه البصريون وسوالت كنهه  
الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يحرك تقدم المفسر وحده اي الفاعل احرا ما قبل  
ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب غلامه وكذا امنوا نحو ما طامع  
اكل الا يزيد لانك قد فعلت على الذي هو الاصل والعهد واعلم ان المفعول الذي  
هو فاعله وذلك لان قدس على الفعل واجازه البصريون وسوالت لان المستثنى سد سد  
الفاعل واعلم انه لا وقع فعل فاعله من متصل على مفسره الفاعل لانه لا يحسنه فلا يقال  
ضرب كالح في المنصوب على شرطه التفسير قوله وقد حذف الفعل لقيامه في خبره  
نحو زيد لم قال من ضرب وجوبه في اربعة مواضع الاول سما على نحو امراد نفسه وانها  
خير لكم واهلا وسهلا القرينه الدالة على تعيين المحذوف قد يكون لفظية كما اذا قال  
من ضرب ففعل زيد وقد يكون حاله كما اذا رأت شخصا في يده حبة قاصد الضرب  
محض فعل زيد قوله امراد نفسه اي دع امراد نفسه والواو بمعنى نزع اللطف عليه  
وجوب المحذوف في الساميات كره الاستعمال انما كانت سماوية لعدم ما يطير في  
علمه وجوب المحذوف اي كره الاستعمال بخلاف الثاني فان الصالح له منا دي قوله  
انها انما تفسر بغيره انتهى على التليث واذا خير لكم وقال الكسائي التقدير انها  
خير لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قاسلا فلا يقال جدد الله المقتول اي كره ذلك وقال  
القرطبي لو كان على امار كان لما اتق الله محسا اي محسا وسوالت بغيره انتهى  
انها خير لكم وقوله محسا محسا محسا محسا محسا محسا محسا محسا محسا محسا محسا  
لك ودرا لك وان كانا وسع لك تقوى مذمومة اي تقدير انت في الآية  
قوله قوا عدو سرحي لك او الى سبها اسهلا اي قولي انت مكانا اسهلا وكذا  
قوله امراد امراد اي امر من هذا امراد امراد امراد امراد امراد امراد  
المواضع انك سميت في الاول من شئ ثم جئت بعده بالاسم عليه بل هو ما لم يمت  
ان مصعب تاب او اقصدا وما بعد هذا المعنى ليس قبله امراد امراد امراد امراد  
على ذكر سبويه واورده الزمخشري في ذلك واورده سبويه انتهى خير لكم محسا

لك فيما وجهه فاعله وعلله سمع انت امراد امراد امراد امراد امراد امراد امراد  
تاصب خير لكم وخير لك والافالمة معارضة المعنى ومعنى امراد امراد امراد امراد  
القصدي في الامر خلاف الغمور والافراط قال كطاط في قصه الامور دسم قوله اهلما اي  
احب لا احاب وسهلا اي وطب مكانا سهلا عليك لا وعراة قال المراد من منصوبه  
على المصدر اي حب ملاك مرجا اي رجاء واليب اهلما اي مالم باهلا مصدره فاعله  
وان لم يكن له فعل كما فعل في نحو القموي على ذكرنا وسهل موصوك سهلا على وضع سهلا  
موضع سهلا ومن الواجب انما فعلها سماعا قولهم هذا ولا عماك كان للخطاطي كان  
رغم عماك كانه فاعله ما كان لك ذلك من قول عليه سمار الصدق صا در من غيره  
فعل له هذا ولا عماك اي هذا الحق ولا انهم عماك ويخبر ان يكون التقدير ارغم ملاك  
ارغم عماك وارغم هذا ولا عماك وسمتها قولهم من اب زيد او اصله ان  
رجلا غير معروف لفعله سمي زيد وكان اسم رجل مشهور فاعله ذلك عليه ومن اب  
واكرامه او مدكره او انتصاب واكرامه على الحال من معنى من اب اي من اب  
كما قيل في كيف وقصه من ريد اي كيف يكون ويقال هذا الصيا فمذكر عظماء سبور  
اي فمذكر عظماء سبور اي من اب اي من اب مدكره او يدوي زيد بالرفع على  
زيد كونه فوه الى في انتصب اقوى واشهر وسمتها قولهم عدرك من قلات والقدرا  
بمعنى القادر كما سمع او المعذر كما لا لنعني المولم والغدر وغدره معنى ويخبر ان يكون المعنى  
الا ان الفعل في مصدره غير الاصوات قليل كالنكره وفي الاصوات كلها كالصهيل  
الدم وكلمه العذر ايضا الحال كما ولما المرر بعد عليها قال حاري لاسكري عدري  
سري واسعا على عري بين قوله سري واسعا في الحال التي ينبغي ان يدر فيها ولا ملاك  
عليها لعل هذا اذا اتا شخص الصبح الى الخطاطي اي حصر عاودك او عدرك او الى  
التي يدر فيها ولا ملاك وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي ذلك المصدر فيها كما  
صعد اليك ومعنى من قلات اي من اجل الاساره اليه واداره اي انت ذو قدره  
فاعله فاعله من المكروه ومنه ما روي عن النبي ص انه قال لا يكره عدري من عا  
اي من حرمه وما وعدها وفي الحسن ملك الناس حتى يحدروا من انفسهم اي يحدروا  
العدر لنت كرهه فلو لم يحدروا من انفسهم فمضى من انفسهم فمضى من انفسهم فمضى  
من عدري من قلات اي من اجل ابد اي ما ادى الى عدري في الداء فمضى من عدري  
ومنها قولهم اهلك والليل حتى ان كانا لواو فنه معنى مع فاعله الحق اهلك مع الليل  
لا سفل الليل المهم وان كانت للعطف تهيب الليل بفعل اخر غيرنا صياك اي الحق  
الملك واشتق الليل منها كلها وعرا اي اعطى كلها وعرا اصله انه قال شمس من بته



زيد وسام و كذا حراي يذري ريد مسرا الى الرد والسام فقال لا خذ ذلك منها  
قولهم الكتاب على الهواي ارسل واحصا وسو كيلة وكل شي ولا سمح حراي صنع كل  
شي ولا ركب سمر حروان ماسي فاعل الليل والنهار اي ماسي اهل الليل والنهار اي  
اهل تلك الليل والنهار وقولهم ومار اللاحه اي اذكرنا وقولهم كاليوم جللاي  
مارات كرجل اليوم رجلا على حذف ماصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكما  
حال مقدم من رجلا وقد يقال كاسما بالرفع ومارا كل شي ولا سمح حراي كمال  
وكل شي اعم وجوب الحذف في جميع ما ذكرنا امثالا كونهما امثالا او كالميل في  
الاستعمال والامثال لا تفرق في العلم والمفعول به يحذف كثيرا في افعال الطلب  
كما يجي في بابها وكذا المتعجب من فاعله لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعدد  
واحد او لا فاعله في التعجب من دون التعجب منه ولا يحذف الجاب به نحو ضربت يدا  
في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان سمي نحو ما ضربت  
الازيد او ما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما سوي كما في قوله تعالى لم ينشأ راي  
ساوه او غير منوي وذلك اما لتعريف الفعل معنى اللام كقولهم لقي لقون عن امره  
اي عدلون وقوله وان بعدد الجمل من ذي صرعا الى الحذف خرج في عواضها  
لصلي ان دور الجرح واما لبيان التفرع كالمفعول فلا ان يعطى يمنع قال الله  
وانه يقبل ويطلب **قوله** الثاني المنادي وهو المطلوب قاله الحرف  
مناب ادعوا لفظا او تقديرا اي الذي يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال  
المطلوب اقبال ارجح المندوب لانه المتعجب عليه لا المطلوب اقباله وحرف نائب  
ادعوا خرج نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تعلق بهذا الحد وقال ان الحري  
لم يحد المنادي لاسكالة ذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوب اقبال  
فيه زيد في طلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي اي ما دخل عليه يا وخواهنا دخل في المنة  
وليس منادى وانما هو ان جاز الله لم يحد لظهوره لاسكالة فان المنادي عنده  
كل ما دخل به وخواهنا والمندوب عنده منادى كما صرح به لما حصل الحكم المنادي  
في الاعراب والبناء وكذا انما هو من كلام سيبويه انما هو في قوله تعالى والى الله  
سادي على وجه التبعين فاذا قلت يا محمد محمد فذلك منادى به ولفظ له ليعال  
فاما مسان اليك ومنه قولهم في المراتي لاسد اي لاسلك كاسم من صرنا اليك  
على الموت بصوره حاكمه او اموره فقالوا لاسعد اي لا تعد ولا يملك  
المندوب الموجه نحو داود وداود وداود وداود وداود وداود وداود وداود وداود  
والدليل على كونه دعوا قوله تعالى لا تدعوا اليوم غورا واحدا وادعوا

ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبورا وكذا المسفاث منادى دخل معنى الاستفاده  
منادى دخل معنى التعجب فغنى اللمار وما للندواي احصا حتى تعجب منكها وكذا لا يرد  
المخصوص فانما هو منادى ليعال الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به  
وانتصاب المنادي عند سيبويه على ان مفعول به وناسبه الفعل المقتل واصله عند  
ما دعوا به فحذف الفعل حذف لازما لكثرة الاستعمال ولذا لا حرف النداء عليه  
واقاد فاعله و آحال المبر ونصب المنادي على حرف النداء لسد مسد الفعل  
وليس معد لانه مال له الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اي ما مضى  
فاعل واجب الحذف وعلى المدس من ريد جمله وليس المنادي احد حري الجملة  
الفعل والفاعل مقدران وعند المبر وحرف النداء سد مسد احد حري الجملة  
حري الجملة الفعل والفاعل مقدران وعند المبر وحرف النداء سد مسد احد حري  
الجملة الفعل والفاعل مقدرون لا يمنع من دعوى سده مسد مسد المفعول  
على المدس من واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا تدار بدون المنادي وما اور  
بهنا الرام من ان الفعل لو كان مقدرا او كان عوفا منه لكان جمله خبره غير لازم  
لان الفعل مقصود به الالاسا فالاولي ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناد  
لان الغلب في الافعال الانشائية محسوبا بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه  
ان ما وادخاها اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا يكون على قل من حرفين  
من دوات النداء ويكمن ان يقال حالها اخواهنا لكثرة الاستعمال لنداء فجور في اد  
فلا يجوز في غير ما لا يري الى الرخم ومنع ايضا بان التضمير فيه لا يجوز ان يكون  
لحاسب لعدم تقدم ذكره ولا الحكم لان اسم الفعل لا يغير فيه المشكك والجواب ان اسم  
كل فعل مجري مجري ذلك الفعل في كونه على ظاهره او ضمرا غائبا او متصلا او مجزا  
لكن لا سر في اسم الفعل شي من الضمار فمفعول صبه في المفرد المذكور المنة والنداء  
في مناسبا ونحوهما اذا كان اداة النداء بمعنى فعل المشكك اسير فيه ضمير فيكون  
كما قال بعضهم في اف انه بمعنى لصحر او صحر وفي اوه انه بمعنى اجمع او وحيث قيل  
لو كان اسم فعل لمس ودون المنادي لكونه جملة الجواب انه قد مر من الجملة لا  
به كمالا كجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد نصب على  
المنادي المصدر اتفاقا نحو يا زيد واما حقا فبجوز ان يكون مثل النداء كدعوه الحق  
وزيد فاقم حقا اي مسصا لامل مقدرا كما قيل فيما و اجاز المبر ونصبه للمال نحو يا  
تاما او انا مد في حال قيامه قال ومنه قوله ما لوس للجمل صرا لا اقوام والظاهر  
ان عامليوس الذي معنى الله و هو مضاف الى صاحب الى صاحب الى صاحب الى صاحب







في اخر المتفادات به والتعجب منه وكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا تعاقب  
وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة النذوب فيكون مرة واو مرة بار ومرة الفاكيزاة النذوب  
على نحو وانما صار المتفادات به والتعجب منه من عند اللام وان كانا معزوين معزوين  
على البناء في المتاد في حقيقة لا زلتا بهتة للاسم المسمى بالسار الحرف فكتب اللام المقفلة  
حرف الدار المقفلة للبناء والضعف في اقتصار البناء على قلنا مع كونها بعد من مع  
قوله ونصب ما سواها اي سوى المفرد المعقود والمتفادات مع اللام كان او مع الالف  
وما سواها نزلت اقسام المتفادات المضارع له والمفرد النكرة وتكون بالمضارع للمضارع  
اسما على وجهه سمي من تمامه اما معمول للادول نحويا على الجمل او احاسا وجهه واما حراس  
زبد واما معطوف على عطف الس على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد  
نحو يا منصور وليس لان المجموع اسم لعدد معين كانه خمسة فثبوته عشرة الا انه لم  
ركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعينه على بعض من ان يكون علما او  
لا فانه مضارع للمضارع وهذا ظاهر من سبب سبويه وكذا القول لا ثلثة وثلثين عندي  
وقال لان لشيء واحد من سواها مضارع المتفاد اذا كان علما ولا فلا يقال عندي  
في غير العلم بالثمة والثلثون او والثلثين كساريد والحارب والحارب اذ قد عرفت  
معناه والالف ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين الاول اول لفظه مثل النذوب  
وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خير من زيد بل سدا ما لم يوصله وظرف  
نحو قولك يا جليلا لا تعجل ويا جوادا لا تعجل قال الشاعر الاساءة اليوم مثله جرد ولكن  
في كسب واصل وقال احمد اهل في سعي عرا لولا ما انا لك اعرا ما و قال دارا حري  
سبح المعين بغيره فما الهوى رقص او سرور وقال الامام كلثوم من ادب عرف عليك و  
اللام وكل هذا مضارع للمضارع سواء جعلت علما او لا وادام لم يجعله علما حار ان يعرف  
كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كما رجلا فتقول في النكرة احاسا وجهه طرفا  
واثمة وثلثين واعد اهل في سعي عرا وتقول في المعرفة احاسا وجهه الطرف والثلثة  
الظرفا وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضا ان نحو يا جليلا لا تعجل  
العدوس وادار اخرى الدار منه لكنه ذكره وصف التي المعرفة بعد وضع النكرة قالوا  
ان لا يوصف الا بالنكرة على ان كان موصوفا بجمع تلك الصفة المنكرة قبل  
النداء فتقول يا جليلا لا تعجل عمار اللذوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون  
مع المعطوف عليه سمي لشيء واحد بل كل منها اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة  
او لم يكن الموصوف بالجملة والظرف فليس مستوعبا مضارعا للمضارع لانه نحو رجلا مفرد  
معرفة مستعلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظرف ولا يجوز مع قصد التوفيق

وامرأة ويا رجلا نظريا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يصل من دون الثاني من حيث  
المعنى بخلاف نحو يا جليلا لا تعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة لموصوف لا ترى انك لا تقول  
في باب لا جليلا لا تعجل ولا لا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف مع وجودهما  
للكثرة فظهر انهم معطرون الى جعل نحو يا جليلا لا تعجل وادار اخرى مضارعا للمضارع  
مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا نظريا فان قيل اجعل الجملة والظرف صلة للذي  
مع وصفا للمعرفة قبل سدا الكلام اذ احدا على صلبه زيادة الموصول والنداء موضع  
الاختصار لا ترى الى الرجوع وحذف حرف النداء وصرح الفاعل نحو يا رجلا راكبا  
مخاطب من قبل المضارع للمضارع حتى انها اجاريا راكبا لمعين وفيه اشكال لا يستلزم جواز  
لا رجلا راكبا ولا فاعل به واما سائر التوابع فعول ما بدل وعطف الس على المسمى  
اعني نحو ثلثة وثلثين واربعين فاعلم ان يكون المتاد في المتنوع بهما مضارعا للمضارع  
لانها كالمسفل على اي فلان يكونان كسمة النادى واما عطف البيان وان كانا قد اتهم لبيان  
معنى في المتنوع كالوصف حتى يكونا من حيث المعنى كمر منبه على عطف البيان عند فهم معنى بعد  
تمام المتنوع لرفع الابهام وكذا التاكيد بعد تمام الموكد لرفع الاحتمال في الشمول والنداء  
على ما في قوله ويا رجلا لغير معين الفاعل والنداء لا يحران النكرة مفردة بل بوجاهة الجمع  
نحو يا رجلا نظريا ونحو قوله يا راكبا اما وجهه فليكن ندما في من كان ان لا لا مضارعا اما حار  
عندما اما لكون راكبا وصفا للموصوف مقدرا في يا رجلا راكبا او لكونه موصوفا لارضى الصلوة  
ما سايكون النادى نكرة غير موصوفة لاني للفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واما  
عطف ضم المتاد الى المضارع المضارع له اذا حاز دخول اللام عليها نحو يا ضارب الرجل و  
يا ضاربا رجلا وان لم يخرجه دخول اللام نحو يا جديته ويا خيرا من زيد لم يخرجهما لعل  
ذلك في المضارع لكون جواز دخول اللام فيه وليلا على ان لا حافة غير حقيقة وان المضارع  
غير المفرد ولذلك جاز يابا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يحر في يابا زيد والمال  
الا ان نصب واجرى المضارع للمضارع اذ اصل اللام مجرى المضارع قوله  
وتوابع المتادى المسمى المفرد من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف  
المتنوع وخوال عليه برفع على لفظه ونصب على جملة نحو يا زيد العاقل الخليل في المعطوف  
سما الرغز وابو عمرو والنصب وابو القياس ان كانا كالحسن والكاظمي عمدا  
المعنوية نصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المسفل مطلقا والعلم الموصوف  
بان مضارعا الى علم كحار فيهما كان عليه ان يقول وتوابع المتادى المسمى غير المسفل  
الذي في اخره زيادة الاستثناء فان توابعه لا يرفع نحو يا زيد او عمرا ولا يجوز  
لان المتنوع مسمى على الفتح وكذا توابع المتادى المجزوء باللام لا يكون الا مجزوءا فتقول



بالزيد وكذا لا يجوز فيها ونصبها الظهور اعراب المتنادي وانما نحو يحيى زيدا وعمر وعيسى  
عليه في باب الاضافة وقال الامام في باب وصف المتنادي المضموم له بالمتعدي الذي لا يجوز ونصبه  
فانما نحو الظرف في قولك يا زيد الظرف على تقدير ان الظرف وانما به على تقدير  
اعني الظرف وليس في اوله بل من شبهة كونه في جميع احكامه ثم يقول توارى  
المتنادي على من لا يبدل وعطف ليس مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوارى الخفية هي  
الفتحة والاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والعرب الاول كالمنادي السهل  
اي كالمنادي الذي يسهل حرف النداء سوارا كالمنا مقروبا ولا وسوارا كان متبوعا  
مضموما او لا فيقول يا زيد ورجلا اذا قصدت السكينة فيقول يا رجلا ويقول يا زيد ورجلا  
اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا يا عبد الله ورجلا وكذا اذا كان مضافا او  
لنحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله ويا رجلا ورجلا ويقول في النذر يا زيدا حاما ويا عبد الله  
اي ذلك لان عطف النسق من حيث المعنى متنادي مسافة فاذ لم يكن معه في اللفظ ما يمنع  
سائر حرف النداء اعني اللام حمل في اللفظ كالمنادي المسافة الذي يسهل حرف النداء  
هذا انما نص عليه سيبويه واجاز للمار في يازيد وعمر على الموضع اذ لم يسهل حرف النداء  
حقيقة ومن ما هو في حكم المسافة في قولك او نظير ذلك رب ساه وعلما وعلى احوالها  
نحو يا زيد وعمر ويا رجلا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك  
سار على انه قد يجوز في التار بالاجوز في التبع وكذا البدل سادس المتبع واما  
قيامه مقامه فيما لا يكون في اللفظ كالمنداء المسافة والذي اري ان عطف البيان  
البدل كما يجي في باب التوارى فيقول يا زيد وعمر على الموضع اذ لم يسهل حرف النداء  
فيما لا يجوز في البدل ان لا يحمل كالمسافة على ما علم في اللفظ كالمنداء في التوارى فيقول  
فاذا كان البدل والمعطوف مجرد عن اللام في حكم المسافة لم يسهل حرف النداء  
لا يحمل فلام المعرف في البدل ولا فلام جارية في العطف قلت لم يسهل حرف النداء  
بل هو اسم للتركيب على ما قبل ولا ركس من كون احد حرفي التركيب مقروبا والاولان يحملان  
لضعف شأنيهما لان كما يجي في بابها الارى الى التوارى سكر اسمها فاذ ضفت على المار  
مع ظهورها فكيف لم يسهل تقديرها بخلاف ما على انه قد جاز لا فلام جارية بالفتح في  
واما العرب ان في من التوارى اعني الفتحة والاكيد وعطف البيان عند الحاجة وعطف  
النسق ذو اللام فيقول ان كانت تابعة للمنادي العرب سبعة اعرابا معارف كانت وكذا  
اذا لا محل للمتبوع كما قال لا خشي في عطف النسق ذي اللام التار للمعرب يجوز فيه الرفع  
نحو يا رجلا والمارت ويا عبد الله والمارت وذلك لقوة كونه في حكم المسافة حتى كان  
باسم حرف النداء كما يقول في بابها الرجل وكذا جاز ضم عطف البيان المعرف

للمعرب نحو يا زيدا وقال ان هذا موضع قد اطر فيه الرفع وهو عرب لم يذكره غيره  
قد منان عطف البيان سوا البدل فيلزم ان ضمها اذا كان مقروبا اتبع المعرب والمنقضي  
ان كانت التوارى المذكورة تابعة للمنادي المنقضي على رتبة سوارا كان الضمة ظاهرة او خفية  
نحو يا زيد ويا قاضي ويا قاضي ويا زيدا فلا يخلو التوارى اما ان يكون مضافا او لا والمضافة اما  
لفظية كما في يازيد الحسن الوجه قال ابو الجوزي جعل سبعة محرمات صاحب لاهلام وكذا المضاف  
للمضاف نحو سوارا العشرة رجلا واما مضمومة نحو يا زيد المال والاولى حكمها حكم  
المفردات لان مضافها كالمضاف فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المنقضي  
للمضاف والمضارع لا اذا كانا معا للمضموم ليس واجبا للنصب كالمضاف اما اذا كان  
مناديا في حكم المنقضي في وجوب النصب والثانية اي المضافة مضمومة بحيث  
نفسها نحو يا زيدا او مجرد في عطف البيان ويا زيدا المال في الوصف ويا تيمم كلهم في  
الاكيد ويا زيدا تيمم كلهم نظر الى لفظ تيمم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف  
النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقة واما الساري محرف في هذه المسافات  
الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوارى المذكورة مضافة جاز فيها ونصبها على  
في الوصف يا زيد الظرف والظرف وفي عطف البيان عند الحاجة يا عالم زيدا  
وفي الاكيد يا تيمم اجمعون ويا عطف ذي اللام يا زيد والمارت واما التوارى  
اللفظي فانما حكمه في الغالب حكم الاول اعرابا ونا نحو يا زيد زيدا لانه موصوف  
ومعنى فكان حرف النداء باسمه كجا باسم الاول وقد يجوز ان يرفعها ونصبها قال  
رواه ابى واسطر سطر سطر العاقل بالسر ليعرف اذ في جعل ابى على يا زيد زيدا لا يحمل  
سبويه اياه عطف بيان نظرا لان البدل وعطف البيان بعد ان لا يقيد الاول من غير  
معنى الاكيد وان في فيما نحن فيه لا بعد الاكيد فان وصفت الثاني بنحو يا زيد زيدا  
فابو عمرو وبنو النجاشي ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه ما حصل من  
الوصف كما في قوله تعالى يا لنا صبيته صبيته كاذبة خاطئة كما ذكرنا في ازيد صوت صوت  
حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وضعه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف  
به وحكي لونس عن روه انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل تنصب زيدا الثاني على انه  
توكيد مثل اسم اجمعين فلا يمنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفت صام مع صفة  
كالوصف للاول فعل هذا يكون رفعه زيدا الثاني ونصبه مع الوصف كالمنداء لولم  
يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يجي في قوله لاما بار باردا  
ثم اعلم انه انا جاز الرفع في المفرد حلا على اللفظ ولم يحرف في المضاف غير غير اس  
الاساري لان النصب في توارى المتنادي المضموم كان موالقياس لان التوارى



انما وضعنا هذه المعرب في اعرابها لا لتسمى في زمانه الا ترى انك لا تعمل على مولا  
الكلام كالكلام على اللفظ بل يجب رفعها جملا على المحل لكنه لما كانت هذه التي هي  
الحركة السابعة تحدث في المتأدي تحدث حرف النداء وبزول وزوايا صار كالف  
وضار حرف انداز كالعلماء لها وكذلك فتحه نحو لاجل فلما انتهت الفتحه للرفع جاز  
رفع المتوابع المفردة لانها كانت بعد الرفع وقال ساسن اسكار سمعه حركة الاعراب  
لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع عرصة في هذا التابع المفردة لانه لو كان في  
الحركة السابعة اى الفتحه لكان التابع المتعارف اذ المتعارف واجب النصب واما  
ابن الناباري فلم يطر الى تصور وقوع المتأدي بل نظر الى مشابهة متبوعها  
للمفرد واما رفع المفرد مرفوع سوار كان متعارفا او مفردا وليس بعد في القياس  
لكن لم يمسس فان قيل لم يجرى تارة التوابع المفردة ولا سيما الوصف مهما كان جاز في  
لا رجل طرف فكل لعل يابدا الظرف واللام لا يمنع البناء كالمعلم مع في الخصة  
قلت اما جاز ذلك في لا لان المتبوع في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا  
بأسر الوصف ذلك لان معنى لا رجل طرف فيما لا طرفة في الرجال فالمتبوع  
الصفة في لشي الظرف لا التام لاجل ان لا طرفة فيها لا طرفة في الرجال فالمتبوع  
فان المتأدي انما هو معنى هو المتبوع لا خفض على انه اورد في مساله الكسرة  
في الوصف وعطف البيان نحو يابدا الطويل واما عالم زيد اتما مسان على التمام في  
البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والتحليل في العطف فتم الرفع  
اى في المسوق في اللام واما اختار الرفع مع مجوز النصب نظر الى المعنى لا الى  
مسئل معنى وان لم يصح ما سر حرف النداء له فالرفع اولى منها على اسطاله  
معنى كما في ابا الرجل والوعود والحلله فتم النصب لانه لاجل اللام مع وقوع  
موقع المتبوع فاستعدان بجعل حركة ما سره الحرف فكان الوجه ان يطر الى  
تابعه والوجه في التوابع ان مع متبوعها في الاعراب لاني البناء ويلزم التحليل واما  
عمر ونظر الى العنتين المذكورتين اختار الرفع او النصب في التابع المذكور مع كون  
المتبوع غير المفعول قوله واما العباس ان كان كالحسن فكما التحليل اى المردود  
التحليل في اختيار الرفع اذ كان ذلك اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها  
فكان اذن مجرد عن اللام ولما اى اعمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في  
الصق لا يحتاج ما سره حرف النداء له مطلقا فكيف لقمه يحتاج سنان الى  
معرفه لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان مطر الى العلم فان كان عالما  
كان في الاصل الحسن ثم كثر استعماله لواء في ذلك الحسن المصنفه من بين

ذلك الحسن لانه ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلميه مع اللام بعد  
الاختصاص به وما كثر استعماله لعل في ذلك العلم الا انما في كانت اللام في  
لانه لا يلزم لعل علم الا مع اللام فصارت بعض حروف ذلك العلم واما في اللام  
كالعلم والفتح والكتاب واما في الحقة كالصق وسلا علم الا انما في كان بالاضافه نحو  
ابن عباس وابن الرسوان لم يكن غالبا فاما ان يكون متقولا من الصفه المصدر او لا  
من احد ما كالجاس والحسن والحيد والفصل والعلار والبصر يكون اللام فيه عارضة غير لازمه  
لانها لم تصرح اللام اعلما حتى يكون كاحد اجزاها بل انما دخلت اللام في شملها بعد العلميه  
وان لم يكن العلم محيا الى التعريف في ذلك الموصوفه لاصليه وندج السمي بها ان كانا  
متقنهما للحد كالحسن والحيد وانه ان كانت تنضم للزوم كالصق والحسن لوسمي بها فكانت  
حرجها عن العلميه اطلقها على المسمى بها او صافا ومن ثم قيل في النمل انما سميت بما  
الساو والصفات قبل العلميه اذ اشتملت في بعض المصطلحات كانت مع اللام كالتعارف لبعض  
الموصوفين كالفرب وكذا الصنادير جرت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم  
دور وعدل وليس جاز دخول اللام في الاعلام المتقوله عن الوصف والمصدر مطرد  
انك لا تعمل في محمد وعلى محمد وعلى محمد وعلى بل يجوز دخول اللام في اكثرها وليس متقولا من الوصف  
والمصدر فان كان في الاصل المتقوله من معنى المدح والذم قالوا في جواز اللاحق  
الاسد في المسمى باسمه والكلب في المسمى بكنية المسمى في كس مكره ساه واما  
لم يكن في الاصل المتقوله منه ذلك لم يطل اللام الا اذا وقع اسراك الصافي فحينئذ  
ان نصف العلم او تعرفه وان كان في الاصل فعلا ايضا وليس مطرد قال غلاز يد يا يوم السكا  
زيدكم يا معن كفى المعز من علان وقال رات لوليد بن الرهد سار كاسددا ما حار الظاف  
كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاثنين والثلاث والاربعاء والخميس في العوا  
فلزمها اللام وقد مر ما من اللام دون انوار نحو قولهم هذا يوم الاثنين مشاركا فيه  
حكمت كونها عالمه وان لم يمسس الاثنين والاربعاء والخميس احاسا بمعنى الثالث الرابع  
الخامس محافظه على القاعده الممهده في كونها لا علام للاربعاء لانهما في الاصل احاسا  
مبارك العلميه علاما مع اللام العهد مصدر كونها احاسا وكذا في نحو اتراد والدران  
والعوق والتماك لم يمسس الفاظها احاسا ولم تعرف ايضا في بعضها معنى ما لم يسم  
المعنى ولا حواره كما عرفت في التثنيه والاربعاء وما يكون في هذه الاعلام ما لم يسم  
لكل ما يعرف كيفيه علمه في زياده واحد من حله كالمسمى في الكوكب المعين بالادري  
الاسر آفقيه ولذلك قال بويه والم تعرف من هذا الجنس اصله فليكن ما عرف وعند المسمى  
ما لم يسم من الاعلام التي لم يمس استعمال الفاظها في الجنس الثالث لذلك المسمى



كالقائه والارباع والبرال والمسرى ليس من العوالب لان العلم القابل كان حيا  
ثم صار بالعلم علما قال بل سى سما موضوعا لسمياتها وانما اتركب سبوبة تلك  
اجرا لادام لاسما مجرى واحد في التقدير لما امكن كان لاكثر ما سميت جنسه ثم  
من الجنس فالجليل بالعلم الاغلب فالعالم عند سبوبة على اربعة اقسام احدها  
ما ثبت جنسه لفظا و يعرف فيه المعنى العام المتكامل للمسمى المعين في الجواب كالجسم والطقس  
واى سماء واما ثانيا يعرف به المعنى لم يثبت جنسه لفظا كالثلثا والثلثا بالاف  
فيه ذلك المعنى ثبت جنسه لفظا كالمشترى وراعيها بالاعرف ذلك المعنى فلم يثبت  
لعله يعرف كالتدريان والحقوك كالكوكب لا يعرف معنى لانه لورد العوق فيها هذا الطول وقد  
المبرد ليس باحال عليه المعنى ولا يدل عليه كلامه وذلك ان قال ان كانت اللام في  
العلم احرب تدب التحليل لان الالف اللام لا معنى لهما فيه ولا بعد ان التعريف لم  
سما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلم قال وان كانت اللام في  
الجنس احرب تدب الى عرو لان اللام اذن بعد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها  
فعلى هذا تدب المبرد في المس والتعريف معا احصا الرفع لان اللام لا بعد التعريف  
و هذا كما ترى خلاف ما استخلص اليه قوله والمضاه المعنوية اى التوابع المضاهية  
وسى في مقابلة قوله قبل وتوابع المسمى المفردة وليس في نسخ الكافية لغير المضاهية  
المعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح الفصل  
في تجويز الرفع في نحوها والموصوف المعصل سمح في نحوها صاح ماد الصامر بعين  
مع انها مضافان فليس احدهما ان صفه اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما ينبغي  
في باب الوصف فكانه قال اذا الرجل الصامر العنق فالوصف في الحقيقة مفردة واما ان  
اللام في الصامر والجوف سمح موصول مع صلة في حكم المفردة وان كان مضافا  
للمضاف فكانه قال ان الذي صمرت عنه ولو كان قوله الذي صمرت عنه لصل حركة  
لم يكن الا الرفع فكذلك كان مثله وروى عنه في ذلك يابز الحسن الوجه قال الوصف  
ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف اللام موصولا الا في اسم الصامر لعل الوصف  
تجوز في الوصف لفظا قال اول ما قد مناه و هو ان المضاف اللفظي  
كان مستشارا لكن لا مجرى ما عا مجرى المضاف في وجوب التعصب بل انما مجرى مجرى  
او كان منادى قوله غير ما ذكر اى غير في اللام قوله مطلقا اى مفردا كان  
اولا وكان متبوعا مضمونا او لا قوله والعلم الموصوف في حكم اسم حكمه في  
ذكر ما في قبس متبوعا في التدا انما في غير التدا في حربه مجرا سما وجان اول  
المع لان التخفيف معهما لفظا وحط انما هو كونه لا استعمال ولم يكثر استعمال

مسب والشروط ان يكون العلم موصوفا ما من متصلا بموصوفه احتراز عن نحو ما لا يطر  
ابن عمرو فانه لا يرفع المنادى في مثله او مثله غير كثير الاستعمال قال الشروط اربعة  
كون المنادى علما احتراز عن نحو ما لا يطر ابن زيد وكونه موصوفا ما من احتراز عن  
نحو ما لا يطر ابن عمرو في الدار على اى ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه  
مضافا الى علم احتراز عن نحو ما لا يطر ابن احسا فاذا اجتمعت الشروط احسن في المنادى  
ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوب وانما احسن في المنادى مع هذه الشروط  
وقوع المنادى جامعا لهما ولاكثره مناسبة للتخفيف تحقيقه لفظا لعمى وسهل  
ذلك كون الصيغة حركة المسحوق في الاصل لكونه مفعولا وحقيقه حط الحذف الفاعل  
واسمه والكو فيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت  
نحو ما لا يطر ذمال والعن الصوتين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرف علما كان ولا  
اذا وقع موصوفا ما من الموانع من معنى اللفظ نحو ما لا يطر عالم من العالم والعلم المتصف  
ما من دابة الجامع للشرائط الاربعة في غير التدا كحذف ثبوته وجوابا وحذف  
ابن حطاي ايضا نحو جاني زيد بن عمرو وقوله حاربه من قس ابن بعله ساد وان  
احدى الشرط لم يحذف التوابع لفظا ولا الالف حط والمعتبر في كل ما ذكرنا  
لفظ ابن ابنه لاسمها وجمعها وصيغة لانه لاكثر استعمالها كذلك وكذا المعبرون  
العلم الموصوف مفردا لان المسمى المجموع ليسا يعلمون ايضا لاكثر استعمالها قوله  
واذا اذى المعرفة للام قبل ايهما الرجل ويا ايها الرجل ويا هذا الرجل والرموا  
رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانهما توابع محبة قالوا يا الله فانه لودخل  
اللام المنادى قائما ان مسمى محبا وموليد لكون اللام معاملة للتوابع في كالمس  
فمن ثم مل ما الاسم معهما كالحمة عشرة واخواته والان فاسكره وخولها مطروا  
في المنادى المسمى اما ان يعرب وهو ايضا يعيد لموصول ثلثة البنا ووسى وقوع الثاني  
موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتوليف وحقا لبعضهم انما لم يجمعوا اسمها  
كرامه اجتماع حرفي التوليف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في حدتها من القائدة  
ما في الاخر وزيادة لا سكر كما في لعد والان على ما يجي في موضعها قالوا ليس  
المحدود اجتماع التعريف من المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبدا لله ويا ابن  
بل المتعجب اجتماع ادى التعريف لموصول الاسعار ما حدتها وقال المبرد في الاعلام  
انما كرم تعرف بحرف التدا والاساء من الاساءه ومن ثم لا يقال هذا اصل  
يا هذا ولا حاجة اليها اتركب اذ لا يمنع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا يا هذا  
اى محذورا في اجتماع مثل هذا في التوليفين هذا ولما قصدوا الفصل من حرف







اول ان يكون عبد الله صفة لا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها  
الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه  
ان يبدل من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يحل ان يكون المبدل  
ما يجوز كوصف لا يعلو الحسن وهو اللام فلا يقول يا ايها الرجل زيد وان لم يحل  
منه في حكم الطرح جازيا ايها الرجل زيد برفع زيد وسجى في باب البدل لا يجوز جعل  
منه في حكم الطرح وركب نحو يا عالم زيد بالضم ما عالم زيد وزيد بالرفع والتبني لا يجوز  
نحو يا ايها الرجل زيد بالضم زيد بالاسم اي لا بعد ان التابيع الذي بعد وصف  
لا مع اي واما اذا وصف بالاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة  
قد سدد من دون حقيقته قول يا ايها الرجل زيد وهذا المال حلا على الوصف وندم  
وهذا المال حلا على هذا اذا كان ذلك اللفظ عطف على مجرد اسم اللام لم يحل  
على هذا نحو يا هذا الرجل ودالحية لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم  
لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اي ولا يجوز عطف المضاف لارضا ولا نصب على  
المفرد الذي هو صفة للثاني المضمون نحو يا زيد الطويل وذا الوجه ان نصب فلان المضمون  
لا يعطف على المرفوع واما ان رفع فلان حتى المصطف حوازيه مقام المعطوف عليه لا يجوز  
يا زيد ووجه رفعه وما لم يرفع من الالف نصب عطف على زيد واجازة لما في الرفع حلا  
على الطويل ومنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ووسع عليه الاري  
الى قوله يا زيد والمارة لا يجوز في الحروف الجواب انه كان القياس اسما نحو يا زيد  
والمارة لكنه تاجرا لا في اللفظ من نحو يا المارة اجتماع يا واللام لفظا وحمقا  
في يا زيد والمارة فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انما اجتماع في صورتين تقدير اللفظ  
قوله لا تاتوا مع حرب لومى الى الحرب لا محل له الا الى اللفظ على محله ودرى ظاهر  
وفي الموضوعين لانه الاول فلان المضاف اليه انا في غير محله محل من الاعراب مع كون  
مع المضاف نحو حسن الوجه ومودب الخادم وضارب زيد وكذا ما اضيف الى المصدر واما  
فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ضيف اليه اسم الفاعل والمفعول  
والصفة المبتدأ المصدر وان جازي الظاهر بالاسم خلاف ذلك فهو محمول على ما قلناه في  
ضارب زيد وعما اني التقدير ضارب زيد وضارب لم لا يحرف في نحو الحسن الوجه والذكر  
في المعطوف كل هذا كراهية لما في اللفظ الظاهر اعراب المتبوع الى الحمل المحمل على ما قلناه  
على جواز العطف على محل اسم ان في نحو زيد استطلق وعمره ان ركب ان الحلية  
الموكدة اعني عمرو مع خبره المقدر العطف على الحلية الموكدة اعني ان مع اسمه خبره  
ولا تقول يا عالم عطف على اسم كذا القول في نحو قوله فان لم يجد من دون عدل الاول

معدول على العود الى نصب دون وقوله ولسا بالمال ولا الحمد ان المنصوب عطف على  
والجور قوله والزمو ارفع الرجل كانه جواب عن سوال قدروا سواة اذا كان صفة للمند  
المضمون فلم لم يرفع كانه في يا زيد النظر لفظ قوله وقوله كانه جواب عن سوال واراد على  
الجواب عن السؤال الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء كانه في المضمون فالوجه ان  
في قوله جازي في توابع المضمون فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كانه عامه اذ قل  
وجب رفعه بل سواة في المقدر الذي اسره حرف النداء كونه مقصودا دون موصوفه  
فاذا قبل نصب دون في قوله جازي في توابع المند في المضمون قبل مولانا في النداء  
المضمون في قوله قوله وقالوا يا الله فانه معنى لم يدخل حرف النداء من حمله في اللام  
اللفظ الله قبل ان تاجرا ذلك لا يحتاج سنن في هذه اللام لم يرد من لفظه فلا يقال ما لا  
ما را قال سمعنا لا يملكه ركونا بل لا من ممة الى فلا يجمع منها الا قليلا قال معاوية  
الا ان يكون كلمة ولا مد ولا فعله ررب واما النجم والصنع والذبي واما فان كان  
لا ربه لكن ليست بالاسم الفاعل واما الناس فان اللام فيه عوض عن الفاعل واحله الناس  
لا يحتاج ان في السكون لانه انما يطلع على الناس الاصل الا انها ليست لارضا  
في السواس قوله واصل لاله فبالا تعني مفعول والالامة العباداة وان لم يفتح العين اي  
عند قاله معنى لوه اي معبودا فانه في الاصل من الالام العالم كالمصنف كانه كان  
في كل معبود ثم اختص المعبود بالحق لانه اولى من قوله اي بعد وصار مع الالام العالم  
فكثرة احتمال هذه اللفظة صارت تخفيفا من حيث ان تركه فصار الالف واللام كالنحو  
من المزة اعلم بها عما ولا فعل جمعا عما محال الضرورة كما قلنا في الاناس ذلك  
فصحى الالاه في السعة وورد ابو الفرج الاصفهاني ان اية بن حلف كان مسمى عبد الرحمن  
بن امره عبد الاله فلما خفت المزة نقلت حركتها الى قبلها كما هو القياس وقد  
فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموه في الاله ولا بد ثم لو خفف نحو الاله  
العبادة لان التخفيف مع عدمه فغال كالعطف في الله فكان الالفين لم يفتحا  
او الاكره ما الله مع المزة وذلك لان من اول الامر ان الالف واللام حرا  
عالم على في الاصل وصار كالحرف حتى لا يسكنه اجتماع يا واللام فلو كانا معا على  
سقط المزة في الدرج ومزة اللام المعرفة بمزة صل وعلى ابو علي الله بالوصل على قبل  
وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه لهما اي اسر فحال في قطع مزة واجتماع اللام  
واما ان هذا اللفظ اختص ساء لا يجوز في غيره كاختصاص ساء مع وخامه في  
الهم ويا الله واما الله داو الله مجرورا بحرف مقدر في السعة والله لا يطع  
المزة كما في في باب القسم وقوله من ملكك الى كس ملكي واب كذا بالوصل على ما



ووجه بوازه مع التردد والوزوم واللام قوله بالاعلامان اللذان فزان كما كان على سرائر  
 وتفضل الكوفيين بحمد قول اللام لظن في اللغة والمان في اللحن عوس من ما حار حار  
 باسم الله تعالى وقال الفراء اصل ما اقدمه الحذف كذا في اللغة وليس بوجه لا  
 لعل الله لا يسميهم بالجمع من الميم المدودة ضرورة قال في اياما احدها لما  
 يا الله يا اوده على ما سماه لا وصف الله بوجه كالا وصفه خواته اعني لا سماه  
 ما ذكره بوجه ما وما هو ان ما لمكانه وحل ما حار المدودة وصفه لانه منزله بالعبه وقد  
 لقوله تعالى قل اللهم فطر السموات والارض وموعده يسيو على النذر المسانف ولا اري  
 في الامم المنقصة لنداء ما فاع من الوصف بل السماع مسعود فها قوله ذلك في مثل  
 يتم على الضم والنصب العني مثل المتنادي المفرد اذا كرر ودل الى ما في اسم مجرور بالاضافة  
 قال في واجب النصب ولك في الاول النصب والضم قال يتم على الالف لا تكلم المسك  
 في سورة حم وقال في زبد ربه العلم الدل على طول الليل قال انما الضم في الاول فها  
 لانه متادى مفرد موقوت في عطف بيان وهو الدل على ما في في باب ما والنصب  
 الاول فقال يسيو ان يتم في محسن المضاف اليه وهو تارة لفظي لسم الاول  
 وقد مر في توالي المتنادي المسمى ان الالف اللفظي في الاعلى حكمه حكم الاول وحركته  
 اعرابية كانت واما ما في الاول محذوف التنوين للاضافة فلهذا في في مع  
 ليس مضاف وسهوه باللام المحذوف من المضاف المضاف اليه في الالف لا تكلم المسك  
 القدرة وما حكي ما المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه الالف المضاف اليه  
 لعل السكتا ان في بلا مضاف اليه ولا تنوين محوص عنه ولا سار على الضم والحاصل  
 بينهما في السكتا ان لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وقد  
 بالتعرف حاصه في الاعلى كما في في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلطفه وحركته  
 بلا عسر حار كاللذان هو الاول وكانه لا فصل سناك الالف انك تقول ان ال  
 زيد انا مع قولهم لا فصل بين الالف والالف لظرف ولعل لا لال رجل في الد  
 مع ان الكثرة المقصود منها وبين الالف وجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول قال  
 فلا والله لا طغي على ولا لالها مع ابداد ومع ان حروف الجر لا يدخل الالف في الالف  
 ويكن ان يكون قوله وحالها كما لو لم يكن من هذا فلا يكون في البيت دليل على  
 اسم الحاف الثانيه وقال المروان يتم الاول مضافا الى عني مقدر بدل عليه  
 الظاهر ولم بدل من المضاف اليه التنوين كما بدل في قوله تعالى لا يلهيكم في الالف  
 العرسه الدال على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عني الظاهر الذي  
 اضيف اليه في مثل مع اختلاف المضافين نحو قوله من داعي وجهه الاسد وقولهم

نصف ربع درهم فهو مع العاقبة جواز لان كره الكرا را دعي الى الكسرة فوجه  
 البرد في الاصل مضاف مضاف اليه بعد ما مثلها وعند يسيو ليست الاضافة  
 وقال بعضهم بعد موافقة البرد في ان اصلها يتم على عدي ان يتم الاول مضاف  
 الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف  
 الثاني لقي يتم على يتم فقدم يتم على عدي لما ذكرنا في قول يسيو وكذا القول  
 هذا القائل في نحو راعي وجهه الاسد لانه لا يطرده منها ان يقول ان الفصل كمال  
 لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في يتم يتم على عدي فالاولي قول البرد  
 وقد اجاز السرا في وجهه راجعا في نحو يتم يتم على عدي وسواء كان في الاصل يتم يتم  
 يتم على ففتح با على النصب الثاني كما في يارب يرب عود وهذا كما ذكرنا في قوله العلم  
 الموقوف بان الكوفيين مجرورون فتح المتنادي العلم الموقوف منصوب الى  
 كان لان يتم عطف بيان للاول فهو الموصوف للمسن قوله والمضاف الى  
 المكم كونه يا غلامي ويا غلام ويا غلاما ويا غلاما ويا غلاما ويا غلاما ويا غلاما ويا غلاما  
 وما ثبت افتحا وكسرا بالالف دون لاء ويا ابن ام ديار بن عم خاصه مثل اب غلام  
 وقياس ابن ام ديار بن عم اختلاف في المصطلح فقال بعضهم اصلها الفتح لان واصح  
 سطر الى الكلمة حال فزاد دون ركبا فقل كلمة على حرف واحد كواو والاضافة  
 وما لا ولا وما لا المتكلم اصلها الحركة لعلها مدارة بالالف اصل حركتها الفتح لان الواو  
 ولا سحر حرفا لعلها ضعيف لا يحتمل الحركة لعلها مدارة بالالف اصل حركتها الفتح لان الواو  
 الاسكان هو ما دلي لان السكون هو الاصل وقوله الواضع ينظر الى الكلمة حال الواو  
 ممنوع وعطارة لظرف في المضمرة الى تركها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة  
 والاعراب لا يكون الاحالة التركيب ولعل سطر في الكلمات الى حال تركها لم يطرده  
 للكم التي ليس بها حال التركيب على ابتداء على ثلثة حرف فزاد دل جاز وضعها على  
 او حرفين كما وضع يارب الضمير وكاف ونحو ما ومن هذا على كل حال فلا شك ان  
 اسكان ما المتكلم كاستعماله او لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاجتناح ان  
 الى حركتها لوقوعها ابداء بعد كل اخرى فلا عدا بها مع كونها حرف علة وهذا  
 اعني الفتح او السكون مطردان في غير التدا ايضا نحو جاني غلامي واما يا غلام  
 محذوف الياء في التدا فلان التدا موضع التخفيف الالف والهمزة وذلك لان  
 غيره معصا العوا من التدا وسره لخلص الى المقصود من الكلام محظف يا غلامي  
 بوجهين حذف الالف والهاء الكسرة لعلها فقلت لعلها لان الالف والهمزة  
 اخف من الالف والكسرة وهذا الوجهان لا يكونان في كل متادى مضاف الى



المستعمل في الاسم الذي طلب عليه للضافة الى السائر واشهرها لبدل الشدة على  
المعركة بالتحذف والقول بغيره واما عدوا وقد جاء شاذ في المنادى  
نحو يا غلام ويا اب بالفتح احرا بالفتح عن الالف واما فتح ماسي واصله ما عا فليس  
كحذف الالف لاجتماع اليمين وقد يفتح في النداء ما قبل السائر المحذوف وذلك في  
الاسم الغالب عليه الاضافة الى السائر للعلم بالمراد ومنه القارء الشاذة رب احكم  
وربما ورد في التدرج المحذوف القلب في غير النداء لكن المحذوف في القول هو  
ليس نادر طلبا لاراد واج قوله وما لسا وقفا اذا وقفت على غلاما قبلها  
ليسان الالف كما في باب الوقف واذا وقفت على يا غلاما في سكون الياء  
وصلا فالوقف عليها بالسكون اجمود يجوز حذفها واسكانا قبلها كما حذف  
ما حذف يا ووه وصلا وذلك على مذنب من وقف على القاضي سكا في الصا  
كما في باب الوقف واذا وقفت على غلاما في فتح الياء وصلا جاز الاسكان  
للووقف وجاز الحاق ما والكت مع الفاء الفتح قوله وقالوا يا ابني ويا امي  
فيهما في سائر المنادى المضاف الى يار ورددان عليها نحو اريد الياء  
التي تلي لا تبديل في بعض المواضع على التقييد كما في غلامه ولسانه والاب  
مطب السهم دليل كونها للتأنيث لظلالها في الوقف ما وقال الكوفيين  
للتأنيث يار الاضافة مقدرة بعد ما ولو كان اللام كما قالوا السمع يا ابني ويا امي  
ايضا ويجوز حذف هذه الياء المبدلة من الياء للترقيم فخرج ما قبلها يند  
البصرين قالوا والدليل على تبديل منها انهم لا تجمعون بينهما وانما ابدلت  
يا تانيث حذف هذه الياء المبدلة من الياء للترقيم فخرج ما قبلها نحو  
واما ام علي حكيه بوس لا يلبس سدا الالف واللام بل بالياء والواو فقف عليها  
بالياء لانها ليست للتأنيث المحض كما في احب ومنه والاولى الوقف بالياء وكما  
ما قبلها كما في علمه وعرفه بخلاف ما احب من وقف عليها بالياء كسما بارو  
وقف بالياء كسما بارو لا في معنى الخط على الوقف وانما يفتح هذه الياء لانها بدل  
يا حركتها الفتح لو حركت وقال لانه ليس اصله ايت واما است يا ابتا واما  
فحذف الالف وموضيف لان الالف حقيقة لا سفل فحذف واما حذفها  
في يا ابن ام ويا ابن عم فحمل للنقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت ويا است  
انها رحا محذوف السائر ثم ردت مفتوحة كما في نحو قوله كلبي ليتم باسمه  
وقد قال في يا ابت ويا ام اسم من الاول وكسر الياء في كسر الياء  
الكسر للسائر التي هي اصلها وجاز يا احتالا لانه جميع من العوضين بخلافه التي

وأي اسمي فانه لا يجوز لانه جميع من العوضين منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم  
خاصة مثل كلامي المضاف الى الياء اذا اضيف اليه المنادى فهو كما حذف الياء  
غيره الا لام والعلة اذا اضيف اليها الياء ومنه منادى فانه يجوز منها تحذف الياء  
قياسا بالتحذف او القلب لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكره  
نحو يا غلام حتى فعل في هذا يجوز فيها ما حار في يا غلام من الاربعة المذكورة  
عليه ما راد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم احرا بالفتح عن الالف لزيادة سهله  
موسع في حقيقة الكسر من تخفيف يا غلاما لانه كان حذف السائر فيهما مع فتح الميم  
او كسرها الكسر من حذف يا ونحو غلاما قوله وترقيم المنادى جاز وموافق  
غيره ضرورة انما الكسر يفتح في المنادى دون غيره لكثرة وقوع المقصود في النداء  
سواء المنادى له فقصده سرعة الطمع من النداء للاضمار الى المقصود وحذف احد  
اعضاؤه **قوله** وسو حذف في آخره تحفيضا ليعنون المحذوف للتخفيف ما لم يكن له  
موجب كما كان في باب قاض وعصى والافضل حذف لا بد فيه من تخفيف وتقولون لانه  
ايضا حذف بلا علة وحذف الاعضا مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف  
وسو العلة فهذا اصطلاح منهم وقد ذكره ان كان هذا الترقيم خرج منه جمع  
غير المنادى فان اردوا المحذوف على الجميع احكامه فلما سو حذف آخر الكلمة  
جواز اخرج منه حذف التنوين والحركة وقالا انما بعد آخر الكلمة بدلالة تعاقب الالف  
عليه ويدخل فيه حذف الياء والحركة لما خسر من تحريكه لان المحذوف صار آخر  
الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه وخرج منه حذف الياء في نحو يا غلاما او  
المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله وخرج منه حذف  
في باب عصا وقاض لان المحذوف لعل لا لا عضا وخرج ايضا حذف لام نحو بدوم  
لازواج **قوله** وشرطان لا يكون مضافا ولا مستقلا لاجلته ويكون  
علما زائدا على ثلثة احرف واما ما تانيث شرط ترقيم المنادى فانه اربعة منها  
عد منه مسبوقة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضار عاله وان لا يكون مستقلا ولا يكون  
مردوما ولا يكون جملة والشرط الاخر هو في غير متعين بل مواضع الشرطين احدهما  
كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثاني كونه ما تانيث وانما لم يذكر المصنف  
المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مضد بالان المندوب عند  
المنادى كما مضى وجاز الكوفيين ترقيم المضاف وفتح المحذوف في آخر الاسم الثاني  
نحو قوله عدوا احكمم ال علمم وادكروا وادكروا واخرى بالفتح بدكروا قوله لا  
لا سجد لكل ابن حركه سجدوه واعني موبخ ان ال علمم وادكروا وسجدوا



مردود في المنادي كافي قول ذي الرية وانه من ادعي ساعدا ولا يرى شيئا بعد الموت  
وقول النبي الله ما فعل الصوارم والعاشق عرو حاصره الاعاصم وبعض العرب رحم الله  
حذف عرو ما نحو ما تظن والفرار والافش حورار حسم الشك في المحرك الاوسط علما لان حركة  
الاوسط كالحرف الرابع في حركاته على ما قبله من الحركات على الكوفيين جواز حرم  
التلفظ في علما سكون او حركه وحركه في حركاته في الضرورة وان حلا من حركه  
على تقدير الاستقلال كافي وعلى سحر الحذف عند سيرة البرد اي الله جمع ربه مثلا  
يوجب تقدير الاستقلال واسدله بيديه بقوله لا احب ما لكم ما و احب منكم ما  
اما ما اي الله و اعلم حرم المضاف على اختياره البعده ولا حرم المضاف على انما اذا  
سعى بهما راعي حال حركتهما قبل العلم من كل واحد من حركتهما معنى الاستقلال لان حركتهما  
والا سراسر من حيث المعنى كونه وروى للفظ والمعنى معاً لم يكن الحذف من الاول نظراً  
المعنى اذ ليس احرا لاجراء ولم يكن حذف الثاني ولا حرف احران في نظر الى اللفظ  
فاستغنى الترخيم فيها بالكلية بخزان لعل استغنى الترخيم المضاف والمضاف اليه لان المضاف  
اليه لم يرح بالمضاف استغناء ما بحيث يقع حذفه بانه او حذف احده بدل ان  
المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلاً عن الثاني  
بحيث يقع حذف اخر المضاف للتخيم بدليل حذف التنوين وموعلامه تمام الكلمة  
تمام الكلمة من اجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من الثاني  
منفصل عن الثاني الاعراب على المضاف كما كان فلم يقع تخيم احدهما والمضاف على الثاني  
حكم حكم المضاف وانما لم يرحم المضافات الجوزية باللام لعدم ظهور اركانها في  
النسب او البناء فلم يورد على الترخيم الذي هو من خصائص المنادي وهذه العلامة  
في ترك تخيم المضاف والمطلوب من الترخيم في المضافات الذي في آخره  
المد لان الزيادة في الحذف وكذا المدوب لان الالف فيه زيادة مد في آخره  
لاظهار المعنى وسر المدوب وغير المد فيه قليل قوله ويكون اما علما زادا اما  
العلية في الترخيم كقوله دار العلم قاسم التخييف بالتخيم مع انه سيرة فيها التي منه  
بدليل على التي وانما اشترط في العلم زيادة على الثلث لانهم كانوا نقص الاسم نقصاناً  
قيا سطر واعلم ان في العربية اي من الثلاثي بلا علما به موجه بخلاف الجوزية  
وعدم فان النقص فيه وان كان بلا علما لكنه قليل غير قاسي ولسدود لا لعلها ذلك  
مخوكم وحدها فانه وان كان قيا لكنه يعلها به علم الى الحذف فان قلت  
الثاني المرحم يعني والاسمار الثلثة يكون على اقل من ثلاثة احرف نحو خمس وثلث  
السا فيه عارض فهو في حكم العرب وخبره المرقع على بنا قبل اذا لم يكن علما موصفاً

بالزيادة على شرطه كونه سار ما لم يتجسسا وسه فانه رجم وان لم يكن علما ولا زادا  
ذلك لان وضع الالف على الاول الزوال كما ذكرنا في باب ما لا يعرف في كيفية ادنى معصية  
فكيف اذا وقع موقعاً كسيرة سقوط الحرف الاصل على غير المنادي وانما لم يال سحار  
سه وساه بعد الترخيم على حرفين لان ساه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع الالف  
تأخضا عن ثلثة اذ الالف كلمة اخرى لكنها اسرحت ما قبلها بحيث صارت مع موطئ راس  
فاللحرفية كما قبل في المثال قبل الكاوكب عارده وقبل الفاعل سبب منه واما في سيرة  
سحر الكاوكب مع الالف فاعراب قللت لما كان بناؤه على عدة حركات لم يربطها  
حال الكلمة بعده والدليل على عدم لرويه حذفه في جمع السلاسل في سيرة في قوله  
وانس ولس في الثانية هذه الاحوال على سيرة كل اسم في آخره فان حذف السابحة  
في كلام العرب الكاوكب الاسم مع الثاني لعله اكد وسوار كان الاسم علما اولاً ولعله الترخيم  
تبعه على اخر غير المرحم منه في بعض المواضع معاملة المرحم اعني فتح الالف كما في قوله كلبي لم اسم  
تأصبت ليل افا منه على الكاوكب فصار في المنادي غير المرحم وجمان ضم الالف وتعلم  
اعلم ان الذين حذفوا الالف وسموا الكاوكب على قلنا اذا وقعوا المحقوا احدها فمضوا  
في طالع طلحه وقيل لا ما دون سكون الالف وذلك لانهم لم يثبتوا الالف كما في سيرة  
احدها عرابيه ولا منه بها حركه ورواه وجهه وان لم يكن هناك في الاصل حرف طبع  
ما في الوقت فالخاوية ما كان هناك ما في الاصل او في بعض من الثاني في التعليل لا طالع  
نحو قوله في قبل المرفوعا عارداً لك موقفاً منك الوداعا ولا رجم غير ضرورة منادى  
لم سوف الشروط الا ما سد من نحو اصباح ومع سوده قاله حركه في رجمه كقوله يستعالي  
وليس اطلق منه لان كراو الكراوان وقال المرحم كراوان ولا ضرورة الى قال  
مع ما ذكرنا من العمل الصحيح ويجوز حذف المرحم الا عند القراء وابن السراج قال فقالوا  
نعم في ما روي من محرم ضلت لسم الى حلف صدوقا فصار انما ان الالف من تمام  
الموصوف لكونه الا على معنى فيه فاذا رجم الكلمة حذف س من حركه لا راد عليها  
س من الخارج فعل هذا لا يمنع عند سماعي سار التواضع فانه كان في  
اخره رادان في حكم الواحدة كما سماه مروان او حرف صحيح قبله وهو الس من رجم  
حدها وان كان حركه حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك الحرف واحد قسم ما حذف  
للمرحم ثلثة فقام وسواهما حركتان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في جميع  
احدهما اذا كان في اخر الكلمة رادان في حكم الواحدة معنيهما رادان معا لا  
معا معني واحد لان كل واحد من رادان في حكم الواحدة معنيهما رادان معا لا  
معا حذف رادان رادان سبعة اصناف زادا ما الله فخره وان







الرجح على كان عليه وكان القياس ان يكون جعل في لغة الرحيم اسما راسا هو الاكسر لان  
العلم من اسما كلامهم ان المحذوف لعله موحدة قاسية كما في عصا وقاض كان في حكم ان  
فكذا انما يقبل المحذوف من الحذف على حركته وان المحذوف لعله موحدة قاسية لكل من لم يسمع بالاسم  
فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو عود ويدر ومصحف الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا  
لو كان كائنت لم يحذفوه لعله موحدة كئلا كان الترحيم لعله موحدة مرساة من الالباب  
لطلبهم التحريف في الحدار بالحق على حركته فاعلموا بالاضافة الى باب التكميل الذي فيه  
لعل كونه في صورة المنقول راب وفي نحو يازيد بن عمرو وهو المشهور من في الضم ذلك لما  
قدمنا من ان التدا ليس مقصودا بالذات بل هو لئلا يطلب لصحى الى الحكي بعد من الكلام  
المتأدى له صار حذف الرحيم مطردا كالواجب فعول الرحيم في الغالب معاملة نحو حواسا وفي  
ما المحذوف في مطردا وبمن جعل اسما راسا مطردا الى ان كان قاسيا مطردا كالكس  
لواجب فاذ كان المحذوف منوى السوب لم يعرف على الاطلاق بعض المواضع بعضها مختلفة  
وبعضها مع على فيها اسم الى الرحيم حذف حرف ليس منه قال الجمهور في ترجمه على  
وفاصول على هذه اللغة على ويا قاضي مرجع الالف لانه ان في اللفظ كان  
الاخر الذي عدله وقال المس ونعم قال لوقيل اعل ويا قاض في هذه الالف لم يعد لان  
ان كان الاحكام لفظا ولا خلاف في رد الالف والآخر في اللغة العليل الى لغة الضم  
الساكنين لفظا ونقدرا ومنها اسم على لغة المحذوف منه حرفا على السكون كان مدغما  
في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسما راسا وكسرا والكسرة اكثر من سوب  
الحرف الساكن قبله من الفتح فقول يا اسما راسا لانه النقي ساكن ففتح الآخر  
اجتا على ما قبله كما في قوله دوى ولد لم يلهه الوان وقولهم طلس في تحف الطلس وذلك  
لانه لما حرف فيه بعد الترحيم بنم راس على من الاستقلال ساء الفعل الذي هو في الالف  
في التعريف فتركنا لفتح لان الالف ليس دون الكسرة ما عا لما قبله كما اسع في الفعل ساء له  
من الكسرة ما لم يكن نحو لم يلهه والطاق ولم يلهه بالفتح على الوجه النحوي وعند سبويه في  
نحو اسما راسا الكسرة ايضا للساكنين وهو اولي لكونه اسما وان لم يكن قبل المدغم  
آخر نحو اررت محدب مسعى الساكن على حلة على هذه اللغة اي الكسرة كما في هرق والراء  
محذوف الراء الاولى ايضا كما في اسما راسا الف قبلها قال الساكن المدغم في اررت على  
اصل في هرق فاما المدغم المدغم اصل السكون فانه رد الى اصل حركة ان لم يسمع  
اتفاقا من السكون في السمي حجاب حجاب وفي راد راد وفي مصدر اسم مقبول معار  
وان لم يسمع ساكنين فالمدغم على ساكنين على ساكنين او المدغم في كاتب والفراد  
الساكن الى اصل حركة لانه لا يري كما ذكرنا ساكن الحرف الاخر في الترجمة قول الجمهور

وامر يكون القاف وفتح العين في مقول المحذوف الحرف الساكن كما حذف في نحو عود  
لانه قادر على ان يكون الاخر بعد المحذوف وذلك بان رد الى اصله ولم يكن ذلك في نحو  
حدث اذا لم يكن الساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته  
قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا علي في السمي لاصحوا ويا علي لان الفاء كما  
فرق بينهما بالياء في الثاني سلا في السوب في بعض المواضع نحو ريت قاضيا وقاضيه  
بختلف الكسرة في حرفه لم يمس في موضع من المواضع ومنها نحو عود فانه يجوز عند الجمهور  
جعل المحذوف منوى السوب بعد حذف الدال فقط فقول يا ثولان لاسا الواو في التقدير  
ليس اخر الكسرة منع الفراء من ذلك لانه في الظاهر اخر الكسرة قبلها ختم وهذا كما قال في جمع  
ميرقل على المحذوف انه لا يجوز انما الحرف الساكن لانه الحرف قال فاذ قصدت جعل محذوف  
ثم في حكم الالف حذف الواو ايضا على مذهب من يجوز يا عم ويا سيع ويا عم في ترجم  
عمود وسجد وحماد كما هو اذا جعل المرحم اسما راسا ثم ما قبل المحذوف لفظا ان كان محذوف  
في حكم نحو يا حار ويا مر ويا ردى في حارث ودره ودره وتقدرا ان كان يا ركونا  
ما قبلها او الفاء نحو يا قاضي ويا مسرا في قاضيه ومسرله واه كان واوا بعد ضمها في فلكوا  
وثمود ابدل من الواو يا و التمه كسرة نحو يا طلس ويا في الكسرة قبلت يا ثمود ويا  
لانه لم يأت في كلام العرب اسم مكنى آخره واو قبلها ختمه لا وتقلب الواو يا و التمه كسرة  
نحو الساعدي والادل لما في التعريف فباب الاللال والمثاوي في حكم المتكلمين في  
بناؤه وان كان قبل المحذوف يا او واو بعد فتحه عليها الفاعول في علسا ودره  
يا علي ويا ردى في الكسرة يا علي ويا ردى لانك اذا اوب المحذوف لم يوارى الفعل تقديره  
حتى تعجب الفاعول ما اذا لم يهزه كجاء في التعريف انما راسا تمام وان  
كان واوا او يا بعد الف زائدة قبلت سمة نحو يا سعار ويا حراي سعاد وجرامه في  
الكسرة يا سعاد ويا حراي لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفاء سمة او هاء  
كما في في التعريف وان كان ما قبل المحذوف بالكلية وحرف ليس فان عرفت ما حذف من  
الاصول ردد لانه لا كان كما ساء في ترجمه ساء او فاعلم كما تقول في ترجمه ساء ودره ما ويا  
وما ودى رد العين الى سكونها عند الاختصاص ويا ودى ويا ودى العار حركة العين عند سوب  
كما في في باب السب فان الاختصاص تقول وشي وسوبه وسوى وان لم يعرف لسا  
لاصول ضعيف انى واللين كما تقول مالا في سمي ملاه وان لم يكن ان حرف  
لين لم رد المحذوف كما تقول يا شب ويا عدى ساء ودره كل ذلك لان المتأدى للضم  
على حكم المعربات كما هو في المعربات اسم ما حرف لين لسا فقط ذلك الين  
مع التثنية للساكنين فسعى العرب على حرف واحد وان ادب هذه اللغة الى العالي











له قدر حال حال والجمع من اسماء المفعول والجمع من اسماء المفعول والجمع من اسماء المفعول  
الكوفون هذا على جواز من غير المعروف وهو غاذا عند البصر في كل اللاندي عن الكوفين  
انهم ما نولوا المندوب في الوصل نحو واذا يند **قوله** فيجوز حذف حرف التند  
الأمع الجنس والافارة والمندوب في الصفات نحو يوسف اعرض عن هذا واما ال  
ومد اصح ليل واحد موصوف واطرق كرى يعني الجنس كان كره قبل التند وسوا بر  
بالند او كرا جيل ولم يعرف كرا جيل وسوا كان مفردا او مضافا او مضافا الى  
با غلام فاصل با حسن الوجه وباضار باز يد اقصت منه التلثة واحدا للعدية  
واما لم تحذف من التند لان حرف العلة اما السعي عنه اذا كان المندوب مفعلا عليه  
عليها المفعول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدت واما لا تحذف من  
لان المعرفة المعرفة حذف التند او هي ان حرف تعريف وحرف التعريف لا تحذف  
ما يعرف بها حتى لا يظن حذفه على اصل التند لاري ان لام التعريف لا تحذف من  
التعرف بها وحرف التند الا في منها بعد حذف ادى معده مع التعريف  
والخطاب وكان شئنا ان لا تحذف من اي ايضا وسوا الضامن متوف بالتند وال  
ان المقصود بالتند لما كان وصفه كما تقدم وهو موقوف قبل التند باللام حار حذفه  
التند ان لا يجوز الحذف من اي ايضا من غير ان يصف هذا يندى التلام كما لا يجوز الحذف  
من اي ايضا من ان الاعتبار في حذف حرف التند من اي توصف نحو ايها الرجل  
او بوصف وصفت نحو ايها الرجل واما لم تحذف عند البصر مع اسم الاشارة  
كان متوقفا قبل التند لما ذكرنا فيل في موضوع في الاصل لما اشار اليه في المطبوع من كون  
الاسم مشاربه وكونه دى اي محاطا بها وطاسر فلا اخرج في التند عن ذلك الا  
وجعل في طلبها اخرج الى غلامه فلما يدل على عسره وجعل محاطا به في حرف  
والكوفون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل التند  
واستشهدوا بقوله تعالى ثم تم مو لا وليس في الاري دليل لان سوا لا خبر المندوب  
كما في في الحرف فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العدم والمشت  
الى اي معرفة كانت والموصولات التي المفترقات فمدار ما نحو ايست واما ان لم  
في الموصولات من لاري محسنا احسن الى ومن قال في صسط ما تحذف منه الحرف  
تحذف مالا وصف به اي يندم جواز الحذف في با غلام جيل ويا خيرا من زيد  
مع مكرها وذلك مما لا يجوز واما لم تحذف من المعارف التي التعجب من المندوب  
اما المشتقات به فليها لغة في مسميه باظهار حرف العلة ككون المشتقات له امرها  
واما التعجب منه والمندوب فلانها متاوان مازا ولا يقصد فيها حصة العلة والاداء

كما في التند المحسن فلا يظن ان التند الى معنى آخر مع بقاء له معنى التند من جارا را انظر  
علم التند منها على الحقيقة المنقولين تامنها ولم يذكر الحرف في الحذف من الحرف في  
منه لا تحذف الحرف من الامع ابدال اليمن منه في آخره نحو التند وذلك لان حرف التلام  
ان يوصل الى ما يندى او اسم الاشارة فلما حذف لوصله مع هذا تلفظ ككروا باسم  
تحذف الحرف لئلا يحذف قوله اصبح ليل اي دخل في الصباح ومصرحها بالند ام حذف  
امر القيس سريانه وكان محمدا لعل ان ساليه عن سبب فركس له فالتا كما اصل القيد  
حذف الحرف من الاري ولفظ الاشارة قوله اطرق كرى ربه بعدد ساليه كرى التندون اطرق  
كرى اطرق كرى في التند في القرى ما ان اري هنا كرى فمكن والظرف حتى صاد وندة مثل  
الصنع حامري ام عامر التند في التند الذي هو كبريتك قد مضى وحمل الى القرى فلا  
على ايضا في ذلك قوله ام محمدا فقال له محمدا الليل ونفع في الليل على ملك  
ملكه ووزن اسم سلس محمدا وقال ام محمدا فقال له ملك الليل طويل واسم محمدا  
اسم من عالمك فسمم على الملك في الاسم فحفظه ملك فحفظه فقال ملك احفظه  
اسم الا على حصة كذا امثالا **قوله** وقد حذف المندوب لقيام التند في الاري  
يا جودا ويخفف الاعلى انما حرف تنية ويا حرف تدار اي يا قوم اجدوا ومن وارا  
سجدوا ويشهد التلام فان هذه الفسار اذ غنت توترا في لام لا ولسجدوا فليست خارج  
نور بالنصب اي نعم لا مدون لان سجودا ولا زاده او تقول لا سجودا بديل من السلي اي  
صدم من السجود ويجوز ان يكون بلام من قولهم فلا يكون لانه اى من التند  
ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جازا سارا لا يعمل في غير التند ودي فل وطره ليس فل رحيم  
فلان ولا طم في المذكر الا بالاعلى يندم الفراء كما تقدم من تحو به نحو با عم في با عم  
ولو كان رحيم فلان لعل في الموند فلان تحذف باه فلاه ومن ذلك ما كان واسمها فلان  
او ما فلان اي يا كرم ويا سلم ويا عام وكذا ما لمكان اي لكع وكل ما هو على مفعول فهو محسنا  
والعالب في الس ومن الامة المحسنة التند اكل ما هو على فعل سبب المذكور في التند  
نحو حب وكلع دحاب والكراع وقال هذه قيسية عند سيبويه كالتى معنى لامر في التند  
فعل في مكرها ومفعولان سماعي واما مطر انما عرالى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير  
منا دى كقول في امك فلان من فل وقال الطوبى ادى الى سبعة الكراع ولم يست  
سعى من الاسماء المحسنة التند وسواها مما اصل التند باب الاختصاص ذلك ان  
باى ويجزى في التند وسواها من غير الجي بها السبعة بما في مقام المضاف اليه  
ووصف اي يندى التلام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كاتا وادى والمشارك فيه نحو ما  
لوحى بان اختصاصه لولى وذلك الضمير من بنى مثاله بالسبب اليه وسواها في موضع آخر



نحو اياكم الصف ايما الرجل اي احسن من الرجل بكم الصف او في موضع السماع  
نحو اياكم ايما الرجل اي احسن من الرجل بكم الصف او في موضع السماع  
ولا للمصارع نحو اياكم ايما الرجل اي احسن من الرجل بكم الصف او في موضع السماع  
بل المراد بعد اي هو ما دل عليه من الحكم السابق لا المطلب وانما فعل في باب النداء الى  
باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى لنداء لا حقيقة كان  
بازيد ولا مجازا كما هي في النصب منه والندوب فكره استعمال علم النداء في الحالين  
بالكلية وحال غامض او وضعه من غير الاول ولزوم رفع الثاني كما هي في لنداء  
مجموع نحو اياكم الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لو وقع موقع الحال اي اختصاص  
من الرجل وهذا كما قيل في نحو سواراقت ام قدمت ام قدمت ام قدمت والكل  
في الظاهر على موطوعه على حلا لانه في الحقيقة يتغير بمتدار عطف عليه اسم آخر اي  
قيامك وقعودك كما يجي في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور في  
ال على المراد من الضمير المذكور ما معروف باللام نحو نحن العرب ادي للرد والاختصاص  
نحو قوله صلى الله عليه واله وسلم يا معاشر الانبياء ولسانك اي ذلك كلام وقوله من كان  
كرهه واما كان المنسوب علمنا قال ما سماك الصاب قال ابو عمرو والعرب في  
الاختصاص اربعة اشياء معس وال اهل في قال اي صفة الاعمال لا الشك في  
المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس للاختصاص محصورا فيها قال المصنف  
باللام ليس نحو لا على النذر لان النادى لا يكون اللام ونحو اياكم الرجل متقول عطفا  
والضاف تحتل الامر ان يكون متقولا عن النادى ونصبه بيا القدرة كما في اياكم الرجل  
وان نصب بفعل مقدور كاعني واخص او نصب امح فكل والنقل خلاف اللام كالاداء  
ان نصب انتصاب نحو العرب هذا كلام والاولى ان يقال ليس متقول عن النذر وهذا  
انتصاب النادى احرار باب الاختصاص مجرى واحد ان لم يعمل لكنهم جوزوا نصب  
ودخل العام في نحو نحن العرب لانه ليس بنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص  
حرف النداء المذكور مجامعة للام وقد نال الاختصاص الذي باللام او الاضافة  
بعد ضمير الخطاب نحو يا ايها العظيم وبك اهل الرحمة او سل قالوا وان كان الاختصاص  
باللام او الاضافة بعد ضمير الخطاب نحو يا ايها العظيم الغاب نحو مرت به الناس في  
الظاهر نحو الحمد لله والحمد لله واما انما المطلب او الرحم نحو قوله تعالى يوم نكفوا  
يوم نظر الناس ولا يظن قوله وادى الى سوء عطل وسعاصم اصعب مثل السكينة  
لا يظن سوا عني او احسن في الجمع او اوجز لا قدم وارجح كل في موضع هذا ما قيل في قول  
في الجمع بالنقل من لنداء لم يعد لان في الجمع معنى الاختصاص فيكون قد احرى ما يذكر

مجى واحدا وكما نصب على الذم ما هو المراد ما قبله نحو قوله تعالى وامرته جمال الحطت  
ما نصبه في الفتح شي ما قبله لعله على اندحرا كلما در سارق وجوه كلاب ما نصب  
فانما و قال فارغ عوف لا حاول غيرنا وجوه وروى في من خارج واعلم ان  
لك في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان يجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله  
لا خلاف اعرا بها فتوشل قولك اصعب ما سراك واجب اخوك الصالحين ما نصب  
على المرح او رفعه عليه اي ما السلمان واعني الصالحين كما يجي في باب النصب واما اذا  
قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فيما صفتان لا اتفاق للموصوفين اعرا بها  
واذا قلنا مولانا وزيد الطويل وصفا بل عطف بيان لانه لا الفصل بين اسم الاشارة  
وصفة كذا وكذا على الجملة كل اسم في معنى الموصوف فيمتنع كونه وصفا جارا على الموصوف  
لما عطف لرفع او نصب على المرح او الذم والرحمن كان في معنى من هذه المعاني  
والا فاعطف بيان لان في شراويا ما كالموصوف **قوله** انما لنداء اخر عالمه  
على شرط التفسير وسوكل اسم بعد فعل يشبهه مشقلا لغيره او متعللا لسلطانية  
سوا وما نصبه نحو زيد امرت به وزيدا امرت به وزيدا امرت غلامه وزيدا امرت  
بمنصب بفعل لغيره با بعد اي ضربت وجادرت واسب والاسب وانما وجب ا  
الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من نصب ولم يلب به الا عند تقدير التام نصب لغيره  
فانما الفاعل يعني عن تفسيره فكما ان نصب ههنا في الرفع في نحو قوله تعالى وان احد  
من المشركين سجد لك كما ذكرنا في باب الفاعل وتبين عند الكسائي والافعال ليس ما  
ناصبه مضموم انما نصب عند ما لهذا الاسم لفظا متاخرته اما لنداء ان صح المعنى  
واللفظ مسلسلة عليه نحو زيد اخرته فضيت عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره وانما  
ان احل احد ما مسلسلة عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسدده كما في  
مررت به وعراضرت غلامه فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لنداء  
جادرت وفي عراضرت غلامه لنداء مررت به ليس قبل الاسم في الموضعين فاعلم  
ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب للفعل واحد في ذلك المفعول  
وفي ضميره معاني حاله واحدة لان التفسير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة مسلسلة على  
التفسير بعد مسلسلة على الظاهر المقدم كيد الناصح الفعل عليه ليس التفسير هو المقدم  
من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون  
التفسير مثل الظاهر اعرايا في جميع المثل وليس كذا الآري الى قوله لم زيد امرت  
وزيدا امرت غلامه ولو قيل على نهيهما ان المنصب بعد الفعل الظاهر وسوكل  
كان ضميرا او متعللا سوكل الكل من المنسوب المتقدم كان قولنا ولا يظن هذا في جميع



فالتعريف في زيد اضربه بدل من زيد وكذا الجار والمجرور في زيد اضربه بدل من  
جاوزه وكذا احاه في قولك زيد اضربه احاه بدل من زيد اعلى حذف المضاف كما  
زيد ايجي تخليصت احاه وكذا في قولك زيد اضربت عمرا في دارة وزيد الضمت  
عمرا او احاه بتقدير ملاس زيد ضربت وملاس زيد لقيت به غمب الملاس  
عمرا في دارة فانه ملاس زيد يكون مصروبا في دار زيد وقولك عمرا او احاه فانه  
ملاس زيد يكون ملاسا لك هو او حرد وان كانت الملاسة في الصوتين بعد كما  
يجي في مذنب البصر من ايضا واخا البصر يكون كوني النصب معولا افضل من  
ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ بهلك مع انه قد ويب ما ومنهم الى ان المرفوع  
في مثله سد الا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكون في ان يتكسب ان ارتفاع  
اخر ملك الموح كما اركب في هذا الباب ان انصب الاسم هذا المضاف لان الفعل  
من جميع النماة لا يرفع فاعله في كل اسم بعده فعل اخر اعني نحو زيد ابوك ولا يرفع  
بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او سه حر الكلام الذي  
بعده نحو زيد اضربه وزيد انت ضارب قوله او سه ليعمل نحو زيد اما ضارب  
وانما يجوز قبله ونحو اسم الفعل اسم الفاعل والفعل انما المصدر فلا يكون  
مفعولا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سطر لا يفسر كما في النصب  
المصدر لا تقدم عليه وكذا الصفه السببه لا ينصب قبلها وسه الفعل في التفسير  
لم مصدر الاسم حرف لازم للفعل اذا كان مصدره فلا يكون المصدر في الفعل  
سوار في الواقع والناصب نحو ان زيد اضربه وان زيد اضربه ولا بد له الفعل كما  
بعد عليه انما قبل الاسم المحدود ونحو زيد اضربه او بعده نحو زيد انت محسن  
عليه وزيد اضربه عزوه وكذا احرف الاستفهام وحرف النفي نحو زيد اضربه  
وما زيد اضربه الكران واللام تحذف ضمير الاسم المحدود ولا سطره لا تقطع  
ولا محلا فلا يجوز زيد اضربه العريان كما يجوز زيد اضربه العريان كقولك سطره  
اي سطره على الفعل في ذلك الاسم المتقدم بالفعل في ذلك الضمير الراجح اليه اي  
لم يعمل في الاسم المتقدم سطره في ضميره ولو لا ذلك العمل فيه وهو احراز نحو  
زيد اضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر هو الفعل الموح وعنه نحو زيد  
قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل او سه ليعمل المرفوع في قبله حتى يقال سطره  
ضميره فانه ان قوله بعد لو سطره عليه سوا وسه ليعمل في ذلك المتقدم بالفعل  
ما قبله لما عرفت في مقامه فلم يبق الا التنبه فمعي سطره في ضميره سطره على  
اي لو سطره عليه ولم سطره لضميره قوله او سطره في سطره لضميره او سطره على

الضمير المعلن يكون من وجه كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيد اضربت فانه  
منه كونه ضربت عمرا او احاه لان الفعل مسجل في ذلك المضاف لكن لو سطره العطف او  
موصوفا لفاعل ذلك الضمير او موصولا لنحو زيد اضربت رجلا كونه زيد اضربت الذي  
او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصولا لنحو زيد القيت عمرا او رجلا صر  
وزيد القيت عمرا والذي نظيره وغير ذلك من المتعلقات وقوله فاعلا اراهم يتبعوا  
لعمله في محام مال طالعاب محرم ما اسعمل الفعل في نفس الضمير او التقدير ليعمل  
كلا وما لفظ السلق ان يكون ضمير النصب من من المنصوب بالمفسر وليس بشرط  
ان يكون الضمير منصوبا بالفظا او محلا كما فعل بعضهم فظهر ان نحو زيد اضربه او ضربت  
او اما ضارب بل الشرط ان تصاب لفظا او محلا او ان تصاب متعلقه لذلك الاري  
لعمل هذا الضمير من مملكه او مرت من مملكه الضمير مرفوع والمضي ضربت مملوكها  
ومرت مملوكها واخر بقوله سطره لضميره وقوله لو سطره عليه سوا وما سطره  
عن ان موصوفا بالاسم والفعل كل احرف واحده المصدر كان واخرها نحو زيد الى  
صربه وعملوك لضميره واما ان الفتحة فانه وان لم يجب لصدره لكن لا العمل بعد  
في قبلها لكونها حرفا مصدر ما ومن الواجب لصدره ما لم نحو زيد كم ضربته وحرف  
الاستفهام نحو زيد بل ضربته واضربه وكذا العوض نحو زيد الا صرته وحرف التحصين  
زيد بلا ضربته والاول اولوما وكذا الالتماس نحو زيد ارجل بصرها واللام الابتداء  
نحو زيد لعمرك لضميره وكذا ما دان من حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم كون  
ولا نحو عمرا لم امره ولا امره وان امره ادا لفاعل خطا قال قد صحت الحما  
مدعى على ساكلم اصنع روي رفع كونه نصبه اما لن فيقبل ذلك منها لكونها نصبه  
سوف التي خطا لفاعل نحو زيد سوف اضربه واما لم فلا امر اجبا بالفعل صر  
معانا الى الماضي حتى صار كونه واما لا فلعله ما في الكلام حتى ان تقع من الحرف  
ومعوله نحو كنت بلال والواردان لا يخرج مع هذا كله فافرح بالابتداء في الاسم  
الواقع قبل هذه الحروف اللامه راجح نظر الى كونها للنفي الذي حقه صدر  
الكلام المعبر عما يعبر معنى الكلام الكرم رجاوه عند كونه الفعل عنهما نحو زيد  
ضربه ومن الواجب لصدره ما حرف الشرط نحو زيد ان ضربته لصرك وزيد لو صر  
ضربك وكذا زيد ان قام اضربه لانه ليعمل الشرط واللام في قبله اداة الشرط كما  
مذهب البصر من على ما يجي في باب واما الكوفون فخورون تقدم معمول الحار  
على اداة الشرط نحو زيد ان قام اضربه واما معمول الشرط فاجازه الكاسي و  
القرار نحو زيد ان ضربت لصرك وضمها الاسما التي فيها معنى الاسم مام او الشرط











فول نصب الفعل نفسه ما بعده الفاعل كما ذكرنا على ضربين ما ان يكون المفسر على لفظ المفسر  
ضربا في ضرب زيد امره او يكون لفظ المفسر والا على لفظ المفسر واللفظ في اللفظ كما في ضرب  
به وضرب غلامه وحسب عليه بانه في على لفظه اقام لانه ان يكون يقدر ما يجوز معنى الفعل  
الظاهر من غير نظر الى معمول ذلك الفعل الظاهر حاصل بل مع اي معمول كان فهو الا  
نحو زيد امرت به فان حادرت المقدور قبل بداحض معنى امرت به سواء كان مررت عاظا  
في مك او في بر او في لعلامك وفي خحك او في اي سى كان لا سعاد ومعناه باعداد  
المفاعيل وان لم يكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الى الضم  
نصب ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيد امرت غلامه فان نصب المقدور بها  
قبل زيد ليس معنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه او احاه او  
صد له او ما جرى مجرى ذلك الامر انك لو قلت زيد امرت غلامه لم يكن معنى  
ضربت غلامه ايضاً بل المعنى امرت زيد امرت غلامه فقدره ان نصب المقدور  
بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض فاعني ضربت مع  
اي معمول له كان وان لم يكن هذا اما في ايضا امرت معنى لاسب فانه نظرد في كل  
فعل مفعول به او متعلق به اي معلى كان وقتا ان يعدل في تعيين المعامل المقدور  
راقعا كان وانما بانك ان سطر فان كان المفسر عاظا في ضم الاسم المقدم  
واسطه مدررب لفظ ذلك المفسر لعله كما في ان زيد قام وان زيد امره وان على في  
الضمير لاسطه حريف نحو ان زيد امره وان زيد امرت به فلك ان ضمن فعل الملامه  
مطلقا اي ان لو لم يرد ان لاسب زيدا وكذا في ان الحيوان اكل عليه ان الحيوان  
اكل مطلقا عليه اي ان لو لم يرد ان لاسب وان لاسب وان ان قلت الحيوان اكل  
العلم فانك لعلامك فاعظا اسد اليه الفعل المبني للقول اي الاسم العلم الحيوان  
اكل عليه العلم وكذا السوط ضرب به زيد ذلك الفعل بان يعدل ان كان هناك معمول  
الى ذلك المعنى نفسه معنى ذلك اللازم امره كما في ان زيد امره وان زيد امرت  
اي ان حور وردد وان حادرت زيدا لا الفعل الملامه كما ذكرنا في الحيوان اكل عليه  
اكلت عليه وان كان المفسر عاظا في متعلق الضم فلك ان ضم فعل الملامه مطلقا اي  
فيما عمل فيه حريف البر او نفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيد امرت غلامه اي  
لو لم يرد لاسب زيدا وكذا في ان زيدا امر غلامه وان زيدا امرت غلامه  
لك ان الفعل ضمير في العامل نفسه ذلك الفعل الظاهر مع مضاف اليه  
الاسم المذكور فقول ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيد امرت غلامه ان ضربت غلامه  
زيد ضرب غلامه وان ضربت غلامه فلك ان يكون الفعل الظاهر نفسه المقدور

دعوى

ومفعول الظاهر نفسه المتعلق بالمقدور وكذا في نحو ان زيد امر غلامه وان زيد  
لعب غلامه والتفصيل اول من انما الملامه مطلقا لانه صدر انما بالرفع في  
زيد قام غلامه بل المعنى ان قام معلق زيد قام غلامه ونظر في العامل في متعلق الضم  
حرف البر فاعلم ان معنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور بقول ان  
ان زيد امر غلامه وان زيدا امرت غلامه حوزوا متعلق زيد غلامه وان حادرت  
متعلق زيد امرت غلامه وان لم يوجد متعلقه فاعلم ان لاسب زيدا اكل على حوز  
وان زيدا اكلت على حوز اي ان لو لم يرد ان لاسب زيدا اكلت على  
حوزا وادان حادرت في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور  
اليوم زيد امرت غلامه وان السوط زيد امرت غلامه فاعلم ان الاسم المذكور مفعول في ذلك  
الظرف ايضا والجار ايضا وانما ان جار قبل الاسم المذكور مفعول فان كان المفسر  
مفعول فاعلم ان اسماء المعنى كما في ان زيد امر غلامه اي ان ضرب زيد غلامه  
وكذا في ان زيد امر غلامه وان لاسب زيدا اكلت على حوزا في ان لاسب زيدا اكلت على حوزا  
اي ان لاسب زيدا اكلت على حوزا بالرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند  
وجود اخرى منها كما مع غير الطلب واد الفاعلات حال الاسم المحي واد  
اربعة اقسام اما ان تحار رفعة او نفي لعله او يجب نصبه او يستوي رفعة ونصبه  
ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعة واشتبه اس كيشان قال وذلك اذا كان الفعل  
مسعلا مجردا بوجه تحقق فاعلم ان يكون الى الفعل نحو السوط ضرب به زيد  
كما حققنا عليه الفاعل فكانه فاعلم مرفوع وقد تقرر ان لا يجوز نصب الاسم المذكور  
الا اذا جعل الفعل عنه منصوب وهذا الذي ذكره قياس عارده الوجه جواز نصبه  
لكون الفعل مسعلا عنه منصوب محلا على ما بعده او المفاعلات واجبة الرفع في نحو  
حزرت فاذا السع زيد لعله غير محكي ثم علم ان المعنى ابتداء ما يحار رفعة لانه  
سوالا من عدم احتياجه الى حذف عاقل فقال حار الرفع بالابتداء من لعله  
عالم الرفع في جميع ما يجوز رفعة في هذا الباب حتى لا نظران رافعة فعل كما ان  
او نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير في خلافا للرفع وخلاف الرفع  
النصب لاق هذا الاسم المذكور اما ان يرفع بالابتداء او نصب فعل مقدور  
اما الحرف فلا بد حله لانه لا يكون الا حار وكلامنا في اسم نصب لفظا ما بعده لاسب  
عليه والمعنى حار الرفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموحدة والقرائن  
التي تحار معها النصب والتي مساها معها الامران على محي خبرها ولا يمتنع  
قرار النصب لان المفسر في النصب ومع عدمه ليس الاسم محكي فيه بل يرد



النصب التي صدرت على اختيار اليه واما اختيار رفع على النصب مع ذلك التقدير  
لا يحتاج النصب الى حذف الفعل واظهاره والاصل عدمها بخلاف الرفع فانه لا  
معنى عند من لم يطهر في اللفظ حتى يقال طرف فاصرفه على اختياره في رفع  
لعلنا نختارنا الرفع على النصب لانه حال ظاهر دون النصب حركه او عند وجود  
اقوى منها اي عند وجود حرفه للرفع اي اقوى من قرينه النصب وقرينه الرفع  
التي بجامع ربه النصب ويكون اقوى منها سنان فقط على ذكره اما اذا لم يكن  
اما انما فجامع لم ير النصب مع احد ما مغلوطه ومع الآخر من غايته اما  
الاو في الطلب على ما في والآخر ان عطف الجمله اليه بعد ما على فعلية كونها  
جوازا للجمله استهنايته فليد اما اذا افلا بجامع من قران النصب الا واحد وادانها  
عليها وملك العزم كون الجمله المصدره مما معطوفه على فعلية كما هي واما اما فانما  
مرج الرفع معها على النصب مع القرين المذكورين لان مرجح النصب في مثلها  
اما اما كان لراعاة الساس المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعلية نحو  
قام زيد وعمر اكرمه ولصدا الساس بين السوال والجواب في كونها فعلية نحو  
زيد اكرمه في جواب من قال اتم اكرمت فاذا صدرت الجملتان اما نحو قام زيد و  
عمر فقد اكرمه واما زيد فقد اعطيه دمارا في جواب اتم اعطيت فان اما من  
الحروف التي صدرت بعد الكلام وسانف ولا تنظر معها الى ما قبلها بل بعد  
الناسب معها لكون وصفتها ساسه ما بعد ما قبلها اعني الى سلساف حرف  
سها الجمله للاستيناف الى ما كانت في الاصل عليه وموافق الرفع لسلالات  
من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست معصده للرفع لان وقوع الاسمية بعده  
بعد ما على السوال نحو قوله تعالى فاما اليتم فلا تقهر واما السائل فلا يهرك عليها  
في صورتين ايها معصية النصب من الالف فحق مقتضى الرفع كماله وسكون  
الاصل سلساف الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله تعالى الصحيح في كنهها  
رجله وارا وحى فعله العا في ان كانت ساسف بعد ما الكلام الا الساس  
مصححة للاستيناف كما لا يرى اما لا يقع في اول الكلام كما في قوله الرفع  
بعد ما او في في كسر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كان  
اما مع الطلب ومواله والتمني الدعا فقط لا سارا انواع الطلب نحو  
على حركه فزيد لسك لضره واما معا لضره واما عرا فزيد لسك واما فاضرب  
معلوه بحرف الالف معها كما تقدم فاما مع السلساف معلوه نحو ما زيد فاضرب  
واما بكرة فلا لضره واما عرا فزيد لسك واما فاضرب معلوه لان وقوع هذه

المصدر

الا سارا خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال لذلك لان كون الجمله المطلقة فعليه ولي ان  
لا حواسا للطلب الفعل لا يرى الى اقتضاه حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض  
والنهي من انا قوله تعالى انتم لا تعلمون جعلها فعليه حركه عراب كما ان ذلك في نحو زيد  
ضربه وكذا لا يمكن في نحو بل زيد ضارب وزيد بل ضربه وعمر و الا لضره واما قوله ان فله حركه  
ولا لضره بالرفع لما فيه الجمله الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه السلساف المطلقة التي لا  
الابنا ويل بعد مرجح الامر والتمني والدعا عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك  
ضربه فتقو صحت كسر في الجمله الاسمية مصدرها ما حركتها من كونها خبره مع انه يسمى الخبر  
المبتدأ نحو زيد منطلق ولسك عندنا وكسر زيد من ابوه وعمر وبل ضربه وزيد لسك عليه  
ولا حركه في خبر المبتدأ احتمال للصدق والكذب واما في اصطلاحا كما ان الفاعل على  
فعلها ولم مصدر الفعل منه في بعض المواضع فتقول لما كان الطلب من وان النصب كما ذكرنا  
واما الساس من الالف الرفع كما بينا في القارض في نحو ما زيد فاضرب من الطلب اصالة السلساف  
من الحذف والتقدير ورجح الطلب ولي لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وعلل  
المطلقة اسميتها مع امكان فعلية بغير حركه عراب واما اذا المفاعلة فهي في ضعف  
بعد ما مثل حتى ولذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان بعد ما شئ كما يقع اما لكن  
الانفة قالوا انما اذا جاءت حرفا عاطفا على الجمله الفعلية فهي عاله على العاطف مع كون  
الرفع او لا في من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذ اعمر وضره بكونه في  
نحو ذلك اتم اتفقوا على ان لا يجر بعد ما الا الاسمية فرفا عليها ومن اذا الشرطية من  
الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعده مع محبتها بعد العاطف الى لو سمع نصب بعد ما مع  
المذكور لان اسم ان تقولوا حالها صلا في هذا الموضع الى اص رعاها لسا سلساف  
عند من وفي غير هذا الموضع بحرف رفع بالعدا نحو زيد في الدار واذ اعمر اضربه واما مع عدم  
فالاصل متغيرا على الاجماع المذكور قوله وتقدر النصب بالعطف على جمله فعلية للسلساف  
وبعد حرف التمني وحرف الاستفهام واذ الشرطية وحيث وفي الامر والتمني وعند خوف  
للسلساف بالصدر نحو انا كل شئ خلفاء بقدر هذه قران محارمها النصب في الاسم المذكور  
قوله بالعطف على جمله فعلية نحو قام زيد وعمر اكرمه وكذا مع لكن وبل وذلك مع كون  
وبل وذلك لسان المعطوف المعطوف عليه في كونها فعلية كذا في مرتب رجل ضارب  
عمر وهدا لعلها بالعطف على سائر الفعل واما في نحو احسن زيد وعمر وضره فلا مرجح  
النصب يكون فعل النصب لمجوده وحركه عن معنى العود من لا خفا بالاسما كذا قال  
سيبويه والظاهر ان الساس اعترافه لامعطوفه قوله وبعد حرف التمني في لا واما  
نحو قوله فلا حواسا غريب به لسم ولا احد اذا اردتم الحدود وكذا ما زيد اضربه واما

و







بالله او الورد او غير ذلك وكل هذا خلاف المقصود كالتصديق او كونه  
نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له وغيره والمثال الذي ورد له النص من الكتاب العزيز  
اعني قوله تعالى انما كل شئ خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثال الورد  
جاءت الفصل منه وخبر ان لا يصلح ان لا يفسد ذلك لان مراده تعالى في كل شئ وعلموه  
كل او رفته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبر عنه وذلك ان قوله خلقنا  
شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشئ لان كل شئ من المكنات غير المتسا  
ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ في هذه الالة ليس كما في قوله تعالى والله على كل  
شئ قدير لان مثله انما قدرا على كل شئ غير شئ فاذن ان كان كل شئ خلقنا  
بقدر يرفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة على  
شئ ومخلوق كانه بقدر المعيان واحد لفظ كل شئ في الآية مختص بالمخلوقات سواء  
كان خلقناه صفة لا خبر وليس مع التقدير الاول عدم مع التقدير الثاني كما  
في مثال قوله تعالى انما كل شئ خلقناه بقدر انما كان الكلام جوازا على اشتقاقه فليكن اذا قيل ان  
احد او اسم او غلام انما راسه بقدر زيد راسه وانما كان النصب في المطابق الجواب  
السؤال في كونها فعلية كذا اذا قيل ان راسه بقدر زيد راسه فليكن اذا قيل ان  
النصب الراس انما هو مقدار بالفعليته وانما راسه بقدر زيد راسه انما كان الاسم  
هذا اسم سوفاء على في المعنى نحو زيد هذا الضمير ما ورد في المعنى هو الضمير وان كان  
في اللفظ مبتدأ فنصب هذا الذي لا ينافي في اللفظ زيد هذا قوله في المستوي  
الامر ان في مثل زيد قام وعمره اكرمته يعني يرفع والضمير في الاسم المحدود  
اذا كان قبله عطف على جملة اسمية لم يرفعها جملتها على الخبر فيها وانما اسما  
لا يمكن ان يكون ما بعد الواو عطف على الاسمية التي هي الكبرى فتختار الرفع مع  
النصب لسان المعطوف المعطوف عليه في كونها اسمية وان يكون عطف على  
الفعل التي هي الصغرى فنحذف الضمير مع جواز الرفع لسان في كونها فعلية فان  
حل كل الرفع او في السلام من الحذف والتقدير عورض كون الكلام المعطوف اقرب  
الى الفعل منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمره كونه مثال ورد سبويه  
عليه السلام لا يجوز ان يرفع الضمير على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف في حكم المعطوف  
عليه فالحذف لا يمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ جوع ضمير الى المبتدأ  
وليس في تركه كونه ضمير ارجع الى زيد وعبارة اخرى هي انه يجب في المعطوف جوا  
قيامه مقام المعطوف عليه وكذا قلت زيد اكلت عذرا لم يرد عبارة اخرى فلا يش  
وتى لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لا محل لها ولا عطف سبويه باعداد احد

للسرا في وجوب عن جميع العبارات ان عورض سبويه لم يكن يصح المثال من جملة  
اسمية المصدر فعليه العطف عليها او على الخبر منها وضح المثال انك بزيادة ضميره  
نحو عمر وكلمته في داره او لاجله او نحو ذلك واعلم ان سبويه عن هذا اعتمادا على علم  
السامع ان لا يلد الخبز اذا كان حمله من خبره في المثال وان اردوا احاطت بعضهم عن اوجه  
الاول ان لا يفسد علم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بما يجب ومنع الارجاء  
الى قولهم رب ساه واسمها ورواها من جملتها ايضا كونه كجاء في باب المضرات  
واجب عن الوجه ان في ذلك تقول زيد ايقنته وعمره ولو قلت زيد ايقنت عمره لم  
فلا يلزم جواز مقام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراضه ان  
بان الاخر بان لم يظهر في المعطوف عليه جازان يعطف عليه جملة الاعراب لما  
واسد الاعراضات سواء الاول والثاني قال السرا في ثم ان مثل هذا المثال جاز  
منه ما سرفع الاسم ونصبه على لودن به ظاهر كلامه وسد الاعتراض لكون المعطوف  
عن الضمير وجوز ابو علي على ان الرفع في اولي من النصب وان ردت في المعطوف  
ضمير ارجاء الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه وشك قولك زيد قام وعمره  
اكرمته قولك زيد شارب وبكر اكرمته مستوي في كمال الوجاه لان الاسم النازل  
النائب للمفعول به كالفعل وانما اذا قلت زيد قام علاماه وبكر اكرمته فالرفع  
اولي لان اسمي الفاعل المفعول اذ لم تنبأ المفعول به لم يشأ بهما للفعل كما في  
في باب الاضافة في تدبير رفع الضمير لعل في الخبر من جملته قوله  
فيجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيد اضرته والاريد اضرته  
حرف الشرط ان ولو لم يولد اكرمته وانما ما في وان كانت من حروف الشرط  
الا ان الرفع مختار بعد ما على ما تقدم لان النصب في احواله انما وجب لاجل الفعل  
المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما في غير مفسر شئ فلا يكون  
من هذا الباب ولعله انما يمكن من شئ وليس للشرط حرف غير هذه الكلمة الا اذا  
عند سور ونفع الفعل منها وبين الفعل اسم مرفوع او منصوب نحو ما زيد قام  
زيد اضرته كما ذكرنا في متى وجبنا قوله وحرف التخصيص سواء زلعه ملاذ والاولاد  
لوما عند الخليل لا الخلف قد يكون للتخصيص كما في قوله الارحل اضرته  
التقدير الاروي اي يلا روي وحرف التخصيص لا محل الا على الاضطرار  
اتفاقا منهم وقد قدر الفعل بعد ما مفسر كما في قولك يلا زيد اضرته وغير  
كما في قوله بعد ما مفسر الفعل بعد ما مفسر كما في قولك يلا زيد اضرته وغير  
وكذا ان ولو فانه صدر الفعل بعد ما مفسر كما في قولك يلا زيد اضرته وغير



بالصين ولا شك ان التحصيل العوض الاستفهام والتعقيل الشرط والتعقيل معالين  
 بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف كدالة عليها بالافعال الا ان بعضها  
 على ذلك الاصل من الاختصاص بحروف التحصيل بعضها اختصت بالاسم  
 فعل وبعضها اسهل في الصلابة مع اولوها بالافعال ككثرة الاستفهام وما  
 ولا التعقيل وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كحرف الشرط وجميع هذه  
 اعني البحار على الاصل من الاختصاص والعلم في الافعال والاسرار من  
 الصلابة والاختصاص بالاسماء امور موقوفة على السماع لا طريق للقياس فيها  
 على محضه لكل واحد منهما ما احسن هذا وقد جاء حرف التحصيل قبل الاسم  
 قال وكتب لي ارسطو ساعدا الى فلان ليس للاسم معها واما حرف الشرط  
 في لو قد مضى في باب التبدل واما ان فائدة التبدل من علمي لا بدخل الاني فعل  
 ظاهر او مقدر وتصل عن الاختصاص حوازا ارتفاع الاسم بعده على الابدان شرط  
 كون خبره فعلا ومن الحروف اللازمة وقولها على الافعال الالوه من النصب  
 نحو لا يزيد اكره على ما يجي الكلام فيه في اسم التعقيل الجنس قوله وليس مثل  
 ذنب به منه فالرفع اي فالرفع واجب واما قال اكره من اي من هذا الباب  
 لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس معللا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه  
 عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله المصدر او متعلقه اي  
 بنصب خبره او بنصب متعلق خبره لان الفعل لا يعمل عن نصب اسم رفع خبره  
 فحق قولك ان زيد ذنب به خرج زيد من الحد المذكور لقوله مسعل عنه بقوله خبره  
 او المعنى مسعل عن خبره بنصب خبره هذا على انه يجوز ان السراج والسراني في مثل  
 هذا الفعل الجني للقول اسناده الى مصدر مقدر نحو ان ذنب الذي تاب به  
 فيكون الجار والمجرور في محل النصب مسعل الاسم السابق لمفعول الشرط وهو  
 ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المذكور عليه لعل وجوه الكون  
 لعب الاسم السابق من دون جابه الى السند اليه المذكور بل يقدر ان قبل الام  
 فعلا متعديا نحو اذ ذنب شخص بذا ذنب به فاللام مفعول المصدر كما ذكرنا  
 قبل عن بعضهم انهم يفترون في قولنا زيد ضرته لازم الفعل الظاهر على العكس اي  
 ان ضرب زيد ضرته كمالا خلافا لاصل اذا لاصل موافقة الاسم المحدود  
 خبره او متعلقه في الرفع والنصب اذ خبره او متعلقه ما ذكرنا ان عامل  
 على الضمير المتعلق بنصب عامل الاسم منصوب في ان زيد ذنب اودس  
 اودس غلامه اودس غلامه رافعا منصوب في ان زيد ضرته اودس عليه

الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا قوله **قوله**  
 وكذا كل شيء فعلوه في الزمان اي ليس من هذا الباب لانه مخرج بقوله مسعل عن اي عن نصبه  
 بعد المعنى الى الرفع وبنا لوصف كل شيء فعلوه الحق معنى الرفع وليس المعنى فعلوه في الزمان  
 كل شيء ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا ونحوه لم يخل في الزمان في جملته اعني اني اودس  
 بوجه فضا فعلا على الكلام الكاتون وقولنا ان الكتاب وان جعلنا الجار فضا على شيء من المعنى  
 فعلوه كل شيء ثبت في جملته اعني اني اودس وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود  
 الرفع او المراد منه ما يد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطير وفعلوه مفعول كل شيء اي كل فعلوه  
 ثبت في جملة ما علم لا يخلو في صفة ولا كبيرة **قوله** ونحو الآية والرائي باليد والاعا  
 معنى شرط عند المجرور وعلما عند سويبه والافعال النصب جميع الشروط في جملته  
 في هذا النظر لان بعد الفاعل قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وركب فكبر الا ان القرآن لما اتفقوا  
 قبله على الرفع الامارة في التاد عن عيسى بن عمر انه قال بالنصب النصب مع الطلب  
 كما تقدم والقرآن لا يجوز ان لا يعمل على غير الجار محل له النفاة وجهها خرج به عن الحد المذكور  
 يلزم منه غير المتعارفين بل بعد الفاعل يعمل فيما قبلها اذ كانت زائدة كما في قوله تعالى  
 اذا جاء نصر الله الى قوله ففتح كما يجي في القروف المسببة او يكون الفاعل واقعه غير  
 موقعا للعوض كما في وركب فكبر واما اليتم فلا تقبله اذ لم يكن زائدة وكانت وقته  
 في موقعا كما بعد لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الآية اي كذلك يكون لالت واللام في  
 الزاوية مبتدأ موصولا به في معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو موصولة كالشرط خبر مبتدأ  
 كالجار ويد الذي ذكره مذهب الفراء والمبرد فالفار واقعه في موقعا فخرج عن الحد  
 مسعل عنه بنصبه او متعلقه وقال سويبه بما جلتان اي الزاوية مبتدأ ومخدوف والمفتاح  
 ان كل من مخدوف اي فيما يجي عليه بعد قوله فاعل واما الذي وعد امان فكم الزاوية  
 فيه والفار عنده ايضا للسند اي ان ثبت زمانها فاعل واخرج ايضا بقوله مسعل عنه  
 بنصبه كما قدمنا قوله والافعال النصب اي لولا التقدير ان المذكور ان المجرور  
 فكان من هذا الباب وكان الخبر النصب لقراءة الطلب التي هي اقوى قرائنه وتقدير  
 المبرد اقوى لعدم الاخبار فيه كما في تقدير سويبه واعلم ان السعل في المفسر من خبر  
 الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الافعال المقتضية ان يكون مبتدأ فيقدر في  
 نحو ان زيد لم يبق الا سوان قام زيد لم يبق الا سوان في نحو ان زيد لم يبق الا سوان  
 يقرب زيد لم يبق الا سوان واذ لك لان الاسم المذكور متبع من الفعل المقتضى  
 الاسم السعل به من المفسر الا ترى ان احد واقعه من سوارك المقتضى من التفسير كما  
 المفسر وكذا زيد اني ان زيد ضرته واقعه من ضرب المقتضى من التفسير من المفسر











فمن كسب الاسم الذي مع ان يجوز في الوجه ان يحذف وانما كسب  
في جوزه ودرجته وحوذف الجار لان ان حرف موصول لم يصلها لكونها مع الملة  
التي بعد بنادى اسم فلما طال لفظها بنادى في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخييل  
فحذف حرف الجر من الذي هو مع الجوز كسب واحد وكذا ان المصدرة بعد حرف الجر  
ان مع صلتها في محل نصب وتسمى بوجه نحو لا خلق قال الخليل والكساى بنى في  
ما كانت عليه من الجوز الاول اولى الضعف حرف الجر على العمل مقدره ونحو الله خلق  
ما در وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنباى من رب  
ولما الحارى اى له وقال الاخفش الضعفة يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا عين  
كان سماع ان وان ولم يصب فلهذا لم يحذف الجوز اياك من الاسماء لم يسمع قائل  
ما حذف العاطف قلت حذف ايضا لا يجوز واسم من حذف حرف الجر لا يقياس  
ان وان ما كسب في غيرهما وما حذف العاطف فلم يثبت الا نادى كما قال في قوله  
نعماني ولا على الذين اذما اتوك لخلقك اى وخلقك واما قول الشاعر فاباك  
اياك المارقا الى السردار ولتسرا حالك فاما لضرورة الشعر اياك لان اياك  
من باب الاسماء اى المخذمة منه مكررا والمراد منصوب باخذنه وهذا قول  
واما لان الزمعة بمعنى ان عارى فعمل في حجاز حذف حرف الجر على تقديره  
هذا الجوز قياسا على ما روى عليه وهذا قول من اى اسحق لا يسمع ان مدعى ان الو  
التي في المخذمة معنى مع قد كسب المصا اى آخر ما يجب فصار فقياسا واسباب الازع  
وقد بطل كل معنى بذكر او معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمراد نحو قوله احاك  
احاك ان من لا احاك كساع الى السرا لغير صلاح والذي مع العطف ساك والى  
فكسبك وما نصها والعاطف فيها الزم ونحوه وعلى وجوب حذف ما تقدم في المحدث  
الخلاص في وجوب حذف في المكررها مثلا متاك وان لم يكررها ما خلا من العطف  
خلاف في عدم وجوب الحذف كما بينا وكذا يجوز هنا ان يكون لواء بمعنى مع قول  
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل ذكر من زمان ومكان بمعنى مفعول فعل مذكور الحديث  
نصه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف في ذلك لا يمكن ان قلت فترت  
ان قلت فقلت لفظت اليوم اذ انكلت باليوم والعرب الذي هو مفعول ففعل اس  
فما من فعل فيه الضرب لا فترت واحتجوا بقوله حكوا من نحو قولك يوم الجمعة يوم ساء  
فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل كلك لم يذكر ذلك الفعل في لفظك فكم يكن في  
مفعول لانه في يوم الجمعة في قولك فترت في يوم الجمعة اهل في ذلك وكذا قال  
وشرط نصبه مقرر في معنى المفعول فيه زمانا بغيره وما ينصب بتعريفه وشرط

لنصبه بتعريفه واما ان اظهر فلا بد من حره وبذا خلاص اصطلاح القوم فانهم لا يطلعون  
الا على المنصوب بتعريفه في الاول ان يقال هو المقدر لشي من زمان او مكان فعل ففعل  
مذكور **قول** وشرط نصبه بتعريفه في ظروف الزمان كلها لعل ذلك طرف المكان  
كان منها قبل والا فلا وشرط نصبه بالجهات الست حل عليه عند ولدى وشبهها لانها  
ولفظ مكان كسبه وما بعد حلت على الاصح ظروف الزمان كلها اى منها وموضعها  
ذلك اى لعل النصب بتعريفه في الجسيم من الزمان هو الذي لا حد له محصور معرفة كان  
مكره كسب وزمان والحين الزمان والوقوف منه ما له نهاية محصور سوار كان محصورا  
كيوم وشهر ويوم الجمعة وبلد القدر وشهر رمضان قوله وظروف المكان ان كان مختلف  
في لغير الجسيم من المكان قبل مواته وليس شئ لان نحو حلت خلقك واما كسب  
بلا خلاف على الظرف وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وموالا ولى فخرج من لفظ  
المحصور كسب وشئ ولا خلاف في انصافها على الظرف نوعان الجسيم والمحدود وحل  
في الجسيم الجهات الست وعند ولدى ووسط وسين دارا ودارا وحده وملهاء  
وما بينهما من الجسيم من جهة وجه وكيف وذرى قاتلا  
يقال زيد جانب عمرو وكسبه بل في جانبه اولى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد  
الدار كما قال يسيو به بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت  
في داخلها وفي جوفه وكلف المص لا داخل المحدث في لفظ الجسيم ان قال الجسيم  
له اسم نصب امره داخل في مسمى المكان المصوح كالفرج داخل في قال المكان  
لم يصر فسميا بالسطر الى دابة بل سب القياس الساسى الذي هو امر خارج عن سماء  
الموقت ما كان له اسم نصب امره داخل في سماءه كالعلام الموضع فانها اعلام لها  
باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل مله وسوق ودار فانها اسماء لتلك الموضع  
سب اسما داخل فيها كالمدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار  
واما نحو خلف وقدام ويمن وشمال ليس وحد اقل هذه الاسماء لطلق على هذه الاماكن  
باعتبارها ليعتاق اليه وينبغي ان يسمى من الجسيم في قوله ايضا نحو جانب وما معناه  
جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا البعض في اوله سماء راده من اسم مكان  
لان انما نصب مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحديث الواقع فيه والحديث سى  
عن سمي المكان مع انه لا يثبت كل ما مسمى بهذا الجنس فلا يقال قمت مضرب  
وقمت مضرب بل هذا النوع من المكان مدحله تفصيل ذلك بان يقال اسم المكان  
ان سبق من حدث مسمى الاسوار والكون في مكانا ولا ولا بنى لا ينصب على  
الا بالفعل الذي ينصب به على الظرف المختص من المكان كدخلت وزلت وسكنت

فقال سوا لا نصب من المكان على الظرف



و هو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب ونحوها والاول نصب ايضا على الظرف  
المتن من اسم المكان نحو المجلس المقعد والماوى والتمدد والمقبل للمبتدئ  
فمن مقامه وجلت مجلدة اوب ماواه و مدت مده ونصبه ايضا على  
الاسرار وان لم يسبق مما سبق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون  
وقعدت موضعك و مكان زيد وجلت منزل فلان وقعدت مكره قال الله  
تعالى واقعدوا اليهم كل مرصد وكذا قلت مده واقمت مساه وما ليس فيه معنى الاسرار  
لان نصبه فلا يقال كبرت الكتاب مكانك وربيتا السهم موضع مكره و جلست مكان العرا  
وسمكت منزل فلان وقال الاكروا من المتقدمين اليهم من المكان هو الجهاد  
والموقت ما سواه من هذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا حمل  
ولدى ومن وسط الدار من الموقت على الجهاد فان نصبه نصبها لشيء  
للجهاد في الابهام قال المصنف كذا حمل لفظ مكان على الجهاد لا لاسماه فان  
جلست مكان زيد لا اسماه منى في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في محله  
ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ المكان لا نصبه الا بما فيه معنى الاسرار  
فلا يقال كبرت الحنف فكان ضرب زيد كما قد ضاه و ينبغي على قول مولانا الاكروا  
ان يحمل المقادير المسوغة على الجهاد الست لثباتها لها في الاسماء فان بعين  
ابتداء الفرج مثلا لا يحسن موضعا دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهاه وكقول  
الخليل قدما واليهين شيئا لا هذا اذا علم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان  
لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلول لفظه والنصب في مدلوله في غير  
المكان فلا يمكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل لانه عليه غفلة لا لفظه  
من المكان ما الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وسواء المحصور  
منه والمعدود وجه التماثل المعتمد السدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة  
واما انتصاب قدت مقوده وجلت مكانه ونمت مسلمة فلكونه مفعلا لمصدر  
الاسرار في ظرف فمضه وشعر يكون ظرفا لشيء معنى الاسرار كما ان لفظه ظرف  
خلاف قول المصنف الفعل فلا حرم لم نصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاسرار  
واما قول المصنف في الترح لا كان ظرف الزمان المعنى مدلول الفعل بعدى اليه  
الفعل فهو معالط متعارف بالاسرار في لفظ المعين ذلك ان الفعل يدل على  
لكن من الازمنة الثلاثة على المعين المراد به هنا اي المظهر كالايوم والليل  
قوله الفعل لما كان يدل على المكان المسمى بعدى اليه غلط او معالط وذلك لان  
الفعل لا يدل على المكان المسمى اصله لان المقصود من دالا لفظه على ان لا

الوصف لا العطفية ودالا الفعل على المكان عطف لا وصقه ومع هذا فهو يدل عطف  
على مطلق المكان لا على اسم المكان التفسير الذي فسر قوله لفظ مكان كذا لفظ الموضع  
ونحوه بالشرط المذكور في كل واحد من انتصابه بما فيه معنى الاسرار قوله و بالبعد وحلت علم  
ان دخلت وسكنت وزلت نصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه بها كان او لا نحو دخلت  
الدار وزلت الى ان وسكنت العروة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف  
الجر اعني في معهما في غير المسمى القضا وانتصاب بالبعد على الظرفية عند سبويه وقال  
الطبري دخلت مقوده فبعد مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم لاري ان غير الاسم  
بعد دخلت بلزمتها في نحو دخلت في الدار ودخلت في مذبح فلان وكثيرا ما يستعمل في  
مع الاكثية ايضا بعده ونحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا  
وقولك زلت في الحان وكان مصدر دخلت للدخول والفعل في مصدر الاسرار  
وكونه مدخرت وهو لازم اتفاقا رجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح واما نحو  
زمت الم من فانتصاب الاسم على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم اتفاقا وهو شاذ  
وكذا قولك انكسرت عوارصها كذا لفظ الجمل لانه صرعا في عوارص من عوارصها  
وشبه قوله لدن بر الكف فعل منه فكذا على الظرفية العطف كونه حذف في دكان  
شاذ اس كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى تكاد يلحق بالاسم نحو موسى  
حر الكف وماط الرما ومقد الحان ومنزل الساف لا باس ان يذكر لفظ اسم المكان  
احكام الظرف فيقول ظرف الزمان على من يصلح حوالا لكم هو يكون معدودا  
كان موقفا وكثرة فاذا كان كذا اسره الفعل انتصاب له ان كان محاذ قبل لك كسر  
نقلت شرا اسره وجميع التثنية لكونه ناره الا ان يقصد اليه لانه والتثنية وكذا  
اذ قلت شهر رمضان فان لم يكن استراق الجميع سرق منه ما كان كذا لفظ شهر لكان  
كم شربت فالاول نعم جميع اليه والذي يصلح جوابا للمسمى هو الزمان المختص معدودا كان  
كالعشر الاولي من رمضان ولا محدودا كان كذا لفظ اليوم المختص معدودا كان  
كان كذا يوم الجمعة ولا كذا اول يوم من رمضان ولا يوما قدم فيه زيد ولا نحو ان كان  
معدودا غير مختص كذا يومه ويليها يوم وكذا الوقت طرأ يوم من رمضان ولو قلنا ليلة  
من رمضان حاز لاختصاصها فبحر في جواب من التثنية والتبعية ان يصلح الفعل للمسمى  
المتحد في جواب متى حيث كذا ان لم يكن صالحا الا للتبعية فهو كذا يوم الجمعة في جواب متى  
خرجت من البلد فلا يصلح الاجاب متى المختص غير المحدود كذا يوم الجمعة وما لا يصلح الا  
جواب كم المعدود غير المختص كذا ايام وشهر وسه وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص  
بالعشر الاولي من رمضان قال سبويه الدهر والليل والنهار متوحد باللام لا يصلح الا

في جواب



جوابكم يعني الليل مطونا عليه النهار كقولكم تعالى سبحون الليل والنهار اي اذموا الليل والنهار  
سر على النهار او سر على الليل سرا الى نهاره ليل محسن فحقان جوابا لمتى وقال سوره  
اسماء المشهور بالحرم وصغر الى اخرها اذا لم يصف النبا اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانه هو الليل  
والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لا يتم جعلون جمله واحدة لانه لا يام كما نك  
قلت سر على الليل بوا اذا قلت سر على صغر فلو ان السور لو اصبحت النبا سرا  
ما زلت كيوم الجمع وقلت جوابا لمتى ايضا هذا الكلام فان كان سدا الى رواه عن  
فيما دلت والامام في فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قبل سر على الليل بوا لانه  
ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بان يقع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول  
من رمضان على ذكرنا ولما ذكر حكم الظروف في التفرقة منه وفي الانصاف منه وقوله  
المراد بغير التفرقة من الظروف لم يسئل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمتى قد عرفت في  
ايضا ويحتمل ان يكون ايضا مع عدم تفرقه من الداخل على الظروف غير المتفرقة كذا  
يعني في توجيها من ملك ومن ملك ومن ملك وجاب وانما هو حسن  
عندك ذهب لي من كذا فلان ساء العايد والمنصرف من الظروف بالمرم انتقا  
يعني في او اطراد من قبل الاول الكثر من الظروف لانه اذا اذ على تفصيل  
الي في الظروف المعينة وكما صرح واما يوم يوم كالحج في المركبات وقد عرفت  
جئت اذ تفرق في نواحيها على حيث يجعل رسالته وقوله تعالى اعدا زنازلات  
من المعركة لعداب يوم داب مكره واداب يوم ذات البكر ذات خذاة ذات العشا  
ذات الرحمن وذات العزم وذات الصباح وذات المساء وذات صبح وذات مجوع فنه  
الاربعة مكرها وانما يسمع في هذه الادقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر وذات  
سنة وهذه كلها يلزم الظرفية في لغة مع عدم تفرقها قال في اخره عرفت على ما  
في صياح الامر بالسود من سودا واما ذات اللين ذات التماس كسر المنصرف كالحج  
في الظروف المعينة والمنصرف المركبة المذكورة كالحج في المركبات ومعنى ذات  
واخواته كالحج في باب الاضافة وقوله لعمري لعداب يوم اي وان قال ذلك اذا  
كان الرجل مسكنا من امان صاحبه ثم غم ثم مسك منه نحو ذلك ثم غم ومعنى الصبر  
لعمري من اللان اعني بعد العراق ويكون هذه الظروف غير متفرقة وموجودة على ما  
من المعربات غير المتفرقة ما عسى من عدوه ومكره وصحى ومجوع ومكره ومجوع ومجوع  
ومعنى ومساو وصباح ونهار وليل واعني الحسن ان رده عدوه يومك ومكره ومجوع  
ومجوع ومكره ومجوع ومعنى ذلك وما لا نقول سر على الليل والنهار اذا اردت  
لك ذلك نهارك وعدوه ومكره كومان اينما عليين ولا ريب ما عدوه يومك ومكره كمان

حكما فيكونا اذا استصرف في الحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة على كونها معينة  
دون العلية وذلك انهم جعلوا الزمان المحسن من دون علية ولا انه يعرف كنه الظروف المعينة  
لازم الظرف واحد اعني الظرفية فيها على ما علمه سائر المعارف وذلك لان كل ظرف  
معرفة فلا بد فيها من العلية اما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت كذا  
مجرد على الكلام لا لانه لا يعلو ولا دليل على انها ليست علاما ان عجمه وعجمه هذه  
الظروف متفرقة على الاشهر مع بعضها ولو كان علاما لم تصرف معترف بهذه الاسماء  
معدولة عن اللام في حدوده عن اللام وليست معصية لكانا كالتصديق في الخيال الى اعني  
النهار اذ لو سمعها لكانت ما من الدليل على كونها معدولة عن اللام ان من فاعلم  
المعنى ان لفظ الحسن لا يطلق على واحد محسن منه اذ لم يكن مضافا الى معرفة بلام العدة  
كان علما او لا كالتصديق والتمسك والسقوف وقوله تعالى فنعصى الرسول الى واحد محسن  
هذه الاسماء المعينة ممنوعا من تصرف فاضطررنا الى تقدير العلية في بعد العدل عن اللام  
لتحصيل السمع في كل معصية ان عند معصية اللام فهو عند معصية كالحج عند الحجاب  
كلا القولين فهو مخالف لاحوانه المذكورة من صحى ومكره وساء وصباح ونهار وليل  
فانما هو متفرقة اتفاقا اما زعم الجورى ان صحى معسا لا تصرف كالحج ولا ادرى ما صحى  
عنه العالم عجمه ومجوع معصية محرف في منع تصرف لاعتبار ما عدا الاول معدا لسماعه الى  
كل ما لم يركب من هذه المعصية فهو ما لم يركب من اللام على كسر عند بعضهم ما لم يركب  
كسر عند الجمهور العاقل من معصية ما عداه ومكره فقد زعم الخليل انه اذا قصد بها العشا  
موسما كان في صحى نحو امك اليوم غدوة ومكره وكذا قال ابو الخطاب يسمع من لوى  
مكره جورد الاسان في يومه او مكره لكن الاغلب المشهور فيها ترك التوس مع العيش كالحج  
كذلك علي بن الحسن كالحج في تقدير العلية كالحج في محرف المقصود مما تقدم ان عدم تصرف  
المعصية على بعضها من دون علية لا انه تفرقة معها كذلك سدا الى السماع فلا يعارض  
في مثل هذه المعصية نحو شهر وسنة وساعة وعدوه وغيره فلا يلب اذا عدم تصرفها  
الظروف الثلاثة المذكورة اذا كان كانت معدولة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن  
كانت متفرقة بخوصه عليه عدوه واذا تصرفت وادت بعضها فلا بد فيها من اللام او الاضافة  
نقول رابطة عندنا لا على ولا نقول عندنا لا على واما الكلام في التصرف في الظروف  
انصرفا فيقول غدوة ومكره غير متفرقين اتفاقا وان لم يكونا معصيتين لكونهما من علام اللام  
كما ساء نقول في العيش امك اليوم غدوة او مكره وفي غير العيش امك اليوم غدوة او مكره  
من اللام غدوة ومكره فتخرج التصرف في الحالتين فهو في غير العيش كالحج نقول لعمري لعداب  
كسعد لعداب واحد من الحسن عجمه وقوله كمان على الكلام على علام الاجناس في باب الاعلام



وان عليها لفظه لا معنى لها واذا لم يصحها جازا ايضا وسما اتفاقا قال الله تعالى لقد  
صبركم واذ اظلمت كل غداة وبرة او رب غداة فكمرة فيها مويسان لا غير لان كلامه  
من خواص التكرار والاعلى في كلامه الجاس ان يكون موضوعا علاما لا متحول  
التكرار نحو اسامه وفعاله وحل في من كل من علام الجاس كسعاد ورس في علام  
الاشخاص فعدوه علم من كل عداه في الجس كقولك جارا عداه بارده ونحو في عداه  
طسه وقد جاز غداة جنبا في القرآن في حواره من قرار والعسى قال يسوبه والاسل في  
بين الاسمين غداة او بكرة محمول عليها لاجتماعهما في المعنى وفي الله كان مدرج  
على مدح في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة ونعت بكرة واعلام الجاس من كل  
كما مر على ابو علي عن ابي زيد لعدده وعدده ولعدده لعدده اي الجس  
الجس في علم الجس كقول لقيته في مدري ولعدده في المدري اي في الله  
وذكر يسوبه ان بعض العرب مدح التثنية في عده كما في غداة يعني ان جعلها ايضا علم  
ورده المبرد وقال غداة متونه على كل حال قال السرا في حكايه يسوبه لا يرد وسحر غير  
لا لكونه علم التثنية اذا اردت به يحركوك كما ذكرنا من الظروف المكانيه ما هو عام في  
كفوق وقت وعنده الذي ومع بين س بلا اضافة وحوالي وحول وحول  
واحوالي والله للمكرر كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا وانما  
وكل مكان ونحوه ولعلنا بين وشمال كسر التصرف وكذا ذات البين ذات  
النال وما بقي من الجملات متوسط التصرف وكذا لفظه من اذ الممرك واما حيث  
ووسط ساكن البين ودون بمعنى قدام فادارة التصرف قال الفرزدق سلا  
درس وسما قد علما ووسط حرف البين تصريف وقد حل دون الذي معنى قدام  
سما ان حان في في احد ما تصريف ذلك معنى سفل نحو اس دون زيد اذا كان  
لدرمه عال لا في طبه من عفا فصول الى مخاطب قبل الوصول الى زيد  
تصرف فيها بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ من دونه آية كان المعنى اذا  
وصلت الى الله الكفى سم ولا اطلب بعد الذي سوفصل طاهر وراسم  
فهم كما نهم قدامه في المكان تعالى الله عنده وعامله في الطريقة عند يسوبه صفة زمان  
مقاله نحو قوله تعالى العسا يوم يصعب اراك حذرا ما علم انال اوعا اي  
رما ما حذرا وحزني لفظي لما ورسا حاصه التصرف نحو قولك سر على القوس  
على من الدهر وقرب ولما وقربا واما غير يسوبه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة  
الظرف ولم يوجوه واما احسن فيها او وجب يكون ان على موصوفها الذي  
هو الظرف المنسوب واما عدم تصرف سارا ذكرته من الظروف فسامي وعلما

يخرج من المصدر حاصلا لكلام نحو اسطر في حر حرسي وسطره وروحمي في  
زمان حر حرورس ومثل زمان سطره قال الله تعالى وادبار النجوم اي وقت  
ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر لتمام مقام  
الزمان من غير انما مضاف وذلك لما علمها من الجاس مقام كونها ماضيا او الفاعل  
وكذلك ينصب الفعل مفعولها وموصفها بخلاف المكان واما قوله كان ذلك  
مقدم الحاح فليس من ذلك لان مفعولها يكون اسم الزمان ولعل قيام الحاح  
المصدر كقولنا تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقالعه وقد يقوم المصدر المضاف  
اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو سمعته سمعته وسمعه ساهي ماضيه  
سمعته في الحديث قطع النبي صلى الله عليه وسلم وادحضروا وقد يقوم المضاف  
اليه الذي هو اسم عين مقام مضاف الذي هو مصدر قائم مقام مضاف الذي هو  
حين نحو لا اسك السموع العراي مده ظاوع القرو منه قوله ما كوت حاحه الدجاج  
اي وقت صباحه هذا اذا كان كرت معنى كرت لا عالت ككوري قال النخاعة  
قد توسع في الطرف المتصرف فجعل مفعولاه في توسع به ان لم يتوسع في  
قولك يوم الجمعة ان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى  
مكر الليل النهار وقوله يا ساري الابل ايل الدار وقد اتفقوا على ان مواته متوفا  
فيه وغير متوسع فيه سوارهم وعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا توسع في  
ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيه زيدا وما قال لان المتعدي  
الى مفعول محصور فلا يزداد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي  
الى مفعول فمما يجوز الا الاخش قالوا لانه خرج الى غير اصله ليس معناه متعدي  
الكر من مفعول وجوزوا في اننا فقه نحو يوم الجمعة ليد قاما هذا ما قالوا  
اي ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل  
خرجت في يوم الجمعة كان مع الحار مفعولاه لسب حرف الجر ثم صار مفعولاه  
من غير واسطه حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له ما يضاف  
الحقيقة مفعول به احدى اليه الفعل مفعول به ما بعد ما بعدى اليه بحرف الجر  
فما حل دما في قولك استقرت الله ذبا الان حذف حرف الجر المعنى في الكلام  
صار قياسا في انما كان حذف الجر قياسا مع ان وان وليس انما في  
غير المواضع السله فلا القول في مررت زيدا وقت الى مررت زيدا وقت  
وانما كان قياسا في بالي المفعول فيه والمفعول له بالضموا بط المفعول لكل منهما  
لغة ولانها على طرفين المتعدي فعل ما قرنا المفعول فيه المفعول له نوعا



سما لواع المفعول به نعتان بالاسمين المذكورين في قول المص في نحو يوم الجمعة ان  
ما يجوز ان يكون مفعولا فيه او مفعولا لكونه ظرف الزمان والمكان فنقتصر في خروج يوم  
لفظ هذا من ظرف اتفاقا بدلا من مقتضى قوله ان الزمان في نحو مكر الليل سائر في الليل  
المفعول فيه الا ان نصب المضاف الى المصدر والصفة لا يكونان لافعالا او مفعولا فالتا  
بالاصلا ان جميع المفعول فيه مفعول به لا سلبا او يجب نصبه فان المفعول به نحو الانشاء  
نحو ضارب زيد مفعول بالشرائط المذكورة في باب الانشاء وقد يكون بمعنى اللام في كمال يوم  
الدين كما في واذا في المصدر الى ظرفه كما في المفعول به بمعنى اللام في معنى محصلة الآ  
كالنصاف الى المفعول به الذي كان مصصا بخرج المضاف كقولك اربح حاجتها الدماح  
سحره اي حاجتي السحر في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام لا تخصص محض التي اخره واولي  
ملا في نحو كوكب الحرقار وعلى السطح وليس معنى في كما نصب اليه المص على المحي في باب الانشاء  
**قوله** وينصب بها على مفعول على شرط التفسير اعلم ان انشائها بها على مفعول ان يكون  
بها على جار لا اعتبارا ومنه في المفعول به او سو كما ذكرنا قالا في نحو يوم الجمعة في  
من قال مني سرت الى سرت يوم الجمعة وقد جاءه بقرينة ظاهرة كقولهم حيد الان اي كان  
ذلك حيد واسمع الان والى الى كما في المنسوب على شرط التفسير حيث ذكرنا في المفعول  
مفعولا ما يتاخر عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يتاخر نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما  
اليوم سرت فيه وما يتاخر يوم الجمعة سرت فيه وما يتاخر يوم الجمعة سرت فيه وما  
سرت فيه وما يتاخر ليس القسمة بل يوم سرت فيه في المص وما يتاخر في الاوان زيد سار  
ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه الى يوم الجمعة سرت فيه وما يتاخر يوم الجمعة سرت فيه **قوله**  
المفعول به هو ما فعل لا جمل فاعلم ان شرطه تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
فان حده مصدر في قولك فعل فاعلم ان شرطه تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
تذكر ان حده من قولك وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
الغريب الا انك لم تذكر الغريب في قولك ما عاينه فاعلم ان ليقول في المفعول به هو ما فعل لا  
مفعول عاينه وكذا في المفعول فيه هو ما فعل في مفعول عاينه من زمان او مكان لا محقق  
الحال نحو قولك غريب وقد عرفت ان شرطه تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
المفعول به ليس ان لا يتقدم وجودا على جمل على كذا في خبره تاويا وقد عرفت من الحرب  
عليه كما في قد عرفت حسا او اخر عرفت كما في حرك اصلا على كذا وكذا لان العرف من الخبر  
وجوده يكون على ما عاينه على الفعل وسمى على الفعل الرابع كما هو مذكور في حده  
في تقدمه من حيث يتصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود كما في المفعول به هو ما فعل لا  
وليس مفعول به كذا على منظم نظر الى ظاهره نحو قولهم خبره تاويا وان الغريب على ما يجب

معدن

وانما قلنا ذلك لانه لا يرد في نحو قد عرفت حسا وجعل المفعول به على المفعول عاينه لظهور  
ان ايب على ما عاينه على الغريب واللفظ المفعول به لانه يكون على لانه اللام في التعليل  
وفي مثل على العلية لا المفعول به فاعلم ان شرطه تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
التي مفعول به هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لما راى من كون مفعول به هو المفعول  
لنفسه لا بما عاينه كما في خبره تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
فانك قلت قد عرفت حسا تاويا ويصح ان يقال الغريب هو المفعول به فاعلم ان شرطه تاويا  
في كون مفعول به هو المفعول ولا يرد في خبره تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
بما لا يجب ولا يقال فاعلم ان شرطه تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
والنسخ او نحوه فان لم يكن ما لا يرد في خبره تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
في خبره تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
معنى خبره تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
وكذا تاويا الذي معناه وفي الرد فاعلم ان شرطه تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
مع ان الاول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان تنفق في معنى المفعول به  
في الاوهم الا ان معنى حيث راكبت وقت ركوبك والاول حال والثاني مفعول  
فيه والحرى تقول ان اسمي مفعول به لا نصب لانه لا يكون حالا بل مفعول به  
نحو قولهم حيد الموت كاد من الموت لكون الانشاء لفظية ولا يرد في خبره تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
والاول من مفعول المفعول الا ان جعلها مصدرين على اليمين في خبره تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
ومعنى الاول على ما هو من مفعول الفاعل في خبره تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
ومعنى البصر ان في من الباقي لعلامة من الحذف التقدير الا ان مفعول به  
وشرط نصبه لعلامة اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا فاعلم ان شرطه تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
اللام شرطه تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
حرك التعليل لا انك لا ارجعه مفعول به على ما عاينه في خبره تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
شرطه تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
المعنى ولكن خلاف المصطلح القوم فانهم لا يسمون المفعول به الا المنسوب اليه مع لفظه  
الصحيح هو المصدر المقدر باللام المطلق به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى سار في  
الفاعل ان هو ما سمي واحد كقيام الغريب والتاويا في خبره تاويا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
في الزمان بان يقع اليه في بعض موضع ما في المصدر كسك طعا وقد عرفت من الحرب حسا خلا للزجاج  
او يكون اولى زمان الحرب اخر زمان المصدر نحو حرك خوفا من فوارك او بالعكس كحرك  
اصلا على كذا وكذا الحرب العاينه لعلامة من الحذف التقدير الا ان مفعول به





المصدر المحل كما في ضرورة تاويلا وعلية مكافاة فليس هنا حدان في الحقيقة حتى يسكن  
بل كما في الحقيقة حد واحد لان المعنى اذ به بالقرب وكافية بالاعطاء فالعزمت سواء  
وان اعطاء مكافاة والعلم هنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنسوب لان الشيء لا يكون  
اعلم من نفسه بل في ضرورة تاويلا وعلية مكافاة فليس هنا حدان في الحقيقة حتى يسكن  
الشاركون في الفاعل وفي الزمان اذ لا يحصل هذا لا فكيف يشارك الضرب في الزمان  
كما قال ابن دريد والشيخ ان قيس من ربه لم يسمع فيه ما لا يسمي وانما نصب هذا  
المصدر لتعريف الفعل الحقيقية ومشاركه الحذف في الفاعل والزمان اذ هو كما ان  
النجاة لا يشترط سائرهما في الفاعل وهو الذي يهوى في طي وان كان الالف هو  
الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام في شرح البلاغة  
فاعطاه بعد النظر استعاضا للسطح واسما للسطح والسطح ليس المعطى للنظر  
سواء ولا يجوز ان يكون استعاضا حال من المفعول لان اسما ما اذن يكون حاله  
الفاعل وكذا انما الالف لا تعطى حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول  
الشيخ ركبت كل عا وجبور محامد على المحور والبول من سور السور فان البول  
يسمى الفاعل لا التوارخ والسور ليس معرب بل موزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقاربة في  
الزمان وذلك ان قال في التذكرة على العوار السادة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم  
ينصب صدقهم ان متاه بعد قسم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله  
اذا كان فعلا فاعل الفعل المعك اي اذا كان المفعول له فعلا فاعل الفعل الثاني  
له وهو الفعل الفعل المعك المفعول له اي اذا اشترك في الفاعل على كما ذكرنا في  
على شرط في المفعول له فلم يشترط كونه تقدير اللام وجواب له وان يكون  
لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه فعالا القلب قال لا لانه على  
الحال والفعل والفاعل على الشيء متقدم عليه وفعال الموارج كالضرب والفعل ملازم  
ولا معنى في كون حاملة على الفعل وانما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانما هي  
والجواب ان ان اراد وجوب تقدم الحامل وجود المنع وان اراد وجوب تقدمه  
وجوده او صدور الفعل لا يتقدمه فمعنى قال يجوز نحو حرك اصلا لا لانه كونه  
ماديا اتفاقا فان قال كونه تقدير حذف مضاف اي اراده اصلاح وادارة ما  
طابقا لوجوه صاحب الكرامك لي وحك اليوم اكرامك فدا بتقدير المضاف للمذكور  
بل حركه ساء ولسا فخران المفعول له سواء انما هو المقدر المضاف فتقول الفعل  
له على ضربين ان يتقدم وجوده على مضمون ما لم يقدت حواسه في افعال القلب  
كما قالوا انما ان عدم على الفعل المصدر اي يكون حواسه فلا يلزم كونه حواسه القلب كونه

لعمري وجبه اصلا كما قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشيطان المذكور  
لان على الافعال كثر ما يحكي جامع للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهر مشهورة في  
العلم والعرض ان يكون ساكنا بديل على اللام المقدره المعبدة للعلم وحصول  
دليل عليها ولوى الى الراي وجوب مكر المفعول له الشبانة لال والعمد مستعج  
قاص عليه وكذا قول حام واعمر عور الكرم او جاره واعرض عن علم اللسان وكذا  
قوله تعالى هذه الموت وقال الحردى واذا انجز اللام وجب تعريفه فلا يقال حرك لانه  
لك ومنه لا بد لشي قال لاري من ما فاعا وقال ابن جعفر انه في حال تكبره لا لانه  
والعرب في كون البيان فكرة فوجب اتباعه فاعا وقال ابن جعفر انه في حال تكبره لا لانه  
قالي فاعلم من الذين نادوا احرمنا والبار للسنه سا كالام قال الى الكلى اذ حصل الشرط  
فم المصنف لأم التوفيق كرم نصبه والمجرب بالعكس سوى اللام في المضاف هذا  
قوله والاولى ان حال ذلك على السماع ولا لعل قوله المفعول له مع ما المذكور  
بعد الواو والمصاحبه مفعول فعل لفظا او معنى قوله لمصاحبه مفعول فعل احراز من يخصص  
في كل رجل وضيقه فاعا مصاحبه لكل رجل لان الواو بمعنى مع ولعني بالمصاحبه لونه  
مشارك لذلك المفعول لذلك الفعل في وقت واحد وفي سرت وزيد امشارك  
للتكلم في السري في وقت واحد اي دفع سرهما معا فذلك سرت انا وزيد اعطى  
ليشارك في السر لكن لا يلزم كون السر في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون مفعول  
الفعل الذي لمصاحبه المفعول مع فاعلا كما في سرت وزيد لانه الى ان عمرا  
في قولك ضربت زيدا وخرامعطف اتفاقا لا مفعول معه وليس معنى فاعلا تحرك  
وزيد اذ سمع قال الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى كيفك واما تعيين عمر اي  
المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول به هو العطف وانما عدل  
بالعدد عن العطف الى التنبه لانه على المعنى المراد من المصاحبه لان العطف في  
جاني زيد وعمرو فمحل المصاحبه الرجلين في المعنى فمحل حصول فمحل احد هما قبل  
والتنبه نص في المصاحبه وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن المصاحبه بالتنبه  
على المصاحبه لكون التنبه الذي هو الاصل قوله وان كان الفعل  
لفظا وجازا اعطف فالوجه ان سرت انا وزيد وان لم يخر العطف لكون التنبه  
مخوفا وزيد اذ ان كان معنى وجازا اعطف لعمى نحو ما زيد وعمرو والاعطف التنبه  
نحو ما لك وزيد اذ ما ساك وعمرو لان المعنى ما لصح ما علم ان مذهب حمولة  
ان العامل في المفعول هو الفعل او مفعوله هو وسط الواو التي معنى مع وانما  
الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه احصا لفظا واصل هذا الواو والعطف



الذي في معنى الجمع كما يجي في فاسم من المعنى قالوا لا اسد من المعنى على عمل في معاجده  
اتفاقا فاقبالوا ولا اسوي المار كما تقدم سار الفاعل على فاعلهما وجوزوا الفاعل بعده  
على المعنى صاحب السكاف بقرينة حرف وحقا عليه ومما لا خلاف على معناه من نحو  
والاولى السع رحاه لاصل الواو والروم ورويه وقال الكوفيون منسوب على الخفاف  
فيكون المعنى سوي كما قلنا في الفرق خبر البتة والاولى حال العمل على العامل للفظ الم  
يضطر الى المعنى وقال الزجاج منسوب بشارف فعل بعد الواو كما نك قلت جار الروا  
او صاحب الطمانه وكذا في غيره ولا خلاف لاصل وقال عبد القاهر منسوب  
نفس الواو والاولى فاعل اصل الواو في كونها غير عامله ولو نصب معنى مع مطايع  
في كل رجل وضيمته وقال لا تفتش نصب لظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام  
النصب بالظرف والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب على النصب بالعداء  
كما اعطى بعد الا اذا كانت مع غير الاعراب تفسير غير ولو كان كما قاله في النصب في كل واو  
معنى مع مطايع نحو كل رجل وضيمته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فاجاز  
هذا في ما قاله عبد القاهر في نحو قام زيد وعمره انه لا يجوز فيه الا العطف لعلنا في  
ما في مخالفة الاصل الذي هو العطف لا الداء وهو ممنوع لان سببا واعادوا والنصب على  
وقوله حسب اننا زبده مثل قام زيد وعمره بل كان ينبغي ان يكون العطف في حسب ما  
عبد عبد القاهر وجب وذلك ان لو كان الرفع المتصل بالنصب في الاصل لاجل العطف  
والشرط في نصب الاسم على فعله من غير عطفه من حيث المعنى على معاجرة قال اللسان  
نعم فلا يجوز نصب زيد والسار او لا اسد الجلس الى السار وكذا لا يجوز نصب زيد وطلعت  
وانما ذلك عند مراعاة الاصل الواو في العطف واجازه غيره اسد لا لا لعلنا في  
اسد واصل ولا يقال سار المار بل جرى لان القول ان ذلك لا سببا في السري الى السار  
ما مع السري كقولنا في السور في السور والارض طوها وكرما وظلالهم ودرهم  
تعالى فيهم من شئ على بطنه ومنهم من شئ على رجلين او على حذو حري في المعطوف كقول  
علقتهما تباردا بارداي وسبقها ما قبل يجوز العطف في سوي المار والمحملة ايضا  
استوى منها ليس معنى في هاهنا في معنى ارتفع كما في قوله تعالى ذمرة فاستوى ولان  
يجوز العطف في المثال ايضا بقول استوى منها معنى ساوي لا بمعنى استقام ولا است  
والمعنى ساوي المار والمحملة في علوي ومن المار الى المحملة في المعنى من المار  
والحملة منها معنى معرك بقرينة ارتفاع المار وقوله لا يجوز النصب في ذلك  
اسا علم وانك لا تنك لا المصدر في معاجرة الخاطب في العلم المار والتقدير الاصل  
انت اعلم حال لك فانك لم تخف تخذف محمول لم وخذف البتة المحطوط

نحو

مالك اقيام القرينة على كل المخدومين وعرب من لك حذف الراء ان من المركب المضاف الى  
الاولى من المركب المضاف اليه ثلث عشر في ثلث عشر ثلث عشر على ما ياتي في باب العدد و  
فانت وملك مثل كل رجل وضيمته في فانت وملك مقربان والمعنى ان لا اصل منك  
مالك ولا اسد ملك ما يتعلق صلاحه فانت علم بالعلم ومثله قوله انت اعلم مني و  
يستعمل في التمديد ما انت اعلم مني فاعلم انك على ما علمت من مركب كما قاله المحرر في انت  
دربك اي اسما مقربان قالوا لا اصل فيك ولا ادعوه عليك فانه حرك وهذا المعنى بلغ  
في باب التمديد والتخفيف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم مني فاعلم انك على ما علمت من مركب  
حذف خبر المقربان من الجملة الثانية وليس له ذهب اليه ذلك وكذا قول العدي ان تقديره  
انت اعلم من غيرك وركب اعلم منك وهذا البعد ما تقدم من حيث المعنى المقصود من انت اعلم  
دربك قوله ان لم يحرك العطف عن النصب نحو حسب وزيد اجموع الخا على ان النصب محاسب  
لا واجب ذلك معنى على ان العطف عليه مع لا يمنع كما يجي في باب العطف قوله وان كان  
معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على فري لان ان يكون في اللفظ معنوي  
اولا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلقان بالفعل او بما فيه فاعه وما ساك لان قوله  
ساك بمعنى فعلك وصنعك فهو معنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحرك وذلك  
وكيف يكونا بمعنى كفاك ونحو ذلك وويل لك لان الويل معنى الملاك وفي  
معنى الفعل وكذا قوله اسك والمناطه امر او نفسه وماك والجار ان جعلنا الواو معنى  
فان المنسوب قبلها وال على الفعل المقدور به القسم على فري انما لا يجوز العطف في  
ككف اولانا قالوا لا يجوز ما زيد وعمره وما شان زيد وعمره وقال المصنف العطف واجب فيه  
الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس شئ لان النص على المعاجرة هو الداعي الى  
خروبا ولو سلمنا ان ليس بمرور قلنا لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن خروبا ولا  
غير العطف هو المحرر جاز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المعاجرة وجب  
والا فلا بد انما في نحو مالك وزيد او ما شانك تجعل الضمير مكان لفظ الجار والمجرور  
يجوزون في السقة العطف على الضمير الجار والمجرور لا اعاده الجار والمجرورين كخروبه للضرورة  
في السقة فيجوز ذلك وكذا في ما شارح الجرح انه لا يعمل مقدرا للصنع فعال الصنع  
يعين النصب لظروا الى اذوم الكلف في العطف قال لانه لست يجوز العطف على حذف  
لصنع النص على المعاجرة وهو الى الورود في القرآن كقوله تعالى تسالون به والارحام  
في قرارة حزة وفي النصب مثل هذا اعني ما شانك او مالك وزيد او ما شانك زيد وعمره  
اوجه الاكزول على انه بالاصل الاول عليه ما شانك او مالك وزيد او ما شانك زيد اي ما  
لصنع وذلك لان طالع الفعل لكونها استغانية وبعد الجار والمصدر وفيها معنى الفعل



مصادر على الالف على الفعل من ثم استغنى في الاختيار بذلك واما لعودته الى الالف  
وقال سيبويه تقديره ما شئت كان ملاسك زيد واما لك والملاسك عدا ما شئت  
وملاسه عدا فيقول المصدر المقدر قال السرا في هذا تقدير معنى لا يخرج ذلك عن  
ما صنعت ما يصح لان هذا طامه ايضا يعني ان سيبويه لا يزيد تقدير ملاسك ان الالف  
منسوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع مفعوله كالموصول وحلته ولا يجوز  
الموصول مع بعض صلته والاعاد الفعل كالحج في باب المصدر واما قد سيبويه هذا  
النسب المعنى فقط لان الالف مصدر مذكر قال الالف على مل اراد ان المصدر المقدر  
هو العامل واما جاز ذلك سنا لقوة الالف عليه لان ملاك وما شئت اذا جاز بها  
نحو زيد ادل على ان الالف انما هو الملاسه المجرور لذلك الاسم ولا سنا الى الالف  
لانه معنى الملاسه وقال لان لا يجران يكون النسب مكان مقدرة كما في ان لا يجران  
ما كان شئت وما كان لك وقال السرا في وان حرف الاسم منسوب ملاس كانك  
قلت لك لاس زيدا والواو وال على معنى لابس انما ارسل هذه عاد ما علمت  
من نصب الاسم مصدر مقرر ويزعمها بالواو من الفعل ونصب الاسم ما اذا لا يخرج  
شعير بالواو وذلك الفعل المقدر هو الذي سها في هذا الى مذهب عبد القاهر في  
القسم الثاني الذي لا يكون في لفظ شعير العامل سوى نحو كانت وزيد وكف  
يصعد من رده والجرى والشعر من العطف او في اللطاف وان قصدت المصدر  
القاصب وضعف الدال عليه وما الاستقامية وكيف ذلك لكثرة دخولها في غير الفعل  
سبويه انما نصبت بعد الواو ومنها مع قلته وضعف قدرت كان بعد ما الاستقامية  
يكون بوجه كنه ذلك لكثرة وقوعها منها والشيء اكثر وقوعه في موضع جاز حذو تحقيقا  
كانه منطوق به ورد المبرر تقدير سبويه وقال لا معنى لتقصيده بالماضي وكيف المستقبل  
قال السرا في لم يقصد سبويه مصدر المحقق انما اراد التمثيل على الوجه الممكن للفعل ليس جاز  
وقول الراعي اما ان توى واليما سنا كذا في مع الرعاة ان مثل مملأ اي ازمان كان  
والما حذو قول بعضهم اما واه في لحاف اي كس واه في لحاف العودس نحو كانت  
وكيف انت وصوب النسب وذلك لاسعاره وكيف الفعل ما فيها معنى الفعل مع  
وقوع كاي بعد ما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واه في قوله في لحاف لا ذكرنا ان  
المفعول معه لا تقدم على العامل في اتفاقا وما نحو كل رجل وضيعة دانت وراكنا  
فيه واجب ان قصد المصاحبة لعدم فعل ومثناه وبعار الصمري نصب بالمصدر  
ان الالف واجب على محم النسب اخبار المجرر قبل الواو اي كل رجل يتقرون وضيعة فان  
المجرر على هذا الوجه فلا كلام في جاز نصبه بذلك على المصطلح اما لا ارى من تقدم

الالف

المفعول

المفعول معه على عامله انما حرم من المصاحبة لان ذلك مع واو العطف الذي وال الالف  
نحو زيد واهما لقيت يقول العامل في الجملة واهما كالتد في لحاف واهما انما انصب  
في صيغة كونه الخيرة المقدر خفف من القامه اذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او حذو  
كنت وزيدا قاتما وسرت وزيدا راكبا فكم في مطابقة ما قبله كونه وقع قبل المفعول  
والمفعولان على حكم بعد المفعول فيقال كنت وزيدا منطلقين سرت وزيدا راكبين لهما  
الى المعنى الى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ان كان في كونه كونه المفعول معه قياسا  
تخلاف ذهب الاخفش الى ان كونه قياسا وقال فنعنيهم وسماي لا يتجاوز ما سمع قوله  
تعالى فاجمعوا امركم وشركا لكم الا ان تعصب شركا لكم على مفعول معه وقالا يجوز ان  
يكون الواو للعطف على ان تعصب شركا لكم مقدر اي واجمعوا شركا لكم وذلك لان الجملة  
لا تعدى الى الاعمال لا الفعل اصحت زيد قوله الخالف من هذا الفاعل والمفعول  
انما او معنى مثل ضربت زيدا قاتما وزيدا في الدار قاتما وزيدا قاتما قال المص لا بد من  
النسب في نحو جازي رجل عالم لان المراد ان يكون لفظ المحدث والالف على ما ذكر في الحد  
عالم في جازي رجل عالم وان سمى الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على ان بيان اسمه  
اذ لفظ عالم سنا مشكلا في قولك زيد رجل عالم مع انما علمه اسمه غير المبدأ لانه الفاعل  
في عالم كونه عالم في جازي رجل عالم سنا الفاعل من تقدم قولك جازي رجل عالم  
القال فان راكبا في قولك جازي زيد راكبا وراست زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه عالم  
والمفعول حتى او قلت ميل قاتما انوك لم يجر اقدم الفاعل عليه المفعول في رجل قول انما  
ان منع ان المحدث يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما ذكر في حده  
وبعد التفسير ليس في هذا الحد تحقيق معنى الالف وبيان اسمه لانه بما توسم من موضوع بيان  
سم الفاعل والمفعول مطلقا لاني حال الفعل فيقول في عالم زيد راكبا ان راكبا ان راكبا  
سمه لهذا الفاعل مطلقا لان حال الفعل فيقول في عالم زيد راكبا ان راكبا ان راكبا ان راكبا  
حال نحو قوله يقول وقد راو لطيف وساما السرا في ان قد علم بمود قوله قد  
احمدى والطرف في ذلك ما سنا حذو هذا لا واهم كل مخرج ايضا الخالف عن المصاحبة لانه  
يكن المصاحبة عالما في الخالف والالف لان ذلك قليلا لقوله تعالى قل مله ابراهيم حذو قوله  
فقال واهم لا مقطوع مصحح في قول الشاعر كان حوامه مدر احسن وان لم يكن بحسن  
عوده سمه حاسدون عليهم على الحد مضافا سلب واما قوله انما شئتكم اي موشع  
موشعكم اي لو اكلتم حالبين وذلك ان ينجى ضرب زيدا قاتما وما موشع زيدا موشع  
فيما حال من الفاعل والمفعول ظاهرا فترضا ولان يقول انما حال عما حذو قوله  
غير العامل في الخالف لاني لا اذ كان الفاعل فاعلا ومفعولا يصح حذو قوله في المصاحبة

في الحدود



المقام كما انك لو قلت بل يتبع ابراهيم مقام بل يتبع طاهر اسم جاز فانه حال  
المفعول اذا كان المضاف فاعلا لمفعولا وسو جز المضاف اليه فكان الحال في المضاف  
اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر مولا مقطوع مصحين حال عادلي عليه  
فقط فليس وذلك لانه تابع من دابر مولا فهو حال عن مولا المضاف اليه  
فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال من المضاف اليه حال عن المضاف الذي  
جز المضاف اليه لان دابر انشئ اصله وكانه قال يقطع دابر مولا مصحين فانه  
حال عن مفعول المسم فاعله وكذا قوله كان حوامه مدبرا اي مدبرا او مدبرا  
حوامه مدبرا فانه حال من المفعول وكذا قوله عليه السلام المصطفى  
والاولى ان يقول الحال على خبرين مسطرا وموكدة وكل منهما حال اختلاف  
فقد المسطر كلام متعدد بوقت مفعول مفعول المحدث الذي في ذلك الكلام  
بالفعل او بالمفعول او بما جرى مجراهما فيقولنا جز كلام محج الجمل في نفسه في قوله  
وركب مع ركونه علامه اذ المفعول حاله فخرج بقولنا حصول مفعول المصدر في نحو  
رجع القفرى لان الرجوع مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول  
المحدث بالفعل او بالمفعول فانه لا مصدر بوقت حصول مفعول ذلك المعنى  
او بما جرى مجراهما فدخل حال الفاعل او المفعول المعنوي نحو هذا المعنى  
حارجا من حيث مفعول على معنى والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى  
او مفعولا للمضاف على امر مفعول في الحال في نحو قوله تعالى وقد روي  
وفي قوله ودعا عدي والظفر في دكاسا وحد الموكدة اسم غير محدث  
لمفعول حله كما ينبغي ترجمنا فقولنا غير محدث احتراز من المصوب في نحو رجوع  
ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول  
فوقه زيد اجمدا عن بيانه فاذا قلت لعنه زيد راكبا فان كان سناك  
حاليه او مقاليه من صاحب الحال جاز ان يجعلها لما قامت له من الفاعل او  
المفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى حيث  
لان الالبس نحو لقيت راكبا فان لم تعده فهو عن المفعول واما اذا كان حال  
عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه احصى  
زيد راكبا ولا يمنع من التفرق لاني لقيت راكبا زيد راكبا ولقيت زيد راكبا  
راكبا وان كانا مختلفين فان كان ساكنا فترد تعرف بها صاحب كل واحد منهما  
جاز وقومهما كيف ما كانا لقيت بهذا مصدرا مصدرا وان لم يكن فالاولى  
كل واحد من صاحب لقيت مصدرا زيدا مصدرا ويجوز على ضعف جمل حال المفعول

محمدا فخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصدرا مصدرا والمصدر مدد ذلك لانه كان المفعول  
القدم من مرتبة الحال حرب المالح في قدمت حال المفعول على حال الفاعل ولا على من كان  
احدا الى ان يثبت ما جاز ويجوز عطف احد حال الفاعل على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا  
وامشيا قال واما سوف مدركا الما ما مقدرة لنا ومعدرها وجوز الجمهور وهو الحق ان يثنى  
بشيء واحد او بالمتشابهة كانت نحو اشترت الزمان حلو احامسا وغير مصدا كقوله  
تعالى اخرج منها مدبرا مدورا كما كان في خبر البندار وفتح بعضهم ذلك في الحال مصدا  
كانت او لا جازا على الزمان والمكان فعمل نحو مدورا حال من ضمير مدورا واسكنه  
في المصدا فتمتعا مطلقا ولا وجه للقياس ذلك لان وقوع الفعل في زمانين ومكانين  
فمختلفين محال نحو جئت حلفك اناك وضربت القوم يوم امس على لو عطف احد ما  
على الآخر جاز لانه على تكرار الفعل نحو جئت حلفك اناك وكذا يجوز ان يسم  
المكان او الزمان نحو جئت امس وقت الظهر اناك وسطا لدر واما السند المحدث  
لعدد من مختلفين كما في قوله تعالى مد موما مدورا او لمتصا من في مجلس غير ممتد كما في  
اشترت ابض امس او ممتد من كما في اشترت حلو افسا ولا بأس به واما علم تكرار  
الحال بعد ما وجب لوجوب تكرار ما نحو افسا انا قايما قايما وكذا بعد لا لانه  
يكون في الاصل كما ينبغي في اسم لا السند نحو جاني زيد راكبا ولا مشيا ومدرا فورا نحو جاني  
زيد راكبا كقوله لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول للفظي ما المفعول المعنوي  
سما في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي شيخا هو في المعنى مفعول المدلول هذا  
اسم على بعلي شيخا المسمى واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خارجا من حيث صفه مسعود  
سرب سوه عند معناه اذ المعنى سبه خارجا مسود سرب لا تفسر سبه خارجا لان لسان  
سي المصدا بحال الخروج لا لانه وقال الحسن في حال عن الفاعل المعنوي زيد في  
قانا وفي نظر لان قانا حال من التمييز في الطرف مفعول لفظي لان الفاعل المسكن كالمفعول  
فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حال عن الفاعل للفظي وليس يجوز  
الحالين في التالين عن مد الاعد من حور حالف على الحال وما جازا فمعدا عليها  
الفعل وشبهه او معناه يعني باسمه الفعل يعمل على الفعل وهو من ركبه كاسم الفاعل  
واسم المفعول والصفة البهية والمصدر ويعني معنى الفعل لاسم من معنى الفعل ولا  
من ضيعة كالظرف والمجاور والمجاور وحرف السه نحو ما ازيد قانا عند من جاز ما  
من دون اسم الاشارة كما ينبغي في حروف السه واسم الاشارة نحو دازد راكبا وحرف  
نحو ما راكبا حارفا للمسمى والخرى نحو لك قانا في الدار ولكك جالس عندنا  
فالظاهر انها ليسا بعالمين لا التثني والترخي نحو لكك لسان مصدرا على لسان بل على



من الخبر المخر على ما ذهب اللاحض كما يجب ان يكون مضمون هو المقيد وحرف العلة نحو كما  
 خارجا العلة ودر كبرها وكذا معنى العلة من دون اللفظ الال عليه نحو زيد عمر ومسطا  
 والسور نحو انما فري منفر واسم الفعل نحو ليك زيد اكبارا نحو ما فانك واقفا فلان  
 السان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم نعمل في الحال معنى حروف الاستفهام  
 والتثنية قال ابو علي لانما لانه الفعل لفظا نحو لعل وكان معصنا قاله اسم الاشارة  
 العلة فانما لسان الفعل لفظا مع عملها في الحال وكذا الكاف التثنية ونحو ان لسان اللفظ  
 ومعنى ولا تعلق في الحال قالوا في حاله لذلك الى استعماله وان لا تعلق **قوله** وطرا  
 ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا واسمها العواك ومررت به وحده ونحو مواد  
 انما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال بعد الحدث المذكور  
 على ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت دفع التعريف صافا وانما كان الغالب  
 في صاحبها التعريف لا سيما اذا كان نكرة ذكرنا مسمى ومخصصها من امثالها اعني  
 وصاحبها اولى من فكرنا بقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الال الى من شئ  
 او لا ثم من الحدث المنسوب اليه ثم من ذلك الحدث فعلى هذا اول المعرفة حال الال  
 التعريف غير صانع ولم ياول النكرة وادخل لان ماسه انه على خلاف الاول بقوله غالبا  
 يرجع الى تعريف صاحبها لا الى مكرها فان تكبرها واجب لا غالب فوكه واسمها العواك  
 هذا حال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدرها واما خبر  
 والمصدر اما معرف باللام نحو اسمها العواك او معرف بالاضافة نحو انقله حمدك  
 وطاعتك وودك ورجع عوده على مده وفيما قاله ان قال مجوبه انما معارف موصو  
 موضع الكليات اي محركه ومحمد او مطعنا ومنفردا او عايدا والظافة بمعنى الواسع  
 وكذلك الطول اسم وضع موضع الاطافه وود مصد وحمدك فقال وود كذا  
 ووجه كوجه بعد عدا وده والحمد سابغ الميم الجميد فتخرج الميم ضمها بمعنى الانها  
 وقال الفراء وهو يخرج الميم المشقة وضمها الطاعة وقولهم على مده متعلق بعوده او رجع  
 والحال على كذا والدر مصدر بمعنى الابتداء جعل معنى المفعول الى عايدا على اسداه  
 فبكون ان يكون عوده مفعولا مطلقا رجع الى رجع على مده عوده المعهود كانه عليه  
 ان لا يسرع على ما فعل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفت  
 فاعلمك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذا المصدر منصوبه على ان يفتعل  
 مطعنا للحال المقدرا اي اسمها محرك العواك وادخل محمد احمدك ومطعنا طاعتك  
 ومنفردا وودك اي العواك ورجع عايدا عوده وكلها مضافا الى الناف على كذا فاد  
 القائل وجوبا كما مر في باب المنقول المطلق لمداه السادر وان قامت مقام الاحوال

مسببة على المصدرية كما يتعقب على النظرية ما قام مقام خبر المتدريس من الظروف نحو زيد قد  
والاعراب عراب ما قام مقامه وقوله دار سلها العراك مدرج للسدر وروى ما  
العراك قال دار سلها العراك قال دار سلها العراك ولم يرد ما قام مقامه على بعض الرجال  
نصف الحمار والآن الرجال في الوردان يشرب السعير من رومن العطن الى الجوس ويد  
من بعض عظماء السرب منه ما جاء لم يكن شرب ويقال شرب رجال ورجال بعض  
السعداء لم يسم من بعض الرجال عدم قام الشرب اي ورد مرة واحدة ولم يخف  
على انه لا تم تعصا شرب البار بالراحمة اما قوله جار واقضهم لقفيفين فلا دلي ان يقول  
المصدرية بمعنى اسم الفاعل اي فاضهم فصمهم اي مع معصومته اي كما سمر مع مسوهم  
لان مع الاذحام والاصحاح كما ساروا كما ساروا الاصل فيه ان يكون فصمهم سدا وروى  
عنه مثل قوله عليه فوه الى في ثم الحجي على الخليلين اعني فصمهم معصومته فوه الى في معنى الخليل  
والكلام لما فيه معنى المفرد لان معنى فوه الى في سار ساجها معنى فصمهم كما في فلما  
قامت الجملة مقام المفرد وادب موداه اعرب ما قبل الاعراب منها ومولود الاول  
اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في ما لم يكن سوار  
ينبغي ان يقول في ما سار اي ودودي مد على حذف المضاف اي السعداء بعد ذلك  
لما ساراه بدرسم اي سادهم كقولهم جل خير من امارة اي كل رجل لقوله تعالى  
نفسا قدمت اي كل نفس وكذا قوله نعمت الساء ساه دور ساه والواو بمعنى مع كما في كل  
رجل وقصة اي ساه ودرسم مفرومان اي كل ساه فصمهم هنا الحرا ليعوا لهما الا  
وقال الخليل بخوران ما بي على الاصل بخواف الساء ساه بدرسم ساه ودرسم ثم  
الرم ما كان جدا السكر لبقاء مقام الحال وقاه اي في ساد وجهه انه لم يحرف  
المضاف اليه منه لسكره للاسعي العرب على حرف واحد وقد جاء فاعلم قال السبي  
سلي على خوف فاعلم فذف المضاف اليه وابدل من الواو سما للاسعي على حرف ويدا  
شي قد عرس اسطرا وادب لعد الى كفافه من ذكر حال فصمهم فمقول قد سعل فم  
ما على قبله في الاعراب نحو قوله جار انقوم فصمهم فصمهم اما على الاكد على ان يكون  
احله حله فعلى جروم الاول اعرب جمعهم لصبر وسمك معنا كما ذكرنا في الحال و على  
البدل اي جار فاضهم مع معصومهم وتذهب الكوفيين الى انتساب وحده على نظرية  
اي لا مع غيره فهو في المعنى ضد معاني قولك ما واما ما كان في ما خلا بل هو  
منتسب على الحال اي عتمين وعلى نظري اي في زمان واحد فكذا اختلفت في  
في نحو جاء وحده اسو حال اي مفرد او نظري اي لا مع غيره وجاء وحده مجورا  
في مواضع معدودة قريع وحده ونسج وحده اي انفراده وروى الاصل بولت شح



على سواه مثله فاستحسن المنقطع الطر و قال فلان خمس وحده وعشر  
ورجل وحده في المعجب راءه وقال جار على وحده اي على لفزاده وعلى  
فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى الضمير واللام في الواضع  
المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر لا باللام نحو قولهم مررت بمسجد  
العصر والجار من الحرم موالكس فقال امراه جار المرافق اي كسر الهمزة على الراء  
والعصر من العود موالكس على العاوي السارس كسرهم وجه الارض جد  
الجار حلا للفتيل بمعنى الفاعل على الضمير بمعنى المفعول كقوله تعالى ان حشر  
قريب من الخس وسوقه الجار اي الجماعة الكثيرة السارة واللام في الايام  
زائدة كما في قوله ولقد امر على التسم يسدي مصب عم قتل لا معنى وقال ايضا  
مررت بهم حاصرا ومنه قولهم حل الاول فالاول قال جد من الصالحين  
اسلما فالاول فالاول اي مرسين واللام زائدة كما في الجار العصر قد شح  
ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاني الجار  
ملهم واربعهم وخمسهم الى العشرة في الاسماء الثمانية اذا انصبحت الى ضمير  
ما تقدم منصوبه عليه اهل الجار على الجار لو قومه موقع النكرة اي مجتمعين في  
الجمعي واسمهم معونها ما قبلها في ان عراب على انها لو كد له ورجع عومل  
بالمعطين العدد المركب نحو جاني الرجال خمسة عشر سم وقد يعرب بركب  
عن الانقش مضافا كما في في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كمنته فاه الى في  
وقال الكوفيون مفعول به اي جاعلا فاه الى في وقال الانقش سو  
منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقاس  
ما سبه منه سدى ونحوه خلافا لتمامه واما قول بعض اصحاب الامويين على  
عبد السلام في صفين فاما اس اسد العرس واما نارا اليوم سايب  
ولا فعل مضاف الى مثل اسد العرس ومثل سايب الحف وكذا قول  
اسحما وضا فاما لا تقدر مضاف كما قال سبويه في جندك ونحوه قوله  
كان صاحبها مكره وجب تقديرها اعلم انه يجوز كسر في الجار في اخص وصف  
كما جاز في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم لساها وكذا  
مررت برجل طرف فاما بالاضافة نحو لطرف الى جارة رجل محال او سعه  
لعي او سعه نحو قوله فاحل سعدى عسا ملة وعلما جاني رجل راكبا او نسي او  
استفهام وذلك لانه يصح التكرار مع سب هذه الاسماء سعه فلا سعي فلهذا  
كما ذكرنا في باب المتبادر او كان مرودا لكل لتلك التكرار في الجار نحو جاني رجل

وزيد او لقدمه الجار نحو جاني راكبا رجل لاذن ان الساس الجار لوصف اذا  
لا يتقدم على الموصوف واما اذا جازي جاني رجل راكبا فقد سبه في حاله  
ذي الجار بالوصف نحو رات رجلا راكبا قطر المسع فجا وجر واما سبها وهم  
لتقدم الجار على صاحبها المتكلم لقوله موحا طلل قدم فلا سقم عند شرط  
الحاد عامل الجار وحاجتها الا على مذهب الاخفش من يجوز ان يعاين زيد في نحو  
في الدار زيد على انه فاعل واما عند سبويه فيلزم كون التفسير في لمتة في الجار وحسب  
اختلاف العامل في الجار وفي صاحبها جازي كون لمتة عامل في الجار وكوني طلل جازي  
مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل بل جازي ان يكون معنى الابتداء على مذبت سبويه  
اي ان طلل رفع بالابتداء موال عامل في الجار ايضا فصح عامل الجار وصاحبها  
قلت ليس المعنى على ان الابتداء بافظ طلل للساها والمفعول موحا كيف  
يعمل في الجار باليس معبدانه واعلم انه يجوز حذف ذي الجار مع قيام الدليل  
نحو الذي ضربت مجردا زيدا اي ضربته **قوله** ولا يتقدم على العامل المعنوي  
بمخلاف الظرف ولا على الجور في على الاحج قد عرفت قبل العامل المعنوي وانه  
الظرف منه وكذا الجار والجور فعلى ما قال المصنفين ان لا يتقدم الجار على  
الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فيبويه لا كسره اصلا بل الى ضعف الظرف  
واجازه الاخفش بشرط تقدم المتبادر على الجار نحو زيد فاما في الدار وذلك  
على مذهب من قوه الظرف حتى جازي لعل عنده بلا اعتبار في الظاهر في نحو  
زيد كما تقدم في المتبادر فاما مع تاجر المتبادر عن الجار فانه فاق سبويه في المنع  
فلا يجوز فاعازيد في الدار لاقا فاما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الجار على  
الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من ركب الفعل وعلى صاحب  
ما سبه اي المتبادر اما في نحو زيد فاما في الدار فان جازي يكون زيد صاحب  
بنار على جواز اختلاف عامل الجار وصاحبها فالجار متاخر عما جازي وان لم يجوز  
ذلك وقتنا الضمير في الظرف موحا جاب الجار بنار على وجوب الجار العامل في  
الجار صاحبها فالجار متاخر عما صاحبها سبه اي زيد ما يجوز زيد في الدار فاما  
وفي الدار فاعازيد فاما اتفاقا واما اذا كان الجار ايضا ظرفا او جارا ونحو  
فقد صرح ابن بري ان يجوز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جازي مجرور  
وذلك لكونه معهما في الظروف حتى جازي ان يقع موحا لا يقع غيره فيكون  
الجار اياهم قالوا ومن ذلك الرار لرس اي الكر من لرس فانه حال والجار  
فيه ليس والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الجار



غيره وكل ما يدور من المشتق كلف ولعل نحو ما شاك وحرف الندا واسماء الاشارة  
وحرف التبيين والتبيين والنوب ونحو ذلك وغيره واسماء الافعال كل ذلك لا ينفصل  
الفعل لعدم موافقته في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم الترف حتى لا يتقدم  
مفعوله كما في فعل النجب فلا يقال راكبا احسن زيد فانك مثل يذو الجواد وكذا القسم  
التي لا يتقدم مفعولها على الفعل مثلها للفعل وظاهر لفظ جارته في الفصل  
يؤذن بجواز تقديم الحال عليها وضعف من تصفية التبيين في الفعل الفعل التفسير لا يرى  
لا يرد في لغة العرب على الحاج الى شرط كما في باب واما نحو قوله في السراية  
ربطها وزيد فاما خبر منه فاعدا وكذا نحو قوله فاعدا مثله قائما في الكلام عليه عن وقت  
الزجاجي ان يقول درسمك موزونا ورسم عند الله لان معناه يشابه ورسم عند الله يكون  
حالا من خبره ودرسمك في الخبر ودرسم عند الله والاولى المنع لضعف الحال على قال في الخبر  
الكاف وفعل كذا رسم عند الله لم يكن حالا من رسم عند الله لان حال الخبر  
لا يتقدم عليه بخلاف ان يكون حالا من خبره فيكون فالاولى المنع مع اظهار الحذف  
وكذا اذا كان الحال خبره صدره بالاولى لم تقدم على عامله فلا يقال الشمس طالعك  
مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم على عامله اذا كان العامل مصدر  
التقديره بان الموصولة ما في خبر الفصل لا يتقدم على الموصولة وكذا اذا كان العامل  
مخالف واللام وحرف صدرى كما وان لان يتقدم الحال من على هذه الموصولة  
لا يجوز تقدمه على ما مشاخر من الموصولات ايضا غير جائز لا في الموصولة  
من اصناف الفصل من حرف المصدر واللام الموصولة ومن سلبها فلا يقول العجبي في  
الضارب صيدا ولا مجرد ان ضرب زيد صيدا ولا مجرد ضرب زيد صيدا واما في ما  
الموصولات نحو الذي راكبا جازمه فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدر  
اللام لا يتقدم او للام القسم جازم تقدم الحال عليه بان لو خذ عن التامين نحو زيد راكبا  
ساروا بعد راكبا اسر كقولهم تعالى لاني اندمخرون وتقدم على التامين لا يجوز لان  
صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذ سلب على الموصولة  
المدكو فمخرجه تقدم على ما عليها نحو راكبا جازمه وزيد راكبا ما من وجوه وضروب  
فوقه في الطرف معنى ان الحال وان كان مشابها للطرف من حيث المعنى لان راكبا  
في مسك راكبا معنى في وقتها كركوب الا ان الطرف يتقدم على عامله المعنى الذي  
هو الطرف او الى ما حاصه سوار كان بعد البتة نحو زيد يوم الجمعة عندك وقبل كقولهم  
كل يوم سوفي شان وقولهم كل يوم لك نوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا  
ويتقدم عند الاخفش بشرط اخره عن البتة كما مر ذلك في موضعهم في الطرف بخلاف الحال

وكان على المعنى ان بعد فيقول بخلاف الطرف فانه يتقدم على الطرف والحال لا يتقدم  
على معنوي غير تمام التسمية والتسمية وغير ذلك اتفاقا واعلم ان اذا ذكر ظرف واحد  
يكون خبرا للمبتدأ في الحال وفي الاصل وفي سلبها ما يجوز ان يقع على خبرين كقول  
المبتدأ و انتصابه على الحال كقولهم تعالى واما الذين سعدوا انفي الجنة خالدين فيها قوله  
فكان عاقبتهم انما في النار خالدين فيها فالكوفيين لو حوّل انتصابه على الحال كما في الآية  
لأنك لو رفعت حرا وعلف الظرف لم يكن لك في فاعله واما عند البصريين فالحال لا  
على الخبر لا واجبه لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر الطرف الثاني متعلق بالخبر والمكون  
الاول متعلق بالخبر الذي بعده واثبت في تأكيد الاول وان كان خبره غير في كلامهم واما  
الظرف في الظاهر غير متقدّم وقد تقدم ان معنى السمع ان يكون متعلقا مقدّم في الاسم الذي  
على المبتدأ الذي على ذلك الطرف واجبه عند البصريين نحو فيك زيدا مع لكون الطرف متعلقا  
بذلك الخبر واجاز الفراء والكاسي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيدا على تقدير ذلك غير  
زيد را على تقدير فيك زيدا را على الحال والى على المضاف المحذوف اي موصوف  
فيك حاصه في حال رخصه في شيء اي ان رعب في شيء وهو رعب فيك فوك ولا على الخبر وفي  
الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله واما خبره عند هذا حكم تقدم الحال على  
صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا  
كان او منصوبا او مجرورا لا في صورة واحدة واما اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال  
موجزا من المعاني فمجرورون جازمه راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جازمه زيد وانه يجوز ايضا  
تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جازمه را  
واما اذا كان ذو الحال ضمير المجرور والتقديم للحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا  
قالوا ذلك لان ذاك الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاشارة قبل الذكر  
لان في الحال ضمير يعود على ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضمير ان سر كان في قوله  
على مفسرهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جازمه راكبا زيد عليه طلب الفعل  
للفاعل وكان الفاعل في الفعل والحال في الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر او  
المصره فاجازوا تقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان ضميرا او مظهرا  
لان التسمية في الحال ان خبر عن صاحبه فلا يكون ضميرا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم ضمير المبتدأ  
في نحو في داره زيد وفي الفاعل وفي المفعول نحو قوله تعالى فاجس في نفسه خيفة موسى  
واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الخبر لا يضاف اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء  
كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع طائرا برأيه حنيفا او لا نحو جازي مجرورا فان زيد  
وذلك لان الحال لا يقع ورفع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا



تابعه ايضا وان الجرد والخال بحرف الجيمية واكثر البصرية منعون ايضا فعد ما  
للفعل المذكورة ونقل عن ابن كيسان والى على داني رمان الجوزا سدا لا تقول  
واما رسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق من حرف الجر والاذا فان حرف الجر  
معد للفعل كالفرة والتضيق وكاد من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت  
سدا فذلك كقولك سدا قال انما على كمان ورد الما حزان صار الى سدا  
وقال افراد المراه اعليه المراه ما ساقطها لعل عليه سدا وبعضهم عمل كافة حالين  
الكاف والواو والياء وهو لعل واما الكا في الحال في نحو ما يراهم حيفا على  
الحال من جرد مضاف غير ما في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعد من حروف  
العاقل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من فعد فقال بعضهم العاقل في معنى الالف  
لان الالف بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفاعل لان المعنى مله لم يراهم حيفا وهو  
لما عاقل في حاله العاقل في الفعل قد اطلق في مثله وقال بعضهم لما كان لا فعد  
ليس ما في الحال في الحال الى ذي الحال الا حروفه نحو الطر الى زيد ما سدا الاسم المتعلق  
مقامه لو حذف كقولك تعالى طر ابراهيم حيفا كما في اول الباب جازان يعمل على التقا  
في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كان  
المضاف ولكون حال المضاف الى حال المضاف اذا كان المضاف حرا المضاف اليه  
جاء وان كان على مله فقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو جرك ما سدا ومع  
اذا ذكرنا قبل ان جاز المضاف اليه فقديم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على المضاف  
اذا كان ما جاز بعد الا او معناه نحو ما جاز راكبا لا يزيد واما جاز راكبا فعد  
في باب الفاعل جاز ايضا اذا خيف ذو الحال الى غير عاقل الى طلاس الحال نحو  
ما سدا اخوه قوله وكل دل على سدا مع ان يقع حالا نحو هذا سرا اطلب منه  
رطبها هذا دل على ان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا كقولك  
بات وبل الى السبع قالوا لانها في المعنى فعد والصفة مشتقة او في معنى المشتق فعدوا في نحو هذا  
سرا اطلب منه رطبها هذا سرا اطلب منه رطبها اي كانا سرا او كانا رطبها وهذه اذ كان  
ايه اي دالة قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال موالف للمعنى كاد  
في حده كاد والمعنى اشتراط اشتقاق الصفة كالحج في بابها ومع هذا فلا شك ان  
في الحال والوصف اشتقاق في الاحوال التي جازت في مشتقة قاسا الى الموطنة  
وسا اسم جامد موصوف بصفة في الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد دطرا الطريق  
لما هو في الحقيقة مجعلا قبل ما موصوفا لسا وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا  
قوله جازي زيد رجلا سدا ومهما ما تعدد كقولك بعض جازي ابراهيم

وكل فام هذه القاعدة فعد على الجوز  
من قال ذلك كلفه وذا السور

في بعض ايام مضى فاما اس سدا العرس واما ما اليوم سدا الحق قول المصنف  
فراو ما وطنا وحاح عرسا ورس عالا في تاويل منظره وحيان احدهما ان فعد  
مضافا قبله اي مثال سدا العرس ومثل القروا ان كان لودل المنصوب بالصبح ان يكون  
لما تقدم اي ما اس سدا اليوم مضافا وندب سدا ونحو ذلك وذلك لان المعنى  
الشيء السري في معنى من المعاني كما تصدق المعنى فعد لعل فعدون موسى نصرها  
اي لكل حار حار وندبها الحال في نحو قوله ساه وندبها ما لفظان بصفة المصنف  
بجمل لكل حار من اجزاء حار حار مضافا ونصب ذلك المصنف على الحال واما في حده ذلك  
الما مع واد العطف كقولنا ساه وندبها او بحرف الجر نحو فعدت السر فعدت سر سدا  
ركوه ما سدا عن كل اربعين وندبها في اي درسم اي جعلت في كل درسم سدا  
مسي او فعد ذلك نحو جرك عندكم انما نبيرا الذي كل واحد وكل واحد من هذه الاحوال  
كانت جازا اول من الجوزا لا يندبها على ما عرقل وندبها الحال في نحو قوله يا با جازا  
رجلا رجلا واحد او احد ورجلين ورجلين ورجلا لا اي فعد هذا التفصيل  
وما لفظان لودل التفصيل بعد ذكر المجموع كقوله كذا ان الى لسان الرب بعد ذكر  
المجموع كقوله عطف على الفاء او نحو قولنا رجلا رجلا ومعدا كقوله كلكم اي من  
هذا الرب المعين ومهما حال واصل لما جاز نحو المعنى الحان فعد الموصوف حرا او فعد له  
نحو المعنى الفعد فاما والحد بد سفا او نوع له نحو المعنى الحان فاما والعلم نحو او وندبها الى  
في نحو هذا سرا اطلب منه اوس عره رطبها وما لفظان لفصل الشيء على نفسه او غيره  
ما عدل بطورين وكذا اذا سمع ساه او غيره ما لفظان او ندبها نحو هذا سرا  
مثله رطبها وندبها سرا اطلب منه رطبها واخلفوا في حال الحال الاولى في مثله فقال ابو علي  
ابن ابي عمير انما مل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون الفعل التفصيل والصفة فيها  
في العمل فلا يتقدم معمولها ويكمل عليه ذلك مثل قولك زيدنا حلا احسن من ابا فانه  
جازا تقا مع حلو المستد من معنى الفعل مثل قولك زيدنا سرا اطلب منه رطبها  
والسرا سرا اطلب منه رطبها وامل في مثل هذه الصور افضل التفصيل للاختلاف ولا  
يصح اسم الاشارة في هذا سرا لعل ذلك لان العاقل في الحال معدة فلو كان هذا  
عاطفا في سرا المعدد الاشارة بالسر فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال السر  
كما ان الاشارة في هذا سرا لعل المعدد ولم يقع الاحال نحو حده والجي في قولك جازي  
راكبا لم يكن الاحال الركوب ونحو فعد ضرورة انه يقع ان يقال هذا سرا اطلب منه رطبها  
في غير حال السر وندبها المعدل المعنى على اشتغال اسم الاشارة في اول الجازي ان المستد  
اذا فعد حال لم يعد لعل الحال الا ترى ان اسم الاشارة ما تعدد بالحال في هذا رعدنا



لم يعد الحال الذي ان اسم الاشارة بذلك الحال وفي نحو هذا امر الجب منه رطب  
لقد لم يبق الحال اتفاقا فلا يعد البتة بالمال وهذا الدليل في غاية الضعف لا وجه له  
او لافاته لا يلزم من اجتماع البتة بالمال في مثال معين اجتماع البتة بالمال في  
الاشارة لعل في ذلك المثال الخاص فانما هو بعد ما عاين في غيره وانما ينافي ذلك في  
في المثال المذكور السابق فيه ان البتة بالمال في المثال في حيزه وسلم من في نحو هذا  
زيد قاتا الا اسماء بعد ما عاين واحد فلو سلم ايضا اطراف الاسماء البتة بالمال في  
في كل موضع كان احده لم يلزم منه اجتماع البتة بالمال في كل موضع كان احده في كل  
الاعمال في الحال الاول ايضا فاعل التفضيل والالتصاف مع ضعفهما في العمل كما تقدم  
ولعدم على بيان تعليله فقد نقول بادل على حد من فضا عد ابعاد كل واحد  
منها لعل على ضرب من احدهما بادل على حد من فضا عد ابعاد كل واحد منها لعل على  
ضرب من احدهما بادل على حد من بقا من معا يتعلق كل واحد منها بعلق بالآخر  
بقا من معا يتعلق كل واحد منها بعلق بالآخر معا يتعلق كل واحد منها بعلق بالآخر  
منسوب احدهما من منسوب الآخر مفعولا به قد سمر حالها نحو سمر سمر سمر  
وعمر قاتا عد او طرفا سمر سمر سمر في الدار وعمر في القصر ويجوز ان يكونا محالين  
ولا يختلف زمانا محالين العرض وقوع الحد من معا سمر سمر سمر سمر سمر  
المفعول لا يجرى والعلو الكوفا لا الكسبي في كذا او ثانيا بادل على حد من نحو بعل  
كل منهما لعل بعل الآخر بعل بعلق به الآخر وقوعه في وقت آخر مكان آخر  
و على حال اخرى وذلك فعل التفضيل نحو زيد اضر ب من عمره يجوز اختلاف  
وكونها غير ما يجوز بعل الآخر بضر ب بعل بعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل  
منهم للبيان وكذا يجوز اختلاف زمانها نحو زيد بوم الجمعة اضر ب من عمره بوم السبت  
وكذا المكانان نحو زيد بوم السبت وكذا المكانان نحو زيد بوم السبت وكذا المكانان  
قاعدة وكذا ان التسمية بادل على حد من فضا عد ابعاد زمانها نحو زيد بوم الجمعة  
السبت واختلاف حالها نحو زيد بوم الجمعة قاتا عد اما فعل التفضيل فانه بادل على  
حد من معين على حد من الفاعل والمفعول يصعب لان معنى زيد احسن من عمره  
وان لزيد الفاعل حيا والعمر المفعول حسا واما التفضيل فلا يبدل يصعب على  
حد من معين على حد من مطلق لان معنى زيد كعمره وانما كان  
حالا سمر كان فيها قاتا حالان سمر لعل وان ملك الحال ما في مصر صرح به  
في اللفظ لعل في قولك زيد بوم الجمعة بوم السبت اي زيد بوم السبت واد بوم  
الجمعة السبب فالظرفان منصوبان معنى الحالة والذات ان لعل بها من كل حد

كالخس والحال وغير لازم كالغضب والعلل لا ترى ان تعلق الحار والظرف في نحو  
كذلك من ام الحور بعلها ما كان لا كان بمعنى لعل على ولم يصرح وقد تقدم  
التسمية بديل على الحد المعين فمعلق بها جازان كما علق الحار في بيت امر العسل  
هناك لعل في عن المنع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة ثارون مني  
اي قرب مني قرب ثارون من موسى قال ولقد ركب لعل في غيره مني لعل الحب  
المكرم ولقد ركب لعل في غيره مني لعل في غيره مني لعل في غيره مني لعل في غيره مني  
طسا لم يسم كل واحد من الحد من من الاخر في فعل التفضيل والالتصاف واما التسمية واما  
فا على وتعلق وغيرهما بادل على حد من حتى جعل منصوب كل واحد من الرمان  
يكون منصوب كل حد من تحت محاذية المصريح به ففعل لعل بادل على عمره وراجلا  
وسامع زيد قاتا وعمر قاتا عد او طرفا سمر سمر في الدار وعمر في القصر وكذا في فعل  
التفضيل والالتصاف نحو زيد بوم السبت وكذا لعل في غيره مني لعل في غيره مني لعل في غيره مني  
قاعدة وكذا ان التسمية بادل على حد من فضا عد ابعاد زمانها نحو زيد بوم الجمعة  
السبت واختلاف حالها نحو زيد بوم الجمعة قاتا عد اما فعل التفضيل فانه بادل على  
حد من معين على حد من الفاعل والمفعول يصعب لان معنى زيد احسن من عمره بوم السبت  
وان لزيد الفاعل حيا والعمر المفعول حسا واما التفضيل فلا يبدل يصعب على  
حد من معين على حد من مطلق لان معنى زيد كعمره وانما كان  
حالا سمر كان فيها قاتا حالان سمر لعل وان ملك الحال ما في مصر صرح به  
في اللفظ لعل في قولك زيد بوم الجمعة بوم السبت اي زيد بوم السبت واد بوم  
الجمعة السبب فالظرفان منصوبان معنى الحالة والذات ان لعل بها من كل حد







مصدر هذه الجملة المصدر المضاف على علم الاستقبال لاسهل الحال والاستقبال  
في الظاهر وان لم يكن لاسهل منها حقيقة او لئلا الرمو الفظه قد اظاهرة او مقدرة  
اذا كان حاله مع ان حاله بالظن العاطل واخذه قد لعب الماضي من حال المستفاد  
وذلك لانه لو كان سلس في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاز زيد العالم  
وقد ركض في لفظ قد من لفظ الماضيه كما ان التجرد عن حرف الاستقبال في المضارع  
لذلك قوله وما سوا اسماء سوى الاسمية والمضارع السب وسوا اسماء المشتبه  
المتنفي والماضي السب والماضي التنفي كوز في كل واحد منهما على ذكره لانه وجه اجتماع  
الواو والضمير والافتقار باحد ما صار تسعة فقام وهذه اصلها جاني زيدا  
ركب غلامه وماركب عمرو وماركب غلامه جاني زيد وماركب غلامه وماركب عمرو  
لا يركب غلامه جاني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا  
المعنى وقال لا بد لشي المضارع التنفي لانه لا بد فيه من الواو كان مع التنبيه والاول  
ذلك لان نحو لم يركب ماضى معنى كضرب فكما ان ضرب لنا صفة للحال فلهذا احتاج  
قد احرس له من حال لفظ او تقدير كذلك لم يركب محتاج الى الواو التي هي علامه  
الحالية لم يركب مع قد لان قد تحقيق الحمول ولم التنفي واذا اتفق المضارع بلفظ ما لم يركب  
في المضارع الجرد بعد الحال فكيف اذا اتفق مع ما يدل لظاهرة على الحال وسواء على  
يخفى ان يركب الضمير واذا اتفق المضارع بلا زائدة للضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه  
القاعدة والاغلب بحره عن الواو والمثبت لان معنى جاني زيد لا يركب اي غير كرسى  
واقع موقع المفرد ودخل الالاء لغير الكلام في الاغلب عما كان عليه بكنزة ستمه لسانه  
حار ان ربي لا يركب وقلاد وركب كما جاز ان ربي اركب وقار وركب وكذا القول  
كسب بلا مال لكن مصاحبه المضارع المصدر بلا الواو اكثر من مصاحبه المضارع الجرد ولما  
اذا ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب شابه بالمفرد لفظا ومعنى كما شانه في نحو ركب  
الحال في الاول لثقل التعريف فلام الحمله والحال ولا يثبت في المضارع حاله من الما ذكرنا  
قبل قوله لا بد في المتن المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم على ذلك والاضح  
والكوفون غير انهما لم يوحوا في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة اسد لانه نحو قوله  
كما اتفق الضمير معك النظر وقوله اني وجاؤكم حضرت مصدر رسم وغير رسم ووجه  
كما مضى قوله قريب وقيل ان الماضي في نحو قوله اضربه قام او قد حال وحس بحره  
من قد ظاهرة او مقدرة والاولى شرط لا حال ان قام او قد حال في حروف  
العتق ولو كان حالا سمع معناه الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا وان  
الماضي احد الالاء كما هو الضمير من دون الواو وقد اكثر نحو القيد الا ان كرسى كان في

الآتي الاغلب الاكثر على الاسماء فموتيا وعل الكرم والى تضار كالمضارع المثبت قد نجي  
مع الواو وقد نحو قولك بالقيده الا وقد كرسى ومع الواو وحده نحو بالقيده الا وكرسى  
لان الواو ومع الا في خبر المثبت فكيف الحال كما تقدم ومثاله ما رجع الا ولا نفس تار  
ولم سمع فيه قد كرسى دون الواو نحو بالقيده الا قد كرسى وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع  
الماضي المثبت ضمير موصوب قد كرسى كرسى وكما وقد جاز ذلك ايضا نحو قوله تعالى او جاز  
حضرت مصدر رسم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو قد حشد اكثر من انفراد احدتها  
والعراء قد كرسى العراء الواو فخرج جاني زيد وقد خرج ابوه الفرم قد خرج ابوه عم خرج ابوه  
وان لم يكن موصوفه قالوا وقد لا بد منها لقوله تقول وقدر الوطف وساجها السب ري  
ان قد ان لم يركب ولا حال جاني زيد قد خرج عمرو ولا جرح عمرو واجاز الا انه لم يركب  
دخل قد في الماضي التنفي ما قد نحو قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والبيان  
ايضا لكون قد تحقيق وقوع الفعل وبما لقيته قوله قد يجوز حذف العامل كقولك  
لما فراسد امهنا قد يجب في الموكدة كوزيد ابوك عطوفا اي احقه وشرط ان يكون  
مقدرة لضمون جمله اسمية اعلم ان عامل الحال قد حذف جوازا وتوجبا ايضا في مواضع  
فاسد ولا بد من قرينه من الحذف جازا كان او واجبا فوجه ما حذف جازا حضور  
معناه كقولك لما قرأ شد امهنا اي سرأ شد امهنا او قد تقدم ذكره ان في سماع  
كقولك قاما في جواب من قال كيف جلت زيدا او غيرهما كقولك اني احبب اليك  
ان لم يجمع نظامه على قادين اي لم يجمعها قادين ومن المواضع التي تحذف فيها ما  
على الوجوب ان من الحال انما ومن او غيره شيئا مقرونا بالقار او لم تقول في سماع  
الحمد سرهم فساد او من زيدا اي قد صاب السهم صا عدا او ردا اي احدا في النار  
لحال هذا في احرار سمع بعينها بدرسم والواو يكثر في قولك في غير السهم واس كل يوم  
حراس القرآن فساد او من زيدا اي وسمب لواءه زائدة اي كانت كل يوم في الزا  
ومنها ما وقع في الناياع في غير نحو خزي زيدا قاما وقد تقدم منها اسماء جادة بضمها  
على لا يثبت من العلف في الحال مع سمة الاستقام ودها ايضا كقولك السامره و  
عسا اخرى قوله في السلم اعمار احمار وعلطه في الحرب اساه العمار كرسى  
اي يحول سماء ومطلون اغيارا واساه العمار وكذا قوله في الولام اولاد اجوده  
وفي العاده اولاد العلاب وقول في غير السهم سماء قد علم السهمه وعلسا اخرى  
هذا الذي ذكرنا مذهب السرافي والزمخشري اعني كرسى هذه الاسماء المنصوبة على  
الحال وذهب سيبويه وسواهما الى ان تنصبا بها على المصدرية قال المص لا بد من الالاء  
انك تحول في حال كونك سماء وانك تنقل في حال كونك عمارا بل المعنى تحول هذا



الحال المخصوص ومنها عند السرا في صفات تصب لوجها على لا ينبغي في الحال السرا  
وبدورها نحو قولهم اتانا وقد قد الناس وقاعداد قد سارا الكرك وقاعداد علم الله  
وقد قد الناس تعذر القوم قاعداد قد السرا في حال موكدة واما عند سبويه  
والبرد والبرد في الصفات قاعداد مقام المصدر في القوم قاعداد يجوز فتح  
القسمين على انها خبران للبند فيقول النبي مرة وقاعداد قد علم الله لو اسما  
قام قد علم الله العلم في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كونه  
توكيد في الموكدة اي يجب حذف العامل في الموكدة هذا على مذهب من  
قال ان الموكدة لا تجي بالبعد الاسمية والظاهر انها تجي بعد الفعلية ايضا لقوله  
تعالى ولا تغشوا في الارض مفسدين وقوله ثم ولتيمم بدين وقوله ثم عال حاسا  
وقد قال الله تعالى الشمس والقمر والنجوم سخرت على قرارها لتبسط في الارض  
وقال كالتبسط غلبت في القوة الكائنات وكالف العامل والحال في ذلك  
من نوافقها والاولى ان مركب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قاعداد مقام  
على سبويه في نحو قاعداد قد سارا الكرك واما الموكدة فليست تصد  
مصدره فاعلمنا كالمفعول اذا جازت بعد الاسمية وجب ان يكون حرا في مفعول  
حادث في دجى اما التقرير مفعول الخبر وتاكيد واما للاستدلال على مضمون  
الخبر بما في قوله ان داره سورا ناسي وبل داره باللاس من حار وكلمة  
انما خاتم جوادا وانا عمر وشجا عا ولا يقول مثله لاسم اشترى بالصلة التي عليها  
الحال كاشتهار خاتم الجود وعمر والنجم عنة فصار المضمون الملك المتصل والاعظم  
للمركب بحواس الرجل كالملا او لصاحبه نحو انما عبد الله اكلا كالملا كالملا كالملا  
للمركب نحو المكيين مروجوا او مدد نحو الملاح سعاك الدمار او غير ذلك نحو  
ابوك عطوفا وهذه نافية لذكر آية ومزيد وموافق وما هو الحق صدق قاعداد  
اكلا ومروجوا وممدد للاستدلال على مضمون الخبر وقوله سورا ناسي وقوله كالملا  
وسعاك الدمار وآية ومروجوا وممدد مفعول الخبر وتاكيد وقوله عطوفا  
كلمها واما سمي كل حال موكدة وان لم يكن حار القسم الاول اي الذي للاستدلال  
على مضمون الخبر موكدة ان ليس في كونه حقا معنى التأكيد حتى لو كد مصدره لان مضمون  
الحال لازم في الغالب لمضمون الخبر فان التصديق لازم حصة القرآن فصار كانه مود  
كذا المرحومة لازم في الغالب للسكينة وخلف في العامل الموكدة التي بعد الآتي  
فقال سبويه العامل مقدر به الجملة تقديره زيدا بوبك احقه عطوفا يقال حقيق الامر  
اي كصحة وعرفه اي كصحة وانه عطوفا وقوله نظرنا لا معنى لقوله كعب الاب

وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد المعنى علمه عطوفا في مفعول ان لا حال وقال ان  
العامل هو الخبر كونه مود لاسي نحو انما خاتم شجا وليس بشي لانه لم يكن شجا وقت شجته كما  
ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وانما لا يطر ذلك في نحو هذه فائدة الله كتم آية  
الحق مصدقا وغير ذلك ما ليس بالحرفية علما وقال ابن جروف العامل البند في التفسير  
نحو انما عمر وشجا عا وموليد لان عمل المفعول العلم في نحو انما زيد وزيدا بوبك ما لم يفسر  
في شي من كلامهم والاولى عندى ما ذهب اليه ابن جروف وموليد العامل معنى الجملة  
في المصدر الموكدة لنفسه وغيره كانه قال لعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مروجوا حتى  
ذلك مصدقا وذلك لان الجملة فان كان حرا ما جازت محو امحوا فلا تترك ان يحذف  
اسما احد حرا ما الى الآخر معنى من معان الفعل لا يرى ان معنى انما زيد انما كان زيد  
فلي هذا لاسم الموكدة على جري الجملة ولا على احد من المعنى في العمل ذلك لخلاف  
معنى الفعل فهاذا يجوز حذف الحال مع القرينة لقوله كعب في جواب من قال ان  
زمارا كبا ولا يجوز الحذف اذا ناس عن غير ما كان في ضرب زيد اي ما هو في قوله  
على ذكر ما كان لقوله في المحسوس لاسي الاراكبا وقد يلزم بعض الاسماء الى المحسوس كما  
وقاطعة ولا يضاف ويقع كانه في كلام من لا يولى لونه معناه غير حال وقطعوا  
**وهو قوله** التميز برفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قال ارفع  
الابهام مضمون بخل فيه التميز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ابن جروف  
الحال فانه يرفع الابهام بكونه لا عن اب كالتسلي ان الحال كالحج عنه لانه رافع  
الابهام عن جهة الذات لا عن نفسها وكذا القمري في قوله كعب رجع زيد القمري  
يرفع الابهام عن جهة الداء التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان جهة الرجوع  
غير ميمية وهي الانتقال الى ابداء الداء عن جهة كعب الصفة في نحو جاري رجل  
او ظرف يدخل فيه لان رجلا داء ميمية بالوضع صالحة لكل فرد من افراد رجال فذكر  
احدا وصار مفعولا كالمفعول عن قصير فطوى برفع الابهام المستقر في آية  
وضعا على قسمة المعنى من الذات المذكورة وكذا دخل في عطف البيان في نحو جاري  
العالم زيد وكذا البدل من التميز الغائب في نحو ميمية بزيد لانه يرفع الابهام  
عن المقصود بالتمييز في نعم رجلا وربه رجلا يدخل فيه ايضا المقصود به في نحو  
فمنه كما تدخل فيه اذا نصب لان معنى النصب والحرفية سوار وكذا تدخل في المجرور  
في نحو ميمية رجلا فله رجلا لان مصدره بالجرور في يدين بالعدد داخل في الميمية  
وميمية التميز نفسه قد تحذف ان حره اخف من نصبها في يدين كما اعدت في حد  
المفعول عن الاعراض نحو ضرب ضرب سدد بانه مفعول مطلق كعب كعب لوصف قبا



مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير لوم الجمع وفتحان قوله الابهام المستقر في  
المستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في  
نحو الضرب عدا حارة لكن الابهام فيه ليس موضع الواضع فان الذي يوضع الواضع  
انما يكون ان يوضع الواضع لفظا معيها صامح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لان  
يوضع لفظا معيها ثم التقي اما من ذلك الواضع او من غير ذلك لوضع ذلك اللفظ في  
آخر موضع الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فنقل هذا الابهام مسوقا  
اصل الواضع قلت مستقيا المستقر في اللغة مواساة وبعبارة عارضات لازم الابهام  
في المسرك باب لازم والابهام مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة  
منع الابهام في المسرك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا  
يبدل لفظ المسرك على انه وضعي كما فسده الجدل باسم الغناه والالفاظ المحمل في الجد  
سما كل به قوله او عن باب مذكرة او مقدرة ليس النوعين المعبر عن المفرد والجمع  
على النسبة هو **قوله** فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون ودرهما  
وساقي واما في غيره نحو رطل زينا ومنوان سمناء على التمرة مثلا زيدا فيفردان كان  
الا ان يقصد اللفظ ويجمع في غيره ثم ان كان موسون او نون النسبة جازت الاضافة  
فلا ومن غير مقدار نحو خاتم حديد والمفضل كقوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام  
عن فوات مذكرة قوله عن مفرد لفظه عن في مثله بعد ان يعد مصدر لما قبله كاد  
كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن لعدك اي ان امرك سب لمعول في التمسك صادر  
عن المفرد اي المفرد لابهام سب له ومن سبه في شبهها اي التمسك سب له لا كالتمسك  
مع سب الى شئ في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة فخره فكذلك النسبة اذن لذلك  
المعبر وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يجمع جملة انتساب عن اي الاسم الذي صدر  
انتساب التمييز عنه كزيد في طلب زيد لفظا لانه لا لا كاسد طاب اليه لم يكن  
مستتب لطلبه لكان يرتفع اذ هو في اصل فاعل اي طلب نفس زيد فزيد موس  
لفظا وكذا قوله انتساب على اسم وعين تمام الكلام اي ان ما مما سب انتساب  
التمسك سبها الى المفعول الذي يجمع بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال من في هذا المعنى  
يعني بعد كما قيل في قوله تعالى طبع على طبع الاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا  
يقول المسر على ضربين داخ الابهام عن في مذكرة ورافة عن في مقدرة واول  
لا يكون الا عن مفرد ذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب وغيره  
والمقدار ما يقدر به شئ اي يعرف به قدره وسبب المقادير ما مقام مشهورة  
موضوع يعرف بها قدر الاساس كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل كالغذاء والاب

والله وما يعرف به قدر المروغ والموسج كالذراع وكقدر راحة وقدر سرور وكقدر  
واما معاني غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير بقوله تعالى ملا الايش ذيبا وقولك عندي  
مثل زيد رجلا واما غيرك اسما وسواك رجلا محمول على مثلك بالصدر وقولك لطلوك  
رجلا وموصفا رجلا ولعلله حسا وكذا ذلك من المعاني ايضا فذه المقادير اوجب  
منها التمراد بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما ودرع  
لو ما وطل رما المراد عشرون سوادا وراحم لا مجرد العدد ودرع المذروغ لا ما درع  
ورطل المودن لا ما مودن به وكذا في غير ذلك وطول المقدار لكل نوع حصل له المعبر عنه  
لمدة صله ويكون محتمل لطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديد او باب ساجا ولبوت خرا  
والمحض في هذا الكثرة في المقادير وذلك لان المقدار سبب محتاج الى مصدر وتجب التمسك  
على كونه مجبرا وموالات في التميز بخلاف الحرف فانه علم الاضافة فهو في المقادير اولى بالان  
ليس كما ينام المقادير مع ان المعبر مع الحرف ليعطى التمييز في الاضافة وان لم يحضر  
سبب المعنى لبعض نحو خطه في قبيل صدم لم يحضر انتساب الثاني على التمسك وقد خالفوا  
القاعدة المذكورة فالمرمو الحرف في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المارجه الالف  
والمصاعف مما لكثر استعمال العدد فاروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاز  
في العدد على الاصل خمسة اوبا واما بين عاماد اماركو الحرف في العدد المركب نحو  
عشر لان المضاف اليه مع المضاف كما سم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى ميمره  
والخير من حيث المعنى هو الميمر المحتاج الى التمسك لان جملة الثلاثة سما كما سم واحد لفظا معني  
واما نحو خمسة عشر في المضاف اليه مع المضاف سبب الاضافة وكذا ركوا الحرف  
في الغلب في العدد الذي في آخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كسر الالف  
الانتساب وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل  
سما بها فتم حذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لما فيها اما لم يست سببها  
بنون الجمع معدود الاضافة لعدد اثنان النون معها وحذفها وقد جاز نحو عشرون  
قليل والكثرة اضافة الى صاحب نحو عسرون قال وسوك قد كرس لكل احرازه بحرف  
اعد عسرك قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زينا ومنوان  
سمناء وشما زيدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لان محم راحة  
اسما اما بنون الجمع كعشرون وقد ذكره مسل في النون وهو اما ظاهر كما في رطل زينا  
واما مقدركا في خمسة عشر وفي كم ابا بنون النسبة كما في منوان سمناء واما بالاضافة كما في  
مثلا زيدا والميمر المحتاج الى التمسك في طوله ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لا ك  
لو حست لظا بهر في التمسك وقلت مل الالف ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمسك



المتل والملاهي قدر ما يملأ به الشيء من حلا تفسير مثل وزيد تفسير ملاه ومعنى تمام الاسم  
ان يكون على حاله لا يمكن اضافة معناه والاسم محل الاضافة مع التنوين في قوله الله  
والجمع مع الاضافة لان الاضافة لا يضاف ما به فاذا تم الاسم بهذه الاشارة  
سار الفعل او اتم بالفعل وضاربه كلاما ما فاساه الله لا في بعده المفعول  
بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام مصدق ذلك الاسم  
ان لم قبله لثابتة الفعل ان لم يضاف له وهذه الاشارة التي تسمى بالاسم انما  
قامت مقام الفاعل الذي يسمي الكلام كونهما في اخر الاسم كما كان الفاعل  
عقب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يسمي بها الاسم فلا يضاف معها  
لا يفتقر التميز وذلك في سبب واحد هو التميز وهو الاشارة في الاغلب في  
معنى المبالغة والتعجب كوضع التعجب نحو اياه رجلا ويا لها فضة وبالك ليلها  
حطه وما احبها معلقه وتدره رجلا ووجه رجلا لصدقه وكذا قوله في السحرة رجلا  
رجلا ومن عند سار مثلا ومن هذه الباب اي الذي في السحرة رجلا  
لصدقه او وجواب في التقدير لمن قال ما لصب رجلا فكانه قيل لصب  
واي رجل دا عيبه ولا ريب في ان السحرة في نعم وما بعده عن المفرد وهو التميز  
فيما قبله اعني من ولم الى الله فيتنظر فان كان التميز فيها سمي لا يعرف التميز ومنه  
فالتميز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلام في نهج البلاغة ما له من امانا ما لا بعده وقول  
امرئ القيس فانك من ليل كان كحوله لكل معار العمل سدد بدل وقول في  
الرمية واما روجه والجمع مع مصدق اللعب من مجزوء الليل معرب وان عرف  
المقصود من التميز بوجهه الى سابق حين كقولك جاني زيد قاله رجلا وولم  
فارسا وما وجه رجلا ولقيت زيدا قلده رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو  
قلت لزيد يا مالك بن سنان وبعده من رجلي ونحو ذلك ليس التميز عن المفرد  
لانه لا يسمي اذن في التميز بل هو التميز الى صيغة الاضافة كما يكون كذلك اذا كان  
المتضاف اليه في ظاهر نحو زيدا رجلا وكقول الشاعر ولم ايام الساس  
مع الكسر لانه الى الملوك الذي وقد دره رجلا قاله ليدرا ليدرا من  
رجل فان اعرف بالدون والسفل وول زيدا رجلا ومثله قوله قال العذري  
ولقيت زيدا قاله ليدرا ساعدا ومن ساع الصبر في جميع هذا ظاهره ومضمونها  
في قوله لم كن زيدا رجلا وسك به ما هو وسك به زيدا عني التميز عن الله  
لفظ المعرب اليه لا متعلقه فعني قد دره رجلا ليدرا رجلا موزيد وولم  
امام الساس معناه اي ولم معناه من تمام الساس كما ان معنى زيدا رجلا

رجل موزيد واما قوله لم زيدا رجلا ودارا فالتميز فيه متعلق بالمتنوب اليه لا نفسه  
المتنوب اليه علم زيدا ودارا زيدا وقد عني ليدرا زيدا شرح في التميز عن الله واسما اسم الاشارة  
كقوله تعالى ما دارا وادب هذا مثلا فيمن قال له من لا حاله وكذا قوله كذا رجلا  
والعامل في التميز في القسوس هو التميز واسم الاشارة لهما معا ومثابتهما للفعل التميز  
بفاعله فلا نظر الى ان صب في نعم رجلا وليس رجلا وسار مثلا رجلا هو الفعل بل هو التميز  
كما في رر رجلا قوله ففرد وان كان حسا الا ان يقصد الانواع فيجمع في غيره ليس محسوس  
والحق ان يقال ان التميز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول  
اما ان يكون حسا او لا والحس اما ان يقصد الانواع او لا وعن كمال الوجوه تحت افراد  
العدد والاول يجب حلوه عن ما هو الوحدة نحو عشرون ضربا او مراد الثاني يجب حلوه مع  
الوحدة نحو عشرون ضربا او مره والاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الافراد  
ولما يجوز ان ان يقصد الامراض اي الساس من فصول عشرون ضربا اي ان كل عشرة فصول  
او يقول عشرون ضربا بمعنى اختلاف انواع احاد لان الاعداد لا يسمي بمره المتنوب  
ولا يجمع كما في في بابا وان كان عن عدد وليس محسوس وجب افراجه نحو عشرون رجلا  
او درجا والذي عن غير العدد ان كان حسا وقصدت الانواع اي ان اراد الساس جمع  
ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله قرا او قرنا وتمورا وان كان حسا ولم يقصد  
الانواع فالافراد واجب نحو شله قرا وان لم يكن قصدت حسا طاب به ما يقصد  
مفردا كان ومثني ومجوعا كقوله شله رجلا او رجلا لا فقله فيجمع في غيره ليس  
بصحيح ومعنى الحس هنا ما يقع لفظ الواحد المجرى عن الوحدة منه على القليل والكثير  
ضرب حسن بخلاف رجل وفس قوله فان كان التنوين او بنون النسبة جازت الاضافة  
انما جازت امارا للخصف ذلك نحو رجل زيت ومنوا اسمين كان عليه ان يقصد الساس  
بالظاهرة فان فيه سون مقدرة وهي في ما من لم لا شقها وحرر الى من حذر  
لا يضاف في الاغلب الى التميز كما في في ما قولك فلا وذلك مع نون الجمع والاف  
اما نون الجمع فلا ذكرنا من انما ليست بنون الجمع حقيقة بل هي سبه له واما قوله في سون  
وجها حسا او فليس من هذا القصد لان التميز فيه عن الله وكلاهما في التميز عن المفرد  
وكذا قوله لم يملى ما ومحمدان ما واما اكثرها لا ليس ما اصعب فيه التميز عن السوس  
الظاهر والمقدور عن نون النسبة كما نل بعضه بل التميز فيه عن الله كما في مثلا الاما  
ما فبما ان من شبه تمام الكلام واما الاضافة كما ما امتنع الاضافة معها لان الاضافة  
مع وجود المتضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بل احرف عطف وان اصعب  
مع حذف المتضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيدا رجلا مثل رجل هذا المعنى لا يك ربه



عندي رجل ولا يزيد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملوه عسلا طار  
عسل لان الملاء هو قدر ما عسلا ولا معنى لقولك قدر ما عسلا العسل قوله وعن  
قد ذكرنا لم كان الحرف في قوله **قوله** واقابل عن لسه في جملة او اما ما نحو طاب  
وزيد طيب اما وابوه ودارا وعلما او في ما نحو يجي طيبه اما وابوه ودارا وعلما  
وقد ذكره فارسي في كتابه في رفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن لسه في جملة او  
ما ما ما اى لسه حاصله في جملة او شبه جملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه  
زيد مصفى سحما والسبب معلل را واسم المفعول مع مرفوعه لارض معجزة عدا  
او افعال التفضيل مع نحو اكرسك مالا وخرسوا او النصف السبه مع نحو طيب  
اما او المصدر نحو يجي طيبه اما وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حرك بزيد رجلا وعلما  
زيد رجلا ودارا وعلما قوله او في اضافة عطف على قوله في الجملة اى لسه في  
نحو اجي طيبه لسا وقد ذكرنا انه داخل في سبه الجملة عني مالا ما واما قوله عدد  
فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن لسه ان كان التفسير معلوما او كان در مضافا الى  
واما ان كان در مضاف الى ضمير محمول فالتميز عن مفرد الحق ان لسه في نحو عدد  
فارسا ولم لذات السبب معيشة عن لسه في سبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اى  
عن زيد فارسا ولم لذات السبب وعجبا من لسا السبب معيشة قوله اما وابوه  
ودار وعلما الفصل لسا عن لسه وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما  
عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا وعد زيد رجلا فزيد لا غير ومعنى ما انتسب لسه  
عنه الاسم الذي اتهم مقام لسه حتى يعي لسه سبب قيام مقام ذلك الاسم مقامه  
فصله كزيد بن طاب زيد نفسا فان لسا طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى  
وغيرنا الارض عيو ما فان اصل غيرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الال  
كفى رجل موزيد او اما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير  
زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقة بنحو طاب زيد ابو  
بجوز ان يكون المعنى طاب ابو به لغيره وطاب ابو به واما ان لا يكون نفسه لا  
صفة نفسه بل يكون متعلقا لا غير بنحو طاب زيد دارا والعمر الى صره منها قوله  
اما ان يصلح ان يكون نفسا انتسب عنه اوله والاول اما ان يصلح ان يكون نفس  
متعلقة ايضا بطاب زيد اما او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا واما ان يصلح ان يكون  
صفة نفسه اوله والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقة ايضا بطاب زيد ابو  
او لا بنحو طاب زيد علما واما ان لا بنحو طاب زيد دارا واما ان يصلح ان يكون  
المقدرة منها طاب كفى زيد رجلا كفى سى زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب

لا يصلح

شيء زيد نفسا او علما او دارا فالدار المقدرة سى سى المنسوب اليه كفى طاب  
قارضا اظهره صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شي طاب  
للسى المقدرة وكذا لسا دارا وعلما فان قصدنا ان رد الهمزة في هذه الاشياء كلها الى  
حسن كان مضافا اليه الفعل او شبهه ورد الاسم الذي انتسب عنه الهمزة الى حركة الالف  
جعلنا ما انتسب عنه الهمزة ان كانت الهمزة بلام التثنية وعطف بيان له فيقول كفى  
رجل زيد وطاب زيد وان كان الهمزة متعلقا لما انتسب عنه اما وضعه او عطف  
اصدا الهمزة الى ما انتسب عنه بنحو طاب ابو زيد والوزيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد  
جعلنا تنقيح كمتعلق له حتى مع اضافة اليه قوله ثم ان كان سببا ليجعل كفى  
جارا ان يكون له والمتعلقة والافق متعلقه فيطابق فيها ما يقصد الا ان يكون حيا الا ان  
يقصد النوع وان كانت صفة كانت له وطبعا واحتمل ان لا يعنى ان التثنية عن الهمزة اما  
ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصلح جعله لما انتسب عنه او لا فان جعله لما  
يعنى ان كان يكون لنفسه كانا او صفة نفسه كايوه جارا ان يكون له والمتعلقة لى جارا  
يكون ما مع ان يكون نفسه نفس متعلقة ايضا كانا في طاب زيد اما فانه يقع ان يكون  
وان يكون انما زيد وكذا جارا ان يكون ما مع ان يكون صفة لنفسه متعلقة ايضا كايوه  
في طاب زيد ابو فانه يقع ان يربطها ابو زيد نفسه لا ولاده وان يربطها ابو زيد  
وما كان غنى له هذا لالاق فان رجلا في كفى زيد رجلا مع ان يكون لما انتسب عنه قوله  
ان يكون متعلقة وكذا علما مع ان يكون لما انتسب عنه ولم يقع ان يكون صفة متعلقة  
قوله فيطابق فيها ما يقصد يعنى المطابقة لافرادان قصد المفرد والسمه ان قصد  
والجمع ان قصد الجمع قوله فيما اى في التثنية الذي جعله لما انتسب عنه والسمه الذي  
متعلقة وقوله ما قصد اى المفرد والسمه والجمع يقول فيها جعله لما انتسب عنه والسمه  
طاب زيد اما والزيد ان ابوين والزيدون اما طاب زيد ان ابوين والزيدون اما  
ما انتسب عنه اى زيد صفة سبب زيدا وجمعة ان جمعة واذا جعله متعلقا فان قصد  
اما وحده افردت اما لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوين زيد سبب اما  
فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود سى وان قصدت اما وجمعة فقلت طاب  
اما لان المقصود مجموع وقد ليس الامر في طاب زيد اما وطاب الزيدون ابوين  
الزيدون اما بل الهمزة انتسب عنها والمتعلقة بغير مرجع الى القرآن ان كانت فاذا  
اختلف التثنية وما انتسب عنه افراد وثنية وجمعا ولم يكن التثنية بنحو طاب زيد  
او اما وطاب الزيدون اما واما وطاب الزيدون ابوين واما فلا ليس في  
ان الهمزة لما انتسب عنه بل هو متعلقة والاطلاق ما انتسب عنه واما ان



وكان المسمى بخطاب التوحيدي او الزيدوني ابو له فالتس حاصل او لمع ان يكون له  
عنه والمتعلقة ولم يتطابق كونه حيا وكذا يتطابق به ما يقصده فيما لا يقع المتعلقه  
خطاب زيد دارا او دارين او دورا هذا ما قاله المص والاولى ان يقول فليس  
مجلس سوار علة لما انتصب عنه والمتعلقة انه اذا لم يمس له فالاولى لا فرادهم  
المطابقه نحو حصول وجهها فليسون عرضا يجوز وجوها وعرضا قال الله تعالى ان  
طوبى لكم عن شيء منه نفسا وطمع على عليه السلام فطوبوا عن العنكبوت نفسا واما اذا  
المس فالتطابق لا غير لا يجوز زيد طبيب انا وانت بزيد آثار وابوين والذكر لا يقول  
طبيب زيد دارا واب بزيد دارين او دورا قال الله تعالى وجزنا الارض عيونا و  
قول المطمئنة والاكبرين واما مسون انا فاما وحد الالب فيد لا يتم كذا انا  
اب واحد يجوز جمع المشي اذا لم يمس مجوز عيونا قال ابو طالب مخاطب النبي  
صلى الله عليه وسلم فامدع امرك يا عليك عضاضته والسرداك ودرمك  
عيونا قوله الا ان يكون حيا قد ذكرنا مرادهم بالمجلس سينا يقول باب زيد او  
سوار او رب ابو نفسه ابو له انه فقط ابو له ابو له ابو له ابو له واما ابو له  
طبيب زيد علمه كذا علمه الا ان يقصد الا انواع فيقول طباب زيد علوما او علمين  
على حسب ما يقصد قال الله تعالى لا خير من اعمالا قوله وان كان صفه قسم قوله ان  
اسما يعني ان الصفه لم تكن صالحة لما انتصب عنه والمتعلقة كما جاز الاسم لم تكن  
لما انتصب عنه فقط يجب ان ان يطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على التفسير  
والكثرة بلفظه المفرد حتى يكون حيا وذلك نحو قوله درك او دور در فارسا وكثير  
شما ما قوله واحتمل الحال قال الاكثر من شي تميز وقال بعضهم من حال اي  
اعلمه في حال فردية ودرج المص الاول قال لان المعنى مدح مطلقا بالقدرة  
فاذا جعل حالا اختص المدح بعد حال فردية واما الارى لهما فرق لا يقال  
المسمى عنه ما احسن فردية فلا يمدح في غير حال الفردية الا بها واما ان  
هو المستفاد من احسن في حال فردية والمسمى من في تندر درك من فخر رسل  
على انه سر وكذا قوله من من قال والمسمى عن المفرد مقدرا من وكذا ان كان  
عن له وكان التميز نفسا انتصب عنه بدل يصحهم بها في نحو مالك من بيل وعك  
قال وفالمه الله من ساعد ومرت رجل بدل من رجل وحك من جل  
اي يدك هو وحك هو فالتفسير هو ما انتصب عنه المسمى في هذه الواضع  
وقد تكلف بعضهم بعد برس في جميع المسمى عن الله بخطاب زيد دارا وعلما  
وليس بوجه واما معنى قوله تندر درك فانه في الاصل ما تدبر اي

من الصريح من اللين ومن العزم من المطر وموهبا كتابه من فعل المدح الصادقة  
واما لمع ففعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى مسمى العجب وكل من  
يبدون التعجب منه مسمى اليه تعالى ويصفوه اليه نحو قوله تعالى وند ابوك فمعنى الله  
دوره ما عجب ففعله **قوله** ولا يتقدم التمييز والاسم ان لا يتقدم على الفعل خلافا لما  
والمير في لا يتقدم التمييز على ما لمه اذا كان عن تمام الاسم انما كان وكذا لا يحصل  
عالمه ويصير قوله لمون لا يخرجوا لا كمالا مروره وانما لم تقدم لان الاسم حيا ضعيف العمل  
سواء لمع مثابه ضعيفه كما ذكرنا وسيكون ما كان ان الفعل يتم بما كان اذا كان  
عن الله فان كان من الصفه المشبهه والفعل التفصيل والمصدر وما فيه معنى الفعل كما  
من الاسماء المتصلة لا يقال لا يتقدم زيد فارسا ولا لم زيد شجاعا ووج زيد جلالا  
يتقدم على عالمه لضعف الصفه والافضل ما فيه معنى الفعل وكوفي المصدر مصدر الحرف  
الموصول وليس العامل في نحو نعم جلالا زيد وجدا جلالا عرو وجو الفعل في المنصرف بل  
الغنية واسم الاشارة كما تقدم فلا سجع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المنصرف كما قال  
بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح بخطاب زيد انا او اسم الفاعل او اسم المفعول  
فجوز ما كان في الكسائي والمير ونظرا الى قوة العامل ومفعولان قول قيل لانه في  
فعل الفعل المذكور كما في طباب زيد انا او فاعل الفعل المذكور اذا جعله لازما نحو  
فخرنا الارض عيونا اي عجب عيونا او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعله متعديا نحو  
الآثار ما راي طلاء المارو الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا انا من معنى الفاعل  
لمست العمل مرصه اذ ما خرج الشيء عن اصله ولا راعي ذلك الاصل كالمفعول ما لم يسم  
لان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل على لزمه الرفع  
كونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على جورة المفعول حكمه  
من جواز التقديم وقيل ان الاصل في العبارات ان يكون موصوفات ما انتصب عنه  
سوار كان من مفرد او عن له وكان في الاصل عندي حل راوود ورجل مثله ومن  
منوان وكذا كان الاصل في طباب زيد نفسا لزيد نفسا طابت وانما حولف  
الابهام ولا يكون اوقع في النفس لانه لا يسوق النفس الى معرفة اسم عليها و  
اذا مر به بعد الابهام فقد ذكره اجمالا وتفصيلا وتقدم به هذا المعنى فلما كان بعد  
مسمى بطل العرض من جعله سرام لم يسم واصل المسمى السكت لئلا يفتن في الحال  
ان المقصود رفع الابهام وهو محتمل للكرة وهي اصل ظهور وقع التعرف  
معا لاجاز الكوفيين كونه معروفه بوجهه وعن راءه ولطرسه والمطمة  
وقن امره ورسد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصرين معنى سعة نفسه



او تقدير اس شرطه لاس تمام ما بهتة فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جالي  
القوم الاحكام الخالصة للقوم في الجاني قوله من متعدد اي من شئ ذي عدد قوله  
لفظ او تقدير تفصيل المنقطع فانه قد يكون ملحوظا به نحو جالي القوم الازيد او قد  
يكون مقدر نحو جالي الازيد اي باجاء واحد الازيد قوله بالا واخواتها يخرج نحو جالي  
القوم الازيد و باجاء القوم لكن زيد و جالي القوم ولم يجرى زيد فالمستثنى الذي  
لم يكن داخل في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سوار كان من جنس المتعدد  
لقولك جالي القوم الازيد اسرا بالقوم الى جماعة حاوية من زيد ولم يكن نحو جالي  
القوم الا حمارا فقد سئل عن المنقطع ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم  
ان الاستثناء مشكك بقوله لان زيد في قولك جالي القوم الازيد لانه  
انما غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لا يتم طبعه على ان الاستثناء المنقطع  
مخرج ولا يخرج الا بعد الدخول وان جاز انك في مثل لم تقع في قوله على دينار الاد  
للعلم بان ما يخرج من الدينار والباقي بعده هو المفرد وان قلنا انه داخل في  
القوم والا لا يخرج زيد من بعد الدخول كالمعنى جاز زيد مع القوم ولم يجرى  
زيد وما من ظاهرة في ان كسب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في ذلك  
من الاستثناء شئ كقولك تعالى فليست بهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى  
فليست الخمسين في هذا الف ولم يثبت تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا  
فقال بعضهم بخاراة غير داخل بل القوم في قولك جاز القوم عام مخصوص بـ  
ان انكلم اراد بالقوم جماعة ليس فهم زيد وقوله الا زيد اقرنه بدل السامع على  
المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس شئ لا جماع اهل اللغة على ان الاستثناء  
مخرج ولا يخرج الا مع الدخول وايضا سدد دعوى عدم الدخول في فسد التكلم  
في قوله على عشرة الا واحد لان واحدا داخل في العشرة بقصد نه اخرج والا كان  
خارجا بلغة العشرة تسعة وحي محال وقال القاضي عياض لما راينا سدد دعوى  
قال المستثنى والمستثنى منه والاشتمال بمنزلة اسم واحد فتقولك على عشرة الا  
واحد المعنى على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخرج وهذا  
غير مستقيم لعلها بان عشرة في كلامك هذا دل على المعنى الموضوع عن سدد دعوى  
استثناء وهو الحسان والاميق للاشتمال وواحد احوال مخرج وتسعة لا يدل على شئ  
من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج سطل هذا يلزم مثل ودوا  
منه في بدل البعض وبدل الاشتمال لقوله تعالى وتند على الناس جالبت من استثناء  
الرب سبلا لان الناس جنس لهم السطيعين وغيرهم فيكون كانه قال وتند على جميع الناس

او سدد في نفسه والم لطفه مضمون سكا ووفق امره وسد امره ولطفه معني  
في امره وفي غيره والحسن الوجه سدد بالضارب الرجل كما في جالي في باب الاضافة وحلم  
انه قبل ان ياكل التفصيل اذا اضيف الى شئ فالذي يجرى عليه فعل بعض المواضع  
المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان لصت بعده على التمهيد فالتصويب  
لما جرى عليه فعل متعلقه بنحو احسن منك ثوبا ففي قولك زيد امره عند زيد  
المحدد وفي قولك زيد امره عند زيد سدد امره الى الحد الاول وليس هذا المقدر  
ري انك تقول مواضع الناس رجلا وما خير الناس من الناس على اورد سبيله  
مواضع رجل في الناس وما خير الناس من الناس من الناس والتصويب على المصوب  
من جرى عليه فعل التفصيل لاسمه والدليل على انه مخرج قولك مواضع الناس من  
رجل وما خير الناس من اثنين كما تقول حسك زيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى  
فانه خير خلقا انصبتا فظا على التميز بمعنى خير من حافظ فهو والحمد لله سوار نحو  
حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين قول الاعشى لقول اعشى حس هذا الرجل  
ارح ربما ورحب حارا ارحب اي حسب بالرح او ضرب و ارحب والرحح  
فمن ارحب اي ضرب واسد كمال اي بالعب وكلمت ربما فهو نحو كذا جلا  
في ارح حار حارب وكذا قوله حار ما انت حاره لان ما الاشتباه بينه وبين  
كما في قوله تعالى القارعة والقارعة اي كملت حاره فعلى ان كملت فالتصويب  
في عبارات الخاف في قوله لم شره فابان ان شره متدار لفظا فاعل معنى شره  
الاسم تقدير اي كان متدار لفظا بمعنى ان لفظه متدار وكان معناه فاعلا  
مشكلا في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا او  
تقديره بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعد ما يخرج من علم انه قسم المستثنى قسمين  
كل واحد منهما مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ما بهما مختلفان ولا يمكن  
تخلفي لما به في حد وذلك لان الحد من لاسه سدد جميع احوالها مطابقة او  
لحسا فانما الخلفان في الماهية لاسا وما ان في جميع اجزائها حتى يختلفان في حد  
على خلاف حقيقةهما ان احدهما مخرج والا فمخرج مخرج بل كل جمعا في حد واحد  
اللفظ لان مختلفي الماهية لا يشتركان في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور  
بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقال ان يشتركا في الماهية قوله  
لا واحد ما يخرج من متعدد والا فمخرج مخرج قلنا لان كون المتصل مخرجا من متعدد  
من اجزاء ما به بل حقيقة المستثنى متعللا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا  
مخالفا لما قبلها نفيها وانما تامة لقول كون المتصل والملا في متعدد لفظا



ستطيعهم وغير يستطيعهم بل قد على يستطيعهم وحده وقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه  
كلاهما كلاً ما قد أو اسما وما لمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد ذلك البعض  
داخل في البدل منه والاسم ليس زيدا واسما مجزئ في جاني القوم الا زيدا غير  
الزائد وانما يلزم ذلك لو كان الجني موصوفا الى القوم فقط وليس كذلك بل موصوفا  
الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان سمة الفعل في نحو جاني غلام زيدا واسما غلاما  
ظرفيا الى الحرفين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل موصوفا الى شيء ذي حرفين  
او احراز قابل لكل واحد منهما لا عراب اعرب الجزر الاول منهما باسمه المفرد اذا  
وقع موصوفا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه بحرف اسحق الحرف  
كالغلاف اليه ومع ان اسحق السبعة كافي للتوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا  
من ذلك نسب كالمستثنى سبها بالمفعول في جملة بعد المرفوع وان كان حرف  
المعدية في بعض المواضع نحو جاني القوم الا زيدا لان المجموع هو المنسوب اليه فزيدة الكلام  
ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم انزاعه بالا واخواتها كما كان قبل اسناد الفعل  
او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاني القوم الا زيدا لانه منزلة قولك القوم المحرر  
منهم زيدا جاني ولا في قوله على عشرة الادامه لانه منزلة قولك عشرة المحرر منها واحد  
له على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لم يزل من المتقدم وهو  
على النية التي تدل على الفعل ان المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النية مما ضرورية في  
الاستثارة لا لان المنسوب اليه هو المستثنى منه الا والمستثنى فلا بد من وجوده في النية  
قبل النية فلا بد ان من حصول الدخول في الانزاع قبل النية فلا بد ان يفسر قوله وهو  
اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدا على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر  
او كان بعد عدا وخلا في الاكثر عدا واما خلا وليس لا يكون في نحو جاني اعراب المستثنى  
فقد ارجع ما يجب نصبه او موصوفا في باب المنصوبات وموصوفا في مواضع الاول اجتماع في غير  
وقوعه بعد الا وكون لا مستثارة في كلام موجب لم يخرج الى قوله غير الصفة لانه  
في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للموصوفين مستثنى واما اشتراط كون المستثنى  
في كلام موجب لان غير موجب لا يجب نصب مستثارة كما يجب في غير موجب  
في المستثنى فقال البصريون العامل في الفعل المتقدم او معنى الفعل موصوفا الى لا يركب  
يتعلق الفعل معنى او مجزئ مما سبب اليه الفعل قد جاء بعد تمام الكلام فانه  
المفعول قال البصريون والواجب العامل في الالقيام معنى الاستثارة به والعامل  
ما به تقوم المعنى المقصود ولو كانا معى مستثنى كما ان حرف النداء ناسبا على ما  
وقال اللساني من منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة نحو جاني

قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيد لم يتم وليس شيء او متعلق الاشكال  
عليه كماله في انتصاب ان مع اسما وخبره لا تنافي في تقدير المفرد واما الاعتراض كيف  
يعمل الحرف الموصول مقدر او الموصول لا يقدر فلان لا يكون في مجزئ ونقد  
الاسم الموصول كما يجب واما تقدير الحرف الموصول فلا سواه بالبرصين في تقديرهم  
ان انما نصب للفعل لكون الحروف التي قبلها كالتثنية منها فالا عند يكون كالتثنية  
عن ان المقدرة وقال الفراء الامر كمن ان ولا العاطفة حذف النون لما  
من ان وادعت الاول في لام لا فاذ انتصب الاسم بعد ما كان واذا مع قبلها  
في الاعراب فبما العاطفة وكان صل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيد الا  
اي لم يتم فلا تنفي حكمه قبل لا ولقصة لعل ان ذلك الحكم او شيئا فلو تقول كان  
زيدا اسما الا صل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقد موصوفا الكاف وركبوها مع ان  
قال لطرس وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ومع التسليم ان لا  
لا في الاعداد انما كانت نحو جاني زيد لا عروا انت تقول ما جاني المقوم الا زيدا  
ولان فيما قال لولا لان مره وللأخرى عن معصمها وذلك لا ينصب مما مرة  
بالعدا لما قبلها اخرى ولا يجمع الحكمان معا لان المعطوف عليه قليل ما في  
والمعتمد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد المحذف نحو قام الا زيدا وقال  
بعضهم من منصوب باستثنى كما ان النادى منصوب ما موصوفا والا وحرف النداء  
ويكفيان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه  
بانه يلزم منه جواز انرفع بقدر امتنع ولا يلزم ذلك لا بما عطف به وورد في كلام  
ولودر والرفع كذا بقدر امتنع ونحوه الا ان لا يجب النصب في اماكن والا سبب  
يعد ونحوه ولودر والرفع نحو اب والاسد لكنا نقدر نحو ابعد انت والاسد  
قال المحسن في شرح المفصل العامل في المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما كان  
سحاك فعل ولا سبب فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوك وهذا لا رد الا على ان  
البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوك معنى الفعل وان كان من اخوك نصب  
اي منصوب اليك بالاخوة وكذا في امثاله مجازان يعمل العامل الضعيف فيقام  
عليه لسوءه بالا ولا يلزم مثله في الفضول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان  
فلا صري لان اصل الواو للعطف فردعي ذلك الاصل ولم يكن في الجمل ايضا  
معنى الفعل مجازان نصب المستثنى اذ الجملة ليست ما نفس ما به للفعل انما  
كلاما لعل على من المفرد الذي يتم بالنون والنون نصب لسوءه ولا سبب  
بالا لا مستثارة الى مثله لشبهه به في كتابه في مواضع مفعول على فيه قوله

طفة



اعلم العشر في البرسم هذا كذا في المتن المتصل بالانقطاع فذهب بسبب سبويه الى ان  
ما قبل الهمزة ككلام كذا انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فحل على معنى ولكن  
وعمل فيه ما قبله كعمل العشر في البرسم وما بعده الا انه مفرد سوار كان متصلا  
متصلا في ان لم يكن حرف عطف الا اننا نكسر الحاء لمفرد على المفرد في وقوع  
بعد ما قبله او جاز ان الواقعة بعد ما نحو قوله زيد عنى الاله سفي المتأخرين لما  
روى ما يعني كمن قالوا انما التاجية بنفسها نصب لكن الاسماء وغيرها في الاغلب محذوف  
نحو قوله كجاني القوم الاحمار اي لكن حمارا اي لكن حمارا لم يجرى فالقوله قد يجرى  
ظاهر ما نحو قوله تعالى لا قوم لوطس لما امنوا اكتشافا عنهم وقال الكوفيون لا في الاله  
المنقطع يعني سوى وانتصاب المتن بعد ما كاتبا في المتصل وتأويل المتن  
اولي لان المتن المنقطع يلزم مما قبله لفظيا وانما كان في كس وفي سوى  
لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك ديناران سوى الدينار الثاني وذلك  
ان كان صفة وايضا معنى لكن الاسماء والمراد بالاستدراك فيها وفتح قوم  
الخطاب وخال بعد ما في حكمه قبلها مع انه ليس به افعال فنه وهذا هو معنى الاستدراك  
المنقطع بعينه وانما وجب نصب المتن من الوجه لان السمع لا يجوز فيه  
يحيى ووالا بدال ايضا لا يجوز فيه نحو جاني القوم الا زيدا لانك لو بدلت كان البديل  
منه في حكمه الساكن فمضى الى التفرع في الالجاب فلم يبق الا النصب قوله او بعد  
على المتن منه يعني اذا كان بعد الالف مقدم على المتن منه وجب النصب لانه  
ان كان في الموجب فقد تقدم وجب النصب وان كان في غير الموجب فقد  
البديل لان البديل لا يتقدم على البديل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب  
على الاستدراك على انه قد حكى بونس ان بعض العرب يقولون لا ابوك اقول  
المتن منه المخرجه لاسيما المتن كما قبل مررت مثلا احد واحد بدل من مثله  
لكن ان يقول لا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ وولي خبره وصديقا  
حال وتقول من لا ابوك صديقا فمن مبتدأ وولي خبره وابوك بدل من  
من كانت قلت لا ابوك وصديقا حال وتقول مالي الا زيدا مدلول وعزا  
وعمر ونصب عمر على العطف على زيد او رفعة على زيد مبتدأ ومحمد وف الخبر اي وعمر  
لذلك واعلم ان اذا تقدم المتن على المتن منه وجب ان يتأخر عما سببه الى  
المتن منه نحو جاني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب ما حذر  
المتن منه نحو القوم الا زيدا احضرت ولا يجوز عند المصريين تقدمه عليها  
في الاختيار نحو قولك ازيدا قام القوم وقوله لم يدب بسبب سبويه ولا

الحس بها السبب او قد سمع الضرورة وقيل تقديره وليس بها طوري ولا بها اي  
الشيء حلا الحسن فاضرك الحكم المتن منه وما السبب الظاهر تفسيره فاذا قام المتن  
مع الاله الاستدراك مقام المتن منه وذلك في الاستدراك المخرج الزم عند المتن  
من جملته فلا يجوز الا زيدا احضرت وزيدا لا راكبا لم يجرى وجوز الكوفيون في السبعة بعضهم  
المتن على المتن منه والحكم مع الا زيدا احضرت القوم كذا يجوزوا تقديم المتن  
المخرج على الحكم نحو الا زيدا احضرت والاولى بذهب المصريين لعدم سماع مثل هذا  
القياس ايضا وذلك لان المتن اخرج من المتن منه في الحقيقة او كما ذكرنا في  
الحكم الى المجموع وسوفي الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا  
من حكمه يجرى في قولك جاني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرة  
ان يكون احد المخرج منه وكان محذوف يجرى بعد الحكم والمستثنى منه معا لانه جوهرة كثره  
لعدمه على احد ما نحو جاني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا احضرت ولم يجوز تقدمه  
عليها معا في المخرج الذي ليس فيه الا الحكم لا يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان  
يكون العامل في المتن هو العامل في المتن منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا  
زيدا احضرت وهذا عند من جعل العامل في المتدارك الامداد لا المحذور او منقطع  
اي منقطع بعد التحويل في الدار احد الاحمار اهل الحمار لوجوه نصبه مطبقا لان  
الخطاب غير موجود في القيس من كلام العرب وسويهم فهو المنقطع فيمن احدهما ما يكون  
قبل اسم متعدد او غير متعدد ويصح حذفه نحو ما جاني القوم الاحمار وما جاني زيد  
عمر اقمها يجوز وانما البديل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح  
دخول المتن فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الاحمار يصح ان يحذف  
بجمل الحمار انسان الدار قال ابو ذؤيب فان مس في الدار رموه ما وما المسك  
امد العود يصح وشك في عتاب الالف فليسوف في مثل هذا وجهان ذاك  
احد ما جعل المنقطع كالمتمم لمتحه ودخل البديل في البديل منه الثاني ان  
في نحو لا احد فيها الاحمار ان يقال ما فيها الاحمار اي ما فيها شئ الاحمار لكنه حصص  
بالذكر من جملة المتن المحذوف المتعدد ما ظهر اسعاده والخطاب سمول المتعدد المقدر  
ر كما نك الطين ان الخطاب ساعد حلو من الاوم فقلت لا احد فيها اكيد النعني  
الاوم ما قلنا ذكرت ذلك المسعد لعب ذلك المتن على ان كان عليه في الاصل من  
الاعراب مسما على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من  
الاستدراك المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المارني الى ان من يثبت ان  
على غيره كما يقول الزيدان والحار جاولي وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو ما



من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له سلطان الا التكليف ونحو ذلك والظاهر ان  
لا يصلح الاستغناء في ذلك الاسم مجازا فيلزم فيه الا الوجه الثاني من قولهم  
ذلك نحو ما جاني زيد الا عرو وما اعطاه اخواتكم الا اخواته قال والحرب لا يسمي  
الحمل والمراح الا الفتي الصاري في العدا والفرس الوفاح وقال صه لاسي  
مكاتبه لا اصل الا لسر في المصمم اثنان من الضيقين لاولين لا يكون قبله اسم  
حذفه وسوهم ههنا بواقتون المجازين في الجواب فصبه كقوله تعالى لا عامهم اليوم  
من امر الله الامس رحم اي من رحمته الله وقال بعضهم لا عامهم اي لا معصوم  
قالا اشتقا متصل وقيل السر في الازد من رحم الراحم اي الله تعالى لا الرحمن  
الضامن متصلا ومثله قوله لا يكون من فلان في شيء الا سلكا ما سلام اي مباركة  
ما لا يجوز ان يكون الا لا بدل اي سلم عليه وورد سلامه بدل سلامه ولا يلزم  
الفرس هذا ومنه قولهم ما امر الا ما يقع واما زاد الا ما نقص ما فيها مصدره  
و ابو سعيد و ابن مرامان بقدر ان الجبري ولكن النقصان امره ولكن المع امره  
وهذه بسببه ان بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عصب  
غير ان سوفهم من قول من فراع الكلب وقوله في كلب احلله غير انه جوازا  
سعي من لا لا لعلها سر فساد وحسب سوره المذكور من ذلك اني انشأ  
تصدي حله من المتصل بالغة في المذبح اي ان كان ولا بد من العصب مضمون عند  
محسب وهو قول سوفهم من العراج وفي حله ما نحن احد وسو حده الكمال المن  
لانه بعدون ما في ظاهره ادنى شانه من النقصان ان كان في التحقيق عاده في  
الكمال من جله العيوب علوا في انسا كما قال يدع ازان عدله ان لا عصب فيه  
فيبقى عين الكمال عن معالنه قوله اذ كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السرا في لم  
اراحه اذكر الجبر بعد هذا الا اخفش فانه فرما في بعض ذكره خلا في جازا لجرها  
قال اي السرا في لم علم خلا في جواز الجبر خلا الا ان النصب بما اكثر كما ذكره  
يسويه واما حله فهو في اصل لازم يتعدى الى المفعول من نحو طلب الكدار  
من الامس وقد صرح معنى جاوز فيتعدي نفسه كقولهم اقبل هذا وحللك دم  
والزوما هذا النقص في باب الاستغناء يكون بالعدا في مظهر المستغنى بالان  
سي ام الساب ولهذا العوض الزموا اضمارا حله ونا على عدا ولم يظهر  
قد مر كونها في محل النصب على الحال ولهذا اوجوا اضمارا سمي ليس ولا يكون  
واما عدا فتعد في غير الاستغناء ايضا ونا على حله ونا عدا عند الناحية  
وقيل نظر لان المقصود في جاني القوم حلا زيدا و عدا زيدا ان زيدا لم يكن

ولا يلزم من مجاورة بعض القوم اياهم وحلو بعضهم منه بجاوه اكل وحلوا اكل لا ولا يلزم  
فيها ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المصدر اي جاني القوم حلا عنهم يد كقوله تعالى  
اعدلوا سو قرب للتعوي يكون غير التعويض والعدل والتعبد في قوله تعالى  
ودكرس بعدا مبرود وقال بعضهم ما اول الا ولم يصب قوله وما حلا وما عدا آتوا لزم  
بعد ما لا ما مصدرية وهي مدخل على الفعلية فالتعبد كونها فعلين فوجب النصب والنصب  
عللا وليس بعدا اسمية فتعبد الفعلية فتعبد كونها فعلين فوجب النصب والنصب  
محذوف اي وقت حلا عنهم يد اي وقت حلو عنهم زيدا وذلك ان الجبر كثر  
تأخره مع ما مصدرية نحو ما ودر ساري ونحوه وجوز الجبر في الحله عدا حلا وما عدا  
ولم يصب على ان ما رايده قوله وليس ولا يكون مما ايضا في محل النصب على ان  
اذا لم يصب معنى الاستغناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحوه  
وقا عليها واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضامنا الى ضمير المستغنى منه اي ليس  
بعضهم زيدا وذلك لثقل قنانه في وجوب انما رفا على حلا و عدا لان الاضمار ههنا  
كما في قوله تعالى انا انزلناه في بسطة مباركة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالجب  
نحو جاني الرجال لسوا اول لا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اس امره لا يكون  
ولس فلا فيحقها اذ في المحل لافعال الموصوف بهما من ضمير وعلامة تانيث يعول  
ما رايه لا لا يكونون زيدا وسوا زيدا ولم يصب في ذلك في حلا و عدا ولم يصب  
هذه الافعال في الاستغناء المفزع على انه قال لا حوص حمارك المصح الذي ذكره  
ولا لعط متى ليس حله و اعطى اي الا حله او لا لعط هذه الكلم الا في الاستغناء  
المتصل بخلاف غير فانهما يستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل اي اسل غير اي اذا  
عرب او الى الطراد ابل قوله وبجوز النصب واختار البديل فوجد  
الا في كلام غير موجب وذكر المستغنى منه نحو ما فعله الا قليل والاقليله اعلم  
ان لا اختيار البديل في المستغنى شرط واحد ان يكون اعدالا ومتصلا ومؤخر  
عن المستغنى منه المشتغل عليه استفهام او نهي او نفى صريح او مودول غير مردود  
كلام بصح الاستغناء وان لا تراخي المستغنى عن المستغنى منه فقولنا المشتغل عليه استفهام  
او نهي او نفى تدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستغناء بالا على اسم صالح لان بدل  
منه معمول للابتداء و اجدوا سمح نحو قولك ما احدثه من الازيد لا يجوز لك البديل  
من ما ضرته لان المعنى ما ضرته اجد الازيد احدثه التثنية على هذا الضمير  
حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة مبتدأ نحو ما احدثه بغيره كرم الازيد  
ومتقال دخول التوابع بطلب اعدا لقول ذاك الازيد بالرفع بدلا من الضمير

لا يلزم



لأن المعنى لعول ذلك أحد في طي الأزيد والابدال من صاحب التفسير اولى بالزيادة  
ولا يحتاج الى دليل لكونه في غير موجب ولو لم يرجع الضمير الى المصدر في الحال او  
الاصل لم يحرك الابدال منه على قبل فلا يعول احد لعول ذلك الأزيد ارفع  
بدل من ضمير لعول لأن القول ليس منفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذ لم  
تدارت احد القول ذلك الأزيد اوردت معنى الضرب وحسب لصاحبه  
ليس من نواح الاسد اوردت معنى الضرب وحسب لصاحبه  
في اللدال من ضمير راجع الى اليعول لا بدال منه اذ اشتمل النفي عامل ذلك الضمة  
نحو ما كنت احد انضمت الى زيد لان المعنى ما انضمت احد كلمته الأزيد ومنه  
عول عدي بن زيد في بلد الأريسي احدى الحلي عليها الأكوكةا وري  
من روه العين وفي جملة من روه القلب كما ذهب اليه سيبويه لم يرد في النفا  
لحقا بمعنى البيت فالإضاف والحكاية متفقان بمعنى نعم لم قلت لا اودى  
احدا لو حد تعد الأزيد لم يحرك الابدال من ضمير يوحده لأن التوحيد ليس في  
بل لا دى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا  
المضاف معمول لا غير موجب نحو ما جاني احوال الأزيد وفي حكمه ما في وصف  
معمول غير موجب في نحو ما لي غلام لا احد الأزيد قولنا او مودل به  
نحو فلما رجل لعول ذلك الأزيد وعل رجل لعول ذلك الأزيد وعل رجل  
لعول ذلك الأزيد وفي كل رجل وعلما رجل وعل رجل معنى النفي قال  
ابو عمر وعلما يكون معنى النفي الضرب نحو فلما سرب حتى ادخلها بالنصب  
لا غير ولو كان للامثبات لجاز ارفع كما جئ في نواصب الفعل قال في معنى  
اشبهات النفي القليل كقول فلما عرس حتى حجه بالساسر من الصبح الاول  
والا طلب الاول ويكون اهل رجل مودل الى النفي لا دى نواح الابدال كما  
لا دى على ما آتاه ومن ثم كان وصف المضاف اليه اهل في الاشارة  
قلما او ظرفا لان اصل النفي دخول على الفعل فلو قلت اهل رجل ودى جسم  
محم على قال الا خفف قال ابو علي ووضعه نحو ما لي غلام لا يجوز في القيا  
قال ودى جوزه فلا عطاء معنى الفعل ان سيبويه اجاز حكايته نحو لعله وعاله  
اذا سمى به كالجمله وقا على مل وعلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اوصف اليه  
لكونه كالجوز ورب قال ابو علي اهل مبتدأ حذف خبره وجوبا استفهام  
بوصف المضاف اليه كما حذف خبره بعد لولا فيما قال نظر لانه لا معنى له  
اهل رجل لعول ذلك الأزيد موجودا كما لا معنى له قولك اقيم الأزيد ان

قال نحو قول ذلك في اهل رجل لعول ذلك وكذا في اهل رجل لعول  
ذلك الا الأزيد واهل رجل يقولون ذلك الا الأزيد قال في معنى ضمير قولان  
ووجه ضمير قولان لأن اهل التفصيل كما جئ في بار اذا اضيف الى نكرة فان كانت نكرة  
فتمتد وان كانت مشاة او مجموعة فهو متشابه ومجموع بخلاف اضيف الى المعرفة نحو  
اهل رجل لعول اهل رجل الرجال والمخ من هذه المذاهب ما في قول أبي على لا تك لعول  
اهل من قول ذلك الأزيد وعل من قول ذلك الأزيد ومن نكرة لا بد لها من وصف  
واهل رجل لعول معنى اهل من قول فاجله اهل وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن  
ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اهل رجل لأن اهل كونه اذن في النفي  
مضافا الى ذلك البديل الذي هو وصف وهو لا يضاف الا الى لفظي كونه ولاحق  
ايضا ابدال من لفظ اهل اذ لا بدلت منه اطرحه في التفسير فيبقى قول ذلك الأزيد  
ولا يصح فالرفع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه  
اهل على معنى المودل به الكلام اذ التقدير يا رجل لعول ذلك الأزيد اهل لعول  
ذلك الأزيد وقد جرى لفظه الى ما يعرف منه مجرى النفي قال الله تعالى في  
الانسان الا كفورا وبأني الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجي في موجب الا انما  
فعل هذا يجوز الى القوم ان ما الى الأزيد اوجب يجوز المفعول لا بدال في ما قول  
النفي في غير الالفاظ المذكورة ما ذكرها جاز في السواد فخرنا منه الا قليل اهل  
لنحوه الا قليل ولا يجوز ان الناس الأزيد اهل لم يحسن الناس الأزيد وكذا  
لا يجوز في الامر ان شرط الابدال والتعريف نحو السهم القوم الأزيد وان قام احد  
الأزيد قلت وكان الزناج كجر ابدال في قوله تعالى فلو لا كانت قرة فنفخا انما  
الا قوم بونس ما ولم تحصص النفي لان المعنى ما انت قرة اذا اللوم على فانه لا  
على سعادته وقدره النجاة واما قوله تعالى فلو لا كان من القوم من قبلكم اولو البقية  
ينمون من الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير قولنا غير مردود كلام  
بعض الاستفهام احتراز عن نحو ما قام القوم الأزيد اهل على من قال قام القوم  
الأزيد اذا نصب سندا اولى لقصد التقاطع بين الكلامين وقولنا وان لا رضى  
المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاني احد جس كس جالسها هنا الأزيد اهل  
الابدال ليس ما ولي ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التقاطع بينه وبين السند  
منه وقع راجح ما بينهما لانه ذلك واذا قرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال  
عند البصر لان غيرته يجوز حذف التبع وهو هنا جاز وكما كسى والقراء  
الاحرف عطف سدة الشرط ولا خلاص بينهما في معنى الا وانه لا استفهام



وانما جعله عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث  
في كلامه المستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم بالازيد ما قام القوم وقام  
والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة للفظه لفظه قال بعضهم لو كان  
بدل البعض وجب التغير وليس من بدل الكل ولا الاستعمال فهو شبه بدل اللفظ او  
بدل اللفظ لا يكون في جميع الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يخرج الى التغير  
الاستثناء التصل لما قد ان المستثنى بعض المستثنى منه قال لعل كيف يكون  
بدلا والاول مخالف للثاني في التقي والاعراب والجواب انه لا يمنع منه من  
المستثنى لذلك كما جاز في الصفه نحو مرت رجل لانظريف ولا كرم جعلت حرف  
التقي مع الاسم الذي بعده صفه لرجل والاعراب على الاسم لذلك جعل في جوابها  
القوم الازيد قوما الازيد بدلا والاعراب على الاسم والعرب يمنع النصب على  
الاستثناء اذا كان المستثنى منه متكررا فنوجب البدل في نحو ما جازي احد الازيد  
ومحر النصب الابدال في نحو ما جازي القوم الازيد والازيد اطلاقا في ذلك  
على الوجه فانه لا ينصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه متصرف فلا يجوز جازي قوم  
الازيد الا ان دخل زيد في قوم المتكرر قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ  
لان استثناء ذلك في الوجه لعدم القطع بالدخول في غير الوجه المستثنى  
في المستثنى من المتكرر وكذا اذا علم في الوجه المستثنى في المستثنى من المتكرر وال  
اتفاقا نحو له على عشرة الا واحد او ذهب بعض القداما الى انه يجب النصب على  
الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا جاز الكلام لا يجاب بحذف حرف التقي نحو  
ما جازي القوم الازيد فانه يجوز جازي القوم الازيد اطلاقا لا يجوز الابدال في  
الوجه المحرر في غير الوجه قياسا عليه وهو باطل لقوله تعالى ما فعلوه الا  
قليل فان الفعل يصلح للاجاب مع ان البدل هو المتحرر واما اذا لم يصلح  
الفعل للاجاب نحو ما جازي احد الازيد وما جازي رجل الا عمرو فانه يجوز البدل  
والنصب اذا لم يجز جازي احد الازيد احتج بقاس عليه في الوجه في وجوب النصب  
ومن جعل العوار وكذا القائل قياسا غير الوجه على الوجه ومن بين الجاهل  
هذا ولا يوافق الاسماع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان كذا القرار على  
في قوله تعالى ولا يفتنكم منكم احد الا امراتكم كلفه جار الله لعل يكون قاردا  
الا كرم محمول على وجه غير حتم فقال امراتكم بآرفه بدل ما جازي وبالنصب مستثنى  
من قوله تعالى فاسر بذلك بقطع من الليل لمن ذكره تعالى ولا يفتنكم منكم احد  
فان عرض عليه المعسر لم يرد من القرائين اولى ولا يجوز ما فعل القرائين لانهما

كلما قرآن ولا تفتن في القرآن قال وبيان التناقض الاستثناء ومن لم يقتض كونه  
غير مسري بما والاستثناء ومن لا يفتن حد يقتض كونه مسري بما لان الاستثناء  
بعد الاسرار فيكون مسري بما غير مسري بما والجواب ان اسروا ان كان مطلقا في  
الظاهر الا انه في المعنى مفيد لعدم الالتفات اذا المراد اسرا بملك اسرار لا  
فيه الا امراتكم فانك مسري بما اسرار مع الالتفات فاسبغ على هذا ان سب  
من اسروا ومن لا يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن  
لا تحرفه اذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جازي رجل الا عمرو  
خير من زيد فنفذ سبويه اتباعه اولى من النصب لان البدل منه وهو الموصوف  
متقدم وحكي بوجه النصب على الاستثناء والمأثر في محار على ذلك الابدال  
نظرا الى ان الصفه كمر الموصوف فكانت لم تقدم على جميع المستثنى منه والفتن  
الابدال من شئ علامه الاسماء عنه والعامه وصفه بعد ذلك علامه الاعداد  
به والاعراب بالشيء بعد الاسماء عنه احد قوله ويعرب على حسب العوار  
اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الوجه ليعرف نحو ما جازي الازيد الا  
سهم المعنى نحو مرات الازيد كذا ومن ثم لم يحرم ان يبدل بالعامه هذا الذي  
تسمية التاج الاستثناء المفعول في الحقيقة هو الفعل قبل الالات لم يفتن  
مستثنى منه فعل في المستثنى واعلم ان النصب اليه الفعل او شبهه كما ذكره وهو  
المستثنى منه مع المستثنى وانما لرب المستثنى منه بالنصب المستثنى ومن المستثنى  
لا يجر الا اولى والمستثنى بعده في حر الفصلات فاعرب بالنصب ثم ان كان  
المستثنى المستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في قام القوم الازيد اطلاقا بكونه من عام  
النصب اليه وغيره امكان تباينه اياه محو حذف المستثنى منه وقيام المستثنى  
مقاه على البدل وذلك في غير الوجه وان لم يحذف كما في الوجه لم يحذف  
امام المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حر الفصلات كما ذكرنا واما علامه  
حذف المستثنى منه في الوجه وجوازه في غير الوجه فلا والمستثنى التصل الذي كلفه  
فيه يجب دخوله المستثنى منه في الوجه عند جميع التجاه الا المبرر ومنه الا وهو  
اما المبرر وبعض الاصوليين فانهم يفتنون كفتون لعمى الاستثناء لعمى دخوله  
حتى اجاز بعضهم جازي رجل الازيد فالاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا  
ويؤيد ان يكون الابدال تحقق الدخول ثم ان الحرج من انما له حذفه اذا قام عليه بدل  
الدليل المسر لانه على المخرج منه المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد ومنه  
لعمى وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين كالتفتن



اول دخول المستثنى فيه والاول ان يكون بعضا من الفعل المستثنى قطعاً لعدم  
قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يعم الاجماع الجنس ليحقق دخول المستثنى  
فيه وتقدر جميع الجنس جاز في غير موجب نحو ما قام الازيد لان اسراك جميع  
اذا الجنس من انتفاء وقوع الفعل منها او عليها وعلى الفاعل احداناً في ذلك مما  
كسر وعلت واما اسراك في وقوع الفعل منها او عليها وعلى الفاعل احداناً في ذلك مما  
لما فعل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند الاكل الا النمل وعلت  
تعالى الاقدم العالم واحد وثلاثة واسطع تعالى الا السمك والسمك وقران الازيد  
كذا وضرة الا بالاسوط قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا تحرفا لقتال فليس  
ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل  
كما اذا قيل بالقيت صاع السد فيقول القيت الا فلانا لكن الاغلب عدم السد  
في موجب فاداموا هذا قلنا ان المستثنى منه اذا حذف لقيام القرينة والنسب  
اليه كان هو المستثنى منه من المستثنى والاشارة وكان المستثنى به كما تقدم اول  
بان يعرب ما يقضيه العامل بكونه حرار اول صار المستثنى مصداقاً للعامل  
العامل من الاعراب اذ لم يبق من الاعراب الا المندوب اليه العالم للاعراب عبرة فخطي  
سقط الاعراض في كيف سد الفعل المنفي في نحو ما قام الازيد الى الفاعل المراد  
وقوع الفعل منه لانه ليس تام السند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الازيد كما لم يكن  
القوم تام السند اليه في ما قام بالقوم الازيد بل كل واحد منهما جزء السند اليه  
حقيقة وان كان السند اليه لقطاً والاشارة المنفرد في جميع معمولات الفعل  
وفي التبدل والخبر بالفاعل والمحقق به فخر ما ضرب الازيد وما ضرب الازيد  
وليس منطلقاً الازيد والمفاد على نحو ما ضربت الازيد او ما ضربت الازيد  
نظراً لا ظناً وما رايته الا يوم الجمعة والادامك وما ضربته الازيد واما الفعل  
سعد فلانجي بعد الا لا يقال لا لمس الازيد او لمعل ذلك لان ما بعد الا كانه  
منفصل من حيث المعنى عما قبله كما لم يبق له لفظاً وانما ما لا مود من حيث المعنى  
بنوع من الانفصال وكذا الواو كاسم على الفعل مع حرفين مود من الفعل  
ولذلك لم يقع من التوابع بعد الا عطف المسوق فلا يقال ما قام الازيد والادامك  
العطف واما وقوع الواو الى ما نحو ما جاءني زيد الا وعلته راكب فقدم  
عمل الفعل لفظاً فيما بعد الواو بل هو مقدم ويقع بعد الواو الى ما نحو ما جاءني زيد  
الازيد والامر نحو ما اسلم الازيد والامام ونحو قوله تعالى وما الهكنا من قرينة  
الا ولها كتاب الواو الى ما لان صاحب الحال عام وقيل الجملة بمنكرة

والواو الى ما لموصول الفصل بين الموصوف والموصوفتين التي هي حلية لا تحصل للموصوف  
من الموصوفين بوجوب كونها حلية بالاشارة الواو والبطنة ونحو ذلك قولهم في خبرك  
احدنا وهو خبرك وما رجل الا وانت خبرك وكذا في قولك ما كان احدنا الا وانت خبرك  
وكذلك المفعول الثاني في باب علت نحو ما وحدث زيد القول على عليه السلام الا  
قال ما ورجل الواو في خبرك ما كان لعل الا قوله صلى الله عليه وسلم قد كنت وما ابد  
بالحرب سباً بالآية واما التفرع في التبدل والخبر فمما نحو ما زيد الا ما واما  
الازيد ولا علام رجل الا نظيف ولم يكن زيدا الا عاليا وما طمسك الا بخلا ولم  
اعلم ان فيما الازيد واما اسمان ولو قلت لم اعلم ان زيدا احبها وزيد الا راكبا  
لم يبق لمحرك لا تقدم ان الا لا يتقدم في المفعول على الحكم في غير المفعول لا يتقدم على  
الحكم والمستثنى منه معاً فيجوز كيف الازيد احبك واما الازيد احبك لان الحكم  
اي الحكم ان وكيف والمستثنى منه اما الضم فيها واما احبك وكذا القول من الازيد  
احبك ومن مستثنى منه بقولك احبك الازيد احبك واما عندك الازيد احبك  
ولا يجوز ما الازيد احبك احبك ولا يل الازيد احبك احبك لا تقدم الا شتبا عليها  
وفي المفعول المطلق ان كان لتأكيد وقوعه بعد الاشكال كقوله تعالى ان نظن الا  
قلنا وذلك ان المستثنى المفعول يجب ان يستثنى من متعدد ومقدر سويب بالاعراب  
مسوق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى معن ثم يخرج بالاشارة وليس  
نظراً محتملاً مع الظن غيره حتى يخرج الظن من منه وقل ان يقال انه محتمل من حيث المعنى  
المخاطب اذ لما قول ضرب مثلاً قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كقوله  
واكتشروا في مقدما ما الضرب فيقول ضربت ضرباً لدفع هذا التوسم كما انك اذا  
قلت جاني زيد جازان توسم انه حاك من يجري مجراه فقلت جاني زيد زيد لرفع  
ذلك التوسم فلما كان قولك ضربت محتملاً للضرب فيه الوسم ما المستثنى منه  
في ما ضربت الا ضرباً كما تعدد السائل للضرب وغيره من حيث التوسم كما انك  
قلت ما فعلت شراً الا ضرباً قال اعده السب الا اعراراً قال ابن عباس هذا  
الكلام محمول على التقديم وان شئت ان نحن الا نظن ظناً وما اعده الا السب اعراضاً  
وهو كلف واما الاشارة في التوابع ففي البدل نحو ما جاني احد الازيد لكنه غير  
وكلامنا في المفعول ولا منع من كونها انواع البدل معرعة نحو ما سلب زيد الا  
وما ضرب زيد عضونه الا راسه وعطف السب لم يبق فيه لما تقدم وكذا عطف  
البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان كوجاه لان مستثنى من متعدد  
هو ايضا عطف بيان وكذا متعدد احوال فمتى كونه عطف بيان لا نعلم



او مختص مثله وكذا ان كيد لانه لم يوضع الفاظ عامه ساطه لا الفاظ التاكيد نحو  
عنه ونفذه وكله وكلما واخره في بقدره فيخرج الفاظ التاكيد منها والاول  
نحو ما جاني احد الا ظرف وما اليه احد الا انت خبر منه وفيه وفي خبر المتدا  
نحو ما زيد الا قام وفي الحال نحو ما جاني زيد الا راكب اشكال لان المعنى يكون ان  
ما جاني احد متصف بصفة الا لصفة الظرف وما زيد متصف بالصفة القيام  
وما جاني زيد على حال من الاحوال الاعلى حال الركوب واما حال لا لا  
للمص بصفة الظرف من الا تصاف بعرضه ولو لم يكن الا المحر ونحوه وكذا في الخبر  
والحال وذكر المص في حكمه وجهين احدهما ان المقصد المجرى اليه في الثبات  
المذكور حتى كان دونه في حكم العدم وثانيهما انه يعنى لما كان انتفاؤه من كون  
المص بالوصف المص لانه معلوم ان جميع الصفات تسبق الانتفاء وقال  
الما لكي في الصفة انها صفة بدل عذوف اى ما جاني احد الا رجل ظرف وكذا  
ان يقال مثله في الحال وخبر المتدا ولكن فيه نظر لانه يلزم ان نحو النصب على  
الا شتبا كما لو ظهر موصوفه فيقول ما جاني احد الا طويلا على الاستشنان ولم  
يسمع والفرار نحو النصب على الاستشنان كما لو ظهر موصوفه فيقول ما جاني احد  
الا طويلا على الاستشنان ولم يسمع والفرار نحو النصب على الاستشنان في الخبر  
نظرا الى المقدرا استدلالا لقوله لسا على ما من ما وما على ما عودا لانه  
وتجوز ان رد الامة محال ورحم في غير الدار ضرورة ما اجازة مردود  
لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ  
لا يجوز حذف الاسم تام مقامه وموحده ما قام الازيد قوله وهو في غير الوجوب  
لعدم يعنى خبر الوجوب الهى الاستفهام والتنفى الصريح والمادة كما ذكرنا  
قوله لصف قد تقدم اليك لو قلت تام الازيد لكان المعنى قيام جميع الناس  
الازيد او موبعدا فربما يحسن حماد من الناس من علمهم زيد مسعة في الا  
فامتنع الاستفهام المفعول في الوجوب قوله الا ان يستقيم المعنى في الاستفهام في الاجابة  
معنى الاستفهام المفعول الذي لصد عموم المستثنى منه نحو قوله الا يوم كذا لا احد  
اي يقر في جميع الايام الا اليوم المعين واعلم ان يكون في الفصلا  
كالنظر في الجار والمجرور والمحال كما تقدم قوله ومن ثم اى من جهة الى المتدا  
انما يعنى في غير الوجوب امتنع ما زال زيدا الامة لان ما زال موجب النفي  
اذ حل على النفي في الاجابة لانه كما يعنى في الافعال المتاقصة فيكون المعنى  
وام زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وسماه حال ولما قل ان قولك

الصفات المسند على كمن ان يكون مثله عليها مما لا يتماقص واسس من جعلها علم  
كما قيل في ما زيد الا عالم في الصفات المنفية اذ احمل ذلك على الدنيا المعنى في نفي  
صفة العلم كما نك قلت ان يجمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت نك  
على الدنيا المعنى في اثبات الوصف قال المص وجه آخر معنا في منع ما زال كذا الا  
وذلك ان ما زال لا ثبات خبره والالتفنى بعد ذلك الا ثبات فيكون خبره متبنا  
مشفيا ولما قل ان لعل ما زال الا ثبات خبره ان لم يعرف من علمه الى النفي مطلقا  
كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرفت النفي ثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قوله واذ  
لعدم البذل على اللفظ ابدل على الموضوع مثل ما جاني احد الا زيد ولا احد فيها  
عمر وما زيد سالا سالا لان من لا راد احد الا ثبات وما لا لا احد ان كان  
بعد الا ثبات لانها علمتا للنفي وقد انتقص لا يتلاف ليس زيد سالا سالا  
علمت للتعليق ولا انتقص معنى النفي لبقا الامر لانه سالا سالا ومن ثم جازي  
قانا وامتنع ما زيد الا قاما اا علم انه معدر البذل على اللفظ في اربعة مواضع في  
المجرور من الاستفهام والمجرور بالباء الزيدة لتاكيد خبر الوجوب نحو ما زيد  
زيد او بل زيد سالا وفي اسم لا السر اذ كان منصوبا او مقحوقا نحو لا رجل  
ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بالجار والمجرور وانما معدر البذل من لفظ المجرور  
من المذكورة لانه وضعت لعدد ان عدم الاجاب شامل لجميع افراد المجرور  
سواء ما سرت المجرور كما في ما جاني من رجل او كان ما سرت ما نحو ما جاني  
من رجل وامرأة والا لانه بعد غير الوجوب فاصد لعدم الاجاب ومع ذلك  
عدم الاجاب كيف شغل افراد ما بعدنا وكذا معدر البذل من لفظ المجرور  
سواء ما سرت المذكورة لانه وضعت لدل على كيد عدم الاجاب مضمون المجرور وما  
سواء كان مجرورا ما سرت ما نحو ما زيد يقام اى قايه غير ثابت قطعا او ما يعا  
لما سرت ما نحو ما زيد يقام ولا قاعدا والا لانه بعد ما مطلق لعدم الاجاب  
ومع ذلك كيف يعنى قوله اوكذا معدر البذل من اسم لا وخبر ما المذكورين لان  
عمل المخرين فان كان لاجل نفيها كما ذكرنا قبل والا بطل النفي الذي عملنا كيف  
لعملان مع عدم سب العمل ولا يجوز على مذنب الا خفى ايضا لانه ال من لفظ  
المجرور من المذكورة وان كان مدية تجوز ما راده من في الوجوب نحو كذا كذا  
مطر ونحوكم من قوله كذا لان كلامنا في سالا استغراقه ولا يمكن ان يركب في نفي  
معه وكفى تعدد محسك غير هذه التي نحن فيها اى التي لا كيد غير الاجاب قد  
اجاز الكوفيين اعمال من وآل المذكورين اى المحققين بغير الاجاب فيما



لا اذا كان متكررا نحو ما جاء من احد الاربعة جمل وما زيد مني الا شئ حقوا  
اذا كان معروفا فلا يعلم لظروا الى ان عدم الجواب وان زال بالا الاس  
لا رمت المتكررة وضعا والما المذكورة اسلمها ان دخل على التكررة لان موضعها الجمل  
واصل التكرير جازان معلما في التكرير لانه ما ينبغي ان يخلو وان كان في خبر  
وسهل ذلك عدم مساره الحرفين للوجود والاولى المنع من ذلك لان العلة  
المذكورة قبل في امتناع جزمها لا بعد ان لا يتم العرف والتكرير ما ذكره كان  
ان يمدد ولو ثبت في الفعل حركة بعد الاسما وقال ابو علي انما لم يجرى بدل  
في ما جاء من احد الاربعة ونصبه في لارجل الا يزيد لا امتناع وجعل من الاس  
على المعقولة وعلى لا السرية فيها ولا يطر هذا التعليل في نحو ما جاء من احد الاربعة  
صالح وانه لا يجوز حره اتفاقا منهم ولا في نحو جمل في الدار الاربعة فاضل فانه لا يجوز  
على اللفظ اجماعا وانما ان تقول انما لم يجرى الابدال على لفظ اسمها وخبرها المذكور  
لانها لما جاء بعد الالف لم يجرى بغيرها بعد ما لا يعلل ان لا يتنفي ويجوز ان لا يتنفي  
رواها لهما بعد ما فيلزم التناقض فان قيل يلزم منه في ليس يجوز اتفاقا فليس  
سواء الاس لا لعلها لان معنى ليس وما سوا اجماعا منهم قلت سلمنا سوا  
معناها ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيها بعد الالف لا لعلها بغيرها  
عملها ليس المتنفي بل كونها خلا وعلمها لا رول بالاكمل لعلها فان قيل ثبت  
لها معنيين احدهما يزول والآخر لا يزول به وهو الفعلي وما  
شبهها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلي قلت كان معنى  
ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحقوق علامات الافعال ايا نحو  
ليس وليت وبت ثم سلب الدلالة على الزمان الى متى فثبتت مقيدة  
لتنفي كون مضمون الخبر ومعنى ليس مطلقا او في الحال كما تجوز ومعنى  
كون مضمون الخبر ومعنى ليس وتنفي مضمون الخبر ومعنى شئ واحد في الحقيقة  
والمعنى وان كان لا يلى الكون معنى الفعلي وليس في الحال ومعنى تنفي في لفظ  
آخر ذلك ومعنى ما تم قبل انها معنى واحدة في الحقيقة والمعنى  
معناها الوضع مختلفان ومواد ما شئ واحد فثبت هذا قلنا ان لا نصب  
معنى تنفي في ليس وتنفي معنى الكون وموان نصب للخبر وتنفي كانه في كان  
زيد لا مطلقا وانما ان ليس ايضا يعقيد كما معنى تنفي الكون في لفظ آخر  
الجمل بعد ما فيجب ان يكون حرفا وان لا يكون فيها معنى الفعلي فالجواب ان ذلك  
فيها عارض ولا يملكها ان يكون معنى غيب ما حصل فثبت معنى في نفسها

الافعال لانه فاقادها لتكون المتنفي في خبرها واقادة لفظها لتكون المسبب في  
عارضه كجزمي وليس عن الزمان كما سبق في اول الكسائي فان قلت فاذ لم يجر  
ولا انصب فيها بعد الا في نحو ما زيد بشئ الاشئ لا لعلها ولم يجر انصب في نحو ما  
زيد بشئ الاشئ لا لعلها فاذ لم يجر انصب في نحو ما زيد بشئ الاشئ لا لعلها  
الا عراب الا ان السواج اذا دخلت على مبتداه والخبر عرابا كما مر في  
اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يصح معنى جازا  
ذلك المقدور بضرورة نحو ان زيد اقام وعمر وان غير المعنى فلا يصح ذلك المقدر  
الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يجر الا اعداد ذلك المقدور وسهل ذلك  
الا اعتبار ضعف ما الحازمه في العمل لعدم لزومها احد القسوس كسائر العوامل  
وكذا لم يعملها بنوعهم وسو القياس ولضعفها في العمل على تقدم الخبر وسو  
بينها وبين المعمول لكن اذا اوجدهم لم يجر على هذا الاعراب المحكي فلا  
يقال ما زيد رجلا طريق ولا ما مورجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى العمل  
كما في نحو ما زيد بشئ او بشئ الاشئ في نحو ما زيد لتمام او قايما بل فاعدا ولكن  
فاعد كما في خبرنا فالواجب العمل عليها حارة لاجل الضرورة هذا وفي رفع اليد  
في نحو لا احد فيها الا زيد وجمان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير  
المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت هذا القول ذلك لا يزيد بالرفع  
يشنع النصب على الاستثنا لكنه سنا قل من النصب في نحو ما جاء احد الاشئ  
لان النصب على الاستثنا مطلقا اقل من البدل على تقدم وسو مع فله  
مليس ما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيد ولا يمتنع البدل  
في نحو ما جاء احد الاربعة وانما في ما رايت احد الاربعة فلهذا ليس ببدل جاز  
فعلى هذا لا كاد لا يجرى النصب في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر  
مما ممد وحرولا ليس بها الا السواج والاصدار والمواد والى ولا  
للمعنى الاصصعا وقال الخليل مصصعا حال وعا كسروى الحال لكونه  
عائلا كذا قال للمعنى الا امر مصصعا اما نحو قولك لا اله الا الله ولا فني الا على  
ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثنا ربه اضعف منه في نحو لا  
احد فيها الا زيد الا ان العامل فيه موصولا محذوف اما قبل الاستثنا وانما  
وفي نحو لا احد فيها الا زيد اطاسر وموخرلا ومالوب بما مر من جهة العمل على  
المعنى قوله ان كان ضعيفا جدا على ما قال مسبو به ان احدا لا يقول ذلك الا  
زيد مدل زيدا من الضمير في قولك فيرفع او من احد انصبه وانما ضعف لفظ

طريق



احدا لا يعمل في الواجب واذا احب بعد ان اوجبت واما اعز ذلك مع ضعفه  
على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احدا لا يزيد كما جاز ان يقول علت زيدا الواسع  
زيد كما كان المعنى علت الواسع زيد على معنى في افعال الغلوب فلما احرته بحري الواقع في  
خير المتعني جاز ان يكون الا ان تعني زيدا بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصيبا  
لا اشتراكا وانما جاز ذلك لاختصاص احدهما بالواجب فكانه واقع في خبره  
فلا يجوز ان يقول قيا سا عليه اما القوم فمما رتبتم الا بالرفع بدلا من القوم والكان  
القوم في المعنى في خبره ايضا اذا تعني ما رتبتم القوم الا زيدا ولا يابس ان يذكر  
بعض اسم المص من احكام الاشتقاق وهي انواع احدها ان يابعد الا لا يعمل فيها  
قبلا مطلقا لئلا قلنا في فاعل السببية وادوا العطف واخواتها في المنصوب على  
شرطية التفسير ولا يعمل قبلا بما بعد المستغنى ما الا ان يكون مستغنى من اوابها  
المستغنى على حرف في باب الفاعل وثانيها انه لا يستغنى واه واحده سان بلا عطف  
خلافا لقوم فلا يقال ضرب احدا الا زيدا على ان كلا الاسمين مستغنى بالا  
المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لغيره في ضرب عمر او قد ذكرنا  
ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يسمع اشتقاق النصف خلافا لبعض المفسرين  
له على عشرة الاختم وكذا لا يسمع اشتقاق الا كتحوله على عشرة الا تسعة او ثمانية  
للكوفيين ولعل المستغنى في الصوتين هو محو الالف المشكك في ذلك المستغنى منه  
او بذكر لفظ الكل او بذكر بعض ثم يعود الى التحقيق فخرج ما هو المعنى طبعه  
في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فخرج الواحد  
الاسم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما عرفت من الكلية والتام ان يكون  
انما قلنا من اقل من النصف ولعله ان يطلق اسم الكل على نصفه وابد منه ان يطلق على  
اقل من نصفه وهذا الذي لو سمع مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاشتقاق  
وقد اطلنا فليخرج اليه ثم يقول العرف من ذكر المستغنى منه والمستغنى بيان  
ما حصر لفظه كقولك جاني القوم الا زيدا لو قلت جاني غير زيد لم يكن نصا على انك  
زيد ولو قلت لم يسمي زيد لم يدل على انه جارك غيره واحدا على القوم الا زيدا  
العا من ذلك اني لم يسمي القوم الا زيدا على العكس وكذا القول في العدد ولو قلنا  
شخص لي عيك عشرة فقلت لك على عشرة الا درميين كان نصا في انك ليس بك  
زيد على انك سمعته ولو قلت لك على ثمانية لم يكن نصا في انك كان في  
الاشتقاق هذا العرف وسوقه في اشتقاق النصف ولا كثر خلاص منها وقول  
مع هذا انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعين العشرة لك على عشرة الا تسعة

س الا اسحق بل ارب بالاولان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل منك انك  
محصص العشرة لم يسمي وان بقي واحد نحو قولك لك على عشرة الا تسعة واربعا انك  
اجتمع سان فصار عددا للعلم ان لان مستغنى منها فاما ان سقا راسعيا ولا قال را  
معنى فاعلم اشتراكا في ذلك الاشتقاق بلا اشتراك فيه نحو ما رتبتم واهن الا زيدا  
اي زيدا ما رتبتم ما رتبتم لم يكن للاشتراك نحو ما فصل ان اما الا زيدا او كما  
لعدا نحو ما ضرب احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للفعول بطريق  
تعين دخول المستغنى في احد سادون الاخر فهو اشتقاق منه وليد ولا نحو ما رتبتم  
وحسب ما بينه الا على علم السلام واني احتل دخوله في كل واحد منهما فانما خبرتهما  
المستغنى فهو من الاخر نحو ما فصل ان اما الا زيدا وكذا ما فصل ان اما الا زيدا لان  
بالا قرب اولي لا يدرى رجوعه اليهما معا وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا  
او معنى فالاشتقاق منه لان مرده بعد الفعل فكان الاشتقاق وليد بعده وذلك نحو  
ما فصل الا زيدا اما ان او من ان وان لم يكن احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاشتقاق  
منه لان مرده بعد الفعل فكان الاشتقاق وليد بعده وذلك فالاول اولي به لقوله  
نحو ما فصلت الا زيدا احدا احدهما للاحرفا مل على ما تقدم في باب الفاعل  
وان توسطهما ما تقدم احقره لا فاعل المستغنى ما حره عن المستغنى منه وذلك نحو  
ما فصل الا زيدا اما ان ولعدا ايضا للاحرفا مل وان لم سقا راسعيا سقا فيه  
وان عطف الفاعل على ما فيها نحو ما ضرب احدهما قبل الا خالدا لان فاعل قبل  
وشذ قوله تعالى فاجلده سمعناين جلدة ولا تقبلوا منها دة اياكم كما يحكي دها  
انك اذا كررت الا فاما ان تكرر ما لك كيد او لا فان كرر ما لك كيد او لا فان  
يكون باعد ما عطف النسب فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاني الا زيدا وال  
عمرو واما ان يكون بدلا من الكل نحو ما جاني الا زيدا الا اخوك اذا كان  
الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتغال  
نحو ما عيني الا زيدا الا علم او بدل الغلط نحو ما جاني الا زيدا الا عمرو واما ان يكون  
عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيدا اذا كان زيدا هو الاخ وان كرر لهما  
الكيد فاما ان يمكن اشتقاق كل واحد من مملو او لا فان يمكن فاما ان يكون في  
او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاني المكثون الا فرسا الا ما سما الا عطلا  
في الواجب فلا يجوز في كل واحد من النسب على الاشتقاق لانه من موجب  
ان يجوز في كل شفع الابدال والنسب على الاشتقاق لانه من غير موجب  
والمستغنى منه مذكور واخيرا لوز الاول والثالث والراسع والسادس







وغيره من علمهم الا خلا ذلك المستلزمات منها منقبة وان كان المستثنى من ذلك  
فان كان في غير الجواب لم يحرف في المستثنى المسلسل الا انصب على الاستثناء  
ما اكمل احد الا الحرف الا ان التفتي قد انتقص في الاول فيكون مستثنى من موجب  
والعنى كل احد اكمل الحرف فقط الا اذا فاته لم يكمل فقط بل اكمل سا احرا ايضا فان  
لم يذكر ما استثنى من المستثنى الاول كما ذكرنا اسفل العاقل به كجارات فان ذكره  
جاء في المستثنى الاول والابدال وانصب على الاستثناء نحو ما اكمل احد شيئا الا  
الحرف الا زيدا ان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منها لان موجب  
على تقدمه يقول اكمل القوم جميع اطعام الا الجزاء لا زيدا وانصب واجب في  
اول المسلسل لانه من موجب واما ثانيا فاقياس جواز بدله ونصبه على  
لانه في المعنى عن غير موجب المستلزمات المعنى لا يجاب المعنى ما اكمل القوم  
الحرف الا زيدا واللا زيدا وان كان القوم في اللفظ في خبر الايجاب وسادها  
ان الحمل المعطوف بعضها على بعض بالواو او العمها الاسماء الصالحة  
كقولك اني فاجلد وسم غائين جلد ولا لقبول الشهادة ابد الاله ما يقتضيه  
نذهب محمد الصمد وسوان الجليز كمالا عالم في الشئ عمل عشرون في الدرهم  
وان العالم معنى الفعل فيها ان الجليز الاخره او في العمل فيه ويكون من باب  
العالمين فضاء العمل واحد ولو كان العالم جميعا لم يحصل واحد من  
سورين مسلسلين واكثره احوالا محمودة على الموراث الحقيقة والما  
كانت الجليز لا خيرة مسافة والواو لا بدوا فلا كلام في انفراد ما به كقولك  
في تميم والنجاة سم البصر لول الا خلا ما قوله في مخفوض بعد غير سوى وسواء  
وبعد حاشا في الاكراه قوله في مخفوض مطلق على قوله وهو منصوب في اول  
الاستثناء واما وجب خفصه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع  
لغات كما في جوه القواعد فيجيب التبيين مع المدد كسر ما مع القصر عما المشهور ان  
الاول مع المدد او قومه مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر الزم سببه  
حاشا لقوله حاشا من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجر ذلك  
وقوله مدلا السد ربة مطردا كخلا وعدا منع فليته على انه روي الا خفص في  
قوله اني احر رابت الناس حاشا قوساه فانما هي اقنلهم فعلا ما حكى المارني  
من قول بعضهم اللهم اغفر لي ومن سمع حاشا لسلطان وابن الاصم بفتح السلطان  
ان حاشا الغفران السلطان ما عند سبويه ونعم العوارق فعل لا فاعل له والمجرب  
تقدير لاهم متعلق به محذوف كثره الاستعمال وموجب لار كتاب محمد بن ثبات

بلا فاعل وهو غير موجود وحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكونان خطأ  
حرف جر واد اوله اللام نحو ما زيدا عن عنده فاعله هذا ما قبل والاولى انه مع  
اللام اسم علم معهما سو كقراءة اني اسمك حاشا لقوله فيكون له معناه من زيدا  
فقالوا سبحان الله وهو معنى حاشا ما قال سبحان الله في قوله تعالى وهو على كل شيء  
شديد فحرف على هذا ان ركب كون حاشا في جميع المواضع مصدر المعنى سر ما واما حذف  
التعويض في حاشا لك فلا يستلزم رسم المعنى في غلب عليه مجردة منها لاجل سر  
الاقاذه وهذا كما قال بعضهم في قوله سبحان من علمه العاقل ان ركب سو منه لانه  
على علمه لانه لاجل العاقل على صيغة المضاف لما علمت استعماله فاعلى في  
سوى وجوز ان يقول ان حاشا الحارة حرف وهي في نحو حاشا لله اسم علم  
لحقا ومعنى حاشا الحرفة واستدل المبرد على علمه صرعه نحو حاشيت زيدا  
قال الناقبة واما حاشا من الاقوام من احد وليس يعاطف لانه يجوز ان يكون مسما  
حاشا حرفا واسما كقولهم لوليت اي قلت لولا لوليت اي قلت لولا وسما  
قلت سبحان الله ولوليت اي قلت لوليت وهذا هو الظاهر في المستثنى الذي هذا  
معنى قولك تلك اللفظة التي اسبق منها فالتبعية قول سبحان الله والتبعية قول سلام  
عليك والاسم قول سم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشيت زيدا  
على علمه انصرف فيه والحرف نحو حاشا ليس لغوي لان الحرف لا يسمي الا بحال  
تدخلف منه نحو سواضل في سوف افضل ذكر فيها حاشا وقيل حسا لان الحذف  
في الاطراف اكثر اذ استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فحاشا مبره الاسم الذي  
بعده من سور ذكر في غيره اذ فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا  
سره حص من سور فمدون طهره الله سبحان من السور ثم سرون من ارادوا  
سره على معنى ان الله منزّه عن ان ينظر ذلك الشخص كما يصح كذا والمفعول  
الله فحاشا لله ما علمنا عليه من سور وقد جاء في كلامهم الا قبل ما خلا وعلا  
لا قبل غيرهما فيكون كمرامعنا ككلمة الاستثناء وجوز ان يسمي دخول الالف على  
حاشا الحارة **قوله** وخفصت حلت على الالف في الاستثناء كما حلت الالف  
في الصفة اذا كانت ما بعد طبع مذكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيها  
الهاء الا الله فعلا ما وضعف في غيره قوله غير متبدل وصفه خبره اعلم ان  
غير الصفة المقيده بالخبرة مجردة ما لموصوفها اما بالذات نحو مرت برجل  
زيدا اما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاول  
هو الاول وان في مجاز فان الوجه الذي من فيه انما هو الوجه الذي







والعالمون كلهم بالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي  
تقدير السب الا ان يكون الفرقان وهو مردود لان الحرف الموصل لا يحد  
الا بعد الحرف التي ذكرها في نواصب المضارع وقال المصنف في السند  
ان وصف كل دون المضاف اليه المشور وصف المضاف اليه المقتضى  
وكل لما فاده التمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للناظر لانه لو جاز له وصف  
اليه وهو ان يقول الفرقان لم يجعل الا صفة بل كان محله استثناء والشد  
ان في العنصر المحرر من الصفة والموصوف وهو يميل وقوله تعالى لو كان  
الجنة الا الله لفسدنا لم يحرم معنى ان البدل لا يجوز الا في غير الموصوف وليس  
وان لم يكن موجبا من غير الموصوف الذي يجوز فيه الابدال قال المصنف  
بحر النقي المعنوي كاللفظي الا في علمه اهل رجل والى مبرهنة كما مضى قال  
والفعل البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء سندا  
الشد غير واجب الدخول في الية المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع البناء  
الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاسواء لم يحرك استثناء المبرهنة كما  
تقدم واما المبرور فرفع الله على البدل لان في الوصف النفي اذ هو لا يشترط  
الشي لا يشترط غيره فكانه قيل يا فيها الله الا الله وهذا كما جرى الرجاء التخصيص  
في قوله تعالى فلو لو كانت قرية امتت الية محرم النفي فاجاز البدل والتفريع  
في قوم نوح الا ولي منع اجزاء وجوب دخول الله في الله فلا يصح المبرر الشرط  
والتخصيص في جواز الابدال والتفريع معهما مجرى النفي اذ لو كانت عام  
وجوب دخول الله في الله فلا يصح المبرر لانه لا يتغير في جواز الاستثناء بصحة الدخول  
كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجائز  
لشرط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقة اخوه البيت ضعيف بذا عند المصنف  
ولا ينعف عذره بوجه وانما هو كالتقدم قوله واعراب سوى وسواء  
على الظرف على اللاحق اما انصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو  
مكان قال يقال مكانا سوى كاستنوبيا فم حذف الموصوف اقيم الوصف مقامه  
مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى نصار سوى  
معنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة  
معنى البدل بقوله استعمل على مكان عرواي بدله لان البدل سادس البدل  
منه وكان مكانا ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاني القوم  
بدل زيد انا وان زيد المالك فمخر من معنى البدل ايضا لفظ سوى الاستثناء

فسي في الاصل مكان مستوي ثم صار معنى مكان ثم معنى بدل ثم معنى الاستثناء  
في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على اي وجه والمصنف يوجب اضافة المضاف  
فلا يجوز في القوم سوى رجل منهم على وجهه في كلامهم وعند المصنفين هو لا ينصب  
على الظرف لانه في الاصل صفة ظرف والا في في صفات الظروف اذا حذف موصوفها  
الكتب فتنبيه على كونها في الاصل والافليس لان في معنى الظرفية والبدل على فتنبيه  
في الاصل وقوله صفة كلاف غير نحو جاني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز حذف  
الظرف والاصرف جارا وصا وحرا كخبره ذلك لوجه عام من معنى الظرف الى معنى  
قال ولم يسم سوى المعد وان دناهم كما دناوا وقال تجانف عن جواب الية ما في ما قد  
عن اهلها السوا كذا ونحوه عند المصنفين لان في ضرورة الشرطية لا يخفى ان  
اخرجه عن الظرفية ايضا لصحة اسما كذا لرفع فقولون جاني سواك في الدرسا ك  
دخول في اسما كذا لرفع فيما على انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دونك  
ولقد قطع عليكم ويقول لي فوق السداسي ودون الساعي واعلم ان السداسي قد حذف  
من الا حركاته ليس فقط كما حذف ايضا في غير الاسماء بعد لا تقول  
جاني زيد ليس الا وليس غير الغرض انما هو ان حذف المضاف اليه كما جرى  
في الظروف المسند وغيره ليس اي ليس لال غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون  
اسم فحذف المضاف اليه والبقى المضاف على حاله كقوله خالطس سلمى حاسم  
وما هو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل وان في حذف المضاف اليه  
وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير انصب على بقا المضاف على حاله  
بعد حذف المضاف اليه وقد يكون غير على ما حكاه الاخفش في الجاني ليس نحو ليس غير  
ليس غير كذا يكون كل واحد عوضا عن المضاف اليه وحكي الاخفش ليس غيره وليس  
وبذا ما يعقوب بن ميمون من كون ليس غير انصب على حذف الخبر يجوز ان يقال حسن حذف  
خبر ليس سندا وان كان قليلا في غير هذا الموضع ككثرة استعماله في الاستثناء والنصب على  
اشياء اسم ليس اي ليس الجاني غيره واذا اضعف غير ظاهر جاز عند الاخفش ان في  
بعد لم يكن نحو جاني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسير من المذكورين قال  
وقول جيبى ليس غيرك وغيرك واما لاسما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل  
المذكورة بعده منه على دلالة الحكم المتقدم وانما هو من كلمات الاستثناء لا يبعد مخرجها  
قبله من حيث اولو به الحكم المتقدم فان حركته فباضا فشي اليه وما زادة وتعمل  
ان يكون بكرة غير موصوفة والاسم بعد ما بدل منها وان رفعه وموافق من الجاني فتنبيه  
مخفف وما معنى الذي او كذا موصوفة بكذا سمي وانما كان اقل لان حذف احد



جاء في الجمل لا سيما التي هي صلة لقراءة من قرأها على الذي حسن او حقه قليل  
الاسم بعد لا سيما قياس كنهه و هو امرى القيس لا سيما ما بداهه على حسب  
يوما باخباره فعل اي عين لو ما وقبل على التميز قال لا ندسى لا ينصب بعد كنهه  
الكنهه ولا وجه نصب المعرفة هذا القول منه مودع يجوز نصبه قياسا على  
ما صدر في القوم كما في كم رجلا اذ لو كان باخباره الفعل لا سوى المعرفة والكنهه قال  
الاختش في قولهم ان فلانا كرم لا سيما ان منه قاعدا ما بها زادة عوضا من النصب  
اليه اي ولا سيما ان منه قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض  
المواضع كقول لا سيما ما بداهه جعل اختصه كما في قوله فانت هلاق والطلا  
اليه اي مع ما تقدمه باخباره جعله مستقلة والتى معنى التثنية في القوم ولا سيما  
زيد اي ولا سيما زيدا مودع القوم الذين جاني اي مو كان احسن لي واسد قل  
في الجي وخبر لا محذوف والتعرف في اللفظه تصرفات كثيرة كنهه استعلا لا سيما  
محذوف لا سيما تخفيف الياء مع وجوده لا محذوف ما بعد لا سيما على قوله  
خصوصا فيكون منصوب على ان مفعول مطلق وذلك كما في باب الاختصاص  
عمل نحوها الرجل من باب التدار الى باب الاختصاص الجا مع بينها معنى نصا  
في نحو انما فعل كذا ايها الرجل من منصوب العمل على الحال مع تقيده على الى  
التي كان عليها في التدار من قسم اي ورفع الرجل كذلك ولا سيما هنا يكون ما على  
الذي كان له في الاصل من كان اسم لا التمره مع كونه منصوب المحل على المصدر  
لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على العرس فتعني  
وخصوصا راكبا في راكبا حال من المفعول الفصل المقدري واحتمه زيادة المحبة  
خصوصا راكبا وكذا في نحو احب ولا سيما وسواك وكذا قولك احب ولا سيما ان رب  
اي وخصوصا ان ركب جواب شرط مدلول خصوصا اي ان ركب حصه زيادة  
المحبة فيكون ان جعل معنى المصدر الا لازم اي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا  
اي وخصص الفصل محس راكبا وعلى هذا ينبغي ان يولد في ذكر الاختش اعني قوله ان  
كفرهم لا سيما اي لا سيما عدا اي محسن زيادة الكرم اختصا ما في حال فمودعة  
محس الواو قبل لا سيما اذ جعله معنى المصدر وعدم محسها ان محسها كره اي عدا  
كما ذكرنا في جواز ان يكون عطف الاول والاولى واعدت قد يقال لا سيما ما مقام  
لا سيما واعلم ان اصل الا ان تدخل على الاسم وقد عليها في المخرج فعل ضا  
النداء كقولك ما اتاس العيون وما زيد الا القوم او حال نحو ما جاني زيد  
تسلك او صفه نحو ما جاني منهم جل الا بقوم ويقعد يجوز ان يكون هذا حالهم

اي الحال وانما شرط التفرع ليكون الا ملها من العمل على قول او عن التوصل بها  
الى العمل على قول آخر فليس فيها مما يقتضيه من الاسم لا سيما سوكتها بالاعراب  
كون الفعل مضارعا لما به من الاسم واما تقدم ما في معنى نحو قولك ما انت عليه الا  
سكروا ما عدا الا ما لي وعنه عليه السلام بالنسب الشيطان من بني آدم الا ما سمع  
الفاء وذلك اذ قصد لزوم لعقب مضمون ما بعد الا المضمون ما قبلها وانما جاز ان  
عليها الماضى مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو  
حسني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء مضمون  
الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان ستاك ما كان احراق وان كان  
ستاك احراق فستاك ما وان كان الانس ان طفا فالجزاء ما في لكن التعقيب المذكور  
موالا غلب فلما كان لعقب مضمون الجملة ما بعد الا المضمون قبلها هو المراد وكان  
حرف التثنية مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم بان في الاول جاز ان يعبر  
معنى الشرط والجزاء مع حرف التثنية والافصاح ما قبل الا وما بعد ما صوغ الشرط  
والجزاء وذلك اما كونها ما صحت نحو ما رسي الا اكرمتك او صاغها عن نحو ما رسي  
الا روي ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونها ما صحت او مضافا  
فيكون الماضى الذي بعد الا منها مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب  
ذلك لكونه مضمونا معنى الجزاء فيكون بعد الا على هذا المعنى اما مضافا مجردا او مضافا  
مجردا كحارست وجزاء ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حاله في الحقيقة وان  
كان فيه معنى الجزاء فيؤدي به ما ضيا او مضارع مع الواو نحو ما رسي الا اكرمتك  
ولا اروره الا اكرمتك وانما طرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال منصرف  
مضمون مضمون عالمه كما هو الغالب في الحال نحو ما في زيد راكبا ولفظه ايضا  
عن الحال بالاضافة ان سطر مطرد في ربط مثل هذه الحال لما عليها لفظا  
بحرف الزل اى الواو فمن ثم اطرد نحو ما اروره الا اكرمتك ودرجت اصل  
عده كما مر في باب الحال فيجوز في الماضى مع الواو قد ايضا نحو اروره الا قد  
داري ولا يجوز الاختصار على قد فلا يقال اروره الا قد راري لا لك ان اطرد  
الى معنى الجزاء الذي يتفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يحد عن الفاء اذ كان  
قد كما في قوله وان طرد الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور  
وانما قلنا ان الا غلب في الحال مقارنه مضمون عالمه لانه قد يمتد بخلاف  
ذلك كقولهم خرج الامر مع صفه ما عدا اي عارما على الصد وكذا في  
الحسني ان الشيطان من بني آدم من جهة غير الفاء الا عازما على اسما بهم



سواء الخ لاصح زيد لقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك نحو قوله  
خبرنا ما فيها بلا قد ولا بقدرنا في قوله تعالى ولقد كانوا عابدين لله وان كان فيهم  
قد وفي قول الشاعر وكان طوي كسي على سكة فلا حوا اراما ولم تقدم ولا في قوله  
احب طلاء اضحى ايها احلوا احب عليها الذي احب على لدا ولا منع من قيام  
يفيد ان معنى المضى ومنع اي لك وهو الحق من معنى خبر حار وليس مادام وكل كان  
ما فيها من مازال ولا زال و مراد فانها ان صار فكلها ظاهرة في الانتقال في الزمان  
الماضي الى حاله مستمره وهي مضمون خبرنا كوكبت فقيرا صرنا وان جازع القرينة  
اي لا سمر الى المصل اليها لقول المريض كنت مرثيا صرنا مما لا ثم كسب وكذا ما  
واخواتها موصوفة كاستمرار مضمون خبرنا في الماضي الا ان منع فربما والاصل الاستمرار  
سواء لم يمتد نحو هذا اسدا والصفة نحو زيد قائم او عبي ومضروب او الفعل الصاع  
نحو زيد تقدم في المروءة ونحو موجوده اي حاد عاده لانه وان كان في الاصل خلا  
والا على حد واحد لازمة لثلاثة الالهة لخصار عدا اسم الفاعل لفظا ومعنى ليعمل غير  
مران استعماله فذلك اذا قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت  
كسارا فظاهرة الاستمرار فثابت لثلاثة اي الحامد والصفة والمضارع الصلح  
للاستمرار ان تقع احوال الصاع ما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار  
استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبر لثلاثة الافعال واما مادام فلم يقع خبرها ما فيها لان  
ما المعده للمدة نحو مادام راقى لعل الماضي في الاغلب اي معنى الاستعمال كجاء  
في قسم الافعال فلهذا القول اجل مادام زيد جالسا وقبلي بمعنى الماضي لقوله تعالى  
مادام فهم وآليس في التثنية مطلقا كما هو مذهب يهودية على معنى في الافعال  
الثلاثة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامدا ومضغ او مضغ  
لثابت اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز لانه ليس وقوع اجاز جميعها ما مضى  
ما تقدم اقدم اسماع قوله وتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدأ لانه لم يجر فقدم  
على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للاسما ما بها فلا ليس وان كانا محسوسين  
او محسوسا ومن لان كالف اعرابهما رافع للرس ويكتفي بظهور اعراب احدهما  
نحو كان زيد هذا ويكتفي بها ايضا اذا انتفى الاعراب فيها ولا قرينة ان  
يجوز التقدم نحو كان الذي هذا قوله وكحذف عامله في مثل الناس يجوزون  
بما علم ان خبرا غير يجوز في مثلها اربعة واجه ويجب الحذف في مثل ما اب  
منطلقا انطلق اي لان كنه قوله عامل خبر كان واخواتها وان  
يشفي له هذا لاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف

سواء المعروف على المحرم به كالتواضع الى صل وقد جعل الالامعالي على الماضي  
اذا تقدمت ما قسم التواضع نحو لك بالقد الا فعلت وقول عز وجل ان الله قد  
الي ابي موسى عزت عليك لما ضربت كاسك سوطا كاهلنا في كاهلنا  
الي عز وكن من ابي موسى وقولهم صدك الله من قولهم صدك كذا فصد اي ذكره  
فيد كر فصد المتعدي الي واحد مطاوع للاول المتعدي الي الاثنين والمعنى ذكره  
الله بان اختمت عليك به وقيل بان الله لتفعل ويكون لصدت معنى غلبت اي سدت  
لك الله كقول تعالى انيكم اليها اي ابقى لكم اي غلبت لك الله من من جميع ما  
به الناس لا قسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والالتقص معنى التقصير  
الذي ليعني القسم لا يك اذا جعل خبرك تا الله قسم الطلب فقد صفت عليه  
في فعل مطلوبك فلك انك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى الصدقة  
ما اطلب الذي دل عليه صدك الله وانما جعلته فعلا ما ضيا لتقصه الي الله في  
الطلب حتى كان الخطاب فعل باطلبه وصار ما ضيا ثم اب كسرته فوشل قوله  
تعالى وسين الذين نادى اصحاب النار وقولهم يحكم الله ومعنى عزمت عليك  
اي اوجبت عليك وسوس قسم الملوك ولما في الاكشاف لا يجي الا بعد التثنية  
او مقدار الحركات ولا يجي الا في المفعول نحو قوله تعالى وان كل لما جميع قوله  
خبر كان واخواتها موصولة بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدأ  
وتقدم موصولا قال موصولة دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل في ذلك  
فقول بعد دخولها محرابا كذا وقد ذكرنا انه دخل في حده نحو قائم في قوله كان  
زيد اوجه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدأ اي فيما يجوز ان  
كوز معرفة ومعرفة ومفرد او جملة ومثلهما على المبتدأ ومثاله عنة وما كسب  
لعله على الاسم اذا كان ظرفا والاسم مكررة نحو كان في الدار رجل واسمها على  
اذا كان جملا ومثلهما اذا كان ظرفا ولا حكم المذكورة في باب المبتدأ والمبتدأ  
حاشي وقد تحق خبر كان ببعض من الاحكام بذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الثمانية  
فما قيل انه من خصاصة ما ذهب اليه ابن درستوبه وموانه لا يجوز ان يقع الماضي  
خبر كان فلا يقال كان زيد قائم ولعل ذلك لانه لا كان على المضى فيقع الضى  
في خبره لانه انبش ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون  
زيد يقوم لعل تلك العلة مواءمة لجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يكون مطلقا  
قالوا ان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليعني التعرب من الحال اذ لم  
يصدق من مجرد كان وكذا قالوا في اصح وامسى واضمح وظل وبات وكذا ينبغي







في الظاهر حرف الشرط ولا بد ان يكون كالمادة لها من مقتضاها انما  
ثم لا يكون لها عند ذلك من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او خبرها  
وهذا فان كان الاول وجب في جزائها الفاعل من انما في الاصل  
الشرط لان الفاعل علم السمة في ما لا يحصر صوره حرف السمة اعني ان  
على سبيل الوجوب جميع اجزاء السب اعني ان مع اسمها وخبرها وذلك نحو  
منطلق انما يمكن في الدنيا شي في منطلق اي ان كل شي موجودا بالوحدة المطلقة  
اي هو منطلق لا يمكن له فلا بد ان من اقامه خبره من الجوار مقام الشرط لا يلزم  
شي كما يجي في حرف الشرط وان كان الثاني فالقار غير لازم في يجوز حذف  
الاسم ما نحو انما منطلقا انطلقت واما انت والفرقان فومي واما مع  
بمزة ان الشرط من دون حذف الشرط من دون كما انه الكو فيون فيس مشهور  
وتحذف كان بعد اما المكسورة طيلة قال يسيويه لم يحذف الفعل مع ما  
المكسورة قال ابد على لازما التي بعد ما اسم الكلام في تأكيد الفعل فمن غير  
في اما في من عصبه ما من سكره الكون كما جازت مع اللام في قوله فيس  
يجي في نون انما كيد فلم يحذف الفعل مع ثبوت ما كوده وقد جاز كان الناقصة  
مخوفة بعد لدن واخواته يجوز انك لدن فاما اي لدن ككت فاما قال من  
لدن لولا في الاما اي من لدن كانت سولا والاما اي ان ولد اما فمصر  
ذات لم قول اسم ان واخواتها هو السند اليه بعد دخولها مقفون مثل اخوه  
في قولك ان زيد اقام اخوه **قوله** النصب بلا التي تنفي الجنس هو السند  
بعد دخولها لمها نكرة مضافا او مضافا اليه مثل لا غلام رجل ولا عشرين رجلا  
لك فان كان مفردا فهو مسمى على ما نصب به وان كان موقفا او مفعولا لانه  
من لا وجب الرفع والتكرار ونحوه ولا انما حسن لها ما دل لم فعل اسم  
لا التي تنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع  
ما سوا اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل عصبه مسمى نحو لا رجل فلما قصد النصب  
اجتاج الى المصداق المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها و  
لمه كونه نكرة وكونه مضافا او مضافا وان لمها فلو احل واحد منها لم ينصب  
يجي ولو قصد الى هذا اسم لا من حيث كونه اسمها كان يكفي ان يقول كما هو  
هو السند اليه بعد دخولها فلو لمها ونكره مضافا احوال مترادفة وانما  
السند وهو الحال الغير المجرد في ابد قول لا غلام رجل لك مضاف وقوله كان  
درهما لك مضاف له وقد خصصني المقاصح المضاف في باب النادى قوله

كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا اوله مجرد ذكر اسم لا تنفي لكان في الكلام  
عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بل لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله  
على نصب به هذا الذي كما مر في باب النادى ومن قوله سمى على الفتح ليدخل  
نحو لا غلامين لك ولا سلمي لك ولعني المفرد بالعين مضاف ولا مضاف له ليدخل  
في المشتق المجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاء والسر في اعراضه خلافا للمبرد وال  
وقبرهما وانما وقع الاختلاف بينهما لاحتمال قول يسيويه وذلك انه قال ولا يعمل  
فيما بعد ما تنصبه غير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في جعلها لانها جعلت وما  
عملت في تنوين اسم واحد كمنه على خلاف دل المبرد وقوله نصبه بغير تنوين لانها نصبه  
لك في ذلك فحذف من التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر لينا اتفاقا وقال  
الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما  
لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لسا طر مركبه مع عامله قال ابو  
سيد انما مركب مع عامله لا فادة لا السرية لا شتوا في كما افاده من الاستغراق في  
بل من رجل في الدار لان لا رجل جواب بل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من  
مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لسا طر الكلي التركيب مع كونه معربا  
والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حال الوصول من الاسم  
غير الاضافة والبناء غير مسمود والبناء التركيب من لا والمشتق ليس باسمه منزهة عن النصب  
والمضاف اليه والممار والمجود ولا تحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال  
يسيويه انما حذف التنوين من المشتق لان لا يعمل الى في النكرة ولا معمولها في موضع  
اسد اقا خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها معنى ان اختصاصها بالكره  
كونها مع ما بعد ما مبتدأ سب ما معمولها على تدب من قال عاها او سب  
تنوين معمولها عنده من قال يا عاها لانها مجموع السبع جالفت سائر العوا مل كان  
واخواتها خولف معمولها سائر المعولات وهذا تعريف اعني بناء المعول او حذف  
التنوين منه لانه العامل اخواته والحق ان نقول انه مسمى تنوينه من الاستغراق في  
ذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في  
الدار ولا امرأة فانه ان كان النكرة في سياق النفي بعيد العموم كان لا يصلح  
هو الظاهر كما ان ما جاني من رجل في الاستغراق بخلاف ما جاني رجل اذ يجوز ان  
يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في  
الدار بل رجلان وما جاني من رجل بل رجلان لما ارادوا التعميم  
على الاستغراق محموا النكرة معنى من صوما وانما بحثت على نصب به لكون البناء







ايضا لان الموجب للبناء رخص من الاستقامة ودليل تضمنها لا السمة فلم يعد  
 ولها ضعف من النقص من قال ان الفتحا عرابية قال انما حذف التنوين بعد  
 دلاله على التركيب وقد اتفق التركيب بالفعل في قولنا لم من مع الفصل لانهما  
 لما مر بعدى البناء من لا الى النفي لسبب التركيب كما ان النفي التركيب  
 اتفق التركيب اتفق بعدى البناء اليه ثم نقول يجوز لما ذكرنا من ضعف علمها  
 ان لمعنا مع كون النفي مكره غير مفصوله فوجب في المواضع الثلاثة اي التي  
 لعبت فيها لا اما وجوبها كما في المعرف والمفصول واما جوازها كما في  
 المتصله مكرره ولا يجب ذلك اذا علمها او لم يعلمها وذلك لان المقصود  
 قيام الفرض على كونها لنفي الجنس وعلمها على ان او بنار اسمها كاف في  
 هذا الغرض اذ لا يكون الا مع لا السمة فاما اذا لعبت فانه جعل مكررا منها  
 على كونها لنفي الجنس في التكررات لان لنفي الجنس موكرا للنفي في الحقيقة  
 واما في المعارف فالتكرار خبر ان لما فانها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل  
 في المعرفة واجاز ابو الجباس ان كان عدم مكررا في المواضع الثلاثة  
 اما مع المعرفة فحذف لا زيد في الدار وقولك لا لو كان ان يفعل كذا واما مع  
 فحذف لا فيها رجل كل كمرعا واسرعت علم ادركها ان لا السار جوعا  
 واما مع التكرار المتصل فحذف لا في الدار قال وانت امر وما حلف لعمري  
 حوكم لا يقع وموك فاجح ومثله قولهم لا سوار وقوله فانا ابن قيس لا راك  
 وقوله ركسي حين لا مال اعسى به وحين حزن زمان اناس وكلما وجب  
 ما قولهم لا لو كان ان يفعل كذا بمعنى لا ينبغي ان يفعل في المعنى  
 الداحل على المضارع وذلك لا يلزم مكرره والاول مصدق معنى السار  
 وموسنا معنى المفعول الى ليس هنا ذلك وما حوكم هذا الفعل اي لا ينبغي  
 لك ان احده وما دله ولده وقوله ان لا السار جوعا ولا يقع ولا راجح  
 ولا مسرح ولا مال وقولهم لا سوار وقيل ان لا في الرفع وما بعده بمعنى  
 ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يمت عمل لا عمل ليس قالوا في جعل  
 ذلك على الضرورة والحدود فعلى هذا القول يجب في الاحار مكررا  
 الداخل على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان يكون داخل على  
 تقديره وذلك اذا دخلت على منصوب لفعل مقدر نحو لا رجا اي لا  
 لعب مرجا ولا رجب موضعك مرجا ولا اهل اي لا اهل اهل ولا  
 سهلا اي ولا وطن سهلا ولا لعمري لا لعمري عليك لعمري وكذا لامسة

ولا كراه او اذا دخلت على اسمته معني لا عا نحو لا سلام عليك ولا بك السور  
 لان الدخار بالفعل اولى لا في الاصل امراوي فكانه قيل لا سلمت سلا كما ذكرنا  
 في باب المتدا ولا اما بك السور واذا دخلت على قولك نحو لا نوكتك ان يفعل كذا  
 اي لا ينبغي كذا واما لم مكررا في هذه المواضع لانه اذا دخلت على الفعل لم يجب  
 مكررا الا اذا كان الفعل في غير ما نحو قوله فلا صدق ولا صلي على النبي في  
 قسم الحروف وثانها ان يكون لا بمعنى غير واحد بشرط واحد ما ان دخل على  
 شيء سوار كذا فاضا نحو ما من لا شيء وعرف المراهي حرف كان نحو ليت لاسي  
 وعص من لا شيء ومانت الاكلشي وحلف من لا شيء او اتعصب نحو امك  
 ولا ساسوا وارفع نحو انت لا شيء وثانها ان يحذف بعد لا سار الحرف قبلها نحو كنت  
 بلا مال ولا تحزوا لم يكن لفظ شيء لانها من حروف الجر ولم يثبت الحذف في  
 داما قول حر ما بال حنك بعد الحكم والدين وقد عاك سبب حسن لاجين  
 قالوا في ان لا راده كما في قولك في سر لا حور سوى وما سواي عاك السبب  
 في وقت السبب اي لم يسبق قبل وانه اي وقت يكون في اثنائه وقت السبب  
 الاول من الثلثين التي فوقها مثالا فانف الاول الى ان لا يسلم عليه قال  
 ابو علي لا غير تائدة على اول وقت لا ولا هو كما فوق الثلثين واما قول ان  
 حسب علومى حين لاجين نحن فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لاجين حين  
 حاصل وثانها ان يعطف بالعد لا على الجود وغير كذا في غير المقصود عليهم  
 ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع ولقول ابضا زيد غير الفارس  
 ولا الشجاع والرمب التكرار ولا نوات غير زيد ولا عمرو وقالوا لا نتم راعوا  
 صورة لا غير محمولة بمعنى غير فلانها يلزم تكررها مع العلم واما الحرف باللام  
 المتعريف فيه غير مقصود فقصده فهو في حكم التكرار يجوز عدم تكررها مع التكرار  
 قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما الحرف باللام  
 لا السمة فلا يلزم منه تكررها نحو لا رجل في الدار ولا المرأة ولا الضعيف  
 التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لفظها ايضا بهذا الخروج فحذف تكررها  
 نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرار قبل خروجها لعمري هذا  
 دي طاب سبب لا تليل ولا ينبغي من اللبس وقولك لا راك والافان ان عم  
 من الاحوال فيرسل الى محم وجوز ترك التكرار مع الشرط الاول سلكه  
 استعمال لا مع شيء وموع الشرط الثاني جعل معد لا على احدا اعني كونها  
 للسمة وذلك سذر بعد من الاستقامة بعد لا التعذر دخول حرف الجر على حرف



الحركة اجاز حيث بلا زبد من غير تكرير مع العلم وسومع الشرط الثالث جعل كل  
كالمكره لان غير متناه لا يكون لا مع معنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعد  
كغير فلا يكون لها مدرك الكلام ويكونها للسريه انما لنفي مضمون الجمله قبلها احد  
والمعلم انه قد نزل العلم المشتمل على الحلال مكره فتنصب صريح منه لا من التعريف  
ان كان فيه نحو لاص في الحسن المصري وكذا لا ضيق في الصعق او مما يفت  
نحو لا امر قيس لان زبد لا يجوز هذه المعامله في لفظي عند الله وعبد الرحمن  
او الله وحده الرحمن لا يطلع على غيره تعالى حتى بعد مكرها قال لا اسم  
الله للمطلي وقال اري الحاح عند الى حب كذل ولا امه في البلاد ولا  
المكر وحيان اما ان بعد مضاف موشل فلا تعرف بالاضافه لوعده في  
الابهام وانما يجعل في صورة النكرة صريح اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو  
الغنى المذكور الذي لا يعرف بالاضافه الى امر ف كان رعا للفظ  
واصلاحه ومن ثم قال الا خفض على هذا التاويل متفق وصح لانه في صورة  
النكرة فيمتنع وصفه معروفه وهو معروف في الحقيقة فلا يوصف مكره واما ان يكون  
لا شتاره بملك الغله كانه اسم جنس موضوع لا فائدة ذلك المعنى لان معنى مصد  
ولا انما حسن لها لا تفصل لها اذ هو كان مفصلا في الحكومات على قال النبي  
اصالحكم على نصار اسمه عليه السلام كالجنس المعدل المعنى الفصل والقطع كلفظ  
الفصل وعلى هذا يمكن وصفه بالنكره وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي  
لكل جبار فصار فيه فرعون موسى لتكثيرها بالمعنى المذكور وجوز ان يقرأ  
اجزاء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة لافضا  
نحو لا اياه منها ولا بد او بوجه غير مسموع قوله وفي مثل الاحول قوله  
الا بالله ختمه ووجه فتمى ونصب الثاني ورفعه ورفعه الاول على ضعف  
ويكون لا معنى ليس وفتح الثاني يعني اذ اكرت لا مع ان عقيب كل منهما يقال  
نكرة جاز في المجموع ختمه ووجه الاول فتمى ووجه ان يجعل لا في الموضع للسريه  
معنى اسمها كما لو اوردت كل منهما على وجهه ويجوز على هذا سبب سبويه ان يقدر  
بعد ما خيرا لهما معا اي لاحول ولا قوة لنا اي موجود ان لنا ان ندع ان  
لا المفتوح اسمها لا يعمل على ان في الخبر في موضع ارفع فلا قوة بمشده  
مستوف على ابتداء والمقدور مرفوع بانه خبر المستاد لا خبر لا يكون الكلام حذو  
جمله واحدة نحو زيد وعمر فصار بان ويجوز ايضا عمده ان يقدر لكل واحد  
خبر اي لاحول موجودك ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جليتين واما على هذا

غيره وسوان لا المفتوح اسمها عطف في الخبر على ان كما علمت فيه لا المنسوب اسمها  
فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا لا ولا في  
معا واما وان كانا عطفين الا انهما معا بلان فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا  
كما في ان زيدا وان عمرا فان كانا شيئا واحدا وانما امتنع ان يعمل عاملان محكما  
في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد فيسا على متناج حصول زبد من  
و يجوز ايضا عند سوان ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حاله وان في فتح الاول و  
الثاني على ان يكون لا التاويله زائدة لتاكيد نفي الاول كما في ذلك ما جازي  
زيد ولا عمرو فلكل كلفه لا حول وقوة كقوله فلا اب واسا مثل مروان و  
على ان لا يجوز عند سبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعد ما لان خبر لا حول  
عنده بالابتداء وخبره مرفوع بلا لان التاويله لا اسمها عطف عنده في الخبر و  
غيره فيفتح الخبرين ملين مختلفين ولا يجوز فتح ان يقدر لكل منهما خبرا على حاله  
غيره فيجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عند سوان لا واحد ما لا يجوز ان يقدر  
عند سوان لكل خبرا واما الثالث فتح الاول ورفعه الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني  
الا ان اللفظ هنا على المحل كما في رقي لا اب وابن فعند سبويه يجوز ان يقدر لهما  
معا خبرا واحدا الكونه خبرا ابتداء وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يمتنع  
الابتداء والنظر في الخبر ويجوز ان يجعل لا خبرا زائدة بل لنفي الجنس لكن بعضها من  
المحل لا ذكرنا قبل من جواز العمل بها مع كون اسمها مكره غير معمول للضعف لا في العمل  
وقد حصل منها شرط الالاء كما تقدم وسوكر لا لان المكرر عامل سواء  
الاولي والثاني معا كما في الاحول ولا قوة والعب الاول دون الثاني كما في  
لاحول ولا قوة على محلي احدا والعب الثاني دون الاول كما في سكتنا وحمل  
ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثاني لا السريه مثله مع جعلها زائدة سواء  
ان لا الثانية سبويه على عمل ليس كما قال بعضهم لما قد منا انه لم يصح في كلامهم  
لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعد ما مرفوعا والخبر محذوف فاحول لا سراج  
ولا مسرج فظنوا انها عامله عمل ليس والحق انها لا السريه ملغاة للضرورة وانما  
رفعهما على ذكرنا ان خبر العار لا السريه لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم  
فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء والثاني بنية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما  
غير زائدة كلا الاول ويتسبب سبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحدا  
على هاتين الالاءات فاما ان يقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام على ان  
يقدر لهما معا خبرا والكلام حذو والامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاول



للمرء كنهها طعاه كما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالقاء وهو  
ولا يلزم مع كبر الان سوا في الاسمان بعد ما في الاعراب اذا تكررت في شرط  
نقطه وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة الوجه بانه الى ذكر المصنف  
من قول درفع الاول على ضعفها لكونها بمعنى ليس فانما لا تضعف هذا بل هو  
مثل الوجه الثالث والرابع سوار في حصول التكرر والظاهر ان السمين اعرا باليس  
ولا في الجمع للمرء العصب فلم يسم في النصوبه على الاستغراق وبعد  
في هذا الوجه كما في الثالث سوار على المذهبين **قول** واذا دخلت الميمزة  
لم يغير العمل ومما لا الاشغاف او الغرض او التبعي قال الاندلسي لا يعرف  
احدا تقول لمحق الف الاشغاف اياه التبعي يكون الالف مجرد الاشغاف  
بل لا بد ان يكون انما تكرر او لتخرج او للتبعي او للغرض وهذا الذي قاله في  
الظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لافي الاشغاف يعمل فيما بعده كما يعمل فيما  
كانت في الغرض ذلك قول حسان الطعان ولا فسان عاده الا يحكم وسط  
السار في المثال لافي من الغرض لم يزل بعده ولم يذكر سيبويه ان لافي  
الغرض كما قبل الميمزة بل ذكره السرا في رسم الخزولي والمصنف وروى ذلك  
الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت غرضاً كانت من حروف الالف لان  
ولو حروف المحسن فيب انقلب اسم بعده في نحو انما زيدا كره واما اذا كان  
الاسمي التبعي لقول الاسل الى حمرا سبها الاسل الى لصر من حجاج قال زني  
والمرء لا حكمها حكم الميمزة فيجوز عند ما العطف الوصف على الموضع نحو الالف  
كسر الفقه والاما وحمرا سبها وخرم عند ما اما ظاهرا ومقدرا كما في جرد  
واختار المصنف والحرف في هذين هما وقال سيبويه لا يجوز جعل تابع على الموضع  
او اسمي لهما من الخبر وصرحتي اسما ومعنى المفعول فسمى الاعلام اسما علاما  
انما يحتاج الى خبر لا ظاهرا ولا مقدرا فهو كقولك انتم علاما اي سب لي علاما واما  
الاسمي لافي اسمة فلا خلاف فيهم ان لفظه على كان عليه قبل الميمزة من التعصب في  
المفت والمفارع له الباء في المفرد المتكرر واما قوله الالف جازية اندخرا  
بل على محله من التبعي فقال لو نشد ضرورة وقال الخليل ان حروف  
كلاما وسندكر في قسم الحروف والنقل محذوف اي هلا وروى رجلا وروى  
في الالف يمتنع نحو الالف جازية اندخرا وروى الالف بالجر اي الامن رجلا  
**قول** ولست المشي الاول مفردا لانه مشي معرب وفاء نصبا نحو رجلا فليست  
وهو ان قال العراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جاز مثل لابت

المفرد على المشي لانه لا يقصر على التبع الذي يجر اذا جمع الشرط بل يجر  
من حيث كونه موصوفاً وعلل ان لك فرق بين البديل والموصوف ان الوصف مركب  
مع الموصوف واما البديل فيعمل البديل منه في حكم انما فقط لا ينفى البديل مركبا مع البديل  
منه كونه في حكم انما فقط ولا مع لانه لا ينفى البديل في التقدير والركب امر لفظي لا  
تقدير اي اقل قد تقدم انه لم ينفى البديل على الركيب من لانه لا ينفى الوصف والموصوف  
واما عطف البيان فهو البديل كما في في باب ويذكر في باب البديل انه يجوز ان يوصف البديل  
بما هو معلل واخرى غير معلل في باب لا السرير وباب التذكار كما تقول لا مثله احد وكذا  
رجل ولا كرم واحد قال امر القيس ولها في موخر طالع ولا كذا الذي في الارض مطلق  
وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف عملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان  
والوصف واذ علمت على اللفظ لا مثله احدا ولا كرم رجلا ويجوز ان يعمل  
مثل هذا على المسر كما في قولك لي مثله رجلا وعلوه عملا واما قول حرر لا كرمه  
دارا وروى اقبل انتصاب راراً بتقدير الفعل اي لا ادرى كرمه اليوم اي كرمه  
عند اليوم راراً كما تقول ايت كاليوم رجلا وذلك ان العسم لست بالارد حتى يكون  
بيان لها واول مع تقدير كاليوم راراً صارا لاخره واول كما في ذلك لا  
كالعسم عسمة وعيد فيجوز ان يكون راراً على اللفظ واما ان كيد فلا يجوز كما في التبعي  
الاسمي كيداً معنوا لان المنكر لا يوكده كالكيد كما في في باب الكيد وان كان  
قالوا في كما ذكرنا في النادى كونه على لفظ الكيد مجردا عن القوم وجاز الرفع والتعب  
كما ذكرنا هناك وان كرم مسمى لا بلا فصل من الاسم وذلك المنكر رغم حيث  
نحو لا مار بار دانا شئت حسب ان في نظر الى كونه كرم كرم كرم كرم كرم كرم  
احد رها ونصبا وذلك لانك لو وضعت حار مع وصفه كان وصفه لا اول  
كالل الموطنة في قوله تعالى انما انزلناه قرآنا عربيا والاعراب في المنكر الموصوف  
اولي نظرا الى كونه كالمصنف من الاعراب في المنكر غير الموصوف واما وصف المنكر  
اعتني به ان ليس فيه الا الاعراب **قول** وشل لا باله ولا غلامى له حارسه لفظا  
لشار كره في اصل مضاف ومن لم يجر لا بابا فيها وليس مضاف لفساد المعنى فلا يسيو  
يعني ان المنكر ان يقال لا اب له ولا غلامين لم يكونا من مسمى على ذكرنا وجاز ان يقال  
فله لكن لا الى حد انه دود في المسمى وجمع المنكر اسما لم وفي الاب والآخر من ان  
اسمه اذ اولها لام الحان يعطى حكم الاضافة محذوف قول المسمى المجموع واثبات لفظ  
في الاب والآخر فيقال لا غلامى لك ولا سلمى لك ولا باله ولا غلامى يكون معروفا  
واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثلا اعني كون مضافا واثام نامة فيكون معروفا







برهان الى ان اسم لا اذا نصب يكون مضافا او مضافا له لم يرفع وصفتا الواجب  
نصبه كما لو وصف والى هذا ذهب بعض الحكماء في خبر لا انصبه وذهب ابن برهان  
ايضا ان رفع وصف مسمى لا في نحو لا غلام غريف دليل على ان لا غير عامل لا في كل  
الاسم لا في الخبر بل في معناه والخبر المقدر مرفوع يكون خبر المتدارك او لو علمت النصب  
في المتدارك مسمى الكلام كان كناية على فعل وكان ونحوه فلم يرفع او وصف  
اسما ملك لا تنفعا بمعنى لا ابتداء معها كمالا وتقال ان يفرق من لا ومن ليس  
ونحوه لان عمل لا الا ترى ان مطلق الفصل ويدخلها على المعرفة ويجوز ان لا  
مع التكرار ومن دونها ايضا على ان لا يرفع في عامل ضعيف يعمل مشابهة للمعنى  
ان مشابهة ضعيفة فلا حرم نحو اعراب اسمها الاصل اعني الرفع فعلى هذا يجوز  
لا غلام او لا غلام رجل غريف حسن الوجه يرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او  
مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب في التثنية المذكور اكثر من  
الابتداء وانما جاز الرفع على العمل لان هو القياس لان التوابع تابع متبوعا  
في الاعراب لا في الحركة السابعة نحو جاني مولاه الكرام بالرفع وانما جاز النصب جملا  
على الحركة السابعة لثابتها لا على اية لغو صامع عروص لا ورواها ورواها  
فكانت على محمد له كما مر في نحو ما زيد الغريف ويجوز ان يقول ان النصب في  
جملا على عمل اسمها المنسوب لا نال على عمل ان فعل اسمها الرفع نصب قوله  
والعطف على المنفرد على العمل جاز لا في التثنية سوار وهذا اذا لم يكن المعطوف  
معرفة فان كان معرفة فرفع واجب نحو لا غلام لك والعاس وكذا في سائر  
المنفى البني ومن قال برب ساء وعلمها لم يرفع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا التثنية  
مكره كذا في خبر المعرفة ولا يجوز التثنية في المعطوف كما جاز في الوصف لا تنفعا  
متبوع التثنية وسواء ذكر من اجزاء الامور الثلاثة فلا يجوز لا اب وابن كمال في  
التثنية لا يرفع وعنده ذلك لضعف لا على التثنية لا في الجملة او كان في حكم ما لم  
اي التثنية المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة بالغ في المعطوف وما قبل  
من عمل العامل في خبر الرفع لا لا ابتداء ان لا يرفع العطف جملا على العمل  
الا بعد الخبر كما في ان قال لا تدرى الذي نفى عن التوابع بعد الوصف والعطف جملا  
سواء بدل وعطف بيان والتوكيد التثنية فلا نفس لهم فيها كمن نفى ان يكون جملا  
مع اسم لا حكمها مع التثنية المقوم نفى البدل يجوز التثنية ان كان مفردا  
مكره لا رجل صاحب لي وقال اي ملك البدل ان كان مكره مرفوعا او منصوبا  
وان كان معرفة وجب رفعها وتوكل لا تدرى ارب اذا لم يرفع البدل المرفوع

بشر وشكهم حال من سره عدم عليه وجوز الكوفون ان تصاب على النظر في  
مثل حالهم في مثل حالهم من الرفع وروى ما ساس عن قالوا ونحو قوله لو انك  
طفت حراوا بالمراس ولا الخلق دليل على جواز تقديم الخبر المنسوب او ان  
لا دخل الا على الخبر المنسوب وروى المرفوع وعلى هذا مسمى ابو علي وانما يحسن على ما  
دخولها على خبرها المسمومة واجازة الا فاش ومو الوجه لا نالها تدخل بعد المكفوف  
بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقام قال لمرحبا ان ابو مالك لواء ولا يعقبت فواء  
ومع ابو علي ولا تخش دخولها على خبرها المتقدم خلاف للربيع والسبب المذكور  
شاهد له ولا يمنع دخولها في خبر ليس غير انما هي التثنية بالادراك لان الجمال كيد  
التثنية ولا تدخل بعد اسما صاعده وقد تدخل هذه المار على خبر متبوعا بعد على نحو ما زيد  
كارج وفي الخبر المنفى في باب ظن نحو ما طمعه كارج وقدراد في خبر لا السرية نحو لا سر  
مكره بعد المار وقيل في معنى اب راب منفي في كقولته تعالى ورواها زيدت في ال  
المنفي نحو ما جاني زيد راكب وفي خبر ان لا بعد باب راب منفي كقولته تعالى  
يروان الله الذي خلق السموات والارض ولم يخلق السموات والارض وقدراد بعد است  
قال من على ان كان مسمى قلبه ياب في خوف حكمه وما سطل على ان معدم  
ليس نظرف على اسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد اعروا صارها خلاف ما اذا  
نظرف كقولته تعالى ما حكم من احد عنه جازين وقال الكوفون الاسمان بعد ما مبتدا  
وخبر انتصاب التثنية في نزع النافذ اعني المار وليس ثشي لان الباء زائدة فاذا لم  
مس لم حكم كونها محذوفة وايضا ليس المحذوف ما مفعولا حتى فتبعت لمفعوليه مع  
مذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان انصب  
ليس نزع النافذ بل انما نصب هو الفعل وشبهه نصب المحذوف محذوف مفعولا او  
يمكن نصبه لفظا لسبب الحار فاذا اعدم الجار ظهر على المقدر مع الجمع ان حذف  
ونصب المفعول بعده ايضا ليس يقاس المامع ان وان واجازة الا خفض حد  
اسم ما اسعاه ل موجب نحو ما قا الا يزيد اي ما احد قاعا الا يزيد وليس ثشي  
لما ذكرنا ان المستثنى في المرفوع قائم مقام زيد اي ما احد قاعا الا زيد وليس ثشي  
المقدور المقدر فيكون قد عمل على هذا في الاسم مع تاحر عن الخبر وانتفاض التثنية  
واحد ما سطل لعلها كيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا يزيد قاعا لا تقدم  
المستثنى المرفوع على الحكم وايضا لا يعمل ما مع الفصل بينهما وبين مفعولها بغير نظرف  
ومع انتفاض التثنية قوله واذا عطف عليه اي على خبرها سوار كان منصوبا او مجزوا  
بالمار الزائدة قوله موجب ذلك اذا عطف عليه مل او كذا لانها لا تباين



بعد التفتي كما ينبغي في باب حروف العطف قوله فالرفع أي الرفع واجب وذلك لروا  
عنه العمل وهو التفتي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستنارة فلا عده وقال عبد الله  
سوخريستار محذوف أي ما زيد بقا لم يكن حوقا على هذا ليس هذا عند  
فيه أي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن أن يكون منه لاشتغال عطفه عند  
على الخبر وحده أو بزيادة النصب حده فهو على هذا من باب القطع كما ينبغي في باب  
العطف وقال ابن جعفر عطف على التوسيم لأنه كثيرا ما يقع خبرا مرفوعا عند ما  
سئل عن العمل فهو محذوف لأن الرفع مرفوع ووجه التوسيم المحرف في قوله مسامح  
مصلحين غيره ولا ما عدا إلا من غير أنها وليس ما ذهب إليه من أن مثل ذلك ليس  
محذوف ولا في سائر الكلام وإذا عطف على خبر أو خبر ليس المحذوف بالباء مسامحا  
فهام ولا قاعدا جاز في المعطوف الجرح على اللفظ والنصب حملا على المحل قال  
الاسم فاسم الحال ولا المديد أو يجوز الرفع على أن يكون من باب عطف  
الجزء على المجرور المتدار محذوف أي ولا موقاد وقد يجوز المعطوف على خبر  
المنصوب أيضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قاعدا ولا قاعدا وذلك  
سواء كان المجرور محذوف أو على خبر كما في قوله مسامح لمصلحين  
أما في خبر خبرها محذوف زيد خارج أو داخل بالجر فضعيف لأنه لا بد أن يكون  
مثله حتى يكون المعدوم كالاسم وقد يقال في المعطوف على المنصوب  
اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على التوسيم إضافة إليه يجوز بقا  
عمر أو كبر أو عطف على خبر ليس أو المنصوب وصفا مرفوعا ما موصوف  
سواء كان خبرا مرفوعا قاعدا ولا قاعدا غلاما جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر  
وهو أن الرفع على عطفه حملا ابتداء متقدما الخبر على الملة التي هي زيد قاعدا لا على  
زيد قاعدا فيكون سميعة على سميعة ويجوز مثل ذلك مثل في نحو ما كان زيد قاعدا ولا قاعدا  
غلاما فيكون عطف سميعة على سميعة ويكون معطوف عليه مضافا لأن كان  
لنفي الماضي ومعطوف المعطوف حال لأنه ليس متبعا على كان بل هو كقولك غلام  
قاعدا ونظيره الحال وأما في ما ليس فمعطوف المعطوف المعطوف عليه حال وقت  
الوصف الذي بعد حرف العطف والنصب لأن ما ليس للنفي المطلق فقامت  
أولى ولا يقال على هذا ما كان زيد قاعدا ولا موقاد قاعدا أو قاعدا لوصف القيام  
والقعود في الحال وأما في ما زيد وليس زيد قاعدا ولا موقاد قاعدا أو قاعدا مستقيما  
في الماضي وإذا رفعت القيام مستقيما في الماضي والقعود في الحال وأما في ما زيد  
وليس زيد قاعدا ولا موقاد قاعدا أو قاعدا مستقيما في الماضي والقعود في الحال

المضاف مرفوع في باب حروف العطف قوله فالرفع أي الرفع واجب وذلك لروا  
عنه العمل وهو التفتي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستنارة فلا عده وقال عبد الله  
سوخريستار محذوف أي ما زيد بقا لم يكن حوقا على هذا ليس هذا عند  
فيه أي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن أن يكون منه لاشتغال عطفه عند  
على الخبر وحده أو بزيادة النصب حده فهو على هذا من باب القطع كما ينبغي في باب  
العطف وقال ابن جعفر عطف على التوسيم لأنه كثيرا ما يقع خبرا مرفوعا عند ما  
سئل عن العمل فهو محذوف لأن الرفع مرفوع ووجه التوسيم المحرف في قوله مسامح  
مصلحين غيره ولا ما عدا إلا من غير أنها وليس ما ذهب إليه من أن مثل ذلك ليس  
محذوف ولا في سائر الكلام وإذا عطف على خبر أو خبر ليس المحذوف بالباء مسامحا  
فهام ولا قاعدا جاز في المعطوف الجرح على اللفظ والنصب حملا على المحل قال  
الاسم فاسم الحال ولا المديد أو يجوز الرفع على أن يكون من باب عطف  
الجزء على المجرور المتدار محذوف أي ولا موقاد وقد يجوز المعطوف على خبر  
المنصوب أيضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قاعدا ولا قاعدا وذلك  
سواء كان المجرور محذوف أو على خبر كما في قوله مسامح لمصلحين  
أما في خبر خبرها محذوف زيد خارج أو داخل بالجر فضعيف لأنه لا بد أن يكون  
مثله حتى يكون المعدوم كالاسم وقد يقال في المعطوف على المنصوب  
اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على التوسيم إضافة إليه يجوز بقا  
عمر أو كبر أو عطف على خبر ليس أو المنصوب وصفا مرفوعا ما موصوف  
سواء كان خبرا مرفوعا قاعدا ولا قاعدا غلاما جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر  
وهو أن الرفع على عطفه حملا ابتداء متقدما الخبر على الملة التي هي زيد قاعدا لا على  
زيد قاعدا فيكون سميعة على سميعة ويجوز مثل ذلك مثل في نحو ما كان زيد قاعدا ولا قاعدا  
غلاما فيكون عطف سميعة على سميعة ويكون معطوف عليه مضافا لأن كان  
لنفي الماضي ومعطوف المعطوف حال لأنه ليس متبعا على كان بل هو كقولك غلام  
قاعدا ونظيره الحال وأما في ما ليس فمعطوف المعطوف المعطوف عليه حال وقت  
الوصف الذي بعد حرف العطف والنصب لأن ما ليس للنفي المطلق فقامت  
أولى ولا يقال على هذا ما كان زيد قاعدا ولا موقاد قاعدا أو قاعدا لوصف القيام  
والقعود في الحال وأما في ما زيد وليس زيد قاعدا ولا موقاد قاعدا أو قاعدا مستقيما  
في الماضي وإذا رفعت القيام مستقيما في الماضي والقعود في الحال وأما في ما زيد  
وليس زيد قاعدا ولا موقاد قاعدا أو قاعدا مستقيما في الماضي والقعود في الحال



ذكرنا في باب الاستقار وعندها ان كان ليس كلاما لنفي الحال والمحل بها  
النفي كما في النفي في الافعال الناقصة فلما كان قياسا على ما وضعنا العزل  
عاز من ذلك محلي ان كان بعد ما وانما عاز لها لانها وان كانت زائدة لكنها  
ان النافية لفظا وكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي  
افاد الاجاب فصارت ان كالا الناقصة النفي النافية دخلت على نفي  
نحو ما زيد الا مطلق ويجوز ان يقال انما العزل للفصل بينهما وبين معمولها  
لغير الطرف وقد جازت ان بعد ما غير كاذب سدوداه سوعه المبردين  
السد ابوعلى ما عداهما الى اسم زيدا ولا طه صرعا وكس اسم الحرف ان  
العاز له عند الكونيين في زيدا زاده والحكم بقولهم من نافية زيدا ن كيد  
نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الاجاب ورد عليهم بان لا يجوز  
الجمع بين حرفين بمعنى المعنى الا مقصودا بينهما كما في نحو ان زيدا الطاهر  
الجمع بين اللام وقد في قوله قد سمع الله مع ان في كلامه معنى التحقيق مع الال  
مع الال في الال معنى التحقيق فلان قد لهما معان اخران وسما التقریب  
والتوقع فلم يكن يجب التحقيق وكذا في الال معنى التسمية ايضا والسد الفار  
الوارى ما ان لهما معان بالجمع بين ثمانية حرف نافية واخرى لا ما  
وما لهما على العمل اسما صلا لان عملها انما كان لا جل النفي الذي  
في شامت ليس فكيف يعمل مع زوال التسمية ونقل عن يونس انه كثر  
مع انتفاص نفيها بالاداء في ذلك وما الذي لا يسمى ما به وما  
طالب الحاجات الامعد ما وجبت ان المضاف محذوف من الاول  
اي دوران محزون وكذا معد ما معد كقوله في ومزنا سم كل مفرق  
فيكون مثل قوله زيدا الاسرا على مضى في المفعول المطلق ومن  
ذلك ان تقدم نفس الخبر ظرفا كان او غير نحو ما قام زيد وما في الدائر  
وذلك لضعف في العمل فلا يتصرف بان يعمل التسمية كالرفع كالفعل  
وقال ابن عصفور ومنه العدي لا يطل عليها اذا كان الخبر المتقدم  
ظرفا او جارا او مجرورا كسره التوسع فيه كما يعمل ان واخواتها قال ابو شي  
رسموا ان قوما جوزوا انما لما متقدما لظرفا كان او غيره قال الرازي  
عندي هو القياس لبقا معنى نفي واما قول الفزوقي فاصحوا فدا عدا الله  
وولم اوسم وليس واذا ما مثلهم مسرفا يسيو به حتى ان بعض الناس حصول  
مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف قيل ان خبر ما محذوف اي ادا في الدنيا

او لعبد لما ذكرنا نصب قاعدة في المواضع الثلاثة عنى مع ما كان وليس ما على  
عطف الاسم الخبر على الاسم والخبر ورفع على عطف الجملة على ما كان زيدا قما وليس  
قما وما زيد قما ويجوز في ما زيد قما ولا قما عدا بوه برفع قاعدة ان يكون على عطف  
الاسم الخبر على الاسم والخبر لا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز  
ذلك في ما كان زيدا قما ولا قما عدا بوه ولا في ليس اذ لا يطل عملها بتقدم خبرها  
على اسمها بل يجب ان يكون ذلك فيها على عطف الاسم على النفي ويجوز في نصب  
قاعدة في ليس زيدا قما ولا قما عدا بوه ان يكون لا جل عطف الخبر على الخبر او  
قما عدا بوه في ما زيد قما ولا قما عدا بوه وان يكون خبرا مقدا على اسم  
ولا يجوز في الورد في ما ويجوز في هذا السد المعطوف على بسم الحرف المعطوف عليه  
ويكون عطف المقود على المقود ولو جئنا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر  
في ليس على تقدير جاز العطف على ما ليس بخلفين على سبيل من تدب الال  
جاء في ما على تقدير جاز دخول الال على خبرها التقدم وكذا ان اظهرت الال  
في هذا السد في ما ما نحول ليس زيدا وما زيد بقام ولا قما عدا بوه جاز ذلك في نو  
اسم كذا انقلت ما زيد بقام ولا قما عدا بوه فالرفع ايجاد من النصب والجر لان الكلام  
مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جمل واحدة وتكرر الاسم في الجملة الواحدة  
غير كثر نحو زيد فزيت زيدا على قاة القاسر مقام النفي لان النفي اخف الا ان يكون  
في موضع التقييم نحو قوله تعالى تعالى القارعة بالقارعة وانا في الجنتين بكسره وان  
قوله تعالى لن نؤخر عنك في نفي مثل ما اوتي رسل الله اعلم وان جعلت موضع السد  
اسم بلا ضمير رجع الى الاسم نحو ما زيد قما عدا بوه وعمر ابو عبد لم يحرك لانه لم يحرك في  
مربوطا به بخلاف تكرار الاسم في نحو ما زيد ضارب باربعين فبه لسا تكرار الاسم  
لفظا فكذا اجاز مع ضعفه كما ذكرنا في الوقت ما الورع وما سدا لا ممية اما لم يحرك  
نصب مع ما فلو ما مع الرفع من العاد الى الاسم اي الورع وان جعلت موضع  
الاسم احصا نحو ما زيد لقام او قما ولا قما عدا بوه وليس مع ما نصب قاعدة الال  
لا يلزم ان يكون قما عدا بوه على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه  
فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون في ما وسوله ضمير رجع الى اسم ما  
لكونه مسعا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قما عدا بوه ولا ضمير في الورد عدا بوه  
فاذا لم يحرك عطف الخبر على الخبر لم يحرك الال عطف الجملة على الجملة فوجب انما رفع قاعدة  
على الاسم او حره ان جاز دخول الال على خبرها التقدم على الاسم على ما سبب الال  
هذا في ما اذ في ليس يجوز نصب قاعدة على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز



الرفع على عطف الاسم على الفعلية ويجوز الرفع على سبب الارتفاع من جوب العطف على  
عاطف من عطف على لا شرط في المعطوف عليها بشرط الصف من كون لا اول جوبا  
وان في منصوبا او مرفوعا كما في في باب العطف وبعض القدام منع من نحو ما زيد  
قما ولا عرو ذابها وكذا في ليس نادر على ان العطف لا يجوز الابتداء به على بعد  
العاطف ولا يجوز ما لا عرو ذابها وبعض سبويه عليهم ذلك يجوز ما زيد  
ابره واما من اجاءه والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه  
المقدر كما في في التوامج واجاز المبرد ان العمل ان انما فيه عمل ليس سببه ان يقول  
موسسوا على حد الا على اضعف الحامس وليس مشهور وجميع النجاة حورا  
العمل لا عمل ليس على التردد وفيه التكرار الذي كرهه قال الاله لسي في في لا  
العاطف على ليس مراعاة الشرط المعبرة لا العمل على في في اولي فانما اضعف من  
ما قال لكن انما لا تكرر في كسب لا سطر الا واحدا وهو كون موهوبا فكرة اسماء  
او غير افعال ومن رأى عمل ان عمل ليس سببه ايضا هذه الشروط وقد عرفت ان  
لا يجوز لاب فخص لفظ المضاف الى تكرر نحو لا ب حسن ماض وقد عدل على لفظه او  
ان ولقطة متا وقال القراء يكون مع الاداء كلها والحد ولا ساعه متقدم  
في باب التثنية كما في ربت وثلث قالوا انما ثنيت الكلمة اي لا والمسا لانه في  
في علامه فاذا لمسا من قصه كسر من فقه وكون اسمها محذوفه وحين خبر ما اي لا  
اليس حين ماض ويعمل على ليس لثابتها كسب البار لا والصبر على عدد اخر وقد  
سأله لوسطه ولا يجوز ان يقال انما اسمها كما في في نحو بعد الله ليس منطلق لان  
الحرف لا يضره وان ساء الفعل اذا رقت حين على علة فهو اسم لا ولا يضره  
اي لا ت حين ماض حاصله ولا يعمل الا محذوفه احد الحزب هذا قول سبويه  
الا خفش ان لا ت غير فاعله المنصوب بعد ما سدر فعل فلات حين ماض اي لا  
اري حين ماض المرفوع بعد ما سدر محذوف الجز وفيه ضعف لان وجب حذف  
الان صوب وخبر البتداء لمواضع مسبوقة ولا يمنع دعوى كون لا ت اي لا التمر  
والعرو لزم سكر اضيف اليه حين فاذا انتصب حين بعد ما والخبر محذوف كما  
في لاجل واذ رقع فالاسم محذوف اي لا ت حين ماض حين ماض كما في لا عليك  
وقيل على ان جيب ان ان من تام حين كما جاز العاطفون بحس من عاطف والمطلوب  
زمانا من مطعم وفيه ضعف لعدم شدة كس في اللغات واسماء لا ت حين و  
فانهم يقولون لا ت او ان ولا ت واما لا يقال واما ان ولا ساء واما لا ت اول  
كسر الكون فمقد اللوات حرف جر كما ذكرنا في عنتم ويسمى اذ لو كان

لحو غير او ان واختصاص الجوارح من الجوارح نادر ولم يسمع لات حين ماض  
حين لا تاذ واما لو كان جارا لكان لا بد من فعل او ماضه يتعلق به وادان  
فقد اشراف في المبرد لكونه مضافا في الاصل الى حمله فعني قوله طلبوا صلحا ولا ت  
او ان فاحسان ليس حين بقرار اي لا ت او ان طلبوا انهم حذفوا الجمله وهي او ان  
على السكون ثم بدل المتن من المضاف اليه كما في فومند كسرت النون لكثرة سوار كان  
كما كسر ال اذا وعل حذف الجمله وهي على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع  
ساكنين ثم الى تنوين العوض ولا يعوض التنوين في المسافات من المضاف اليه الا  
كان حمله فلا ت في نحو من قبل ان او ان مجرد عن المقدرة بعد لات اي لا ت من او ان  
فقد اشراف في ماض على القراءه انما تاذ كما قالوا لا رجل اي الام من رجل واما لات  
متا فمضاف في الاصل للكان اسبغ للزمان قال حيث لو ارا حب وهو مضاف الى الجمله  
الفعلية وقد قطع عن الاضا قد قال في انرا الاطعان عليك نعم لات ماض ان عليك  
سبح اي ليس هذا المخرج دفع بالعدا لا في نحو ليس الطيب الا المسك لغيره وقد كسر لليم  
ليس على قال ابو علي في ليس خبره انان والجمله بعد ما خبرها ولا لظرو ذلك كسر لود  
في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك انا  
من الطيب او محذوف والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا ولكل ذلك يرد  
حذف خبر ما لا سادسده اذا لم يثبت حوله الجوارح موهوبا على  
علم المضاف اليه من خبره ماض في المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى  
الفخ والكسر والار حوله وهو ان المضاف اليه كل اسم سببه اليه في الواسطه  
جاء لفظا او تقدير ايراد اي الامرا ولا على ان الجوز محرف حوله مضاف اليه وقد  
سبويه ايضا مضافا اليه وقد ساءه سبويه ايضا مضافا اليه كنه خلاف ما هو المشهور  
اصطلاح القوم قاته اذا اطلق لفظ المضاف اليه اراده ما اخر باضافه اسم اليه كلف  
التنوين من الاول لاضافه واما من حيث اللفظ فلا شك ان زيدا في مرتب بزي مضاف  
اذا اضيف اليه المردف واسطه حرف الجر قوله لفظا نحو زيد في مرتب بزي وقوله المضاف  
نحو غلام كما في زيد وقام ففنه وانما سرائن تنقيب لفظا وتقديره على الحال وهو ان  
حرف جرو ان كان تكرر لاختصاصه بالاضافه والاعمال معنى واسطه اي موصل الحرف  
ظاهرا او مقدرا وقوله مراد ا حال بعد حال اي مقدرا مراد ا قال احرب مراد  
عن المفعول فيه المفعول له ان حرف الجر مقدر فيها كنه غير مراد وقال ان يقول  
اردت ان غير مراد معنى لم يحار معنى التقرير والتعليل فيها كما جاز وبالفاء انت مقدر  
الحرف فيها وكل مقدر مراد معنى الا معنى له ان هذا ان اردت ان غير مراد لفظا اي



ليس في حكم الملقب به حيث لم يجره المقدر في الاضافه مراد اي علمه هو المراد كان  
قلت المضاف اليه كل اسم مفعلة كذا مجرد بحرف جرمه فيكون على نحو ما اكره من عدم  
العرب بانه ما خلف آخره وبقصى الى انه وكرها الرسم او كون المضاف اليه مجردا او  
الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرف حقيقة جرمه بعد ذلك كما قلت في العالم فانما  
معرفة التعرف برفع ثم جعلت في حدك معرفة حقيقة جرمه الى كونه مجردا او  
مراد ا على ذكرنا ما علم اي المراد علم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن  
الحد ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو  
وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه مفعلة لا تعرف  
كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حسن نفسه ايضا ولم يجمع في اضافته اليه لانه في حال  
الاضافة ولا قبلها الى حرف جر على قد علم اسم الفاعل على حرف الجر في بعض المواضع  
وان كان من فعل مفعلة نحو ضارب لزيد لكونه اضعف علامة من الفعل هذا  
وفي العالم في المضاف اليه خلاف مسمى كما مر في دل الكتاب وفي العالم في العالم  
المراد ان يقال ان قلنا العالم هو الطرف المقدر اذا لخص فيه مقدار الجرم  
ان قلنا معنى الاضافة لا لانه ما مرده ما مطلق الاضافة او لانه في ذلك لوجب الجرم  
الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل مرده الاضافة التي يكون مصدر حرف  
الجر وكذا ان قلنا ان العالم هو المضاف لان الاسم على قال ابو علي في هذا الكتاب  
لا يعمل الجرم الا لانه من الطرف العالم فاذا لم يكن حرف كيف سوي الاسم عنه  
و يجوز ان يقال عمل الجرم هو المضاف الحقيقي نحو هذه السموات والنجوم والنور  
الاضافة قال خاربه الاضافة مفعلة للجر والمفعول عليه الرفع والمفعول المنصب  
غير العاقل معنى ان العالم لا يقوم به هذه المعاني المصعدة كما تقدم في اول الكتاب واما  
نسب العمل الى القوم المتقني الى المتقني فيقول الرفع هو الفعل ولم يقل هو الفاعل  
لكن المتقني مرا حيا معنويا والقوم به المتقني امرا حيا معنويا في العالم  
قولنا بتقدير ان يكون المضاف اسم مجردا سور لا حيا قال في التفسير العرشي  
مدح في التفتي والمعنوي ثم تفصل المعنوي من التفتي بقوله بعد المعنوي ان يكون  
المضاف بصفة مضافة الى معمولها ووجه نظر لان التفتي كما ذكرنا كالحسن الوجه  
موجب المدح وقارب زيد ليس الطرف فيه مقدار وكيف مدح في التفتي  
وانما قال اسم المضاف المضاف اليه الطرف القابح كونه بزيادة فان المضاف يكون  
فعل او معنى الفعل كونه مجردا سور اي التفتي او ما قام مقامه من قول التفتي  
والمدح وكذا ليس في التفتي القوم بعد ان لو كان في التفتي كلفه لكان

كما في كرم جيل ومن حراج من الله والضارب الرجل واما حذف النون والنون  
وبل تام ما في فيه كما ذكرنا في عراب المفعول لما ارادوا ان يخرجوا الكلمة من خارج  
كلمة الاول من الثانية التعريف او المحقق حذفوا من الاول علامة تام فمعه  
وقد حذف من المضاف ما رايت ان يثبت اذا اسلم النفس لقوله تعالى واما الموصول  
الركوة وقوله الموصول هو عدد ما ولا تقاس على ذلك وقالوا ان المراد نفس على قوله  
وس معنوية والتفتي فالمعنوية ان يكون المضاف بصفة مضافة الى معمولها وتسمى  
الام فاما عند جنس المضاف فمعرفة او معنى من في جنس المضاف في نظره وسوق قليل  
نحو غلام زيد وخاتم فتحة وضرب الموم بعد تعريفها مع المعرفة ومخصصا مع  
الكرة وشروطها بجملة المضاف من التعريف وما اجازة الكوفيين من التفتي الاول  
وشهد من العدد وضعيف ما علم انه لا يتبين المعنوية الا بالتفتي مفسر المعنوية  
مصادها بالتفتي التي يكون المضاف مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان  
لا يكون المضاف مضافة الى معمولها اي هي على فرض ما ان لا يكون المضاف  
مضافة الى معمولها وان يكون مضافا الى معمولها مضافة الى معمولها نحو مضاف  
سور والله خالي السموات والارض لان اسم الفاعل على معنى الماضي مضافة الى معمولها  
لا يعمل فلا يكون معمول حتى يعطى اليه تتم قسم المعنوية عند اقام انما بمعنى اللام  
او معنى من او معنى في قوله فيما عند جنس المضاف ما كما في المضاف اليه  
مضاف اليه هو غير جنس المضاف وفي نظره ويعين يكون المضاف اليه جنس المضاف  
ان يجمع اطلاقا على المضاف ويجمع على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم وبعض القوم  
ولم يسمي اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا مدح مدح  
معنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ومدح لانه من التي معنوية الا  
هي التفتي كما في خاتم حد بد واربعة واسم بشرط من التفتي ان يفتح اطلاقا الجرم  
على المسمى كما في قوله تعالى فاجنبوا الرجل من الاوثان واما قوله في التفتي واسم وارجو  
قل فانما كتبت فيه المقدار على المقدار كما في باب العدد فالله سي الدرام اسم وارجو  
هو الحال وحسن ثم يقول در اسم فتحة وحل را مود ووب در اعان وان كان المقدار  
في اصل الوضع بمر المقدار به وتكون التفتي اطلاقا على غير المضاف ايضا كخرج نحو  
القوم ومن زيد وطور سيناء ولبوم الاحد فيمعها اذن مسمى اللام وكذا اعيد  
كذلك وسجد الجامع على النبي من قاتل وبل لا تاتي في اعني الجامع مع ملب ومخصص حتى  
اذا اطلق لم يصادف الا الاول فالاول في العرف هو المسجد لا غير لا يلزم فيها  
معنى اللام ان يكون التفتي ما بل كلفي ا فاداة الاختصاص الذي هو مدلول اللام



فقد لك طويلا و يوم الاحد معنى اللام ولا تخرج اظهار اللام في شكله فلا في اد  
ان يقول بخوض اليوم وسيل كر بلا معنى اللام كما قاله في النجاة ولا يقول ان ضا  
المعروف الى الفرق بمعنى في فان وفي ملابسة واختصاص كمن في الاضافة بمعنى اللام  
كقول احد حاملي الحجة لاجل حجة مدرك وكوكب الحمار لسيل وفي التي يقال  
لها اضافة في لادني ملابسة فيقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من  
الاضافة المحضة في معنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فيكون  
من دال على لما قوله ولغيره في بيان المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعقولة  
تختلف في الحقيقة واما افادت تعريفات المعرفة لان وجهها هذا ان لا يسهل  
عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية لست للماني مع مثلا اذ قلت  
غلام زيد اربك وازيد غلاما كثيرة فلا بد ان سره لاني غلام من من غلامه لمره  
خصوصية زيد اربك اذ يكون غلاما او اسير كونه غلاما لا يكون غلاما معبودا  
ملك وبين الحاطب بالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان  
وكذا كان بخوان الزبير و ابن عباس قبل العلية هذا اصل وصدا فتم قد يقال  
جاء في غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان اللام في اصل  
لو احد معين ثم قد سهل ملا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على التسمي بزيد  
على خلافه فضع فلا لطم من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد اربك معنى اللام انما  
وتمتعا بمعنى غلام زيد سوا بل معنى غلام لزيد واحد من غلامه غير معين ومعنى غلام  
زيد العلم المتيقن من غلامه ان كان له غلمان جماعة وذلك الغلام المعلوم  
لزيد ان لم يكن له الا واحد تركه وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل اربك  
تخصيص من غلام امرأة قوله وسهر طما اي شرط الاضافة الحقيقية بخبر المضاف  
التعريف فان كان اللام حذف لانه وان كان علما كراية يحمل واحد من جملة  
سعي بذلك اللفظ نحو قولك غلام زيد ما يوم العاراس زيدكم ما سعي ما سعي العروس  
فان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المعزات المبهات لعدد مكررا وعندى  
ان يجوز اضافة العلم مع لفظ قوله اذ لا منع من اجتماع التعريف اذ اختلفا كما  
ذكر في باب الله اذ ذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد مد  
نحو ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله لزم صغر الحمار واما اشارة  
الحل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجوز المضاف في الال  
من التعريف لان الاسم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو محل المعرفة  
فيكون تخصيصه على اصل الغرض من الاضافة الى المذكر تخصيص المضاف وفي المضاف

المعروف بالخصص مع زيادة وى التعيين اعلم ان بعض الاسماء قد تولى في الكثرة لا  
بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك وشكوكا من نوعها من غيرك وشكوكا  
وسواك وشبههما وانما لم تعرف لان مغارة الحاطب ليست صفة تخص دانا دون  
واه اخرى اذ كل ما في الوجود الاداء هو صوف بهذه الصفة وكذا مما لم زيد لا يخص  
نحو شكوكا اخض من غيرك لكن النكبة ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول في  
القصر والخاب والسب والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري اذ اختلف في  
معرف له ضد واحد فقط يعرف غير لا يحصر العربة كقولك عليك بالحر كغيره يكون  
فذلك لك كان قوله تعالى في غير المفضوب عليهم فيعرف غير المفضوب عليهم صفة  
الذين انتم عليهم وليس من رضى الله تعالى عنهم فيعرف غير المفضوب عليهم لخصصة المسمى  
عنهم وكذا اشتتر شخص بمالك في شيء من الانبياء كما علموا انهم ائمة ونحو ذلك فيقول  
شكوكا فان معرفة اذ الله الذي مالك في النش العلاني والمعرفة والنكرة معهما  
فكل شيء يخص لك لعدة من سائر امة فهو معرفة و قدح ابن السراج في قوله هذا القول انما  
نعمل ما في غير الذي كنا نعمل اي اصلاح لان علمهم كان فادوا ونقول اننا عرنا  
خيرا قال مرا عره والجواب انه على الدل لا الصفة وحل غير على لا كمنع كونه صفة لان  
الما قبل فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غيرهم بل اضيف اليه غيرهم  
غير مضوب مع اذ لا يجوز اطلاق المضاف اليه قبل المضاف فلا نقول ما ردا من انما  
وانما جاز ذلك هذا علمهم غير على لانك قلت اما زيد الاضارب واما بعد لا يعمل  
فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنسوب بلا التمسك من حل لا على غير والدليل على  
الخطف على غير مكررا كما في قوله في غير المفضوب عليهم ولا الفالين وسمع سوية  
لي عشرة وشكوكا وكاسر علة لوس وغيره من البصريين من غير سماع عشرة وغيره وسمعا  
الفرار والسماع لارد ولا سيما اذ اعدد القياس وكلهم متفقوا عشرة واما رجل  
رجل لعدم السماع وان لم ينفذ القياس قالوا ولفظ سمة معروف بالاضافة لا يحصر  
السم في جميع الوجوه وذلك لاجل البنية التي في هذا التركيب كما في علمهم وسمع فمعنى  
مرت بالرجل سمة اي من سمة في جميع الوجوه وقال ابو سعيد في شكوكا  
وما في معناها انما لا يعرف كونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي مالك  
ومشابهك ومشارك فان قبل غير سمة مطلقا و اضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية  
اذا اردت الحال او الاستقبال فالتجواب انما يكون لفظا اذ كان اسم الفاعل على الحال  
او الاستقبال او الاستمرار كما يجي بعد والاطلاق لفظ الاستمرار و قالوا في شكوكا  
مرعك وكيفك وشكوكا وشكوكا انما لم يعرف كونها بمعنى الفعل لان معنى شكوكا







على لاجل هذا انه يجب ذلك ان يوم الدين ان يكون معنى في كاد على المعنى  
مضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون محمول اسم الفاعل على  
مضاف الى محمول وليس كضرب اليوم لانه ان كان مضافا الى محمول كضرب اليوم  
فانما فيه حقيقة انما ان يكون محمول مفعولا فيه والمفعول فيه فالحق المفعول به كما يدعى  
التي في نحو يا سارق البطل اهل الدار فهو ايضا محمول الصفة فيكون لاجل هذا غير محتمل  
قال رب ابراهيم السلمي سئل طماح ما عاب الكري زاد الكسل ولعل المعنى محمول على  
يوم الدين تقدير الامام لمعارض مصر فكذا قال ومن ذلك ما لك يوم الدين  
ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل ذم معنى في في طرفه والوجه في طرفه والوجه في طرف  
ما لك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه معنى للام نحو فصل كرام صلوات الله على  
نبينا وعليه اذ ان معنى الى من كانه قال ملك يوم الدين اي مر يوم الدين فيكون  
لما في التحويلات وادارته ما فيها على طرف قوله وسبق الذين كفروا وادارته اي محمول  
مكون من الامر اليوم فكذا وقع وصفي وقيل ذلك ما لك يوم الدين مكره حرب  
على الله تعالى على وجه ابدل والا دل والمفعول عليه من انقطع عليه اسما اسم الفاعل  
المضاف الى فاعله او مفعوله كما يحكي واسم المفعول المضاف الى مفعوله لم يعلق  
او الى المفعول المنسوب والصفة المشبهة المضافة الى مفعولها معنى بعد حمله في صورة  
المفعول على محكي في غير ما اتا والله تعالى وانما في ذلك في كل مواعيل ومعنوي في اختيار  
افادة باظهاره انه موصوف مضاف الى صفة او ما ظاهره انه صفة مضاف الى  
موصوفها واسم التفضيل بمعنى من وسحبك بانها بعون الله تعالى اما انما في  
اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فيقول كون اضافة لفظية على كونها عاقل  
في عمل المضاف اليه اذ قد اذ تعبنا وذلك لانه اذا كان كذا في موجد وفي  
الظاهر ليس محروما في الظاهر ليس محروما في الحقيقة والقنوين المحذوف في اللفظ  
مستدر ومسمى فيكون لاجل هذا اضافة وهو المراد بالافادة اللفظية فالصفة ما  
يكون صفة مشبهة واسم فاعل واسم مفعول وافضل لفظيا اما افضل التفضيل بمعنى  
حكمة بعد واما الصفة المشبهة في باب اجازة العمل فانه فيها ابداء لفظية واما اسما  
الفاعل والمفعول فلهما في مرفوع موصوب عارضا سوارا كانا بمعنى ان  
اذ معنى الحال او الاستقبال او لم يكن لانه لاجل هذه الازمنة الثلاثة كانا لاطلاق الاستقبال  
منه الاستمرار نحو زيد جار طلبة وسود وجهه ومودب جوابه وذلك لان في سائر  
اللفظ كقنى في عمل الرفع لانه اختصار المرفوع بالفعل لانه اذا كان سارا لاري  
الى رفع الطرف المنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على وجه ابى على ونحو مرت

رجل مصري حاره وكذا رجل حريفه سره فاذا كان كذا اضافة فيها الى سب سوارا  
معنى لفظية واما من حيث اللفظ واما من حيث المعنى في المضاف في الحقيقة  
اليه انك اذا قلت زيد قام الغلام فالمعنى له غلام فالمعنى له غلام قام وكذا مودب الجار  
وحسن الوجه والمنعت سوارا المعنى للموصوف المحصل له الا المتعجب من التخصيص فلم يكن  
هذه الثلاثة مما اضيف له ولا يخصها من اختلاف خاتم فنية وغلام زيد فان المضاف  
اليه في الحقيقة منها صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فنية وغلام لزيد ويعمل سارا  
والمفعول الرفع في غير السبب معنى لاطلاق كانا اذ معنى احد الازمنة الثلاثة نحو مرت  
رجل غلام في داره عمرو ومضروب على به كبر لكن لا يضاف الى مثل هذا المرفوع  
اذ لا غير فيه ليعتقل الى الصفة وارتفاعها من معنى المرفوع في الظاهر ولا يجوز  
لغوه منها بالفعل كما ينبغي وكذا الإعلان في الطرف والجار والمجرور مطلقا لان الطرف  
يكفيه راجحه الفعل نحو مرت رجل غلام في الدار ومضروب اسما لوسطا  
ينبغي ان يكون الحال لشابهة للطرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس محمول على  
اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المفعولات الفعلية فيخرج الى شرط  
احدها ومما بينهما للفعل معنى وزنا وتحصل هذا الشرط لهما اذا كانا معنى الحال  
او الاستقبال او الاطلاق المقيد للاستمرار لانهما سارا وان المضاف الصالح  
لنزه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف ما  
ملاحه الحال والاستقبال فظاهره واما ملاحه للاطلاق المقيد للاستمرار فلا  
العادة جارية بهم اذ قصدوا معنى الاستمرار بان تعروا عنه بلفظ المصارع  
للاسما الذي حصل وصحة الاطلاق كقولك زيد يومين الله وعمر السجود موجوده  
اي يذره عادة فاذا لم يذره اسم الفاعل والمفعول لعل من الاحتمال ان كانا  
هذه المعاني الثلاثة فانه فيها ادن الى ذلك الاجنبي اضافة لفظية لان هذا معنى  
على العمل كما تقدم واما المبالغة لما كانت للاستمرار لانه لاجل هذه الازمنة الثلاثة  
لما رواكمها وضرب معمل السقف سوف سارا واسم الفاعل والمفعول لانهما  
من مطلقا لهما الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لانهما طلبها لهما دون سائر  
محمولاتها وقد جاء بعض الاسماء موصولا باسم الفاعل المسند كانا فانه لفظية  
كقوله سجدوا لاداءه يمكن اي مقيد الاداء ومنه قولهم هذه ناقة غير الهوا  
حراي عاده فيها كقوله يا سارق البطل اهل الدار واما اذا كانا بمعنى لهما  
فانه فيها محصاة لانهما لهما الى معنى فلم يعمل عمل الا عند الكسبي فانه عنده  
يعمل فيكون اضافة عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محصاة قوله تعالى



الحمد لله قاطر السموات والارض يا علي الملكة رسلا جعل قاطر جبال صفتين  
المعروف بذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملازمة المضاف للمضاف  
اليد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب ربه اس فتح ان يحصل  
لعموم الغلام زيد في غلام زيد من غير ملكه واما الحال فلم يتم بعد حصوله  
مصرف فلم يشتر فيها ملازمة المضاف للمضاف اليه بحيث يجب المضاف بها او  
حصول اسم الفاعل او المفعول المستر مع ان يكون اضافية محضة كما فتح ان لا  
يكون كذلك وذلك لانه وان كان معنى المضارع الا ان استمرار ملازمة  
المضاف للمضاف اليه يصح لعموم او محضه قال سويه بقول من ينفذ الله  
ما حكي الى المعروف لم يركب كما تقول لم يركب سبك الى المعروف لم يركب  
فمصدر هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان  
كان اسما فاعل من محض سبك بل لعموم كانه حاد قال الله تعالى حم  
الكتاب من الله العزيز الحكيم فاذا انزلنا وقابل التوب ومثال اسم المفعول  
المضاف الى الاجنبي اي المنسوب قوله زيد معلى الدار اي معلى لداره  
عمر ومكسو الله اي مكسو الله وحاله كال اسم الفاعل المضاف الى المنسوب كما  
مر الى الاحسن فيما ذكرنا اعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته  
الى مفعول محض وذلك لتفصيل مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما لفظا لعدم  
سواره واما معنى فلا يقع موقع الفعل ولا لصد فاعده الا مع صيغة وحال  
بخلاف الصفة فانها مودى مودى الفعل بلا صيغة تقول اعجبت ضرب زيد  
عرا اي ان ضربت وتقول زيد ضارب عرا اي يعزب عرا فلوقة صفة  
لم يكن لها من مرفوع انا ظاهرا ومنزولا المصدر كقولنا تعالى واطعام  
في يوم ذي سغبة تيمنا فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبت ضرب فانه مجرد عن المرفوع  
والمضروب فلما كانت الصفة اقوى سببا لفعل كانت اولي عملها على الفعل  
وكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى مفعولها لفظية و  
اضافة المصدر الى مفعول محض يحصل المصدر او معروف منه الى فاعله او  
مفعوله لا شتماره ولا ختم الغلام برجل وبقدر زيد فان قلت فقلت  
ان يكون عمل الصفة على الفعل او على من عمل المصدر عمله والامر بالعكس  
وذلك ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى  
التمتع واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما معنى المضارع مع  
الاعتناء كما ياتي في ابوابنا قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي

اعلم

الطلب لما ساقا على له ومفعول من الصفة الشبهة لانه يطلبها كونهما من مودى  
عقلا لا وصفا بقدر حصولهما ككيفية العمل فيها اولى مشابهة للفعل واسما الفاعل على  
المذوق لطلبها لطلبها معنى المصدر الطالب لهما بقدر حصولهما لهما لهما حال  
الى مشابهة مودى مع الفعل وشروط حتى اتملا على الفعل فالمفعول ان طلب المصدر  
لفاعل على والمفعول قوى لدار وعملها فيها متعيف لكونه لثما منه متعيف مع الفعل لفظا  
ومعنى فليذا كان المصدر المضاف الى احد هما اكثر امتعا لهما من المصدر العمل فيها و  
طلب الصفة لفاعله والمفعول متعيف لكونه بمن المصدر وعملها فيها قوى كونهما  
قوى مع الفعل لفظا ومعنى فليذا اذا جرت في اللفظ فاعلمها فلا بد من ضمير فيها  
مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلمها لتمام الغلام وحسن الوجه فاذا كان  
اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اتملا فاعلمها  
لان الانفصال الانا فبيني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول  
فذلك ولا بعد التحقيق في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهة للفعل قوته ولا  
اعمالها العمل اولى الا انه لطلب التحفيف اللفظي والتحفيف في اسمي الفاعل  
والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بخلاف التنوين او  
التنوين نحو ضارب زيد ومعطى الاخرة وضارب عمرو ومكسو العراء واما في  
الفاعل والمفعول المضافين الى السند والصفة الشبهة فتكون في المضاف  
اليه معا تميزه قائم الغلام ومودى الخدام وحسن الوجه فالتحفيف في المضاف  
بخلاف السند وفي المضاف اليه بخلاف التميز وسواره في الصفة وقد يكون في  
المضاف وحده كقام علامة ومودى حذاه وحسن وجهه عند من جوز ذلك  
كما سيجي في ابوابنا وقد يكون في المضاف اليه وحده كقام الغلام والمودى  
الخدام وحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم بعد الا التحفيف وقد قلنا  
بالضرورة ان التحفيس الذي في ضارب زيد لا ينقص عا في غلام برجل ان لم  
حله قلنا التحفيس لم يحصل اضافة ضارب الى زيد بل كان حاصل الضارب من  
زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا باقاه في التحفيس من نصبه وجره وقصده  
ان الاضافة غير محصنة لا لسوقه فذكره ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي جئت  
انما لم بعد تميزه بل فادت تحقيقا فمن وجه انها لم بعد تعرفنا جازت بالصلة  
والتمتع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعرفنا لم حلالا الى اللزوم كون الموصوف  
لمكرة وجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها بعد تحقفا  
جاز الضارب اريد لمحصل التحفيف بخلاف التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التحفيف



لان التنوين في الاول سقط لالاف واللام لا لاضافة قال المصنف اجاز الفاعل  
نحو الضارب زيد اما لانه لو سمى ان لام التعريف وحلها بعد الحكم باضافتها لم  
التخفيف بخلاف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه فاسد على  
الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيها مع عدم التخفيف بل هو  
ايضا قال وكل الامور غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف وحلها بعد الحكم  
باضافتها فانه رجم بالعصب فمن ان ذلك وعش لا يحكم الا باظهاره فانه  
اكثر من قول الا اما ترى اللام سالحة حسا على الاضافة والاضافة في الحاضر اما  
انت بعد الحكم بزيادة التنوين بسبب اللام فكيف بسبب حذف التنوين  
الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل  
فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة  
الا انه يحول على حصل فيه التخفيف منه به وذلك هو الحسن الوجه والوجه في  
وذلك لانك لو عرفت زفت الوجه لحك الصفه من الضمير وموضع كما في  
باب الصفه المنبهة واما النصب في مثل فوطه للمر وذلك انهم لما ارادوا  
الاضافة في الحسن وجه بالرفع قصد التخفيف حذفوا الضمير واشترطوا في البقية  
وجي باللام في الضاف اليه لسعر الوجه باللام كما كان متوقفا بالضمير  
اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند  
الكوفيين كما في قوله في في الحاف الصفه الردوده والاولى انه يقوم مقام  
فيما لم يشترط فيه الضمير كما في النصب المذكور اما في الصلة او في الصفه اذا كانت  
حمله وغير ذلك مما لم يشترط فيه ضمير فلا حاجي باللام مع قصد الاضافة  
او لا ما قصدوا جعله اسما فبالله سبها للفاعل بالمفعول قبل الحسن الوجه كما  
يقال الضارب الرجل بيع الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع كان  
اضافة الوصف الى موصوفه وازاد من الصفات لعب المرفوع على  
الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلام عمر الص  
هو الغلام دون عمر وسمي راوعا في الاضافة للفظية حال الاضافة المحمده  
فكما لا يجوز في المحمده اضافة الصفه الى موصوفها على الراجح كما في لم يجوزوا في  
اللفظية ايضا مثل ذلك لكونه رجا فاجعلوا المرفوع في صورة المنصوب  
حتى يكون كالك اضيف الوصف الى موصوفها مع من هذا التطويل ان  
الحمار في الحسن الوجه حواله وان نصبه سببه بالمفعول في نحو الضارب  
الرجل وان التخفيف فيه حاصل بخلاف الضمير واساره ثم يقول كما في الحسن الوجه

في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع لضعف اضافة الصفه اليه على ما تقدم  
من الضارب الرجل على سبيل المعاص في الحار الحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس  
للعوار ان يقول فليس الضارب زيد بالحسن وجه ولا يجوز ذلك لان الحسن وجه لا يجوز  
لما ذكرنا ان اللفظية مجراه مجرى المحمده فكما لا يجوز في المحمده اضافة المعرفه الى الكثرة فكذلك  
لم يجوز ذلك في اللفظية وبسبب ان تلك الى العوار انه يجوز اضافة نحو الضارب الى  
المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا انه ان يقول الضارب زيد  
الحسن الوجه ايضا من حيث كون الضاف اليه موصوفا وان خالف التعريفان وانما  
ان العوار لا يفرق بين المنكر والمعرف كما نقل عن السرا في فانه قال ان العوار  
يحرر الضارب زيد والضارب رجل ورجم ان تاويله هذا هو الضارب زيد  
لهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الاضافة  
واللام محلا لاسميه في التقدير فلا يوجب كون صله الالف واللام فاعليه كما هو  
عند النحاة قال السرا في هذا قول فاسد قال ويلزم هذا الحسن وجه على تقدير  
الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف اما  
قياسه على الضاربك فلا يجوز ذلك لان في الضاربك قولين كما في عن قريب  
ان ليس بمتضاف بل الكاف منصوب على مفعول في قياس قول العراج عليه السلام  
من املة واما في ان بضاف الا انه حل في وجه الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف  
على ضاربك فانه اضيف بلا طر الى التخفيف واما قلنا ان اضافة ضاربك ليست  
للتخفيف لانها لو كانت لا لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم  
الحكم كما في ضارب زيد وضاربك الزم نحو ضاربك الاضافة لان في  
اقره اما تنوين او نونا واما سورا تمام الكثرة والضمير المنفصل في حكمه الاول  
فلم يحذف ولم يصف الحكم لزم كون الضمير متصلا في حاله واحدة فلما اختلف  
الاضافة في ضاربك من غير لفظ الى تخفيف حمل الضارب عليه فاصبح بضافا  
تخفيف لانها من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المصنف في  
نظره وذلك ان للفرار ان يقول اذا حاز حمل ذي اللام في الضاربك في  
الاضافة على الجرد منها العلة في الجرد دون ذي اللام وبسبب اجتماع النقصين لولم  
نصف لما ذكرت انهما من باب واحد فلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب  
زيد على الجرد منها وهو ضارب في وجه الاضافة كعله حاصله في الجرد دون ذي  
اللام وهو مفعول التخفيف بنا على انهما من باب واحد هذا ينبغي ان يعرف  
حال اضافة اصاح اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام او معها وكل وجه

متصلا



منها وكذا حال الصفة المشبهة كالحجى واما اسما الفاعل والمفعول المضافان  
 الى الاحتمال المنسوب بهما فاعلم اولاً ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى  
 شيئين في حكم الصفة المشبهة كالحجى واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى  
 الاحتمال المنسوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجرداً عن اللام او  
 معهما وكل واحد منهما اما ان يلبس بمفعول ظاهر او مفعول لظاهر ان دل على الجود  
 اضافة البرد ولم يجب نحو ضارب زيد وان دل على الجود باللام جازت الاضافة  
 اذا كان المقرون بما مشى او مجموعاً بالواو والنون لمحصل التحقير كخفف  
 التنبؤ نحو الضارب زيد والضارب لزيد وكذا يجوز اذا كان المقول يعرف  
 باللام وان كان الوصف المقرون حالاً من نون المشى والمجموع نحو الضارب  
 الرجل والضاربان الرجل والقوارب الرجل لثابتة المحس لوجه كالحق  
 او مضافاً الى الموصوف بهما ولم يجر نحو الضارب وجده فرس غلام اخي الرجل  
 قال انك اياك ومضافاً الى ضمير الموصوف بهما نحو الرجل الضارب غلامه وذلك  
 لجرى ضمير الموصوف باللام عند مجرى الموصوف باللام فكان على قياس قوله  
 يجوز الضارب على الاضافة اذا عاد الضمير الى ذي اللام ونسبه ان الضارب  
 ليس بمضاف الى ضمير الموصوف باللام كما في قوله الواهب لما له  
 وعندنا لا يمتثل الى ما لا يمتثل في المتبوع كالحجى عن قرب وان دل  
 المقرون باللام مجرداً عن التنبؤ غير ما ذكرنا من الضمائر لم يجر اضافة اليه  
 خلافاً للظاهر كما مر وان دل الجود عن اللام او المقرون بهما ضميراً فحذف  
 التنبؤ والتنبؤين فيها واجب على الصحيح المشهور وعلى بعضهم جواز ضاربك  
 وضاربى في السرد والبد ليس على الاى حال قبل من النون للوقاية  
 لهما محلى وان كان شاذاً ايضا وقيل الرواية محلى لا حاصلي واسد  
 ايضا اسم الفاعل المردود اذا ما حسا من المحدث الامر معطافاً  
 سورة البك مصبوع والسد ايضا ولم ير لى والناس محمودة جميعاً والى  
 المعصية رداً منه قال سوية في الضرورة الشرع جعل الباكاء وقال المبرد  
 الباكاء المردود محمودة كذلك اخرى الوصل مجرى الوقف وحركتها  
 لها ما الضمير لا سبب وصلاح ان الضمير بعد المردود في موضع الجر بالاضافة  
 لا عند الانقش وتمام فانه عند ما في موضع التعصب كونه مفعولاً وحذف  
 التنبؤ والنون وليس بهما للاضافة بل للمعاد منهما ومن الضمير المتصل  
 ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سوية ان لم يكن في اللام مشى او مجموعاً

في التابع من الموصوف باللام

بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضارب لاعتباره المضاف المظهر لاضافة  
 عنده كالضارب زيد لا يجوز فيه الا التعصب كالحجى عنده بعد المشى والمجموع بالواو  
 والنون ان يكون مجرداً على الاضافة ومنعوباً كما في قوله الى فطوا عوره  
 العورة بالتعصب وقال الرازي والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد  
 ذي اللام مفرد كان ومثنى او مجموعاً مجرداً بالاضافة هذا كله فيما احتجنا اليه  
 اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فهو محمودة لا يجوز في  
 المسوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون  
 عطفاً بيان ودون الحقيقة البدل على ما في باب ما قد قدرت البدل انما  
 مقام البدل منه لم يجر ذلك وان لم يجره كذلك جاز كما ذكرنا في باب النون  
 في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيداً وقال المبرد لا يسمع مجرور في اللام الا ان  
 وقوعه موقع موصوف لاسم ان لا يركب الكرى لاسم التعصب لاسم الاعتراف  
 على محلى الكرى وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يكون في  
 موقعه يعنى ان المضاف الى ضمير ما فيه الالف اللام لانه في قوة المضاف الى  
 ما فيه الالف اللام كقول الواهب لما له لى وعندنا لغيره عند المارة قال  
 واما اذا عطفت عليه نحو زيد او غلام زيد فليس فيه الا التعصب محلاً على محلى  
 المجرور وبذلك سوية قوي اذ قد يمتنع في التابع ما لا يمتنع في المتبوع لان  
 فيه ليس بظاهر بل بظهور بالتقدير الارى الى جواز قوله لزيد ولى جازت  
 وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول للآراء فانها ان  
 يكون مجرداً عن اللام او مفردة بما قال في المجردة معهما على سببى مرفوع  
 بما جاز اضافتها اليه بعد الضمير كما ذكرنا وجاز حركتها سوار كان ذلك الظاهر  
 محلى باللام بدرجة او درجات او منكر اذ ذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه  
 الى الغلام وحسن وجه وحسن وجه الى غلام او مضافاً الى ضمير ذي اللام كذلك  
 اذ لم يكن في اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ حمل فعله وقد يضاف الى  
 ظاهر مضاف الى ضمير ما جها نحو زيد حسن وجهه وموقعه عند سوية لا للضرورة  
 قال اقامت على رجليها جازاً معاً كسا الاعلى الى حواسم مطلقاً كما ذكرنا  
 في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رجب قطاب الحب مهارفة بحسن الدنيا  
 نصف المحمودة اذ حذف التنبؤ من رجب ومنها جار مطلقاً عند الكوفيين  
 وقال المبرد الضمير في مطلقاً لالا على لان المعنى كسا الاعلى فيكون محلى  
 وجه الاخ حمل فعله قد حكي في باب الصفة المشبهة على اسمها حمى لى زيد حسن



بالاضافة والرواية الصحيحة في مظهره حسب التقوين وان ولي المجره مبرر  
موقفا عليها وجب اخافتها اليه بخز يد حسن الظلام كرمه خلافا لكسبي على نقل  
عناين تلك وتعلل بخوز النسب فيه سبها بالمفعول كما في حسن الوجه وتخذف  
التقوين والتقوين للمعاضة للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وتمام  
في اسم الفاعل المجره وان ولي داب اللام على سبسي مرفوع بها فان اضاف  
اليه وجب ان يكون دالام بدرجه او بدرجات نحو الحسن وجه الى الظلام  
لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجه كما يجي في باب تصفية المشبهه وجوز ان يكون  
يكون مضافا الى غير العرف باللام نحو الحسن الاخ والجبل وجه غلامه وليس  
اذا ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم نحو الحسن الظلام والجبل ولا يجوز  
اتفاقا على القياس جواز اضافة داب اللام اليه فيكون المشي والجموع  
الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير المحصول تخفيف وتخذف التقوين  
لقولك مرت بالرجلين الحسن غلامها والجبل وكذا بالرجال اسمي للظلام والحسن  
وجهه ويجي رغبيا بصفة المشبهه لهذه الوجهه مزيد فخرج انما الله تعالى ولا يفتا  
الصفة الى مرفوع بها فيبرسي نحو قولك مرت برجل طلب في داره لو ملك لسلما  
الصفة لعمود مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله تعالى  
السمان اي ما له والسمان السمن مستوي فيه الواحد والجمع كالفتك على  
ما يجي في باب الجمع قوله وعندنا اي العهد الذي رعانا وتام البيت عودا ورجي  
حلقها اطعنا لعمود جمع ما هي الحده الساج ورجي اي ساق **س**  
ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجا مع  
وجانب الغزبي وعلوة الاولى ونقله الجمار مسا دل ومثل حرد قطيعة وان  
في باب متادل ولا يضاف اسم ما ل المضاف اليه في العموم والخصوص كقوله  
واسد وحسن ومنع لعدم الفاعلة بخلاف كل الدرامم وعين التي فاعله  
وقوله سم سعيد كر ونحوه مسا دل احكم ان الاسمين الجا را خلافا على شي  
على فخر من انما يكون في احد جانبا زيادة فاعله كالصفة والموصوف الاسم  
والسمي العام والخاص ولا يكون دالان على ضربين اما ان يجوز اضافة احد  
الى الاخر اتفاقا كالسمي الى الاسم والعام الى الخاص فيجوز على الخلاف كالسم  
الى الموصوف وعلى العكس المتفق على جواز اضافة احد ما الى الاخر اما ان  
يحتاج ذلك الى ان ويل او لا يحتاج قالذي لا يحتاج الى ان ويل العام غير  
الحق والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدرامم وغير ذلك وطورين

ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد اعداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك المحصول  
في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينكسر الامري لا يضاف الخاص الى الخاص  
المبهم تفصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه  
لعدم انكسبي من غيره الابهام والذي يحتاج الى ان ويل السمي المضاف الى الاسم  
كالاسم المضاف الى اللفظ نحو سعيد كر ونحوه وداب مضافين الى المقصود بالاسم  
نحو ذات صباح وذات يوم وكذا اللفظ بالاسم المضاف الى المقصود بالاسم  
واسم السب ولفظ المضاف الى المقصود بالاسم نحو ما ليس حتى راح انما الاسم  
المضاف الى اللفظ فيقول اذا اجتمع الاسم مع اللفظ وجب ان يخر اللفظ لانه  
واسم من الاسم كما يجي في باب العلم وهي ساكنة يجوز نصب اللفظ الموصوفه  
على القطع سواء كانا مفردين ومضافين واحدا مفردا دون الاخر وان  
كانين او اوجها جاز اضافة الاسم الى اللفظ ايضا وبس الاكثر وكما سطر كلام  
انك اذا لم يقطع ان في رفا او نصبا فوجب اضافة الاول اليه وقد اجاز  
الزجاج والحوار الاسماع ايضا على ان عطف بيان وموافقا بنحو جازي  
فهو وان كانا مضافين او اوجها لم يخر الاضافة بل يجب انما القطع لللفظ  
مدحا او ما دالاسماع على ان ان في عطف بيان لانه اشرفا في العرف  
علما ان ويل نحو سعيد كر ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف  
اللفظ وذلك انهما مطلق اللفظ وراويه مدلوله لفظا ايضا مع العرفه واد  
ذلك اللفظ الدال بقول مثلا جازي زيد والكراد المدلول وكلمت برمد  
اللفظ فمعي دار جازي سعيد كر اي لفظ هذا اللفظ ولا ينكسر ان ويل الى  
ان الاول دال والآخر في مدلول حتى يكون معنى سعيد كر اسم ذلك السمي لا يسمون  
الى الاول لا يسمون اسم الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كر وقال سعيد كر زمان  
قلت لم لم يسموا اللفظ مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت لقد سم ان المقصود  
ذكر ما سماه ولو قدم اللفظ لا عني عن الاسم اذا اللفظ لعدم لعل الذات المذكور  
لعدم الاسم مع زيادة وصف ملح به الداب او عدم الذات لللفظ  
منها بالاسم واما داودا وما يعرف منها اذا اضيف الى المقصود بالاسم  
قريب من ان ويل المذكور او معنى حيث ذا صباح اي وقت صاحب هذا الاسم  
قد امي لا سمار السمة وموصفة موصوف مجزوف وكذا حصة ذات يوم  
اي مدة صاحبه هذا الاسم واختصاصه ببعض الاخر يحتاج الى سماع واما  
صحيح وذا عوف فليس من هذا الباب لان الصوح والعوف لسار ما بين



الاسم فيها فالمعنى حيث زمانا صاحب هذا الشراب فلم يصف السمي الى  
وقوله اليكم ذى الالهي طلعت اوارع من قلبي فلما والى اي صاحب  
الاسم وجاني ذوا سبويه اي صاحب هذا الاسم كما يجي في باب الجمع واما  
قولهم ال حم وال مر في السور فيليس من هذا الباب اذ معناه السور  
الى هذا اللفظ كما ان ال موسى معنى الجاهل المسوء الى موسى واما جى في قولهم  
هذا جى زيد فتا بيله حصه الجى فكانت قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العالم  
الى الخاص فمعنى هذا جى زيد دانه و عليه لا عمره وانما ذكرنا هذا اللفظ  
الجى لانه في باب الالف فاذ قلت فعل جى زيد فكانت قلت فعله بنفسه  
و هو جى موصود الالف السب الى الفعل وهو معدوم و هذا جى زيد اي  
معناه جانا فالارب فيه ثم صار يعمل في الالف بمعنى ذاته و عليه  
كان مساقا في الالف الالهى رما و جى اسم نوح الجاهل وقال اوانك  
جى حوله قد كنت حانه على الاحاطة وقد حكم لفظ الالف بالالف لفظ جى  
في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول  
ثم اسم السلام عليكم ومن نك حولا كما ملأ بقدر اعتدله في قوله ما عيسى بن  
النسب في سلم حواسن لصره وسلامه في قوله لا سحر الظرف الامام  
واح مادي اسم المار مسعود و العار لفظ المعام في قول السامح دع  
الخطا و لعل مقام الدب كما رحل اللعين والحق ان الاسم في الموضع  
المذكور له معنى فقول اسم السلام اي لفظ الدال عليه وكلية معنى سلام عليكم  
واسم المار واسم السب اي صوت المار وصوت السب اذ الاسم هو اللفظ  
والصوت السمي هو الدال للفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم  
في مثل السمع على المار هو اللفظ لا الدال لانهم لا يقولون اسم  
لزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادة الاسم ما يجعلون اللفظ نحو  
عيسى وسادة باسم السلام من باب عيسى ودلان اسم السلام لفظا وكذا اسم  
المار واسم السب اي صوت المار وصوت السب فان المار والسب  
واما قوله مقام الدب فهو من باب الكنايات يقول ملكك من بعد اي  
مسي بعد لان من بعد مكانه فقه بعد سو اذا اعدت الدب فقد بعد  
مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة احد ما الى الآخر الموصوف ومسمى  
فالكونيون يجوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس يستشهدوا بالاول  
بوجود الجمع وجانب الغزالي وآل في خروج قطيفة واخلاق فيات وقالوا

ان الاضافة في تحقيق المتعارف بخلاف التوس كما في جرد قطيفة او بخلاف  
الاسم لسمي الجامع اذا صلبها قطيفة جرد و السجدة الجامع وهذه الاضافة ليست كما  
الصفة الى موصو لها اذ ذاك لا يخصص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول منها  
هو ان في من حيث المعنى لانها موصوف بصفة فخصص ان في و لورد بخصص الاول  
ولعرف واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه بمعنى الاله فحقه لغيره في  
الظاهر بسبب التسمية المسترفة ارجع الى غيره فحده في اللفظ من المجرور به عامه  
المتعدد فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصرون قالوا  
لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا سمعوا الرفع بالصفة  
اذا ارادوا اضافة اليه في نحو حسن الوجه كما هو ذلك لان الصفة والموصوف  
على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى لفظه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون  
الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجي من باب الغزار قال ابن ابي  
ذلك لان لفظ الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس لشيء ان يكون  
انما يكون اذ العا على حالها واما مع طلب التحقيق لاضافة فلا يتم وهو موصوف  
المرجع فحقه البصر من نحو لعله الجمال كشف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة هو  
موصوف به المحرور الالف حذف و اقيم صفة مقامه اي لعله الجمال والامام  
سواء الى الحق لانها ينسب في مجازي الكوكب وهو اطلاق لاقدم وسجد الوقت  
الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في سجده  
للمصلوة وجانب المكان الغزالي وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد  
زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالالف وبل كما تم فقه لان المعنى شئ جرد  
اي الى ثم حذف الموصوف و ضعفت صفة الى صفتها للندس والحد المحتمل ان  
يكون من القطيفة ومن غير ما كما كان حاتم محتملا ان يكون من الصفة ومن غير ما  
قالا فافهم من تيجوز عندي ان يكون اضافة الموصوف الى صفة من باب  
طوريتا وذلك بان يجعل الجامع سجدا مخصوصا والغزالي حاسا مخصوصا والامام  
صلوة مخصوصة والحقار لعله مخصوصة فني من الصفات القابلة ثم يضاف السجدة  
والجانب والمصلوة والفعل المحتمل الى هذه الحقيقة فماتده التخصيص فيكون مصلوة  
الاولى كصلوة الوتره و لعله المتعار كلفه الكرره وجانب الغزالي كما بين  
واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كسطح النوى ولسب سدا  
محر اضافة احدهما الى الآخر للتحقيق قال ان العرب تبحر اضافة الشئ الى  
اذا اختلفا اللفظان كقولهم قبلت الحواشي بالجلد امة سرسكها



سام و حاربه و التي مواليد و لا تصاف ان مثله كثير لا يمكن وضعه كما في  
البيع الرخا منهم سعاب و علمه قوله و سكاك الهواء و حار الدود  
قلنا ان بين الاثنين في كل موضع فو لا حيا الى اقسام كثيرة و مما يفت  
فيه بل اضافة محصة او لام على تقدم الفعل التفصيل فنقول هو في حال الا  
على ضربين احدهما يراى به تفصيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها  
المضاف اليه و اما لا يراى به ذلك و قد نرى ذكر احكامه في باب المقصود  
هنا ان اضافة المعنى الاول فيما يختلف فنجد ان اسراج و عبيد القاهر  
و ابي على و الحردى هي غير محصة لكونها معني من الجار و الجور في محل نصب  
بانه مفعول افعال كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لا سدا  
العامة و الجار و الجور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة  
الى مفعولها الذي هو الجور و بعده فهو كما سمى فاعل مضاف الى مفعول كونه  
زيد و معنى من لا يتدانه في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الاربع  
و الزيادة في الفضل من سدا هو القوم بعد ثباتهم في اصل الفضل لا  
لثقلان درجته في مشابه اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما هي في باب  
رفع فاعلا مفعولا لا يشرط ان في باب ولا ينصب مفعولا حركا ولا مفعولا  
فلا يبالى احسن الوجه بل رفع مفعولا و رفع و فعل نصب في محل الجار و الجور  
لضعفه و نصب المفعول الذي بعده الواو ايضا كما في عشرين درهما كما في  
و جهاد و قيل نظيره قول الشاعر علك اصلع الرية لا يوجد فيها لما لده كاه  
و قوله لم ارقا مثلنا خير قومه من مله ما على قومهم حرام و قد عيب سوي  
اذا فعل التفصيل حصصه مطلقا و ذلك انه في حال الاضافة على  
احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كما في قوله في دخل اي فيما ينفق  
اليه و المعنى في فيه اي صاحبه ان صاحبه مفصل في المعنى لانه وضع  
المصدر المسبق هو على كل واحد واحد ما نفق بعده من حرام المضاف  
اليه فان زيدا في قولك زيدا طرف التماس مفصل في الظرافة على كل  
من لم يحدد من افراد التماس المعنى زيد بعضهم الراد في الظرافة على  
كل واحد من لى منهم بعده و لا يلزم منه تفصيل انشئ على نفسه لانك لم  
تفصل على جميع اجزاء المضاف اليه بل على نفى من المضاف اليه  
بعد خروج هذا المفصل متفقا لاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما  
في قولك بعض القوم و منهم و عروهم و احد منهم ولو كان بتقدير

المعنى كما في خاتم نفسه لرفع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا  
في صدر هذا الكتاب او لا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافة  
بهذا المعنى كما في اضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محصية بدل قوله  
لعل في فتيارك الله احسن الى الذين قوله اصلع الرية خبر مبتدأ محذوف اي  
هو اصلع و خروهم نصب على المدح و ثابتهما ان يكون فعل مفصلا على جميع  
افراد نوعه مطلقا لمصلحة الى شئ لم يحص من سوا كان ذلك الشئ مثله على  
امثال المفصل نحو زيد افضل اذنه او لم يكن نحو زيد افضل بوزن اي افضل  
افراد نوع الانسان و لا اختصاص سدا و لا الاضافة فيه لاجل التخصيص كما  
في غلام زيد و مصارع مصر لا تفصيل على اجزاء المضاف فبذلك الاضافة  
محصة اتفاقا بمعنى اللام ثم نقول ان فعل المعنى الاول اما ان يضيف الى المفعول  
او الكثرة فان اضيفه الى المفعول لم يحران يكون مفردة نحو افضل الرجل و افضل  
زيد لا يمكن كونه بعض المضاف اليه على اذ كان ذلك الواحد من اقسام  
التي يقع لفظ مفردة على التليل و الكثير نحو المولى اطلب التمر جاز و الرجل  
حدا بهذا المعنى فنقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفصل على الآخر و لا  
الرجال اي احدهم المفصل على كل واحد من الاثنين و اما اذا اضيفه الى  
الكثرة فيجوز اضافة الى الواحد و المشي و المجموع نحو زيد افضل رجل و الرجل  
افضل رجلين و الزيدون افضل رجال فيطابق صاحب الفعل و المضاف  
اليه افراد او ثنية و جمعا و يجوز افراد النصف المضاف اليه وان كان  
صاحب افضل مشي او مجموعا قال الله تعالى و لا تكلوا اول كافر به و حكم  
اي في الاضافة حكم الفعل بمعنى انك اذا اضيفت اما الى المفعول فلا بد ان  
يكون المضاف اليه مشي او مجموعا فاذا اضيفت الى الكثرة جاز كون المضاف  
اليه مفردا او مشي او مجموعا و العلة في ذلك ان اما اسمها ما كان و  
شرطا او موصولا لموضوع ليكون جارا من جملة متعديا معصية بعدة مجتمعة  
منه و مثله و كذا افضل المضاف بالمعنى الاول فنقولنا حرام من جملة  
متعدية تخرج نحو الفرس امره السعال و يوسف احسن اخوته و انه لا يجوز  
مثله بالمعنى الاول اذ ليس جارا من جملة بعده و قد ثابته بمعية يخرج نحو زيد  
افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من  
جملة غير معدية من عرض الرجال و كذا يخرج نحو اي رجلين زيد و اي رجال  
موقاة لا يجوز اذ وضع اي للعينين و كيف سعين و احد من حله غير متعدي

نصف



وقول مجتهد منه ومن امثاله يخرج منه نحو ذبه زيدا حسنة ونحو ذكرك اي زيدا حسنة  
جهد ام به ام رجله فانه لا يجوز ان يزدا لم يجتمع الوجه وامثاله وكذا لا يجوز  
بعد اذا ظنت اي اي دورا الا ان يقدر المضاف اي احسن عصابة واي  
دای دور بعد ادای ناموضوع لصنع بعض من كل معین بعده علی سائر اقسام  
و اذا تقرر قلنا هذا قلنا لم يحرز زيدا افضل الرجل دای الرجل هذا لان الرجل  
كلا سئل زيدا وغيره بخلاف ذكرك الترتیب الترتیب ذكرك اي الترتیب يكون  
الترتيب يقع علی اكثر من جاز افضل الرجلين اي الرجلين يكون المضاف بينهما  
من الجملة المعصية بعده و هي المثني وكذا افضل الرجال دای الرجال سواك  
بهذا الجمع معهودين معینين و جنس الرجال اد سو علی كلا التقديرين جملة  
و اما ذی الرجل هو دای رجلين و دای رجل سم مع ان المجزوء في جميعها ليس في  
انها سر جملة معصية كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجزوءات الجنس  
بجتماع السؤل ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معصية منقبة الى السؤل و امثاله  
كما شرطنا فتعني اي رجل اي قسم من قسم جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا  
دای رجلين اي اي قسم من قسم جنس الرجال اذا كان كل قسم من رجلين و الزيد  
افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا لا فاعل سوا  
اضفته الى المعرفة او التكرار لتفصيل ما جره على كل واحد من افراد  
افراد او تقيدها و جملة هذه المبحر الزيد ان افضل الرجلين لان الرجلين  
ليس لهما اجر امثل الزيدين تقيدها على كل جزء واحد مثل الزيدين و جاز زيدا  
افضل الرجال و الزيدان و الزيدان افضل الرجال لان الرجال مع مجزئهما  
رجلا رجلا زيدا و رجلين رجلين كالزيد و رجلا رجلا كالزيدين ولا يلحق  
ان صاحب افضل التفصيل مفصل على مجموع اقسام المضاف اليه فيقول في  
زيد افضل الرجال ان افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل  
معناه ان افضل من كل رجل رجل سو من اقسام الرجال كما كان في التكرار سوا  
وكذا اي تقنين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان و تركة ولا يجوز اي  
هذا ان و ليس للرجلين قسم كل واحد منهما مشي حتى يعين احد تلك الاقسام و نحو  
رای الرجال هذا دای الرجال هذا ان و سوا لان الرجال كما قلنا مع مجزئهما  
افراد و معصية و مجموعا قال قيل كيف جاز التعبير عن استحقاق الجنس احد  
اجزاء في التكرار حتى قلت افضل رجل و افضل رجال و لم يحرز ذلك في المعرفة  
لان التكرار لا يخص في اصل رتبة واحد نصيب فصح ان تعبر عن كل واحد

على ليدل الا ان معنى الجنس محصيا بخلاف المعرفة فانها محصنة لاجل الاجر و لعل  
فلا يطلق مع ذلك التقنين على غيره و اي و افضل لا يضاف ان الا ان جملة اجزاء  
كما قلنا و لا يضاف ان الى يكون محروفا بعطف نحو اي زيدا و عمرو و لا يضاف لزيد  
و عمرو فان تكرار المجرور بعطف فيما لا جمل تكرار السؤل عنه في اي و الفصل في فعل  
نحو زيد و مند افضل رجل و امرأة و اي رجل و امرأة هذا و اما قوله لم اي  
وانك فالمراد به اما لكسم بعد و التخصيص على ان المراد الحكم و التخصيص على  
كان لا يدل على الضمير في اما فصرحوا بالضمير في وجوب اعادة اي رعاية حتى  
المعطوف و المعطوف عليه لا يعطف على الضمير المجرور و لا يعطف الضمير المجرور  
على شي الا بالعادة الجارية فكيف راي للمخالف على اللفظ لا المعنى كما في ذكرك  
و ذلك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة التقرير قال فالي ما و انك كان  
فقدت الى المعادة لاراما و جاز في الضرورة الظلم و اعلم و اي معرب مع الفتح  
اما معنى الشرط او الاشتباه او موصول للروية للاضافة المرحمة لجان الامنية  
المقتضية لا عراب و لا تحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله  
تعالى يا امة هذه الايام الهنئى اي اسم و محروفا من الاء مضاف الى موش  
افصح من الخلق الاء كما جاز في الموصول قال تعالى باي ارض توت ذكرك و لا  
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم و الخصوص اي لا يقال نحو كل المبيع و لا يسمع لكل  
فانها متماثلان في العموم قوله لب اسد و جنس منع من لان للخصوص الاول  
عيني ان اي معنى ذكرك غير الشئ زيد بالشئ شامعا كزيد و عمرو كما تقول عيني زيد  
و الا فلي اعلم من العين و قد اهل المصنوع احكام الامانة فلا باس ان يذكر  
احدا ما حذف المضاف اذا اسن اللبس و جاز ايضا في التفرع مع اللبس قال قيل  
لكم قها الى فاسي طلب ما اعيا الطاسي حدها اي من حدهم فاذا حذف قالوا  
و الا فلي قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب لقوله تعالى و سل  
القرية و فترترك عند سبويه على عرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا  
على اي شي كما يقال في التثنية ما كل سودا و مره و لا ايضا رشيما اي و لا كل مضاف  
قال و لو لم يدر هذا مضاف معطوف على المضاف الاول لان عطف على  
ما ليس بمتماثلين و لا يجوز عنده و لا يجوز عنده فلا يقدر مضاف او بقول مثل  
عبد الله يقول ذلك و لا اخيه و ما مثل اخيك و لا ايكم يقولان ذلك و لا  
ايه و لا مثل ايكم قالوا يجب انما المضاف منها فيكون ما حذف لفتنه  
فقد و ان المضاف اليه على اعرابه و ذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله



الكان المعنى رجل موثقنا نقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى مثل هذا ولا  
هذا هو لان ذلك ولو كان ابيك في المسألة انية عطفاً على ابيك لم يقل نقول  
بل يقول ايضاً لو لم يدر المضاف في المسألة كان الداخل عليه الزيادة  
معطوفاً على غير ما استألفه الحكم المعنى ولا يجوز انك تقول مما جازي زيد  
عمرو ولا يجوز ما جازي غلام زيد ولا عمرو محرو واد الحلي ليس متصفاً عن زيد بل  
عن غلامه ويجاب المص عن الاسد لا سلكها بل بان مثل هذا كما ليس  
بمقصود فكان معدوم يقال مثلك لا تفعل هذا اي انت بمعنى ان لا تفعل ذلك  
المثل كناية ولو كان مقصوداً لم يكن المخاطب مراداً وعند ذلك لفظة المعنى  
لانه لا يمنع ان يكون المعنى مثلك لا تفعل وانت تفعل كما تقول اخذ زيد  
تفعل عمداً ولكن زيد تفعله لما كان اللاح مقصوداً وكان يتم قالوا يا عبد الله  
ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يخفى الفساد المذكور في كل بعضهم ان  
في هذا الجواب نظراً وذلك لانه وان كان المثل متصفاً من حيث المعنى المقصود  
هو المضاف اليه لكن المعنى مع هذا المضاف الاري انك لا تقول  
ان مثلي لا اقول وملك لا تقول بل مثلك لا تقول لان مثلك لا تقول  
اقول اذ لفظ المفرد معنى المعنى والمجموع غير عز في كلامهم كما ساء الارجاس  
فانه ليس اطلاقاً على المعنى والمجموع وكذلك استعمال الجرد من غلامه الثاني  
يجري الموت كغيره فعلى هذا لا يمنع من كسار المضاف معني التانيث والتشبيه  
والجمع من المضاف اليه ان حسن الاسماء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف  
بالمضاف اليه ان التانيث كقوله من قوله مراداً الى اسرع واما التثنية فليكون  
ما مثل ابيك ولا ابيك تقولان ذلك واما الجمع فكقوله فاجب الله ما رخص  
على واما اذ اللفظ الغيبة معني الخطاب فلم يخفى الا مع حرف الخطاب نحو  
فمن ثم لم يجر مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المعنى مثل ابيك وابيكم تقولان  
وفي التانيث كقوله عليه السلام ما ريت مثل الجنة تام طابها وقد يقوم المضاف  
اليه مقام المضاف في التذكير قال سقون من ورد الرخص عليهم ردي الصنع  
بالحق السلسل اي ما ردي ودي نفعاً ليعمل التذكير ويقوم مقامه في  
التانيث ايضاً نحو قطع السارق فادب اي قطع يده وفي العمل كقوله  
تعالى ولم من قرية اهلكها فجاءه باسنا بياناً او سمع فالتون فقال سم وقال  
الحليل يقوم مقامه في التذكير ان كان معرفة اضعف اليها مثل نحو هذا رجل اخو  
زيد اي مثل اخي زيد واستغفرت يديه وقال لو جاز هذا الجاز هذا ففسر الطويل

اي مثل الطويل وهو في جوارحها قولهم فصبه ولا ان حسن لها فجعل العلم المستعني  
كالجفس الموضوع لذلك المعنى نحو كل فرعون موسى كما ذكرنا في الاسماء وقد  
مضاف بعد مضاف وكم جاز القيام المضاف اليه الاحتراف كقوله وجعلني  
من حرمه اصحاب اي ذام مقدار ما ذم اصبح واما ينها حذف المضاف اليه قال  
المضاف نظراً في معنى التثنية كقولك كقبل وبعد في الزمان واما م وحذف في  
المكان او شبهة في الاسماء كغيره حسب ولم يعطف على ذلك المضاف في  
آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبندار على التثنية يسمى الظروف عامة ومنها  
وعوض ومنه وجبت كما يخفى في الظروف المسماة جميع احكامها وان كان عطف على  
ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المنوي سوار كان المضاف الاول ان  
الظروف المذكورة كقبل وبعد زيدا ومن بعد زيدا ومن غيره كقوله يا من راي  
اسره من ذراعي وجهه الاسد وقوله لا علالة او داهية ساجح بهذا الحرارة لم  
من المضاف اليه تنوين ولم من المضاف لان المضاف اليه كالباء في ما يفسره  
التاني هذا على قول المبرد وذهب سيبويه الى الاول مضاف الى الجور والظلم  
والتاني مضاف الى الحقيقة الى ضميره والتقدير لا علالة ساجح او داهية ثم حذف  
الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر  
كالنوع من الضمير المحذوف على ذكرنا في باب التدار في ما يتم عدي وذهب سيبويه  
في زيد وعرفنا ان خبر المبتدأ الاول محذوف وموصلاً له سناً وذهب  
المبرد اقرب لما يزم سيبويه من المضاف من المضاف المضاف اليه في السعد  
نحو يا يتم عدي فربما يقتضيه ذلك في لان الفاعل بلفظ المضاف ومكانه  
لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرناه  
ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذا واو ان كقوله تعالى  
وكلا من الاشارة ودرعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض  
عن الاشارة والاكثر ابدال التنوين في الاستماع دخول اللام فيما وبعضهم جوره وقد  
ينصب كلا على الحال نحو اجد لال كلاً وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان سراً  
حقيقة لكونه تقدير كلاً وقد حكى الخليل في الموت كلس وليس مشهوراً في الفصح  
بين المتأخرين ان الفصل بينهما في الشرح الظروف والمجرور بغير عر كقوله  
راب ساسد اسعرت قد در اليوم من لاهما وقوله كان اموات من لاهما  
سا او اخر المصاحف العارح والعربا عر هذا نحو قوله لعل على السمر  
سعت فاعل عند العنص منها مدوراً او حكى ابن الاعرابي هو غلام اسار الله



ابن ابيك وقد يفتصل في السعة منها قليلا لا تقسم نحو هذا غلام والله زيد و...  
دوره في الكلام وقد جاز في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدر...  
اليه فاحلله كقراءة ابن عامر قتل اذ لا دسم شرا كنهم وموشل قوله فزجها...  
رج العلوص الى مراده وقوله سعي يدانا المحصر في كل امره يعني الدراهم سعاد...  
الصغار لعند من روى بنصب الدراهم وجر سعاد وانكر ان ياتي الفصل...  
بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف...  
ما س مع قلته وفتح الفصل بغير الظرف في الشرايق منه بالظرف وكذا الفصل...  
في غير الشرايق منه في الشرايق وسعد بونس قياس كما مر في باب الاسمية الفصل...  
بغير الظرف في غير الشرايق من الكل مفعولا كان الفاصل او مضافا وغيره...  
ابن عامر لمست بذاك ولا سلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض...  
مولى قور اذا اضيف الصريح او الملقب به الى بار التكميل كسر آخر...  
مفتوحه او ساكنه فان كان آخره الفاقبت وهدل بطلها بغير الكسرة...  
وان كان ما ادعت وان كان واقلت بار وادعت وفتح اياها...  
الساكنين الاسم الصحيح في الاصل الفخاة ما حرف اعواب صحيح كسر و...  
وزيد يعني الملقب به بالخره بار او او قبلها ساكن كطي ودلو مدعو وكرسي...  
والاى وسعني الى قد بالصحيح اعواب بالمركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان...  
حرف العلة بها لفتح به وان كان متحركا اذ ساكن قبله كما فتح النطق به...  
اذ ساكن بولفسه قوله كسر آخره انا الرم ما قبله بالتمثيل كسر دون الضم...  
لشابه ولذا جاز به دل قلب الف المقصور بار وان كان الالف اخف...  
من اياها فقالوا فني ولذا قالوا في الاصح في قلب الواو بار كما جاز في قوله...  
وايا مفتوحة او ساكنه يعني اياها الا حده للصحيح الملقب بالالف في ان...  
الكون والفتح يجوز حذف اياها قليلا في غير النادى ايضا كما تقدم هناك...  
فان كان آخره الفاقبت ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا تحذفه من...  
الف او واو او اياها والالف مس في اللغة المشهورة الغيبة للفتية كما...  
اولا كقلاي وحلاي وسواي وهدل بحر قلب الالف التي ليس للفتية بار...  
كما تم لراد ان الكسر يلزم ما قبل اياها لثنا سب في الصحيح الملقب به وراوا...  
ان حرف المد من جنس الحركة بوسن سب عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل...  
اياه كالفتية قبله فمروا الى اياه يكون كالسيرة واما الف التثنية فلم يمد...  
لما يلين ارفع بحره لسب قلب الالف بار واما في المقصور فاقرب من...  
نم

وآياها لا تحذف في مفتوحة لكان  
كالمجنى وقد تقدم في باب النادى

والجمل من بعضها بعض لكن لا لسب قلب الالف بار لمولوا قلب الالف ايضا...  
لكان لا لقياس حاصل قال قيل كان الواجب على هذا ان لا يقلب واذا لم...  
في نحو جاني مسكوي بار لئلا يلين ارفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان...  
الالف عدم القلب قبل اياه لفتحها كما هو اللغز المشهورة الغيبة وانما جاز...  
قبلها لامر استجابا الى لا موجب عند سم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس...  
قلب الواو في مسكوي وانه لا موجب للقلب عند الجميع وسوا اجتماع الواو...  
وسكون او لهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللام لا لقياس تعرض في بعض...  
الارى انك تقول مختار ومضطر في الفا عل والمفعول معا وقد جاز في...  
الشعر قلب الالف بار مع الاضافة الى كاف الضمير قال ابن الرسل لما...  
عصكما وطاما عسا الكمار لصحن لسعا فمكا فمكا فمكا وان كان بار اى...  
كان اخر الاسم بار وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المشي والجمع نصيبا و...  
نحو مسكوي مسكوي قوله وان كان واو او ذلك في المجموع بالواو والقون...  
وانما قبلت الواو بار لان قياس لغتهم كما جاز في التصريف اذا جمعت الواو...  
والبار وسكنت اولها قلب الواو بار وادغام اولها في الثانية وانما لم...  
سعا كانه لا اجتماع اجماع المتقاربين في الصفة الى اللين فحقت بالادغام قلب...  
العلماء الى الواو الى الاخف اى اياه وسهل امر الادغام لبعدها السكون...  
الاول ولعل الواو بار سواء كان اولها كطى او ثانيا كسد واسما اطوى...  
وسود فادغام حصل الادغام فان كان قبل اياه الاوولى فحق قلبه على حالها...  
لحما نحو مصطفي واعلى في مصطوفون وعلون وان كان قبلها ضمة وان لم...  
الى ليس وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسكوي وسهل ذلك قربها من...  
الذي هو محل العسر قلنا لم يعلب في سل وشل وايضا فاقتم لما سرعوا في...  
التحقيق في نحو مسكوي الادغام بموه لعل الضمة كسرة بخلاف شل وان ادى الى...  
اللبس فاب محرف في قلبها كسرة والفا ما نحو في جمع الواو دسه فعل...  
وفتح اياه قلنا كين يعني اذا كان قبله الغيبة الف او بار او واو ساكنه...  
فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والمجنى وذلك لا اجتماع الساكنين...  
بار ساكن مع الالف في قراءة ما فتح محياي وما في ذلك اما لان الالف...  
من اخره فهو يقوم مقام الحركة من جهة الاعماد عليه واما لا حار الوصل...  
الوقف ومع هذا فهو عند النما ضعيف وجاز في لغته بى روع فيها الكسرة...  
اياه قبلها وذلك للفتية اياه بالبار بعد اياه كما في نحو فية ولديه ومنه قراءة



مكرر

حزنة ما اتمم من صنفين سو عند النفا ضعيف قال قال لبايل لك ما مامي قوله  
**قول** واما الاسماء السبعة فاجي والى واجاز المبرد اخي والى ولقول حمي وكي  
 وقال في في الاكثر وفي هذا حكم الاسماء السبعة عند اضافتها الى المتكلم في متبادر  
 الاضافة على ضربين ضربا لقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر و مودود  
 فلا يتكلم فيه في هذا الباب اذ نحن نكلم في المضاف الى المتكلم وسوف نزيد وضرب  
 بقطع ويضاف الى مضمر وهو الحقة الباقية وهي على ضربين ضربا عرابيا على  
 ولاهما محذوف ومودود ومضرب عرابي لام الكلمة وهو الازمنة الباقية يعني  
 ابوك واخوك وحموك ومنوك اما قول حمي لانه لم يقطع الاضافة وانما  
 الى المتكلم و اضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب بدل الواو مما لا  
 حذفه وبقائه اما الحذف فليست الاسماء المتكلم على حرف واحد ولا يجوز  
 الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كل واحد او لها واما الازمنة  
 فلا تدور موصولا الى اجتماع الساكنين فمودول آخره الى البقاء على حرف واحد  
 وذلك لان مودود يفتح الفار وسكون العين اما فتح الفار فلان هم يفتح  
 الفار اكثر واقصر من الضم والكسر واما سكون العين فلا تدور لانه لا دليل على الحركة  
 والاصل السكون في حرف لام ما لم يسم فلو لم يعلت الواو مما لا بد ان  
 على العين كما في مودود وموجب قلبها الفاء كخبرها وافتتاح ما قبلها فليست  
 ساكنة فحذف الالف كما امسح حذفنا والقار ما قلبت الى حرف صحيح  
 سها في المخرج وهي اليم كونهما سعيين واما قوله حاله من سعيي حاسم فاعل  
 حذف المضاف لانه ضرورة واصلها ما قال ابو علي يجوز ان يكون معنى لم  
 بدل من التقوين الفاني التصب كما في الرفع والجر كما قال كفا ما لاي من  
 كاف وقال واحد من كل حي عصم وهذه لغة حكماء الاخفش قال الفاعل  
 الكلمة فلا معنى العرب على حرف واما اضافة الى المتكلم فموجبها على  
 اتمم في في الاحوال الثلث وقباس اصله قوي كعدى ثم فاعل لجر الواو  
 والفتح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيها اعراب بالحركات اذ  
 الى الاء ان يقتصر من الحركات على الكسرة للساكن وكان العين منها  
 كالحركة الاعرابية الواو كما لعمد والياء كاللغة والالف لغة العرب الباء  
 في الاحوال الثلث قبل ما المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية  
 تشبها للكسرة التي ليس باعراب ولا ياء عند المعص والكسرة الباقية عند  
 النفا بالكسرة الاعرابية الحروف هاء ذلك كما شبهت التعمد الباقية في ما زيد

الالف قول

بالاعراب

بالاعرابية في بدلها بالواو والالف في يازيدان و يازيدون وسبب الفحة  
 الباقية في يازيدان بالاعرابية في بدلها بالواو فيقول لا جليل ولا مسلمين كل ذلك لغرض  
 فلما صارت الاء التي هي عين في في وقد يقال في في وفي في جميع حالات  
 الاضافة قال كالحوت لا روده شئ بل هو بصيغ طان وفي الحرف والاول اوضح  
 لان علم الحاجة الى بدل الواو وما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين  
 لتساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فلا ولي ترك  
 ابدالها بما وقد جمع الشاعر بين اليم والواو قال ما لقيت في في من فومها على  
 الناح العادي امدر حام ومودود بين البدل والبدل منه وكلف بعضهم معذرا  
 بان قال اليم بدل من الباء التي هي قدمت على العين واما اضافة الى غير المتكلم  
 قال اعراب فيها الاعراب بالحروف كما ذكرنا وجاز فمزيد كما مر واما الازمنة الباقية  
 فلما ايقنتم احوال احدها القطع عن الاضافة والاعراب فيها حذف لانهما  
 وقد ثبتت في بعضها كما جئنا في ذكر لغاتها وثانها الاضافة الى المتكلم قال لا عرف  
 ادن في ابوك واخوك جعل لهما اعرابا وفي حم ومن حذف اللام كما في في  
 والهاء الاضافة الى المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ في في  
 الاضافة الى غير المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في  
 المضاف الى المتكلم فلا معنى لرد ما معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى  
 غير المتكلم واللام في اعرابها كما فعل عنه ابن عيسى وابن مالك وفي في  
 واب فقط كما نقل عنه جاز الله والمعم ولما ردنا الزم الباء لما قلنا في في  
 على الالف وبشبه قول الشاعر قد را حلك ذا المجاز ولا اري والى لكذ الحما  
 مدار واجيبا به يحتمل ان يكون جمعا لاب مضافا الى الباء اذ يقال في اب ابونا  
 قال فلما تبين اصواتنا يمين وقدنا بالابيا كما قيل في اخ اخون قال وكنت  
 لكم شري الاخينا والمذهب لامت المحملات قوله واذا قطعت عن الالف  
 قيل اخ وحم واب ومن دفم وفتح الفاء فموجبها وجاز حم مثل بدو ودر  
 وعما مطلقا وجاز من مثل بدو مطلقا ولا يضاف الى مضمر ولا يقطع علم  
 ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفين  
 اللام مطلقا اي مشافين ومقطوعين فيكونان كيد وقيمتها ابا و اخان  
 والجمع ابون واخون كما مر والآن ان يكونا مقصورين مطلقا كعما والآن  
 يكونا مسددين العين مقطوعين مطلقا مع حذف اللام والالف وهي شمر ما حذف  
 اللام والاعراب على مقطوعين واعرابها بالحروف مضافين واللفحة المحقة



ياخ اؤكه لو مطلقا وفي حمت لغات اسدي منها بالافصح فالافصح على الترتيب  
اد لاجا اعراب بالحروف في الاضافة الى غير اليا ، ويعتد حال القطع عنها  
اعرابه على العين في ثابها ان يكون كد لو مطلقا في الاضافة والقطع الثالثة  
ان يكون كصلي مطلقا والاربعة ان يكون كبد مطلقا والخامسة ان يكون كبت  
مطلقا والسادسة مطلقا واما من فقه ثلاث لغات اشهرها التنقص مطلقا كبد  
ويعتد بالاعراب بالحروف في الاضافة الى غير اليا والشكل والنقص في غير اليا  
لم يكن في الشهيرة نزع صدر الاق مثل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكر  
ايضا الزجاجة فيها وثالثها تشديد ثوبه مطلقا واما اسكان التثنية في اليا  
نحو قوله رجب وفي رجليك ما فيها وقد بداهتكم من الممر فلفظه رجة  
وليس بلفظه راجفة وفي فم لغات اشهرها واعرفها وافصحها اعراب بالحروف في  
الاضافة الى غير اليا والشكل ونزع الفار مع خفة الميم حال القطع وابد اليا  
بار عند الاضافة الى اليا ، والثانية والثالثة والاربعة فم ثلث الفاعل  
اللام لسا مطلقا مع ابدال الواو يما وتقبلت الفار يما ، على ان الواو  
التي ابدل منها الميم بعلت في حال الاضافة الفاعل يكون الفاعل في الاحوال  
الثلاث او ثلثا لالاعراب فحوز ثلثها في الافراد لغير الاعراب ايضا  
الخامسة والسادسة والسابعة فاعل الفاعل مقصورا مطلقا وكان جمع  
من البديل البديل منه والميم بدل من اللام قدمت على العين على مر يكون  
قوله هو ما مشي في والثامنة والثانية فم مبتدأ الميم مطلقا ومضموم الفار  
ومفتوحها قال حتى اذا حرت من لم قال ابن حتى مولد ضرورة وليس بلفظه  
كان الميم بدلان من العين واللام والجمع اقام العاشرة اجمع العالم في  
حركات الاعراب نحو هذا فم دريت في ونظرت الى فم وكانت نظمتها الى اليا  
الاضافة بلا ميم اعني فمك فهاك وفيك وقد تبع فاهو امره ايضا حرف  
فيقال مرود ومراد ومراد وعين مرر واسم تابع لحرف الاعراب انفا قاي  
دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كد وحذف اللام مع تخفيف العين  
ومو المشور كيد قوله وذا لا يضاف الى مضموم ولا يقطع انما لم يقطع لانه  
ليس مقصورا ابتداء وانما هو موصوف الى جعل اسماء الاجناس مضمومة وذلك انهم  
ارادوا ان يصغروا شخصا بالذم فلم يثاب لهم ان يقولوا جاني رجل ذم  
فجاءوا بذر وواصفه اليه فقالوا ذم ذمب ولما كان جنس المضرات واللام  
مالا يقع منه ما جئ لم يتوصل بذر الى الوصف بها وان كان بعد التوصل

الوصف

الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي نحو الخمر  
والقيل فاتها وان لم يكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفها في اسم  
الجنس كضارب وقابل وايضا لو حذف المضاف للموصوف والمضافة  
غيره وحلم بجر قيا منها مقامه لاشناع الوصف بها واما قولهم صل على محمد  
ودوه فاد كان قطع عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا عسى  
بذلك اسطعكم ولكني ارد به المد وسامه وان ذلك لا حراه مجرى صفا  
واما قولهم دور بدو ذي ال التي فانما جاز لنا وبل العلم بالجنس اي صا  
بذو الاسم واصحاب هذه الاسم قالوا اصل هذه الاسماء الستة كلها قبل  
يلغ الفار والعين الا فوك كما ذكرنا وكان قياسها ان يكون في الافراد  
مقصورة لكن لما كرت الاضافة فيها واعرابها معها بالحروف كما مر في اول  
الكتاب ولم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة  
واما نحو اب واب وحم مفتوحة العين فليجها على فعال كبا ، واخا ، واحا  
لان قياس فعل صحيح العين افعال كليل واجال واما د فلا دليل في ادوا  
على قبحه لان قياس فعل ساكن العين معلما افعال ايضا كحوص واحوا  
وميت اساب ودليل حرك عليه مونة اعني ذات واصل دواه كواه ليعولم  
في مساه واما حذف العين في ذات ككثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين  
في المونة ككلمة وقال الخليل وزن ذو فعل السكون واللام محذوفه في جمع  
حرفات ذواتا في ذواتا وذات وقال الفراء الاخ ساكن العين في اليا  
ولعله قال ذلك لعله حاد واما من فانه لم يسمع فيه اسما حتى يسدل على  
حركه عينة لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان  
ما قبلها ان ثبت لابد من فتحها وكذا لا دليل في سوان لانه يمكن ان يكون  
كمراب واما فوك فاصل فوه يكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وقوله  
لا يدل عليها كما لا يدل ادوا ولام فوك ما ر لقولهم اقواه وفوه ولام دوا  
لان عينة واو بدليل ذواتا وذوات واذا واما طوب الكرم باب القوة  
والحمل على الاقرب اذا اشتبه الامر او الى ولام ابي اخ وحم ومن ادوا ليعولم  
ابوان واخوان وحموان وسوان واخوه واخوات واما تهمة في تهمة فلان  
لام ذات وحمين وكذا لام حم وقد يكون حمي كما نيس قوله التوايع كل ان اعرا  
سالمه من جهة واحدة قوله كل من التوايع وخبر المبتدأ وكلها اصل خبر المبتدأ  
كخبري كان وان واخواتها ويشمل الحال وما في مفعولي عطيت قوله اعراب الله



اي مع اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المتدا ويا لي مفعول في غنيت و...  
والقالب عن المنسوب نحو ضربت زيدا مجردا عن بيانه والتميز عن المنسوب كغيره  
الارض عيوننا قوله من جهة واحدة قال يخرج هذه الانياء لان ارتفاع البند  
من جهة كونه متدا وارتفاع الجبر من جهة اخرى ومو كونه خبر المتدا وكذا انما  
اول المفعولين من جهة كونه اولها وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيا  
الاول في ضربت زيدا فانما من جهة كونه مفعولا وانتصاب الثاني من جهة  
كونه تميزا وفيه نظر لان ارتفاع البند والجبر من جهة واحدة وهي كونها عمل  
الكلام كما قرر في اول وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها  
فصلان وان قلنا بتغيير الجاهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول  
قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع  
الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم يقول الاخبار المتعددة  
لبند اخذ هو الغفور الودود والايه وكذا البند في نحو علمت زيدا  
عالمها فاعلا نظريا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقده مذموما محذورا وكذا  
المستثنى بعد المستثنى نحو جاني القوم الازيد الاعمال اسما واما ولا تحت  
اعرابا فينبغي ان يدخل في عدد التوابع وتو قال كل اعراب سابعة لاجل  
اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل اعراب  
نظرا ايضا لان المطلوب في الحدسان به الشيء لا قصد حصص جميع مفرداته  
ويدخل في قولنا بان التبع الثاني مما فو كذا انما كيد المنكر وعطف  
التبع المنكر لان كلامها بان للتبع الثاني مع الاول واما الكلام في عوامل  
التوابع فبغير تفصيل اما العطف والتاكيد وعطف البيان فبغير تفصيل  
قال سبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها هو  
كما في البند والجبر ومو كونهما بعد وقال بعضهم ان عامل الثاني من مقدار عرض  
الاول وذهب سبويه او الى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المنكر منسوب اليه  
مع تابعه فان المجيء في جاني زيد الظريف ليس في قصده منسوب اليه بل مطلقا  
بل في زيد المقيده بغير نظر فكذا في جاني العالم زيد جاني زيد نفسه فلما لم  
على التبع حكم العامل المنسوب معني ما راق مع المتبوع ما كثر منسوب اليه  
كان الثاني هو الاول في المعنى كان الاول اسما على المنسوب اليها سابع لفظ  
بالمعنى اذ قلت جاني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الاول  
الثاني ليس هو الاول معني فلم يعمل العامل فيها معا وجعله معنويا كما ذهب اليه

نحو

الاخفش خلاف لفظ اذا العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظ كما لا  
القدر فلا يحل عليه الشارع فيه وتقدر العامل خلاف الماثل ايضا فلا تعارض  
الى الامر المعنى اذا امكن العمل لفظ المعنى واما البديل قال اخفش والراي في العا  
وكذا انما خرج على ان العامل فيه من جنس الاول اسد لالا بالقياس و  
السماع اما السماع نحو قوله تعالى لعلنا لن يكرهنا لرحمن ليوثهم وغير ذلك من لاي  
والاشعار واما القياس فلكونه مستعلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطا لعله  
لبديل منه تعريفا وتكريرا فالجواب ان ليوثهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور  
والعامل وموجعا في غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المحذوف محذوف  
من المجرور لم يسم ببدل الاشتمال لان الجار والمجرور بدل السبب مشتمل على الكا  
وكذا في قوله تعالى للذين استغفوا قلنا لانه حصل من اللام فائدة الا ان  
جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويحذف بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا كره في اللفظ  
في البديل من العوامل الحرف المبرك لكونه بعض حروف المجرور والجواب عن الصا  
ان اسطلال الثاني في كونه مقصودا هو ما ان العامل هو الاول لا مقدر آخر  
لان المتبوع اذا كان كائنا فكل ان العامل لم يعمل في الاول ولم يسهل بل عمل  
في الثاني وذهب سبويه والبريد والسرا في والزمخشري والمحقق ان العامل في  
البديل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول سارا في هذا الوجه  
في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البديل فكيف فاذكرنا حكم البديل انما عطف  
التبع بقية ثلثة افعال قال سبويه العامل في المعطوف هو الاول لا هو عطف  
العطف وقال الفارسي في اللباضح الشعري وان جنى في سائر الصا ان  
العامل في الثاني من مقدار من جنس الاول كقولك يازيد واما عمرو واقول لا بد لي  
اذ علم ان الثاني في وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع  
من البناء كما كان في يازيد والى رث اعني اللام واما كان اللام بالاعمال  
فما معه حرف انداء المحققين لبيان فلما ارتفع المانع ما كان حرف انداء  
التابع لان بعده حرف آخر استدل ايضا بقولهم قام زيد وعمرو قيل  
العرض الواحد لا يقوم محلي والجواب ان القيام منها ليس بعرض واحد بل  
هو مصدر فالصريح بالكثير والقليل لفظ الواحد والمراد هنا الصا  
لقرنه فوك وعمرو وكذا لا يجزله في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصا  
للقليل والكثير ولو كان العامل مقدر الوجوب بعدد العلام في جاني غلام زيد  
وعمرو ومو كونه كان معني كل شاه وسجلها بدرسم كل شاه بدرسم وكلها



بدرسم والمراد بها معايد رسم وايضا لم يجز يزدو الحارث ولم يجز يزدو عاود  
عروفا عدا وليس يزدو لا عروفا ولا عروفا ولا يجوز تقديرها وليس بعد لاوا  
لم يجز يزدو عروفا واخاه اذ سبق خبر المتدار بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم  
العاول حرف العطف بالاسماء وسويع لحد من لزوم واحد القبيلين كما هو متفق  
العاول وقائمة الخلاف في هذا الحكم جواز الوقف على المتبوع دون التابع  
عند من قال العايل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العايل فيها  
موادول هذا وانما قدم المصل لتحت على سائر التواضع لكون استعماله اكثر  
**قوله** التثنية تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح  
الصفة لعلق على معنيين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية  
جري ما عدا ولا يقدخل فيه خبر المتدار والحال بخير قائم وجاني زيدا كما  
اذا يقال انهما وصفان ولعناني لما صل فيه معنى الوصفية او اجري لعا نحو  
جاني رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى المفعول  
ومعنى حده باسماء الاله والمكان والزمان اذ الفعل مثلا وال على ذات  
وهو الموضع باعتبار معنى وهو القبل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على غير  
ثم قال نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها يدل على ذات باعتبار معنى وليس  
لصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار المذكورة والاشارة قال  
والجواب اننا اخرنا عن مثله بقول هو المقصود فاقى اسماء الاجناس المقصود  
بما الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولما لم يمنع في  
الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء  
الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى ولان المقصود  
الواضع بوضع رجل ذات فيه الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود  
الذات سوار كان المعنى ايضا مقصودا اسمها او لا فلا ينفك لان الصفة  
ايضا اذا ذكرتها مجردة عن متبوعاتها قلنا فيها من الاله على الذات مع  
المعنى التعلق ما وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب  
ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا امثلة  
وحسن ولم يدل الاله على المعنى لان الصفة هو الحد كالضرب والجرس يقول  
قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات من اقص لقولك في حد  
الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الاله  
مع ان المقصود بها ليس ذاتا بل دلالة اللفظ على الشيء الامع المقصود

م

اللفظ الذي ذكره الشيخ وانما قال المراد المقصود المقصود لا اسم فان نحو ضارب وان  
دل على الذات انما ان المقصود الاسم الحديث القائم بالذات المطلقة التي دل  
به اللفظ فلما منع ان يمنع ان المقصود الاسم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان  
يدل عليه ركس من رب فلم يمنع منه هذه الصيغة المتقدمة الاله لانه على ان  
سأ ذلك المعنى وذلك نحو المضروب فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب  
قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل في تابع  
جميع التواضع ويخرج عنه خبر المتدار والفعول التي في ما ذكرنا في حدنا تابع  
فونما يدل على معنى في متبوعه مخرج عنه ما سواه فقلت يدل فيه يدل نحو قولك عني  
زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او في متعلقه لكان عام لدخول نحو رجل  
قائم ابوه فيه ثم يقول ما خرج البدل وعطف البيان وعطف النسب والاسم  
الذي هو منكر لفظي او معنوي فلهذا ما التأكيد المقيد للاحاطة فدخل في هذا  
الحد اذ كلهم في جاني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط  
هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يقع من المتبوع والشمول يقع القوم  
وكذا في جاني الزيد ان كلاما فاجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع  
انه يلزم منه ان لا يكون واحده واثنين في نحو قوله تعالى فتفقه واحدة واليهين  
لعا قوله مطلقا قصده اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا راكبا فان راكبا  
دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيد بالحال لضرب قول قد خرج  
الى عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعاب سابقه من جهة واحدة هذا  
ولا بعد لو حدنا الوصف العام اي وضع من الاسماء وصفا سوارا  
صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والقبليته وان مع وقوعها تابعها في نحو  
رجل ضرب ابوه وان ابوه ضارب وقولنا وضع مخرج الفاظ العدد في نحو  
جاني رجال ثلثة لان وصفا لحد العدد وكذا اسرار المقادير نحو عندى رب  
رجل ذكرك اسماء الاجناس سوار وقت صفات نحو رجل اسد ولا نحو زيد  
فانما دان دل على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا انخرج نوموم  
وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة  
الحاصه كما جي فقال ان اسد ونوموم في رجل اسد ونوموم صفة ولذا يجوز  
رجل لانه في الاصل لا شفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الاله التي  
فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل لوله نفس بنوعه وقولنا غير التوكيد  
الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاما وكله واجمع ومراد فانه وجاني معنهم



التي هي كالحال اذ كل ذلك يدل على التناول وصاحبه اي جميعها او جميعهم  
فونا وصاحبه يخرج المصادره ويدخل اسم المكان والزمان والآله وقوتها  
السعة يخرج هذه الاسماء لانها لم يوضع صحيح السعة لغيرها بل لوجرت صفات في  
بعض المواضع يجوز ان يصف قليس ذلك من حيث الوضوح كما في رجل صار قوتنا  
لكل شخص صاحبه يخرج اسم الاجناس فاما لا تقع ان يوصف بالوضع الاسم  
نقطه دالة على معنى فيه جواز الرجل واما الرجل ومع هذا في اسماء لا صفات  
عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصه كما في بعض الموصوفات ويدخل في  
قوتنا جميع السعة الحالى خبر البند او غيره ذلك في نحو جاني زيدا كبا وزيد عالم  
العالم زيد فاما صفات ولم ينع شيئا لكنه ينع تبعا وصفا لقول في حداد  
الحاصل اي لا ينع موانع والى على ذات ومضى غير التناول في بقية وتعلقه  
مطلقا فيدخل فيه اتباع نحو هذا الرجل والرجل اي رجل ورجل يسمي ورجل  
حسن وجهه ورجل حمار وغير ذلك ويخرج البند نحو عيني زيد علمه وقاعدته  
تخصيص او توصيف وقد يكون مجرد التثنية او التذكير نحو نفعه ووجهه  
معنى التخصيص في اصطلاحهم لتبديل الاشتراك المحل في التكرار وذلك ان  
رجلا في قولك جاني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من  
هذا النوع قلنا قلت صالح فقلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح  
عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلا ما كانت ولا يجوز  
العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون مجرد التثنية لفظة قد التي  
هي لتبديل في الصاموديه بان محله مجرد التثنية او التذكير او التوكيد  
قليل واما يكون مجرد التثنية او التذكير اذا كان الموصوف  
معلوما عند المخاطب سواء لم يكن له شريك في ذلك الاسم نحو  
الرحمن الرحيم ولا شريك لاسم الله تعالى ونحو اعوذ بالله من  
الشيطان الرجيم اذ كان ماله شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل  
العالم والفاضل الجيب اذا عرف المخاطب زيد الذي قيل  
الوصف وان كان له شريك في هذا الاسم واما يكون الوصف  
لما كيد اذا انفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً بالتشخيص  
نحو نفعه واحدة واليهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصحح  
في المبتدع فكذلك واحاطه فالتابع تاكيد لا وصف نحو الرجلان  
كلما ما وارجال كلهم وان لم يكن فهو وصف كما في قوله تعالى اليهين

نحو

انهم انما سوا له واحد وان كان معنى التابع معنى المبتدع سوا  
فان ينع تاكيد كبر نحو رجل نفعه وزيد زيد وقد ينع مجرد التزم نحو زيدا من الفقير  
**قوله** ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذ كان وضعه لغرض المعنى  
مثل نعي وذيل او خصو ما مثل مررت برجل اي رجل مررت برجل او رجل  
هذا قال في الشرح يعني ان معنى التبع ان يكونا بعباد على معنى في مبنوعه فاذا  
كان دلالة ذلك مع وقوه لغضا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان  
الاكثر في الدلالة على المعنى في المبتدع هو المشتق نعم كبر من نحو من ان الاشتقاق  
حتى ناولوا غير المشتق المشتق هذا الكلام اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف ان  
فذلك ان تضعف سوية نحو مررت برجل وصفا ولم تضعف بزيدا سدا حاله  
مشتق في الوصف لاني الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنهاة لشرطون لك  
فيهما معا والمعملا لشرط فيهما ويكتفي بكون الوصف والا على معنى في مبنوعه مشتقا  
كان او لا ويكون الحال معه للفاصل او المفعول قوله اذ كان وضعه لغرض  
المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في مبنوعه في جميع استعمالاته كالتنوين  
وذا والمضاف الى اسم الجنس فان لها موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا  
او مقدرا فافكر او بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد جردناه  
من الحاد الموضوع كذلك كل وصول فيه الالف واللام كالذي والى وهو  
وذا الطائفة لان الذي قائم بمعنى القائم قوله او خصو ما يعني به ان يوضع للدلالة  
على معنى في بعض استعمالاته وهي كاسم الجنس اليه بالنظر الى اسم الاشارة  
اذ موضوع للدلالة على معنى في اي في اسم الاشارة كما ذكرنا في باب التثنية  
لوجوه وصف لغير اسم الاشارة نحو مررت برجل الرجل معنى الكامل في الرجل ليس  
موضوعا للمعنى في مبنوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجل ليس وصفا  
كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وصفا قائل  
لم لم يخر ان يوصف سماء الاجناس بقيامتها على وصف لسائر المبهات  
التي هي غير الاسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فقال مررت بشخص رجل وسم  
اسد كما يقال مررت بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصها وسما مبهات  
كاسم الاشارة قللت ليجوز الموصوف في مثل عن قاعة رادة عليا كان يحصل كما  
اسماء الاجناس لولم يقع صفات اذ قولك مررت برجل بعيد الشخصية واسد  
بعيد التبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير  
الرجل البقاء واما حذف الموصوف في الغالب مع كونه دالة عليه نحو قوله



رما سماها ماوي لعلها لا السحاب والا الاوث السل دكالادون في الحمام  
والاطلس في الذهب والحرير والحرير في الارض والسماء اما في ذلك هذا  
الرجل فله وصف فائدة جعل الوصف حاصرا معصا وفيها ايها الرجل للوجود  
قائمة منع حرف النذار من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدار على معنى  
في يتوعد خصوصا على قال المعنى اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي  
رجل وزيد هذا في انما يقع صفة للفكرة فقط بشرط قصد المدح واسم الاشارة  
يقع وصف للعلم والمخافة الى الغنى والى العلم والى اسم الاشارة لاني الوصف  
اخصا وساءا واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يعزى عندي ان  
اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في يتوعد بل هو منقول عن اي الاستغماية  
وذلك ان الاستغماية موضوع للحوال عن التيقين وذلك لا يكون الا عند جملة  
المسؤول عنه فاستغمرت الوصف الشئ بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله  
والى مع بينهما ان الكمال البالغ غاية الكمال بحيث يكون مجهول الحال فيجب  
الى التوالى عنه ومن ثم قال الفراء في احسن زبدة الاستغماية ولبدا المضي  
في اي الواقعة صفة للثقة حتى يضاف الى الفكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها  
امام كامل او معنى اي الرجلين موسين بنين اطلين وكذا اي الرجل  
مختلف اي رجل موثقاه اي فرد من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاثنية  
فاذا جاز بعد المعرفة فاصبا على الحال نحو هذا اي رجل فيجوز المجاز في التو  
والمخافة اليه لفظا اذا لوافقا معنى نحو مررت بحماره اما اسماء  
وآما اسم الاشارة فانما يقع وصف للعلم والمخافة الى الغنى والى العلم والى اسم  
الاشارة لان الوصف اخصا وساءا واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة  
فد لاني المواضع للدار على المعنى خصوصا وجميع ما ذكر قياسا على ما كان كالسوء  
وذلك للموصول ذي الاسم ودو الطائفة او خصوصا كاي التابع للفكرة واسم  
الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وبقى من الجواهر  
الواقعة صفة اشلم يذكرها المصنف على ضرب من سماعي وقياسي فمن القياس  
كل واحد من رجل واحد الرجل وحق الرجل فلا يتبع غير الجنس فلا يقال ست زيد  
كل رجل وذلك لان الوصف صفة اللفاظ الثلاث كالتكيد اللغوي فلهذا  
لم يحسن است المثل الرجل وذلك لان اللفظ ليس في زيد معنى الرجولية

حتى لو كلف كل الرجل ويوصف بها التكرار ايضا نحو است رجل كل رجل وحق  
وحد رجل ومعنى كل الرجل انه اذا اجتمع فيه من حلال الحرام لفرق في جميع الرجال  
ومعنى حد الرجل اي كان سواك برجل وحق الرجل اي من سواك باطل واما من  
باب جرد حرد كلفته ويقال ايضا في اللفظ اسم التسمي وانت تسمي حدك وتسمي  
ومعنى قولك ما سلب من كذا مقصودا على فكرة نحو قولك جاني رجل سلب  
واما فكرة موصوفة بالجلد بعد ما موصوفة وحي خبر متداوم محذوف على التمام  
والجلد صفة للفكرة اي هو الذي سببه ويجوز ان يكون موصوفا بالجلد بعد ما او موصوفا  
وي خبر متداوم صفة للفكرة قبلها وانما استعمال دون من لان ما للعلم امره  
وان كان من ادلى العلم بقوله تعالى وارب العالمين وقوله اني نزلت لك على  
مجرد او ما نحن فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل سلبت من رجل عندي  
ومن رجل ورجلان حبسك من رجلين حال حبسك او حبسك او حبسك من  
رجال ورجل حبسك من رجل وحبسك من رجل كما ذكرنا في باب الاضافة والى الجرد  
في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين قاصم هذا الجنس اذا  
صعدا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وفضل  
رجلين وفضل رجل ورجل في ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو  
مالك من ليل وتد در در من رجل وقوله الله من شاعر وقال عمر من فاعل  
والعنى في الجمع واحداى هو المدح والتعجب منه فانه من حله هذا الجنس  
اذا اتصلوا وسموا هذا التقييم وقولهم حبسك من رجل مصدر بمعنى المفعول  
اي محبوسك اي مقصودك او من سمى اى اذاه اى يدسك وصف محاسن  
كقولهم حبسك اى جعل عليك عداوة من هذه المصنوعة اى او يسهه وكسره  
ومن المفسر ايضا ان كبر الموصوف والصفة الى نحو صدق وسوى نحو  
عندى رجل رجل صدق او حمار حمار سوء والراد بالصدق في هذا المقام  
مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث محسن  
حد عند من حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة يقال لوب صدق وظل  
مصدق الجوده كما ان الكذب سمي عند من بحيث اذا قصدوا الاعراض  
قالوا الكذب عليك عمرو بن سعدى كذب لم يكذبك اليه المعص كذب عليك الصل  
اي الصل ان معنى عليك به والرمه ويجوز ان يريد بالعمل المعروف قال واما  
او صرنا بان كذب العواطف والعرف اي عليكم ما والا في نحو  
رجل صدق وداره الورع لانه ومن كثيرا ما يصفون الموصوف الى مصدر



توضيح الوراثة التي هي رجل صدق رجل صادق اي احد فكذلك قلت عندنا  
رجل صدق رجل صادق فكذلك المراد من ذكر رجل ان صفته صار رجل  
صفته صفة اول كما في باب لا السر في قوله لا ما باراد ان يجوز ان يكون  
ان في يد لسان الاول كما قيل في قوله تعالى يا ثامينة ناصية كاذبة خاطئة انما  
ان وجوب طاعتها فترقا وتكبرا يرجح كونه صفة ومن القياس الوصف  
المقادير نحو عندى ورجل ثلثة قال صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا كابل  
ما لا يجد فيها راحلة واحدة ويقول عندى برقيزان وكذا الوصف كذا  
والسر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلبة  
والكثرة ونحو ذلك والسماع على ضربين اما سماع كثيره وهو الوصف المصدر  
والاغلب ان يكون معنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون معنى المفعول  
نحو رجل رضى اي رضى قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذنو  
رضي والاولى ان يقال اطلق اسم للثلاث على الفاعل والمفعول معا كما في  
من كثره الفعل كما منه وما غير سماع وهو ضرب احدهما جنس فهو رضى من  
المعاني بوصف به جنس آخر كقولك مررت برجل اسد قال المراد من وصفه  
مثل اي مثل اسد ويقوى ويد قولهم مررت برجل اسد سده اي سادته  
سده فانتصاب سده على التيمس كمثل الى الضمير المذكور كما في قولك  
الكويتي رضى على ما ذكرنا في الحال وقولهم مورس شعرا وقد قال رجل ان  
سده وسوديل عند سبويه ونحوه عند الخليل ان يكون تابا مثل الاله  
كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل ار حمره اي  
مثل ار حمره فبجوزان يكون اسد سده وبار حمره معنى كما مل سده وكذا  
حمره فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم است رجل فلان كما  
ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا من سده الكمال الى  
ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتاوىل المبرد في مثل هذا ما يليق به  
من الاوصاف فعني برجل اسد اي حمره ورجل حمار اي حمره ولا معنى  
لا سمر في نحو رجل اسد سده على هذا انما قيل اتنا عز ولسل لعل ان  
من ظلمه سوا صحت العتوان وعور كما كان لنا منه سوا حصنه مسوما  
اعالها وساحا سوراه اي سودا عالها وكسعا سوراه وتبينها جنس  
يوصف به ذلك الجنس فكون اللفظ بمعنى الكمال نحو مررت برجل رضى اي  
كامل في الرجلية ورأس اسد اي كمالا وتبينها جنس مصنوع منه

التي لوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال سبويه سكره نحو خاتم طين  
وصفه خرو خاتم حديد وباب سراج في الشعر ايضا قال السرا في اذا قلت  
سراج حرقته ولفظه طين خاتمها ورجل فقه عليه سبه ودار سراج ما بها  
دارت حقيقة هذه الاشياء لم يجر فيها غير الرفع فيكون كقولك مدانه اسد  
الوجه وان است برز بلا اسد السبع لعله لان هذه خواص فلا يجوز ان يصف  
قال وان اردت المماثلة والمثل على المعنى جاز هذا الكلام قلت وما ذكره خلاف  
الظاهر لان معنى فقه عليه سبه اسد حقيقة وكذا في طين خاتمها كذا  
على فقه الوصف بالجواهر على المعنى بما ويل معمول من طين ومعمل من فقه  
وقريب منه قولهم مررت بقاع عرج فلان اي كاس من عرج ومررت بقوم  
عرج اجعون وان اراد التسعة كان معنى سراج حرقته اي سراج لمن صفته كذا  
وليس يجوز وكذا فقه عليه سبه اي سره وان لم يكن فقه واما طين خاتمها  
قال سبويه بعد ومن غير السراج قولهم مررت برجل الى عسرة وارج لك و  
لك **وهو** لوصف النكرة بالمثل الجبره ويلزم الضمير اعلم ان المماثلة لا  
سكره ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات  
مشارا بها الى خارج اشاره وصحة التنكير ان لا يشار بها الى خارج فيكون  
كما في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن المماثلة اذ كيف يغير ما لا يغير  
قولهم النعت لوافق المنوت في التعريف والتنكير في النعت المفرد فان قيل  
فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم يجر في نكرة بهادون المعرفة  
لما شبهها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذبا  
ابوه او ابوه ذابا بمقام رجل ذاب ابوه وكذا تقول في مررت برجل  
ابوه زيدا اي كاس ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلذلك  
الجملة موضع من الاعراب كغير البتة والى الحال والعنف والمضاف اليه لا يغير  
ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما يكون  
لما حمل فيها لكونها فرعاً للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل كفى في كون  
الجملة ذات محل وقوعها موقفاً لفتح وقوع المفرد هناك كما في المواضع  
وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام تكرات اشار الى ان الحكم شيء على  
يجب ان يكون مجهولاً عند القاطب اذ لو كان معلوماً لوقع الكلام لقوا نحو السباد  
فوقه والارض تحتها وليس شيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولاً بل شيئاً  
في اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعني كون الذات غير شارها الى خارج اشاراً



وصفة ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه مكره معنى واحد قلنا ان  
ذلك المجهول المتكرر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونها متكررين على المجهول  
انتساب بالصفة المجهولة والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاني زيد  
العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تكثير عالم محض  
جاني زيد العالم وانما زيد وجازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي  
صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تكفي بالصفة والصفة ليعرف المخاطب  
الموصوف والموصول اليه من ان كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف  
والموصول من الصفا فيها بمعنى الصفة والصفة فلا يجوز ان لا يكون  
الصفة والصفة حلتين متضمنين للمعنى المطلوب للمخاطب حصوله قبل ذلك  
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان خبر الخبر اما انتسابه نحو بعثت طلعت  
وانت ترد نحو يا آتيا طليعية كالامروا النبي والا شفهام والتبني والقرض  
ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولا يمكن خبر المتدار  
معرفا للمتدار ولا خصصه جازكونه انتسابه كما مر في باب وصفه بهذا وجوب  
كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة للمضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف  
والموصول وقد يوصف بالجملة يعرف باللام لا سيما الى واحد بعد قوله  
ولقد امر على التسمي شي لان تعريفه لفظي على ما في باب المعارف ولا يقدر  
على احوال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا في الوصف  
وهذا كما قال الخليل في التفت المفعول ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك ما  
يحسن بالرجل فيفعل مثلك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير لفتان على يده الالف  
واللام وانما حرام من ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظا  
لا معنى محض فلا يجوز في العلم ما يحسن بعد الله مثلك وكون الوصف محض  
محله مطابقا للموصوف بالادخال للام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل سديك  
لانك تقدر عليه على احوال الالف واللام نحو ما يحسن بالرجل سديك ولا يكون  
ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمقارن فلا نقول يا رجل قال ولا  
بالرجل بوجه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف  
تقديره وانما يقدر اللام في الاسم وفي المقارن للاسم نحو قولك ونحو  
وقال ابن مالك خبرتك وشكك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما هو  
الضمير في الصفة والصفة يحصل به لفظ بين الموصول واصله الموصوف  
وصفته وحصل لك ان لفظ انتساب الموصول والموصوف مضمون الصلة

والعقد

والصفة فحصل لهما بهذا الالتصاف حصصا وعرف فلو قلت مرت رجل قام  
عمرو ولم يكن الرجل نصف لقيام عمرو بوجه فلا حصص به واذا قلت قام عمرو  
في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد حذف الضمير كما قرئ في خبر  
المتدار وقد يقع التلخيص مفعولها محكية تقول مخدوف هو انتعت في الحقيقة  
كقولك ما وادى بل رأت الدب خطاى مدق مقول عنده هذا القول  
كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضره واقبله اي في حق هذا القول ومفعولها ما  
في باب ثمن نحو وجدت الناس اضره **وصف** وهو وصف حال الموصوف  
متعلقه نحو مرت رجل من غلامه فالاول مدح في الاعراب والتعريف او كبر  
والاخراد والتعريف والجمع والتذكير والتأنيث والثاني مدح في الجملة الاول  
وفي البواقي كالفعل فله حال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل هو  
اي يجعل حال الموصوف اي يسهل وصفه وهو المتكبر كما في رجل قام مخدوف  
وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء ليزيله منزلة حاله نحو رجل  
مصري حماره في حصول الفائدة وهذه الشيء ان كان منصوبا فهو مجرى على  
الاول رفعه ونصبه وجره بخلاف فيه منهم نحو مرت رجل فارب ابوه  
زيد او فارب اباه زيد ولا يكون اذن اسم الفاعل والمفعول الثمين  
للمفعول به ما يبين لما تقدم من انهما لا يصبان مفعولا بمعنى الماضي وكان  
مضافا فلاح من ان يكون صفة مبهمة او غير ما والصفة يجب انضافتها الى فاعلها  
ان انضمت نحو رجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها ولا غير الصفة اما ان يكون مضافا  
او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو رجل قام القلام ولا يعرف  
لاضافة الى مفعوله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان انضمت الى  
الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو رجل منارب الغلام الحسن الفاعل على المفعول فلا  
تعلم ان اسم الفاعل سمي وان ذكرت المفعول به لم يجر ايضا لان اسم الفاعل  
الماضي لا يصب المفعول به وان انضمت الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل  
بعده مرفوعا نحو ردد منارب عمرو غلام امس وزيد منارب غلامه عمرو اذ لم  
لان اسم الفاعل غير سمي وتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير مفعوله وان  
لم يكن الشيء ماضيا جاز قد يسبويه ان يصب به مطلقا كما في المنون سواء كان  
او استقيا لا نحو رجل منارب غلامه زيد الا ان او عدا او سوا كان علا جاز  
ما كان محسوسا رى كالعامل والصارب او غير علاج كالعالم والعارف و  
الحال والملازم وقال يونس لا يخفى ان يكون حالا ومستقبلا فالحال نصبه











اسم الاشارة ووضع لثمة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة احسن  
واعرف من المعروف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين  
والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين مما يوجب  
معرفة بالعين والقلب احسن مما يعرف باحدهما ولضعف يعرف ذي اللام  
لعمل معنى التكرار نحو قوله تعالى لئن لم يكن كذلك كما يجي في باب المعرفة والتكرار  
والموصول كذا في اللام واما المضاف الى احد الاربع فتعريفه مثل تعريف  
المضاف اليه سواء لانه يكسب التعريف منه هذا عند سبويه واما عند الجرجاني  
فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكسب وكذا  
يوصف الى المضمر لا يوصف المضمرة فحده نحو الطرف في قوله رأت غلام  
الرجل الطرف مدلول لا منه وعند سبويه موصوفه لغلام وذهب الجرجاني  
ان الاعرف العلم ثم المضمرة ثم المسمى ذي اللام والعلم ثم الطرف الى العلم  
حسن وضع لم تقصد به المدلول واحد معين بحيث لا يركب في اسمه ما  
يماثل وان العلم مشترك فتوضع بان مخلاف سائر المعارف كما يجي  
في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمرة ثم العلم ثم اسم الاشارة  
ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفنا اسم الاشارة لان تعريفه  
بالعين والقلب ثم المضمرة ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفنا  
ضمير التكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يقع له مشارك وضمير الخطاب  
جعلها في درجته ثم ضمير الغائب السالم من بهام اي الذي لا يستفهم  
ثم الشاربه والمنادي ثم الموصول وذو الاداء والمضاف بحسب المضاف  
اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا انقر ذلك فان وجدت  
في مذهب ما عاينته لا تخص فهو مدلول عند صاحب ذلك المذهب  
لاصفه فاسم الاشارة في قوله يريد هذا بدل عند ابن السراج موصوفه  
غيره وعلية نفس وانما لم يحرك ان يكون التثنية اخص من النعوت لان التثنية  
تقتضي ان يبدى التكلم بما سواخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحرك  
نعت والاراد عليه من التثنية ما راد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك  
رجعنا الى التثنية وسما على مذهب سبويه في ترتيب المعارف اذ هو  
اول واشهر فنقول المضمرة لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف  
لان لم يوضع الا للذات المعينة لا المعنى في ذات ولذلك اوصل الى العلية  
عن الحسنة اسم الى معنى مجرد ذلك المعنى التثنية نحو احمد واسفرازا سميت

بها ولا يوصف لها منه لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة احرف فصا مدلول  
من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفه لان الاغلب فيه الشرط والانتظام  
ودفعه موصولا قليل فزوي ذلك الاكثر واما وصف مد الطائفة وان  
كانت على حرفين كما في قوله قولنا لهد المراد واما ما علم بان المسرفي  
الفرع من المشابهة لمد الموضوع للموصوف باسماء الاجناس نحو رجل ذو  
مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعا على ما قال  
الزجاج ان الموصول وصف لمن كما يجي والظاهر انه مشغول بالصفة  
الصفة فالعلم سبب بالمهين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى المهين  
والى ذي اللام ولا يثبت بالمضاف الى العلم لانه اعرف من العلم اذا عدا  
المضاف في التثنية بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا  
بذي اللام والموصول لما يجي وكان القياس ان يوصف بكل واحد  
من المهين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف  
الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصوف لانه شمله على قبا وزعم بعضهم  
انه يوصف بجميع المضافات فاجازنا لرجل صاحبك وصاحب زيد قال  
والمع منه نصف وعلى مذهب سبويه لو جار مثل ذلك فهو بدل لا ينفق  
فان جعلنا المضاف موصوفا فلما المضاف الى المضمرة لكل واحد من  
المهين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمرة والى العلم والى كل واحد من  
المهين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فيقتل لكل واحد من المهين  
وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام  
فوصف وبذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول يوصف  
بها هذا كله على مذهب سبويه الذي عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب  
غيره ان نصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهيم وان جار على غير  
المصنعة مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا يوصف على امر قد سب ما ذكرنا من  
قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ووصف الموصوف  
ايضا لقوله لهد المراد واما قوله واما المرم وصف باب  
بذي اللام للايهام ومن ثم وصف مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العلم  
كانه مثل فيقول كان الواجب بنا على قوله الموصوف اخص موصوف او  
ان يوصف اسم الاشارة لكل واحد من المهين وبذي اللام وبالمضاف الى  
احد هذه الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو هذا رجل



وهذا الذي قال كذا وهذا وقال كذا على اللغة الطائفة فاجاب بقوله  
للابهام الى اسم الاشارة بهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها  
اي بالاشارة اليها او بالصفة فلي قصد بعينه بالصفة لم يكن بعينه مسمى آخر  
منه لان المسمى مثله لا يرفع الابهام فلم ين الا الموصول او ذو اللام واللفظ  
الى احدهما وتعرف المضاف بالمضاف اليه والالتي بالحكم ان يرفع اسم  
المسمى ما هو مسمى في نفسه كذا في اللام لا ياتي الذي يكسب التعريف من  
معرف غيره لم يكسب المسمى تعريفه السعار فاقصر على ذي اللام لعينه  
في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صفة معنى ذي اللام فالتدري صرب  
بمعنى التعاريف وايضا الموصول الذي يقع صفته ذو لام وان كانت  
الاذا والطائفة وقد ذكرنا طرفا من حال المسمى الموصوف بذي اللام في  
باب النادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان اللام  
عطف بيان للاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اى من جهة ان المراد  
من وصف المسمى حقيقة الذات المشار اليها منع هذا الاسم  
الابيض عام لا يخص نوعا دون آخر كالان والفرس والسر وغيره فكلما  
هذا العالم قال العالم محض نوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل  
العالم ولا بأس من ان يذكر بعض بعد ما اعقله المسمى من احكام التفت  
وسمى اقسام احد جامع الاوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان  
العامل واحدا وله مسمولان متفعان في الاعراب لسبب عطف احدهما  
على الآخر فان اتفقا تفرعا وتكثيرا جازا فاذ كل واحد منهما بوصف واحد  
جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاني زيد الطريف وعمرو الطريف وانما  
نحو جاني زيد وعمرو الطريفان درابت رجلا وامرأة طريفتين واذا اجتمعتا  
في التفت طلب التذكير على التانيث كما رابت والعمل على غيره نحو مرسى  
بالمرس ومن ورسهما المصلين وكذا في خبر البتة والى والى ونحوها نحو اربعة  
والمرسلون وجاني زيد وسندو المارسر من وان اختلفا تفرعا وتكثيرا  
لم يكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه تامة وفصلها اراهم ان  
ولا راعى لا متناع كمال التفت والمنعوت تفرعا وتكثيرا فان ارد  
كل واحد منهما سمى او جمعهما في تفت مقطوع نحو جاني رجل وزيد الطريف  
وان اتفقا اعرابا لا لسبب العطف نحو اعطيت زيدا انا فلا يجوز جمعهما في  
وصف واحد بل يعود كل منهما لوصف او جمعهما في تفت مقطوع لان التانيث

في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسما مفعولا اول واما فان كان العامل واحدا  
ومفعولا مسمى الاعراب فان اتفقا معنى ايضا لم يجر جمعهما في وصف فاما ان  
يعود كلاهما بوصف او جمعهما في تفت مقطوع فان افرقت فلا ولي ان يكون  
تفت كل واحد منهما الى جنبه نحو لى زيد الطريف وعمرو الطريف ويجوز جمعهما نحو  
لى زيد وعمرو الطريف الطريف تفت الثاني في نفسه وتفت الاول ليس الثاني  
لانه اذا كان لا بد من الفصل من التفت ومنعوتة ففصل احدهما من صاحبه  
اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما اذا اتفقا معنى عند  
البصر من نحو مارب زيد وعمرو اجازتهما وعلت جمعهما في تفت نظرا الى المعنى  
او كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى ان ان هنا ما لعل مراد  
جانب القيل لانه محتمل الكلام فيرفع الوصف نحو مارب زيد وعمرو الطريفان  
ولعلنا لو سوي من الرفع والنصب لساوينا في المعنى وان لم يكن العامل  
واحدا فاما ان يكون العمل واحدا او لا في الاول ان كان العامل مكررا  
للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الطريفان وان لم يكن  
مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا راغبين او بائسين  
او كانا اسمين جارين او مبتدئين او خيرون وكان احدهما معطوفا على الآخر  
والمعولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين ونحوها  
او مبتدئين جاز عند سيبويه والجيل جمعهما في وصف اذا اتفقا تفرعا وتكثيرا  
نحو قام زيد وقام عمرو الطريفان ومنه زيدا او كرسى بكر الطويلين  
وجاني غلام زيد وابو عمرو الطريفتين واخوك زيد وابوك عمرو الطريفان  
سواء كانا الطريفان صفة للمبتدئين او للخيرون والمبتدئين والخيرون  
الماخرين ياتون جوازا ذلك الا اذا اتفقا العالمان معنى مع الشروط  
المذكورة نحو جلس اخوك وقد ابوك الكرمان والبربر ومع مثل هذا رجل  
ذلك امرأه متعلقان لاختلاف اسمي الاشارة قريبا وبعدا خلافا لسيبويه  
فان قيل خبرهما كفا على الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الآخر  
لم يسرك المعولان في اسم خاص او لم يتفقا تفرعا وتكثيرا لم يجر جمعهما في وصف  
فلا تقول هذه جارية احدى من لعلان كرام على ان كرام وصف لاحوى  
ولا من معال تقول كراما على القطع وكذا القطع نحو هذا فرس احدى اسبك  
العقلان وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا يقول هذا رجل  
وفي الدار آخر كرام لان المعولين لم يسركا في اسم خاص لان احدهما



بشدا والاخر خبر كذا لا يعمل جاني زيدا وذهب رجل كيمان بل يقطع لا يقطع  
المعولين تعريفا وتكبرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند  
الحالين مطلقا لان العاقل في النعت والمنعوت شيئا واحدا على الصحيح فيلزم  
كون النعت محمولا لعاقلين وان لم يكن العاقلان من نوع واحد نحو ضرب  
وان عرا قاتم ونحو هذا الكلام زيدا فليجوز منعوا جميعهما في وصف واجاز  
بعضهم كقولهم زيدا الفريسيين وان اختلف العاقلان والعمل معا فليجوز  
على الجواب قطع النعت المشترك فيه الا ان الكسبي فانه اجاز جميعهما في وصف  
عد لعارض المعنى نحو ضربت زيدا والمبار عرو والطرفان لان زيدا  
وعروا متباينان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عند الله وهدا ردا الرجليين  
الصالحين على القطع لانك لا تغني الا على ما علمه وعلمه ولا يجوز ان يقطع  
يعلم من لا يعلم فليجوز منزلة واحدة وتباينهما تفرق الصفات مع جمع  
اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متباين الصفات فاما ان يوصف  
على وقت عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على  
خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر يعمل مررت ثلثة جال  
شاعر وكانت درار وادارفت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب و  
بعضهم رار و منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم رار ولا يالعا تعريفا وتكبرا  
فقطع الوصف الى الرفع فقط او الى ان لم يكن هناك الحال معنى نحو رجل  
فصير وطول ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى  
نحو الرجليين فاحكا وبابا ولا يمنع في الوجهين الاماع على البدل ويجوز  
القطع ايضا الى الرفع فقط في حرواج الابتداء نحو قوله فلا يعمل على  
صنف معرب واتر معدول عن البيت جانب اي منها صنف معرب  
وسما آخر معدول وقوله فاسم في حسب المقام الصفا سرمد عظيم  
وكوف البدين ومرعف اي سم طلس وقوله مرعف اي ارعة الموت  
اي فاربه وفي الثاني اي فيها كان الصفات فيه اقل الرفع لا عمل على القطع  
نحو ايت ثلثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون  
البعض محيا بقوله اذا كان محمول ما اسهل لعله اكل سطار وان  
وان كان الموصوف متحد والصفات متحدة نحو مررت برجل كاتب  
شاعر رار فالادى الاتباع ويجوز القطع على تقدير موكاتب ولا يجوز  
تقدير مسم كات ولا بعضهم كات ثلثة قطع الصفه رفا ونصا لم

فات

ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت لتأكيد نحو اس الدار والعمه و  
لانه يكون قطع الشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك ليس  
في معنى الصفه دال عليه فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو جاني القوم اجمعين  
والشرط الاخر ان يعلم السامع من تماثل المنعوت بتلك النعت كونه وعمره  
ولا يقطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب  
لكن ذلك الوصف سلم وصفا آخر فلك القطع في ذلك السامع الذي لا يقطع  
مررت برجل العالم المحلل قال العلم في الاغلب سلم لم يحل ومع الجمع  
الشرطين جاز القطع وان كان نقا اول كقوله تعالى وامرته طالة الخطبة وتكون  
الحمد لله المجيد وشرطا ان يجامى في القطع كمررت النعت واللام رد عليه  
ان كان النعت المراد قطعه معروفه وح ان لا يكون المنعوت اسما  
لما ذكرنا ان اسم الاشارة يحتاج الى لغة ليس دابة وان كان مكرره  
سعد معب آخر منس وان لا يكون النعت الثاني ايضا لجواز التخصيص  
لانه اذا احتاجت النكرة الى الف لم يخصصها لم يجز القطع اذا قطع  
مع الحاجة والاعرف مجي نعت النكرة المقطوع بالواو واللام على القطع  
والفصل اذا ظهر النكرة تحتاج الى الوصف فالكه القطع بحرف موص  
في القطع اعني الواو قاتل وما الى السوء عطل بوسعها مرا صبح مثل  
السعال في ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الحق لاسف  
قومي الذين تمسم العداه وادع الحرا البار لول كل معرك والطيس  
معاذ الارر والواو في النعت المقطوع اعتراضه لصفة وبعده ويجوز  
محالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتكبرا كقوله تعالى ويل لكل  
مميز لمزة الذي جمع مالا واذا كرت نعت شي معلوم اسع  
القطع او اسع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذا لا  
بعد القطع مع والاكتر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذا  
او ترها نحو الحمد لله المجيد ومررت بزيد الفاسق وبعرو المسكين  
وقد يكون لسمها محورا العاصب احصى وقد ذكرنا في التدا  
حال هذه المنعوبات والمرفوعات ولوس اوجب الاتباع  
في الترحم اما على النعت فيها امكن واما على البدل فيما لم يكن نحو  
رايه اما اس ومررت به المسكين والتحليل اجاز قطعه رفا ونصا  
كما في المدح والذم ولو لم يضمن النعت ساسا من المعالي المذكورة



لم يقطع كقولك ردا الرار او صاحب الثبات الا بعد ان يكون قد قطع  
على الرقعة عند المعالي المذكورة او لا وسواء كان المعطوف عليه نقطا او لا  
حرفا لا ضربا والاسدراك فيما هو ديان بالقطع لقول برت رجل قائم  
بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد قد يقطع النعت الاول  
بالواو واذا طال دليل المنعوت كما قال الزجاج ولكن ليس من الى قوله  
والموقوف بعد اسم ان الموقوف بعد اسم من ومنه الذي ذكرناه من  
شروط النعت المتعلق انما يقتضي اجازة الاجتماع على النعت ايضا فاما اذا  
لم يجر كما في الاشارة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع  
معرف الموصوفات فلا دراجتها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف  
بكذا كغير ان علم ولم بوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعند من كان  
الطرف عين فان وصفت باحد ما جاز كسر الهمزة بالشرط المذكور بعد  
لكن لا كما لا في الكثرة لان القام مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله بالجملة  
مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الطرف والدار لكونهما مقدرين  
بالجملة على الاصح وانما كسر حذف موصوفا بشرط ان يكون الموصوف بعض  
ما قبل من الجوز من او لفي قال الله تعالى ومنهم من ذلك وقال في مناهل  
له مقام معلوم اي من ههنا ملكا الملك له مقام معلوم وقال الشاعر  
وما الذي انا اماران منها الموت واحيى اسمي العنس الكرخ اي سماه  
اموت فيها وحكى سيبويه ما سمع من اماراه في حال كذا وقال وكلهم من  
كالما بهما واهي على لوح آخر من الجوز وقال لوقلت في قوما لم يسم  
تفصيلها في حسب وسم فان لم يكن وكذا لم يسم الطرف والجملة مقابلة التي  
قال ان حلا وطلعا لاسما في اصح العامة يعرفون وقال مالك عندي  
غير سم وجره غير كسر مدده الور كانت كفي كانت من ارمي البشر  
كانك من حال اي ليس بجمع طيف رحمة ليس وانما كسر بالشرط المذكور  
لهوه الدلالة عليه بذكر ما يشتمل عليه قبل فيكون كانه مذكور واعلم ان صلح  
النعت لياشرة العاقل آية جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مريت  
لظرف رجل ان قال والمومن العاديات الظرف مسماها ركنا من العمل  
والسد وقرب منه قوله تعالى وغريب سود لان حق غريب ان منع  
اسود لكونه ناكدا نحو احمر قال وان لم يصح مباشرة العاقل آية لم يعدم  
الافرودة والله انما حركه لقول في ان رجلا ضربك في الدار ان ضربك

رجلا واذا وصفت النكرة لمفرد وظرف او جملة قدم المفرد او احدا باقيا  
في الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه مبارك وليس لك في  
خلاف البعض والدليل عليه قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله  
يا اي الله تقوم بحسبكم ويحسبونه اذلة وقال الشاعر ولسل فاسد على الكواكب وزما  
لوت نصفه ولم يذكر العلم بها قال الا انما الظرف المراد بالسمي على جالده لغيره  
على علم اي علم ولد الى الحسب لا او اما وجب تكرره كما ذكرنا في الحال قال  
تعالى لا تافاض ولا بكره لقول لقيت رجلا اما عالما واما جاها ولا يوصف  
المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذ لم يفسد ويقال له لفظا لحوار  
ذلك للاتصال الى اصل من المضاف المضاف اليه فيجعل ما سولت لعل ان يبنى  
ونعت ان في لفظا وذلك كما لفظا لفظا المضاف اليه الى يبنى ان يبنى  
اليه المضاف نحو هذا حجر ضبي وحسب زماي والذي سولك الحجر والحسب المضاف  
والزمان والليل لشرط في لفظا لحوار يوافق المضاف والمضاف اليه  
ونقطة ونحوه وتذكيرا وتايينا للاحكام هذا ان جرحه حبان ولا يحرك  
تلافا لسيوية واستشهد بعبارة لقوله فاما كم وحسب لطن وادحور الثبات ليس  
لكم شي نحو ممرور وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جرحه حرب  
حرة فحذف المضاف الى المضاف فاشرح التغيير المرفوع في حرت لكونه مرفوعا  
ليقاربه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله ممرور الثبات ممرور يا حبه  
ثم حذف المضاف الى حبه فبقى ممرور ما ثم لما اضيف ممرور الى الباب اسر  
التغيير فيه كما في من الوجه **قوله** العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه  
نحو سبط بيته ويس متبوعه احد الحروف العشرة وسبا في مثل قام زيد وعمر وقوله  
مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان وان كان على قال لان المقصود  
في هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك سطر الوصف المتبوع بذكر معنى فيه  
لوح عطف البيان المتبوع بذكر اسمية والنسب المرفوع ما هو السبب  
اليه في الحقيقة لا غيره واما البيان المذكور بلفظ العموم بان على عمومه غير  
ولم يسمي النسبة لانه الفعل اليه فاعلا كان ومفعولا او جرحا ولسه الاسم  
اليه اذ كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البديل لانه هو المقصود عند تم  
دون متبوعه وسند ذكر الكلام عليه في باب ويذكر ان عطف البيان هو  
البديل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا ويل ولكن وام واما في المقصود  
بالنسبة معها احد الامر من المعطوف في المعطوف عليه قوله بوسط بيته



ليس من تمام الحد بل هو شرط العطف النسخ ذكره بعد تمام حده قال ولم اسع في ذلك  
بقول العطف تابع توسط بينه وبين جملته احد الحروف العشرة لان الصفا  
بعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام ولست اقفية في  
المردم وقوله بالهف زبانه لثرت الصالح فالصالح فالتام فلا بد من ان يترجم على  
مثل هذه الاما وصف فانه يطلع عليها انما معطوفه الا ان يدعى انها في صورة  
العطف وليس معطوفه واطلاق العطف عليها مجاز **قوله** واذا عطف  
على المرفوع المتصل كذا منفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه  
مثل ضربت اليوم وزيدا واذا عطف على الضمير المجزأ بعد الفاعل مثل  
بك وبزيد انا كذا بالمتصل في الاول لان المتصل المرفوع كالمرحوم المتصل  
لفظا من حيث ان متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل من  
من حيث انه فاعل والفاعل كالمرحوم من الفعل فلو عطف عليه لم يترك  
كما لو عطف على بعض حروف كقوله اولا لا منفصل لانه يترك نظرا ان ذلك  
المتصل وان كان كالمرحوم منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل  
بتاكيد فحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان  
المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا  
للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو يا ضربت الالهات وزيد لم يكن  
كالمرحوم لفظا وكذا ان كان متصلا منضموا نحو ضربتك وزيد لم يكن كالمرحوم  
ويجوز تركه المتصل المرفوع لا لغير العطف نحو ضربت انت وضربت انا قوله الا  
ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست  
الا ايت رجلي او جملتها كقوله او بعد كقوله تعالى اخبرني ولا ايا ذما  
فان المعطوف هو انا وانا فان المعطوف هو انا وانا ولا زائدة لتاكيد النسخ  
وسمى الفصل قد يكون بالمتصل كقوله تعالى فليكنوا فيها سمى والفان وما جاز  
من دونه من شيء نحو ولا ايا وانا وقد لا يكون والامر ان يتبادر ان هذا فاعل  
فيجوز تركه وانما يترك لان طول الكلام قد يعجز عما هو الواجب في خوف  
طلبه للاختصار نحو قوله حصر القاصي امرأة او الى عطوا حوره بالنصب  
فيكف لا معنى عما ليس الواجب بل هو الادنى وذلك ان نذهب اليه  
ان ان يترك بالمتصل هو الادنى ويجوز ان العطف بلام تأكيد ولا فصل  
لكن على قولهم حطوه اصلا بحيث لا يجوز ان يتركب واما الكوفون  
فيجوز ان العطف المذكور بلام تأكيد بالمتصل ولا فصل من غير استئذان

قوله واذا عطف على الضمير المجزأ عند الفاعل فان ذلك لان اتصال الضمير  
بجازه اسد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضمير متصلا جاز  
اتصاله والمجوز لا يتفصل من جازه سواء كان ضميرا او ظاهرا فكل العطف  
او يكون كالعطف على بعض حروف كقوله فاعلم ان العطف على المجزأ  
الا اعاده الجار ايضا نحو ضربت زيد وبك والمال من زيد وبك وليس للمجزأ  
ضمير منفصل كما يجيء في المشتقات حتى لو كذب اولاهم لعطف عليه كما عمل في المرفوع  
المتصل فلم يبق الا اعاده الفاعل الاول سواء كان ضميرا او ظاهرا لانه يترجم  
او حرفا نحو ضربت بك وزيدا ولا اعاد الاسم اذ لم يكن ان لم يترك الا ان  
العرض وان لا معنى له كما في قوله بك وس زيد لا يمكن ان يكون هناك بيان  
بين الضمير الى زيد وحده وس اخره كقوله الى الخاطب وحده لان الضمير الضمير  
طريقه فخرنا ان يكون انا في لسان الغرض فقط وان ليس نحو جاني فلما كان  
غلام زيد وانت زيد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يحرم على مجزأ لو قام قرينه والتمس  
على المقصود وان قلت فاقول بعد اعاده الفاعل بقول الجار والمجوز  
على الجار والمجوز ام تقول المجزأ عطف على المجزأ قلت النظر المستقيم  
لنفتقن ان القول الثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال يعني وبك  
مستقيم اذ لا معنى للضاف ان في كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف  
لنفس المعنى ونحو ضربت بك وزيد وان يمكن ان يكون لسا في فيه معني  
او يمكن ان يكون سوي معني الجار والمجوز فيكون السبب الاستيفان للسا في  
معنى ولم يكن ذلك في سائر النسخ الا انما اعرفنا ان السبب الاستيفان للسا في  
العرض الذي اجتبى له من الثانية لعله وجب الحكم بكون المجزأ عطف على المجزأ  
هنا كما في سائر النسخ من قاء لقر هذا قلنا ان يقول المعطوف مجزأ مع تكرار  
ما كان مجزأ بغير تكراره اعني بالفاعل الاول لان وجوده ان في الامر لفظي  
موس حيث المعنى كعدمه كما قال سيبويه في نحو لانا لزيد ان جره بلاضافة لا  
باللام الظاهرة والا ولا في ان يجعل حرة على الفاعل المكثر اذ ليس باقل من الحروف  
الزائدة نحو كفى زيد فانها لا معنى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم  
الحرف في حال السعة والاختصار مذهب البصريين ويجوز عند سم تركه اصطلاحا كقوله  
فاليوم قريب بمحوبا وسما فادس ما بك والامام من عجب واجاز الكوفون  
تركه الاعادة في حال السعة مستدلين بالشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حائلة  
عليه ولا خلاف معها وكقوله تعالى تسالون رب الارحام بالحق في قرآن حمزة



بان اليا مقدرة والبرئنا ومنه لا حرف الجمل لا يعمل مقدرا في انشراح  
الاني نحو الله لا فعل ولا ايضا لا يظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون  
الواو المقسم لا يكون اذن قسم السؤال لان قبله والقوة التي هي في الون  
وقسم السؤال لا يكون الا مع الابعاد كما في والظاهر ان حصة جوده لك بار على يد  
الكون ليس لانه كوني ولا سمي تواتر العوات السبع وذهب الحزمي وحده الى جواز  
العطف على الجور المتصل لا اعادة الجار بعد تأكيد بالضمير المنفصل المرفوع  
نحو مرت بكات و زيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس  
يشي لانه لم يمع ذلك مع ان تأكيد الجور بالمرفوع خلاف القياس واغارة  
الجار اقرب واشتق من قبل جازا كيد المرفوع المتصل في حاو لي كليم والابا  
منه نحو عيسى حماك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل و جازا ايضا كيد الضمير  
الجور في نحو مرت بك تفك والابدال والابدال منه نحو عيسى حماك  
جاءك من غير اعادة الجار ولم يجر العطف في الاول الالاء التأكيد المتصل  
في الثاني الا مع اعادة الجار كما في باب ان التأكيد والتبدل ليسا جليسا  
منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما المعنى فلان البدل في الالاء  
الماكل المتبوع او بعضه او متعلقه والفظ قليل لا دور التأكيد غير المتوكل  
اللفظ قلنا لا ينفصل بينهما ومن متبوعهما بحرف كما في العطف ليس فكم  
حري ما هو كالجور من متبوعه علم هو كالجور من حامله ليوافق التابع والشيء  
من حيث كون كل واحد منهما كالجور ما قبله واما عطف ليس فتنفصل عن  
متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الالاء  
المعطوف عليه فانكر جري ما يستعمل كالاجنبي من متبوعه علم هو كالجور  
ما قبله لفظا لتابع والمتبوع فان قلت فلما طردوا الحكم على هذا الوجه  
في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعها كما قلت ولم افردوا انفس  
والعن تأكيد متبوعها الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التأكيد  
قلت ذلك لانه اخرى ذلك لان النفس والعين كسرا ما لسان الحال  
ولعمري غير تأكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عبيد فلم يوكد معها الا  
بالمنفصل ليس لفظا على اذ كان غايها او غايها بالتأكيد نحو زيد جاني  
نفسه و منه جاني نفسا ثم طرد الحكم مع ان ضارفا ما ردة نحو ضربي  
نفسك وان لم يمتس واما كل واحد من هاتين باللفظ على نحو الكتاب  
حري كذا لان كلا لاني العواطف الظاهرة اصلا فلا نقول جاني بكلمة وكنت

كلمة ولا مرت بكلمة على قد اسعمل متدا لا غير اما لان العواطف معنوي كما  
موجب المحذور ولان مرده انما عني خبر المتدا كما اخبرنا في اول الكتاب  
يزيد وقد مثل المعن اختصاص النفس والعين بتقديم تأكيدهما بالمنفصل  
ما هم كرموا ان لو كذا الحزمي ما هو كالمسجل قال لان النفس يسجل غير كيد  
كل لا يستعمل الا بالتاكيد و هذا العلة تبطل عليه في قولهم مرت بك نفسك  
فالاول لا قد من قولهم **والعطف في حكم المعطوف عليه ومن ثم**  
لم يجر في زيد بقا لم اذ كانا ولا اذ استعروا الالاء رفع وانما جاز الذي لفظ  
فمعصب زيدا الذاب لا تماثرا لبيبة لا يريدون لقولهم ان المعطوف  
في حكم المعطوف عليه ان حكمه مع المعطوف عليه مطلقا يجب تنونه للمعطوف  
معي لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف الموب على المثني و  
بالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى قبله لا يظهر  
الى نفسه يجب تنونه للمعطوف كما اذا ازم في المعطوف عليه بالنظر الى  
ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه مله له ارم مثله في المعطوف كما  
اذا انفسى قبله كونه نكرة مجرور رب والمجور كيم وجب كون المعطوف كذلك  
فلذا اضعف الواجب الماهة السمان وعندنا ونقول في رب ساه وحملها  
ان المعطوف نكرة كاجبي في باب العمراء وكان يجب على الاصل المتقدم ان  
لا يجوز زيد والمارت لوجود محرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى كون  
لما كان المكروه مواجعا للام وحرف التدار ولم يحمقا حال كون اللام  
في المعطوف جاز كما في بابا الرجل وان وجب المعطوف عليه حكم بالنظر  
الى نفسه والى غيره مما وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف  
عليه فكذا او حق ما المعطوف في ما رده وعرو لان ضم المسادى لفظا الى  
حرف التدار والى كونه معروفا معروفا وكان يجب ما المعطوف على هذا  
في لارجل وامرأة كما في التدار لكن العلة قد تقدمت في النصب بلا التدر  
وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما  
وجب في المعطوف عليه فلهذا لم يهتم المعطوف في يازيد وعبد الله  
ضم التناوذي ليس لحرف التدار فقط بل لذلك وكونه معروفا معروفا قلنا  
كذلك نصب المعطوف في لارجل ولا يزيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى  
لاو الى حامل النصب وموالتكر المضاف والمضاف اليه بالنظر الى لاو وحده  
فيقول يجوز عطف الجار الى مد على المشتق نحو زيدا حرو رجل شجاع وذلك لان



في المتن الواقع خبرا لم يجب كونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ سجد ايضا على التفسير  
كان جامدا على النظر الى نفسه ايضا ومؤكد مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من  
ضمير فيه اذ في محموله فالقصد ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف  
المعطوف عليه جاز قياؤه مقامه قوله ومن ثم لم تجز في ما زيد بتمام او قايما  
ولا ذهاب عن والرفع وذلك لانه لا وجب لقولك بتمام او قايما  
الضمير كونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان ثبت مثله في المعطوف مع  
اشتقاقه وموقوفك ذهاب عن دلان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر  
الى كونه خبرا او كونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذهاب عن  
يا لم تجز لاني ذابا عن وقال قلت فجزه عطف عطف الاسم والجز على  
الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كمال المعطوف عليه حتى يكون مثله  
في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل فيها  
بخلاف الثاني في فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد  
عندي في عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجه هذه المسئلة مستوفيا  
فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم البواه لا قائم عدي وان لم يكن في  
قائمه من ضمير راجع الى الموصوف حلا على المعنى لان المعنى لا فاعدا البوا  
فهو في حكم ثابت فيه الضمير وذلك لان الضمير المسكن للمثنى في قائمه من راجع  
الى الموصوف وكذا قولك برجل حسيه جارية لا قبحة لانه تقدير لا حسيه جاز  
قوله وانما جاز الذي لظرف نصب زيد الدما في قولك لظرف الدما  
نصب زيد لقول الذي لظرف نصب زيد الدما في قولك لظرف الدما  
عطف على لظرف الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كمال المعطوف  
عليه ومواليا منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق ويجاب بان  
هذه الفاعل ليستة لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله  
والذي لم يول عند ان الجملة التي يلزمها التفسير كخبر المبتدأ والصله  
اذ اعطيت عليها جملة اخرى غير متعلقة بالمعطوف عليها معني يكون بها  
بعد مضمون الاول مراحا اولى اذ بعد ذلك جاز محرد احدى الجملتين  
من الضمير الرابط الكسفا ما في اختها التي كرها سوار كان مضمون  
الاولى سا لمضمون الثانية كما في مسلة الدما اولا كما نقول محردا  
زيد في جاز زيد فخرت الشمس الذي جاز فخرت الشمس زيد لان المعنى الذي  
لعبت عنه غروب الشمس زيد لقول خبرا عن الشمس الذي جاز زيد

الشمس وليس مجي زيدا سببا لغروب وكذا يجوز مع لم او مضمون معطوف بالضمير  
الاولى وان كان متراجعا فنقول الذي جاز فخرت الشمس زيد لان المعنى الذي  
عن مجي غروب الشمس زيد وكذا التي جاز زيد فخرت الشمس وكذا نقول في خبر المبتدأ  
زيد ما فخرت الشمس وزيد غرت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما يعطف  
على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها التفسير كما ظهر في قوله زيد فخرت الشمس وعمر يعطف  
ضمير على بعض آخر الجملة لا ازيد للضمير الجارية منه فخرت عمر اياه وانما جاز  
ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضمير او المعطوف المفرد كخبر المعطوف  
عليه لاجل عدم الاستقلال فقام اسم الجملة المعطوفة المفرد ولم يوجب من حيث  
المعنى الجملة المتقدمة لتعقب مضمونها صارت كما جاز ما كان في الضمير في الجملة  
وكان لم يكن الجملة المعطوفة لعل معنى المعطوف عليها نحو الذي قام وقت  
مزيد لان ان لعل المضمون معنى فعل الذي قام وقت في الجملة  
زيد والذي ردل الحال ولا زول انا والذي لعل لعل القياس ولا مسلة اس  
لان الاقران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقران  
لم يحرك لان الواو ملحق بالجمع لا بالثنية على الاقران وغيره كما كان في العاروم  
لعل معنى من المعنويين هذا وقولك منذ لقيت زيدا وانما جاز انما  
الواو وفي المسئلة اذ ذكرت مقام الواو العاروم او او خلاف لا يجوز  
لاني لا اجمع بين ما يصل مع الفاء ومنه واو فتحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف  
فتبقى الجملة الاولى لا ضمير ماعدا على المبتدأ بخلاف الواو فانها تجمع فلا يحتاج  
الى تقدير فعل وليس لاني لان العالم ليس تقدير في المعطوف كما سن في  
التواليح ولو سلمنا انما جازت على ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء ولم  
واو لعل معنى بالاولى وانما ان صرح بالفعل في الثاني مع الواو نحو  
زيد اكرمت عمرا واكرمت اياه فان قصدت بالكرم انما جازت المسئلة  
وان قصدت الاستيفاف فتنت الاول على الجملة الخيرة عن الضمير قوله  
واذا اعطفت على عاقلين مختلفين لم يحز خلافا للقرآن الا في نحو في الدنيا  
والخبرة عمره خلافا لبيور معنى قوله المعطف على عاقلين ان يعطف بحرف  
واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمشوب والمرفوع ومختلفين  
كالمتصوين على معمولي عاقلين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكر اخا لدا  
فقد اعطفت متعلقا لاعراب على معمولي عاقلين مختلفين وقولك ان زيدا  
ضرب غلاما وبكر اخوه عطف محققا لاعراب ولا يعطف المعمولان على



عالمين بل على معمولها بهذا القول سهم على حذف المضاف وانما عطف المضاف  
مستفيضة كانا او تخلفين على معمولي عاليل واحد فلا باس له نحو ضرب زيد  
عمر او بكر خالد او طيب زيد اقاما وعمرهما عددا واعلم زيد عمرهما بكرا ههنا  
وليس خالد احمد اكرما وذلك لان حرف العطف كالواو لا يقي  
ان يكون حرف واحد كالعالمين ويجوز ان يكون كما مل عمل عليين وثلاثة  
اكرما علم ان الانفصا كحرف العطف على عالمين مختلفين مطلقا اذا وقع  
فصل بين العاطف والمعطوف المجزوء نحو دخل زيد الى عمر وبكر خالد فهذا لا  
يجوز اجماعا حتى من جواز العطف على عالمين ومن لم يجوز انما عند من جاز  
فلا فصل بين العاطف الذي هو الجار ومن الجور واما عند من لم يجوز  
فلقد اذ للعطف على عالمين وليس الامر كما زعم البعض من قوله بحره بعض  
الكوفيين مطلقا فان كلهم اطعموا على المنع مما ذكرنا لان وان والى الجوز  
في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد والجره عمر واجازه  
الانفصا على نقل عنه الحروفى وغيره لاني لما منع عنده انما يكون هو الفصل  
بين العاطف الذي هو الجار ومن الجور ولا يجوز كما لا يخور الفصل بين  
الجار والجور وقد زال المانع بالجار المجزوء للعاطف فلهذا يجوز ان  
ما زيد قائم ولا فاعده عمر ومنع سبويه العطف على عالمين مطلقا ذلك  
لان ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عالمين مختلفين فجوهره  
مرت الى المعز وكس والرك لا يجوز اجماعا اي الاسمين او حرف  
العطف او الاخر سعي مقصودا منه ومن العاطف الذي هو الجار ولا يجوز  
ذلك سواء كان الفاصل نظرا نحو مرت اليوم زيد وامس عمر او غيره  
بل يجب ان يقول وامس عمر واما الفصل لا يفرق او عمره من العاطف  
والرفوع والمنسوب فمخالف فيه منع من الكساي والفراء وابو علي في  
السبعة ذلك اذ لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف  
لما مل المعطوف المرفوع او المنسوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمر  
بكر جاني زيد واليوم عمر وقد فصل الشاعر بطرف قال العرف ام  
رسم دار معطلا من العام لسانه ومن عام اول اطارد باراب حرمي  
كما هما متصلة لومي رعل معلان فان كان الفصل ايضا معطوفا على مثل  
لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنسوب وفي عدم جوازه في الجور ونحو ما  
امس عمر واليوم زيد وضرب زيد عمر او بكر خالد ولا يجوز مرت اليوم

زيد وامس عمر وكما لا يجوز مرت بزيد وامس خالد قال ابو علي في الفصل  
من العاطف والمعطوف غير المجزوء بالقسم نحو قام زيد ثم وامس عمر واما لم  
من المعطوف جمله فلا يعول عم والله فقد عمر ولا يهكون الجملة اذن جوا بالقسم  
فيكونها حروف الجواب فلا يكون بالبعد القسم عطفها على قبله بل الجملة المستمه  
اذن معطوفة على قبلها ويجوز الفصل بشرط ايضا نحو اكرم زيد ام ان اكرما  
عمر اطل نحو خرج محمد واطن عمر بشرط ان لا يكون العاطف العام والواو  
لكونها على حرف واحد فلا انفصال عن معطوفها ولام لان ام العاطف اي  
المستفصلة منها مثل ما لي بمنزلة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما هي في حرف  
العطف وكس على العطف على العالمين فنقول الانفصا لا يمنع من معطوف  
على عالمين الا فيما فيه الفصل بين العاطف والجار وكما ذكرنا لا غير وسبويه  
يمنعه مطلقا والفراء كسب اليه ان ذلك توافق سبويه في مخالف الفاء  
وسما اي سبويه والفراء لغير ان الجار في كل صورة لو سم العطف على عالمين  
نحو قولهم ناكل سودا عمره ولا يفتا سحما ولا ناكل سمار وقوله لعل في ذلك  
كسوا لك حارسه اي وللدن واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى وحل  
الليل والنهار الى قوله انا انا اب على الفرائين ان انا اعدت كذا  
لما ولي لما طال الكلام وليس معطوف فذهب المتكلمين الجواز مطلقا كما هو  
الانفصا او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما سبويه والفراء واما  
المتكلمون فان الاعلم السمرى منع نحو زيد في الدار والجره عمر ومع تقدم  
المجزوء الى جانب العطف قال لانه ليس مستوي آخر الكلام واوله قال اذا  
قدمت في المعطوف عليه الجز على الجز عنه نحو في الدار زيد والجره عمر جاز  
الاسوار آخر الكلام واوله في تقدم الجز على الجز عنها قلت لانه نحو  
قولنا زيد خرج غلامه وعمر اخوه وان زيد اخرج غلامه وكما اخوه لا سواء  
اول الكلام وخره ومولا كرهه والمصن حوزا بقيد الذي ذكره الاعلم  
ايضا ومان تقدم المجزوء في المعطوف عليه وتجاوز المنسوب والمرجو  
ثم ياتي المعطوف على ذلك السبب نحو في الدار زيد والجره عمر وان  
في الدار زيد والجره عمر لكن لا للعلية التي ذكرها الاعلم بل لان الذي  
في كلامهم وجد بالاشترار من العطف على عالمين هو المنسوب بالاشترار  
فوجب ان يقتصر عليه ولا ينافس عليه غيره اذ العطف على عالمين مختلفين  
مطلقا خلاف الاصل وان اطر في صورة معينة دون غيرها لم ينافس عليها



فلم يزل المصنف ما زعم الا علم من تجوز الصور من المذكورين لانه كنهه على ان كان  
في علمه كنهه للصورة المعكولة بالجواردون غير باء اذا كان العطف على قوله  
خلافه للفرار على ان الفراء بحره مطلقا وفي هذه الاحوال لم يحكم قوا الا  
في نحو في الدار زيد والحجر عمرو اي يجوز مطلقا وبفاس عليه اذا كان مع  
المذكورة قوله خلافا لسيبويه لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالتالي  
المذكور وليذكر هذه احكام العطف فتمها انه قد حذف واو العطف  
معطوفه مع القرينه كما اذا قيل من لذي شريك هو زيد قلت اشركت  
اي شركت عمرو وقد قال الله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح و  
الايه وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا في الليل  
لصلي كنهه على ان في النهار قد حذف الواو من دون المعطوف قال  
ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذنا انك لتعلم قلت اي وقلت على  
او زيد اكلت سمكا لسا لسا او قد حذف او كما تقول لمن قال اكل السمك  
والسمك كل سمكا لسا اي اولسا وذلك لقيام قرينه والى ان المبرر  
احدهما وقد حذف المعطوف عليه بعد بل وانما نقول بل قال ما قام زيد  
بلي وعمرو اي بلي قام زيد وعمرو لا تمارح في تصديق بل على المعطوف  
حايه الذي هو المصدق للمصدق كما يجي في ما وكذا تقول بلي وزيد بلي  
زيد وبلي وزيد بلي لا زيد لان بلي لا يجاب بعد النفي فيكون التقدير  
بلي قام زيد وعمرو وتقول لمن قال ما قام بكر لم يكن زيد اي نعم ما قام بكر  
لم يكن زيد اي لم يكن قام لان نعم مفرقة لا سمها فصلا كان او لا ما كان  
للا ماب بعد النفي في عطف الفراء كما يجي في حروف العطف ولعل لمن  
قال اب اس بل حتى الاما وتقول لمن قال ما قام زيد بلي بل عمرو  
نعم بل عمرو اي بلي قام زيد بلي وعمرو ونعم ما قام زيد بلي وعمرو ولا حذف  
عليه بعد حذف التصديق اذا كان العطف ام واما وذلك لان المقتضى  
وسى العطف يقتضي سبق النفي واما العطف من انا اي كما يجي في حروف  
العطف وقد حذف المعطوف عليه ما قال الله تعالى ام من سواك  
انما الليل اي الكاف خير ام من سواك ونحو تقديم المعطوف لفاء والواو  
وم واد وافي ضرورة التفرع على المعطوف عليه نحو فزت وعمرا او عمرا اي  
عمرا او عمرا او اولا عمرا زيد المرط لان العامل يعمل في المعطوف  
العطف فهو كانه يعمل ومره الا بعد المستعمل لسا ولا سماع كون

التي مع مقدمه على موعده وعلى متبوعه اي العامل في المتبوع فمن علم  
يتقدم على معمول الرسم افعالها عامله واليقال والاسد اياك لانه يكون فان  
متقدمه على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لم اتصال عامله به  
فلا يقال وزيد ضربت انتا لعطف على ان ولم يتقدم على المعطوف عليه  
اذا كان مبتدأ موخر الجز وحرف ساج او لا فلا يجوز لان وعمر زيد فانما كان  
وما وزيد عمرو ما من لضعف الحرفين فلا يجلان مع الفصل بعد الطرف وكذا  
لا يقول اما وزيد عمرو فمطلقا والذي واوله زيد ضاربان وانا وبل وزيد  
وعمر واما ان وكيف وعمرو واما ان ذلك لانه يتقدم على العامل ايضا  
انما الابتداء او الجز على المذهبين فاذا تقدم الجز نحوفا مان وزيد عمرو وكيف  
وزيد عمرو جاز اضطرار لا فخره عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقدم  
المعطوف اضطرار ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالاول فمما لا يقول  
ما جاني وزيد الامرا واما جاني وزيد عمرو وذلك لكون بعد الا في خبر غير  
ما قبلها اي لقيام نفيها واثباتها كما مر في باب التاغل فلا يقع قبلها المعطوف الذي  
سوفي خبرا بعد ما ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف الواو او حتى مع  
عليه لقيام مطلقا نحو زيد وعمرو جاني وباب الناس حتى الانبياء ودعوا الصبر  
للمعطوف المعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكثر من الذهب والفضه  
ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون لكونهم لا يكثر من الذهب والفضه وقوله  
ورسله احق ان يرصوه اي ان يرصوه احدهما لان ارصار احدهما ارصار  
ونحو زيد وعمرو قائم على حذف الجز من الاول اكتفاء بخبر الثاني في ذلك نحو  
زيد قائم وعمرو على حذف الجز من الثاني في الكفاء بخبر الاول اي وعمرو ذلك  
في الموضعين ليس المبتدأ وحده عطف على المبتدأ اذ لو كان كذلك لعل  
فاما واما الفاء ونحو فان كان الضمير في الجز عن المعطوف سماح المعطوف  
عليه ففي مطابقه لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الجز من احدهما اما  
من الاول نحو زيد وعمرو قائم وزيد نعم وعمرو قائم اي زيد قائم وعمرو قائم  
من الثاني نحو زيد قائم وعمرو اي وعمرو قائم او زيد نعم وعمرو ذلك قالوا لا  
يجوز المطابق لان احدهما في الترتيب مع اشتراكهما في الاخبار واجازتها  
مطابقة الضمير هو الحق لان زيد نعم وعمرو قائم اذ الاشتراك في الضمير لا يدل  
على اسما الترتيب حتى ما قلنا الفاء واما اذ قيل قال قام الرجلان مع  
قيامهما والاضمار والاطهار في هذا سوار فقاما وقام الرجلان مع



ما هما مثالان في احتمال اجتماع القياسين ورمها وان لم يكن التفسير في الحركه  
وجب المطابقة اتفاقا نحو جاني زيد فعمد فقلت لهما جاني زيد ثم كبر وهاضد  
وآنا لا ولكن ويل دام داودا واما فطابقا فالتفسير معهما وركبا موكولا الى  
فصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها  
مع المعطوف عليه وجب اذا التفسير نحو زيد لا عمرو جاني زيد بل عمرو قام  
وزيد او عمرو اناك وكذا نقول زيد او عمرو جاني ولا نقول جاني اذا المعنى واحد  
جاني والعلمه للذكر نقول في غير الخبر جاني انا زيد واما عمرو فأكبره وادرا  
ضرت ام عمرا فاحدهما جاني زيد لكن عمرو فأكبره وان قصدت التفسير  
كلهما وحب المطابقة نحو زيد لا عمرو وجاهلي مع الى دعوىهما زيد او عمرو  
جاني وقد حسنا وكرهنا ونقول في اولى الاما حه جالس الحسن او ابن  
سرس واما حه ويجوز واما حهما وكذا نقول هذا اما حوسرا وعرص  
داود واما عرس ثم نقول واما محمدان قال الله تعالى ان يكن غنيا  
او فقيرا فانه اولى بهما وليس اذ معنى الواو كما قال بعضهم بل يقول  
الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس قانه اذ هو  
بالغنى والفقير معا واما قال تعالى واذا اراد تجارة او لهوا فليخا  
اليها وتركوها فاما بالانفراد التفسير مع ان الالعاصي اليها كان  
لان التفسير راجع الى الردء المدلول عليها بقوله راو ولا سكره  
خبره الا انفس الى المعطوف ما ومع المعطوف عليه وان كان المراد  
احدهما لانه يستعمل وكثيرا للابا في زالجح بين الامر من نحو جالس الحسن  
او ابن سرس صار كالواو ولذا جاز قوله وكان كسان ان لا يروا  
عما او سرجه مما وعرس له الترخ فمال مع سسان او سرجه  
والحق وسرجه ونقول ازيد اضرت ام عمرو واما سسما للفت  
وما جاني زيد لكن عمرو واول عمرو وقد دعوىهما ومنها انه معطوف العمل  
على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى  
فالتق الاصلح وجعل الليل سكنا على قراة عاصم اي فلق الاصلح  
وكذا قوله تعالى ما فات ويقض اي وخصم فليخلص قال الله تعالى  
لنصف ما رخصه في سوتها وباراي ويجوز ولا يجوز مررت رجل  
طويل ونفرت على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ولعطف الماضي  
على المضارع وبالعكس فاما بعضهم قال الله تعالى والذين يسكنون

واقاموا الصلوة وان الذين كفروا وبعدون وارسل الرياح فسيرها وكذا  
لم يقصد زيد ولا يقصد زيد عدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المقدر على الجملة وبالعكس  
اذا كانا باسا كيد نحو زيد ابو كرم وعالم اخوه لكن عطف الجملة على المقدر  
من العكس كونهما معا عليه في كونهما ذات محل من الاعراب قالوا ولي كونهما  
له في الاعراب فحومرت برجل طريف وابوه كرم اولى من نحو رجل ابو كرم  
وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمقدر صفتين لان لطابقا تصدق والموصوف  
اكرس لطابقا المتبادر والخبر والكمال وصاحبها الاتري ان الاول ليس بظان  
تقرينا وتكبر اذ ان البواقي فتوكل حيك اخاف وراحا وسدا ابو كرم  
وشريف ليس في الصح ابو كرم وشريف ويجوز عطف لاسمية على الفعلية و  
بالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخوانها لاصالها الواو في  
واعلم انه يجوز مخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت برند وعمرو  
وعمر وكذا ولقيت زيدا وعمرو اي وعمرو كذلك قال وعص زمان ابن  
لم يدع عن المال الاسما او محلف المسما له سب محلف الماحود الحوات الذي  
لعب منه لغيره ففعله محلف حمل المعنى اذ معنى لم يدع الاسما لم يدع من حو  
الاسم ويجوز ان يكون المعنى اذ هو محلف او منقطعة اي بل هو محلف كما في  
في حروف العطف او يكون محلف مصدر اعطف على عص كما في قوله تعالى و  
كل منق قهره التاكيد تابع لمرام المتبوع في التسمية والسمول قوله تعالى  
القرع منها ان يكون مفهوم التاكيد وموداه ما في المتبوع ويكون لفظ التسمية  
يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ما في زيد في قوله جاني زيد نفسه او بعضهم  
زيد لعن زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوم ما من القوم في  
جاني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معدة فكون حقيقة في  
مجموعهم ثم ان التاكيد لمراد ذلك الامر اي محله مسر متحققا محب لا طعن به  
غيره فرب لفظ دال وصحا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحلها  
لفظه او ظنه بالمتكلم الفلظ او لظنه به يجوز فالمراد الذي وضع له التاكيد  
من اخبار احد ان يافع المتكلم ضرب عطف السامع وتايتها ان يدع ظنه بالمتكلم  
اللفظ فاذا قصد المتكلم احد يدي الامر فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن  
غفرا السامع منه اذ ظن ان السامع ظن به اللفظ فيه تكريرا لظنه بالمتكلم  
زيد او ضرب ضرب زيد ولا يقع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضربت  
لغته فربا ظن بك اردت ضرب عمرو فقلت لغته بنا على ان المذكور عمرو وكذا



ان طلب به العمل عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفك وبما كرر غير  
والمشوب اليه لطلب عمله السامع او لم ينفك بل الغلطه ذلك اما في الحرف  
نحو ان زيد اقام وفي الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر  
ولا يبدل هذا النوع من التكيد في حد المص لا يبرر امر المتشوب ولكن لا في نفسه  
ولا في الشمول ولا يبرره ذلك لانه في حد التكيد لا يسمي العسر انما لسان  
منه التكلم عن نفسه ظن السامع به نحو ما هو في انواع احدها ان لظن به كوران  
في ذكر المشوب وما سب الفعل الى التثني مجازا وانت ردد الباء لانه  
عند ذلك الفعل مشوب اليه كما تقول قل زيد وانت زيد ضرب ضربا  
شددا او تقول هذا لظن اذ انت زيد غير كما في فجب ايضا تكرار اللفظ حتى  
لا يسمي سكت في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امرأة تكلمت بغير اذن وليها  
فكأها بط لبط والى ان لظن السامع به نحو ما في ذكر المشوب اليه العين  
في سب الفعل الى التثني والمراد ما سب ذلك المشوب اليه كما تقول قطع الما بغير  
اللفظ اي قطع غلامه بامر فجب اذن اما كبر لفظ المشوب اليه نحو ضرب زيد  
زيد اي ضرب مولاه من لظن مقامه او كبر معنى وذلك النفس والعين ونحوهما  
لا غير وانما ان لظن السامع به نحو ما في اصل نفسه بل في نسبة الفعل الى  
في جميع افراد المشوب مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العوامة المخصصة  
كثيرة فيدفع هذا التوسم بذكر كل واحد واجمع واخواته وكلاما وليمهم والجمع ونحوها  
اخذ امر الغرض من جميع الفاظ التكيد قوله امر المتشوب اي ما سب من سب  
الفعل اليه او كونه شاملا له فالتكرار لفظا او معنى لقرينة متعلق بالمتشوب  
من انصاف كونه موصوفا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتشوب من  
انصاف كونه سب اليه عام لا محاربه شاملا وقوله في النسبة او الشمول ان  
للمر او المراد به صفة المتشوب وسببه كما يقال ما ك في العلو عظم من ان  
يوصف امرى في العرظا به ان يرب العلودات العر والمعنى لمراد المشوب  
فجاب كونه موصوفا وهو اليه وفجاب كونه النسبة شاملا له لافراده فكل في  
خرج عن هذا التكيد نحو قوله تعالى تا مو الى واحد فان واحد وان ورد حقيقة  
امر متشوب وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتشوب موصوفا  
اليه وكذا في قوله تعالى فخذ واحدة لفظه واحدة لم يبرر كون فخذ موصوفا  
انما قوله ليع والاكون التثنية شاملا لاحاد السمع والاحاد لها وقد ورد في  
الاخرى على نفسه فخذ واحدة فقال ان لفظ واحدة تقرر الوحدة التي

في فخذ فجب ان يكون التكيد ايجاب بان لظن فان ذلك على الوحدة لكن دلالة  
لنفس لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة ليع موصوف بالوحدة فخرج الوحدة  
مدلول هذه اللفظ تفتتا لا مطابقة ولما قل ان يقول المدلول انهم من المدلول  
بالمتشوب المدلول بالمطابقة فكل مدلول مشوب امر ذلك المتشوب وسببه سواركا  
ذلك بتضمن مطابقة وتفتتا او الراد ايضا الجموع في قولك جاني الرجال  
اجمعون لمراد مدلول القوم تفتتا لا مطابقة لان كونهم يجمعون في الجمعي حيث لم  
يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها اليه  
رجال محسن لانه لول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا يجمعون مع موصوف كسب  
ومن اجتماعهم وكذا جاني الرجالان كلاهما لفظا كل موضوعه للاسبب التي هي مدلول  
الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاني الزيد  
كلاهما كمالا الزيدين وكلا الزيدان ما الزيدان فمفهوم انك كيد مفهوما الموكد  
مطابقة وكذا معنى جموع الجمع على موصوف الخليل ومعنى اجمع القوم معنى  
المطابقة قلت هذا وسم لان انك كيد موصوفا بالضاف ومعناه الامان بما  
الضاف اليه الذي مدلول الزيد من فقهين كمالا الزيد من اساسا الامة  
لم يستعمل لفظ اساسا والامان مدلول لفظ الزيد من ضمنا لا مطابقة واعلم  
انهم اذا ارادوا الوحدة والامانة والاجتماع لا باعتبار سب الفعل لم يصحوا  
الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاني رجل واحد ورجلان اثنان ورجل  
جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة لمدلول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى  
هذا القياس ما اذا ارادوا الوحدة والامانة والاجتماع باعتبار سب الفعل  
اقصوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الالفاظ جميع فان الاغلب كما ينبغي  
قطع عن الاضافة مع قصد اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ  
باعتبار زيد والمعنى على ضرب من بعضها لم يجرى الامتناع على الحال من وجوده  
فقط تقول جاني زيد وجمعه اي لم يشارك احد في الجمعي وبعضها لم يجرى الا بالاعتبار  
انما كيد وموصوفا اما ان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في  
الانوار القليلة اسعاه وكلا وسبب العوام نحو ما ارد من امها وجمعون ونحوهما  
واخواته مثل كمالا لاجبي والامانة مضافا في التقدير على راي الخليل في بعض  
اجمع وجمعت جالس كسب الفصل جمعاء والقبول جمع وموقبل وقديفان  
اجمع اضافة ظاهرا فهو كيد به لكن يار زاده نحو جاني القوم بالجمع والقبول جاني  
القوم بالجمع ولا يقال جاني القوم اجمعهم بخلاف علة فانه لو كيد سماع الاء



وعدو كجرايت عليه ورايته بعينه واما جميع فهو معنى جميع وسئل على احد  
تلازمه او جازما مقطوعا عن الاضافة حال القول تعالى عسى الله ان ياتيني به نعم  
اي نعم جميع ليس بمعنى جميع في حال الجي وان اردت ذلك المعنى فقل  
يايتني نعم معاني معناه انه لا تخلف منهم احد اجمعوا في الاسان واعدوا  
كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا فغير تأكيد لميله للعوامل نحو مررت بجمع  
القوم ورايت جميعهم واما مضافا كذا او ماقبل التلازم نحو جاني القوم جميعهم  
وبعضها يستعمل مرة كما على ان كيد و مره حالا وذلك من التثنية وما قبلها  
كما ترى في باب الحال نحو جاني القوم عليهم وحادي عليهم ولا لو كيد عليه واخرها  
الاعداء تعرف الخاطب كية العدو قبل كيد لفظ ان كيد واللام بين كيد  
تختلف الوصف في نحو جاني رجال ثلثة فليس بهذا انك تقول في الوصف ج  
وانه وجماعة لعمري العدد وثلثة واربعة فضا عد المعين العدد وبعول  
ان كيد و الحال واما معنى واحد منها و عدده وكلاهما و اجمل واحوات  
لعمري العدد و عليهم و ارفعهم فافوق ذلك المعين المعدد فاذا قصدت ما  
الوصف لم يكن في هذه الالفاظ اطلاق لاسم الفعل الى مسوعاتها و اذا  
قصدت ما ان كيد و الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها معاني  
معاني ذلك الفعل جميع افراد المتبوع و صاحب فعلنا انه لا فرق من هذه الالفاظ  
توكيد و صفات الالفاظ التي تحول اليه فلا يخرج هذه الالفاظ معاني  
عن حد ان كيد الالفاظ او التحويل قال المص مدخل عطف البيان في قوله  
امر المتبوع و يخرج بقولنا في النسبة و التحويل قول ان كان المراد بالتقدير  
ما ذكرت و هو تحقيق ثابت في اللفظ الاول و دل عليه فليس جميع ما عطف  
بيان له لولا عليه لفظ المتبوع نحو جاني العالم زيد و الفاصل عروا و لا  
دلالة للعالم على زيد بل زما دل بعض متبوعاته عليه و ذلك مع قوله لا يخرج  
نحو اقسام الله ابو حفص عرا اذا فرضا انه ليس هناك من سمي باسمي  
الا انما في ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا  
وان كان سمي اخر فليس بواحد و يعني صا به الحمد و من مثل هذه محلا  
قوله و مولفلي و معنوي و اللفظي كلفظ الاول مثل جاني  
زيد زيد و جري في الالفاظ كلها و المعنوي بالفاظه محفوظ و هي نفسه و  
عنده وكلاهما و كذا و اجمع و اكنه و اتبع و الصنع فالاولان يعان و كلا  
صنعها تقول لفته نفسها انفسها انفسها و الثاني للمعنى كلاهما

والباقى لغير المتبوع خلاف الضمير في كذا وكذا وكلم وكلم و الصنع في الواقي اجمع  
اجمعون جمع ما علم ان ان كيد اما لتقرر شمول التثنية و هو بان يكرر من حيث المعنى  
ما فهم من المتبوع ضمينا و ذلك لكلا وكل و اجمع و ثلثتهم و ارفعهم و نحو ذلك و اما  
لتقرير اصل التثنية و هو بان يكون لفظ الاول او تكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة  
وذلك بلفظين انفس العين و ما يتصرف منها و التكرير اللفظي تجري في الالفاظ  
كلها سواء كانت او افلا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك و التكرير  
اما المسعمل بالاجز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الالامودي معنى الجملة  
و تحذف معه في الغالب و هي لا و نعم و بلى فان جميعها تقع الوقوف عليها مع الالفاظ  
بما فيه المستقبل ان كان على حرف واحد او الالف العطف و جانه و لام الامداد و  
كان فاجب اتصاله بالاول نوع من التكرير و حرف الجر لا يتصل بانفك عن مجرور و  
او ما حروغ منها كالضمير المتصل فانه لا يكرر و حده الالفاظ في ضرورة التكرير  
فلا والله لا يلحق باللام و الالفاظ اسم اداء و قوله و صا لاسم كمالا و صا لاسم كمالا  
واللام على حرف واحد و وجوب الصا لاسم كمالا و كمالا و كمالا و كمالا  
بك و انك انك و ضربت ضربت و ان كان العباد في الاول معولا لظاهر  
فانما رعد الثاني لضميره لظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم  
يكن غير المتصل على حرف ولا واجب الاتصال جاز بكره و حده نحو ان  
زيد قائم و الاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيد قائم و ان عمده الالفاظ  
معمول طاهر احسن عد ان في الضمير نحو ان زيد قائم و كنت اكره لاسم قائم  
و يجوز عمده لظاهره ايضا و قد جوز و ان في تكرير الضمير المتصل و جها آخر  
غير تكرير العباد و هو ان يكرر منفصلا فيقول في المرفوع ضربت انت و هو  
مرتاب بكرر اللفظ و ان كان الثاني محالفا للاول لفظا اذ الضرورة و  
الى المحالفة لانه لا يجوز تكريره مطلقا بل عماد للمصدر المنفصل غير متصل بقول  
في الجرد و مررت بك انك و حواء لا ضمير للمجرور منفصل حتى لو كرهه فاسعده  
المرفوع و اما المنصوب المتصل فاصل ان لا لو كذا الا بالمنصوب المنفصل  
اذ المنصوب ضمير متصل فيقال راك انك و راسه اماه لكنهم كما اجازوا  
تأكيد بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيد به بالمرفوع المنفصل كجواز انك  
وراسه موافقا للمرفوع المنفصل بجمع كذا لفظيا لا يمسك كان مرفوعا  
او منصوبا او مجرورا و اما كان كذا دون المنصوب المنفصل لفظية و اما  
اذ المرفوع قبل المنصوب و المجرور فنصرف فيه الكرون ثم لم يقع الفصل



الابصاف المرفوعة المنفصل كما يجي في باب الضار ولولا هذا لكان القياس  
ان لوكد الضمير الجور والمنصوب المنفصل لما من نصب والحر من باب الازمة  
كما في باب المثني وجمع التفعيع وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في  
نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربك اناك بدل وبذا يجيب قال البعض  
واحد من تكرار الاول معنى فوجب ان يكون كلاما تاكيدا لا كما في بعض  
والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما ظهر في كل واحد منها وقال الزمخشري  
في مررت بك بك ان الثاني بدل وبذا يجيب من الاول اذ هو صريح  
التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وبذا مثل قوله في باب التثنية  
ان الثاني في زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي على معنى في بدل البعض  
والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو قلت الرغيفين اكلها انا  
وعلم الردين استحسبها انا كما يجي في باب البدل ولا يجوز ان يكون البدل  
والبدل منه فلا نقول كلاما سو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل  
هو الثاني فكانه ما سبه التا صيب فلا يجي مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما  
المتسل فمكرمه بلا فصل نحو جاني زيد زيد قال قاس الى ان النحاة على  
اماك الاحقول جلس جلس وقال في الحرف المتسل لا لا اللاح  
يجب مدتها احده على مواعدا وود مع فصل كقوله راكبا من الى  
راكبا وقال الله تعالى ومن بالآخرة سم كافرون ونحن النكر اذا ذكرت  
بالطلب سمن او لها كد في فكر المتقضي بعد تمام دل الاول نحو قوله  
تعالى لا تحسبن ان الله سافر فرحون با اتوا ويجيبون ان يحمدوا ما لم  
يقولوا فلا تحسبن بان را ايضا لمعاره من الغدا فانه طال المفعول  
اولا لصلته ثم التاكيد اللفظي على ضرب من لاك اما بعد لفظ الاول بعينه  
نحو جاني زيد زيد وجاني جاني زيد او لعوده مع انفا قما في  
الحرف اللاح وسمي اما عادو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون التا  
معنى ظاهر نحو جينا مرما وموسرا ولا يكون له معنى اصلا بل تنم الى اللاح  
لرس الكلام لفظا وعوده معنى وان لم يكن له في حال اللاح معنى نحو  
قولك حسن بن من او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو حسب من  
من السراى اسرحه وقوله الكعون الكعون اسعون قبل من القسم  
التا في اي لا معنى لها مفردة وكل من اتا لفسوس من حول كسح اي عام  
ومن يصع العون اي سال او من يصع اي روي ومن السع وموطول حول

العن مع سده معره قال ابن بري ان هذه الالفاظ تاكيد لا جموع  
للموكد الاول فكانه جعلها ايا من القسم الثاني او من الثالث لانهما ليسا الى جموع  
كمن من او لم يمتد باب الاسماع بعينه سى كمن ومن وحسب كجاء  
في المركب فوجب ان راعى محاسن اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فليذا علموا واد  
لوص ما واصله حصل بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو واتم  
واتم وقوله تعالى لا تحسبن بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف  
بعض الفاظ على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال  
جاني القوم كلهم وجموع ولا جاني القوم كلهم اجمعين لانه اما جاز العطف في  
الوصف لكون الوصف المعطوف معلا بعينه مستقيا مما تقدم عليه وجاز القطع  
فيها معها على المدح او الذم او الزم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة  
عما تقدم عليها فتعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح او الذم والزم  
صعق فلو عطف او عطف كان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه  
وآما جاز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلا يجي في حروف العطف  
وقد لم يبد بعض الابدال معنى الفاظ التثنية فجرى مجرى التاكيد وذلك قوله  
زيد ظهري ويطنه او يده ورجله ومو بدل البعض من الكل في الاصل ثم سعاد  
من المعطوف والمعطوف عليه معنى كلمة فنجوز ان يكون ارتفاعها على البدل  
وعلى التاكيد وكذا قوله مطر بارحنا ومطر بارحنا ومطر بارحنا  
بالصريح المواشي ومطر قومك اللهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل التا  
فجرى مجرى التاكيد لان المعنى مطرب انا كلها ومطرب امواتنا كلها  
ومطرب اوقا تم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فنجوز ان يكون  
ارتفاعها على التاكيد ولما جاز جمع جاز حذف التثنية منها ولا يظن ذلك  
في بدل البعض والاشتمال فيقتل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عرو واليد  
والرجل ومطر السبل والحل ومطر ما والضرع الزرع ومطر قومك الليل النهار  
وقولنا مطربا وقا تم كقولهم صد لومان على اساء الفعل المبني للمفعول  
الى الزمان وقد جاز بعض هذه التثنية منصوبا نحو ضرب زيد ظهري ويطنه اما  
على مفعول ثان اي على ظهري ويطنه كقوله تعالى واختر موسى قومه  
من قومه او على ظرف اي في ظهري ويطنه نحو دخلت البيت من كل  
وعلى الوجهين لا يفسر عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرب  
السما وظهر او بطن نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل كذا







وَأَمَّا حَرْفُ جَالٍ وَدَرَاهِمُ تَالِيَسَ مَعْلُومُ الْمَقْدَارِ فَلَا خِلَافَ فِي مَتَابَعَةِ الْكَيْدِ وَهُوَ  
الْكُوفَةُ لِحَوَازِ ذِكْرِ الْقَوْلِ بِقَوْلِهِ لَيْسَ كَيْدٌ مَعْلُومٌ مَعْلُومٌ لِحَوَازِ الْجَمْعِ  
وَقَوْلُ الْأَخْرِ قَدْرُهُ الْكَيْدُ بِمَا أَجْمَعُ وَأَمَّا قَوْلُهُ أَوَّلَانِ مَوْصُوعٌ وَسُكْرًا مَعْلُومًا  
وَمَعْرُوفٌ لَمْ يَسْكُرْ فَعَلَّ كَلِمًا عَلَى الْبَدَلِ عِنْدَ الْمَصْرِفِ أَوَّلِي لَانِ حَرْفُ  
لَيْسَ مَوْصُوعِينَ بِحَرْفٍ كَلِمًا غَيْرَ تَاكِيدٍ أَكَانِ مَالِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى أَمَا تَتَلَفَعْنَ  
عِنْدَ الْكَبِيرِ أَحَدًا أَوْ كَلَامًا فَانَّهُ عَطَفَ عَلَى أَحَدِهِمَا وَلَيْسَ لِقَطْعِ أَحَدِهِمَا تَاكِيدًا  
وَالْعَطْفُ فِي حَكْمِ الْعَطْفِ عَلَيْهِ وَفِي فَرَاغِهِ أَمَا تَتَلَفَعْنَ عِنْدَكَ مَوْدِلُ  
لِكُونِهِ مَعْطُوفًا عَلَى الْبَدَلِ وَقَدْ حُذِفَ الْمَوْكِدُ وَكَرِذَكَ فِي الْعَمَلِ لِقَوْلِكَ جَالًا  
الَّذِي حُزِبَ لَفْظُهُ وَبَعْدَ مَا أَصْبَحَ نَحْوُ جَالِي قَوْمٍ حُزِبَ كَلِمَةُ الْجَمْعِينَ وَبَعْدَ  
خَيْرِ الْبَدَلِ نَحْوُ الْعَمَلِ اعْطِ كَلِمَةَ الْجَمْعِينَ وَذَلِكَ لِمَا عَرَفْتَ فِي آيَاتِ الْبَدَلِ  
مَنْ كُنْ حُذِفَ الْخَبَرُ مِنَ الْعَمَلِ أَوَّلِي لِمَنْهُ مِنَ الْعَمَلِ وَخَيْرُ الْمَتَدَارِ وَمَنْ أَصْبَحَ  
أَوَّلِي مَنْهُ فِي خَيْرِ الْبَدَلِ وَبَعْضُهُمْ مَنَعَ مِنْ حُذْفِ الْمَوْكِدِ لَانِ الْحَذْفُ لِلْجَمْعِ  
وَأَنَّ كَيْدَ الْمُتَطَوِّلِ صَاحِبًا وَقَالَ أَشْأَمُ إِذَا عَطَفْتَ إِلَى شَيْءٍ لَمْ يَحْجِ إِلَى الْكَيْدِ  
وَلَعَلَّ نَظْرًا إِلَى أَنَّ الْعَطْفَ عَلَيْهِ دَالٌ عَلَى أَنَّكَ لَمْ تَعْلُفْهُ وَالْأَوَّلِي الْجَوَازُ  
نَحْوُ ضَرْبٍ زَبَدٍ وَغَرٍّ وَلَا تَنْكِيزًا مَحْزُورًا فِي لَفْظِ الضَّرْبِ إِلَى زَبَدٍ أَوْ رَمَا  
فَلَطَفْتَ فِي ذِكْرِ زَبَدٍ وَارْتَضَيْتَ بِكَرٍّ وَعَطَفْتَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ كَمَرٍ  
قَوْلُهُ وَإِذَا كَلِمَةُ الْمَرْفُوعِ الْمُتَعَلِّقُ بِالنَّفْسِ الْعَيْنِ كَمَا مَنَعْتَ نَحْوُ ضَرْبٍ مَعْلُومٍ  
مَعْنَى ضَرْبٍ فِي بَابِ الْعَطْفِ حَرْفٌ وَالْكَتْبُ وَآخِرُهُ لَا جَمْعَ وَلَا يَجْعَدُ وَدَرَاهِمُ  
خَفِيفٌ أَعْلَمَ أَنَّكَ لَوَارِدَتْ الْجَمْعَ مِنْ لَفْظِ الْتَاكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ قَدْ مَنَعْتَ  
تَمَّ الْعَيْنُ تَمَّ الْكُلُّ الْجَمْعِينَ تَمَّ أَخَوَاتِهِ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْعَيْنِ مَا تَقْدِيمُ النَّفْسِ  
عَلَى الْكُلِّ فَلَانِ الْأَحَاطَةَ مَعْنَى النَّفْسِ وَمَعْنَى فِيهَا فَعَدَمُ النَّفْسِ فِيهَا عَلَى مَعْنَى  
أَوَّلِي مَا تَقْدِيمُ النَّفْسِ عَلَى الْعَيْنِ فَلَانِ النَّفْسُ لَفْظٌ مَوْصُوعٌ لَهَا بِهَا حَقِيقَةُ  
وَلَفْظُ الْعَيْنِ مَسْتَقَرٌّ لَهَا بِجَا زَائِلٍ الْجَارِجُ الْمُحْصُوعُ كَالْوَجْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى كُلُّ  
بِالْكَوْنِ الْأَوَّجِ أَيْ ذَاتُهُ وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْكُلِّ عَلَى الْجَمْعِ فَلِكُونُهُ جَائِدًا وَاتِّبَاعُ  
الْمَشْتَقِ بِالْمَادِّ أَوَّلِي وَلَا يَسْمَا إِذَا كَانَ الْمَشْتَقُ عَلَى وَزْنِ الصِّفَةِ وَنَحْوِهَا  
وَالضَّافَانِ كَلَامًا قَدْ يَقَعُ بَدَلًا وَدُونَ الْجَمْعِ فَانَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا تَاكِيدًا وَأَمَّا تَقْدِيمُ  
الْجَمْعِ عَلَى أَخَوَاتِهِ فَلِكُونُهُ أَوَّلِي عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ الْمُرَادَةِ مِنْ تَبِيْعًا وَأَمَّا تَقْدِيمُ  
الْكَتْبِ فِي الْعَيْنِ عَلَى أَخَوَاتِهِ فَلِكُونُهُ أَطْرَفًا فِي قَادَةِ مَعْنَى الْجَمْعِ مِنْهَا لِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِمْ  
يَحُولُ كَيْدٌ أَيْ مَا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى حَافٍ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَقَعِ الْجَمْعُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْلَاطِ

فَلِكُلِّ الْأَقْلَاطِ عَلَى أَنَّهُ سَبَبٌ وَمِنْ النَّفْسِ إِلَى الْجَمْعِ لَا يَلِيزُ أَنْ يَكُونَ الْكَيْدُ  
تَابِعًا لِلْمَقْدَمِ بَلْ لَكُنْ أَنْ يَذَكَرَ الْعَيْنُ مِنْ دُونَ النَّفْسِ وَالْكَتْبِ مِنَ دُونَ  
الْعَيْنِ الْجَمْعِ وَمَنْعَرَفَاتُهُ أَخَوَاتُهُ مِنْ دُونَ ذَاتِ الْكَتْبِ وَآخِرُهُ فَالْبَصْرَةُ  
عَلَى حَكْمِ الْتَاكِيدِ لَيْسَ بِهِمْ جَعْلُوا النِّهَايَةَ سَبَبُ الصَّحِّ وَمَنْعَرَفَاتُهُ وَلَمْ يَذَكَرْ الْجَمْعُ  
وَمَنْعَرَفَاتُهُ قَالَ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى قَلْبِهِ وَالْبَدَلُ يَدُلُّ عَلَى جَعْلُوا النِّهَايَةَ سَبَبُ وَآخِرُهُ  
فَقَالُوا الْجَمْعُ الْكَتْبُ الصَّحِّ سَبَبٌ وَكَذَا ذَكَرَ الْحَرُودِي وَالْحَمَشِيُّ قَدْ مَنَعَ الْجَمْعُ عَلَى  
الصَّحِّ وَجَعَلَ الْمَصْرُفَ وَلَا يَدْرِي مَا مَعْنَاهُ وَالْمَشْهُورُ الصَّحِّ بِالْعَمَلِ وَالْمَعْلُومُ قَبْلُ  
بِالضَّافِ وَالْمَعْنَى وَالْمَشْهُورُ أَنَّكَ إِذَا رَدَدْتَ ذَكَرَ أَخَوَاتِ الْجَمْعِ وَجَبَ الْإِتِّدَارُ  
بِالْجَمْعِ ثُمَّ نَحْنُ مَا حَوَالِيهِ التَّرْتِيبُ الْجَمْعُ الْكَتْبُ الصَّحِّ سَبَبٌ وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ  
لَا يَحْزُرُ تَاخِيرُ الْجَمْعِ عَنْ أَحَدِي أَخَوَاتِهِ وَقَالَ ابْنُ كَسَانَ إِذَا مَا سَبَبُ سَبَبُ  
الْجَمْعِ وَالْقَوْلُ الْثَلَاثُ أَنْ يَحْزُرَ حُذْفُ الْجَمْعِ مَعَ وَجوبِ رِغَابَةِ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ  
فِي الثَّلَاثَةِ أَمَّا بَقِيَّةُ الْقَوْلِ الرَّابِعِ جَوَازُ حُذْفِ الْجَمْعِ مَعَ جَوَازِ تَقْدِيمِ بَعْضِ  
الثَّلَاثَةِ أَمَّا بَقِيَّةُ عَلَى بَعْضٍ وَسَمِعَ جَالِي الْقَوْمِ الْكُفُونَ وَسَمِعَ لَفْظًا الْجَمْعُ وَصَحَّ  
وَالْجَمْعُ وَالصَّحِّ وَالضَّافُ جَمْعُ سَبَبٍ وَالضَّافُ جَمْعُ الصَّحِّ سَبَبٌ خِلَافَ أَنَّكَ إِذَا رَدَدْتَ  
ذَكَرَ النَّفْسَ الْعَيْنَ الْكُلَّ وَالْجَمْعَ مَعَا وَجَبَ التَّرْتِيبُ الْمَذْكُورُ قَالَ ابْنُ مَرْثَانَ  
إِذَا قُلْتَ جَالِي الْقَوْمِ كَلِمَةً جَمْعُونَ الْكُفُونَ الصَّحُّونَ وَالصَّحُّونَ كَلِمَةً كَلِمَةً  
وَأَجْعَلْنِي كَلِمَةً كَلِمَةً وَكَذَا الْبَرَاءَةُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا تَاكِيدٌ مَا قَبْلَهُ وَقَالَ غَيْرُهُ  
كَلِمًا تَاكِيدٌ لِكُونِهِ الْأَوَّلُ كَالصِّفَاتِ الْمَسَالِمَةِ وَقَالَ بَرْدُ وَالزَّجَّاجُ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى فَجَعَلَ الْمَلَائِكَةَ كَلِمَةً جَمْعُونَ دَالٌ عَلَى الْأَحَاطَةِ وَأَجْعَلْنِي عَلَى أَنْ يَجْعَلَ كَلِمَةً  
فِي حَالِهِ وَاحِدَةً وَلَيْسَ شَيْءٌ لَانَّكَ إِذَا قُلْتَ جَالِي الْقَوْمِ أَجْعَلْنِي فَعْنَاهُ السُّؤَالُ  
وَالْأَحَاطَةُ أَنْفَاقًا لَا جَمْعًا عَمَّ فِي وَقْتٍ وَاحِدَةٍ كَلِمَةً كَلِمَةً مَعَ تَقْدِيمِ لَفْظِ كَلِمَةً  
وَكَا تَهْمَا كَمَا تَرَادَفَ لَفْظُهُمَا وَاحِدًا وَاحِدًا وَفِي ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ  
**قَوْلُهُ** الْبَدَلُ يَجْعَلُ مَقْصُودًا مَانَسِبًا إِلَى الْمَتَّبِعِ دُونَ قَوْلِهِ مَقْصُودًا  
إِلَى الْمَتَّبِعِ نَحْوُ الْتَاكِيدِ وَالْوَصْفِ وَعَطَفَ الْبَيَانُ كَمَا قَالَ وَكَذَا دُونَ نَحْوِ  
عَطْفِ الْمَعْنَى لَانِ الْمَقْصُودُ مَتَاكَ التَّابِعُ وَالْمَتَّبِعُ مَعَا وَالْمَقْصُودُ بِاللَّسَّةِ  
مِنْ الْبَدَلِ وَالْبَدَلُ مِنْهُ الْتَاكِيدُ فِي دُونَ الْأَوَّلِ هَذَا قَوْلُهُ وَلَا لَطْفَ مَا قَالَ فِي  
نَحْوِ جَالِي يَدُلُّ عَلَى عَمْرٍو قَالَ الْمَقْصُودُ مَتَاكَ فِي دُونَ الْأَوَّلِ مَعَ الْعَطْفِ  
لَيْسَ أَقُولُ وَمَا إِلَى الْآنَ لَمْ يَطْرُقْ حَتَّى يَسْأَلَ الْكُلَّ مِنَ الْكُلِّ وَنَحْوِ الْعَطْفِ  
الْبَيَانُ بَلْ لَا يَدْرِي عَطَفَ الْبَيَانُ إِلَّا الْبَدَلُ كَمَا مَوْظُوعًا بِكَلَامٍ يَسْبُوهُ فَا



لم يذكر عطف البيان بل قال لانه في المعرفه من النكرة فهو مررت برجل عبد الله كان  
من مررت او قلنا لانه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى  
وانك لتتدبر الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن يبدل ايضا قوله مررت  
يقوم عبد الله وزيد وقال قال يا بني ان يقصد في قوله ولديهم او يخلصهم فان  
الدهر حلاس عمرو وعبد مناف والذي عبد سطن عرو الى الظلم عياش  
قالوا لولم يبين ان البديل هو المقصود بالنسبة دون بقية غيره بخلاف عطف  
البيان فانه يبين والبيان فرع المسن فيكون المقصود هو الاول والجواب يا  
باسم ان المقصود في بدل الكل موافق في فقط ولا في سائر الابدال الا  
اللفظ فان كون الثاني فيه هو المقصود بهما دون الاول ظاهر كما قلنا انك  
لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في  
ذكره فانه لم يحصل لو لم يذكر كما ذكر في كل واحد من الثلاثة صوتا لكلام  
عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلامه بغيره صلى الله عليه وسلم فادعاه كونه مقصودا  
بالنفس مع كونه منسوب اليه في الظاهر وشتماله على فائدة لسمع ان منسوب اليه  
لا جلهما دعوى خلاف الظاهر ثم يقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرها  
احد الثلاثة شيئا بالاشارة اما كون الاول اشهدا الثاني متصفا بصفة تجوز بغيره  
صالح او يكون او لهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو العالم زيد ورجل صالح  
زيد وقد يكون الثاني مجرد التفسير بعد الاسم مع انه ليس في الاول ليس في  
ان في ذلك لان للاسم اولا والتفسير ثانيا فاما ما راسا ليس للاسمان  
بالا فسر اوله وذلك تجوز رجل زيد فان الفاعل هو الحاصل من رجل يحصل من زيد  
مع زيادة التعريف لكن الغرض ذكرنا ولا يجوز العكس تجوز رجل اذ لا فائدة  
في الاسم بعد التفسير ثم سمي لعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني  
موصيا للاول وذلك اما ان يكون لشي اسمان موحد هما اشهر من الاخر  
لم يكن احصى من موصا ان ليس في الدنيا من اسمه عمرو ولا لسمي ابو جعفر  
اما وانما ان يكون اسمان مطلقان على ذات ثابتهما حامد وموحيض افراد  
الاول سوار كان اشهر من الاول لو افراد اولهما اذا كان لك خمسة اشوخه  
اسم احمد من زيد وبنك خمسة رجال سمن زيد احمد سمن اخوك فاذا قيل  
جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي واحد من جملة يطلق عليه لفظ  
اخيوك وكذا ان عكس فيقول جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة  
يطلق عليه اسم زيد فان في الصور من اخس من الاول عند الامران واما

نحو قوله او بانه ابو جعفر عريان  
ان الخطاب في قوله سمن زيد  
ولو سمى

عند الافراد فاحد سماها ولا اخرى في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على  
والا فليكن ان يكون البديل حامدا لمحب لو حذف الاول لاستعمل الثاني  
ولم يحج الى موع قبله في المعنى فان لم يكن حامدا لقوله فلا واسك خبر اسك  
الى لودى المحم والحصل قدر الموصوف اي فلا واسك وجب خبر اسك  
بخلاف الصفة فانك لو حذف الاول في جاني زيد العالم لا يحتاج الثاني  
الى مقدرة قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فكذا قبل ان الثاني  
في نحو العاداس الطير بدل وفي الطير العاداس صفة وبخلاف البديل  
فانه وان كان حامدا لكس كون معناه مضمونا من المتبوع لو سكت عنه  
من اعتباره مسطرا ولم يكن البديل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى الموع  
كما احتج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في انك  
جازا اعتباره مستقلا لفظا الى صالح لان قوله مضمون المتبوع ولما كان غير  
مضمون الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا احاما  
ريد ليس وان في نحو يا غلام سرى وسرى معا بالوجهين ويا احاما  
ريد بالانصب وكذا قوله انا ابن ابي انا ربك البكرى سرى سرى وكذا الموصوف  
نحو رجلك مسطرا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والمارث للعلة المذكورة  
لعمري واما لم تجز يا زيد وعمرو لا انا زيد وعمرو بالتقوين كما جاز يا غلام سرى  
وسرى في البديل لان العاطف لحرف النداء والعطف صالح الى سرى  
له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاحمال والتفسير بعد  
الالهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان التكلم بحقوق الثاني بعد تجوز  
والمسماحة بالاول نقول كملت الرغيف لم يقصد بالرفع ثلث الرغيف  
ثم تبين ذلك بقوله ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فية يجب ان  
يكون محب بخبر ان يطلق وراد به ان في نحو اعجبني زيد علمه وسلك زيد لونه  
فانك قد يقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلكه اذا سلك لونه على  
حذف المضاف ولا يجوز ان نقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال  
سيوبه في قولهم رابت فوكب اكبر سم وصرفت وجوهما او لما انك اردت  
رابت اكبر فوكب وصرفت وجوه اوليها وكنتك لمب الاسم تاكيد لقوله  
لعمري فبعد الملاكمة كلهم اجمعون وهذا الذي في ترتيب الالفاظ بالتفسير بعد الالهام  
اسم قالوا والفرق الاخر ان البديل في حكم تكرار العالم وتكرار ذلك فيما  
تكرر العالم في غير ما جاني شئ تعرف الخطاب ذلك فيما لم يكرر فيه واما



ان يدعى ذلك فيما سموه عطف البيان على التسليم في البديل وفروا ايضا  
لعدم وجوب توافق البديل والمبدل منه تعريفًا والتكثير باختلاف عطف البيان  
والجواب بجواب النجاة في السمي عطف البيان ايضا هذا الذي ذكرت قوله  
نقول عند قول **قوله** وهو بديل الكل وبديل البعض وبديل الاشتغال بديل  
والاول بديل الاول والاول والثاني جروء والثالث جنة وبين الاول والثاني  
لعمري الرابع ان يقصد به بعد ان عطف بغيره وبين الاول قوله فالاول  
بديل الاول الاول فيه فاسح اذ بديل اول ذلك اخيك في مررت بزيد اخيك  
لو كان عين بديل اول زيد لكان تكبدا واخوك بديل على اخوه الخاطبة لم  
يكن بديل عليها زيد لكن مراده انهما لطلقا على ذات واحدة وان كان  
احدهما بديل على معنى فيها لا بديل عليه الاخر قوله والثاني جروء اي بديل  
البعض جروء الاول نحو كسرت زيدا بديهة قوله والثالث جنة وبديهة  
يعني ما اي من الاول والثاني على مائة لغة الكلبة والجرسة وبديهة الاطلاق  
فيه بعض بديل الغلط نحو جاني زيد غلامه او جواره ولقيت زيدا اخاه ولا  
في كونها من بديل الغلط وانما قبل كذا بديل الاشتغال قال ابن جعفر  
القبوي على التنازع لا الاشتغال نظرف على المنطوق بل يجب كونه دالاً  
اجمالاً ومعاملاً لوجه بحيث سمي بنفس عند ذكر الاول مسوده الذي ذكر  
بان مسطوره روي انني عطف لما احل في الاول مبتداه وقال المبرور والاول  
شقاويان سمي بديل اشتغال لا اشتغال الفعل المسند الي المبدل منه على البديل  
بعد وسم لان الامحاج بس في قولك بعيني زيد حسنة وموسى الى زيد  
لا كعني به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لعمري ووجه بل المعنى فيه وكذا سلب زيد طاهر  
في انه لم يسلط نفسه بل سلب شي منه وكذا السؤال عن نفس الثوري قوله  
نعم اي يالوئك عن الشراطام غير مقيد الا ان يكون حكم من حكاية غير معين  
وكذا الحق صاحب الاخذ ومطلقا غير مقيد الا لفعلهم بذلك الاخذ  
ما استحوذ به اللحن بخلاف ضربت زيدا جنة فانه بديل المثل لان ضرب زيد  
مقيد غير محتاج الى شيء آخر ولا نقول في بديل الاشتغال نحو قتل الامير سادة  
وي الزبر وكلاهما لان شرط بديل الاشتغال ان لا يستفاد من البديل  
منه مع ما بل سمي بنفس مع ذكره الاول مسوده على البيان لا حال الذي  
فيه منها الاول غير محتمل اذ لسفاد عرفاس قبل الامير ان السافل سادة  
كذا في مثله فلا يجوز في مثل هذا الابدال مطلقا وديل حصص الابدال في الابدال

ان لا يحلوا بديل اول الثاني من ان يكون بديل الاول او لا الاول بديل الكل  
وانما في انما ان يكون الثاني فيه بعض الاول او لا الاول بديل البعض وانما  
انما ان يكون فيه الفعل المسند او المبدل منه مشتقا على الثاني اي معاصيا له  
يوجه ما اول الاول بديل الاشتغال والثاني بديل العطف وهذا الذي  
يسمى بديل الغلط على ثلثة اقسام اما بديهة وموان بديهة المبدل منه فبديهة  
وتعدي ثم تسمى انك غلط لكون الثاني اجنبيا وبديهة يعتمد الشرايط  
للبالغة والبقيتين في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الاول الى الاعلى  
كقولك سددت بديهة ان كنت شغرا لذكر التعميل عطفك في  
انك لم يقصد في الاول لا سبها بالمدرك كذا قولك بديهة سددت بديهة  
محقق كما اذا اردت مثلاً ان يقول جاني حمار فسقط لك اي رجل لم  
يدرك الغلط فقلت حمار داما لسان وموان يعتمد ذكرنا موان غلط ولا  
سقط لك اي ذكره لكن سمي المقصود بديهة بديهة بديهة بديهة  
والاجبي الغلط الصرف ولا بديل لسان في كلام الفصحى وما يصدر عن  
روء وقطاه فلا يكون في شواهدا وان وقع في كلام فحقة الاصرار على الاول  
المغلوط فيه بل ومعنى بديل الغلط البديل الذي كان مسبب الالسان به  
الغلط في ذكر البديل منه لان يكون البديل هو الغلط وبديل الكل من الكل  
بحسب موافقة النوع في الافراد والتشبيه والجمع وانما ثبت فقط لاني التوفيق  
والتكبير داما لا بديل الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد  
والتذكير وفرد عما ايضا **قوله** ويكونان معرفتين وتكريرين وتختلفين  
واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل النامية نامة كاذبة **قوله** اعلم ان  
البديل والمبدل منه في الابدال الاربعة نوعان معرفتين وتكريرين والاول  
معرفة واثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة  
الكل من الكل بديهة اخيك بديهة اخ لك بديهة اخ لك بديهة اخ لك بديهة اخ لك  
البعض بديهة راس بديهة راس بديهة راس بديهة راس بديهة راس بديهة راس  
بديهة راس بديهة راس بديهة راس بديهة راس بديهة راس بديهة راس  
بديهة راس بديهة راس بديهة راس بديهة راس بديهة راس بديهة راس  
فقت تلك النكرة واجب وليس على الإطلاق بل سمي في بديل الكل من الكل  
وان روي نكرة بالنسب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مدله من معرفة  
قال ابو علي في الجوه وموان الحن حور ركة وصف النكرة البديل من معرفة اذا



استفيد من البديل ليس في البديل منه كقوله تعالى بالوادي المقدس طوى اذا  
لم يحل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطل وسبع من الطي لانه قدس من  
فكانه طوى بالتقدير وكقول الشاعر انا وهدا من حلال كلهم كما عدت  
لا طول ولا قصر في لاذي طول ولا قصر في لاذي كسر خربتك الكس فان  
لم يعد التكرار الا ما اذا الاول لم يكرره يكون اما ما بعد التفسير نحو زيد رجل  
وقد مرته لافاده فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا  
يبدل ظاهر من مضمر بديل الكل الا من الغائب نحو زيدته زيدا هذه قيمته  
مستأنفة لا بدل في هذا الاعتبار ايضا ستة عشر فنده قيمة البدل باعتبار  
ايضا ستة عشر فنده قيمة البدل باعتبار الاظهار والافعال والاولى كانت  
باعتبار التعريف والتكثير فامثلة لكل من الكل منظران زيد اخيك واذا  
كانا مضمرين نحو لقيتم انا ما اذا عدم لفظا الردي واخوك وكان  
الزيدون اخوه المحاط باني الزيدون اخوك والنجاة لوردون في  
هذا المقام نحو زيدته اياه وسواك لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد تقفوا  
كلمتي في مثل سكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت  
بكلمك وبه سو كذا هو كذا هذا والمضمر من المنظر نحو اخوك لقيت زيدا  
اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولورجع اياه الى زيد على لورده النجاة لان  
عند اسم اتفاقا والمنظر من المضمر نحو اخوك لقيت زيدا والاخ زيد وامثلة البعض  
نقط زيدا بده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا بده ثم قطعت اياه بالمضمر  
من المنظر نحو كسرت زيدا بده وقطعت زيدا لانه في النجاة لوردون  
في مثله بزيد قطعت زيدا اياه ويقولون هو كلف لا عادة افعاله  
بلفظ في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين لم يرفع التكلف ان كان من اجل  
والمنظر من المضمر نحو زيد قطعت بده وامثلة الاشتغال كسرت زيدا لجهالة  
والمضمر من المضمر كسرت زيدا لجهالة والعصاة اياه والمضمر من المضمر  
زيد كسرت زيدا لانه وامثلة اللفظ كسرت زيدا اياه والمضمر من المضمر كسرت  
اياه اذا عدم ذكره والداء والمضمر من المضمر كسرت زيدا اياه  
تقدم ذكر الداء والمضمر من المضمر كسرت زيدا اياه وتسمى بعضهم بدل  
البعض من الكل بدل الاشتغال ايضا لاشتغال الاول على الثاني لكونه كلالا  
وكي المشهور اخاوه بالنسبة بديل البعض والآخر بديل البعض والاشغال  
اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى البديل منه حتى يعرف تعليقها بالاول

تسمى



واما ليسا بديل الفلظ بل يجوز ترك الضمير اذا اشهر تعليل الثاني بالاول لقوله تعالى  
قل اصحاب الاخرة والابرار لا شهارة لهم قصتهم واسم ملا الا خد وقال الكوفيون  
نحو سد اللام سد الضمير نحو قولهم مطرا السهل في الجبل اي مطرا صاعدا على خد  
المخاض سلهما وحلها فهو نحو قوله في الحاف الصف والرده رده قال ان  
الحساب لا يجوز جاني زيد الا في اي اخوه اتفاقا واما الاخذار عن نحو مطرا  
السهل والجل فمضمر في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى آخره  
اعلم ان بدل البعض والاشغال واللفظ اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير  
المكلم والمحاط قال الشاعر في بدل البعض وعدلي بالسبح والاداء هم  
رجلي ورجلي سدا السبب وقال في الاشتغال درسي ان حملك لن يطا حاه  
وبالعسبي حكى معاه خلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يحرك  
السكن مررت ولا عليك اكثرهم المعول قالوا لان البديل ينبغي ان يقدّم  
بعده البديل منه ومن لم يحركه رجع واذا بدل البعض والاشغال  
واللفظ ذلك ظاهره لان مدلول هذه الثلاثة فيمدلول الاول واما بدل  
الكل فمدلوله مدلول الاول ولو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المكلم  
المحاط بده وسما عرف المعارف كانا بدل البعض في التعريف من البديل  
منه فيكون البعض في الافادة منه اذ المدلولان واحد في الاول زيادة  
لعرف وجواب الاخفش منع الحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا  
الباب ولما كان الثاني تاكيدا لاوله واذا كان الثاني في المبالي  
زيادة فائدة من صفه المسكنة والكرم ظاهره ولا يصح بعض الثاني في التعريف  
عن الاول الا ترى الى جواز مررت زيدا رجل ما قل قرب بكرة افادت الا  
ببقية المعرفة وان كان في المعرفة مدة التعريف التي ليست في ملك  
التكرار واستدل الاخفش بقوله تعالى لم يفتكم الى يوم القيامة لا ريب  
الذين خسروا انفسهم والباقي يقولون سولت مقطوع للدم الماروق  
الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل لغت مقطوع بوجه اتباعه لفظا  
بل يعني فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل سمعه لمرة الله  
جمع ما لا وقال ابن مالك لا بدل من الضمير الا لازم الكسار وهو في الفعل  
المحاط بده وبفضل في الخطاب وافعل وتفعل واذا وقع ما يوصف ذلك  
فتناك فعل مقدر من جنس الاول نحو لعيني حمالك اي لعيني عجبني حمالك  
لعل ذلك اسما لها لا بدل الى الظاهر على اللفظ الا ظاهرا ولا ضمير انا



واذا ابدل ما ليس معنى الاستفهام فلا بد من قرآن الهمزة بالبدل نحو  
من لعبت اربدا ام عرا ليس انه بدل من متضمن الاستفهام واما قولنا  
عمر قيسا ولون عن النبار العظيم فهو كما نه جواب الاستفهام وليس بدل  
الفتحة في البدل منه فقال البرد انه في حكم الطرح معني ساد على ان المقصود  
بالنصب هو البدل دون البدل منه وعلى ذكرنا من فوائد البدل والبدل  
منه ان الاول ليس في حكم الطرح معني الا في بدل البعض ولا كلام ان  
البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب حود الضمير اليه في بدل البعض  
والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضمير الاستعنى عنه نحو ضربت  
المدى مررت به ايحك او ملسا لعمرك كك نحو الذي ضربت فاه  
زيد اكرم وقد تغير الاول في اللفظ دون الثاني فقال وكان لهو السرا  
كانه ما حاصه معين لسواد ولم يقل معينان وقال ان السوف عدو ما و  
رواها رك سوار من مل من الاعب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم  
يعبر سواد في وقيد بدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجعا اليه  
على الاول لقوله تعالى ومن فعل ذلك بلى انما ما يضاعف له العذاب  
يوم القيمة وكقول الشاعر ان على الله ان سابعنا لوحد كرا او محي طاب  
ولو كان الثاني في معنى الاول سوار كان تأكيد الابدال كحال مصر لعمره  
انفرك ولا اعرف له شادا الذي يفصل به المذكوران كان واما ما في  
المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاساع والقطع رفا كقوله تعالى لقد  
كان لكم آية في قيس التفتا فنه تقابل الآية اي سهم فقال الش عود قد كنت  
كدي رحلت رجل محي واخرى ما فيها الزمان فكك روي رجل رفا  
وجراد ان لم لعب مع ارفع نحو مررت برجل فامل واخر كرم وقه  
جا نصب الواح وغيره في البدل باخبار اعني كما مر في باب الوصف  
واعلم ان التوايح اذا اجتمعت ودي التعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل  
ثم بالمسوق انا ابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قوله ان  
لا يوك داسا لعدم التاكيد على النعت اذا التفت ليفيد ما لا بعده  
التاكيد على البدل لان بدل البدل غير الاول بدله مسوده في الحقيقة  
وبدل التاكيد بدلول قبوه واما تقديم البدل على المسوق فلان  
البدل له لسه مسوده الى البدل منه بالكلية والعصمة والاشتمال واما بدل  
المعطوف فبادر والمسوق احصى من مسوده **قوله** عطف البيان

غير مسوده مسوده مثل اقيم بالله ابو حفص عمر وفضل من البدل لفظا في مثل  
انا ابن المارن البكري لقوله لوج قبوه كحج التاكيد لانه لا يوجب اليوكيد  
بل يحسن اصل لسه او يمول نفسه لا حرايه وعدم الساج المسوق لمسوده طامرو  
البدل عند الفتحة لان الاول عند سم في حكم الطرح وفي حكم العدوم فلم من الالف  
وعطف البيان فلما قال غير مسوده خرج الصفة والاول الى كد سداد الابدال  
المدى فبدل فيها عطف البيان كما ذكرنا وكد بدل الغلط بما حده المص مطلق  
البدل قوله اقيم بالله ابو حفص عمر فنه انه الى اعلى عن من الخطاب فقال  
ان اهل بعد والى على ما ورا عمارا واسبج حمله فطه كاد فخر حمله  
فانطلق الاعلى فحل لعمره ثم سعمل المطا روجيل لعل ووسخ فط  
لعمره اقيم بالله ابو حفص عمر ما سها من لعب ولا ولا درا وعمره اللهم  
مدى حى العمار فاخذ بيده فقال ضع عن راجلك فوضع فاذا سى  
لعمره عمار فمحل على لعمره ووده وكاه قوله في مثل انا ابن التا ركت  
البكري لسر قال انما قلت في مثل اساره الى ان الفرق يقع في غير ما  
ايضا لكونك ما احانا الحرب ولا يجوز لوجيل بدلا لعدم جواز الحرب  
وكذا يا غلام زيد وزيد او لوجيل ولا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في  
باب البدل والقرابة يجوز الضارب بطل سم معه لا سدلال بهذا الب  
على ان التا لي عطف بيان لا بدل والمبدل المكر دانه الحوقال لا يجوز  
في سر الا نصب بنا على انه بدل والبدل كيب جواز قيا مقام المسوق  
والب للمار الاسدى وماه عليه الطر سرحه وقوعا فعليه الطر ما في مسوق  
التا ركت ان جلتا بمعنى الصبر والا فهو حال من الضمير وقوله روقال  
من الطران كان فاعلا لعله وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير  
في عليه ونحو قولهم العجيني من زيد علمه ومن عمرو وجودة التالى فيما كانه  
عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل العجيني سى من اومب  
زيد علمه وحصل من حال عمرو وجوده وكذا كسرت من زبده اى  
كسرت عضوا منه بده حذف المعطوف عليه واقم المعطوف مقامه  
كما محذوف المسمى منه دعاه المسمى مقامه في نحو باجاني الا لا زيد وذا اخر  
قسم العربات من الاسمار والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد  
والا جمع **قوله** المثني ما سبب مني الاصل او وقع غير مركب حكمه  
لا يختلف آخره باختلاف العواطف المبني كما مر في حد العرب ميزان التا



لقد انما هو واجب الاعراب الذي هو الكسب كالاسماء المعدودة كواحد ما  
ط والفتا ما ثانيا وزياد وجر وجر واما منى لوجود المانع من الاعراب  
حصول موجب وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي او الامر وسى التي سماها  
سبني الاصل وكونه اسم فعل كما يجي قال ولا تعد المحذوفه او لا سيما المحذوف  
السبب هنا لا للتك الذي ساق في معنى ما به قال ولم اقل في حده بالفتا  
اخره كراية لانه معرفة انتفاء الاختلاف فرع على جعل ما به السبب فلا يقيم  
ان يجعل جعل ما به المنى فلا رعا على معرفة انتفاء الاختلاف فتودي الى  
الدور كما ذكر في الاعراب هذا الكلام وقد مر في الكلام عليه في هذا الكلام  
المعرب فلا تعده وفيه الحد لا تتبع الا لمن يعرف به المنى على الاطلاق  
ولا يعرف الاسم المسمى ولو لم يعرفها كان تعرفها المسمى بالمتسبي لانه ذكر  
في حد المنى لفظ المنى **قول** والعاء ضم وفتح وكسر ووقف اي كفا  
حركات او احوه وسكونها الضم والفتح والكسر الاعراب مطلق الحركات وحده  
سواء كانت حركات المسمى بقولك حيث مسمى على الضم او حركات المعرب بقولك  
في زياد انه يحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولاداك بقولك في حركه  
ان يحرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال ان ما زيدا مسمى  
على الضم واما العاء الاعراب فانها تطلق على الحركات المطلق على الحروف  
ايضا فيقال في نحو جاني زيد والزيدان اسماء مرفوعة هذا  
مذهب الحسن والذي يعلب في طي ان المنقذين لم يصعبوا الاعراب الا  
ايضا اعني الرفع والنصب والجر والحرركات المعه والرفع كالضم والنصب  
كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات  
الاعراب اسماء الحركات مجازا فيقولون في نحو رات الزيدان للزيدان  
منصوب مجازا وكذا اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا  
اسم المنصوب على اسماء مجازا فيقولوا في السموات واحمد في خلق  
ان السموات ويا محمدان الناول منصوب وانما في مجرور فالس المانع  
على هذا ان تطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء  
ملك الحركات مجازا فيقال في لارجلين ان منقروح وكذا لا مسلمات عند  
من كسر ويقال في ياريدان ويا زبدون اسماء مسان على الضم مجازا  
فلا يكون ان ارد المص على النفاة اطلاقهم ان ما زيدا مسمى على  
الضم ولا جليل على الفتح وجر هذا والتمسك الاعراب حركات

الاعراب وحركات البناء وسكونها في مطلق البصر من مقدمهم وسما  
لعمرا على التامع واما الكوفون فيكون فيكون الاعراب في المنى وعلى العكس  
ولا يفرقون بينهما **قول** وسى المضرات واسماء الاشارة والموصولات  
والملكيات والكتابات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حركات  
المساواة فليطلب لكل واحد من البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر  
في اول الكتاب وان كان مضافا على الحركة فليطلب مع ذلك علان احكام  
احدهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه عند الاعراب واصل الحركة  
واجري بالحركة المعه لما احسب دون الباقي **قول** المضرات وضع الكلام  
او مخاطب او غاب لعدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من  
وضع المضرات رفع الالتباس فان ما وانت لا تتحلى ان الالمعين وكذا  
ضمير الغائب نص في ان المراد هو الحذف كونه في نحو جاني زيد وانه مرفوع  
وفي المتصل مع رفع الالتباس يحصل الاختصار وليس كذلك لاسم  
الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب لعلهما قوما البس ومكرر لفظ الله  
مكان ضمير الغائب قوما اسم ان غير الاول وانما مسمى المضرات اسمها  
بالحروف مضافا على اصل كالتا في ضرت والكاف في صرك ثم احسب بقية  
المضرات نحو ما وانت ونحن واسماء مجازا طرد الباب واما لسمها بالحروف  
لاحتياجها الى التفسير عن المحصور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في  
القاس كاحتياج الحرف الى لفظ يعبرهم معا في الافرادى واما اعدم  
موجب الاعراب فيها وذلك ان مقتضى الاعراب الاسماء لوار والمعالى  
المتخلفة على صفة واحدة والمضرات مسبعة باختلاف صفتها لا اختلاف  
المعالى عن الاعراب الارى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والجر  
له ضمير خاص قوله ما وضع المتكلم كخرج قوله من اسمه زيد زيد ضرب  
قولك لزيد ياريد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا قال لفظ  
زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للكلم  
ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوع  
للفعل مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت انهم كلهم لفظا الى اصل المتكلم  
قبل النداء ولهذا يقول المسمى زيد زيد ضرب ولا يقبل زيد ضرب وانه جار  
باتهم كلهم لان ما قبل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم قوله لفظا  
معنى وحكاما المتقدم لفظا فيمن احدهما مقدم لفظا حقيقة نحو ضرب زيد



علامة الآخر متقدم لفظا تقدرا نحو ضرب غلامه زيدا وزيد متقدم في اللفظ تقدرا  
لكونه علا وقسم ايضا المتقدم المعنوي فيبين احدهما ان يكون ما قبل الضمير لفظا متقدما  
للمفسر ان يكون المفسر حرر من ذلك اللفظ كقولته تعالى عدلوا سوا قريب  
اي عدلوا اقرب لان الفعل يدل على المصدر والمان والثاني ان يدل ساق  
الكلام على المصدر المان لا تعين كقولته تعالى ولا يوبه لكل واحد منهما لانه ساق  
الكلام في ذكر الممارس لزمن من ذلك الساق ان يكون محموب غري الضمير عليه من  
حيث المعنى هذا تقرر كلامه رحمه الله وفيه محال لغيره المألوف لان عادة  
جعل التقديم تسم اللفظ للضمير كما قال في اول الكتاب في معرفة العرب لفظا  
العوامل لفظا او تقدرا قال بعد التقديم فيما بعد ثم قال واللفظي فيما عداه  
فجعل نحو ضرب غلامه زيدا متقدم معني اولى او متقدم معني وتقدرا لال لفظا  
جازى لك التفسير من هذا التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير  
يكون التقديم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقديم قبل  
نحو عدلوا سوا اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ  
ايضا في التقديم ولو افرق منهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيدا مملوطة  
بمختلف المفسر نحو عدلوا سوا اقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل موعدا  
وكلاما في التقدم اللفظي في التفسير المملوطة او المقدرة وقد روي عن الصادق  
في باب الفاعل وهو قوله في نحو ضرب غلامه زيدا لا بد من متقدم مرجع اليه  
في الضمير بعد ما لفظيا او معنويا وسراج الى زيدا وموخر لفظا فلو لا انه متقدم  
من حيث المعنى لم يجر فعله من باب المتقدم معني لال لفظا وهو الحق وعلى هذا  
ان يقول التقديم اللفظي ان يذكر المفسر قبل المسمى كذا امر كما سوا كان من  
حيث المعنى ايضا مفسر ما نحو ضرب زيدا غلامه لان الفاعل من حيث المعنى  
متقدم على المفعول وكان من حيث المعنى متاخر كقوله تعالى واذا تبلى ايام  
ربكم كلات لان المفعول من حيث المعنى متاخر على الفاعل واعلم انه اقدم  
ما يصلح للتفسير بان فاعدا ان المفسر هو الاقرب لا مفسر نحو جاني زيدا وبكر  
فقرته اي ضرب بكر او يجوز مع القرينة ان يكون لا بعد نحو جاني عالم وجاني  
فالمزمنة والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مفسرا متقدما بل هناك ساق  
ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل الضمير وذلك ضرب معنى لفظا على المعنى  
كون الفاعل قبل المفعول وهو كضرب غلامه زيدا ومعني الابداء المعنوي  
لكون المبدأ قبل المجرى في داره زيدا ومعني المفعول الاول المعنوي تقدم

على الثاني نحو اعطيت درهما زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفه الضمير  
للمقدم المفسر لمتصل بذلك الفعل نحو هذا اسرافه للمعان بدريه او منفضل  
عنه نحو عدلوا سوا اقرب لمتقوى وقوله بل موثر لهم وكذا الصفه كقوله اذا  
رحم الله عبدا غفرا الى اليه اي الى الله وكساق الكلام المملوم للمفسر التزاما قريبا  
كقوله تعالى ولا يوبه لان ساق ذكر الكلام الممارس دال على المورث ولان  
المراحم بعد القول تعالى حتى توارث بالجماع اذ العبي يدل على الوارثين  
وكقوله انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان  
ودليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه  
القرآن وكذا قوله ما ترك على ظهرنا من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر  
دال على ان المراد ظهر الارض وكذا البناء مع لفظه على في قوله تعالى كل من  
عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الواحدة  
لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر موخر لفظا وليس سال  
بالقضي تقدمه على محل الضمير الاول ذلك التمهيد فقول انه وان لم يكن متقدما  
الضمير لال لفظا ولا معني الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وما  
يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لان نفسه من  
ما يوجد عليه فان ذكرته ولم تقدمه مفسرة بقي منها مترك لا يعرف المراد به  
بالي كضربه بعد وتكرره خلاف وضعه فان قلت فالس الى اصل لم على محال  
مقتضى وضعه غير مفسره عنه قلت قصد التفسير والتعظيم في ذكر ذلك المفسر  
بان يذكره اولاسمها حتى يتوحي نفس السامع الى العود على المراد به ثم  
يعرّفه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين  
بالاجمال او لا بالتفصيل فبان يكون كذا قال قبل فذا الضمير الذي هو جالس  
سعى على وضعه معرّفا ام لصيغة لحد شرط التعريف اعني تقدم المفسر  
عندئذ انه مكره كما تجي في باب المعرفة وعند الغاية سعى معرّفا لكن لو لم يكن  
كما يكون في الاول لان التفسير يحمل بعد ذكره مسميا فليل الوصول الى  
فيه الابهام الذي في التكررات وكذا جاز دخول رب عليه مع اخضاها  
بالتكررات وانما حكموا اتفاقا على مسمى من التعريف لانه حصل خبرا فان يذكر  
المفسر بعده فلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف من المضاف اليه  
اما الخبران في رب رجلا ونهر رجلا وليس رجلا وسائر مثالا فظاهر لان الاسم  
المميز المنسوب لم يوجب له الاكوص التفسير والتعريف فيصير على التبرير عدم



انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المقدم فالمراد في مثله في عامة الظهور وهو  
منه ضمير بدل من مفسره كقوله ضربت به زيدا اذ لم يأت بالبدل الا للتفسير  
وآما في ضمير الثاني والقصة فالجمله بعده وان لم يأت كالتيه المذكور لمجرد  
التفسير الا ان قصد ضمير الثاني بذكره جملا مفصلا مع اتصال المفسر  
بالمبتدأ رسل الامان به اسمها فبهذا التفسير دون الاول واما ما حرر المفسر في  
باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالجمله بعده لان  
مجرد تنازع المفسر لفظا ومعنى قصد التفسير مع الاتيان به لوجود التفسير  
فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفسير مع اتصال المفسر كما في ضمير الثاني  
الثالثة في ضمير السانع معده به اعني قصد التفسير والجملي المفسر لمجرد التفسير  
والمعاليه بالمفسر فضعف فمن قد حذف الكاسي الفاعل مع ان فيه محذورا  
ايضا واما اجازة المبرود والاضحى من نحو ضرب قلامه زيدا اعني اتصال  
الضمير المفعول بالموخر بالفاعل المتقدم ليس بضعف مما ارجحه البصريون  
لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا باعلا واحد اكثر  
من الاتصال الذي بين مفسره على ذكره البصريون في باب التنازع قال  
المصنف اردت التقدم لكي يك قصدت الابهام للتفسير فضعف المفسر في ذلك  
ولم يبرح به لابهام على الخاطب واعرب الضمير الى ذلك التعلق كانه  
راجع الى المذكور قبله او ذلك المتعصل في حكم المفسر المتقدم ولا سيما ذكر  
في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفسير فوجه وهو متصل ومتفصل فالمتصل  
المسئل بنفسه والتصل غير المتصل بمعنى المتصل بنفسه ان لا يحتاج الى مفسر  
اخرى قبله يكون كالسهم لما بل هو كالظاهر سوار الفصل عامه نحو ضربت  
الا اناك او الفصل ونحو ما انت مطلقا فليس كالجزء مما قبله والالم محذورا  
عاقلة والتصل يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالثمة لذلك العامل  
وبعض محذورا فالسورة في نحو زيد ضرب ويضرب ويضرب ويضرب ويضرب  
واضرب امر او اضرب ويضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد يضرب  
والزيدان ضاربان الى اخرها رعاها كلها متصلة كما هي تحقها وليس  
فيها ما سر في نحو زيد ضرب سودا سكن انت وزوجك الجنة وسند  
زيد ضاربه سي بل البار في الجمع تايده للفاعل كالجاء في قوله  
متفصل بدليل قوله زيد ضرب اليوم سودا وسكن انت وزوجك  
الجنة ويضرب ضارب اليوم سي **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور

الضمير

فالمر فوع والمنصوب متصل ومتفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول  
ضربت وضربت الى فروع وضرب وانا الى من والثالث ضربني الى فروع  
والرابع انا الى ما من والخامس غلامي ولي الى علام من ولين علم ان المفسر  
اما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع اليه  
وحده اوله ولا اختصار فكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا واما لم يكن  
المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو كالمجرور الا حله بحيث لا يمكن الفصل  
بينهما والمجرور كذلك قال قبل ليس الفصل جاريا من المضاف والمضاف اليه  
في التعلل ذلك مع الظاهر مع العلم لثقت اليه الواضع في الضمير وكل واحد  
من هذه الانواع الخمسة يكون لثانيه عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون  
للتكلم او لطلب او غايه وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او  
مثنى او جمع ضارب نعته وكل واحد من النعت اما ان يكون لمذكر او مؤنث  
فصار للتكلم سبعة وطلب سبعة ولغايب سبعة وضربا للتكلم منها لطلب سبعة  
على سبعة العاني المذكورة ضربت وضربتا ضربت مشترك من الواحد المذكور  
والمؤنث وضربتا من الاربعة المثنى المذكور والمثنى للمؤنث المجموع المذكور والمؤنث  
المؤنث واما مذكور في التكلم من المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لعلته  
الاتباس في التكلم وجمعه صحتي نا وكذا قوله كمن لم يرد والمثنى لفا وطلب  
واوا كما فعلوا في من الخاطب وجمعه والغائب وجمعه لان مساها اسم العلم له  
لمعنا آخر سله بدل لك اذ اصل لك فعل اما قلت اس باردا وان كان  
ذات ما خاله واما اذا قلت نحن وارتد المثنى ففعل لك فعل قلت انا  
وزيدا وانا وانت اوانا وانا وانا وارتد الجمع ففعل قلت انا وزيدا وعرو  
وليس كل افراده انا فلان لم يكن شرط المثنى والجمع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في  
اللفظ حاصل لم يكن اجزا ثنيتيه وجمعه على اجري عليه سائر السامي والمجموع  
فأركلوا المثنى صعد وسركوا منه الجمع فيها لاس من اللبس سبب القرائن وقد  
المعلم فعلا ونحن واما ما اذا انصف كالجماعة وضربوا منها لطلب ختمه لفظ  
اربعه لخصوص ذي ضربت وضربت وضربت وضربت واحد مشترك من المذكر  
والمثنى المؤنث وهو ضربت وحكم الغايب حكم الخاطب في الضمير والاسماء  
نحو ضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت  
المسمن وانا حرف التانيث فوجب ان يكون المقدر ان في ضرب وضربت  
متقاربين كما في البار نحو مودى هذا ولعله الانواع الخمسة جازة بالمرحى اعني

وهذه خمسة المثنى كما هي وكذا اني  
الجمع اذ فعل فعل المثنى فقلت  
وانت يا عمرو بهم



ان المتكلم لفظين والحقا طبع خمسة واللقاب خمسة فصار المجموع ثلث عشرة كلمة  
 عشر معنى واعلم ان اول اسرار بوضع من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل بال  
 المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخضر فقول انما ضموا  
 الياء في المتكلم لانه سبعة لثمة لثمة الفاعل وحصول المتكلم بها لان القياس في  
 المتكلم اولاً في الحق طبع ثم القاب وحقها طبع فحقها طبع في المتكلم وحقها  
 وكسر والحق طبع فحقها طبع في المتكلم وكسر في الحق طبع وحقها طبع في الحق  
 المذكور في التحقيق به اولى وايضا هو مقدم على الموثق في الفرق بين الخفيف  
 فلم يثبت الموثق الا لكسر وزاد اليه قبل الف الشئ في ما قبله واول الجمع  
 في نحو السالكين الشئ في الحق طبع او السبع في مطلق لا يطلق في الحق طبع  
 السبع كسر خمسة وكان اولى الحروف بزيادة اليه لان حروف العلة تسبق  
 قبل الالف والواو اليه اقرب الحروف العلية الى حروف العلة لعلها تسبق  
 من مخارج الواو اي تنفوت به لذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف  
 واو الجمع مع اسكان اليه ان لم لها ضمير اشترى اسات الواو مضمومة ما قبلها  
 وذلك لانهم لما سوا الفخار وجمعوا ما والقصد بوضع مصلها الخفيف فحذفوا  
 لم لا واسو في الشئ والمجموع بعد الالف والواو كما لو سمي في هذا ان واللف  
 والذوق في الوقع الواو في الجمع في الآخر مضمومة ما قبلها واستعملت حركات  
 في التثنية والجمع فحذفوا الواو وسكنوا اليه التي ضموا لاجلها من الواو  
 بالثنية هو ك الالف فيه دون الجمع ومن ثبوت الواو مضمومة ما قبلها فلا  
 ذلك سفل في الاسم كما يجي في التصريف واما ان واليهم الجمع ضمير نحو قوله  
 وجب في الاعرف رجوع الغم والواو لان الضمير لا تقال ما لبعض حروف  
 الكسر وكان الواو لم يقع ظرفا وجوزي في حذف الواو وليكن اليه مع الغم  
 ايضا ولم يثبت ذنب اليه واداه التي يسم الجمع ساكن بعد ما ضم اليه واذا لها  
 الى مصلها في نحو كسر كما يجي ويزيد الموثق في سنده ليكون بازاء اليه  
 والواو في المذكور واما اختاروا النون لثابتة لسبب القيد للعلم والواو  
 في المذكور واما اختاروا النون لثابتة لسبب القيد للعلم والواو  
 كون التثنية حروف الزيادة واسم ضمير القاب والعام لانه لما كان  
 مع القاب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والحق طبع ارادوا  
 يكون ضمير القاب احص من ضميرها فاسدوا في الموثق كسب الجمع  
 في التقدير من دون ان يلفظ شئ منه واقتصروا المثنى بحركة وموتنة

على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكور وقد  
 استعمل في ضمير الواو في الضرورة قال ولوان الاطباء كالك حمل وكان  
 الاطباء الاسماء استعملوا الواو المضمومة ما قبلها في الاخير واقتصر على  
 نون واحدة في مقابلة الواو اذا كانت واحدة وقول النجاة ان الفاعل  
 في نحو زيد ضرب وسند ضربت مودسي بدر لس لصبي العارة عليهم لانه لم  
 المثنى في ضمير لفظ فعبوا عنها بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل  
 ذلك المقدر لان المقدر هو به المصريح به وكلف داو حور الفصل من الفعل  
 وهذا المصريح به نحو ما ضرب الامم فان قلت بل المقصود غير المصريح به  
 فهو علم والى هذا الطريق قال من النجاة ان المقدر في ضرب وضربته  
 ان يكون اقل من العفة الالف لصبي او لانه ذلك لان الضمير المفرد  
 ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما النون في ضربت وضربته فيجب  
 لتاثير لا ضمير يدل ضربت هتد وقد جعل الالف والواو والنون حركات  
 كثر التاثير كما يجي في آخر الكتاب فاما اختاروا واكوا في البراغيث  
 وتصرف السلط اقراره في ذلك في الماضي واما في المضارع والامر فلم يصر  
 الضمير في فعل وتعمل لا سعار حرق في المضارع بالفاعل لان فعل مشعرا  
 فاعله انا وتعمل مشعرا فان علة نحن الهمة بالهمة والنون والنون وكذا  
 نقص في المفرد القاب فلم يحتاجوا الى ضمير يارز واما الفعل فانه وان كان  
 محتملا للحا طبع والقابية لكنهم لم يروا ضميره اجزاء المفردات المضارع  
 مجرى واحد في عدم ابراز ضمير ما فعل هذا هو الذي جعل الاخفش على  
 قال النون في بصر من ليس ضمير بل حرف تانيث كما قيل في يدي والضمير  
 الاسما را وانه اسكر الحكم يكون ضمير المفرد النون من ضمير المثنى مع ان  
 يقتضي ان يكون اخف واما فعل امرا ولا تفعل فمنا فكلها حكم بفعل المحا  
 لان الامر والشيء ما خذ ان من المضارع كما يجي في قسم الافعال ومذهب  
 المار في ان الحروف اللازمة في المضارع والامر اعني الالف في المضارع  
 والواو في جمع المذكور والواو في الحاطنة والنون في جمع الموثق على  
 كالف العفان وواو ما نحو فاربان وحسودسي كلها مرفوعة  
 مسكن عنده ولعل ذلك حلا للمضارع على اسم الفاعل واسسكار الوقوع  
 من الكلمة واعاها اي النون واما الضمار المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل  
 واسم المفعول والصفة التثنية الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسما

عل

فمروا بالاسماء  
 ان اسما الفاعل ان اسما  
 الالف في جمع



الافعال والظروف على نحو بعد ايضا الالف والواو في حساب الاسماء  
وجمعها الجائدة كالتزييدان والزيدون حروف زبدت علامه للمثنى المجموع  
بلا ريب فجعلت حساب الصفات وجمعها على سبيل حساب الجائدة وجمعها  
لان الصفات فروع الجائدة لتقدم الذوات على صفاتها فصار  
علامه الجمع فلم يكن ان يوصل اليه ضمير وواو المثنى والمجموع للملح  
القال وواو ان فاسكن الضمير ان الالف في المثنى والواو في المجموع  
والدليل على ان الالف والواو الظاهران لهما ضميرين العلامه بالاعمال  
نحو لقيت صار من ومارس والفاعل لا ضمير بالاعمال لداخلة على عامله  
نحو قولك جاني زيدا كما علامه فلم يعمل جاني في علامه وكذا استمكن  
النون في ماريات وحفرويات بتعالها سائر الضمير في جمع المذكور  
او مواصل اذا اسمر في المثنى والمجموع فالاسمار مع مفرداتها احدى  
فلزم الاسمار في الكل فلما رى الفاعل ضمير بارزا في الصفات الما  
في نحو اقام سما وناما قائما اتها واما في نحو زيد عمر وماريه سوفا تفصل ليس  
لفاعل مل متا كيد له كما سيجي ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل  
في الافعال والصفات احدى وفي وضع المرفوع المنفصل فقالوا اما  
للتكلم المذكور الموت وقد تبدل بمنزتها ما نحوهما وقد يميزه نحو انا  
فعلت او قد سكت لونه في الوصل وهو عند البصر من منزلة ونون منصوبة  
والالف نونى بيا بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لو لا الالف لسط  
الفتح للوقف فكان مفسر بان الحرف يكون النون فلهذا اكتسب بالالف  
الحال بمنى الوقف والابتداء وقد يوقف على لونها ساكنه وقد سبق فيها  
وقفا بها السكت قال حاتم يدي ردي انه قال ان كنت ادرى  
بده من كره الحملط في من انه وسو تيمم يفتنون الالف في الوصل النفا  
في السعة وغيرهم لا يفتنونها في الوصل الا ضرورة كقوله اما سفت العسرة  
فانهم بعد احد مدب الساماد جاز في قرارة نافع انبات الالف  
اذا كان قبل حرف ممتزعة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي  
فرق من المنزلة وغيره فالاولى ان لا يلبس الالف وصلا في موضع  
وتدب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوط في الاول  
في الاغلب مع فتح النون وسكونه وساقية ما والسكت له وقفا وسلا  
على زائدة وكوز لبيان الحركة وقفا ونحو التكلم مع غيره مثل في المرفوع

متصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلية كالعلة وحركة الساكنين وضمها بالكون  
ضمير مرفوعا واما لانه لانه على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى ان  
فالضمير هذا البصرين ان واصله انا وكان انا عند ضم ضمير صالح للمثنى والمجموع  
والتكلم فليبدار وانا المتكلم وكان القياس ان يسموه بالمار الضمير  
انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا حرك العلامة له علامه وهو  
الحا طين ما خرفيه بعد ان كالا يمينه في اللفظ وفي التنريف وتدب  
ان انت بكمال اسم والمار من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع  
هو ان المتصرف كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعوا  
بان للسعل لفظا كما هو تدب بعض الكوفيين وان لسان في ماك ونحو  
وسوان الكاف المتصرف كانت متصلة فارادوا اسطلاحا لفظا لغير  
منفصلة فعملوا اما عمادها بالضمير الذي على انا واما عمادها  
ارى هذا القول بعد ان تصواب في الموضعين وقالوا في الغايب  
هو وما وسم وسم وسم والواو والمار في هو وهي عند البصرين  
من اصل الكلمة عند الكوفيين لا شباع والضمير هو الباء وحدها بدل  
الفتحة والجمع فانك تحذفها فيما والاول هو الوجه لان حرف الشباع  
لا يلبس بالضرورة واما حرك الواو والباء لتغير الكلمة بالفتح فعمله  
حتى يصح كونها ضميرا متصلا اذ لو لا الحركة لكانتا كما لا شباع على طين  
الارى انك اذا اردت عدم اسطلاحا سكنت الواو والباء نحو هو وما  
وكان قياس المثنى والجمع على تدب البصرين هو ما وما وما وما  
تحذف تحذف الواو والباء والكلام في زيادة اليهم وحذف الواو في  
جمع المذكور وزيادة النونين في جمع المونث على ذكرنا في المتصل سوار  
الضمار المرفوع المنفصل مسرك فيها الماضي والمضارع والامر والنها  
وليس كالمرفوع المتصل فانه لا مسرك سر كيه بين الماضي والمضارع منها  
الان في الالف والواو والنون كما ذكرنا نقول ان ضرب الابهو وما يبع  
الا ان واضارب سواد سكت ما هو مدبى بعد الواو والقار ولام  
الابتداء جاز وقد حذف الواو والباء اصطارا كقوله صاه سرى حله  
قال قائل لمن حل رجوا اللطا حيث وقوه دار لسعدى اده من سواكا  
وسكها من دسد سوا كما ان قال وان لى سده لى سى ما  
وسو على من صده الله علقه ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع

علق



المشوب لأن التنبؤ على الفصائل بلا واسطة والجزم عليها بلا واسطة  
لتنقل المشوب لتقدم على منفصلة وسرور عند من الجوز كما في بعد فموا  
المكلم ما دام ساكن أو مفتوح كما ذكرنا في باب الأضافة في التنقل مع غيره  
كما كان في تنقل المرفوع والكاف في تنقل مثل التاء في التنصرف نحو كحلم  
ك كما كان في بعض العرب على كفاف المذكر إذا اتصلت به الهمزة الفاعل  
وبكاف الموث يار كالي يوبه اعطى كاه اعطى كاه اعطى كاه  
نحو اعطى كاه واعطى كاه قال أبو علي وقد يفتح التاء بالموث مع الهمزة  
رسمه فاقصدت وما اخطأت الرسمه وركبت الكاف في التنية والبعث  
بعد يار ساكنه أو كسرة لهما بالياء نحو كاه وكلم وكمن وعليهما وعليكم  
عليكم والكلام في حذف واو عليهما واسكان الهمزة في نحو ختم  
وآل ارادوا وصح التنقل الغائب من هذا القسم احسن وهو من المرفوع  
المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من مودسي واقلوا ماسي  
الغائبة ما لان ضمير المذكر ارادوا في الكسرة قلت واوه يار نحو ماسي لما  
مذكره فحذفوا التماس الموث بالمذكر وحركة ما المذكر فلهذا لا يكون قبلها  
يار أو كسرة فان كان احد ما قبلها قابل المجاز تنقل منهما ويقولون هو  
ولد هو وغيرهم كسرون ما وعليه ان الهمزة حرف خفيف فواذن جاز  
فحص فكان الواو الساكنة وليست بالكسرة او الياء فقلت يار وكسرت  
الياء لاجل الياء بعد ما وان كان الساكن غير الياء فتم الهمزة تنقل عليه لا  
ما على ابو علي ان اساس كرس داخل كسرة منها في الواو والياء في النسخ  
نحو منه ومنها ومنهم ومن اتا ما هذا هو الكلام في حركة الياء واما الكلام  
في اشباع في حركتها ونزك فيقولون نظر في ما المذكر فان وليست بالهمزة  
حركتها نحو سي وله وضربوه وعلا فهو قد من الضم داو ومن الكسرة يار  
و موصلي وكلاهما يجوزون حذف الوصل الى الواو والياء بعد التحرك  
اجاز مع الغائبة الياء وكسرتا نحو به وقلاه فبجوزون في كسرت الياء  
ايضا كقولهم صلب لذي السبع الحسن ارشد ومطواي مساقا لاردا  
وغيرهم يجوزون على اختلاف الحركة وحذفها لغزيرة الشعر لا احاروا ان  
ولست كما المذكر ساكن حذف لن كان الساكن كعله او غيره كسرة فالحال  
اختلاس الحركة اعني ترك الوصل لان الياء حرف خفي كما قلنا فكأنه النفي  
ساكنان وان كسرتا مطلقا نحو علمي ومهوي ونحوهما فعلى هذا الجي في ما

المذكر الذي بعد الكسرة او الياء باعتبار قمتها وكسرها واختلاسا ود  
اربع لغات والكسرة كسرة الياء في كسر الياء من غير ما بعد ما ومو بعد  
الياء كسرة الياء كسرة لان في الاول منه البقاء الساكنين والثاني كسرة  
مع وصلها بياء نحو بهي وعلمي ويوبه الكسرة كسرة الياء كسرة الياء كسرة الياء  
الثالثة ضم الياء بلا واو نحو عليه وبه الزا بعد ضم الياء مع الواو نحو عليه  
هو ويحي فيها اذا كانت بعد الكسرة لغز فامنه وبه اسما كسرة الياء كسرة الياء  
من التنية بلا وصل وان حذف قبل ما المذكر حرف ليس حراما نحو بهي  
لعله او وقفا نحو فالتنية واخره اجاز اشباع حركة الياء اعتبارا بالمتحرك قبلها  
في اللفظ وجاز اختلاسا اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذف عارضا  
وجاز اسكان الياء اجاز الوصل مجرى الوقف وقد قرأنا كاه في الكسرة  
الغزيرة واما الياء في المشي والحمين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهي منصوبة  
لا غير نحو لهما وعلاهم وان كان الف او واو او ساكن صحيح فلهذا لا  
ما على ابو علي من نحوهما منهم واخرهما واخرهم على معنى لا يتابع وعد  
الحا حرم حصن لكونه وان كان قبلها كسرة او بار من قال في الواو هو  
وعليه وسم اهل الحجاز قال في المشي والحمين ايضا نعم الياء نحو ان  
علاهما وعلاهم وعلاهم وعلاهما وعلاهم وعلاهم وعلاهم وعلاهم وعلاهم  
بالضم في جمع المذكر ككلمات عليهم والهم ولديهم قبل ذلك لكون الياء  
فيها بعد لاس الالف فاعطى الياء حكم الصلة وقد جازت علاه ولداه وال  
على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يعرف في الواو والياء في جمع الموث  
عليه عليهما وليس ولم يعرفوا ذلك لاتباع الاثره في اهل الحجاز كسرة  
الياء في المشي والحمين مطلقا كما في الواو وهو الاثره في حركة  
الياء واما هم الجمع التي بعد الياء المكسورة فلا يخلو من ان يفتح عليها  
اولا فان وقعت عليها فلا بد من تسكين الهمزة بعد حذفها فلهذا لا يفتح  
علاها وحذف صلاها في الوقف نحو بهي وبه وبكم الا ان اللفظ في نحو  
ضربهما وما وان لم يفتح عليها فلا يخلو من ان يكون بعد ما تحرك  
او ساكن فان كان بعد ما ساكن فكسرت الهمزة لاتباع كسرة الياء ولا يفتقر  
الساكنين انفس نحو من و منهم امرأتين وعليهم لذلك على قراءة الياء  
عمر وياقي الغزاة على ضم الهمزة نظر الى الاصل وان كان بعد ما تحرك  
فالا ساكن اشترطوا عليهم غير المنصوب عليهم بعضهم لفتح ضم الهمزة نحو



علموا له اية ابن كثير واشباع الكسوف في مثل اقليل لا شاع فصارت  
الهار المكسورة خمسة احوال حالان قبل ان يكتسب الكسوف كلاس مع اقل  
اي حركة الوصل قبل الحركة المتحركة لكون اشباع الضم واشباع الكسوف  
وان كان لم يبع الهاء المضبوطة في تحويزهم وعليهم في اخذ اهل الجاز وفي نحو  
علامهم ولم يكتسب على ما هو متفق عليه وفي نحو منهم على الاشهر كذا في نحو  
ضربهم وعلامهم ولها ايضا خمسة احوال حالان قبل ان يكتسب الكسوف وموالات  
والاشهر لا يتجاوز النظر الى الاصل والكسوف الى الكسوف وهو في عاقله  
ومنعه ابو علي وقلت قبل الحركة الاولى لا سكان وموالات اشهر اثنا عشر  
ومصلها ما نحو عليهم لو اذنا لثمة وهي خمسة ميم قبل ما كسرة او ياء  
كسر الميم ومصلها ياء نحو عليهم وهي كسر الميم الحامض الراء والكسوف قبل  
الراء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي ثم لما عرفت  
من وضع المنصوب المتصل احد وفي وضع المنصوب المنفصل فما و  
ما مملوا الصفة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال بوجوب  
والجليل والاحسن والارنى والاولى ان الاسم المضمر هو انا الا  
بوجوبه قال يتصل به بعده حرف يدل على احوال الرجوع اليه من الكلام  
والغنية والخطاب لما كان انا متحركا كما هو متعجب البصرين في الياء  
التي بعد ان في انت وانت انتما وانتم وانن وقد مضى وقال الجليل  
والاحسن المازني يتصل به اسماء الضمير الهاء اما لقولهم فاما  
واما السوات وضعيف لان الضمير لا يضاف وقال الزجاج السراي  
انا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كانا بان معنى نفسك وقال  
قوم من الكوفيين اناك واما واماى اسماء الضمير الهاء ومضعيف او  
ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرات فاختلاف آخره كافا واءا  
وقال بعض الكوفيين وآن كان من البصرين لان الضمير رسي الا حقيقة  
بانا ولما نادى عامه لما نصر سمها منفصلة وليس هذا القول جيد  
من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح سمة انا وقد يدل الهمزة  
مفتوحة او مكسورة ما رخم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان  
المجرور مقول لكن بواسطة وحمله على لفظ المنصوب المتصل  
لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب  
المتصل سواء في قوله فالمرنوع المتصل خاصة بسري الما في



والخاصة وفي المضارع للكلمة مطلقا والخاصة والخاصة وفي الصفة  
مطلقا علم ان لا سمن المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فصله  
لانها مفعولان والمرفوع فاعل وموكر الفعل فمجرور واغلب اخبار المتصلة  
وضمها لا اختصارا سارا الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كذا الفعل  
فانكسوا لفظ الفعل كما تحذف في اخر الكلمة المشبهة شي ويكون فيما بقي دليل  
على معنى في الترحيم وعلما ساره فيما سرفه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير  
في غائب الماضي وعالمه وفي المضارع في فعل الفعل وفعل وفعل فاعله و  
خاصه والفعل وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي نحو مبالا  
نظر الفاعل الاظا هرا ولا سمر او سى فعل وفعل وفعل فاعله و  
واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجوع وما نظره في نحو سكن  
انت واذ وجك الجنة تايكيد للمسر لافاعل دليل انك لا تقول لا افعل الا انا  
ولا بفعل الا انت وفي فعل وفعل وفعل وفعل للفاعلية نظر الفاعل  
النظر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا سى ويضرب سندا وما  
لضرب الا سى وكذا في الصفة المفردة نحو اقام الزيدان وما قام منها و  
كذا في الظرف عند اى على اذا اعتد نحو افي الدار زيد وما في الدار سوكذا  
في اسم الفاعل اذا كان حرا نظره الفاعل الظاهر والمنفصل نحو سيات  
زيد وسيات سوكذا ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك  
بالتحقيق على عالمه او بالفعل القرض ويكون الفاعل مفعولا او حرفا والضمير  
مرفوع او مكنونه سندا اليه مفعول على غير من سى كذا نحو اناك ضربت و  
ضربك الا انا واناك والسر وانا زيد ومانت قاعا ومنه زيد ضارب  
اعلم ان اصل الضمير المتصل المسر لانه احصر من المتصل البارز عند  
اللسان لا سارا لكونه احصر من المتصل ثم المتصل عند تعذر الاتصال  
فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واحصر منه لفظا اقول الضمير  
المرفوع والضمير المنصوب لصحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين  
الضمير المجرور فلنذكر مواضعها فيقول ان لا اصل في المتصلين المرفوع  
المنصوب ان مصلها بالفعل لان المتصل كما مر كالجذر الاخير من الكلمة التي فيها  
وكون الشيء كالجذر كذا اياهم اذا كانت متعقبة له بالاضافة ومن حيث  
والفعل متعقبة للمرفوع لذلك ومن ثم لان فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع  
به كالجذر الاخير منه واما سارا يرفع فهو اما ابتداء هذه البصرين ولا يصح













الحاصل كما قال اللسان حاصل منها ويرفع باراز الضمير **أو** بالصفة قال  
حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرفع باراز الضمير نحو انازيد  
ضاربه انا ونحن انزبان ضاربنا نحن والزبدون نحن ضاربنا سمعوا  
الموت انا متضاربنا انا فلما وقع الاسان المنفصل اللسان في هذه الصفة  
طرد الاسان به عند البصر في صورة الصفة التي اعني اذا كان ليس  
يرفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفون فاجازوا  
ترك التاكيد بالمنفصل بالصفة ان اللسان نحو متضاربنا ضاربنا قال وان  
امر امرى الك دود من الارض موماه وسدا سملن لمجوده ان  
لصوته وان لعلى ان المعان مومي وكذا اذا لم يرتفع اللسان بالضمير ولا بعد  
في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره اللسان  
لم ليس لان التاكيد فيه لا يرفع اللسان في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا  
ولكن انت يمتد لضميرها واما السدان لضميرها وسدا لضمير السدان  
انتها لهما كما خلاص الصفة قال رفع اللسان التاكيد حاصل فيها وكل موضع  
اختلف فيه من جرت عليه ومن لم يمتد وحطاما وكما قال قلت ضمير المفعول  
مع هذا الاختلاف رافع اللسان في نحو قولك انازيد ضاربنا بالها يعرف  
ان ضاربنا مسدا الى انازيد لو كان مسدا الى زبد لعلم انازيد ضاربنا في علم  
في رفع اللسان بالضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يوب به لجره في رفع اللسان  
وكان مما يجوز حذف اللسان على تقدير حذفه في الصيغة لا يكون  
حذفه لجره في رفع اللسان **قوله** واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا  
فان كان احدهما اعرف وضمير فلان في الثاني نحو عطية وضمير  
والا فمرفوع نحو عطية اناك واما اذا ولي ضميران فاملا حاكمان  
مواقع اتصال الضمير المذكورة فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالوجه  
للقوم على المنصوب لما تقرر من كون المنفصل المرفوع موعلا في الاتصال  
وكما سطر الفصل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير في ذلك المرفوع فلا بد  
كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك مرفوع نحو مومي او لا نحو مومي  
وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم انما يطلب ثم الغاية انا وجب اتصال  
التي في لكونه كالمتصل بغير العامل لان المرفوع المنفصل كالجزء من افع  
على مرفوعه والى العامل المذكور منصوب متصل لا مرفوع قبله نحو عطائي  
زبد او جاني المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو عطيتك فالضمير الذي

ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرسه منه في الترتيب او اعرف او مساويا  
فان الاول يجب اتصاله عند سبويه وغيره بوجز الاتصال والاتصال نحو  
اعطاك زيد واعطاك انا زيدا واعطيتك واعطيتك انا وكذا اعطيتك  
واعطيتك انا وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف  
فلا يصاحبه على الثاني متعلقه ما هو اشرف منه وصحة من حمله بالاتصال  
وجه انفصاله ان المتصل الاول فصله ليس اتصاله كالصالح المرفوع والا  
لفصل في باب حطب او الى منه في باب عطيتك لان المفعول الاول في باب  
اعطيتك فاعل من حيث المعنى كما معنى في باب ما لم يسم فاعله وكان الثاني  
الفعل بضمير الفاعل وفي مفعولي حطب بعد راحة الجنداء والحذر لهما  
الاتصال ووجب اتصال اوليهما لقربة من الفعل ولي قالوا في ان  
الاتصال رعاية للاصل والثاني ان الاعرف يجب انفصاله عند سبويه  
وكل سبويه عن النجاة تجوز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطائي  
قال انما موسى فاسوه ولم يحكم به العرب فوضفوا الحروف غير موصفا  
واستعاد المبرد مذهب النجاة وانما لم يحكم في الثاني الاتصال سيما  
لان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فبالف من كونه متعلقا ما هو  
اولي منه والذي جوز ذلك قياسا لاسما عا نظر الى مجرد كون الاول  
متصلا واما الثاني اعني لساوي للمتصل المنصوب فيقول ان كانا  
فاسم نحو اعطائي موماه واعطاه موماه قال سبويه جاز الاتصال وهو  
عربي لكنه بالكسر في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا فاسم  
نحو اتصال الثاني وسخنة قياسا على الفاسم ومنه سبويه والزم النجاة  
القائلين نحو اعطاهوك واعطائي في محور محسني اي محسني نفسي وهذا  
دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الاتصال بينهما ايضا المنصور لانه  
بالف الثاني من ان تعلق موماه وضمير منه ودوله وانما جاز ذلك  
في الفاسم لرجوع كل واحد منهما الى غير ما يرجع اليه الاخر بخلاف المحسني  
والمشككين اذ يستقيم اجتماع المتصلين لفظا ومعنى وانما لم يحكم في الثاني نحو  
مرهوه حرسوه كما جاء اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول  
مفروى من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان حده للمفعول سدا  
كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد به اظهر في الضمير من بعد الفعل انا  
كانا بعد الاسم والاول منها مرفوع متصل ولا يكون الا مبررا كما مر نحو به



ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني في الفصل ايضا نحو ضارب  
 اناك وان كان يجوز ان كان الثاني منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل  
 وكلاهما منصوب اي سطر الى الثاني على هو الفصل ترفيفا او ارداد  
 مساو ونقول في الاتصال ضربك وضربك انا قال فلا يطع احد اللحن فيها  
 ومنعكها لسي سطر وكذا اسم الفاعل نحو اعطيكها ويجوز منعك انا  
 ومعطيك انا فبمثل عطيكها واعطيك انا الا ان الاتصال  
 فيما ولي الضمير المجزوء راوي من الاتصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل  
 اقع في اتصال الضمير من المصدر واسم الفعل لانه لطلب الفاعل  
 والمفعول لذاته وهي لثابته وكذا ابتدء الاتصال في الثاني فيها اذا  
 كان ارد او مساو او بالبارز المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفاعل كما  
 ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا  
 الا عند مقام الاختش كجاء مرفوع في الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي  
 مله عند مقام الضمير الذي مله المجزوء قوله وليس احد منهما مرفوع لانه ان كان  
 مرفوعا وجب تكميده واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا  
 قوله فان كان احدهما اعرف اتما قال ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف  
 ولم يكن احدهما مرفوعا وجب الاتصال الثاني نحو اعطاك اناك و  
 ضربك اناي وقوله قد مر اي قد مر الاعرف لانه اذا كان احدهما  
 اعرف واخره وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا الاتصال الثاني نحو  
 اعطاه اناك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما  
 مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما  
 كان لك الخيار في الثاني وحل جميع ذلك مفهوم مما قد مرنا قوله  
 والا فمفضل اي وان لم يكن احدهما اعرف كما عطاك اناك  
 او كان اعرف لكن ليس بمقدم كما عطاك اناي واعطاه اناك  
 والثاني مفضل كما رأيت قوله والخيار في خبر كان الاتصال  
 والاكسر لولاءات الى اخرها وعسب الى اخرها وجاز لولاك و  
 عساك الى اخرها انا كان الخيار في خبر كان واخواتها الاتصال  
 لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل  
 في الحقيقة مفعول الجملة لان الكاس في قولك كان زيدا فاعلا  
 قيام زيد كانه في الافعال ان فقهه قال عمرو بن ابي زبيعة

الاول

لن كان اياه لقد حال بعد ما من العبد والاسان قد سعه وقال له هذا  
 للعل ستر لا يرى فيه عسا ليس اياي واناك ولا يحسب رفا وقد جاء على  
 ما حكى سبويه لسي وكاي قال عدوت قومي كعدو الطعن اذ عيب القوم للكرام  
 لسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه ردا لسي وقال لولا ان  
 فالا كسها او كسها فاقوا حوا عدة انها لما بها وجه الاتصال كون الاسم كالفاعل  
 والخبر في المفعول فكسها كضربته قوله والاكسر لولاءات الى اخرها يعني ان الاول  
 ان يجي بعد لولا غير المحسوسه ضمير مرفوع مفضل لانه اما مبتدأ او فاعل  
 فعل محذوف او مرفوع بلولا على ما مر في باب المبتدأ فيجب على الواجهة لولا  
 الاتصال وقد يجي بعد الضمير المنكسر بين الجزاء والنصب الا عند المبرد  
 فانه منع وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا لقوله لولاك هذا  
 العام لم الحذف وقوله وكم موطن لولا ي طلب كما هو اعي حرامه من حله السق  
 مهبوي والضمير عند سبويه مجزوء ولولا عنده حرف جر مهنا حاصه  
 قال ولا سعدان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا كذا فاعله  
 على الضمير المذكور حرف جر مع انها غير عامله بل لولا انت ومثل ذلك  
 لدن فانها محر ما بعد بالافادة الا اذا ولسها عدده فانها مصحها كما  
 تجي وفي قوله نظرو ذلك نظرو ذلك ان الجار اذا لم يكن رادا كما عكس  
 فلا بد من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك طاسرا ولا يصح تقديره وقال  
 السرا في الجار والمجزوء اي لولاك في موقع الرفع بالابتداء كما في كسك  
 ورسم وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار رادا واما اذا لم يكن  
 زادا فلا بد من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مسددا وعند الاصل  
 والفرار ان الضمير بعد ما ضمير مجزوء راس عن المرفوع كما باب المرفوع عن  
 المجزوء في قوله انا كاتب وان رجع مذمب سبويه بان الضمير عنده  
 لعس واحد ومو لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذمب سبويه الا خفش فانه  
 يلزم لعس اي عسر ضمير ارج مذمب الا خفش بان لعس الضمير لقيام  
 مقام بعض باب في غير هذا الباب بخلاف لعس لولا فجعلها حرف جر  
 ارتكاب خلاف الاصل وان كرا اذا كان مستعلا اسون من ارتكاب  
 خلاف الاصل غير المستعمل وان حل ولذلك الاول ان يجي بعد عسي ضمير  
 مرفوع متصل نحو عسب وعسا لانه فعل بعده فاعله وقد جاء بعد عسي  
 الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلثة مقامات قال عسي محمول على

لولا



على لعل لتقاربا معني لان معناه الطبع والاشفاق لعل عساك ان الفعل كذا  
محملة على لعل في اسم مفعول به وسفي خبره معربا بان كما كان في الاصل  
اعني في نحو عسي زيد ان يخرج ان يكون المراد من وجه محمول على حر لعل موكدة  
في محل الرفع ومن وجه شفي على صله وهو على حرايه بان لان من حر لعل ان  
يكون انما صريحا او ضلعا لعل لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدأ ولا  
يقال ان لعل لعل في الاصل المضارع بان في عساك ان يفعل لاس  
حر لعل وقد يقال عساك يفعل من غير ان واسمها لعل من استعمال  
عسي زيد يخرج وذلك لمحملة عسي على لعل في اسم فاعله واحده ايضا في  
طرح ان تجري خبره لكن لا يخرج بالكتابة عن صله فلا يقال عساك خارج  
كما يقال لعلك خارج واما في لعل مضارع مع ان حملا لما على  
عسي في الحر وحده كما حمل عساك ان يفعل في اسم وحده على  
لعل قال لعل لعل بان لم يلم ولم يلم وقال بعضهم الخبز مخذوف اي لعلك  
ملك ان لم يلم اي لان لم يلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر فليل في  
السر فعل مذكور بسببه عسي مخبر عن صله والضمار جارية على القياس  
مع لعل عسي كما قال في لولاك وحمل عسي على لعل في نصب الاسم  
ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان حر لولا عنده مختصا بضمير  
فلا يقال عسي زيد ان يخرج اتفاقا مع اسم واسد على كون الضمير منصوبا  
يلحق نون الوقاية في عساك وقال ولي نفس قولها ادا ما عسي  
لعل اوعساك لان هذه النون لم يحن اليها بعد الفعل الا اذا كانت  
منصوبة وقال الاخفش عسي في عساك صليا والضمير المنصوب بعد  
قائه مقام المرفوع اسماء عسي وقولك ان يفعل او لعل منصوب لمحل  
خبر لما كما كان في عسي ان يفعل وعسي فعل ونقل عن المبرد  
في نحو ما عسل او عساك احد ما ان الضمير البار من منصوب عسي  
خبر ما والاسم مفعول مرفوع فيكون كقولهم عسي العورا لوساد مو  
منعيف من وجه آخر بان عسي خبر عسي اسمها صريحا شاذ وآثما في  
ان ذلك لا يسم اذا جاز بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان  
او نحو عساك ان يفعل او يفعل الا ان يجعل ان يفعل بدلا  
من الكاف بدل الاشتمال اي عسي الامر انك فعلك ويكون الفعل  
في عساك فعل حال من الكاف ويعبر اسم عسي على حسب مدلول الكلام

كما تقول في قولك عساك لعل المراد عسي الواصل اما كطا او يكون  
المضارع بتقدير ان كما في قولهم نسمع بالمعدي فيكون لعل من الكاف  
كما في عساك ان يفعل وكل هذا لكلف والضمير المنصوب لذلك المفعول صريحا  
الوجهين المفعولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم الى جانب الفعل لعل  
كما في تركيب زيد والاسم المحذوف كما في قوله ما عساك على عساك على  
دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس الا اي ليس الجاني الا زيدا  
واما مذکور كما في قولك عساك ان يفعل بتقدير ان اقول ان اراد ان يحذف  
الفعل على ضمارة كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر ان قصد المحذوف  
الضمير فيكون ذهب من قبله كما في حواذف الاول كما في قوله عساك  
ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب يكون عساك ان يفعل  
عنده منزلة فاعل الفعل كما كان عسي ان يخرج عند النجاة منزلة فاعل  
ولا يكون الاسم والخبر متبدا وخبر لان احدهما حية والاخر حذوب الاء  
يقدر في احدهما متصفا الى عسي حالك ان يفعل او عساك صاحب ان يفعل كما  
يجي في افعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع البار لازمة في الكلام  
ومع المضارع عساك نون الاعراب وانت مع النون ولدوان وان  
اخواتها محذورة في لعل ومن عن وقد فقط وعكها لعل اعلم ان  
نون الوقاية انما تدل على الفعل لبقية من الكسر لانها قبل بار المتكلم يجب كسر  
مرفوع باب الاضافة لما بمنعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علام  
الجر والفتح والياء فرعا كما بين في باب اول الكتاب كرسوا ان يوجد  
ما يكون في بعض الاحوال علامة للربا لغة في سعه من الجرود خولها في  
نحو عطائي ولعطيتني اما طرا للباب ويكون الكسر مقدرا على الالف واللام  
لولا النون كما في عساك وقاضي ودهولها مع نون الاعراب نحو تفرولي  
ونون التاكيد نحو اضربي ومع ضمير المرفوع المتصل نحو مني وصرني اما  
جاز لكون نون الاعراب والتاكيد والضمير المذكورة كسر الفعل ولعل  
الفعل من الكسر الذي لكين نحو قل ادعوا واضرب الضرب لان الكسرة  
المعارضة للثاء الزم من العارضة لكين اذ البار لكونها غير متصلة  
الكلمة واما الكسرة في نحو قل ادعوا مسطحة فيقول يلزم هذه النون مع  
اشبهه لما في ويلزم من المضارع باليس فيه نون الاعراب والذي فيه  
الاعراب من المضارع الاخيرة التي تعلقان فيقولون وتطعن فيلزم النون



غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو لمصر على او نونا التاكيد المحقق  
والصلة او لا وقوله على معنى دار ثابته لمصر محروم السراب مصر  
نونه الاولى حقيقة واثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب  
مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التاكيد وان كان اجتماع  
المختلين في الكل حاصل لان نون الاعراب لا معنى له ككون الوقاية اذ  
اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذنب البصريين على ما لم ي في قسم الاعراب  
وكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونون التاكيد هذا على مذسوس  
قال المحذوف نون الوقاية كالمحذوف لان الفعل جار منها لاس نون الاعراب  
اما على قول سيبويه وروان المحذوف نون الاعراب لانها لغرض  
للمحذوف فاعلم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون  
الضمير ونون التاكيد ظاهرا لانهما ليست موضع المحذوف ولما معنى  
جار حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال اراه كالنعناع  
فعل مسكثور العال لاس اذا طس ولا يجوز ان يكون المحذوف نون  
الضمير اذا فاعل لا محذوف وقد يعمى نون الاعراب في نون الوقاية  
فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة وجوه حذف احدهما وادغام  
نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرى قوله  
انما جوتنى على الثلثة قوله ولدين حذف نون الوقاية من لدا  
يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما السوء راجح  
وليس المحذوف للضرورة لسوء في السمع وعلى كل حال كان حق لدا  
ان يذكره المعنى اما مع الماضي او مع لس ومن ومن لكنه مع  
الحذوف فانه قال في لدا انت محم والعراة حملها على ما قال  
والحق نون الوقاية في لدا وان لم يكن فعلا للمعنى طس عن سكون  
النون الطازم وانما لم يالوا ما في الى وعلى ولدى وان كان  
آخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لا مهم من انكار ذلك الساكن  
لكونه حرف علة وذلك ان ما قبله المتكلم اذا كان الفا او واو  
او بار محركت البار بالفتح ويوقع قبلها على سكونه كما تبين في باب  
الاضافة فلذلك لم يحلوا نون الوقاية في نحو ماى ورحاى و  
عصاى وقامى في قاض وسلمى في سلمى وعسرى وسلمى في  
عشرون وسلمون او عشرون وسلمين فان قلت وكان يجب ان

لا تحل ايضا في نحو دعوى وضربوى واضربوى ورمالى وضربالى و  
واصرى وان يقولوا ادعى وضربى ورمالى واصربى فقلت  
اجاز باب الفعل مجرى واحد وحل للفتح على الاصل لان اصل الفعل  
الصحيح اللام الحالى من الضمار المرفوعة المنصبة ولو لم تحل نون الوقاية  
لحله الكسر فحل عليه ما لم يكن له حله الكسر مع عدم الكون ايضا وسو لعل  
اللام والتصل به الضمار المذكورة قوله وان اخواتها على اخواتها ان  
ولكن واما ليت ولعل فسمي حكمها بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان  
واخواتها لثابتها الفعل على الجى في الحروف واما جاز حذفها فلان  
اللاحق للثابتة بالاصالة ولا اجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن  
المحذف مع كثرة استعمالها قوله ونحو رضى لسب الشورى في لس ان حذف  
نون الوقاية لا يجوز فيه الا للضرورة لاني سمعته كذا قال سيبويه وغيره قال كس  
خارذ قال لى اصا دمه واعد بعض على قوله ومن ومن وقد وقط كذا قال  
الحذوف ان الاساب منها هو الاشهر وعند سيبويه المحذوف في هذا الحكم ضرورة  
فلا يجوز الا في الشوق قال اما السائل عنه وعنى لس من لس ولا حس منى  
وقال قدى من مصر المحلس قدى لس الامام السج الملهد وانما الجى  
النون في هذه الكلم لثابتها في لدا اي لم يلفظ على السكون الا لازم  
انما حوط على السكون الا لازم ولم يحفظ على الفتح والضم اللازمين قال  
سيبويه لعل في لدا لى ولواضفت الكاف الجارة الى ابار لعلت  
ما س الى لان الاسم والرف المسكن على السكون لاسما ل الفعل نحو  
وزن وسعدان من الاسماء الممكنة بلزوما السكون الذي لا دخلها فاجرى  
مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعلمها لعل اي حذفها مع اولي الجمع  
اللامات فيه وسمي مشابهة للنون قرينه منها في المخرج وليس من الاولى  
والاخر من الاحرف واحد اعنى العين ولان من لغاتها لس وكذا  
المحذوف في محل اولي من الاسباب وان كان ساكن الا حشر قد وقط  
لكرامة لام ساكنة قبل النون والعصر النطق بها وليس كسب اعنى ان  
الاسم مع اولي كما قال عليه رجلا كسى وحال كسى قوله اذ صلب القدم  
الكرام لسنى حملا على غيره وجار عاى حملا على لعلى والكر عاى ويجوز  
الحاقها في اسما لافعال لادها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها  
افعال في الاصل حكى لونس على كى وحكى الفراء ما كسى وقوله وليس



الاجمال ساد سوار جعلت النون للوقاية او موصلا كما ذكرنا في باب الاضافة  
ذكر الكوفيين في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اولى منك وما احسن حلي  
قال السرافي لب ادري عن العرب حلوا هذا ام قاسوه على نبيهم في  
افعل زيدا لانه اسم عند سمي في الاصل **قوله** وسوسط بين البندار والقبيل  
العوامل وبعدها صيغة مرفوعة منفصلة مطابقا لبندار سمي فصلا لفصل  
كونه لغنا وخبره شرط ان يكون الخبر معرفة او اقل من كذا نحو كان زيد  
سوا فاعل من عمرو ولا موضع له من الاعراب عند الجليل بعض العرب  
يجعل مبتدأ وما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو القام قوله وبعدها  
اي بعد دخول العوامل المبتدأ او الخبر وسباب ظن نحو طلبة سوا لكم  
وباب ان يجوز سوا الغفور الرحيم وما المجازية نحو ما زيد هو القام وباب  
نحو كسب انت ارقب عليهم قوله صيغة مرفوعة لم يقل ضمير مرفوع لانه مختلف  
فيه كما يحكي هل هو ضمير اولاد لا يمكن الاختلاف في انه صيغة مرفوعة  
قوله مطابقا لبندار اي في الافراد وورعه والتذكير وورعه والجنس  
والخطاب نحو اني انا الله وانه هو الغفور الرحيم وانك انت الغفور  
ورعا وقيل لفظ الغيبة بعد ما صير لهما مقام مضاف غائب كقوله  
وكان لا اله الا الله من صدق راي الواسع سوا المعصاة اي راي معصاة  
هو المعصاة قوله سمي فصلا في اصطلاح الصريحين قال النافرون  
انما سمي فصلا لانه فاعل من يكون ما بعده لغنا وكونه خبرا لانك اذ قلت  
زيد القام جاز ان تسمي السامع كون القام صفة فاعل الخبر حيث الفصل  
لسمي كون خبره الا صفة قال الجليل وسيبويه سمي فصلا لفصل الاسم الذي  
قبله عن بعده بل لانه على ان بعده ليس من تمامه بل هو خبره وما بال المعين  
الي شيء واحد الا ان لغزهما احسن من لغزهم والكوفيين سمونه  
عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا ينفذ عن الحرمة كالعلم وفي السكت الى فاعل  
للمعنى من السوط فاعل من الفصل في الاصل فصل الخبر عن النعت  
القياس ان لا ينجى الا بعد مبتدأ بل ما ناسخ او منصوب لفعل قلت شرط  
كونه معرفة من ضمير وكون خبره ذلام لغزها صالى لوصف المبتدأ  
وذلك لانه اذا دخل على المبتدأ ناسخ كسره الخبر عن النعت لسبب الخفاء  
اعرابها نحو كان وان او ما المجازية لم يحج الى الفصل واذا كان المبتدأ  
نكرة لم يوب بالفضل لانه بعد ان كيد ولو كونه النكرة الا ما سبق بهما

باب التاكيد واما قلنا ان الفصل بعد ان كيد لان معنى زيد هو القام  
زيد نفسه القام لكنه ليس تأكيدا لانه نجى بعد الظاهر والضمير ولا كيد القام  
بالضمير فلما يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا دخل عليه اللام نحو قوله  
انك لانت الجليل ولا يقال ان زيد نفسه قائم وقد يجمع من النفس والتاكيد  
بالضمير لا خلافا لفظهما فيقال فترته هو نفسه واخرته اماه نفسه فيكون  
قوله تعالى فوجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه فترته هو  
ولاخرته هو اماه لاجتماع ضميرين معنى واحد واجاز الجليل مع اختلاف  
الضميرين لفظا نحو فترته هو اماه ووافق سيبويه في منع المتعقبين لم  
يجوز سيبويه بناء على ذلك طلبة سوا اماه القام وان جعلت ولهم فضلا  
والتي في تأكيد لان الفصل كما كيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصل  
بين الفصل والتاكيد نحو اطه سوا القام اماه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا  
كان حق المبتدأ الذي يليه الفصل ان يكون خبر ضمير لانه اذا كان ضمير  
السامع الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وعلما كان حق الخبر المبتدأ  
بعد الفصل ان يكون موصوفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الخبر المعنى  
فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل فالابتداء بالخبر عنه يذم على اللام ان  
كان موصوفا باللام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام اكرم التقوى  
والسالم والذين ينفعون لان المعنى كل اكرم التقوى وان لم يكن في  
المبتدأ ذلام الجنس فالخبر المعروف باللام المقصور على المبتدأ سوار كان  
اللام في الخبرين نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزير الا انت فهو على لغة  
انت الرجل كل الرجل او للعبد نحو انت كرماء انت اكرم اي انت ذلك  
الكرم لا غيرك وسوار كان اللام موصولا نحو انت القام او اعدا  
في الموصول نحو انت الذي قال كذا ام انه السبع في الفصل فاذا دخل حيث  
يلتبس بدونه ايضا وذلك عند كمال المبتدأ والخبر في الاعراب نحو  
كان زيد هو القام ويا زيد هو القام وان زيد هو القام وعند كون التاكيد  
ضميرا نحو اني الغفور الرحيم وعند كون الخبر ذلام لا يصلح لوصف المبتدأ  
كقوله انت الذي هو النعمة وعند كون الخبر فاعل التفصيل لانه ذلام  
المتابعة كونه محقة حرفا لغزها فاعل التفصيل تعني اعني من في قوله  
به ومحمد معه كما ان محض ذي اللام حرف مخدة معه اي اللام ومن ثم  
جاز ما حسن بالرجل خبر منك ان لفعل كذا ولو كان من التفصيلية كاللام معنى

كيد







والظاهر عند البصريين ان اسم لمجي لا يحمل له منزلة ما اذا كانت ملحقه  
اما ولله اقال الخليل والله اعظم لان العار الاسم ليس سلب كلفا  
الحرف وقال بعض البصريين ان حرف اسكارا لملوا الاسم من الاعراب  
لتقيا ومجلا ولا ذكرنا قبل من طعن معنى الحرفية عليه والكويتون يحملون  
له حمل من الاعراب ويقولون يتوكل ما قبله ولعدد رول من فوج  
الضمير المرفوع بتاكيد المنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع  
قد لو كده المنصوب والمجور كما مر في باب التاكيد نحو ضربك انت  
وحررت بك انت لكنه رد عليهم ان الضمير لا يوكده المظهر فلا يقال  
زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القام ويرد عليهم  
ايضا ان التام الداخلة في خبر ان لا بدخل في تاييد الاسم كما مر قبل  
يقال ان زيدا الضمير كرم وتبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم  
لانه يقع ما بعده كاتسي الواحد وكذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك  
لانت الخليل وموافق من قول الكوفية لانه لم يعمد اسما ملحق ما بعده  
في الاعراب قوله وبعض العرب يحمله مبتدأ ما بعده وخبره فلا نصب  
ما بعده في باب كان وباب هلمت وما هي المجازة وعليه ما نقل في غير السبع  
ولكن كانوا اسم الظالمون وان كان اقل بالرفع وقوله عليه كل مولود  
يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فانه ثلث  
اوجه احداهما ان يكون ضمير الثاني والثاني في ضمير المولود وقوله  
ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون  
ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وردى هما اللذان  
قابواه اسم كان والذين خبره وسما فصل قوله وبمقدم قبل الجملة  
ضمير غائب لسي ضمير الثاني تفسير الجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا  
سرا وبارزا على حسب العواطف نحو موزيد قام وكان زيدا قام  
زيد قام وحذف منصوبه باضعف الابع ان اذا ضعف فانه لا يرفع  
ضمير غائب انما لازم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحامرا  
كما تقدم لان المراد بالفصل هو الابتداء فليس في العلة والمصور والار  
بهذا الضمير الثاني هو القصة فليزله الا فراد والعلة كالعود اليه اما  
بذكر او موالا غلب او مونا كما ينبغي وهذا الضمير كما راجع في الحقيقة  
الى المسؤل عنه لسؤال مقدر نقول مثلا هو الامر معمل كانه سميع عليم

وحمله فالاسم الامر معمل السان والقصة فقلت هو الامر معمل اي ان  
هذا قلنا كان المعقود اليه الذي يعمد السؤال فيرطاه معمل الكسفي في التفسير  
عمر مد الضمير الذي يعمده بلا فصل لانه معين للسؤال عنه ومن لم يزل  
ذلك بهذا ان الجملة تعد التفسير لم يلب بها مجرد التفسير بل هي كما راجع  
الابتداءات لكن سميت تفسير لما قررته والفصل هذا لانه مام ثم التفسير لعظم  
الامر ولعمري الثاني فعلى هذا الايدان يكون مضمون الجملة المفسرة ساعيا  
لعسى به فلا يقال مثلا هو الذي انظره قد يحرك عن ضمير الامر المفسر مدعيه  
بالفرد نقول هو الذي لا سمي على مرفه ما فيه قال ابو الطيب هو الذي  
سعى على الخواص كانه قبل اي سى وقع من المصائب فقال هو ليس  
وقوله حتى ما لم يمس على الفهم من اسعظام امر السعد من ما فهم  
اي اربع امر السعد في الصعوبة حتى لا ياتي طاعا ابلا ايضا واجاز  
الفراء ان يفسر ضمير الثاني مقرونا ول بالجملة نحو كان قاما زيدا وكان  
قاما الزيدان او الزيدان على ان قاما في جميعا عن ذلك الضمير وما بعده  
مرتفع به وكذا اجاز نحو طلعت قاما زيدا والزيدان او الزيدون وكذا  
ليس لقائم احواك وما هو يداهم الزيدان والبصريون منعون جميع  
ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس لقائم احواك وما هو يداهم الزيدان  
على ان يكون احواك اسم ليس وبقا عن خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الثاني  
والجملة الابتدائية المقدمة الخبرية وذكر السرا في تجويزنا اجازة الفراء  
من نحو ما هو يداهم الزيدان وجماد ذلك ان الضمير مع فاعلهما في  
نحو ما ضرب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون ضمير الثاني  
مفسر الجملة وفيما ذكره نظر على مدحيب البصريين لان الضمير عند سم انما  
يكون مع فاعلهما جملة اذا اعتدت على الفصل لا على الابتداء بعده فاحتمل  
في نحو ما زيد ضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس قدس  
احواك وما هو يداهم زيدا فعلى ان في ليس ضمير الثاني قال لان الثاني  
تفسير جملة ولا يكون الباء في خبر ما وليس الا اذا كان مفردا اما قوله  
فعالى وما هو ضربه من العذاب ان العرف هو ان يكون مضمير السعة الذي  
لعمري قوله مل لو لم ودان لعمري مل من مواد يكون سوراجا الى احد  
وان لعمري فاعل لمرجه نحو ما زيد ما فقه فصله والبصريون يجوزون الصريح  
يجري الجملة المفسرة لضمير الثاني لانها مفسرة فالاولى اسعوار حررها



من مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اعدام التصريح باحد جريها نحو انه  
ضربت وانه قامت وليس كما شاهد وهذا الضمير لكونه كوفيا من غير الجواز  
لان ذلك الشأن مجهول لكونه مقدر الى ان تفسير الضمير ولا يعود اليه  
ضمير لا من خبره مع كونه مملو في باب البتداء ولا يدل منه ولا يقدم  
الخبر عليه كل هذا للاستلزام الالهام المقصود منه وتختار كون الضمير  
موتنا لرجوعه الى الموت اي القصة اذا كان في الجملة المنسوبة موتنا  
لنفسه المطابقة لانه راجع الى ذلك الموت كقوله تعالى فانها لا تموت  
الا بصار وقوله تعالى انما نعبد الكولم واما لو كل بالادنى وان حمل ان  
بالعنى والشرط ان لا يكون الموت في الجملة فلهذا فلا يخار انما عسى  
وان لا يكون كالفصل ايضا فلا يخار انما كان القرآن معجزة لان الموت  
منسوب نصب الفصلات وذلك لان الضمير مقصود منهم فلا راعي مطابقة  
لفصلات واما بـ هذا الضمير وان لم تضمن الجملة المنسوبة موتنا فيها  
لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يسمع لواء البتداء  
ولا بد ان يكون مفسرة جملة اسمية واذا دخلت جاز كونها فعلية ايضا كما  
في قوله تعالى فانها لا تموت الا بصار ونقول ما هو قادم زيد قوله كقول  
وذلك اذا كان مبتدئا او اسما ويكون متصلا منصوبا بـ بارز ان في  
ان دخل ومتصلا مرفوعا سريعا كما في ما كان وكان قوله وحده  
منصوبا بـ متصلا لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر  
مستعمل ليس فيه ضمير رابط ولا حذف البتداء ولا غيره الا مع القرينة  
الدالة عليه ويجوز حذف منصوبا مع جمع ضعفه مسدودة بالنصب  
في صورة الفصلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الجنة  
يوافق فيها حادرا او قوله ان من الام في سب حسان الله  
واعصه في المخطوب وذلك ان الدليل ان لواء البتداء لا يدل على  
على كالمجازاة كما مر في باب البتداء قوله الامع ان اذا حتمت المفتوحة  
جاز اعمالها في الاسم الظاهر واما لا كالمسورة على قال الحروف في قال  
ان جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقيل المص كان في باب  
الحروف اعمالها في النار شاذ لقوله فلوانك في يوم الراسا لى  
والا كمرح العا ظاهرا انما يعمل في غير شأن مقدر خلاف القاء  
المكسورة اللعنة فانها اذا لعبت مطلقا لم يعمل تقديرها وانما عملت

بصار

السورة

المفتوحة بالمعناه ظاهرا في غير شأن مقدر وحصل منها ومن الجملة التي فيها  
لفظ مقدر من حيث اللفظ ليست بهذا الاسم لانه يكون لها اسمها ارضا  
ولا يتناولها لفظ مقدر من حيث اللفظ التي هي خبر اسمها ارضا ولا يتناولها  
الارتباط اللفظي منها معنوي بام وذلك اننا حرف موصول وهي مع  
جملتها في تقدير مقدر هو المصدر اذ هي حرف مصدرى وكان ان واحد ما  
بعض حروف ذلك المفرد تختلف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست مقدر  
المفرد وهذا هو المشهور من ذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرها في  
حالي الاعمال لفظا وقد ايجاز سمي بـ ان يكون الالف في المكسورة  
اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقدير فيكون كالمصدرية هي مع  
جملتها في تقدير المقدر مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا صرفا ذلك وهذا  
المذهب ليس بعدد اعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب  
ثم الغائب ويقلب الاختص في الاضمار نحو انا وانت او موقليا وانت  
وموقليا **قوله** اسم الاشارة ما وضع لشارة اليه وهي خمسة ذالمذكر ولما  
وان دوس والموت ما ولي به وده ودوى ولما هان دوس ولما هان  
اولا زيدا وقرا وحق بها حرف النسبة ويتصل بها حرف الخطاب  
وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرون وهي ذاك الى ذاك وذلك الى  
واكن وكذلك البواقي ويقال ذا المقرب ذلك للبعد وذاك للتوسط  
وتلك وتلك واماك مشددين واولا لك مثل ذلك واما ثم  
ومما فلكان خاصة ما اعلم ان اسما الاشارة ليس عند الاكثر تنفيها  
معنى الحرف وهو الاشارة لانما معنى من المعاني كالاستفهام فكان  
حقها ان يوضع لها حرف تدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاشارة  
في كل معنى يدخل الكلام او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالا  
ستفهام في ازيد ضارب والتقى والتقى والتقى والابتداء والانتها  
والنسيب والنسيب الموضوع لها حرف التقى وليت ولعل ومن الى  
وما وكاف المراد يوضع لما يجرى مجرى الحرف في عدم الاعمال  
كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وتغيير الصفة في الطبع والمصروف  
وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب يضرب وضارب ومضروب من  
الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف اما سولس حرف المقتدر  
بعده وفي اسما الاشارة معنى الاشارة ولم يوضع لهذا المعنى حرف



حقها ان يكون كاسماء الشروط والاستقمام على ذكرنا في هذا السمع  
حرف الشروط والاستقمام قبلها وجمعها وقيل انما سميت لانها  
انما القرنة الراقعة لاسماءها وهي اما الاشارة الحسية او الوصفية نحو هذا  
الرجل كاجتاج الحرف الى غيره فان قلت المضرات وجميع المضرات وتمام  
ما قبلها لاسم العهد داخل في هذا الحد لان المقرب ربه الى المعود اليه المظهر  
ان كانت نكرة بارها الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفه  
واحد معين فالجواب ان المراد بقوله اشار الى ما اشار اليه اشارة  
حسية اعني اشارة بالخواريج والاعصار والاسماء المذكورة ليست كذلك  
فانما لشار اليه اشارة ذهنية ولم يتجوز في الحد الى ان يقول لشار اليه  
حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا  
ان لاسماء الشروط الاشارة الى ما يشاهد محسوس قريب او بعيد فان  
اشير بها الى محسوس غير شاهد نحو ملك الحية فليصير كاشاهد وكذلك  
ان اشير بها الى مستحيل احاسه نحو ذكركم الله وذلك كما علمنا على ما قال الله  
ما سمعنا ان ليس حده لاسماء الاشارة لقوله ما وضع لشار اليه ما يترجم  
الله وركبنا في مثل قولهم العلم ما اوجب محله كونه عالما لان الحدود  
هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسما الاشارة وقوله لشار اليه اراد به  
الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى  
الكتابة ولا يتوقف معرفة على معرفة الحد وذلك الذي هو العلم حتى  
الحدود هنا كما ان هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في  
قول اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي يكون بها الاشارة للحدود  
كما ان قوله لشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة حرة  
الحدود ايضا عليها اذ كما يكون معرفة ذلك الجز مضرورة او كسيرة  
ذلك الحد قوله ذلك كقول الاخصش من من مضاعف النار لان سوية  
على فيه الامالة وليس في كلام العرب تركيب نحو حبوب فلان ايضا نار  
ولي علم من لسان محرك العين يبل قبلها الفا وانما حذف اللام عنها  
اولا كما في حدهم ثم قلت العين الفا للحد لان المحذوف اعطاء  
كالعدم ولو لم يكن كذلك لم يعلل العين الارى الى نحو لو كان مثل  
ساكن العين ذي الحد وركبنا والانتقال الى اللام المحركة قلت مثل  
ذلك لكن الاول حذف اللام لكونها في موضع التفسير ومن ثم قبل المحذوف

العين اعطاء كسرة وذكر المحذوف اللام كدم ويد وعد ونحو ما وقيل اصل  
ذوي لان باب طوس الكرم باب حصب ثم انما ان يقول حذف اللام قبل  
العين الفا والامالة معناه ان يقول حذف العين وقلت اللام وحذف  
العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا حرم كان جعله من حصب اولى وقال  
الكوفيون الاسم لئلا يحدوا والالف زائدة لان سميته وان يحذفها  
حل العين على جعله من الثلاثية لاسم الفاعل عليه احكام الاسماء المتكلمة  
كوصفه والوصف به وسميته وكحصره ولصحف بذلك قول الكوفيين في قوله  
عن حذف الاول في التثنية انه لا يجتمع الالفين ولم يزد الى سميته فرق بين  
المتكلم نحو هسان وغيره كما حذف الباء في اللذان قال ابن جني لا يمكن  
بان يقال هو ما هي كما وذلك انك اذا سميت به قلت دار هسان الفا  
اخرى ثم تليها منزلة كما تقول لارا اذا سميت فلا يحد الحكم الاسماء التي لا  
تألف لها وصفا اذا كان اسما حرف لسن وسمي بها ولو كان اسما لطلب  
اراد الى اصله وسماه وان حذف الالف لساكنين كما ذكرنا في  
الكثرون ان المتن من لقيام على البناء كما في المعرد والمجوع وان  
من كلمة غير سميته على احدى والاقبل وان هذا من صفة الرفع ووسميته  
للتعقب والحد وقال بعضهم بل هو موب لاختلاف آخره باختلاف الوجود  
ودعوى ان كل واحد منهما صفة مسافة خلاف الظاهر قال الزجاج  
من شئ من المتن لا يتم قصد وان يجري منافي المتن على سبب واحد اذ كانت  
السمية لا تختلف فيها مذكروا موزنة لا ماقول ولا غيره فوجب ان لا يكتف  
المسما عرابا وبنار كالمف الجمع فانه مخالف لبعضه بعضا والحب في اللذان  
واللذان كما في دان ودين وقد جاز دان وان والذان والذان في الوجود  
ان قلت وعلية حل بعضهم قوله تعالى ان هذا ان يكون من ادي لعل ذلك  
واما حى ضاربا او قلت الف ماضى صاردي وذلك لان النار وان  
قد يكونان للتأنيث كضارب وضر من فاسم كالمضى من اللذان وذوي سدا  
كس من سووي بالجمع بين النار والنار ولا تقول ان النار والنار بينهما علامة  
ان يثبت بل تقول يحصن النار بالنار دون المذكر لانها كومان في  
بعض المواضع علامى اتا يثبت كما في اوجب وكلتا ومن فان بار لعل  
علامة التأنيث وده لعل ماضى فاما قالوا في سميته لاسم النار  
يكون عوضا في الوقف من علامة النار التي هي النار حسب النار بالنار في



في ابدال الاربعة اذ كان في الوصل وبه نقلت ما في ما وقد كسر الاربعة  
بما خلا من اي من غير مله كوده وبه في الوصل ما قد يكون قليل والاكثري  
سي ما ساكنه وفي الوقف سكن الاربعة كخفي في بابيه وقد  
يقال في الموت في الموت ذات ولما كان ومن على الخلاف المذكور  
في دان دين وطعها اولاد عاقلان او غيره قال دم المنازل بعينه  
الطوي والعسل بعد ذلك الامام وقد سون كسورا والوسن كسركا في  
منه وان كان اولاد معرفة فيكون قايدها البعد حتى يصير المسار السهم كالكسر  
اولاد كادالكس قد يقصر فكيف لبار لان الفهمول الاصل فعمل على ان  
لا يستعمل الساف لعلن ككسر وسما الفهم في اول ما والوادي امره ولذا  
كتب اهل الكوفة الف نحو العوي والفعي بالاربعة مع ان اصلها واو ومن  
مد من بعض العرب معنوم الاول في هذا الجنس لبار وان الفهم واو  
وقد مدل العرب لبار في من اولاد بار وقد يعنى الهزة الاخيرة نحو اولاد  
سبح الفهم قبل اللام نحو اولاد على طومار واما قوله مولد على وزن لور  
قال بطله لعل مولد يداكى لما كى اسعا وعطافليس لمعه بل مخيف  
مولد كخف الفاء وقلت صر اولاد واو قوله ويخفى بها حرف التثنية  
لعمري ما تأتينا من جملة المفردات اسماء الاشارة كسب الان تعريف  
الاشارة في اصل الوضع ما لعل الاربعة من اشارة المتكلم تاكيدا او تحا  
المرى الى المشار اليه في رفا وادها مخوف منه ما المتكلم الخاطب حتى  
اليه وينظر الى شئ سر من الاشياء الى صرة فلا حرم لم لوك ما الاشياء  
يكن شاهدة والصار من الى صرة المتوسط لاني البعد الغائب  
وكان معها في الى صرة كثر منه في المتوسط فذا اكثر استعلا من يداكى  
السمه الخاطب لا صار الى صرة الذي سهل الصار ادى من صرته لا صار  
المتوسط الذي ربما تحول بينه ومنه حائل ولم يدخل في البعد الذي لا  
اي صار اولا بعد العاقل احد السرى باليس في مراى فلهذا قالوا  
لا يجمع ما مع اللام قوله وتصل ما حرف الخطاب وقد سئل عما  
ذكر على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ولود ذلك من حيث اللفظ اسع  
وقوع الظاهر موقعا ولو كان اسما لم يتبع ذلك كافي كاف حركه  
وبك وقد ذكرنا هناك فاعلمنا ولود كثرنا على كسور المتوسط والما  
المعد ما دون القريب فان فاعلمنا قد ذكرنا ما عند ذكر الفصل فيقول

ان وضع اسماء الاشارة للمصور القرب على قلنا انه للشار اليه حاد اسما  
المحمية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يعبر ان يقع مخاطبا اخرجته فلما  
الصلب الكاف بر وكان متصفا بالوضع المحصور تحت صلح كونه مخاطبا آخر  
من هذه الصلاحيات اذ لا يخاطب اسان في كلام واحد الا ان يجتمعا في كل محاط  
نحو ما يزيدان فعلمنا واسما فعلمنا او عطفا احدهما على الاخر نحو است و  
فعلمنا مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاخر ب عن خطاب المعطوف  
عليه فصار ذاك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يقع مخاطبا كما  
اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذا ك كما لا تقول يا غلامك ولا غلامك  
قلت كذا اما الكاف يوجب كون ما ولده غلاما في العبر عنه نحو غلامك قال  
كذا وان لم يتبع حصوره اذ ما تقول هذا مع حصور غلام الخاطب فلما اورد  
الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموصف للمصور من حيث كونه  
موضوعا للشار اليه القريب صار مع الكاف من المحصور والغيبة و هذا قول  
المتوسط فاذا اردت التخصيص على السعد حيث لعل منه من اللام فقلت ذلك  
فم لقول لفظ ذلك تقع ان يشار به الى كل غائب عما كان او معنى كفى  
عنه اولا ثم لولم اسم الاشارة تقول في العين جاني رجل فقلت لذلك  
الرجل وفي المعنى فصار لوارضيا لمساها الى ذلك الضرب وانما يورد ام  
الاشارة بلفظ الى صرة القريب نحو قلت لهذا الرجل وما لي هذا الضرب الى  
هذا المذكور عن قرب لان المحكي عنه دان كان غائبا الا ان ذكره جرى  
عن قرب فكان حاصرا وكذا يجوز ذلك في القول المسموع عن قريب ذكر اسم الشا  
انه بلفظ البعيد كما تقول والله الطالب الطالب وذلك قسم عظيم لا فلفظ  
قال الله تعالى كذا لك يضرب الله للناس امثالا لهم مشيئة ذلك الى ضرب  
الميل الى صرة المتقدم وموقوله بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين  
اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ رال سماعه  
فصار في حكم الغائب البعيد والاعلى في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ  
المحصور فيقول وهذا قسم عظيم وكذا يجوز الاسان بلفظ البعيد مع  
ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظم المشير او المشار اليه وذلك لان  
بعد المتردد بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الى صرة ذلك قال  
كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكم الذي  
لعمري فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمه المشار اليه او



او المسرور فقلت له والرحم ما طرسته ما بل حصا ما اسي ما ذلك من باب  
التشابه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب لمراد الحصول وحصوله نحو هذه الهم  
قد قامت ونحو ذلك فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للتشابه  
اشارة منه فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة الموضوع للبعد اعني ذلك و  
نحوه اذن كغير القاييب يحتاج الى ذكر قبل ومحموس قبل ومحموس  
قبل حتى تشار اليه به فيكون الغير راجع الى قبله متقدما وقد لحن في كاف الخطاب  
الحرفية على واحد والطراد وكلا ليس ونعم ومن وجبت وكذا رويدهما  
وجعل واريت معنى خبرني كما هي قوله وتقال ذا القريب الى اخره لما روي  
المع كثر استعمال ذي العرب من اسماء الاشارة موضع ذي البعد منها  
وبالعكس بقرب من لا ويل كما ذكرنا حاله الك في اختصاص بعضها بالمر  
وبعضها بالبعد فلم ينفذ فيهما ولم يقطع به بل حاله على غيره فقال  
يقال ذا القريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول اننا لا نرى منه خلافا  
في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعد فاذا اردت معرفة ذلك  
فاعلم ان لهم مذميين فذميب بعضهم انه لا واسطه بين البعيد والقريب كما  
في حروف التذكار على ما في ريفقولون اسما لا اشارة المجردة عن اللام  
الكاف للقريب والمعرب بها او الكاف للبعد وجمهورهم على ان بين  
البعيد والقريب واسطة تقولوا دائم ذاك ثم ذاك وبعضهم يقول  
الك والموت في وما ذي به وده يكون المار من بكسرهما انما  
اختلاس اذ مع اشباع كما ذكرنا داء ثم مك وهي كثره الاستعمال و  
مال وهي دونها واما ذك فقد اوردنا في المخرجي ولبس لك وفي  
الصالح لا يقل لك فانه خطأ ثم ملك وهي كسرة وملك بفتح المار و  
ملك وبالك عليها فله واما حرك اللام بالكسر في ذك وبكسر  
في ملك لان الالف حينئذ فم يقصد واخذنا حرك اللام بالكسر ساكنين وكذا  
في ملك لان المار التي بعد المعج وده من الالف في المعج واما ملك فاخت  
اللام التي قبلها على في ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرين والمار في لبس  
على سكونها فحذف المار الساكنين واما ملك فحذف الف فاعلمه فله على  
دان ودي وان ومن واما سديد التون فقل المبرد سوف في السديد  
من اللام في ذك وبالك كانه داخل اللام مسورة بعد تون الثنية لان  
اللام داخل بعد عام الكلمة كما في ذك واولا لك فاجتمع السلا فقلت اللام

لوما والقياس في الادغام قلت اولي المتبلس الى ان في لان المراد بعصره  
عن حاله بالادغام في ان في فيفسره بالقلب اولى وانما قلت بهذا الثانية  
الى الاولي لسي التون الاله على التثنية وقال غير المبرد ان السد مد عوض  
من الالغ المحذوفه في الواحد ويذا اولى لانهم قالوا ايضا في منه الذي  
والتي التذان للتال سددى التون عوضا عن السار المحذوفه ايضا  
السد مد عوضا عن اللام لم يقل هذا بالتشديد مع ما كان لا يقال نادك  
وقال الاندلسي لافرق بين اللعوس بين المتدو والمخفف في القرب والبعده  
واتجاه فرقوا بينهما وذلك بناء على مذنب المبرد فالبعيد والمتوسط منه  
غير المبرد وما ساعه في المسين بلفظ واحد وفي جمعها اولاد اولى ثم اولى  
داولاك ثم اولالك داولا ماللعوس كما ذكرنا ان العوس كاللام  
اقادة السد وعلى راي آخر اولاد ثم اولالك داولاك وزعم القزاري  
ترك اللام في الكل لانه تميم فيكون قد اسعدوا البعيد والمتوسط بالكاف  
وعدله وقد يستعمل ذلك موضع ذلك لقوله تعالى ذلك ليس خشي العتق فوله  
ذلك ادنى ان لا يقولوا الحمد سارا ماللواحد الى الاثنين لقوله تعالى عدا  
بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سبيتا وبل للشي والجمع بالكون  
ورما استغنى عن الجمع في ذلكم شاع فضا الكاف والعقل بناء التمسع عن اسم  
الاشارة المجرى عن اللام والكاف لعملا على العلم بالصالحه بكثرة استعمالها مع  
وذلك ما ما واخواته كسر نحو انا داوا اسم اولادها مودا كما يحكى في خبر  
السنه ولعمري قبل ذلك اما قسم كقوله لعلى ما لعمري واسما وقوله لانا  
الندد كما قلت كما يحكى في باب القسم وعمرهم كقوله لانا ما عدله لانا  
وقوله ونحن احسننا المال لعلى ما لعلنا لم يذا لانا وذا السار اى  
لما وذا السار ففضل من ما وذا تحرف العطف قوله ملك وداك وداك  
سددى داولاك مثل ذلك لعرض لبيان موضع ذلك الذي هو البعيد  
لان الذي للقريب واضح لان المجرى بالكاف واللام وكذا الذي للمتوسط  
اذ هو المعبر بالكاف وعدله واما هذه الكلمات فبعضها بعض الاشكال  
للعوض السار في تلك والعلا ما نونا في دانك واناك وعدم الصلا  
ما ولا الممدود مع انه اشهر من اولى المصوره قوله ثم وبنما قريبا  
للكان خاصه لعنى ان سمننا الفاظا مختصه بالاشارة الى المكان فقط والمدة  
من صالحه لكل مثاليه مكانا كان او غيره وبنما ولام الظرفية اما منصوبا



او جردا من الالف الى فقهه فبنا للقرب وبتاك للمتبين وبتاك للمبتدئين  
واما هم وبتاك بفتح الباء وتشديد النون وبتاك بالفتح وبتاك بالضم  
للبعدا فبتاك بفتح الباء وبتاك بالفتح وبتاك بالضم وبتاك بالفتح  
وقد راو بتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك  
للولاية بتاك اي حذبه قال حبيب لوار وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك  
ففي ظرف زمان لاضاقتها الى الجمله كما هي في الظروف المتبديه انما بتاك  
قول الموصول لا يتم جردا لصلته وبتاك بتاك بتاك بتاك بتاك بتاك بتاك  
وذلك لان الافعال التافهة لا تحصر لها على بتاك في بابها فبفتح  
لصحة ما وبتاك القول كان لبعده وبتاك بتاك بتاك بتاك بتاك بتاك  
قال المصنف لست قولنا الموصول ما لا يتم جردا لصلته من قبيل العالم من  
قام به العلم يعني من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك ان الموصول في ذلك  
المعنى ما به العلم لا يكون واعلم اذ كل احد يعرف ان الفاعل هو  
فلم من العلم في الجمله قال العالم ما قام به الماهية العالمة لم الجمله وبتاك  
كل احد يعرف ان الموصول الذي يبنى به صلة وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك  
اي شيء من تعريف الموصول لصلته تعريف الشيء ما لا يشك من ذلك الشيء  
الامو قال المصنف فقلت ليس هذا الحد من ذلك القبول لان المراد  
الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت صلة فلم اقل جملتها  
على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما ومنه لان معنى كلامه اذ ان الموصول  
في الاصطلاح هو الماهية التي هي صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول المحتاج  
الى الصلة شيء واحد ثم قال وفشرت الصلة بعد بقولي وبتاك  
خبرية ليرفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الحد اشكال من دون التفسير  
قال ولو جعل موضع بصلته بجملة لا تقع الاشكال هذا هو الحق وبتاك  
قوله لعمري ان المصنف جردا لصلته وبتاك بتاك بتاك بتاك بتاك بتاك  
وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضله لكنه  
اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله حرر الجمله لم يكن الامة  
وكان قوله وبتاك اي خبرية لوجود الباء قال وبتاك اجزاء الجمله وبتاك  
الى الجمله كبت وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك وبتاك  
وحد الموصول الحر في اول مع ما يلزم من الجمل المصدر كما هي في حروف  
المصدر ولا يحتاج الى عايد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول

الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اي امرتك  
بان قلت لك قم وبتاك التي فبفتح الباء وبتاك بفتح الباء وبتاك بفتح الباء  
لان منها ما وضع وتبع الحروف نحو ماوس واللام على قبل ثم كانت البواقي  
طرد الباب او لا تحتاجها في تمامها جزاء الى صلة وعائد لا يحتاج الحرف الى  
غيره في الخبرية **قوله** وبتاك بتاك بتاك بتاك بتاك بتاك بتاك بتاك  
جملة لان وضع الموصول على ان لطلقة التكلم على يعتقد ان المخاطب يعرفه  
محكما عليه كالمعلوم الموصول له مستمرا نحو اسم الله الذي سمي وبتاك  
سي او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضربني واضربه او  
الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكما عليه كالمعلوم الموصول  
اما مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي سمي ملكه او ملكه ان ورد  
ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه  
كون سمي محكما على شيء ردا ما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك  
هذا الذي اخوك غلامه والذي مضروبك موا وبتاك بتاك بتاك  
دليلا على شيئا واحدا ان الموصولات معارف وصعوبات ذلك لما  
ان وصعوبا على ان لطلقة التكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه  
عاصمه المعارف وتسقط اعراض من اعترض بان تعريف الموصول  
اذا كان لصلته وبتاك بتاك بتاك بتاك بتاك بتاك بتاك بتاك  
جائني رجل ضربة كان لان المعرفة حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في  
قولك لقيت من ضربة فرق من كون من موصوفة او موصولة  
وذلك لان القول كما سبق ان تعريف الموصول بوصفه معرفة سارة الى  
المعهود من التكلم والمخاطب المضمون صلتها فبفتح قولك لصلته من ضربة اذا  
كانت من موصولة للسان المعهود موصولة بك فانه وان حصل  
لقولك لسان محض من موصولة المخاطب لكنه ليس محصيا وصعوبات  
موضوع لالسان لا محض فبفتح بخلاف الذي من الموصولة فان وصعوبا  
على ان محصيا مضمون صلتها والفرق من المعرفة والتكرار المحصنة ان محض  
المعرفة وصعي وهو المراد بالتعريف عند سمي وليس المراد بالتعريف مطلق  
التخصص لا يرى انك قد خصصت التكرار بوصف لالسا كما في سمي  
مع انما لاسمي بذاك معرفة لان ذلك ليس وصفا كما تقول رابت اليوم  
سلم عليك اليوم وحده قيل كل واحد وكذا قولك اني اعيد لها على الموت



والارض ونحو ذلك فان قيل ان الحمل كذا فكيف يعرف الموصولات وخصصها  
قلت لا سلم كالحمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالخصص في الخصص  
هو اجتماع الموصول والصفة كما ان رجل وطول كان في كل منهما العموم فقلت  
رجل طول يخص رجل بالاجتماع مع طول فقلت ان العام يخصص بالخاص  
مع عام آخر فالخصص في الحقيقة هو اجتماعها وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة  
لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصدوا بذلك اختصاصا بمعرفة ليست الضمير  
فعرفت الموصول فلا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عند تم تكرة ابقوا وان قصدوا  
انه لو لا الضمير لم يكن الصلة محصنة للموصول لانها لم تكن لها اذن على وجه  
نحو الذي ضرب عروضة وانيها ان الصلة بمعنى ان يكون معلومها مع في  
اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على تقدم ان الحكم الذي تضمنته الصلة بمعنى  
ان يعتقد المتكلم في الخطاب انه يعلم حصوله للموصول فلا يقول انا الذي  
البلاد الا لمن يعتقد ان يعلم ان حكمها ووجهها وقال بعضهم لا يجب ان يكون  
الموصول معلوم الصلة الا اذا كان خبرا عنه فقط قال لان الخبر عنه يجب ليعرف  
وليس بشي انا اوله لان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلة معلوم  
للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مظهر في التجربة وغيره واما ما نياتنا فلا يخفى  
قد لا يكون معرفة ولا اختصاصا بوجه كما مر في باب المبتدأ وثالثها ان الصلة بمعنى  
ان يكون جملة لان الحكم على شئ شئ من مضمومات الحمل واما اسبابها من  
الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاه الموصول  
الحكم وصفتها اصلها لم يستعمل من جميع ما ينضم الحكم الا ما يكون تضمنته له اصلا  
الا بالكلية وهو الجمل والمخبر عن الجمل ظرف او جار متوحي منه فعل وفاعل هو الجمل  
او متعلق العائد ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة جملة خبرية لما ذكرنا  
انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطأ  
والجمل الانشائي والظلية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد  
ايراد ضمتها واما قول الشاعر الى اراج طهره فل التي على وان وسط لوانا  
ارور لما قيل قوله جازا على مثل رابت الدب فط اى التي اقيد  
على رور ما قد يقع التسمية صلة قال تعالى وان كنتم لم تلبسوا اى لم تلبسوا  
لبسوا ومنه بعضهم ولا ارى منه تابعا قد اجاز ابن حروف وقوس  
التعبدية دون انما القول نحو جازي الذي ما اسمه ومنه ابن سار  
وسار المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية كما يجب وخامسها انه لا بد في

في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان تضمنت الصلة من ضمير عائد وذلك لما  
قلنا ان تضمنت الصلة من الحكم متعلقا للموصول لانه اما معلوم عليه مواضع  
او محكوم به سواء سمى فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة لعل الحكم  
بالموصول ليس بعلقه بياضه وذلك ان نائب ضمير الضمير العائد اليه ولو لم  
يذكر الموصول في الصلة لم ينفى الحكم احدا عنه لان الحمل مسقط بانفسها لولا  
الفاظ الذي فيها وقد عني الظاهر عن العائد على قلته نحو ما جازي زيد الذي  
ضرب زيد قمره وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لما ذكرنا  
الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكلما استغنى وقال الا صلة الالف  
واللام فانما اسم فاعل ومفعول اعلم انه اخلفوا في اللام الدخلة على اسم  
الفاعل والمفعول فقال لما زنى بى حروف كما في اسما الى مدة نحو الرجل  
والفرس وقال غيره انما اسم موصول وذهب الزمخشري انها منقوصة  
الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلة التي بى جملة بتقدير اسم  
فاعل ما هو كالكلمة الواحدة كون احد جزئها جملة فحذف الموصول مرة واحدة  
بعض حروفه قالوا في الذي اللدو اللدو لسكون الدال ثم اقتصر واسمه على الالف  
واللام وتارة تحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المشي والمجوع نحو الى فطوا  
عورة العشرة كما يجب والاولى ان يقول اللام الموصولة بغير لام الذي ناهيه  
بمخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة برجوع الضمير  
في التسمية نحو المجرور بزيد اجاب الما زنى بى الضمير راجع الى الموصوف  
المقدر بمعنى الضارب فلام زيد الرجل الضارب فلام زيد وفيما اركبته الموصولة  
معدوران اخذها اعمال اسمي لفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد  
الامور الخمسة اى الموصوف وذو الحال والمبتدأ وحرف التثنية وحرف التثنية  
وعلمها من غير اعتماد على شئ مذهب الاخفش والكوفيين ومذهب في هذا الخبر  
مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فانما الاعتماد على الموصوف  
المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم على في الي  
والجور لا اعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه ذلك الوجه  
المقدر بعد نحو منهم ومنهم كالمظاهرة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في  
نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جملة بى حسن الله ايضا  
والجور كلفه معنى الفعل واما قول النجاة ما صار ما علمه واحسا وجبه لا  
ورجوع الضمير الى مقدر فقال لم يغير مسد الى شاذ من كلام من سئل بقوله وقال



في السمع على الحس منه على راجع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق بين  
اللامين عنده كما تعال جاني من وجهه في الاختيار على جاد في السمع نحو قوله  
لسود وواصسا وجر الكعبا وصعراهما ومن حدودها ولو كان ذو اللام  
اسم فاعل ومفعول عامل لا يعتمد على الموصوف المقدر كما ذهب اليه  
لم يعمل معنى لما مضى كما لا يعمل المجرى منها بل كان موالا الى مركب العمل الفعلي لانه  
دخل على مدسه ما مومن خواص الاسماء اعني لام التعريف صا عدة عن  
الفعل والاشياء لو كانت لام التعريف الحرفية لم تحذف النون قياسا في نحو  
الحا فطوا حوره كما لا تحذف مع المجرى عنها فتقول ما ر على مذمب الجوه  
ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب مكرورا وحول اللام الانية  
المسماة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل لا لفظا فقط ههنا ما معنى  
اللام مع ما دخلت على معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل في  
صورة الاسم الفعل المسمى للفاعل في صورة اسم الفاعل والمسمى بالمفعول  
في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد  
او ضرب وزيد مضروب اي ضرب او ضرب ويكون هذه الصلة فعلا في  
صورة الاسم عقلت معنى الماضي ولو كانت اسم فاعل ومفعول حقيق لم  
يعني لما مضى كالمجرى عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول  
كما ذكره قلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى  
صلتها عار كما في لا اذ اضارب بمعنى ضرب على ذكر في باب الاستئذان  
فقلت جاني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فان قيل حكم  
على هذا السطو بل ولا علم ان صلة اللام ليست بحملة بل حملت على ما يصح من  
المفردات الحكم المطلوب في الصلة من ان هذه الفعل لا على وجه الصلة  
ومما اسم الفاعل والمفعول فصار لحن الالف اللام وقلتم انما عمل اسم  
الفاعل والمفعول مع اللام لا يعتمد على الموصول كما العملان اذا  
اعتمد على الموصوف حتى لا يفتوا الى ان يقولوا انما عملها لا يعتمد  
لكنهما فعليين في الحقيقة قال الجواب ان عملها بمعنى الماضي مع اللام ولهم  
على انهما في الحقيقة عملان الاتري ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا  
حقيق حرف الاستفهام وحرف التثنية مع ان عملها للفعل اقول من طلب  
الموصول لا لعملان بمعنى الماضي وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة  
لكنهم نقصان منها لفظا وكذا لم يوصل المصدر لانه لا يقدر بالفعل الا

مع صمد ان كما مر في باب الاضافة ومومها بتقدير المفرد والصله لا يكون الا  
حملا قبل ووصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت لفظا في الشعر بالمضارع  
في قوله بالجملة التفتيح وصوت الجمار المحج وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر  
على حكم الفراق قال ان رجلا اقبل فقال له اخرها هوذا فقال لسا مع نعم الماء  
هوذا وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الى ما يعرف باللام  
موصولا قالوا في قوله لعمرى لانت لسك كرم ايله واقعد في احاسه بالاصل  
ان التقدير لانت الذي كرم ايله لكنه موصول غير مسم كرام الاسماء الموصولة  
وعند البعض اللام غير مقصودة قصده والمضارع طرفة كما في قوله واحد  
على التسم يسني وانما جاز مررت با رجل القام ابواه لا الذي قد اكسار  
ضمير المسمى في القاعد من ظهوره في الذي قد اوجار الموصول في القاعد  
وظهوره في الذي قد افاكك قلت مررت برجل قام ابواه لا قاعد من وعلم  
ان حتى الاعراب ان يدور على الموصول لما هو المقصود بالكلام وانما حتى  
بالصلة لوصحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاني اسم فصيروا  
رايت اسم فصيروا ومررت بانتم فصيروا وكذا في اللذان واللتان عند من قال  
يا عرابها وانما الصلة فقال بعضهم انها معرفة باعراب الموصول اعتقادا  
انها صفة الموصول لصلتها كما في الحمل الواقعة للكرات وليس بشئ لان  
الموصولات معارف اتفاقا منها والحمل لا يقع صفات للمعارف كما مر في  
الوصف والمجهول على انه لا حمل للمعنى الاعراب اذ لم يصح للمعنى مقاما  
كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقدر الحمل على الاعراب الا  
اذا وقع الاسم المفرد مقاما وذلك في الاربعة المواضع فقط وذلك لان  
الاعراب للاسم في صلة او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد  
جملة لا غير قوله وبي اللذي واللتان بالالف والمار والالي  
واللتين واللات واللاتي واللواتي وما ومن واي وانه وذو الطائفة وذا  
بعد ما الاستفهام منه والالف واللام هذا صرح جميع الاسماء الموصولة الى  
عند البعض على وزن عجم ورجع الوصف بهما من سلا لاسماء الموصولة  
لكنها على وزن الصفات بخلاف ما ومن فادخلوا عليها اللام الزائدة  
كسلا للفظ حتى لا يكون موصوفة كصفة بوصف بالكرة وانما قلنا بزيادة اللام  
لما مر ان الموصولات معارف منها بدليل كون من معرفتين لاسم اللام وانما  
الموصولة اللام الزائدة لانها لو رعت باره وادخلت اخرى لادسم كونهما



للتعريف كما في نحو رجل ورجل وقال الكوفيين اصل الذي الدال الساكن  
ارادوا ان الدال على ما رادوا قبلها لانها ساكنة لئلا يجتمع بين الدال الساكن  
ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الدال بالكسر واسموا الكسرة فتولدت  
كما حركت دال و بالفتح وكسرت فتولدت الف وكل واحد من دعوى  
علم الغيب ويقول في الواحد المسمى التي يقلب الدال ما يحكم قلنا في داود  
وقد يشدد ما رادوا نحو الذي والتي فاذا سدد يا عرب الكلمتان عند اللزوم  
بالواو لا عاب كما في اي ولا وجه لا عاب التثنية اذ ليس التثنية بواجب  
الاعراب عند بعضهم على السد وعلى الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين  
قال وليس لاننا علمنا ان وان افتك الالف الذي ساكن به العلل بضم  
لا قرب منه والصحيح حكى في المصحف اني على التثنية قبل وبعد قال لا يحل  
لعل الحروف في سمعة بعينهما سواء المنقول عن المصنفين ثم اراه في التوسعة  
ما قبلها او ساكن قال انك عرفت في الكسر والدال لو ساكن لكل واحد اوجه  
شبهه اذ قال اخرون في التثنية كالتثنية في ربه فاصطد اذ قال فقل للرب  
ان نفسي اراها لا تعود اليه قال لا ندري الوجه الثالث فيها اي ليدلنا  
وحذفها يكون الدال وكسرها يجوز ان يكون ضرورة الشعر لانهما لغات لان  
المحقق سد للضرورة وكذا اكتفى بها بالكسر عن السد وحذف الحركتين  
الاكتفاء قال ان معلوما في حال السد لافي التوسعة اذن وطاعة  
منه الذي والتي اللذان اللتان واللذان حذف الساكن وجازية  
الموسى ابدال الالف المحذوفة وما عريان ومندان على الخلاف الذي  
مرفى دال وان وحذف الدال والذان في الاحوال الثلث في غير ذلك  
والادنى القول عرابها عند اختلافها كما مر وما انتهى التفسير نحوها وكما  
وعلمنا فلما عر عن وضع واحد ولم يرد في النون بعد للمحقق لم يثبت  
ما مر منه سادس خرج عن سبب المساب وقد حذف التوابع في الدال  
والذان لا سطر الموصل لصدقه قال اي كسب ان على الدال افعال  
وهكذا لا عليل اذ قال هما الدال والذات اسم لعل في السد وجمع الذي  
في دي العلم الذي في الاحوال الثلث على الاثر الاكبر والدال في  
الرفع به لانه قال جار الله اعراب الجمع لانه من سد وان في الواحد  
يعرف قول الحروف في الدال الذي سد والباء موب فلان اصله الدالون  
فحذف احدى الساكنين ثم عمل على ما عملوا وحكى بعضهم الدالون رعا

والذي نصبه وجر اقال فومى للدو لعل طر و اسرار من روس قومك  
مفرا بالمتا قبل ومن الذين البضا قال وان الذي جانب لعل وما وسمم  
القوم كل القوم بام خالده يجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر  
اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي وان الجمع الذي كقوله تعالى  
اشكل الذي استوقدنا فعمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقدنا قال  
سورم فعل على المعنى ولو كان في الآية مخففا من الذين لم يجر افراد التغيير  
اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون  
وهذا كثير اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى انا  
التون من الذين نحو جاني الرجال الذي قالوا كذا كعلية اللذان في التثنية وقد علمنا  
لذي للذان ولتي للتي ولاني للاني وجمع الذي من غير لفظه الا في قوله  
العلي واللاتين رعا ونصبا وجر اذ حذف التون فيقال اللاتي هن  
يار ساكنة كالقاضي وموقيل في المذكر قرار الاختفاء الذين يكونون من هاهنا  
ونقال اللاتي يحذف ايتار وقد جاء اللاتون رعا واللاتين نصبا وجر ا  
و جمع التي اللاتي على وزن فاعل من التي وسواسم جمع كالحمل والار  
واللاتي بالهمزة مكان الياء و هو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللواتي  
واللواتي كما يجمع الجمع وقد حذف الياءات من اللاتين فيقال اللات  
واللات واللوات واللوات وقد يسيل الهمزة من اللاتين الهمزة والواو  
مكسورة على هو قرأه ورش اللاتين وقد يقال اللاتي بيا ساكنة بعد  
الالف من غير الهمزة لقراءات ابى عمرو واليزي قال ابو عمرو في لغة قريش  
كانتم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا  
الياء اجراء للموصل مجرى الوقف وقد يقال اللواتي حذف الياء والياء معا  
وقد يقال اللات كالات كالمكسورة اللاتية اعراب الملمات والاتي  
جمع التي ايضا من غير لفظه فالذي والتي ساكنان في الادنى واللاتي الا ان  
الاتي في جمع المذكر اشهر والاسي لعكسه ومعنى الذي وفرد عن المعنى و  
المجوع والموتى وما و اي مضافا الى معرفة يكون معرفة الاضافا  
ظاهرة نحو ضرب ابيهم في الدار او مقدره نحو لقيت انا ضربت قال السكا  
يجب ان يكون عامل اي مقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا ان قال  
كذا حلفت لعني كذا وضعا الواضع فقال له السائل ابيهم لك سرح  
لاني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد عمل له ابن باديس ان قال اي موضوعة



على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري قطعه ولا يبداه  
خلاف لما في الحال فانها محصوران فلما كان الابهام في المستقبل كثر منه في  
غيره استعملت معه اي الموضوعه على الابهام وليس بشئ لان الابهام بين متلفين  
ولا على واحد منهما بالآخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم  
البصريون في الموضوعين لعدم الدليل على الدعوى واذا اريد به الموت  
جاز الحاق التار بموصولا كان او استقفا ما او غيرهما فلو قيلت امس و  
لقيت قال الماندلسي ان ثبت فيه شاذ كما قد في كلهم وخبره اناس يرو  
الناس وبعض العرب منها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو انك  
واليوم اخوك وما استمد من التانيث مجوزا ما صرفها في باب الاعراب  
فوله و دو الطاسة الكران الطاسة لا تصرف نحو جاني ذو فعل و ذو فعلا و  
فعلوا و ذو فعلت و ذو فعلتا و ذو فعلن قال وسري ذو ضرب و ذو  
اي التي حرما ولا تعرب ايضا قال فولا لهذا المرر دو جاد سا عما يلم  
المسرفي الفرائض ولم يقل ذي حار وفي دو الطاسة اربع لغات اشهرها ما مر  
عدم تعريفها مع ما واثانية حكاه الخولي ذو كلفه المذكور مساه  
و مجموعه ذات مشهوره لمفرد الموت وشاة ومجمعه واثالثه حكاه ايضا  
وي كالثانية الا انه يقال لمجمع الموت ذات مشهورة في الاحوال والاعت  
حكاه ابن اللذان ويصرفها تعريف ذو بمعنى صاحب مع اعراض  
متصرفا تجميع حمل للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طاسة  
قوله و ذا بعد ما الاستفهامية كانت اول اسد لالا بقوله تعالى ثم اتم  
مولار تفتلون اي اتم الذين تفتلون وقوله عدس العاد عليك  
اماره امس و هذا يحل على اي الذي يحل على طلق وقوله و ما تلك  
يملك اي ما التي يملك ولم يجوز البصريون ذلك لان في ذلك شرط كونه  
بعدها او من الاستفهامية ان لم يكن زادا كما في قوله تعالى من الذي  
يفرض الله اي من الذي وما ذا الذي صبح اي الذي وذا في الموضوعين  
زادا بعده موصول ويجوز ايضا في نحو من ذ لقيت وما ذا لقيت ان  
كون زادا موصولا كما في الاعتذار عن المواضع التي اسدل بها الكون  
بان اسما الاشارة فيها فيه على اصلها وفعالها مشترك الذي هو خلاف  
اصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون المصدر حرفا و  
اسما فاما بعد ان في صحتها ضمير راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقولها

ما رجب اي بالرب الذي رجبه وليس لوجه اذ لم يحدد الضمير راجعا في  
موضع والاصل عدم الاخبار وسبجي الكلام عليها في الحروف المصدرية  
**قوله** والعائد المفعول يجوز حذف عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان  
كان مفعولا لظاه موصولتها والضمير عائد لال موصولتها كما مر في القام  
مع الماربي ولا يجوز حذف احد العائد اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي  
ضربه في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه  
دليل نعم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب  
محذوف لسطر ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاني الذي ما ضربت الا  
ايها واما في غيره فلا يمنع كقولك صبح الزمان الذي اعطسها اي عطسها  
ايها وكقولك الذي انا ضارب زيدا ضارب اياه ويجوز ان يكون  
المحذوف ممتزا مجرورا في محل نصب كما في اي الذي انا ضارب والنظر  
النحوي ان يوصل الفعل نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن فصل بخلاف  
الضمير الذي اتصل بالحرف انا ضارب فلا يحذف في نحو الذي انه منطلق  
المجوز ويحذف بشرط ان يتحرر باضافة صفة ثابتة له تقدير نحو الذي انا ضارب  
زيد اي ضارب ما تقدم او يتحرر بحرف جر متعين واما شرط التعيين لانه لا  
بعد حرف الجر ومن حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور  
فيبقى ان معنى حتى لا يلين بعد الحذف لغيره كقوله السجد لما مرنا  
بامرنا اي بمرارة قوله تعالى فاصبر لما توامر اي توامره اي باظهاره  
وقال فعلت لالا الذي حج حاتم احوك عدا اسي غير حوان اي حج  
حاتم اليه وسعن حرف الجر قاسا اذ اجر المول او موصوفة بحرف جر  
في المعنى وما مل المسعلا محو مرت بالذي مرت اي مرت به لان  
الجارين مما ملان وكذا ما تعلقا نهما ومثال الموصوف مرت مرت الذي  
مرت ومرت محذوف المجوز بحرف وان معنى نحو الذي مرت مرت زيدا  
مرت به وان حمل مرت معه اوله ونحو ذلك ثم مذنب الكسائي في مثل ذلك  
في الحذف وموان محذوف حرف الجر او لا حي فصل الضمير الفعل فتصير منصوبا  
فيحذفه ومذنب سبويه والاخفش حذفها معا اذ ليس حذف حرف  
قياسا في كل موضع والمجوز هنا اسطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا ي  
محذوفها مع المجور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ  
اذ غيره اما خبره وكون الضمير المبتدأ اقل قليلا فلا يكون في الكلام



دليل على ان خبر البتداء هو المحذوف بل محل ذلك على ان المحذوف هو البتداء  
لكنه وقوع خبره او اما على ولا يجوز حذفه واما خبران واخواتها ولم يثبت  
حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما في  
وايضا هو اصل خبر البتداء واما اسم بالجي زيدا فلا يحذف اصلا لضعف  
ويشترط في البتداء المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجردا  
اذا لو كان جارا لم يعلم بعد الحذف انه حذف سى اذا الجملة والظرف لصلحان  
مع العائد فيما لكونها صلة واذا حصل البتداء المشروط بالمتزبون قالوا ان  
في صلاى جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى ايتم الله على الرحمن عبادا  
قوله فسلم على ائمة افضل الحصول الا سطره في نفس الموصول لسبب الاضافة  
وان لم يطل الصلة وقال لاندلسي لان لسان الملك ليس لاخواتها فكذلكها  
ولرب يفسر في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن في صلاى لم يحذف  
الا بشرط اسطره الصلة نحو قوله تعالى هو الذي في السماء والارض وال  
طالب الصلة بالحطف عليها واما الكوفون فيجوزون الحذف بلا شرط  
في صلاى كان او في غير ما مع الاسطره او بدونها كما قرئ في السواد على الله  
احسن وروى ما انا بالذي قال لك سدا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه  
خبر عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غايبا وهو الاكثر لان المطرات كلها عيب  
نحو انا الذي قال كذا والجار ان يكون متكلما حلا على المعنى قال على الله السلام  
اما الذي يسمى اى حذره قال المارنى لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان  
الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا او نحو  
او قلت كذا حلا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للسمعة اما مع فليس الا الصلة  
انا فاقم وسم الناس اى مثل خاتم وان كان ضميرا لى جاز لك في غير السمعة  
حلا احد ما على النقط وحل الاخر على المعنى نحو انا الذي طلب كذا وضرب زيدا  
دانت الرجل الذي قال كذا وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه  
عنه بالمتكلم والمخاطب لم يحل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت اياه انا والذي  
ضربت انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علمت ان  
ان الضارب هو المتكلم فسمى الاخبار ما بالعود كذا اقولك الذي قلت انت فظهر  
بما ان قوله العا على انت انا ليس بوجه والوجه ان يقال العا على انت انا  
**قوله** واذا اخبرته بالذي صدرت ما جعلت موضع الخبر عنه ضميرا  
واخره خبرا فاذا اخبرته عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربت زيدا وذلك

الالف واللام في الجملة الفعلية فاصح ليعبر ما اسم الفاعل والمفعول فان  
تعدا امر منها تعدا الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير اثنان والموصوف والصفة  
والمصدر العاقل والمحال والضمير المستحق لغيره والاسم المشتمل عليه هذا باب  
تسمية النحاة باب الاخبار بالذي او بالالف واللام ومقصودهم من وضع  
هذا الباب لمن المتعلم فيما يعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل او مدركه  
اما كما ذكر مثلا معرفة ان الحال والمصدر لا يخبر عنها انه يجب كسرها ومعرفة  
ان الجور محى وكاف التسمية لا يخبر عنها انها لا يقعان معترزين وان ضمير  
اليان لا يخبر عنه يجب لصدوره لغرض اللابها م قبل التفسير فمفعول معنى قوله  
احضر عن الذي في ضمن الجملة العلاء ب الموصول اى صرح من هذه الجملة جملة  
اخرى اسمه واخبر في الثانية عن ذات متصفة بالقصف به اى الاول  
معراض تلك الذات ب الموصول ولا لعل الاول عن وصفا الا قدر  
ما تعد هذا الاخبار المذكور فلا بد ان يجعل في الثانية ب مبتداء  
مصدر لان الموصول منك ان خبر عن تلك الذات اعني ب والخبر عنه في  
الاسمية مبتداء والبتداء مراد به المصدر فلا بد ان يجعل مكان اسم راجعا الى  
سب لان الموصول ان يصف ب بالوصف الذي كان لا لا لغير سى من الملة  
الاولى ولم يكن ان يكون ب مكان المصدر ب مبتداء فلا بد ان يكون  
باسم وسو الضمير العائد اليه مكان آ ولابد ان لو حرف الف في الجملة الثانية خبرا  
لان الموصول ان يخبر عن ب ما درسه الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول  
لصلته فعلى هذا لم يخبر عن ب ب الموصول بل اخبرت عن ب الموصول ما  
الا انك لما احببت عن ب ما بالبتداء في المعنى هو الخبر اى لطلق على طلق  
عليه فاذا احببت عن ب فقد احببت عما تطلق عليه فكذلك اخبرت عن ا و  
ذكرت الخبر عنه باسم آدون ب لان آ هو المذكور في الجملة الاولى والى التى على الخبر  
المفروض منها المعلوم احرا ب آدون ب فاما المشهور فمل صوغ الثانية  
قوله في السؤال ب الموصول فليس معناه اجعل ب محران بل البار فيه  
لا استعانة كما في قوله كتبت القلم اذ المعنى احرا الاخبار المذكور ان جعل  
ب الموصول مبتداء ومثال ذلك ان يقول العالم المتعلم لصدوره او  
لخره احضر عن زيد اى في قوله ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدا  
خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وسى ضربت زيدا صلة للذي بلا عيسى  
منها لان يجعل مكان زيد ضمير العائد الى الذي ولو حرز احرا عن الذي



فيقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت  
ضربت زيدا فربما يحتاج اليك ان تعرف ان لك مضروبا وربما يحتاج اليك  
يعرف شخصها مضربك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته  
فلما خطب به الاله على الوجه الثاني اي يحتاج اليك ان تعرف ان لك مضروبا  
لان مضمون الجملة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف  
انه زيد اذ لو عرف لوقع الاخبار عنه بانه زيد ما عاينا الجملة الثانية لقول  
المخاطب الثاني بالجملة الاولى قوله صدر ما اي جعلت الذي في الصدر مبتدأ  
قوله واحر خبر احرا نصب على الحال ومن احره معنى جعلته اي جعلته احرا  
متاخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا يحرك الالف واللام  
الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصبح سارا اسم الفاعل والمفعول  
قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول وذلك لانه  
يمكن ان يسكن من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل متاخرا  
للفاعل اذ معنى اسم الفعل مناسب لمعنى فعل وفعل يجوز به ضارب  
اي ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل متاخرا  
او معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل وفعل يجوز به مضروب اي ضرب  
يضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما اسمان في نحو ضارب  
الزيدان وما مضروب الكثران لكن في اولهما حرفان منعان من وقوعهما  
صلة للام كما ينبغي بعد ويجب ان يكون الفعل الذي يشك منه صلة الاسم  
واللام متصرفا اذ غير المتصرف نعم وليس وحدا وعسى وليس لا محلي منه  
اسم فاعل ولا مفعول فلا يحرك اللام من زيد في ليس زيد متعلقا ويجب  
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يسبقه اسم الفاعل والمفعول  
متاخرا كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر  
امر منها تعذر الا حار اي امر من امور الثلاثة وهي مصدر الموصول  
ودفعه عا الى الموصول مقام ذلك الاسم واما حرف ذلك الاسم فربما  
في الشرط الاول وهو مصدر الموصول تعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة  
الانثائية والظلمة لان الصلة كما تقدم لا يكون الا حرة ويتعذر ايضا  
خبر الكوفيين الاخبار بالذي على اسم في جملة مصدره بالذي لا يتم ما  
ودخل الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قول من العر لا الى الذي  
اذا سمى به الالف واللام الباب فمعناه امره من العر اسم الذي الاول

نحو اراوه الاولي لانها من باب التكرار اللفظي كما نقل من العر الثاني  
قال عار النحوي في كلامهم وانا وضعه النحاة راصدة للتعليق ويدر السليم  
نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فقوله في داره ويدر حرا الذي الاول  
كانك صلة للذي الاحر وعايد مسرعي الظرف وعمرو مصدر الذي الاحر  
والذي الاحر مع صلتة وخبره صلة للذي الاول وعايد الاول اليها  
المجور في داره ويدر حرا الذي الاول كانك قلت الذي ساكن في داره  
زيد ويقول الذي التي اللذان او ساقا عدان لد ساكرمان عررة  
حسن مدي بالموصول الاحر فموضع من الصلة والعايد واليه لا سعة  
ما في خبره عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلتة فيقول الواو سا  
قا عدان صلة للذان وعايد الفخيم المجور في الواو ساكرمان ويدر  
الجملة اعني اللذان مع صلتة وخبره التي والعايد التي من صلتة الفخيم  
المجور في لدمها فالتى مبتدأ مع صلتة المذكورة وعررة عنده خبره والجملة  
اعني التي مع صلتة وخبره صلتة التي والعايد من الصلة اليه اليها المجور  
في عنده والذي مع صلتة المذكورة مبتدأ خبره حسن وبهذا العمل ان راد  
الموصولات ولا ينف على حد واحد واللفظ واعط كل موصول حقه وبالط  
التي في مودع الضمير العايد الى الموصول مقام الخبر فخرج الفعل والجملة  
والمجور والحرف اذ لا هذه الاخبار وخرج كل اسم لا رم السكرك المجور وكذا  
لا السرة وخبرها والحال والتمييز والمنسوب وكثرة بعد ما لا يسفاد من  
المستفاد من المعارف كالتي في امار رجل والاشواق في نحو كل رجل رجل  
رجل واما من رجل وكذا كل اسم يلزم النفي نحو لا احد ولا عاب ولا كسح وخرج  
ايضا كل اسم جاز فخره لكن يلزم اظهاره كفا على حد والمعارف السادة  
الحال كالواك ووحده وجمده وسار ما ذكرناه في باب الحال لانها متعلقها  
يدل على الحال والافعال رمله كالمصدر العايد اذ لا يجوز مجوري رمله  
وسو لموضع لان لفظ المصدر راعي في العمل اذ سوس حمة المركب اللفظي  
ساة الفعل فعمل والافعال رمل اللفظ وكذا كل صفة عايد كاسم الفاعل  
والمفعول والصفة المشبهة العايد واما الاخبار عن تام في زيد تام واما يجوز  
اذا لم يعمل في التمييز المستكن فخر الى كونه في الاصل اسما مسعيا عن الفاعل  
وعند الماز في نحو الاخبار عن المصدر المحذوف عايد نحو انا انت سرا  
وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انا حذف لانه لفظ المصدر عليه واجاز



المار على في الاخبار من ضربا المعنى ضربا من غيره او صورة صورة  
المفرد فلا يصح كونه صلة وكالمفعول له اذ شرط فيه لفظ المصدر والمجرور  
بالكاف واداء القسم وباب وضي وسد وسد وكذا المرفوع بعد اذ شرط  
لفظ الزمان وكتيلا عداد المجرور فان المحققين استعملوا الاخبار عنه لوجوب  
كون المفسر متزما في بعض الجنس والافعال على كل ذلك وبعضهم جوزوا تحولا  
بدانها في الاسم والمقادير البهية المفسرة بما بعد ما يجوز اودعها وعشرون  
درهما فان الفاظها معتبرة والمضاف دون المضاف اليه اذ المضاف اليها  
والموصوف بدون الصفة والمضافة بدونها وكالموصول بدون صليته  
اللام دون المضاف الموصول اذ لفظها شرط واما البديل والبديل فيجوز  
لاخبار الاخبار عن احد ما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان  
البديل من كصفة فلا يفرد من البديل منه والفاصل هو المصلي من العادة  
احترس عن البديل في نحو جاني زيد ابوك عند من يجعل البديل في حكم المصلي  
وبعضهم جاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول في مررت برجل  
زيد خبرا عنها الذي مررت به رجل زيدا الثاني تقول خبرا عن البديل منه  
الذي مررت به رجل وخبرا عن البديل الذي مررت به رجل به زيد باعادة الجا  
لان المجرور لا منفصل له فيجوز ان يقول رجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور  
والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازوه الاختصاص في النفس  
ما بعده ومنعوا ايراد اذ التميز لا يدل على البعض والاشتمال فحل ان يذكر خبر  
الموصول وكثيرا كاد وعسى واخوانها كالفاظ ان كيد في لاشتر اذ تلك اللفظ  
مستترة في فادة التاكيد والفاصل في خبر الموصول ان كيد بلا موكد وكطف  
البيان دون العطف والمضاف اليه من الاعلام والكلي للوحوش اجماعا  
لاارض وغيره كالمسمى القيس وابى ادى وابى عرس وابى  
قبره وابى معص وامر من وسام ارض اذ المضاف اليه في مثلها صار  
بالعلمية بعض حروف الكثرة وكذا في دوس ورج وككل حر من حرى المركب  
نحو من دوسه وعشره وبعبك وكذا ومنه فانها لا يفهم ان وكذا كل ظاهر  
قام مقام التميز في نحو الحاقة والمافة وقوله لاري الموصوف لسي الموصوف شي  
فما اظهروه بعد التميز ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه  
لان خبر المبتدأ ومحج اليك ما جاز اخباره عن التميز لا يعود الى عدمه في قول  
المجرور رب وفاعل فم ومن واخوانها فان هذه الضمائر لا هي الاسم

مفسرة بما بعده وكذا كل خبر مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كالضمير  
زيد ضمة وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الاخبار  
فلو قلت الذي زيد ضمة هو فان لفي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يحل  
لعل من ان يقوم مقام الخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا سمي المصلي  
حاله من عائد الى الموصول وقولك هو في الاخر ليس في الصلة بل هو خبر  
الموصول وان جعلناه عائد الى الذي لفي خبر المبتدأ وسو جملته جالبا عليه  
الى المبتدأ وقولك هو في الاخر ليس في خبر خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه  
اي الاسم الذي احد حربه ضمير مستحق لخبر الموصول كعلامة في زيد ضربت عليه  
فان المضاف مع المضاف اليه لفظ علامته مشتمل على الباء الذي هو ضمير المبتدأ  
قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قبل وان استحق الضمير جاز الاخبار عن ضمير  
وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما في زيد ضارب اخوه جاز لك الاخبار عن  
اي خبر سب منها وقال الاندلسي لا يجوز ذلك الا لعدم رجوع عائد من  
الصلة الى الموصول الا لعدم فادته في الخبر لا بعد المبتدأ لان في قولك  
الذي زيد ضارب اخوه هو لفظا موزع الى زيد لانه ضميره فادته زيد مذكور  
في المصدر فلا يكون في ذكره ضميره فادته وليس قال لسي لان ذكر زيد في المصدر  
لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يحلوا الاخبار بزيد عنه من  
من الفادة بيان ذلك انك ان اخبرت عن ما ضارب كان المعنى الذي ضارب  
اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصا مضمون اخي زيد ويجوز ان  
يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فادته محدده  
ان زيد مضمون احد دون عمره وغيره وكذا ان اخبرت عن ما اخوه  
كون كان المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجسر ان  
معلوم للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد مضمون من الخبر انك  
الشخص نفس زيد وقال صاحب المفتي لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين  
عودنا على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدأ على  
ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا لشي اذ لا يلزم عائد  
عليه الضمير الخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بل ليل حجة الاخبار بغيره  
ونحوه ولا يتوقف المبتدأ على اساط الضميرين بل يكفي واحد منهما في قولك  
جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير  
عائد الى تقدم ان استحق ذلك المتقدم من ذلك الضمير ان يكون الضمير في



جمله ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولي لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد  
ثم تقول قد ضربته فيجوز الاخبار على ضربيه وبالشرط الثالث وموتا خبر الخبر  
عنه خبر مخرج كل ما لا يقع تاخيره كضمير ان ان اول اخرته لم يحصل الا بها قبل  
التفسير وهو الفرض في الاتيان به كما هو وكذا كل مفسر ما بعده بالتفسير  
نعم وليس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كما ومن واسم وكذا  
كم الخبر وكذا يصدر بما فيها من معنى لانه فخرج ايضا كل لا يجوز رفعه  
كالظروف غير المتكلمة نحو عندي وسوى وذات مرة ولعددات من وكذا  
سحر وعاد وسار معاب وكذا المصادر اللازمة لصحاب كسمان واليك  
ونحوها قالوا وان اخبرت عن ظرف متكلم حيث في خبره لمي كما اذا احب  
عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فيقول  
الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وفيه القول  
بهم مسمى على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما علم في باب المفعول  
فيه ولا يمنع على قولنا الاخبار على المفعول له نحو الذي ضربته له ناديت  
والضمير القام مقام الخبر عنه ان كان الخبر عنه محرورا فهو بارز متصل  
وان كان مرفوعا فضميره اما متحركا اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد  
واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في جاني الآزيد وتفصل ايضا  
المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى  
صلتها على غير مسمى له كما اذا اخبرت عن زيد في ضرب زيد باللام  
فانك تقول الضارب اما زيد هذا عند الحاجة وقد تقدم في باب الضمير  
ان المتفصل في مثل تأكيد المسر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد  
من هذه الثلاثة في باب الضمير على المسر والبارز المتصل والبارز المتفصل  
فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن  
زيد في ضرب زيد او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضرب زيد  
زيد كما عرفت من مواضع المتصل والمنفصل وانما اخبرت عن اي ضمير كان  
فلا بد من خبره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت عن  
ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القام مقام ما لا رجوع  
الى الموصول وسو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز  
الحمل على المعنى كما في الذي سمي امي حذره لعدم القاعده فلا تقول في  
الاخبار عن ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت

قوله العا لي انت انما يصح على تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار  
بالذي دون من وما واني وسائر الموصولات لانه ام الباب وسواك  
استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه  
ايضا لكثرة التفسير مع تلك الفعل اسم فاعل او مفعول وازرار الضمير كما  
في نحو الضاربة انا زيد في ضربت زيد احب يحصل الذكر فيها اكثر ولذا حكم  
الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فيقول الاول في باب التنازع  
ان لا تقرر الترتيب وراعي ترتيب التنازعين على حالهما ما لم يكن لما تقرر في  
بيان حقيقة الاخبار من انك لا تقرر الجملة المتضمنة للخبر عنه الا اذا خبطت  
اليه فاذا وجه العاطل من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب وكرم زيد  
قلت خبرا بالذي عن التنازع فيه الذي ضرب وكرم زيد قام مقام زيد  
ضمير فاخبر في كرم و الضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل  
راجعا الى زيد او لم يكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القام مقام الخبر  
كما كان في الخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل فيقول  
بالالف واللام عند الرامي داس السراج وجاء من التنازعين الضارب والكرم  
زيد عطفت الفعل التخرج وسواك م على ضارب لانه ايضا قبل لكن في صورة  
الاسم على ما قد منا والاحض تنخل اللام في مثله على الفعلين واما في الخبر عنه  
في الاخبار خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والكرم زيد كما تقول الضارب  
موصوفة مقدرة فهو مثل قوله والكرم زيد وكان في الاصل من طب عطفت  
على الصفة لان العاقل موصوفة مقدرة فلو مثل قوله الى الملك العرم داس  
الهام ولسب الكسه في المرحوم وعن الرامي الى الماري وليس في كتابه  
يجعل الكلام حلتين اسميين كما كان في الاصل فعلمين لان المتدار والخبر  
لطر الفعل فلفظا على فيقول في مسلما عند اعمال التنازع الضارب وكرم  
زيد واول المذاهب اولي لانه اقل بعد انتم اني اولي من ان لا تثل  
ذلك وما ذكر من قصد التناكل بالاتيان بالاسمين في الفرع مكان الفعلين  
في الاصل مما لا يرجع به على المذهب الاول لان عطفت الفعلية على الفعلية  
باق بالحقيقة مع قوله التفسير واما ابو الحسن فانه يقول في الاصل لعل ان  
ضاربك لو احده من حيث لم يسع احد منهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما في  
اسم وان اعلنت الاول في مسلما قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب  
والكرم زيد جعلت مقام زيد ضمير فاخبر في ضرب لان الفرض انه فاعله



في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب اكرم زيد وعند الاخفش نحو الضارب  
والمكرم زيد وقياس قول المار في الضارب والمكرم موزيد لكون الانية  
معطوفة على الانية من حركتي المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة  
الفعلية من حركتها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت  
واكرمت زيدا قلت خبرا عن الماء الاول بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا  
وانما جعلت باكرمت ايضا خبرا عن الماء الاول بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا  
فقط لان الثانية عطفت على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول  
وقد تقدم ان الموصول اذا كان متبدا وموكلما او مخاطبا من حيث المعنى  
لم يحل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعمركم الفاعل والتنازع  
متباين على ما له لجاز انتصاب زيد الضرب وقولك اكرم وان فصل من بعض  
الصلة وبعض الانية ليس بجنبى كما يجي في هذا الباب ويقول خبرا باللام  
الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا انا  
غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه لضارب اذ لا عطفت على الموصول  
بقا بعض الصلة وقياس قول المار في الضارب انا والمكرم زيدا انا  
وكذا يحسن ان اكرمت الذي وبالف واللام سوار على المذهب الكوفي لقول  
في الاخبار من زيد بالذي الذي ضربت واكرمت زيد وبالف واللام  
الضارب انا واكرمت زيد اربب ضمير المفعول في الضاربة وان كان محذوفا  
في الاصل لانه الف ضمير الفاعل لا محذوف كما ذكرنا واررب انا طرأ  
الصفة على غير من سى له وبعض المتقدمين محذوف غير اللام في مثل هذا الى  
الاصل وقول على مذهب الاخفش الضارب انا والمكرم ان زيد وعند الاخفش  
الضارب انا على ان متبدا وخبر المكرم انا زيد محذوفه على اخرى و  
قول في هذه المسئلة اذا عمل الاول نحو ضربت واكرمت زيدا انا انا انا  
في اكرمت على الخبر كما مر في باب التنازع خبرا عن الماء الاول الذي الذي ضرب  
واكرمت زيدا انا وبالف واللام الضارب واكرمت زيدا انا والتنازع باق في  
الموضعين وعند الاخفش الضارب زيد والمكرم انا قدمت زيدا الى  
عامله اذ لا عطفت على الموصول مع لقاء بعض صلته وعند المازني ان  
الضارب زيدا انا والمكرم انا والاخبار عن اكرمت كالاجار عن انا  
ضربت سوار عند كلهم واما الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربت في الذي  
ضربت واكرمت زيد فصل الضمير القائم مقام زيد لانه لعمركم بالوجب

وكذا بالف واللام الضارب انا واكرمت زيد انا في الضارب هو الضمير القائم  
مقام زيد واكرمت انا طرأ الضمير على غير صاحبها وعند الاخفش الضارب  
انا والمكرم انا زيد وعند المار في الضارب انا والمكرم انا هو زيد غير الضارب  
انا والمكرم انا زيد وعند المازني لانه لو كان في الاصل مفعول ضربت والجملة  
المعطوفة اعني المكرمة انا هو متوسط من حركتي المعطوف عليها وقول في خبري  
وضربت زيدا عند اعمال الثاني خبرا عن الماء الاول الذي الذي ضربت زيدا انا  
ولا لقول ضربت ولا ضربت لعمركم والتنازع باق على حاله وقول في الثانية  
على مذهب البصريين الذي الذي ضربت واكرمت زيدا انا وعند الكسائي الذي  
ضربت واكرمت زيدا انا محذوف الفاعل وقول بالف واللام الضارب  
هو وضربت زيدا انا اربب موطر الضمير على غير صاحبها والتنازع باق  
على مذهب الاخفش الضارب هو الضارب زيد انا والا واما في ان يقال  
الضارب زيد لان الاخبار قبل الذكر انا جاز في الاصل لكونه من باب السار  
مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني  
في الاخبار عن الماء الضارب هو انا والضارب زيد انا والا واما في ان  
يقال الضارب زيد انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن الماء الضارب هو زيد  
وخبر الضارب زيد انا والا واما في الضارب زيد لعمركم وان اخبرت عن  
زيد بالذي الذي ضربت واكرمت زيد لعمركم بغير التنازع اذ لا يابى  
في ضمير متصل كما مر وبالف واللام الضارب وضمير زيد وعند الاخفش  
الضارب انا والضارب انا زيد بابرار الضمير انا طرأ صارت على غير من سى له  
وعند المازني الضارب هو الاول الذي الضارب زيد والضارب انا زيد واما  
اعملت الاول والخبر ضربت وضربت انا بظهر ضمير المفعول كما مر  
في باب التنازع قلت في الاخبار عن الماء او الماء بالذي الذي ضربت  
ضربت انا والتنازع باق وبالف واللام الضارب وضربت انا  
انا ومحذوف على ضرب من وعند الاخفش الضارب هو انا والضارب انا  
قدمت سدا الى حيث عامله لان لا يفضل من بعض الصلة وبعض الانية  
حيث وعند المار في الضارب سدا انا والضارب انا وفي الاخبار عن سدا  
بالتي الى ضربت وضربت انا وبالف واللام الضارب وضربت انا  
وعند الاخفش الضارب انا والضارب انا سدا وعند المار في الضارب  
والضارب انا سدا وقول خبرا عن الماء او الماء في ضربت وضربت انا



بالذي عند افعال الثاني الذي ضرب وخرته سدا اما ولا يجوز وصرى لما  
نقدم وبالف واللام الضارب وخرته سدا اما ولا يجوز وعند الاش  
الضارب في الضارب سدا اما ولقول المارني مخبر عن النار الضارب  
الضارب سدا اما والضارب سدا وخره اما وحذف مفعول الضارب  
مراعاة للاصل وعن النار الضارب اما والضارب سدا اما وان حرت  
من سدا قلت التي خربت وصرى سدا والضارب اما وصرى سدا اطهر  
المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا تحذف وبعض النحويين  
تحذف مراعاة للاصل وبرزت الحرفي الصفه على غير من سدا وعند  
الاختلاف الضارب اما والضارب سدا اما علمت الاول قلت محرم  
عن النار والذي الذي ضرب وخرته سدا اما والضارب سدا اما يتقدم  
سدا الى حيث عايد لما ورد بقول المارني مخبر عن النار الضارب  
سدا والضارب سدا اما سدا وانا حرا الضارب وعن النار الضارب  
سدا اما والضارب سدا اما وانا لقول مخبر عن سدا التي التي ضربها وصرى  
سدا واللام الضارب اما وصرى سدا وعند الاختلاف الضارب اما  
والضارب سدا وعند المارني الضارب اما والضارب سدا سدا وعند  
خر الصار بها اما والضارب سدا ولقول في اعطيه واعطاني زيد درهما  
مخبر عن النار او النار بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما اما واللام  
المعطى واعطاه زيد درهما اما والتنازع باق في الصورتين وعند  
الاختلاف المعطى المعطيه زيد درهما اما واما المارني فانه رد في شكله  
كل ما حذف منه مفعول الاول في نحو المعطى زيد درهما والمعطيه  
اما واما وليس لوجه لثمة الاصل في الفعل الاول رد مفعوله وفي  
الثاني باق في الضمير من مقام مفعوله الظاهر من بلا ضرورة ولو سلم  
في هذا الباب سدا في المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام حليلا لعل المعطى  
زيد درهما اما والمعطيه سدا اما وان اخبرت عن زيد قلت الذي  
اعطيت واعطاني درهما زيد يبرز عايد اللام وبعض النحويين يجوز  
حذف المطابقة الاصل كما ورد ابراز الحرفي الصفه على غير صاحبها وعند  
الاختلاف المعطيه اما والمعطى بالاضافة او المعطى اما كما تبين في التمهيد  
درهما زيد ويجوز المعطى مراعات للاصل والمارني يقول من اظهر  
في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس لوجه لان ابراز الضمير لا جعل اللام

فانه لا تحذف عايد كما هو ليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني  
بذكر الاول فان ردنا مفعول الاول كما توندب المارني قلنا المعطيه  
درهما والمعطيه او المعطى اما زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو خذني اناك  
ولو قلت المعطيه اما اما والمعطى درهما زيد على ان يكون اما عايد الى درهما  
المفعول قبل الذكر في في باب التنازع وهو لا يجوز الا في باب التنازع وهو كما مر وان  
اخبرت عن الذي قلت الذي اعطيت واعطاني درهما واصل الضمير لا متوجب  
للفصل واللام المعطيه اما واعطاه زيد درهما وعند الاختلاف المعطيه اما والمعطى  
اما كحذف الضمير المعطيه والمعطى اما زيد درهما كحذف اناك والمارني  
يرد المحذوف نحو المعطيه اما زيد او المعطى اما درهما ونقول في طلب النحوي  
زيد اناك مخبر عن النار او النار بالذي الذي طعن طعه زيد اناك اما واللام  
الطاع وطعه زيد اناك اما كحذف مفعول الاول كما كان في الاصل وعند الاختلاف  
الطاع والطاع زيد اناك اما والمارني لوجه حليتين ورد المحذوف قال الطاع  
زيد اناك اما والطاع سدا اما فالتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اناك وهو  
ضمير تارة رر الحرفي الصفه على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي طعن  
وطعن اناك زيد والطاع اما اناك وطعن اما او طعه اما او طعه رد مفعوله  
وحلكت اما على معنى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الطاع لانه ضمير اللام  
محذوف وبعضهم يحذف مراعات للاصل واظهرت ثاني مفعول الطاع لاني في  
القلوب يجب في الغالب ذكر احد مفعولها ذكر لاخر وبرزت انا الحرفي الصفه  
على غير صاحبها وعند الاختلاف الطاع اما اناك والطاع او الطاع اما رد وان  
اخبرت عن اناك قلت الذي طعن وطعه زيد او طعن اما اناك والطاع  
اما اما اما وطعه او طعن اما اناك واما اناك وطعن اما اما اناك  
انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمير ان ياتي المفعولين يجب الفصل عند الاما  
اولها وعند الاختلاف الطاع اما اما اما والطاع اما اناك وطعن اما وطعن اما  
اناك كما مر في حليته وفرنك وابرار الضمير في الطاع سدا والطاع اما اما  
لان الصفه للالف واللام اتى موالاخ والضمير زيد وزيد وان كان لاخر  
حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب ونقول في علمت واما  
زيد عرا منطلق مخبر عن النار او النار بالذي الذي اعلم واعلم زيد عرا منطلقا  
انا وباللام المعلم واعلم زيد عرا منطلقا اما وعند الاختلاف المعلم والمعلم  
عرا منطلقا اما وان اخبرت عن زيد بالذي الذي علمت واعلمت عرا منطلقا



زيد هذا عند من يحصر الاقتصار على المفعول الاول وعند سبويه المعلم انا والمعلم  
منطلقا زيدا اذا اقتصرت على اول المفعول وان لم يقتصر المعلم انا منطلقا  
والمعلم انا اياه زيدا اياه الاول يعود الثاني للمنطلقا ويجوز المعلم انا به  
تجويزك وفزلي اياك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي علمته و  
زيد منطلقا عمرو وبالله المعلوم اياه زيدا اياه منطلقا واعلمه اياه عمرو وارت  
انا لم يزل الصفه على غير ما سبوا واما في غير اللام لم يزد حذف لانه عامه اللام  
لا يذف على الاصح وجعله منقضا اذ لو قدمته وصلته بالمعلم فقلت المعلم انا  
بالمفعول الاول كما مر في مفعول لم يسم فاعلمه وانما ذكرت منطلقا لان  
الثاني في هذا الباب وجب ذكر الثالث قبله ووجب هنا ذكر المفعول الاول  
اعني زيدا للملا يفتي الثاني بالاول ولما قل ان يقول انما ذكرت في هذا الباب  
مفعولين فقط لم يحران يكون احدهما الاول والثاني احد الباقين لان  
ذكر احدهما من وجب ذكر الثاني في قسمين ان المفعولين هما الثاني والثالث  
على يمين ان يقال وجب هنا ذكر الاول لئلا يسم من اول الامر ان القيس  
المفعول الاول ويقول على المذهب الاقتصار المعلم انا زيدا اياه منطلقا  
والمعلم انا اياه عمرو واما الذي بعد مفعول اللام وهو القائم مقام  
المفعول الثاني في غير منطلق وان اخبرت عن منطلق بالذي قلت الذي علم  
واعلمني زيدا عمرو اياه واعلمني اياه منطلقا ابرزت اياه على الصفه  
على غير ما سبوا وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمر  
للملا يفتي لو اقبل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمر المذكور الثاني  
اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا فافقه النظر المذكور ويجوز علمه  
اياه وعند الاقتصار المعلم انا زيدا عمرو اياه والمعلم انا اياه منطلقا  
المعلم اياه واما ابرزت مفعول الصفه على غير ما سبوا وهذا القدر من  
المعنى كاف لمن له بصيرة قوله واما الامة موصولة واستغناء مية وم  
واما معنى شئ وصفه لما كان في المسات بابا في لفظه لفظ الوصول  
لم يجعل له باب براسه بل من في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل  
في اللفظ من المسات في سما الافعال كتاب في باب خافي وباب  
فظام المواضع لباب رال ولولا قصد الاصحار واما المسات للفظه  
لما كان القياس يقتضي ان يجعل اياه راسا فتمها قوله واما الامة علم  
ياكون حرفه ايضا وسى ح على قسم ايضا ولما كان هو في قسم الامة

لا قسم ما لا سمجه وترك اقسام الحرفه الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا  
والاستغناء مية نحو ما سبوا عنك وناصب وندخلها معنى النصب نحو ما انت  
وب اسمك الجزر معنى التقسيم نحو قوله استأب من سدو الحافه الحافه ومعنى لا كما  
نقوم نصف من كرتنا اي لا تذكرنا على احدنا ويلات وقد يذف الف بال  
في الاغلب عند كونها مجزوة بحرف جوا منقاف وذلك لان لما صدر الكلام  
استغناء ولم يكن حرا لاجل انها تقدم عليها وركبها حتى يصير المخرج ككلمة موصولة  
لاستغناء ولا سقط الاستغناء من مرتبة التقدير وحل حذف اللام دليل التركيب  
ولم يذف اخر من الاستغناء مية مجزوة ولا لم يذف حرفا مجزوا ولا اخر اى لم يذف  
الضمير في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثانيا على ما قام سمي كسم كسر ريع في  
دما و انما جازوا بعد ما لا استغناء مية لم يذف لهما نحو ما ذ السجل وذلك لان  
والى لم يزد ولا يكون موصولا الى ما صار ما مع ذلك واه واه واه  
الالف كان في وسط الكلمة والحذف قبل في الوسط المحصنة من الحواض وكذا  
لم يذف الالف من الشرطية المجزوة وان شارك الاستغناء مية في التقدير والضمير  
نحو ما صنع اصنع والفكرة الموصولة اما بعد ونحو ما سبوا كك واما عمله  
كقول رب ما كره النفوس من الامر له فتره كل العمال وجاز ان يكون هنا ما  
كاف كما في قوله تعالى بما يولد من كفوا قال المص الا ان الخاة اختاروا كونا  
موصولة للامر حذف الموصوف واما الجار والمجزوة معناه معنى قوله من  
الامر وذلك فليل ان شرط المذكور في باب الصفه ولما قل ان يقول من تحمله  
وى للمعنى كما في احد من الدرس اي من الدرس اسم سا فله اسمها معناه كثر  
من الامر كما في قوله له فرح صفه الامر لان اللام غير مقصود فقصده ويجوز ايضا  
تفهم نكرة معنى سبوا وضمير وسمى بالامة نكرة غير موصولة ذلك نحو ما سبوا  
عند سبويه ونعم اي نعم اي نعم شئ عند الزمخشري ولى على ولى ايضا  
عند سبويه معرفة تامة اي موصولة ولا موصولة عند سبويه بمعنى الشئ قال في  
فتاوى اي نعم الشئ و كذلك في وقعه وافتاى اي نعم الشئ ونعم الله في  
المصدر حرف عند سبويه اسم موصول عند الاقتصار والمانى والمبر كما  
قل واما الذي القدرية فلا خلاف في اسميتها اللام فيها وذلك كقول من  
عليه السلام في فتح رل انفسهم منهم في اللام كالذي نزلت في الرجار اي  
رولا كما ترد ال الذي رله في الرجار قوله وصفه اختلف في التي على النكرة  
لاقادة الالباسم وناكبه التشبيه فقال بعضهم اسم فمعنى قوله مثلا ما اي مثلا مثل



وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحرف اولى من زيادة الاسماء  
لا سيما ما كان له ولندا استغنى الخليل وقبح من الفصل لكونه اسما زيدا  
الفصل وايضا سب زيدا وتماخوفا رجمة ووصفها لم يصب فاحل على  
ما عطف من موضع الالتباس اولى وقاعدة ما هذه اما التحقير نحو عطف  
الا عطف ما او التعظيم نحو لا امر يا همد الله ولا امر يا سود من سودا والتوابع  
نحو اضرب ضربا ما اي فو كما من اذاعة انها كان ويجمع هذه المعاني كلها في  
الابهام وتأكيد التكثير اي عطية لا تعرف من حقارتها وامر لا تعرف من عطية  
وغيرها مجمل لا غير معين قول ومن كذلك الا في التام والصفة اما من الموصولة  
فحققت من حاك والشرطه نحو ضرب اضرب والاسمها منه نحو من تلك  
ومن ضربت والصفة الموصولة بالمفرد كقولك كفى بنا فضلا عن من غير ما حاك  
محمد انا ما بالجلد كقولك رب من العجب عطا صدره مدعى الى موالم يطع  
ولا يحى اية اي غير متناه الى الصفة والصفة لا عند الى على فانه جوز كونه مأكلة  
غير موصوفة وهي عند الكوفيين حرفا زائدة والسدوا ال الررسام الحمد  
قد عطف ااك العشرة والاردن من عدد اوى عند العرب موصوفة الى  
الاردن اسما معدودا والسدوا ايضا اسما من نفس من حلت له حرب  
على ولها لم يحرم والشهور ما ساه من وعلما من وما الشرط من والاسم  
والموصول من ظاهرة واما الموصوفان فاما لاحاسنها الى الصفة وجوبا  
واما لان وصعها وضع الحروف كما قيل وهذه الحروف بعضها في وجوها واما  
الاسماء ايضا في وجوها الذي العلم ولا يفرد لما لا العلم خلافا لغيره وقيل  
على لا العلم علما نحو قوله تعالى ومن لم يدر برزقين ويقول اسر من في الدار  
فلما او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من مشى على لظنه ومنهم من  
مشى على رجليه ذلك لانه تعالى قال ومنهم الكثير راجع الى كل ذاك فكذلك  
العلماء في الضمير ثم هي على هذا العطف فقال من مشى على لظنه ومنهم من مشى  
على رجليه واما في الغالب لما لا العلم وقد جاء في العالم قليلا حكى الورد بن سنان  
لما وسع سراج الرعد محمدا وقال تعالى وما ملك اياكم وليتعمل البشاني  
الغالب في صفات العالم نحو زيدا سودا هذا الرجل فهو سؤال عن حقيقة  
عالم او غير ذلك وليتعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في الجمل هو حقيقة  
وانما ايقاع الحقيقة الشيء اسمه ويضرب الى والما به معلوم البنية لما وال  
المارة او يقول ان محسوب الى ما سوي على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولك كسى يقول

ما هذا افرس ام نغرام انسان فاذا عرفت مثله ان انسان وسكنت انه زيد او  
قلت من هو قول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سوا الاعن الوصف  
ولندا قال موسى عليه السلام رب السموات ويجوز ان يكون سوا الاعن الما به  
لكذا جاب موسى سنان الا و صاف دون سنان لما به منها فرعون على انه  
لا يعرف الا بالصفات وما به غير معلوم للعرب وقوله سمع سمع سنان لما وسج  
الرعد محمدا يجوز ان يكون لكونه تعالى مجمل لما به من اوما في اللفظ فهو  
مذكر ان لصلى الله تعالى والمجمع فان عني بها العينة او الجمع او ان ثبت فرجات  
اللفظ فيها لعرب عنها من الضمير والاشارة ونحوها اكثر واعلم واما كانت اولى  
من مراعات المعنى لاني اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمودة عليها من المعنى  
وهو صلا الى المعنى وكذا في غير من وما تقول ذلك الشخص لصد وان كان معينا  
قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه السلام وتقول ثلث نفس  
من الرجال وثلاث شخص من النساء وهذا اولى من العكس كما بين في باب العدد  
تقدم على المجمل على من وما وشبههما من التعميمات ما قصد المعنى كما مر  
المعنى في ذلك المجمل لكونك منهن من احبها فهو اولى من قولك احبته تقدم  
لفظه من فكذا لم يختلف الفراء في تذكير من لعت من سبب بخلاف قوله  
يعمل لانه جار بعد قوله مكن فهو عاصد المعنى فكذا قال نوننا اخرنا وانما  
مراعاة اللفظ ليس وجب مراعاة المعنى فلا يقول لقيت من اخنة وانت  
من السوان الا ان يكون هناك قرينة يجب مراعاة المعنى فاما وجب مطابقة  
المجمل على المعنى نحو من سي محبة امك ولا يجوز من لانه خبر لى المجمل على معنى من  
الذي معنى التي والمراد المشتق يجب مطابقة بله اذكر اذنا و افراد  
ونقطة وجها و اجازين السراج من سي محسن نقرا الى ان سي مراده من الذي  
يجوز اعتبار اللفظ ومعناه فان حذف سي التي سي صدر الصلة كما في قوله ما  
بالذي ما لك سببا وقيل من محسن امك سهل التذكر لان المقدر لم يسم كونه  
لفظ المذكر والموت والاصل المحل على اللفظ كما قد مر فقدره بذكر اكون  
مراعاة اللفظ اكثر اولى من مراعات المعنى كان اذا اجمع المراد بالان  
تقدم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن لوس يند ويعمل سالى  
خات تجري من تحتها الانهار حلا على اللفظ ثم فالدين حلا على المعنى ولندا  
ايضا اي ويكون المحل على اللفظ اولى بجمع سببا بعد قوله خالدين الى المحل على  
اللفظ فقال خالدين فيها ابد اقد احسن الله له رزقا واما تقدم مراعات المعنى



على مراعات اللفظ من اول فنقل ابو سجد عن بعض الكوفيين منع الاداء على  
على ضعف الالف في اللام المحصورة فانه يمنع ذلك فيها فلا يقال الفاربه جاز  
لعمارة موصولة بها ثم انك ان اصب لها صاحب من الموصوف والمبتدأ  
جاء الزيدان الفارب غلامهما وسم المودب حرامهم لم يحررهما لعمارة منها من الضمير  
واسم الاشارة مراعات لفظها وان كانت صالحة كمن وما للمفرد والمثنى الجوز  
والذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لفظا موصوليتها وكونها كلام العرب  
في نحوها الحسن فلا يهابه كان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم يحل لهما  
جاز مراعات لفظها كقولنا وصي في الطاعن لولي اي في الطاعن لولي  
و يجوز ان يكون اخره كونه صفة مقدر مفرد اللفظ اي في الجمع الطاعن  
قوله اي وانه كمن وسم مودب اذا حذف صدر صليها قد ذكرنا  
حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو ضرب  
انتم لقيت والا ستفهمتم نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايها  
فلا الاسمار المستفيضة الموصوفة نحو ايها الرجل ولا اعرف كونها موصوفة موصوفة  
الاف في التذكير واجاز الا خفي كونها موصوفة كما نحو مرت باي سبب  
لك قل جاز الذي ذكره موصوفة نحو الذي من الكس واي يقع صفة  
بالاتفاق لا كما كان فيها خلافا كما مر فلا ادري لم لم يذكره الصن هنا بل من  
جعلها كمن التي لا تقع صفة ولعله راي ان الصفة اصلها الاستفهامية لان  
معنى رجل اي رجل عظيم مثل معناه لانه لا يعرف كل احد حتى لعل عنه ثم  
لعل عن الاستفهامية الى الصفة فاعور عليها اعراب الموصوف وها  
سورة من من اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان والذيان وفي  
ذو الطائفة ومن من اخواتها التثنية للاستفهام والشرط وانما ذلك لا كرم  
لها الاضافة المرجحة لاجب الاسمية وليس كل مضاف مجرب بل سولانم الاضافة  
عنه عشر غير مجرب وانما كمن جعل فانه قد خصب ما بعدكم الخبره وانما لان  
فان يضاف الى الفعل ايضا وانما فانه اليه كلا اضافة وانما الزموا الاضافة  
لان وصفا ينفرد بعضا من كل بهن كما مر في باب الوصف فالا حذف الصفة  
اليه فان لم يكن مقدر لم يجرب كما في التذكير وان كان مقدر ابقى على اعرابه  
كما في قوله تعالى يا ماعز عذابي لان فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه  
ذلك لانه كالمثنى وليس مثنى على كمن في الكناية است قوله الا اذا حذف صدر  
صليها اما ان يكون اسمية او فعلية او فعلية لا حذف منها شي فلا محلي معها والاف

قد حذف صدر ما اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف  
المبتدأ في نحو اضرب ايهم غلامه فاهم وايهم زيد غلامه وانما يحذف كونه ضميرا  
والضمير كسرة الحذف في الصلة والبقا ما هو معتد الفاعله اي الجزر والقيام  
المضاف اليه مقامة ويمكن اي في نفسها فاذا حذف المبتدأ صار مضافا  
من سائر الموصولات وذلك ان شأنا اذا خارق اخواته لعارض بعارض فهو  
شديد الموضع اليها فادلى بسبب يرجع اليها وى على الضم سببا يقبل واجد  
لانه حذف منه بعض لوصفه وعنه اعني الصلة لانها المبتدأ الموصولة لهما كما حذف  
من قبل ومن بعد المضاف اليه ليس المضاف بهذا موصوف بسببه وموالا  
اعني كونه مضافا على الضم عند حذف المبتدأ قال يسويه والاعراب مع حذف الصدر  
الغريدة واجاز في التذكير ايهم اشده نصيب بهم وذلك لانه لم يحذف الصلة كاليها  
بل حذف جز منها وقد يعنى هو معتد الفاعله اي الجزر والقيام  
الكوفة حتى اتيت كلمة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا  
لم يصف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايهم افضل وكلام العرب الاعراب واجاز  
بعضهم السار قيا سالا ساعا فقول اكرم اي افضل معنوما بل سوس والخليل  
يونس يقولان اضرب اي افضل مرفوعا اما على الحكاية والتعليق كما يجي من  
قال يسويه لا يرفع نحو اضرب انا افضل ولا معنى ايضا على الضم فاسا على اضرب  
ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا انا افضل منصوبا  
ولو قالوا قلنا اي لورفوا او ضموا قال اطرولي اعراب مع حذف الضمير  
اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا سورا لان حذف المضاف اليه  
جانب الحرفه كما في قبل وبعد ذهب الكوفون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل  
الموضع موصوفة مرفوعة على الابتداء وما بعد ما خبرها ومن استفهامية لا موصولة  
دسي في الابد مبتدأ خبره من كل سعة محمول لتعريف كما يقول اكلت من كل طعام  
قال تعالى واديت من كل شيء فيكون من التثنية والكلام محلي اعني ان ايهم اشده  
صفة سعة على انما القول اي كل سعة محمول فيهم ايهم اشده كقوله جاز واعدوا  
لظنة ايهم بل رايته اذ قال الخليل نحو قوله اضرب ايهم افضل اي اضرب  
الذي يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاحطل ولعله من العاهة من كل  
فامع لا يخرج ولا محروم اي امع مقول في لا محج ولا محروم اي سولا حرج  
يسويه لوجاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الغاسق الخبيث الذي  
يقال له الغاسق الخبيث بل مثل ذلك محلي في ضرورة الشعر لا في منه الكلام ومثله



ليس في مثل ان الفعل الذي قبل اي متعلق عن الفعل في غير فعل  
ايضا محضرب واقبل لا يكون محله المعلق انما استفهام اي فعل كما هي  
في باب افعال القلوب وليس بشئ لان المعلق يجب ان يكون في صدر محله و  
النصوب نحو ضرب لا يكون استفهاما لان معنى لما الا على وجه الحكاية  
كما قال الخليل بل هو موصولة بعده وقال الاخفش في الامه من فيها زائدة  
كما هو مذموم من زائدة من في الموجب وكل مفعول لسرع واسم اسوله  
ساده لا على لما بالفعل وقال المبرد اسم فاعل سمع اي لسرع من كل  
سبع سم سواد اي معنى الذي وعند اي محروا انه اذا دخل حذف بها ما  
نضاف اليه منعت الحرف نحو ضرب انه لعنهما قال لتوقفا بالصلة وان ثبت  
فزا على مذموم تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف وغيره  
وسو القياس قول وفيماذا صنعت جمان احدهما الذي وجوابه رفع ولا  
اي شي وجوابه نصب ما اعلم ان الالهي موصولة ولا زائدة الا مع ما ومن  
الاستفهاميين والاولي فيما زاد او قوتك من داحر سك الزائدة ويجوز  
على بعد ان يكون نسي الذي اي ما الذي هو موصولة على حذف البتة نحو ما  
بالذي فاعل واما قوتك من ذاقه ما عدا اسم الاشارة لا غير فمعمل في من  
ذا الذي يقرض الله وماذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم الاشارة  
كما في قوله تعالى اتقوا الله الذي هو محذوكم واما التنية يدخل على اسم الاشارة قد  
جاء دارا به بعد الموصولة قال ادعي ما اذا علمت ما بعد ولكن نصب مسمى  
وقال ان من منجي ذام موصولة مطلقا وحكم في نحو ماذا صنعت مراد بها  
رفع الجواب في نحو قوله تعالى سلوكك ماذا بنفقون على العفو ورفع البدل في  
قوله لا سالون المراد ما كادول الحب الدر مضمي ام وصلل وباطل فلما  
ما سداد والفعل بعد المبره حره على تقدير حذف الضمير من المحل الذي  
خبر ما والذي علمهم على دار ما يكون على واهما موصولة رفع الجواب والبدل  
في النصيب المشهور ولو حار ان مدعي في الجواب انه غير مطابق للسؤال ان  
ذلك خود وان لم يكن كسر الم حروي عدم المطابق بين البدل والبدل  
منه فوجب ان يكون ما ذا محذول محله اسم حره السداد فيها فليبه ثم ان حذف  
الضمير من المحل المبره في نحو ماذا محذول كسر عا ل فرقا ان صله كذا لا حرا  
لان حذف الضمير من الصلة كسر هو كسر من حذف من الصلة وحذف كسر  
الحركة في البدل وانما على الضمير المنصوب في الجملة التي بعد داس بين

المراد

الموصولات للزوم لما لا استفهامية او من لان ذامكون موصولة الا قبلها  
ما ومن فكان التناقل الى صل اتصال الصلة بالموصول اكثر وكان المحقق  
الضمير الذي موصولة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدأ في صله انهم في السعة  
دون صله غير ما وذلك لتناقلها بالمعاق اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب  
او البدل فرقا اذا كان موصولا لان ما ذا اذن جملة ابتداء مابتدأ وما  
خير مقدم ككونه مكررة وعند سيمويه ما مبتدأ مع تنكيره وذا خبره على مرفي  
باب المبتدأ والاولي في الجواب مطالعة الوال رفع الاسم على خبر مبتدأ  
محذوف في ذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذا الموصولة فتقوله تعالى اساطير الاولين  
ليس بجواب لقوله لكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان حوالا له كان المعنى هو  
اساطير الاولين اي الذي انزل ربنا اساطير الاولين والقائلون بهذا كما  
كفار غير مقرر بالانزال فتوا ان كلام مستأنف اي ليس يدعون انزاله  
ممرلا بل مواسا طير الاولين وان كان ذا مرده فما منصوبة المحل مفعول للفعل  
المتأخر فالسؤال اذن جملة فعلية او لي للسطاق فغضب الاسم على ضمير مثل  
الفعل الذي انصب به ما في السوال حذف لدلالة السوال عليه فتقوله تعالى اذا  
انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خبرا وانما الزم هنا نصب لكونه من لغا  
الكفار لان انصب تصريح بتقدير الانزال والرفع كان محتملا لان بقدر  
المذكور في السوال مبتدأ كما في قوله تعالى العفو وان يكون المبتدأ غير  
والكلام مستأنف كما ذكرنا في قوله اساطير الاولين وان اسعمل الفعل بعد  
لص منصوب نحو ما ذا الفعل او متعلقة نحو ما ذا يقتضي حقه فكون مبتدأ اولى في  
كان ذا مرية ايضا لان الرفع في زيد لفته اولى من نصب كما مرفي النصوب  
على شرط التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقدير كون ذا موصولة وكما  
زيادة واما نحو ما ذا قبل وماذا عرض وماذا حدث مما كان الفعل فيه لازما  
جملة اسمية سوار كانت ذا مرية او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب  
محذوف على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا لو امنوا وقول  
الناس عودا عسى لو امنوا ان يحذوا سوى ان يقولوا اي لك غنى  
قبل ذافرة لانه لا موصولة اذا الصلة لا يكون الا حرة وعسى ذلك ليس كسر  
وهذا يلزم في خبر المبتدأ ايضا فان قيل خبر المبتدأ قد جاء طلبه كقوله تعالى  
بل انتم لا تعلمون انكم وذا خبره قبل الصلة ايضا حاب لعل مع جزها كقوله و  
ارجع بطة قبل التي على وان سطب لو امارد وما عسى وعلل متقاربان



قد تقول من اجاز لنا ان يقدره ايضا في خبر البتة ولا يجوز ان يكون  
ما ذمفول ان يحذف الكون ان موصولة فالتقدير ان يحذفوا به هذا لانا  
ان يذكر بعض اسم الموصول من احكام الموصول واحكام ما ومن دأى في  
الاستفهام وما ياتي بها فتقول الموصول والصفة اخرى اسم قد سمع للموصول  
العدم كقول الصلة بسمه فيجب الصلة ان حر ولا يتقدم الصلة ولا حر  
مسا على الموصول ولا يعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان  
المعول اذن حر ما وقد نعر ان حرامها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق  
الصلة بما قبل الموصول ان يكون مصدره مل ولكن اذ علمه جواب القسم غير  
ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانا جزا الموصول وليست جزا لغيره ولا  
يفصل بين الموصول والصفة ولا بين بعض الصلة وبعض ما قبل الموصول  
كالوصف والبدل والعطفين وتاكيد ولا يحذف عن الموصول ولا ما سلف منه  
اذ هذه الاشياء لا تحذف بعد تمام الكلمة قد جاز في الشعر موصول معطوف على  
آخر قبل الصلة ما بعد ما اما صلة لها مع او صلة لا حر ومله الاول محذوف  
للول بالظاهر عليها كما يحذف بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة  
وذلك نحو قوله من اللو الى واللى واللى زعمت الى كسر لدأى وقد  
يفصل بين الموصول والمعول الصلة نحو الذي اتاه ضربت لان الفصل ليس في  
منها ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال ان يعنى ان زيد  
لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها تاتي في الصلة  
فيطلب فرس من تنفس المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذا  
يدخل الالف على فعل في صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون سويا  
دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا لا يجوز فصل  
من بعض الصلة وبعض العطف على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب السك  
معلل الاول الذي ضربت وضربوا على ما زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة  
وكذا لا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاني الذي منطلق لونه والى  
ضرب زيد اخوه اذ لا مانع منه فان قبل ليس كما ان الموصول والصفة  
كل اسم بعض الصلة والبعض الآخر ايضا كما لم يثبت رمت صرما  
على الاخر بل كرمين كرمين كرمين كرمين كرمين كرمين كرمين كرمين كرمين  
فان تعقب الجز الذي هو الصلة واجب كونه موصولا على فتيقن  
فاد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسم ويجوز قليلا حذف صلة

الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال قال ادع اللو الى من  
اناس صاعوه من لا ادع الدنيا وقد كرم حذفها مع اللوا معطوفا عليها  
اذا قصد بها الدواهي لصد حذفها من الدواهي الصغيرة والكبيرة  
وصلها الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في خبر اللوا فذلك كما  
على انها مما لم يصر صله بسمه ويجوز كون تصغير اللوا للتعظيم كما في قوله  
نصرتنا الاما مل واجاز الكوفيون حذف خبر الالف واللام من الموصول  
الاسمية خلافا للبصرين قالوا قوله تعالى وما لنا الاله مقام معلوم  
الاسم له مقام معلوم ونحوه قول المسمى من اللوا في شرب من طرلى ونحو  
ان يكون من هذا المعنى لانت السب اكرم اهلها واخذ في القياس بالاصال  
ولا وجه يمنع الصريح من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض  
الكلمة وان كانت فاء او عيناً نحو سبه وسبه وليس الموصول الى الصلح منها  
محذوف من الموصولات الحرفية الا ان في الواضع المخصوصة كما يحذف في  
الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي فيها  
كالتاء منها واما احكام ما ومن دأى في الاستفهام فتقول اذ سمعت من  
عن مذكور متكور عاقل وقد فت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكر  
وحكاية علامات التثنية وجمعه وما يفتنه في لفظ تقول موا اذا قال جاني  
رجل وما اذا قيل رايت رجلا ومسى اذا قيل مررت برجل ومسا اذا  
اذا قيل جاني رجلا ورايت رجلا ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاني  
مسكون او رجلا او قوم وفي النصب والجر من ومنه اذا قيل جاني  
فصار به او طالق وكذا في النصب والجر لا تختلف ومسا اذا قيل جاني ضارب  
او طالعان وفي النصب والجر من ومنه اذا قيل جاني سلماء و  
صوارت وكذا في النصب والجر لا تختلف اما اشتراط الاستفهام عن المذكور  
في الحكاية فلا خلاف هذه العلامات لا بد منها من محكي مذكور قبل الحكاية  
سب فيه تلك العلامة حتى يحكي وعرضهم في الحكاية ان مسكون لما طلب ان  
عنه وما ذكره لعله لا يغيره حتى يكون انفا واما اشتراط في لفظ العلامات  
المذكورة من كونها موصولة عن ذكر لان المعارف اذا استفهم بها عنها  
ذكرت بعد ما في الالف اما محكية او غير محكية كما يحكي لان الاستفهام من المعارف  
ليس في الكثرة مثل الاستفهام من التكرات فلم يطلب التحفيف محذوف ما ريف  
كما طلب محذوف التكرات لذكرت ايضا التكرات لم يحركها بها بعد من لان



التكرار اذا كررت فلما يد في الثانية من لام العبد يعرف ان المذكورة باسمه  
في المذكورة اولى بعول من الرجل لمن قال جاني رجل ومع زيادة اللام عليها  
لم يكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور لعمدة بلا زيادة ونقصان  
لم يكن حكايته قال لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من مواو من ذلك  
وان قصد تبادوا والكثير حذف التكرار واثبت العلامات في لفظ من و  
حذفها قصد الخفيف لان الاستفهام عن التكرار اكثر من الاستفهام عن العوض  
وانما كررت الحكاية في السؤال عن التكرار لان السؤال عنه كما ذكرنا كثيرا غالب والحكاية  
نص في كون المستفهم عنه ذلك المذكور في لفظ الخاطب وان قلت من الرجل  
او من مواو فما ادم هذا اللفظ ان السؤل عنه مسمود او غير هذا المذكور  
في الكلام وازالة الابهام بايراد ما من نص في المراد في كثير الاستعمال منته  
واما اشتراط العسل في هذه الحكاية فظا سر لان من العلماء واما اشتراط  
كون من موقوفا عليها ولم يشترط ذلك في اي بل قد دل فيها اي هي او  
يا فتي واي يا فتي كما ينبغي فلان من تكونها مسئلة قصد اسعد ما من الاعراب  
فاثبتوا العلامات في حاله لا يكون فيها على الكلمة في الغلب اعراب لا  
سوى النكس وهي حالة الوقف لان الكلمة مجرد فيها عن الرفع والنصب والجر  
والفتوح واما اي فانها كانت مجردة فلم تترك عليها حكاية الاعراب لا وصل  
ولا وعا واما راد وافي المفرد المذكور الواو والساد والالف بدل الحركات  
اذ لو حكو الحركات المنكر كما ينبغي كانت الكلمة في حالة الوقف حركته وفتوحه  
الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابعدوا من الحركات حروفها  
سما ساكنة وبادا قبلها حركات سماها هذا من باب البرد وقال السرخسي  
بل سوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الخاطب  
الوقف واخر الموقف عليه ساكن اسعوا الحركات فتولدت الحروف  
وكلا القولين ممكن لم يكن اثبات حروف المدالة على الاعراب في  
ادمار التانيث في الوقف لا يكون الا ساكنة فاكثروا ككلمة ان تانيث  
حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الدرس  
واذا امتنع اجتماع مراعات الفرع والاصل حفظ الاصل اولى واعرفوا  
في ترك حكاية اعوابها وان كانت ممكنة بالاسان بحروف المد بحري وجر  
واسكان النون في سنان ومنس منه على ان العار ليس بان تانيث الكلمة  
في نهائي الحكاية باسم كلمة اخرى فلم يمزوا فيها قبلها الحركة التي يلزم

ما قبل ارا التانيث وقرب من ذلك اسكان ما قبل الراء في ملب واجت  
لما لم يحسن الراء للتانيث بل كانت بدل اللام وجرها ساكنة النون  
في المفرد نحو مب والاسر كركما فيه لانهم رادوا الاء والاء ونسا على ان النون  
عن موت وكون الاء تانيث مفتوحا ما قبلها وسفله ما في الوقف اولى  
على كونها للتانيث واما نحو قوله بل جوزها كطهر الحجب ونحو ما  
وربما جار نحو مرك النون التي قبل الراء هذا ذلك في من الموقوف عليها  
عن التكرار وجران اخر ان احد ما ان يزيد على من حروف المد واللين كما ذكر  
في الوجه الاول في المفرد المذكور حاكيا للاعراب فقط ولا يحكي علامات التانيث  
والجوع والموت وان كتب سائل عنها احرار لمن على اصلها من صلاحها  
لكل لفظ واحد فيقول اذا قيل جاني رجل او رجلان او امرأة او  
امرئان او نومة مود على هذا قياس النصب والجر وتانيها افراد من على كل  
حال بل حكاية للاعراب ولا علامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من الضم  
بما عن المنكر واما اي فاذا استغنى بها عن المذكور المنكر جازك ايضا حكاية  
الاعراب وعلامات التانيث والجوع والموت في لفظها الا انك لا ينبغي لالحق  
حروف المد بالمفرد المنكر بل لوجه بالحر كات في الوصل نحو اي فتي واما ما فتي  
واي يا فتي وفي الوقف يمكن به في الرفع والجر وتلف النون في حال  
النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان انا موب مسقط في حوار الحكا  
في لفظ اي سرطان كما في الحكاية من وما الفعل والوقف اما الفعل فلان  
في اصل وصحها لصح للعتلاء وغيرهم بخلاف س واما الوقف فلما مر في ونا  
اشترط في حكايتها كون الحكي مذكورا مذكورا لما ذكرنا في من ذلك في اي وجه اخر  
ومما اقتصر على اعراب اي مفردة فيقول اي وانا واي في المفرد والتانيث  
والجوع والموت وفي الحركات للاحقة لاي حال الحكاية وجران  
احد ما انها اعرابا فيكون مستندة محذوفة الحذف مفعوله محذوفة الفعل محذوفة  
اخر ما بها وهذا ضعيف لان افعال الجار قليل في درو ايضا تانيث اي وجمعها  
الحكاية ضعيفان كما مر الاول ان يقال كما في من ان هذه العلامات اسما  
لفظ الحكم على وجه الحكاية محذوفة على الابتداء والتقدير من موداي  
سواي اي رجل مود لاجازة نون الحكاية من وصلا فاسا على اي فقال  
يا فتي ونا يا فتي ومن يا فتي وعلبه حل قول التانيث عا راي فقلت مسون  
اسم فقالوا الجس قلت مودا مودا وليس نتي لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكي



وكنى بونس اسم ضرب من مناسبتها ما من الضارب المضروب قال سوية  
بعد وقال بونس ايضا هذا الاعداد كل واحد وذلك لتقدم الفعل على كل الالهام  
واما اعراها فبقيل حكايته كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والاعراف  
مع قيام على البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانما يجوز في بعض اللغات اعراها  
لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله سون اسم وليس بكنى كما نرى بونس اول  
منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام لانها  
في حالة الرفع فاذا قيل رأت رجلا وامراة قلت من ومنته واذا قيل رأت  
امراة ورجلا قلت من ومنته وفي جاني رجل وامرأتان من ومنهن وعليه  
فقس واذا اجتمع من لفعل وبالا ليعقل جعلت السؤال عن العاقل من وعن  
غير العاقل باي نحو من من من قال لقيت رجلا وحمرا من وعليه فقس  
واما المعارف بعد من فيقول من ايا اعلام واما غير فغير الالهام فبها  
او جه اشهر ما انه لا حكاية فيها ولا في من بعد حذفتا وكنى المبرد عن بونس  
ولم يحكم عنه سوية انها مذكورة من محكمه كالاعلام اذا قال القائل رأت  
اجازة قلت من اجازة واما زيدا اجازة ذلك بسوية لا على وجه الاصدار كما قيل  
وعني من مران وليس لوسا كما يحكي وانا لانا انها تحذف ومب علامتا  
الحكاية في من كما في التكرات وذلك لكون الموصوفين المذكورة عند السامع  
محمولة كالتكرات ذلك كما يحكي بسوية ان يقال ذنوب معهم فيقال مع من  
والحال قد راسه فيقال من ايا اعلام المذكورة بعد من فيها مذهبها ان يذهب  
الجي زو مذهب غيره بنى فميم فاعلى الجي زو يكون العلم بعد من بشرط واما  
حصول الحكاية بالعلم دون غيره لكونه ادل على المسمى المراد من الحكاية  
المذكورة وقدر ان يرفع الابهام كثيرا لا سيما في النسب وايضا الالهام غير  
متصرف في ذاتها معونة من الزيادة والتفصيل كما مضى في باب غير المتصرف  
فما سب ان لا يتصرف في اعراها ايضا ومعنى الحكاية الشروط المذكورة  
ان لا يكون المسؤل عنه متعونا ولا موكدا ولا ممد لانه ولا معطوفا على عطف  
بيان قال اعادة هذه السوعات مع توابعها يعني عن الحكاية اعراها اذ لو  
المخاطب ان المسؤل عنه هو المذكور بان ساد اعادة التوابع المذكورة  
لعسا الله فيقول لمن قال رأت زيدا نظير او زيدا نفسه او زيدا انا محمد  
من زيدا نظير ومن زيدا نفسه ومن زيدا ابو محمد بالرفع لا غير لعمري لوصف  
بائس واسطعوه لو قوه من علم لم يسمع حكايته عند اهل الجاهلية لا تروا

اعني الموصف المذكور ايضا لالاصاف الا ان سئل هذا الموصوف  
هذا الوصف منزله اسم واحد بل حذف التنوين من الموصوف والوصف  
في المتأدي جواز الحكاية فيه فيقول لمن قال رأت زيدا من عمر بن زيد من عمر بن زيد  
وان قال رأت زيدا من اخي عمر وقلت من زيدا من اخي عمر بالرفع لا غير  
واما عطف التنوين بلامكر من فنوكسار التوابع عند بونس في اشتناع الحكاية  
سوار كانا علمنا او احدهما وكنى بسوية عن قوم واستحسنه ان يجوز الحكاية ذلك  
المعطوف عليه علمنا سوار كانا المعطوف علمنا او غير علم بنحس زيدا او عمر  
زيدا او اخاه عمر ولمن قال لقيت زيدا وعمر او لقيت زيدا واما عمر والفرق  
بينه وبين سائر التوابع ان الثاني في غير الاول فالسؤال واقع بالاسم المؤنث  
ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعا بها وان  
لم يكن المعطوف عليه علمنا كما اذا قيل مررت بانك وزيدا لم يجوز الحكاية في  
السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذلك التابع واما  
اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمر او من زيدا ومن اخوه ومن  
زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ليس لعلم  
وذلك لا لقطع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل واحد من المعطوفين  
المعطوف عليه حكم نفسه كما قالوا ان فرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف  
من نحو ومن زيدا او من زيدا فانه يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف  
على كلام المخاطب مودن بان السؤال انما هو عن ذكره دون غيره ويجوز حكاية  
اللفظ اتفاقا وفي الكسرة خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا كما يحكي في ما  
وكذا اختلف في حكاية مشتق العلم ومجموعه فالجوز نظر الى واحد مما لا يمنع  
الى زوال العلة بالثنية والجمع كما يحكي في باب العلم ثم يقول اذا حكى بعد  
فمن مرفوع الموضع بالابتداء قال كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على  
ان خبر الرفع الذي يكون لاجل الجزية مقدرة وان كان مجرورا او منصوبا  
فمن مرفوع الموضع على المحرمة فالكل مرفوع الموضع لعمري اعراها  
محملة بحركة محمولة للحكاية كما ذكرنا في المضاف الى بار التكميل وقيل ان  
في الاحوال معمول العامل محذوف كما مر في اي وموضع ضعف للزوم الجرح  
بجار مقدرا كما مضى هناك وقد جاز حذف العلم بعد من واما علامته  
الحكاية فيها قبل خلف دار جده الله فقال السامع والامسي واما بنو قيس فاتهم  
سكوا بالعلم في الاستفهام عنه من مسلك غيره من الاسماء فالواو مرفوعا



على كل حال لا يندرج على القياس اما اذا سلت باي عن المعارف فلا  
يتم في ان لا بعدا لا يمكن واذا قيل رابت زيدا ومرتت بزيد قلت اي زيد  
بالرفع لا غير لان الاعراب تظهر في اي فكرتوا ان كماله الثاني بخلاف من  
ومن زيد يذا وروا حكي بعض العرب الاسم على ما كان او غيره دون سوال  
ايضا كما قال بعض العرب دع من مران على حكاية قول من قال عندنا  
مران قال سيبويه سمعت اعرابا يقول لرجل سأل فقال ليس فرسنا فقال  
لعرسنا فعلى هذه اللفظة يجوز الحكاية اذا سلت من او من غير العلم ايضا  
كما حكي عن يونس كاهن واذا سلت من عن قائل حسب اليه علم سوا كان  
العلم المنسوب عاقلا او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما اذا قيل  
زيد اواركس اعوج جازك ان لعل المسمى اي الكري والعري مثل  
ما في من مكان المنسوب اليه القائل ويدخل عليه الالف اللام لا يترك  
في السؤل عنه اعني الكري مثلا لان صفه العلم المنسوب اليه لا يترك  
الالف واللام ويبنى آخر السؤل من كان في آخر السؤل عنه  
والاكثر الاشهر او قال بمنزلة الاستفهام على الالف واللام فيقول المسمى  
بالمد او التسهيل كما بنى في التصريف في باب تخفيف العزمة وانما اذ طلبها  
لانه كذلك في السؤل عنه لو صرحت به نحو الكري او العري وانما جازي  
من الاستفهامية بمنزلة الاستفهام تصغيرا للاستفهام مع طلبها  
معاد المعربات التي لا معنى للحروف وذلك بادخال اللام عليها وانما  
بأول السؤل ما عرنا وبعضهم لا يالي بمنزلة الاستفهام فيقول المسمى الكري ما في  
من معنى الاستفهام ويحكي في لفظ المسمى اعراب العلم السؤل عن سؤل  
كان سائل واسلا او ذاقا كالحكاية في لفظ اي سؤل فيقول من قال  
زيد المسمى اي وكذا المسمى والمسمى وكذا المسمى والمسمى والسؤل  
والمسمى والمسمى والمسمى والمسمى والمسمى والمسمى والمسمى والمسمى  
على وفق اعراب المسمى تقول رابت زيدا فيقول المسمى فيقول العري على انه  
صفتة لزيد المذكور او لا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على انما لم يندرج اي  
هو العري لا لغيره من الموصوف بوسط الاستفهام قال مران سأل  
اذا قال لك رجل رابت زيدا وارت ان سأل من صفتة قال اخول  
المسمى كاني قلت الطرعي او العالعي او المراري قال السرا في هذا العري منه  
قياس ليس بسموع و اجاز لا خسر الاستفهام ما على وفق اللمنى قيا سا فاعل

لعل الا الى فصل المنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع  
لا سماع السالك وانما اعلم بالصواب **قول** اسماء الافعال كان  
معنى الامر او الماضي مثل رويدا اي مبدد وسهات ذلك اي بعد العلم  
الماضي اسماء الافعال مشتبهها فعل الماضي والامر والاقول ان اسمها كالم  
وه اسم لا تفعل لو كان كذلك لكانا معربين بل هما معني اسكت واكففت وكذا  
لا تقول ان قيا معنى الصبر وادوة بمعنى اوجع ولو كان كذلك لكانا معربين  
لاعراب لهما بل هما بل هما معني يهتوت ويهتوت الالفين وكوزان لقال  
ان اسماء الافعال يجب لكونها اسماء لما اصلها العناء وهو مطلق للفعل  
لعي على ذلك الاصل كالماضى والامر اخرج عنه كالمضارع وعلى هذا الوجه  
الى العدد المذكور والذي علمهم على ان قالوا ان هذه الكلمات مشتبه  
لست بافعال مع ما فيها معنى الافعال امر لفظي وهو ان معنها محال  
لصع الافعال وانما لا تصرف لصرقتها ويدخل اللام على بعضها واللام  
في بعض والظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جار ومجرور او احيين  
اسمها وانما على اي معنى لعل فيقول ان النقل عن المصادر والظروف  
في بعضها ظاهرا كزيد زيد زيد انما نصب للمفعول به وفذرك  
بالكسر والماك زيد او عليك عرا اذا اسماء هذه الكلمات على اصلها  
كزيد زيد زيد زيد بالاضافة وفذرك بالرفع والتصب والماك  
برفع زيد وبعضها اسم ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يسم اسما  
كوسكان وسرعان واطان وسان فانها كلمات في المصادر وكسها  
فانه كعوفه ورال فانه كهار وسد كعرب فتقول انها كانت في الاصل  
مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال على اصل  
اسمها بل اصلها المصادر لتناسبه فيها وما دل على انها حواسم من نحو  
رويدا وبله وفذرك والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى  
المصادر فم منها الى اسماء الافعال ثم تحول للاصوات المنقولة الى باب  
المصادر على ضرب من ضرب لزوم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو ايتا في الكف  
ووبها في الاغواء ووبها في التجب والاسططاه ولما وعد عا في الكا  
ووبك ووبك ووبك ووبك ووبك ووبك ووبك ووبك ووبك ووبك ووبك  
وبعضها اسفل من المصادر الى اسماء الافعال كخوصه ووبها ووبها  
اي اسمن ولس اي ارفق ووبها ووبها ووبها ووبها ووبها ووبها ووبها ووبها



معانيها ونحوها في الضرب الاول انما تنقل الى اسم الفعل والتوقيت  
كما في صوره واه وحي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني لما وه على المعنى  
وبناء و مراعاة لاصلة اعني اسم الصوت كما مر في المقول المطلق واما  
وك داف واده ووح اذا لم يستعمل استعمال المصدر وحو ان ينصب نحو  
اجا ودين الحرف نحو اف بك فالاول ان يقال انما نافية على كونها اسما  
الصوت ولم يصدر مصدر ولا اسم فاعمال لعدم الدليل عليه كما ان الاول في  
فطك بمعنى تقدم او احذر من قد امكن وبعدك اي احذر من خلفك وحر  
عرا ودارك عرا والجارك ان يقال انما نافية على المصداق اذ لم يتم دليل  
على انتقالها الى اسماء الافعال في العطف التقدم اي تقدم بعدا او احذر  
فطك اي تقدمك وبعدك اي بعدك ا و حذر و حذر اي احذر اي احذر  
اي احذر عرا احذر او حذر او والجارك اي احذر الجار والكاف حرف  
كما في ذلك فاذا عرفت هذا علم ان جميع اسماء الافعال منتقلة اما على المصدر  
الاصلي او عن المصدر الثانية في الاصل اصواتا او عن الظروف والجار  
الجار والمجرور فلا يفتح اذن اعتبار الاصل لاني جدد الاسم ولا في الفعل  
وعدم استعمال بعضها على اصل المصدر كما لم يزل كونه حيا اذ لم يزل  
مرفوض وعارض لازم واما ان قيل سراني وليس الامس وراي النعمة  
كقابل وما قيل معنى كذا جعل اسم فعل بمعنى كذا دس على الفتح  
بفتح الحذف الالف يقال اسم على وزن كرم ولا يمنع ان يقال اسم  
الضمير ثم يكون عريا مصدر في الاصل كالمصدر والكسر ثم جعل اسم  
وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور  
نحو ايك و عليك اسم فعل وه الا لا نقول لنقل صوره وريد انه اسم  
بالنظر الى صله والى ر مع المجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا  
الاسم في كل لفظ منتقل الى معنى الفعل نقل غير مطرد كما اطرد في نحو  
رجك الله ولم يضر فيصح ان يقال في نحو كذب العنق المنتصب ان  
كذب اسم فعل كما جي ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة  
المحل على انها مبتدأ لا خبر كما في اقام الزيد ان وليس معنى لان معنى  
قام معنى الاسم وان ساء الفعل اي ذو قيام فيصح ان يكون مبتدأ بخلاف  
اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك  
يسير بالمعدى فيصح مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل

اذن كلف ذلك وكما لفصل عند من قال ان الحرف كان لكل واحد منهما  
من الاعراب كما ذكرنا لكونهما اسمين فلما اسعلا الى معنى الحرف لم ينس لهما  
ذلك لان الحرف للاعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من  
الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب  
في الاصل لم ينس له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المقول المطلق ما ذكر  
بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشي ولو كان  
كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم يكن قائم مقام الفعل فلم يكن مستلما  
ليقول في ما لمك معنى تقدم اي منصوب بفعل مقدّر بل انصب فيه صار كرفع  
فار جوف وكذا لا نقول في عليك و ايك اسمي فعل انما جازان معلولان  
بمقدّر بل المضاف والمضاف اليه في الاول صار الكلمة واحدة وكذا الجار  
والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفعل  
وسم عين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور  
في نحو ايك و عليك اسمي فعل كجدا لله وتايط شرا عين فهو منقولان  
اصوليا الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس قال بعضهم ان مع مثلا اسم  
لفظ اسكت الذي هو ال على معنى الفعل فهو علم لفظا الفعل للمعنى  
اسي او العربي العري بما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما  
لم يسمع اصلا ولو قلت انه اسم لا صحت او امتنع او كف من الكلام وغير  
ذلك مما قد يذوق به المعنى لعلنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد  
صار الفعل اسم فعل كما في قول عسرة كذب العنق وما من بارد ان ك  
ساعلي عسوما فاذا هي ادا روي مصب العنق وكذا في قول من لطم الى  
لصوق قال لصاحبه كذب عليك السرور والتوى بنصب السر قال ك  
من السر اي ان مصير مصب به واليمن برفع معنى كذب عليك السر اي  
الزهد وحده ووجه ذلك ان الكذب عند سم في غاية الاسهال وما  
لعرى لصاحبه وما حده المكذب عليه فصار معنى كذب فلان الاعراب  
اي الزهد وحده فانه كاذب واد ا و ن عليك صار المفعول في الاعراب  
كأنك قلت امرى عليك حده ثم استعمل في الاعراب لكل سجد وان لم  
يكن ما مصدر منه الكذب نحو قوله كذب عليك العسل اي عليك العسلان  
قال ود ساسه او صبت منها ان كذب العواطف والبروق اي كذب  
بها وكذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك و ايك معنى



فعل الامر منصوب به جازان مصدر كذب وكذب عليك بمعنى الامر بصمت  
كما نصب بالرم قال ابو علي في كذب عليك الرمان فاعل كذب مضمر اي كذب  
السمي اي لم يوجد والمر منصوب بعليك اي الرية ولا ما لي كذا في قول  
عمره كذب لعن علي رواية نصب لعن وما ذكرناه اولى واسما  
الافعال حكمها في التعدى والفرع حكم الافعال التي معناها الا ان الاسماء  
راد في مفعولها كسر نحو عليك بالفتح في العمل فمفعولها عا دة  
اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند المصدر منصوبا بها عليها نظر الى الالف  
لان الالف فيها اما مصدر معلوم افتتح تقديم مفعولها عليها واما  
صوت جاز في نفسه مثل الى المصدر ثم منها الى اسم الفعل وانما ظرف  
او جار مجرور بها فتعقل قبل النقل ايضا لان عملها كصاحبها مفعول  
وجوز الكوفون ذلك استدل لا بقوله ما بها المخرج دلوى ووكا اي  
راس الناس عمد وكا وددك عند المصدر ما ليس اسم فعل بل هو ظرف  
حرف دلوى اي دلوى فداك فدا وكا وكذا اسم الافعال مكنى الامر  
الامر كذا ما يكتفى به بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظه فام  
مقامه ولا كذا لك الجز ومعا في اسم الافعال امر كانت وغيره  
واكد من معاني الافعال التي يقال لها معناها اما ما كان مصدر اني  
الاصل والاصوات الصادرة مصادره اسم الافعال فلما تن في الفعل  
المطلق فيها وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور  
فلان نحو اناك وددك زيد بالنصب كان في الاصل اناك زيد ودد  
زيد فحذفه فحذفك فحذف هذا الكلام الطويل لعرض حصول الفراغ منه  
بالسرعة لسائر الامور الى الامسال قبل ان يما عد عنه زيد وكذا كان  
اصل عليك زيدا وجب عليك اعدرك واليك عني اي هم عليك  
وعلك اليك وادب عني ودرادك اي ما حردراك فحرفي  
في كلها الاختصار لغرض ان كيد وكل مو معنى الخبر فبمعنى التعجب فعني  
سهمات اي العدة وشتان اي اسد الافتراق وسرعان وشتان  
اي اسرع والطان اي ما الطاء والتعجب هو الابد المذكور وكما  
بلا حلا للمفرد المرفوع بها وروده في شئ منها دليل فليس بها  
كسرها وياك على عني وليس لها كاف الخطاب ولا التنوين في جمع  
هذه الاسماء قياسا بل ساءل ساءل ما فيقتصر على السمع فيقول الكاف اذا قيل

هذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جري الالف  
نحو اناك واليك والافون في الاول اسم مجرور نظر الى اصله وفي الثاني  
سطر فان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدر امضا فاف الاسم  
فعل معا نحو زيد زيد وزيد الاحتمال ان يكون الكاف اسما مجرورا نظر الى  
كون الاسم مصدرا امضا فاف الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظر الى كون  
الاسم اسم فعل نحو زيدك زيد وان لم يكون الكاف مضافا اليه فهو حرف  
خطاب كما في اناك او لم ياب ما ردد بالاضافة وكما جاز وددك زيد وددك  
الجارك وان لم يكن اسم فعل على دها اليه وقال الفراء الكاف في جميعها  
مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس شئ لانا نعرف ان الكاف في  
عليك واليك وددك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى الفعل  
وقد كان مجرورا الى مكنى وعوي ذلك في نحو جهلك وياك لان الكاف  
لم يصب مع يدين الاسمين قبل كونها اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمير  
بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول في نحو زيد وددك مجرور عن الكاف  
ضمير امشركا في اضر ولا يقول كحذف الكاف لان الفاعل لا كذا  
وقال الكاسي الكاف في الجمع منصوب وسويف لان التصويب قد  
بعد ما حردنا نحو زيدك زيد او عليك زيدا وقال ابن ابي شاذ الكاف  
في الجمع حرف خطاب كما في ذلك وتصل قوله ما اور على الفراء والاسم  
الملاحق لبعض هذه الاسماء فحذف الجهور والكسر وليست لكسر الفعل الذي  
ذلك الاسم المتنوع معناه او الفعل لا يكون لاموقا ولا متكررا كما ذكرنا  
في علامات الاسماء بل الكسر راجع الى المصدر الذي ذاك الاسم  
مصدره اسم فعل كان معناه لان المنون منها اما مصدر او صوت  
قام مقام المصدر او لا يصل عنه الى اسم الفعل نائيا كما مر منه بمعنى كونا  
واحد بمعنى زيادة فيكون المجرور عن التنوين كما يلحقه التنوين كما لمعرف فعني  
صه اسكت السكوت المعهود المعين وبعين المصدر بعين متعلقه اي  
المسكوت عنه اي افعال السكوت عن هذا الحديث المعين في ر علي هذا  
ان لا يكت المخاطب عن غير الحديث الثار اليه وكذا ما اي كف عن  
الشيء واه اي هذا الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى  
تعريف متعلقه وكذا الكسر فعني صه اسكت سكوتا اي افعال مطلق سكوت  
واقع على كل سكوت لعرض عن اي حدس كان وليس ترك التنوين في



في جميع اسرار الافعال عند سبيل التعريف بل تركه فيما يلحقه نون السكون دليل  
التعريف وقال ابن السكيت الجوسري وهو لما في نون عليه منها دليل  
كونها موصولة بما بعده وهذا دليل الوقف عليه نقول صمد صمد و  
تقوين الاول وسكون ما راقى ما لا و قول دي الرمة وقفنا فقلنا انه  
عن ام سالم وما مال ككلمة الدمار السلاخ انما جاء غير منون وقد وصل  
لانه لو كان الوقف يكون الكسرة عند ما في الاصل سون الكسرة الدال على  
كون ما يلحقه موصولة بما بعده غير موقوف عليه حرف من معنى الكسرة في هذه  
الاسماء وجعل الدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء  
احتمالا واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدي او لا رمة فمن المتعدي  
ما روي اسم لحد و كنه على الحاب الاول ما رما ل مفردة ساكنة  
لواحد والاسمين والجمع تذكر اكان او موشا الثانية ان يلحق هذه الالف  
المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو ما ك ما ك  
ما ك الثالثة ان يلحق الالف حمزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف  
الكاف الحاصلة ما رمة ساكنة بعد الباء للكل السابقة ان يعرف  
هذه التي تصريف دع السابقة ان تصرفها تصريف حرف ومن ذلك ما  
على الكسرة من قول من قبل له ما رفعال الام اما وبلغ حمزة المتكلم  
وكسر ما الثانية ان يلحق الالف حمزة وتصرفها تصريف ما و السك  
الاخيرة افعال غير متعدي لا ما في لها ولا مضارع لسبب اسرار الافعال  
قال الجوسري ما ريسر الهمزة سمي ما ر وبقية بمعنى حد و اذا قيل لك  
ما ر بالفتح قلت ما اء اي ما احد و اما اء على ما لا سمي فاعلم اي ما ك  
وهذا الذي قال سمي على السابقة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها ما سمي  
اعط وتصرف بحسب الامور افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيها  
نقول ما ت ما تيا ما تواتي ما تين وتصرف دليل فعلية تقول ما ت لا ما  
وما ت ان كانت بل هما ما و اما ما سك كما اعطيك قال الجوسري لا يدل  
مما ما ت ولا سمي منه فهو على ما قال ليس تمام التصرف قالوا وكل دا  
محل في باب الفعل المخرج ومن قال هو اسم فعل قال لحي النصارى القوة  
منه لفظا لافعال وتقول في مائة ما ت ما ت احشوق من ما ت  
لا حاشي من حاشي و سئل من اسم الله وقال الحكيل اصل ما ت ما ت آت من  
اي تولى ما ت فقلت الالف ما و منها ما اي دع ويستعمل مصدر او

فعل كما ذكرنا فيقال بل زيدا بالاضافة الى المفعول كرك زيدا وبله زيدا  
زيدا وحكي ابو علي عن الاخفش انه يجي بمعنى كيف فيرفع بالعدة وبقوله  
در الماهم هم صاحب ما ما بهله الكاف كانا لم يخلق نصب الكاف ورفعه  
واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخل من حكي او زيد ان قلنا لا لظن ان كل  
الهمزة من بلان ياتي بالهمزة اي كيف ومن اس و يروي من بل على القلب  
وذكر الاخفش في باب الاستئذان في قوله اعطهم الحمد سمي بله ما اسح ان بله  
حرف جر كمد او ملامتي سوي قيل ومه قوله عليه السلام بله ما اطلعهم  
ومنها سدر بله اي مبله وحكي البغداديون يبدل زيدا قال ابو علي لم يحك  
احد لى الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل حوارى ما  
فعل ما قال كانه جعل لى الكاف الحرفية بجميع اسرار الافعال قياسا وفيه  
كما مر قال ابو علي سمن النودة قلبت الواو باء وابدل الهمزة ما كحكي سوي  
ليس الرجل في بس ومنها رويد زيدا وسوي في الاصل لصغر او واد صمد  
ارود اي روى لصغر المرحم اي ارضى رفا وان كان صغيرا قليلا وجوز  
يكون تصغيره وذا معنى الرقى عدى الى المفعول به مصدر او اسم فعل  
الاهمال وجعله بمعناه ويجي على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل  
الاسم نحو رويد زيدا بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا  
زيدا كصراه زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل ما صمد  
نحو سرار رويدا اي مردود او حالاً نحو سرار رويدا اي مردود  
ونحو زان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى اهلهم رويدا يحتمل المصدر  
وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل كسرة  
الاستعمال بان لا يقدر الفعل قبله بل بتمام المصدر مقامه نحو رويدا  
بنصب زيدا وانما فتح لسا على الحركة المسجلة في حال الاعراب وقولهم  
زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدر  
الى الفاعل كما مر وقد راد ما على رويدا اسم فعل كما قال بعض العرب  
لواردت لا عطيتك رويدا السراى دع البع ومن اللازمة صمد اي  
وه اي الكف وانه اي روي الحديث او في العمل وصفه وانه يستعملان  
وغير منون والكسر مع القنوس الساكنين وزعم الاصمعي ان العرب  
لا يستعمل انه ولا منونا وخطار والهمزة في قوله وقفنا فقلنا انه عن ام  
سالم وقال ابن السري انه اراد القنوس او معناه ما ت حد ما اي قد



كان عن ام سلمة فرقة للضرورة ومنها انها اي كلف عن الحديث ويطعد  
لسهل المطلق ان يجوز ان يكون متوقفا مقام المصدر مع ما منصوبا  
كسقياء ورجاء اي كلفا يقال اما عا يجوز ان يكون كسقياء فعل مساقا للفتون  
اول كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين  
تجوز ويد او جهلا واما وجوز اي السوي في اما الجمع من غير تنوين على  
فله وواجب غيره الفتون وقيدل حمزة امر واما ما يقال في صه و  
ومنها فدار بالكسر مع الفتون قال مهلا فدار بك الاقوام كلهم واما  
من قال ومن ولد اي ليفك ومنها حيث مفتوح اليها مثل الكار  
كما حب وفيه لعمري وحي كسر الحاء وفتح الاء ومعناه اقبل ويقال  
وقال الزمخشري اسرع واداس باللام نحو حيث لك فهو صوت قائم  
مقام المصدر كالف لهما الا ان اف وجوز اعاب اعراب المصادر  
نحو اكل لك وحب واحب السار نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا  
واذا لم يسم باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل  
فيكون اسم فعل مع اما قدما في المفعول المطلق ان جميع الاصوات  
القائمة مقام المصادر التي يدعى صيرورتها اسما وافعال يجوز فيها  
ان يقال انما تافيه على مصدر ربهما واما ما نظر الى اصلها في الفتون  
وسوالا قوي في بعض اذ لا ضرورة ملحة الى دعوى خروجها عن ذلك  
السبب على ما هناك والاولى ان يقول ان ما هو في صورة  
المنصوب نحو افا واما مسمى على الفتح والفتون فيه كما في صه لان الالف  
لها انشئ على ما كان عليه ومنها دوع ودعا ودعوا ولها اي اس  
ودعوا كمرودع للتاكيد وقد استحسن من المصدر وهو الدوع فعلى قوله  
دوع الدعا ردها بلا وله معان اسكرج اسرع قال الاحصائي  
ويقال لها بلا فقدرك ارا انما مجلا اي اسكرج ومنها ما قد على  
فوقهاك وقد تحذف الالف فيلزم الكاف نحو مسك وقد تحذف سين  
والسين اسرع ومنها فذك وفطك ومهلك وكان الاصل فذك وفطك  
اي قطع هذا الامر قطعاً فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل قائم  
مقام الفعل في تحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان ومنع اسما في الالف  
على التخفيف وكذا مهلك اي الكفار كالحال المحلى اي كفا في الالف  
المضاف اليه قد تحذف من كل خلاف قد و فقط فعني فذك كلف

ومعنى قد في لا كلف قال قد في من بصر الحسن قد في ليس الامام السجستاني  
وقال ومي اهلك فلا جعله كمالا من النفس كل ولم يصح ان  
كان قرأها معها في المعنى اسم فعل بل هو معرب تصرف يقع مبتدأ واما كما مر  
في باب الاضافة فوجب ان الواقية في قد و فقط دون كل في الاعراب كونها  
على حرفين دونه كما مر في باب المضمرات ومنها جى اقبل فعلى نحو جى  
على الصلوة وعن الى الخطايب ان بعض العرب تقول جهل الصلوة وقد  
حي شعوبا معني انت قال الساب اساله ما مال رفعة جى الجول فان المركب  
قد هما وقد رك جى مع بلا الذي معنى اسرع واستعمل فيكون المركب معنى  
اسرع ايضا فعلى انما الى نحو جهل الى الشدة واما ما لمار نحو جهلا لعمري  
اسرع بذكره والمار للتعبير كد مبه او معنى اقبل فعلى نحو جهل  
على زيد او معنى انت فتعدي بنفسه نحو جهل الزيد وفي المركب لمار جهل  
تحذف الالف من هذا التركيب جى يكون خمسة عشر قد سكن ما وه لوالى  
العماء نحو جهل كما قيل خمسة عشر وقد يتخفها الفتون مركس فيقال  
جهلا و جهلا بفتح الفاء وسكونها واذا وقفت على يمين المنون من  
بومها الفاء وانما الالف فيها في الوصل لانه رديه وقول ليد ما رجا  
في الذي قلت له ولقد سمع قولى جهل سكن اللام للقافية ولا يجوز في  
الوقف وفي الكتاب السورى لالى على جهل بكسر اللام وتنوينه وعندى  
على ما لمار مع التركيب في احوال الضمير كمال نحو حلو فامض معنى ان في  
كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير انت موقفا  
المجموع بمعنى اسرع او اقبل او انت وعند غيره ان فيها ضميرا واحدا  
في كل واحد منهما ضمير لانه الجى عن كل منهما بالتركيب حكم الالف لانه  
قوله فتح الجى من كل فظل لهم يوم كسر تاديه وجملة فصح اللام حركة  
اعراب وسوزو بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مسمى بغير حمله الى الفاعل  
حكم جاز ان حكى كقولك ضرب ففعل فاض قال كسلا رحو كل اى مطلقا  
المطامير ما السعاف حكى و جاز ان يجرى بوجه الاعراب كقولك  
لو اوان لسا عمار وقوله مائة وجملة كذا حكى في باب العلم وقد يقال  
وما جار متعديا فتعدي ولازم ما لم معنى اقبل فعلى الى اقال تعالى  
ظم الساق ومعنى احاصر نحو قوله تعالى لم تشدكم وموعده الجليل ما السك  
معها لم امر من فذلك لم تشدكم اي جمع اي اجمع نسك الساق في



في اللانم او احصر بعد ما كان معنى اجمع صار كسار اسماء الافعال المنقولة عن  
فهم صرف فيه بل الجازم ان اصله التصرف ولم يؤولوا فيه الحكم كما هو القياس  
عندهم في ردود واندود ولم يقولوا بهم لم كما يجوز ذلك في مدخل ذلك لعل  
التركيب قال الله تعالى لم يمدكم ولم يقل بلوا وقال الكوفون اصله بلان  
وبلان كله اسم حال كما مر معر الى بل التخفيف التركيب وبل فعل الميمزة الميم  
و حذف كما هو القياس في نحو قد افزع الانه الرم بل التخفيف ساء لعل الهم  
وقال ابو علي في كتاب التثنية والعلية ان بل معنى اسرع مفتوحة اللام فلا  
يجوز ان يركب منه بل وقال الزمخشري يحكى بل ساكن اللام معنى اسرع من ايم  
عند الكوفيين معنى اسرع وا قبل فعدى بالي في اللانم فقبل بهم الى واما  
في المنعدي نحو لم يمدكم زيد افنوا بق على معناه اي اسرع افعلا زيدا فاحصره  
وسمى بيم لم يمدكم زيد نظر الى اصله ليست بالعصية فيقولون لم يمدكم بلوا بلوا  
وزعم القراء ان الصواب ان يقال لم يمدكم بلوا بلوا على حالها وزيادة نون  
قبل فاعل الفاعل مدغم في ضمير الفاعل ليقع اليكون الواجب قبل نون الضمير على  
ذلك النون المزبلة ومعنى بيم لم يمدكم بلوا ففهم كما زيد النون في ميم على  
محاطة على يكون نون من وعن قال وهذا كما روي في بعض اللغات من زيادة  
الالف في داب وذلك ان من العرب من يدغم في ردود كما ادغم قبل نون  
الاء فمد الفاعل الاء لتسكب قبل الاء كما هو الواجب وروى عن بعض العرب  
بلمس يعلب النون المزبلة قبل نون ضمير الفاعل ما وقد يقال بهم لك مسا  
باللام احرار له وان لم يكن في الاصل مصدرا محمرا من اسماء الافعال  
التي من حرف الجر نظر الى اصلها حين كانت مصدرا نحو سمات لما توعده  
ان بعدا وعلى الاصمعي ان يقال بهم كذا فيقول المخاطب لا اهل الميمزة  
الالف والباء وكذا يقال بهم كذا فيقول المخاطب اهل محمدي بنفسه كما  
قلت لاهم والباء المفتوحة زائدة اولاهم على الميمزة لا اهل الميمزة  
الجواب الباء واللام مراعاة لفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كنه معنى الاء  
ومن اسماء الافعال التي معنى الحركات وفيها الحركات ثلث وقد  
يبدل فاهية الاولي ميمزة مع ثلث الباء ايضا وقد يبدل في هذه الالف  
السب وقد يسكن الالف في الوصل ايضا احرار له في الوصل مجراه في الوصل  
وقد حذف الباء نحو سمات واما وقد خلق هذه الاربعة عشر حرف الخطاب  
نحو سمات وقد يبدل ايضا نحو سمات وقد يقال ايمان ميمزة ونون ميمزة

وقال صاحب المعنى نون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة الباء  
مفردة واصلها ميمزة كزله نحو فقلت الباء الاخير الفاعل كما واصلها  
ما قبلها والباء ثلثا نيت فالوقف عليها اذن بالباء واما مكسورة الباء  
فمع مفتوحة الباء كسمات والوقف عليها بالباء وكان القياس سمات كما  
نقول قوقاه في الجمع فوقة الا انهم حذفوا الف لكونها غير متمكة كما حذفوا  
الف بهذا ما الذي في المشي والمفتوحة الباء كمثل الافراد والجمع فحذفوا  
عليها بالباء والباء وهذا كله لوسم ونحن بل لا منع من ان يقال الباء والباء  
فيما راد ما في مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال  
مع زيادة الباء فقط واصلها ميمزة ونقول فزع الباء على الاكثر نظرا  
الى اصله حين كان مفتوحا مطلقا وكسرت الساكنين لان اصل الباء الساكنون  
واما التثنية فللميمزة لوهو الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما بعده كما  
ذكرنا وكان القياس على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله ميمزة في الاحوال  
الثلث ان لا يوقف عليها بالباء لكنه توقف عليها في الاكثر الباء  
مبها على الحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى وكان ما مثل فاس  
وهذا الوجه اولي من الوجه الاول ايضا من اجل الالف والباء زائد من  
لان باب فاعل الكرم باب س وسلس ونهائشان معنى افترق مع تعجب  
اي اسد الافتراق فكذا تطلب فاعلس كافتراق نخشان زيد وعمرو وقد  
يراد بعده ما نخشان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الاصح سان  
ياين زيد وعمرو قال رسمه الرمي لسان ما من الرمدس في الاء  
سلم والاعزان حاتم وانكره الاصمعي وقال السمر لولد ذلك ساء على نديه  
وموان سمان ميمزة وموان المتفرق وموان لما بعده ولو ميم سان احدهما  
لغة في سان وميم كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مشي واما  
سوم معنى المشي ولا يكون جمعا ولو كان معنى امرف لجاز وقوع الجمع فاعلا له  
الفصح اعني فتح النون بتطيل ميمزة وايضا لو كان حرا لجاز تأخيره عن الميمزة  
اذ لا موجب لبعده ولم يسمع متاخر اذ كان ينبغي ان لا يجوز سان ما ميمها  
على الميمزة المشهور ايضا موان سان معنى افرق لان لفظ ما لا يصلح بها  
ان يكون عبارة عن سبب المعنى افرق الحال ان الاء فيها اذ لا يقال من  
وعمره حالان كل واحد متلا على معنى ان احدي الحسنيين محمدا واحدهما والا  
بالاخر كما يقال في الاعيان ميم وبيك فموان مع ان يكون احد الميمزتين

لنحو



احد ما لا يخرج جنب الاخر بل لا يقال في المعاني مهابسي او سبان او اسار  
الا اذا كان مشتركين في ذلك الشيء او سبن او اسار نحو قولك سبان او اسار  
اي لسرك فيما فلو فسرنا قوله شتان ما من السردن معنى افترق الى لان الشان  
من السردن وما القل والجو وكان كل واحد من المصلين مشتركين فيما  
منه المقصود بل يجوز شتان عليا عليا شتان عليا شتان عليا  
بعد لا في الاستلزام فاعليان فصاحدا وانما ياب عن النون او المساهة اي بعد  
ما بينهما من المساهة والنون فبجوز ان يكون نائبة كما كان من دون سب  
بمعنى بعد ويكون من فاعلي شتان كما هو مذموب الاخفش في قوله يفسل  
قال مكم مسد اليه لكنه لم يرفع اسكارا الاخر اخرج عن النسب المستعمل في طلب  
استعماله وامثلة قوله تعالى ومنهم من ذلك وقد لم يرفع في قوله تعالى ومنهم من ذلك  
السداسي وقال الزجاج شتان علي الفتح لانه مصدر لا نظيره ورواها  
كدر ومنها سرعان ورواها سلس الفتح بمعنى سرع وقرب مع نجب  
اي اوسر وواسر ومما لكان لضم الباء ونجما اي بطور ووجه فتح شتان  
وبالبعده ما مر في فتح بهات ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف  
مضمومة الهمزة مشددة الفاء سلسا عوس ودون وادف كسر الهمزة والفاء  
بلانين وادفي كسري مالا وادف كد فاد منونة وغير منونة وقد مع السورة لغة  
فيقال اذ وقع تقدير رفع انه كمل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر  
واوه لعل الواو والفاء وواوه كسر الواو ومشددة وسكون الباء وواوه  
كسر الواو والمشددة وكسر الباء بالاشباع واد كسر الواو والمشددة وحذف الباء  
واوه بفتح الواو ومشددة ومخففة وسكون الجاء مع المد وواوه بفتح  
الهمزة وفتح الواو والمشددة وكسر الباء وقد بدأ الهمزة في هذه فيقال اوه  
كاس في ابي السب فاعليه اذ لو كانت اما لا لعل السلام بالحاء  
في فاد من صوت فيقال في واوه امان وفي واوه اياه بزيادة الالف  
والباء كما في اليد فيكون الباء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في  
الوصل كما مر وواوه كسر الواو كسر الهمزة بفتح الالف قال الون  
وهذه احدى لاهما اهل لصر فاقال فبجوز ان يكون تصغيرا ووه بصغر المرحم  
كسر في حارب ومنها الظروف وسهبا محرم غا طيب كسر او مكره  
ساد قبلنا نحو قوله عليه السلام تحمى لسي قوله عليه السلام من سبيكم  
البار فيلعل بالتصوم فان له وعا ففندك ولديك وودك معنى ففندك

الهمزة

عندك زيد فقه وكذا له نك زيد وودك زيد برفع بالبعده على الابد  
من الجملة الامة والفعلية بعد ما على الطرف كذا استعماله حتى صار معنى فعل  
عمله والظروف مسندة على الفتح لانه الحركة التي اسمعها في اصلها حين كانت  
ظروفا كما قلنا في المساهة الصادرة اسارا فاعل ولا محل لها لتلك الصا  
لقياهما مقام بالامحله ورايك اي ما حروا ما مك اي تقدم او  
من جهة انا مك فبجوز ان يقال مما حال على الظرفية او سبلا سبلا  
كعندك ولديك ويكون التقدير اسر ورايك وانا مك وكذا انا مك  
الرم مكانك ويقال عليك زيد اي خذه كان الاصل عليك احده  
ويقال اليك عني والاسم عليك اليك ومع عني فافترس كما ذكرنا وسب  
ايو الخطاب من قبل اليك فقال الى اي اعني فهو صرنا مخالفا للقب  
الباب او ما من الظروف وسهبا ان يكون او امر فلا يقال على وولي ما  
عليه واما على معنى اولى فهو مخالف للقباس من وجه آخر او امر للقب  
المجوزية في معنى المفعول فقال على زيد اي ومنه فالقباس ان يكون المجوز  
فا علما وسمع الاخفش على عبد الله زيد اي ومنه وواوه من على الهمزة  
المطردة والكسبي يجوز الاعراب بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا  
وبغيره لعصره على التماز وهو الوجه فبجوز تأكيد الضمير المجوز والبارز  
في هذه الظروف وشبهها بالظروف نحو عليك نفك باعبار الاصل قبل  
صروها اسارا فاعل فبجوز تأكيد الضمير المرفوع المسند الذي عرس  
لها ما عدل صروها اسارا فاعل نحو عليك مكم برفع قوله وقال  
بمعنى الامر من التلاني قياسا كرا ل معنى انزل وقال مصدر امره ليجاز  
وصفة مثل ما في مسي كفا بهته له عدلا ووه وعلما لاهما موصا لفظا  
وعدا مسي في الجاز وموسب في نيم الاما آخره راء نحو حصاره فقال المبي على  
اربعة اضرب اسم فعل كرا ل معنى انزل قال سبويه موطر في التلاني ففكر الى كره  
فيه قال المصنف لوقيل على مذمبه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعد التماز  
من الفعل على صعد واحدة كرا ل صعدا فعل قال ولكن لم يقل احد منهم لما راوا  
قال من صبح الاسباء ووه عليه ضيف لانه لا يمنع من اشتراك الاسباء في ال  
في صعد كما في فعل وفعل قال ولما راوا من دخول الكسرة مع سب  
محس العرب من ادخال الكسرة على الاعراب حتى رادوا النون الوقاية  
منه وهذا قربة وفتح فقال في الامر لغة اسد واقول لو كان فعال فاعل



به الضمركا في سائر الافعال قال المبرد فعال امر من الثلاث في سماع فلا يقال قيام  
وحد في غير واحد له ليس لاحد ان يمدح صفة لم يقبلها العرب وليس ياتي  
احدها لانه ان يقص فلا يقول في ساكر دعا وسكره عصفت وبذا القول  
منه مشتق على ان فعال معدول عن فعل للمبالغة وكذا القول كسرهم وفيه نظر  
كما قال النحوي منع المبرد قولي ان سادول ما قال بسبويه بانزاد  
بالاظهار الكثرة فكان قياس كثرته وانما في الرباعي قال كثره على انه لم يات  
الاخر فان فرادى صوت قال قالت له ربح الصار قرقار والمالي غرقار  
اي طاعوا بالعرعة وهي لغة لهم قال مدعوها وليد مع عار وقال المبرد  
لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما هو حكاية صوت البرعد وعار حكاية  
اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السرا في الاولي ما قال بسبويه  
حكاية الصوت لا يخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو اردوا حكاية  
لقالوا غار غار وعار عار وعند الاخفش فعلا امر من الرباعي قياس على علم  
ان مذنب النفاة ان فعال يذه معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصفة  
لمبالغة في الامر كفعال وفعل للمبالغة في فاعل وكذا الموقالوا في نحو سار  
ودسكان وسر حال انهما معدولة والصحة فيها هي الفتح التي كانت في الفعل  
المعدول عنه قال عبد القاهر اصل رال ارل ارل ارل لما اول الروايات  
وما فوقها جمع والجمع موزن فقول رال المحمدا الفعل السار التي هي ضمير  
دلالة على التكرار الثالث كما ادخلوا الالف في الصافي حم دلا على التكرار  
السي واصلة لتي التي والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا رال عن رال  
فزال ادن موزن كما رل لتي انهم جعلوا الالف التي هي دلالة على الفاعل  
دلالة على الفعل للتكرير والالف التي هي دلالة على الفعل للتكرير والالف التي  
هي دلالة على الفعل علامة ثابته الفعل اي كونه مكررا لما او كثر قال  
ودليل ثابت فعال الامر في قوله ولانث سرح من سار اودع رال  
ولم ياتي الدرس بكلامه والذي اري ان يكون اسما الافعال معدولة عن  
الفاظ الفعل هي لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول على سمي ان لا يخرج  
عن النوع الذي ذلك التي منها احد اسما كلامهم فكيف خرج الفعل المعدل  
عن الفعالية الى الاسمية واما المبالغة فهي ما في جميع اسما الافعال على ما  
قبل لامن الوجه الذي ادعى عبد القاهر واثبت الفعل في ديب رال لانه  
على ان اصل رال فعل امر مكرر بل هو معدول رال بالكلمة واللفظة والذخيرة

كما هي في باب العلم وكذا اللاح فها المصدر والصفة من معنى المبالغة كما ودعا  
المع من المجد وكذا الما في من فقام فعال المصدر فقالوا مصدر معرف  
ولم ياتي الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا ماله ومذمهم انه من اعلام المعاني  
اكر ودد وسكان على ما في في باب العلم وبما استدلل على ان اسم الفعل المصدر  
ما ثبت الصفة وعلم الشخص طردا فانما موزنان كما في وبذا استدلال عجيب  
وقيل جار معروف في قوله انما احسننا حطسا حطسا محطس رده وحطس حار  
لتعرف قومه وهي رده وهذا الدليل كاد في الغزاة اذ جعل كلمة اخرى في  
الثابت او التعريف مع عدم استعمال المحولة معرفة ومواسي مدح على كونه  
وصف فجاز بالثبت العرف نحو ر الصفة مثلا كان صالحا للاستدلال  
على الامر من التعريف والثابت على ان السرا في جوز كون رة بمعنى المارة  
كذلك ان يكون في معنى القابضة كانه قال اخملت الحسنة المارة واخملت الحسنة  
القابضة فها صفتان عالمان ما رمان بالعلمه على ما في في القسم  
ولو سلمنا فالس الدليل على تعريف اخوانه على ان قولهم في الطاء او لا  
الما فلا عاب اي فلا عيب واذا لم يرد فلا اثبات اي لا ب اي لا ر  
اليه وقول المحسن حماد لما حماد ولا لعل في طوال الدهر ما ذكرت حماد اي  
قولي لما حماد ولا لعل في لما حماد وشكرا وقول العرب لا ماس اي لا  
تطهره في السكرو من مذمبه ان جميع اوزان فعال امر او مفعلة او مصدر  
او علام موزن فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصافها كعاق وبجوز عند النفاة  
جعلها متصرفه كصاح وهذا مبهم دليل على مردد سمي في كونها موزنة المالت  
الصفة الموزنة ولم ياتي في المذكر وجبها يتعمل من دون موصوف ونبي  
ذلك على من من الما لانه لا يسميها نحو الكاع اي الكاع ويا صاف ويا صاف  
اي يا قاسمه ويا صاف ويا طاب ويا فارو وكذا يا خفاف ويا صاف ويا صاف  
بمعنى الضراطة وما عرا من الحرق وهو المرق ولا ياتي هذه اللازمة للنداء اعلم  
للمعنى اي لا يكون لست العلم في موصوف بحيث يصير علامة كالصنع ونحو  
على في الاعلام واما خبر لانه للنداء وهي على من احد ما ما رطبة  
علما جسا كاساة وهو الاكثر وذلك نحو خلاي وحاد للغة كانت في الاكل  
عاه لكل ما خلق ويحدث في اخفقت بالعلمه بحس لما ولد لك حماد  
وراج من المجد وهو التي والراج وهو الزوال وكلاهما وادام وادام للنداء  
وساط لحي لا صا طها في البدن من البسط وهي كسرة ككرار المحررة التي هو حاد



المرأة المرأة زوجها سميت كذا لانها تترك الزوج اي برده بزعمهم يقال بالكرار  
 كره اي ادرودره وان اقبل فسرته وفاض وحياد وصيام للدايمته لانها  
 لبفس اي تخرج ربح الكره ويحيد اي تفضل سميت بما لعا ولا يعظم الى السيد  
 يقال فاس فسه من اسه الى فيه اي اخرجي ربح الكره من اسه مع فيه و  
 حدي حاد اي ارجي راحه ويقال صمي صمام اي سدي ماسد مده اي  
 ردي في الشدة او العي على سدك كالا وعلل في قوله تعالى ان هذا  
 الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع الشمس من مكرهون طلعت حاد وحده  
 اي ماداهم الحاده اي الماله وراح للعادة يقولون فهي صلاح اي لسي  
 اتسعه على تاويل صمي صمام ويقال كوتيه وقاع وسمي علم كيه على الحارس  
 وانتصا بما على المصدر من كونه اي كيه واده اي لازمه ويقال طار طكان  
 المرفع كانه طامره اي داهه ويقال للصبح قيام وحوار وراح من  
 العلم وهو الجمع ومن الحرف ومن الفصح وهو تفرج ما بين الرجلين فهداه  
 اعلام البنفس بديل وضعها بالمعرفه حاد الطالعه ولو لم يكن معارف  
 لم تحذف حرف الدار معناه في نحو فاس فسه وحاد حذيه وحدي  
 حاد لما مر في باب التدار والضرب ان في من غير اللازمه للتدار  
 على وصفيها نحو قاط اي فاطه كايه قال طلب والطم حتى اذا طلب  
 سرامم كانت قاط وسلمه سكون لرام اي لازمه ولاسل فلا يندى  
 طال اي الماله اي لا يندى عندى مدي ولا يندى مدي صله وقال والحل  
 بعد وفي الصعد مداد اي مستبدده مسعوده فهو حال والرابع الا علام  
 وجميع الفاظا مونه وان كان المسمى بها مذكر ايضا اما قوله  
 احكم اسود وخفيه فاذا اتساف مص فيه الحمر تذكر خفيه لعاف مزل من  
 منازل يقيم وخفاف محل وفي المل احوار من حامي خفاف وذلك  
 انه طلب بعض الملوك من حاجبه للجله منعه وخفاف وكذا خصار كوكب  
 وطعاره سم تدلسمي نحو هذه الموده رجل كاسمي نحو سعاد وورثه  
 وحادام ومان وعلاب وسحاح لسوء معدله وسكاب لركه وسكاب  
 وخفاف لكلس وسباع وطاق لسعد ودار وسراف لاصص و  
 عاراه لسره وطعاره لسره وقسم المصادر والصفات جميعا بسنه  
 وقد اختلف في علمه بما قال المبرك فيها ثلثة اسباب التانيق العدل  
 قال لسلس لك الاسم بعض الملوك فسمي باللمه زياده السلس وليس عدت



كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرّب ومنع الصرف لم يكره وادعى كسرهما فاذا كان كذلك كان تقديره البناء للمعنى المذكور  
اولى من تقديره منع الصرف وان كان ايضا سمي منع الصرف  
وانما القليل من بني تميم فقد حروا على قياس منع الصرف في الجمع دون البناء قال المصنف في القسم الاخير اعني العلم الشخصي ان فيه عندنا على الجواز  
عدلا تقديره بالتصديق بذلك مشا به هذا القسم باب رال من وجهين  
الورن والعدل فحصل موجب البناء اذ لو اكنف في الورن لوجب بناء رال  
سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديره اذ ليس لنا فاطمة وعادته  
عدل منها فظام وعادته كما لم يلب لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند  
صهارى ميم في حصار العدل التقديرى والورن وفي نحو فظام التا  
ليس والعلمه لانا عندنا من منع الصرف الى العدل اذ الكفاية كما  
بالتأنيث والعلمه قال بعضهم تقديره ايضا العدل لانه من باب حصار  
المصطفية الى تقدير العدل الى باب العلم الشخصي فطرد تقدير العدل  
في جميع افراد العلم الشخصي لما مضى في بعضه وعود الراء بهذا وقد  
الكلام على تقدير العدل قوله الاصواب كل لفظ حكمى به صوت او  
صوت به لهما م قال الاول كفاي وان كفاي علم ان الالفاظ التي يسميها  
النحويون اصواتا على ثلاثة اقسام حكايه صوت صادرا عما هي الحيوانات العلم  
كفاي او عن الجمادات كطن ووسط الحكاية ان يكون مثل الحكمي وهذه الالفاظ  
مركبة من حروف محركة بحركات هجاء وليس الحكمي كذلك اذ الحيوانات في  
الجمادات لا تحس بحركات هجاء الا فصاح بالحروف احسان الانسان كهم  
لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي من المركب من الحروف في ابناء  
كلامهم اعطوا ما حكم كلامهم من تركبها من حروف هجاء لا يحس عليهم او  
صدر مثل تلك الاصوات من مخرجها كما انها لا تحس مثل الكلام  
من الاحسن الا في التادير كما في السعار فاخرجوه على ادنى ما  
من السمعين الصوتيين اعني الحكاية والحكمي فصاحي الحكاية اي كونهما الحكمي  
سوار وثانيها اصوات خارجة عن ممالسان غير موضوعة وضابطة  
طبعها على معان في القسم كاف ولعل فان المنكره لسي يخرج من صدره  
صوتها بلطفاف وامر سري على نبي سكره لصدور صوت  
سيف وكذلك آه للمنوح او التوجع فمذه وشبهها اصوات صادرة

منهم طبعها كالح الذي السعال الا انهم لما سمعوا ما كلامهم لاجسامهم اليها سقوط  
لسان كلامهم وحركوا بحركته وحلوه بالانما مختلفة كما هم من لغات اقوام  
وثانيها اصوات لصوت سائر الحيوانات عند طلب شئ منها الى الحي كالتأنيذ الذي  
يخرب ووس واما الذباب كملادج وحا ونحوها واما امر احركه للصوت  
ويخرج للسكن وهذه الالفاظ ليست مما مخاطب به الحيوانات البهي حتى يقال  
او امراد لواه كاذب اليه بعضهم لانها لا يكون مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال  
تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونادى بل كان صله ان السمع كان  
يقصد العباد بعض الحيوانات لشي من هذه الاصوات لما اما لصوت غير كبر  
من الحروف كالصغير للعبادة عند ايراد المار وغير ذلك واما لصوت بعض  
من حروف معدة لاسمى بحسب محرمه مقارنا لذلك التصويب على ذلك الامر  
اما لغزبه وتاديه واما ما سبه واطعاه وكان الحيوان مثل المارد منه اما سبه  
من الصوت او غير في ذلك السر وكان سكر معاربه ذلك التصويب لذلك  
الضرب او السر الى ان ينفى الطالب بذلك الصوت عن الضرب او السر لانه كان  
مصور الحيوان من ذلك الصوت بالسمعة من الضرب او صده فحصل عقبة التا  
عاده وورد به فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالمر والتمني لذلك  
الحيوان وانما وضعا مثل هذا الصوت صوتا مركبا من الحروف ولم يصنع  
الصوت لان الصوت من حيث هو موسسه الافراد وماريا بالقطع والافراد  
ما على الخارج يسئل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة اراهم  
الطامات الدالة عليها فركبوا من الحروف وما ذكرنا من الترتيب ههنا من  
تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك واما الارى سعا من انا  
صروقه هذه الاصوات المقاربة في الاصل للضرب او السر لاسمى بها الكلام  
عنها اسماء افعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون او امر والنواهي لان العدل  
جعل الجمادات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا بأس  
بمخاطبة الكلام بالافعال كما العقلاء ثم يقول انما سميت الاقسام الثلاثة اصواتا  
وان كان غير ما من الكلام ايضا اصواتا لان هذه في الاصل اياها اصوات  
سادس حكايه اصوات الجمادات والجمادات او اصوات مقطعة معتمده على  
لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما لصوت لحيوانات وهذه الالفاظ  
التي ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم سادس اصوات  
فقليل اصوات ثم جعلت الاقسام الثلاثة بعد هذا الاصل لاجتماعهم الى اسمها



في اشارة كلامهم كاللغات فما ملوها معايتها والمقودا باشراف الكلمات اي الاسماء  
ليكون اول على وجوهها في ظاهرها اقسام الكلمات فصرنا تصريف الاسماء  
في دخول القنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها كعاق ووا  
والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا المعناه قوله  
باسم الله وقوله كما زعم حذر المحو فلو قلنا ان امره ما ضرب اي هذا  
اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر نحو اف لك اي كرامة لك  
ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو وا لك اي طبا فبذلك الاسماء  
من الكلمات كالاساس من الاسماء صورها صورها وما بها غير ما بها  
ليست موضوعة في الاصل لمعنى الكلمات فالقنوين فيما دخلت تنوين الالف  
وتنوين المعاني كما قيل في تنوين كلمات وليس قلة بعضهم من ان تنوينها  
لتشكيل لشيء اذ لا معنى للتصريف والتشكيل ولا يمنع من ان يكون في نحو  
وا مثل هذا لا تقدم في اسماء الافعال نحو كان في الاصل صوتا و  
اول من التكلف الذي كلفناه فيما لتوجيه القنوين على سبق من التنوين  
واما اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصدنا  
في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الكلام  
واذا وقعت مركبة جازان بحرف اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا  
جعلتها بمعنى المصادر كما في مسك وادف لكما واذا قصدت الفاظها لا  
قال حماد بن العباس رد محمل وعاج واماس العاج والمحمل من حوسها  
وقال اعين اسم السب في سلم حوا من لصره وسلام وقال كما زعم  
بالحرف الظاهر الصواب على الحكاية مع الالف واللام ونقول رحرر سده  
وسده هذا كما نقول في الحروف ان لو اوالا لسا عا وفي الاسم السبي  
لا كذا مع ما من ولا كذا من وهي في الاعلام والاعراب مع اللام  
مع السب نحو من العاج والمحمل بالحرف واسم السب لحدده الاسم عن سده  
وهذا كما في من بعض الافعال بين كل الالاس وكل الالاس مواءم مع اللام  
ومثلها كذا ان المحمل قال لا في الدرس بل لك في رده كان وكذا في  
الصلون فقال اسد الملل مواءم والالف واللام لا يوجب الاعراب بل  
الان الذي دللته عشر ااما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فبان  
بها الفاظها كقوله محمل وعاج فا عرابا واجب لهما ان سون يمكن ان  
ادخلتا من غير هذا القصد كما في غير عا وفيه من لهما سون الالف

والعالم لا سون يمكن كما مر في اسرار الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول  
من الاصوات التي هي حكمه صوت العاصف وعط حكاية صوت الانسان  
لذا العاصف في اللعب وعاق بكسر القاف وقد نون وهو صوت القرب  
ومس وهو حكاية صوت الابل عند السرب ومهما ما يقيم ماله ومزة  
مكسورة بعد الالف وقيل هو بهزة ساكنة وهي مفتوحة صوت الطغاة ادا  
ولدنا وظا بكسر القاف وطق كلاما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على  
بعض وقت حكاية وقع السف على الصخرة ومن الاصوات التي لصوت بها  
البيها هم هذا الرحراي لوسعي في الحري وقد رحرر الله ايضا وحسن لرحه  
المعل وقد سمي به لعل قوله قدس العباد عليك اما ان تحتل الامر من الالف  
الوقوف على السن لشيء كونه رحرر او سده رحرر لابل بكسر الهمزة وفتحها وكذلك  
الذال بلاتون فغير اربع لغات وما يفتح الله ان المعناه وقد اعربها في  
لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الافاق طالعها فالعال سده ولا  
ما داي منع من شي ولا رحرر عنه ويقال اسام فاقا لواله سده ما لك اي لم  
عن حاله وسع رحررنا وقد يقال للبع الصاح وجوب ملك الماء من  
دوره رحرر لابل الصا ولذلك عا عا عا عا مكسورة بعد الالف موه  
غير منونة وجار وعار بهزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد نقصان  
يقال اذا علب الفعل منها حاجب وعاعب ما وال الالف بار وجلها  
حاجي وعاجي كما يقول لالس لمن الكر من قول لا لا وحى وجوب يعقها  
دعا لها الى السرب وحل رحرر لنا وكذا مع بفتح الهمزة وكسر الجيم  
سكونها وكذا عا بكسر الجيم متونا وغير متونا ويح سكون لصغار الابل اذا  
لعبت ودو بكسر الهمزة وقد سكون وعار للرع ويح بفتح النون ونشدة  
الحمار المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنه صوت عند ما حده السور وكذا  
سح واج واج بكسر الهمزة ويجوز في الحار السكون والكسر ويقال لرحه  
اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا اس وقيل لضم الهمزة وفتح السين  
الشددة وكذا مع بفتح الهمزة وسكون الجيم ويقال العا في تسكين الاسد  
والدب والظب وغيرها وقد بكسر الجيم منونة وكذا عا عا وعاع  
لرحه الفم الصا ولس وعار لها بضم الهمزة وسكون السين وعار للسن عند  
التعاد وكج وقيل السين مفتوحة شدة وفي بكسر الهمزة وقيل لفتحها وسكون  
الهمزة وعار للسن عند السداد وح وعده وعكسر العين والراء وروي مع







الاصل في تجزاعوايه اعراب ما لا ينصرف وقد جاز ايضا على قلة اضافة مصدر كذا  
 الى الاخر تشبها لفظيا كما جاءت الاضافة في مصدر كركب كما يجي في المضاف  
 اليه الصرف وتركه كما يجي ولا سكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليها  
 لانها خرجت بالتسمية عن معناها الا نفع من الاضافة هذا هو الذي لم يصح له  
 وان لم يسمع في نحو سبويه الاضافة واما الحرف الاول فواجب البناء  
 ان لم يلفظ الى ان في كونه محتاجا الى الثاني فتشابه الحرف فسمى على الفتح  
 ان كان موحيا في الاصل او موحيا على غير الفتح فيجوز حكمه كالمشتق والعاو  
 على حركته اي حركته كانت وسكونه وهذا النوع تسمية اقسام لان الثاني اما اسم  
 والاول اسم نحو سبويه او فعل نحو جاء وبه او حرف نحو من وبه واما فعل  
 على الضمير والاول اسم نحو ما ضرب او فعل نحو خرج فرب او حرف نحو من  
 ضرب واما حرف والاول اسم نحو ان من او فعل نحو ضرب من او حرف  
 نحو من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب التسمية كسبب كركب  
 قالوا في سائر المطر الاول في ذكرنا واما احصاها الى ان في وجعل الحرف في  
 وجهه على ان في ايضا تشبها بالعين الحرف نحو خمسة عشر لكونها ايضا كالحرف  
 عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك  
 وقد قيل في مصدر هذا المركب الى بحر صدر الصدر بالعوام لم يعمل كركب  
 فان حرف العلة سمي في الاحوال ساكنا وللعلم بالمرء من الصرف وتركه  
 والعصم لا تصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب متصرفا اعتدوا  
 بالتركيب العنصري كما اعتدوا في ساكنه مصدر كركب وهو ضعيف سمي  
 على وجه ضعيف اعني على الاضافة اما متعقبة فلان التركيب الاضافة في  
 مصدره في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها لا جل التسمية المضاف  
 والمضاف اليه لهما لفظيا من حيث هما كلمتان احد هما عقيب الاخرى  
 ولو كان مضافا حقيقة لا ينسب نحو مصدر كركب في انفسه وان في اي كلمة  
 كان مركبا قبل العلمية على ضرب من ذلك انه اما يكون المراد الثاني قبل العلمية  
 موحيا مستحقا لاعراب المعين لفظا او تقدير او لا فان كان وجبا لعاو  
 على ذلك الاعراب المعين وكذا سمي الاول على حاله من الاعراب المعين  
 ان كان لا قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية ذلك في الفعل موحيا او لا  
 العام ان كان كذلك قبل العلمية كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبة  
 والاسم العامل على الفعل نحو ضرب زيد اوحس وجهه ومضروب فلا يملك

ذلك احراز المخصوص الاعراب وعمومه وان لم يرد ان الاعراب على اعراب  
 الاول الذي هو كعض الكنية وكذا المركب الجزاء الاول على السائر ان كان في  
 الاصل مضافا في الفعلية اذا كان الفعل متنا وكما في سبويه وسوف  
 يضرب ومن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو زيد وعل زيد وزيد او الاسماء  
 بعد هذه الاحرف متبدلة في اللفظ كقوله في سبويه المسمى المعطوف مع التثنية  
 من دون المعطوف المنوع واجب الكتابة اذا العاطف اما عامل او كالمعامل  
 على مرفوع باب التوابع وكل اسم معمول بالحرف نحو ان زيد وما زيد ومن زيد  
 الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو ان يكون احاد او لا  
 وان كان ففقد سبويه والفيل فيه الحكاية لا غير ولا يجوز جعله كالمضاف  
 في التثنية والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بالزيد عليه من  
 من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى ولغيره اعراب المضاف كما رتبنا  
 عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجي في باب العلم من قوله والاولى ان يرد  
 حرفا لان الحرفين اما ردهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين  
 لساكنين فسمى الموحى على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلقى ساكنا  
 وان كان على حرفين فقد الخليل وهو ظاهر بسبب سبويه انه يجب اعراب  
 الاول اعراب المضاف فان كان ما به حرف مددوب عليه حرفا من جنس  
 لعل في السمي يرد في رده مشددة الياء كما رده في الاذاد على ي  
 في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من تعار المعرب على حرف  
 لسبب الاضافة واجازة الزجاج الحكاية في السالي ايضا وكذا الخلاف في  
 التثنية اعرابا واعرابا نحو زهد ان لم يكن الاول حرفا للحكاية  
 ذكرنا لا غير انما فاسمهم نحو زيد وزيد واما اختص حرف الجر فيكون  
 المجزوء بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف اليه لا يكون محليا كما  
 لا يكون المنفرد محليا كذا قال سبويه هذا قد جاز صدر الجملة المسمى بها متنا  
 الى غيره اذا لم يكن المنفرد متنا منها بل من بالمضاف والمضاف اليه كما  
 والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخرجه عن معناه لو مضاف اضافة الفعل  
 او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا سبويه في حاله اذا كان قبل سبويه  
 لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مضافا على حركته تشابه حركته الاعراب كما  
 في يازيد ولا رجل فمكي الحزان على كان عليه قبل التسمية اجرا بحركة التسمية  
 مجرى ما يشابهه من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية متحقا لمخصوص اعرا



فلا يكون اسما ان يكون له قبل العلية مطلق اعراب مع التركيب او لا فان كان  
و هو في التوابع الخمسة مع قبو عاتما لا غير على ان يبع مع المتبوع على كالمطبع  
قبل التسمية من اعاب الاعراب عليها كما قلنا في المضاف والاسم العاقل  
على الفعل وبراغي الاصل في الصرف وتركه ايضا فصرف ما لم يطرعه  
سمى به رجل او امرأة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع ليس  
المجموع اسما موسما فان سميت له كلمة وحدها فالأكثر ترك الصرف لا  
اللفظ مفرد فبحر صرفنا على الحكاية اجزاء لها مجرى الصفة والموصوف  
فكانت سميت امرأة عاقلة واذا سميت لطف لم يرد لم يعرف الاول او  
غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت لطفية واحد الظلم لا اسم  
صرفه كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف  
مع وجود المتبوع كما يحكى بلا متبوع لان العاطف كالعامل على امر الالاف لما  
لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب خاص اخرى بوجه  
الاعراب وتبع المعطوف ولم يمنع الاول الثاني للامعة المتبوع بها  
فبحر في التوابع مع قبو عاتما او انا مجرى نحو معك كبر في وجهي  
والا فاقية الاعطف المس فان حرف العطف تابع منهما فان حذف  
حرف العطف قبل العلية ما وما اولى بعد ما لقيام موجبه في كلهما اما  
في الاول فالاجاب الى ان في اما في الثاني فخص الحرف فيكون كما في نحو  
معك كبر اعراب ان في اعاب غير المنصرف مع التركيب فيكون ايضا  
كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع حرف ثاني وتركه وكذا كل الصنفين  
حرفا وان لم يكن عاطفا نحو عمت بنت بوزية الا وجه انثى بعد العلية اما  
اعراب الثاني مع اعراب الثاني مع كود متفخما بحرف في الاصل لان ذلك  
المجرى العلية وان لم يكن بجزءا في قبل العلية لا مطلق اعراب ولا مسميه  
كالحكاية لا غير نحو المسمى ما قام وقد قام وكما وادما واما وكان مثل  
ونحو هذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله فان لم يكن الثاني  
حرفا ما خمسة عشر وحادي عشر وغيرهما اتوا بها الا اثني عشر والاعراب  
اقا في كعبلك وهي الاول في الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة  
حذف الواو بعد المرح الاسمين وركبهما واما مرج هذا المعطوف المعطوف  
عليه دون مثل قولك لا اب واما لان الاسمين معا ههنا عدد واحد عشرة  
وعشرين وكما في خلاف نحو لا اب واما واما مرجوا الصف مع هذا العقد

بمختلف سائر العقود نحو عشرين واخواته مائة والالف لقرب هذا المركب من مائة  
الاحاد التي الفاظها مفردة وهي الاول لكونه متماجا الى الثاني في مائة الحرف  
وهي الثاني لنفس الحرف العاطف وما على الحركة للدلالة على عروضا  
وان لها وابه في الاعراب وعلى الفتح بحرف بعض النقل العارض من جعل  
كلمتين كلمة واحدة واجاز بعض الكوفيين اضافة الصف الى العشرة تشبيها بالمتما  
والمضاف اليها حقيقة كما مر في العلم المركب والاسم كلف من عاتما وسعوه  
لمت باثني عشرة من حمة وهي حادي عشر الى تاسع عشر سار خمسة عشر  
لان اصل من عشر فامس وعشرة كما تقول الحادي عشر والعشرون  
والثالث والخمسون جرت عادتهم ببقاء الجزأ الثاني مما فوق العشر كما  
او معطوفا من المفرد من المتعدد كما كان في العدد تقول الثاني والعشرون  
كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد طار  
بمختلفة في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلثة  
وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرة رجال  
ليس معنى اثنان وعشرون اثنان وثلثة وعشرة وكذلك ليس معنى اثنان  
والعشرون الواحد من الثلثة والعشرون بل المعنى الواحد من الثلثة  
والواحد من اقلية والعشرين فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان  
يثنى من مجموع حركي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من نحو  
المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وعشرون اذ لو ثبتت من كل واحد  
من الحركين وكل اسم فاعل من العدد بدل على مفرد من المتعدد كما ناسى  
فأعلن دلال على مفردين وهو المقصود ومن ان عشرين في قولك  
اثنان وعشرون ليس معنى المفرد من المتعدد كما في قولك البابان العشرة  
بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان معنى المفرد  
اقلت في ثلثة عشر اثنان فاشترط المفرد من العشرة ما شرطت له  
اذ لفظ العدد واخذ المفرد من المتعدد هنا في صورة واحدة فيقول اذ  
بنا اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما على من العطف  
الا حاد الى كس العشرة ولم يكن ما اسم فاعل منهما مع لقا حركي كما  
لفظ الفاعل اسم ثلاثي فيدفع الف بعد الفاء وحروف الاسمين كس  
من ثلثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقا الاخر نحو ما سار  
في ثلثة عشر او بالس كاف ليس فاضطروا الى ان لو عوا صورة اسم



التي حتمها سكتا من مجموعها على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونه  
من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين ووقع تلك الصورة على  
الاسمين دون الثاني لكون من اول الامران المراد المفرد من التعدد  
لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث  
المعنى على العدد المشتق ذلك القاعل منه فهو عدد معطوف على عدد  
لا متعدد ولا عدد على متعدد كما يستلزم لهما كما بينا لكن المعطوف عليه في  
الحقيقة بدل اول المعطوف عليه ظاهرا ويستوي فيما قلنا المعطوف حرف  
ظاهر كما في الثالث والعشرين اذ حرف مقدر كما في ثلث عشر فاصل  
تلك جاني ثلث عشر واحد من ثلثة عشرة فمعطوف على ثلثة لا على  
واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام ذلك واحد من ثلثة فمعطوف اعشر على  
ظاهر هذا القاعل مقام المجموع لما اضطررنا اليه فان قيل لو كان معنى  
ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجوز ان يضاف الى ثلثة عشر فقال  
ثالث عشر ثلثة وهل هذا الا بمعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت هذا  
كما اضيف في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى ثلث واحد من ثلثة وانما اضيف  
الى ثلثة عشر لا قتال ان يراد ثالث عشر لولم يصف الى اصله ثالث  
عشرين او خمسين او مائة او نحو ذلك لان اسم القاعل من العدد اذا كان  
بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق من منه والى قوله ايضا كما تقول  
الحسن ع ثالث اثني عشر كما يجي في باب العدد واذ اعراف نحو ثلثة  
عشر وثالث عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقاء على ما سلكنا  
علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف نحو ثلثة عشر كمثل ثلثة عشر  
خلاف كما يجي في باب العدد فان قلت فلم لم يجر الا عراب مع اللام  
المرجحة لبيان الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل لاس قلت لان  
المراد الذي يامر به اللام من المركب اي صدره مع عرابه لئلا يزداد  
الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يامر به اللام فكيف عراب  
يختلف نحو كل لاس فان اللام يامر به المشتق وبخلاف الاضافة  
فانما يامر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فلهذا يجوز ان يفسر عرابه كما  
في باب العدد قوله الا اثني عشر جمهور التثنية على ان اما عشر معرب  
الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الرذان والمسلمان وبجملوا لاجزاء  
عنه كما يجي وقال ابن درستويه موسى كسار اخو اده من الصدور لكونه

محتاجا الى الجزء الثاني في شملها وقال اثني عشر واثني عشر كل واحد منهما  
صعد من ثلثة كما مر في هذا ويزيد والذان والذين واثنا عشر  
عند الجمهور والصدور في اثني عشر لا في عشرين بعد ثبوت علة البناء في هذا العدد  
دسي ركبه مع الثاني وكون الاعراب لواعرب كالاصل في وسط الكلمة  
اوجب زوالها واسماها وذلك اسم لما اراد وارجح الاسمين حذفوا  
الواو والمودون بالالفصال ووجب حذف النون ايضا لاسان دليل على  
الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم تحذف النون لاجل البناء بدليل سار  
وباريدون ولا المسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف  
النون مقامها وصد مسددا والنون بعد الالف والواو في سلمان  
ومسلمون لا يحذفان كما كان في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والذان  
يكون مع التمام فكذلك اختلف الاعراب قبل النون في المشتق والمجموع كما يختلف  
قبل النونين فصار اثنا عشر كاثنا عشر والدليل على قيام عشر مقام النون انه  
لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته لقول ثلثة عشر كخمسة عشر ولا  
اثنا عشر كانه كما يتك في يجوز ان يقال صار اثنا عشر بعد حذف النون  
كالصاف الى عشر لان نون المشتق والمجموع لم يبعد في غير هذا الموضع  
حذفها الا للاضافة فحذفها في موضع الاضافة فصار كانه مضاف  
والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعراب لانه  
اشنع حذف علة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة عراب  
فلم يسقط الاعراب شي لان نحو يزيديان ويزيدون مشتقان معا مع قيام  
هذه العلة بل اراد قصد بناء المشتق من علة التثنية عن كونها اعرابا و  
علامة الجمع قوله والاعراب التي في كعبك دسي الاول في الاصح قد علم  
شرحهم وان بعضهم يصف صدر هذا المركب الى اخره مع صرف المشتق  
وتركة ومن المركبات قوله ادي ادي وفيه لغات احدهما هذه دسي  
سكون ثاني الاول والثاني لقول اعطى ادي ادي والاصل ادي ادي  
فالاول قاعل من بدأت التي اي فعلته ابتداء والثاني في فعل بمعنى مقبول  
منه وسواسم قاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطى قاعلا  
ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالدي مصدر الفعل المتقدم  
وموال اعطاء في مثلنا فعلية هذا نحو الاصل مضاف ومضاف اليه فعلية  
ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى اسعد من مجموع الكلمتين







بعد حين وبعده دأب مع كنه او بعد كنه كما روي عن روه كنه عن كنه  
كنه كقولهم كابر عن كابر وهو جاري من ماء اي دأب مع ماء او  
مع واخره صوره مع كنه واذا صموا كنه الهما اعرابا الثلثة نحو صوره  
على الاتباع كما في حبب ماء او سدر ركب ثلث كلمات والحر ايضا يعني  
الاطهار لان الحار البلي سمته ومنه قولك قتله حرا وقولهم للعالم حرا  
القتل والحر متقنان اظهارا في داخل الجوان فان خفي هذه الظروف  
والاحوال فاما ان يكون الاضافه بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها فغير  
تقدر حرف العطف واما ان يكون لتبنيه هذه المركبات بالضاف والقفا  
اليه كما قلنا في سدر كبر وكذا في نحو خمسة عشر اذ جعل علما جازت الاضافه  
تبشيا فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن نظريه والماله وجب  
الاضافه ولم يحرك التركيب المركب قال فكلوا لوم لوم ما اردوا حراك  
والعروض لما حركوا فنقول الله في كل يوم لوم وركب في صباح سار  
وذلك لان علتهما الاسمين لم يكن فيها ظاهره كما مر كنه حسن بعد ذلك  
وقوعها موقع ما كثرناوه وهو الظروف وموقع الحال السمه يفاذا  
لم يقع موقعها لم يقدرفها واستعمل كنه عشر وحوال لاره للمياه  
كفرقوا سرحا لوم وسدر مدر بفتح فاد الكلمات وكسرا وجرع  
بكر العامين واحول احول كلمتا بمعنى ميسرين وركبهم حيث سار  
متفرقين صالعين وسقط من سار اي من الحى والميت وبين انهم  
راهم لان من بعضي سار ولم يسمع في هذه المركبات الاضافه كما  
في المذكوره قبل مع انه يمكن ان لا يقدرفها ايضا حرف العطف كما  
في الاول فسر من سرح عيه صعبه اي اسررت ولم يصطد ولعن  
لعمري اي سرح المطر لسه وشذ من التثنيه اي السرحي ومدر من  
السدر وهو الاسراف والميم بدل من السار ويقال سدر سدر السار  
على الاصل او من مدرت السعه اي فسد وجرع من الجرع وهو  
القطع وجرع من قولهم فلان مداع اي كذب نفسي الاحار وسرعا  
وحيث وبيت ودموا ان وقد يقال حيث سركب العامين واصلا  
حوت ولوث وفسد لعل على الاصل مع التثنيه وعده نحو ما و  
من الاسماء والاسماءه وما يعني فقال اسحب الشئ اذا صاع في  
فطلعه قد جازع است ماث بفتح العامين وجاب ما سركب ايضا

بالاصوات نحو فاس فاس وحلق باق وجاز قلب الواو بارا والقال لا سلا  
الى صلي التركيب ومن لومها فلكون الثاني اسما كما هو في صحت بيت وكسر العاط  
هذه المركبات مع كونها مشتقه كخضع مدغ وشذ نذر لم يستعمل الا مع المركب  
ومدر مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في  
مثله غير متعين واما حبه الحاله والظرفه نحو قولهم وقعوا من حصص حصص اي في  
فصه عطية بفتح العامين وكسرا مع فتح الضاد من الحصص الرب والرضى  
والانفهم اي وقعوا في هرب وسر بعضهم بعضا لعظم الصبه فقبلوا الواو بار  
لازواج وحوالي من العكس لان السار اخف وقد يقال حوص لوص  
لعل السار واو او قد يكون الحراس مع كسر العامين وفتحها فيكونان معر من  
والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حصص حصص كسر العامين وفتحها مع كسر العامين  
تبشيا بالاصوات وجازع حاصل من الحاب ماث بفتحها واما الحار بار فانه  
نما سم فاعل حرى اي هرب وعلب وس فاعل يرى ادا سارا نفع كانه  
سوا الحار يرى الحارى فركبا وجعلنا اسما واحدا ويصرف فيه على سبعة اوجه  
جار بار بخلاف العامين وسار الاسمين على الكسر سها بالاصوات وحار بار  
سها ثمانية عشر وكان اصله الجارى والارى على عطف التثنيه احد السمين  
على الآخر وجار بار على ان يكون كعقلبك ويكون الاول مسا على الفتح  
او الكسر واما جازع الاول ههنا بخلاف نحو عقلبك نظر الى اصل الازى  
وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلية المحسنة والتركيب واما سولم  
الحسن كما ساه فاذا دخلت اللام اكسر الثاني جزا كما في سار شير النصف  
وجار بار بارهما على ضافه الاول الى الثاني كما قلنا في عقلبك فجو صرف  
الثاني وركب صرفه وجار بار كفا صغار وحار كقسطا وليس الاحزان  
اسمين ركب احدهما مع الآخر بل كل واحد منهما اسم صريح من اسمين كمال  
عصبي في عند النفس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يضر ما كان  
متسا من ساه كما في التثنيه عشر قال وحس الجار باره الحو ما ولما ختمه معان  
مر من العيب واما يكون في العيب وصوت الذباب ودار في اللهازم  
والسور واما حار ما للنجاح فاس من اللهازم وكل واحد منهما سمي لوصه  
فصا على سها واما لم يحرك تركيب الاعلام المتقوله عن المضاف والمضاف  
اليه وسها ثمانية عشر كما قلنا فكل ما يمدى ساه وادى مدا ان الحى على سها  
ايضا مصاها الا فرادى كما الحى ذلك على حوى امدى سالان الاعلام

وذلك



المنقول براءى أصليا في كلامهم لان العلم بعمل من معني الى معني آخر من غير  
ملاص الاصل حصا وذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل نحو المرح والعباد  
فلما غير من حيث المعنى حصا ما لم يعرف من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على  
الاصل المنقول منه من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف هذه الكثرة  
فان معناه الاصل المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه ومعنى  
اخرى ساهل في التفرق فالاصل مودن بالتفرق للجمع الكامل الذي  
هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى كسر لعمرو واحورو والعربا كان  
لان المعنى كفا لا بد ان بالاصل المنقول منه قوله الكنايات كم وكذا  
لعمد كبت وب الحديث الكناية لغة واصطلاحا ان يعرف عن معنى لفظ  
كان ومعنى يلفظ غير مخرج في الالة عليه ما للابها م على بعض السبعين  
كقولك جاني فلان وانت رديدا قال فلان كبت وكبت ابها ما على  
بعض من سمع او شاع المعبر عنه كمن للفرج في السج او الفعل الصبح و  
كوطب وقلبت اي عن صاحب وكالفاظ الحديث والاختصار كالقوله  
الراحم الى مقدم او تنوع من الفصاحة كقولك كسر الرما وكسر العري  
او لفرزك من الاعراض والمشي معه ان كان لفظا فقد يكون المراد من  
ذلك اللفظ كقوله كان فعله لم علاموا كها دمار كرو لم يلع ولم يسي  
حواله وكقولك مرت رجل فعل اي حتى وقد يكون المراد بمجوز ذلك اللفظ  
كالالفاز والمصباح نحو الكف والكف في ممة وكذا الاوزان المعبر بها  
عن مورد ما بها في اصطلاح النحاة كقولهم اقل صفة لا يعرف موعبارة  
من كلمة او لها سمرة زائدة بعد ما فاسا كنه بعد ما غير مفتوحة بعد ما لام  
غيره من الاوزان كما يجي في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهام  
كما لا نسا لسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكف وغيره من الاسماء  
لان كلها سؤال عن معين غير مخرج باسمه فمن هو ال عن دي العلم المعين  
غير المصحح باسمه ولو مخرج قلت ازيد ام عمرو او ادلك الفاضل ام  
ذلك الجاني بل وكذا ابن سوال عن مكان معين غير مخرج باسمه وكذا الاسماء  
الشرط كلها كائنات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام معني اي  
الموصوع للمعين شرط كائن واستفهاما كمن هذه الاسماء شرط او استفهاما  
عن المعصاة غير المحصورة اختصارا اذ كان الطول عليك لو قلت مكان  
اس زيدا في الدار ام في السوق ام في الحلال الى غير ذلك من المعاصات

الشرط وحرف الاستفهام مقدر ان قبل هذه الاسماء كما هو مذموب سويدي  
كنايات عن المعصاة الكثرة كما بدأ وقول المص ليس نحو من وما وكيف كناية  
منوع اذ كثر ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم  
قوله انما وانت ليس بكناية لانه نصيح بالمراد وصير الغائب كانه ارمو  
وال على المعنى بواسطة المرجوع اليه غير مخرج لظاهره فيه ويقال كبت  
عن كذا وكبت قال والى لا كوا عن دور لعمرو واعب احاما بها  
فما صرح بالكناية ضد التخرج لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات  
ليست ممتعة فان فلانا وفلانة منها بالاتفق وسامعها وان المشتق منها  
كم وكذا وكان وكبت ووب واما اسما الاستفهام والشرط فلم يعد  
لان لها بابا اخرى اخص به بالكنايات كالظروف اني كون كل واحد  
فمين موباد ما قال المص المراد بالكنايات الفاظ يسميها لعمرو ما وقع  
في كلام متكلم مفسرا بالابها م على الخطاب اولسائه فكم لا يكون من مد الصل على  
ما اورد اسما م كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه  
ليس كناية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كبت ووب في قولك كان من كذا  
كبت وكبت ووب ووب على مثل قولك قال فلان كذا وقال كبت وكبت  
داخل في حده فقط وكان خارج عنه نحو قولك كان رجلا عندي واما ما لم  
الحركة فلكونها موضوعة وضع الحروف على قبل اولسها ما حصا الاستفهام  
قال المص والاندلسي ولصها معنى الانتشار الذي هو بالحروف كناية  
الاستفهام وحرف التخصيص غير ذلك فاسمها لص معنى الحرف فان قيل  
الكلام المحرر هو الذي يقصد المتكلم الذي ان له خارجا موجودا في حد ذاته  
مطابقا لمالك لم يكن فان طائفه سمي كلامه صدقا والافكذ بالاولاسي بالصد  
المكتم به ذلك بل انما يحصل التكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصد  
كم او رب لا بد فيه من ان يقصد المتكلم مطا لعمد كخرج نحو كم رجل لقيته و  
من السحب مطا صدره فيصح ان يقال بالقيت رجلا ولم يصح صدر احد  
وجاز التصدق والتكذيب دليل على كونهما خرين فالجواب ان معنى الانتشار  
في كم في الاستكبار وفي رب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان يطلع  
بل هو الموحد لها كلامه على قصد ان في الخارج كثره او قل لا اسكرا ولا  
اسعلا لا فلا يصح ان يقال له كبت فانك ما اسكرب العمار وما اسعلا  
الاصح كما لو قاله ما اسكربم صح ان يقال له اسكرب ولا يصح ان يقال



ما يعجب من كثرتهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك بعد قيامه ساعدا  
الكلام كما افادكم رجل لفته انك بعد لما ذه كسر بهذا الكلام بل المعنى انك تكلم  
بانتقائه في الخارج وبالي تمام القول فيه في فعال المدح والذم انما اراد تعالى  
وآياتك اقلالة في الاصل في المصنوعة الاسارة دخل عليه كاف التشبيه وكان  
وامساراه الى عدد من في ذين المتكلم منهم عند السامع ثم صار المجموع  
والتي غير الحرف من معنى التسمية والاشارة كما ذكرنا في ما نالك بركب وادى سا  
فصار الكلمتان كلمتين واحدة وكذا نقول ان كذا ما لك برفع مالك على انة  
خبران ولا نقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سبويه لا يكون اسمية  
للفردية كما ينبغي في حروف الجر فيقضى هذا على اصل بيانه قوله كذا العدد قد يكون  
لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا او اما كان فهو كاف التشبيه دخلت على  
اي الى في غيبة الابهام وقت ما لقطع عن الاضافة فكان مثل كذا في  
الجرور من مهن عند السامع الا ان في الاشارة في الاصل الى في ذين المتكلم  
مختلف اي فانه بعد المبهمة والتمييز بعد كذا وكاس في الاصل عن الكاف كان  
اذا دى في شكلك رجلا لاك من في كذا رجلا وكان رجلا ان مثل العدد  
المبهم من اي جنس هو لم من العدد المبهم حتى يكون المسمى من ادى قاي في الا  
كان مكررا لانه اعجز على الحرف من معناه الا فرادى وصار المجموع كاسم مفرد معنى  
كم للجزء فصار كانه اسم معنى على ان يكون آخره نون ساكنة كما في من لا سوس  
فكذلك يكتب بعد انا نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط ولا لجرى لركب  
ايضا يعرف فيه قيل كان الف بعد الكاف بعد ما سمة مكسورة بعد ما نون  
مكسورة ساكنة قال بونس مواسم فاعل من كان وذهب المبرود والاولى الى اسم  
مواسم كلمتين لما ركبوها اسما على عل فالكاف فاذا كلف الهزة المكنة فقلت  
اي صارت عسا وحذفت احد السامين وبقيت الاخرى لا ما وقال القليل  
انما الساكنة من اي قدمت على الهزة وحركت حركتها لوقوعها موقعا وسكن  
الهزة لوقوعها موقعا الياء الساكنة ثم قلت اياها التاخر كما وانفتاح قبلها  
فاجتمع ساكنان الالف والهزة فكسرت الهزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء  
الاخرى بعد كسرة فادسها التنوين بعد زوال حركتها بالمنقوص وقال فيهم  
الاء التاخر كهدمت على الهزة وقلت التاخر كها وانفتاح ما قبلها كهم  
الهزة وكسرت الساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض وشم من قال  
قدمت العين اي الياء الساكنة على الهزة وقلت الفاء مع سكونها كما في

ثم نقل كسرة الياء الى الهزة اتماما للتعبية وحذفت للتنوين ليل ان من لقائه كهي  
كس وقل يقال لنا وفتح الهزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلت ياء التي هي لام  
الفاء لحر كها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاي نحو كعي كحذف حركة الهزة  
مع ايراد الاولى وجاهد كما نحو كع اما على حذف العين واللام معا وحذف كسرة  
اللام الى الهزة واما على حذف العين وحذف كسرة اللام وحذفها للتنوين كما  
في عم وسج واما كيت وويت فانما لان كل واحد منهما كلمة واقعة موضع  
والجملتين حيث هي لا تسمى اعرابا ولا ياء كما مر في المركبات فان قيل كان  
يجب ان لا يكون منه ايضا كالحمل فقلت يجوز حملها عن الاعراب والياء  
لانها من صفات المفردات ولا يجوز حملها المفرد عنها فلما وقع المفرد موقع  
اعراب له في الاصل ولا يبار ولا يجوز ان يكلوا اسما ملحقا على الاصل لئلا  
يلحق ان يكون الكلمات عليه وسواها اعرابا او بعض المساب وسواها الى  
عن المركب كعنه عن سب الاعراب سب البتة كما قيل عدم العلم على  
العدم فان قلت انهما وضعوا لكونا كانه من جملة لما محل من الاعراب نحو  
قال فلان كيت وكيت اي زيد منطلق مثلا ودي في موضع النصب قلت  
الاعراب المحكي في الجملة عارض فلم يعبه وبنوا على الفتح كسر لقل الياء  
كما في اس وكيف او لكونها في الاغلب كانه من جملة المنصوبة المحل فبجوز  
بنوا وما على الضم والكسر ايضا تشبها ببحث وحذف الهمزة المكنة من لواء  
الخطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر دود ودس وسمعتا  
من كنه وده وحذف لام الكلمة وابدال الياء منها كما في حب والوقف عليها  
يا ياء كما على حب ومن العرب من تخطها على الاصل فلا يكونان الا مفتوحين  
لمصل التشديد والوقف عليها بالياء ولا ميم ياء لا واوا اذ ليس في الكلام  
مثل حوب وواو حواو بدل من الياء الا عند الماضي وعنده واو حواو  
اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كنه وده واوا ولم يقل ان اصلها كونه وده  
لان اللام اولى بالفتح من العين فلو كان العين واوا لعل كون وده  
والاء فيما لكونها جارا من على الضمين وعلى ابو عمدة كنه بالياء ساكن  
كس مفتوحة ومكسورة **هـ** فكم الاستغناء ميم ميم من منصوب مفرد وميم  
الجزئية مجرد مفرد ومجموع ويدخل من فيها ولها صدر الكلام كهم الاستغناء ميم  
والجزئية يدلان على عدد ومحدود فالاستغناء ميم لعددهم عند المتكلم معلوم  
عند المخاطب في طلب المتكلم والجزئية لعددهم عند المخاطب وربما يعرف المتكلم انا



المعدود وهو مجهول عند المتكلمين في الاستفهامية والخبرية فليدرك احسن الى  
المتكلمين المعدود ولا يذف لانه لا يدل كما تقول مسلما عندك اذا جرى ذكر الد  
اي كم دينار او كم عندى اي كم دينار قالوا وحذف خبر الاستفهامية منصوب  
منفرد مطلقا على المرتبة الوسطى من العدد وينبغي الحلة في باب العدد وانما حلت  
على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الغالب الكثرة والقلية  
على الدرجة المتوسطة من القلة والكثرة الاولى ولم يسموه تقدير لكن فصل الخبر  
عن كم الاستفهامية جاء في الاخبار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد  
الا اصطرا كما قال على ابي بعد ما قد مضى لعلون بل هو لا كالمثل ذلك لان  
العدد مع المعدود وكلمة واحدة الارى ان عشرون مع ميمزة ممرز  
ورجلان ولو وجدوا لفظا لا على العدد والعدد وكما في المفرد والمنى  
لم كما جوا الى العدد وكذا كل مقدار مع ميمزة لا يفصل بينهما نحو رجلان زياتا  
سويلا لفظا على الاخر بخلاف كم مع ميمزة ولا يجوز جر ميمزة الاستفهامية  
الا اذا احرست بي بحرف الجر نحو على كم جدد ابي ملك وكم رجل مررت  
فجوز في شدة الجر مع التصب والنجوز قد لفظا كم وميمزة جراد الجر عند  
الزجاج سببا فانه كم الى ميمزة كما في الخبرية وعند النحاة سو مجرور ومنه قد  
ومجوز اخبارا قصد الطابق ولا يجوز ان يكون الجر وراد لاس كم لان ابدل  
من متضمن الاستفهامية بحسب معارسة ليمزة الاستفهامية كما مر في باب البدل  
يكون ميمزة الاستفهامية مجرور ما كسر المرتبة الوسطى خلافا للمكوفين وعلى  
السرائي في العدد اعشرون علما لك اذا اردت طوائف من العلماء  
حواركم علما لك فمئة المعنى وقال البصريون لو جاز نحوكم علما لك  
حال لا ميمزة التمييز محذوف اي كم لعلك في حال كونهم علما والعامل  
في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عند سيم كم علما لك لا على ذلك انفس كما  
انعدم في الحال والخبر في ضمير الخبرية باضافتها اليه خلافا للقرائة عنده  
من مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور لعلام مقدرة  
وانما جوز الفراء عمل الجار المقدر معنا وان كان في غير هذا الموضع تاركه  
دحول من على ميمزة الخبرية نحوكم من ملك وكم من قرية والنسب اذا عرف في  
جاء تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية وميمزة جاز جره عند الفراء  
لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه مطلقا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع  
الفصل الا على انه مسبب بونس فانه كسر الفصل بينهما في التسمية بالظرف وبشبهه

في الاختيار نحو قوله لم يولد مال العلي وكرم حله قد وصفه وقال لاند لسي ان لو  
كسرهما بالظرف وبشبهه اذ لم يكن مسقرا ولم ينقل خبره عدم الاسفراء  
عن بونس منها كما نقلوه كلهم في الاستفهامية نحو لانا اليوم لك والدليل  
على جواز الفصل المستقر ايضا قوله كما في سعي سعي بكر سعيكم الدسوة بعد  
لعلكم وسبويه لا تخبر الخبر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة كما في  
سعي سعي بكر السب واما الجر مع الفصل بالجملة فلكونه الا للضرورة  
على غيبة المتقدم وذلك نحو قوله بالي سهم فضلا على عدم ادلا كما ومن  
الاخبار احتل اذا كان الفصل من كم الخبرية وميمزة الفعل متعدي وجب  
الامان من لاند لعلس الميمزة بقول ذلك المتعدي نحو قوله كم ركو ابي  
حبات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور ميمزة مع الفعل  
كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب نصب ميمزة الخبرية مفردا  
كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييزها وبين الاستفهامية على  
قرينة الحال فجوز على هذا ان يكون كم نعمة بالنصب خبرية وانما الخبرية  
مفرد وسوا كسر الجمع لان كم للتكثير فصار ميمزة كسر العدد الكثير وموالا  
والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يحر في العدد الصريح لان في لفظ العدد  
الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى تلك الدلالة على جمع الميمزة انما كم فهو كناية  
عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز اجمع ميمزة تعزى بالكثرة قوله ويدخل  
فيها اي في ميمزتها اما في الخبرية فكنس نحوكم من ملك وكم من قرية وذلك  
لما وقع خبر التسمية المضاف اليه كم واما ميمزة الاستفهامية فلم اعلم عليه مجرور  
من في نظم ولا سر ولا دل على حوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما  
صحته واذا احر الميمزة فلا بد من بعد سيم منوه قوله ولما صدر الكلام  
اما الاستفهامية فلا شفاء واما الخبرية فلما تضمنت المعنى الاثناسي في  
الكسر كما ان رب لما صنعت المعنى الاثناسي في التقليل وجب لاصدر  
الكلام ولي في نصها معنى الاسرار اعني رب وكم نظر كما ينبغي في باب العود  
وجب لاصدر تضمن معنى الاثنا لانه موخر في الكلام يخرج له عن الخبرية وكل  
ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والمنة والمنة ونحو ذلك  
فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحل السامع تلك الجملة على معناها قبل السمع  
جاء المعرف في اخرها لئلا يحل حاطره لانه مجرور ان ان يرجع معناه الى ما قبله  
الجملة مورافها فجوز ان تنفي الجملة على حالها فيرتب جملة اخرى لوردا



المرتبها قوا وكلاما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وكل ما بعده فعل غير متعلق به كان  
منصوبا معمولاً على حدة وكل ما قبله حرف جر ومضاف ومجرور والآخر مرفوع صدر  
لم يكن ظرفاً وجزا كان ظرفاً وكذلك اسماء الاستفهام والشرطية وكلاماً اي كذا  
وكم الخبري وانما وقع كل منهما مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً لانها اسمان ولا بد لكل اسم  
مركب من اعراب وما قاما من لوازم الرفع والنصب والجر فيرفعان وينصبان و  
يجزان وقوله وكل ما بعده فعل احد فعلين مراقبهما في الاعراب يعني اذا كان  
بعدكم فعل ثم عمل نصبكم نصب النسيب الراجع اليه كما في نحوكم رجلاً صريخاً  
او نصب متعلقين ذلكا خبرين كما في نحوكم ضربته او في متعلق ذلكا خبرين كما في  
في نحوكم رجلاً ضربت وكم غلامه كان كم منصوباً معمولاً على حسب ذلك الفعل غير  
المسئل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل في المفعول به  
نحوكم رجلاً ضربت وكم غلامه ملك والاولى ان يقول معمولاً على حدة  
المهم ما و ذلكا كقولكم بوما ضربت فكم منصوب على الطرف مع اقتضاء  
الفعل للمفعول به والمصدر المفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات مع ما لا  
المنصوبات انما هو محك الفعل وحسب المهم فقولكم بوما ضربت فكم منصوب  
كم رجلاً كان اصحابه كونه مفعولاً به ولوقلت كم ضربت لان نصب كونه مفعولاً  
ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والمجمل خبره والخبر في الجملة  
على ضعف كما مرفوعاً بالبعد فعل رداً وسهلاً ليعمل نحوكم بوما انت ساروكم  
رجلاً انت ضارب وليس يعرف انتصابها الا بمفعولها او ظرفاً او متعلقاً  
او خبراً كان نحوكم كان ملك او مفعولاً ما الباب فكم منصوب بالملك فلو كان  
بالبعد فعل غير متعلق عنه مفعول فكم جارك فان جاء فعل غير متعلق عنه  
لصحة لان معنى الاسماء عن خبره انه كان معصية لو لم يصح خبره كما ذكرنا  
في المنصوب على شرط التفسير مع ان كم مرفوع المحل مبتدأ وقوله وكل ما قبله حرف  
جر او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما مصدر  
لان ما جر الجار عن مجروره مع نصب عمل فمرفوع تقدم الجار عليهما على ان جعل الجار  
اسماً كان او حرفاً مع الجود وكلمة واحدة مستقلة بتصدر حتى لا يسقط الجود عن  
مرحبه ولذا حذف الفاء الاستفهامية اذا انحوت على تقدم في الموصولة  
فكأنكم رجل مرتد وغلامكم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعرب  
كم لو لم يكن مضافاً اليه قوله والآخر مرفوع اي لم يكن بعده فعل غير متعلق  
ولا قبله جار فمرفوع ذلكا انه اذا لم يكن لا قبله ما مل ولا بعده كان اسماً

مجرد اعني العوازل على مذنب البصر فيكون مبتدأ او خبراً وذلك انما كان  
لا يكون بعده فعل نحوكم ملك اوان كان كان عاملاً في خبره او متعلقاً بما  
وبه الغاية نحوكم رجلاً جارك اذ كم رجلاً جارك غلامه اذ على المفعولية نحوكم  
ضربت او ضربت غلامه ولو قبل في المسجل خبر المفعول او متعلقاً به فمرفوع  
كم والتقدير كم رجلاً ضربت ضربته لاني ان الرفع فيه اولى للسلامة من الخذف  
والتقدير على ستن فيها الضمير عامله على شرطية التفسير والاولى ان يقدر ان نصب  
بعدكم ومجمله لمعط التصدير على كم ولا منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم  
لفظاً او التصدير والتقدير لفظي هو المقصود قوله ان لم يكن يعني كم ظرفاً وكونه  
ظرفاً باخبار خبره نحوكم بوما سرك فكم منصوب المحل اولاً واحل في قوله  
فعل او شبهه غير متصل عنه لان التقدير كم بوما كان سرك ومرفوع المحل سالكاً  
مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجل جارك واما كم ملك  
كونه خبر المبتدأ لكونه مكرراً وبالبعد معرفة كما مرفوعاً في باب المبتدأ فقولكم  
كذلك الاسماء الاستفهام والشرطية اي يقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ذلك  
من مواقع كم الا ان مرفوع من هذه الاسماء كسي وان واذا ان لم يحذف  
مرفوع من اس غلامه من كونه منصوباً على ظرفية وقد يخرج اذ عن الظرفية كما في  
في باب الظروف ويرفع اسماء الاستفهام محلاً مع انتصابه على الظرفية اذ كان  
خبر مبتدأ مخرجاً مني عندك لعلان واما اسماء الشرطية فلا يكون ال  
على الظرفية اذ ما ليس ظرف نحوكم وما يقع مواقع كم مرفوعاً بالابتداء ومنصوباً  
ومجروراً فالمرفوع انما مبتدأ نحوكم ضربت ومن قام تحت واما خبره ولا يكون  
الاستفهاماً نحوكم ما وما دسك والمنصوب اما مفعول به نحوكم لقيت  
ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات اسماً  
والجود نحو غلام من انت وما مرتد وغلام من يضرب اضرب ومن راى  
ومنصوباً مفعولاً به كونه لقيت وما فعلت من ضربت اضربه وما يفعل افعله ولا  
يقع غير ذلك من المنصوبات اسماً والظرف في كلمات الشرطية نحوكم وما دسك  
الى الشرط لا الى الحارة فان كان الشرط مبتدأ الى خبره او متعلقاً به كان  
اولاً زامناً في مبتدأ نحوكم جارك فاركه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان  
متعلقاً بما خبره او متعلقاً بخبره نحوكم ضربت فركه او من ضربت غلامه  
فالاولى كونه مبتدأ ويجوز انتصابها مفعولاً لغيره انما هو وان كان متعلقاً  
غير متصل عنها بخبره ولا متعلق بخبره فمرفوعاً في نحوكم ضربت فركه ويجوز



كنا مبتدأ على ضعف وطور ما عمل الجوار في أداة الشرط كما هو المصنف من حيث  
في مسمى حكي على معنى في الظروف المسببة لجازان يكون في نحو من جارك  
فأكرم ومن ضرب زيد أفا ضرب منصوباً لعل يكون مفعولاً للجوار وان يكون في  
من جارك فافترضه منصوباً لعل بفعله الجوار لعل ان الجوار لا يعمل في  
أداة الشرط فلا يفترض عليها ايضاً لان ما لا يعمل بنفسه لا يفترض العمل كما هو  
في المنصوب على شرط التفسير والسر في عمل الشرط في أداة دون الجوار ان  
الاداب من حيث طلبها المصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلاً  
كان في اللفظ ايضاً ما حراً بل لا يعمل فيها إلا معنى الابتداء لان مرتبة  
العمل المتقدم من حيث كونه عاملاً فمصدر لها من الساحة من حيث المعولة  
مع تقدمها لفظاً لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا من محور تقدم عليها لفظاً  
وموا الشرط وأما الجوار فانه يجوز ان يتقدم عليها ما لا على الجوار كما هو  
الكوفي في أو ما قطعاً عنها الأداة على الجوار كنه سبب البصر من على الجوار في قسم  
الأفعال فليتم بجزءها سوار كانت الأداة ظرفاً كنه دأب أو غيره كنه وما  
والدليل على أنه لا يعمل الجوار فيها انه لم يسمع مع الاسرار نحو ايم جارك  
فأضرب نصب اسم وان قلنا ان حرف الشرط مقدراً فهو قبل كلمات الشرط كما  
هو مذهب يسويه فكلمات الشرط اذن مفعولة لفعل مقدراً بفسره ما بعده ابدأ  
سوار كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الأداة على فعل ظاهراً  
مقدراً لا في قسم الافعال وذلك عند البصر من ولا يلزم مثل ذلك في كلمات  
الاستفهام لان حصة الاستفهام يدخل على الفعل والاسم في قسم وفي كم  
لك ما حرره حاله ثمة او جرحه قد حذف في مثل كم مالك وكم ملك وكم ملك  
البيت للفرود وتامه قد عار قد حلت على عار العار المعجزة الرسخ  
من انذار الرجل فيكون منقلباً للكف او العدم الى انيها يعني انها لكثرة المدة  
صارت كذلك او هذا حله لا يشبه الى سوه الملهة اما عدى حلت على تشبه  
حلت عارى معنى حلت او سلط اي كسب كارباً لخدمها مسكها منها  
فقد مسمى على كره مسمى ودجبه نصب في عه كونه خبره على ما تقدم من جواز  
نصب منزلاً عنه بعضهم او استفهامه وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل  
التكلم كاد تقول نفس الكلب ما له الا انه ذهب مسمى عدد الدواب والخراب  
ان كم خبره ارفع على حذف المجرى ما مصدره بتقدير كم حله نصيباً وجواباً  
على الاستفهام على سبيل التكلم والجواب على الاخبار واما ظرفاً بتقدير كم مرة

نصيباً على التكلم وجاء على الاخبار فترفع على بالابتداء ذلك معقلاً والخبر قد حلت  
في الوجهين منصوباً للمحل اما مفعول مطلق الخبر المبتدأ اذ ظرف لعل تقول من  
زيد ضرب وامرأتين زيد ضرب واعلم ان يميزكم لا يكون التكرار استفهاماً كان ولا  
اما الاستفهامية فلو جوب تكثير المميز المنطوق واما الخبرية فلا نها كناية عن عددهم  
ومع ذلك ذلك والعرض من امان للمميز من جنس ذلك المحدث والبسم فقط ذلك  
محصل التكرار فلو عرف وقع التعريف صاعداً لكم في حالها مفرد اللفظ كذا قال  
الا انه لسي فجزء العمل على اللفظ نحوكم رجلاً جارك مع ان السؤل عنه شئ او مجموع  
و يجوز العمل على المعنى نحوكم رجلاً جارك وجاءكم وكذا الخبرية وقال بعضهم كم  
مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل فسنى على هذا ان لا يعود اليه ضمير المثنى وهو الجواب  
لوجازان لسفهمكم عن عدد الجماعة الذين جاءوا الخاطين مفصلين جليس جليس  
لوجب ان يقول كم جليس جارك لانك اذا قصدت لفصل جماعة على مثنى  
او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في فصل جليس واي جليس وان عمل  
رجل اى رجل على حرف في باب الازدواج ولم يسمع كم جليس لا استفهاماً  
خبراً ولا يجوز كم امرأة جارك وجبك وجاءكم جملاً على المعنى واللفظ ولا يجوز  
ان يكون الضمير عادداً الى التمييز لبقا ابتداء بل ضمير من الخبر وهو جملته ولا  
كم رجلاً ولسار جاءكم بعطف الجمع على ميمز الاستفهامية عند البصر من واما  
كم ثاة وحليها دكم ثاة وفصلها فلكون المعطوف تكرة ايضاً على ميمز في باب  
المعارف وقد جوز بعض النحاة نحوكم رجلاً ولسار لانه يجوز في ان يبع بالاجوز في  
المبتدع كما في قوله الواجب المائتة الميمان وعندنا وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب  
المعطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لبيت امرأة دكم رجلاً  
جاءني عطفاً على كم ولا يجوز واما ما عطف على التمييز لان المرأة الملهة داب واحدة  
فلا دخل فيها الكسرة والتقليل واما كان فعل ابو سبيد عن يسويه على انه بمعنى  
رب لا كم قال لانه لسفهمكم كم لك ولا لسفهمكم كان لك كمالا لسفهمكم تركب وليس  
واحد وذلك ان كم لكثرة استعمالها دون كان حذفت ميمز واما رب فخرجه  
لا تحذف مجردة ولم اعصر على منصوب بعد كان وقال بعضهم يلزم ذكر من بعده  
ولعل ذلك لانه لو لم يرب من وجب نصب ميمز له بحسبه بعد المنون فكان ميمز  
كم يميزكم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاز كان في الاستفهام قليلاً دون  
كذا ومنه قول ابي ذؤيب كعب لرب من جمل من كان بعد سورة الاخراب اي كم بعده  
فاستعملها استفهامية وحذف ميمز واما قبلان ويلزمها التصدير دون كذا



معنى الالف نحو كم الحيرة وورود كذا مكررا مع واو كذا او كذا كرسى فزاده  
مكرره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا ادرى ما وعن الحديث نحو قال فلان كذا  
ولاد لانه في على تكثير النفاذ وكنى بعضهم كذا المهر بجمع كذا ادرى ما وعن ثلثه واما  
والكسر دون عطف على احد عشر وبارك المكرر مع العطف على احد وعشرين  
واما وريد قال بوشينه وخطا العوارى العدد حتى جازوا كذا ادرى ما بجمع جلا على ما  
وهذا يخرج من لغة العرب ادا لم يرد مكررا في كلامهم مجردا وانشاء في كذا  
تفسير الالف المبهمة الى ما يتاها من الفاظ العدد والتمسك لان الفصل على  
على كية العدد واما البسملة لادل على كية كرم بالافعال المسموعة واما  
فيخرج من نحو كذا ادرى ما واحد او اثنين او ارب كذا او كذا كذا في كذا  
والاقل ان الكاف فيها واحدة في محل الاعراب لان الحرف كسب عارا  
كلمة واحدة كما تقدم ولا شغ في تقدير الاعراب على الكاف اعدادا للاصل  
اعلم **حرف الظروف** منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعده وجرى مجراه  
لا غير وليس غير حيث اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة  
قبل وبعده وبب وثوق وامام وقدام ودار وخلف اسفل ودون واول  
ومن هل ومن علو ولا يقاس عليها بما يتاها نحو بين وشمال واحر وغير ذلك  
ومعنى ان تعرف انه حذف المضاف اليه وورد المحذوف مضافا اليه اسم  
المضاف الاول نحو الالهة واما ما ساج وان لم يورد فلا يحذف الا ما ساج  
على مسمى الاسم المفعول كقبل وبعده واخرهما المذكورة وكل وبعض وادرج  
هذا المحذوف الا اذا قام حرف على معنى ذلك المحذوف واما ما ساج في الظروف  
عند قطعها عن المضاف اليه لثابتها الحرف ما ساج الى معنى ذلك المحذوف  
فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لما ساج وجود المضاف اليه فلم يرد  
الموصولة متى مع وجود ما يحتاج اليه من مفعولها قلت لان ظهور الاضافة فيها سر  
جانبا سميتم لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانه وان كان مضافا  
الى المفعول الموجودة بعد الا ان اضافة ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة  
الى مصادره تلك المفعول كالمضاف اليه محذوف والادل في بعض وكل المفعول  
من المضاف اليه محذوف ولما اعدل لم يبين اذ المضاف اليه كانه موصولة  
واما افعال البناء في هذه الظروف دون التعويض لا بما طوف قليلا  
او هو من على مرفى المفعول فيه وعدم التعريف بتاسيس البناء اذ مصادره  
التعريف الاعرابي ونحو ايضا في هذه الظروف دون التعويض لانه كس على قوله

ان لعوض السون من المضاف اليه يعرب قال ونحن ملنا الاردار سورة  
فاسرنا بعد اعلى لده حمراء قال صاع الى السرا كس ملنا الكاد اعلى الى السرا  
ومنه القارة النفاذ لده الامر من قبل ومن بعد ويقال لده او لا فعلى هذا  
لا فرق في المعنى بين اعرب من هذه الظروف المقطوعة واما ساج منها واولا  
قال بعضهم بل انما ساج اذن معرفة لعدم معنى الاضافة بمعنى كيت ملنا اي قد  
واما اول اي متقدما ومعنى من قبل من بعد اي متقدما ومتاخران  
من زائدة قبل ويجوز سون هذه الظروف المقطوعة لضرورة الشعر فوقعه  
نحو جئت قبل وعلما كذا قبل في المنادي المسموعة مطروحا مطرا فيجوز ان يكون  
قوله فاسرنا بعدا وقوله وكيت ملنا من هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة  
عامة لانه كان حقا في الاصل ان لا يكون ما يفتنهما المعنى السلي بل يكون  
الى المصوب اليه فاما حذف المصوب اليه وصحت معناه استعرب صيرورتا  
لما حذف ذلك لوصفها فسميت بذلك الاسم العرب ولم يسم كل وبعض مقطوع  
الاضافة عاين لسون عوض عن المضاف اليه ونقول محذوف من على سراج ايضا  
كم ومن عال كفا ومن عال كرام ومن علو كفا ومن علو سراج الفاء  
سلك اللام فاذا سب على على النعم وجب حذف اللام اعلى الى سراج  
لوقلت على لا سب على الياء ولو حذفها قلت من على لم يسم كونهما  
على النعم كاخوة واما نحويا فاضى فاطرا النعم في المندى المقدر المرفوع  
واذا قدمت ما علو ساكنة العين وجب فتح فانه كان من الاعراب نحو  
وكسرة نقول علو الدار كما نقول سفلها اما جوار ما علو على النعم نحو علو من  
سار العايات فليقل الواو المقنونة واما الكسرة نحو علو فاما التقدير المضاف  
اليه كما في قوله عا لطم من سلمى حاسم واما قوله ليس غير بالفتح على في الاسماء  
فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع الاضافة الى النعم واما لسا  
على الكسر استعمالا للنعم واما النعم نحو علو فعلى قياس سار العايات وورد  
ساج على هذا الى اسى لسان لاسرهما من علو لا يحب منها ولا سحر لضم داوا  
ونقما وكسرا وبنار الغايات على كسرة ليعلم ان لسا عا في الاعراب على النعم  
حرا باقى الحركات لاجتماعها من الوصل محذوف المحتاج اليه اعنى المضاف اليه  
ولكل لسا جميع الحركات لانه في حال الاعراب كانت في الاغلب غير منصرفة  
فكانت اما مجرورة من اذ منصوبة على الظرفية او مخالفة لمرتكبة ما حركها بها  
قوله وجرى مجراه لا غير وليس غير حيث شبهه بغير الظروف العامة لشدة ال



التي فيها كما في الغايات كونهما جات غير محصورة ولا هما غير لا يعرف لانهما  
وسى اسديا ما من سهل فقد الم من سهل على الصم ولا تحذف منها الضافات اليه  
اللام لا التسمية وليس نحو افضل هذا لا غير جاتي زائد ليس غير لكثرة احتمال غير  
بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا قد تقدم انه تحذف المستثنى بعد الا  
التي بعد ليس المضاف اليه المحذوف في ليس غير المستثنى المحذوف في نحو  
فولت جاتي زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه سلب على الصم لانهما  
للغاياب بالاهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال في  
على الصم سبها لغيره لا يعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله  
ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى  
الحل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان  
واذ وفي الزمان على خلاف في الهاء لوضوح وهي سلمه او اعل من مفتح  
الى الجملة التي عليها او لا كما يجي حيث واذ لصال الى الفعلية والاسمية  
واما اذ ففي حوا اضافة الى الاسمية بخلاف كما مر في المنصوب على شرطية  
التفسير واما جازية الاضافة الى الجملة ولا يكون الا ما اضاف الى جملة  
منها احد الازمنة الثلاثة بشرط ذلك لاساس الضافات المضاف اليه في الال  
على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين واما اصح الى هذا السبب لان  
الاضافة الى الجملة على غير الاصل او المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي  
نعمه لاسم الجملة فعلى هذا المضاف على الجواز مكان الى جملة لان الجملة لاهما  
مهما احد الازمنة فاذا قرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية  
لا لاسم الفعل على الازمنة وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر  
منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان سعاد الزمان منها يكون في  
حرما فلا تقول تعالى يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونا مشهورا  
الوقوع في احد الازمنة الثلاثة وان كان حراما اسمين اما في الماضي كقولك  
اعلمك حسن الخلق اميرا وفي المستقبل نحو لادمك لاشيئك قال تعالى  
يومهم بارزون لا يحصى قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الى المرافعة  
الى اسم الا بشرط كونها ما صحت المعنى جملة على الواحد الاضافة الى الجملة  
وقوله تعالى يومهم على ان يفتنون وقوله يومهم بارزون ونحو ذلك كقولك  
هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدر كقوله  
قال لم يكن الزمان ظرفا لمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له منع الجملة

من الاضمار ما يكون كظرف مصدر ما فلا يعمل الاعم حرف مصدرى كان ولا  
وما قبل الجملة قال تعالى من قبل ان تظلم وجوا ومن بعد ما كاد يزع قلبك  
ومن بعد ان طعوه ونحو ذلك واما اضافة رب الى الجملة الفعلية نحو وقف  
ربك ارحم اليك فلكونه مصدرا بمعنى المطوم مقام مقام الزمان المضاف  
والاصل زمان رب خروجي اي مدة ان سطى خروجي حتى يدخل في الوجود  
والمعنى الى ان اخرج فونحو املك حقوق الشمس فلما قام مقام الزمان جاز  
اضافته الى الفعلية وكذا ان لمعنى غلامه يجوز اضافة الى الفعلية لاساسها  
الوقت لان الاوقات علامات لوقت بها الحوادث ولعن الهاء الاضاف  
لكن لما كان رب دانه وحسن في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الال  
مصدره محرف مصدرى قال به بعد مون المحل سعا كان على ساكنها ما  
وقال الامم مبلغ معنى مما به ما يكون الطعما وتقول اتم ما اخرج فاذا  
اصف نفس الزمان على نقله الكوفون كما يجي الى الفعلية مع حرف مصدرى  
تكيف بما يشابهه ويضاف ذو ايضا موبا كما عابه في نحو ذوال لوالوا والاض  
والا الى الفعلية في قولهم اذهب دى سلم وادى سلم دى سلمان وادى  
دى سلمون فقال بعضهم مصاد ودى صفة لا مر اى اذهب مع الامر  
الذي سلم فيه والاض معنى مع وقال السرا في الموصوف دى الوقت الى  
ادى في الوقت دى السلاية اى في وقت سلم فيه والاض معنى في فلا يكون  
الاضافة شاذة لانه كان الزمان المضاف الى الفعل او قال بعضهم مود والطاس  
اعرب ووجب له امر في الموصولات انها بالواو في الاحوال على الامر  
ورما استعمل ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها في الاضافة الى الاسم نحو  
جاتي ذو فعل وذوا فعلا وذودا فعلا وذات فعلت وذوا ما فعلنا وذودا  
فعلن ويحتمل ان يكون طاسه على حكمي ان الدان كما مر في الموصولات و  
يكون معنى صاحب اضيفت الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد حرفي  
الجملة التي على حيث واذا فعلا فصعد ذلك الفعل ولى لما بينهما من معنى شرط  
ومو بالفعل او لى فيت بجلس زيدا ولى من حيث زيد بجلس وفيما قال من ذلك  
في اذا لم تكن نحو قوله تعالى اذا الشرا تفت واذا السهار انظرت واذا  
الكواكب اسمرت واما الكلام في بنا حيث فالى بعد وقد سبه غير مثل الظروف  
المضافة الى المحل لزوما اعنى حيث واذا واذا ذلك لانها لسان منها لا  
لا حصر فيها كما انها غير محصورة بخود حاصره الحصار نحو اليوم والدار مصاف



الى الجملة لكن لما كانا متبنيين ما تشبها بعد المضاف الى صرح الجملة اضافة اليه الى  
 الى حلة مصدره محرف مصدرى لقوله تعالى في مثل انكم تطفون وقوله لم تشا  
 السرب منها غير ان لطف حماد في عصون داب او قوله غير الى قد استبين  
 على الهم اذا حب بالثوى النجار واما صدر ما اصفنا اليه محرف مصدرى ولما  
 ما اضيف اليه الزمان الى راضا فتا الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا  
 القسمين غير لازمة والجملة المضاف اليها الزمان في تاويل المصدر ايضا لان  
 التناصب من الزمان المضاف وجملة المضاف اليها في دالتهما على الزمان  
 وكون الزمان طرفا لمصدر الجملة المضاف اليها اعراضا عن الحرف المصدرى  
 في الزمان ولما يوجد في مثل وغيره فاجتج فيها الى الحرف المصدرى  
 مع انه يعمل الكوفيين من العرب انها تصف الظروف ايضا الى ان المنبذ  
 والتحفة نحو العجى يوم امك محسن وتوم ان يقوم زيد فان صح التنقل  
 في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم وغيره ان لطف على  
 ما الى واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجمل او الى المصدر  
 الذي تضمنه والراع في الحقيقة متشبه لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر  
 الجملة وى خبر كان المعنى يوم هذا المحر المعنى وايضا الاضافة في المعنى  
 الرمن ولا بد في الاضافة المصدر للمعنى من جهة تقدير لام التحصيل واللام  
 مصدره دخول على الجملة قال صاحب القس سرق الظروف المضاف الى الجمل  
 فصح ان يقال شك يوم قدم زيد الجازا والسارد على ان يكون منه يوم  
 ومع عايد هذا الاستعمال وعدم سماعه فصح ان لا سرق المضاف اذ كان  
 الفاعل في الفعلية او المتدار في الاسمية كقوله نحو يوم قدم امير ويوم امير  
 قدم اذ المعنى يوم قدم امير ثم اعلم انه ايضا الزمان لا وحسب الجملة  
 وان لم يكن طرفا الى منصوبا بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون يوم  
 ينفع الصادقين بالرفع واسم علم حيث جعل رسالة مؤلفه ليعلم  
 مقدارا وقال ما دل حيث يكون من مدلل وقال ابو علي في كتاب النحر  
 ما بعد حيث في موضعين منه للمضاف اليه قال لان حيث بضاف طرفا  
 لا اسما والمعنى حيث بضاف حيث كونه الى جعل فيه يكون فيه فالاولى ان  
 نقول انه مضاف ولا مانع من اضافة ومواسم لا ظرف الى الجملة كما في قوله  
 الزمان واما نحو يومه وحده ما عند فقالوا ان الظروف مضافة الى  
 اذ المضافة في المعنى الى حلة محذوفة مدله منها التسوس وفي ذلك بعض

حيث معنى اذ قوله حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك عوب الاحتمال  
 ستم المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ مضاف بعد ذلك الوقت واما قوله  
 تعالى يوم الوقت العلوم فقال ابو علي في الجية ان الوقت معنى الوعد كما ان معنى قوله ثم  
 ررم معناه ررم فهو معنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاول  
 لان اليوم ما وقع النهار واما ررم من الزمان ولو قلت الى ررم الزمان او يوم الزمان  
 لم يكن ذلك تسهيل هذا الكلام والذي مدولى ان هذه الظروف التي كانت في الظن  
 مضافة الى البيت لمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا الملك بجملة الله  
 سياق الكلام عليها لم يحسن ان يدل منها سوى لاجبة هذه الظروف كما ابدت في كل  
 وبعض دال لان كلا واختارها لازمة الاضافة معنى فسدل بالمعنى على حذف  
 الله ومعنى ذلك المحذوف القرينة المحصلة من سياق الكلام فشكل المراد لقوله تعالى  
 وكلا اسما ورفعا بعنهم فوق بعض وقوله ينسك عن طلائك ام عرو وعامة  
 واسا ودمج لان ادلارم الاضافة ولا وجه لفتويه الا ان يكون عوضا لغيره  
 السكر والكن منه واما هذه الظروف فليس بلارم الاضافة معنى فلو قلت على  
 وليت حسا كذا وقعدت حذف المضاف اليه وابدال بون حسا منه اى حسا  
 لم ينقار في ذلك المعنى بل الظاهر فيه ان التنوين فيه للسكينة فلا حاجة الى  
 سون عوض في يوم وهذا وما عهدها من سون النكس والسكر فوصلوا الى  
 انه لا دل على الجمل المحذوف المضاف اليها سوى في الاصل ان يدلوا من تلك  
 الظروف بدل لكل طرفا لازما للاضافة الى الجمل جمعها في اللفظ صالما لجمع  
 لازمة من الساعة والحين واليوم واليلة وغير ذلك معبود الحذف الجمل  
 اليها مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحح في به بعد هذه الظن  
 لا شهاب مع تنوين عوض لكون التنوين كانه ناس في الظروف المبدل منها  
 بدل الكل مع قايه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على اطلاق عليه فانه مودوم  
 اذ انكر لا يشار انما كن يكون كاسم ممكن مجرور مضاف اليه الظروف الاول حتى  
 لا سكر حذف المضاف اليه منه بلا يار على انهم ولا سون عوض لانه لا يرفا  
 حذف منه المضاف اليه من هذا الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف  
 كقوله لا علاه او دايه ما يح هذا الحارة ولما وصل الى الرص المذكور  
 وكانت الظروف المذكورة قد يكون مستقبله وما فيه مجردا عن معنى الماضي وصا  
 المطلق الظرفية فحوز استعماله في المسئل ايضا كقوله تعالى قول بوبند ملكك  
 ونحوه والحق ان اذ حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير



يوم من جاز فقه ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها اذا وانما من الضالين او فعلها او سعى  
لا سعى لئلا يراه منها كما قيل في ادائها الجواب والبراء وكسر الدال في نحو حصد النقا  
الساكنين لا يخرج خلافا لا خفيش فانه نعم انه مجرور بالاضافة وما اذ يمنع حروها  
نفس فعله في قوله وانت اذ يجمع وليس مجرور ومثله في ج كنهتم انما الرموه  
لكون في صورة المضاف اليه الطرف الاول ويجوز في غيره الفتح ايضا كقول  
تعالى وانما اذ ليس الضالين كما بينا واعلم ان الطرف المضاف الى الجملة كما  
ظرفا بمصدر الذي يصح به الجملة على قرنا قبل لم يحران يعود من الجملة خبر اليه فلا  
يقال انك يوم دم زيد فيه لان الرط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الفعل  
باقا في الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لضميرها فيكون كاتك قلت يوم قدم  
زيد في اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الرط لما لم يكن الظرف  
مرتبطا بان كان متوقفا نحو يوم قدم فيه زيد قال تعالى يوم تسود وجوه وده  
يوم تسود وجوه ونحو ذلك وسواد وليد كرسج قوله في اخر الباب  
والظروف المضافة الى الجملة او الحروف ما واما على الفتح وكذلك مثل وغيره  
مما فانه يحتاج الى البيان بنا حيث نقول ان حرف الزمان المضاف الى الجملة  
ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واما ما ادعينا  
خلاف على ما نحن على مضاف الى شرطها او لا واما جازة الاضافة اليها وهي  
حيث في الاغلب واما ما ادعينا خلافها على ما نحن على مضاف الى شرطها  
او لا واما جازة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة  
لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي يصح به الجملة كما ذكرنا وان كانت في العا  
مضافة الى الجملة فاضافة اليها كالاضافة صائب العا م على الاعراب اما  
جازة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها ان يضاف الى جملة تامة المصدر  
قوله على حين عامب السب على التمسى فقلت المالصع والسب وارجح ان يكون  
بناء واعرابها اما الاعراب فليقدم لزومها للاضافة الى الجملة فليكن البناء فيها اذا  
عارضه واما البناء فليعود الى العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له  
لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي كسب منه المضاف احكامه من الترتيب  
والتشكيك وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة  
وذلك بان يضاف الى القطعة التي صدر ما مضى نحو قوله تعالى هذا يوم يرفع  
العماد قبح الاولى الى الاسمية سواء كان صدر ما مورا او مبتدئا في اللفظ نحو حرك  
يوم انت امراد لا بد من الاعراب محلا ففقد بعض المصدرين لا يجوز في مثله

الاعراب في ظرف المضاف للضعف على البناء وعند الكوفيين وبعض المصدرين  
بناءه اعتبارا بالعلل الضعيفة ولا جرح لهم فيما سب في السمع من فتح قوله تعالى هذا  
يوم يرفع الاحمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم يرفع ولا في قوله  
يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور  
يدل على قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى مصدره ان وان دخل المضاف  
الى مصدره ما يجوز بالافتقار في سهم اعراهما وبناء واما في قوله تعالى انه الحق مثل  
انكم تظنون ففتح مثل مع كونه صفة للحق او خبرا بعد خبر لان في مجز ان يكون منصوبا  
كونه مصدر بمعنى انه الحق كحما مثل جعله نطقكم وقال ولم يمنع السرب منها  
لطف السب ففتح غير مع كونه فاعلا لمع فمجز ان يكون بناءه لتضمنه  
الحا في باب الاستفناء وعلته ما مما ساهما لادوا واذ حيث لا يمتنع  
من حيث المعنى الى مصدر ما ولها ولان فيها الابهام مثلها لفقد المصدر كما هو الذي  
ما وان وان واقع ما اضيفا اليه ولوم ما نقل الكوفيين من اضافة الظروف الى  
ما صدره ان المتقدمة او المتقدمة في زواياها وبنائها نحو مثل وغيره وكذا يجوز ان  
ينار الظروف المتقدمة على ذلك في نحو واعراهما في قوله تعالى من حري يوم يرفع  
يوم وجره اما الاعراب فلقد رخص على البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء  
فلقد وقع اذ ليس موقع المضاف اليه لفظا كما ساق فصار نحو قوله على حين عامب  
ما قلنا ان قوله الظروف المضافة الى الجملة او الحروف ما واما ليس شفي ان يكون  
على الاطلاق وقوله مثل وغيره ما وان اي مثل مع ما وجره ان شدة  
ومخفة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف حيث  
لازم موضوع المكان مصدر كان في الجملة فانه الموصولات في احادها الى الجمل  
وكذا قال في ازا واذ ويجوز ان يقال في ادائه في لآن وضعه وضع الحرف  
كما نقول بعضهم في حيث على الضم في الاشهر سيما بالعامات لان اضافة  
اقا فقه على ذكرنا وقد يفتح البناء ويكسر وقد يحلف ما واما واصله انما  
واعراهما له معصية ودرج اضافة الى مفرد قال ولطعمهم حيث الكلى بعد  
فهم من الموصلي حيث الى العام وقال اما ري حيث سهل حالها بعضهم  
رفع سلا على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهل على انه مبتدأ محذوف الخبر  
حيث سهل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعده حيث غير قليل ومع الاضافة  
الى المفرد يعود بعضهم لزال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاسرعا و  
على بناءه لحدود الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مضافا الى جملة



ولا الى غير ذلك من طريقها عالمه لا لانه قال له في حيث الف رجلها ثم  
وكذا في قوله انما هي سبل سو مفعول يرى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث  
رسالة وحكي من اسن الناس حيث لطرا طراي وحما فترت وقال الاش  
يراد به الجس كما في قوله تعالى جعل عيسى به حيث سدى ساه فده ولا مس  
صلى على المكان وقد يكون للمفاجاة فيلزم البتداء بعد ما واذا لما معنى ويقع  
بعد ما المثلان قوله ومنها اذا وسمى المستقبل وفيها معنى الشرط فكذا جسر  
بعد ما الفعل بعد تقدمه هنا حلة بما ذكرنا في المنصوب على شرطه التفسير  
الكلام في وقع المحل بعد ما فيقول قد يكون اذا للماضى كما ذكرنا في قوله تعالى حتى  
اذا يقع في الماضي وحى اذا ساوى وحى اذا جعله بار كما ان اوكون المستقبل  
كما ذكرنا في قوله تعالى واذا لم يند وابه فيقولون على انه يمكن ان ما دل على ان  
وكما في قوله فوف تطلون اذا لا فلال في اعتنا قيم ويمكن ان يكون من باب  
اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع عملتها لا سمار الرمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم  
لا تعبدوا في الارض قالوا اي هذا عبادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى واذا  
لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك فقلتم قلت لا اجد والا صل في استعمال اذا  
ان يكون الزمان من الزمنة الماضي محض من سها بوقوع حدث فيه مقطوع فيه  
عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس قوله تعالى  
واذا الشمس كورت ولذا اكر في الكتاب العود استعماله لقطع علام القيوب  
بسمانه بالامور المتوقعة وكلمة شرط ما تطلب جملتين ملزم من وجود مضمون  
لها وما حصل مضمون الثانية فالمتضمن الاول معروف من ملزم من  
لازم فذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع التكلم  
بعد ما لانه فيه فالكلمة الموصولة له لو وان لم يكن مع قطع التكلم بعده فيه  
يستعمل فيه ان لا على انها موصولة كما هي فلهذا كان لولا ساء الاول كما  
ان في كماله في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعلوم لازم لمضمون شرطه  
وباعتبار التلازم معنى اللزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضعت لان  
ولا يكون معنى الشرط في اسم الموصولة مضافا لمضمون شرطه معروف وهو  
في الماضي مقطوع بعده فيه لعدم حراه وان موصولة شرطه معروف وهو  
في المستقبل مع عدم قطع التكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك  
لعدم القطع في الحراه لا بالوجود لا بالعدم سواء مك في وقوعه فيه كما  
في حقا ولم يك كان الواقعة في كلامه تعالى وقد يستعمل ان الشرطية في انما

على حدثه اوجه اما على ان يجوز التكلم بوقوع الحراه ولا وقوعه فيه كقوله تعالى  
ان كان فيممه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعده فيه وذلك المعنى  
الموضوع له كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو قوله  
كان عندا كذا محمل داب وان اعطيت حاه لثم واستعمالها في الماضي على محمل  
وضعا ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما مان في الحوارم وقد يستعمل  
لوفي المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا كقولنا عيسى السلام  
لو ان لا ينادم واد من من من ذب لا ينبغي اليها ثانيا فيقول لما كان اذا  
لا لقطع بوقوعه في اعتقاد التكلم في المستقبل لم يكن معروف وجوده لسا في  
العرض والقطع في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما ساء لوقوع  
وجوده كنه لما كان مكشف لما ل كثر في الامور التي ساء فيها فاطعن بوقوع  
على خلاف ما ساء حور والصين اذا معنى ان كما في منى وسار لاسمار الحوارم  
فيقول العالم اذا اجلسي فانت كرم سا كما في مجي التي طب غير مرجح وجوده  
على عدم معنى منى حلى سوار كن امبارك ان قبل منى وسار لاسمار الحوارم على  
من سبب سبوبة في ساء الشرط صار بعد العود من عرفا ما اذ لم يوضع في الكمال  
لزمان اعطى التكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذ في جزان ربح العود الذي  
هو معنى الشرط في الحدب الواقع فيها واما اذا فلما كان حده الواقع فيه مقطوعا  
به في اصل الوضع لم يرس فيه معنى ان الدال على العود بل صار عاد ما على  
الزوال فلهذا لم يحرم الا في الشرع ارادة معنى الشرط وكونه معنى منى قال  
رفع في حده وانما رفع الى ما اذا احدث سرامم بعد وقال اذا احرب  
اساقا كان وصلها خطا الى عدا ساقا فصار ب وس حده عود من معنى الشرط  
فيها لم يلزم عند الا خفش وقوع الفعلية بعد ما كما مر في المنصوب على شرط  
التفسير وان اكر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوصف المعنى  
جاز استعماله وان لم يكن فيها معنى ان الشرطية وذلك في الامور العطفية  
استعمال اذا المتضمنة لعنى ان ذلك لم يجل من بعده على طر الشرط والحراه  
لم يكونا كذلك كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فيج كماله  
كقوله وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول  
الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذي  
فتوا المومنين المومنات الى قوله قلن عذاب جهنم وقوله وما افار الله على  
رسوله الى قوله فاذ جفتم لان العيب والافادة متحققا بوجوده في انما



فلا يكون فيها معنى الشرط الذي هو العرص ومنه ايضا قوله تعالى وما لكم  
من نعمة فمن الله والقار في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة وانما  
اذا والموصول في الايات المذكورة والمختار بعد ما رتب كمال الشرط  
وجعل الشرط والجزاء لم يكن فيها معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على عدم  
مضمون الجملة انما ينفون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فيحصل هذا  
عمل في اذ جزاءه مع كونها حرف لا يعمل بعده فيما قبله كالفاء في فتح  
وان في قولك اذ احسني فانك مكرم ولان لا بد ان في نحو قوله تعالى ابد  
ما مت لسوف اخرج جباكما عمل بالبعد الطاء وان في الذي قبلها في نحو انا  
يوم الجمعة فان زيدا فاعلم وانما زيدا فاعلم في ضارب للعرص الذي هو  
كالحج في حرف الشرط فاذا انقضى هذا العمل في مسمى وكل حرف يعني  
الشرط شرطه على قال الاكثر ان لا يجوز ان يكون جزاءه على قال فيهم  
كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول اتم جارك فخرت فميت  
على معنى في الكتابات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط  
اولي لا ما فعلان لوجها الى معمول والا قرب او الى العمل فيه على مذهب  
المصرين ولو كان العامل متنا الا بعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الجار  
مسئل الا قرب بغير المقعد عند اهل المصرين كما في رادى ورره زيدا  
وكان الاول اذن ان يقال متى حصى فيه او متى حصى ولم يسمع وانما  
على كون الشرط في مثله هو العامل في الجواب في بعض المواضع بعد ان الايام  
او الفاء نحو متى حصى فانك مكرم وفات مكرم وفلات مكرم فاما لان تقدم  
الاسم لعرص وسوقته معنى الشرط الذي لا يتقدم نحو مثل هذا البريب  
كما هو اتفاقنا على ما في اذ ان لا اكثر من على اذ جزاءه وقال بعضهم هو الشرط  
في مسمى واخواته والاولى ان يفصل ويعمل ان يصح اذ بمعنى الشرط محله  
حكم اخواته في مسمى ونحوه وان لم يصح نحو اذ غرت الشمس حرك معنى احلك  
وقت غروب الشمس والعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان  
لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذ الاول محقق للظرف ومحصله  
اما لكونه منفردا او لكونه مضافا اليه ولا ثالث اسعرا لا يجوز ان يكون وصفا  
او لو كان ومثلا لكان الاول الا ان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات لم  
يأت في كلامهم فمحصله اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المحصنة  
مضمون العمل التي بعد ما على سبيل الوصفية نحو قوله تعالى يوم يحج الله الرسل

ذلك ولو سلمنا ايضا لانه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل الصفة  
اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر كما في المعنى بمنزلة الوصف كلمة واحدة  
بحسب ايقاع معاجزة كلام يجوز ان يعمل او لهما في الثانية بالمضاف في المضاف اليه  
ولا يجوز العكس اذ لم يعد كلمة واحدة بعض اجزاها مقدم من وجه موخر من آخر  
فذلك ما هو لهما في المعنى فمن لم يعمل صفة في الموصول ولا تابع في متبوع ولا  
مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذ عمل فيها الشرط فليست مع الشرط كلمة  
واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتداء ونحوها فيجوز  
عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب اذهب واما ما تعدوا فله الاسماء التي  
على ان لم يعمل الشرط في كلمة نحو متى قام فت جاز وقومها موقع المبتداء على ما هو  
مذهب بعضهم فاذا انقضى هذا قلنا ان الفاء في قوله تعالى فيج زائدة زبدت لكونها  
الكلام على صورة الشرط والجزاء للعرص المذكور وانما حكمنا بزيادة الفاء  
لان فاءها التعقيب كما ذكرنا ان التمسك لا يحلوا من معنى التعقيب واما  
ظرف للسمع فلا يكون التسع عقيب المحي بل في وقت المحي وقال المصنف في شرح  
المفصل ان بعض الوقت في اذ يحصل مجرد ذكر النقل بعده وان لم يكن مضافا  
اليه كما حصل في قوله ما طلعت نيرة الشمس وفيه نظر لانه انا حصل المحصنة  
لكونه صفة لا مجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كل كفي لمحصنة  
مسمى في مسمى قائم زيدا وهو غير محصن اتفاقا معهم واما اسد لاله على عمل الشرط  
في اذ القول تعالى ابد ما مت لسوف اخرج جبا وان الجواب لو كان عاطلا  
لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج الموت  
في وقت فالجواب ان المعطوف مع اذ والعطف محذوف في الالة لقيام الغرض  
والمعنى ابد ما مت وضرب ومما العلف اي مع اجتماع الامرين كما قال تعالى  
انما اتينا وكنا عظما ورفقا انا لفي خلق جديد وكثير في القرآن شدة وهدل  
للفاء نحو قولهم اذ احسني اليوم الكريهك عداد الجواب ان اذ هزة بمعنى اي  
قالها على شرطها او لقول المعنى اذ احسني اليوم كان سببا لا كراحي لك عداها  
فيل في نحو ان احسني اليوم فقد حركت اس ان المعنى ان احسني اليوم كمن حار  
لمحسني لك اس ولعدم عداه اذ في الشرطية وروحه فيها جاز مع كونها ظرف  
ان يكون حرايا اسمه لغيره كما في قوله تعالى واذا ما غصبتوا سم لغفرون وقوله  
والذين اذا دعا الله لم يجدوا له شيئا مما هم غفرون ولا يمنع من ان يكون سم في الاسماء  
لواو والتعريف المنسوب في اصاسهم ولعدم عداها ايضا جاز وان كان سادا



بجى الاسمية الى ليه عن الفعلية بعد ما في قوله اد الحسم اري ما لي الاس كس  
ليس في ادا في قوله تعالى والليل اذ ينشئ معنى الشرط اذ جواب الشرط بعد  
او بدل لول عليه ما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدر العدم  
معنى الكلام عليه وليس منما يدل على الشرط قبل اذ لا القسم فلو كان اذ  
لشرط كان التقدير اذ ينشئ قسم فلا يكون القسم سحرا بل معلقا على ان الليل  
مقد المقسوم اذ القسم بالضرورة حاصل وقت الحكم بهذا الكلام وان كان تبارا  
غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاني لم اجد مقتضا  
المهم ما صده حال من الليل اني والليل حاصل وقت عساه ولي فيه نظرا لاني  
هنا يقدر عساه في حاصل الا معنى القسم فهو حال من مفعول القسم يكون القسم  
في حال حصول الليل كما ان المرد في قولك مرت زيدا ما راعي في حال حرج  
وحصول الليل في وقت عساه لان وقت العساه ظرف له كما ان المخرج في  
قولك خرجت بعد ذلك في وقت دخول الخاطب فيكون القسم حال عساه  
الليل وسواسه كما سبق وايضا في قوله تعالى والقرا ان سبق بزم كون الزلا  
حالا من الحسم ولا يجوز كما يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذ بدل من القسم به  
مخرج عن الظرفية اي وقت عساه الليل وفيه نظرس وجهين الاول من  
ان اخرج اذ عن الظرفية قليل وان في اذ تعالى لا يقسم بوقت انشا في  
في قوله والقرا ان سبق بل يقسم منه معناه وليس بعد ان طالع مؤظف لما  
عليه القسم من معنى العطية والحلال لانه لا يقسم بشي الا الى العطية معلقة بالمعنى  
المقدر على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه  
حاصره في الظرف فانه يقتضي راحة الفعل ولو سمع كما هو المشهور في التقدير  
عطية اذ انشئ فهو كقولك عجا من زيد اذ اركب اي من عطية والظرف  
هنا لا يصلح ان يكون موقولا لاسا. التبع كما لم يصلح هناك كونه موقولا لانشاء  
القسم فخر العطية اذ لا يحب الاس عظيم في معنى كما لا يقسم الا عظيم في معنى  
من المعاني واذا جاد اذ بعد حتى لقوله تعالى حتى اذ ملك فمعه فوباقى  
ما كان عليه من طلب الجلس منتصب باحرامها كما مر وحتى يكون معها حرف  
ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء. انه يقع الابتداء بعد ما فقط من معناه  
انه لسائق بعد ما الكلام سوار كانت الجملة اسمية او فعلية لقوله تعالى حتى يقول  
الرسول بالرفع ونقول سرى كل الناس وقال بعضهم يجوز ان يحد بعد  
عن الشرط ويحرم عن فعل عمله عليه لقوله تعالى اذ اسلكوهم افي مائة سلاكا

لقد الجبال الشراذم البيت آخر القصيدة يجوز ان يقال ان جوابه مقدر على  
على غلب احواله قال المبدأ في اذ فيه زائدة ولنا عن اركاب زائدة  
اذ حذف الجملتين الامر بغير رركما في قوله تعالى اذ السهار انشئت اي يكون  
امور لا يقدر على وضعها وعن بعضهم ان اذ الزمانية يقع اسما صريحا اذ يقوم  
زيدا اذ يقدر عمره اي وقت قيام زيد وقت قعود عمره اذ اياكم اعرب هذا على  
شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذ اذ عاكه دعوة من الارض اذ انتم تخرجون  
فاذا الاول زمانية والثانية للمفاجاة في مكان القاء كما يجي في الفعل المجرى  
**قوله** وقد يقع للمفاجاة فيلزم الابتداء بعد ما هو قد ذكرنا الخلاف في اذ  
المفاجاة في باب الابتداء وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والى يقع جوابا  
لشرط للمفاجاة كما يجي في مرفوع الجرم والكوفون يجوزون نحو خرجت فاذا  
عمره القام نصب القام على ان عمره مرفوع بالتعرف كما في نحو في الدار زيد  
لان اذ المفاجاة يدل على معنى وحذف فاعل عمله لان معنى متفاجاة كشي  
وهناك له فاره فالتقدير خرجت فوجدت عمر القام والقام على مفعول  
ومن قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سبويه في مثل قولكم كسب الطير  
العقرب اسد لسف من الزبور فاذا موا انا لا يجوز الا انا وقال سبويه لا يجوز ان  
فاذا اوسى لان اذ المفاجاة يجب الابتداء بعد ما قال الزجاجي مسحا على كون  
فاذا عند سم كالتعاه قبل لها احمل قاله ان طار قبل لها طرى قالت احمل  
ان كانت اذ اكرا الظروف لزمن ان يرفعوا بعد ما اسما واحدا وان املوا  
عمل وحذف طالس اسم فاعل ومفعولين قال بلي يجوز فاذا عمرو قايما  
على ان اذ امر عمرو وقايما حال اي ما كان عمرو قايما واما مع الموقوفة فلما  
الا الرفع على انه خبر الابتداء وقال ثعلب اعذارا للكو فبين في نحو فاذا اوسى  
اانا ان سوحاد واذا كو حذف مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته موا انا  
كقوله فاصح ولو كانت حراسا ودمارا ما مكان السوق اوسى احوالي  
اي راياي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين دلا على ان  
واطلا الحكاية في هذا عن ثعلب عطفا لان العاد عند اهل المصرين لا يكون الا  
مصلحة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط سو في سكتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي  
ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر ابتداء  
موقو باللام او قبل تفصيل وفي الايمان مع غيرهما نظر كما مر في باب الضمائر  
وقوله اوسى احوالي معنى اوسى في مكان اقرب في فهو مستحسن على انظر



وقد يقع اذا اذ في جواب بينا وبيننا وكما ما اذن للمفاجاة والاعجاب في جواب  
بيننا واذا في جواب بينا قالت فينا سوس الناس والاعراب ما اذا نحن فيهم سو  
والبحر بعد اذ المفاجاة لا الفعل الماضي وبعد اذ المفاجاة لا الاسمية قال لا  
لا سمعنا ان تركها في جواب بينا وبيننا لكثرة بحر جوارها بدونها والكثرة على ان  
الكثرة غير فصيح بل على ان الاكثر ارفع الارى الى قول امير المؤمنين على بن عبد  
من الغصاة تحت سويتها سوس صلبها في حوضه اذ عقد ما الاخر بعد وفاته واما  
الى اضافة من الارام اضافة الى المفرد الى حمله كالاضافة على تقدم زادوا عليه  
الكافة لاننا التي كانت المنقضية على الاضمار واسعوا الفتح فيولد المعنى  
الالف دليل على عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف  
قد تولى بها للوقوف كما في انا والطوبى واصل من ان يكون مصدر بمعنى ان  
فتقدير حبل سكا اي مكان واكفا وتقدير فعلت من دخولك وحركك  
اي زمان فراق دخولك وخروجك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه  
فمن كان من سعل في الزمان والمكان واما اذ كفه ما والالف وضمف  
الى الحبل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الحبل الاحسب  
وسمى في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف  
والقبر من اوقات زيدا قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام  
القرينة عليه وبني عليه اضافة لازمة الى الحبل دون الامكنة وغيرها مصدر الغم  
في كل مضاف الى الزمان فصار من المضاف الى الزمان زمانا لان من ان يضاف  
الى الامكنة وحسب غير ما في قوله كان نحو بين الدار ومن زيد وعمره وان يضاف  
الامكنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان يضاف الى الاحد  
نحو من قيام زيد وفوده الا ان يراد به بماذا المكان نحو فوك زيد من خوف  
وارجاء اسلوب لامن لامن مكانا فلهذا وقع من خبر عن المية فلهذا  
تقدير الى زمان محذوف وظاهر الى جملة مقدرة المذهب لان كان يكون  
الزمان فلهذا جاز اضافة الى الحبل وكل قلنا في مما لظرو في كلام من جبي الى  
المعنى عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الحبل فكما ان  
زمان مضاف الى الجملة لان كلا والعصا من جنس لسان اليه زمانا كان او  
سكا او غيرهما ولا في كلام من معنى العموم والاسواق الذي يكون في كلام  
الشرط نحو وما متى ساهبا اكثر من مشابهة مما فهم الذي يكون في كلام الشرط  
دخل الى على الفعلية بخلاف بينا وبيننا ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كمالا

معنى المستقبل لكنه ليس ذلك نعم في كل ما ض كما كان في كلام الشرط المستعني  
ان وكذلك كل ما ض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه  
كلمات الشرط فغيره وفي كلمات داحه واما حيثما في كلام الشرط محرم وعلما الى متى  
لمن وما متى فالعامل في كلام حيث ما هو في محل الجراء لا الذي في محل الشرط كما في  
اذا لانها في الاغلب عملان في الفعل المقطوع وقدره نحو كمالا طلعت الشمس امسك  
حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كمالا جنسي اعطيتك وحسب زيد  
فاكره لا يفعل الاسماء والتعقبات لمعنى ان في المحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس  
وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبيننا وكما في الماضي وفي المستقبل  
ولما ان يركب ما بيننا وما وكما على الفتح يكون انما فيها كمالا اضافة كما ذكرنا في  
حيث الا انما لم يصب على الفتح الذي كانت سمحة حاله الاعراب بخلاف حيث  
فانما لم يصب لها حاله الاعراب هي منصوبة فيها حتى راسي حركها الاعراب  
رسب بينا وبيننا وكما في جملة ما رتب كلمات الشرط مع الشرط والجرار لما ذكرنا  
من بيان لزوم مضمون الثانية لا في لزوم الجراء بشرط ولهذا ادخل اذا واذا  
للمفاجاة في بيننا وبيننا لمدلا على اقتران مضمون الاول بالثاني في مفاجاة ما راج  
فيكون اكد في معنى لزوم وقيل في كلاما انه معرب وما مصدره الزمان المضاف  
الى مقدره فحذف اذ عا مثله في ما فانا دخل اذا واذا المفاجاة في جواب بينا وبيننا  
فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة طرف مكان وكذا ان يفتي ان يقول  
في اذا المفاجاة فاذا واذا منصوبان على انهما ظرفان لما بعدهما وهما وهما ظرفان  
لرفعتي متنازلة قائم ادراى سدا راى ربه هدا من اوقات قيامه في ذلك المكان اي  
في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفان على ما هو مذهب الزجاج فيهما مضافان الى  
الجملة التي بعدها محال عن الناحية نظرية مبتدأ خبر ما بينا وبيننا والمعنى وقت  
زيد سدا كاس من اوقات قيامه والاولى ان يقال حرقية كلتي المفاجاة كما هو مذهب  
ابن بري فالعامل في بينا وبيننا ما بعد كلتي المفاجاة او لقول انهما زمانان  
للمفاجاة في جواب بينا وبيننا كما قال الجوهري وابن عسكروا ابو عسكروا براده  
اذ في نحو قوله تعالى واذا وعدنا وزيادة اذا في قوله حتى اذا اسكوسم في جامع  
السب والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من ينار من عباده اذا سمعوا  
كالكلام على ما نريد قائم ادراى سدا راى ربه هدا من اوقات قيامه في جواب ما اذا  
ولما نحو قوله تعالى فليكن كتب عليهم القتال اذا فرغ من منهم طرف زمان بدلا من الظروف  
الذكورة ولا يجعله مضافا الى الجملة التي عليها بل يجعل تلك الجملة عاقل في الظروف



المذكورة اي وقت الامانة في تلك الحال يسرون وكذا في اسما من فاعل  
الها اذا محذوف دل على انها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصاح  
واذا اكس فزني منهم برهم شركون وكذا انقول اذا وقتت جواب لان في نحو  
قوله وان تصبهم سيئة الالة اي اذا اصاحهم يعطون اي في تلك الحال يعطون  
وان قلنا انما ظرف مكان فلا يقدر لها جمل مضافا اليها لان المكان لا يضاف  
الى الجملة لاجتنب عن المعنى في ذلك الموضع يعطون وكذا في جواب اذا  
وينا وقيل محذوف اذا في جواب الالاء الالاء فلا يكمل لانه اذن حرف  
كالآثار سوا قد يفي اذا لفظا جاز في غير جواب بنا ويثنا كما في قوله كس  
واخفا اذا جازي عمرو وكجوزا خاضع بنا دون بنما الى المصدر قال ما عاده  
ولما عا ما عاده والاعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر اي لعالمه حال  
قوله واذا لما مضى ويقع بعده الجملتان وذلك لانه لا يطرأ عليها حتى  
الشرط كما في اذا لان جميع اسما الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في القيل  
واذا موصوفا على ما مضى صا واذا اذا حل على المستقبل فلهذا الى الماضي نحو قوله  
تعالى واذا يكررك واذنقل ويزنها القرعة الا ان يضاف اليها زمان كقول  
تعالى بعد اذا ما الله وقوله بعد اذا هم مسلمون ولم يحدد مجرورا الاسماء  
يقع مفعولا ما كقولك اذكر اذ من ما يكرمه وقوله تعالى واذا راحا خاضعا  
اذا انظر على ان اذ بدل من قوله اذ عاده وقيل في نحو قوله تعالى واذا راحا  
امانة اذ كما مضى وقيل مفعوله لا ذكر ويزنها الاضافة الى الجملة وان  
علت محذوف ويحذف فيها التوسيم كما في قوله وانت اذ صبح فكسر ذ الياء وفتح  
كاهرو ويزنها الكسر في نحو سمد لما مر ويجوز ان لا يفتعل نحو جرك ما وان كسر  
لانك لا ادلى حرفها اذن اذ لا معنى لها وبها بالوقت حتى يحل في حد الان  
واعلم ان يفتح ان عليها اسم بعده فاعل في نحو اذ قد قام بل الفصح اذ قام  
به لان اذ موصوفا على ما مضى فاعل في اولي لثنا كسر والماسد ولا  
عليه نحو قوله اذ اذ يقوم لان اذا موصوفا على ما مضى يجره داخل على يقوم  
نحو قوله المفسر من الظاهر اذ على ما مضى من اجازة وهو على اسم  
خبر فاعل فذا وار عليه ولا يخلص له ان لا استفاد استعمال مثل هذا  
اجنى نحو قوله اذ اذ يقوم فعل كذا الحق ايضا انه قد قيل لا يقال  
وقال المن مصدر اعني صاحب هذا الذنب ان يقوم ليس للاستعمال بل على  
على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذ اذ يقوم فعل كذا مقصود به القيام

الا سماعي وحكاية الحال المستقبلة لم يسم في كلامهم كحكاية الحال الماضية  
جاءت ما بعد اذ اني فيه على كانت عليه لا يصح ما جازمه مستقلة للشرط بخلاف  
فانما يصح ما جازمه ما يحكي في جوازم الافعال ومنهم من قال اذا ما يحكي من غير  
الشرط والجر او انه للفرز في وكان اذا ما سلك السبب نصيب والرواية مسما  
**قوله** ومنها اين داني الملك استغفاما وشرطا ومعنى لئلا فيهما وانما لان  
استغفاما وكيف للحال استغفاما اين الاستغفامية نحو اين كسب والشرطية نحو اين  
اكس وينا وما على الحركة للسكتين وعلى الفتح لا يستعمل الفهم والكسر بعد السار الى  
لما ثلثة معان استغفامية كانت او شرطية احد ما اين الا ان الى مع من في الاستغفام  
اما ما جازم كقوله من اين عشرون لاس من اي او مقدره نحو اي كسب هذا اي من اي  
اي من اين ولا يقال الى زيد معنى اين زيد وانما جازا اخر من لانه دخل في  
اكثر الظروف التي لا تصرف او فعل صرفا نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن  
قيل ومن اماه ومن لده فصار مثل في زمان النقص في الظروف اخر في  
قوله صريح عوان لاس ومن رجه لدن سب حسي ساب سود الد واس اي من  
لدن سب ديجي ان معنى كيف نحو اي يكون ويجوز ان يكون معنى من اين يكون  
ويجي معنى مني وقدره قوله تعالى اي ستم على الالوه الثلثة ولا يجي معنى مني  
ان وبعده ضل واما الى الشرطية فكقوله فاصحب اليها ملبس ما كلاما كرها  
تحت رجليك ساراي من اين ما ما قوله ومعنى لئلا فيهما اي في الاستغفام  
والشرط واما جرت بدل مني على انما معنى من كقوله سرى ما المحرم حب  
منى محرم منى مع اذ معنى في فيكون على الوجهين حرفا اذ معنى او سطر على  
ابوزيد وصحة منى كنى اي في كنى او وسط كنى ولا يجوز منى زيد لان الزمان لا  
خبر احسن الحمد واما قوله منى انت واما ذلك فمى ليس محرم منى موقوف للحمد  
الذي بعده غير سادته كما مر في نحو انا لك زيد وانت واما ذلك مثل كل بدل  
وضيعة اي منى انت واما ذلك فمعنا قوله واما لئلا فيهما ما كنى الاستغفام  
الا ان منى اكر استغفالا وايضا انما محسن بالامور العظام نحو انما مر ساما  
واما ان يوم الدين ولا يقال انما سب وكسر بمرقة لعه سليم وقال الاله كنى  
كسر ما لانه لا يلى الفتح لاجل الالف وكس الجمهور ما كنى عن كونها  
شرط واجازة لبعض الناس فحين ذلك وسوغير سوي ومحسن ان في الاستغفام  
بالاستقبال بخلاف منى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ان حتى شغني ان  
يكون اصلها ان من لفظ اي لاس اين لان اين للمكان ولعله قال وكسر



في الاسماء فلو سميت بها لم يبرقنا قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها لان  
ادان فذقت السمرة مع اناء الاصرة فبقى اوان فاذا غلب القلب وقيل  
اي ان اي حين فقف فحذف الهزة فالصلب الالف والتون باي وفيه  
لان ان غير مستعمل بغير لام التعريف واي لا تصاف الى مفرد معرفة فلو  
الحال استقاما اما عند كيف في الظروف لا تدعى على حال والجمادى لظرف  
سما بان يكون كيف ظرفا مذنب الاختش وقد سمي بوجهين هو اسم يدل على  
الاسم منها كتحريف انتاج ام سقيم ولو كان ظرفا لادب منها الظرف نحو  
حب اليوم الحق ام يوم السبت ولا تخش ان يقول يجوز ابدال الجار والمجرور  
منها كتحريف زيد على حال الصحة ام على حال الصحة كيف عند سمي بوجهين  
على اي حال جعل وعند لا تخش بقولنا على اي حال وجعل وعند مقدرا  
جا بعد كيف قول سمي به كتحريف يقوم كيف منصوب الجمل على الحال فجاء  
منها منصوبا ليعول في الجواب مكملا على اخر او معناه او في البدل كيف يوم  
ام لا فلانك قلت باي صفة هو فاقوم زيد ام عند ام لا يتبدل من موصوف  
مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في مثل هذا الموضع وسوان عليه قول سمي  
منصوب الجمل حقه المصدر الذي لصحة ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد  
حاصلا على اي صفة يقوم زيد كما لا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام  
عن مرتبة المصدر لكن لما كان الموصوف كيف اي المصدر مقدرا جاز ذلك قوله  
نحو ما يبرقنا والبدل منه ايقاما متعلما وان جاز بعد كيف بالاسم  
نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر المبتداء فيقول في جوابه اصح او سقيم  
وفي البدل منه اصح ام سقيم وان دخلت واسم المبتداء على غير المسئل الذي  
بعد كيف اصح وكيف علم زيد فهو منصوب الموضع خبرا او مفعولا ولا استفهام  
بكيف عن النكرة فلا يكون جوابا للنكرة فلا يجوز الصريح في جواب كيف زيد وسد  
على عليه كما روي على كيف مع الاحسن واما قوله نظر الى كيف لصح كيف فيه  
خرج عن الاستفهام لسقوطه على المصدر والكوفون يجوزون حرم الشرط والجار  
كيف وكيف ياقا ساد لا يجوز البصر لكون الاسماء داقا لا سمي بوجهين اما في الجار  
سكروه وقال الخليل خرجها من الحارة يعني في نحو قوله كيف يكون اكون لا  
فيها معنى العموم الذي لا يفسد كلام الشرط اذ انه لم يسمع الحرم بها في السعد وجاز  
في كيف لي قال اورا عان لسوان سوان لا كالحب ان لو اسما اراقا لاندس  
في لعمري او يقال حذف فكيف مروره **قول** وندد من معنى اول الجدة

المورد المعرفة بمعنى الجميع فيلحقها المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان  
او ان فيقدر زمان متصاف وهو مبتدأ خبره ما بعده خلافا للزجاجي عند النفاة  
ان اصله من منصف فحذف النون اسدالا بتصغيره وجمعه لوسمي به على منصف  
وامداد وسوا على هذا ان الاسمية على من اعلب للحذف وذلك ان الحذف  
ويوجد من الطرف فانه الطرف لا يحذف منه حرف الا المصغف نحو رب  
وهذا كما قال بعضهم في ادائه مقصود من اذا ومنع منه صاحب المعنى وقال قولهم  
سعد وامداد غير منقول من العرب واما تحريك دال من في نحو اليوم بالفتح  
للساكنين كسر فلا يدل ايضا على ان اصله من منصف لانه لا يكون لامعا ولا غير  
او سوار اصح كان بعده ساكن او لا لعمومه فعلى هذا يجوز ان يكون اصله التعميم  
فما اصح الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما في نحو اليوم وكسر ثم منصف  
سليمه قال الاخفش منصف لغة اهل الجار من تحرون وندد من سمي وعمرهم  
بشاركم فيه اهل الجار وحكي ايضا ان الجار من تحرون بها مطلقا والسمين  
يرفون بها مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا منصف الذي سولف اهل الجار  
على حكي اول تحرون بها معاني الحاصراتفاقا واما الخلاف بينهم في الحرمان في  
الماضي ولا يستعملان المستقبل اتفاقا وقال الفراء منصف كبريه من س وندد  
اللغة السليمة عره فالرفع عنده في نحو منصف يوم الجمعة خبر مبتدأ منصف اي  
من الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت على حذف الموصوف ودو طاسه  
ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايت منصف يومان من ابتداء الوقت الذي هو  
يومان على حذف المضاف قبل الموصوف للتعظيم المعنى وقال بعض الكوفيين صل  
منصف من اذ فركا وقسم الدال للساكنين فالرفع بعده فاعل فعل مقدر فندد  
يوم منصف يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت مضى يوم الجمعة ومنفى ان كوا  
التقدير عنده في نحو ما رايت منصف يومان اي من اذ ابتداء يومان هذا اذا ابتداء  
اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتداء  
لومان واراءك كيف على المدح طاسه لا محكي وسعي ان لا يكون سدا الجار  
على المدح من مركبه اسدرا لسا ولا المدح كوران في الحال بل يكون حرفا  
اللفظ فقط هذا الاسم المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على كل حال  
فان خفض بهما فعلى الاضافة عليه البناء فندد سولارا في حال رفع ما بعدهما  
فما محكي من كون المضاف اليه حله كما في حب واما في حال فليصحبها معنى الطرف  
لان معنى من يوم الجمعة من حذو يوم الجمعة ومن يارحه فيها معنى الحد المضاف الى



مضمنا معنى من معنى من شئنا من اول شئنا ومعنى من شئنا من اول شئنا  
وفينا على سبيل راد لا بد له. ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتنا  
نقر هذا قلنا اذا اجترنا بعد ما فيها مذهبنا الجمهور على انها حرفا جردا وليس  
كما ذكرنا على انها اسماء اذا لم يحركا بعد ما فلا خلاف في كونها اسمين لكن في انهما  
ما بعد ما افعال الاول الجمهور البصر من انهما مبتدآن بعد ما خبرهما على ما جرى  
والثاني لاني القسم الزجاجي انما خبر مبتدآن معدان قال من الزجاجي منذ  
اول المدة وجميع المدة مرفوعين كما جرى من تفسير البصر من فهو غلط لانك اذا  
قلت اول المدة يومان فانت محضر عن الاول باليومين والبقية كيف  
التكرار المؤخرة بمعرفه مقدرة والزمان المقدم لا يقع بكسر المبتدأ المؤخرة  
اذا انتصب على نظرية نحو يوم الجمعة حال وان فسرهما لطف كما نقول مثلا  
في راسه منذ يوم الجمعة اي مع اسمها اي اسماء الروية يوم الجمعة وفي راسه  
يومان اي بعد ما اي بعد الروية يومان فله وجه مع تصديق عظيم من حيث  
المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا بأس  
ان يركب مدلاهما خامسا من هذه المذاهب مما قاله المالك فيقول اسم  
ارادوا ابتداء عامه للزمان حاصه واحد والفظ من الذي هو المشهور في  
ابتداء الغاية وركوه مع اد الذي هو للزمان الماضي وانما حملنا على ان  
ركبه من الكلتين وجود معنى لا ابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع  
بني وما معنى من واذا فعلت على الظن بركبه منهما مع مناسبة لفظه للفظ  
التحريك ما طي فقول حذف لاجل التركيب بمنزلة او معنى منذ من وادى  
واو حصة الاضافه الى المل والاضافه اليها كما اضافت كما مضى الى الما  
الى حركتها لكثير في شبيهها بالعامات المتكلمة في الاصل كقيل وبعد لما صار  
على ثلثة احرف بخلاف اد قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافه الى  
الحمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يسهل العامات المعرودة الاصل كما شأها  
حيث فكان حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلثة  
او اكثر فحق منذ كما هو الله التسمية ثم استعملوا الحروف من كسر الى ضم لازم  
مع ان بينهما حارا غير حصص ففهموا الميم ابتداء للذات ثم اتهم حوزوا  
مخفف التثنية ايضا فاذا كان كذا رجع الدال الى السكون الاصل اذ التثنية  
انما كانت لصورة وتما عليه احرف كما حرم العرس من هذا التركيب كمد  
علم الروية ومحمد الزمان محصل اما ان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله

آخره المتصل زمان التكلم نحو يومان وهذا اليومان ومنذ سلبا ومنذ بقاء  
اسم قياضه الى وقت التكلم واما ان يذكر اول الزمان المتصل الى آخره زمان  
التكلم فيبصر من ذكر الآخر للتكلم الصالح بوقت التكلم بمصدا لذلك الاول بالان  
فيه خبره مما سوبعه نحو يوم الجمعة الا قرب الى وقت التكلم اذ لا يشرك في هذا الاسم  
ما بعده من الالمام فحق الاول كان اصل منذ من اول اذ حذف اول المتضاف الى  
ادهم رك من من وادهم كما تقدم وذلك لان معنى منذ زيد قائم من اول وقت يوم  
زيد واما الثاني فلا يحتاج فيه الا بعد رخصا ومنذ اذ معنى منذ قائم من وقت  
قيام زيد فيقول يضاف منذ الى تليين اما السمية الحرس نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها  
جميع المدة ولا عليها بهذا التقيد مسجلة لاول المدة او التي احدها فكل فان كان  
المضارع حالاً فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال مضى فهو لاول ولا يكون مسجلاً  
لان منذ لو لم يوص الزمان الماضي فقط لان اذ مختص بالماضي وهو مركب منذ قال  
الاختصاص لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مما ركن كونه يقوم مقام قام وحذف زمانها  
على ان في امره بذهب جمهور البصريين والاصل جواز ان يقوم كما قلنا حالاً وحكاية  
حال والمضاف ليس محذوف على ما اخترنا وازان يضاف منذ الى الجملة المصدره  
محذوف مصدره في المصدر المركب عن صوره التي كان معها واجب الاضافه الى الجملة  
فيكون كركب وانما على ذكرنا انه يجوز للمصدر الجملة التي دلتها محذوف مصدره فيكون  
غير محسوس في نظرية فيقول منذ ان الله تعالى يجوز ان يكون منذ منها مضافا الى الجملة  
احدها كما جرى بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم يقول يجوز حذف احدها  
الجملة المتضاف اليها اذا كانا في مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل  
بزمان التكلم معرفة كان او كرهة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كس في رجب منذ  
شهرين فيه ومنذ شربا او كان الباقي اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا  
قبل معرفة كان او كرهة نحو اقروه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد فندان الله  
بحرثوت القراءة فيها فحوزا انتقامها في جميع اجزائها لان الحد يجوز دخوله في الحدود  
وخرج منه وما بعد الحد من تحت سوب القراءة فيه بل ريب فحوز كون الزمان المراد  
الاول معدود ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان  
المقصود كما نقول باربعة منذ سنة الحجة ومنذ شهر رجب ومنذ يومنا فالحاكم منذ  
عشر ذي الحجة والآن قصدت العدد كقولك بالقبيلة منذ عشري في الحجة واما ان قصدت  
العدد لقولك بالقبيلة منذ وانت بقصد ان الروية انقطعت في اليوم الاول الى  
الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا الثالث الى آخر العشرة فهو محال



انما انقطع في الاول الى لان فكيف ينفي حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود  
انقطع في الاول الى لان قيل العسران قلنا ان الحديد دخل في المحدود في يوم  
منذ يوم الجمعة وان لم يقل به فالمعنى انما انقطع في يوم من ايام العشر فمعنى  
اياما ان كان كسابق يوم الجمعة في يوم الجمعة او عند العصا بما يجوز الضاحف  
احد حري الجملة اذا كان الثاني مصدر اذ لا على حد الزمانين المذكورين لغيره  
نحو من يوم زيدا اذا كان وقت الكلام ما دامته خروج ردا احدى فخره انما  
وجب حذف احد الطرفين سواء لم يفسد في لقيام العرس مع كثره الساعات  
والاول ما ساد ايوان على حذف الفعل اي من وقت ابتداء يومين اي  
اليومين اللذين احرازهما من الكلام ولو كان مسدا على حذف خبر المتداوم  
الاسماء بالكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المعدلين على وقت  
الكلمة وانما استعمل في التعريف لان من المعلوم ان من موضوع لتوقيت الزمان  
الذي آخره وقت الكلام في جميع اسماء الساعات ما بعده مفردا وحلله  
كان المفرد او معرفة واحد ان في ذلك ان يوم الجمعة او من يوم الجمعة كان اي  
وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل كون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال  
اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الذي هو على حد ما فيقول في المعنى  
الاول ما ساد اذا كان وقت الكلام ما دامته اي ما ساد اليوم مسدى وفي المعنى الثاني  
من خروجه اي في ذلك ان خروجه او خروجه كان ويجوز ان يكون ذلك قائم في  
الاول وبيان ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم يقول جورد واما مصدر الى الطرف  
المذكورة والمصادر نحو من يومين ومن يوم الجمعة ومن سفره ومن قديم منكم  
شرب وكم سوال عن الزمان اي من وقت يومين اي وقت ابتداء من وقت  
يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت من الايام اي وقت ابتداء من وقتها وانما  
ذلك خروج اذ بالركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ومك مع هذا امر  
اصل مصدر الصلة اذا اضافة الى المفرد طاربه كما اني صمد حيث عند مع اصاحه  
الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين حريه الظروف ورفها اصلا ولا مع  
الباري في بعض الكتب ان بين الجرد والرفع في المفرد فقا معنويا نحو ما رايته  
منذ يوم الجمعة وذلك الفرق جواز الرفع في يوم الجمعة مع الجرد عدمها مع الرفع  
فان ذلك وسم هذا الذي مر اصل من انهم قد يوقعون بعد فكرة غير محدوده  
لذلك على طول الزمان نحو من حين ومن حين ومن ذلك خوف صمد ان ادلس الازمان  
وذلك كما وقع حتى تيسر التماسه ثم قيل حتى حين ومنه وفيه الذي ذكرنا والكل

في بعض مواضعه اني نصف فان ذلك معصوم مع قصد جعله في جميع احتمالاته  
الى اصل واحد وعلى غيره واحد وارجع الى شرح ما في الكتاب من احكامه من  
وسميت جمهور البصريين قال ومنه من معني اول المدة عليها المفرد المعرفة بسم  
اذا رقع الاسم بعد ما سماه في محل الرفع بالابتداء ولها معنيان اما اوله  
الفعل الذي قبلها مشتقا كان او منفيا نحو ما رايته من يوم الجمعة اي اول مدة اسفار الرفع  
يوم فاذا كانا من المعنى لوجب ان يسمي الزمان مفردا معرفة ونحو ما ذكرنا ان  
هذا المفرد مفردا نحو ما رايته من اليوم ان اللذان اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا  
ان يكون كرهة نحو ما رايته من يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان محض واما جميع  
الفعل الذي قبلها مشتقا كان الفعل او منفيا نحو سمعتني من يومان اي مدة مجتمعة يومان  
قبلها الزمان الذي فيه معني العدد سواء كان مفردا او غيره معرفة او غير ما نحو يوم  
ومن يومان ومن اليوم ومن اليومان وهذا لعدم ان يجب ان يجمع زمان الفعل  
اوله الى اخره المتصل بزمان الكلام ولا شرط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد  
لا ان تقول ما لعمري من زماننا مع انك لا تعد زمانا واحدا او غير  
حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والناظر  
مع والالكان الواجب ان يقول المقصود بالعدد لانك قصدت بقولك يوما  
عدا من لانيك قصدت بالعدد يومين قال لا تخش لا لعل رايته من يومان  
وقد رايته من اس قال ويجوز ان يقال من يومان وقد رايته من اس قال ويجوز ان يقال  
ما رايته من يومان وقد رايته من يومان اول من اس ما اذا كان وقت الكلام اخر اليوم  
فلا شك فيه لانه يكون قد كمل لا تقار الرتبة يومان واما اذا كان في ولا عني  
وقت الخبر فاقا يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم ومو يوم القطع الرتبة  
مجازا وكذا ان كان في وسطه يجعل بعض يوم لا تقطع او بعض يوم لا تقطع  
يومان ولا تحسب بعض اليوم الاخر وان احدث بها معا جاز لك ان تقول  
لنته ايام قال ويجوز ان تقول ما رايته من يومان الاثنين وقد رايته من الجمعة  
ولا تعد يوم الاخر ولا يوم الا تقطع وقال ويجوز ان تقول ما رايته من يومان  
وانت لم ره من عسره قال لا انك تقول قد احببت من بعض معنى قول علي  
ما عدا ومان من لاند من من معنى الابداء في جميع مواضع لا يجوز ذلك وقال  
انهم يقولون هذا اليوم ولا يقولون منته الشهر ولا منته السنة ويقولون هذا العام  
من على غير القياس قال ولا يقال من يوم اسما ولا لعل من اس ولا يقولون  
من السنة تقصيرا فان كان جميع ما قال سدا الى السماع كما وقعت الاعيان







الاستعمال في الكلام مع الشا بينهما المعنى على ذكرنا في صدر الكتاب في شرح  
الاعراب ما خلف آخره به فلا يجوز ان يكون باديا على وضع بعضها وضع الحروف  
فالوجه في بابه ان يقال انه راد على سائر الحروف غير المتصرف في عدم التعريف  
بكونه مع عدم تعريفه لازما للمعنى لا لبعده فعمل في مشابهة الحرف دون ما الذي  
يعني عند قلاذيل على سائر ومعنى عند القرب حيا او معنى نحو عندى انك عني  
وربما نعت عند او صحت وبرزها التنبؤ الا اذا اخرج من دس حذف لولا  
لكن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى ضمير فلا يقول من لده بل من لده ولذا نك  
وغيره ان ما بعده بالاضافة لفظا ان كان مجردا او تعبرا ان كان جملة وان  
كان ذلك لفظا عدده جاز فبعضها ايضا مع الحرف قد يرفع اما التنبؤ وان كان  
سادا فوجه كثر استعماله مع عدده دون سائر الحروف ككثرة  
وكونه دال على قبل التو ان كانه يفتح ويضم ويكسر كما سبق في لغاتها ثم قد  
نزهت حركاته ال حركات الاعراب من جملتها واما سائر التو السون  
من جهة جواز حذفها فصار له من عدده في اللفظ كرافق وحلا فبعضها تنبأ  
في رافق داخل او بالمفعول الذي هو الاصل في نحو ضارب زيد او عدده بعد  
لا يكون الامانة وان كانت معرفة ايضا اما سائر الحروف لا يكون الا نكرة  
واما لولا حذفها السون لم يدر انصوبه من ام مجردة واما لرفع فعمل حذف  
احد حرفي التثنية لانه كان عدده كما قلنا في مذنب يوم الجمعة والى لى لى  
سماط الف الى وعلى سلم مع الفاء وعلب بار مع الضمة فاما وقد حكى سيبويه  
عن الخليل عن قوم من العرب لذاك والاك وعلك قال طاروا خلا من فطر  
علانا واسد وسمى صفا واما فلف الف هذه الكلم الثلاث مع الضمة سيبويه  
رمي اذا اتصل المضمر المرفوع نحو رميت واما شبه الضمير المجرور بالرفع دون الضمير  
نحو راك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالواقع مع الضمير المرفوع  
اتصاف مع المنصوب ولم يلف نحو عرى لانها لولا لعل والى اقرب الى  
الالف من الواو واما لم يلف نحو عاك فاك لان لده الالف اصل فلفها  
سببا بشي آخر بخلاف الف على الى ولى ولف الف على الاسمية وان كان لى لى  
في الواو وسببا لى لى الحرفية ولا يتصل من المضمور الذي لا اصل له لانه لا  
هذه الثلاثة واما حاء على فبعض البرد فليس يسمع واما حوقا في مشقولة وقد  
على معنى المنفى في غير المستقبل المعنى في الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل  
عونا وبخمس ان معنى عوض في الاصل اسم للزمان وانه سرفظ وعوض المكان

معنى ابد الكس عوض قد يستعمل لجر الزمان لا بمعنى ابد فمعرب قال ولولا لى  
عوض في خصالي وادعالي وبغال الفعل فكس من دى عوض كما يقال من دى  
العاى فيما يستقبل وقط لا يستعمل بمعنى ابد لا مشتق من القط وهو القطع  
كما تقول لا افعله الله الا ان قط معنى لما سذكره بخلاف الله واما استعمال  
قط برون التثنية لفظا او معنى نحو كس اراه قط اي داما وقد استعمل برون لفظا  
لا معنى نحو لى رايته لذي قط وقد يستعمل عوض المعنى ومع الاسماء لى  
ولولا دواعي عن عفا وسمدي وسوب لعاى عوض عفا معرب ومثني  
معنى كونه في جواب لولا ومار عوض على الضم كونه مقطوعا عن الاضافة كقيل  
يد لى اعاب مع المضاف اليه نحو عوض العا لى دهر لى دهر من ومعنى لى  
والعا لى الذي معنى على وجه الدمر كان المعنى لى من في الدهر دهر دى  
قط قبل لان بعض لغاته على وضع الحروف كما يجي والاولى ان يقال لى لى  
لام الاستغراق لزوما لا استغراقا جميع الماضي واما ابد فليس كذا السون نحو  
طال الامد دى قط على الضم جملا على حده عوض وهذه اشهر لغاته اعني مفعول  
القاف مفعولة الطار المشددة وقد تخفف الطار في هذه وقد يضم القاف  
ايجابا لقمة الطار المشددة او المخففة كمنذ وجاء قط ساكنة الطار مثل قط الله  
وسم فعل جار في عوض فتح الصاد وكسرا ايضا كرمي لى لى عوض مع  
الضم كقول رصعي لى لى بدي ام كالحا ما سمح داح عوض لاسوق ومن القواف  
المسند المس عند الجازين وعلته ساء المعنى للام التعريف وذلك لان كل يوم  
متقدم على يوم فهو في الاصل كان كمرقما اراد امتن يوم المتكلم ادخله لام  
التعريف للمعنى كما هو عادة كل اسم فصيحة الى واحد من بين الجاهل والمساه  
كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذف اللام وقدر لى لى من لم اس  
مطلقا من الاضافة الى اس يوم الكلام فصار معرفة نحو لى لى من الاصل لى  
من صبا حاء ومار واخوانها المعنى مع كونه ايضا معدولة عن اللام لان  
التعريف الذي هو معنى اللام ليس نظاما فيها من دون فريه ظهوره في اس لى  
اذا قلت كلمة صبا حاء ومار وقصدت صبا حاء ومار لى لى لم يفسد لى  
كما سبق في قولك لى لى اس لى لى فامره مشكل سوار قلنا ساء ورك مرفوعة  
فالف لا تواف من صبا حاء ومار وحج محبة اذ هي معربة منصوبة فهو ساء من  
سواء كان او غير منصرف واما لم يوافق مع قصد يوم المتكلم كما في اس لى لى  
لداخل في باب التعريف والتبيين على المقدور وجوده وذلك لان التعريف فرع



وجوده دهي فكله التعريف خلاف اس فانه قد حصل له وجود فان كان متساويا حال  
الكلم فتنويع يكون قوي منه قد روي عن بعض العرب اعرابا من مع التعريف  
ولست مشهورة واما بنو قيس فالتدلي على غنم يهوبه اعرابا غير متصرف في حال الرثا  
وبناوه على الكسر كما يجازين في حالتي النصب والجر كما يجازين قال يهوبه وبعض  
فيم يفتون اس بعد ذلك قال السرا في وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه واما بعد  
برفع وخفض فلما ترك صرفه من رفع منهم نحو هذا اس تركوا ايضا بعد ما من بحر  
وكان سببا بنفسه قال لغدر ايت بجبا ما عا راعا مثل السرا في خسا قال  
قليل لان الخفض بعد من قليل قال يهوبه ان سميت باسم رجلا على لغة اهل الجا  
صرفه كما تعرف عا ا اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مثنى يسمى بشخصا فلو  
فيه الاعراب مع الصرف كما تجي في باب الاعلام فان سميت به على لغة تسمى  
صرفه ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه يسمى على الكسر فيما  
عند من اذا صرفته في الحالتين وجب التعريف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام  
اسم متصرف في النصب والجر غير متصرف في الرفع في الرفع ووجه منع الصرف  
في اس اصدار علمه المقدرة كما قلنا في باب غير المتصرف واختاروا منع صرفه  
رفعا وبناءه نصبا وجر كما اختاروا وابتداء خصار وترك صرف نحو جذام وقام  
مع اى الجمع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذاك انه جار  
ان يعتبر فيه عند البناء كما هو مذنب الحازم من حله منع الصرف كما عا  
باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واول بالاسماء واحسن من الاعراب  
واسرفه هو الرفع فصار في حال الرفع موصوفا غير متصرف والحال ان الاحسان  
اعني الجود والنصب سومان حركة في غير التعريف فاراد وان شئ هذه الكلمة  
فيها على ذلك الاسماء فلو جعلنا مسوس في القسم لم من اعرابها رفعا وجر  
لصير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في القبح لم اس بنا واما اذ كانت  
كسرا غير المتصرف فلم تنق الا لكسر ايضا اولى ما عني هذه الكلمة بعد السكون  
وايضا يكون هذه الكلمة في حال البناء على الحركة التي نصب عليها عند اهل الجا  
وقال الزمخشري وجا من القاعة ان اس من عرب غنم تسمى مطلقا اعني في  
جميع الاحوال ولعله غير سم قول بعض تسمى لغدر ايت بجبا ما عا وقد قال  
يهوبه ان بعضهم يفتون اس بعد من فخذ هذا القول لعله يصح وعله بعد  
من فكيف يطلقون كلمة يفتون في موضع الجرا بعد اى جاز كان فان كرا اس  
كشرك كل عدل صرا ما وكل اس لصرا اول من اس او اصف نحو مسمى

ادد حله اللام نحو ذهب الاس ما فيه اعراب اتفاقا لرد ال على البناء وسمى  
اللام واما في المقارن للام ولعل ذلك التقدير زيادة اللام قال يهوبه  
صوا من كمال الصغر عددان ي ا وجمع قال اعراب لان اللام اتحدت لصادر اللام  
الى واحد من الجنس ليرى من سنا سنا فاذ اى ا وجمع فلم يبق ذلك الواحد المعنى  
اللام لعدم ثمة المثنى والجمع من هذا الجنس ثمة الواحد وليس سنا اس على الفتح لغة  
كما قال الزمخشري مجر القول لعدرايت بجبا ما عا منها لان قال الزمخشري لسميت  
الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهب في ما اس وقد نظرا جميع الاعلام كذا  
متضمنة معنى الاشارة او معناه هذا الوقت مع اعرابها قال السرا في لغة الحرف يهوبه  
في اصل الواضع موضعها واحدا ولها ما في الاشتغال عليه وهو التعريف باللام وسائر  
الاسماء يكون في اول الواضع كلمة ثم حرف ثم مكر ولا يسمى على حال فكل ما صرفته  
مع اللام سائر الحرف لان الحرف لا تصرف منها وقال ابو علي في النسخة اللام كاس  
واما اللام الظاهرة فليس للتعريف اذ شرط اللام ان يدخل على التكرات فيعرف والاس  
لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصل الفعل من ان اس اقل عليه اللام معنى الذي اى  
الوقت الذي جازو دخل قال هذا كما نقل عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
استعمال استعمال الاسماء وذكر على البناء الذي كان عليه والجواب ان قيل وقال  
والمعنى منى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثره المقالات لان ليس على كذا  
مذهب الفراء في اس ا من اس اى مسمى وقد يقال في الان لان و هو من كثر  
الهمزة ومنها لما هو موظف معنى اذ اسم عند اى على استعمال استعمال الشرط كما جعل  
وكلام يهوبه محتمل فانه قال لما وقع امر لغيره وانما يكون مثل لو سها بود لو حرف  
فقال ان حرف ان لما حرف وحمل كلام يهوبه على ان شرط في الماضي كذا لان  
الاول لان الفاعل الثاني والاسم الاول وقال لو كان ظرفا لم يحرك الاسم دخل الجا  
والجواب انه على ان كيد والتسعة فكانه دخل في ذلك الوقت من قال موظف قال  
ومع وضع كلمة الشرط مع جملتها للعرض الذي ذكرنا في اذ اوله فعل مضارع  
او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما  
كتب عليهم القتال اذ اخبروا منهم او مع الفاء وجرها كالمع ما فيها مقرونا بالفاء  
يكون متفارا عا وقرب من الظروف المستقلة لم اى انوك اى لئلا يوك لان اصله  
جارو مجرور وحكم حكم الظرف عند من حذف لام الجر لكثرة الاشتغال وقد لزم  
فبقى لاه انوك كما قال الله ابن عك لا افضل في حب عى ولا ابي داني في حب  
الحرف ثم قلبت اللام الى موضع العين وسكن الهاء لوقوع موقع الالف كسرا







ما نفس الاسم المجرى عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثل لفظي كان ان العلية  
في نحو اسالة لفظا كما ينبغي في الالام فيقول اولان اللام في كل اسم متضمن غير علم  
يفيد التمكن والكبر معا ومعنى سكر الشئ ساعته في امته وكونه بعضا محبوا لاجل  
الا في غير الموجب نحو ما جاني رجل فانه لا استفواق الجنس فكل اسم دخله اللام كان  
فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي العموم وهو لا يجمع اللام مع  
في اول الكتاب فتظهر في ذلك الاسم فانه لم يكن معه قرينة لا جارية ولا متعالية له  
على انه بعض محمول من كل كالقرينة في قولك اشترى العلم فان الشئ قرينة ان الشئ  
بعض ولاد الله على بعض محتمل كما في قوله تعالى اجد على النار يردى اللام في  
يجي بها لتعريف اللفظي والاسم المحكي بها الاستفواق الجنس سواء كان مع طام  
الوحدة كالقرينة او مع علامة السببية كالمجمع كالعلم او كحرف جمع  
ملك العلامات كالقرب والماء واما وجب حمله على الاستفواق لانه اذ  
كون اللفظ والاعلى اسم خارجا فان ان يكون لجميع افراد ما لبعضها ولا  
سمما في الوجود الخارجي وان كان مكن لصوره في الذهن عن البعوضة والكليكن  
كلاما في السموات الخارجية لان الالفاظ موضوعه بارها في الذهن فاذ  
لم يكن للبعوضة لعدم دليلها وموانعها ووجب كونه لكل فلفظي هذا قوله  
ظاهري كل الماء وانتم صواب اي كل اليوم اذ لست في الكلام فترى المعصم  
لا معصه فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس  
الدينار الصفر والدرهم البيض على كل الاختلاف المفرد في مثل هذا المعنى  
والمتشئ فلا يسمى من المفرد الا المفرد فتقول ان الرجل خير من المرأة الا ان  
اي الاكل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لغي خسر الا الذين امنوا اي  
كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل يرفع هذا الحجر الا ان الله من معا وال  
الا لست معا على كونه ذلك على ان يكون الاستفواق منقطعا وكذا لا يستثنى من الشئ  
الا المتشئ فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا احوك اي الاسم مسموم وكذا  
الرجلان يرفعان هذا الحجر الا احوك معا على كونه على الانقطاع واما الجمع  
فتقع معا الجمع والمتشئ والواحد منه توليت العلم الا الذين والازيد او  
لان الجمع المحكي باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى متكرر مضاف اليه كل مفرد  
فمعنى توليت العلم الازيد اي كل عالم وكل عالم وكل علم وكذا حال  
المفرد والمتشئ والجمع في غير الموجب قال عليه السلام لا تحرم الا ملاحه اي  
كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا الاطلا الاطاحان اي كل اثنين من

من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المتشئ الا المتشئ بالجمع  
نحو توليت العلم فمؤخرا فلما بل مؤخره منك في سياق غير الموجب مفرد  
في استعماله اي توليت احدا من العلماء ولا اسمن ولا جماعة فتصح استفواق المفرد  
والجمع منه نحو توليت العلم الازيد والازيد من فقوله تعالى لا يدركه الابصار  
اي شئ من الابصار لا يجمع الابصار كما تومنه بعضهم في الالام في الموجب وغيره  
حال المفرد والمتشئ وكل ذكرناه ما خوذ من سوار كلامهم واما النكرة المسعرة نحو  
رجلا او رجلين او رجلا فلا يستثنى من واحد ما وسما ومجوزها الا اشائها فتقولك  
ما توليت رجلا الا الذين اي الاكل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا  
رجلا الا الذين ولا يجوز الا في اي الا اسمن منهم ولا يجوز الازيد ولقولك  
رجلا الا الذين ولا يجوز الا احوك ولا الازيد الا على الانقطاع لان المعنى  
ما توليت جماعة من الرجال وان كان منك قرينة على انه ليس المراد به الاستفواق  
كان هناك عند فاللام عندية على كونه في يد وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة  
او الله نحو ما اعطيتك الا انقرة او بقرتين وان لم يكن فيه علامتا ما نحو اشترت البرد  
الرجال فالفرق بين ذى اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للسكينة  
ذلك الاسم بعض من جملة معني رايته غير ارجلا ساسن التزو جماعة من الرجال  
المعرف باللام فان المراد به الامة مجردة عن البعوضة لكن البعوضة مستفادة من القرينة  
كالسرى واللفظ فكانك توليت هذا الجنس واشترت هذا الجنس فمؤخرا  
مخصوصا لمرسة المجرد ذى اللام اذن بالنظر الى القرينة معني وبالطريق الى القسم معلما  
فمن ثم جاز وصف المعرفة للام من هذا النوع بالنكر قال ولقد امر على التسم لسي وكذا  
مررت بالرجل منك ما يحسب ان رجل خير منك كما ترى فباب الوصف فعلى هذا كل لفظ  
لا معنى لتعريف فيها الا التي للمعهود الخارج قوله في المفردات قد تقدم ذكرها  
ونعني بالبهات سمار الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها واما سميته  
وان كانت معارف لان اسم الاشارة بلا مارة حسة الى المثار اليه مسم عند  
لان معصه المتكلم ساسر بمن ان يكون اشار اليها وكذا الموصولات من اود  
الصلوات مسم عند الخاطب ولم يقولوا للمعصم الغائب مسم لان ما يعود اليه  
فلا يكون مسم عند الخاطب عند النطق به وكذا ذى اللام العندة قوله ما  
باللام هذا سبب يوجب اعني ان حرف التعريف في اللام وحده والامة للموصل  
فمعنى ان اصل تميزت الموصل كالكثرة الاستعمال اللام التعريف والدليل على



للام في المعرفة فقط على العامل الضعيف اما نحو رجل ذلك علامه امرها بالضعف  
حررها ولو كانت على حرفين كان لها نوع استقلال فلم يعلما العامل الضعيف اما  
نحو ان لا يفعل فانما على حرفين لعدم لانه محرم الشرط والحرار معا على  
المذهب الصحيح واما نحو هذا فاما رتبة فان الفاصل بين العامل والمعمول لم  
معنى ما قبله ولا معنى بالبعد فالفصل بكلا فصل وللأمر انما هو بين اللام وما  
وحده كان الرجل معاررا رجل حتى جازوا لهما في فائتين ولم يكن الظاهر  
ان يكون اذا كانت وحده موقوت ووصفت ساكنة الحكم الامراج والاضاد للسل  
الذي هو عند التعريف على حرف وهو التثنية فالاولى ان يكون دليل التعريف عليه  
وقال الخليل ان كمالا الى التعريف نحو بل وقد اسد لا يفتح الهزة وقد سبق  
عنه ويا بوقوف عليها في الذكر نحو تركك الى اذ ادركت ما فيه اللام كاللغات  
واعتلها عن الكلية والوقف عليها الا عند الضرر كالوقوف على قد في نحو قوله  
ارف الرجل عنان كمالا الى رل رحاها وكان قد وذلك قوله ما حصل الى ربا  
واسم ال مرل التدارس من بل الخلال واما حذف عنه هزة القطع في الدير  
كثرة الاستعمال وذكر المصدر في كتابنا في ان حرف التعريف الهزة المفتوحة  
وحدها واما فتم اللام الهما للامسة التعريف بالاستفهام وفي لغة حمرو على من طي  
ابرا الى الميم من لاي التعريف كما روى البري بولب عنه صلى الله عليه واله وسلم  
ليس من اسر اسعاص في اسفرو لام العهد اللام التي عهد الخاطب مدلولها  
على كذا اي لقيه وادركه يقال قدمت فلانا اي ادركته وعنده اما محرو كره  
سعد ما كان في قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او  
سعد الخاطب به قبل الذكر بلاحري ذكره نحو قوله خرج الامير والقاضي اذا لم يكن  
في السد الا فاص واحد مشهور او امير واحد وقدر اللام في العلم كقوله اما واما  
فانرا ما كان على يد العوى والسر عند ما في الحال نحو الحمار العصور في السر  
نحو لا مد عشر الدرهم على فخر كما ياتي في باب العدد وقدره فيلزم كما في الذي د  
متفرقة ويكون اللام عند الكوفين حواس الضمير نحو مرت رجل من الوجوه  
اي وجهه وعند البصر من لا يعود من اللام من الضمير في كل موضع شرط بضمير  
كالصفة والصفة التي هي محو الخبز والوصف المشتق يجوز في غيره نحو في في  
الصفة والردده وقال الكوفون قد يكون اللام للتخفيف كما في الله وفي اللام  
ولا تعرف البصرون واللام في وصف اسماء الاشارة ووصف لنادي نحو هذا  
ويا ايها الرجل لتعرف الى اشارة اليه في غير من الموضوعين للتعريف كالتا

نحو ضرب الرجل ولوح اللام العهد كالعلة كالصعق السب على ذكر في الاعلام  
قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعد من الخوص في المعارف فلامه فرج المعنرات  
لان لونه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما قر في باب النداء قوله والمضاف الى  
احد ما معنى احراز عن الاضافة اللفظية واما معرف بالاضافة المعنوية ليس  
من الاسماء المسوطة كعمر وش على قر في الاضافة **قوله** العلم ما وضع للعلم  
غير ما دل عليه بوضع واحدة قوله غير متناول غيره كحج سائر المعارف لان السمت  
والمعنرات واللام وضعها الواضع لسطق على معنى راد بخلاف العلم فان  
لم يصعد الا لسمي معتن وان لفظه الى ما دل معناه آخر كما كان في سائر المعارف  
بوضع واحد متعلق مسا دل اي لا يلد له غير ذلك المعنى بالوضع الواحد بل  
ان ما دل على في الاعلام المشتركة فانما يتناول بوضع آخر اي مسمى اخرى لا باسم  
الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به شخص آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر  
المعارف كما حسن واما ذكر قوله بوضع واحد للامخرج الاعلام المشتركة عن الحد العلم  
ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذلك انه قال لا اعلام  
الاحاس وضعت اعلاما للمقايين الذميمة المسعة كما اشير اللام في نحو اشترى  
الى الحقيقة الذميمة فكل واحد من هذه الاعلام وضع حقيقة في الدرس محدده فلو  
غير متناول غيره وضعا اذا اطلق عن فرد من الافراد الخارجة نحو هذا اسامة معللا  
فليس ذلك بالوضع بل لطلاقة الحقيقة الجسدية الذميمة لكل فرد خارجي مطابقا لكل  
كل عقل لحرا به الخرجية نحو قوله الانسان حيوان باطن فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة  
لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه التشريك واسامة موضوع حقيقة  
الذميمة فاطلاقه على الخارج ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المص كونه مجازا ولا بد  
كونه مجازا في الفرد الخارج على وجهه اذ ليس موضوعا له على اختياره وانما اللفظ  
الذميمة والفرد الخارج على مطابقا له كالمسواطين قال لاندسي فلا نقول في  
اسد معين في الخارج اسامة كما نقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذميمة في  
الخارج ليس الاساء من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا لا وصافا لموقعه  
وكذا ينبغي عنه ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة  
انما اسد الغلات لان الحقيقة الذميمة ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها  
التعيين والى مل لم على هذا التعريف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس اسم واما  
وعالمه واما المصنوع ام عامر او ليس لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة  
وترك ادخال اللام على او ليس واصاد اب وام وان طلب الى غير ما كان في الكي



في اعلام الاناسى ونبى عنها الاحوال ووصف المعارف ومع هذا كله يطلب  
التفكر في خلافه وذهب وصنع فان ذلك ليس جاريا مجرى الاعلام في الكلام  
المذكورة وافول اذا كان لنا ما نعتني كعقد وسري وصحار وسند لعقد كركي  
فلا يباس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعربية كما في  
والمعالي ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعها الغير الاناسى من الطير والوحوش والاشجار  
الارض والمعادني فوضعوا بعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحرب في الاسد و  
بعضها اسما بكنية كقيم لسمعان وبعضها كنية بلا اسم كاني راس ثم بعضها مالا اسم  
جنس له نحو اسد وخرسان وفي الكثره الاعلام نحو اسمنى ماس المسمى بحما  
لحطم لطمها وان داه لوقود على داه على العود ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنه  
سعود وام سمع وسمه سره وللكنية ورد للعدد كسان وقالوا في الاوقات  
عدوه ومكره قالوا او سمع سمعان علم للسمع ولادليل على علمه لانه اكثر ما يتعمل  
مضاجا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء باللام نحو قوله سمعك سمونا في السور نحو قوله  
سمعنا ثم سمينا لعوده وعلما مع الجودي للحد وقد جاء باللام نحو قوله سمعك سمع  
دا سمعان قالوا دليل عليه قوله سمعان من علمه العارح وحرمان كون حذف المضاف  
البره سمراد للعلم به والى المضاف على حاله مراعاة لا على احواله اعني التجرى من  
التسوية كقوله حاطس سمي خياشيم وادانا اولى من اولى لك فهو علم بلويد  
فادولى مبتدا ذلك خبره والذليل على ان ليس به فعل تفصيل ولا افعول فاعلا وانه علم  
ما حكى الورود من قولهم دلاه الا ان داه بالان اذا وعدوا فدخلوا والاش  
دال على ان ليس به فعل التفصيل ولا افعول فاعلا بل موشل ارم مل وارطه دلاه  
ايضا علم فكذلك لم تصرف في سوس وله السراى حره وليس دلى فعل ايضا بل دليل  
اولاه في سوس بالرفع والآن حرادلاه الى السرب الا ان داه بالان على  
باسم الفعل كذا قال ابو علي فخر داولى من السوس للعلية والوزن وهو له للار كهر  
الوزن لان ذلك في علم آخر فهو كالمسمى ارم مل فاعلا مام لسمعان من السرب  
اذ كل علم موضوع وضعها سافا واعلم ان العلية ان كانت لفظية لا اسماء  
معها لا اسم سوس السكبر صا لفظ اسامة وصاله كاسد والتعليب اذا كان باللام  
فيها لتعريف لفظي فكما ان شل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا  
مع القرينة المخصصة كذا مثل هذا العلم عال اسامة خير من عال اى كل واحد من  
افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنس المحقق  
ولاس احراما من اسامة اذ عسرا لى في الدرع فتح الاستغراق من مثله كالحج

في قول ان الانسان لشيء الا الذين امنوا نقول اسامة لفرس الفرس الانان  
الا الداحن منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فقال هذه الاعلام كلها كمال  
ذى اللام المقيدة للتعريف لفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة  
والسمة نحو القرب والليم والوق وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة في مغلطاتهم  
من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يودون بها اذا عرسموا عن مودوا  
يجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يحسن التكرات ككل دور على ما جرى فقالوا افعلا  
الذي منه فاعلا منصرف فوضفوه بالمعروف ونصوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف  
افعل سفته ومنعوا انصرف منها ما جامع العلية فيه سبب آخر كما ران اثبت  
نحو قاعله ووزن الفعل المعتبر كافعل او الالف النون المراد من كفعلا او  
الالف الزائدة المقصورة لا الثانية واذ اكرت هذه كلها مدحول رب اكل  
او من الاستغراق او غير ما من علامات السكبر انصرف نحو قولك كل فاعلان حاله  
كذا وان كان على وزن اقصى الموضع او مع الف الثانية لم ينصرف معرفة وتكره  
فان صلت الالف الثانية واخيره نحو قولك كل فعلى افعلا الف في السمة بار  
فيتم بحوازي وسمى فاقية يجوز فيه الاعلار ان جعلت الف الثانية لم ينصرف  
وان جعلت اخيره صرفه لسكبه بدخول كل وذلك يجوز على وسمى داخلان في فاعلا  
لان هذه الاوزان لصعد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فاعلان الذي  
مؤنة فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يسوءه كما ان معنى  
قولك قره جرم جردة ورجل خبر من امارة ذلك وانما عد الاول من الاعلام  
دون الثاني بدليل صرف مرة وجردة لا تهم راوا البعض منقول كالا اعلام  
من مدلول الى مدلول آخر فان افعول مثلا وضع لعله المراد في الفعل الى آخر  
فهو من الفعل كاكسر من الكسر ثم غرسه عن كل لفظ اوله بمنزلة مزيدة مفتوحة  
وايه فار ساكنة بعد ما عين مفتوحة بعد ما لام ولعنه م كالا اعلام  
كقولك فاعلا التي هي مصدر اربعي حكمها كذا فان فاعلا لا معنى لها فاعلا  
في الوجة الجوز لا لى فاعلا بالاعلام اتم راوا اذا عررب بها عن موزونها  
لا يقع على فرد ساع منها كما يقع التكرات فعدد من التكرات لفظا ومعنى  
فان قلت فاعلا جعلوا هذه الكتابات من قسم الاعلام دون الاوزان التي  
يكنى بها عن موزونها مع اعتبار معنى الموزونات كما نقول مررت بفل  
فاعلا اى عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها  
لا كانت الد على اقلية معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكسامة ذلك







بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في ذم من افاد جنته ثم علم ان اسم الجنس انما يطلق  
بعض افراده المميزين بالانتماء الى التعريف وما اللام والاضافة فالعلم العالم اما مضافا  
ذو اللام فالضام نحو ابن عباس فبالاضافة على عبد الله من بين اخوته  
كذلك ابن عمرو وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل هو  
العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون مجزئ كالمعروف قبل وقد يكون بعلم الخاتمة  
قبل الذكر لشهرته واللام التي في الاعلام العالمية من القسم الثاني كان معنى النجم  
قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم يكون هذا الاسم للشيء  
من بين امثاله وكذا البيت في بيت الله لان عهده كان باللسان لم يسمع من قبل  
نحو ابن عباس لان التعريف المضاف لا يضاف كالترتيب المضاف للام العهد المشاهير  
به الى ما علمنا من دون تقدم ذكره سوار فلا يقال فلان لم يذم الا لاسبق  
علما بهذا الاسم كونه اعظمهم او اخصهم بل يسمونه بعلامته حتى كان غيره  
ليس علامه باللسان فالحال ان المضاف في اللام العالم ليس في العلمية  
كونها اشرافا علميا في سائر الافراد التي ساعدتها قبل الحلية فاذا صار  
علمين اتفاقا لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجزئته عنها واما ذو اللام  
فيه ايضا لزم اللام وقد يجوز تجزئته عنها كما قيل في السابعة بالعلم وذلك قبل ان  
يسبويه يكون اما علم اليوم المعين بل اللام تقول هذا اليوم اثنين ساركا فيه ذو  
المجرد وقال سوار من التكرار قال ولا يكون علما الا مع اللام كونه من العالم  
وقد ذكرنا العوالم ساعدها في باب التعداد فليخرج اليه وقد سكر العلم قليلا  
فاما ان يعمل بعد على السكوت نحو رب زيد لغيرته فذلك لكل فرعون موسى لسان  
رب وكل من خواص التكرار او تعرف وذلك ان يكون لواء من الجارية  
المسماة به فيدخل عليه اللام كقول رابت الولد من المرء ساركا ساركا  
الخلافة كما يلا او الاضافة كقول علي ردا يوم العار من زيدكم ما يصح على السحر  
من مان وبنى الكر من اللام وقد يضاف العلم مع بقا تعريفه كما مر في باب  
الاضافة نحو زيد الخيل واما ما راسا ومما لم يرا اذ لم يكن اسرا في الاعلام  
واذا بنى العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان  
للسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثني والمجموع ليس موضوعا للاضافة  
معدودة نحو امان وعامتين كما يجي فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان  
سكوت الاعلام قليل قال المصنوع على قول المصنوع خبر ذلك التعريف العاشر  
والا في التعريف ذي اللام فلا يكون مثني العلم ومجموعه الا موقوف على اللام العديدة

كما قلنا في نحو قولك خرج الناصي اذ لم يكن في البلد غيره او كان اشتهر بغيره  
مطلق اللفظ اليه وان لم ينعس لا يوجب حصر التعريف لخاص في المثني والمجموع بل  
محرر كبرياء وصفها بالثبوت والاسماء لقوى مذمب المص مع القياس واجرى  
مجري العلم الحقيقي العلم المقتضى لثبوت في لسانه وجمعه الاسماء والاسماء  
فان قيل فعلنا بقررت سكر العلم من لوازم ثبوتيه وجمعه وتكريره قليل فخالف للقياس  
فوجب عليها ايضا وليس كذلك قبل العلم واما مع في كلامه كثيرا فلو لم يسموه ولم  
يجمعه لآدى الى كونه من مثل جاني رجل ورجل ورجل ولما علموا اسم اذا  
سوه وجمعه ادى الى تذكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى سببه وجمعه  
على وجه راعي فيه ما يندفع ذلك من التعريف الراجح بالراء اللام لزوم الوصف  
العلمي له فكان فيه لوقفة الامر جميعا الخلاص من التكرار التوسع وحفظ العلم  
السكوت سريفي آخر وان كان العرفان متغيرا ان كنهه عامه الجهور وقد جاء  
بعض المثني والمجموع غير محصور باللام وذلك في اسما شتركة في الاسماء لازم لخاصها  
كما من حمل من معان يقال لاحد ما امان الرمان لكثرة المارة فيه ولا حرج ان  
العطشان لعلها المارة فيه وكذلك عماران حلال كند بل شفا ربان اسم كل واحد  
منهما عامه وكذلك حسان وانما جاز تجزئته هذه الاسماء من اللام لان الحاصل  
مثلا لما لم يسمه من لاجز ان يكونا كاشي الواحد السمي المثني كما يسمى مثلا شخصا  
رمدان بخلاف شخصين سمي كل واحد منهما رمد فان لا غلب فيها لما كان هو  
الا فتأكد لم يكونا شخصين سمي المثني حتى يقال لهما رمدان وعرفا كما من و  
حما من فان كل موضع منها كان سمي عرفة فقبل عرفا سمي للمجموع واما ادر عاب  
ما تسم فليس من هذا الا لان لفظ بعض منه ادر عاب بل هو كذا بعد موضوعا شخص  
معين واعلم انه يمكن لعلان وفلان على اعلام الاسماء خاصة فخران مجري الكنى  
فنه اي كومان كالعلم فلا بد لهما اللام ويشتق صرف فلان كما جرى فعل بمعنى الحق  
مجري الكنى عنه في الامعاء من تصرف علمه ولا يجوز تكبير فلان كسر الا اعلام  
يقال جاني فلان وفلان آخر او موضوعا للكتابة على العلم واذ كنى عن الكنى  
قبل ابو فلان وام فلان واذ كنى بفلان وفلان على اعلام البهايم اسمها كان  
او كنى اذ قل عليها لام التعريف ففعال الفلان والفلانة وابو الفلان وام  
الفلان لعدد الفرق وكان كذا اسم اعلام البهايم اولى باللام من كناه اعلام  
لان اس الالسان كنهه اكثر فمؤنده اشتهر من اعلام البهايم فكان فيها  
سكوت قال ابن اسراج ونبه المصنوع ان لفظ فلان لم يات الا محكي كقولنا فلان



بالتي لم تخذلنا خيلنا وموسعنا بباروي الاسمعي عن مرار العيسى سكونا وال  
وصحبت نزلت منازلهم سودا والافلان باب عن اكرهه رعو معا ورعدة  
الفلان ونقول معنى من اوس المراد احد بعين المال حتى يملكه بالدين حتى انما  
ادان وحتى سالت العرس عند ذوى الفتي ورد فلان حاشي وفلان دكبي من  
دبه مفتوحة العين وبمعناها على اسم الجنس غير العلم فلهذا الصرف منه  
يجوز اللام واذا سكنت التون فارادنا نيت بديل من اللام كما في اجب وب  
وسكنت العين لودن بان التاء ليست بحروف التانيث لان التانيث يقع قبلها  
قبل وقد بين من علم كما في قول ابي بره مخاطب حسن اس ردا لنداه  
فصل من عطية على من ومن فيما مضى ومن يعني عبد الله وحسا واراسم من  
حسن وكانوا عدده سافا عطوه هذا الظاهر انما هي عن الجنس اي على لفظهم  
ولهم حوسوا عن ذلك ومنه ما به للناس في غير المصريح باسمه فنقول في التذكير  
باسم واما ساك واما هون وفي التانيث سم واما سان واما ساب وقد علم  
اد احر من ما على احر المندوب وان لم يكن مندوبه فنقول ما به بضم الهاء في  
الاكثر وقد كسر كما ذكرنا في المندوب وبه الهاء راد في السعد وصلاد وقفا  
مع انما في الاصل ما السكت كما قال بامرحاه بكار حقه وقال اربابا به  
اماك اسد في حال الغزوة هذا قول الكوفيين وبعض المصريين ولما راي الك  
المصري ثوبت التاء وصلاد في السعد اعني ما به مضمونه طوا ان اللام الكنية التي  
داو في سواب كما بدلت ما به في بهمه وقال بعضهم بي بدل من الهزة المبدلة  
من الواو ابدالها في كسا وان لم يستعمل ما به كما ابدلوا في ماك فقلوا ما به  
وبقي الكسر في ما به يلقى بذهب الكوفيين وايضا اختصا من زياده الك  
والهاء بالنداء وايضا لما في الالف والهاء في جميع تعاريفه وصلاد وقفا  
على ما حكى الاخفش نحو ما به واما سا به او ما سا به كما ذكرنا في المندوب وما  
واما سا به واما سا به او ما سا به واما سا به واما سا به واما سا به  
الافعال القيسية والقياس سواب لان لاه واو بديل سواب واعلم ان العلم ما  
منقول ومن محل والمنقول على وهو ما من اسم اما عن كسر واسد وبني  
فصل والاسم اما صفة كذا او غير ما كسر وقد يكون الاسم صوابا كما وان  
فعل اما ما من كسر وكسب واما مضارع كسب وكسا واما امر كسب كرسبه  
وقيل هو علم الجنس لكل واحد مكان كرسا به فنقول لينة لوجس امر ولد  
ممت الواس المطان طان وكسرهم اسم والسبع في الامر انهم ان اللام

كسر اما لفظها عند النقل تنقل معانيها كما قيل في شمس بن كسب  
فهم السمن والمرحل للمعنى له في الاجناس من قولهم ارسل لقطه اذا اخرقها  
غيره وانه مومن ارسل الامر كان فعله فانما على رجله من غير ان يقعد ما  
بنا فيه والمرحل نحو حصف وقصص وقال بعضهم بما منقول لان الحصف المراد  
والقصص الملاذه وما كان مصعنا من كسب مستعمل كنه غير العلم بزيادة حرف  
من عطف العصى اي سعة والعصاة لعمري مع لعمري اولادها ايضا مرسل او  
ليس منقول اسمي الى اخره وان كان مسادا اما ان غيره ما وثبت في الجنس اما  
لكل الاداء فم نحو محب اسم رجل والقياس محب وليس من كسب محب من  
ومهد لان هذا التركيب غير مستعمل واما يقع المكسور كوطب لارض وموس  
رجل والقياس كسر العين كونه وموضع وليسا على فعل من مطب ومب  
لانها لم تستعمل في كلامهم واما كسر المفتوح كعدى كرب عند من قال صله معدى  
كوى ومرى لاصدى واما بنحيج فانقل ككوره لرجل ومزم وليسا لعوده وقيل  
من كمر ومزم لعدم استعمالها واما بنحيج فان يكون من بدل بمعنى قام واما  
ما على حيوة الرجل والقياس حيه لان عند سبويه عنها ولاهما مار والى وى  
والجوار ليس من زكيا بل من حوى اي جمع لجمعا لها في سقطه وعند غيره اصل حوى  
لقولهم الحادى والواو قبلت العين الى موضع اللام في حوه عند من قال كسبه السعد  
عند النخلة لعمري كسبه لانها لم يستعمل في الاجناس مع هذه التعديلات ولعلها  
والسعد اما مع النقل او بعده في حال العلبة كما في شمس الحار والاعلام على كسبه  
اما اسم وهو الذي لا تصدب مدح ولذا كسبه وعمر وادلف وهو ما يقصد به  
احد ما كسبه وهو وعاد الكسب في الدم وكما لمعطي والمرضى ومطهر الدس  
وقر الدين في المدح واللقب في القدم كان في التزم اشهر منه في المدح والسر  
في التزم خاصة واما دسى الاب او الام او الان او اللب مضافة نحو ابو عمرو  
وام كسبه وان اوى ولب ودر دان والكسبه من كسب اي سرى عصب  
كالكسبه سوار لانه عرض ما عن الاسم والكسبه عن العرب لعمري ما اعظم  
والفرق فيها وبين اللقب معنى ان اللقب مدح الملقب به او يرمز بمعنى ذلك النطق  
بخلاف الكنية فانه لا يعطى المكنتى معناه بل لعدم انصرجه باللام فان بعض العرب  
با ان من ان مخاطب باسمه وقد بين السمع لاولاد الذين له كباي الحس لعمري  
م وقد بين الشخص في الصور لاولاد الذين له كباي الحس لعمري  
قصد اللقب والاسم الى نوى بالاسم او لاغنى باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه



الطبعة مع شئ من معنى الثعب فلو اني به او لا لا معنى عن الاسم بل معناه ان  
اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او قطع عنه او رفا او لعلها على المدح او  
الذم لكونه مشتقا لاحد ما يجوز الاتباع والقطع المذكوران سوارا كانا مفردين  
او مضافين او احدهما مفردا والآخران كانا مفردين او اولهما جازا  
الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وخلاصة كلام البصريين وجوب الاضافة  
عند افرادها وقد جاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وسواء في ما روى الفراء  
من حذف وعي عدان بالاتباع لرجل منهم العيينين وابن من الرقاب مؤنس  
واحرار الرقاب عليه والاشهر اضافة من الى الرقاب اما على ان الرقاب  
لقب ليقس والاضافة كسند كرا وعلى ان الاضافة لادنى ملائكة كالحائض  
اسم كل منهما رمة وقيل من حماره وقيل سب سلب كذلك قال قل لا ينس  
احي الرقاب ما احسن العرف في المعينات وقال ان عرفت الاحرار ومن طلب  
الادمان ما احار له فسرور وام الموت السلف من لعمري لا صرح القوم  
من في ابواب كيف ينس وقد حمل العلم على المركب كما سبق في باب المركب ثم  
ثم يقول اذا اردت التسمية بشئ من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مشتقا او  
مجموعا على حدة كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كغان وعشرون  
اعرب في الاكثر اعرب قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يحمل النون في كلهما  
الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حرف الكلمة بسبعة لان حروف نحو قر علة عة  
عدد حروف الكلمة فلا يحمل النون في مسعين ومسعون مصعب الاعراب  
فاذا اعرب النون الزم الشئ الالف دون الياء لانهما اخف منهما ولا ينس  
في المفردات ما اخره ياء ونون زائدتان وقيل ايا رفته قال الا ياء الى تسكن  
والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاز الحرس في المنى على  
خلاف القياس يقال يده الحرس بنم النون ودخل الحرس قال الزمري  
ومنهم من يقول الحرس على القياس يكن السد الى الحوان الذي هو القياس  
اكثر فخرا الى كرس محرم وان كان استعمال الحرس مجعولا فانه مصعب الاعراب  
اكثر من استعمال الحوان لذلك وقد جاز في الجمع الواو قليلا مع الياء نحو حرس  
ومسرون ومصعب ومصعون وسرون لان مثل زمون موجود في كلامهم  
وقال الزجاج فقلنا على المبرزة يجوز الواو قبل نون الجمع اذا كان مصعب الاعراب  
قياسا قال لا علم احدا سمي الى هذا قال ابو علي لا ياء له وسوء بعد عن القياس  
وقال في قوله ولها بالاطراد اذا اكل الكل التمل الذي جمع بكسر النون انه

اجمعي وسوفي شرح كتاب سبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الساطرون  
بالنون والطاء المكسورة وقد روي في اشعر المذكور انون المفتوحة قال  
قلنا انه اجمعي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذن بل من تمام الاسم الاعمى  
والا المكسر في موضع الحذف قلنا على فليس النون مصعب الاعراب لانهما  
وكان القياس في الما طرنا لانه قد فتح حل الواو مكان الراء اشكال وطولون  
دردن اعسان واذا سبت بالجمع بالالف والياء فذهب البصريين اعرابها  
قبل التسمية مع النون لانه نون المقابلة للنون العكس وعند المبرزة  
الاعراب الاول ولا بد فله النون فيروى بغيرها من ادراج مكسر وبعض  
النون بغيرها اعراب الاول ولا بد فله لا ينصرف ولحقه في حالة الجر فروي من  
ادراج مكسر بالفتح وذهب البصريين اشعر لقوله تعالى من عفات وقد مضى به اسره  
في اول الكتاب واذا نقلت الكلمة الى النسب وجعلها علما لغير ذلك اللفظ فالوجه  
الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سوارا كانت في الاصل ايها او فعلا او  
قالا لانه الحاية لقولك من لا تنهايته عالما كذا وضرب فعل مضارع ولس حرف  
من وقد يجرى مجرا نحو كيت نصيب ويرفع قال كيت شعري دارسي لسب ان لو  
لينا عناء قال اوله بالذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اوله بالكلمة واللفظ  
فان كان لامسا ساكن الاوسط مكنت فهو مكسد في الصرف وتركه وان كان  
الترس ملاء او الاوسط ملاسا متحرك الاوسط فهو غير منصرف فاما فان  
الكلمة ساكنه وجعلها علما للفظ قصدت الاعراب ضعف ان في اذا كان حرفا  
محييا نحو من دم خلاف ما اذا جعلت تبنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثاني  
القياس بل تقول جالي وكه وابت ما محقق فيجعل من باب ما حذف لانه سا  
ومو حرف علة كذا الصغرة على كى كده وانما جعلها من باب المحذوف  
اللام لان المحو لم يوضع على قل من ثلثة احرف وانما جعلت المحذوف حرفا  
لانه اكثر حذف من غيره وانما جعلها من باب ما حذف لانه سا لا يرب  
من لانه لم يكن لسا لام في الوضع فكان جعلها من باب ما حذف لانه سا لا يرب  
كانه لم يوضع اولى ويقول في الاول اكرب من الكرم من البهل سدد من  
وذلك لانه لم ينقل بالكلمة وانما حمل من المعنى الى اللفظ فلما سب حرفة  
بتضعيف تانية لمصر على قل اوزان الفصل واما المنقول بالكلمة الى المحول على  
غير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان امرا طاهرا في اللفظ والمعنى  
واذا كان مالى السالى حرف علة وجب تضييفه اذا اعربته سوار جعلته علما للفظ



اوليه نحو لو وفي ولا وهو سمي لقوله في ولا روي على الف لا الف  
اخر وجعلته بمنزلة سماردا وكسا واتا وجب التضعيف لانك لو اعربت بلاما  
حرف آخر سقطت حرف العلة للثبوت فسمي المعرب على حرف واحد ولا يجوز  
لو ادناه بالكلية وسماه المراجعة وجب التضعيف لانك لو اعربت بلاما  
وكس على بعض العرب انه جعل الزيادة المحللة بعد حرف العلة الثانية بمنزلة لكل حال  
نحو لو وفي ولا والاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولا اجل  
الخوف من بقا المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكس  
على حرفين نحو بابتا را وان لم يكن المعرب منها عارداً عليها الفاد فليكن  
لها كسبتين فتقول هذه ما واد واديل فكيف ما وصعبا بالكرات نحو هذه ما حصة  
ودخول اللام عليها كاللار والار واما راي فهو على ثلثة احرف آخرها الباء  
كالواو اعربت او لم يعرب وفيه لغة اخرى راي نحو كي فاذا ركسها واعربت فقلت  
نحو كما ولا يجوز في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كسبتا حصة  
جازت في محوس وما دكيت واذا جعلت اعلما للفظ لا تما موطنه يستعمل  
في الكلام المركب مع البناء في تلك حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف  
المعجم فانها لم يوضع الا يستعمل مفردات ليعلم الصفاة ومن جرى مجرى هم مؤنث  
عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعه لها فلا  
وانما وجب اعراب الكلمة المنسبة اذا سمي بها غير اللفظ ولم يجر حكايتها كما جازت  
اذا سمي بها اللفظ لانك لم تراجع ادن اصل معناها الذي كانت له من معناه  
بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فكانك راعي معناه من وجه  
وذلك ان سمي ان ينسب ويرفع اي ان التي معناها التحقيق يصيب ويرفع فلك  
اذن نظر الى اصل معناها والدليل على ان اللفظ في نحو قولك هذه ما مررد  
ولم يكن في اصل الموضوع انك تقول في حال الافراد بابتا ما ملاد ما وضع  
على كسبه كزبد وعرد كون في حال الافراد ايضا كذلك ويؤيد جعل الابداد  
وموارا وحطبا بيا شدة عراب في اذن منصرفه وجعل سمعهم كملون  
ومرساب اعصاب فلا ينصرف للجمع والعلة وانا جعل الاول عربه لان  
اما حاد مثل الى بكره جاد من الجواد ومارا عطش ومارا من موز الرجل اي  
وحطى من خط خطه وقال المررد يجوز ان يكون كلبا اعجميا قال السرا في لانيك  
انما ملها اعجمية لانا كان يقع عليها فليعلم الخط بالسرا بنية وفساد مدحها  
كحاني عرابت وتقرنهما من حيث كونها اعلما للفظ اذ اركبتها مع العامل

نحو كسبت كملون اي هذا اللفظ اربعة الكلمة واذا سمي لقوله الخليل تقول فلان  
العرب قد كسا امره بالافزودة تقولوا هم فابعدوا اليم مكان الواو ولو لا ذلك  
لفلنا فوه برود المحذوف كما هو مذنب يسوي في دوا اسمي به فانه يقول هذا ودي  
كسبي ورايت روي ومررت بفتي بدوي سار على ان عينه متحركة وقال الخليل  
بل يقول هذا في فعل لعرب الواو يارلسكون العين على مر من مذنبها في باب  
واجاز الزجاج في نواد اسمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد  
حرف العلة كما شدد في مولانا ردا الى الاصل اولى من احلاب الاصل وان سمي  
هو كان كما لو سميها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميها  
بهي فهو كما لو سميها بزيد جاز الصرف وتركه وان سميته بحرف واحد فاما ان  
حرفه كلمة اولاد اتا في اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الحروف  
الاضافة على قول اولاد فان كان متحركا كحل ثلثة احرف فتضعف محاسن حركته  
فانه اولى من غيره لمناسبة حركته وانا جعلوه ثلثة لما لمحة من التضعيف والجمع  
في السمي بيا الحرفي دلور دت حرفا واحدا من جنس حركته اسقط بالثبوت فيها  
المعرب على حرف واحد فتقول في السمي بلام اللنداء لاء وان كان الحرف  
ساكنا كلام التعريف على مذنب يسوي وياد الاضافة على قول بعضهم فكم عند  
يسوي وازفاج حكم جزر الكلمة كما يجي وعند غيرهما تحرك بالكسر ثم يصفى  
الكسراى الى يفتقال في ذلك لانه لا يداد اذ اردنا رادة حرفين عليه من  
تحرك هذا الساكن المسد يد وساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الالف فيفتح  
لنقل الكسرة عليه ولا يفتح عند الاضطراب نحو غلاماى ثم تضعف ما سمي  
فتقال ما واد ان كان الحرف الواحد جزر الكلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا  
فالمتحرك عند يسوي يعلل الضا بتضعيف محاسن حركته كما ذكرنا فيما ليس له حركته  
ان لكل شئ من تلك الكلمة فابعد لكلمة باعادة جميع ما حذف فتقول رجل في  
السبي احد حروفه وقال غيره لابل غما وز قدر الضرورة فان كان ذلك المعرك  
فأكل العين نحو رج في السبي رار رجل وان كان عدا لكل الفاء فتقال رج  
ايضا في السبي يحم رجل ولا تكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من الحرف  
الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك السمي به لاما فالمازني كحل ليس  
ككود اقرب نحو رجل في السبي بلام رجل فيكون ما حذف فاده بعده وانش  
لكلمة الفاء نحو رجل فيكون ما حذف عنه نحو هذه اولى لان المحذوف الفاء  
لا بد له من بدل كما في هذه وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس  
الكلمة فاكمل به المتحرك اي برد الكلمة الى اصلها ويسوي بكلمة بمنزلة الوصل كسورة نحو



اعواس واذا وصلتهما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل نحو هذا اسقام  
اس وقال قد اتى بعض الاسماء على حرف اذا الفصل كلام نحو من اسقط  
الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة غير لازم وكان الكل على حرفين  
حذف الهمزة الوصل فانه لازم فسق المعرب الاسم على حرف ورد ايضا  
اخلاص همزة الوصل للمتحرك او الزجاج يرنو الهمزة كما راد يسويه واعطيا  
سماها الهم بويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما يكون  
في الفعل والاسم الجارى مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت  
لفعل فيه همزة الوصل قطعها كقولك لو حصل اصم واما ان سميت اسم  
فيه همزة الاصل كابن واسم اعطيا على حالها لعدم نقل الكلمة من قبل الى  
قبيل ومذهب غير مولد المذكورين التحليل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في  
الحرف المتحرك فالعين بكل الفاء واما اللام فيكمل انما بالعين عند الازلي  
واما بالفاء عند الاخفش وان كان ذلك ان كان فاقبله همزة وصل  
فان كان ذلك في الفعل كما اضرب صبت الهمزة مقطوعة كما ذكرنا و  
كان في الاسم كنون الطلاق محل بالحرف الذي بعده فاقول ان الهمزة  
سميت لفعل مفكوك الادغام جزا او وقتا نحو اردد وردد ادع  
فقطت ارد ورد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو فرد  
ومدد كسر في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لغاير  
رائ في الاسم وهو الجزم او الوقف الجارى مجراه ولهذا اسقى الفك  
اذا سميت باللسان فوك ساب السى ولهذا ارد اللام او العين حراما  
او وقتا كعورم وحس واعردم وحس واعردم واحص وحك  
ووصل وسع وحف وقيل ومع فبقول جالى لعورم وحكى واعردم  
واحصى وحاف ونقول ومع وقول وخاف كما مر في غير المنصرفين  
لعورم واعردم كقاض اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المنصرفين  
الاسم اذا سميت به فانك لا يرد الهمزة لانها لم تحذف لموجب الجزم والاسم  
ويرد اللام مع العين في ك لان اللام حذفت سها بحرف العلم لم  
لعر وحذف ما انك من كل ما في الهمزة لانه لم يحذفه وقرضه لانها  
لوقف ويرد مع اللام المحذوفه لوقف في رة الهمزة التي هي عن اذلو  
لم ردع لا يحب الى زيادة الفاصلى كما في لا فرد الاصل ولما يقول جالى  
راى والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فقول جالى اراى غير  
منصرف لان الراء نصرا لانه انتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها

كانت لها وكذا يرد مع اللام المحذوفه الفاصلى فبقول جالى دنى اذلو  
الرد لوجب تضعيف الراء كما في قى وانما فحق لواء الحقة الفقه وكونها مفتوحة  
في الماضي ولو سميت نحو ضربت ابدلت الراء في الوقف وصار مثل سلمه نحو  
الى قسم الاسماء ولو سميت نحو ضربوا ضربوا على ان الالف والواو حرفان زينة  
بجمع والتثنية كالباء في ضربت نحو اكلوا البراغيث وحب الحاق التون عر صان  
نؤمن كالسحبه ضرب لوسى به فنقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك نحو اراى  
لعر ما عراب المشى والجوع وان جعل التون معصب الاعراب وكذا اذا سميت  
بضربان وضربون على لغة سامية عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو  
في الجمع فبما فيكون من باب التثنية بالحل وقدم ذلك في المركبات ولو سميت على  
ودوى فلما بد من رد التون التي سقطت للاضافة ولو سميت سمرى على لغة  
السلط افادته جعلت التون معصب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو  
سميت مذكرا سمى واجب صرفت لانهما كذا سمي به واما الاء فبذل من اللام  
وليس لمص التانيث ولهذا لم يفتح ما قبلها وقال بعضهم لا يخرق لان الاء لا  
ابدلت من اللام في مثل سمر علمه مذكرا ما سمى ساكن التون اذا سمي به فانك  
الى منه فاذا سمي به رد الى منه لان كذا مراد فاجازه على القياس بخلاف ما  
فمقتضى من الخلاف الذي كان فيهما ونزع اللام من الاسم الذي كان لمنه اذا كان  
كالان والاحصل والذى والى فروعها لان اصل الذى العلم ان تسعى عن اللام  
واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جازا لكانها كالحكى الكلمة المعجم  
اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرات قاف ونون وليس والم  
وقبوز ان لا يحكيها فيمنعها ان الصرف ان كانت مفردة او مركبة من سمين  
وحكم او من ثلاثة اثنان منها لوزن المفرد كطسم لان طاسم لوزن فاسم  
مركب من سمين وان لم يكن كذلك كالم وكجيمص الحاية لا يغير لعدم امكان الاء  
اذا لمركب في كلامهم الامس كلمتين كذا قال جار الله وجبه نظره ذلك اما على  
اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى سبب جارتها وهو ان يده  
الاسماء المحدودة موهبة لانهما لم يعرب لعدم مقتضى الاعراب كيف حكى في  
مع حصول مقتضى الاعراب اذا سميت باللسان وحكى عن لونس ان كان يحرك في  
كسعين فجميعا واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والاء في حولا  
وان سميت بما غير ذلك السور اما انسانا او غيره فالاعراب واجب ثم منع الصرف  
ان الضمير العلمية سبب آخر كما ان ثبوت في الف اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو



ثم قولنا **واعرفنا** الضمير المكنى أي اعرف العارف كان الحكم اعرف لانه  
ربما دخل الالباس في المطلب بخلاف الحكم **قولنا** التكررة ما وضع لشي لا يبعد  
حدا على ذكرنا من حد المعرفة بالمسرد وعلى ذكرنا من حد المعرفة واعلم ان التكررة  
اذا وقعت في سياق النفي هي لم تسر الى خارج اساره وصعده والاضرار  
يعلم من حد المعرفة واعلم ان التكررة اذا وقعت في سياق النفي والنفي يستفهم  
اسمرف الجنس ظاهر اسوار كانت معززة او معاه او معرفة على ذكرنا في حد المعرفة  
وتحتمل ان لا يكون للاستفراق نحو ما جاني رجل واحد بل رجلان او بل رجل  
وما جاني رجلان مما اخواتك بل جارك رجل اسم اخوتك ومع الاطلاق  
تحتل ان لا يكون للاستفراق لكن احتملا لا محققا فلهذا كان لا رجل ظاهر في  
الاستفراق تحتل سواء واما اذا دخل تلك التكررة من فني للاستفراق لصا  
نحو ما جاني من رجل ولذا كان رجل المتقن لما في الاستفراق ومن هذه  
وان كانت زائدة كما حكم به النسخة لكنها مفيدة لنص الاستفراق لان اصلها  
الابتداء لما اريد استفراق الجنس سمي بالاساسي وهو الواحد وبرزك  
الجانب الا على الذي لا اساسي لكونه غير محدود كانه قيل ما جاني من الجنس من  
واحد سمى بالاساسي فمن لم يحد اذا قصدت الاستفراق جاني واحد وسواء  
وان وقعت التكررة في غير النفي والاستفهام فظاهر عدم الاستفراق فتكون  
للاستفراق مجازا كسره ان كانت مبتدأة نحو كرهت جبر من جرادة ورجل خير لهما  
وقيل في خبره نحو قوله تعالى عنت نفسي قدمت والدليل على انها كونهما جاني في قوله  
مجاز في العموم بخلاف الموقوف باللام تعريفا لفظيا كما في قوله لئن اخرج من الدرع  
ان الاستفراق يسبق الى الفهم مع التكررة تلك اللام بلا قرينة من اقوى  
الاستفراق يسبق الى الفهم مع التكررة بلا قرينة واليسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى  
ولا تكل الحقيقة **قولنا** اسما العدد ما وضع لكيفية احاد الاسماء معصوده كحد  
الفاظ العدد لا ماهية العدد وكيفية هذه المعين لان الكيفية ما يجاب به عن السؤال كم  
وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقة المعدل التي تسهم عنها بما في الموضوع  
لما استفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وشبه المعين الذي سأل منه كيف فكانه قال  
اسم العدد ما وضع للمعين اختراعا من اللفظ فانه وضع لعدد غير معين وبرزك  
شبه اللفظ واللفظ وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحدا وان كان  
الفاظ العدد لان واحد لم يوضع كونه احاد الاسماء لانه يقال كم درهما عندك  
فيقول واحد فليس سمي احاد اسما وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما

ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا لانها وضعت لكيفية الشيء  
وان كانا مع ذلك وضعتا لماهية الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكيفية الشيء  
فحيث لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على  
كل ذي عقل عددين المفرد والمثنى وما فوق ذلك ونحو ان يقال ما وضع  
لكيفية فبب لا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسما العدد وعند  
الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عند سم هو الزائد على الواحد ومنه  
بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا لان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعد  
فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والزوج فيه راجع الى المراد بالعدد فليس سم  
العدد مكونا زائدا على الواحد لا بدل الواحد وحسب دخول الاثنين لانه زائد  
عليه وعلى تفسير النسخة وهو الموضوع لكيفية تدخل الواحد والاثنان قوله اصولها  
اثنان عشرة كلمة واحد الى عشرة دمانه الفاء يعني ان اللفظ الذي يرجع اليها  
يجمع اسما العدد وان كانت غير متماهية اثنان عشرة كلمة وما عداهما فسمي عنها  
اما خمسة كما اثنان والفا انما جمع اشترين واخوانه الجارية بحرى طمع والعطف  
كثلاثة وعشرين وكاحد وما به زوالف وكذا احد عشر واخوانه لان اصلها عطف  
كما لعدم واما بما ضافة فثلاث مائة وثلاث آلاف وقد مل العطف على جميع هذه  
الاقسام سوى العطف نحو ثمانية وثلاثة آلاف وقد مل العطف ونحو ذلك كم  
سرع في نفس كيفية استمالي للمذكر والمؤنث فقال واحد اثنان واحدة اثنان  
واثنان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنان للمؤنث ونحو ذلك للمؤنث  
واحدة واثنان في التذكير واثنان في القياس ذوالنار للمؤنث والمجر عنها  
للمذكر والواحد اسم قائل من واحد محدود واحد اي الفرد قالوا **الواحد** النفي  
اي العدد المنفرد وسعمل في المعدود كما رالفاظ العدد فيقال رجل واحد  
وقوم واحدون والكسر عدان واحدان كاس وبيان والتمرة بدل من  
الواو ويقال في الصفة المسه منه ومديح الحاك كسره ووجد وبديل الواو في  
هذا المركب سمره انا في ابدال فهو قياس اذ الواو المضبوطة نحو ابدالها سمراني  
الاول كان كوجه واحده ووجه واحد او في الوسط كعودس واما في ابدال  
ساد عند الجميع واما في احدى فوق قياس عند المازني ابدال المكسورة في الاول كوج  
واساح وولده والده ساد عند غيره واذا استعمل في الاعداد المسه اثنان  
لفظ واحد واحد على واحد واحد حقيقة وقديق في السقف واحد واحد  
ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر واحد عشرة واحد عشرة واحد



وعشرون ورعا قيل واحد عشر ويستعمل احد واحد في غير السبع ايضا  
مطر واحد سم واحد من ولا يستعمل احد في السبع او مضافة واما  
فبستعمل مطر العوم العلاء بعد نفاد سمي او استقام او شربا نحو ما جاني احد  
ويذكره الافراد والتذكير قال تعالى لست كاحد من الناس ولا تعريفه جند ناديه  
لست في عن قبيله ينفي بعده ان ليس ضميره نحو قولك ان احد لا يقول لها  
كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في باب رادة العوم فلا يقال لقيت احدا  
الا يزيد اخلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن  
نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهم وقال ابو علي حمزة احد السمع في  
الموجب للاستغراق حكمه لا يدل على الواو واما في الموجب نحو قوله تعالى قل هو  
احد فحي بآل اتفاقا كانه لا لم يرد في نحو ما جاني احد معنى الوحدة اربك كونه  
اصلا والاول ان يقول حمزة في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاني احد  
ما جاني واحد فكيف ما فو قد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا عطف ولا افتاء  
استعمال واحد كما في قوله تعالى قل هو احد احد وقد يقال في المدح ولعل للثلث  
مواحد الاحدين ومواحدى الاحد ايه عن احدى الاحد عموما احدى على  
احد سببا مسدودا ومنه معنى مواحدى الاحد ايه عن احدى الاحد قال  
اسرار واني احدى الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير ذلك  
الفاظ دس غريب ودار داري ودوري وطوري وطارى وارم و  
ارحم وكسح وكراي ودعوى وسفر وقد يضم سده وقد لا يحذف لعاود لي  
ودج او اردو راي ومارو ودمور ودمري ودي واما اثان فهو لفظ شاذ  
لو احد من المثنى واثنان محذوف اللام واثان ثلث ثبوت واثان مثلث  
ما الاثنان فيه بدل من الالف موقبل وابد الالف من الواو وكسرا كسرت  
دراب وكاد قوله ثلثة الى عشرة طب الى تفسير يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر  
نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشرة لثبوت ثلثة نسوة وثلث نسوة  
ما التذكير واثان ثلث من ثلثة الى عشرة فالثلثة المذكور ذكر للموت ومثل ذلك  
بوجوده والاقرب عندي ان يقال ان فوق الاثنين من العدد موضوع على اثان  
في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان لعمري عن مطلق العدد كحسب ضعف ثلثة  
نصف ما تميز قيل ان يستعمل معنى العدد وكما في جاني ثلثة رجال فلا يقال على ثلث  
العدد سب ضعف ثلث واما وضع على اثان ثلث في الاصل لان كل جمع الالف  
موضعا في كلامهم سب كونه على فوق الاثنين فاذا صار المذكور في نحو رجال موزنا

سب حوص هذا العرص ما عتب العرص في لعمري اولي واما كون العدد عوصا فلما  
من باب الكم وموصوف على ما يذكر في موضعه ثم ان عتب على الفاظ العدد والعصر  
عن المعداد نظرا عليها اذن معنى الوصف او اصار معنى ثلثة رجال معدودة لثلاثة  
العدد وثلثة مع على معنى الوصف عليها كان استعمالها غير لعمري لوصفها على نحو  
ثلثة رجال اعلى استعمالا من نحو رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا لثلاثة الاستعمال  
لابل مراعاة اصل هذه الالفاظ في المعداد ولعمري التحقير ايضا اذا ما فها  
معدودة اما بحمل التحقير كحذف الثبوت فصار على هذه القاعدة اصل جمع  
الفاظ العدد ان يضاف الى معدوداتها فان لم يصف بموس احد عشر الى على  
كما في واذا ثلثة رجال ومائة دراهم كما حذفت جرد قطيعة واخلاق ثياب على ثلثة  
المذكورين بل البصر من الضيفت الصفه الى كان موصوفها بل المضاف اليه  
الان على موصوفيه كما هو مذنب الكوفيه او موصوف المضاف محذوف عام  
والمضاف اليه من الحكم هو مذنب البصريه فيه الخلاف المذكور في باب الاضافه  
فلا منع ان يقال يجوز الكوفيه نحو الثلثة الا لو لم يعرف المضاف لان الاضافه  
عند سم في مثلها لفظية فلم يترك دخول اللام في الاول وان كان يعرف الثاني سوي  
كما مر في باب الاضافه فلا منع ان يقال يجوز الكوفيه نحو الثلثة الا لو لم يعرف المضاف  
لان الاضافه عند سم في مثلها لفظية فلم يترك دخول اللام في الاول وان كان يعرف  
الماضي لم يعرف كما مر في باب الاضافه وليس ذلك مطردا لانه لم يسمع الجرد القطيعة  
لكنه لما ورد السماع في العدد فالوجه هذا فلما لم يصف في الالفاظ  
العدد وحرب ما لعمري لالفاظ المعدادات حرب كسرا نحو رجال ثلثة واثان ثلث  
ما واذالم على الموصوف الى ما كان موصوفها بعدا اما مضافا اليه نحو ثلثة  
وماه رجل واما من نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا جارا جارا مجرى الضمات  
المشتقة في الفرق بين المذكور والموت ما لم مطردا فان هذا الفرق مطرد في الضمات  
المشتقة كضارب وضارب اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجله وقلام وقلامه وغيره  
العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب دراهم وبرقعة ثياب لا كالاعداد في الكثرة  
فلما لم يصف الاعداد اذا كانت صفه لجميع المذكر على ثبوتها الموضوعه على طبع  
وذلك من ثلثة الى العشرة لكونها صفه لجميع الجمع موزون بخلاف لفظ الواحد  
والاثنتين فانها لا يقعان صفه لجميع فقليل رجال ثلثة لرجال ضاربه واذ احي ما كان  
موصوفها مضافا اليه نحو ثلثة رجال لقيت الاعداد ما لعمري في الالف ثلث وذلك  
لان لفظ المميز موصوف الموصوف لعمري لعمري من المذكورين اما اذا كان المميز



وذلك ما فوق عشرة فلم يثبت العدد لأنه لم يثبت على الوصف الموت لما لم يثبت  
 عشرون وربما در اسم عشرون وكذا اصله في رسم واصل رجل در اسم ما في رجل  
 الف ولم يوافق الاعداد موصوفاتها المجموع في الثانية اذا جرت عليها كما ذكرنا  
 لان عشرون واخواته لزمت واخرها الواو والتون ولزم اخواتها انما لم يثبت  
 الالف لترك الموافقة لما اشعرنا الا وليس العظام من العادة فلما لم يوافق هذه  
 الاعداد اذا جرت عليها لم يوافقها ايضا اذا صنعت اليها فيقبل الف رجل  
 والاف امرأة ومانه رجل ومانه امرأة وانما نفي الثلثة الى التسعة مع السبع ايضا  
 على حالها قبل السبع وان لم يكن لها مميز مجموع لان مميزها المجموع محذوف في كسفي  
 بالمميز الاخير من جعلتها يقول لان عادة الفاظ العدد اذا تراكمت في غير المميز العدد  
 الاخر من جعلتها بول لانه وثلاثة وثلاثون رجلا كان الاصل لانه رجل وثلاثة رجال  
 وثلاثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشرة رجلا وميزه العشرة اذا  
 لم يكن مع السبع كالف مائة مع السبع اذ مميزه بلا وصف مجموع مجرد ووسع  
 مفرد منسوب بخلاف سائر العود فان مميزها في الالف واحد نحو ثلثون رجلا  
 وثلاثة وثلاثون رجلا وكذا اقولك ثلثة ومانه رجل في الاصل ثلثة رجال ومانه رجل  
 فلما كان مميزها المجموع مقدرا عولت معالمتها مع التميز الظاهر فلما قصدوا اجراء  
 مجرى الصفات لثقة بانبات التا فيها مع ثابث موصوفها وحذف مع تذكره لا  
 موصوف لم يذكر اذ لا يصلح الا وصف الجمع والجمع موت جمع مذكر كان او جمع مؤنث  
 فلو انتموا التا فيها من مع الجمع لم يمس ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات  
 المشتقة وليس ان التا هي التي كانت لثابث مطلق العدد في الاصل غير محذوف  
 الموصوف لان الواو ذواب التا اذا لم يكن موصوفا من موصوفها التا في الاغلب  
 والعهد والعصوه والمجارية فمن ثم لم يلقوا الام مساووه ومساوهم وان لم  
 يزموا ان اذ يقال مساو مساو وذلك لان يسمي ان ليست للوحدة في الواو  
 على التزام مملوفا على طعاهه والحراء ونحوها مما يلزم التاء وانما في الصفات في  
 المقصودة الوحدة فهي غير لازمة فلكذلك تحول مراكه واسماه فلو ثبت التاء  
 فيها في الجمعين لما ثبت ما نحو الصفه والعرف من الواو فاصطفا مع جمع الموت  
 لان تانيه خفي فانه مذكر بالسه التي ثبت جمع المذكر وانما قلت ذلك لان الجمع  
 الموت المستعمل العارض سببا للبيعة كانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بل  
 انه لو كان الاصل محسرا لم يحر في السه قال نوه كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما اراد  
 ان يثبت العارض التذكير الاصل في رجال ما م قال ان يثبت الاصل ايضا في

لكن هذا القامر ظاهر مشهور في رجال حتى في نوه لان الشيء لا يعمل عن مثله العلة  
 عن صده فصار نوه كانه مذكر لواء ما عده نوه على فصار التا راكبي كانت في التا  
 التا التي كانت في الاصل التا يثبت مجرد لفظ العدد على قررنا لثابث المحدود  
 هذا كله في الجمع المكسر واما الجمع الاصل فلا يقع بميزه المحدود عند سبويه ان كان وصفا  
 نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات او المطلوب من الجمع الجنس النقيض  
 فاصره في يده القادة اذ اكثرها للعموم فكذا لا يقول في الجمع المكسر وصفا لغيره  
 واما غير الوصف فان كان علما مل وجوده محسرا لان جمع العلم لا يذهب من اللام  
 العوض الا سم من غير العدد بيان الجنس لا التبيين فميزه منكر في الالف والالف  
 مجرد وانك اقل منه الردين ولب الحساب وان لم يكن علما فان جاء فيه كسر لم يمس  
 ما لم في الالف فلا يقال ثلث كسرات بل تقول ثلث كسر لعله لغير العدد في هذا  
 الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سابل وان لم يات لكسر سنبل  
 كقوله تعالى ثلث عودات فلب ان الاغلب في تميز الثلثة الى العشرة الجمع المكسري  
 امرامها ومذكر عليه وان جمع السابعة فاذا اقرر هذا قلنا سطر في ثلث الثلثة  
 واخواتها الى واحد المحدود وان كان المحدود جمعا لال لفظ المحدود فان كان  
 الواحد موصوفا حقيقة كثلث نوه وطوالق او جوارك ثلث عري وعون حذف التا  
 مسما كمارب وان كان الواحد مذكرا لب التا فيها سوار كان في لفظ الجمع علامه  
 كاربعة حانات وثلثة نيات عرس واربعة اوى والواحد حمام واربعة عرس واربعة  
 لعلم يكن فيه علامه التا يثبت كثلثة رجال وان جاء مذكر الواحد وتانيه كاي  
 حار مذكر العدد وتانيه نحو خمسة السه وخمس السه وخمسة سوف وخمس سوف وان  
 المحدود وصفه تانيه عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفه قال تعالى  
 فله عشر اشكالها وان كان المثل مذكر اذ المراد بالاشكال الحساب اي عشر  
 اشكالها وان لم يكن المحدود جمعا بل سواسم جمع كجبل او جنس كتمر وسعف الشجر  
 عليها فباب الجمع نظر فان كان منضمما بجمع المذكر كتمر وسعف والقوم القوم فانها  
 بمعنى الرجال فان كان في العدد واجب قال تعالى تسع حرط وقالوا له  
 رحله وسواسم جمع قائم مقام رجال وان كان ممصا بجمع الالف فحذف التا  
 واجب نحو ثلث من الما من لانا بمعنى جوامل التوى وان احتملها كالبط والجبل  
 والقم والابل لانا يقع على المذكور والابيات فان لمصص على احد المجلد على  
 بذلك النص فان كان دكورا لب الالف وان كانا ما حذفتا كيف وضع  
 والعدد ونحو عندي من الجبل ثلثة دكورا وعندي من الجبل ثلثة دكورا بالاضافة

عزم



او عندى ثلثة ذكور من الحبل الا ان يقع النص بعد الميزة والميز بعد العدد نحو عندى  
ثلث من الحبل ذكور فخذ نظرا الى لفظ الميزة لا النص فان كان موقفا لا غير كالحبل  
والابل والغنم حذف الباء وان كان مذكرا لا غير وما يحصى له مثال امها الى  
لموت من هذا الجنس جميع الموت ولذا ذكر منه جميع المذكور وان حارده كره  
وتابته كالبط والدجاج جاز الى الفاء نظرا الى تذكره وحذفها نظرا الى  
وما لا مدحله معنى التذكير والتابته نظرا الى اللفظ فموت نحو خمسة من الغنم  
نحو خمس من العاراء فيجوز الامران في ثلثة من الحبل لانه مذكور  
موت قال تعالى نخل منقر ونخل غاديه واتاقت ثلثة شيا ولم ينظر الى لفظ  
اشياء وان كان اسم جمع كطمار لانه قائم مقام جمع سى قلته جمع الاسم جمع  
فاذا اقرر امر التذكير وان ثبت في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة  
من جملة الالفاظ العدد لاني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جرى  
لواحد والاثنين على القياس وجرى لثلاثة اربعة على غير القياس في القياس  
ان وقتت على العشرة او فوقها فلهذا القول ثلثة عشر جللا وثلثة ومانه اللفظ  
عشرة فانه يرجع الى القياس عند التركيب اى حسب الباء فيه في الموت بسقط  
في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما يرجع الى القياس لان مذكر  
ليس يجر حتى موت العدد بالنظر اليه واتاوا في لفظ عشرة من من سائر العقود  
في التذكير والتابته في السبع لانه كان ملاصقا ايضا مواخفا للمره مذكورا  
ثانيا عشرة رجال وعشرة على تقدم من التقرر قد سبق باذكارنا لعل قوله  
احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنا عشرة ثلثة عشرة الى تسعة عشرة ثلث عشر  
الى تسع عشرة اى احدى عشر اى عشر لانه احدى عشرة اى عشرة اى عشرة لثمة عشر  
الى تسعة عشر لانه ثلث عشرة الى تسع عشرة لموت قوله وتسمى كسر الباء  
يعنى بين عشرة المركب في الموت لما كرموا الى اربع فتمت فيما هو ككلمة الواو  
مع امر اجها بالسبع الذي في اخره فتمت عدلوا من فتح وسطها الى كسر والى الجون  
فقد لون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون اما لعل فعل آخر وسى الصفا  
وقد يقع السبع على ثلثة ان التركيب عارض وربما سكن عن عشر المركب فترك  
الاخره جماع اربع فتمت احد بها فتمت آخر السبع نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف  
اثنى عشر واربعة عشر واثنا عشر فتمت في المذكور والموت كما يحكى  
هذه العقود ان يقال عزرا رجلا منى وثلث عشرة رجلا الى تسع عشرة  
فقصده والتحقيق فخذ المضاف اليه معنى لفظ عشرات وكان المضاف مع

الى كل واحد واحدة لانهما ساهبا من عدد كعشرة ومائة والى الف وكان النص  
مع المضاف اليه ككلمة مائة بالباء فلما حذف المضاف اليه سارت كل كلمة  
لامها نحو مائة وثبة وقوله الا انه لم ينعمل ثلثة معنى ثلث عشرات كما استعمل نحو مائة  
مئة وذللام لان المراد من وضع الالفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو سئل  
يعنى ثلث عشرات لاسب ثلثة التي في مرتبة الاحاد فلم يصل العمل المقصود بوضع  
العدد ومن ثم لا يرى في الالفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يحكى في غير ما من الالفاظ  
وسيجى في باب الجمع ان جميع الموت بالباء المحذوف لانه سابع بالواو والذين نحو قولنا  
ولموت ومنون فقبل عشرون وثلثون سها لهما بهذه المدة فذللام واندى  
عشران اثنين الى لفظ عشرون المصوغ من جمع الجمع يكون كالوسطه للجمع غير  
القياسي في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى غير قياسي لم يجرى الا مضافا لفظا او معنى  
الى مثنى اخر كما في قوله تعالى صنعت قلوبكما على بى في باب المثنى وانا في لفظ الواو  
في عشرون كسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يحرفها لانه كان معنى الجمع في قولنا  
مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ مائة عشر مائة وكذا اربعون وغيره ولا يلحق عوى  
جميعه العشرة في عشرون بوجه فقصده واسمعه الى جعله كسابع لانه  
من باب تغليب العقلاء المذكورين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند  
الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطودون في الرجال والجمال والجمال  
لهول عشرون امرأة وعشرون حملا على معنى دعوى السبع في عشرون رجلا  
وامرأة قوله احد وعشرون احدى وعشرون العطف بلفظ ما تقدم الى  
تسعة وسبعين والى الف مائة والى الف فيما هم على ما تقدم قوله بلفظ العلم  
اى يكون المعطوف والمعطوف عليه اى العقد واللفظ المعطوف ما تقدم في التذكير  
والثابته فالعشرون لهما ولفظا احدهما اثنان على القياس وثلثة الى تسعة على  
خلاف القياس في الظاهر قوله فيها اى في المذكور والموت قوله ثم على عدم  
يعنى يرجع من اكله الى انتهى بها الى اول العدد على الترتيب المذكور  
بلفظ المائة على ذلك العدد نحو احد مائة اثنان ومائة ثلثة ومانه او عطف على المائة  
نحو مائة واحد مائة واحد الف واثنان في المعلوم معدودة وفي غير المعلوم  
مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اكثر استعلاء على  
الاكثر على الاقل لا يرى ان العشرة المركبة مع السبع معطوفة عليه في التقدير  
عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون واكثر من عشرون وثلثة واول  
الى الف اساق العمل فيكون من كل الف الى تمام الف آخر كما هو في اول العقد



الى لالف بلف لالف على ذلك بعد السقف عليه نحو واحد عشر الف عشرة  
عشرون والف مائة والف ثمان والف ثمانمائة والف وان شئت جعلت  
سوطا عليه كما ذكرنا في المائة مع الف عليها وكان القياس ان يكون  
الف اسم متانف ثم لما شرب ذلك العاشر اسم متانف وهكذا الى ما  
كما كان للعاشرون اسم المائة والعاشرون المائات اسم الف  
الا انهم لما راوا ان الاعداد لا يهاه بها وكان وضع لفظ لكل عاشر  
العقود نودي الى وضع بالانهاية من الالفاظ وموحيال اقصر  
على لالف فقالوا عشرة الف واحد عشر الف الى عشرين الف الى مائة  
ما الف ثمانمائة الف الى الف الف ثم ما والف الف مائة والف الف  
والف الف الى الف الف الف والف الف والف الف وثلثه الف والف  
الف الى الف الف والف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يبقوا عشرين  
بل قالوا الف ولا احدى عشرة بانه بل مائة والف ولا احدى عشرة بانه بل مائة  
والف وثلث عشرة مائة بل ثمانمائة والف وثلثه واخواتها اذا اضيفت  
الى مائة وجب حذف يائها سواء كان محذورا او مضافا نحو مائة  
رجل وامرأة واذا اضيفت الى الف وجب اثبات يائها سواء كان محذورا  
الف مذكر او مؤنثا نحو ثمانمائة الف رجل وامرأة لان مائة مائة  
لما اضيف اليه المائة والاولى اصله مائة كسدره حذف لامها فزما  
اليها عوضا عنها كما في عره وسه ولا يها ما لا يمكن الا تخشع وايضا معنى  
ماه وانما كتب ما به بالالف بعد الهمزة لانه صورة منه خطا فاذا جمع  
في حذف الالف **قوله** وفي ثمان عشرة في ايراد جار اسكانها وسه حذف  
بفتح النون معها الف فلان الباء تحمل الهمزة فيها كما في رابت الفاضلي جا  
اسكانها كثيرا لاجل التركيب كما اسكنت في مدي كرب وها في طلاء وادي  
مدا وجوبا وجاز حذف الياء مع طه لاسمعال ايضا وبعد حرف الاء ففتح  
ادلى من كسرنا لوافقا خواتم لانهما مفقودا الا واخر كية مع العشرة ويجوز  
كسرا ليدل على ابدال المحذوفه وقد حذف الياء في ثمان في غير التركيب ايضا  
ويجوز الاحراب على النون قال لهما ما اربع حبال واربع مائة ما في  
الحديث على ثمان ركعات بفتح النون وقد فعل ذلك نحو اربع وسه ما  
بكسر الاء ويصحب العرب معها بين الثلثة الى التسعة فعول لصد رجلا لصد  
نوبة وصد عشر رجلا وصد عشرة امرأة اذ لم يقصد الحسن قال الجوهري

مائة

حارب لفظ العشرة وصد الصع فلا يقول بضع وعشرون والشهور جواز استعمال  
في جميع العقود **قوله** وميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى  
في ثمانية الى تسعة وكان قياسها مائة وتسعين وميز احدى عشر الى تسعة وتسعين  
مفرد وميز مائة والف وسه ما وجه مخفوض مفرد قوله الى العشرة المدهم ما  
في المدهم اعني ان ميز العشرة ايضا مخفوض مجموع اما مخفوض بالاضافة فلان الكلمة  
تسمى ما اخف على امر قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلثة اكلت على البديل و  
جار في الثمن ثلثة ابوابا واما سد الثقب لانه المدهم وفي الاصل كان نحو  
كما تقدم وهو المقصود فلو لم يسه لكان المقصود في صورة العسلاب والاسب  
في نحو احدى عشر رجلا في القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك الفاضلي  
كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيفت اليه العدد للتخفيف واصل موصوف  
الكله فافترقا ان يكون جمعا واما افراد ميزا فوق العشرة فلما بقي قوله لفظا  
معنى الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالمرو والعل او اسم الجنس كالربط والقوم والاشجار  
انه اذا كان المميز احدهما فصل من نحو ثلثة من الحبل اخص من لمرود ذلك لانهما  
وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفردة فلهذا اضافة العدد اليهما بعد مبهمة  
اصافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو مسعص يقول  
تسعة رسل وقالوا ثلثة نفوس ثلثة نفس وثلث دود لعد جازا لان على  
ثم يقول ان لم يكن للعدد والجمع فلهذا اضيف العدد اليه وان لم يكن له الجمع  
اضيف اليه نحو ثلثة قلام واربع رجال وان كان له الجمع ما اضيف العدد  
في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود فلهذا نحو ثلثة اجال وقد جازت  
فرد مع وجود افراد وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياس نحو ثلثة كلاما  
ثلثة من كلام وليس مشهور قوله الا في ثمانية الى تسعة استثناء من قوله مجموع  
لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموع وكان القياس ثلثة مائة  
لان ثمانية مبعين احدهما في صورة جمع المذكر انا لم وهو موصون وقد تقدم  
العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مائة ايضا يضاف اليها لغير جمع الكسرة كما في  
ثلث عورات لكنهم كرموا ان يلى التمسر مجموع بالالف والياء بعد المجرى  
ما هو في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فانقص على المفرد  
مع كونه احصوه اربع النسخ وقد جاز في ضرورة التمسر لسان وجمعا قال  
لها من الملوك وفي نارد الى وحلب عن وجوه الائمة وبعضهم يقول  
موسون بفتح الهمز وبعضهم كسرهم ما في الواحد ايضا ساسن النعم

مائة



ولا سئل التزم ذلك سوا الاضافه قال لا تخش لو صحت تميم ما فقلت يا كما  
في مسون جازوا انصم حمل نون من معصب الاعراب كس في باب الجمع وقال  
الا تخش مو فعلن في الاصل كملين فقد افلام فهو عنده مفرد ليس بشئ  
لو كان مفردا قبل المانه واحدة ما س ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم  
فقبل كص في باب اليا الاخيرة يوما وقوله وقام الطائي وما بال الماني عند  
الا تخش اصل الما من حذف النون ضرورة وكفى عن بونس ايطرو الباء  
مثل قوله وقمر ليس يستقيم اذن القياس اذن ماني كفي كما تقول في له لاد في  
طبي وقد قبل اصله ماني كملك كسر الفا كما قبل شعير ورفيف لكون العرف  
على كافي في التصريف ثم خفف لاجل القافية وما لي كملك غير مسوع ففي هذا  
القول نفرد اما نعبه فلهذا الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلهذا  
ان يجعل ثلثة اسما كما سم واحد فان قلت فقد قالو ثلثة عشر زبد وثلثة عشر  
وخمسة عشر كفي زالا فاذ لا في اثني عشر كما مر في باب المركب قبل ليس هذا  
مثل ذاك لان المضاف اليه اذا كان مضافا فهو المقصود بالاول في المعنى  
وانما جئ به لسا به فان الجمع كالشي الواحد والمضاف اليه في نحو خمسة  
زيد مغار ملاول فلم يكن ليجل ثلاثة اشياء واحد من حيث المعنى والاشياء  
واخواته فلا لم يحدف النون للاضافة اذ ليست بنون الجمع حقيقة بل  
ما قال قبل فقد يقال ان صورته وكرهه وهذه النون مثلما قلت بل  
عشرون واخواته ابعدها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة  
وان لم يما في اختلاف عشرين واخواتها فانما ليست جمع عشرون بل اربع  
ذكرنا في اول الكتاب ولم يكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لانها  
نون الجمع وما جاز نحو عشر ودرسم وار لو لو لم يبق في الاضافة  
جمعها الاصلية التي كانت لرجل كان موصوفا اما حفوظ عليها مال الاضافة  
اليه لان المضاف اليه غير متصل من تمام الاول كالموصوف والبقية الطبيعية فيه  
مضافا كما كانت لموصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التميز وهو في صورة  
المفعول الذي هو فاعله لم يبق كالموصوف الذي هو في عدة حتى يحذف  
حاله والجملة كانت لغيره من العدد المتقدم المفرد احصا فقتصر عليه وهو في  
صورة العدد وفي صورة التتمات راعي اصله من كان موصوفا فلا يضاف  
في الاغلب الا بعدون بعد لانه موصوف من حيث المعنى والعدد وان كان  
مقدما عليه كالموصوف لم يفتقر عند عشر ون رجلا شيئا كما كان بوصف سوادا

كان مضافا اليه قال تعالى اني اري سبع بقرات سماوات فبجوز وصف العدد ايضا  
مكن على قوله ومنها وجمعه اي منه المانه والالف وجمع الالف اذ لا  
لا يجمع في العدد كما مر قوله مخفوض مفرد اما خففته فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة  
رجال واما افرادها فلما حرام عليه افراد الممر المنسوب الذي قبله مع انه خف  
مع الجمع ونقطة العدد كافي في الدلالة على الطبيعة مع ان الكثرة والجمعة في هذه  
المره اكثر واشهر من جمعه مره الا ان الدلالة من مرتبة الاعداد جمع قلته وحكم جمع الكلمة  
عند حكم الافراد في كثير من الاشياء نحو لصعصر سم له على لفظه وجمعهم له مرة اخرى  
جمع الكسرة فاسعدوا عن جميع المعداد لشدة الجملة وقد يجمع بمبالاة نحو ما  
رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاين العي ما من عام فقد ذنب اللذاه  
والعسا قال المص ونعم ما قال فيس فراء قوله تعالى ثلثا من سنين لسون و  
من غير حمزة والكسرة اي انه على البدل لا على التمييز والارم السدود من جنس  
جمع ممر ما به ونصبه فكانه قال ولسوا سين قال وكذا قوله اسي عشرة اطل  
والا لازم السدود يجمع التمييز قال الزجاج لو اصب سمن على السمير لوجب ان  
يكونوا لسوا السحما به ووجه انه فهم ان حمير الملية والهدس ما به كقولك  
ما به رجل فحل واحد من المانه فكان سنين تميزا كان واحد من ثلثه وقل  
سنين ثلثة فكان كانه قال ثلثا من ثلث سنين فيكون تسعا قال المص في هذا  
لفظ في قوله تعالى اسي عشرة اسبا طاعو كان مسرا لكانوا سده وثلثين على  
رامه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسرة لانها قراءتان  
ثلثا من سمن بالاضافة فسين عند سمن تميز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شيئا  
قراءة الجماعة فيس عند النخاة من قرا سها وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان  
الذي ذكره مخصوص بان يكون الممر مفردا اما اذا كان جمعا فالتقدير فيه  
في وضع التمسر جمعا في ثلثة ابواب مع ان الاصل في الجمع الجمع وانما عدل  
الى المفرد لعله كما تقدم فاذا استعمل للمتمم جمعا استعمل على الاصل وما قال  
الزجاج انما كان يلزم ان لو كان كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على  
اصلها فيوضع العدد له فلا يخلو كلام المص وادو وصف الممر المفرد كما  
لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثمنون رجلا طريقا وطرا  
وامه رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون طوبه سودا كى  
الحراب الاسم واعلم ان يسيويه وجماعته من النخاة لسميكون كونه ممر  
في اي درج كان مضافا فوك سبع طوال واحد عشر طوبه لاد ما به ابيض لان



المقصود من التمييز التخصيص في مسمى في مثل هذه الصفات على ان كانت الصفة  
مختصة بجنس الاجناس لم يسمي نحو ثلثة علماء ومانه فاصل كما قلنا في هذا لا يوضح هذا العلم  
واذا اضيفت لعدد المركب نحو واحد عشر كوكب وخمسة عشر زينة ففقد سبويه الى ان  
الباقيان على ما هما الصار موحدا في المركب والاضافة عنده لا محل لها  
كما لا محل له الالف واللام اتفاقا في نحو الواحد عشر وان كانت الاضافة في  
من خواص الاسماء اما الاختلاف في الفاء فانما فرق بين اللام والاضافة وذلك لان  
واللام كثيرا ما يكون مضافا الى الاءى واخواته والاسم عند بعضهم واما  
المضاف فلا يكون الاسما بالالف والاضافة لا يرى الى اعراب اى للروم اما  
مع ثبوت هذه البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتها مع الاضافة والبناء مع  
القطع منها واما بنا نحو غلاني على ذنب النخلة وما رجبت واذا ونحو قوله  
حينئذ قد مضى الكلام عليها في مواضعها لا تخفى ليعرب الى الاسمين  
مع الاضافة نحو جاني خمسة عشر زينة اجراءه مجرى بعلبك والفاء تجعل الحرفين  
اعراب المضاف والمضاف اليه نحو ابن عرس يشبه الفظا لهذا المركب بالضم  
والمضاف اليه قوله واذا كان العدد موصوفا واللفظ مذكرا او انكسر  
يعني مثل ذلك شخص اذا اطلقت على امرأة وقولك نفس اذا اطلعها على رجل في  
الاول المهدود وهو المرأة موصوفا ولفظ النفس موصوفا فلذلك ان افسر اللفظ  
الاقيس والاكثري في كلامهم كما ذكرنا في الموصولات فيقول ثلثة اشخاص واثبت  
ونفس النفس وانت نفس المذكور ويجوز ان يعتبر المعنى فيقول ثلثة نفس للرجال  
وثبت اشخاص لثلاث قال وكان محي دون من العي طب سحوص كاعان ومصر  
قوله ولا تعدوا احد الاثان اسما بلغة العرب منها نحو رجل ورجلان لا فاء  
النفس المقصود بالعدد لم يسموا احد واثنان لان الفاظ العدد تعد بها الدلالة  
على تصوره العدد لما لم يكن الجمع بعد ذلك فلو قالوا رجل لم يعلم عدد سموا  
قالوا ثلثة واحصوا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان احصوا لم يسموا  
عن ذكر لفظ العدد سموا فم يقولوا واحد رجل ولا اثنان رجل  
لان لفظ رجلين يفيد الامة وقوله كان حصص من الدابة لفظ محووفه بها  
حاصل ضرورة قوله اسما ولفظ العرب منها لم يقولوا واحد رجل ولا اثنان  
لان المسمى الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الامة وهذا الاستدلال لا يسمي في نحو  
واحد رجل واثنان رجل وثلثة رجل واذا قصد تعريف العدد فان كان  
اي في مضاف ولا مركبة داخل للام عليه واحد كان او اكثر نحو العشرة ورجلان

والاربعون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف  
فعلى المضاف اليه لا خيرا لا اول نحو ثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلث المائة وثلث  
الالف والثاني نحو ثلثة الف وثلث الف الدراهم وثلث الف الف الدراهم  
وقد يدل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا سواء كان نحو ثلثة الف  
وقال الكوفيون موقياس وقدم الكلام عليه في باب الاضافة وان كان مركبا على  
على الاول نحو الواحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على  
المركب لانه يكون كدخول الحرف في وسط كلمة وقد يدل على الحرفين لصعوبة  
الاحد العشرة واما هو عند الكوفيين والاختلاف قياس وقد يدل على الحرفين  
والتمسك بنحو الواحد عشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان  
المسمى مذكور وموصوفا اما ان يكون موصوفا لبيته وبينها بلفظ من او من اولها  
كان فالعلم للثلاثة نحو اشترت عشرة من عند واه ورايت خمسة عشر من المولى  
الا ان يكون المسمى بوما وبيته فالعلم للثلاثة اذن قال قطاف ثلثة من  
ويليه فكان السكر من نصف وكما راى اذ اخرج منى على البيا لي كما يجي فليد اذا  
اهمب ولم يذكر الايام واللبا لي حري اللفظ على ان ثبت نحو قولك اقام فلان  
خمسا قال تعالى تباركوا بنفسكم ربعة اشترى واهنا علم ان ثبت لذك  
واللفظ اذ كان مع الفصل لم يذكر الميز قال سبويه يجوز في العاشر خمسة عشر  
بين يوم ويليه لكنه ليس بكلام العرب وان لم يضل بينهما فان كان العدد مضافا  
الى المهدود فالقوله لا سبق نحو خمسة اعد واه وخمس ام واهدا الاضافة اليه  
ليفصل اتصاله وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومانه  
رجل وامرأة وثلث والفاقة وثلث ان كان المهدود منصوبا على المسمى فان  
المذكر من المسمى عاقل سوار كان الموت عاقل اولالا قبالا فبالذكر نحو خمسة  
امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقدر رجلا لا حرام التذكير المقارن للعقل وان  
لم يكن المذكر منهما عاقلالا قبالا فبالذكر نحو ثلثة حملا وناقدر واربعة عشر من  
واربعة وعشرون يوما ويليه واذا كان المسمى بوما ويليه نحو سرب اربعة  
يوما ويليه فالمراد اربعة عشرة ليلة اربعة عشر يوما لان مع القيا لي ما بعد ما  
كذا نحو اشترت عشرة من عند واه وخمسة عشر حملا وناقدر بل المعنى ان مجموع  
عدد البعيد والامه عشرة فبعض العشرة بعيد وبعضها اما ويجوز ما وايكون  
خمس وعشرون يوما ويجوز ان يكتفى بالثلاثة المضاف اليها من في مثل هذا في  
موضع التقييم بعد ما احسن لفظه من مستغارة من الطرف المكاني فيقولك العا



من رجل وامرأة اي لسواهما من هذين الضمين كما ان يكون بين السنين  
خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على النور  
لان السنين عند سمنه على النور القمرة وذلك لكون اكثرهم اهل الراري الذي  
عمر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالسهل فاذا اوردوا الهلال عرفوا دخول  
الشهر فادى الشهر عند سمن الليل يقال في اول ليلة من الشهر كسب الاول ليلة  
اوله او ليلة او ليلة وفي اليوم الاول ليلة جلدت الاسم في المعنى للاختصاص  
لذي هو اصلها والاختصاص منها على ثلثة اضر اما ان يخص الفعل لان  
لو وقع فيه نحو كسب لعمركذا او يخص به لو وقع بعده نحو ليلة حلب او  
لو وقع قبله نحو ليلة حلب وذلك بحسب القرينة مع الاطلاق يكون الاختصاص  
بوقوعه فيه ومع قرينة نحو حلب يكون بوقوعه بعده ومع قرينة نحو حلب  
قبله ويقول في ليلة اثنائية كسب ليلة اثنائية من كذا وعلى هذا القياس الى  
آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه حارل  
كسب فيه ما كسب في الايام وذلك انك تقول في اليوم الثاني لليل  
وفي الثالث ليلان ليلان حلون وكذا الى عشر ليلان حلون ويجوز ان  
حلت الى عشر ليلان الاول او الى ترجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع  
وفي الحادي عشر ليل حلت الى ان كسب في الرابع عشر ليل  
عشر ليل حلت ويجوز حلون على المعنى الاول او على مراعاة اللفظ  
من ذلك ما حكى المارني الاحد اع اكسرت والمحدوع اكسرت جعل ضمير الاحد  
ووجه ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد المقلة اي من ثلثة الى  
عشرة لكان مميزة جمعا نحو ثلثة اضر وجعل ضمير المحدوع ووجه الكثرة  
ضمير الواحد وهو المستكن في اكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما  
العشرة لكان مميزة مفردا نحو ثلثة عشر حاد ويكتب في الحادي عشر النصف  
من كذا او حاد من قولك خمس عشرة ليلة حلت ومن قولك خمس عشرة ليلة  
حلت ومن قولك خمس عشرة ليلة حلت مع جوازها ايضا وذلك لان الاول  
احصى بها وفي السادس عشر ليل بقيت او لعمركذا قلنا وبعضهم  
من الحادي عشر الى الاحد ان كسب ليجوز نقبان الشهر الى ان يكتب في العشر  
لشهر ليل يقين ووادى من بقيت كما ذكرنا مع جوازها ايضا الى ان كسب  
ان من العشر لليل لعمركذا وفي الثاني مع والعشر لليل بقيت وفي الثلثة  
الاخيرة لا خير ليل من اوله والاسلام في اليوم الاخر لا خير يوم من كذا

سبحا والاسلام في قول **وقول للمفرد من التعداد** باعتبار صوره الثاني والثالث  
الى العاشرة والعاشرة لا غير باعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثالثة  
الى العاشرة والعاشرة والحادى عشرة والثاني عشرة والثانية عشرة الى التاسع  
عشر والثالثة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مسمى باسم ليلها في  
الثاني ثلث ثمانية امداد وقول حادى عشر احد عشر على الثاني خاصة وان حادى  
احد عشر الى تاسع تسعة عشر فرب الاول يعني للمفرد الواحد المتعدد المعداد  
وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل مجردا عن العدد كما في قولك نصف  
سنة ثم استعملت في المعدادات كما في رجال غنة وسنة رجال فاذا كان هناك  
معين ككثرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم ان يذكره بدارب حسب الواحد  
احد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثنى عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم  
وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين اما  
ان يقصد الى ذلك الواحد المعين بدرجة العدد مع النظر الى الدرجة التي  
تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته لسبب صوره الدرية التي تحت درجته  
مجموعه واسم الاسم وجعله مجموع اسم درجته لسبب صوره الدرية التي تحت درجته  
اثنين اي واحد من ثلثة لسبب صوره الى اثنين وجعله مجموع اسم ليلها حتى صار  
ومعه عن المجموع اسم الاثنين ففعلت اثنين مسمى ليلها ثلثة مسمى او صار اسما  
ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار صوره فاذا قصدت اليه باعتبار المصدر لم يحسن من  
الاثنين نحو ثلثي واحد اي مسمى واحد اثنين بغيره فاذا حسب بعدد المقول في المصدر  
اما متصوبا او مجردا وجب ان يكون العنصر من العدد المشتق منه في المصدر مجردا  
ثلثة وخامس رابعة ولا يجوز ان يكون العنصر كثر من درجته ولا ان يدعى اذا المعنى في المصدر  
بالنقص اليه على العدد المسق مومنه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصله المسق  
منه بدرجة فقط واذا انقصت به فاما نقصه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فاعني  
الماضي كما في في اسم الفاعل والاضافة في هذا كثر من النسب بخلاف سائر اسما الفاعل  
فانها قد وبان فيها او النسب انما اقل النسب منها لان الانفعال والار في هذا  
المفعول خبر فاعلم ان اول ذلك لان نفس الاثنين في المصدر لاهلها ان النعم  
الجمعا واحدا بل يكون المنقسم والمنقسم اليه معا ملاه وآت وبل لا يسقط عن المجموع الاول  
بالفهم ذلك الاول واسم الاثنين فصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم ثلثة فكان  
مما لم يجمع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بنا اسم الفاعل من الاثنين الى العدة  
او لكل منها فعل ومصدر نحو ثلثت الاصل ملاه وكذا رعت الملا



الى عشرت الله والمصارف من جميعها بغير العين الا باللام حرف حلق كاربوع واس  
داسع وقد جاز هذا ايضا على الاصل وقد جازت هذه الافعال بهذه المصادر  
سوطهم على المصارف الماني باللام حلق بمعنى اخر وهو قوله لم يلبس الرجل اي حدثت  
ماله كذا لانه خمسة الى عشرة وليس هذا المعنى جائز فيه ولا يجي بهذا المعنى ثبوت  
اذ لا معنى له ولا يجوز من المعنيين العشرة واجاز سبويه ان يجاوز العشرة ما  
يعني التغيير خلافا للاختش والمأزني وهلمبره قال ابو عبيدة تقول كانوا اتسعة وعشرون  
مسلم اي جعلهم ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين ولم يسم وكذا الى المائة قال السراي  
ان كثيرا من النحويين ممنوعون من الاشتقاق بمعنى التصغير فيما جاوز العشرة وهذا هو الصواب  
قال ونسبهم من محرمه وسعد من لفظ التسع يقول هذا ثاني احد عشر وثالث عشر  
وتتوهمه قال البرد هذا يجوز لان هذا الباب مجرى مجرى لفظ على الماخوذ من الفعل  
من الفعل ويجي لا يقول بلفظ ثلث عشر ولا اعلم احكامه اقول ان علم الاشتقاق  
توق العشرة بمعنى التصغير جاز بمعنى احد ثلث عشر لانه موافق للاحد في صورة  
اسم الفاعل وليس به معنى لفظي كالمعنى فلا بأس ان يسمي من اول حرف المركب اذ لا يمتنع  
فيه ان مصدره لافعل واما المصدر فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد من فعل ومصدر  
ولم يمت فعل مصدره من العشرة والعدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو علي في  
سوى العقود من العشرة الى كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس من المركب  
والظاهر ان سبويه فاسح من معنى المصدر على معنى الاحد ولم يقل ذلك عن سماعه  
ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلث عشر على بناء فاعل من اول حرف المركب الاحاد  
ثانيا كما هو موافق لغيره عشر عشت مما واعاب اوله لانه قال المركب ولا يجوز من ثمانية  
اول حرف المركب لضاف اليه لا على ان يركب رابع مع عشر الاخير فسمي ولا على  
تصنيف رابع الى عشر فسمي اي عرب رابع لانه س رابع عشر بمعنى الاحد كما يجي  
وان ان قصدت الى ذلك الواحد بغير حاله فان لم تصف قلت الاول وان في ان  
الى العشرة وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا نطلق على كل واحد  
مفردا من العدد وانما لم يقصد بالركب فقلت الاول ليس مصدره من العشرة  
على ذلك لانه على وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما يمكن فيه معنى الوصف بخلاف  
الحال وهذا يجوز ان يجاوز العشرة اتفاقا فيقول المادي عشر فقلت الواحد  
المادي يعني الفاعل مكان التام والعين مكان الفاعل وتقول ان في عشر فكسر الى  
والتي مع انها مركبة كما مر في نحو مكرت وما العشرة والثلثون الى السبعين  
والاخرى وانما والمائة والالف فلفظ المفرد من السعد ولفظ العدد فيها

واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشر والثلثون وتقول في العشر  
الثلث والعشرون والثلث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة ذلك  
الى ما هو جزء منه ويجوز ذلك ايضا دون العشرة فلك ان تصفه الى اصله وهو  
الاول والاولى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة  
الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الاحد ولا اول الاحد  
لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد  
فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير  
لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو انا الى الاثنين وقولك عطار دالي السعد السار  
ولا يجوز عند الجمهور ان يصيب منه اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاختش عن  
عبد جواز ذلك قال الاختش قلت له فاذا اجز ذلك فعل اجزته مجرى فعل  
فعل يجوز ان يقول بلفظ ثلثه قال نعم على معنى ثلثة جعلت السعد بلفظ  
الى اثنين فاذا جازت العشرة واددت الاضافة قلت على ما سبويه وعلى ذلك  
نحن العرب حادي عشر احد عشر وثلث عشر وثلثة عشر فيكون حادي عشر مرة  
ثالث واحد عشر مرة ثلثة فالمركب الاول بحرفه مضاف الى المركب الثاني  
بحرفه وكلا حرفي كلا المركب مسان وقد اترك لك هذا الوجه وحكاية من  
وقال يتم لا يجوزون الا ثلث ثلثة عشر وجميعهم انه لا يمكن بناء الفاعل من حرفي  
فلم يسم من الحرف الاول وهو السعد وقول سبويه اول لانه ليس في الحصة من  
وحكاية عن العرب لا سكر لعد الارب ان حذف الحرف الثاني من اول المركب  
نحو ثلثة عشر اكثر استعلا لانه لا سدا لكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف  
اليه فاذا حذف حرف اول الحرفين بوجه الاعراب لزال التركيب الموجب لسانه  
واسم ركنه مع حرفي المركب الاخير ويجوز حذف اول حرفي المضاف اليه  
ايضا فيقول في ثلث ثلثة عشر ثالث عشر ثلث عشر والذي ذكره سبويه بعد  
الحذف فتحتهما جميعا اما الثاني فليس هو الاول واما الاول فليقام ثاني حرفي المضاف  
مقام ما في حرفي المضاف وذكر الكوفون جواز اعراب الاول واما الثاني فليقام  
في ما له ثلثة الحرف ووجه اعراب الاول عدم قيام ثاني حرفي المضاف اليه  
مقام ثاني حرفي المضاف قال السراي في هذا قول قريب لم يذكره اصحابنا وروى  
الكسائي الزهجين عن العرب قال الحسن في الوجه الاول اعني ماء الحرفين الطاء  
هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس  
واعلم ان لو كان ثلث ثلثة غير مصحح احدهما لكان ثلث من العدد والذي



سوطه عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان يقال ان ثلثي عشر وثالث اربعة عشر لانه  
من ثلثة لاس ثلثة عشر وثانيهما انه الجرد الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز  
ان يثنى عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة عشر وثانيهما انه الجرد الواحد  
ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ان يثنى عشر ويجوز ان ثالث اربعة عشر لان اصل ثالث  
عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سوار كان  
بمعنى المصرا والواحد او غيرهما حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث  
فيقول في الموت الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع الاسماء  
من المركب المعطوف نحو ثالث عشرة لوس الاسبين في المركب كما ذكرنا  
في المنسوب للمركب نحو ثالث عشر واما ذكر الاسبين لانه لو اورد ذكر فاعل  
لثانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه لهما عنة وتقول المعطوف الثالث  
والعشرون والثالثة العشرون قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث ثنين وفي الثاني  
ثالث ثلثة اي ومن اجل الاعتبار من اعتبار كسره واعتبار حال اختلاف  
فاضافة المصرا الى مادونه وادفاعة ما من معنى الواحد الى ثلثة او الى ما فوقه  
المذكور في الموت ما فيه علامة التانيث لفظا او تقدير اذ المذكور بخلاف  
او علامة التانيث اناء والالف مقصورة وممدودة وكل في علامة التانيث  
ظاهرة او مقصورة سوار كان التانيث حقيقيا او لا يسمى موتنا فالحقيقي  
العلامة نحو مارية ولصار وحلى وغير الحقيقي عود وحمراء ولسرى والتمني  
المقدر العلامة رمت وسعاد وغير الحقيقي بارودار ولا يدرى حله  
العلامات الا اناء لان وضعها على العود والالعكس فيجوز ان  
يخذف لفظا ويقدر بخلاف الالف ودليل كون الالف مقصورة دون  
رحومها في التصغير في نحو سمندة في سمند وفيرة في قدر واما الزائد  
على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بنقد الالف قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل  
وقد يرجح الالف فيه ايضا ساد ان نحو قد سمد ودره قوله ما رثالث  
في الاسم اصل وما في الفعل فزعه لانه معنى الفعل لتانيث الاسم  
فاعله اصل العلامة ان يثنى كلمة في علامة لها فلهذا كانت الالف  
الايمنة اكثر تصرفا بحملها للحركات وما لعلها في وفي الوصف  
الكوفيون الالف اصل الالف لما رواه ابن مسعود انه قال لالف وليس في لالف  
الف في الوصل والالف في الوقف الاصل هو الوصل لا الوقف قالوا  
ان الالف ايضا علامة التانيث في محو دي والاولى ان يقال هذه الصيغة

موضوعه للموت كما وليس في اسم الاشارة ما سوي على حرف واحد واما الالف  
في الفعلين فالاولى ان اسم الحرف تانيث كما مر في باب الضمار وتارة التانيث قد  
يدخل الحرف كرس اذا كان الجرد بها موتنا كقوله فعلت لها اصعب حصاة في  
ورب رمة غير رام وقد جاء ما صاحبنا ثبت ان من يجوز ان يرد بالالف في  
ولم يثنى ثانيا اذا عطف بها فعلة على مفعولها على مفرد ويقال لاف لاس لاس  
على مر في لاف ويقال لعل في لعل واما رمت واجب وهب وكلما ومان وثما  
فليس لاس لانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث وكذا اسكن ما قبلها وفي  
سان كانه بدل من اللام ليكون واحدة وموسه كسفه والالف الحمد وده عند سوي  
في الاصل مقصود ردت قبلها الف الزائدة المد وذلك لان الالف لا يرد صار كلام  
الفعل فيما زائدة الف المد قبلها في كتاب وحمراء فاجتمع الفان فلو حذف  
لسمى الاسم مقصورا كما كان وصاع الفعل فقلت ما سميها الى حرف الفعل المحرك دون  
الاولى لسمى على مدتها واما قلت بمنزلة لا واداء لاسع انها السها والالف حرف  
العله بعضها الى بعض اكثر اذ لو قبلت احد ما لاصح الى طلبها الف كما في راء  
تكون قبلها الف كما في ثمان فان ثمان الالف والعطف ما قبلت الف التانيث ايضا  
ما كما في قوله لعدا على اسر على الصغار ما لم يظهر علامة التانيث  
الراجح اليه نحو الشمس وضحاها وبالاشارة اليه باسمها نحو ملك الدار وخلق علامة  
التانيث لعل او شبه المسند اليه الى ضميره نحو طلعت الشمس والنفت لاف و  
من معين بيضاء لذة ولظى نراة سليمان الرجح ما صفة ومعه ان كان للمركب  
نحو قدره ونحو عدد من اثنتي عشرة من الالف ثلث اذ في وعشر رجل  
على مثال حاص بالموت كذا فعل في الصفات وكذا في حوالها وعلى مثال ثالث  
وذلك فيما سوي من عماي وذراع وكراع وبين فجمعها على فعل في الوصف  
جاء في المذكور على اقل قليلا نحو مكان وامكن وحسن وحسن والحال والطلب  
الالف اربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكور والموت اما في الصفة كضاربة  
وحده وصوره وسوا القياس في هذه الانواع الالف اعني في اسم الفاعل واسم  
المفعول والصفة المنبهة غير الفعل التفصيل والفعل الصفة وفي المنسوب بالالف  
واما نحو رمة ولعد في المذكور والموت فكل منهما في الاصل صفة النفس اي ليس  
ولعد واما في الاسم الحاد وسمي اسماء مسمومة قليلة كرجل نحو امرأة ورجل وساء  
وعلامة التانيث لاف الامام المملوك واحد المصادر من جاسما لخل ونخل ونم ونم  
ولغة ونخل وتل في قوله تعالى ثالث ثلثة يجوز ان يكون التل في ذكره ان لا يوجد



ما دالت كثر الوحدة في ثلث لا كونها مؤنثا حقيقيا كما في المصدر نحو ضرب  
وضربة واخراج واخرجه واستخرج واستخرجه وسوقا في كل واحد من الجنس  
المذكورين اعني المعلوم والمصدر والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير  
لفظ الواحد وقد جازت قليلا للفرق من الاعداد المصنوعة واجناسها وهي  
محمولة نحو سفين وسفينة ولبس ولبنة وبما لحقت بالجنس وقارنت الواحد نحو  
الجنس وكلم للواحد وكذا جمع وقعة وقال بعضهم بل هو ايضا جاز على القليل  
يعني ان الجوز جنس والاسماء مفردة الاكثرون على الاول والجنس المسمى واحدة  
بالا. مذكره المجازيون وبونته غير مذكور في الكتاب العار  
قال تعالى نخل خاذية نخل متفرقة قد يعني ما السمة كاللواحدة ايضا نحو ابي  
واعراب فارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم والفرماجي الفارسي  
المذكورين وهي فيها عارضة غير لازمة وكذا طلب اللام ممتدة في عراه وسعاه  
ومار في عارته بخلاف نحو سعاده وحراة وعلاوة ومراده وسعاده  
فان المار في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي عاراه لازمة نحو عوده وظلمه كما  
يجي وان جازت في بعضها غير لازمة كسعاوه وسعاه الا ان وضعها في الموش  
اللفظي على اللزوم وانما جاز العطف وزك في عابه وعاراه وصلاته وصلاته  
وعطاه وعطاه فلما يجي في التفسير انما الله تعالى الثالث ان يجي  
المار للذلة على الجمع وذلك في الصفات التي لا يتعمل بموصوفاتها وهي  
على فاعل او فاعول او مفعول موصوفه المار اذ كانه على فاعل كقولهم خرجت  
خارجة على الامر وسالمة واردة وسارية وقولهم ركوب وركوبه وركوب  
وطوبه وطوبه وقولهم البصرنة والكوفية والمراد به والسرير والامر  
والعالم والمهارة والمار في هذه كلها في الحقيقة للتانيث كما في ضاربه  
ليس في كره وكلم وذلك لان المار في مثل هذه الماهة تقديرها كانه قيل  
ما حمله فحذف الموصوف لانهما للعلم به وقد جاز طوبه لواءه وطوبه  
الجنس كقوله وتفرقات اذن للوحدة للتانيث وقد قيل ان ركوبه وركوب  
يعني واحد وكذا المعلوم والمعلوم قاله اذن للنقل الى الاسمية كما في الركوب  
والركوب على فاعلي الرابع ان يدخل لوكه الصفة التي على فاعل او فاعول  
او مفعول او فاعول لسا. واردة ومطربة وروية فبذه بعد ما لفته  
في الوصف كما بعد ما موكتا النسب في نحو احمى وداورى وكان المار  
فيه للتانيث الموصوف المذوف حاء احوال شي الواحد مجرى حاء من جنسه

كما تقول است الرجل كل الرجل والآن في مثل هذه المثل على الانفصال  
يدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول  
نحو سبه وسبه ولعنه ولعنه ومو في الور من لاره انما من ان يدخل على الجمع  
نحو ارب وموارحه ومورج وكما له دلالة على ان واحد ما يعرب فيقال المار  
الجمعي وذلك انما يجي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل على التذكير وليست  
في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الحارث والواحد السادس ان يدخل فيها  
على الجمع الاقصى دلالة على ان واحدة موصوب كالاسماء والمثابة في جمع هي  
ومسهدى وذلك اسم لما ارادوا ان يجمعوا الموصوب جمع التكسير وجب حذف  
النسب لان المار النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب الى رجال رجالي  
بل رجالي كما يجي في باب النسب انما قد حذف ما النسب ثم جمع ما يكون  
الآن كما يدل من المار كما ايدت من المار في نحو وارده وحاجه كما يجي وانما ايد  
مها لسا. انما وانا في كونها للوحدة كقوله ورومي ولها لفته كطامة ودور  
ولكونها راء من المعنى كطامة وكسرى وقد حذف ما النسب اذ اجمع الاسم جمع  
الاسماء بالواو والتون لكن لا يجوز كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في الاسم  
كسره لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاسماء لا يجوز في جمع اشعري وعجمي  
وكذا المفعول والمعالوه في جمع معنوي قال سبي كالاك معنوسا والاسماء  
في مثل هذا المكسر لازمة كونها بلام المار ولو كان جمع المعرب او جمع الموصوب  
غير الاقصى لم يات فيه بالمار فلا يقال في جمع فارسي فرسه بل فرس ولا  
في جمع لجام لجمه بل لجم وكان اختصاص الاقصى بذلك يرجع الى اسم النسب  
الى اصله من الانصاف وقد يجي له مزيد شرح في المصوب انما الله تعالى  
ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من المار المدة قبل الاخر كما في جمع  
وانما في وارده وراماد فمجرد ان يكون عوضا من المار لتقريب الواحد والمار  
والآن في نحو حاجه لا يسقطان معا ولا معان معا فالتا. لازمة مع حذف  
الآن من ان يدخل لا كيد تانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهي في ما  
افعله كاعربة وفعلة كعلما وماره ومو في ثلثة ابيه فاعله كما له وقد يلزم من  
البناء كما في حماره وكاره وفعوله كصعوره وفعوله وحوطه وقد يلزم من  
وحوله والجمع الاقصى كصاطة وملكه ولا يلزم انما سبع دخولا لا كيد معنى  
التانيث كما في قوله وارده وهذه المار لازمة قبل وقد جاز لا كيد انما  
الصفة نحو عجز وعجوزة فان عجزا موضوع الموش فالتا. فيه غير لازمة فالتا.



دخولها للمعنى من المعاني بل هو ثابت لفظي كما في عزمه وطمحه وحماسه وطمحه  
لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاعل الفعل كما في عزمه ورده او عن لامية  
في كرهه وطمحه وحماسه الثاني عشر دخولها عوضا من فاعل الفعل كما في عزمه ورده او عن لامية  
واما اسم فقط الثالث عشر دخولها المارة للنقل من الوصفية الى الاسمية  
لكون الوصف غالبا غير محتاج الى موصوف كالسطح والدرجة وهذه الامثلة  
غير لامية والاولى ان الالف في حلوته وركوبه ورحلته وكل فعل بمعنى مفعولة  
بكذا لانها لا تذكر معها الموصوف اليه كما قد يذكر مع فاعله بمعنى فاعله نحو اارة  
سكور وصور وكل المعنى هذه المارة المذكورة في هذا القسم سوى قبله المذكور  
والموت قال ابو عمرو قد يكون اتيا عوضا من الفاعل ان ثبت كما في حصره  
حصارى وعند غيره لا يدل منها التاء بل يقال حصر كالجى في باب التصفير قال الجرجاني  
يجمع هذه الوجوه انها لا تثبت وسه التا ثبت والاصل في الصفات كما ذكرنا ان  
يفرق بين مذكرها ومثناها التاء وتثبت في الصفات المحصورة بالاسماء المضافة  
وزن فاعل ومفعول ان لا تثبت التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كما في  
طالق ومرجع ومطلبل فان قصد فيها معنى الحدوث فاللام لانه نحو حصره  
طالع وطمع في طالع وقد يجمعها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرصعة وحام  
ورما عاب محرومة عن التاء صفة مشتركة من المذكور والموت اذا لم يقصد الحدوث  
نحو حمل صامروا قد صار ورجل وامرأة عالس وفي تجزئة هذه الصفات عن  
التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفيين وهو ان التاء  
انما تولى ما يفرق من المذكور والموت وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الالف  
وهذه الالف غير مطروحة في نحو صامروا عالس ولعمري محو الصفات المختصة بالمو  
مع قصد الحدوث ايضا بل المعنى محو الفعل ايضا في نحو حاصرت اذا لم يترك نحو  
حاصرت وطمع اذا اقبل اصلها الاطراد واقتضى ان يقال الامر مرصع وق  
مع انه حال مرصع ايضا بل قصد الحدوث وقال سيبويه سوسمولى نحو ان كان  
كما ان سوسمولى بنفس ربه واقفا على انه ثمة لثمة اتا مع قصد الحدوث بل  
على ان التاء سى آخر غير هذا التا ويل وقال الفيل انما مرصع عن التاء  
معنى التاء قال الحسن في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون  
في الصفات فرقا من المذكور والموت وانما يدخل على الصفات اذا دخلت في  
اقبالها فالصفات في الحالى التاء بما فرغ الافعال لمحقا اذا لمع الافعال  
نحو قامت في قائم ومرصع في مرسعة فاذا قصد الحدوث كالفعل قالوا صاحب

فنى خالصة لان الصفه حسنة كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق  
لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى التسب وان كانت على صورة اسم التا  
كلاس وامر فليان مقناهما ذوليين وذو نمرة مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبينى وقرى  
كذلك معنى طالق وخالص ذات طلق وجبص اي كانه طلاقه وحصنه فليان  
مرعى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل كذا  
مناه على الحدوث في هذا الازمنة الثلاثة مع مشابهة له لفظا فلم يثبت له ما ثبت للفعل  
مشابهة له معنى وان شابه لفظا وهذا مخصص عليهم بالصفات المشبهة فانها لا تطلق  
لا للحدوث ولا لاسم الفعل لفظا ايضا فكانت حادثة بالجزء من التاء ولا حادثة  
فان الاسم المنسوب التاء الذي مثل خالص وطالق محمول عند سيبويه لوث مع  
على الاطلاق ودون الحدوث ليس له فعل الا من حيث المعنى انما يدل فان معنى امرى  
منسوب الى البصرة ومن لم يسم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم  
كلاين ومارمال وقواس اذا قصد به الموت لايدخل التا ويل لعل مرة  
تاسمه وماله وكيف صار حكمه فادخل لذي حوسم حله الاسماء المنسوبة بخلاف حكم  
ما عدا ما راسمه ظاهرة في الامعاء من التا ثبت وقوله تعالى عيشه راضية معنى  
التا عند الفيل التاء وجعله للبالغة كما في علاقة خلاف الظاهر والاضاءة  
نحو خالص وطامب في امه التا كما ان نحو مالم وباسمها اتفاقا لان  
سلى وبلى ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسمان فاعل منه فكيف يجوز ان يقال نحو  
ومرصع في قوله تعالى التا منقطعة وقولك فلانة مرصع مرصع اسم التا  
مع كون منفعل ومفعول من اسم التا المتفق عليها حتى يحلها عليها كما  
حاصلها على نحو ما على الاقرب في شذ ان يقال ان الالف في الفرق بين المذكور  
والموت تاء موالف على لا سواها ثم حمل ان اسماء الافعال والمفعول عليه  
لما بهما لفظا ومعنى كما يحل في ثابتهما فالحقها الالف لثا ثبت كالحق للفعل كما  
مما هو على وزن الفاعل على قصد به مره الحدوث كالفعل مره الاطلاق وقصد  
الفرق بين المعنيين فاموا سارا التا مث قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل  
كما ثبت للفعل لثابته لمعنى خلاف قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا  
من المعنى واما الصفه المشبهة واسم المنسوب التاء فلم يقصدوا في شئ منه مرة  
الحدوث مرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنى بالحالى التاء في المعنى الاول والجزء  
عنها في الثاني بل كما اذا الاطلاق فان قلت فالقياس ان جزاءه على  
كحرف الفاعل المقصود بهما الاطلاق قلت كان مح ذلك لو كان الحالى التاء







التي المدة التي لا تبيث فعلا، وموقفا في موش افضل النصف كالحجر وحمار  
وقد جي منه وليس تذكره انحل كما مره حسا ودمه مطلقا وحله سو كارداه  
وهما والعرب العبادي مصدر كالتشراء والاصراء والاداء واسما مفردا  
غير مصدر كالتحار والسماء واسم الجمع كالظفر والعصار وقد يفتقر لغير المدة  
للفرودة فالمحذوف من الالعين اذن الاول الا الاخرة لانها المعنى ولا سيما لو كان  
المحذوف لا تصرف الاسم لاول الف التانيث كما تصرف حاري اذ هو بها  
محذوف الفان يث نحو حرة فاذا حذفت الاولى رجعت الاخرة الى اصلها من الالف  
لان سب عليها سمة هو اجتماعها كما ذكرنا قبل ومنها فعلا بفتح الفاء والعين  
ولم يات عليها سوى اربعة احرف فلان ابن ثادار اي اس الاله والسمي بمعنى  
وحمار وجرابا بالفتح عند سبويه وبالفتح عند الجوهري موضعان منها  
فعلا ولم يات عليها الا الشراء وقال الفراء اصله ضم الفاء كسرت الاء فعلا  
اما مفردا كالتشراء والرحصاء او جمع كالتقباي والعلماني واما فعلا فعلا  
كحمار وحمار فليحتمل لقرطاس وقرطاس ومنها فعلا كفاصاء وفعلا  
كحمار وفعلا وحواما مصدر كالحراك ومعنى العباس في الحرب واما اسم  
كالملاء واما حقة كطافا وفعلا كركوكا بمعنى الركا وفعلا كسدا  
كسر الذا في قبحا وفعلا كعرا وفعلا كعسا وفعلا كعسا ضرب من  
التمر وفعلا كركا وفعلا كركا وفعلا كركا وفعلا كركا وفعلا كركا  
آما مفردا كالعرا واما جمع كاساء وكونه اذ فعلا بفتح العين كالعرا  
بفتح الاء فيها ثلث لغات وفعلا كركا وفعلا كركا وفعلا كركا  
كعوراء وفعلا كركا واما بوع من الجراد وفعلا كركا وفعلا كركا  
فوقه وحقوقي ولفظي فالحقوقي ما رآه ذكر في الجوان كالمراة واثنا  
واللفظي بخلافه كطلمه وحين انما قال في الجوان للمصنف نحو الاء من الجوان  
ما رآه ذكر منها واما غير حقوقي اذ تقول اسرى بكلمة اي وقد يكون الحقوقي  
مع العلامة كالمراة وفعلا وحلى وبلا علامة كمان وعاق ولوقال الحقيق  
واب الفرج من الجوان كان اولى اذ يجوز ان يكون جواب اني لا ذكر لها حيث  
الجواب لعملي قوله واللفظي بخلافه اي الذي ليس ما رآه ذكر من الجوان  
كطلمه ومن قد يكون اللفظي جوا كما ذكره حاشا ذكره وليس ما رآه ذكر  
فيجوز ان يقول عود حاشا وذكر وعندى ثمت من البط ذكره فيجوز ان يكون  
اللفظي في قوله تعالى قالت غدا ذكره واعتبر لفظه فانت ما اسند اليه ولا يجوز

مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي به علامة التانيث كطلمه لا يقال كركا  
الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاسرار فاص عليهم ولعل السري  
التانيث في منع صرفه لاني الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه مع  
نقص حاله منه في غيره وسعدى اليه ذلك دامنا مع الصرف فحاله محض به لا  
فاذا كان الموش اللفظي حقيقى التذكر لغيره وليس يعلم كاه ذكره في غيره واما  
اسره اليه التذكر ان يث نحو عندى من المذكور حاشا حسن وحسنه حاله  
كسا معنى ساء نحو لم يفر ولا يجوز في غير الحقيقي التذكر نحو حاشا حسن ولا يجوز ان  
يقول صاح دجاجة اني على نك القيت تانيث دجاجة تانيث لكونها للوحدة لا  
لأن يث لا نك وان العسا سعى التانيث الحقيقي فيكون كعام منه وموتى  
غاية التذكرة كالحجى ففعله واذا اسند اليه الفعل فاما وانت في طاسر  
في الحمار حكمه وظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم وحكم ظاهر غير الحقيقي وميم  
الحا فليس فقلت وفعلا والفاء واللام فقلت وحلى اذا اسند الفعل  
الى الموش مطلقا سوار كان معنرا او مظهر احقيقا او لا ظاهر العلامة  
الفعل ونجمه مع الساء لانه ان من اول الامر تانيث الفاعل قوله واثني  
ظاهر غير الحقيقي بالجزا رانما قال ظاهر احترازا عن المنع وغير الحقيقي احترازا  
عن الحقيقي لان تانيث السند اليه واجب عن بعض الوجوه كالحجى ثم اعلم ان الفاعل  
الموش اما جمع السلاية بالالف والاء او جمع الكسرة او اسم الجمع او  
اعنى المفرد المثني آما الجماع واسم الجمع فيجب حكمها ويقرأ اما ظاهرا او محذورا  
اما حقيقى او غيره والمحققي اما متصل راحة او لا فالغلب في الظاهر الحقيقي  
المتصل راحة او لا فالغلب في الظاهر الحقيقي راحة محضت منه وضربت السند  
وحكى سبويه عن بعض العرب قال فعلا ساء بالموث الظاهر عن علامته وكذا  
المبرد ولا وجه لا كركا ما حكى سبويه مع لعمدة واما ما كان الراجع نعم  
من فكل واحد من المذف والاثبات فمعنى نعم المرأة منه ونعت المرأة لها  
لحرف عدم التعريف ولا يثنى في نحو اكرم منته في التعجب عند من كسده اكرم الى  
منه كما لا يخطئ النصارى في قوله تعالى اسمعهم فابصر لكون العطف غير متصرفين  
والتالي لزم كون الفاعل في صورة المقول والفعل في صورة المفعول  
انما يجوز ذلك ما جى من امرأة وكلم منه فليس احرار الفاعل طارم والفعل  
في صورة المطلب المحذوف والمفعول وان كان منفصلا عن راحة فان كان بالاختصاص  
ما قام الا منه فالاحد ركس الاء في الراجع لان المستثنى منه المعذر هو الذي كان



الاصل مرفوع على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الالف  
مع الضم لا او تقول السند اليه سوا الالف المستثنى من حيث المعنى وان كان  
في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان نظرا لمخالفته في اللف  
امراة فالالف في جود ان السند اليه في الحقيقة هو المرفوع في الظاهر واما الحذف  
فانما احتل طول الكلام ويكون الالف بالعلامة اذن واما ما تسمى مع احراز  
المرفوع وان كان الظاهر غير الحقيقي الثاني فان كان متصلا بخلقت نفس  
فالالف بالعلامة احسن من تركها والكل فيجب وان كان منفصلا فتركه العلامة  
احسن اظهر الفصل الحقيقي على غيره سوا كان بالالف او غيره لم يخو قوله تعالى  
فمن حازه موعظة هذا حكم ظاهر المفرد المشي واما غيره مما فان كان متصلا  
فالعلامة لازمة لراعه سوا كان الثاني حقيقيا كمن خرجت او غيره كمن  
انما لفظة او انما قوله فلا مرفوع ووجهها ولا ارض العمل بها على  
ما يدل الالف بالمكان واما لزم العلامة لغير المتصل مرفوعا وكونه  
مرفوعا مستحلفا لظهور الظاهر والتقدير المتصل فان كان متصلا فهو كالظاهر  
نفسه واما المعاني المذكورة فان استند الى ظاهرهما سوا كان واحدا لكسري حقيقي  
التي ذكرها وانما ثبت كرجال ونحوه او مجازي التي ذكرها وانما ثبت كاسم ودور  
وكذا واحد المجموع بالالف التام ينقسم هذه الالف الى الالف نحو الظاهر والالف  
والجند والعرفات حكم السند الظاهر بها حكم السند الى ظاهر الموت غير  
الحقيقي لا في شيء واحد وسوا حذف العلامة من الالف بلا فصل من الجمع  
نحو قال الرجال او النساء او الرماح احسن منه مع المفرد والمشي يكون  
بما مر بان يدل ومؤكد بمعنى جماعة واما لم يصح والنايت الحقيقي الذي لا  
في المفرد في نحو قال النسوة لان المجازي الظاهر انما حكم الحقيقي كما ازال  
التي ذكرها الحقيقي في رجال واما لم يطل الجمع بالواو والنون التي ذكرها الحقيقي في  
المرء والبقاء لفظ المفرد فيه فاحرمه ذلك قياسا على ان معنى ان ثبت  
الحقيقي في الجمع بالالف اتا ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه  
ايضا الا انه لم يكن محذوف ذلك المفرد بالالف واما ايضا نحو الهندات لبقا  
لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لم يكن محذوف ذلك المفرد والعلامة انما تحذف  
ان كانت نحو الرماح او الهندات ان كانت لفظا في الجلباب والعماد  
كان ذلك المحذوف من الكسرة وكان ثانيا للواحد وهذا الالف لزيد والعماد  
ثم حملنا الثاني في مقدمه فلا يلزم فيه كسر عليه كالرماح والهندات لان المقدر

الجلباب

عندهم في حكم الظاهر والدليل على كسره عليه ان ثانيا نحو الرماح مجازي قول  
الجماعى صنف يمدى سويكرا به كسر العطف واداه وحكم النون حكم الالف  
وان كان بالواو والنون لعدم بقا واحدة وسوا قال لو كسرت من مارن لم يسخر وان  
لعل سوا العطف من دليل سوا ما ذكرنا حكم المجموع بالواو والنون الموت واحدة  
كالنون والارضون حكم المجموع بالالف والالف بالالف بالالف والالف بالالف  
فالواو والنون فيه عوض من الالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف  
الالف والنون الثاني الحرفية نحو تعصن السلطان اماره فظهر هذا حكمه من قول وحكم  
ظاهر الجمع مطلقا غير المذكور السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان استند الى ضمير الجمع وقوله  
وضمير العاقلين والواو والنون سوا والواو لا غير نحو الزيدون فالواو لا يجوز قلت انما  
المذكر الحقيقي واما حصوا العاقلين والواو والنون لان اصل الالف اذ حروف النون  
والالف احدى المشي والجمع بالواو والالف منه بالالف لان نقل الواو سوا تلكه  
في الجمع وكانت الواو لا حاله في الجمع بالعاقلين والالف لانه لم يغير العاقلين وصار  
الالف الواو الموت في تعصن واقل فليمن من الجمع غير العاقلين من حروف الالف  
شي في بالنون لما سببه من الواو ومنها في الالف وضمير العاقلين لا بالواو والنون  
داو نحو الرجال والطلحات فظهر انظر الى العاقل واما ضمير الموت العاقل  
والطلحات فعلت وفعل وقا عليه نظرا الى طرمان معنى الجماعه على التثنية واما غير العاقل  
ومثله اقسام ذكر لا يعقل كالدور والطلحات فيوزان يكون ضمير جمعا الواحد كوا  
الالف والالف والالف وان يكون النون كلنا جمع غير العاقلين والالف  
يقدم ان النون مومنون له فقول الالف والالف والالف والالف والالف والالف  
والرماح فعلت وفعل وهذه التفرقة من جمع المذكر العاقل وغيره جاز في جميع  
التمايز على اختلافها تقول في المرفوع المنفصل اسم واسم واسم واسم واسم واسم  
المتصل ضميرهم وضميرهم وضميرهم وفي المنسوب المنفصل بالالف والالف بالالف  
واسم واسم وفي الجرد كمن لم يكن لهم لهن والاصل اسموا وضميرهم واسموا وكما  
اسم الجنس فيوزان اجزاء ظاهره وضميرهم مجرى ظاهر المفرد المذكور الموت وضميرهم  
يتمتع اجزاء ضميرهم بضميرهم جمع التثنية نحو العاقل والعاقل والعاقل والعاقل  
والعاقل والعاقل واما اسم الجمع فيعوضه واجب الثاني كالجلباب والالف والالف  
كان جمع التثنية في الظاهر والضمير بضميرهم بضميرهم بضميرهم بضميرهم بضميرهم  
ركب من عاقل محمل فهو كاسم الجنس بضميرهم بضميرهم بضميرهم بضميرهم بضميرهم  
وانه اعلم بالصواب قول الذي لخصه الفاء وناز مفتوح بالالف والنون



ليدل على ان مع مثل من جنس بريد بالجنس مائة يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب  
ما وضعه على اكثر من فرد واحد معني جامع منها في نظر الواضع سواء كان مائة  
مختلفة كالا حصى لسان و فرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره  
الى اليمين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او معهما كما تقول الانسان لانهما  
والبيض لا فراس سواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالمائة من الابل او  
نظر الكل واحد من الواضعين في وضع لفظه ليس الى مائة ذلك المسمى بل الى كون  
ذلك المسمى اي مائة كان مائة اسم عن غيره حتى لو سمى مائة انسان وسمي  
فرس فالنظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الاسنن و يكون تلك الديات مائة  
غير مائة اسم و هذا الذي ذهب اليه الص غير مائة من اصطلاح النحاة فانهم  
في الجنس وقوله على كثير من موضع واحد فلا يسمون زيد او ان اشترك فيه كثير من  
جنس وعند الص برود في جواز مائة الاسم المشترك وجمعه باعتبار مائة مختلفة  
توحيدها العوان للظهور والجمع والعون العين المارة وقرص الشمس وغيره التي  
وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاقرار  
وجوزه على التذوق في شرح الفصل وذهب الخولي والاندلسي الى ان  
جواز مثله قال الاندلسي فقال العنان في عين الشمس وعين المرائي فمعه  
في النسبة والجمع الاتفاق في اللفظ و ان المعنى وهذا المعنى وهذا المذهب قريب من  
ذهب الشافعي في مواضع اخرى وقت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قوله لا فاعلمها  
كذا وفي موضع اخر العموم كالكثرة في غير الموجب نحو ما لعب عسا في ثمانية في مدلولها  
المتنفة كالفاظ العموم سواء لا يسمي ان لمدل مائة العلم وجمعه على مائة المسرك  
و جمعه باعتبار معانيه المتماثلة بان يقال لسم العلم اني سميت لسمه المشترك الى مائة  
كون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد ما عند الص فلا يشترط في النسبة  
والجمع كون المفردات معني واحد سواء كان بوضع بواحد او اكثر ومعاني المسرك  
واحدة بخلاف العلم كما مر واما عند غيره فقال ليس ولو سلم ان لسم العلم اني سميت  
كسمه المشترك الى مائة معانيه في ذلك ان المشترك له اجناس بوجه واحد  
معني وخرج كالفرس للظهور والعرو ولا خلاف في ذلك وجمع ما عند الص مائة  
لاوي الى اللبس وليس للعلم جنس بوجه اجماعه فليس يجمع حتى اجماعه وجمع  
معانيه المختلفة او لم يسمي غير المسعفين في اللفظ بعد جعلها معني اللفظ  
واعتبرت بشرط معانيها ولا يسمي حتى كانتا شي واحد لما بل الى بكونه مائة  
الفران وكذا العوان والحسان وبقية ان يوجب اللفظ لفظا كذا في العوان

لان المراد باللفظ التحقير في ما هو ابلغ في الجملة وان كان احد ما ذكره في  
موتنا لم ينظر الى المعنى بل لعل الذكر كالعن في الشمس والفرس لوزم اللفظ  
في المتن في الاحوال لعل في الرب كعب قال احب منك الالف والعيا ما قال ان  
واما ما قد لفظ في المدعاه ما وقيل ان قوله تعالى ان هذا لافضل مما كان على هذه  
وقوله تعالى لعل في قوله العيا ما وقوله يا رب حال لك من عرسه لا معني مائة  
نهرى ربيع وجماد منه وفرا في السواد في الفعل لعل في قوله رر فانه قبل اصل المتن والجمع  
اللفظ بالواو فذلك رجع اليه المضطر قال لعل في قول من كلامه ما قال  
وقال كان من قلبها والفك فاره مسك في سك وقد عني اللفظ سرا في التذوق  
واما اذا قد انكره كقوله لعل في قوله وكران اكرهم ما والعدد من مراد الاءام  
او فصل بينهما بفعل لعل في قوله لعل في قوله وكران اكرهم ما والعدد من مراد الاءام  
الرجل الحامي والرجل الذي ضربه فخر العطف كما رأت من غير شدة و مردرة  
وقد بكر لكسيرة بغير عطف كقوله تعالى صفا صفا وكذا قد عني المسك ايضا  
كقوله فارح البصر كرين وقوله ليك وسعديك وذهب الزجاج الى ان المتن والجمع  
مسال لهما واد العطف خمسة عشر وليس الاختلاف فيها اعرابا عنده بل كل واحد  
صنفه ما فقه ما قيل في اللسان ودهان وليس معنى لانه لم يذف العطف في  
ختمه عشر بل حذف حرف العطف فسمي العطف في آما في المتن والجمع فقد حذف  
العطف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا لحرف العطف فلم يسمي  
حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لعله علاما للنسبة والجمع لسم معنى  
العطف لو قد عني على التمس اذ الاشياء وعلاية النسبة دليل قنص ذلك المفرد واد  
وحده وعلاية الجمع دليل لصحة اكثر من واحد فوشل قنص من لعله الا شفاها و  
ان الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك وحده  
في المتن واقعا على معنى اللفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان  
لم يقع على المفرد فخرجت الى علاية المتن بخلاف زيد فانه احتج عند النسبة الى علا  
للانسان الواحد وكذا العدل جيل المفرد في المجموع جمع السلاية واقعا على شفاها  
كلفظ كل فخرج الى علاية الجمع وقفا للفس فاذا لم يدا فلما سمى كل مفرد يطلق  
على دي احرار ضمنا لاد العطف والا وجب ما عشرة ختمه وبقية ذلك من  
الفاظ العدد ونحو كل وجمع رجال بل يقول وقول اللفظ على الطرفين المتساويين في  
لسم الحكم السواء والا حرا المتساوية بينهما على وجهين ابواب العطف ظاهر نحو ج  
زيد عمرو ومقدرا كذا في خمسة عشر ذلك اذ لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما كلمة



صالحه للمجموع وضعها هذا على ضربين ما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد  
كلفظ المشي والمجموع او بوضع المجموع اول الكلا وكل وجميع وما فوق الواحد من  
الفاظ الى العشرة ويبتدل بذهب الزجاج اعراب نحو سمات ورجال اتفاقا  
مع اطراف ما ذكرتها ايضا **قول** والمقصود ان كان الفه عن داو وموتلا  
قبلت داو والافا لما ورد المرددة ان كانت بمنزلة اصلية نسب وان كانت  
قبلت داو والافا لوجهان **٥** ليعلم المقصود ما اخره الف لازمه استرازا من  
زيد في الوقف وسمى مقصودا لانه صد المردود اوله من الحركات والعشر  
الجنس فان كانت الفه عن داو اي عوضا عن داو وموتلا في اي المقصود فلا في  
قبلت داو اعلم ان الكلمة قد يلحقها التعبير عند النسبة معوض المص لذكر ذلك  
وسوفي ثلثة انواع المقصود والمردود والمخزوف اخره اعطاء طاقا المقصود ان  
كان ثلثا ينادى المقدر من الوارد الى صلة ولم يذف للساكنين للمفسر بالمفرد  
منه حذف النون بالاضافة وادار الى اصل سلك الواو والياء ولم يكتف  
للايحاء الى قرينة وانما جاز رد الواو الى من التلاني الى اصله دون الواو  
ما فوقه لثلاثة اقسام فقام سطره مع الواو وان كانت الالف لانه اصلها  
مسطرة عن شئ كشي وعلى دالي واذا اعلما فان الالف في الاسماء العروسة الساء  
اصل او كانت بمجولة الاصل وذلك بان يقع في شئ من الاصل ولم يعرف اصلها  
سبح فيها الالف ولم يكن ساك سبب لئلا يغير الطاب الالف عن الساك وجب  
عليها ما دون لم يسبح قالوا اولي لانه اكد وقال بعضهم بل الساك في النون  
اولي سمعت الالف اول لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الف  
الساكنة المسماة على الواو في كلمة مضمومة الاولى كالنهي او كسورة كالربوب  
قبلها ياء اللابتغا قبل الكلمة بالواو في الجوز مع الضمة والكسرة في العدد ومثله  
مثل هذه الالف وكسها ياء وحوم مثل كل ياء اصلها داو واوا اشهر قوله  
والا حلالا اي لم يجمع الترتيب وما يكونه بالارد من داو ذلك اما ان يكون  
بالا حلالا على والرحى او زادا من التثنية من داو كالا على المصطفى والسفي  
او عن داو كالمري والمري والسفي او زادا من التثنية من داو كالا على المصطفى والسفي  
والقصرى والمصطفى واللا على كالا على المصطفى او لكسرة كالقبضى والكبرى  
وقد حذف الالف الزائدة حارسا فاعدا في النسبة والجمع بالالف والياء  
كما في رعي وعري ولا يقاس عليه خلافا للكونين وانما قيل مدر وان  
لا مدر ان لا تنتم اما لعلوا الالف ثانيا في المفرد ما عند النسبة ومنها لم

نظ الف حتى لعل ما ادومشني لم يتعمل واحدة قوله وان كان محدودا الى  
المردود على اربعة اضرب لان بمنزلة ما قبله من الف التانيث كجرار او لعل  
كعلار او منقلبة عن داو او ياء اصلية لكسار ورداد اصلها لعل لجرار لعل  
فالتي التانيث لعل في الاثمة داو اما العلب فلكونها زيادة مصدرة في الالف  
الذي سواها الحذف او لي من غير ما مع قصد الفرق واما عليها داو ودون الالف  
فلو قوما بين الفين في العوا في الرب من جتماع الاشكال لان ان اقرب  
الى الالف من الواو او لكون الواو والهمزة متقاربان في النعل ورجحتم  
حمران وكل المبرد عن لماز في عليها ما نحو حمران والاعرف في الاصله بعدا  
في كسمة بمنزلة وكلي ابو على من بعض العرب عليها داو والعا وبما بمنزلة لان  
نحو وادان واما التي للالحاق والمعلقة عن الواو والياء الاصلين فنحو عليها داو  
والعا وبما بمنزلة لان عين بمنزلة ليست باصلية فبما بمنزلة حمران واحد عليها  
على اصلية والافرى عن داو او ما ملحقه بالاصل فبما بمنزلة فرار الا بالبدل  
الملمح داو او لي من صحبها لانه ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض  
من راد على بالاصل فبما الى الاصلية بعده واما المبدلة من اصل فصحبها او لي  
من ابد الالف لبها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد لعل المبدلة من  
اصلها ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما نحو اساس لانهم انا لعلوا الواو  
والا والمتطرفة بعد الالف الزائدة بمنزلة كما في كسار وردار ثم في النسبة اما ان  
صحوا الهمزة او لعلوا داو او ما ملحقه من طرف الالف حتى لعل بمنزلة اذ لم يعل  
ساكن فلا لعل في الجمع منها لانه كان في المردود ان فساكن كساره وعمله و  
راد الى التانيث اذا كانت فوق الاربعة نحو فاسعان وحسان للظول وليس  
لقيام خلافا للكونين واما ما حذف اخره اعطاء فان كان المخزوف رد في  
وحب رده في النسبة ايضا ومواب وانح وحجم ومن لا يعمل الالف او  
دامحوان وموان وما قبل اما داو وانما قول فلم رد الالف في النسبة لانه  
رد في الاضافة وانما هي لعل داو وما نحو فان داو لم نقل وان كما  
قبل ذوالا لان ذوالا في الاضافة بخلاف فم حواوه محص من الحذف لا  
من العيون فاجري معنى كل منها مجرى مفردة لغرض النسبة وقد جاء في اشعر  
قال ما لعل في في من فمها على الساج العالي واسد رحام فقتل موجع العيون  
والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل سوما اعطى على لاء الواو والياء كسمة  
فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء ثمان ومو العود ولام داه في التقنية لانه



ووقولوا او انا مال وقد جاء ايضا انا مال وموقيل واما نحو عدد ودم عالم  
رد لانه في الاضافة فلا بد ايضا في النسبة يقال دمان ودمان واما دمان قال  
سواء وان عند محكم فليكن قال في المفرد يدى كرجى وجاء دمان ودمان  
قال علوا على محكم حرمى الدمان بالحرف العين قال الجوهرى لانه واد  
وانما قالوا ادمى يدى كرجى رضى مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان دوس  
الواد اكثر دمان ساد عنده قال بسويه وموساكن العين لمعه على دمار دوى  
كطنى وطنى ودار دوى ولو كان كصالح لم يجمع على ذلك دمان او دومان  
مضى دوى لانه لفظ دوى دوى دمان فقط وقال البيرد اصله فعل ترك  
ولانه ما دومان ساد ما قال ودليل تركه عليه عليه دمان قال الارى  
ان الشاعر لما اضطر اخرج على اصله في قوله ساسا على الاعصاب دوى كومان  
لكن على حداسا لفظ الدمان فان قيل جاء دمان كدمان مع انه ساسا كالعين  
انها فانما الجواب انه مشتق من دوى دوى لفظه في دلاسى بطلب وليس به ايضا  
دوى لفظه في دم كدى في مدو المشهور ان دافى الاصل ساكن العين لان الاصل  
الكون ولا حكم بالحركة الا طلب ولم يسعد السراى ان يكون اصله بفتح العين  
العين كقولهم رب سار سار ما لو سارا الادراج العين او كف الدافا ما حذ  
لانه لعله موحدة فهو اما معصور مومن وقد ذكرناه او اما معصور لذلك ولا  
مخفف اما في حصة المعصور مع ان بعده ساكن كما حذف مع السون لانه  
واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا معنى ساكن كما لم يجمع مع السون في  
النصب نحو ريت قاضى العول قاضيان وقاضين قوله وقد حذف  
لونه وضافه وحذف ما اتى به في حصان والسال انما حذف لانه  
في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تام الكلمة وقد بسط للضرورة قوله  
ساحطسا اما سار ومنه وادم والعلى بالمراد برفع اسارا اما اذا حذا  
لاضافة واما فصل وقد بسط السطر الصلة كما تصار باردا بالنصب على ما  
يجى في اسم الفاعل قوله حذف ما التاثير في حسان اعلم انه نحو حسان  
واللسان على القياس اتفاقا قال مى ما لى فردى رجع روالف لىك  
ولسارا وقال لى ارا الحام وحصا احب الى فداره من وارا فاما  
حصان واللسان فقال ابو على الوجه في ذلك انه لما كان الحصان كذا  
احدهما عن صاحبه صار اللفظ الدال عليها معا لى لفظ النسبة موصوفا  
وضعا اول على النسبة كما في مدرين وكذا الامان وليس حصه والنسبة مدرين

لحصان واللسان من فردا كما حصى والى في التقدير موسى حصه واليه حصان و  
اللسان وقيل بل اللسان وحصان من ضرورات التثنية فانما لى بالآية قال  
رجع السار ارجع الرب وقال كان حصه من السدل طرفه عز فيه ما حط على  
الضرورة لا تحذف السا منها وقيل حصى والى سعلان وسالقان في حصه والى كذا  
اقل منهما استعمالا واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجوان الى موصوفا فان كان  
بلفظ واحد فقط الافراد في المضاف والى من لفظ النسبة قال كانه واحد ركس قد  
عصا و الاضافة معنى كقولهم جاء الله دجها لمدى ثم لفظ الجمع فيه والى من الافراد  
لعله تعالى فقد صفت قلوبكم وذلك لكرامتهم في الاضافة اللفظية النسبة الاستعمال  
مستعمل مع الصالح لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فكان الغرض ان المضاف  
جزء المضاف اليه منع عدم اللبس مرك النسبة ثم حلت المعنوية على اللفظية فان دوى  
الى اللبس لم يجر الا النسبة عند الكوفيين ومولى كجى تقول طلبت منها اذ طلبت من  
كل واحد عسا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فان اردا امانهما بالحد والجماع  
قراءة ابن مسعود فاقطعوا امانهما واما احمر الطبع على الافراد لمناسه النسبة في انه  
قيم مفردا الى شئ آخر ولذلك قال بعض الاصوليين انه المشي جمع ولم يفرق بين  
بين ان يكون الاول محذوا في كل واحد منها نحو قلوبكم ولا يكون نحو ايدىكم اسديا  
لقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذموب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا  
مع قرينة ظاهرة كما في الآية وقد جمع من اللعين من قال انظر امانا مثل ظهور الررس  
فان فرق المصمنا العطف على احص الافراد على النسبة والجمع نحو نفس رمد و  
ليكون ظاهرة المضافه موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف حلى النسبة  
اليه بل كما منفصلين فان لم يوس اللبس نحو لقيت علامى الررس حصه المضاف  
وان امن بانه جموع قيا سا وفاقا للفرق ولبوس وخطا لغيرها فانهم يجوزونه سماعا  
نحو وضع رعاها وانا من اللبس لانه لا يكون للفرس الارجلان والظهير الرابع  
الى كل ما ذكرنا مما لفظه محال معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو لقيت  
والجنى وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المشي فاما بصطلي  
ولا يفرق كالرجلين والعين تقول على الاسامى عساى وذهب من قوله عسا  
في روى من الحسن ربح وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكفون عليهم  
وقوله وسم لكم عدو وذلك لعلهم كدات واحده في الاجتماع والفراد كقوله  
المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله تعالى كنفس واحدة  
فان بكم من حصص وقد يقوم افعلا مقام افضل كقوله تعالى في جهنم افعلا



الى اى فاه كثر الفعل مقامه الفاعل للملاسة التي بينهما وميله من قول  
رب ارجوني اى ارجوني ارجوني واما لان اكر الرعاء عليه وكل واحد  
مخاطب صاحبه في الاغلب فمخاطب الواحد ايضا بمخاطبة الاثنين لمعن العلم  
وقد تعدر منه حر باسم كل فيقع الجمع مقام واحد او ما يدنو من قوله حيث اكر  
والعراصب العاصم وقطع الله حصاه ويجوز منه الجمع والكسر في الجمع  
على ويل فحين قال لما اطلان فبما علمه وقال لا صبح اطلني او ما دوا ولم يحد  
عند التفرق في السبا حالين ولا يجوز لما سادس **حرف الجمع** ما دل على  
مقصود بخلاف مفردة معناه فوله ما دل على حاد مثل الجمع وغيره من اسم  
الجمع كرسط واهم العدد كثلثه عشرة ومعنى قوله مقصودة بخلاف مفردة معناه  
اى المقصود تلك الاحاد ويدل عليها بان لو نزل حرف مفردة ذلك اراد ان يبين  
معناه في تلك الحروف اى المعنى ظاهر او مقدر فالظاهر انما يلفظ كسكون  
او بالكر كاسد في اسد او بما كمال وعرف العسر المقدر كسكنه فذلك ففوله  
سمرى مع العسر وسما من فوله حروف مفردة اى كاسه مع اسرها وحل  
في قوله عسرا معهما السلام لان الواو والنون في اخر الاسم من غايه وكذا الف  
والا فحرف الكثرة بهذه الزادات الى صفة اخرى وخرج بقوله مقصودة  
مفردة مع اسم الجمع نحو ابل ونعم لاسا وان دلست على حاد لكن لم يقصد اليك  
الاحاد بان حاد حرف مفردة وعرب عسرا ما مل حاد في الفاظ من غير  
كسر وماه فان قيل فخر ك في ركب فطلب في طالب وعامل وما في حل  
داخل فراهاد انا من لفظها كما ريت احد راك متلاذ عسر حروفه فصار  
ركب قلت ليس راك مفردة ك وان العن اشتراكها في الحروف لاصلة  
فلما ذلك لانها لو كانت معمولة لهذه الاحاد لم يكن مجموع فله لان اورا معجزة  
كما هي في باب الصغر وهذه لا رد بخلاف بل مجموع كثرة وجمع الكثرة للصغر  
لفظه بل مرد الى واحد كما هي في باب الصغر وهذه لا رد بخلاف وحل  
وايضا لو كانت معمولة لم يرد في باب الصغر لانه لما حال لاهذا للسل  
وقال مع الصغر ركب من احاطه محمل ويخرج ايضا اسم الجنس اى الذي يكون  
الفرق منه ومن مفردة واما ثانيا فقرة ونمرا واما ثانيا فقرة ونمرا واما ثانيا فقرة ونمرا  
لانها لا يدل على حاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعنوية  
كان واحدا او متغايرا ولولا ان اللفظ لما فيه فانه لا يدل عليها مع حرف  
مفردة فان قيل ليس احاده احد وعرب حروفه فانه لا يدل عليها مع حرف

قلت ليس ذوالا - ودوالا مفرد اسم الجنس لا وجه للثمة المذكورة في اسم  
الجمع ورده عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والبر  
والتمر كذا الزوم فان اكلت ثمرة او ثمرين وعاطت روميا او رومين  
لك ان تقول اكلت ثمرة وعاطت الزوم ولو كانا جمعين لم يجر ذلك كما لا يقع  
على رجل ولا رجلين بل قد يكون بعض اسما للاجناس مما اشتر في معنى الجمع  
على الواحد والاسم وذلك بحسب الاستعمال لانا لو وضع لفظ الكلم وعند الاش  
جمع اسما للجمع التي لها احاد من ركبها كمال وما وردت جمع خلافا ليوه  
وعند الفراء كل واحد من ركبته سواء كان اسم جمع كذا ذرك او اسم  
كثرة وهو جمع والافلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد  
من لفظهما فليس الجمع اتفاقا نحو ابل وراى وانما لم يثنى مثل راب وحل عروا  
اذ ليس له فرد مسمى عن غيره كالفتح والتم والجوز والفرق من اسم الجمع واسم الجنس  
مع اشتراكهما في انها ليسا على وزان جمع الكثرة لاني صفة بالجمع كلفه وفعال  
ولا المشورة فيه كلفه نحو نوسة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد ولا اثنين  
اسم الجنس وان الفرق من واحد اسم الجنس ومنه ففعله واحد معناه انا  
مخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقوله مقصودة بخلاف مفردة بعض الجمع  
ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عاده وعما سد معنى الفرق ونوسة في  
امراته فليس ايضا ان يكون من اسما الجمع كابل ففهم قلت ان اسما الجمع  
كما مر من العدد لمعنى الجمع محال لانه لا وراى الجمع الخاص بالجمع والمشورة فيه  
عاده وعما سد نحو خاص بالجمع ونحو نوسة مشورة فيه فورما اوجب ان يكون  
من الجمع فيقدر لهما واحد وان لم يستعمل لحد وعند دوكا كظلام وعلمه فكان  
له مفرد اعني عسرا ما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو كثر في جمع ذكره محل  
في جمع حس ومساء في جمع سدة وان كان لهما واحد من لفظهما لما لم يكن قياسا  
واحد ما ذكره او كراو خمس ومنه وكذا احاديث التي صلح في جمع الحديث ليس  
جمع الاحاد والمسهل لانا التي الطعف الزدال حوسى على الله طرفة والى وسلم  
عن منته وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا ما ليس في الاصل مصدره وصفه  
لحرف كونه لفظا مشترك من الواحد والجمع او كونا اسم جنس ان تفرقا لم يكن لا  
لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر بعينه كسكنه معنى الابيض واسم جنس كالبند  
وان سى لا اختلاف النوعين فهو جمع مقدر بعينه كسكنه معنى الابيض وكالفلك  
والدلاص تقول في الكسبة كسبان وفلكان ودلاصان فبان ودلاص في الواحد



في اعلوا حركه واعلمهم فلا تفسد واما لان فتح الواو والياء قبل الالف او الياء  
في نحو عصوان وعصوي ورحبان ورحبان اخف من ضمها او كسرهما قبل الواو والياء  
ومن ثم لا يري لاني انظر في نحو غودت ورميت كجاري نحو روان وعلبان  
فاذا لم مات ذلك في انظر مع كون الواو المضمومة في نحو غودت والياء المكسورة  
في نحو رميت في حكم الوسط لزوم الواو والياء بعد ما كان في سرود وعرب طبع  
مثل اعلودون والعصبي مع عدم لزوم الواو والياء بل في مثل في الوسط نحو  
وطول وعور وبيع والكوفون بلحقون والالف الاردة بالمنقوص حوازا  
فيقولون العصور بعن السنين والعصبي كسر في قول وشروط ان كان سماعا  
علم العقل وان كانت ممتدة فذكر العقل وان لا يكون افضل فعلا مثل احرر ولا فعلان  
مثل سكران ولا مسوما فذكر الموت نحو خرج وصور ولاننا اثبتت مثل علامي  
شرط الطبع المذكور ان لم اذ كان اسما اى غير ممتدة قال في الشرح كان مسما فقول  
مذكر لان الكلام في جميع المذكرات انما ذكره لرفع دسم من لطن ان قوله جميع المذكرات العلم  
كاللف الذي يطلق على الشيء وان لم يكن نحو معنى كالحسي الابيض لاسود فيقال جميع المذكر  
لغير جمع المذكر او لرفع دسم من بدل عن لعدم التذكير ولا شك في روده بدل عن العدد  
ثم قال والطن ان طمحه داخل في جمعه على طمحين وهذا ايضا ليس بشئ لان نحو طمحين  
اخرج بقوله فذكر خرج ايضا بقوله جميع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا  
اللفظ لم يخرج بان في ايضا وكان عليه ان يقول شرط الجود عن التاء ليدخل فيه نحو  
وعلبي اسمي رحلن فانها بجمعا بالواو والنون اتفاقا فخرج نحو طمحه وحده واعلم ان  
جميع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص واحد مما كان  
لها سان احدى الجود عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طمحه في الاسماء وعلامة في الصفات  
بالواو والنون خلافا لكونين ابركسان في الاسم ذي اليا فانهم اجازوا طمحين  
ليكون من الكلمة ابركسان فخرج نحو طمحين قياسا على الجمع بالالف والياء  
والجواز وانك لان حقه الالف والياء كما قالوا رصوان بفتح الراء لان حقه الالف  
والتاء والذي قالوه محالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال في قوله فخره لانه  
اعطاء مودا سمان طمحه الطمحين واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو  
والنون لاجتماع علامة التذكير والتانيث وان حذف كما علموه فحذف التانيث  
ما يدل عليه ولو علت على الطن ان جمع الجود منها كقوله جمع الجود عنها الواو والنون  
ولو جاز في الاسم لجاز في الصفات نحو رعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قالوا  
دالتا على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة لعلب وادامجي صورة علام

المكسورة

كما ركبنا وقلل كصل في الجمع كرجال وحمر الحركات والحرف لم يدر غير حركات الواو  
وحرفه تقدير ا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعور فحور العسر  
الاصل فلا يفتح ولا يجمع والواو قال تعالى ضيف ابراهيم المكربين وقال من القسم  
اذ تصور الخراب فبجوزا اعتبار حاله المسهل اليها فبفتح فيجمع فيقال رجلان عدلان  
ورجال عدول واما تانيث فلا يفتح لانه لا يفتح من الصفات الا ما وضع  
وضعا واما قوله تعالى وسم لكم عدو ويكونون عيسى من اقليل باسم الجنس فيقال  
عدوان وهذا لا اختلاف النوعين ولا مشتركين بين الواو والياء في الجمع كما لا يفتا  
ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كالم لوقوعهما على الواحد ايضا ولا ما سوفي الا  
مصدر اذ لم يستعمل مفرد بل بما مفردان اطلاقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو  
جمع وكسر فالجمع لذكر موت الذكر الملقى آخروا ومضموم ما قبلها او بكسرة فيقال  
دون مفتوحة ليدل على ان معاكزته وان كان آخره ما قبلها كسره حذف مثل  
وان كان مضمورا حذف الالف وبعث قبلها مفتوحة مثل مصطفون وقيل كسر  
نون الجمع ضرورة كما قال عرفا جفرا ودي راج واكمار عالف احرس ويكن  
جعل النون مصفيا لارباب اى راعف قوم اخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر  
ال لم ان يكون مجعيا او لا وقد منى حكم الجمع المعتل ان يكون مقصورا او مفتوحا  
او غير ذلك فاحرفه ذلك في حكم الجمع كطسوس ودلون في العاقل السمي  
طسوس ودار المسعود بخذف ياءه لانهما بفتح وكسر قبل الاء والضم الكسر سطلان  
على الاء المكسورة ما قبلها ظرفا كما في جاني القاضي ومرث القاضي وهذا الاء مع  
الجمع واما في حكم انظر لمدوم لزوما فاعلم ان معنى ساكن حذف الاء كما كان  
هو القياس في الساكنين الذين اذ لم يحرف به ففتح قبل الواو لانهما سمي للقدم كما  
في الجمع ولو ان ثبت الكسرة مع لاء الواو بعد الكسر لطن سماء ولو ثبت  
الواو لم يفتح من فرق من رفع الجمع وغيره من النصب الجرفان قبل فكذا في  
نحو مسلمي قلبك لاء الاضاخه التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب  
والجرفه فليسا وبعث كسر على حاله ككون ما بالجمع بعدا ولم يفتح في الاء  
في المثني لانها سمع كما ذكرنا قبل لفاء المثني واماوه والفتح لا يعمل على الاء كما في  
رات القاضي وان كان الاسم مقصورا حذف الالف في الاحوال لساكن نحو  
مصطفون ومطعمين والعصبي والعصبي واما حذف في الجمع وطلب في المثني  
مع البقاء ان كين فيه ايضا وكون الاء محرفه واما لانه لو حذف في المثني  
لا التمس في الرفع اذا اضيف لمعروف نحو جاني اهل انوك فخلاص الجمع فانك تعلم







ان لا تحذف الفاء من سائر ما كانها من قبل الشذوذ فلا ولي ان يجزا هذا الجمع  
على الاعمال الغلب والماخوذ من احوالهم وخصايتهم فجزا قفا قالان فخلان نصفه لفظ الفاء  
ليس اصله عدم لوقوع الفاء وما يدرى من الصفات التي تتوهم ذكرها وموتها  
مدونه حلا على مدونه وسكنه حلا فخره قال بعضهم فيجوز في مكسب و عدم مكسب  
و عدم دون ثم يجوز في الموت حلا على المذكور سكتا و عدم و اب و هذا قياس لا يخالفا  
كما قال يهودي في مدلوله و سد من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصله  
فانه يتوهم ذكره و موثقه مع ان يقال في مصلحون و مصلحان لان كسر الحاء في  
مكسبه كالحاء في فم من الا التوهم قوله و شرط ان كان ساما فذكر علم عاده و كسبه  
ذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان ساما فذكر شرطه و جاز في قوله شرطه  
لان الجنداء المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فخلو الجمل من ضمير  
الى الجنداء الذي هو شرطه مع انه لا معنى لاول هذه الكلام و معنى الكلام ان كان  
فشرط ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط بدلول الجمل التي هي قوله شرط  
تذكر و فيه محذور است الاول و قول الفاء في خبر الجنداء مع حله من معنى الشرط  
لقد ذكره فانه حلال فالحق ما هم عند الاختش و الثاني ان الشرط كونه مذكرا  
في الخبر ما يجعل معنى المصدر و الثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين الجنداء و الجنداء  
مفردة نحو قوله انك ان تصرخ اخوك يصرخ كما ينبغي في قوله فلا يقال ريدان لصد  
مركب و يمكن ان يصر بان يكون الشرط و الجواز خبر الجنداء و التقدير فهو حصول  
على ان الخبر المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه و المقادير الى الخبر محذوف  
نصف في هذا العذر و كذا قوله بعد ان كان صفة فذكر قوله ولا مسوبا فيه مع  
الموت فانه اسحق من لا ولي لان مسوبا عطف على فعل فعلا فيكون المعنى و ان  
لا يكون الوصف المذكور مسوبا في ذلك الوصف مع الموت و لا معنى لهذه الكلام  
وليس يستوي التي في نفسه مع غيره و لو قال ولا مسوبا في المذكور مع الموت  
لان ساقول الله و قد تحذف نون لا فافه و قد سد جوسين و ارضين و صبيح  
قد تحذف نون الضرورة كما في التي و لتعصب لصله كما في قوله لعلها قطعا عوده  
لان اسم من و ارضهم لطف و ما سقطت قبل لام ما كذا صار كما جاء في التوهم  
لذا العذر العذر الاول لم يصب العذر سببا لما التوس في خوفه و فانه لم يطل  
و ثاب الما في قوله و قد سد جوسين التوهم من جمع المذكور بالواو و النون كسرهما  
احسن قال زعمت كالحاء اما احب لمدادها و اما الصاع على و جنداء  
جمع اثنين و هو لغير اسمي مقدارا على افضل كما هي فمدوده عند سيم لانه جمع

لم يصب مكسبه و قال الكوفيون هو جمع اس و هو لصغر اس مقدرا و هو جمع ابن كادك  
في جمع و لو فمدوده سم سادس و جبين كونه جمعا لمصغر لم يصب مكسبه و جبي فعل في فعل  
و موثقه كاحل و اس في حل و رس و قال الجوهري سدوده كونه جمع الجمع  
ان يحل بمرة الوصل قطعاً قال الجوهري انه يصغر من على غير القياس و منها و يمدون و  
اسكرون في قوله فاسر الاله و يمدسا فلفظ اس و اسكر ما فهو جمع و يمد  
مصغر و يده و هو صغار الابل و جمع اسكر يصغر اسكر مقدرا كما هي عند الصغر  
فموثقه سدس و جبين احد ما كونه بالواو و النون في غير العطار و الثاني كونه  
جمع مصغر لم يصب مقدرا و هو عند الكوفيين جمع مصغرا بجمع بجمع بجمع و قد  
جمع بالواو و النون فقط كالاسد من و منها الوقاية جمع ذو على غير لفظ و منها  
علون و اسم لدوان المر على ظاهره فرائد تعالى في قوله كانت مرقوم بنده العذر  
فعل هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما متوقفا على جمع المنسوب الى علمه و هي العوفة  
و القياس ان يقال في المنسوب اليها على كسر المنسوب الى كسر دان قلنا ان  
علون غير علم بل هو جمع عليه و ليس المنسوب اليها و هو معنى الاله كما في لفظه فموثقه  
لعدم التذكير و العطف فيكون التقدير في قوله تعالى كن بمرقوم على حذف المضاف  
و منها لانها لا وصف ولا علم و اما العطف فيجوز ان يكون فيه على جهة التخصيص لكون  
عقلا و يجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه داب موحده و يكون  
عليه يكون معنى الدال و منها اهلون و سدوده لانه ليس نصفه و يجوز ان يحل له ذلك لانه  
في الاصل معنى الاس و اما قوله و لي و لكم اهلون صد علس و ارضه و بول و ع و جازل  
قائما جمع بالواو و النون مع عدم العطف لانه جعل الدب و الارض و العرفار دال  
اهله و منها عشرون الى تسعين و قد مضت و منها ارضون و انما فحتم الزاد لان  
الواو و النون في مقام الالف و النون فكانه قيل ارضاب و للمسه على انما يستخرج  
حقيقه و يجوز ان يكون راء ارضون و منها ابون و احون و سون و سدوده و يكونها  
غير وصف و لا علم و اما ذوال فوصف و منها النون في ابن لان قياسه ابون و انما  
جمع على اصل ابن و هو من على حذف اللام في الجمع ساسا كما حذف في الواحد و منها قوم  
لطف بها اللعين الدر حمن لضم الفاء فيها و لعتبت من سكر الرحمن لضم الفاء و  
كسر ما و العكرس كلها بمعنى الدواهي و الشدايد و قوله لم يصب بجمع يجوز ان يكون  
سادس من هذا الباب جعل النون مصغف الاعراب و اعلم انه قد ساء الجمع بالواو  
و النون مع اختلاف القياس فيما لم يصب من الاسم الذي عوض الجمع بالواو و ابون  
من لانه تارة انما يتفقون ما قبلها معر و اهل تلك الجوز مما على انها ليست



في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سون كسر الفاء وقد جاء سون بضمها وتوكل  
في النسبة كسر واين عشرين وجاء في بعض منصوصات الفاء الكسر واما المكسر الفاء  
فلم يسمع فيه كسر كالحسن والماء والعين واليمن ولعل ذلك لا يعتد الكسرة  
الفتحة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما كتب بكسرة ايضا كالتين والاماني في الله  
وربما جاء ايضا في المحذوف الفاء كره ورفس ولده ولدن وفيه فاء لاء الفاء  
كالاخاره والفتحة لكن محذوف لاء ساسا حتى صار كالسيف قال اخون ومون  
ولما عسر لاء ما لعل العيون والامون لكونها بعد حذف الساء مقصورين  
كالاغول والجمادى وكسري امة الدوسا ولو اعسر لاء لقال الدوسا كالعين  
فان دو مفتوح العين على عذبة كمر في باب الاضافة كذا محذوف لاء في المفرد  
سسا لم يسمع في الجمع وربما جاء في المصنف ايضا كادون وحري  
وكسري عيون اخرى مفتوح الهمزة وكسور ما قيل قد جاء في الواحد وقيل لم  
ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع عليها على كونه غير قياسي وعلل انما جميع ما قد  
لا اذ فاده هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجوز لكونه خاصا بالعلماء محمد مدالا  
بالجمع لا اسم من التقصان المحذوف سسا فالبوا واما حرون واورون فلما هما من  
الوهم الاذ عام وبعضهم يقول لبعض الموصوفين ذلك ان حرف العلة قد بدل من  
احد حرفي التثنية كما في اطلب وقد جعل النون في بعض هذه الجمع التي جاءت  
على خلاف القياس مع بعض الاعراب معها على محال لقياس فكانت كسرة في  
اعراب المكسر فدخل النون في السقط بالاضافة حتى دلت على من كان سببه العيون  
ساسا وسما مردا قال وما دلت على الاوان سمي وقد جاءت من هذا الراء  
عرب الراجح صامد السرس وقال ان لاء الماحس عذاب رديس يزداد  
الاء ان كما قلنا في المسمى بجمع سلاطة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر بدل  
العلمية واما بعد ما يكون النون مع بعض الاعراب ساسا في الاحصاء في هذا النوع  
كما في الجمع العاصم مع العلمة وكسري ابو عسده والي ربه جعل نون معصوم  
الاعراب ولعل ذلك لان القياس معصون ساء النسب فلما حذف ما بالعلمية صار  
معصون كعولون فقوله سمي كما لا يك معصوما الالف فيه بدل من النون الي  
كان النون مع بعض الاعراب والا قال الف للاطلاق كما جمعا رجل معصوم و  
معصوم ورجالي معصوم قال ابو زيد وكذا المرأة والراعي واللاء ولعل  
خرجه على جعل معصوم قسري والمفرد في المثنى والمذكر مع كونه في الامل جمع  
المذكر كره محال للجمع وذلك من ثمة وجعل النون مع بعض الاعراب وحذف

النسب الذي في الواحد وهو معنوي والخاص علامة الجمع بالفتح منه وهو معصوم  
استعماله ولو جعل لعل او الفاء جعل معنى الجمع على معصون كما عولون لا على معصوم  
وانما قلنا ان واحدة معصوا المحذوف الاء كما قيل يسيو في المبلعون والمبالغة  
سمي كل واحد منهم باسم سبب اليه فكان كل منهم سبب لان الجمع في الظاهر المحذوف  
ما بالنسب ويجوز ان يقال ان ما بالنسب في مثل معصون والاشعرون والاعيون  
حذف بعد جمعه بالواو والنون فكان الاصل معصونون واشعرون واعيون وحكي  
ابو زيد في معصون وحكي ابو زيد في معصون فتح الواو قبل الاء فيمن جعل النون معصون  
الاعراب نحو معصون وذلك ايضا لعمدة معجزة الجمع بالفتحة في حالف على جميع  
السلامة واعلم ان التذكير غالب للموتى كما تقدم في المثنى والجمع فبعض كوني السيف كرا  
تجوزيد ومنه ضاربان وريث التبداد ضاربون وكذا العتق في بعضهم كاف تجوزيد  
والعلم معصونون وسد معصان في الصبح الى الموتى الصبحان الذي المذكور والفتحة  
معصان ولعل ذلك لكون معصان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر  
معص والعلم الذي يدور الاعراب على حربه الاخير كعكسك ومعك كسب فبني الجمع نحو  
البعليكان والبعليكون لان الحسن كلمة معونة والثنية الجمع للمواب واما اللذان  
واللذان والذين والنسب ددان ومان ودين ودين فصنع سابعة وان كان  
النون في ساسا اما التركيب كخمس عشرة واخيرة كسورة فليقاس ان يقال ذوا سبورة  
وسبورة وكذا اذوا خمسة عشر واذوا خمسة عشر وكما يقال في الحمل المسمى بها  
شرا واذوا اما سراسا افتقا واذوا ساسا واما واذوا ساسا واما ساسا واما ساسا  
عكسها فلا تعلقها علامتا الثنية والجمع وكذا يلزم ان يقول في المثنى والجمع  
اذ الم جعل لهما مع بعض الاعراب نحو جاني ذوا سبورة واذوا سبورة ساسا  
آخر الاسم اعرابان بالرفع سد في الاسم الامام واذوا متصرفا بهما من الصيغة  
الي اسم كما في داب مره والمرد نحو السومان والسومون مع ما راجح ان في كذا  
يلزم تجوز في خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزاء التي فيها فلا كلام في تجوز ذلك كما  
في عكسك ومعك كسب والعلم المركب تركيبا اضافيا يفتح منه المضاف نحو عكسك  
وعند و صاف اذا كان كسرة حارسة المضاف المضاف اليه معا فلو كان في ابو زيد  
ابو الرمد في الاول اكثر داما جمع ان كذا واذوا علمين كانا اولان كانا ليل  
قلت موكدا واذوا واذوا كذا وان لم يوا لعل سوا رجا لموتى كذا  
وذا كذا نحو ابن النون وحب النون وحمل دو معصون وناقد اربعلون  
او لم يات لموتى نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على ما كذا نحو ساسا لولون وناقد

اضافة



عرس وعلى دواب كذا نحو جمال دواب عرس وذوات النعجة الخالة لغير العقل في الجمع  
 بالموث على ما يلى كما مر من قولهم الامام معسر ودي الاغشى سوعرس ومولس ايضا  
 للفظ ان وان كان فخر ما قل ان اذا ما سوتش لو انصروا لكانه جعل جمالا ليس  
 وان لم يستعمل **قوله** الموث بالحق آخره الف تارة وشرطه ان كان صفة ولا بد من  
 كون مكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكروا ان لا يكون مجردا كما نص في  
 مطلقا قوله اي الموث اي الجمع الموث ان لم ولا يخصص حده نحو سلعاء لان قوله  
 مل وموهج ومكره والتبع لذكر موث من ان الموث اول على احد مقصود  
 بخلاف موهج ومكره وعلى هذا كان سمعنا ايضا في هذا المذكر عن قوله لمدل  
 على ان مذكر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحذف انما حلت له علامته  
 لكونها مكره على جمع المذكر وانما حص الزيادة بالالف والياء لانه عرس فيه  
 الجمعية ثابتة غير حقيقي وكل واحد من اطره قد دل على كل واحد من المعاني  
 كما في رجال ومكران والماله والعارف قوله شرط ان كان صفة المصنف نظر الى  
 الموث انما ان يكون صفة اول فان لم يكن صفة قال المصنف مطلقا اي لشرط  
 شرط قوله والجمع مطلقا وليس لمدل ان الاسماء الموصولة مقدرة كقوله وما  
 وممن ولدوه وعرس من ونحوها من الاسماء التي هي غير حقيقي لا لظن فيها الجمع  
 بالالف والياء بل بوفها مسموع كالسموات والكراسات والسمالات في ارباب  
 وذلك لهما هذا التثبيت لانه ليس بحقيقي ولا ظاهرا للعلامة فلا يجمع اذن في الجمع  
 قياسا من الاسماء الموصولة الا علم ظاهره كانت فيه العلامة كقوله وسلمي وصار  
 او موهج لمدل ودوبا التثبيت الظاهرة سوار كان مذكرا حقيقيا لظن او لا  
 كقوله ومنه فذلك الاكرام والجرى ونحوها لان الواحد اكرامه ومكرهها  
 الواحد لا اكرام ومخرج وجمع المجرى الكارم ومخرج عند اختلاف انواع الاكرام  
 كالعربات والعلات والاكلام كالغروب والقبول وكذا القول في اكرام  
 ومخرج حده العدد من الاء والكارم ومخرج اذا قصد ثلثة انواع من الاكرام  
 او ذوال الف التثبيت اذا لم يسم به المذكر الحقيقي للسري والسر والاء اسم  
 المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر ذكره او ما يفتح ثمانية وتذكره اذا لم  
 تذكر ولم يجر جمعه بالواو والنون كالاتات والاب الى آخرها وذلك لمدل  
 اواب الجمع الا هذا يجمع هذا الجمع ايضا مطرد وان لم يكن سوتا علم غير العقل  
 المصدر باضافة ان وذوات عرس وان معرص وذوات الفعدة وذوات الحدة وكذا  
 في جمع هذا الجمع على غير شرط من الاسماء نوعان احدهما مذكر لا العقل اذا لم يكن

وسراداب وكذا اكل جامعي اصل الحروف كسفر حلات لان كسره مكره كما هي عند  
 الفراء هذا القسم ايضا مطرد وانما اذا حار له كسرة فانه لا يجمع به الجمع فلم يعولوا  
 لقولهم حوالس وانما لو اب مع سوب نون صاد وبها الجمع التي لا كسرة نحو حلال  
 وصوا حات سوب فلا يقال اكلماب لقولهم كالك ان كان الموث صفة  
 محلو اسنان يكون فيه علامات التثنية اول فان كانت فيه جمع بالالف والياء  
 سوار كان صفة لذكر حقيقي كرجال رجال وعلامات اول كضاريات وعلما  
 ولصاواب الاء ان يكون فعلى فعال او فعلان افضل فانهما لا يجمعان بالالف والياء  
 جملا على مذكرهما اللذين لم يجمعوا بالواو والنون لما ذكرنا الا عند ان كس في فانه حار  
 كما ذكرنا حرا دواب ومكرات كما حار في المذكر احرون ومكرالون فان عرس  
 على احدهما حارا فاقوله عليه السلام ليس في الحفزة اذ انت صفة وكذا اكل فعلان  
 او فعلى جعلته على كغير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة الموثنة علامة تامة ظاهرة  
 ولم يكن خامسة اصلية الحروف لم يجمع بالالف والياء سوار كان لم يذكر ان كان في  
 اللفظ كخرج وصور وسار سوي مكره وموثه جملا على مذكرها المصنف من  
 الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كما نص وطالى ومطل فقا من مخرج  
 السار ومن ذى الاء فان الاء فيه معنى الحدود الذي هو معنى الفعل وفعل كقوله  
 ملحقه فجمع الموث نحو مصرين فالحق ذوال الاء ايضا علامة جمع الموث اي الف  
 والياء وانما المجرى فكم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر فجاره في لسان علامه جمع الموث  
 بل جمع جمع الكسر نحو حوالس وحصن ومطال ان كان صفة الموث المجرى عن  
 العلامة سوار اسرك فيها المذكر الموث او حصن الموث حاسه اصل الحروف  
 كالرجل او المرأة الصلح والماراة المحرس جمعت بالالف والياء ولا سكره كسرها  
 يقال لسهه صسلحاب ومجرباب فجمع هذا الجمع ايضا مطرد اصح المذكر  
 الذي لا يعقل سوار كان مذكرا حقيقيا كالمصنفات للذكور من الحبل وحال  
 سحلاب اي حبات سطراب اي طوال على وجه الارض وكذا امات اللون وحال  
 دواب عا من في الاء اللون وحمل دوعلون او غير حقيقي لتذكره كالايام الخ  
 وكذا مصغر الفعل كحلمات وحملات وكساب لان المصغر فيه معنى الجمع وان  
 لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع الموث لا يسم صد وفيها  
 الفرق من العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان الموث فرع  
 المذكر والحق غير العاقل الموث وجمع جمعه وان كان صفة وله مذكر فان يكون  
 اي فهو ان يكون والتعبير راجع الى البند الذي هو شرطه والجملة الشرطية



في عمل خبر الجذر ومعنى هذا الكلام ان الموت اذا كان صفه على مرتين ما ان يكون  
له ذكر او لا فان لم يكن له ذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن الالف كما يصح ان كان  
له ذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكور جمعا بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلمنا  
اقبل وفعلنا وفعلنا جميع الاشياء التي يتوهم ذكرها وموتها كصود وخرج  
مات ساد وجهه ان فعلنا قياسه لما في الموت كسده ومسه وخرج  
الوصف ذو الالف الذي لم يترك فيه المذكور والموت كسده وعلمنا وعلمنا  
ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف الالف ونقول في جمع ساد واه ساد واهي جمع  
اهلها لان الاصل هو كما ان سون جمع اصل ابن واهي سوي على حذف اللام ساه  
الجمعين وكذا اخوات جمع اصل احب اي اخوة بغير حذف اللام واخوات جمع  
اخ على حذف اللام ساه والفتحة في المحذوف اللام المعوض منها الالف على غير  
انما مفتوح الفاء ورد اللام في نحو بالالف والالف والالف كسواب وسواب وصواب  
في همه وسه وسه وذلك لانه الفتح جاز في حذف اللام ايضا كسواب وسواب  
وجاز منه ما لم يجمع جمع التثنية بالواو والنون ولا بالالف والالف سها  
يجمع التكسير ذلك نحو اوه وسه وساه والالف كسواب وسواب وسواب وسواب  
كسواب وسواب لسبب الاشتراك وقد جاز عصبوا واهي مفهوم الفاء ولم يثن  
فيه التثنية كسواب وسواب وكسواب لسبب كون الفتح انقل الحركة وقد  
جاز في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح الالف في حالة التثنية قالوا  
سمعت فاستمع جاز في الالف والواو ساه وساه على ذلك لانه يجمع بالجمع  
عوضا عن اللام كالالف في الواحد والنون في كرون ونون وقال ابو علي بن  
سوار الواحد والالف فيما اللام المردودة فعلى سمعت فاستمع سمعت سمعت  
قال وذلك لان سبويه قال لان تاء الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال في نظر لان  
المعنى في سبويه قال لان سمعت فاستمع فاستمع فاستمع فاستمع فاستمع فاستمع  
في غير محذوف الالف ساه اصل الالف فاستمع فاستمع فاستمع فاستمع فاستمع فاستمع  
ان محذوف الالف لا لما في الالف بغير سم او يقال انه جمع فتح ماوه ساد قال في  
اذن كالمواو من كل جمع كسره وسوا الف في جمع بالالف والالف والالف والالف  
من احكام الجمع بالالف والالف مهمل وان كان المصنوع مكره في قسم الف  
فيقول كل ما سوي وزن فعل وموت مبتدأ مقدرا وظاهره وحده  
كان صفه كسره ومساغا كسره او مثل العين كسره وحده وحده  
عنه في الجمع بالالف والالف وان خلا من هذه الاخبار وجب فتح عليه

كسرات والنداءات والرم في جمع لفتح العين لان في لفتح العين فتح  
العين واسكانها والفتح كسره فحل الجمع على المفرد المشهور وقبل لما لزم الالف  
في لفتح كسره ففتح الموت ولا ذكر لها يقال ساه لانه اذا قل لهما ساه كالا ساه في الالف  
الالف نحو جمع وصحة واجاز المبرد اسكان عين لفتح الالف ساه لانه اذا قل لهما ساه كالا ساه في الالف  
في جمع لفتح لفتح العين في الواحد فتح العين وقبل انما كانت في الاصل اسكان ص  
في قوله في الاصل كما يقال في جمع امرأة كلمة نسوة كلمات بفتح العين ودر في جمع  
كلمة كسرات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو صواب وصواب خلافا لعطرب ونحو  
اسكان ما سوي الفتح من عين ففلات للضرورة قال دو الالف اسد وكرهون جاز  
فله صوابا اجاز فله در صواب الهوى في الفاعل وجاز في المعلى اللام نحو اجاز  
وهو ما سكون عينها وقد يقاس عليها ففتح الضعيف راجل النعل الى اصل من اعلى  
اللام ولا يجوز ايضا في القياس ان يقال نسوة كلمات اعدادا للصيغة العارضة  
كما تقول للضعف بفتح العين اذا سميت بصيغة واهل في الاصل اسم حذفت  
الصيغة فيل في جمع ابون وادخلوه ان قالوا اهل قال واهل وادخلوه  
ووسم ويسم في المله جدي واهل اي وجماعة ساه لود وقال فيهم حطاب  
حول حسن بن عاصم اذا ادخلوا ليل يدعون كورا ويقال اهل ايضا لكون  
الباء اعدادا في موضع العارض بفتح بدل العين المنكبة نحو جوارات ساه  
قال احو صواب راجع ساد وفوار في السواد ثلاث عورات وانما سكن على الصفة  
وتفتح عين الاسم فقاوان كان الصفة بالكون اليق تعقبا باقتضاها الموصوف  
ومساها للفعل ولذلك كانت احدى على منع الصرف وسكن الضمير  
العين فوار اس النعل الى اصل تحريك اول السلس وتحريك الواو والالف قال  
فيل فلعلمها الفاعل كسره وانفتح ما قبلها فقلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك  
لم يعلما فغير من تحريكها كما لم يعلب واو خطوات المضموم ما قبلها ما لم يرد في الفتح  
وانما ففتح الفاء وسكون العين كسره وكذلك في الموت كسره فان كانت مفتحة  
فلمست في عينها اذا جمعت بالالف والالف والالف اسكان كسرات وان كانت  
العين ولا يكون الا بالواو وكسرة فلا يجوز الاتباع اجاز عا وقياس لفتح بدل  
جواز فتحها كما في صواب وروما لا تنتم علوه كسره المعج على حرف العين  
سبويه قال لا تحرك الواو في دولاب والالف ساه لانه اذا اراد بالضم وان كانت  
العين فان كانت صفه علوه فلا اسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام  
ما جاز في العين اسكان والفتح والاتباع سوا كان اللام واو الخطوات او



لعمري ان كان كسر اخف وذلك لان نحو  
الكسر من نحو ان كان كسر لم يجر الا مع اتفاق الفعل واما الفتح  
فالمعروف على حوازه وليس في كلامه يبدل عليه واما ام في الناس لفظا  
الكسر من باب وفي غيرهم العكس والباء زائدة بدل اللاموه وقيل اصله بدل  
باصت لكونه على وزن فععل قال امسي حذو الناس الى ودرهمه  
فخذ اللام واما فعله كسر الفاء وفعل موثا كسد فان كانت مضاعفة  
في جمعها بالالف والياء الاسكون العين نحو وراب وان كانت معلة العين لا  
يكون الاء اصله كانت كسرة او مسكنة كمد فلا يجوز فيه الاء اجماعا ولا  
الفتح الاعلى قياس لغة بدل وعراب في جمع غير ساد عند غير بدل وال  
كانت صححة العين فان كانت صفة لا ساكن كعجاب وان كانت اسما فان كانت  
اللام واداء اصح الاء اتفاقا للاسعال وجاز الفتح والاسكان على المعلى  
كسوا و منع الاء لسي الفتح وان كانت اللام بار ككسرة جاز الفتح والاسكان  
والا لاء ففتح بسببه لعله مات فعل في الفتح فكيف لم يفتل اللام وازالة  
لعمري كسر وفي ما على خطوات وان تحت اللام نحو كسره جاز الاء الفتح  
الاسكان والفرار يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة كسرا في المكسورة  
الفاء تحت العين او لا الا فيما سمع نحو خطرات وعراب قول جمع الكسر  
بالعسراء واحدة كرجال وافراس وجمع الفل اقل وافعال واخذ وفعل  
الصحيح وما هذا ذلك جمع كسرة لا شك ان جمع الثلاثة بالواو والتون مسعرا  
الواو ايضا حسب الراد من لانك منه مما سار سار له فالمراد كسرا  
بذلك كما ان الثانية مثلا اذا صحت لها الاء من كسره ويكون المجموع ثانيا في  
المجموع الاول وهذا هو العسر فقد عسر الفاء في جمع الثلاثة بواو الواحد ولهذا  
في حد الجمع مسعرا قد دخل فيه جمع الثلاثة وكذا الكلام في الجمع بالالف والياء  
المعسرة تظهر لان علامات ان ثبتت الاء مسعرة ولا سفي على حاله الا بالاء  
فيه مسعرة فالاولى في حد جمع الثلاثة ان يقال هو الجمع الذي لم يغيره الا  
الحاق آخره علامه الجمع وجمع الكسر ما عسر ذلك واما المعسر في نحو عراب  
فتح العين وفي نحو خطوات وسدرا بفتحها واما ما فقد حصوله في العسر  
بعد كون عسرا لما لم يصب نحو عراب ساكن العين بخلاف خطوات  
كما كان حذف الباء في الجمع بالالف والياء بعد لا يجمع الى في جمعا  
من باب جمع الثلاثة بغير الاء اصل قوله وجمع الفل اقل الى آخره فلو لم يفتل

على من قلة وكسره والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحداد والكل  
العسرة قالوا وجمع الفل من كسرا رقة افعل وافعال وافعله وفعله وزاد الفراء  
فعله كقولهم سم كسر راس اي قتلوه سم راس واحد اي سمهم وليس شي اذا عكروا  
من قرينه سمهم كسر راس لاسم اطلاق فعله وعل السرري ان صبا افعلار كاصدا  
وجعا السلامه كسرهم منها ايضا استدلالا بشبهها لنفسه في سلامة الواحد وليس شي  
ما منه شي بشي لفظا لا معنى شاسه له معنى ايضا لو لم يفتل ان الاء قال  
لحسن لما اسد قوله لنا الحجاب العرطيق العبي واسا فاعطى من كسره ما طلب  
حاصل وسوفك كان فيه دليل على ان المجموع بالالف والياء جمع قلة وقال ابن جرد  
وجعا السلامه مشترك كان من الفل والكثرة والظاهر انها لطلق الجمع من غير نظر الى العلم  
والكثرة فيصالحان لها واسدوا على احصاء مثل الكسر الاربعة لعله لعله اسما  
في سائر الثلاثة الى العشرة واحصاها فيه على سائر المجموع ان وحدث واعلم انه اذا  
لم يات اللام الا بجمع الفل كرجل في الرجل او الاء جمع الكثرة كرجل في الرجل  
وكذا كل جمع كسر للراعي الاصل حروفه ولما لم يجمع الاء كاحاد وجمع  
فوقه مشترك من الفل والكثرة وقد سعاد احدا لا فرم وجود ذلك الا عكروا  
فعلى ثلثة قروم وجود اقراء قول المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل  
لعمري لحدث سمي فانما عسره سوار صدر عنه كالتقريب والشئ او لم يصد كالتقريب  
والقصر الحرفي في كلامهم سمي في شيا يقال هذا المصدر جاز على هذا الفعل اي  
اصل له وما حداس من منه يقال في حدث حذو ان المصدر جاز على فعله وفي  
نحو قيل اليه قتيلا ان سلا ليس بجار على فيه ويقال اسم الفاعل جاز على المفعول  
اي لوارده في الحركات والكنات ويقال الصفة جارية على شئ اي ذلك الشئ  
ما جبا اما ابتداء لها او ذوالها او موصوف او موصول والاولى صالحة  
عن الالتفات المهمة ولو قال اسم الحدث الذي نشق من الفعل لكان حذو اما  
على من سبب المهمة فالف الفعل من منه عسره وعكس ككوفون قال المصرون  
مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفون هو مفعول معنى المصدر نحو  
مقعد احسا اي قودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل  
بمعنى العادل واستدل الكوفي على صالة الفعل بعله في المصدر نحو ضربت ضربا  
والعامل قبل المفعول وهو محال لانه فله معنى ان الاصل في وقت العمل  
سعدم لفظ العامل على لفظ المفعول والراء في ان وضعه غير مقدم على وضع  
فان احد التمدن من الآخر ومعض ما قالوا نحوه ضربت زيدا ورده ولم يضر



قاعدة لا بد ليل فيما علم ان وضع العاقل قبل وضع المفعول وقال المصنفون  
فرع لو حد من اصل وبعده من غير ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة  
في العوض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك زيد ضرب عصفور  
الضرب الى زيد كنتم طلبوا زمانا بان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الذي  
نحو ضرب وفع على المصدر ولو ردد على الزمان وبسببه سمي المصدر فعلا وهدا  
فاذا نصب بفعله اذ معناه سمي مفعولا مطلقا كما مر في قوله الجاري على فعل  
احرار من نحو العالم والعاذر **قوله** وهو من اللغات سماع وفي غيره  
قياس تقول اخرج اخرا جاء استخرج استخرج اخرجي منه مصادر اللغات الى  
ومن في الاغلب كما في في التفرع واما في غير اللغات فيقال ما سلكوا  
كل ما صعد على فعل فصدره على افعال وكل ما صعد على فعل فصدره فلهذا  
ايضا ان يركب قياس واحد بطبع اربعي والزيد في وحوال يقال سطر الى انما  
وغيره قبل آخره القائل كان قبل الاخر في الماضي متحركا كسرت اولها فقط  
كما تقول في افعال افعال وفي فعل ففلا في ففلا فعلا وفي فاعل فاعل في  
فعل فاعل وان كان ثلث متحركات كسرت الاولين كالفعلا والفعال وسعد  
واقتطاع واقتطاع اداصل صهما اقتطاع افعال والفعال وليس هذا على  
ان المصدر مشتق من الفعل بل بيان كسبه في المصدر قياسا على المصدر كس  
علم بالفعل والاشرف في مصدر فعل ففعل وفعال وفعل خلاف القياس المذكور  
وسواء فعل وفعله ومفاعله وفعل واما فاعل في مصدر فاعل كسرت اولها فقط  
القياس اداصل فاعل ولم يات في فعل وفاعل وفعال واما المفعول من بعد فعل  
ولفعل ونحوه الا خلافا لقياس كسرت المفعول والتفاعل **قوله** ويعمل فعل  
ما ضيا وغيره اذ لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم مفعولا عليه ولا يضربه ولا يطر  
ذكر القائل على ويجوز ان يضاف الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واما في الكلام  
قليل فان كان مطلقا لعل للفعل وان كان بدلا منه فزعم ان العلم ان معنى  
المصدر هو من لا بد له في الوجود من محل يقوم به زمان ومكان وبعض المصادر  
ما يتبع عليه من التعدد وبعضها من الالة كما ضرب كسرت وضع الواضع لك  
الحدث مطلقا من غير نظر الى محله في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع  
الواضع لكل لفظ على ان يلزم في اللفظ ما لمعنى معنى ذلك اللفظ معناه  
الآثر في انه وضع اللفظ القائل على الاحاطة كما لو كان في اللفظ ولا يطر  
ان القائل الذي هو المفعول اذ اصد من زمان الحدث الذي هو احد الال

الالة مع ما مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به اوزانه الى المحل  
الازمنة الثلاثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع اسرار  
صحة اما مجرد حركاته ومكانه كضرب في الضرب او معهما مع الجز في كسرت  
في الاستخراج او معهما مع الزيادة كضرب في الضرب بحسب يدل ملك الصفة  
على احد الازمنة الكسرت ما لم يكن ثلثه او يقتضي وجوب ذكر احد لوازمه الاخرى  
التعويض مع اقتضائه تلك الصفة وجوب ذكر ما قام به الحدث بعد فاعل  
الصفة فعلا مطلقا على وسمي ما قام به الحدث علا ومع اقتضاها ان يذكر  
لوازمه الاخرى من الزمان الميعن كالיום والليله والصبح والظهر والمساء ونحو  
ذلك او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك وعلى المحل كل كان عند الحكم  
ذكره اسم من في لوازمه فسمي تلك الصفة فعلا مطلقا في ذلك الكلام المذكور  
بعد ما مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر سن احد الال  
معها وبعض لوازمه الاخرى الا ان اسم عند المتكلم لا يمكن ان يسمي الصفة على احد الال  
الكسرت ما لم يكن السمة بها على سائر الال في الاغلب في ما كان منها ذكره  
اسم بعد ما واما قلت في الاغلب لانه يمكن في بعضها ذلك كما ضرب وضرب  
ولكنه لما كان الاعلان لم يمكن فيه ذلك اضر هذا المذلول عليه الصفة ايضا بعد ما  
للسا فخرنا وبعده واما جعل ضرب ونحوه بعد ضرب مدالة العطف عليهما في  
اضرب انا وزيد واما جعل ما قام به الحدث صفة مختصة اعني المتيقن لفاعله في  
ما في اللوامر صفة مشتركة بينهما اجمعا ما جعل الحدث فان الحدث الى محله اوجح في  
غيره من سائر الال ومنه لانه كان المتيقن لفاعله على كذا استعمالا من المتيقن لفرع كل ما  
الفعل دليل على كون ذكره اسم من من لوازم الحدث سواء لعدم على سائر الال  
في اللفظ نحو ضرب زيد غدا يوم الجمعة اما كسرت بالوطة او ما حركتها او بوسطها ولو  
لم يكن ارفع لسا على هذا لم يكن لرفع وجه ادا حرك الرفع من المنسوب نحو  
عرار يد سر يوم الجمعة وكان مطرا ما قبل ان تقدم المفعول على الفاعل وحده  
او على الفعل بعد كونه اسم ليس بشئ بل الرفع اسم على كل حال فاعله تقدم  
المنسوب على الفاعل وحده التوسيع في الكلام فقط وقاده تقدمه على الفعل  
مخصص المفعول بالنسبة من من ما يمكن بلفظه كقوله تعالى بل الله فاعبد اي من  
الاصنام او كون الفعل راوي منه لسا ما يعلق به نحو زيد اضرب وكبرا وكرو  
فالرفع باللفظ لا كان ذكره اسم حركه الفعل الفصل فاعله او الفصل  
اللفظ بل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره سدا الى شئ يذكر بعده لفظ



نفس المصدر فانه ليس موضوعا على ان ينسب الى شئ في اللفظ وانما وجب ذكر  
المرفوع بعد الفعل فانه معصاه كما مر والمقتضى من هذه المقدمة على مقتضاها  
حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا على طلبه  
للمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم يرق مقام الفاعل  
سواء كان الفاعل دافعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار العمل  
اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفاعل على المصدر واسم الفاعل والمفعول  
لها والصفة المثبتة فروعها عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر  
الذي له كان الفعل يطلب الفاعل على المفعول ليعمل فيهما وذلك لان طلب  
الفعل مرفوع وضعي وطلبه المنصوب تابع لوضعيه كما مر واما طلب المصدر  
الفاعل والمفعول لهما فليس وضعي ولا تابع لوضعيه بل موعظي وقد مر في موضع  
على الفعل واما ان حكمه لان الواضع لطرفي المصدر الى ما به المذهب لا الى ما قام  
فلم يطلب في نفسه اذ لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان افعله في نفسه  
وال على الفاعل ولا يطلب لفظا آخر الا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضعي  
على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا يعمل لافي الفاعل ولا في المفعول لكنها  
الفعل فعملت عمله ومثابه اسم الفاعل على المفعول اقرني من مثابه المصدر لفظا  
ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملها في جميع الواضع عمل الفعل والزم ان  
اليه كالفعل وجوز الاشارة فيها كالفعل والاشارة في اعتبار المسند اليه الفعل والطلب  
كما ذكرنا ومعنى في ان يعمل به غاية الاتصال وهو اشارة مسرا لا لم يكن المصدر  
شاهدا له مثابه اسم الفاعل والمفعول لفظا بالحوار ولا معنى لانه لا يقع معه  
بل معهما كما يقع اسم الفاعل والمفعول على تقدير ان لم يلزم عمل الفعل  
لزم على المسند اليه بعده ولا حور الاشارة فيه وانما اشتراط الحال والاستقبال  
في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة  
قلت فاذا كانت مشابهة للفعل فافهم لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا  
لما كان معية طلب الفعل والمفعول عقلا فادى مسابهة لفظا لهما نصبا اعني الفعل  
بحرك وادى الواحد الكاس في ان طلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب  
لازما كما في سمي الفاعل والمفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول طلبهما  
لصحبهما فطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شرط صالح من هذا في باب  
الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يابى الفعل اذا كان مصدر حرر  
والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يقع اذا كان مفعولا مطلقا

تقديره بان والفعل اذا ليس معنى ضربا او ضربا شديدا ضربت ان  
واقر لك فربما ضرب الامير للنصف المصدر العالم ليس مفعولا في الحقيقة بل المفعول  
المطلق محذوف والتقدير ضرب الامير للنصف والتقدير بضم المصدر بان  
لا يتم اذا كان معنى الحال لان اذا دخلت على المضارع حلت له سبعا في خلاف  
ما اذا دخلت على الماضي فانه سمي مجزعا على معنى كنهتم قدراوه بان دون ما ولي  
كان في الحالى ايضا نحو ضربك الا ان هذا سدد لكونها اشهر واكثر استعمالا منها ليعلم  
لما بان والفعل وسمي بعضهم وظن انهم لا يعمل حالا للمصدر تقديره اذن بان قوله ولا  
معدوم مفعولا قبل لانه عند العمل مودل بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدر  
موصول وممول المصدر في الحقيقة مفعول الفعل الذي موصلة الحرف وممول المسئلة  
لا شقهم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل منه ومن قوله  
يا حتى نحو ضربك اليوم اسر زيدا على ان اسر حرف لا يبنى لان الفصل منه بعض السيرة  
بعضها لا يجوز فتولد على كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون  
بمعنى صوموا ايما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر والبقاء مفعولا لانه لو كان  
الموصول مع بعض الصلة والبقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كانه  
كما في المفعول مفعولا ما قالوا واما لا ارى سقا من تقدم مفعولا عليه اذا كان ظرفا  
شبهه نحو قوله اللهم انزل من السماء ماء فليس من عدول الراه واليك العوار قال تعالى ولا تأخذكم بها  
راية وقال من السقي وفي مع البلاغة قلت عنكم سورة ومثله في كلامهم كقوله تقديره  
الفعل في مثله كلف وليس كل دل بشئ حكمكم اذ لا بد فلا منع من ان يدل بالحرف  
من جهة المعنى مع انه لا يبرز احكامه على ما سدد عليه المفعول الضعيف عمله والحرف  
واحد كصاحبها راحه الفعل حتى انه يعمل فيها ما هو في غاية البعد عن العمل بحرف التقى في قوله تعالى  
انت شجرة ربك تخشعون فوله شجرة ربك متعلق بمعنى التقى اي سقى شجرة الله وشجرة ربك  
ولا معنى لتعلق تخشعون وكذا الم اقم لك لما اسلمت لا يمسك قاي قالام متعلقا بتقنى لا  
بالقيام وكذا يعمل النخلة فيها كما في قوله وما الحرب الا ما علمت ودمع واما معهما الحديث  
المرحوم اي احدي عنده وكذا لا يجوز ان يكون العامل في الحرف اعني يوسد في قوله تعالى  
فذلكم يومئذ يوم غير اسم الاشارة لان المراد به السور فبجواب ايضا الفصل بين  
مفعولا ما حصى على هذا فلا يقدر الفعل لقوله اما ما سدد واد كذا لا يجوز اعمالا  
مع قيام الدليل عليه قوله ولا يغيره معنى كما يغير في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المسئلة  
ترك الاشارة في المصدر بوجوب قريب وسواء لا اشارة من المشي والجمع ايضا ولو اشارة  
المشي والجمع لجمع المصدر وسى والا ليس من المشي والجمع والمفرد من المشي

مطلقا



المصدر وجمع باعتبار الفعل وسنذكر ذلك باعتبار مدلوله لم يحل من ان يوصف  
 بعلامتي النسبة وعلامتي الجمع لذلك اعتبار مدلوله وسنذكر ذلك باعتبار مدلوله  
 الى اللام واللام في ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ يقع عليه اسم الفاعل  
 هو ما يقع عليه مفعوله وكذا اسم المفعول في الصفة المشبهة بصفة احد ما وجمعه منه الآخر  
 وجمعه واما ان يقول يجوز ان يحل صيغة المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كالقسم  
 والقرينة قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم عليه قال المصنف انما ذلك لان الزيادة  
 كان لودي الى الاضمار فيه اذ كان لاسم مصدر ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل  
 واسم المفعول والصفة المشبهة واما ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى انما  
 المنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافة الى الفاعل وهو الاكثر لانه  
 محله الذي يقوم به فاعله كلفظ واحد باضافة اليه اولى من رفعه ومن خفضه  
 مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفعل على سبب من حيث العمل لانه محله الذي  
 يقوم به وعمله ضيق لضعف شابهته للفعل فلم يبق الا اضافة قاله والاضافة  
 الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل وبسبب الكلام فيه وليس هو اسم  
 المصدر في العمل المسنون كما قيل بل لا يجرى الاضيق الى الفاعل لكون الفاعل  
 اذن كذا من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عدد ذلك اسدها بالفعل في  
 اضافة الى المفعول اذ اقام القرينة على كونه مفعولا اناجي مانع من تصويب محله  
 المحل نحو الجني ضرب زيد الكرم اذ يجرى الفاعل بعده من كونه قوله من سم  
 دار من مضعف بعدك من التوكل وكيف او لعمري مفعول نحو الجني المحل  
 المحرر يجوز ان يؤول بفعل من المفعول فرفع المفعول وذلك مع القرينة المشبهة  
 نحو الجني المحل خراي ان كل حرف نحو الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون  
 المتضاف اليه مفعول المحل كما يجرى المحرور مانع مفعول نحو الجني المحل التثنية واذا  
 اضيف الطرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونسبا نحو جيت من ضرب اليوم زيد  
 عمر قوله واحماله لا لام قبل اقل اسم له لغيره دخول اللام على تقدير المصدر  
 الفاعل به وسو لطف المصدرى وليس كذا اللام التي في اسم الفاعل والمفعول  
 لا تباين على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم تضعف سالان عليها  
 المشابهة اسم الفاعل كما يجرى لانه الفاعل قبل ولم ياب في القرآن شئ من الصا  
 الموصوف باللام عا طافى فاعل او مفعول صريح على قد جاز مفعول يحرف بالجر  
 قوله تعالى لا يحب الله الجيوش من القول ويجوز ان يقال ان لا من ظلم على المصدر  
 اي ان يجرى على البناء للفعل والاشارة متمثلة ويجوز ان يقال ان التقدير ان

على البناء للمفعول فيكون الاستدراك مقطعا ومحوران تعال سوسملا في المصنف  
 اي الاحتمال من ظلم وسوء الخلق احوار اعمال المصدر الموصوف باللام مطلقا نحو قوله  
 صنف الكفاية اعداده بحال التعارض اي الاحل في قوله لعد علم في المعصية  
 اي كرم فلم يحل عن التعرض سمعا فليس على هذا ان يجوز نحو جيت من الضرب  
 على ان الكاف مفعول والمراد منه قال لا سعمال الاسم منه وقال في قوله  
 اي في اعداءه قال او يكون مفعولا مصدر مكره مكره اي صنف الكفاية لانه اعداء  
 مصدر المصدر لعمري العريضة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا  
 فاعلم بالفعل انما كان العمل بالفعل المصدر لا دكر من مصدر المصدر المفعول المطلق  
 بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا احوار الاظهار واما ان كان  
 واحدا لاصار محلي الكلام فيه وهو قوله وان كان مدلا منه فوجاه ان العمل  
 المطلق لا يكون مدلا من العمل حقيقة اذ لو كان لم يدر العمل حقيقة كما خرج في المفعول  
 المطلق لا علم مصنف بل يكون مدلا من العمل اذ اصار اسم فعل كما مر واما ما قاله  
 يدل من العمل محارا اذ لم يجرى العمل فكاه مدله لما لم يجرى محم من  
 العمل لعل كما لا يخفى من المدل والمدل منه فاداه في العمل حده لا يراعى  
 انما صير المصدر كونه كالعالم مع العمل نحو مكره ربه اي اصره مدله  
 فالمصدر عمل في المفعول كونه كالفعل لا يراعى المدل والمدل منه فاداه في العمل حده لا يراعى  
 اسما سعمال العمل معه وذلك باضافة الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول  
 المطلق وقال السراي في العمل هو ذلك المصدر على مدلهما نحو قوله المصنف  
 على المصدر لانه انا عامل لا سعمال وسو مانع من عدم المفعول واما ما قاله  
 قال المصنف وان لم يكن حذف الفعل لا يراعى كما في مراردا اذ يجوز اصره  
 زيد انا العمل للفعل لا المصدر والظاهر من كلام النفا ان المفعول المطلق هو  
 فعله لازما كما في حذف او جاز فيه خلاف بل هو العامل والفعل هو العامل  
 والاولى ان العمل بالفعل على كل حال لان المصدر ليس بعام مفعول حقيقة بل هو  
 كالعالم مفعول كما ذكرنا والصفتين المصدر عن العمل كما يمنع الاسم الفاعل  
 والمفعول لضعف معنى الفعل لست التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن يقول  
 الوصف لمسا عن العمل ويجوز حمل قواعدهما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو  
 الارجح لقصد المشاكسة في ظاهرا لا يراعى واما ما صار الى المحل اذ اضر المحل على  
 اللفظ والظاهر كما مر في باب الاستثناء وتحتل التواضع على محل المحرور ايضا  
 محرم في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال في



يذه العلم موجودة في التاكيد و عطف البيان ايضا بخلاف بدل فانه من جملة اخرى  
و العامل فيه غير العامل في الاول عند موكدا في عطف النسق قال لاندلسي الطاهر  
كلام سوية من اجل على موضع الجور باسم الفاعل و بالتصنيف بالمصدر ان حادما  
لوعلم الحيل على محل اخر له رافعا او ناصبا اما فعلا او متوفا من جنس ذلك المضاعف يجوز  
مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة و هذا الذي ذكره سوية سوليت لانه انما سر كالتعريف  
الى المقدر اذا كان المقدر اخو من الظاهر من حيث كونها اجرا و انما سر حركة  
كما في يابز القريف و اذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقله طلب المصنف حكمة المعلوم  
انما ارتفع المعلوم لكونه فاعل حقه على انه فعل اي عليه المحل المعلوم و فعل اسم  
عمل المصدر و هو سائر احد ما يدل على معنى المصدر مرورا في اوله ميم كالمفعول في المخرج  
و ان في اسم العين سميلا بمعنى المصدر كقوله الكوا بعدد الموت عني و بعد عطاك  
الحامد الرباعي اعطاك و العطار في الاصل اسم لما يعطى و يتعمل المصدر  
الفاعل نحو ما رعون و معنى اسم المفعول نحو قوله و ارسله اوده من سواك فسيوف  
المذكورة المونة المشي و المجموع اصدار الاصل فيكون سميلا و جمعا لاضا و يجوز ان  
يحد في المضاف اي د و عور و من دواب و هو ال و في التقدير الاول مما لا يمكن  
و الحمد يحسم من الحمد لكحال العاذر قوله اسم الفاعل اشتق من فعل لا قام في  
الحد و تصدق من التثنية في الجرد على فاعل و من غيره على صفة المضارع سميلا  
و كسر ما قبل الاخر قوله ما اشتق من فعل اي مصدر و ذلك على تقدم ان سورتي  
المصدر فعلا و عددا و عدما و الدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب و ضرب  
كان في هبة لسرا في ان اسم الفاعل و المفعول مسان من الفعل و الفعل مسان  
المصدر ان التفسير في قوله لمن قام راجع الى الفعل و القائم هو الحد و قوله لمن قام  
الاولى ان يكون له قام و ذلك لما ذكرنا ان المجهول مرة في عطفها و لعل مصدر  
الطلب و مخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول و الاله و الموضع و الزمان و دخل  
فيه الصفة المشبهة و لا سئل جميع اسما الفاعل على نحو زيد معاذل عرو و اما سورتي  
فلان او سعد عنه و مجتمع مع لانه هذه الاحداث حسب من الفاعل المفعول  
لا يقوم احد ما معدا و ان الاخر قوله معنى الحد و مخرج الصفة المشبهة لان وضعها  
على ان يطلق و ان الحد و ان الاستمرار و ان قصد ما الحدود و رد الى صفة  
اسم الفاعل فيقول في من حاس ال و انما قال تعالى في من لا عهد له  
و حاس به مصدر و هذا اسطر في كل صفة مشبهة و مخرج بهذا القيد ايضا و على  
وزن الفاعل اذا لم يكن معنى له و ث نحو فوس صام و سارت و عور و عور

ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض و وضعها على الحدود كما في قولك علم  
و كان ادا و زيد صام النهار قائم الليل قوله التثنية في الجرد اي غير المزمع فيه نحو اخرج  
و استخرج قال الحسن و بسى لعمري بلفظ الفاعل الذي موزن اسم الفاعل من التثنية  
كثرة التثنية في فعلوا اصل التثنية فلم يقلوا اسم المفعول و السمع و هذا الذي  
فيه نظر لانه ليس بعدد بقوله اسم الفاعل على اسم الصفة الاله على وزن الفاعل  
بل المراد اسم فاعل الشئ و لم يات المفعول و السمع و المتعقل و نحو ذلك معنى الذي  
فعل الشئ و لم يات المفعول حتى يقال اسم المفعول بل لو قال انهم اخلقوا اسم الفاعل  
على من لم يفعل الفعل كما لتكسر و المتدحرج و الجائل و الصام لان الاغلب فيهم  
هذه الصيغة ان يفعلا فعلا كالتقام و القاعد و المخرج كان سا قوله و من غير العدا  
سمل التثنية و الزيادة و الرباعي الجرد و المخرج الرباعي و طسعة الرباعي كقول الجليل  
وزن مضارع التثنية لفا على سميلا معنونه في موضع حرف المضارعة و كسر ما قبل ال  
و ان لم يكن في المضارع كسور المصدر مخرج و مضارب و ما كسر ميم مفعلا ما على العين  
و يفتح عده اما عليم قالو اني من من و من و ما كسر ميم مفعلا ما على العين  
اعلمت فهو عاص و او رس فهو وارس و الفع فهو فاع و منه قوله تعالى و ارسلنا  
الرياح لوارح على بعض الناميات و قد استغنى عن مفعول كسر العين مفعلا بفتحها في  
نحو اسب فهو سب و احسن فهو محسن و الفع اي فليس فهو مفعلا قالو و قد  
قال على ميم مفعول نحو ما ردا فواي مد فوق و جعله راجية اي مرضية و ال و ال و ال  
على النسب كما في و اسب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي معنى النسب من فعل  
كما في بل يجوز ايضا كونه ما جاز منه الفعل فمرك النسب اسم الفاعل في اللفظ  
و كذا قبل يكون الاسم الفاعل لوزن المفعول كقوله تعالى انه كان و عده ما تيا  
اي اما كما في الآية الاخرى و الاولى من اسب الامر اي فعله فهو معنى قوله كان  
و عده مفعولا قوله و جعل عمل فاعل شرط معنى الحال و الاستقبال و الامداد  
على صاجه او الهمة او ما فان كان للماضي و جت الاضافة معنى خلافا لتلكا و  
كان مفعول آخر فيفعل مقدرا نحو زيد معطى عرو و ما اس فان دخلت التام مثل  
مررت الضارب ابوزيد اس اسوي الجمع انما اشترط فيه الحال و الاستقبال كالحال  
في المفعول لاني الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط  
اذا راى من اسم ما سمي للفعل لفظا و معنى لانه اذا كان معنى الماضي سا ميم  
لا لفظا لانه لا يمارى سميلا قوله قال عمار على صاجه علم ان اسمي الفاعل  
مع ما سمي للفعل لفظا و معنى لا يجوز ان لفظا في الفاعل المفعول امد الفاعل



لان طلبها لها والعمل فيها على خلاف وضعها لانها وضعت على ذكرها لذات المتعدي  
انما قام بها كما في اسم الفاعل ووافق عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها  
لا يقتضي لافعالا ولا مفعولا فاشترط للعمل انما هو بما يذكر ما وصفا مما حسن اليه  
بمحصنها وذلك لانها وضعت لذات مبهمة متعديا لمثل الذي اسما منه مدلولها  
بمحصنها كرجل ضارب وضرب بخلاف الالة والموضع والزمان كالضرب  
والضرب قائما وضعت للذات المبهمة المتعديا مبهمة غير المحصنة بالاعتناء  
وتوحيها بعد حرف و هو بالفعل اول حرف في الاستفهام وحرف التثنية ولعمري لصاحب  
انما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه او طسك  
ضاربا اخواك وان زيدا ادم علامه والموصوف نحو جاني رجل ضارب يدا  
وذا الحال نحو جاني زيدا كمالا وقال ابن مالك هو حال كونه خبرا للمصدر او حالا  
ايضا معتد على الموصوف لكنه مقدر وفيه كلف ولا سيما في الحال فان حرفي  
عاده او موصوفا مستحق لكونه تعالى قرانا عربيا قليل وهو الذي سمي الحال الموصوفا  
فوله المبهمة اذ لا يلد في الحال حرف الاستفهام او حرف التثنية ليشمل نحو جاني  
ضارب الزمان ولا ضارب اخواك ولا ضارب ابواك ولا ضارب اخواتك  
عالم ابواك وقد يكون التثنية خبرا بغير مل هو مودل به نحو قولك انما قام زيد  
اي ما قام الا الزمان وقد استغنى عن قوله انما قام زيد انما قام زيد  
نحو قوله غير معتد على شيء من الاثبات المذكورة نحو قام زيد ان كما مر في باب الالة  
قوله فان كان الماضي وجبت الازافة بمعنى تعجب ان يضاف الى ما يعجب بعده  
فما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس يكون اضافة معنوية هذا ان جار  
بعده ذلك والازان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ورفع مع كونه مفعولا  
كما كره ذكره ولا ينصب الا ظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس السوط لانه  
كمصنوعا من الفعل فعمل فيها اتفاقا واجازة كما سيجي ان يعمل معنى الماضي مطلقا  
كما يعمل معنى الحال والاشتيال سواء وسك يجوز نحو زيد معطى عمرو امس  
فان زيدا امس كرها وقوله تعالى وجعل الليل سكنا قال السرا في الاحوال  
ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يكن الازافة  
لانما اضيف الى المفعول الاول فكيف في الاعمال بما في اسم الفاعل معنى الماضي  
من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال معنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولا  
لم يوجد عاقل في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في كلامهم  
وقال ابو علي وجما غرضه على من نصب الفعل مدلول عليه اسم الفاعل كما كان في

معطى زيد قبل وما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقولهم في الفاعل السكينة  
مدرع متخلص بهذا الاء ويل من الاضطراب الى اعمال اسم الفاعل معطى لما قيل  
الان لم يرد على الفاعل اسم لا السهم ذلك في مثل هذا الاسم ما ذكره الفارسى في  
نحو هذا طان زيد امس بالزوم حذف مفعولى طان ولما رسي ان  
جواز ذلك مع القرينة وان كان قبلها كما جلي في افعال القلوب ولصعوب  
السرا في قولهم هذا ضارب زيد امس وعمر اذ لا اضطراب بينهما في نصب  
لان حمل التاني على عراب المبتوع الظاهر اولي ولا استدلال للكاسى في نحو  
قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه لانه حكايه الحال الماضية قال الان لم يرد معنى  
الحال ان لقد ركبك كاتيك بموجود في ذلك الزمان او بعد ذلك الزمان  
كانه موجودا لان ولا يردون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محلي الان  
على اللفظ كما في قوله دعاس من مران بل المقصود بحكاية الحال حكايه المعاني في الكلام  
ح لا اللفظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكايه الحال ان بعد ان ذلك  
الفعل الماضي واقع في حال المتكلم كما في قوله تعالى فقم لعلون انبياء الله من قبل  
وانما لفعل هذا في الفعل الماضي المسلوب كاتيك بحصره للمعنى طلب ولصوره له  
لسمي منه لقول رامت الاسد فاحد السقف قبله فاذا احرته لا يعمل معنى الماضي  
بل ان اضافة يكون معنوية معروفة اذا اضيف الى المعروفة نحو مرت زيد ضاربك  
امس واما اسم الفاعل معنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الازافة قوله قال  
اللام استوى الجميع ليعمل اول معنى الماضي والحال والاشتيال وقال ابو علي  
في كتاب النور والاشتيال ان اسم الفاعل على اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو  
الضارب زيد امس عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المعنى للعل  
ذلك لان الجرد من اللام لم يكن ليعمل معنى الماضي فوصل الى عامله معناه باللام  
لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل موصوف في صورة الاسم كما كره ذكره و  
لعل ان كان ذلك عن سوية ولم يصح بسوية بذلك بل قال الضارب زيد  
ضرب ويحق تفسيره بذلك انه اذا عمل معنى الماضي فلا ولي جواز عمله معنى الحال  
والاشتيال اذ كان مع المحرر ليعمل معناه وجوز المبرد وغيره عمله معنى الماضي  
والحال والاشتيال واستدلوا بقوله رب والهم لعل في طوارضه خرجت حركه  
الطاعين عدا يحمل انتصاب عدا حركه وسمي والطاعين والاسد لال  
بالحمل ضعيف مع ان كلامنا فيما نصب مفعولا والظرف كونه راجعا للفعل اعلم  
و اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصبه اللام سببا



بالمفعول لا لانه مفعول به كافي زيد الحسن الوجه ضعف ما قال ظاهره ونقل عن  
 الحارثي ان انتصاب منصوب بعد الفعل مقدر واما انكسب ذلك لان اللام منه  
 ليس موصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فاعلم  
 ان يجوز الاسم الفاعل المصدر المسند اليه المفعول به بانفسهما ان بعد اللام  
 نحو انا ضارب لزيد والعجني ضربك لزيد وذلك لضعفها لضعفها للمفعول كما يجوز  
 الفعل باللام اذا تقدم عليه المنصوب نحو قوله تعالى للزوا المعرون وقولك  
 لزيد ضربك واختصاص اللام بذلك من حرف الجر لانا وما يخصص  
 لعلق الفعل بالمفعول وعمل كان من نحو علم وعرف ودرى وجعل لانا نحو علم  
 به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجي قوله وما وضع منه لانا لضعفها  
 ومصرات عليم ومدر مثله والمثني والمجمع مثله الباقية اتفاقا من البصر من مثله  
 الثلثة ما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلثة في عند قعد الباقية في حاله  
 ربحوا على مقدما على الحرب جواها اليها الكساسة وفي كلامهم انا لينا لينا لينا  
 كما بها وقال صروب حصل السيف سوي ساها ادا عد موا راد فانك حار  
 ورماسي فعال ومفعول وفعل من فعل نحو حاس ودارال من حاس وادرك  
 وقال سم مساوس ابدان الطور محاسن الحساب لا حور ولا قوم جمع مهابين  
 انا قال سبويه فاعل ادا حول الى فيل ادا فعل لعل ايضا وابدي ساك  
 موسا على اس طرا واما التليل لم يتم ككسب معال كمال معال في سا  
 واما اي ساها الغيرة لان ومع ذلك في سبويه وقال ان موسا ظرف لانا  
 لان كسب لازم ولو كان ككسب ايضا فلا اسد لال في لانه حرف كسب كمال الفعل  
 واعد له ان كسب معني كسب فهو بها مفعول على المجاز يقال بالعبس بوبك  
 مععل ان بباله مفعول قلت لا اسد لال المحمل ولا سيما اذا كان بعد اول  
 بسوبه على عمل فعل نقول حذر امور انا من كاد اس ما ليس محبة من الاهداس  
 غيره وقال ان السب مصوع ردي عن اللاحق ان بسوبه سالي عن شابه في لعل  
 فعل فعمل له بالعبس واما اذا لم يكن فيل وفعل ما حول اليه اسم الفاعل  
 ككسب كسب وكرم وطين وحظ فلا خلاف في انهما لا لعلان في المفعول لانا  
 في اعمه سبويه لانا في الصفات المثبتة وقدر جاز فيل بباله مفعول قوله تعالى عدا لينا  
 على راي وقول اس رماي اذ اعني التبع لورعي واهب على ومع واما الفعل معني  
 ان كسب كسب وليس المسب فليس بباله فلا يعمل اتفاقا وعند كوفه لعل  
 ساس من اليه لانا لانا الصفات التي ما سا اسم الفاعل على الفعل وان جاز بعد

منصوب فمؤخره من فعل مصدر وقال البصريون انما يعمل مع واما السبويه لانا  
 في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المساء للفعل فلا يصح  
 الصفه المثبتة في مثا باسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاشغال  
 كما لم يشترط في الصفه المثبتة وقال ابن السكيت لا يعمل بمعنى الماضي كما سمى الفاعل  
 والاسماء المسندة ظاهره في كونها لا تطلق المصدر لا استقرار ويعمل على الباقية  
 ومجوعها صحا كان او كسرا قال ثم رادوا في اسم الفاعل اسم في مومهم وعرفهم  
 عرفهم وقديم منصوب اليه الباقية عليها جاز كما في اسم الفاعل ومنه انما  
 لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والثني والمجمع مثله اي لعلان على  
 اسم الفاعل اما المثني وجمع السلافة فظاهره لبقا صفة الواحد اليه سا كان اسم  
 الفاعل يبا في الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال من علم به وس  
 حكم السلافة في غير مثل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتوقف  
 بمعنى التوقف وحول اللام بالعمل التنب كقوله الحادوا عور العسرة لانا اسم  
 وراهم لعل وذلك لان اللام موصول وقد طاب الصلة بين المفعول في الحذف  
 كحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله اي كسب ان على اللدا انا الملوكة لعل  
 ان علا لانا قال وان الذي حاب لعل واما اسم القوم كل القوم باسم عا لانا  
 القوم مع الجر كما لعل لونا زيد فلا خلاف ويشترط في عمل اسم الفاعل والمفعول ان  
 لا يكون مفعول ولا موصوف لان التصفية والوصف حوايه عن وبله بالفعل لم يجر  
 التفتية والمجمع وجوز بعضهم عمل المصغره الموصوف قياسا من الثني والمجمع ليس  
 سبي كما ذكرنا واما قولهم انا محل موصوف فاما جاز لكون المفعول ظرفا لمعده  
 الفعل واعلم انه قد جاز في السد وفصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عليه ظرف  
 قال ذكره راجع المحرر جاز اذ لم يحام دون اي ملها اي كرا حوايه وقد  
 ايضا الفعل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو كما جاز في المصدر نحو قوله تعالى قتل ادم  
 شر كما سم فان عطف على الجوزر باسم الفاعل فان كان معني الماضي نحو هذا  
 زيد اس وعمر وانا لعل جاز المصغره حلا على التنب عا كسب باضار فعل نفسه  
 لعل الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدرا لانا فيها لونا  
 انا المكسر لان يكون ساك ما يدل على خلافه نحو هذا الضارب زيد اس وعمر  
 عدا وان كان معني الحال او ان استقبال جاز التنب والجر مع ان العمل على لفظ  
 ومعنيهما الخلاف والعمل على ان التنب عمل على العمل ولعل مقدر فان كان  
 لعل مقدر كما هو مذنب بسوبه فقدر اسم الفاعل اول من تقدير الفعل لونا

اللقط ع



الظاهر والتدبير به بل اعم ما لحاظا او عددا ما عاون من حروف  
**قول** اسم المفعول اشتق من فعل لم يقع عليه وضعه من التثنية على مفعول  
مضروب ومن غيره على صيغة المضارع بنم مفعول وقع ما قبل الاخر كخرج وخرج  
في العمل والاشتراط كما رسم الفاعل على شكل زيد مفعول غلامه درهما قوله وقع عليه  
وقع عليه او جرى مجرى الواقع عليه ليدخل فيه نحو او حدث صرا فهو مفعول  
الواقع عليه عدم خروجه فهو معلوم يسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول  
في الحقيقة هو المصدر اذ للرد المفعول به لعل به الضرب اي او فعله عليه  
حذف حرف الجر فصار التفسير مفعولا شيرا لان الجار والمجرور كان مفعولا تكميلا  
فانه وكان قياسه ان يكون على وزنه مصارع كما في اسم الفاعل فاعل ضرب  
يضرب فهو مضرب لكنه اذا سم حذف النغزة فبأفعال الى مفعول فعند السر  
حذف ما للفرق فعند التثنية لما لم يسم الفاعل في مواضع الفاعل لانه وان كان  
في مطلق الحركات والسكات كصاره لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا  
الحركات في اكثرها لانه تحريكه فهو ناصر وحده فهو حاد واما اسم الفاعل على  
اقبل فهو مضارع في موضع الزيادة وفي غير الحركات فعنده زيادة الواو نحو  
اليمس مثلا سواي فتان بعد ما واوه هو سهل قليل المجرور والمفعول  
فسمى اسم المفعول من التثنية بعد التفسير المذكور كما جرى على فعله لان التثنية  
مقدرة والواو في حكم الحرف الاسمي من الاشياء كقوله اذ لو فالطور وصعب  
جميع التثنية على وزن مفعول ومن غير التثنية على وزن اسم الفاعل منه الا في  
ما قبل الاخر لانه كذلك في مضارع الذي يعمل عمله اسم المفعول المسمى للمفعول  
وقد صدقته التي فهو مصروف اي جعله مصاعفا قوله وامره في العمل كان  
كاسم الفاعل على معنى ان حاله في عمله على فعله اي المضارع المسمى للمفعول كحال  
اسم الفاعل على معنى ان حاله في عمله على فعله الذي هو المضارع المسمى للفاعل  
حاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على ما جرد في الاستقبال  
والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاجل عاده فلا يحتاج في عمل ارفع الى شرط  
زمان كما من في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال  
او الاستقبال في اسم المفعول كغير المتأخرين كما في معنى ومن بعده مفعولا  
ذلك فانه كما في الفاعل فان كان الفعل متعديا يسمى اسم المفعول منه بلا قيد  
بما كان في باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يحد بحرف جزم  
بما في اسم المفعول منه كما في خبرنا والفعل للمفعول منه اذا اشتد لانه من المتعدي

فلا يقال المدحوب كما لا يقال ذهب وان عدى الى المجرور جازيا باسم  
المفعول منه سندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو شير اليه وكذا  
في مصدر حذف منه ما هو المفعول به يد عدى بحرف الجر نحو رست على القوس في  
مرعى منها المرمى هو الشخص ومنه قوله اسم المفعول اي المفعول به المفعول  
هو المصدر كما ذكرنا وان اسند الازم الى الطرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف  
فقول سر اليوم وسحا قايوم مسرفة وكذا القرض وان اسند الى المصدر فلا  
يطلق اسم المفعول عليه فلا يقال في ضرب ضرب شديد ان الضرب المصدر مضروب  
ثم ان المفعول ان اضيف الى مفعول سوا كان مفعولا لم يسم فاعله كودب  
الهام ولا يجوز به مفعول في رسم غلامه اي مفعول درهما فاعله غير جمعه لانه  
الى مفعوله وان لم يصف الى مفعوله فاعله حقيقة سوا كان المضاف اليه  
من حيث المعنى نحو مفعول مضروب عمرو او لا يكون لنا الحسن مفعول لطف موضع اخرى  
انه فاعله قوله الصفه المشبهة من مفعول لازم لمن قام به على معنى السوء  
من فعل اي مصدر قوله لازم مخرج اسمي الفاعل والمفعول المعد من قولك  
قام به مخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر لعدول عنه واسم المكان  
الزمان والالة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار والازم مخرج اسم الفاعل على  
كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به كمن على معنى الحدث ومخرج  
ضامره ما رب وطائق وان كان معنى الثبوت لانه في الاصل الحدث وذلك  
لان مصدره فاعل موصوفه للحدث ولذا اطرده نحو بل الصفة المسماة كانه ليست  
موصوفة للحدث ليست ايضا موصوفة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدث  
والاستمرار مدان في الصفة ولديلهما في الصفة عليهما فليس معنى نحو حسن في الوضع  
الا دوس سوار كان في بعض الازمنة وجميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على  
احد العددين في حقيقة في القدر المشترك بين القيد وموالات نصف الحسن  
لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة او لم يكن بعض ولم يحد في جميع الازمنة  
لانك ملك موصوفه فلا بد من قوله في زمان كان الظاهر موصوفه في جميع الازمنة الى  
لغوم قوله على كمصه بعضها كما تقول كان هذا حيا فمع او سمعت حيا او مواتا  
فقط حس فظهوره في الاستمرار ليس موصوفه وصفتها مخالفه لصحة الفاعل  
على حسب السمع كمن وصفت ومعه يعمل على فعله مفعول الصفة المسماة ليست  
لغاصه كاسم الفاعل واسم المفعول ويجوز في مقدرة التعريف انما الله تعالى  
وقد جادت من اللوان والصبوب الظاهرة فاعله كاسود وبيض وادع



على وزن افعول وانما علمت الصفة المشبهة وان لم يوازن معها الفعل لا كما  
للمحال والاسم الفاعل يعمل لثابت الفعل لفظا ومعنى كما مر لا سيما  
اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق منه فمضى معنى ذو مضاف الى  
مصدره فمضى معنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل الحدث المشتق منه فصار  
بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى لاسم حيث الحدوث في احد ما وصعدا والاول  
في الآخر كما ذكرنا وقيل علمت لثابتها اسم الفاعل يكونا صفة بشئ وجميع  
كما ان اسم صفة بشئ وجميع وروث ومن ثم لم يعمل فعل التفضيل لان محل اسم  
ان يكون مصدرين وما دام مع من لا بشئ ولا يوثق ولم يقصد والآن  
مصدر الصفة المشبهة وجمعها وما بينهما كثنيتها اسم الفاعل وجميعه وثنائية سوار لان  
لا يطر ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول مصوب اسعد كما تقول  
وخاربه مع عمل افعول فصار عمل سائر الصفات المشبهة فان قبل المشابهة التي ذكرنا  
حاصلة في الفعل التفضيل لانه اسم الفاعل المشتق من باب المفاعلة كخطا ولعله  
طولا فاما طائل اي ذو طول اي ذو علوية الطول فاطول منك بمعنى طائل المسير  
باب المفاعلة لا في معنى الحدوث كما ذكرنا في سائر الصفات المشبهة قلت ولان  
باب المفاعلة ليس بيقين مطرد من جميع الثلاث الذي معنى منه فعل التفضيل  
ثم ان الذي ورد منه ليس معنى فعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدى الفعل  
الى المفعول بنفسه او باللام كما سمعنا على من باب المفاعلة لان جميعه متعد فان  
فمضى ان يجوز انما اطول القوم وانا اطول بالقوم كما تقول انا طائل القوم وانا  
طائل بالقوم نحو انا خارب زيد انا خارب زيد لا يتعدى الفعل التفضيل الى  
مفعوله المطلوب الا من التي لا مدار لها بخلاف اسم الفاعل من باب المفاعلة  
فعلنا انه ليس معناه وان لازم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المفاعلة فليس معنى  
اطول من القوم وذا طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه احد في الزيادة في الطول  
من صدر القوم بعد مشاركة الاسم فيه ومخالفة بعده لاسم الفاعل  
المفاعلة ويل ما به معناه معناه قال المع لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل  
واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت محل العمل بعد ما بفعل منها بعد  
فانه تم بالفعل عمل ذلك الفعل وليس في فعل التفضيل فعل بغير فاعله وبقوم  
مقابلة فان قيل ففعل المبالغة بغير فاعله فالجواب ما مر قوله ويعمل على  
فعلها معنى من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى لا طائل  
وانما الاعتماد على هذا لا غير الخ لانه فلا بد منه لان قلنا في اسم الفاعل مل منها

اولي لصفتها **قوله** ويقسم سائلها ان يكون الصفة باللام او مجردة وسموها سائلا  
او باللام او مجردة عنهما فبذلك يستدرك في كل واحد منهما مرفوع منصوب ومجرور  
صارته ثمانية عشر فافترق على الفاعلية والنصب على التمسك بالمفعول في المعرفة وعلى التمسك  
في النكرة والجر على الاضافة والفصل بينهما حسن وجهه لانه كذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن  
الحسن الوجه الحسن وجهه انما منها مختلفان الحسن وجهه الحسن وجهه واختلاف في حسن وجهه  
والجواب في ما كان فيه ضمير واحد احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه صحيح  
وقفت بما خلا ضميرها في كالفعل والافقها ضمير الموصوف وروث وبني وجميع  
الفاعل والمفعول غير المتقيد من مثل الصفة في ذلك فاعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو  
من ان يكون باللام او مجردة عنها وبذلك صمد حاصره وانما لم نعنيها بحسب اعراضها في  
لان ذلك من غراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب التبع والكلام مما في باب التبع  
والكلام منها في علمها لا في ايرادها في نفسها ثم سموها المذكور بعد ان ان يكون مضافا  
او مع اللام او مجردة عنهما وبذلك ايضا صمد حاصره صارت متداقما الصفة باللام  
مع التثنية من قدام الصفة والمفعول مجردة مع تلك التثنية ثم المفعول في كل واحد من  
الاقسام الثلاثة ان يكون منصوبا او مرفوعا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان التثنية  
صارته مضمومة في التثنية وفصلها بالتثنية حسن وجهه برفع المفعول ونصبه وجعله حسن  
الوجه كذلك حسن وجهه كذلك فبذلك حسن وجهه مع مجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن  
وجهه الحسن الوجه الحسن وجهه احسان من هذه السائل الثمانية عشرة مسماها في لغات  
الصفة باللام مضافا الى مفعولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا  
اذا كان المفعول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجهه غلامه والحسن وجهه  
احد ذلك لانما لم يعد الاضافة فيه حصة والمط من الاضافة لفظية ذلك وانما قلنا  
لعدم حصول الجمع لان الجمع يحصل في اضافة الصفة المشبهة الى محذوف ضمير الموصوف  
من على الصفة او ما اخيف البه الفاعل واساره في الصفة كالحسن الوجه الحسن  
وجهه المظلم والحسن وجهه الى الظلام واما محذوف الثنوين من انه حسن وجهه واما  
سعا الحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذا الثنوين لم يكن في الصفة  
سبب اللام حتى تحذف والضمير في وجهه باق لم تحذف واما في المثنى نحو الحسن وجهه  
والجواب وجهه في تحقير حال في الصفة فيجوز عنه سبب وجهه يكن على وجهه في وجهه  
على ما هي من الحلاك والاسم من المسموع ان يكون الصفة باللام معناه والى نحو  
الجود عن اللام او الاضافة كالحسن وجهه او وجهه غلامه واما اسبغ مع حصول التثنية  
فيها محذوف ضمير وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوبة فيها



لكننا فرغ الاضافة الاضاحه المحسوسه وفاد المكن مثلها لجواز توليف المضاف والمضاف  
مع اختلاف المحسوس فلا اقل من ان لا يكون على صدمه على موقوف المضاف  
المضاف وسلسلها مختلف فيها وهي الصفة مجردة من الالام مضاف الى معمولها  
المضاف الى ضمير الموصوفه من وجهه فيسويبه وجميع البصر من يجوز ونها على  
فتح في ضرورة التفرقة والكوفون يجوز ونها مضاف في التفرقة وليس سعا حلال  
اجتماع الضمير فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست تعميم كما في رجل  
صارت اماه بل لو نتم سرعوا في الاضافة لقصد التحفيف فيقتضي الحكمة ان يرفع  
ما يمكن منه ليعلم ان يقتصر على هو المحسوس اعني حذف التوسين ولا حصر  
لا عظمها مع الحكمة وهو حذف الضمير مع الاسعار عنه ما يمكن في الصفة  
اجازة مضاف على حصول شئ من التحفيف على الجملة وهو حذف التوسين ونها  
ان اساد مسد لا مع العكوبت وحوالة اضافة الشئ الى نفسه فان اراد به انه  
اضيف احسن الى وجهه وهو في المعنى فذلك انما منه من منع في الاضافة المحسوسه  
وكان ينبغي على ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلم في المعنى اسلا وهو معلوم  
الاسم مع اما ذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعه جعلوه  
في صورة المفعول الذي هو احسن من صفة ثم اضيف اليه حتى لا يسكن في التفرقة  
وان اراد ان اضيف احسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن كما  
اضيف احسن الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس ينبغي لان ذلك لو اضيف لاشع  
في المحسوس ايضا وقد مر فيها واحداه وعند طهه وصد رملده وطهه مصره  
وتوذلك والسبب فيه لا تدل على محسوس في التفرقة التماس احسن على ر  
حار اصحاك الاعلى حوا مصطلاها وقال الجرد بل الضمير في مصطلاها  
لا على اذ هو جمع في معنى المثني اذ هو للماضي وليس للماضي الاعلان وانما  
محسوسا حوا كقولهم رواف السك وسطارا فاللفظ في سطارا راجع الى رواف  
لانه معنى واحد فكانه قال حوا مصطلاها الاعلى فليس فيه الا ضمير واحد وهو  
المسكن في حوا فهو كقولك زيد حسن الكلام مع فاعله اي فعل الكلام والمعنى  
الا على ما يحل الاعلى وهو الموضع الذي اساره الدخان اكثر من اجل الحرس  
والاعلاه كسب ما يحسب حوا اي اسود ما ذهب اليه المبرد كلفه اتفاقا  
يسويبه مما سأل المذكورة مسلمان احران صحن عند التماس احسن على  
الحسن وجهه وحسن وجهه محسوس في حوا وجهه اسعا حوا اي انضبط في مفعول  
الصفة المثنية ان كان حوا فاعلم في المعنى سر في صورة المفعول فاعلم

الاضافة اليه اذ قصد التحفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعه محسوسه في  
لان الصفة الراجعة للظاهر في المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه  
عمر فان ضارب مفعول غلامه فكان اضافة الشئ الى نفسه الذي سمع في المحسوسه  
اصل في المحسوسه فاعلموا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الراجعة للظاهر  
بها في المعنى لا يرى ان الضارب غير عمر في المثال المذكور فاذا اضيف اليه  
كانت اضافة الشئ الى الاحسن فحسب معمول الصفة اذ لا محل لوطه الحرف كما كان  
الحسن وجهه بالمرئيه كان القياس اشتراكا في وجهه ايضا وكما لم يحسن وجهه بالمرئيه  
في الشعر كان القياس اشتراكا في وجهه ايضا بالنعيب الا في الشعر اذ هو موقف  
وليس مقصودا ابتداء كنهم يجوز وما على فتح في التفرقة بالنعيب فاعلم  
فا علموا جازت الاضافة اليه او لا عا به الظهور فليس في الجرد انه كان قبل  
منصوبا قال النعمان الى من نعاها كرم الدرر وادد سراها ثم اعلم ان اصل  
هذه المسائل كلها مسلمان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيها فيها حسا  
الاستعمال وانما كما اصل لان الوجه في المعنى فالاصل ارتقاء به بالصفة واذ  
ارتفع بها فلا بد من الضمير في تعلق الصفة اذ ليس في الصفة محسوسا واحد منها فاعلم  
في القياس كذا الاستعمال الحسن وجهه وحسن وجهه على التمييز الحسن الوجه وحسن  
بالمرئيه الاضافة اما حسن انتساب المفعول في القياس فلانك قصد المبالغة  
في وصف الوجه بالحسن فحسب وجهه على التمييز له الحسن جلالا وتفضيلا  
ايضا وقع في النفس لا بهام اذ لا تم التمييزا كما مر في باب التمييز في حوا  
عفا فحسب التحفيف للضمير في حذف الضمير واساره في الصفة والمبالغة المعنوية واما  
حسن الحار الوجه مع الالام فاعلم فان في حسن الوجه محسوس حذف التوسين من الصفة  
وحذف الضمير من فاعله واساره فيها وفي الحسن الوجه احد سما في الصفة والاخر في  
مفعولها وفي الحسن في مفعولها تحفيضا واحدا وهو حذف الضمير وفيها مضافا  
باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصلة في التبريد وهذه قاعدة لفظية وانما  
المعنى فيها الابهام ثم التفسير ان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاول  
والدليل على سعال الضمير فيها الى الصفة انك تقول في الموضع سدح الوجه في  
المعنى والجوع الرد ان حوا الوجهين والزيدون حوا الوجه ولا ياتي هذه العلة  
في الصفة الا فيها ضامير مسترة الا في الدرة نحو قام رجل فاعلم غلامه وانما  
اساد الصفة الى ضمير السبب مع كونها مسددة في المعنى الى السبب لكونها في اللفظ  
على السبب خبرا ادعالا ولما دل على صفة له في نفسه سواء في الصفة المذكورة



كما في زيد حسن الوجه فانه صفت الحسن وجهه وكانت غير ما تحزب ابيض الوجه اي  
وكثيرا لا حوال اي معوم فحسن ان جعل صفة صفة فليس فيه في صفة  
كما سمى في صفة نفسه خرج السب ان عن ظاهر الفاعلية الى النصب او الجلالة  
لا رفع فاعلى ولم يترك مرفوعا على ان يكون بدل من الضمير لئلا يلتبس الفاعل  
لم يترك في اللفظ على السب تحزب وجهه حسن وحرب عليه لكنها لم يدل على صفة له  
في داء تحزب امر لانه لم يترك اسكان الضمير ضمير السب فيما وقع زيد امر وذن  
غلام الاح و زيد ابيض النور و زيد احمر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه ما يجب  
مستقيم لو صف المذكور فصح ان يجعل صفة صفة كصفة نفسه فيضم فيها ضمير نفسه  
لم يدل صفة صفة على صفة نفسه فان قيل ليس يدل الصفة في تحزب امر لانه  
صفة له في ذاته و هي كونه صاحب نور كذا قلت معنى كونه صاحب معوم من كون  
سائر بدل من صفة السب وانما حسن حال الكلب لانه كانه عن كونه او كونه في حال  
والعور كمالا ومسلما في حاله الحسن و هي حسن وجهه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه  
حاصل في الاطالة المعول لاصلة في التعريف و اربع مسائل هي لا ينبغي ان  
في حال السب و هي الحسن وجهه وحسن وجهه والحسن الوجه رفع المعول في جميعها والاد  
خرج من الاحسن لعدم موافقة المعول فيها لاصلة في التعريف ووجه في الاربعة الصفة  
من عاين الى الموصوف حذف الجار مع الجرد وتعليل مع اي وجه منه والوجه منه  
وقال ابو علي الوجه و وجهه بدل من الضمير المستحق في الصفة قاله في قوله تعالى فيهم  
الابواب وهذا غلط الدم بالدم لان بدل البعض بدل الاشتمال لا يكون من غير البدل  
منه في لا غلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله تعالى في حاجي  
الضيم والرد ووجهه فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام في  
فيما شرط فيه الضمير مع عند البصرين و مسلمان فيما وجه حسن كل سب لئلا  
في الظاهر و هو الحسن الوجه وحسن الوجه صعب الوجه فيها اما وجه حسنها فلكون  
نوطه لوجه حسن كما مر اما اسكانها صعبا فلفظ ما هو فاعلى حقيقة لا على البصر  
و عند الكوفيين نصب المعرف في مثله على السب لانه يجوز ان يرفع المعرف كما مر  
في اربع وثلاث مسائل هي يجوز ان في الضرورة التنوع عند البصرين عاين في السب  
بما خرج عند الكوفيين و هي الحسن وجهه وحسن وجهه صعب وجهه فيها وحسن وجهه  
وجهه كما ذكرنا و مسلمان ان اتفاق الحسن وجهه الحسن وجهه المعول فيها  
كما تقدم المجموع ثمانية عشرة مسألة وانما ان جعل اسما على السب لئلا يلتبس  
في السب صفة واحدة فيقول لما اسكن من السب في صفة السب لما ذكرنا من

افني حرمها على السب سلا ما الصفة له في نفسه فصار صفة السب كصفة السب  
صار السب كالفعل المحذوف الفاعل الى الضمير المستحق في السب لئلا يلتبس  
زيد او حرمها لانه لا مانع من الاضافة الى السب لان المانع منها انما كان  
رفعها كما ذكرنا فلما اسكن ضمير السب في الصفة اسعج منه في السب لئلا يلتبس  
الصفة وال على انه سب لانك لم يغيره فيها الا لانه صفة صفة على صفة نفسه كما مر  
ما في الضمير في الصفة عن الضمير في السب فلو انما به في السب لئلا يلتبس  
كذلك لان الضمير في ضارب ليس له لانه صفة صفة على صفة لعمري هذا الصنيع المذكور  
في الحسن وجهه المعول الى عدم حصول التحقن في الاضافة للفظية فاعلى ما مر  
قوله والنصب على السب المعول في المعرفة على التمسك في النكرة هذا عند البصرين و  
الكوفيون بل هو على التمسك في الجميع وقال بعض النحويين على السب المعول في الجميع و  
الاولى الفصل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن و ما فيه ضمير ان حسن قد ذكرنا ما عليه  
قوله و متى رفعت ما فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والصحيح على ذكره  
على الضمير صفة ما عده حسن مما الضمير والغيران والتحد عن الضمير فقال الضمير انما ان  
يكون في الصفة اذ في معولها فان كان في المعول فهو ظاهرا لانه يكون راراً ووجهه  
اد الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذ لم يرفع طاهرا صوب لما صفت الضمير  
و جمع السب و جمعه فان رفعت ظاهرا في الفعل لئلا يلتبس لئلا يلتبس لعل ولعل و عند  
الفاعل و صفة و جمعه كما ذكرنا في باب التثنية ثم اعلم ان حكم المعول اذا كان معرفة  
باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرفة باللام او مضافا الى المضاف اليه بالعام  
فحكم مرت برجل حسن وجهه غلام وحسن وجهه الى الغلام وكذا الوارد وكذا حكم  
المعول المضاف الى الضمير حكم المضاف الى المضاف الى الضمير و حكم مرت  
برجل حسن وجهه حكم برجل حسن وجهه غلام و برجل حسن وجهه الى غلام وكذا الوارد  
وكذا ان كان فيه ضمير لم يكن مضافا اليه كقوله رجب قطاب الحب منها وحل  
حسن وجهه بصورة وحكم الجرد من اللام والاضافة الى الضمير حكم المضاف الى الجرد  
فتما بالعام فحكم مرت برجل حسن وجهه غلام وحسن وجهه الى غلام وكذا الوارد  
ردت قوله واسماء الفاعل في المفعول غير المتعديين لعمري حكم المفعول غير المتعدي  
اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كضرب الغلام واسم المفعول  
الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد تحزب معطى غلامه و سماء  
المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين تحزب معطى غلامه و سماء فاعلى في اسم  
اللازم زيد خارج الغلام و ما في السب وفي اسم المفعول اللازم زيد معطى غلامه



و هو دال على ان سوا كانا بمعنى الماضي والمضارع او لاطلاق فان رفعها للمضارع  
لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فاذا جاز في معمولها الرفع جاز التثنية والجمع ايضا  
فما عدا على من قبل في كل واحد منها الثمانية عشرة مسألة وكذا انما يجوز سارا  
الغير مما مضى من معمولها ثم نصب المفعول وحده اذا كان يحصل لصاحبها المفعول  
وصفا صاف مرفوعا معنويا كما قلنا في النصف الجبهة سوار مسروب فلا يكون  
زيد قائما ولا قائما من المفعول ولا مسروب مملوك اح ولا مسروب  
مار اللاح للمفعول هذا وانما اذا كانا مسدودين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ومعلوما  
وربما اذ معطى عمدا لانه فان حذف المفعول لم يحذف الفاعل وجره اتفاقا  
للاسم بالمفعول بخلاف النصف المشبهة واسم الفاعل على المفعول لا لانه من فاعله  
لا مفعول لاسم النصب والمجروية وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل  
واسم النصب المنصوب المجروية وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل وان  
الاسم المنصوب والمجروية لم يمسح عنه الى على نصب الفاعل وجره  
اجزاء لم يجرى من الوجه ومنه غيره وقد جرى بعض الاسماء الجارية مجرى الصفات  
التي هي نحو قلان غنم الوجه اي من الوجه هي في الماهل المذكورة وتوكل على  
النصف المشبهة في الاحتمال كما يعمل اسم الفاعل والمفعول بل يعمل في النسب فقط  
وليس طلاقا في قول بوجع بل يعمل في غير السبب اذا كان في مفعول آخر لانه  
صاحبها نحو رجل طلب في داره لوكم وكذا اذا اعمد على حرف الاستفهام  
التي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون فانه لا صاحب لها صاحبها يعمل في  
سواء نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجها بحر الوجه او لا صاحبها فانه  
وان لم يكن صاحب الزيد الا انما سمى الجارية التي هي كسبه في حلول الصيغة المعطوفة  
ومعلقها المرفوع عن الغير الرابع الى صاحبها لان الضمير الذي يضيف اليه  
راجع الى جارية التي هي مضاف الى ضمير الموصوف فانه قيل ما زيد حسن وجها  
فمعمل على المعنى كقولك مررت برجل حسن جارية لاجل في رجل قائم غلاما  
قاهدين ومن هذا الباب غير البردوحا مصطلحا كما مر لان اصله  
مصطلحا اي مصطلحا لا عالي اي مصطلحا مالمها فلما قصد الاضافة لغير الذي  
اليه العالي واسم في قول فصار خوما وادخل اللام في العالي لسرعة التام  
كما كان سرقا باضافة ثم اقام موضع الاضافة الى ضمير ارجاء اليه تقدم ذكره  
جعل من يكون العالي عالي صافي معنى الاصل فليس منه اذن من باب من جهة  
بالاضافة لانك لا تحذف الضمير مما من جهة كالحذف من عالها قول

حرف

اسم التفصيل ما اشق من فعل الموصوف بزيادة على جرة مفعول نحو رجل در در او  
ولو احزر عن شكله بان قال اشق من فعل الموصوف بزيادة على غيره في الفعل  
الاشق منه لا مفعول نحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل  
التي من باب المبالغة والاولى ان يقال هو المسمى على الفعل لزيادة صاحبه على غيره  
في الفعل اي في المصدر المسمى بومنه فيه فعل فيه خبر وشركو نهما في الاصل اخروا  
فمعنا بالهذف لكثرة الاستعمال وقد استعمل على القياس الاصل قوله وخرط  
ان مسمى من ثلاثي مجرد للمكس ليس يكون وعس لان مسمى الفعل لغيره نحو زيد اقتتل الناس  
فان قصد غيره لوصل اليه باسمه ونحوه مثل هو اسد منه استخراجا وما صا وعي وقا  
للفاعل وقد جاء للمفعول نحو امدد واليوم واشهر واسهل شرط فعل التفصيل  
ان مسمى من ثلاثي مجرد جاز منه فعل تام غير لازم للتثنية منصرف قابل معناه لكثرة  
جاء منه فعل احراز من نحو ابدى وارجل من اليد وارجل فانه لم يمس قوله لم  
الاسم اي اكلمها من المك واول ساد وكذا قوله لم ابل من حب الحام لم  
استعمل منه فعل على قال سبويه وقال الجوهري ابل بامل انا لم مثل مكس  
سكاسة اذا قام بصلية الا ل وهو افرس من غيره من الفروسة ولم يستعمل منها  
البناء فقلنا تام احراز من الافعال التامة ككان وصار فانه لا يقال ككون  
وامر كح قيل ولعل ذلك لكونه لول التامة الزمان دون الحدث كما لو سم  
بعضهم والافعال موضوع للتفصيل في الحدث الحق بنا داله على الحدث كما  
كما سيجي في بابها فلا يمنع وان لم يمنع ان يقال هو ككون منك منطلقا وهو منك  
علا اي اسد اسعلا الى المعنى وقونا غير لازم للتثنية احراز من نحو ما من ككفاته  
لا يقال سوا من ومنك لانه صرا مسلما في الاثبات فان قيل فعل الاس  
قلت ليس لا اس لثني الحدث الذي هو التكلم ومن موضوع له بل مولى المعنى  
المفصل في التكلم وقونا منصرف احراز من نحو انتم ومن وليس اذ لا يقال انتم  
واليس قولنا فاعل معناه لكثرة احراز من نحو غبت الشمس فانه وطلعت فانه لا  
الشمس اليوم اعرب منها اس ولا اطلع ولتج ان كثره من بعض الصواب لظهور  
كالعود والمعنى وقول ثلاثي احراز عن الرابع نحو خرج قوله مجرد احراز عن ثلاثي  
دي زاد نحو اخرج وعلم والقطع واسمح ونحوه قوله لم يكن اي لو لم يكن بلا ما مل  
ربا عما كخرج او لم يكن مجرد اكا تخرج واخرج لم يكن ما فعل منه ان اردت ساء  
من غير حذف شي منه فواجب الاستحالة لان الفعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفصيل  
واما ان اردت البناء مع الحذف حرف او حرفين فلا بد من المعنى اذ لو قلت في



في درج ادر لم يعلم انه من ركب وخرج وكذا الوقت في ارجح ارجح كخلف الهزة  
لالس بارجح من الخرج وكذا في غيره من السعة هذا كله بناء على انه لا يصفى التفصيل  
الا فاعل وانما انصرف او كل هذا احصا ما قوله ليس يكون والاعب صفة ايضا  
لقوله ثلثي قوله لان منها اقل لغيره على ما لم من كتاب الالوان والعيوب لانه  
جار منها اقل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو لم يسمي اقل التفصيل باليس لكان  
بالآخر فليس زيدا الا سود محمدا كونه تفصيل لم يعلم انه يعني دوسا او اذ معنى الراد في  
السواد وهذا التعليل انما سمى اذا من ان اقل الصفة مقدم بناء على فصل التفصيل  
وموكل ذلك لا يادل على كون مطلق الصفة مقدم بالطبع على بدل على زيادة  
الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لا هو بالطبع ويثبت ان يقال من الالوان  
والعيوب الظاهرة فان الباطنة هي منها اقل التفصيل بخلاف ما علم من ذلك  
واحق وارعى واسمح واحرف واللد واشكس واعنى واجم والول مع ان  
بعضها هي منها اقل لغير التفصيل ايضا كاحق وحقار وارعى ورجاء واج  
دسوجا وارجح وحرفا وارجح وعجاء وابوك ولوكا ملاطرد ايضا فليس  
ان يسمي اقل لغيره فالاولى ان يقال لاسمى اقل التفصيل من الالوان الكبر  
الظاهرة لان غالب الالوان على افعال على اقل وافعال كالبعض والسود  
واحد اصغر من كل ما جاز من الثاني عليهما واما العيوب المحسوسة فليس لها  
فيها المزيد فيمكن بعضها المزيد فيها اكثر استعلا فيه من غيره كاحول واعور  
اكتر استعلا من حول واعور وكذلك لم يعل الواد فيها حولا على حول واعور  
وما لم يسمى من اقل وافعال كالحمد والعلم والرجح والسمي لم من منه يكون بعضها  
محالا لعل الزيادة والتقصان كالعنى والبواقي بخلافه على الصنم المذكور من  
الاصح واجاز الكوفيين بناء على اقل التفصيل من لفظ السواد والبيان في الالوان  
لانها اصلا الالوان قال ابيض من احب الى ما من وقال لاس سود على  
من اظلم مما عند البصر من سواد قوله فان قصد غيره معنى قصد الفصل  
مقابل الاشياء التي تعدر ما اقل التفصيل من الفاظها ومود الزيادة  
الرماعى والالوان والعيوب الظاهرة هي اقل التفصيل من فعل يصح سواد  
منه من حسن او كثره او غير ذلك على حسب عزمك الذي يقصده لم يولى  
مصادر تلك الافعال التي مشتمل بناء على اقل منها منصوب على البصر بمعنى  
عن النسبة فيها نحو ارجح عودا واسد ما صا واسرج المظلمة فادرك حرجه عند  
يبويه هو قياس من اقل مع كونه دارما وكونه كثره السماع كقولهم

عمارة

هو اعطاهم الله سارا وادلام للعرف انت اكرم لي من قلال وسو كنه مجوز  
قوله اكرم لا تك تحرف من الهزة وردة الى الثاني ثم يسمي منها اقل التفصيل بمرزة  
الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته وعل عن الا خفش والمبرد حوا زينا  
اقل التفصيل من جميع الثاني المزيد فيه كالفعل وسعمل ونحوهما قياسا وليس  
لعدم السماع وضعف الوجه فيه بخلاف اقل قوله وقيا سة على معنى فاسية  
يكون التفصيل الفا على غيره في الفعل نحو ضرب اى ضارب اكثر ضربا من سار  
الضاربين ولا يقال ضرب بمعنى مضروب اكثر مضروب من سار المضروبين وانما كان  
القياس في الفا على دون المفعول لانهم لو جعلوه شريكا بين الفا على والمفعول اكثر  
الاشياء لا طارده وانما سار الفاظا مشتركة فاعرفه الاشتناء لعلمها لكونها  
سما عه فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الآخر فجعله في الفا على ما ساكنة  
اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاعب ولا سلكس وانما قلنا في  
احراز اعم نحو محمدا وهو سوب فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقى اسم الفا على مع  
الكرامع معنى التفصيل الا لعمته لعدم اللفظ الدال عليه جمعه وقد جعلوا  
في المفعول ايضا على غير القياس نحو اعدرو اشهدوا لهم واسعل اى كثر معدو  
وسو سوره وملومته وسو لته ومنه اعمى في قول سوره ومنه ساء اعمى قول  
وسعمل على حديثه وجه مضافا اوس او موقفا باللام فاذا اقصفت فله معان  
احدها وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من ضيف اليه والشرط ان يكون مجموع  
زيد اقل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته والثاني ان يقصد بزيادة مطلق  
ويضاف للتوصيف فحيز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول والاخر والمطالع  
يؤله واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيها من المطالع الذي هو مفرد  
لا غير فلا يجوز زيد الفصل من عمرو ولا الفصل الا ان يعلم ان علم انه لم يسم  
اقل التفصيل من حد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجمع اثان فيها الا  
وانما لم يخل من الجميع لان وصف التفصيل انتهى على غيره ومع من والاضافة  
المفصل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه سار باللام الى  
معنى ذكره مع فصل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام المعهده في بابها فيكون اللام  
اشارة الى فعل المذكور مع الفصل عليه كما اذا طلب شخص اقل من زيد  
عمرو الفصل اى ذلك الفصل اى الشخص الذي علم انه افضل من زيد فاعلم  
لا يجوز ان يكون اللام في اقل التفصيل في موضع من المواضع الا بعد السماع  
عن ذكر الفصل عليه راسا فلو خلا من الثلاثة خلا عن ذكر الفصل عليه ولا سمعهم



من وقته و اذا علم المفضل ان كان افضل خبر كما يقال لك انت  
اس ام انا فحب لعلك انا اس ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذي تكلم  
لما عاد عامه اعروا حول وقوله يعلم انما للموت ادي اذا ادب لي الاسل  
الحرار فبجوز ان يقال في هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكثر كل  
واحد عامه ولم يوصف من التوسن لكون افضل غير منصرف فاسمع ذلك و انما  
جواز فقد ذكرنا قصد من بعض التنوين فيه فبجوز ان يقال ان مع مجروره محذوف  
اي اكثر من كل شي و فعل المحذوف في غير المحذوف جاني رجل افضل في جواب من قال  
حار ك رجل افضل من زيد كانه لا كان حذف المحر كثر من حذف الوصف الحال  
كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضها و انما لم يمتح من الثلاثة المذكورة  
لان كل واحد منها ليس من الاخر في افادة ذكر المفضل كما ذكرنا و لا فائدة في  
واحد منها الا ذلك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لعود اما قوله و لست  
مسمي حسي و انما العود للمعارف قبل من فيه لست بمفضل بل للتبعض اي لست  
مسمي بالكره حسي و هذا كما تقول مثلا ازيد محصا من رسل مصل من مصل فقال  
محمد عليه السلام الا فضل من قريب اي افضل من عيسى من من قرش فبجوز ان يحكم  
بزيادة اللام و من لم يفسد كما في قوله و رب مهلهل و الحمر منه رصرا لم يحرك  
و يحرك في السمن على قال ان بقدر افضل احرار ما من اللام مصل من اي  
بالاكثر كرسيم و الجيز خرا منه و لا منع من اجتماع الافادة و من المصلحة اذا لم  
المضاف اليه مفضلا عليه كما تقول زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضل في  
البصرة فتوضح كما تقول ما حار بعد اعداد لكنهم لم يعلوه لان هذه الافادة التي  
ان حار جاني مفضل على غيره مطلقا فاعلم ذلك عن ذكر المفضل عليه و لا يحلوا  
المجرد من التفصيل من مشار ك المفضل في المعنى اما محصا فبجوز ان يحرك  
تعدرا كقول علي عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان احب الي من افطر يوما  
من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يكون ان يكون من رمضان محسوب  
عند المحال فعدره مع عدم محو ما الى نفسه ايضا ثم فضل يوم شعبان مع قلانه قال  
بسم الله محسوب منه فافضل اليه صوم يوم من شعبان احب منه و قال مالك  
اي يوم من شهر من شهر في اعتقادهم لا في نفس الامر فانه ليس فيه خبر و انه لم ي  
سرا مسمى اي في اعتقادهم ايضا و الا فليكن فيه مودعة قوله تعالى احب الي  
يوم من شهر مستتر كما يتم لا احار و اسوب ان احار و انار و يقال في  
الملك انت اعلم من الحار فكانت قلنا ان يكون للحار علم فاعلم

مع زيادة دليل المقصود بيان الزيادة بل الوصل لمرتكبهما في غنى معلوم سعاد  
عن الحار و اما نحو قولهم ما اكبر من الشؤ دانت اعظم من ان يقول كذا فيمثل المفضل  
لفصل المستعمل على السور و لما طلب على القول بل المراد بعد ما عن السور القول العلى  
المفضل بعد الفاضل من المفضل و ما وزه عنه فمن في مثله ليست لفصله بل  
مثل ما في قولك من زيد و المصل منه تعلمت ما فعل المستعمل معنى محار و ما من  
بلا تفصيل فمعنى قولك انت اعلم من ان افرك اي اس من ان افرك من فوط  
عرك على و انما جاز ذلك لان من التفصيل متعلقه بفعل التفصيل بعرب من هذا  
المعنى لا يرى انك اذا قلت زيد افضل من عمر فانه زيد متجاوز في الفضل عن  
عمر و من فيما نحن فيه كالتفصيلية الا في معنى التفصيل و منه قول امير المؤمنين عليه  
ولهي ما احل من ردل الملا يحسك و السفس في ترك اصدق و اوفى من ان  
يكذبك او ترك اي شي متجاوز من فوط صدقها عن الكذب و يجب ان يكون  
التفصيلية افضل التفصيل لانها من تمام معناه او على معناه قال فاما ما رايه  
اتوج ساعد الى التوسن من رلط مان مسم و قد يفصل منها لمود فعلها نحو قولك  
اي حسن لو الصف من الشمس و قد يتقدم عليه في الشؤ كقوله و اسرل الربا  
و هي من عاب لوح الحوا على سمي و يلزم ذلك ان كان المفضل اسم سها م  
اعلم زيد و مضافا الى اسم الاستفهام نحو قولك من غلام اكرم كرم انت قوله  
فاذا اضيف فله معنيان احدهما و هو الاكثر ان يقصده الزيادة على من صفت  
انما كان هذا الاكثر ان وضع افضل لتفصيل الشئ على غيره فالاو في ذكر المفضل  
وليس قوله على من اضيف اليه مرضي لانه مفضل على سوار من حله ما اضيف اليه  
وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه و كيف ذلك و نموس تلك الجمل مفضل  
الشئ على نفسه و هو قول المص في دفع هذا لا عراض ان زيدا لم يذكر في ان  
في قولك زيد افضل اناس لغرض التفصيل عليه بل لغرض التشريك في اصل  
ال و اسط لان لفظ افضل كفي في هذا الغرض لما ذكرنا المص بعد هذا و قوله  
لا افضل حسان موصا اصل المعنى و الزيادة فيه اذا الزيادة فرع موص اصله لا  
يصل الفرع الا بعد الاصل فتقول لفظ افضل يدل على الصاف صاحب  
ما اصل الفصل فلا يحتاج لاجله الى شئ اخر و الا لا في التعليل و قوله في  
المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليبرج اليه قوله بعد هذا في الشرح  
ان لا افضل حسن لا خرا كلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال قوله و انما  
ان يقصده زيادة مطلقا اي يقصده لفصله على كل حلال ما سواه مطلقا على



المضاف اليه وحده وانما يصح ان يجرى المجرى المخصوص النوصي كما نصت بار  
الصفات في نحو صارع مصر وحسن القوم مما لا يعقل فيه فلا شرط كونه بعض  
اليه فيجوز بهذا المعنى ان يصح ان يجمع الى جماعه واحد منهم كقولك واعل فيهم نحو قولك تساء  
صلى الله عليه وآله وسلم افضل مني معنى اي افضل الناس من من اخبرني ان  
لصحة الى جماعه من علمه ليس داخل فيهم كقولك يوسف اخو يوسف فان يوسف  
لا دخل في علمه اخوه يوسف بديل انك لو اسلمت عن اخوه يوسف لم يكن ذلك  
فهم في محل لو علمت حسن اخوه واحسن ي يعقوب وان يصح ان يجمع الى غير جماعه  
نحو ظان اعلم بعدا اي اعلم من سواه وهو محض بعدا لا تميزه اوسه  
وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بعدا فهو مضاف الى جماعه يجوز ان يدخل  
قوله ويجوز في الاول لا افراد الى آخره معنى اول معنى المضاف اعلم ان اصل في  
افعل التفضيل اي ذكره بعد المصداق وهو من التفضيل لا من صوغه على  
بذو الصفة المعده لهذا المعنى بعدى الى المفعول من لا ينداء كما ذكرنا في الفصل  
سمر عما يشارك في هذه الصفة من الوصف كاحمد والاسم كالفعل في هذا السطر من تفضيل  
فصارت كانهما من تمام الكلام فلهذا لا يفصل بينهما الا لمفعول افضل ذلك ايضا  
فما دام محذوف لا يطابق به صاحبه منه وجمعا ما يميل بلزم في الاحوال صيغة  
الذكر كخز يد او الزيد او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من  
اولوسى وجمع واب كان كسبه الاسم وجمعه فانه قبل كماله فاذا اصبحت رطب  
لصن ما جبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافي المصاحبه لمن في  
يزوده صمد واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضل مذكورا بعده مجرورا  
سما ان افضل المصاحبه لمن صارع المضاف كما من في باب التنادي ولا فرق  
بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان الجور من مفضل بجميع اجزاء المجرور  
جميع اجزاء مفضل الا صاحب فعل لا دخل فيه معهما ولا فرق بينهما لفظا الا من  
في احد سادون الاخر في اجزاء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحبه لمن وجارها  
سنة وجمعه للشا من التي منها ونايئة لهواب لفظه من المبالغة من التصرف قال  
السراج وابن اللذان وان معنى يجب اجزاء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحبه  
لمن ولا يجوز مضافا لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضل بعده ومنه سبب الجور ما  
اولا واما اذا قدرت بالمضاف المعنى الى فلا سبب المصاحبه لمن لم يذكره  
المفضل بعده مخرجا في التصرف فيها منه وجمعا ما يوجب مضافا  
لصاحبهما وقيل عالم مصروف في الذي من سبب لفظا ومعنى لا فاعل الفعل

غير المنصرف اما لفظا فظاهرا واما معنى فظاهر لا يجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا  
معان من اصل واحد كما جرى في فعل التعجب واما ذو اللام والمضاف المعنى اليه  
فلم يكن فيها علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضل صعب معنى التفضيل  
فهما فلم يسميا فعل التعجب الفعلي مشابهة ما به ودخلها اللام والاضافة للبيان  
من علامات الاسماء مخرج جانبيا لا سميا فلم يسميا معنى التصرف واما المضاف بالمعنى  
الاول في التصرف فيه نظر الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى محذوف  
علم التفضيل وجاز لا افراد ايضا مع التذكير لانه وان محذوف عنه كذا محذوف عن المفضل  
الذي كان محذوفه اي اعلم التفضيل واعلم ان يجوز استعمال فعل عارضا في اللام  
والاضافة ومن محذوف عن معنى التفضيل مولا باسم الفاعل والصفة المشبهة قايما  
سما ما عند غيره وهو اللاح قال يحمي بال زيد ليرى اللام مفعول اصعد والكسر اي  
كسر الد قال الاخر ملوك عظام من ملوك عظم اي عظام مفعول ليعول الاحسن والافضل  
بمعنى الحسن والفاضل مل ومنه قوله نوووا من يلهي اهل من شيء امون من  
وما ورد كذلك فزوم الافراد والتذكير في اكثر من المطابقة اجزاء مجرى الالف  
الذي سوا اصل اعني الفعل التفضيل مع من اما اول فذهب السمر من انه فعل  
ثم اختلفوا على ثلثة اقسام جمهورهم على ان من تركيب دول كذا ولم يستعمل به  
الا في قول مشرفاته وقال بعضهم كسبه اول من وال الى الجاه لان النجاة في  
السوق وعلما مثلا اول من الى ارجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افضل معنى  
المفعول كاشهد احمد فقيمت الواو الاولى حمزة ولصرفة كسبه فعل التفضيل  
واستعمال من مطلقا لكونه فاعلا واما قوله اول من وال فان كلام العوام من  
يعصم وانما لزوم قلب دادا في حمزة على مذهب جمهور النحويين بخلافه ودوري  
قانه جاز العطب للعلماء على جميعا ومواد فانه لازم القلب كما في او اصل جمع واصله  
وعند من قال سوا فعل من وال اصل اولي دولي قلبت الواو حمزة كما في وجوه ثم  
قلبت الهمزة الثانية الساكنة واو كما في او من ولهذا يرجع الى اصل الهمزة في قرارة  
قالون عاد الاولى لانه حذف الاول وحركت لام التوليف بحركتها وال اجتماع  
الهمزة فاول كاسس معنى وتصرفا واستعمالا لقول في تصرفه الاول لا ولاي الاول  
الاو لا والاولان الاولان الاول في القول في الاستعمال في الاول من غيره وهو  
اول لم يرد الاول ولا لم يكن لفظا اول سماعا من شيء سعمل على القول الصحيح لا ما  
استعمل منه فعل كاحسن ولا ما استعمل منه اسم كاحك حص في معنى المصنفه  
انما يظهر بغير الشك منه وانما فذلك المشتق منه كما علم من غيره على

تالي



علم غيره واحكم اي ذلك احد من حكم غيره وانما لم يظهر وصفاً ولا  
تأويل بالمتنق وموافقاً لغيره من اجل ان كل احد في كل امر لم يصرف  
الامر مع ذكر الموصوف قبله ظاهر انما هو ما اول او ذكر من التخصيص بعد ذلك  
ادنى دليل على ان افضل ليس اسماً من حيث كماله وانما هو صفة من حيث  
مع اللام والاضافة دخل فيه التوسيع مع المجرى المعاد وصحة كما مر ذلك  
على عليه السلام حمده اولاً وما يقال ما ركت له اولاً ولا ارجو ان يكون  
المضاف ليس اولاً وبنائه على التضمين ان كان مودلاً لغيره الرمان نحو قوله  
لعمرك ما ادري والى لاد حل على ابا بعد ذلك المدة اول اي اول وقت عدة  
وقال لا بد عام اول برفع اول برفع اول برفع عام اي عام اول من هذا العالم  
وبعض العرب تقول مد عام اول برفع اول وهو قيل على سبويه من الجليل اجمع  
نظراً فانه قبل مد عام حل عليك وفي تأويل اول برفع اول برفع اول برفع  
اجزاء معني اول عامك اول حواء عامك انما من الليالي اول الامام اول اول  
ومعني قبل عامك الرمان الذي سجد جميع اجزائه ولو كان معني قبل ذلك  
محمداً فلهذا صاف اليه فوجب ما به على التضمين ان يكون اول من هذا العالم  
سما من عامك ويكون الفرق صفته عام اي عام كاس في زمان اشق من علي  
جعل لزمان زمان نوحاً ولا سجد ان يقال انه حصة المرفوع على نوح المرفوع  
لان ما بعد مد مد مرفوع يكون قوله ولا ما عاب الامام من عوامه قوله ودوله تعالى  
فامدق واكن من العالمين فعلى هذا يكون اول مجرور بالاضافة مودلاً لغيره  
اذا لم يرد ما قبل من قبل ما رتبته من اول من من من ولا يخاف  
ذلك وانما اخره ايجي عنه معنى التخصيص بالكتابة كما ذكرنا في باب ما لا يصرف  
يشمل الآتين والاضافة الى المتعدي اما مجرد الامام او مع اللام والماء  
معني من مقدار مع المجرور طالع ما هو له تذكيراً وتالياً واقراداً وممثلة ومجسدة  
مجرد الله ما والحق من اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العالم والحق  
اللام والاضافة اذا كانت بمعنى المظالم العظمى قال في معنى ما طالع ما مدد  
وقال وان دعوت الى علي ومكره نوما سراه كرام الله من مدد مدد وانما جاز  
ذلك لانها على في السمع المذكور في ما يجي عنها معنى التخصيص والاضافة في قوله  
وقوله الناس حسا فخرى بالالف وسوى في قوله ولا تحرون من حس سوي  
ولا تحرون من عظم من ليس ما عاب احس واسم من مصدر ان كارجي والعري  
قوله ولا يعمل في مظهره لا ادنى في المعنى المستفصل باعتبار ان

على نفسه باختيار غيره من غير ما رايته رجلاً احسن في عمله الكل منه في عين زيد  
معنى احسن مع انهم لو رفقوا لصلوا بينه وبين موله ما حسي وموكل كل ذلك  
احسن في عمله الكل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايته كعين زيد  
كعين زيد احسن فيها الكل مثل قوله روت على دادي الساع ولااري كوداي الساع  
ولااري كوداي الساع من لطم ادا ما اقل به ركب ابوه ما واخوف الامام  
انما صار ما علم ان افضل التخصيص ضعف مثله للفعل معني ولا سم الفاعل على  
كما تقدم في القصة المبهمة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الا شراً الا شروط  
كما يجي وكلي بونس عن ناس من العرب فلهذا اعتدوا تلك الشرط نحو روت على  
افضل منه ابوه وبزجل بغيره من ذلك المشهور وبرزع المفعول المسر الذي هو  
لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة الفاعل ولا الى المفعول به فكلم مفعول على  
لا صفة بل ان وجد بعده ما لوسم ذلك فافعل ذلك على الفعل انما صيب له  
تعالى ما علم من الفعل اي علم من كل احد علم من فعل وكذا قوله وامرنا  
بالسوف العواصم ولا ينصب اليه المفعول كالمس الوجه اما لانه لا ينصب المفعول  
فلا ينصب ايضا شبهه وانما لان نصب ذلك في القصة فرع اربع كما مر وسوطة  
لاضافة الى ما كان مرتفعاً به وبو لا يرفع الفاعل الظاهر ان بالشرط الذي  
وان رفع ذلك لا يضاف اليه بل وسعدى افضل التخصيص الى المفعول به الذي  
كان للفعل مل ما اقل باللام نحو احرب منك لزيد وذلك لضعف مثله للفعل  
واسم الفاعل واذا جاز لك اللاحق اسم الفاعل والمصدر باللام اذا بعد  
المفعول نحو خضري لزيد مع فهمه وجب ذلك في الافعل لضعفه وان كان المفعول  
لفعل اعلم منه معنى العلم والجهل بعدى اليه افضل المصوغ منه بالانحاء اعلم  
وكذا اعرف وادري واجعل ذلك افعالها ما ردت في مفعولها ان نحو  
عليه وحمل به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انما عالمه دجابل به وان كان  
المفعول به بعدى اليه الفعل نحو جريدي اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو  
امر منك ردد وادري منك ويعدى الى اول مفعول باب كسوت وعلقت اللام  
سلي التي في ان من منسوباً نحو اكسي منك لعمرو الساب واعلم منك لسطحها  
وكان القياس ان يعدى الى الثاني ايضا باللام لان الفعل لا يعدى بحرفي  
احسما من لفظا ومعني الى سمن من نوع واحد كقولهم ما او زمان او زمان  
فان لم يكونا من نوع كقولك دبت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك انس في  
العراف في هذا اذ في رمضان في الخامس من الجز من الكل واسم من الضمير



لأنه قد اختلف معاً الطرفين نحو مرتب زيد عمرو اي مع عمرو او لفظاً كما هو  
من البصرة الى الكوفة جازوا انتصاب الثاني عند الكوفيين بفعل تبعه بنفسه لفظاً الى  
وعند البصريين بفعل مقدّم لاول عليه ما فعل يكون المفعول الثاني لا فعل محذوف  
والفعل محذوف مع المفعول الاول اي انا انكس منك لعمرك انكسوا انتصاب  
سك لزياً على منطلقاً ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لا فعل به لا منصوب بالواو  
مع اللام اما مع اللام فلا ذكرنا واما منصوباً فلا لانه لا يتبع المفعول كما مر في  
صاحب المعنى لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر في باب علت قالوا في ان هذا  
موايد منكم علماء زيداً منطلقاً او علماء بان زيداً منطلقاً قلت احص من هذا الكلام  
من التكلف اعلم منكم بالطلاق زيد وان كان الفعل نفهم منه الحب او الغضب  
بعدى الى احوالنا على في المعنى اي الحب والبغض في نحو هذا احب الى دعي  
الى وزجب الى وهو بغض اليك او معك اليك واكره اليك لان افعالها  
الى الحب والبغض بل ايضا لقوله تعالى جيب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه  
كلها بمعنى المفعول كما مر واحد واحد قد مر انه غير قياسي ويتعدى وسعدى الى  
المفعول من اي فعل كان من كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لا فعل بصرفه  
على هذه الصفة وسبب افعال التفصيل اللطف لاكتفاء براهمة الفعل والى اليمين  
لا يجوز احسن منك اليوم راكبا والسر نحو احسن منك وجهاً لا متعبه بالكلية  
الفعل ايضا يجوز قوله حلاً قوله الا اذا كان الشيء الى آخره هذه شروط رفع الفعل  
لما عدا انما هو قياسي مسترابطا ضعف قوله بشي سور جلا في المثال المذكور وذلك  
لان ضعفه قوله وسواء في الفعل في المعنى لسبب اي متعلق لذلك الشيء والاسم في  
ان يقال في المتعلق ليس لا السبب واحسن في مثال المتعلق الرجل وسر الكحل  
الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل فله مفعول منه لسبب اي ذلك المتعلق الذي  
هو الكحل اذا عسر الاول اي صاحب الفعل وسور جلا في مثالنا مفعول قوله  
على مفعول منه التفسير لسبب اي هو اذا عسر الاول اي صاحب مفعول اذا  
عسر غير ذلك الاول وهو في مثالنا يكون مفعولاً عليه قوله متعباً صفة  
محذوف اي مفعول تفضيلاً متعباً اي لم يكن ذلك المتعلق بغير الاول مفعولاً  
حاله باعتبار الاول مفعولاً او حاله باعتبار الاول مفعولاً له بالاعتبار الثاني  
والمراد في مثل هذا المثال انما باعتبار الثاني في حاله وباعتبار الاول مفعول  
فالكحل الذي في عين زيد حصل الكحل الذي في عين جميع الرجال وانما قلت تحت  
الرجال مع الفتح جلا في المثال المذكور مفرد لانه ذكر في سياق النفي فيكون قد

ان قيل كيف قلنا بغير الاول وباعتبار غيره بقوله مفعول وقد اختلفنا على  
لا يتعدى الفعل نحو من من انفس الى اسمين من نوع واحد كما قلت باعتبار الاول وباعتبار  
الثاني حالان الاول من التفسير المرفوع في مفعول الثاني من قوله احسن اي احسن  
باعتبار الاول ومعباً به كما تقول به ضلت زيدا راكبا على عمرو واحلاً وسعدى قوله  
باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال عسر انت اي نظرت اليه وراعب حاله  
قوله لانه بمعنى حسن قال المص انما لم يجعل الفعل لانه لم يكن له فعل من ركعتي معناه  
حتى يعمل على ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المنبئة  
والمصدر واحسن منها بمعنى حسن لان المعنى رأت رجلاً احسن في عهده الكحل حسناً  
حسناً في عين زيد ففعل الفعل لان في هذا المكان فعلاً بمعناه قلت هذه الامة  
التي طلل ما لظرو في جميع افعال التفصيل فيلزم اذن جواز رفعه للفظاً سر مطرد او  
ذلك لان معنى مرتب برجل احسن منه ابوه اي احسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى  
احسن في عهده الكحل منه في عين زيد احسن الكحل في عهده الكحل منه في عين زيد احسن  
الكحل في عهده مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا الجليل بسوءه  
افعل انما على منافع ضعف متابعه لاسم الفاعل للاصطلاح الى العمل لانه لو لم  
يعمل لزم رفعه بالانداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قوله مرتب برجل احسن منه  
برفع احسن وجملة صفة لظواهره ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق بحسن  
مدح صفت من العاقل الضعيف ومحموله بحسنه ولا يجوز ذلك بل لا يجوز ذلك في  
العاقل لقوى نحو زيد كان عمرو ضارباً واعى منها بالاحسن لا يكون من محمودة  
ذلك العاقل لانه لا يعلق له بذلك العاقل بوجه كيف والكحل مبتدأ او اصل  
خبره فله صلة به من هذا الوجه وعند الكسائي والقراء ليس الفصل بينهما احسن لان  
الابتداء معمول عند ما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قد مر منه على الكحل  
حتى لا يلزم هذا المحذور الفصل من العاقل والمفعول عند بسوءه ما عرفت  
التفسير في منه راجعاً الى غير مذكور ولا يجوز هذا التعليل لظرو لو كان المراد معناه  
نحو مرتب برجل احسن في عهده الكحل منه في عين زيد وفعل عن الربا في جوار كونه  
والساج لم يرب الا في النفي ولا منع ان يعمل في ذلك بقية النفي وان لم يكن  
مرتباً فيه نحو فم رأت رجلاً احسن في عهده الكحل قوله ولك ان تقول معنى اي لك  
في مثل هذا المثال المسبوطة بالضموا بالذكورة او حيا احسن من الاول وسوان  
محذوف المفعول المجرور من حرف الجر اذ اخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول  
فيقول بل قولك منه في عين زيد من عين زيد وسعدى حذف المضاف اي من كل



مدللة لفصل الكل على الكل لا الكل على العين ومن التفصيلية مد حل على المفصول قوله  
وان قدمت اي لك عباره بالما حصر من ان لا موان تقدم الاسم الذي قلنا انه  
غير الاول على افضل التفصيل داخل عليه كلمة المسد وحذف ما بعد السبب المرفوع  
من المفصول وغيره فقول مارات كعين زيدا حسن فيها الكل ومارب وان لم  
فيها فصل ظاهر لو رفعت الفعل لا ابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفصيلية  
مجرد ما مقدرة هنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة  
بدل من قولك كعين زيدا اي عينا كعين زيدا احسن فيها الكل وذلك ان  
مارات كعين زيدا اي كعين زيدا ولا زائدة عليها ومعنى مارات احسن منها اي  
ولا شلها فذف الموقوف في الموضوعين اعتمادا على وضوح المعنى فتقولك مارات  
كعين زيدا اي مارات كل عين انقص من عين زيدا وقولك مارات احسن من عين  
اي مارات كل من انقص من عين زيدا في الحسن فذا بدل الكل من الكل اي اليك  
لان الاول اسم لانك ذكرت لان العيون انقص من عين زيدا ولم يذكر ان العيون  
في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكل صفة لقولك كعين زيدا لانه يكون المعنى  
مارات مثل عين زيدا في حسن الكل فيها زائدة عليها في حسن الكل فيها وكيف يكون  
مثل الثاني في الوصف زائدة عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما  
في هذه العبارة من بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيدا عليه لان معناها كما قلنا  
كل عين دو هنا في حسن الكل فيها وهذا هو المتبادر لعمدة من قولك احسن  
فيها الكل منه في عين زيدا قوله كواي الساع واد ما انتصاب واد ما على الضم  
لااري وقوله كواي الساع حال منه لان صفة التكرار اذا قدمت عليها حسب  
على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان كقول كواي او الكاف اسمه ويجوز ان  
يكون عمرا لقولك عندي مثل زيد جلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من  
كواي الساع كما كان احسن في عينه الكل بدلا من كعين زيدا والتقدير اقل  
مسم كواي واخوف به رك منكم كواي الساع قوله ولا اري لو اد اعترافه  
حين الظاهر كلف المعنى كلف اي واد ما به كواي الساع وقت اطلاقه وما في قوله  
ما في اول مصدره على حذف المشاف اي وقت واد ما به موقوف واخو  
و هو معنى المفعول كما شئوا احمد قوله ما اري سا و لو معاد موبغلة من رك  
اي كمي معاد في اي كمي وهو منصوب على التضمن من قل كما في قولك ربح  
منك بما يكون في المعنى فاعلا معناه الى المرفوع باقل اي حسن بوجه اول  
تأية رك لوجه ولو عرت بالعارة الاولى قلت ولا اري واد ما اقل به

رك مسم كواي الساع كقولك مسم ما من ايام احب لي الله فيها الصوم منه في عشرين  
الجز ولو عرت العارة الثانية قلت ولا اري واد ما اقل به رك يات من وادي  
الساع **قوله** الفعل على دل على معنى في نفسه مقترن باحد لازمة الثلاثة وهي  
دخول قد والبيد سوف والجوازم ولجوى ما دخلت وما رانا نبت لما كره في قوله  
في نفسه خرج الحرف وقوله مقترن باحد لازمة الثلاثة في الماضي والحال والمستقبال  
خرج به الاسم وكل اعراض ورد على طرد هذا الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو  
اسم من الاعراض بالمضارع والافعال غير المتصرف كعسى وشبهه فهو وارد على  
عكس هذا الفعل اعني على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعراض بالمضارع  
والافعال غير المتصرف كعسى وشبهه فهو وارد على طرد هذا الفعل اعني على قولنا كل  
فعل فهو مخرج الجواب عن الاعراض ما تقدم في هذا الاسم واما انقص قد  
بالفعل لانه موصوف تحقيق المصروف والتوقع في الماضي ومع التثنية في المضارع  
واما البين وسوف هما هما سوف حرف السمعين ومعناه ما هو الفعل الى الزمان  
السمعيل وعدم التضمن في الحال ليس الحان اي وسعة وسوف كترعسان  
البين ويحذف سوف كحذف الفاء يقال سوف وقد يقال سي تلب الواد ما  
وقد كحذف الواو وسكن الفاء التي كان حركتها للسكنين نحو سوف الفعل وحل ان  
السكن منقوص من سوف دلالة تحليل الحرف على لغز وانما احصا بالفعل كونهما  
موصوف عن لدلالة على ما خالف الفعل من الحال الى المستقبل واحص الجوازم فقال  
لانه لا حرم في الاسماء وانما لم يدر عليها الحزم لان الاسم لا صالحة في الاعراب سوى  
الطرائف فاردوا ان يصفوا من الافعال الموصوفة بالاسم حركة للدلالة على  
فرعها فصفوا الحركة التي لا يعملها بالاسم اذ هي اعم منها بخلاف التضمين الفتح  
فانها لو صمدت في الفاعل والمفعول فلا تعصب الجرد لم يبق بعد الرفع والطلب  
حركة اخرى على الكلمة على اصلها من السكون فسمى ذلك السكون الحزم ولو لا  
كرامة الخروج من اجتماع الحان لم يدر ما يكون المضارع المسمى مجورا اصلها على  
ان عمل ما مسمى جاز ما لم يظهر فيه لفظا لا عدرا وذلك لان اصل كلمة اسم كات  
او فعلا او حرفا ان يكون ساكنة لاخره لهذا لا يطلب العمل للبناء على السكون وانما  
سمى العامل فاعلا لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حاله المعزى لفظا او تقديره  
ثم يقول ان لم يرد لم يرم ولم يمس مسمى كاع وادم واحسن وانما حذف الآخر  
يكون فرقا بين العرب المقدر اعابه والمسمى ذلك لانك كحذف في الفعل على ان  
اذا كان حرفا لوسم سكونه لانه لا سعمال الحركة عليه لا لسا ادي حرفا لعل السكون



مسما على انه كالمس الاعراب فيه لظاهر ليس مقدر ايضا لزال محل الاعراب اي  
الاخر على خلاف ما سيجي ولا يصح فانك العصب حرف الاعراب يكون لا عاربه  
مقدر ان قبل لا سلم ان العامل انما يكون عامله العصبه اخرا الكلمه على وجهه  
انما يكون عامله العصبه عن حاله الى اخرى سوا كانت الحاله الاولى اصله  
الكلمه اي السكون او حاله اخرى عاربه حاصله لما قبل دخول العامل فيهما  
الجازم عامله العصبه آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقه الاسم  
معه عن العامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على  
عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنها اذ العامل عند التجرد عنها هو  
موقه الاسم يكون الجازم عاربا على الرفع قلت ليس نوال الرفع اذ الجازم  
وهو ما يليه بل هو موقوف الى زوال عامل الرفع اذ الجازم اذ الجازم اذ الجازم  
فزال الرفع في الاحكام اذ الجازم فلما زال عامل الرفع قد يكون اذ الجازم  
ايضا فيلزم ان يكون انما طلب جازما اذ يصح في معنى قول النحاة ان يقال  
ان نصب رطل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم رطله لا الى بدل فلم  
انما نصب جازما لان تعريفه بالوجودي اذ في من تعريفه بالعدم في لما  
لم يكن الجازم اذ وجودي عروبه بالعدم في فسمي جازما لا الة يلزم على هذا ان  
يكون الناصب في نحو ليضربا ومن يضربوا ومن يضربا جازما لا الة الرفع  
لا الى بدل ولما احرازه من الكسبي وهو ان ايقاع المضارع بحرف النصب  
فيكون الجازم الطاري سبطا لرفع الاسم موقوف عامله وما حاله بعد ذلك  
من الحذف فكل زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرفع لان عامل  
الرفع ما مع الجازم فكيف مع زوال الرفع الى زوال عامله لم يزل  
المذكور قوله ولو في ما قبل معنى الصلة بصير الرفع الى زوالها  
بالفعل لان الاسم سمي مساه ومجموعه جميع السلا الالف والواو فلو لم يصر  
الرفع الى زواله في جميع في المسمى الفان وفي الجمع والواو فان لم يحدف احد  
اسمها وان حذف النصب قوله وتار النابت انما كانت انما انما سكنت  
لمفرق بينها وبين الالف الا حقه لا سم وكانت او الى السكون من الاسم لفظه  
الاسم وعمل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مني على ان  
مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو قوله ما دل اي فعل دل على لا معص  
ما سمي ونحوه وانما لم يحج الى التحريك بلفظ الفعل لا في قسم الافعال قوله  
قبل زمانك اي قبل زمان ملفظ التلقظ لا على وجه الحكاية بل قبل في نحو

خرجت في قولك اليوم لقول زيد بعد عذر حجب في قولك محرج ما ضان لم  
دل معنا على زمان قبل زمان ملفظك به لانك جازم وزيد يلفظ به لا على وجه  
الحكاية قبل على زمان ملفظ به مخرج ايضا عنه نحو اخرج في قولك اليوم قال ردا له  
من اس اخرج عدا فانه ال على زمان قبل زمان ملفظ الحكاكي به واكر ما سمي في  
الاعراب على ما مثله لفعل هو الماضي نحو بعث واشترت والفرق بين لفظ الاعراب  
فانه لا خارج له بعد مطالعته على السمع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ هو حله  
فلهذا قبل ان الكلام الاساسي لا يحتمل التصديق والكذب وذلك لان معنى التصديق  
مطابقا للكلام فيخرج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن متناك خارج فكيف كان  
المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي صرف الى الاستقبال بالالف والطلب ما واما  
نحو حركته واما امر الخو قول على في السمع احرار امر وده اسمي احاء بنفسه  
شعره اليه ايضا بالخارج عن الامور المسعلة مع قصد القطع لوقوعها لقوله تعالى  
ونادي صاحب الجنة وسين الذين والعلة في الموضوعين ان من حيث ارادة الشك لم يزل  
الفعل قطعا كانه وقع ومعنى ثم هو محر عنه وشعره اليه ايضا اذا كان متقبلا لاد  
ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلما يلزم تكررا لا كما يلزم في ال  
النافي على معناه قال والله لا عدم بعد ما شعره سبط اليه ايضا من قول ان الله  
وما سمي معناه وبداخل ما القابته عن الطرف المضاف نحو ما در ساري وما د  
السموات والارض لتفنيهما معني اي بان كانت كثيرة او قليلا وقد شقي بها على  
المسمى كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت عليهم فمحمّل المعنى والاستقبال بعد  
سنة السوء نحو سواه على وقت ام قدرت وبعدها وحيث لان في الثلاثة والحكم  
وبعد حرف المحصن اذ محتمل الطلب والشرح كحاجتي في الحرف وكذا اذا كان صلي  
عام موجب اذ حقه لشدة عاقبة كذلك نحو الذي ابي فله درهم او كل رجل الى  
فذلك اذ رسم لان فيما راع الشرط كما ذكرنا في باب البتة قوله بنيت على الفخ اما ساد  
فعلني الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بيان على الحركة فلما بينه لا سم لوقوعه قوله  
نحو رجل ضرب اي ضارب فالضارب لما فيه المشابهة ان سمي الاعراب وهو  
شابهة ما سمي البتة على الحركة وايضا لوقوعه موقه المضارع في المواضع كقوله  
فل وحسن بالغض لعل الفعل لفظا اذ لا يحد فظا لما ساكن لا وسطا بالاصالة  
ومعنى بل لا تسمى المصدر الزمان والطلب المرفوع واما والنصب لسرا فاذ اقبل  
ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهية اربع متحركات فيما سوا كلمة واحدة وانما كان  
الضمير المرفوع المتصل بكثرة الكلمة لان الضمير المتصل سوا كراهية ما قبله كما مر في باب المتحر







والا لثاني غير ما في قول المونث يكون للاربعه لو احد المذكور مساه  
ومجموعه وجمع المونث قوله وحرف الغارعه مضموم في الرابعي سوا كان حروفه  
اصليه كيد خرج او فيه زائد ككرم واصل ما كرم وقطع وصال واصل لا فاعل  
ثلاثي في رابعي فحرف المضارعه في الثلاثي لان الضم لجمع هو الاصل وكان  
بالثلاثي الاصل اول او الرابعي اقل فاحتمل الاصل الذي سوانضم وركبوا  
لان الاربعة من حروف المضارعه تسعمل عليها كحروف المضارعه الا الاربعة  
لغيرها من اذ كان لما في كسر العين كما في في التصريف وكسرون الاربعة  
ايضا اذا كانت بعد ما اخرى فلما ضموا في الرابعي الاصل حروفه على عليه  
الرابعي لمزيد فيه كفا على ويفعل وتفعل وهي جزا رابعي على اصل الفعل  
واما ابراق بهرلق واسطاع يسطع فرباعي زيد فيه الطرفان على غير القياس  
كما في في التصريف انتا الله ولا تعرب من الفعل غيره قد تقدم عليه قوله اذا  
لم يمتل به نون تكميد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل بنون التاكيد فقال  
جمهورهم انه مني لم يمتل مع النون ومصدره مع كالكلمة الواحدة ولا اعرب  
في الوسط واما النون فخوف لاحاطة في الاعراب ففي احوال من قبل فلما  
حاطها اهل اللغة على النون كما تعرب الاسم المونث الاربعة على الاربعة لا تركها اولها  
اعرب مع هذا المصراع على قبل المونث النون كما اعرب الاسم مع امره كقول  
على قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب الفعل فمع فروع على اعرب  
الاسم بعد ما يمكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فرجح ان  
الفعلية وضعفت مثابته الاسم وهذا على ذهب البصريين واما لان على  
الفعل ليس ظاهر ظهور على اعراب الاسم والاكثرا فاعل مسته فرجح الى الاربعة  
لانه في سب وهذا على ذهب الكوفيين هذا مع ان تعرب واحدا اخر الى مركب  
اعراب قبل النون كما اعربوا قبل النون فرجحوا ذلك الداعي موجب ابتداء  
مع ضعفه وسوا سعال قبل النون الموكدة بالركب المحلقة للفرق من المونث المذكور  
والجمع المذكور الواحد المونث فتخو في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث  
لاجل الفرق ولان كان اصل الاسم الاعراب لم يمتل مع النون مع الفعل  
مع النون وايضا لم يكن للنون مواتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقت في  
الاضافة مع الاسم وضعفت المصراع لم يمتل مع النون كما اعرب على اناس  
وقال بعضهم جميع اصل به التثنية من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم  
مع النون مواب كس لما اصل حرف الاعراب بالركب المحلقة قبل اعراب الكلمة

لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو علما على على سب لصح قال بعضهم  
مع النون مني للتركيب اذا اسد الى الالف نحو بل لصران او الواو نحو بل لفرعون  
او الواو نحو بل لفرعون لان الضم الاربعة مني التركيب لصلها معهما والمجوز  
لما كس في حكم الاربعة نحو نضرب ونضرب كحسون وحسن فالمسند الى احد الاربعة  
الاربعة معرب مقدرا لاعراب لاسعال محله حركة الفرق فان قيل فاذا كانت  
فلما لم يمتل النون من الحركة كما عوض في نحو لصران ونضربون ونضربون لما اسعمل محله  
الاعراب اي لام الكلمة بالحرركات السابعة للحروف التي هي حار ظلت كراهية لان  
التثنية واما لم يمتل الاعراب عند مولد على نون ان كبد كما دار على تاء السب  
واما التثنية لساها التثنية للنون والاعراب قبل النون لا عليها ولما لم يمتل  
الثاني نحو لفسقا قوله ولان نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل يمتل  
قال يمتل ان لصران ساء صرن نون ان لا يسكن آخره وان لم يمتل فيه اربع حركات  
علا على نون جاز ساء ايضا محلا عليه واذا جاز لك ساء الاسم بالفعل احرار  
اصل من البناء مع ان هناك داعيا الى ساء وهو الاصل محله الاعراب اكان  
لما لم يمتل نون وقال بعضهم موزع لضعف على البناء ففقد الاعراب لاربعهم  
محله التكون ولم يمتل النون على الاعراب خوفا من اجتماع التثنية قوله واخر  
رفع ونصب وجرم فالصحيح المجرى ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث  
والنقطة التكون نحو تعرب والمتصل به ذلك بالنون وهذا نحو لصران ونضربون  
ونضربون والمعلل بالواو والباء بالفتحة تقدير او بالفتحة لفظا والهدف والمعلل بالفتحة  
بالفتحة تقدير او بالهدف قوله فالصحيح المجرى الى آخره تفصيل للنوع الافعال  
باعتبار الاعراب لان الاعراب تختلف انواعها كما اختلفت في انواع الاسماء  
فما لم يمتل في الاسماء ومن ههنا التثنية والتقدير في كل واحد من تلك الاسماء  
لشواكة امة بخلاف الاسماء فان من هناك التقدير ولم يمتل التقدير لعدم  
قوله فالصحيح المجرى احرار عن المعلن نحو يمتل ويرمي ونحو فانه ليس بالصيغة لفظا والتكون  
حرما قوله المجرى ضمير بارز احرار عن المعلن على الضمير بارز المرفوع ثم من ان  
ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والجمع والمخاطب المونث نحو لصران  
ونضربون ونضربون واما احرار من هذه الامثلة الخمسة لانها تكون بالفتحة والنقطة والتكون  
لان لو سكت على قوله بل بالنون وهذا كما في انا فانه الضمير بارز لان لو قال المجرى  
عن ضمير سكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المسند بوزيد تعرب وانه لضررت  
تعرب وانعرب وتعرب بضمه والنقطة والتكون لان لو سكت على قوله المجرى من



ما روي ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنسوب نحو ضربك بالضمير الفاعل والكون  
قوله المتصل به ذلك في المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف الواو  
والا في الالف الخفيفة ربيع بالتون ويصعب ويحرم حذفها وانما اعرب هذا بالتون  
لان لا اسفل محل الاعراب وهو اللام بالضمير لئلا يسبب الواو وبالفتح لسبب الالف  
وبالكسرة لئلا يسبب الواو لم يكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه ملابسة حتى يمنع  
الاعراب بالكتابة فصل التون بدل الرفع لثابتته في الالف الواو وانما حصل هذا بالبدال  
بالفعل اللاحق به الواو والالف وانما ادون بدعوا ويرى ونحشي والقاضي وغيا  
وان كان الاعراب في جميعها مقدرا لم يمنع مع كونها موحدة يكون الفعل اللاحق به  
ذلك الضمير كالاسم المنفرد بالجمع بالواو والتون وذلك لكون الف نصرا من متباها  
لالف ضاربان وادون فتكون متباها بالواو ضاربان وان كان بينهما فرق من  
حيث ان اللاحق لا سم حرف وحمل الالف على الفعل على اخوة الالف والواو  
في الحاق التون بما وانما جاز وقوع علامه رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو و  
والالف لان الضمير المرفوع المتصل وكامل وحاصه اذا كان على حرف ولا سيما  
كانت تلك الحرف من حروف المد واللين فالكلمة بها كمنصور وعار وسكين وسوط  
التون في الهمزة تكون علامه الرفع وكذا في النصب لان علامه الرفع لا يكون في  
حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع التاصيب وجاء الفتح في موضعه وفي  
الامثلة الخفيفة زال الرفع الى دل فصار النصب وفي الامثلة الخفيفة اذن في صورة  
الجزم وحذف هذه التومات الخفيفة مع نون التاكيد اما لان الفعل مسمى معبها فلا  
يكون في الشيء علامه الرفع وانما لا يجمع التومات ههنا من قال هو ضرب مع التون  
ويكون الاعراب مقدرا في قاض ويكسر التون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا  
حرك فالكسرة في ذرى في السواد اعمى وفتح الواو والياء حمله على نون  
الجمع في اسم ودر حذفها لا لاكتفاء المذكورة لطا وسرا قال مساري  
ومسى على ملوك بالضمير المك الذي قوله والمقتل الواو والياء بالضمير  
اسفل الضمير الواو والياء بعد الفتح والكسرة ولم يسفل الفتح بعد ما لمعها  
ورما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما ظهر في الاسم جارا وفيها  
قال حوري يمين في الصحراء وبعد لاجل الضرورة كسر النصب الواو والياء نحو  
قوله ابي اقدان سمو امام ولا اب وكذا في الاسم نحو قوله كان ادم من الاعاء  
العرى ادمي جاز ساطع لورق وقد يقدر في السدة ايضا كسر النصب كقولهم في  
المثل عط القوس وما وكذا المصدر في الضرورة رفع طرف النصب وجوه فان يكون

اسم من سمعت انما من بعد ولا اعل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في  
الجزم لان الجازم عند حذف الرفع في الآخر والرفع في المقتل بحذف الساكن  
قبل دخول الجازم فلما دخل لم يحد في آخر الكلمة الا حرف مله لثابتته بحركة فيها  
وقد لا حذف الالف في الضرورة وقال ولا رما يادلا على وقال المسم  
والا ما سمى فعدرا انما كانت بحركة فحذف حركتها للجزم او يقال ان الحروف مله  
للجزم والحروف الموحدة الا لا ساع كما في قوله من حيث ما سلكو ادون انما طور  
وقوله من من دري عصب حمره وراجا نحو لم ياتي في السدة قوله ويرفع كذا  
من التامب والجازم نحو يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو الجزم عن  
العوامل كما هو مذهب النحاة كالأما الى ذلك المذهب ولعل احصاء احصاء  
الاعراب لهذا الحسب من الاعراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان الف  
يؤخر موقع الاسم سواء وقع موقع الاسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب وهو  
منصوب نحو ضربت برجل نصرب وانما يقع بوقع موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم  
فامتلأ اسم الاعراب الاسم واوجه ومواقع ذلك الاعراضات مثل ان يقع  
في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو يقوم وفي  
يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويكن الجواب عن نحو الذي  
نصرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لا تلك تقول الذي ضارب هو  
على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا فانما ان الزيدان وكلمة وقوم موقع  
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما خبر الاعراب مع تقديره فعلا وانما  
يقوم ان يقوم مع التمس واقع موقع قائم لا يقوم مدد والين صار كاد حرا  
الكلمة ولم يترك كاد زيد يقوم ان اصله صلاحة وقوم موقع الاسم كما في قوله وكاد  
اما وانما عدل عن ذلك الاصل كما يجب في باب افعال المقارنة قال الكسائي  
الرفع فيه حروف المضارع لا تنادى خلف في ادل الكلمة فحدث عدوها اذا اصل  
انما الفاضل وانما المصدر ولم يكن فيها هذا الرفع بل حذف مع حدود الحروف  
فاحاله عليها اولى من احاله على المعنوي المعنى كما هو مذهب البصريين والقراء واما  
علا على النصب والجزم لضعفها ومردودها كذا الكلمة ويتبعين المضارع للمال  
والعوامل في مقامها من الظروف لئلا يخلط باللام لا ابتداء عند الكوفيين كما هو  
بعضهم يصححها الى سمعته ليس بزيد يقوم وما نحو ما يقوم زيد او بزيد يقوم  
او ان يكون يقوم زيد عند البرد قال ابو علي ان لطلب التفتي بالفتي الى دل وفي  
الكلام على ما في ما وبني الكلام على اس في باب مخلص للاستقبال لطلب سفل



فما ضرب عددا نحو د و ما سادته الى متوقف يقوم القيامة و ما سادته طلب الفعل و لا  
في الامر و التثنية و العدد و التخصيص و التثنية و التثنية و الاستعانة لان طلب الفعل  
وكونه و عدد القولك و اعداد الكرمك و احسن البك و سولي التاكيد و لا م القسم  
الظلمة لو كره و هو ما لم يكن ما لم يحصل نحو و الله لا ضرب على ضعف و لا ضرب و انما  
الحاصل في الحال فهو ان كان كمالا للتاكيد و ذلك بان كسر الخطاب ان الى اصل  
في الحال متوقف بتاكيد لكنه لا كان موجودا و لكن للخطاب في الاغلب الاطلاق  
على ضعف او تعميم نوكد و اذا كان جواب القسم ما فهو للحال لان ما في الماضي  
ظاهرة كما مضى في ما ساد و صرف المضارع الى الاستعانة لكل ما ساد و جائز  
كان اذن التاخرية علامة للاستقبال و اذا رفع المضارع بعد ما فهو للحال  
ايضا لمصدرية نحو قوله تعالى و ذو الودعين قيدون و كذا لكل اذا  
وان لم يعمل الا لوقائها متوقفة لتشرط في الماضي و يجب ايضا كون الجواب  
لانه لازم الشرط الذي هو متعطل و لازم التثنية و اوقع في زمانه و يحصل الضم  
المتعطل في سبويه و من بعد و بلا التثنية ايضا و قال المالكي مل معنى على صلته  
الى ال و ليس بعد كقوله تعالى و لا اقول لكم عندي خزائن الله الاية و يعرف  
الى المعنى بكم و لا الجازمة و قال بعضهم مل مما دحلان على لفظ الماضي و يعلى  
الى لفظ المضارع و معنى المعنى كما كان و الاول الى لان قلب المعنى غير ممكن  
و يعرف ايضا الى المعنى لمو عال و ما و در ما فانها موضوعان للمضام  
قوله و يتعصب بان ولى و كى و اذن و بان مقدرة بعد حتى و لا م  
كى و لا م الجود و الغاء و الواو فان مثل ارد ان يحس الى و ان تصوموا الى  
يقع بعد العلم مخففة من التثنية و ليست هذه مثل علمت ان سيقوم و ان لا يقوم  
و ان يقع بعد لكن فيها الوجهان و ان معنا يلقى المستقبل مثل لن ابرح  
اذا لم يعتمد ما بعد ما على ما قبلها و كان الفعل مستقبلا مثل ان تدخل الجنة اذا  
دقت بعد الواو و الغاء و وجهان و كى و مثل سلك كى ادخل الجنة و معنا ما  
السنة ذكر التواضع حكمة ثم ذكر ما عمل منها فخر ثم اعد تعصل و هو قوله  
فان مثل ارد ان يحس الى فخره قوله و اننى يقع بعد العلم مخففة من التثنية علم  
ان التثنية تقع و وقعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها و خبرها في موضع الفقد  
و كان معمول الفعل و لا نحو عندي ايك قائم و لولا ايك قائم و سوارها  
مفعول فعل المحس نحو عرفت ايك خارج و علمت ايك داخل او معمول فعل ايك  
فوق ملكتي في ايك سلم و قال سبويه ان ينعف ان يقال رحواد اطع او حسد

مصرف

او ايجابك لفعل وقال جابر الله ان الفعل الذي مد على ان المقصور مشدود  
 كانت ومنه فجب ان تشاكها في التحقيق وفيه نظر لقوله ودد وما يعنى لو واده  
 بما في ضمير الى حصة عالم وفي جميع البلاغة وردد ان احي فلانا كان حاضرا وكذا  
 في تعميل المص للتع من ذلك لقوله لو قلت اننى انك يقوم مكانك كالمصاد  
 قال لان التنى يدل على توقف القيام وان على سوب خبره وكيفية ذلك بالعلم  
 ان ان ال على سوب خبره وتحقيقه بل على ان خبره مبالغ فيه موكدة فضع ان هذا  
 الموكدة نحو قولك محض انك قائم وان سعى نحو قولك لم تب ان زيد اقام محض  
 الى المقصود فيقول اذا حققت المشددة لعاصرت خطأ فلا يقع مجروره بالوجه  
 كالمشددة لا لقول عبت من ان سحج ولا وددت ان سحج ولا رجوب لفعل  
 بعد فعل التحقيق كالمعلم وما لودى معناه كالمس والسبع والاكشاف والظهور  
 والظن الصكرى والاخبار والادار ونحو ذلك او بعد فعل الظن يتاويل ان لو  
 طرعا ما ساهما للعلم فلا يقول لعجنى ان سحج ولا وددت ان سحج ولا رجوب  
 سحج كما كس نقول لك في السطرية ذلك بعد التحقيق فاجبت لفظا ومعنى  
 المصدرية اما لفظا فطارد واما معنى فلكونهما حرفي المصدر فاراد الفرق بينهما كما  
 قبل المحقق فعل التحقيق ما لودى معناه او ما جرى مجراه من الظن الغالب ليكون  
 من اول الامر لان محقق لان المحقق ان المحقق التي فادتها التحقيق است اولى  
 قلنا لم يجرى بعد فعل التحقيق تصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن ما لودى  
 معنى العلم ففى المصدرية والمشددة والمفتحة ولم يصحوا بهذا الا ان الادولوه لا  
 الوجوب مظهر وان دخلت المحقق على اسمية لقوله ان نالك كل من محض  
 معلل او الفعلية الشرطية كقوله تعالى ان اذا سمعتم وان لو اسعوا لم يحاوا  
 الى فرق آخر اذا المصدرية بدم الفعلية المود له معها بالمصدر فلا يحل ان  
 على اسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية التصرف فان كان ذلك الفعل  
 غير متصرف كقوله تعالى ولم يبادى لم يعلم الى قوله وان ليس للاسان وقوله  
 او لم ينظر واى شكر والى قوله وان عسى ان يكون فاقرب اجلهم لم يحاوا  
 الى فرق آخر لان المصدرية لا يدخل على الافعال غير المتصرفه لانها يكون  
 الفعل بعد يتاويل المصدر غير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب  
 لفعل المحقق من الفعل انما ليس نحو علم ان يكون او سوف وقد نحو يعلم ان قد  
 ابغوا اذ حرف اننى نحو علمت ان لم يقر ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم  
 وذلك لان المصدرية لا يفضل بها ومن الفعل شئ من الحروف المذكورة



لكنها مع الفعل تاء بل المصدر معني فلا يفصل بينها وبين حرفها الصعها لا  
لو دى المصدر مع الفعل كما يجي على فلفصل لاسن المصدر والفعل لا تها  
لكنه دورا في الكلام تدخل في موضع لا تذهبها اخوانه نحو قولك حس  
مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المحقة فان كانت المحقة بعد فعل العلم وان كانت  
بعد فعل الظن جازان يكون محقة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسوا ان  
يكون قسمه قري بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسان ظن غالب فلا الناس  
على هذا الا في مثل هذا الموضع وبسبب الحاجة لهذه الحروف التي بعد ان المحقة  
حروف التعويض لانها كالعوض من احدى فنون ان وكما جازان لو دل الظن  
بالنظر غالب القرب من العلم فيقع بعده المحقة وذلك كثير قد يشك الخوف او  
الرجاء حتى يفي بالمسح فيقع بعدها ايضا المحقة كقوله فلا تسمى بالعلاء  
اذا كانت ان لا ادو فها جوز بعضهم ان لو دل العلم بالظن مجازا  
فيقال علمت ان خرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن السكيت  
المصدرية بعد فعل علم غير مودل يجوز ان يكون قوله فلما دى ان مراد بالمد  
موجود او سد مسامحة من هذا يجوز ان يكون محقة من غير عوض كما حكى البيهقي  
عن البخاري من علمت ان خرج بالرفع بلا عوض وذلك ما فيقول ان التي  
لست بعد العلم ولا ما لودى معناه ولا ما لودى معنى القول ولا بعد الظن فهي  
مصدرية لا غير سواء كان بعد فعل الترحب كسب وطعم ورجوت وادد  
او فعل بعد ما كقوله تعالى اولم يكن لعمياء ان يعلموا ان تحت وما كان  
جواب والالان قالوا لا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله على العلم  
وان يقوم خير من ان يعقد وقد يجي المصدرية ولا ينصب المضارع نحو  
قوله ان يقران على سماء وكما سمي السلام وان لا سماء احد او في  
حرف مجازي ان اراد ان سم ذلك المثل على المحقة او المثل على ما  
المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعد ما غير لاس حروف العوض  
لا غير وكذا ان كانت بعد ما لا دخل على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال  
لك وان كانت بعد ما لودى معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول  
كحقت نظر والمكس وظن وان كان فيه معنى القول كما مر دل  
واوحي وماري فان فيها علم وقال ما فيقول ان ولها فعل منفرد  
كما مر ان ليس عندنا في مفسرة او محقة فان ولها فعل منفرد  
من غير حرف عوض احملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا تخط

المحقة

المحقة لعدم العوض وذلك نحو قوله تعالى لودى ان بورك من في ان معنى اي بورك  
بمعنى المباركة ولو قلنا ان بورك معنى الدعاء في مفسرة او محقة وان ولها فعل منفرد  
من غير حرف عوض احملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا تخط المحقة لعدم العوض  
وذلك نحو قوله تعالى لودى ان بورك من في ان معنى اي بورك او معنى ما لاركة  
ولو قلنا ان بورك معنى الدعاء في مفسرة لا غير وكذا في نحو امرانه ان قم وذلك  
لان صله المحقة كما لا يكون امرا ولا نبيا ولا غيرهما فانه في معنى الطلب اجماعا فلهذا  
المصدرية ايضا على الاتح كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سبويه كون صله المحقة  
ذلك علم ان يكون معنى امرانه ان قم اي قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله  
تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا  
من ما او من المبار في بدو خبر مبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان يكون مفسرة  
او في حكمه نحو ما دى ان ما دى قم لان الفصل في انداء كلف الفصل كان الفعل اولى ان اذا  
ولست ما في معنى القول ولها فعل منفرد مجازا كونه محقة ومفسرة ومصدرية  
نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحي اليك ان لا يفعل فان كانت محقة فلا تشقي ولا  
يجوز ان يكون لشي لان المحقة لا يدخل على الطلبة فيرفع الفعل وان كانت مفسرة  
جازكون لا تشقي او تشقي فترفع او محرم وان كانت مصدرية انتصب الفعل نحو  
ما لا يفعل واوحي اليك ان لا يفعل ولا يجوز ان لا يكون لاسا فمحرم الفعل لا  
عند ان على ما تقدم فان ولست ما في معنى القول ولها فعل منفرد  
لغير لاس حروف العوض نحو اوحى اليك ان سمع المحقة او مفسرة وكذا قوله  
تعالى وتادبناه ان يا ابراهيم قد صدقت الروا لان الفصل في انداء كلف الفصل  
وان ولست ما في معنى القول واوحي اليك ان لا يفعل تصرف بل ولها اسمية نحو ما دى ان  
زيد في الدار في ايضا مفسرة او محقة ولا يجوز ان يكون مصدرية لوجوب دخولها  
على الفعل وكذا ان ولها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا  
سمعتم قول قل اوحى الي قوله وان لو استقاموا او اجاز لا تشقي ان نصب ان  
الاراد ما وجوز الكوفيين كون الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك انما انت  
الطلقت وقالوا في قوله ولا يجر منكم شأن قوم ان سدوكم ان في المحقة وكسر ما  
واحد ومنع ذلك المصرون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة انما  
ولا تقدم على ان الموصولة موصولة لاسا فانه في باب الموصولات واجاز الفراء  
ذلك مصدرية بقوله كان حراي بالعصا ان احل او قوله وسجاء عنك جازان  
سالي درهما داران او يقول لا يتعلق الصي ما ان احل او خبر مبتدأ محذوف



ما حله مقدرا وكذا جار منصوب ما ليس مقدرًا قوله ولين معناه اني لمسجل سي  
لنفي المستقبل ليقا موكد وليس للقد واما والتا سيد كما قال بعضهم قال القراء اصل لم  
ول لا تا بدل الالف فزنا في احدتها ويليها في الاخر وقال الخليل اصل لن لا  
قال رجى المرء بالان ملاقي ونوص دون امة المخطوب اي لن ملاقي وقال  
انه مفرد اذ لا معنى للمصدر في لن كما كانت في ان ولانه جار تقديم معمول بموله  
عليه على حكمي سبويه عن العرب عمر لن اضرب وتخلي ان نقول لا منع ان سكره  
بالتركيب عن مقتضاها معنى وعلا دمو وضع مسانف ولا دليل على قول القراء  
نقل المص في لا منع تقديم معمول ما بعد ما عليها فلا يجوز عمرا الا اضرب والاصل  
تقديم ما في خبره فالتنفي عليها الا كما ذكرنا في المنصوب على شرطه التفسير وان  
اذ لم يعتمد ما بعد ما عليها الذي ملوح لي في اذن وتعل في طي ان سداد  
حذف الالف المضاف اليها وعوض منها النون لما قصد جعله صالحا للجمع الا في الثلاثة  
بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعله فلو قصدوا  
الى لفظ اذ الذي هو معنى مطلق لوقف لفظ وحده عن معنى الماضي وعلو  
صالحا للزمان الثلاثة وحذف منه الالف المضاف سواها لانهم لما قصدوا ان يردوا  
به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما دل  
لك شخص انا اوردك فيقول اذن اركب ادر وروني اركب اي وقت رارك  
لي اركب وعوض النون من المضاف لانه وضع في الاصل لازم الاضافة  
ككل وبعض الالهام موبان واد مسي فادن على لعمري صالح لما مضى لقوله اذن  
لقام سري او للمستقبل نحو اذن اركب والاصل نحو اذن اظنك كاذبا  
واذن سبائي اذ في قولك حنفه ووسد الا انه كسر ذلك في نحو حنفه لكون  
في صورة ما اضيف اليه انظر المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة  
اليه كسره ما در قوله منك عن طلاك ام عمر لعامة وانت اجمع والوجه  
في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المنفي على الفتح معن على  
وس المعنى نقول سورة اذن وادنا من معنى الجراء لكونه كاذبا واما في حذف  
المضاف اليها فان الظرف الواجب ما فذة الى الجملة لمقطع على الاضافة لتعني  
الشرط وذلك لان كانت الشرطية والاضافة توحده في المضاف كحصول  
كان الجملة المضاف اليها اذ من حيث المعنى وسد منها النون في اللفظ  
تخلاف اذنا وبنينا وانا فلما يكون الغالب في اذن معن الشرط ولم يعمل  
فيه كما اطلق النجاة لا معنى للشرط في قوله ان فعلتها اذن وانا من الصائبين

واذا كان الشرط جازا ان يكون للشرط في الماضي نحو لو حسي اذن لا اركب وفي المستقبل نحو  
اذن لا اركب نصب الفعل واذا كان معنى الشرط في الماضي جازا جواره بحري لوني اذنا  
اللام في جوابه كقوله تعالى اذ لا ذنك اي ولو ركب الهم سا قبيلا لا ذنك وكذا  
قوله اذن لعام سري معسر حسن وليس للام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا  
كان معنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جوابها كما في جاز ان قال انك  
سبائي سكره اذن فلا ريب اني اذن صاصي ربي معاهدة رب سبائي من  
اسك الحمد ثم قد يستعمل بعد لودان ما كد اليها لان اذن مع نوسة الذي هو عوض  
من الفعل معنى جاز في الشرط المذكور مع فعل الشرط نقول لو زرتني اذن لا اركب  
وان حسي اذن اركب فكذلك كرت كلفني الشرط مع الشرطين لما كد ثم كما يجوز  
كله الشرط مع الشرط عامو جزاوه معنى نحو اركب ان اركبني واكرمتك لو اركبني  
جازا خرا اذن الذي هو كلفني الشرط مع الشرط عن حراة نحو اركب اذن  
وسط اذن بين حري ما سوجاره معنى نقول انا اذن خارج وان كان نحو  
ذلك لا يجوز في كل الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرسي ان بلغها دس  
كما جني وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا القول وانه اذن لا حرج كما نقول  
وانه ان كان كذا لا حرج ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم  
وجب تقدم ذلك انا في كلام المتكلم اذن نحو قوله ان حسي اذن اركب قال  
تعالى وان كادوا يستفدونك من الارض ليجزوك منها واذا لا يلبثون واما في  
كلام المتكلم اخر لقوله اذن اركب وانا اذن اركب في جواب من قال انا اركب  
ثم اعلم ان اذن اد ادله المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان ولا  
يكون لئلا فلا يضمن معنى الجراء كما نقول لمن كذبك بحديث اذن اظنك كاذبا  
فانه لا معنى للجراء بهنا اذ الشرط والجاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في  
القرودف النسبة ولا يدخل الجراء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في  
قوله تعالى فعلتها اذن وان من الضالين فلما احتمل اذن التي عليها معنى الحال وقصد  
التصميم على معنى الجراء في اذن لسبب المضارع بان المقدرة لا تنما لمخلص المضارع  
لا مستقبل فعمل اذن على سوا الغالب فيه اعني كونه للجاء لا سيما له حمل المضارع  
داك على الحالية الما بعد من الجراء وذلك بسبب نصب الما قبل بان التي هي على الاصل  
وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكانه في جواب الاخبار السك كما جني  
بلا قصد التمس على كون الفاء للسند وان العطف ضمرا بعد ما لدعي عن المضارع  
معنى الحالية الما بعد للمضارع من السند ومثله ايضا اتم ما قصدوا بالواو معنى مع



ومعنى لا اذ الى نصب الفعل بعد ما لان النصب مام التواصب اى ان المصدر  
اول فيكون معنى المصدر متواجدا مع الالف على الا على الا  
وكون او معنى لا اذ الى التمسح جميعا للدخول على الاسماء واذا جاز لك اخبارك  
بعد الحروف التى هى الفاء والواو ولو حتى فلم لا يجوز اعتبار ما بعد الاسم وانما  
لم يحرر الفصل من اذن والمنصوب بعده لان المقضى بصدده لما كان قطع  
للمصنف على ان اذن الجواز صار اذن لا مصابة النصب كانه عامل النصب كما  
فان السند وادوية جاز كما لم يفسد في الفعل فلم يحرر الفصل منها ومن  
الفعل فصار الواو الفاء واد وان كونا نصب الفعل التى لا لفصلها  
ويسمى الفعل الا ان اذن لما كان سماء مختلفا فواته جاز ان لفصل منه وبين  
الفصل باحد ثلث اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن دانته اكرمك ولله عا  
نحو اذن رحك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك كقوة  
بذره الاشارة في الكلام فلا يفصل منه ومن منصوبه بالظرف وبشيء فلا يقال ان  
عندك لفصل لا راد ولا يقال نحو اذن قما افرحك لان الظرف والحال اذن يكون  
معمولين للفعل الذى هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في خبره من خلاف القسم  
والنداء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يوسط اذن بل  
لان يتنصب الفعل على ما قلنا لوزن النصب على معنى الشرط في اذن والظرف  
مرساة المصدر فاذا اوسطه كل شرط متعق معنى شرطية الاصلية فكذا القول وال  
الى معنى لا افرحك فكيف شرطية العارضة فكما ضعف فيه معنى الشرط لم يراعى  
نصب الفعل بعده فصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الا  
بعد اذن ثلثة اشياء مصدره وذلك اذا كان جوابا وان ثلثة الفعل فيقول  
لهمما بغير القسم والنداء والنداء وان لا يكون للفعل حالا وانما اذا المصدر  
من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذا نزلت  
فقلك ولقولك يا ملى فاذا اكرمك جاز لك نصب الفعل وركب نصب وذلك  
مطقت جملة مسند في حيث كون اذن في اول جملة مسند هو مصدر فحوز بها  
الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله مستلطف حرف  
العطف بعض الكلام معن من متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكرمك  
لم يراع اذا لا يسمو الا في التام لا في خبر مصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل  
المنصوب المقدر المصدر متبدا خبره محذوف وجوبا فعنى اذن اكرمك حاله  
واجب وانما وجب حذف خبر المتبدا لان الفعل لما اكرم فيه حذف ان الذى

انما ان بعد اذن لا يسمو  
للمسقط بابتداءه ولم يخرج

سها بها ان يصلح للتبديلية لم يظهر فيه معنى لا ابتداء حتى الظهور فلو اراد المراد  
ويمكن ان الفعل متبدا وانما قوله لم يسمع بالمعنى خبر من ان تراه فساد وانما حمل على  
ادعاء ان ادوارا به محذوف المحلة المضاف اليها لظهور معنى الزمان فيها في جمع  
استعمالها كما في اذن فان معنى ان صبي اذن اكرمك في وقت الحكي اكرمك وكذا  
لورس اذن اكرمك ولا سماء في قوله تعالى فعلتها اذن وانما من الضمانين و  
قوله اذن اظنك كما اذا بالرفع فانها محضة للزمان ولا شرطية فيها وقلت بوجوب  
في الوقت الخارج جانب اسمها ولعل عن المار ان كان لا يرى الوقف عليها  
بالالف لكونها حرفا كان واجزا للمبرد والوجين وقال الفراء اذا عملها فاعلم  
بالالف واد الصها فاعلمها بالنون للامثلة بدار زانية وانما عملها فاعلم  
عنها وبحوز الفصل متبدا من منصوبها بالقسم والنداء والنداء لعل كونا  
غيرها فيها نفسها كان دلل اذ لا يفصل من الحرف معمولة ما ليس من معموله و  
قوله لم يسم في الشرط ان زيد اكرمك فهو غير المتعصب بفعل مقدر كما يحكى بعد و  
نحو قوله فان يحاك احاك متعصب القلب فلعنه ساء ان الفعل هذا مذهب  
يسويه وراه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سبويه وروى عن الخليل  
ان انتصاب الفعل بعد ما ان مقدر او منصوب سواء لو كان ان مقدر  
لما تقدره في نحو زيد اكرمك اذا اكرمك كما جاز في اذن اكرمك زيد اذن المعنى لا يحسن  
لوجه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم سون وروى الضا  
الخليل ان اصله اذن اكرمك كما قال في لن اصله ان وجهه ان يقال للمعنى  
معنى اللفظ فلم يلزم الفعل بعده و جاز وقوع الحال بعده وانما قلنا قبل ان نصب  
مع حصول الشرط افعلا لان سبويه قال زعم عيسى بن عمران ما من الوب  
ان افضل ذلك في الجواب بالرفع فاخرت بولس بذلك فقال لا سعدن واد لم  
لم يروى غير ما سمع هذا كلام سبويه قوله واذا لم يمتد بعده على قبلها بمعنى ما كان  
ان يكون بعده ما من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعده  
خبر لما قبلها نحو اذن اكرمك والى اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبر  
عما قبلها قال لا يعلني فهم شطرا الى اذن اهلك واطرا بنا وبل ان الخبر هو  
اهلك لا اهلك وحده وحده فيكون اذن مصدره كما تقول زيد لم يقوم قال  
الاندلسي يجوز ان يكون خبران محذوف اى الى اول ولا يحمل ثم ابتداء قال  
اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل اذ معنى الا الموضع الثاني ان يكون  
جزاء للشرط الذى قبل اذن نحو ان ماى اذن اكرمك وقول الشاعر ارحم



لا ربح روصا اذن رد وقد العزم كرويت يجوز على مذهب الكسائي ان يكون  
سرع مجزوما يكون لانه لا يتصل باللام فيكون لا منصوبا يكون جوابا  
كما هو مذهب في نحو قولك لا يكفر من دخل النار فيكون المعنى  
لا ربح ان ربح مرد وعند غيره رد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر كان  
المخاطب قال لا حره فاجاب بقوله اذن رد الثالث ان يكون جوابا للفعل الذي  
نحو اذن لا حره وقوله لس عادلي عند العزم مثلها والمسمى منها اذن  
امليا ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على قبلها  
بالاسم او على يقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو فعل اذن زيد عدا وليس  
اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو قولك ان ماسي انك واذن انك انك  
الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على الجزم فان نصب على الاستيفان وعطف  
اذن مع الفعل دسا كالمثل الشرطه كما ذكرنا على الجملة الشرطه والرفع على الفعل  
المستند بعد اذن اي اذن انك انك قد لمه وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومنه  
نفسه اعلم ان مذهب الانحش ان كي مثل في جميع استعلاها حرف جروا مع  
الفعل بعد ما سدر ان وقد نظره كما هي الكوفون عن العرب كي ان انك انك قال  
الكل اناس اصحح ما اسالك كما ان لو قد عا وقال اردت كما ان نظره  
فكر كما سادار لمع ولقد رتقتم اللام عليها في نحو كليلان سوادنا حره عن  
نحو قول كي لعصبي رقه ما وعدي بان كي السعد المآخرة في الاول بدل من اللام  
المتقدمة واللام المتأخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد بدل من اللام الحرف  
من مثله الموافق له في المعنى قال فهم اذا اصحح اصحح عاديا وعند الجليل ان  
ان نصب مضمر بعد ما بنا على مذهب سوانه لانا نصب سوي ان ومذهب الكوفون ان  
في جميع استعلاها حرف ناصبه مثل ان ولقد روت في نحو كما ان لو ان ان  
او بدل من كي وفي كي لعصبي بزيادة اللام كما في ردف كلم وفي كي ان الفعل على  
المنصوب كي مقرر وما منصوب ذلك الفعل كما في قبل لك حبك فيقول كمي اي  
كي فعل ياد او في اعدادهم هذا الفعل لعله اصول احده حذف الفعل والاعاء  
والث في نصب ما الاستشهادية متأخرة عن الفعل المقدور ولا نصب الاستعانة  
عليه ولما ان يقولوا المقدور كما لعموم الا ان يكون اذن متقدما على كي ان  
سرع اذ لا يكون سرعا مع كلمه واحدة للاستفهام كما في له ومه فان الجار والمجرور  
كلمه واحدة فيستطاع سدا الوجه عن المصدر اللفظي وان لث حذف الف ما كان  
غير مجزومة ولا نظيره في الكلام وعند سوي البصر من سوي قد يكون نصبه بنفسها

كان وجاره مضمر بعد ما ان فاذا تقدمها اللام نحو كليلان سوانه ناصبه لا غير على  
وليس فيها معنى التعليل بل هو متفاد من اللام واذ اجاب بعد ما ان في جاره لا غير  
معنى اللام للتعليل وهكذا في كمي ولاخر الاسم الصريح الا في كمي وفي غير هذه المواضع  
حبك كي كمي محتمل ان يكون ناصبه بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جاره كاللام  
مضمر بعد ما ان واللام في كي لعصبي بزيادة عند سيم او بدل من كي الجاره وان  
عند سيم في كمي ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما هو لا يتقدم على كي  
الفعل المنصوب بعد ما فلا يقال حبك زيدا كي لصرب لانها اما جاره او  
ولا يتقدم عليها معول ما بعد ما و اجاز الكسائي تقديم معول كي عليها واما قول  
انما اذا انت لم تنفع صرقا ما راد الغني كما لصد تنفع سرع لصد كافي  
دليل مصدره كي جاره اي كصير ومنفعه وجوز المبرد والكوفون نصب  
بعد كما على انها بمعنى لما والساد مخذوفه لتخفيف والسد والاعلم اناس كمالا  
لظلم او قبل بل الباصد ما سله بان والكاف للسده والبصر لول معول  
وسد ون لا يظلم اناس كمالا لظلم بالوجوه وقد يجي شرح كما في حروف الجر  
وعلى مذهب الجليل لا نصب المضارع الا بان ظاهره او مقدرة فيمكن  
يقال على مذهب ان المضارع اعزبه اما رفع او نصب اعزب بالرفع لما وقع  
بنفع موقع الاسم لان الرفع اقوى من نصب ووقوع موقع الاسم بنفعه في  
من وقوع موقعه مع غيره واعزب بالنصب لما وقع موقع ان موقع الاسم  
المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ماسي جواز لم يعمد ان  
لضعف المشابهة كما اخبرنا قبل قوله وحتي اذا كان مستقبل بالنظر الى قبله  
بمعنى كي او الى ان مثل اسلمت حتى دخل الجنة وليست سرته قبلها حتى ادخل البلد  
واسر حتى غيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتدا  
فرفع وحب السنه مثل مرص حتى لا رجونه ومن ثم اسع الرفع في كان سرى  
حي دخلها في اتا قصه واسر حتى دخلها وجاز في الاله كان سرى حتى دخلها  
وانهم سار حتى دخلها ابتدا بالرفع الى نصب الفعل بعد ما ضمرا ان اعلم  
ان هذه الحروف محلف بها اذا نصب الفعل بعد ما بعد الصريح حتى والام  
كي والام المحذوف حرف جروا والواو والفاء واو حرف عطف ولا نصب  
سوي منها بنفعه لان الثلثة الاول حرف جروا وسوي من عوامل الاسماء والثالث  
غير مختصه وشرط العامل الاختصاص بجاره ان ظاهره بعد لام كي خاصه في  
المواضع فمن ذلك انما غير عامله بنفسها وعند الكوفون ان حتى والاسم



سنت نفسها لقيامها مقام انما صب للام قامت مقام كي فعلت عملها  
حتى التعليق واما اذا كانت معنى الى مع عمل ان وفيها قالوا بعد لان الامل  
عدم خروج الشيء عن اصله واعضاؤه على اصله اولي بالتمسك الى اعتقاد  
خروج على ذلك الاصل وفيها اول البصر من تقدير انما صب بعد  
الخارج حتى ينفي على اصلها من الممنوع عن اعتقاد خروجها عن اصلها  
سما قد صب تقدير انما صب في خوفها للشيء عارده ولمعنى وفي قوله  
الا اي هذا الرأى احص الموضع على ان لام الجود ليست بمعنى كي ولا معنى ان  
وحتى للغة ليست بمعنى ان فكيف يحل ان في نصب على السامعنا وقال الكافي  
من من الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان لم يعد في نحو  
مطلع البحر مصدر حرف الجراي حتى انتهى الى مطلع البحر فلا رد عليه الا عراض  
في معنى ان عوامل الاسماء لا يعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفيين بل  
يرد عليه ما بها غير مختصة بغيره بل في مذهب بعد لان حذف الجار وابقا  
عمله في غاية الغاية فكيف اطرد بعد حتى والضاكف اطرد حذف الفعل بعد  
مع اقرار الاسم وعند الجمهور ان الفاء ولو او او ما صبه بنفسها وقالوا  
الافعال بعد هذه الاحرف مضمومة على الخلاف اي ان المعطوف بها  
صار مضافا للمعطوف عليه في المعنى في اللغة في الاعراب كما انتصب الاسم  
الذي بعد الواو في القول معه لما خالف ما قبله واما حصل النحافة بينا  
لها لانه طر على العا بمعنى السند وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى التثنية  
او للاسماء وقولهم في نحو لا تأكل السمك في شرب اللبن انه نصب على النظر  
معنى قولهم نصب على خلاف سوار وكذا انما انتصاب النظر  
في تخرجه عندك لانه خالف ابتداء الخبر لا يطلق على زيد انه عندك كما اطلق  
في زيد قائم ان زيد اسوا قائم والظاهر من مذهب ان جعل الخلاف امر معنويا  
تأصبا كما ان الابتداء عند اكثر النحاة يقع ولو ادب الخلاف الانتصاب لم  
يحر العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عرو ولا رد على الجمهوري الا عراض ونحو  
اختصاص العامل واحد الصلح لانه يقول ان هذه الحروف بعدة المعاني في  
المختصة بمقتضى المضارع واما نحو قوله تعالى فانتم فيه سواء ففعل وسون  
باب وضع الاسمية مقام التعليق كما في قوله تعالى ما اعلنى سرف وقوله  
فما لنفس لسا سعيها والرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على سبب البصر  
قالوا حتى حرف جر فلا دخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل

اسما الا بان او كي او ما او الواو لا يصح تقدير ما ولو لا انها لانصبان ظاهر  
تكتف مصان مقدرين مع ان لولا كي مصدره الا بعد فعل التثنية كما يجي ولما  
تقدير كي لان كي لا يعمل الا في مقام السند سوار كانت بمعنى ان نحو كي اقوم  
او بمعنى اللام على فذات معنى ان من غير سنية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله  
ردي كما لصدي وحالها على جمع السعال وكلم في عهد كما جاز اللام  
المنصوب بعد ما الفعل لغير السنية بعد الارادة ايضا لقوله تعالى انما ربه  
ليذهب عنكم الرجس ويذهب فعل الامر لقوله تعالى وامرت لا عدل بينكم تكون  
اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السند لم يصح تقدير كي  
نحو اسرحي فغيب الشمس فلم تنق الا ان التي هي ام الساب ولا تيب  
تقدير ما ايضا في غير هذا الباب نحو ولوعسى واحمر لوعسى وجعل السكوك  
فيه على ما يند اولي قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى قبله نحو سرت حتى  
ادخلها بمعنى ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مسبقا  
بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى  
الفعل الذي قبلها كما لدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السر  
مرفوعا بل لا ريب فيجوز انتصب سوار كانت وقت الاخبار ما ضيا او حالها او  
مستقبلا او لم يكن على احد الا وجه التثنية وذلك بان حصل منك السير اما  
للدخول على ان حتى معنى كي او الى الدخول على ان حتى معنى الى ثم ان عرض  
ما منع متع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حاليا ولا مستقبلا  
وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة معرفتها  
نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي تقع ما بعد ما المضارع  
مرفوعة كما ان او منصوبا لا محذور ان يكون اما معنى الى او معنى كي فاما  
اما مس عن قبلها او انتهاء له والسبب بع السبب وانها بعد البداية  
فان ولي ان جعل كون ما بعد ما مسبقا بالنظر الى قبلها جوابا عن اعتراض  
يورد فقره ان يقال انك اذا عرفت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان  
يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف سبب  
الفعل ان التي هي علم الاستقبال فجاب عنه بان الفعل مسبق فكيف ينظر  
الى حال السر لا بالنظر الى حال التكلم فلهذا جاز انتصابه بان هم اذا  
اردوا ان من متى رفع المضارع بعد ما ومعنى نصب قلنا ذاك الى  
قصد التكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال











والا كثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرفوا ما بعد فار البيه من الرفع  
الى النصب لا يتم قصد والنصب على كونها سببه لان المضارع المرفوع لا  
قرينة مخلصه على الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب النفا  
قلوا العود مرفوعا لسبق الي الذين ان الفاء لعطف جملة حاله الفعل على الجملة  
التي قبل فصرفه الى النصب منه في الفاء هي من غير معنى ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب  
ان منفرد وقبل الفاء المذكورة حمل ومخلص المضارع للاستقبال الا ان الفاء  
كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن وكان فيه سائر دمع جانب كون الفاء معطوف  
والعوده كونه مجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتداء محذوف الخبر وجوبه بالما ذكرنا  
في اذن وانما اخبرنا به على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على  
مصدر الفعل المقدم تقديره تقدير رزني فاكرمك ليكن منك زيارة ذكرا  
من لان فار البيه ان عطفت موقبل وهي انما عطفت الجملة على الجملة نحو الذي  
يطرحه فمصبوب زيد الداء وكذا تقول في الفعل المنصوب بعد واو الف  
انتم لما قصد وايضا معنى الجملة نصب المضارع بعد ما يكون الصرف على من  
الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انما ليست للعطف في اذن اما واد  
الحال واكثره نحو لما على الجملة الاسمية فالمضارع بعد ما في تقدير مبتدأ مجزئ  
الخبر وجوبه في معنى قد اقوم من قد قبا في اب في حال ثبوت قيامي اما  
بمعنى مع وهي لان الفعل لا على الاسم قصد واسما صاحب الفعل للفعل منصوبا  
بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر مصدر الفعل قبلها  
قاله الفاء اي ليكن منك قيام وقيا من لم يكن في هذا تقدير بصيغة على  
يطلع كما لم يكن في تقديره في الفاء معنى السبب بل كون واو العطف بجملة قبلها  
رجل وضيقه والاول في قصد النصوبية في شيء على معنى ان يحل على وجه يكون  
ظاهر ايضا قصد النصوبية في شيء على معنى عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فار  
السبب كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لا تبا في ما قبلها فيكون  
كما شرط الذي ليس متحققا لوقوع ويكون ما بعد الفاء كذا ما ثم حملوا ما قبل واو  
الجملة في وجوب كونها احد الاشياء المذكورة على قول فار السبب التي هي الكسرة  
من الواو في مثل هذا الموضع اعني في نصب المضارع بعد ما وذلك لما قبله الواو  
للفاء في اصل العطف وفي حرفه بعد ما من بين العطف قصد السبب في احد جهات  
في الاخرى ولعرب الجملة من التقيد الذي هو لازم البيه ثم اعلم ان ما كان بعد  
الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبه ما جاز الفاء مع ما بعد ما انما اتصالا بما قبلها

الجملة الحرة بالجملة الشرطية في هذا الجواب لا يجوز في الجملة الجارة وذلك  
يفصل بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو بل عطفي فاما كبحج ومن كرك  
رورني وكيف فاسمك محذوف لم فاسر سرق يجوز ايضا حذف الفعل المسحوم  
هو صوح ولقيام هذا الجواب مقادير في اللفظ كالمحذوف ما هو كالشرط لقول من  
فاسر سرك اي سري سركا سركا ولا يجوز شي من ذلك في صريح الشرط والجزاء  
لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا جواب  
ايضا انشي الواحد نحو اني نقوله تعالى ولا تهرد الذين يدعون ربهم خوفا  
فيكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم من شيء فتذرهم في حيلة من سبغة  
منها ويجوز ان يكون فيكون عطفا على لظروا انما لم يجب نحو اني لان كذا شرط  
والجزاء ولا يجب كذا الشرط نحو اني ومعنى انشي نحو ما ما في فخذ ما من  
ما ما كذا ما اسعي الحديث لا تنقار شرطه وما لا مان كقوله تعالى لا يقضي عليهم  
يفعلوا هذا هو القياس وذلك لان الفاء فاسر ان يجعل الفعل الذي قبله  
مسائل لم يكن وبدخل عليه كذا ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جارا كما  
تقول في قوله تعالى لا تعطوا فيه فيقول عليكم غنصبي ان تعطوا فيقول النصب  
حاصل في جواز ايضا ان يكون انشي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الال  
اي يكون منك ان بعد حديث وان حصل مطلقا لاسان وهذا المعنى  
في الفاء معنى السبب وحق الفعل ان مصبب بعد فار البيه لكنه انما نصب على  
سببها بقاء البيه كما نجي وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسبب لان قوله  
ان المعنى قد سمي في الفاء في المعنى كذا ما في ولا يحصى بل انما عطفي هذه الفاء  
معنى فار العطف انصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اسان في خبر على  
ما ولو نون في مثل هذا المنصوب اما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما سمي فخذ مني لرفع  
فيكون انشي في الموضوعين في الصورتين شيئا واحدا واقفا على المعطوف والمعطوف  
عليه معا فيكون مجموع الاسان لمصدر مصدر الحديث ما معا والمركب من من  
يطعن بانقار حرمه معا بانقار كل واحد من حرامه ايضا فعلى الاول يكون المعنى  
منك اسان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله ولا يلوذ لهم فيعذرون هذا  
المعنى وعلى تعكس الجزاء ان في فقط كان المعنى منك اسان لكن لا حديث بعده  
ومن قوله في التبع لا يخرج كذا من مري ما في صوره ولا سخط فيمتعون عليه لا  
يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاسان لا سبب من دون  
الاسان على ان جعلت بعد الفاء على القطع والاستيفان لا معطوفا على الفعل







المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع عصبي صاحي منه وذلك  
بانفاسهما معا او انفار احدهما لان المركب ينفع بانفاس احدهما كما ينفع على سائر  
بجوههما فيقدم الواو على موثقي حقيقة اعني ليعود كيقدم الفاء على اى الفعل المعجم  
عنه في قولك مسمى فاركب كرمي كاقدم تعليل ذلك وقال يسويه وتبهر ابو علي  
عصبي المعصوب عطف على الشيء الذي يصعب صاحبي اى يصعب صاحبي في  
غيره لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى كما انا ليعود الى سى كذا  
عصبي صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع  
الضمير الى المتنافي المقدر لانك انما اضيفه الى العصبي ليعلم ان العصبي منه  
فلا يخرج الى لفظه منه كما تنافي في الظروف الى الجمل **قوله** والعاطف اذا كان  
اى العاطف بعد ربيد ان نحو قولنا اللبس عارده ليعنى صاحب اى من ليس العيوب  
الكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو عجبى ضرب ربيد  
و ضرب زيد لم يسم و ضرب زيد اوسم والواو والفاء واو في مثل هذه المواضع  
لا سواها معنى السند والجمعية والانتها **قوله** ويجوز اظهار ان مع لام كي  
والعاطف يجب مع لافى للام احد من المواضع التي يجوز فيها اظهار العطف  
او الموضع الذي يوضع فيه ما يجب اظهار ان فالذي ينفي بعد القسمين هو الذي  
لا يجوز اظهار ما فيه فيقول انما جاز اظهار ما مع لام كي والعاطف واللام الزائدة  
نحو امرت لا تكون لان هذه التثنية دخل على اسم مخرج نحو ضحك لا كرام وكفى  
زيد وعصه و اردت لمركب لقوله ردف لم فجار ان يظهرهما لعطف الفعل  
اسم مخرج و هو ان المصدر تهو اما لام الجود فيقال مدخل على الاسم المخرج لم يظهر  
بعد ان وكذا اسمى لم يظهر بعد ما لان الاعلى فيها ان يتعمل معنى كي في هذا  
المعنى لانه دخل على اسم مخرج كما مر وحمل عليها التي معنى الى لان المعنى الاول اعلى  
التي بعد ما المضارع واما الواو والفاء واد فلها ما انصبت نصها ما بعد ما  
للمعصم على معنى السند والجمعية والانتها كما تقدم ضارب كحوامل النصب فلم  
يظهر بعد ما ان صاب وقد ظهر ان بعد ا و في استوفى وان لموم محاذ لوها  
واما حوب الا على ربح لسم كي ادا ولها فلا سكره الامن الموالى وان  
قول المعنى لانهم لا يخلون حروف الجر على حرف اتنى لاستحقاقها صدر الكلام فغير  
ظروا ان لاس منها به علما العواطف نحو كسلا والوكوفون جوزوا اظهار  
مع لام الجود لانه لاس لانه لم يسم ان اللام منى لانه صفة شبيهة  
تقدم على الفعل بعد ما عليها فلا للمعنى وانما لو اقول انا حار لعد على

ام عرو ولم يكن معالها كحالها لان اللام عند سمى انما صبه وليست مع  
وس عند البصرين على تقدير فعل العصب اى كنت سمع مقابها ثم كرر لا سمعا مفسرا  
للمعنى اعلم ان ان التا صبه لضمير في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس لقياس  
في تلك المواضع فلا يمل لضعفها نحو قولهم سمع بالمعدي خير من ان تراه ومنه  
الفعل كذا على راي كما مر في الضمائر ونقل ذلك اذا كان مقدر باسم مرفوع كما في  
فصيح بالمعدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحق لى باسمه محج لانه  
في الاصل مفعول وقد نصب مفعله شذوذ انما قوله الا اى هذا اللام اى احص  
الوحي روي رفا ونصبا والوكوفون يجوزون النصب في مثل قيا **قوله**  
وتجزم لم ولما ولام الامر ولا في انتهى وكلم المجازاة دى ان ومما وادما  
واين دى وماوس واى والى واما مع كنى واذا فاد وان مقدرة هذا  
ذكر الجواز مطلقا **قوله** فلم يلعب المضارع ما ضيا ونفيه لما شملها  
بالاستغراق ويجوز حذف الفعل للام الامر اللام المطلوب بها الفعل لا اى  
المطلوب بها المركب احد في التفصيل قوله لعلى المضارع ما ضيا قد ذكرنا  
في بعض المواضع ان بعضهم يقول ان لم دخل على الماضي فقلت لفظه الى  
المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمه نحو قوله لولا قوارس من نعم واسم  
يوم الصلوات لم لو قول بالجار وجاءت ايضا في الضرورة مقصودا لهما ومن  
يجوزهما قال فاحب معاينها فجارا رسوما كان لم سوى ايل من الوصل  
قوله ولما شملها لى لعلى المضارع ما ضيا ونفيه قوله ولا استغراق في  
ان لا كما قالوا كان في الاصل لم يرد عليها ما كما زيدت في ما الشرطية  
فاحص لسب هذه الزيادة ما ساء احد ما ان فيها معنى التوقع كعد في الحيات  
فوتعمل في الاعلى في نفي الامر المتوقع يعول لمن توقع ركوب الامر وركب  
او لما ركب وقد يتعمل في غير المتوقع ايضا نحو عدم ولما نفع التدم خدم النفع  
واحصل ما الصا ممداد لهما من غير الانتفاء الى حال الكلام نحو عدم ولما نفع  
التدم قدم النفع متصل بحال التكم ويذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الا لى  
من معنى الاستغراق فيه وقال سى نيل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر  
الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فحوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم  
زيد اس لك ضرب اليوم واختص ما ايضا بعدم دخول ادواب الشرط عليها  
فلا لقول ان لما ضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك كونهما  
فاملا قوله من الحال الخ في او شبهه وسوءه واختص ايضا بجواز الاسما بها في



في الاخبار عن ذكر المنقول دل عليه ببل نحو سار فتا ليدنه وما الى ما اوجله كما  
جار ذلك في قد اتى سي نظرها قال ارف الرجل غير ان كما لما رل رطالما  
وكان قد قد جاز ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ ودعك اتى استودعها  
يوم الا عاربان وحده وان لم واذا دخلت سمرة الاسهام على لم  
لا تقي للا شفهام على سبل السرور ومعنى التفرج الحار الخاطب الى الاوار  
ما لم يعرف كقوله تعالى الم ركب والم تشرح لك وقوله الما لم يعرفوا اسما  
قوله ولا الم الامر اللام المطلوب بما الفعل يدخل فيها لام الله عار نحو ليقول  
المعنى كقوله ونفما لغة قد يكون بعد الواو والفاء ولم نحو ذلك طالع  
اخرى لم يصلوا فليصلوا ولم يفتنوا وسومع الواو والفاء كقوله انما  
ما بعد ما اشد لكونها على حرف واحد فصار الواو والفاء بعد اللام بعد ما  
وحرف المضارع كقوله على وزن فاعل وكيف فحقيق يحدف الكسر وانما تم  
فجول عليها لكونها حرف عطف مثلها ويلزم اللام في التفرع غير ان  
الخاطب ومما فعل المفعول نحو لا ضرب انا والتضرب انت لا في الفعل للخال  
الفاء المحذوف واما فعل القاب المذكور نحو يضرب زيد ولتضرب سند  
وما كسر ان واما فعل المتكلم كقوله هم قوموا فلا صل لكم وقال تعالى ونخل  
خطا ياكم وهاى امر الاسان لتفعل قليل الاشغال واسعمل فلا يكون  
اللام كما رأت فان كان الما سور جماعه بعضهم حاضر وبعضهم غائب القاب  
معلب الحاضر فخره فعلا لما صر غائب وافعلوا لمن وبعضهم حاضر فجو على  
قوله ادخال اللام في المضارع الخاطب لسعد انا والمخاطب واللام العلة فيكون  
اللفظ مجموع الامر ان ايضا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام  
يا جدد واصفا فكم ذرى في السواد وبذلك فليخرجوا وجاد في الظن محذوف  
اللام في غير فاعل الخاطب قال محمد بعد لك كل نفس اذا احب من امر  
واجاز القرار حذفا في الر في نحو قل له العمل قال الله تعالى قل لعبادي الذين  
امنوا اقيموا الصلوة وانا انكب ذلك لاسعاده ان يكون القول سلافا  
والادلى ان يقال في مثله ان جواب الامر كانه لما كان محصل انما تتم للصلاة  
سند قوله عليه السلام كالعلة في انهما قال بعضهم حرمه كونه من الجواب كما  
قلنا في كن يكون بالنصب ولو كان كما قاله لم يخص هذا الجواب الامر ثم علم  
كان القياس في امر الخاطب ان يكون باللام ايضا كالفاء لكن لما  
ر اسما محذوف اللام وحرف المضارع تحقيدا في لول ال سار رد ال حرف

المضارع

المضارع لانه سار الاسم لسبب عروص موارس له عند زيادة حرف المضارع  
في اوله وقد جاز في الحديث امر الخاطب باللام نحو لره ولو لوكه وفي اخره  
الى مصافكم وهو في الشواكر قال لسم انت ما ابن خرو لس فخصي جوارح السب  
والذي عراكه ميس حتى قالوا انه محروم والحارم معذور موالقياس المذكور ولها  
معه باللام في الشعر والبضا معاملة اخرى معاملة المحروم كما في وايضا الخاطب  
لا انتهى فانما يعمل في الخاطب كما يعمل في القاب قوله ولا الهى ليط بها لك  
سي محذوف لافى التفتي وقد سمع عن العرب الحرم بلا التفتي ايضا اذا صلح قبلها  
كي تحو له لا يكون له على حمة ولا يكون ولا منع ان يجعل لافى مثله لتفتي ولا انتهى كي  
لنقى طيب وللقاب على السوار ولا يحسن القاب كاللام وقد جاز في المتكلم فليلا  
كلام الامر ذلك قوله لم لا ركب سارا لان التفتي في الحقيقة سارا موالخي طيب اي  
لاكن سارا صحت لا اراك **قوله** وكلم المجازاة مدخل على الفعلين لسد الاول  
وسد الثاني ونسما شرط وجزاء وان كانا مضافين الى الاول فالحرم  
وان كان الثاني فوجها فالوجهان علم ان ام الكلمات الشرطية الحارم  
ان دس ثم محذوف بعد ما الشرط والجزاء في الشرع خاصة مع القرينة قال قامت  
باب العلم سلمي وان كان محروما ما قالت وان محذوف في السورة طما  
وحده اذا كان متفيا بلا مع ابقاء لا نحو اعنى والا اضربك اي ولا ما في  
الا اضربك وكذا محذوف بعد ما الشرطية مع بقاء لا ادا عدم ما يكون جوابا  
من حيث المعنى كقوله لك افعل هذا اما لا لفعل ذلك فعل هذا وعنده الكوفيين كي  
ان معنى ان قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نعبه اذ لان ان معده  
للك في اى انه عنه والجواب ان ان لك لك بل لعدم القطع في ان  
الحارم وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى سئل  
الكلمات اسما لعل من وان كان سجيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من  
ان ويل لقوله تعالى لسلوكم لما كان التكليف من حيث المحنة في صورة قال  
وقال لعلكم تتقون لما كان نوافي مودة من رحي منهم ذلك وقال فصل من نشأ  
اي ترك الاطراف لمن لعل انه لا تنفع ذلك فكذا قال ان كنتم مؤمنين ان كنتم  
في ريب لما كان امرهم في نفسه محملا للبيان وحده ولا ريب وحده لا  
بالسنة الى علم اباري تعالى قوله مما احلف فيه فقال سي كلمة سي غير كية على  
وزن فعلي فحقها على هذا ان كتب بالآر ولو سمي ما لم ينصرف لكون الاطراف  
ولو قيل انما لا يثبت لم ينصرف بعد سكرنا ايضا وقال الخليل سي الحلف بها



ما كان له ان يشرط بغيره واما ما ذكره من ان السمع قد لا يكون له ان يشرط  
بالجسم في السمع و قول الخليل قريب قيا على خواتمها و قال الزجاجي في حركة  
معنى كف و ما الشرطية و فيه بعد ان لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد حوان  
صالح في معنى الفعل فعمله انه رد على كلام مقدر كانه قال لك فاعلم ان لا يقدر على  
فعلت بها ففعل فعل و لو لم يكن الكوفون عن العرب ممن معنى من كافي  
اما وى معنى سمع في مدية اقاويل هذا الناس ما وى مدم كان هو بالمدية  
الزجاج و قد جاء بها في الاستفهام معنى ما الاستفهامية السد الورد في الزاد  
سما الى الله مما لا وى سعي و سحره و منها اسم بدليل رجوع التفسير الى قال  
تعالى بها تاتيه من به و قال الشاعر و منها و كلب اليك كاه و قد جاء و منها  
زمان تقول كلس اجلس و منها يجلس اجلس اى اجلس فبه من الزمان اجلس فيه و  
او ما فو عند سبوح حرف كان و لعل لظروا ان لفظة دخل على اذا مع ان معنى  
الشرط و هو مستقبل ان دخل على لماضى كان نصرا جازما معها فكيف في الحالة  
معنى الشرط الموضوع لماضى فاما عند غير مركبة و قال السرا في ما علمت احد  
النحو من ذكر و اذا غير سوية و امحاج و استشهد بسبويه من احدهما قوله اما  
دخلت على الرسول هل له حق عليك اذا اطمأن المجلس و الاحرف قوله اما روى  
اليوم ارمى طلسمي امعد سيرا في البلاد و افرع و قال بعض النحويين امعدا  
و سول بجى الابن انما يكيد بعدة نحو قوله اما روى فلما كان سكر السكت النون  
غير صورة اما سلسا ليم الاول و الاول اسم له هذا في قوله اذا دخلت و قال البر  
اذا ما في على سبها و اما كما في على طلب الاضافة منه بشرطية و الحرمان كما في  
حب فانما مارت با معنى المستقبل و جازمه و اما الا عراض اذا ما فلا يلزم  
اذا ما اختص بعض الكلمات بعض الاحكام احكاما منهم بلا مرجع الا ترى ان  
مثل اذا شئت معنى الشرط بل اذا احدث فيه و طرم حيث مع ما دون اذا و اما جسيما  
فتقول ما فيها كما في حب عن الاضافة لازمة كما في اما و منها و ذلك ان حيث كما  
لا روى على الاضافة و كانت مسندة لسبب الخفاف اليه فلعلمها من طلب الاضافة  
لصير سمها كركمات الشرط و اما وجب اما سم كركمات الشرط لانها كلها حرم  
معنى ان الى سى لا بها م فلا يتعمل في الامر السمع من المقطوع به لا يقال مثلا  
ان غبت الشمس او طلعت فعمل العدم في سماء الشرط كاحتمال الوجود و العدم  
في الشرط الواقع في سماء لانه نوع عموم ايضا و الشرط بعد هذه الاسماء  
كما شرط بعد ان في احتمال الوجود و العدم و ايضا فاقسم سلكوا طريق الاضافة

معنى هذه الكلم العامة معنى ان اذا كان لظول عليهم الكلام لو قالوا في معنى  
ضربت ان ضربت زيدا ضربت و ان ضربت بكرا ضربت الى ما لا ماسى و كذا اما وى  
و سائر خواتمها و يجوز اتصال ما الزائدة بال وى و اما ان و معنى اما في  
ادما فكأنه كما ذكرنا فقد اختلف في العمل في الشرط و الجواز فقال السرا في العمل  
فيما كركمات الشرط لاقتضاها الفعلين اقتضا و احدا و ربطها الجملتين احدهما بال  
حتى صار ما كما لو احدثه فمى كالا بتدرا العمل في الحرمان و كطمت و ان و احدا  
علمت في الحرمان لاقتضاها لهما و ذهب الخليل و البرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط  
و سماء لعلان في الجواز لا رابطها و حرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين و اما  
كما قيل ان لا بتدرا و البتة لعلان في الجوز و اجب عن ضعف الحرف عن عملين ان  
يجوز اذا المعنى سمع كان و ما دلا و قال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداء و  
مجزوم بالشرط و هو لضعف الاداء عن عملين و الشرط طالب للجواز فلا سكر عمل  
واجب ما سوا عمل الفعل الحرمان و قال الكوفون الشرط مجزوم بالاداء و الجواب  
مجزوم بالجواز كما انه حرمان الجواز في قوله سراس في محاد مرمل و الحرمان احوال ليس  
لان العمل بالجواز للضرورة و ايضا ذلك عند السراس و محرم الجواز مع بعده عن  
الشرط و محرم بدون الشرط و قال المار الى الشرط و الجواز مبدان لعدم وجود  
موقع الاسم و لعدم وقوعهما مشتركين ثم محققين سوفرب على اخترا قبل و كلمة  
ان لا مالتها في الشرطية و كونها اسم السالك جازان بدخل حصار على الاسم بشرط  
ان يكون بعده فعل نحو ان زيدا ضرب و ان زيدا ضربت و كذلك لو نحو لو سمع  
تختلف سائر الكلمات الشرطية لاجوز فيها ذلك الا في ضرورة الشرط في معنى  
ررسم نحو و لطف عليه كاس السامى و قال اما الرجح مثلها على و قال و من  
لومته لك و هو اسم ذلك كما جاز و فوع الاسم بعد الهزة الاستفهامية كما  
اصلا في الاستفهام و سواء منها و الى ذلك الاسم فعل كوار و ذهب و لا نحو و  
و لم تحرك ذلك في سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو مسى زيدا  
على او طعاه و مسى زيدا ضرب و مسى زيدا ضرب و ملى زيدا ضربت و ضربته  
الا اضطارا و ان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل جاز نحو مسى زيدا خارج و ملى زيدا  
ذا هب و حتى الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي على ان و ما بعض محتاجا الى  
ان يكون ما فيها سوار كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيدا ضرب و ان زيدا  
لثبت او لغيره و قد يكون مضارعا على كذا و نحو قوله ملى عليك و انت اهل بانه و  
لكم ان مولى سدك مررد و قوله اما الرجح مثلها على و اما ضعف بجى الضارع



لحصول الفصل من الجازم مع ضعفه ومن قوله فان كان ذلك لا يسمى فوجا عند  
الجمهور مرفوع بفعل مضارع فسر ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ ولا  
زيد لقينة الاما على الكوفيين في انشاء ان سئل هل كان ذلك لا يسمى فوجا عند  
بل هو مرفوع بمقدور يفسره الفعل ان سئل اي ان هل كان ذلك لا يسمى فوجا عند  
المنسوب على شرط التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الاما لكنه  
يجب كون خبره فعلا لطلب كماله الشرط الفعل سواء ولما اولاد فعل عن الغرض  
ايضا في مثله انه مبتدأ لكن العامل في البتداء عند الاخفش الابتداء وعند  
الجزء التفسير في الخبر كما مر في باب البتداء وان كان ذلك لا يسمى فوجا فان كان  
الفعل بعده معللا بغيره او متعلقا فهو عند البصريين منصوب بالمقدور وعند  
الكوفيين بالنظر كما تقدم في المنسوب على شرط التفسير وان لم يسئل ذلك الفعل  
لتفسيره ولا متعلقا بخوان زيد اضرت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالنظر  
وعند البصريين بالمقدور وذلك لما عرفت من قوة طلب كماله الشرط للفعل  
لم يحصل منها لفظا الا في اعطى لكونها ام ثابته لم يجران بدخل كماله الشرط  
على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كمال الاستفهام وعند البصريين حكم المنسوب  
والمرجع المتقدمين على جواب الشرط حكمها متعديا على الشرط فهو على اسم  
نصب زيد العم وانما زيد اضرب فيما معمول من المقدور من نصبها جواب الشرط  
اما الكوفيين فلا يجوزون حرم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عند  
الجواز وقد ادال الجواز لفعل المرفوع الذي هو احدى من الشرط اما لو كان المرفوع  
من حمله الشرط فلا بعد فضلا ما نفاس الجواز بخوان نصري زيد اضرب فان تقدمه  
المنسوب فالجواز يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعللة المذكورة  
والكسبي بفصل الفاصل فان كان طرفا الجواز لهما احرم الجواز لانه كلا فصل نحو  
انما اليوم عد اليك انما اليك اصد وان لم يكن طرفا لم يحصل له المذكور  
واستشهد البصريون بقول طعل العوي والحمل ايام فسر لهما وعرف لهما  
انماهما المحرم والعصدة مذكورة العاقبة والاكرجيل المرفوع مبتدأ  
اذن رفع المضارع اتفاقا وصدر البتداء بالاتفاق بخوان قلت فزيد فيقوم وكذا  
الاكرجيل المنسوب اتفاقا فترفع المضارع اتفاقا بخوان خبري زيد اضرب  
فجوز اعتراض التسمي بالهاء والبتداء والاسمية الاعراضية من الشرط والجواز  
بخوان ما وانه انما وان ما عوانه لك انما وان ما يرد انما وان  
ما يرد انما انما ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط بخوان انما

وكذا معمول الجواز فلا يجوز زيد ان ضربي اضرب بالجرم بل فاعول اضرب فوجا  
ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على انما معمول له صوبه مرفوعا لكون  
جوابه اي ان ضربي اضرب وعلة ذلك كماله ان كمال الشرط صدر الكلام كمالا  
ولا يجوز ايضا زيد ان جارك فاكرك لما ذكرنا في المنسوب على شرط التفسير ان  
لا ينصب بعده مالا يفسر دالا اذا قلت زيد اذا جارك لضرب او لضرب زيد  
حين جارك لضرب او لضرب زيد حين جارك لضرب او لضرب فان لم يجراد او  
يجري كلمات الشرط بل جعلها كيوم الجمعة في قولك زيد يوم الجمعة لضرب  
فغضب زيد او الى انما اسئل الفعل في الضمير لفتح زيد ضربت على اول خبره فان قيل  
يكون الضمير في اذا جارك حين جارك قلت لو لم يكن الفعل افعلا على زيد نحو زيد  
حين جارك لضرب عراك في كماله لان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة  
انما الضمير فيه اولي واما اذا اسئل الفعل في الضمير فرفع زيد اولي لاس في  
على شرط التفسير ان الرفع في نحو زيد ربه اولي من نصب وان احرب اذا جارك  
يجري كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان اسئل لضرب دالا  
بالتفسير اولي ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط  
قد فقه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فتوكل زيد ان جارك فاكرك اولي من فاكرك  
كان واقعا من حيث المعنى على غير البتداء بخوان جارك فاكرك اولي اذا جارك  
فاكر من كمال الضمير في الشرط واما الكوفيين فجوزوا تقديم معمول الجواز الجزم على  
الشرط قالوا لان حتى الجواب التقديم بخوان نصب اضرب كان عند سم في الاصل  
اضرب ان نصب فلما عالجوا احرم على الجواز قالوا الدليل على ان التقديم  
قوله ما ارفع من حاس ارفع انك لصريح احوك نصيح رفع الجواب مراعاة لانه  
التقديم في مرفوع كونه مرفوع الجواز قبل لاداه لان الجواز من حيث المعنى لازم كما  
في الظروف المنهية ومره التنازع بعد اللزوم وقوله نصيح ضرورة اما على حرف  
الغار كقول من بفعل المناس الله لشكرنا وقوله هذا سراد للقران مدرسه والار  
عند آري ان ملها دب وقوله والي مي سرف الى الجانب الذي يراسي  
حين الجواب ما طر فانه لا فعل لشرط من البتداء والخبر لا ضرورة فلا يقال زيد  
لقينة كرم بل يقال فكمم اي فهو كرم حتى يكون الجمله الشرطية خبر البتداء والاسمية  
من القسم وجوابه نحو وادان ضربي لاركسك فحي وانا جاز فعلق اذا مع شرط  
البتداء والخبر في قوله تعالى انا امرنا نبي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون لعدم  
عوانه اداني الشرطية وانا على التقديم وانا خبر للضرورة اي انك لصريح ان نصيح



انحوك ويجوز ان يكون السان المذكور ان هكذا واما تقديم معمول الشرط على  
فاجازة الكساي دون التوارد واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب  
حيث المعنى فليس عند البصر من جواب الشرط لان الشرط صدر الكلام بل سوال  
عليه ولا عوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم يحرم ولم يصد  
بالفعل لتقدمه فهو عند سم جواب وافق في موقفه كما ذكرنا انما يحرم على الجواب اذا  
تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضرب جواب من حيث المعنى فثابت  
مضمونه على حصول الشرط ولذا لم يحكم بالازار في قولك على الف درهم ان قلت  
الدار وعند البصر ايضا لا يقدر مع هذا التقديم جواب آخر للشرط وان لم يكن  
جوابا للشرط لانه عند سم يعنى عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض من  
المقدم اذا كررت احدتهما لم يذكر الاخر ولا يجوز عند سم ان يقال هذا المقدم  
الجواب الذي كان مرادنا من الشرط لعدم على اداة لانه لو كان هو الجواب  
لوجب جزمه ولزم الفاء في نحو انت مكرم ان كرمتي ولما فرضت غلامه ان ضربت  
زيدا على ان يغير غلامه لزيد فمراده الجواز عند البصر بعد الشرط وعند الكوفي قبل  
الاداء كما مر وقد دخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا دخل الا  
اذا كان صدر الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجواب  
من ذلك الشرط نحو قولك اكرمه وان سمي والسم بعد من كالك التام وصدده  
ومو المذبح اولى بالاكرام والسب وكذا العول والطلبوا العلم ولو بالصين والفا  
ان الواو اذا دخل على كلمة الشرط في شبه اعراضية ومعنى بالجملة الاعراضية ما هو  
بين جزاء الكلام متعلقا به معنى ما لفظا على طريق الالتفات نحو قوله  
طابق وانطلق اليه وقد رى كل من فيها وعاثاك فاسا وقد يجى بعد تمام  
الكلام كقوله على السلام انما سيد ولد آدم ولا فخر فنقول في الاول زيد وان كان  
محل وفي الثاني زيد محل وان كان محلا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام  
اي ان كان محلا فهو محل فكيف اذا افترقا بالجملة كالعوض عن الجواب المقدم كما  
تقرر ولو اظهر لم يذكر هذه الجملة المذكورة ولم يذكر الواو الاعراضية لان  
جواب الشرط ليست جملة اعراضية وقال الحروري والاعطف والعطف  
مخذوف وموضع الشرط المذكور الذي قلنا انه سوال اولى بالجزاء المذكور  
فالتقدير عنده زيد ان لم يكن محلا وان كان محلا فهو محل وموضع تقديم  
جواب الاعطف جواز حذف العطف بمرجع القرينة لكنه يلزم ان ياتي بالفاء في  
فنقول زيد وان كان محلا فهو محل لما تقدم من ان الشرط لا يمكن من المنداد والخبر

احصا رادنا على اختيارنا من كون الواو اعراضية فنحو لان الاعراضية فصل من  
من الكلام كما لا الفصل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن العنبري ان الواو في مثل  
فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاطفا في الشرط نصبا على انه حال محال على جواب  
عند بعضهم في معنى نصب على انه ظرف ومعنى الظرف والحال متقاربان ولا يصح  
اعراض الحرفي عليه ان معنى الاستقبال الذي في ان ما قص معنى الحال الذي في الواو  
لان حاله الحال باعتبار عامله مستقبلا كان لعامل او ما فيها نحو اضرب عدرا مجرد  
اس مجرد او اسما له ان باعداد ما من الكلام نحو اضربه عدرا مجرد او صريه فلا معنى لها  
واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ما قبله لفظا  
معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وانما ذلك حتى لا يعمل الاداء في الشرط  
قطعا كما لا يعمل فيما هو كالجزاء عند البصر او ما هو جزاء عند الكوفة وقد يجى في الشرط  
مضارع نحو اضربك ماضي اسد بسببه فقلت بحمل قولك انها مطمعة من ماضيا لا تقرأ  
كانه قال لا تصرا كقوله والرد عند ارسى ان لمعادس اي المرادس على حد السعد  
فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظرف الزمانه او المكانه من كلمات الشرط  
كمتى واذا ما وان واس وجها والى فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ لا يصلح الاستفهام  
ولا واسطة من الشرط والاستفهام في هذه الكلمات للصلابة لهما واما ما صلح من كلمات  
الشرط لكونها موصولة ايضا نحو ما ومن واي فان جاز بعد ما ضا خصل عند سبويه  
موصولة بشرطية نحو واي من اياي فان كانت موصولة في منصوبة بالفعل التقديم  
وان كانت شرطية في مبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ والتقدير من  
اي الى ولا محل للفعل الذي بعده هذه الكلمات ان قدرنا ما موصولة ومو في محل  
الجزء ان كانت شرطية ابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها  
مضارع الى حذف الجزاء عند البصر وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جاء بعد ما  
مضارع نحو اي من ماضي فالوجه كونها موصولة فيجوز جعلها شرطية على فتح محرم  
المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون في الاحصاء ما ضيا لما تقدم ما هو  
جواب معنى وان حسب بالظرف قبل من وما واي اي على تقدير اضافة الظرف  
الى المحل فالواجب كما ذكر سبويه جعلها موصولة سواء ولها ما ضا نحو اضربك ادس  
انما كرمناه ومضارع نحو اضربك صاعا فقلت وقد يجوز في ضرورة الشرط جعلها  
قال سيبويه على من طلب عليه ولو بعد تقديمه ادخل المقام بدار فان قبل لم يما  
الجزء في السعد نحو غلام من يضرب اضرب ولم يحرف في نحو اضربك ادس ما كرمناه واد  
مضاف الى ما بعده كما ان غلام كذلك قلت لان غلام احد كلمة الشرط بس



مضاف اليها فصار الكلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ معنى الشرط من لفظ  
اليه الى المضاف فكذلك يلزم مصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا  
من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما ذكرنا في الظروف المبتدئة  
ذلك المضمون هما مصدر مكرره واقعا على معنى من اي اذكر وقت اكراسا  
من ماضيا فلم يصح من كماله لو احدى ولم يفس منه معنى الشرط اذ ليس مضافا  
الى من كما كان غلام مضافا فلهذا لم يصدر لزوم مصدر اذ كما يلزم مصدر غلام  
موصول لذكر المقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطه حتى لا يسقط عن التصدير  
اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام وكفي كلمات الشرط  
الاستفهام كونهما في صدر كلام ما يجوز من بغيره اضره وجاني التي من بغيره  
لغيره قلت قد مر في باب البتداء ان كلمة الشرط والاستفهام لا تقدم عليها  
ما يصح من تمام جملتها اذ احر في تلك الجملة وزاد في محامها ما اراد بها  
شرحا فان قول لا يجوز ان تقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امر  
احدهما ان يجعل تلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحد في الجملة التي هي  
من تمامها معنى من المعاني وذلك كالواو والواو واخواتها وما راعى لانه  
ما من ضرب لضرب واما ان بعد افعلا واما لا فلست كما لا نعلم في اللفظ  
نحوك بل ما لا يورث برجل لا كرم ولا شجاع فكذلك نقول لا من يطك  
لعطه لا من يكره تكلمه وكذا نقول لا ان اساك اعطسا ولا ان قد  
سالت عا والظروف المضافة الى الفعل لا شك في انها تحدث فيها معنى وهو  
معنى المصدر فلا ينبغي كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام لان المصدر مفرد ليس  
الفعل وخبر المصدر كذا فان قيل خبر البتداء ايضا اذ كان جملة مصدر البتداء  
في تقدير المفرد قلت لا سلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض  
النفهاء اطلقوا على ان عليها فضع سوى انهم قالوا اصل هو الافراد مجزئة  
بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر البتداء انما هو اذ بل لو ادعى ان الاصل في الجملة  
لم يعد لان الاخبار بالجلل اكثر وكونهما في محل ارفع لا يدل على تقدير ما بالرفع  
بل يكفي في تقديره الا غراب في الجملة قد جازا مع ما يصح وقوع المفرد في العمل  
ما لا يحل ولكن انما هي اعطك لان كنه لا يصح في الجملة التي بعدها بل هي كلمة  
ما قبلها كما هي في المردف بالفتحة قال ولست بحلال السكك مما ذكره في  
سرد القوم ارددنا قوله وما ذاك ان كان ابي عمي ولا اخي ولكن في  
الملك اصل رفع رفع الصع لان العوا في مرفوعة فعل التقديم واما خبره

اشتر كما مر في قوله انك ان يصح ما حوكم يصح ومعنى شرطه بلا شبهة فحرم الملك اذ  
يجي موصولة كما ومن واي واما اذ المفاجاة فتعجب من واي شرطه بعد ما  
مررت به فاذا من به لعطه كما يجوز فاذا من به لعطه على ان من موصولة وليك  
لان اذ المفاجاة لا تعربا بعد ما عن معناه على الصحيح اذ ليست مضافة اليه واما  
عدم وقوع نحو من واي من الظروف بعد ما فلا تخصها بها بالجملة لا سيما من  
كان مذمومة ان اذ المفاجاة مضافة الى الفعل بعد ما يجب ان لا يحذف كلمة الشرط  
بعد ما الا على مسمى البتداء بعد ما اي فاذا من به لعطه لما ذكرنا في اسرع  
اذا كرر من ما مكرره والا فصار محس بعد اذ المفاجاة لا يري الى حذف خبر  
البتداء في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعد ما من او ما واي  
وبعد ما فعل متعارف فانه يقع جعلها شرطية لان الجواب لا ما دون كلمة الشرط  
بعد ما كما يجي في حروف الشرط ونفع جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهر  
كما قلنا في انك ان ما في الاول جعلها موصولة نحو ما من ما في الثاني اكره  
كان بعد ما ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو ما من ما في الثاني اكره قال  
تعالى فانما ان كان من المقر من فروع ولا يكون بعدا واخواتها وكان  
واخواتها وظل واخواتها وعل الا موصولة لتاثيرها معالي فيما بعدها وكان كما  
تمرة الاستفهام ان لا يدخل على كلمات الشرط لكن لما في الاستعمال مع الا في  
الي وحولها على الواو والفاء ونحو ما من بغيره وان لم يسم بغيره  
قدرت في كان ضمير الثاني جاز دخول على كلمات الشرط وكذا لو حدث خبر  
بعد ان على فقه كما في في المردف بالفتحة بالفعل نحو قوله ان من لام في باب  
حان المد اعصه في المخطوب وذلك لان كلمة الشرط لم تل اذن تلك الواو في  
الحقيقة وكذا جاز كون المفعول ان في هذه الواو جملة مصدره لكلمة الشرط نحو  
زيد من بغيره اضره زيد لم يزل له الى اذ الشرط المور في الجملة واما قوله قلت  
اسم زيد وقلت ازيد عندك في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الا عندا عند في  
البتداء واعلم ان الجواب حذف عند قيام القرينة قال ان اسس اكره فيقول  
ان اسس وكذا في لو قال تعالى ولو ان قرانا سرت به الجبال الاله واذ  
حذفت جوابا اذ الشرط الجازم فالواجب في الاحصاء ان لا يحرم الشرط  
يكون ما فيها انما او معنى نحو ان لم افعل للابعل الاداه في الشرط كالم يعمل في  
الجار قوله فان كان مضارعين الاول يعني او كان الاول مضارعاً او  
غير مضارع نحو ان رري ررك اذ كانت كرم فان كانا مضارعين فيما يجوز ان



لا غير واما قوله انك ان لمصر اخوك لمصر بعد تقدم الجواب عنه وان كانا  
فما كان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني  
فالاول مجزوم ومنه ما قيل لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجي الا  
في ضرورة الشوق قال من كمدني سكب منه كالسج من حله والورد والاحود كونهما  
مضارعين لفظا بالمعنى ثم كونهما ماضيا لفظا نحو ان ضربني ضربتك و  
ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم تضربك اذ احدهما ماضيا لفظا والاخر ماضيا  
نحو ان ضربني لم تضربك وان لم تضربني وان كانا ماضيا او مضارعا فالاول  
كون الشرط ماضيا والجزء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الجوة آتيا  
وزيتها نوفد عليه اضعف لوجه نحو ان رزني رزتك لان اداة الشرط  
اذن نور في الفعل الا بعد عمله الى معنى الاستقبال من غير ان يور في الا  
ساعة المعنى ونحو ما في الشرط معطوفه ماضيا واسما لا نحو ان رزني  
وكرسي وان رزني واكرمني والاولى لوافهما كالشرط والجزء وكذا في  
نحو ان رزني رزتك واعطيك وان رزني اكرمك واعطيك وادركه  
الشرط فعل ليس من دوله اي لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان يحسن اعطيك  
صله نحو ان تضرب الذي ضربك اضعف نحو ان تضرب رجلا اضره  
فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان رزني رزني احسن اليك فحق حرمه لكونه  
تاكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى ان ماضي سأل احسن اليك فحق  
حاله وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان ماضي او  
اطعك اي ماضي ان ادب فهو منصوب المحل على انه محل مفعول والاول  
معناه معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلقى انا ما يضاعف فهو بدل من الاول  
واما ان معناه لفظا لا معنى نحو ان تضرب ضرب اي سر و حكم حكم المحل لفظا  
لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمفعول لفظا ومعنى  
ان ماضي احسن والمحملان لفظا ومعنى نحو ان رزني اكرمك اسرع والمحملان  
لفظا لا معنى نحو ان سأل احسن الى احسن اسرع والمحملان معنى لا لفظا نحو ان ماضي  
اقرب اضرب اي سر وان جاء مع التوسط وادوا فادوا ثم فالوجه الحرم  
ولك التقب مع الواو والفاء على العرف كما ذكرنا في فاد السببية وادو الجعية  
وكذا في الفعل المتأخره صاف الى ذلك في المتأخره جزاء سببا فافضوا  
لهم انك فاحسن اليك او احسن فيكون التقب على السببية والجمعية والحرم  
العطف والرفع على الاستئناف اي فان احسن اليك قال اي اسرع

اذا قلت محمد ان امر بالمعروف فطفف فعلا عليهما فان كان من شكل الاول  
رفعة لا غير نحو محمد ان امر بالمعروف ولو حر عليه وان كان من شكل الثاني نحو محمد ان  
امر بالمعروف وبنه عن المنكر فطفف فطفف في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف  
والنصب على الصرف والرفع على الاستئناف وان عطف ما يصلح بالمتصل لا وان  
نحو محمد ان امر بالمعروف وبنه فطفف فطفف فطفف على وجهين على العطف على  
و على الاستئناف والنصب على الصرف والجزم عطف على الثاني قوله وان كان ان  
فالوجه ان كان ان في اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا فحق ذلك الجزاء  
الرفع والجزم وان في اكثره عند الكوفيين يجب الرفع لان الحرم في الجواب للجزء  
لم يحرم الشرط لم يحرم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين  
لكونه في التقديم واما السه الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان يذن الوجهين محتملان  
بالضرورة وكلاهما في حال السه والاولى ان يقال لم يعمل ان وصحت في  
التصوره عن حرم الجواب لعلوله الماضى بها وسه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم  
يعمل في الجزاء فيكون الاداة حاربه لشي واحد وسوا الشرط بتقدير ان كما يحرم سائر الجزاء  
علا واحد الحكم ولما دام الامر ولا انتهى ويكذلك تقول المحدث فيما تقدم عليه ما هو  
معنى تقول سوار غير معمول فيه وذلك لضعف ان من العمل في المتقدم عليها  
قد سحر من حرم الجزاء منسكون الشرط ماضيا والجزء مضارعا ويكون الجزاء سحرا  
وهذا عند المبرود واما الكوفيين فيقولون انما لم يحرم الجواب المتقدم لانه انما يحرم عند  
الجزء **قول** واذا كان الجزاء ماضيا لغيره لفظا او بتقدير ان لم يحرم الفاء واذا كان  
مضارعا ماضيا او متقبلا فالوجه ان قال فالفاء اعلم ان اداة الشرط سوار كان  
ان او ما تعنى معناه او لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر من الحروف السه  
طلبها لا فعال بل هي مضارعا مصدر اس عملها بلاد لم انا فلا ثمة لكثرة استعمالها  
عطفها العامل غرض بلاد واما لم فلا ثمة لغيره بمعنى المضارع الى ان ماضي  
صارت كمرس مع فله حروفها اما لا احبها لكثرة الحروف ولا تصدر الماضى شرطها  
فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لعدو ثلثها في الماضى فعلى هذا لا يعمل ان سفعول وان  
من يفعل وان ما يفعل وان قد فعلت وان قد يفعل وان ما فعلت ولا يكون الشرط  
محملا عليه ولا السه لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الجزاء الذي عليها معروضا  
القدر في اما في الماضى نحو لو حسني اكرمتك او في المستقبل نحو ان رزني اكرمتك واما  
الجزاء فليس سامعا صالحا لموسر على امره من فجاز وقوله طلبته والسه  
نحو ان قبضت زيدا فاكده ان دخلت الدار فانت حرو بلعده عن كلمة الشرط جاز



وقوله اسمية وفعليه مصدر اي حرف كان فيقول ان كان الجزاء يصلح ان يقع  
فلا حاجة الى رابطه ومن شرط لان مهابها ساه لفظه من حيث صلاحه وقوة  
موقعه والالم يصلح فلا بد من رابطتهما وادلى الاسارة العالم ساه لفظه  
لان معناه اللعب بل فصل والما يصعب للشرط كذلك في جميعها لفظا  
ادامها لما قبل الاسمية اعل من لعل لفظها وكون معناه من الجزاء بعد  
القاء وذلك ما ويله بان وجود الشرط معاني كوجود الجزاء وسمي عليه حدث  
ان الجزاء ان كان جملة علمه كالامر والنهي والاستفهام والتعني والفرص والخصم  
والمدح والثناء بحكم معادها لعلها الجزاء وكذا اذا كانت اساه كنعم ونس  
وكلمة لعين معنى انذار المدح والثناء وكذا معنى فعل النجيب والقسم وكذا اذا كانت  
جملة اسمية مصدرت بالحرف نحو من يضل الله فلا يهدي له وان تعدتهم فانهم  
اولا نحو ان سمى فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتمهم انكم لتشركون فليعد  
القسم كما كان في باب يجوز ان يكون قوله تعالى واذا نسي عليهم اياتنا بينا ان كان  
جمعه علمه اي مصدر القسم ويجوز ان يكون اذا المجرى الوقت من دون ملاحظة  
كامل ملاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا  
ما غلبهم يغفرون وقد حذف علامة الجزاء ضرورة في موضع التزم لقوله من  
يفعل الحيات الله ينكر ما دروي من يفعل الخير فالحسن ينكره فلا ضرورة اذن  
واجاز الكوفة حذف العلامة احصا اسدلا لا يقول تعالى ايتاكونوا ابراركم  
على قراة الرفع ومن شاذة وجب ايضا في فعله مصدره بحرف سوى الهم في الرفع  
فيجب في الماضي مصدره بعد ظاهرة او مقدرة نحو قوله ان كنت قلته فقد علمته وان كان  
فيمنه من قبل فصدقت او مصدره ما ولا نحو ان يرتبى في الهك وان يرتبى فلا  
ضربك ولا يسمك وفي المضارع مصدره كمن وسوف والسين وما هذا كله لان  
يزه الاشياء لا يقع شرطا فلا يقع ايضا جزاء لاسم علامة الجزاء لعل الماضي غير المصدر  
بحرف والمضارع المصدر علم فلم يعلما او المصدر بلا اولم اما الماضي غير المصدر  
والمضارع المصدر غير علم فلا يعلما القاء اصلا نحو ان يرتبى ضربك اولم  
اخرى لان لما مع شاسها لفظا للشرط على ما لعلها لفظا للشرط معنويا  
ذلك لعلها الى المستقبل لفظا للشرط فلم يحا اذن الى العلامة لعل المضارع  
المجرى المصدر بلا فيقول يجوز فيها القاء وركه اما القاء فلا تهما كاقبل  
اداه الشرط ما ليس للاستقبال فلم يور الاداه فيها ما را طاهرا كما ارب  
في فعل لم افعل واما زكر فلصدر ما فيها لانهما كانا صالحين لمحال والاسم

على تقدم في المضارع ان لا صالحة لهما على الصحيح فالاداة حصصا لهما للاستقبال  
وسو نوع ما قال تعالى ان ندعوهم لا لسمعوا دعاءكم وقال ومن لوس رب  
فلا تخافنهما وقال ابن جعفر يجوز دخول القاء وتركه في كم ولم يصب وقال في  
في المسب ان يكن متكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينقم الله منه مذنب سوء  
تقدير المتبادر في الاخير لكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قال  
ابن جعفر مذنب يسويه اعل لان المضارع صالح لهما بنفسه فلو لا انه خبر المصدر  
لم يدخل عليه القاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول القاء في مسب المضارع لفظا  
هذا الوجه لالفة وان لم ينجو فوكب ان عس فموت زيد لم يكن لذنب سوء  
وجاء لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ لاضمير الشأن ولا يجوز الابدان المحقة قياسا  
وبعد ان واخواتها للقدرة واذ كان جواب الشرط مصدر ابتداء الاسهام  
سواء كانت جملة اسمية او فعلية لم يدخل القاء لان الهمزة من من جمع بالعرض  
الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فتقدر بتقديم الهمزة على اداة الشرط نحو  
ان اكرسك اكرسيك كالك قلت ان اكرسك ككرسي قال تعالى رايت ان كذبت  
وتولى لم يعلم بان الله يجوز حمل على غير ما ساد واستلهاشقام على الهمزة  
لانها اصلها قال الله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او اجمرة  
هل يهلك وقال قل ارايتكم ان اخذ الله سلعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من له  
فيجوز دخول القاء فيها لعدم عرافها في الاسهام قال الله تعالى قال يقوم  
ارايتم ان كنت على بنيس دلى ورزقني منه رزقا حسنا فمن يضرني ولعل ان  
اكرسك قبل كرسى والمسن قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انا  
يدخل القاء اذ لم لور الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ولعل ان يخلص  
للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه البر ان كان ماضيا قد دخل على المضارع  
بالسين وسوف ولن لخصه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الاساس لورد  
عن الزمان وفي الظلمة لخصها للاستقبال ويدخل على الماضي ايضا في على معناه  
وذلك لان كان مصدره بعد ظاهرة او مقدرة لانه اذن سمح للماضى وذلك  
لان قد يتحقق ممتونا دخلت عليه ما فيها كان او مضارعا وما ماله در سج  
سعلت ولم سعل على ان قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد سوي  
معنى الاستقبال قال واما دخل على المضارع المجرى لكونه في تقدير الامة على  
ذكرنا من مذنب يسويه واما المصدر بلا التقي فقال ان لا وان كاس لاصلا  
فقد حرد للتقي نحو حب بلال ان يكون الاداة ارب في الفعل المصدر بلال



بالاستقبال وان لم يرد للشيء افادت الاستقبال من دون اداة الشرط  
وكان على قياسه ان جازم عدم دخولها في الامة نحو ان حدثت مكرم لان  
الاداة حصص مضمون الامة بالاستقبال ثم اعلم ان يكون شرطها في الامة  
مسئل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان  
قلته وان كان قبضه وانما اختص ذلك لكان لان الفاعلة التي استندت  
في الكلام الذي هو فيه الزمان الماضي ومطلق الحدود الذي يحصيه يعلم  
حره نحو كان زيد متطلق فمطلق الحدود سعاد من خبره لانه يدل على عين الكلام  
وليس يعين الحد من دون مطلق الحدود فمضى كان زيد متطلقا في الزمان  
الماضي زيد متطلق وكان يدلوله هو الزمان الماضي فقط ومع النص على المقتضى  
استفاده الاستقبال وهذا من خصائصه كان دون سائر الافعال لانها  
صار يدل على الاسأل الذي لم يدل عليه خبره وكذا ما فيها ثم ان كان اذا كان  
شرطا فيكون معنى ومن الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قبضه قد  
يكون متحققا لو وقع فيه نحو زيد وان كان مع الاية محتمل وقد استعمل الماضي في الشرط  
متحققا لو وقع وان كان بغير لفظ كان لكنه قبل بالسه الى كان نحو قوله حصص  
ادما ادره حرا ونحو ذلك انت وان اعطيت لا محتمل وان ضرب امر الا انك  
قال المس التقدير ان من حرا وان ادره ليكون الشرط مسطرا وليس معنى لان  
ان ذلك ما لم يصر صوب الاسباب وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا  
نحو ان كنت قد احالنا في نظر الى ذلك الحدود المطلق دون الزمن العائني  
في جميع الافعال لست تصنع الظاهر على جواز الكلية وكون كان الشرط في الكلام  
مذهب النجد وموافق بديل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابراهيم السراج اما  
لا قول هذا ولكن قول ان المعنى ان كنت قلته وموافقا لغيره لان هذه  
الحكاية انما تجري بمرم القياس وكون عيسى عليه السلام قال ما ذاك او غير  
قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التمعن بقوله ان كنت اعطيتي مس  
شرف اكا فيك اليوم وقوله ان كان قبضه قد ظاهر في المعنى قوله  
وتحج اذا مع الجملة الامة موضع الفاء الشرط ان لا يكون الامة مطلقة  
وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء وان ساء من معهما قوله وانما  
بعد الامر والشيء والاستفهام والشيء والفرض اذا قصد التسه مثل سلمت في الجنة  
لا كثر من الجنة لا كثر من الجنة واشتق الفاء فصعب المضارع بعد الفاء  
ان كان مضارعا مجزوما لا انشائي لان خبر انشائي منها طلب وانشائي خبر محسن والطلب

اظهر في نفس معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يليح بخارج من الخبر وذلك لان كل كلام لابد  
من عامل المتكلم به عليه وعامله على الكلام المحرم اداة الخطاب مضمونة بعول  
زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت اتمام الخطاب ضرب زيد او عدم ضربه وانما ال  
على الكلام الطلبي فكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا  
لغيره انه توقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط اعني توقف غيره عليه اذا  
ذكرت الطلب ولم يذكر بعده ما يليح توقفه على المطلوب جواز الخطاب كونه ذلك  
المطلب مقصودا لذلك المذكور بعده لانه لا يتوقف على معنى الشرط في الطلب مع  
ذكر ذلك انشائي ظاهرا وانما الحرف اداة او رد جملة الخطاب على انه انما الحكم به  
المتكلم لاقادة الخطاب مضمونة لا على ان مضمونة مقصودا لنفسه او لغيره اذ قد علم  
منه مع ان ذلك انشائي غير مقصود للخبر كقولك تضرب زيد مع كراسك لغيره فلو  
حب الضرب بعد الخبر ما يصلح ان يكون حرا لمضمونه لم ينادر فهم الخطاب الى انه  
حرا واذ ذلك في الطلب انما كان لسا در فهمه الى ان المطلوب مقصودا اما لذاته  
او لغيره ومع ذلك الغير فالاولي ان يكون له فلما لم يقرر ان في الطلب مع ذكر ما  
يصلح حرا بعده معنى الشرط جاز ذلك ان حذف فاء التسه وتحرم به الجواب كما هو  
ما في الاحكام والحواجز هذه الاشارة لان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال  
ان هذه الاوائل كلها فيها معنى فلهذا لك الحرم الجواب ومذهب غيره ان  
مع الشرط مقدرة بعد ما دسى دالة على ذلك المقدرة ولعل ذلك لا يستلزم  
اسناد الحرم الى الفعل وليس اسعدا وسعدا لانه اذا جاز ان يحرم الاسم المضمون  
معنى ان فعله ما المانع من حرم الفعل المضمون معناه فعلا واحدا لم اعلم ان  
يكون جزم الجواب بعد الامر الدلال بالخبر نحو حرك او كيفك او سر علكم  
اناس والشيء انه امر فعل خبرا است عليه وكذا اسماء الافعال نحو صه وراي  
والامر المقدرة نحو الاسد والاصدح واما لم يمتص الفعل في جواب هذه الا  
التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للتعجب من الامر والشيء عند غير الكسائي  
مخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشرط التمعن قبله بالامر والشيء انما لان فاء  
الشيء قد يرتفع ما بعد ما مع بقاها على معنى التسه كما في قوله تعالى ولا يؤذن لكم  
يفتقدون ولم يدر ما خرج عليك فخرج ومع ارتفاعه فضعف لانه الفاء على التسه  
لان الرفع محتمل للتعجب نفس فيها وقد تقدم ان الامر والشيء وسائر الاشارة الى  
سائر الشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي ان معونة معنى التسه في الفاء فارد ان  
يكون قبل الفاء صريح الامر العري في الامر محي اضعف دالة التسه في الفاء



يرفع الفعل بعد ما كان مرجع الامر قبلها اسد لصددها مما هو محمول على الامر  
من اسم الفعل وغيره واما الحرم فهو نص في النسبة فلم يصعب معناها مع فلم يخرج الى  
مرجع الامر بل كلف معناه وقيل في قوله تعالى بل اذكركم على تجارة تتحكم في قوله  
بغيركم ان بغير جواب لقوله فومنون لا يمتنعني انوا وليس بجواب بل اذكركم  
لان المقفول لا يحصل له لانه لا يمنع من ان يقول هو جوابه كما مر في لام الامر  
في قوله تعالى قل لبادي الذين امنوا بقبول الصلوة وقال البرد في مثله ان  
جواب اقبوا اسقروا اي قل اقبوا بقبول الصلوة وليس بشئ لانه مثل كرسى يكون على داء  
الي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببه اما اذا قصد الاستسكان  
نحو قد عرك الامير قال رايد هم ارسوا ردا لها فكل حصص امر محرم عقدا  
او الوجه نحو دنا ربي على فاة الرفع او الحال نحو درسم في جو ضميم  
ولا يمكن استكراه الرفع في نحو مكرهنا محرم الحرم على الجوار والرفع على  
الاسياف اي انه ممن كرهنا او كذب ان اي بال كرهنا فبجوز في دره  
ذلك الرفع على الاستئناف او الحال والحرم وقوله تعالى فاضرب لهم طرا  
في البحر بسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا ردا لها وما حال  
بعد الشرط الصريح قول المصنف من تارة تشبوا الى صور مارة بجد خطبا حرا وانا  
تجاءة يجوز في مثله البديل لان انشائي من جنس الاول بخلاف قولك ان اتيتي  
لعمرك عطفك فانه لا يجوز فيه الارتفاع ويجوز بعد الجوار سوا كان الشرط ظاهرا  
او مقدر بالالفعل المصدر بالفاء او الواو او هم نحو اني ايك فاحدك  
واسمي ايك فاحدك فمزمع بالفاء على العطف ورفعه على القطع  
على ان الفاء ليست مع ضعف هذا الاحتمال تقدم في المنعوبات وكذا  
ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تعالى من يشغل الله فلا يدرك  
شيئا من ذنوبهم وهم فيها يحزنون ولا يمنع في قوله من الغيب فاد احبهم عازلهم  
والرفع دون الغيب قال تعالى فان تولوا استبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا  
وقال وان تقاتلواكم بولوكم الا دبار ثم يفترون ولما كان في النسبة بعد  
موقع الجوزم جازعهم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن قال تعالى  
فادب ما سألوا وما اهلك ما ساء وهدى الدين فقال ابر عطف على التوسيم  
في قوله الى الى لسب مدرك ماض ولا سالى ساء لان ما ساء حرا والكل  
لان الاول قد بدله الله وهو انشائي لان الاول قد يكون مجزعا قوله  
واسبح لا تكفره على ان يعني ان انكساي كوز عند قيام القرنة ان لغز المسب

بعد المنفى وعلى العكس فجز لا تكفره على النار كما يجوز لا تكفره على الجنة ويجوز ايضا  
تدفع ان لا تكفره على النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر على الظاهر  
نفيها واثباتا واما قوله في العزم لا اسرل لقب خبرا اي تنزل لقب فلان كذا  
سمة الا كما رد قلت على حرف النفي فيفيد الاثبات ليس بذهب اليه الكسبي  
لو ما عده نقل **قول** مثال الامر صفة لطلب ما الفعل من الفاعل على ما في  
حرف المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برابعي ردت  
وصل مقنونه ان كان صيغة مذكورة فمساواة مثل قبل ضرب اعلم وان كان رابعيا  
فمفتوحة مقطوعة لو قال صفة لصح ان يطلب ما الفعل كان اصرح في عمومته  
ما سمة النجاة امر او ذلك نتم لسون بالامر كل ما تصح ان يطلب ما الفعل من الفاعل  
المخاطب بخلاف حرف المضارعة سوا يطلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو يسمى  
امرا عند الاصول نحو فوك ضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على  
المسحوق من الله تعالى وهو الداء الذي كوا اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة  
لم يطلب به الفعل بل كان على الابهة نحو كلوا واشربوا ولا تشربوا ولا تشربوا  
او غير ذلك من محال هذه الصفة واما سمي النجاة جميع ذلك امر لان استعمال  
هذه الصفة في طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اعلنت كرو  
ذلك كما سوا نحو الماس والصابون اسم الفاعل لان استعمال هذه الصفة  
فيما هو فاعل حقيقة كاضارب والفاعل كثر وكذا الكلام في النهي فان قوله  
لا احدني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي في اصطلاح النجاة وان كان  
دعا في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب لمخرج نحو ليفعل زيد فانه لا دخل في  
مطلق الامر بل لعل له امر غاييب وكذا يخرج نحو لا تفل اما في الجملة كما  
فان قبل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص لصديق  
الاعم قلت لا مان ان النقط الامر في اصطلاح النجاة اعم من امر الغاييب او مرادهم  
بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق في حصصه من الامر المضاف الى شئ آخر  
وذلك كما تقول الفقهاء ان الماء المطلق يصب سله على المضاف اذ يصح ان يقال  
في ما لا يلا داه ليس باري ليس ما مطلق قوله حذف حرف المضارعة نحو  
قوله لنتم انت يا ابن خبيث فربش قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم  
بلام مقدرة كما في قوله حال محمد بعد نكاح كل نفس اذا ما حبس من امرها  
قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد الكثرة استعماله بخلاف امر الغائب  
فانه اقل استعمالا منه وليس مجزوما سلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مسمى



الكون الاله جل آخره كالحجوزم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لا  
قياسه كما في باب الحزوم ان يكون مجزوما باللام كما في الغالب لكن حذف اللام  
مع حرف المضارعة ككثرة الاستعمال فزال علة الاعراب الى الموارد فخرج الى  
من ابتداء وبقى آخره محذوفا للوقوف كما كان في الاصل محذوفا للحزوم قولها  
كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة اذا حذف اللام مع حرف المضارعة  
عند التعيين فلاح ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك او ساكن  
فان كان ساكنا متحركا فان كانت حركته اصلية لم تغتفر الى خلاف سمة اول  
بل مدار في الامر بذلك المتحرك نحو كل من سلك وعامل من عامل ودرج  
مخرج وقابل من قابل وان كانت متحركة اليه من متحرك بعده لفظا  
كان حذف بعد حرف المضارعة متحركا ردد ذلك المتحرك لاجل زوال علة محذوفا  
وي حرف المضارعة وذلك كما نقول في نعم ويعيد اقم واعدا فان سمة اول  
حذفت بعد حرف المضارعة اما في اقم فلا يحتاج اليه من واما في نعم ونعم  
نظر الباب وحملان حروف المضارعة على الهزاة وان لم يكن حذف بعد  
حرف المضارعة متحركا ادى بالمتحرك الى حركة لتقول له نحو قل وكذا وحذف ربيع  
ومب فان قيل كما حذف الهزاة المتحرك في نعم لاجل حرف المضارعة حذفت  
الواو الساكنة في بعد ويب له ايضا وذلك لظن على بعد ويب بالياء كما  
يجي في التثنية فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما  
المتحرك قلت لانه لو رددنا حذف سمة الوصل له فكيف نقول او عدوا وسب  
كتب نقلة اطلاق المضارع الذي هو اصله كحذف الواو او حوا في اليه من  
نحو عدو ومع فان يكون السعي في رد الساكن معا وادان كان ما بعد حرف  
المضارعة ساكنا فان كان حذف قبل متحرك لاجل حرف المضارعة رددنا  
الساكن كما في بكرم وان لم تحذف ساكن شي احسب سمة الوصل نحو  
اقبل اطلق سجع واما قلنا ان اصل فعل مضارع افضل فعمل لان قياس  
بنار المضارع في جميع الافعال ان يرد حرف المضارعة على الماضي نحو بكرم  
وضرب يضرب واستخرج يستخرج والظن بظن وانما حذف سمة الوصل  
التي في الماضي وفي المضارع اسعاد حركه حرف المضارعة عنها فان كان  
بكرم بكرم لان الهزاة وان كانت زائدة الا انها سمة قطع فحذفت سمة الماضي  
اكرم لاجتماع هذين كما يجي في التثنية وحمل سائر حروف المضارعة عليها  
قوله ليس رباعي بمعنى به باب افضل وحده فانه موافق لرباعي الذي ما بعد حرف

مضارعه ساكن فقط وبعي الرباعي اما ما فيه على اربعة احرف قوله مضمومه ان كان  
بعده مضمومة فيما سواه اعلم ان اصل حركه هزاة الوصل الكسرة في الاسماء  
او في الافعال وفي الحروف ولا تعدل الى حركة اخرى الا لعله كما يجي في التنوين  
انما الله تعالى واما الصب في ما الصب اليه في الامر كان كاقبل او في غيره  
كالطلق واحدا ما عاد اسعلا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحرف حصر  
لكونه وادعى الامر على حرف واحد كقوله فان وصله كلام بعده فلا كلام وان  
وقفت عليه فلا بد من ما انكس كما يجي في اخر الكتاب قوله فعل لم يسم فاعله  
سواء حذف فاعله فان كان ما قبله مفعولا وكسر ما قبل آخره وبعي ان الكسرة  
سمة الوصل وانما في مع الياء خوف اللبس ومقتل العين الاضحية قبل وبعي  
وجاء الاسماء والواو ومثله ما استخبر والقيده ان اسجد واقم وان كان  
مضارعا فاقم اوله وفتح ما قبل آخره ومقتل العين متقلب فيه الفاعل فاعلم فعل لم  
يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه سمي له فيكون ان يريد بالفظ الفعل فيكون  
انضاف الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع  
وفعل الامر قوله ما حذف فاعله هذا محطد عند سيبويه واما على مذنب الكسرة  
في نحو ضربت زيدا وروان الفاعل محذوف في الاول على امر في باب  
التثنية وعلى مذنب الاخفش على حكم عنه ابو علي في كتاب التثنية قال جوز  
ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه سلبه ايشل قوله تعالى اسع بهم واهم  
فليس بذكره المسمى تام الا ان يقال حوا ما عمن صعبه لاجل حذف فاعله  
فان كان ما قبله مفعولا وكسر ما قبل آخره هذا عام في كل ما مضى سواء كان  
مجردا كضرب او مرادا فبدا كاستخرج واكرم او رباعيا مجزعا كخرج او مرادا  
فبدا كخرج واما غير صعبه الفعل بعد حذف الفاعل دلوه لم يسم فاعله  
المرفوع لقياسه مقام الفاعل بالفاعل واما احسن للمفعول هذا الوزن السهل  
دون المسمى لفاصل كونه اقل استعمالا واما غير الثاني التي فعل دون سا  
الا وزان لكونه معناه عسا في الافعال اذا الفعل من ضرورة معناه ما يقدم  
فلا حذف منه ذاك حسب ان نحن في اول المطر ليعسم الاسماء ففعل على ذلك  
لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني فيحصل هذا العرس الا ان يخرج  
من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لان طلب جمع بعد الفعل بخلاف الخروج  
من الكسرة الى الضمة ثم حمل غير الثاني عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله  
ديهم انما في مع خوف اللبس يعني كل في سمة الوصل



لواقتصر فيه على ثمانية كسرا قبل الاخر لا لئلا يلبس الماضي المبني للمفعول بالامر من باب  
الباب اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو الاسحج ولو لم يضم ما بعده لاء ايضا  
فيما اوله ما زائدة ومو نحو تكلم ونجا بل ونخرج لا لبس في حال الوقف لتسغه  
مضارع ما هو مطلقا ومع له كقولك تكلم ونجا بل ونخرج قوله ومعتل العين يعني  
ما اعتل عيه من الماضي الثلاثي نحو قال وبارع فيما بنى للمفعول منه ثلاث لغات  
قبل وبيع با شباع كثرة الفا وبي افصحها واصلا ما قول وسع سعلت الكسرة  
على حرف العلة فحذفت عند الحذف ولم سعل ما قبلها لان العمل انما يكون الى الابد  
دون المتحرك فبقى قول وبيع بار ساكنه بعد الضمة فبعضهم سعلت الماء وادوا  
لضمة ما قبلها فمقول قول وبيع وبي اقل اللغات والاوى قلب الضمة كسرة  
في الثاني فيبقى بيع لان كسرة الحركة اقل من كسرة الحرف والباء لانه اخف  
نوع ثم حل قول عليه لانه معتل عين منه فكسرت فاده فاعلمت الواو ان كانت  
ما وعندها حذفت الى سعلت الكسرة على الواو والباء فقلت الى ما قبلها لان الكسرة  
اخف من الحركة ما قبلها وحذف الضمة ما اكمل فحوز على هذا فنقل الحركة الى  
متحرك بعد حذف اذا كان حركة المفعول اخف من حركة المنقول اليه فبقى بيع  
وقل فقلت الواو ان كانت بار كسرة ما قبلها قال وبعضهم سكن العين ولا  
ينقل الكسرة الى قبلها فبقى الواو على حالها ونقلت الباء او الضمة ما قبلها  
وبه اقبل العمل الضمة والواو والاولى اولى لحقة الكسرة والباء وقول الحركة  
اقرب لان اعلال الكسرة الى الضمة اولى من جعلها في العلة على غير ما والمعا  
انما حذفت الكسرة لا سعاد لنقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ذكرنا واما  
الاسماء فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاسماء ان نحو كسرة ما الفعل  
نحو انتم فصل الماء ان كانت بعد ما نحو الواو قليلا اذ من ثاقفة كسرة ما قبلها هذا هو  
التيارة والفرار بالاسماء في الوجود مع وقال بعضهم الاسماء منها كالاسماء حالة  
الوقف اعني ضم الثقبين فقط مع كسر الفا كسر الفاء الصاد هذا اختلاف المشهور  
عند الفرض وقال بعضهم بان ما لم يحد حاله بعد ما ساكنه وهذا  
غير مشهور فحذف اسم قال المصلح العوض بالاسماء الابدال بان الاصل الضمة في اول  
هذه الحروف وانما هو على الضمة الاصل منها بخلاف نحو من في جمع اسم لا م  
فحذف واما الاسماء السبعة على ذلك الورن المسعد في الاسماء فحصل العوض  
المذكور وحل فاده سقط العين في المبني للمفعول اتصال الضمة المرفوعة فان قام  
فمنه جاز لك اخلاص الضمة في الواو واخلص الكسرة في الثاني نحو حدثت

ولعب ما حذو ان لم يحد حذو وحدث فالاو لانه لا يركب في الواو من قبل  
الكسرة والاسماء وفي الثاني من اخلاص الضمة والاسماء على عينين المبني للمفعول  
كلام السرا في انه لا يجب الفرق بل يفتقر الى الساس لعله وقوع منه قوله ومثله  
احمد والعد يعني ان ما لي افعل والفعل معتل العين كما سئل في المعتل العين  
ما في مجي الوجوه الثلاثة فيها لمثله كنهما له في عليها وبي اسعد الكسرة على حرف  
مع الضمة ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افعل ما وهذا الفرق لا يور في  
العللة وانما في الفعل ما قبل حرف العلة فاما كما كان في الثاني في الجود قوله دون  
اسموا ضم معنى ان ما لي اسفعل فاعل معتل العين لا محي فيها الا اخلاص الكسرة  
دون الضمة والاسماء لان سها في الثاني في الجود والاسماء المذكور من ضم قبل  
حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في ما لي اسفعل فاعل ساكن ولا بد من فعل حركة  
عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو لعل وبيع ونجا على محي في الضمة  
واعلم ان شرط نقل حركة العين الى قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون  
اللام حرف علة فلا سعل في نحو طوي ولا اقوى ولا اسعوى ولا الطوي  
على هذا ولا احوى واما لم يفتل ذلك لما مجي في التصريف في باب الاعلا  
عند ما ان امتناع قلب عين نحو طوي وسوى الفا وكسرة فاعل لاد غام نحو  
رداه والضمة كسر لان لعل الكسرة في المعتل العين الثاني او الواو انما كان  
لانك ان من قبلها اجتمع الصلان الضمة والواو وكسرة وقول وسعلت يحصل  
الكسرة والباء وما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد العلة ان  
لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة كون الكسرة اخف من الضمة ورجا اسم فاحجود  
ضمه وما كسرة فاعل المبني للمفعول في السمع للتحقيق لعل في عهد عهد كمال لعل في  
المبني للمفعول وفي عهد عهد وفي الاسم في حذو جميع ذلك في الحلق العين  
كما مجي في التصريف وقد حكي مطرب ضرب زيد في ضرب على لعل كسر الراء الى  
النقاد وسواد قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل احوه دول الضمة  
والكسرة فحصل الضمة بالفتح في المضارع الذي هو الفعل من الماضي قوله ومثله  
العين سعلت فبه الفا اي على المضارع في المعتل العين سعلت في المبني للمفعول  
الفا نحو لعل وبارع وذلك لعل على الماضي في ساكن العين كما مجي في التصريف  
انما انما على وقد جاز في كلامهم بعض الافعال على لم يسم قاعه ولم  
يسعل من المبني للمفعول والاعقب في ذلك الادوار لم يسعل فاعلم لانه من العلوم  
في غالب اللطاة انه سواد على حذو للعلم كما في قوله تعالى قيل الرضى لبي



ما رك وباسا واقلعي وبقضلي وبقضي الامر ذلك لا فعل نحو من وسك وركم و  
وحم ودد وعك قال سبويه لو اردت سبها الى الله كان على فعل نحو اجبه الله و  
واركه واورده وامل ذلك لاننا لم نأت من فعل المذكور كمن وسل فعله ما ركلم  
ووجع دعي ونحو ذلك من الالام التي بها فعل كسر العين فصار لعدى الى المتعدي  
كما لعدى باب فعل وذلك لعل الى باب فعل **قوله** المتعدي وغير المتعدي المتعدي  
ما يتوقف فيه على متعلق كضرب وغير المتعدي ككفد والمتعدي الى واحد كضرب  
والى اثنين كضرب كما عطي وعلم والى ثلاثة كعلم وارى واحمر وحمر وادار وادار  
وعدب فبذرة مفعولها الاول كالمفعول اعطيت انا في وان كنت كالمفعول الى واحد  
متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى احد معنى ان يكون  
نحو دبت ودد ورجح ودخل متعديا او لا نعم معانيهما لا متعلق بل يقال لثقل  
انما متعديه بالحرف العلالي لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل تعالى  
على لازمه وبذا كما ذكرنا في الامر واما الغائب ولا خلاف عند سبويه ان باب فعل  
كل لازم مع انه قرب ودر منه متعدي الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم  
المتعدي الى الذي يصح ان يسبق منه اسم مفعول غير مفعول على ذكرنا في حد المفعول  
و يرسم لازم بانه الذي لا يصح ان يسبق منه ذلك واعلم انه قيل في بعض الافعال  
انه متعدي مرة ومرة انه لازم متعدي بحرف الجر وذلك اذا ساوى اسم الاثنان وكان  
كل واحد منهما قابلا لمفعولك وصح لك وسكر لك وسكر لك والذى ارى  
الحكم سدى مثل هذا الفعل مطلقا او معناه مع اللام هو معناه بدون اللام فان  
كان كالمفعول قليلا نحو اقممت الله او ممتنا بنوع من القابل كاختصاص وقلت  
بالمتعدي الى لا مكنه واما الى غير ما فهمي كدخلت في الامر فهو لازم حذف متعدي  
المراد ان كان لعدنه بحرف الجر قليلا فهو متعلق متعدي والحرف زائد كما في لغز التور  
ولا تلحقوا باليهكم وردت لكم واذا لعدى بحرف الجر فالمراد بالمراد في محل النسب على  
المفعول به ولهذا قد عطف على الموضع الغيب قال تعالى واسموا بربكم واسموا بربكم  
بالنسب وقال لعدى لم يحد من دون عدان والاداد دون سعد فليس على العوا  
والخص ان الجور وحده منصوب للمحل لا مع الجار لان الجار هو الموصول للفعل  
اليه كالهزة والتعنيف في وسمب زيدا وكرمت عمر لكن لما كان الهزة والتعنيف  
من تمام صفة الفعل والجار مضافا منه كالجور من المفعول لوسوا في اللفظ وقالوا  
في محل النسب ولا يجوز حذف الجار في حصار الكلام لانه ان وان ذلك فبهما  
شرط معنى الجار يحكم على مواضعهما بالنسب عند سبويه وبالمراد الخليل والكاى و

والاول اولى لضعف الجار عن عمله مضرا ولهذا سجد نحو الله لا فعل ونحو قوله  
خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله اسار بكتب بالالف لاما مع وانما صار حذف  
الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذ العين ان وان كسرا قياسا لاسطالهما لصلتهما  
الا فحذف الالف فحذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذ العين الجار ولم يصب  
بلى قد جاء في غيرهما انا في سدد ونحو قوله مردون الدمار ولم يوحوا وقوله تعالى  
لا فعدن ليمم مراطك ولا تعزمو عقدة وان تفسروا اولادكم والاولى في مثله ان  
يقال ضمنا للامر معنى المتعدي الى الجورون الدمار ولا ريب من مراطك ولا سودا  
عقدة وترفعوا اولادكم حتى لا يجعل على التذود كما تفتن الفعل معنى غيره فيعدى  
تعدى ما ضمن معناه نحو قوله تعالى تخالفون عن امره اى بعد لون واما كسرة الالف  
كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة بقوله تعالى يتفونكم الفتنة اى سجون  
لكم وكسرة الالف كلك وركب المال اى وركب لك وكلبك الطغام اى كل  
لك ولا يلوكم خبالا اى لا يالون لكم وركب دمارا اى ركب لك ولعصك  
درهما اى لعصك لك ويجوز ان تسمى اربى معنى اعطيت لعصك معنى حرمت وكذا  
محدث في المفعول الثاني نحو امر بك الحر واستغفرت الله ذنبا وما الذى احمر الزمان  
سما حبل ذلك مع تعين الجار ولا يعرب من حروف الجر معنى الفعل لانه لا يركب  
ايضا في بعض المواضع نحو حيث يزيد بخلاف نحو مرت به والذى لعربا معناه  
حك فيه عند المبرد مصاحبه الفاعل للمفعول به لان الاء المحذرة عند معنى مع  
سبويه المار في مثله كالهزة والتعنيف معنى ذنب به اذ يثبت بحرفه المصاحبة وهذا  
فقوله تعالى لذنب سمعتم الياء فيه عند المبرد للمالك كيد كان سحابة ذهب معد واما التفرقة  
والضعيف المردان فلا بد فيها من معنى الضعيف وليس يعرف حذف الاء المعر  
لمعنى الفعل ان في قوله اسولى ردا لمدى يربز على فراه اسولى هزة الوصل واذا  
دخل الهزة او الضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد  
وان كان متعديا الى واحد لعدى الى اثنين نحو احمره التهر ولا يصل من الثاني  
المتعدي الى اثنين الى ثلثة الا علم ودارى نحو علم وارى والمفعول الذى يركب  
الهزة والتعنيف هو الذى كان فاعلا للفعل قبل دخولها وذلك لان معناه  
لصرا على ماسر الفعل فكذا كان مره ما راد بها من المضاف قبل كان لاصل  
فكذا نقول اخفرت نيرة زيدا وتغيف العين لعدى الى واحد لرحمة والى اثنين  
كعلمه الخو لا لعدى الى ثلثة كالهزة فعل لعدى للعلم العين ان في الهزة نحو ما  
ذبحوا نجمع على فعل واحد عده من حروف الخلق اذا كانت مختلفة نحو خرجت من



من البصرة الى الكوفة لراكب واما اذا اتفقت فقرة كذا حكما في اخر الفعل فتصير  
قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولا  
بمتدار وجزا كاعطى زيدا او سارا ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكون  
في الاصل مبتدأ وجزا كعلت زيدا منطلقا وعند الكوفيين مفعول الى بعلت  
حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشئ اذا الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون  
علما وخبر او اسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في غير النصب  
قوله والى ثلثة كاعلم ولا يرى مدح البقرة على فاعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين  
وحيثما خال القلوب زيد لسب البقرة مفعول آخر موضع المسعى قبل المفعولين  
لان معنى البقرة المتعدية على الفعل بمعنى علمك زيدا منطلقا عليك  
على ان تعلم زيدا منطلقا عليك فلا بد ان يذكر او لا المحمول ثم يذكر متعلق اصل الفعل  
المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والتأنيدي بان يذكر الذات او لا ثم للفظ  
الدرال على المعنى القائم بها كما في المتدار والجزو الحال وذو الحال والموصوف  
والوصف وكذلك في نحو احضرت زيدا التمر اى جملة على حذر التمر ولم يتحقق ان  
ينقل الى ثلثة من التعدية الى اثنين لتضعيف فلم يقل علمك زيدا قائما بل لم يعمل  
ان في مفعولي علمت الا ما هو مفعول الاول والثاني او مفعولان في علمت تقول  
في علمت زيدا منطلقا علمت عمرا اطلاق زيدا وعلمت عمرا اطلاق قال تعالى  
واذ علمك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالبقرة الى ثلثة ما في افعال القلوب ايضا  
قياسا لاسما عايق قول احسب زيدا منطلقا وكذا اطلبك واحسبك واربعك  
واوحدك ولو جاز القياس في هذا الجار ايضا في غير افعال القلوب نحو اركب  
مراحه وابطلك زيدا قائما ولباز لتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها  
ولم يوافق في لجأ زحل جميع الافعال السالبة متعديا ولازمها الى بعلت  
وعلت غير العزب زيدا او ذمب خالد احب ان هذا هو قول السماع على  
السعل من انشائي الى بعض ادواب المتعدي واما احرو وحر واداد ودار ودر  
ولم يسعمل من ثلثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر كسر السار اى علم واما  
حدر احدث بمعناه فليس مما صار بالبقرة او لتضعيف متعديا الى ثلثة لعل  
الى اثنين بل لم يسعمل من ثلثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر كسر السار اى  
علم واما حدر ودار فلا من ثلثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر كسر السار اى علم  
الخط الحقت في بعض استعمالاتها علم المتعدي الى ثلثة لان الاما والدة والاب  
والبحر والحدت معنى الاعلام ولم يعم بسبب من هذه الخسة الاسماء والابواب في حقها

غيره والحق بعضهم ارى الحلة با علم سارا نحو انا في اليوم عراسا لم يعمل  
الخط متعديا الى واحد بنفسها والى مضمون اثنين والثالث او مضمون اثنين  
وحده بالاسم نحو حدسك مخرج زيدا بالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين  
ومع مضمونهما الذي هو المفعول جعدها ومضمون الثاني نحو علمت زيدا منطلقا  
وعلمت اطلاق زيدا وعلمت الاطلاق لكن علمت بتعدي الى المضمون المذكور  
بنفسه كما ريت واساس ودر لا سحران اليه الا حرف الجر فلا يعمل احرك  
خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو واما قولهم سارا واحره خبرا وحده حرا  
فهذه المنصوبات اسما صرحا قمت مقام المصدر اى سارا واحارا وكذا ما لو  
كانت مفعولا لهما لجاز استعمال المفعول به محصيا مقامها نحو حده خروج زيدا  
دخول خالد ولا يجوز في السعد اتفاقا فاذا اقرر هذا علمت ان قولك حدسك او  
ساك او احرك زيدا قائما بل ليس معنى حدسك الحدوث او ساك او احرك  
زيدا قائما بل ليس معنى حدسك الحدوث المحض واما حدسك هذه الة المعهدة  
الحركة الحاص من انشائي زيدا قائما لكونها مشتقة من المفعول به كما ذكرنا لكونه مصدرا  
مسماوه كما ضربت ضرب الابير لان زيدا قائما سان المحرمة ولعله وليس ما في  
نفس الاحار الذي هو الحدوث الواقع منك اى الحكم والتلفظ بخصوص في انه  
كان سرنا او لفظا او غير ذلك من صفات التلفظ فتقولك احرك زيدا قائما اى  
بمذا المحرمة والمحرمة مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يعمل  
في ضربت ضربا ان ضرب مضر وب كما معنى في باب المفعول به فظهر هذا ان قال الله  
وموان زيدا قائما في احرك حرا مطلقا وكلاهما منصوب بمفعول مطلق  
سئل بل الاول خبر خاص بلا رب لكن لفظ المحرمة مفعول به اى خبر خاص  
والثاني خبر مطلق ولفظ المحرمة بمعنى الاخبار بفعل حدسها كالاخو المطلق  
او سألوه الدليل على انه مفعول به وكقول علمت انك تقول احرك ان را  
قام كما تقول علمت اذ علمك ان زيدا قائم فصدر الجملان والحق تقول احرك  
زيدا قائما فانا خبر ان زيدا قائم فمضغ اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في  
احرك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال انت ضارب ضرب لايم  
وكذا ما اعرض به المص على نفسه من قوله قلت زيدا منطلق ليس شئ اذ ليس زيد  
منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل نوعي المفعول به اى المفعول الخاص  
بخلاف قلت فلا سربا على انه مفعول مطلق ولسا الفلظ ان المحرمة  
معنى الاخبار بمعنى المحرمة كما ان القول سعمل معنى المصدر ومعنى المفعول فاعرف

مدا



قوله فمفعولها الاول كقول اعطيت علم ان مفعولها الاول كادى مفعولها  
اعطيت واثاني واثالث مفعولها اعطيت واثاني واثالث لا  
ما في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولها  
غير ان في مفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني واثالث مفعولها  
منطلقا اعطيت انطلق زيد فمفعولها اعطيت زيد ادر ما هو فيجوز ان  
لا يذكر لها مفعولا املا كباب اعطيت وان يذكر جميعها وان يذكر الاول دون  
اثنائي واثالث وان يذكر اثنائي واثالث دون الاول واما ذكر واحد  
من اثنائي واثالث وترك الاخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب وظاهره  
يسويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني واثالث لانه قال لا يجوز ان  
يقصر على واحد من التثنية فيجوز ان يجرى كلامه على طائفة ولم يجوز ان  
على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السراج في ايراد يسويه انه لا يحسن  
الاقتصار على الاول لانه لا يجوز مطلقا ومن سبب ابن السراج اولى دلالة  
وتبعه الى خرون فاذا قطعت النظر عن حال المفعول الثاني مع الثالث  
كحال اول مفعول اعطيت مع الثاني لانهما هما الاول والثاني الذي راد به  
كما تقدم قوله افعال القلوب فثمنت وحسبت وحلت زعمت وحملت  
ورابت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عند نصب الخبر علم  
ان الحرف الذي تدخل عليها الافعال لا يحسن ان يكون المقصود منها حكما لفظيا  
او لا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد او زيد ضارب ولا  
يعمل فيها القول اذ المصدر حكما للفظ فيجب مراعاة حال الحكمي واثاني الى التي  
المقصود منها مفعول دون لفظها لانه ان عمل الفعل الداخل عليها في حرسها  
تعلق بوجه مضمونها فلا تدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان دخل  
المصدر فلا يرتفع به ما اسد ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم فعلم ان ادراك  
واحد من المورس مطلق وان كان مع التدايه لم يعمل الا بالنصب في  
ينصب كلا حرفي الفعلية لتعلق مفعولها ولا ينصب الفعل الا بالحرف  
والمصدر ليس بمتعلق انما يتصل بها افعال الداخل على اذ كان فعل متعلق  
عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في انفسه كقولك علمت من مره  
علمت اي يوم مررت اسم رابت نصب اي على مفعول الفعل المؤخر ثم يقول ان  
نصب الفعل من الاسمية لا يدخل عليها انا فاعل او مفعول فانما يقتضي عللا  
في باب كان رضى البتة ان تبنى بالفاعل ونصب المصدر بالفعول ولم يحجر

رفعا لان الفعل لا يرفع فاعلى فلا يرفع سمن بالفاعل ولا نصبها او يعلى  
بلا مرفوع ويجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل  
طلبه للنصب الفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر المحرر فاعلى الى البتة ان  
زيد منطلقا فاعلى كان الطلاق زيد لانه هو الحادث لاس في الحقيقة وكذا في ما  
زيد منطلقا الصارح الطلاق زيد وكذا في جميع احوال كان لان كل ما في  
كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى مارا لداخاها كان  
داما ومعنى صبح واخواتها كان في الصبح والمساء والنهي ونحو ذلك ومعنى  
ما كان واما افعال المعاري فليست من هذا اي من الافعال لانه افعال في الحال  
على الحرف بل المرفوع بها فاعلى على الحقيقة واختار ما مفعولها كما يجيء في بابها  
وان احسن مفعولا نصبها حرفي الجملة لان ما سبب مضمون المفعول الحقيقي واولها ما  
ينضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا فاعلى علمت قيام زيد  
فاحراب الجرس احواب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي فلذلك تدخل على  
هذه الحرفين لفظه ان الحرفين في تقدير جرح واحد ولم يدخل الحرفين اللذين  
بعد كان واخواتها وان كانا ايضا بتقدير الفرد كدس الحرفين المصنوعين ثم  
هذا المصنف للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على ضرب  
اما لفظي فقط وهي حيي نحو نعي طن وخال خال وحسب حسب وكذا هي غير  
متصرف فاذا كانت الافعال المعنى المذكور ولها الاسمية مجردة من ان  
حرسها فان كان محاميا علمت او قصد او غير ذلك وحال معنى حال و  
امر من لسانه فان كان الاسمية مصدره بان لم ينصب المفعول وكذا اجمع افعال  
القلوب المذكورة في المتن نصب المفعولين او لسان الاسمية غير مصدره بان  
يستعمل اري الذي هو ما لم يسم فاعلى اري عا طاعل طن الذي هو مفعول  
يستعمل بمعنى علم وان كانا رابت علمت واما المصدر فقط وهو علم اذ كان حرف  
وطا سمن ان علمت وعرفت فاما من حيث المعنى معناه كما قال بعضهم فان علمت  
ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا واحدا الا ان عرف لا نصب حرفي الاسمية  
علم لا يعرف سمن فيهما بل هو دلل الى احبار العرب فانهم قد يحسون احد المصنفين  
في المعنى كالمفعول دون الاخر واجاز سمن الى عرف والعلم في نصب المفعولين  
ويستعمل في معنى علم وعلم امر المعنى علم لاسان المفعولين بل راد الاسمية  
مصدره ان نحو درس انك قائم وعلم ان بعد الف ردا ولا يعرف في معنى  
اعلم واذ قبل لك علم ان لا مركزه افعال علمت علمت فان كان في معنى علم



ويعلم من علمت الشيء كلفته على فلان من هذا الباب فاعلم من علمت من العلم ان  
يعد بان واما الظن في الظاهر مع احتمال في بعض المواضع فيصير موطئا  
بمعنى اسم قال تعالى في الظن معنى اليقين اني ظننت اني ملاقي حبيبي وقد  
لم ينعني اني لم تصب مفعولا واحدا ومعنى الابهام ان يجعل شخصا موضع الظن  
الشيء تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل شيئا وكذا اسمته واما الاعتقاد والام  
في شيء انه على صفة معتقده سوار كان مطابقا او لا وموراي فاذا كان المعنى المذكور  
وولله الاسم المجردة عن ان لصاحبها نحو رايته عينا سوار كان في نفس  
الامر معناه ولا قال تعالى برونه بعيدا وهو غير مطابق وزاه وما هو مطابق  
وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم وهم عليكم انهم  
وقد علموا ان الله راى العلم في نصب المفعول وقال تعالى انهم لم يأتوا  
واما الاعتقاد كونه الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق فمخوفا وجعل فاعلا  
بالمعنى المذكور وولها الاسم المجردة نصبا حرسا نحو كعب اعداه فقرا فان  
عسا وقال تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناسا ان يفتقدوا  
الآخرة واما للقول بان الشيء على صفة فولا غير مستند الى وكون نحو عتقتك  
وقد شغل زعم في التحقيق قال لم يسم الله صوف نقاسا بل عا واما لا فاع  
الشيء على صفة وهو واحد والشيء واما من افعال القلوب لانك اذا وجد  
الشيء على صفة لازم ان يعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك  
عاطلا لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد شغل من الافعال ما يستعمل مضمونا للمعنى  
على سبيل التسمية لقوله عليه وسلم ولعل ذلك فاعلا فصادقه عا ملا وعلما  
ان لم يعلم فاصبح حاله ولا يستعمل احاب ومصادف استعمال واحد في نصب المفعول  
خلافا لابس درتوبه فاعلا من الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها المعنى  
مصدر المجرى الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني حاد اكمل مفعولا  
فمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدا احك وان دفت بعد ما الفعلية في الية  
فغير ان من قدر قبلها اسمها نحو حسب تقول زيدا اي حسبته تقول زيدا  
هذه الافعال كمرصعة للمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا  
علمت خروج زيدا من عرفة وبعضها فعل فاعلا ذلك نحو علمت زيدا  
رابطا على غيره من غير ان المعنى المذكور اي لا يظن سائر ذلك كذا قال  
الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعولها تقول من قال اني زيدا  
فاما متعلقا اما ايضا اظنه واطن هذا وكذا في افعال القلوب قال الاموي

لو جاز قيام لفظ ذلك او هذا مقام المفعول لجاز وقوعه صلة وليس وما قال مني لان  
مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا والصلة لا بقدر المفرد على حال  
قال الاموي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت على حال  
قلت لا يمنع مما قاله الفراء على ذكرنا ونقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك  
قال تعالى ظننوا بالتدبير الحق اي ظنوا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا يمنع  
كونه مفعولا به اي سا غير الحق فهو كما في قوله فلا ظنني غيره قوله تدخل على المفعول  
للسا على معنى عني اي لعين الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك الجملة الاسمية صادرة  
عن ذلك الاعتقاد وقوله مني عنه على حذف المضاف اي حكمها عني اي حكمكم  
على المبدأ المضمون الخبر صادر عنه فقولك علمت زيدا كما حكمك بالقيام بالامر  
مضمون الخبر على المبدأ الذي هو زيد صادر عن علم في ظننت زيدا كما  
عن ظن قول ومن خصا بصها انه اذا ذكر احدكما ذكر الاخر بخلاف باب  
اعطيت ومنها انه يجوز فيه الالف اذا وصلت او تأخرت لا استقبال الرحمن كما  
خلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والي  
واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلا ومفعولا  
ضمير من الذي واحد مثل علمت نطقا وبعضها معنى اخر شدي الى واحد فظننت  
اسمت وعلمت معنى عرف ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى علمت قوله اذا  
ذكر احدكما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعول من معاني باب  
اعطيت نحو زيدا فترى ان على نصبها فاعلا على ما علمنا فاعلا على وعطى وكسوا  
من مثله فاعلا من دون المفعولين بخلاف مفعولي الي علمت وظننت فاعلا  
لا حذف مما معا على فاعلا القول علمت ولا ظننت لعد الفاعلة لان من  
المعلوم ان الانسان لا يح في الاغلب من علم وظن فاعلا فاعلا في ذكرهما من دون  
المفعولين واما مع قيام القرينة فلا بأس عند فاعلا نحو من سمع كل اي كل سمع  
مصادقا قال باي كتاب اسماء سرى منهم عار اعلى وحسب فاعلا الضا  
خواص هذه الافعال واما حذف احد مادون الاخر فلا شك في قلته مع كونهما  
في الاصل مبتدأ خبرا وحذف المبتدأ او الخبر غير قليل وسبب القلة هنا ان  
المفعولين معا كما سم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما ذكره  
فقد حذف احد مادون كحذف بعض اجزاء الكلام الواحدة ومع هذا كله فقد  
ذلك مع القرينة ما حذف المفعول الاول وكما في قوله تعالى ولا تحسن الذين  
بالآ الى قوله موزع الهم اي تخلفهم موزع الهم واما حذف الباقي كما في قوله



لا يحل على عراك ما طالما قد سار الاعداء اي لا يحل اذ لم على عراك  
الملك سار قوله ومنها انه يجوز الاعداء الفرق من التعليق والالاء مع انها  
بمعنى ابطال العمل لفظا لا معنى والالاء مع انها بمعنى ابطال العمل ان التعليق  
ابطال العمل لفظا لا معنى والالاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالحكمة مع التعليق  
في ذيل المصدر مفعول به للمفعول المعلى كما كان كذلك قبل التعليق فلا يخ  
من عطف جملة اخرى منصوبة المحرر على الجملة المعلى عنها الفعل نحو علمت  
لزيد منطلقا وبكر افاضلا على قال ابن الحاسب واما الالاء فالحكمة مع  
بناء على المفرد فعلى زيد علمت منطلقا في طي منطلقا لجملة المعلى عنها لا يحل  
لها لا لا يقع مفرد مفعولها والجملة المعلى عنها منصوبة المحل والفرق الاخر  
الالاء امر اختاري لا ضروري والتعليق ضروري وقبل الجملة المعلى عنها في نحو  
زيد مقيم ظننت مسددا على اليقين والتك عارض بخلاف المعلى عنها وليس  
يشي لان الفعل المعلى لسان ما صدر عنه مضمون الجملة من التك او البعس  
ولانك ان معنى الفعل المعلى معنى الظرف فيجوز زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم  
في ظني ومنع الظرف كون الكلام الاول ملما على اليقين ويقع الالاء مع  
تاخر الجملة عن فعل العلق لان عامل الرفع معنوي عند النجاة وعامل التنب  
لفعل في مقدمتها لعلى التعليل المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتداء والخبر  
كما شرحنا في هذا الاعراب برافعا ضعيف في مقدم عامل غيرهما عليها  
ومع ذلك قد جاء قوله كذا اكد من صانع على الى وحدث ملاك  
السمه الادب وقوله ارجو ان يولدوا مودعا وما احاك كذا ما سكت  
وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس مرنا لظاهر  
ما لعللها وايضا سمو لها في الحصة مضمون الجملة لا الجملة وسوء لا يحل ذلك على  
الالاء بل على التعليق ونقول ان الكلام مفردة حذف ضرورة وقال بعضهم  
خير ان كان مفرد بعد الفعل وهو انزب لسوء ذلك ضرورة في غير ذلك  
من نواحي الاعداء نحو قوله ان من بدل الله الله بوما يلق فيها جاز ذرا  
وطما والعلى على العمل على لا معنى ولا معلق ولعل الفخ في نحو موسى لظن  
واسم اعلى اذ لا يندم سموا الخبر اذ هو لعدم الخبر ولو سطر فعل العلق من  
الخبر وسوء مع ذلك ضعف واذا توسط الفعل من المبتداء والخبر جاز الالاء  
بما فيه ولا ضعف وكذا جاز الالاء على ما سماه وما ان وذلك لان ارفع النوا  
اعنى فعل العلق تقدم على اعمدا وانما تخرج من الآخر وقد يقع المعلى من الفعل

ومرفوعه نحو ضرب حسب زيد ومن اسم الفاعل ومفعوله قال ولسمي في طين حال حي ما  
افاضى الخطب الوخود ومن مفعول الى ان نحو ان زيدا احسب قائم ومن سوف مفعولها  
كسوف احسب يقوم زيد وبين المخطوف والمخطوف عليه نحو جاني زيد واحسب عمرو  
وكذلك المعلى مصدر منصوب مع اذ انكبه دليل الاعداء بحال ذلك المعلى على الالاء  
ظنا من في ترك الاعداء فبينهما سدا في وانما كيد به بالعبارة اسم الاشارة المراد بها  
المصدر فاسهل دليل العر من في المصدره نحو زيدا احسب او احسب انك منطلقا ومصدر  
فعل العلق اذ لم يكن مفعولا مطلقا لقول مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعطيتك  
زيدا منطلقا وعلك لزيد منطلقا واما الالاء فواجب مع التوسط والآخر نحو زيد قائم  
عالم اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر تقدم ذلك في باب المصدر واما  
كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مفعولا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكثيرا  
ان حذف الفعل جازا نحو طنا زيدا منطلقا ففي العورين يجوز الالاء والفعل والاعمال  
ومما خرا لكون الالاء مع ما ذكرنا من فتح ما كيد الفعل المعلى وان حذف وجوبا كما اذا  
اضيف الى الفاعل نحو طنتك زيد منطلقا اي طنت طنا بعد من قال الالاء على الفعل  
المصدر كما تقدم في باب المصدر وكما لو حذف جازا نحو الالاء متوسطا ومما  
نحو موسى زيد منطلقا ومعنى زيد منطلقا طنتك ويجوز الالاء ايضا لانك لعل العمل  
لا المصدر وكذا عند من قال الالاء على المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا  
بان والفعل يجوز الالاء والالاء توسط او تاخر لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل  
في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون طنتك منصوبا لكونه مصدرا موكدا بالخبر وكذا  
قائم حصها على قبل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الالاء  
والتي التعليق خذ من قولهم امرأة معلقة اي معقودة الزوج كقول كاسي المعلق لا يت  
الزوج لصداء ولا طلاق لزوج لوجوده فلا يعذر على الزوج فالفعل المعلى منصوب  
من العمل لفظا عاملا معنى ولقد را لان معنى علمت لزيد منطلقا علمت انطلقا زيدا  
كان كذا عند انصاف المحررين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة المحرر على الجملة  
المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكر افاضلا قوله كذا في الاستفهام المعلق قد كمل  
اسما مصمما المعنى لا استفهام كقولنا لعلم اي المحررين احصى وعلمت ان حلت بيني  
خرج وفي سماء الاسم المضاف الى كذا الاستفهام نحو علمت كلام من عندك وقد كمل  
لام الابداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف التثنية واما ما اذا ولا نحو علمت لزيد  
منطلقا وان زيدا منطلقا ولا زيدا في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما ان استفهام  
ولام الابداء وما وان السا حسان قلل زوم وقوعها في صدر المحل وصفا فاقب



الحمل التي دخلها على الصورة الجملية رعاة لاصل هذه الحروف وان كانت في لغة  
المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيد القام فلفظ ضرورة طرية اليه  
اجتماع الالف واللام كما يجي واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فاما كانت محلة لانتها  
لا السرة المشابهة لان المكسورة اللازمة دخولها على محل ومن العلاقات الى  
المكسورة اذ لم يكن فيها وذلك اذا جاز في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا  
لنطلق فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما يجي واما اذا حدثت ان عن اللام  
قابها لا تعلق لا مكان فيها وجعلها مفعولا للفعل لعلب وذلك لان المنصوب  
بعد فعل العلب في ذيل المصدر فاذا انكسرت جلت ان حرفا مصدرا مفعولا  
القلب بان يفتح مخربا فاولى من عمل العامل كسر ان عن عمله واما قوله وقد  
علمت ان من سمي ان الما بالاطلس سمانا فانما جرى لفتح علمت مجرى التثنية  
لناكده للكلام لان فيه اللام المقيدة للتاكيد مع قد الموكدة وفي علمت مجرى  
التحقيق فصار كقوله واني سميتك مع الصدود لا مثل وقد جرى نحو علم الله  
جرى القسم فجاب نحو انه في عبده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله  
والفعل اللقي قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت من امر وعلمت انهم ضربت نصب  
على ان مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت انهم قدت واعراب  
الحمل المعلق عنها كاعرابها اذ لم تقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم  
ونصبه على ان الجملة بمعنى الاجتماع فيكون علمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي  
يوم عسى والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني في الجملة  
الاستفهام فالاول ان لا تعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا  
من سرت بكرة الواس هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعول الثاني لان معنى الاستفهام  
بمع الجملة التي لم علمت فكانه قيل علمت الا من زيد وليس يعوي لا لافهم على حسب  
في نحو علمت زيدا ما هو منطلقا مع ان المعنى علمت ما زيد منطلقا واما قوله لم يرب  
ما صبح معنى خبر في فليس من هذا الباب حتى يجوز في زيد الرفع بل نصب وجب  
ومعنى اريت خبر ومفعول من راب معنى امرت واعرفت لانه قبل الامر  
وشا بدت حال الحمد واعرفنا خبر في عنها فلا يشعل الا في الاسما عن حاله  
عنه سمي وقد نوي بعد المنصوب الذي كان مفعولا به لراب نحو اريت زيدا  
ما صبح وقد كذبت نحو ايتكم ان ايتكم عذاب الله لا بد لكم ليس مفعول كما يجي  
بل هو حرف خطاب ولا ضرورة انك انك المنصوب اول ما ياب من سعيهم  
ظاهرا ومقدر من الحال المسح عنها فالظاهر نحو اريت زيدا ما صبح واريتم

نحو

ان اناكم عذاب الله بفتنة او حرة بل يهلك واريتم ما تدعون من دون العباد  
ما ذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى اريتكم هذا الذي كرمت على لسان ايتي اريتم  
هذا لكم لم كرمه وقوله لسان ايتي كرام متناف وقد يكون الجملة المنفصلة للاستفهام نحو  
لنشرط كقوله تعالى اريتكم ان انا لكم الاله وقوله اريت لذي مني جند الى قوله العلم  
وقوله اريت ان كان كرا اريت لك كيد ولا عمل للجملة المنفصلة بمعنى الاستفهام لا منها  
ساعة لسان الحال المسح عنها كانه قال الما طيب لما قلت اريت زيدا عن اي شيء  
من حاله سال فقلت ما صبح فتعني قولك اجري عنه ما صبح وليس الجملة المذكورة  
مفعولا ما اريت كما ظنه بعضهم وعلى الكاف الحرفه اريت الذي معنى خبر لانه  
ما صبح عن خبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شيء نحو اريتم كاسم  
مصرف الكاف فثبته وجمعا واما نشأ عن نصريف ما الخطاب فحقى الما في الالف  
مفعولا مفتوحه سوار كان الما طيب مذكرا او مؤنثا مفردا او مشي او جموعا على  
اراسك آباء الاله اس المقدر في نحو ويدك لان مفعوله لم ينصب با على حاله مع  
صرو ونعني خبر في نحو اريتكم زيدا ما صبح فلا منع من لعار فاعلم ايضا وقال  
الفرد على ريل الاله اس من الما الى الكاف وممثل رويدك والجار كاسم  
في اسما الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت راس فعل القلب  
والكاف المحقق باسم صرف مرفوعا نحو اريتكم زيدا واريتم كما اريد من واريتم  
الرمي واريتم كاسم مذكرا او مؤنثا كاسم المذكر واريتم كاسم المذكر واريتم كاسم  
قلت علمت من قام وحملت من الما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ان القائم بعد  
لم اعرفها وان جعلها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت  
اي شخص حصل منه القيام واريتم كاسم معرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا  
وذلك لان كل الاستفهام سحيل كونه مفعولا لا تقدم لفظ عليها لا فصا سما  
مصدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مفعول الجملة وموقيا من الشخص المستفهم  
اي زيد واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانت قلت  
علمت زيدا الذي قام وصال الاستفهام من غيره في اي لكونه مفعولا في الاستفهام  
علمت انهم قام رفع اي واذا كان موصولا قلت علمت انهم قام مصدر وليس اداة  
الاستفهام التي على باب علم في نحو علمت زيدا انهم قام محدودان قابل هذا الكلام على  
حسب القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مفعول الجملة فلو كان اي  
الا استفهام الحكم كان الا على انه لا يعرف اسباب القيام الى معشرا يعرف  
الاشك بانه زيد او غيره فيكون النكول فيه اذن النسبة قد كان العلوم واريتم



المسألة وسواء قضى بقول دالة الاستفهام أو لا مجرد الاستفهام لا استفهام الكلام  
والعنى عرف المشكوك فيه الذى يستفهم عنه وسواء كان له القىام الى شخص من الأشخاص  
التخص في وصفا زيدا فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القام ولم يقل  
علت زيدا قاما او علمت قيام زيدا لان الكلام قد يكون له داع الى التخص به لقوله تعالى وانا  
المخاطب مع معرفة ذلك اليهم كما يكون له داع الى التخص به لقوله تعالى وانا  
ادابكم على هدى او فى ضلال مبين فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذى هو  
لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ان زيد قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذى  
يستفهم عنه بهما احاطت القىام الى زيد او عدم احاطت كما كان المشكوك فيه  
الجزء وام ومع اسما الاستفهام ان تنساب الفعل الى هذا المعنى او الى ذلك  
الاشخاص او اوجه عليها كقوله لا استفهام وكذا يجوز علمت ان زيد قائم او عمرو وعلمت ان  
زيد قائم او عمرو هل قام زيد او عمرو واخواتها لا تفهم والمشكوك فيه المستفهم عنه بهما  
سواء القىام الى واحد من المذكورين او عدم المسألة فالمعنى في جميع ذلك علمت  
الذى لشك فيه مستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم فعل  
القلب استدلالا بان مضمون الجملة لا استفهام لانه ان يكون متعلقا للعلم لا لاما  
وسواء يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذى يقال في جواب  
الاستفهام مام وباسم الاستفهام معنى متعين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام  
فمعنى علمت ان زيد قائم او عمرو علمت احد ما لعنه على صفه القىام لان ذلك هو  
الذى يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيدا او زيد قائم واما عمرو واما اوله  
علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القىام الى زيدا ولعلها حتى يقال ان العلم  
معلق تلك النسبة او نقبها واما جوابه نعم ولا وليس فيه النسبة والعلم لا معلق لا  
بالنسبة والجواب عما قالوا اما لا سلم اوله ان مضمون الجملة لا استفهام لانه لا يكون  
متعلقا للعلم بل مضمون الاستفهام المشكك لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للمساخ  
المذكور في جوابه علمت انهم قائم ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم ولا في الجواب متضمن  
للمعنى القبية ونقبها لان المعنى على زيد قائم واما زيد بقام فصل المقصود اعنى  
المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وسواء معلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات  
الاستفهام يرد على الوجه المذكور اى مجرد الاستفهام لا استفهام المشكك بعد كل  
فعل سكتا مخرج ولا حد الحاسن على الآخر ليس المشكوك فيه نحو علمت ان زيد قائم  
ام عمرو ولس او رددت الا قوم ام اقدم كما يرد بعد كل فعل يقيد معنى العلم  
او تحت ودرت وبعد كل فعل معلق به العلم فكذلك واسمحت ولبت ولس

ن

واسمحت جميع افعال الحواس الخمس ككلمت والعرب والطرب واسمحت ككلمت  
ودرت بقول تفكرت ان زيد مسمى ام عمرو وقد حذر الدال على تفكر لقوله تعالى واما  
من يقوم من سوء ما بشره ايمانه على هوى ام يدسه في التراب اى مفكر ايمانه  
ام يدسه وفي نيج البلاغة عاينا ان لفهما ايمانه على ما جبهه كاس المومن اى مفكر  
ايمانه على ولم يصرح في ذلك فى الظن الذى هو مرجع احد الحواس على الاخر  
لوس لعل جميع الافعال نحو حضرت ايمانه في الدار ولسك ايمانه في البيت وقد مر  
ذلك في باب الموصولات فبجوز في سالك هل زيد قائم واسمحت ان قام زيدا  
سوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المتوى على مذهب البصر على معنى  
الحوال معنى القول فليكن به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجي بعده  
مذهب القريش فبقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع القلب وسواء ما في  
موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يقيد معنى لشك نحو  
اريد في الدار ام عمرو اى سلك في هذا الامر او في موضع مفعول بعد الفعل  
معناه اما لعل اياه واما لعل اياه واما لعل اياه واما لعل اياه واما لعل اياه واما لعل اياه  
والمعرفة واما لعل اياه ان لعل مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار  
فالجملة المعلق مسميا في موضع مفعول اى عرفت في الامر واما ان لعل كالمشكوك  
الجملة في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام  
الثاني في ان لشكوا علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت  
او من سؤد كذا قوله تعالى واما ادرىك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى المفعول  
نحو ادرىك الحق وان كان بمعنى علم او في مقام الثالث وحده نحو علمت  
زيد الاوس سو واما ان في اعنى المتضمن المعنى العلم فهو كل ذكرنا انه لعل  
العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول  
معنى لعرف اى لعرف هذا الامر بالتفكيرية وكذا اقول لك الطر الى اقامه سوام  
فا عد اى لعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل الطر وسيل زيد الاوس  
بمعنى الطر وسيل الاوس زيد الاوس من رفعة في نحو اعلم زيد الاوس سولان الطر  
معنى تفكر وسيل الذى معنى سل الناس لاصصال زيدا لوسلطينا عليه كما مضى اعلم اذا  
سلطينا عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متوقفا بالوضع  
من الما قبل باقتضاه وضعت ثم كنى للجملة المعلق عنها في مواضع المفعول الا انه  
لسبب تضمنه معنى انصرف نحو تحت زيدا هل سولكرم اى لعرف كره ما كانه ولس  
زيد اهل مو في الدار اى لعرف كونه في الدار ما صار به وكذا قوله تعالى لعلك



عن آية ابن مرساى سرفون وقت ارساى سواك منها وهذا قلنا  
في المفعول المطلق في عمره ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول  
الفعل المضمر وقد يكون الجمله المعلق عنها بلا ما قلنا نحو شئت في زيد بل هو  
قام او لا اى شئت في قيامه ففى في محل الجر وتقول عرفك الحال اريدنى  
القدار ام عمرو ففى في محل النصيب ل من الحال وكذا عرفت زيد اليون  
الجمله بل من زيد ايد او قد اوجب الاخفش ان زيد الطلب اخوه قائم دائما  
بحر الطلب اخاه قائما لان الامام لا يتأخر فلا يدخل الماضى كما يحكى في باب ان  
فى في التقدير داخله على اخوه كما تك قلت ظننت ل اخوه قائم دائما لا يعود  
التعليق في العلم داري عن المفعولين لآخرين قائما بهر كما ذهب اليه المالكية  
بجوز الالقاء والمعلق لسه اليها كما جاز ذلك في علم داري فيقول عليك  
زيد منطلق وازيد منطلق ام عمرو وما زيد منطلقا و زيد عليك منطلق وزيد  
منطلق عليك وكذا الحكم اذا سمع باب اعلم لما لم سمع فاعلم نحو علمت ما زيد  
قائما وزيدا علمت قائم قال لا اندلسى الذى عول عليه اسمع التعليق والى  
بالسما اليها وفي بعض نسخ الحد ليه ما يدل على انك اذا سمع الفعل للفعل  
اسمع العاوه ولعلقه واذا سمع المفعول جازا دائما لاري منها معا سوارى  
الفعل للفعل على المفعول وقال ابن جعفر لو سمع قلت زيد علمت قائم  
علمت فقلت عليك زيد قائم لمصل المعلق العاوه والاعمال في حالة واحدة  
لا بد من علم في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق في الاعمال في حالة واحدة  
ما قال شئ لان حاله السمع الى شئ والعاوه او تعليقه السمع الى شئ آخر فقول  
زيد علمت قائم علمت في الفاعل والعينه عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم علم  
في الفاعل وعلقه عن المفعولين والى الفاعل معنى الميزة اى المصدر والمسمى او  
المعنى اصل علم فالمسمى غير المفعول واعلم انه لا خلاف في انه لا علم ولا علم عن  
المفعول الاول اذ هو كما دل مفعول على علمت قوله ومنها انه يجوز ان يكون قائما  
ومفعولها ضمير شئ واحد هذه الافعال المذكورة في المعنى ولفظه مستعينا  
احسب وراى الجمله يجوز كون قائما ومفعولها ضمير متصلين مسمى بمعنى  
علمنى قائما وقال تعالى اراى اعصر خيرا وكذا ان كان احدا معا بعضا لا نحو  
فولم يراما مع رسول الله وراى ما كقول كذا وقد جرى مجرا ما راي العتر  
علا على راي العله وكذا اعدم وعد سلا على وعد لهما مداه في اصل  
الوضع وانما لم يرد لك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون



سوارى والمفعول به سارا منه واصل الموران لغا الموران فان لم يرد معنى كره  
اتقا قما لفظا كذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت ريد ضرب زيد نفسه فقولوا  
ضربى ولا ضربك ولا ضربا وان كان لفظا لفظا لا كما دينا معنى واتقا قما شئ  
كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بقصد مع لهما واما معنى لغا لفظا لغير  
الا مكان قلنا اقولوا ضرب زيد نفسه فصار النفس ضارفة الى ضمير زيد كما بنا غيره  
لعله معاره المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل المفعول في ضرب زيد نفسه  
معارس في الفاعل واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الا  
في الحقيقة بل مفعول الجمله كما مضى فجا اتقا قما لفظا لا تنه ليا في الحقيقة فاعلا  
والقياس جواز ان زيد زيدا قائما على نفسه واما ان كان احدا متصلا والاخر  
فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناه او لم يقع نحو  
ما ضربت الا اناك واما فعل اناك فاضرب ما ضربك الا انت واما ان  
الفاعل والمفعول محذوفين معنى واحد بما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد اظن قائما  
وظنه زيد قائما لمجر المثال الاول مطلقا وجاز ان ياتي في افعال القلوب ضارفا الى  
المضمر متصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك لعله في المنصوب على شرطه  
هذا ما ذكره من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول المفعول  
على الجمله المنصوبة المحسن نحو علمت ان زيد منطلق ولا تقول علمت ان زيدا  
درهم ذلك لان مفعولها في الحقيقة على تقدم غير مرة موصوفه للضمير ضارفا الى  
المصدر وان المفتوحة موصوفة لهذا المعنى فتقول افعال القلوب اذ علمت  
ان المفتوحة فمفعولها المنصوب والمفتوحة للمعنى فكذلك وان كان ذلك  
الفعل بما نقل لصد المفعول واحد نصبا متراكبا حسب وظننت ودخلت لانه لا يظن  
في ظاهر الاستعمال لاسد اسد الله سوارى نصيبها كما حسب زيد انا قائم  
بحسب ان زيد قائم اذ مفعول المحسن المنصوب موصوفه في الاستعمال الآخر  
الذى مع ان اى المصدر بهذا المعنى ان دان مع اسمها وخبرها مفعول  
ظن ولا مفعول له آخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع حرفها في مقام المفعول  
الاول ولقد رآنى اى علمت ان زيد قائم حاصل اى قيام زيد حاصل ولا  
حاجة الى ذلك كما هو لو كان مقدرا الجاز اظهرا لظاهرة اذ لم يرد مداه حتى  
يكون واجب الاظهار ولا تقول ان مع اسمها وخبرها ما مداه حتى  
فعل القلب كما تقول بعضهم لان ان المفتوحة مع حرفها في تقدير مفرد في جميع المواضع  
كما يحكى في الحدود المشبهة بالفعل بل الاول ان يقال ان الامين المنصوبين في نحو



علت زيدا قاما سادان سدا مع اسمها وخبرها ومعدان فادتهما اذا سدا  
المصدر لما آله مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر هذا الكلام في  
افعال القلوب واما غير افعال القلوب من الافعال الناصية كحري الجملة كما سدا  
المفرد فهو مصدر واداد فاس جعل ووسب غير منصرف ورد ورك وكرد  
كان واصل الناص مصدر ومفعولاه في الحقيقة اسم وصرفه في الاصل او سرله  
مصرف زيدا قاما مع صار زيدا فاما كسر له احرب زيد التبر من حوزة التبر فاعل  
المفعول من عدم حواز حذفتها معا بلا قرينة وجازة معا كما لمفعول قلت  
يقال جعلت زيدا كذا فاعل جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل  
ان ان لا يخلو من مصدر شئ سا في الاغلب فلا قاعدة في ذكر الفعل وحده كما  
قلنا في علت فقلت كما وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا كما كان  
هو المفعول لصبر كما كان مفعولنا فاعل صار وكان القياس صار على ان المفعول  
في تقدير المصدر جواز تقديرهما ان كان في مفعول قلت الا انه روي اصله  
كانا اسما وخبر الصار فانهما اذن لا مصدران هما كما ذكرنا في اول هذا الباب واما  
العامر ومزاد فانها ولعلها فلم يما كما اسما في افعال القلوب لان ذلك  
فيها المنع عنها من حيث لم يطرأ من المفعول في افعال ما طرأ خلاف الصبر فانه  
يطرأ في الاغلب فحذفتها فاعل هذا المصدر طرأ للمفعول اذ هو احد المتعينين  
بعد ان لم يكن واداد ما سير قد خرج من هذا الباب اذ لم يكن معناه كقولنا قلنا  
جعل الظلمات النور اي على ووسب اي على ورده اي جعله راجعا  
بمعنى احد واما على وكرد والحذف معنى اخذ واما كان فهو قبل الاستعمال لكنه لا يفي  
بالا معني صرف واما افاد معني صرف من قبل ان معنى صار كان بعد ان لم يكن  
ومعني كان جعله كما اخذ من المعنى مني فعل غير الكاس الى الكون ومعني  
الصبر ولم يستعمل كون مصدر الى مفعولين فاجعل بعضهم ضرب من الضل معني  
مصرف فقولنا تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاني  
فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعند اول اي جعله مثلا وصاحبه مثلا من ضرب الناس  
واللهن فمجرد ان يقال معني ضرب مثلا اي من فمجرد الى واحد والنصب  
بعده عطف بيان وقال ابن ادرتويه يلحق عا در مصدر كما الحق به رك الذي  
نوعا در صريحا واذ كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون عا در مفعول  
وحلي واما اذا كان معرفة كما في قولك عا در ته حرز اساع فالجاء عا در مصدر  
مواظا سرد عما نصب البنداء والخبر من فاعل القلوب ومن غير ادعاب

مصرف المعلق بعين نحو سمعتك نقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعتك  
فمجرد تصدير الجملة بان نحو سمعتك انك نقول كذا ومفعوله مضمون الجملة قالوا و  
في البنداء والخبر لم يكن الخبر الافعال والى على النطق نحو سمعتك سطق بكذا  
او ينطق واما لا اري معان نحو سمعتك سطق لجازا النطق نحو سمعتك سطق  
انك سطقا قال سمعت اناس يتبعون عينا فقلت لصدوح اي سمعت ملا  
باصب الناس وقدر وى برقة على حكاية الجملة وما يدخل على البنداء والخبر  
القول وما تصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما ان  
مضى ذكره قبل نحو قلت زيدا قائم والذي هو واقع في الحال نحو قولنا ان زيدا  
قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به لفظا اخر  
يذا الكلام والالم بين حكاية او الذي يقع بعد نحو قولنا عا در زيد قائم اذ قلنا  
قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة  
الواقعة بعده اراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجرد ابل مع المعنى  
فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موضع الحال الذي لا يكون الا مفردا نحو  
قل زيدا قائم اي قبل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل  
ان لم يصر اللفظ شرط وقا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي فممن اصل  
لانه ربما سفسد اوار اللفظ المقول لعمد من بعض العالمين فيوزع اللفظ في كلام  
من لا يحسن عليه ذلك ايضا كما لاري تعالى وكذا غيره من سهل عليه ذلك كما  
مع لعمد اللفظ يح ان لا يعمل القول في شئ من اجزاء الجملة اجزاء مثل هذه الجملة  
مجرى اصلها اعني الحكمه باعان الفاظ فعلية هذا لك ان تقول حكاية عن قال  
قائم قال قلان قائم زيد ولذا روي الكتاب الورع نص فيه عن الامم الحلي  
بالل ان المولى وتقول قال زيدا قائم وقلت لعمد انت يحيل دعابة اللفظ المحكي  
فمجرد قال زيد هو قائم وقلت لعمد وسجل المعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية  
زيد او عا حسان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما  
سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا نحو لو جهان فيما نودى معنى القول قال  
تعالى تقاسموا بالله ان لا ينطقوا بكلاما من المؤمنين وهم يصنعون الموضع كوما  
مفعولا ما لا مفعولا مطلقا على وسم الص كذا تقدم في باب اعلم واري والدي على  
عليه اخافه اسم الفاعل على اليه في قولك انا قائم زيد قائم واطلا كذا على كذا  
الجملة انما مفعوله وكلاهما عللة المفعول به على ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا  
كانت منصوبة المحل مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا لقولك قلت انا







على حد معين واقع في زمان محلي بعدد كان لكن دلالة كان على الحد  
عملية واما سارا لافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وجميع الدال على الكون  
في التبع والانتقال ومثله اخوانه وما دام الدال على الكون الدائم واما الدال  
على الاستمرار وكذا اخوانه وما دام الدال على الكون الدائم وليس الدال على الانتقال  
فلا يلتزم على حد معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة  
بالشيء الذي قالوه قوله ما وضع لغيره المعلق على صفة كان فيمن ان بعد الصفة  
معدل على صفة غير مصدره فان زيدا في ضرب زيدا ايضا شصف بصفة الضرب وكذا  
جميع الافعال الناقصة واما الناقصة فهي لغيرها على صفة في متصفة بمصدرها ناقصة  
فهي كان زيدا فانما ان زيدا استصف بصفة القيام المتصفة بصفة الكون في الحصول  
والوجود ومعنى حار زيدا ان زيدا استصف بصفة العلى المتصفة بصفة الضرب  
اي الحصول بعد ان لم تحصل ومعنى تقرر القاع على صفة اي حمله ومنه عليها قوله  
كان وصار الى اخره لم يذكر به سواي كان وصار وما دام وليس ثم قال  
وما كان نحو من الفعل مما لا يسعي عن الخبر والظا سارا غير مسورة وقد يجوز  
نفس كسر الناقصة كما تقول سم السعد بهذا عسره اي عسره عسره  
ويكمل زيدا عالم اي صار عالما كما قال تعالى ففتل لها بشرا اي صار مثل بشري  
ذلك وقد مر على هذا في الفاعل المسمى ذكر في المحس وبعض منه فالذي ذكر في  
صار دال ورج وحال وجاز وادرك كان كليا في الاصل بمعنى رجع ما وكذا  
احمال وحرك فانها كانت في الاصل بمعنى فعل وكذا كان اصل صار فكان  
جميعها ان يتعمل في زمان محلي الى ما كان مصدر خبرها ما الى ان حد  
الى المعنى ثم ضمن كليا معني كان بعد ان لم يكن لان المحس اذا رجع الى الفعل واصل  
فذلك الفعل بعد ما بعد ان لم يكن فاعلم في الحقيقة بعد مسرور بها ناقصة مصدر  
منها الى سارا لان معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو كان  
بعد ان لم يكن فاعلم حسن كانت ناقصة هو الرفع بالاناء الراجع والسعل قد يجوز  
ان سعل صار دراد فانما على الاصل قال صار الى المحس وري كليا منها  
ورصد قد صعد اي ادلال وقال السعل الى لا محالة حيث صار القوم  
صار اي سارا القوم سعل وقال تعالى طين ان لم تحو ربي لا بد في الآدم  
ان لها لفظ عن والى طاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال من لا سوس  
لاهم من دون السعل عنه وليس لخاص مثل هذه الافعال لصا قاسا بل سارا  
الا ترى ان السعل لا يمتنع به مع انه يمتنع في قول وكذا زيدا على امر ال من مراد ما

ما صار وما صار وما وني وما رام من رام يشرح واصل رال وما رشح  
وما صار وما صار وما العك ان يكون ناقصة معنى ما الفصل في معنى من الى  
الان مصدر حرا يقال في موضع ما رال ردا عالما رال زيد من العلم اي انفسه  
لكنها جعلت بمعنى كان واما فاضب الحرف كانه وانا جعلت معناه لانه اذا لم يحصل  
محس من فعل كان فاعلم دائما وكذا اصل رشح ورام ان يكونا ما من معنى رال  
عن مكانة بعد ما ان بانفسهما ومن نحو رشح ماك ومن ماك ومن ماك ومن ماك  
ومن ماك واصل ولي قصر كان الاصل ان بعد اي ليعني نحو ما ولي زيد في القياس  
اللائمة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا رول عن الفعل ولا يصرفه كون فاعلم  
داما واما اذا دخل النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا  
صدر لشيء رما ان وجب ان نعم ذلك النفي جميع ذلك ازان بخلاف لا سارا  
فانك اذا صدقت اثبات شيء بزنان لم يلزم استغراق الاثبات كذلك ازان اول  
مخلاف كفي في صدق هذا القول وقوع الضرب في جز من اجزاء الراس ما مضى  
واما قولك ما ضرب فانه بعد استغراق لشيء الضرب لجميع اجزاء الراس ما مضى  
ذلك لا يتم اراد وان يكون نفي والاثبات المحدثان رما واحد في طرفي  
فان جعل النفي كالات مقيدا لوقوعه اي لوقوع النفي في حيز غير معين من اجزاء  
ذلك الراس المخصوص لم يكن ما قص ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يقيد  
الاثبات به غير الجزء الذي يقيد به النفي فلا مضا هسان فاكسي في الاثبات بوقوعه  
مطلقا ولو مودة وقصدوا في النفي الاستغراق اذا سارا الفعل مع بعض اقل من  
استمرار انك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموضوعة الحرة واثباته الكلمة السليمة  
احدهما الى اخرى فليس بهذا ان النفي يقيد التكرار على ذهب اليه اكثر الامور  
فصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما  
وليس النفي يلزم من الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود وكذا  
كل فعل مقيد للنفي داخل عليه حرف نفي بمعنى كان دائما بل ذلك موقوف على  
السمع فلا يقال ما الفصل او ما فارق خارب ولا يقال ما رل امر البصر ان  
ولا ما رول امر او ما رال الناقصة او مضارعة رال كفاف يخاف فاما ما  
رول كمال يقول وقولك رال رل اي فرقة من الماء هسان وقد حكى بيوبه  
الخطاب عن بعض العرب ما رل يفعل كذا وكذا يفعل كذا واصل ما رول  
وكذا فعلوه كسره الوا وفيها الى قلميها وقلت يا ركما يفعل في السلي للفعول  
في نحو قل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال



المصدره بالتلفي تامة نحو ما خرج من موضع قال تعالى فكلن الارض وما  
 وفي في امره وما اهلك من هذا الامر وانا ما زال لارال وما هي ومارا واما  
 فلا يتعلمان الا انا فحسن قال بربوبه ان به في قولك مارل به حتى فعل مفعول  
 والاولى ان يقول هو الخبري مارل معه ونقص اسمك من اخوات اصبح  
 وراح يقتال كما لا يكونان الا تامين وان جار بعد مرفوعهما منصوب فنحو حال  
 كقوله عدا طاد ومارا من اخرج ما عدا اقول اذا كان عدا بمعنى شى في العدا  
 كقوله تعالى ان اغدا على حركم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الاول  
 الى النيل نحو راح الى مة فلا ريب في تمامها واما نحو قوله يروح وفيه واما  
 تجل قال كانا بمعنى يدخل في الرواح والعدا فها ايضا تامة والمنصوب  
 وان كانا بمعنى يكون في العدا والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونها  
 ناقصين ومن المتفقات جار في نحو ما جارت حاجك اهل كانت حاجك  
 وما استفهامية وانما الضمير الراجح اليه لكون الخبر من ذلك الضمير مؤنثا كما في  
 كانت امك ويروي برفع حاجك على انها اسم كانت وما خبرها واولى  
 قال ذلك الخراج قالوه لابن عباس حين سار اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ومنها قد في قول لا اراي ارجع شفرة حتى قدمت كانها حربة اى حارب  
 قال الاندلسي لا تارة ورمي من اعني جار وقد الموضع الذي اسلمها اليه  
 قال وطرد بعضهم وقال الحسن واجاد الاول طرد جارا في مثل جاء الرخص  
 وقيل هو حال ليس بمعنى لانه لا اراد ان البرحار في حال كونه فخرس ولا  
 قال واما قد فلا تطرد وان قلنا ما تطرد فاما تطرد في مثل الموضع الذي  
 استعمل فيه ولا معنى قول الاحوال فلا يقال قد كما معنى حارب بل يقال قد  
 سلطان كونه مثل قدمت لانما حربه قوله يدخل على الجبل الاسمية لا عطاء الخبر  
 حكم صفاتا وذلك لما قد هنا ان مفعولها لافعال انما قد صفه لضمون خبرها  
 قوله فخرج الاول ونصب الثاني بضم مرفوعها اسمها اولى من تسمية فاعلاها  
 لان الفاعل كذا ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضاف الى الاسم ولذا لا حذف هنا  
 غايها حذف خبر البتداء لكون الفاعل على صفوة مضاف الى الاسم فكما لا مسمى منصوبا  
 المسمى بالمفعول مفعولا لقياس ان المسمى مرفوعها المسمى بالفاعل على فاعلا كقوله  
 فاعلا على الله ولم يسموا المنصوب مفعولا بانه على كل خلف فضا كان اذ تامة  
 لا بد من فاعل وقد سمى على المفعول **قوله** وكان يكون ناقصه كقوله خبرا  
 داما او مستغنى بمعنى هذا ويكون فيها خبر ان ويكون تامة بمعنى بنت وزادة

وصار لا انتقال واجبه واسى واجبى لا قران مضمون الجمله بوصها ومعنى صار وكون  
ثامته وظل وبات لا قران مضمون الجمله بوصها ومعنى صار وما زال وما جرى وما  
لا استمرار خبرها لفا عليها بدلها ويلزمها التثنية وما دام لم يوصف امره موصوفا  
لفاعل ومن لم يجتمع الى كلامه لانه ظرف ليس للمضمون الجمله حاله وقيل مطلقا  
سرج مدره عانى هذه الافعال لانه قد ورد كذا ايضا معي بعضها ما ما اوزاد اقال فكان  
يكون ناقصة محسن احد ما شئت خبرها معربا بالزمان الذى يدل عليه صفة الفعل  
الناقصة اما ما ضا او حالا او استقبالا لكان الماضي ويكون للحال او للاستقبال  
وكى للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان بدل على استمرار مضمون الخبر في جميع  
الماضي وسهوه قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا ودل على ان الاستمرار مسعود  
قرنه وجوب كون الله سميعا بصيرا لامن لفظ كان الماضى انه يجوز كان زيدا  
نصف ساعة فاسقط واذا قلت كان زيد صار ما لم يسعد الاستمرار وكان فاس  
ما قال ان يكون كنى ويكون للاستمرار ايضا وقول المص داما ومنقطعار وعلينا  
العالى يعنى ان كان لا يدل على احد الامرين بل ذاك الى القرنة والمعنى ان  
ان يكون معنى صار ومو قليل اليه الى المعنى الاول قال مهار ففروا المطى كما بها  
المرن قد كانت فراحا معها قوله ويكون فيها خبر انسان اى يكون فى كان انما  
على معنى كانت من معديها خبر انسان مقدر اخبر برفع البداء والخبر بعد بانصو  
المحل خبر المكان وقال بعضهم كان الخبر فيها خبر انسان ثامته فاعلمها ذلك التفسير  
وقفت القصه ثم فسرت القصه بالجمله والاولى اولى لانه لم يوصف فى كلام العرب  
خبر زمان الاستمرار فى الحال نحو قول الله احد او فى الاصل كاسم ان واول  
ظننت نحوه زجه قائم وطلعه زيد قائم ويكون ثامته معنى صب وقد تقدم ما رسدك  
الى ان اتنا فستا ايضا ثامته فى المعنى فاعلم مصدر الخبر معناه الى الاسم فوارها و  
علم اتنا صب للمفعولين واحد وعلم اتنا صب للمفعولين واحد فهما بمعنى واحد لمعل  
على معنى فعل وعمل قوله وزاده اعلم ان كان راو غير مقيدة لى الاصل ان كان  
وهذا معنى زيادة الكلمة فى كلام العرب لقوله سراى الى بكراى على كان المسود  
الوارب وكذا قيل فى قوله تعالى من كان من الله صبيا انما زاده غير مقيدة  
والافان المعجرو وصا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة الحرب الكلمة  
مصل لم يود كان مثلهم وكذا قول الفزدق فى لمح عرب اماك كورما فى ابى الهيثم  
كان والاسلام واما اذا دلست كان على اتس الماضى ولم يعمل نحو ما كان  
زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا



كان ظرفا في تيمنا زيادة نظرا ذكرنا ان الزائد من الحكم عند سم لا بعد الا  
ان كيد قالوا ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم علمها وانما جاز ان لا يعلمها  
مع انهما غير زائدة لانها كانت تعمل لادائها على الحدوث المطلق الذي كان في  
المعنى في الجرمين عند لادائها على الزمن الماضي لان الفعل لما طلب الفاعل  
والمفعول لما دل عليه من الحدث لا للزمان مجازا بل ان محذورا في بعض المواضع  
عن ذلك الحدوث المطلق لا عار الجرمين فاذا اردنا ان الزمان هو المطلب  
مرفوعا ولا منصوبا فيقولون ان الزمان ففقط وهذا جاز وفوقه مرفوعا لا  
غيره في حق ظرفه لانه بالظروف التي تقع فيها فيقع بينه وبين الفعل  
الجار والمجرور على ان المصدر صلب ان كان المصدر للماضى الذي لا يعمل محذورا  
عن الزيادة على الحدوث المطلق وقد ذكرنا في ان فاعلا مصدرها اي كان  
وموسى اذا معنى لكونك من السوء وقوله ذلك من تلك العلو صلا  
اي راى ما دار المصدر معنى اسم الفاعل فذهب الى على ان فاعلا على ما علمنا  
فعلنا هذا قول القزويني كيف اذا امرت بدار قوم خبر ان لما كان لو اكرام  
وهو صوابه كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لسوء فاعلا بل لا حرج  
اي حرج ان كرام كانوا وقال بيبويه رايه مع الفاعل لانه لا حرج منها ولا  
اولا لاقادتنا معنى علمنا لفظا ثم اعلم ان الزيادة والمجوز للزمان كالزائد فاعلا  
اعني غير الفاعل لا يقان اولالان الزيادة يكون بالوازم والاحول والمجوز  
للزمان كالزائد فلا يبين بها المصدر والفاعل في الحوكسرا وفي الاحول راي  
نحو قولك حصر الحطب كان ولا راد ولا حرج الا ما صرح فيها وقد جاز الواليعار  
زيادة مضارع كان في قول حسان كان سنة من رب اس يكون مراجه مسل  
على راد مراجه وحل قوله وصار للفاعل هذا معناه اذا كانت ما كان قد صرح  
ومعناه اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن قوله واجمع وامسى واجمى لا فرق  
مضمون الجملة ما بها هذه التثنية يكون ناقصة وتامة وانما قصة مسمى اما معنى  
مطلقا غير اعتبار الزمان التي يدل عليه صيغة الفعل اعني الصباح والمساء والضحى  
بل اعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الصباح والمساء والضحى  
والحال والاشغال وانما معنى كان في الصباح وكان في المساء وكان في الضحى  
في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني المصدر الخبر متفقا الى الاسم بزما في الفعل  
اعني الذي يدل عليه مركبه والذي يدل عليه صيغة فعله فصح ريد اسرا الزيادة  
زيد مصدره في الماضي وسمي بفتح فاعلان قبا به مفعول بفتح في الماضي

اول الال سال وكون ما له لكونك سمينا والحدث والملك لله اي وسئل ان  
والسار ودخلنا فيها وكذا سمينا قبل انشا كل مساه على الزمان وحكي الانقش زبا  
اصح وامسى بعد التبع كان في الغنطين وسما ما اصبح اردنا وامسى ادنا وادناه  
ابو عمرو قال السرا في ان ليس من كتب بيبويه وانما كان حاسه في كتابه قول لولم  
الانقش كان كل منها مجرد عن الحدث للزمان عن الصباح والمساء والضحى  
كما كان لفظ كان مجردا للماضى قوله دخل وبات الى اخره يعني ان معنى دخل  
كان في جميع انهما معركا كذلك فاقرون مضمون الجملة وموكلر بجمع الماهر سوعا  
ولعن ايضا زما في الآخر المدلول عليه بالصفة اي الماضي او الحال او الانتقال  
وهو دخل بفتح لفظ لولا قالوا ولم يتعمل بفتح لفظ لولا فاقصه وقال ان ذلك يكون  
ما معنى دخل ودام والعهد عليه وقوله ما بزيد ميموما اي كان في جميع  
الليل كذلك فاقرون سم مدرا بالاب وما جميع الليل والزمان الماضي ومصدره  
البيتوتة ومصدره حيت وما كساع فمع وباب بهاب وبقي ما معنى قام ليلاد  
سوار نام اولم سم وفي كلامهم ليل السمرود وقد جاء بفتح فاعلا معنى صار  
من الزمان المدلول عليه مركبه قال تعالى دخل وجهه سودا واما معنى بات بمعنى  
وسوان ما بده قوله وما زال الحسد قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواته كان  
واما قولك ما زال زيدا سرا اي سميت الامارة ودامت لزيد بفتحها واصل  
لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بما فيه لافعل ذلك قوله ولزمتها التفتي  
كانت ما فيه فيما ولم يلا في الدعاء وان كانت مضارعة فيما ولا ولي والاول  
ان لا يفصل من لا وما ولها لطف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الال  
نحو لا اليوم حمى ولا اس وذلك لتركب حرف التفتي معها لافادة الاسات  
فلا والى دمار الس عرره ساد وليس ما يكون فيه حرف التفتي محذورا كما في قوله  
تعالى ما بعد تفتتوا تذكر لو سفتنا وبل لا والى دمار لا رال لان حذفتها لم  
الاس مضارعا تما وانما جاز حذفها لعدم اللبس او قد تعذر ان لا يكون قصدا  
الا معهما قال معك سمع ما حلت سا لك حتى كونه وحذف منها كثيرا في جوا  
القسم قوله تعالى ما بعد تفتتوا وقوله رال حال من باب اعدا لما ماسي لا  
على حذو لال حذو حرف التفتي في جواب القسم ما ب في غير هذه الال ايضا  
نحو واد اقوم اي لا اقوم فكيف بها وكون ما رال واخواتها معنى الاجاب  
من حيث المعنى لا حصل اداة الاستفهام بخبر لان الاستفهام المفعول لا يكون في  
الموجب الا في القسملات كما مر في باب حبيب المتدار ليس بفضله فلا يجوز زالا







زيد ان اضررب ولا اضررب ولا منع ان يقال ان يوم ما هم ظرف للنس فان لا  
انما نصب الظروف لادلائها على مطلق الحدث اعلم ان لا يدخل الافعال في  
على متدار واجبة الخذف كما يكون للفتحة المقطوع بالرفع والمندرج او المندرج  
يدخل على متدار يلزم المصدر كما السمع ولا على سدا يلزم الابتداء كونه في حمله كمثل  
كامل الا غير انية كقولنا طلق والطلاق يلزم الابتداء لوقوعه بعد اما واد المتعاضد  
او لسمه معنى الدعا كسلام عليك فانه يلزم الابتداء لسمه معنى النبوت كما ذكرنا في القصد  
ولا يقع اعتبار هذه الافعال حلا طلبة وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات  
اجزاء في الحقيقة لا يرى ان معنى كان زيد قاما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي  
ومعنى ما زيد قاما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قاما  
لزيد قيام له حصول في الماضي وقت الصبح وكذا سار ما اذ في كلامه معنى الكون مع قد  
كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اجزاء ما طلبه لم يحل في من ان يكون خبره او طلبية فان كانت  
حسب ما قص الكلام لان هذه الافعال لكونها كوما صفة المصدر خبرها بدل على ان المصدر  
محمول على حصول في احد ما صا صا وعاءه اخرى مصدر المسمى في جميعها فان حصل  
ان قص كما مر تقرر فلو قلت كان زيد في ضرب غلامه كان ضرب غلامه خبرا عنه كان  
ما عند السكس سولا منه بل غير ما عند و هو ما قص واما قوله قلت اراد عند  
فقد ذكرنا ان اراد ليس لا استفهام هذا الكلام حتى يلزم التناقض ان كانت  
الافعال طلبية مع اجزاء وهي كما ذكرنا فلو كانت اجزاء لكانت طلبية فيها عن الطلب  
في اجزاء ان كان الطلبان متساويين ادا الطلب فيها طلب في اجزاء بقول كذا ما  
اي قم و هل يكون قاما اي على تقوم وقد جاز في التفرع الطلب فيها معا قال وكوي  
بالكلام وكري وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلاً والآخر استفهاما  
فكوي على ضرب من استحالة الطلب في احد ما طلب في الآخر فجمع طلبان على مصدر  
واحد في حال واحد واما ان كان خبرا مفردا استفهاما لغيره الاستفهام جاز لان  
ذلك الخبر يجب تقديمه عليها نحو ان كان زيد واسم كان زيد وكل كلمة استفهام  
على حمله احد في استفهام الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل على ذلك معنى الاجزاء  
حتى ما من هو مستعمل الخبر فان قيل فيجب ان يجوز تقديم الجملة الطالبة عليها نحو اسم  
ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام كدب في ان كلمة الاسكس كدب في الجملة التي عليها  
يدخل معنى الاستفهام لاني جملة اخرى بعد ما فعل في الجوز وقوع اسماء الاستفهام خبر  
لهذه الافعال اذ لم يكن مصدره ما التقى فلا يعمل ان كان زيد لا معنى لاراد زيد  
لوجوب مصدره التقى وكوز مني لم يرل هذا اي لم يكن سماك وسبع

للمولد والى ذلك في ليس نحو ان ليس زيد والاولى الجواز فان منع ذلك ما  
على منع تقدم خبر ليس عليه تقدم الكلام عليه وان معالاه الى الحال من حيث المعنى  
لان زيد لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل التبعيض  
ذلك في غير المسجل نحو من ليس وجود الله او علمه او قدرته ثم نقول ان كان الخبر  
شتملا على المصدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواته ان لم يصدر ما وذلك اما  
كلمة اشترط نحو ان لم يكن او كلمة الاستفهام نحو ان لم يكن واسم كس واذ كان الخبر  
ظرفا واسم مكررة وجب تأخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار  
رجل وكذا ان دخل الاعلى الاسم نحو لم يكن قاما لزيد او قاما لم يكن لزيد  
ذكرنا في باب القائل ان يجب ايضا تأخيرها على الخبر اذ كان الخبر في خبره في  
الا نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندى كس  
قام عندى كان انك قائم اذ لو تأخر عين كان واسم معان وخطه لا نحو ما كان  
زيد الا قاما ويجب توسطه اذ تأخره اذا كان الفعل مصدر اذ لا يقتضى المصدر  
ما لا يفصل بينه وبين الفعل كمثل واسم الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قاما  
ومعنى كان زيد قاما لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما ذكرنا في المنعوب على شرط  
التفسير والامثلة الاستفهام وما التا في اذ لم يكن مع رال واخواتها فمورد  
الخبر فيها ومن الفعل انما قص نحو قاما كان زيد واقاما كان زيد ولا يجوز  
عليها ويجب تأخير الخبر ايضا اذ تأخر مرفوعه عنه نحو كان زيد حنا وجهه فلو قلت كان  
حنا زيد وجهه او حنا كان زيد وجهه لفصل بين العامل ومفعوله الذي هو مفعوله  
بالاحسن واما اذا تأخر منصوبه فجوز على فتح اذ لم يكن المنعوب ظرفا بخلاف ما كان  
زيد عرا اذ المنعوب ظرفا فانه يجوز بلا فتح نحو صار ما كان زيد اليوم او في الدار او  
الطرف مع فيها والزم بعضهم تأخير الخبر اذ كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او  
تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البعض من من كان واخواته وبين المرفوع بها  
من مفعولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان اماك زيد جالسا ذلك  
لكون الفعل انما قص ما لا يفصل فلا يفصل بينه وبين مفعوله من الاحداث انما  
وان كان العامل وما جاز الفصل بينه وبين مفعوله بشرط ان يكون فصله بغير الظرف ايضا  
نحو عرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيين الفصل من كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا  
نحو كان زيد عرا ضاربا و هو نص السمع من الخبر العامل اذ الفصل بغير مفعوله  
الفصل بعد اذ لم يتصل خبره في المتصل نحو كان زيد ضاربا ولم يجوز في الفصل نحو كان  
زيد عرا ضاربا وما اذ سم خلاف ذلك قدر في المصدر لكون خبره انما اسم



واختاروا كان زيدا المحي واحد وكان زيدا المحي قال فافهم هذا حول يوم  
ما كان اما علم عطية عود او يجوز في البيت زيادة كان واعلم انه محرف في هذا الباب  
عن التكرار المحذوف اذا حصلت الفاعلة ولا لطلب التخصيص مع حصول الفاعلة على ذلك  
في باب البتة قال ام فمصل حاصله تقول انزال رجل واقفا بابا في باب  
ان قال ان شفاء غيره مبره كذا السند يسيو به وقد محرف في هذا الباب وفي باب  
ان معرفه عن تكة ولم يرد ذلك في البتة والجواب لا يتناسب اتفاقا على الحسن  
بما لك واختلافهما سندا وقد ذكرنا ان يسيو به قال في نحو من زيد ان رده هو المحذوف  
الزحري وغيره لا محرم عن تكة معرفة الاضرورة نحو قوله يكون مراحم على  
فمن روى القصب في مراحمه قال ولا تترك موقف منك الوداعا وقال ان  
مالك بل يجوز ذلك اخبارا لان انما حركته ان تقول ولا تترك موقف منك الوداعا  
وان يرفع مراحمه من روى القصب في مراحمه على اخبارا ان كان في الروا  
الاخرى ولا خلاف عند جوزه اخبارا ايضا ان الاول جمل المعرفة سندا والتكرار  
خبر الارى انتم قالوا ان ان اولي الاسمية ما تقدم في نحو قوله تعالى وما كان  
يقتسم الا ان قالوا مع كونها موقفين لثابتها المضمين حيث لا توصف واما  
ما رسم على كسر الاسم وتولف الخبر عدم اللبس في ما كان واورد سويصل  
بالاجازة عن التكرار بالمعرفة قوله اسكران اس المراد ادى مما يحول ان اسم ما  
كره وقوله فانك لا تاتي بعد حول اطي كان اكف ام حار وقوله الاس مبلع  
على اطي كان محرك ام حار ورد عليه المبر بان اسم كان التخيير وهو موهوب  
المبر عن يسيو به بان سمة الاستفهام في اطي واطب وسكران دخلت على اسم  
بعد الفعل فارتقا فمضمر بفسره ذلك الفعل ادى في اسم كان ان تكة ورد  
الجواب بان ام المتصل عليها احد المسموس والاخر الميزة ولو قدرت الجوزة  
فعلا لم عليها المسموس وان يجب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا  
لاجل الفسرة فلا يمدوم وايضا قال سوارا ولما قد لا يكون في التكرار  
في باب العطف يدا ومن قد ذكر في المنعوب على خبره التفسير ان المرفوع انما  
رافقه لظاهره ان كان المرفوع بعد كلة لازمة لفعل نحو ان امرءك في قوله  
خاصة اطي كان ام حار الا ان يرفع على كان لما محي في باب العطف  
ان بعد سوارا لا اتي لا يقع سمة السوء الا داخل على الفعل واجاب بعضهم  
عن سوار بان التخيير راجع الى التكة مرفقة بدليل وقوله مبتدأ ونحوه من حلا  
وموراك ولو كان تكة مع وصفه والجواب عن الرد ان التخيير اعادة الى

تكة محذوف فافهم ان تكرار واعلم ان ليس محسن من اخواتها بوجه فهو  
نحو جاني رجل نصرة والا فتوكة نحو رجل نصرة ام امرأة محام في هذا المعرفة  
التكرار المفترقة للتخيير في الاثبات لثلاثة غير متفقة فالنصارا من واعلم ان ليس  
محسن من بين اخواتها تكة محي سمة تكة لما فيها من التثني ونحوه حذف خبر تكة  
نحو قوله انما يخبر العي ليس المحل اي ليس المحل حار ما وقيل بل محل على الاضمار  
حرف عطف ثلثها وجميع هذه الافعال مصرية الا ليس الامر واما ما نصار لها  
ما لها ولا يتعمل لما رال واخواتها مصدر واسم فاعل لا ما لها لمهما حرف في  
وي لا يدخل على المفرد وقد حذف لام من المحرم سمة لهما بالواو وحذف مع  
قد حذف للمحرم حركتها اولا وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يك مغيرة كما  
حذفت كسرة لم لم اكل فليل لم اكل بعد ما حذف منه التكرار لا استعمال ايضا قال  
يسيو به ادا لا يي نون من المحذوم ساكتا بعد ما لم يحذفها قال تعالى لم يكن الذين كفروا  
لنبي بها بالخبر كذا خبرها ما عن سه حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك  
السند يوزن في نوادره لم يك الحق على ان ما رسم دار قد يعنى السر قال السري  
هذا ساد قال يسيو به هذا ساد قال يسيو به تقديم الخبر اذا كان ظرفا محسن وسمى ذلك  
النظر مستقر الفتح القاف وكذا كل ظرف عامه مقدر لان تاجبه وهو اسف  
قبله فتوكة كان في الدار زيدا اي كان مستقرا في الدار زيدا فالنظر مستقر فيه  
ثم حذف الجار كما قال المحصول المحصول عليه ولم يحسن تقديم النظر  
ومما تاجبه فلما سار اذن فصله فلا يسم به نحو كان زيدا جالسا عندك واما قوله  
تعالى ولم يكن له كفرا احد فاذا قدم اللوحدة لانه مقعده الفاعلة اذ ليس هو  
الكفر مطلقا بل هو الكفر له تعالى فقدم استماتا بما هو المقصود معني ودرعا للفقوا  
لفظا **قول** افعال المقاربة ما وضع له نواحيها رجا او حصولا او افعالا  
الذي ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة لان عسى طمع في حق غيره الله تعالى  
داقا يكون الطمع فيما ليس الطامع على ولو من حصوله طمع ككلمة لا  
محصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجا ولو المراد كما هو مفهوم من كلام الطرولي والله  
اي ان الطامع الطمع في ولو مقصوده خبره فتوكة عسى الله ان سعى من عسى الى  
ارجوا قرب سعاد وذلك لان عسى ليس متيقنا بالوضع للطمع في ولو مقصود الجواب  
الطمع حصول مقصوده مطلقا سواء برضى حصوله عن قريب او بعد مدة مدته كما نقول  
عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى الله ان يطلعني فاذا قلت عسى زيد ان يخرج  
فتوكتي لعله يخرج ولا يلو في محل اتفاقا وكذا في عدم طفق ومرا فانه من افعال











المعلوم اذا حذف ان من حار هذه الافعال اللطاف والما ان يقدر مع  
كما في سجع واما ان تحذف راسا لا تقدر لها ويستعمل كاد وركب واوشك  
لشدة الالتفات على مقارنته الفعل استعمال كان ولا استعمال كاد مثل كان حار  
في الضرورة وما كذب اما وليذا الضمير الثاني فيه في نحو كاد يزيغ قلوب  
زينة منهم ويستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وسمى  
طبق واحد واساء واقبل وقب وحب وعلو وجعل وكاب ذلك اول  
من كاد واخواتها لان اخبارها حاصله الضمير كاجار كان بخلاف خبر كاد  
وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واجعل الفعل من قوله  
تعالى وجعل الظلمات والنور اي اوجد وكذا اساء الفعل واقبل على الفعل  
وقب الفعل وحب في الفعل من قولهم حبس المعسر في سره اي سلب سبله  
استعمال كان لثقتها منه واما يهلل فاما الزم بحرف خبره من ان سلبه  
يعني كاد لا يمتد طفق لان البالغة في العرب فيه الكثرة مثل في التركيب  
على البالغة كززل وصرصر فكانه البالغة في العرب لاحي لا خال لئلا يعلو  
الشروع فاستعمل خبره ليعر ان يقال يهلل قوم ولكن افعال المقاربة  
اي كاد ومراد فانه وافعال الشروع اي طفق ومراد فانه فروعا كان  
ومحوله عليها لم تقدم اخبارها عليها كما كان يعدم خبر كان عليها واما ان يكون  
اجار افعال الشروع فلما مضى عا مجرد عن ان دون الاسم والماضي الضمير  
المعروف بان لان المضارع مجرد عن علامات الاستقبال فلما مضى في الحال كما  
مضى في باب فهو من جمل الفعل بل على الحدود دون الاسم بديل انك اذا  
قلت كان زيد وف الزوال فاما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت  
ومن حيث ظهوره في الحال بل على كونه مستلما دون الماضي بديل انك اذا  
قلت كان زيد وقت الزوال فاما لم يدل على انه كان مستلما في ذلك الوقت  
حدوثه فلما حلت هذه الافعال على كان وقصد المعنيين المذكورين اعني حدوث  
خبرها وكونها مستلما وجب ان لا يكون اسما ولا ما فيها ولا مضارعا  
معيانا بل يكون مضارعا مجردا منها واما غلب في افعال المقاربة اعني كاد  
ومراد فانه ان يكون اخبارها لذلك وجوز اقترانها بان يكونا من شدة العرب  
الذي فيها كانهما لا استعمال والشروع فهي ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال  
الشروع بل محولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاء في بعضها اقتران الخبر  
لقوله قد كاد من طول السلي ان يصح ولم يرد ذلك في خبر فعل الاستعمال واما

الماضي

الماضي في حصره ان يكون مضارعا معرانا وسعهم ان يكون مصدر او  
زيد القيام وكذا اسعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المعرف بالماضي  
حاصره الطبع والاسعوا محصان به فهو السعي من المصدر ومن ثم  
يحل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان يقوم قوله اذا دخل  
التقي على كاد الحمد قال بعضهم ان على كاد اساء واساءه نفي بخلاف ساء  
الافعال اما كون اثباته لعل ان ارادوا به اذا قلت كاد زيد يقوم واما كاد  
اي العرب فانه لا يثبت لعل فهو غلط واحسن وكيف يكون اساء لعل  
بل في كاد زيد يقوم اثبات العرب بلاس فان ارادوا ان اساء كاد ال  
على لعل مضمون خبره فهو صحيح وحولان مركب من الفعل لا يكون الا مع اساء الفعل  
منك اد لو حصل الفعل منك لكسب احد في الفعل لا وسامته واما كون لعل  
فقول فيه ايضا ان قصدوا ان لعل كاد اي العرب فيما كذب اخوهم اساء  
فمنه من اس غلط وكيف يكون نفي لعل اساء وكذا ان اساءوا ان نفي العرب من  
مضمون الخبر اما لعل كاد مضمون بل مواضع لان نفي العرب من الفعل لعل في  
ذلك الفعل من نفي الفعل لعل فان العرب من العرب كاد في نفي العرب من  
بل قد يحكي مع قولك كاد زيد يخرج قرنه بل على مخرج الخروج بعد اساءه وبعد اساء  
العرب منه لا لفظ كاد ولا في من اساءه التي في وقت وسوء في وقت آخر واما  
انما قص من سوسا التي ولعل في وقت واحد فلا يكون اذن لعل كاد بعد السوء  
مضمون لخبره بل لك القرينة هي المعنى لئلا يثبت ان حصلت قرنه هكذا فلما مضمون  
خبر كاد بعد اساءه كما في قوله تعالى قد نحو ما وكادوا يفعلون اي ما كادوا يفعلون بل  
الفرج وما قبلوا اساءه التي من قبل ذلك معهم في قولهم اتخذوا هزوا ارجع انك  
من لعل ما في واحد لئلا يثبت من لعل ما لعلها وهذا السبب واما من لا يفعل ولا لعل  
الفعل ايضا وان لم يصح قرنه بكذا نحو مات زيد وكادوا يفعلون لعل مضمون خبر كاد  
على اساءه وعلى اساء العرب منه كما في قوله تعالى لم يكذبوا وكادوا يفعلون  
اذ ليس في هذه الموضع ما يدل على حصوله بعد اساءه ومثل هذه القرينة هي السبب  
ان لعل كاد اساء فقال بعضهم ان لاثبات في الماضي كان كقولهم كادوا يفعلون  
او في المستقبل واستدل على كونه في المستقبل ايضا لاثبات جملة اشعاره في قوله  
اذ عرنا لعل السبب وقولهم راه قد رح حتى ادى ذلك الى ان عرنا لعل لم يكد الى  
لم احد ولم يكد يفعل لانه جواب اذن فلو لا اسم فموا لاثبات لم يخطوه والى  
عن الاستدلال لقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اساء الفعل مضمون من العرب لعل



قوله تعالى قد نوحنا الالهة لاس كادوا كما ذكرنا وهذا لم يعد الاثبات في قولنا  
وما كادوا ولم يكن قرينه واما الجواب عن محطه التكرار فان محطهم وصوب  
والمراد في هذه المسألة على الدليل المذكور ان معنى العرب من الفعل لا يكون  
انها قد حدثت المحط في ذلك الوقت في رده وقد سمع ملك الحكاية احاب منه  
واحاط رده وقال بعضهم ان معنى الماضي اساب لسه قوله تعالى قد نوحنا  
وما كادوا يفعلون وبقي المضارع على معنى التمسى لقوله لم يكديرا وما قول ذي الرية  
لم يكديسرح وقد اخضع يجوز زيادة كاد قوله الثالث معنى الذي بعد شروع  
فأعله في مفعول الخبر وقد ذكرنا مراد فاعطى واحدا قال طفق طفق طفق  
نور في فرق فاعطى لا تخش عن بعضهم طفقوا وقد جاء طفق بفتح كذا على  
ويستعمل مضارع كادوا وسك حصو ما من كل جميع الافعال في هذا الباب  
اسم فاعل او سك قوله وسى مثل كاد معنى في الاستعمال وقد يجى جعل على  
اسم قال وقد جعلت فلو من سهل من الاكوار مرعها ورب وقد يجى شرطية  
مصدره ما اقال وقد جعلت اذا ما قت على بولى فاصح مفعول انما ربيط  
فعل التعجب ما وضع لاننا التعجب وهو صيغة ما افعل وفعل  
وي خبر مفعول مثل احسن زيدا واحسن ربه ولا مانع الا ما معنى من فعل التعجب  
ويوصل في المنع مثل ما اشد استخراجه واشدد استخراجه ولا يصرف فيها بفتح  
ولا خير ولا فصل واجاز لما زى الفصل في الطرف وما ابتداء مكره عند سبويه  
الخبر موصول عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سبويه فلا خبر في فعل  
مفعول عند الاخفش والباء للتقوية او زائدة فيه فمفعوله ما وضع لاننا التعجب  
لان في قسم الافعال فلا سمع من الخبر ما فعل به وتقدمه واما ما ذكرنا  
وكال يوم رجلا ولم رجلا لكن مفعول نحو فاعله الله من شاعر ولا شك عصره  
فانه فعل وضع لاننا التعجب ليس محض الدعاء وكذا قولهم ارحم ربنا الا  
فعل ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل سعمل لك بعد الوضع  
واما نحو لمب وعلم فهو وان كان فعلا فليس لانشاء واعلم ان التعجب المعال  
لعرص للنفس عند السوء ما ركعى سه ولذا قيل اذا ظهر السب بطل العجب ولا يكون  
السب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شئ ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون  
على صيغة ما فعل او فعل به والاعلى هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى  
عند سبويه ففعل التعجب قوله وسى خبر مفعول لشيئها بالانشاء المعروف وايضا كل فعل  
سما صار معناه من المعاني وان كان محلا لقياس ان لا يصرف في اصطلاح

فصل

لحصول النعم كما سمار الا علام فلهذا لم يصرف في نعم وبس وفي الا مثال قوله  
ولا سمان الا ما معنى من فعل التعجب قد مضى ذلك في ما به ودر عليه فعل التعجب  
يشترط وموانه لا معنى الا ما وقع واستر خلاف التعجب فانك تقول انا افرح بك  
عدا ولا يجب الا ما حصل في الماضي واسم حتى ليجب ان يجب منه اما الحال الذي  
لم يكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والى معنى الذي لم يسم فاعطى  
العجب منها فلهذا كان اشهر صيغة التعجب على ما مضى اعنى ما فعل قبل لا معنى فعل  
التعجب الا من فعل مفعول العين في اصل الرفع او من المنقول الى فعل اذا كان  
من خبره نحو افرح وما قيل ليدل بذلك على ان التعجب منه صار كالعبرة  
ادب فاعطى موضع ليدل المعنى وكذا فعل في فعل التعجب وكان اصل امر  
لزيد وما املك له وانت ضرب لزيد واقبل له ضرب لزيد وقيل له واما  
لم سعمل هذا الاصل لان فعل الفعل الى فعل لسا التعجب منه والتعجب منه لا  
فلهذا الاسد ان الى المفعول الذي كان الفعل مفعول الية نفسه الا باللام كما  
راى ولا معنى فعل التعجب من المبنى للمفعول لما مضى في فعل التعجب فبجوابه  
اسم مفعول للمفعول يكون ما حو من فعل المفعول العين كما ذكرنا وما لازم  
من السى للمفعول اذ من الساسه بالفا على نحو ما احبه وما اسره وما احبه الى  
وما انعم الى ما اسماه الى فمضى كما ذكرنا في فعل التعجب الى ما هو الفاعل  
في المعنى الى ما بعد نحو اخطى عندي وذلك اذ التمس معنى الحب او العطف قال  
سويه جميع ذلك معنى على فعل وان لم سعمل فكان العصبه والعصبه واسمه من  
وعب وعصب وان لم سعمل واسماه من سهو كما يقال رموت الدرده وما  
التعجب منه بعد ما اسد واسد ونحو ما نوحنا اسد ما ضرب واسد وما سحر سى  
ايضا من باب فعل افعل لا قاسا عند سبويه سماعا عند غيره نحو اعطاه المعروف  
وما انصى له والاخفش والمبرد جواز انما وه من جميع النكاح في المزيد فيه كما مضى  
التعجب ودر ما سى من غير فعل نحو ما احك هذه الساه كما قيل ما احك الساه من  
الكلها وكذا يقال بالمله وما اوسه وان لم سعمل منها الفعل كما مر وسعمل منها  
الفا على نحو امل وفارس وقد مضى من غير تصرف نحو النعم والاس ونحو  
ان مضى من العوب الى طبعه كما فعل التعجب نحو ما اجمعه وما اكده وما  
ما حره وما سره محذوف العزة بخلاف حصره وسرى التعصيل ويتهدى الى غير  
التعجب منه كما كان يتهدى الى فعل التعصيل سواء ولما نبت فعل التعجب فعل  
التعصيل في الوزن والاصل الذي مضى منه وشرا بطا ما وصح العين في قوله



وما اسعد و لعله ما سجدى به افعال التفضيل بوسم غير الكسائي من كونه بين ان  
افعل التعجب اسم كاضل التفضيل وهو يسمي بضم مصدر سم اناه في نحو اسلمع  
سدن لما واما الكسائي فوافي بصر من في فعله ولو لا الفتح افعال التعجب و  
انتصاب التعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان يذهبهم حذر ان مصر  
قد اعدروا الهمزة كونه متعينا للمعنى التعجب الذي كان حلقا بان يوضع  
حرف كها من في ما رسم الاشارة في التثنية معنى الحرف و هي على الفتح كونه  
قابلا و احسن خبره اي شئ من الاشياء متعجب من حسه و ما تكرر غير موصوفه  
و قد اعدروا القسب التعجب منه بعد افعال يكونه شباها للمفعول المحنة بعد  
الاساءة لفعل مفرقا عنه فوقع المفعول به فانصب انتصابه فهو نحو قوله  
و لعله ما بعد ما مات عيسى احب الطهر و حسن الوجه لو طله لعله الاضافه الى ذلك  
و التصويب كما مر في باب القسب المنهية و لا يضاف الفعل الى التعجب من باب  
من تعجب العين في نحو ما قوله و لا اسعد و اقول به و اتبع به ان الالفاظ نحو  
و فعل التعجب غير متصرف و لهذا لا يجوز الادغام في نحو اسعد و في التعجب  
جاز في غير التعجب و لا التصغير فمع كونه ما دام مقصورا على السماع لا يعدن  
كسان فانه يدعي اطراده و ليس عليه افعال به في جواز التصغير لانه بعد المفعول  
فما اسعد افعال الاسمي كايض و اقول منك قوله و موصول في المتعجب يعني بالمتعجب  
لا يكون ما نحو ما احسن استخراج و و حرجه اذ كان من الالوان و العيوب  
ظاهرا في ما اشده بياضه او عوره او لم يكن ما نحو ما اسعد كونه قاعا و اما ما  
لا زاما للمعنى كما مر و موصوفا للمفعول اذ عاديا لمصدر مشهور فلا يملك القول  
بمجاوزه الى التعجب منها و لا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر متعجبا لمعنى  
او موصوفا للمفعول لوجوه و كذا لا مصدر لنعيم و ليس و در و مع حتى يوشح  
سا مهابا اسعد و اسعد منك و ما اسعدوا عن بعض ما لصح التعجب من مثل  
التوصل المذكور كما لم يعل ما قبله اسعدا ما اكره فالحق قوله و لا تصرف فيها  
بتقديم و لا تاخير كل واحد من التقديم و التأخير لزم الاخر لانك اذا قدمت  
على شئ فقد اخرجت المقدم عليه عن التقديم و انك لا تقول زيد انا احسن  
و لا ما زيد احسن و لا ما زيد احسن لانك اذا ذكرت من الوجهين في عدم قصرهما في انفسهما  
و اما الفصل من الفعلين التعجب من فان لم يعلق الفصل بينهما فلا يجوز اتفانها  
للفصل من المفعول و عايله المصغف بالاحسن فلا يجوز لقيته في احسن من  
زيد اعلى ان معلق من معلق و كذا ان معلق بها و كان غير ظرف نحو ما

قائما واد ذلك لانه نوع بصر في علم التعجب و ان كان من الفعل و الفصل  
و اما بالطرف فانه الاخفش و المبرد و اجازة الفراء و الحرشي و ابو علي و المازني  
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق و احسن اليوم يردد و اجاز ابن كسان بوسط  
لا عراض ملوا الا ما عده نحو ما احسن لو لا كلفه ردا و يفضل لكان و حذ ما من ما  
و افعال و هي مرده على ذكرنا في باب كان و قال البرقي كان خبرا و فيه خبر  
و احسن زيد اخبر لكان و فيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب و فعل التعجب  
لا يدان يكون على افعال و فائدة الفصل لكان في نحو ما كان احسن زيد انا  
في الماضي حزن و اقع و ادم الالان لم تصل زمان المتكلم بل كان و اما قبله و سد  
الفصل ما صبح و امسى في قولهم ما صبح اردنا و الضمير للعداء و ما امسى انا  
و الضمير للعداء و لا يحا و لا المسموع فهما و لا تاس كون على كان في الفصل  
خلافا لابن كسان قوله و ما ابتداء به اي مبتداء مع كونه تارة عند سوية و لا  
في احد قوله و ذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يحمل سبه و السكتا  
معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا اني الاصل شئ من الاشياء لا اعرف  
جعل زيدا احسنا ثم نقل الى انشاء التعجب و المحي عنه معنى الجعل في انشاء  
في التعجب من شئ للسجل كونه جعل جاعل نحو ما اعد الله و ما اعلمه و ذلك  
لانه اقصر من اللفظ على مرده و هي التعجب من الشئ سوار كان مجولا و كرس  
او لا فقرة افعال لعداء ما كان لازما بالماله نحو ما احسن و لعداء ما صار  
لا زاما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول و موقفا على اصل الفعل  
نحو ضرب زيد عمر ايقا اضرب زيدا العود ايقا مبتداء افعال خبره و فيه خبر  
الى و موقفا على و المنصوب بعده مفعوله و قال الاخفش في القول الاخر  
ما موصولا الى الجملة بعد ما صلتهما و الخبر محذوف اي الذي احسن زيدا ان يوجد  
دفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدمها سد مرده و ايضا ليس في هذا  
التقدير معنى الابهام اللان بالتعجب كما كان في تقدير سوية و تدب سوية  
ضعيف من وجه و موان استعمال التكرار غير موصوفه ما در نحو فاعلى على قول  
و لم رد مع ذلك مبتداء و قال الفراء و ابن در سوية ما استفهام مبتداء  
خبر ما و موقوفى من حيث المعنى لانه كان يحمل سب حسه فاسم عنه و قد  
استفهام من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادر اك ما يوم الدين و ادرى من  
مو و تددره اي رجل كان قال و تدعيا حسرا ما في حل مد سبب شفيف من  
حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب و النقل من انشاء الى انشاء



لم يصب واما احسن رد فند بويه اقل صورة امر ومعناه الماضي من  
اي صار والما بعد زائدة في الفعل لازمة وقد حذف ان كان  
التعجب منه ان طعننا نحو احسن ان نقول اي بان نقول على ما هو القابل  
وضعف قوله بان الامر معني الماضي عالم بعد بل جاء الماضي معني الامر نحو  
المرور به وبان فعل معنى صار دكدا قبل ولو كان منه لجاز الحذف  
واصح به وبان زائدة الماضي الفاعل عليه ولو كان منه والمطر دكدا  
في المفعول فقال لقار وبعده الزمخشري ومن حذف ان احسن لكل  
احد ان يجعل زيدا احدا وانما يجعله لذلك بان تصفه الحسن فكانه قيل معناه  
الحسن كيف سب فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد  
سكان القول داسعه فان وحده لسا ما فاعل فعل وهذا معني مسكت  
بجملته تقدير بويه والبضا مئة الجمل المرص صارة كذا وان لم  
شي منها قبا سا مطردا وانما لم تصرف على هذا القول والفعل وان  
منه مثني لوجوع او موت فعلم فعل احسا واحسنا واحسى واحسا  
ذكرنا من علمه كون فعل التعجب غير منصرف وسهل ذلك الحاد معني الامر  
كما الحى في ما فعل معنى الجعل وصار معني فعل به كعني ما فعله وسو محض  
التعجب قوله ولم يحق فيه معني الخطاب حتى يبنى ويجمع ويثبت باعتبار ثنية  
الخطاب وجمعه وتانية فمزة احسن على هذا الجعل كعزة ما احسن والما  
مزة في المفعول وهو كثير كما يحى في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون  
المزة للصيرورة فيكون السا للتعجب اي اجعله احسن والاول اولى العمل  
مزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر بقا احسن في الاحوال على صورة قوله  
يكون الخطاب لمصدر الفعل اي احسن احسن سنان مرد وفيه تكلف ومما  
والبضا نحن نقول احسن ريدا وعمود لا مخاطب سنان في حالة واحدة الا  
نقول معني خطاب الحسن قد احس ذنوب ان يكون كون التعجب منه مختصا  
فلما يقال ما احسن رجلا لعدم فائدة فان حصه بوصف نحو رجلا رايته  
في موضع كذا اجاز اذا علم التعجب منه جاز حذو فخر لقيت زيدا وما احسن قال  
تعالى اسمع يسمو بصرف لفظهم اجاز حذو فخر لقيت لكونه مفعولا واما  
فند بويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذو الا انه علة لم  
ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والمارد والمجور بعد مفعوله  
اشبه الفعلة فجاز حذو كذا بما تقدم فان لم يجره الجرح كما في ما حال في

رجل دكخي رد لم يحز حذو ولا تولى كعني التعجب ولا لا فعل التفصيل لمفعول  
مطلق خلافا لما جاز ذلك لانما محمود ما صار كنعم وليس مما لا مصدر له ولا  
العطف على الضمير المسرف في فعل التعجب لانما محى فند بعد النقل الى التعجب معني  
الفا على كذا قد منابل معناه الان اي احسن من زيد فلو محى هو العلة او اخر  
لا غير بعد الجاه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلا لما تقدم  
لا يفصل الا بالنظر **قوله** افعال المدح والذم ما وضع لانتشار مدح او ذم  
فهي انهم وليس بشرطها ان يكون الفاعل موقفا للام ومضافا الى المرفوع  
بها او مضمر اسم امر مكره منصوب او ماضى فاعلى وبعد ذلك الخصوص من  
بند او ما قبل خبره او مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة لفظ  
وبس مثل القوم الذين وشبه متداول وقد حذف الخصوص اذا علم مثل نعم  
العبد وقنع اما وسار مثل من ومنها جدا فاعلى اذا لا سحر او بعد  
الخصوص اعرابه كاعراب مخصوص نعم فبجوز ان ما في قبل الخصوص وبعد  
مسراو حال على وفق خصوصية قوله ما وضع لانتشار مدح او ذم هذا كما  
في باب الكتابات في بيان ان كم الخبرية متضمنة للانتشار وذلك انك اذ قلت  
نعم الرجل زيد اقا عا سى المدح وكذا به هذا اللفظ وليس المدح موجودا في  
الخارج في احد الا زمنة مضموذا مطابقة هذا الكلام اما حتى يكون خبر  
لصعد هذا الكلام مدح على حوده الحاصلة خارجا فقول الاعرابي لمن مسره  
بمولوده وقال نعم المولوده والله ما سى بنعم المولوده ليس كمد سله في المدح  
اذ لا يمكن كمد به فيه بل هو اخبار بان المولوده الى حكيت خصوصها في الخارج  
ليست حاصلة فو انتشار حوده المدح وكذا الاساءة والتعجب والانتشار الذي  
في كم الخبرية وفي رب هذا عا به ما يمكن ذكره في مسه ما قالوا من كون  
الاساءة للاساءة ومع هذا كله على فيه نظر اذ نظر ذلك في جميع الاخبار  
اذا قلت زيدا افضل من عمرو ولا ريب فيه في كونه خيرا لم يمكن ان يكذب في  
التفصيل ويقال انك لم تفصل بل التكذيب انما يتعلق بفصله زيد وكذا اذا  
قلت زيدا قائم وهو خبر لا شك لا مدخله التصديق والتكذيب من حيث  
اذ لا يقال انك احب او لم يحرك لانك ادعيت بهذا اللفظ الاخبار بل رجلا  
من حيث القيام فيقال ان القيام محال او ليس على صل فكذا قوله ليس  
بنعم المولوده ما ان انتفى الى المولوده المحكوم هو ما حارح لست  
كذا في فعل التعجب وفي كم رب قوله فيها نعم وليس اعلم ان نعم وليس في

لعل



فعلان على وزن فعل كسر العين وقد اطر في لغة نهم كما في التبريد في  
الزمان قاده مفتوحا وعينه مضمومة اربع لغات سوار كان اسما كرجل لعب  
فعل السه ا حدهما فعل وسى الاصل والثانية فعل بسكان العين مع كسر الفاء  
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اطر اتباعا للفاء للعين في فعل اذا  
كان عينا مفعلا ساكنا للعين فالوارعف وشبيد وشعير والاكثري في يدي  
كسر الفاء وسكان العين اذا قصدت المدح في الغرض عند بني نهم وغيرهم  
قال سبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة بني نهم في افعال الفاعل للعين ثم  
اسكنوا الثاني كما في اهل وقد استعمل على الاصل في قوله طرد نعم اسعول  
في الامر المروى منه قوله ففعا في بفتح الفاء وكسر ثا في القرائين ولم يحرك  
العين مع ما قصد الادغام وقراءته في باب في الساد نعم يحكى الدار  
بفتح الفاء وسكون العين ولم يحكى في القرائين بس الا انه لم يأت كسور الفاء  
سكان العين واما لم تحرف فيها لكونها عين في المدح الذي ذكرنا  
في باب التعجب قوله وشرطه ان يكون الفاعل معروفا بالتمام او مضافا  
الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي  
فعل الى المعرف جازا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام في نعم  
الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واسأله ما ذكرنا في  
باب المعرفة ان غلامه المعروف باللام الاستغراق صحة اضافة كل اليه كما في  
قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكف  
يكون زيد كل الرجل ويدوكف فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والبيان  
كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت لا شئنا التوضيح في مثل هذا نحو نعم  
كل الرجل بل على انه لم يصد به ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد ذلك المعنى  
انما مع التوضيح بافظ كل فلا يقال اس الرجل بمعنى اس كل الرجل بل معنى  
الرجل اذا قصدت المدح ان من سأل كانه بالنسبة اليه ليس رجل وسب  
اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في ذهنه كما قال المصنف لما في باب  
المعرفة ودليل فعلها الحاق الثاني بالثاني لا مطلقا بل في الوقف بهما وفي  
انما على الفعل واربعة احرف هي تاء وواو ولفظ كما مضى في باب  
المذكر والمؤنث ويدل على فعلها ايضا ما حكاه الكسائي في فاعل جليل  
مع ان بعض الكوفيين يقول انما هي التاء التي مراد في اه ل حسن وان  
قال نولي فعل ما ي داري صا واصلها كما زعمت فلما قال العاطفون

عن ما من عاطف والمطمعون ريانا من مطعم كما مر في قسم الاسماء وال  
وانتالفة للسان لمعها عم ورب والاكثرا نيا لا طمعها الا اذا دلها الموت  
اذا ما من اول الامر ذلك اذا عطفت سم قصه على قصه قال مصعب  
مست قلت لا تعلني ولا تقول جاني زيد مست عمرو وقد جوزه ابن الاسود  
ولا ادري ما صحه قال ابو دى ماريما عاره سوار كاللدعه بالسم وقد جاء  
ما صا حارب اسان حسن سال على القوم او سال عن ذنوبهم او سال  
اراد بالانسان موقفا والاربع التي لمحقها لعل لا يبل فعلها ايضا ما حكى  
الكسائي نحو نعموا ونعموا راحالا والضمير المرفوع المتصلة بالاربع من نحو  
الاقبال وايضا جواز استعمال جميع باب فعل استعمال نعم ويسمى فعلها  
ايضا ثم يقول انها بعد ذلك الاصل ومكونها فعلين مستقلين معا عليها  
ضاهر مع انها عليها بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والموسى  
العائد اب الطرد جرد قطيعة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجوده فكما  
كان رجل نعم اي حده فصار مع جرد حمله بعدا كما باجمله بسطه ولهذا نظائر  
نحو قوله تعالى سوا عليهم واذن نعم ام لم تدرهم وظننت زيدا منطلقا وكان  
زيد منطلقا على امر في باب ظننت ونحو يوم جمع العدد اربل فان الحمل في هذه  
الصور مسلخ عن معنى المله بدليل كون مضمون الاول مبتدأ وكون مضمون  
الثاني مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه وسبب  
ان الحمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت ملما في محله مطلقا وان لم يكن  
فان كانت فعله مرك على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى نعم يد الهم من بعد  
ما رواه الايات للجنة اي يد الهم بهم اناه وان كانت اسما عرب الحران ما  
اسم مضمونها ان كان مفعولا لم علمت زيدا قايما واعرب الحران الاول الحران  
الفاعل والثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم  
يحرر فمهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسما  
اتباع ولم يحرك ايضا كما سها اذ الفعل لا بد له من مرفوع به وحكى الحران ان كان  
المضمون مضافا اليه اذ لم يكن حرما لان اسما واحدا لا حران اسما واحدا  
من دون اساع ولو انقصر على حراولها لم يكن لهما اعراب مناسب كما كان  
في كان نصبا في ثا في ثا سها بعد الرفع سها بالمفعول واما الحمل التي هي المله  
وما اصل الخبر كبر كان وتالي مفعول ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد  
ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر في



الى المقصود فيقول لما صدر نعم الرجل معني الفرد وجب حكايته لكونها فعلية  
في سواها عليهم انذارهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة  
اعني بتقدير سكتوا متايل بتقدير مفرد سوا الفاعل على موصوفا بالفا على القدم  
كما ذكرنا وكان الاصل سكتوا على نعم وليس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ  
الذي هو المخصوص كما في فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم  
الرجلان زيدان ونعم رجال الزيدون اذ معني نعم الرجل زيد ورجالهم  
لكنهم الزيدون ان يكون الفاعل معروفا باللام توفيقا لقطبها كما في انذارهم  
ضمير المفسر بامره وهو ايضا متكرر في المعنى كما مر في باب المعرفة ليداع  
لهم الى ذلك وسواهم غلبوا اما حراية المبتدأ عن الخبر يحصل به التفسير بعد  
الابهام ادله ومع في القوس فادردوا الفاعل في صورة المعرفة  
كان تكرة في المعنى ليكون الكلام المقيد للمدح والذم في الظاهر مصوعا  
على وجه لا يكره ان مدح شخص ينكسر من الاشخاص او ذم فاعده فيسوا  
امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجمله الفعلية كما ذكرنا  
في تقدير مفرد سوا الفاعل الموصوف بالفعل وذلك ناسية سلب من الفعل  
الزمان والحدث فصار معني نعم حمد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك كون جميع  
الافعال في المعنى صفات لفاعلهما فصار نعم الرجل كمر قطيعة ولا يقال  
ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول مدعوا له وذلك لا  
يعرب بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء الاخر ممداد اذ لو كان خبر ممداد  
مقدرا لم مد على لوائح السدا عليه مقدما على فعل المدح والذم وهو غير  
تحرك نعم الرجل ونعم السدان وحدهما اذا نظر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان  
الخبر ماقا على حمله لوجب ان يكون فيها عايد اليه والاعداد يكون دي  
اللام حاصرا موصوفا وكون الاستراق له والغيره بمنزلة العايد ذكرنا عليه  
ولو كان كذلك لم يسم مع الضمير اليهم المفسر بالكرة استراق لان استراق  
المفسر لنفسه غير مسموع والكرة المفسرة ايضا بعده من الاستراق لكونها  
في حصر لا محاب والاعداد يكون ذي اللام قايما مقام الضمير على قال المص  
لاسم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ  
غير محتاج الى التفسير في توكيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان  
الضمير في بيان كما في قوله ابوه قائم زيد وليس ايضا اعداد الاعداد فيكون  
اللام للتعريف الدسمى المطابق لكل فرد فيكون اذن كالتفسير اراجعي

343  
اذ لا يجوز ضرب رجل مع ان الرجل لكل فرد وان لم يكن فيه لام تعارفا الى  
ما في الدرس على زعمهم وقدم في باب المعرفة ان التعريف الذي لا معنى له فليس  
اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور  
حتى لا يحتاج الى الضمير ولو لم يكن بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم ليس  
مطرد القول الا على ما لم يرد له وقيل نعم المولودة والعتد ما هي نعم المولود  
لصراها كما وردت سرده وقولهم نعم السرقة على من السر وليس زيد نعم الصياح  
وغير ذلك وليس ذلك الحكاه وحذف القول كما قال بعضهم كقولهم  
يا ليت سام صاحبنا لم يول في ذلك لان ذلك في نعم وليس مطرد كسر  
نحو سام صاحبنا وحكي مطرد نعم الرجل على وزن سمد وكذا نعم هذه الحكاه  
اي صحب لو لم يكن نعم كاصفة المبتدأ فحل ما جاء مطردا من نعم المولود والنعم  
المفسر ما من الرجل على انه متاذي وايضا يجوز دخول لام الاسماء اولام  
الضمير عليها نحو ان زيد ليس الرجل وواحد نعم الرجل اس مع ايهما لا بد  
الماضي من دون هذه الاشياء هي التي عرب الغراء حتى طين اسمها في ال  
استمان ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه لا مكلف ولا جمل كون الجملة  
لمنزه المفرد لم توسط من حرمها لا ظرف ولا عره ولا يقال نعم اليوم الرجل  
فاذا انفرد ذلك لما قلنا في نعم الرجل زيد ابتداء ونعم الرجل جده  
اي زيد رجل خد ولم يحج الى الضمير العايد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير  
المفرد والاكثري الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل يحصل التفسير بعد  
الابهام كما مر في خبره عوا الى المبتدأ نحو نعم الرجل كس وقوله على نعم  
السدان وهدا على كل حال من يحل ومسمى المبتدأ وقد تقدم المخصوص  
على نعم وليس نحو نعم الرجل ويؤنيل ومع ذلك سفل الفاعل على لمام  
كما راب او ضمير المفسر بامره بعده كقول الاحطل ابو موسى فمدك نعم  
هدا وسفل على خالك نعم خالا واما الزم كون الفاعل منها مع تقدم  
الان تقدمه كان در النسخة الى ياره ومدخله مقدما لوائح المبتدأ نحو كس  
نعم الرجل وطسك نعم الرجل والضمير في قوله نعم هدا الارجح الى المبتدأ  
والا لم يحج الى التفسير بل موضحا قبل الذكر مفسرا بعده فاروي وان كان  
كالاسد لعله نحو قولهم مرت تقوم هم قوما ولعمرو قوما ليس الضمير  
اعني اي هم والواو راجع الى الموصوف واللام لصرفه مضمرا  
سكرة منصوبة اعلم ان الضمير المسمى في نعم وليس على الاظهر الا غلب لا معنى



والجمع ولا يثبت اتفاقا بين اهل العصرين العيس احدهما عدم صرف نعم ومن لم  
يعولوا انهما جليس ونحو ارجالا ونعت امرأة لان ذلك نوع صرف ولذا اما  
نعم المرأة منه ومن المرأة دعكها اجاروا نعت المرأة لكن الى وارجال  
من الحاق علامتي التثنية والجمع لا يتألف على بعض الحروف ايضا نحو لالت وملت  
ولعل فذلك الحرف نعت المرأة ولم يطردها جليس ونحو ارجالا والعللة  
الثانية ان التثنية المفرد المذكرا سدا بها من غيره لانك لا سدا به من اقام  
سعد به يعود عليه الاسمي شي وسي يصح للتثنية الجمع والمذكر والوثن ولو  
منه وجمعه واسمه لخصم من سب اقادة معنى التثنية والجمع والتأنيث والتثنية  
بهذا التثنية لا بد ان كان او على فيه كان اولى والامر بهذا التثنية صرف  
فراوا او ثنية وجها وتاثيرا نحو نعم رجلا او رجلا او امرأة او  
امرأتين او نسوة اتفاقا سمي ايضا واما التثنية في ربه رجلا فالصريح في  
فراوه للعللة الثانية المذكورة والكوفون يجعلونه مطابعا لما يقصد فليسوا  
وتجوزونه ولو سوه وليس باذنبوا اليه بعد لانه مثل قوله ولها روجه وانما  
والك من ليل وقد صرف في التثنية كما في رايته واما التثنية في التثنية  
الحول وسه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه سمي سمي  
مطابعا لما قصد عند اهل المصرين ابا عند اهل الكوفة ففراوا نعم رجلا  
بالتثنية في التثنية والجمع والمذكر والتأنيث واما عند اهل البصرة فليسوا  
لوا برؤوا افراده كما برؤوا افراد التثنية لئلا يفسد المعنى في الجمع  
وقد صرح اهل الكوفة بطلان ما قصد من قولهم ولا يجوز الفصل  
مثل هذا التثنية المسمى وسره لشدة احاطة اليه بالانظر في قول تعالى من  
لظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عثرون رجلا من التثنية وسره الا في  
الطروقه في ذلك مثل هذا التثنية وقد جاء ما اذا انظر في قوله  
رجلا واما الفصل من دافى جدا وسره فليجوز اسما عندك قبل جدا  
رجلا مد جدا زيد رجلا ولا يجوز ان يحكى لهذا التثنية التواضع كالبديل والى  
والخلف لانه من سده الالهام كالمعوم والاعمار تسره وهو المقتضى  
ومعظم هذا التثنية قايما ان سره وقيل في قوله تعالى من مثل القوم الذين  
ان التثنية حذف اي من مثل القوم والاولى حذف المضاف الى  
على ان التثنية اي من مثل القوم مثل الدل او حذف المخصوص اي من  
مثل القوم الكثر من مثله كما في قوله تعالى عند البرد وارجوا على بعد اتفاق

الطريق التثنية قال برود مثل الالهام اسما ففهم ان راد اسما  
وقال تعالى ذرعا سجون ذراعا وهذا المعنى في قوله تعالى حاسا  
للتثنية ومنع ذلك بوجوه لان وضع التثنية لرفع الالهام وما دل السب برود  
مثل راد اسما راد اعلى ان مثل حال من مفعول ردد وارجوا راد  
ما مثل وقوله تعالى ذرعا اي ذرعا اي طولها مصدر بمعنى المفعول اي  
مدر وارجوا اي طولها سجون ذراعا قوله او ما مثل ففهم ما في اخلاف في ما  
فعل كانه خافه نعم ومن للدخول على الجمل كما قيل في الجمل وطال ما قال  
الانه ليس به بعد لان الفعل لا يكف لوجه وانما ذلك في الحروف فالاول  
في طالا واما كون ما مصدره ويمكن ان يقال انما جاز ان كلف نعم ومن  
مع فعلهما بعد تم تفرقا ومثابتهما للحرف الا انه يحتاج الى كلف في الظاهر  
المتبادر الى الحرف في نحو نعم اي وقال الفرار وارجوا على مع صولة بمعنى الذي قال  
نعم ومن بعده صلها ففي قوله تعالى ليس اشتروا به انفسكم ان يفر واما  
وان كلفوا محض وفي قوله تعالى في نهايتكم به المخصوص محذوف ولصحة  
وقوع الذي مصرح به فاعلا نعم ومن لزوم حذف الصلة ما جمعها في معاني  
لان من مخصوصه اي نعم الذي فعله التثنية وان ذلك قوله نعم دعا لعماد  
قال سويدي والكسبي ما مر به في معنى التثنية ففهم ان نعم التثنية في ما سأل  
لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ولصحة عدم محي بالمعنى المرفوعة اليه اي  
الشي في غير هذا الموضع الا ان محي بوجوبه ان يقال ان محي ان فعل ذلك اي من  
الامر ومن السان ان اقل ذلك قال وان سب قلت اي ما اقل معنى  
افعل كجائي في الحروف بل يحكى ما معنى شي الموصوفه او غير موصوفه كما في قوله  
وايضاً يلزم حذف الموصوف اعني المخصوص واما حمله مقامه في نحو نعمكم  
وليس اشتروا به انفسكم وموقيل كما ذكرنا في باب التثنية في قوله ايا ان حلا  
الناس ما يكون التقدير ان نعم شي نعمكم به ومن التثنية سر واره انفسكم  
مع انه قد جاء مرعا في قوله نعم التثنية ففهم ان نعم التثنية سر واره انفسكم  
اي هي محذوفه وقيل ان يكون محذوف في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من فمهم  
محذوف وان يكون صفة التثنية المذكورة والمخصوص محذوف اي قوله نعم  
قوله تعالى سها اشتروا به انفسكم ان يفر وارجوا على هذا القول  
اي كون ما بمعنى شي قوله اشتروا به انفسكم محذوف من القائل والمذموم  
عائلا لا استحقاق الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يفر وارجوا



من ذلك المذموم او غير متدار محذوف والجليل بان المذموم وقال العشري  
والفارسي في احوالهم ما ذكره من موهبة المحل ما موصوفه بالجلل والمخصوص  
محذوف كما في قوله يعظكم او مذكور كما في قوله تعالى سيما انتم واهل  
الانبياء او غير موصوفه في قوله تعالى وقوله تعالى وقوله تعالى وقوله  
نعم انما سر كما مكنو بالان انما كبر المعنوي لا يكون الا بالمعارف كما هو  
المعنى وهذا المعرف باللام في معنى التكرار كما هو في قوله تعالى وقوله  
نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف بقوله تعالى من الرقة المرفود وقال  
ونعم الفتي المولى اب خلافا لابن السراج قال لان النصف مخصصه والقصو  
المعروف والاسهام قال بان المرفود مذموم والمرى بدل من الفتي وليس لى لان  
الاسهام مع مثل هذا التخصيص بان اذا المخصوص لا يعين فبقوله تعالى ولعل  
موسى والاسمع عند المبرور ابى على وهو الحق خلافا لغيره اسما ونعم ليس لى  
الذى الحمد وكذا من وما داعى بالحمد ما يكون صليها اياه وفيه من البلاء  
والنعم دار من لم ير من بدار قال فنعم مراد من صاف مداهم ونعم من  
في سروا اعلان ونقول نعم الذي هو عند زيد واما ان كانت صليها مخصصه  
فخونم الذي كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز ان يلزم  
فانها الاسهام وقد يرد في صليها منكر استفردا نعم رجل زيد او مضافا اليه  
بقوله نعم صاحب قوم لا حاج لهم وموفيل وقد روى من مررت بقوم نعم  
هم قوموا والمار في الفاعل نعم فعل التعجب وهو مضاف به وصيغته  
فكانه قيل انهم هم قوموا وقد دخل هذا الاء في المخصوص كقوله عليه السلام  
نعم بالمال الصالح لرجل الصالح اي نعم بالمال الصالح لان المخصوص  
مرفوع المعنى تعجب من صليها وقد روى من مررت بقوم نعم اقوما بالما في التعجب  
وموفيل كما ذكرنا وقال ابو علي انه سمع نعم عبد الله زيد وليس عبد الله اما  
ان كان كذا او موصوفا اذا الفاعل ليس مضاف الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون  
هذا على اجاز ان كسان من مكر المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لانه  
ان اتصال كما مر في باب الاضافة وقد روى من مررت بقوم نعم وصليها  
والا ان يكون هذا وان كان ايضا خلافا لاصل مما روى من مكره اي  
من بعد الصلوات فالصلوات موصوفه لافاعل ومثله قولهم نعمها ونعمت  
اي مرحبا بهذه الصفة وهي فالصلاة والمخصوص من هذا ما قد كرس نعم  
وبس وان كان فاعلها ذكر الكون المخصوص موصوفا اذ هو موصول نعمت

بذو الدار قال والده او حره عطل سما محقرة عام الرور نعمت رورى اللد  
وكذا بونثا لفعل ان كان المسمى للضمير ذكر الاسماء المخصوص كقوله تعالى  
سادت مستقرا وحس مستقرا قوله وسويتها ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف  
قال ان حروف لا يجوز الا ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لانه دخول بواسع المبتدأ  
عليه وعلى الا انه ليس مثله من سوية وهو الذي لصراه قبل قوله وشرطه اي  
المخصوص مطالعة الفاعل على معنى شئ ان يصح الاطلاق عليه وليس مثل القوم سوا  
باجد وحسن اما على حذف المضاف اي من مثل القوم مثل الذين او على حذف  
المخصوص والذين صفة القوم اي من مثل الكلدان منهم اي مثل المذكورين  
وشرط المخصوص ايضا ان يخص لانه المخصص بعد الاسهام فلا يجوز نعم الاسان  
رجل الا ان نصفه ما رفع الجاهل ولا شئ اعراض نعم مدلوله من العالم وهو  
لانها كالمجمل الا عراضه نحو قولك الصرب ونعم الرجل سوزن او كوزا لما نحو  
نعم الرجل موفوله وساء مثل من نحو ساء مثل القوم الذين اعلم انه يخرج نعم  
ومن كل ما هو على فعل يعنى العبر لا ساءه نحو طرف الرجل زيد او نحو بل ان نعم  
من فعل او فعل نحو موت المذموم وهو الرجل زيد شرط لصحة معنى التعجب و  
كرار فعل فاعل هذا المسمى بالاء وذلك لكونه معنى الفعل نحو طرف ريداي  
اخرى من ذكر ايضا اسماوه عن اللام كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا رفيقا  
مسر لاسهام ذلك وقيل حال وكقوله بعد ما صلي ما فيه زائدة وكذا في  
قولهم وساء لك داء وان فاعل ساء نحو ان يكون ما هما كما في نعمنا صلي  
وان محصو صان وصرفا على فعلي لعل كوزا كبر اعلى وقن ما قبله نحو جاني الزمان  
وكراماي ما اكرمها ولم يحر ذلك في نعم وحق وذلك لعدم عراضه في المرح  
والذم وكونه لفعل التعجب معنى قوله ومنها جزا فاعله اصل حب جيب  
اي صار حسا فاد نعم كره والزعم منع الصرف لما ذكرنا في نعم وس قوله ولا  
لا شئ ولا يجمع ولا يوثق يقال جزا الردان وجدا الردان وجدا يند ولا  
يقال جزا ان ولا حب اولاء ولا حب بالاء منهم كالضمير في نعم وحبس فاللام  
مشدود على منه الاساره العرض لاسهام فجزا بمعنى حب اني وعند المبرور ان  
السراج ان ركب حب مع ازال فعليه حب لان الاسم اقوى فجزا مبتدأ  
والمخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل للركب ازال اسمه والاصل  
هو المقدم فالعله له وصار الفاعل على بعض حروف الضل فجزا فعل والمخصوص  
فاعله واذ فعل لا على جزا او حبس معنى والاولى ان يقال في اعراض



جذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم منا  
لكنه لا يعمل التواضع في هذا الخصوص ولا يقدم على جذا وقال بعضهم المخصوص  
بعد جذا عطفاً بيان كذا كان ينبغي ان يجوز ادغام مثل ذلك في المخصوص  
نعم ومن الا ان دخول التواضع يمنع من ذلك وقال الرعي دار ابد  
كما في ما ذكره صاحب النواحي من جوب وقد اشق منه فعل نحو لا تحده كوني  
وسهل ونحو ما قوله وقد يقع قبل المخصوص وبعده كسر نحو جذا زيد رجلاً  
رجلاً زيد وان كان مشتقاً جاز ان يكون مع حال الضاد والعال جوب نحو  
محمد رسولاً وجذا رسولاً محمد ولم يحر في نعم ما حر المسمى من المخصوص اختياراً  
وجازهما لان التسمية هنا عن الظاهر والى مود او ينادى عن التسمية  
الظاهر على المضمر كما فعل عليه نحو ترك التسمية هنا نحو جذا زيد وحب الاس  
به احراز في نعم وقيل انما لم يترك التسمية في نعم السطون بخلاف جذا  
فاذا فيه ظاهراً عليه واما حذف المخصوص منها للضرورة كما حذف في نعم  
وقد عرّج عن دافخوزاد ن لعل فتمهها الى فاتها كما جاز حذفتها قال  
وحب بها معمولة حسن لعل لفتح الحاء وضما وكذا كل ما هو على فعل اذا كان  
المراد به المجرى او التبع لقوله بعد ما مالى والسد الحوسرى لا مسمى انك  
مسمى اردت ولا اعظم ما ارادوا حسن واداما وردى عظم اساطيرك  
والتعريف في اللفظ دلالة على التعريف الى المجرى والتعجب وقد ذكرنا ان  
حب المفرد عن السها لعل فعل تيجيا قال وجوب بها معمولة تم مسمى لا  
والحمد لله رب العالمين الله اعلم **قوله** الحرف ما دل على معنى غيره  
قد مضى شرحه في اول الكتاب **قوله** ومن ثم احتاج في حركته الى اسم  
فعل معنى اى ومن اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه حركه كلام الى اسم  
كالنوع في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قائم زيد فكل واحد من الكلام كذا  
مركب من كلمتين وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من كلمة  
فالاسم يعنى ان يكون حركه كلام من دون شئ آخر وكذا الفعل في نحو قائم  
زيد اى الحرف فلا بد في كونه حركه كلام من فعل واسم وقد يحتاج الى الحركه  
التي والاستفهام وحرف الشرط وقد حذف الحجاج اليه في نحو نعم ولا  
وكان قد حرف ولما **قوله** حرف الجواب وضع للاصناف الفعل او  
معناه او شبهه الى المسمى والى وحى وفي الباب واللام ورب واداء  
وواو القسم وماه وعن وعلى والكاف ونه ونه وحاشى وعدا وحاشى

نصل

في اللام ابتداء والسميع من زائدة في غير الموجب خلافاً للكونيين والاشقيس كان  
من شرطه شبهة ما دل الاضمار الوصول والى بعده للتعبية اى لا اتصال فعل  
والمراد بالصلصال الفعل الى الاسم بعد الهمزة حتى يكون الجواب مفعولاً به لذلك  
الفعل فيكون منصوباً محل فكذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى واما  
بالنصب وبسبب بعضهم حروف الاضافة لئلا يفتى اى نصف الافعال الى الاء  
اى وصلها اليه قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجواب معناها بالها  
والاظهار ان قبلها حروف الجواب لئلا يفتى اى جاز الجواب سميت بعض الحروف  
الجواب وحروف النصب واداء بقوله شبه الفعل اسم الفاعل والمفعول والصفة  
المبينة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مرت بزيد واما ما ريد ورد ممرور  
ومرورى ريد من زيد بزيد عن الادى ومعنى معناه الطرف والجاء الجوز  
نحو قولك زيد عندك او في الدار لا لا كرامك فاللام في لا كرامك بعدى  
الطرف الى اكرامك وهو في الحقيقة بعد الفعل المقدر واليه وذلك لان البعد  
ردياً اسعرا وسقركن لما سدا الطرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان  
الجاء معد للظرف وكذا في ما ريد فان ما قام مقام الادى واداء المعنى  
لعدى معنى الفعل هذا في الدار ابوه والاراه من ذلك لان في الدار حال  
من العالم في معنى الاشارة كما في هذا يعلى شجاً ولو صرح بما هو معناه  
اسر الله في الدار اى كما في الدار فلفظ اسر لعل النصب في لفظ في الدار  
لكونه حالاً لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل التي في الحال غير عمله في الفعل  
به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبه  
او معناه في الحال لا احتاج الى حروف واحد من مثله بعد الحرف المعنى  
الفعل قولهم اس اس مى لان معنى اس اس بعد وقد مضى الكلام على ذلك  
فيه بل هو حرف حرا ولا سراً ولا ولى ولا ب وقد اختلف في لعل وسمى الكلام  
قال المصنف العشرة الاول لا تكون الاحرف والمثله التي لها كون حروفها  
واسما والثانية البواقي يكون حروفها واسما والثالثة البواقي يكون حروفها واسما  
قال ولم يعد على اسما وفعل لا اى اراعى في العدان يكون من كمال المعنى  
في النوع المسمى في اللفظ لوافق وما س من حيث المعنى كما رك على لا  
والحرف في معنى العلو فلهذا لم يعد من فعل ايضا مع انه يكون اسماً من  
من وكذا في مع كونه اسماً للموت من وفي لى ولا اس ولى على وكذا  
لم يعد الى اسما مع اى معنى التمتع كل ذلك لا اختلاف المعنى قال دارى



ايضا مع ان يكون امر في الوجد مع التشارك في المعنى الثاني في اصل اللفظ  
اذا كان فعلا مك بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان سارا وحرفا وكذا من  
ولا افعالا من واو في واول وفيها قال نظرا لان عللا الاسمية مك بالالف  
الواو واو العا فكذلك اذا اضيف الى التمييز مك بالالف سارا على الحرف  
وقوله ما سوس الحوص لوسا من عللا عللا سوس على التضمين فلو لم يكن على حرف  
المضاف اليه ثم اعرص على نفسه وقال عا سوس وعدا وعللا الحرف لا اصل لها  
بخلافها فخلد واجاب لما تضمنت معنى الاستثناء اسما للحرف في عدم  
فصارت كانه لا اصل للعامة وهذا عذر راد وقوله فمن لا ابتداء كسر ما في  
كل اسم من لا ابتداء الغاية والى لا ابتداء الغاية ونقط العامة تستعمل في  
ومعنى كدي كما ان الامد والاحل الضا سملان المحسن والعامة تستعمل  
في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فاقاما سملان في الزمان فقط  
بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتفاء الغاية جميعها في اللفظ لا  
البناء وانتفاء البناء فمن لا ابتداء في غير الزمان هذا البصر من سوا كان الجوز  
ما مكانا غوسرت من البصرة او غيره فلو لم يكن هذا الكتاب من ردا على  
واجاز الكوفون استعما لها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من ولي يوم  
وقوله تعالى نودي للصلاة من يوم الجمعة وقال لمن الدار بعد الجحيم  
جمع ومن شر ما لا اري في الاس معنى الابتداء في ان يكون الفعل التقدي  
من الابتداء ما محمد الكا ليدو الشى ونحوه ويكون الجوز من الشى الذي  
منه ابتداء ذلك الفعل غوسرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها  
اصلا للشى المدح فخر من فلان الى فلان وكذا حرج من الدار الى  
الخروج ليس سامدا لانه يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو  
ما من خطوه وليس والاسس والنداء من مد من ولا اصل للمعنى  
المدح ما حاد الى وان كان فيما بعد من هذا معنى في نفس في الاس معنى  
ومن في الظروف كثيرا ما يقع معنى في نحو من قبل زيد ومن بعده ومن  
بيننا وبينك حجاب ذلك من مدالك وقد ذكرنا ذلك في الظروف السبعة  
بعض حروف الجر مقام بعض غير عرره وكذا الافعال لم مداء من الجحيم  
المعنى من اجل مبرور حرج وشره وانما هو مذهب الكوفيين اذا منع من  
قولك فت من اول البيل الى حرج وصحت من اول الشرا الى اخره وكثير الاسماء  
ومن من الابتداء ما يحسن في مقابلتها الى او ما بعد فانه نحو قولك

باعتد من الشيطان الرجيم لان معنى اعود الى الله واقر اليه قالوا ههنا افاد  
معنى الاسرار واذا قصدت من مجرد كون الجوز بها موصفا الفصل على الشى  
ودرج منه لا كونه مد الشى بمد جازان يقع موقعه من لانهما الجوز كما يجي  
تقول الفصل منه وعنه وسبب كذا عن كذا وسما من الصمد من  
الصمد الى بعده عنها واما من التفصيلية فمى وان كانت مجرد المجازة كما  
لكنه لا يستعمل عن مكانها لانهما صارت علما في التفصيل وبعض حروف الفعل  
التفصيل فلا عبره واجاز اس السراج كون من لا ابتداء على الفاعل المفعول  
لكون الفعل مشتركا بينهما بخبريات اللال من مكانى من حلال السراج وكذا  
قولهم سمك السمك فمدار وسمك مكانك ومد كون اللال مرسا حلال السراج  
وكذا قولهم سمك السمك من دارى من الطريق وشال البقيض اخذت من  
الدراسم والمفعول الصريح لا حدت محذوف الى احد من الدراسم سا  
واذا لم يذكر المفعول الصريح او ذكره موصفا نحو احد من الدراسم هذا المحسن  
متعلق باحد لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو احد من الدراسم والدراسم  
ما جود منها ولو ذكرته بعد المفعول المتكرر نحو احد من الدراسم جازان يكون  
الجار متعلقا بالفعل المذكور ويكون متعلقا بقدرى شاكاسا من  
الدراسم فحوزاذا تقدم على التكرار ان يكون ايضا حالا من التكرار المتأخرة  
قال تعالى فخذ من موالهم صدقة وتعرف من البقيضية بان يكون هناك شى  
فلا سوس بعض الجوز من موالهم صدقة او مقدار نحو اخذت من الدراسم  
الى من الدراسم شيئا قال المبرور وعندها القاهر والزمخشري ان اصل من المصدا  
اسماء العامة لان الدراسم في قولك اخذت من الدراسم مداء الاحد قوله  
واللس كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ولعلها بان يكون شى  
او بعد ما منهم صلح ان يكون الجوز بها ليعبر اليه ويوقع اسم ذلك الجوز على  
ذلك البصر كما يقال مثلا لرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراسم للصمد  
قولك عرس فاعل انه القائل بخلاف السبعة فان الجوز بها لا يطلق على  
ما هو المذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض الجوز واسم الكل لا يقع  
على البعض فاذا قلت عشرون من الدراسم فان اسرب بالدراسم الى دراسم  
الكر من عشرون من مسحة لان العشرين بعضها وان قصدت الدراسم جنس الدراسم  
فمى منه ليعبر اطلاق اسم الجوز على العشرين ولا يلزم ان يكون الما خود في  
احد من الدراسم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يسع ان يصرح وينزل



احد من الثلاثين عشر ومن عشرة تسعة وقال الزعري كونها للثلاثين  
راجع الى معنى لا ابتداء وهي بعد لان الدرامم هي العشر في قولك عشر  
من الدرامم ومما لان يكون سدا نفسه ولذا لك الاوتان نفس الزس  
فلا يكون سدا له وانما جاز تقديم من المسند على المبهم في قولك اما  
في روصه ومن رعايه في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الحمل عشرون  
لان المبهم الذي فسر من المسند مقدم تقدير اكانك قلت اما من سس من حطفي  
روضة وعندي من المال ما يكفي وكذا اقولك مبهم من زيد كره اي من  
زيد كانه قلت مبهم من من حاصل زيد كره ومنه كره من زيد كره اي سا  
من احصاء زيد كره فني جميع هذا ما هو المسند محذوف والذي بعد من عطف  
كما ذكرنا في باب العطف البيان كل ذلك لمحصل البيان بعد الاسماء لان معنى  
مبهم زيد اي سس من اساه بلارب فاذا قلت وانه او كره فقد ثبت ذلك  
الشي المبهم وانما ما سمي من المبهمة نحو لقيت من ردا ادا فليس من هذا على  
مثله في حذف المتشاف اي لقيت من لعار ادا اي حصل لي من لعار  
اسد والمراد سبه بالاسد وكذا اناء المبهمة فعل به حسرا وقولك لسب  
اسد اي سل لواء حسرا وقولك لقيت لعار زيدا اسد او قد يكون من المبهمة  
كما في قوله تعالى ارضيتكم بالحيوة الدنيا من الاخرة وقال علب لنا من اكرم  
سره سرده ما ب على الطمان وعرف صحه قيام لفظ البديل مقامها قوله  
وزاده في غير الموجه هو اما معنى محاورات من احد او معنى نحو لا الضرب  
من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغيره لا خفش والكوفيين بشرط  
فيما سطر كونها في غير الموجه ودخلها في التكرات والكوفيين والاش  
لا شرطون ذلك اسد لا يقول تعالى ينفر لكم من ذنوبكم فمن في خبر البكا  
وسى دله على المعروضى عند سبويه معصية اي اعرض من ذنوبكم شيئا قالوا  
فقول تعالى ان اتدبفر الذنوب جميعا ما صده واجيب بان قوله ينفر لكم  
من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان اتدبفر الذنوب جميعا خطاب  
لانه محمد رسول الله ولو كانا ايضا خطا بالامه فلهذه نفق ان بعض  
الذنوب لانا قص غفران كلها بل عدم غفران بعضها بناقص غفران  
كلها واسد لو ابا حكم من قول العرب السداد لون من قول العرب قد كان  
من مطروا يجب بانه على سبل الحكاية كانه سبل بل كان من مطروا يجب  
بانه قد كان من مطروا فربس في الموجه لاجل حكاية المبهمة في غير

الموجب كما قال دمي من ايمان كما في الموصولات وقول المص من مطروا للتبعيض  
للمس في نظر لان حذف الموصوف وانما الملهة انظر مقام بلائط ذكرنا في باب  
الموصوف ان قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون  
في علا للفعل المسمى على الا اذا كان الجار زادا نحو كفى ربه لان حرف الجر هو فعل  
الحاصل الى ما كان يحضره لولاه والفعل لا يحضر من فاعله ولو سمعنا بول الجازان  
يكون الكاف في قوله مهون ومن مبهى دى سطر كما لطف بهل فيه الرب والفعل  
حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالسب على ان الكاف  
اسم وقوله تعالى ولقد جارك من تبار المرسلين يجوز ان استدله على ذهب اليهم  
وكون ان يقال فخير جارك للقران وقوله من تبار حال والدليل على زيادة من الاقتران  
دخول على الاصل للفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاني من احد فعند سبويه  
لا راد من الاستغراقه وعند الكوفيين والا خفش راد ايضا غير استغراقه كما في التثنية  
وقايدة من الاستغراقه ما ذكرنا في باب لا التمه اعني التقصيص على كونه مسوقه  
اذ لو لا لا احتل احتملا لمرحوا ان يكون معنى ما جاني رجل ما جاني رجل واحد  
بل ما جاني رجلان او اكثر فمى اذن لتاكيد اسعد من التكره في غير الموجه من  
الاستغراق وذلك ان التكره كانت في الطاهر للاستغراق لكنها كانت تمل في غير  
ذلك وليس كما راده الهاء في نحو العلى سده فانه السب للتقصيص على احد المملين  
وقيل ان من الاستغراقه في الاصل ابتداء اي ما جاني من احد الى ما لا يما سى وقد  
عمى لتقليل نحو لم اك من سواك اي من اجله وكانها ابتداء لان ترك  
الاما من حصل من سواك لا بد ويكون من مضمومه الميم ومكسوره المعنى والقسم ولا  
اد ان على لفظ الرب نحو من رى كما ان بالالقسم محضه باسم الله وسدد خال  
كل واحدة منهما على سمول الاخرى كجوى ومن الله دى حرف جر عند سبويه  
ثم يسم في القسم خامة وزعم بعضهم ان من القسم بكسر الميم مقصوره من من والقسم  
مقصورة من من وبكى الكلام عليها في باب القسم ويكون من الظروف بمعنى في كما في  
وخص من حرقيل وبعد وعند ولدى ولدى ومع لعل حسب من سواى من  
وكذا انه ان مالى بالمرحوم وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال وحسب ايضا  
مرحوم وعلى اسمن قوله والى لا تبار بمعنى مع قليلا وحتى كذا كسر دى  
مع كثره المحسن الظاهر خلافا للمبهمة وفي النظره ومعنى على قليلا والاسد  
والاسماء والمصاحبه والمقابله والظرفيه والبعديه وزاده في المبهمة في انفس  
والاستفهام قياسا في غيره مما عاين مثل كسك درسم والى سده والاسم



والتعليل وازادة ومعنى مع القول ومعنى الواو في القسم للتعجب اعلم ان  
الى سعمل في انتفاء غاية الزمان والمكان بخلاف نحو القوا الصيام الى الليل  
الاكثر عدم دخول حدى الابتداء والانتفاء في الحدود فاذا قلت اشترت من هذا  
الموضع الى ذلك الموضع والموضعان لادخلان ظاهر في السراقة يجوز دخولهما  
مع القرية وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا  
بزيادة وقيل ان كان بعد ما من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر  
عدم الدخول نحو القوا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول وقوله ومعنى مع قطلا  
كافي قوله تعالى ايديكم الى المرافق اي مصافه الى المرافق والدود الى الدود وقيل  
اي مصافه الى الدود وقوله وانت الذي حبب سعي الى عدا الى داو طالى  
طلا سواهما اي مصافا الى عدا وقيل بجي معنى في كافي قوله فلا ركبي بالوعيد  
كافي الى اناس مطلقين لا لئلا احرب اي في اناس والوجه انها بمعنى ذلك  
ان معنى مطلقين في العار احرب بكرة معصية وانكره بعدى مالى قال تعالى  
اليكم انظر حلالا على المحرمات معنى الا لاله قال تعالى وجب اليكم الايمان كما  
قبل لك منكم حلالا على سرب ودرست عليه حلالا على سخط قال ادريس على  
في سر لعمرو الله عيسى رما وقيل ان الى في مثل اس الى حبب المعصية  
اي معنى هذه الاول عليها على صلبها كما ذكرنا وكذا اي في قوله وان يلقى  
الجميع طافى الى دروه البيت الكريم المصنف معنى سلب الى دروه لا معنى في  
كما قبل قوله وحى لذلك اي لانتفاء الغاية مثل الى الا ان سبها فقا كما هي في  
بالعين لم يدعه وي على ثلثة ضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استعانة  
فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكى ولا كرمعنى الى الا بمصدر او ولا  
الفعل المسبب بعد ما بان المضرة نحو اسلت خي دخل الجنة ولا لعل حتى  
دخول الجنة والتي معنى الى كرم ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وكذا ايضا الاسم  
المتصرف حتى مطلع الفجر ويبنى ان يكون الجور بها موحدا لانه حد والتحد  
بالجمل لا بعدد نحو قوله تعالى فذرهم في غمرتهم حتى يصح معنى الوقت اي  
حسن احد سم ومن سب الكساي ان حرا بعد ما الى لا يحى لان العا مل  
معنى ان يكون لازما لاحد السلسل حتى يدخل الاسماء بالافعال فهي كما في لغة  
بمعنى عتده وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما العاطفة فهي مثل الحارة في معنى  
ولا يكون معنى كى ويجب ان يكون بعد ما كما في حتى الحارة فلا لعل جاني القوم  
حتى رجل لانه حد فلان ما في ايهامه وسرك الحارة والعاطفة في ان لا يلبس

قبلها من دى احله الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا  
نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي الجارة يجوز اظهار نحو ضربت القوم حتى زيدا ويجوز  
تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح وسواء كان ايضا  
العاطفة يجب ان يكون بالعداء حرا ما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كونه  
بالاحلاط نحو ضربت السادات حتى عبيد سم او حرا ما دل عليه ما قبلها كما في قوله اي  
الصحيفة كى تحصف رجله والرا حتى تعلم العا عند من قال ان لعله عطف على  
الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة القى لاسي لاله  
فقد القى كل شئ ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم  
حتى زيدا فالضرب واقع على زيدا ايضا واما الجارة فلا تكون على نحو يكون ما بعد  
متصلا بآخر اجزا ما قبلها نحو نمت البار حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر  
كما يكون حرا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسرا في مع جمعا عدا  
كون ما بعد ما ايضا حرا ما قبلها كما في العاطفة فلم يحد المسبب الا حرا حتى الصباح  
حرا كما لم يحد نصيبا ومورد بقوله تعالى سلام على من مطيع الفجر ومطيع الليل  
من الليلة بل هو مطلق لا خراجا بها واما دخول الجور حتى في حكم ما قبلها فينبغي  
اقوال حرم جارا الله بالدخول مطلقا سواء كان حرا ما قبله او مطلقا في اخر جرم  
حلالا على العاطفة وتبعه المص وجوز ان يملك الدخول وعدم الدخول مطلقا  
كان حرا او مطلقا لا حرا وفصل عند القاهر الزمانى والاندلسى وغيرهم فقالوا  
الحرد اخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقى غير اخل كما قال الاندلسى  
وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قوله ضربت القوم حتى زيدا بالجر  
لغرض التعظيم او التحقير استدلالا بان حتى كالنفضيل لا قبلها فاذا دخل في  
دخول في النفضيل واذا لم يدخل لم يدخل ونسب ابن كى ضرب كل من الدخول  
مطلقا كروا علف واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخرا جارا  
ما قبلها حسا ولا اخرا دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون كذلك  
فيما ان يكون احرا اذا رتب الاحراء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأ  
من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقوا ثموات ان حتى  
مضى على الله ولم بالعطف وليس عليه التسلية والسلام اخر سم حرا ولا  
في الموت بل هو آخر سم فوه وسرفا واذا ابتدأت بعاسك من الجانب الاقوى  
مصدر كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الزجاج حتى الشاة عطفها ويجوز ان  
كولو فاد من قبل الركبان او معهم واما الجارة فحزان كون ما بعد ما كذلك



وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه احرارا حرا او مملوكا نحو قولك ورايت  
حتى سورة ان من حرا فليد اجاز بعد ما سئلوا ان يضادوا الزم صاحب المعنى  
والحقير فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس مشهور وكان الجارة محمولة على ان في جواز  
عدم كونها بعد ما حراء في جواز عدم دخوله في حكمها كما قال ابن مالك في  
جواز عدم كونه احرارا حرا لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم يقصد كونها حرا  
ضعفا او قوة وجب في حق كونه احرارا كما ذكرنا فلا يجوز ان تكون السكينة ان يصحها  
او ثلثها والعاطفة كذا والعطف في دخول ما بعد ما في حكمها قبلها ونسبها  
الاولاء خلافا لمن يوجب ذلك لان حتى لابد فيها من معنى الانتساب بخلاف الاولاد  
كما يوجب المعنى لدخول الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد ان حتى يكون معنى  
نقال ونعني مع كثيرا اذا عطف تحت على مجرد لا اختيارا عادة الجارة  
لعدم كونها جارة نحو مرت بالقوم حتى ردد وقد يكون دوا لحرار الى قبل  
جارية كانت او عاتقة من تمام حلية بعد حتى نحو القوم حتى زيارات عاتقا وحراء  
وجميع ما ذكرناه من الاحكام حتى العاطفة لا سم واما العاطفة فليحتمل نحو طرفة  
حتى الصبر ويجوز ان يقال ان حتى في مثل ابتداء وانا لا يعطف الجملة ابتداء قوله  
وكم من طاهر خلافا للبر اذا كانت عاتقة جاز دخولها على المنفرد نحو جاني القوم  
حتى اب ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل  
على المنفرد حرا الى كون الى اسد ملكا وادوسع لمرقا فليد ادخل احرارا  
واوسهلها وليقدم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو هم الى زيد ولصفا ولا يقال  
هم حتى زيد عمرو واسمه المبرد قوله والكعبه بالحسي واعطيه سورة وله الحق بالقوم  
حراء لاحد وليس في البيت حتى الجارة والالم لمن لرفع لاحق وجه بل سى اسد  
اي حتى هو كما في قوله فليد اسرى رجلا السب وتك بقوله ايضا فلا والله  
لالمعاه ما من حتى حاك ما الى ردد ووساد من الفرق من حتى والى ان حيلة  
لعدم دى الاحرار اما لفظا او تقدير كما ذكرنا بخلاف الى فان لا تظهر فيها عدم  
الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان حرا ايضا وقال الاندلسي لا فرق  
بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعد ما حرا كما قبلها فالظاهر الدخول فيها وان لم  
حرا فالظاهر فيها عدم الدخول وما احرا اظهر عند الحاجة من الفرق بينهما  
ان الفصل المنفرد حتى بك ان سوي احرا المحرم الذي قبل حتى سوا  
حتى حتى الى ما بعد حتى من الحر او المملوك واما الى فان كان قبلها دوا لحرار  
وبعد ما الحر او المملوك في حكمها ايضا كذلك والافلا نحو على انك ولا تظن

في حجة وقوع المملوك بعد الى واما بعد حتى فبقية الخلاف كما تروا علم ان حتى لا  
يسر الا في نحو كان سرى حتى او خلفا بنصبا ودخل واعني لسرهما سلقا بقدر  
واما حتى الابتدائية فتذكرنا ما في فواصل المضارع ومنع بعد الفعلية والابتائية  
كما ذكرنا ساك وقاعدة الابتدائية ايضا اما التحقير لقوله فواصي حتى كسب سسى  
كان اياه مسل او محاسن او العظم لقوله في رالب العلى بح دمار ما مدح حتى  
ما دجلة اسكل ويلزم في الامة ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المقدم نحو  
ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى لا سر صا حك لم بعد وكجور  
الخبر مع القرينة نحو قولك اكلت السمكة حتى راسها اي راسها مأكول قوله وفي  
للفرقة اما تحقيرا نحو زيد في الدار او تقدير نحو لطر في الكتاب وتكر في  
واما في ما حك يكون الكتاب والعلم والحاجة ما حله للطر والتفكر والمحكم سلم  
عليها اشتغال النظر على المنطوق فكانها مسطرة بها من جوابها وكذا قوله  
في انفس المؤمنة بان من الايل اي في فعلها فالسب الذي هو العمل ضمن الجوز  
المنفرد الطرف المنطوق وهذه هي التي يقال هنا للتسبب وقوله تعالى لا يملك  
في جذوع النخل قبل ان فيه وفي قوله لعل كان ساء في سره معنى على والاولى اليها  
بمعناها لكل المصوب في الجذوع على المنطوق في الطرف وقيل انما معنى الباء  
في قوله وركب يوم الردع ما حارس بصرون في طين الكلى والامام سرو الاول  
ان يكون معناه اي لهم نصاره وحذف في هذا لان وقيل من معنى الى في قوله  
تعالى فردوا اليهم في افواههم والاولى بقاؤه على صلها والمراد الكسب وقيل  
من معنى مع في قوله تعالى ادخلني في عبادي ومعنى الباء في قوله تعالى ساء الكفا  
وسهبا وسرب في ما ساء دعاءه والاولى اسما بمعناها في الموضوعين اي حله  
في رمره عبادي او معنى ادخلني بها الروح في اجسام عبادي والثاني عرجل  
اما ما نظرنا لسرب والظاهر مجازا وقولهم في اند من كل فاس طعمه اي في  
الطعام وقولهم اس احى في الله اي في رضا الله اي رضاه تعالى مشتمل على  
مواصلا لا يخرج عنه الا الاعراض الدينية وكذا قولهم الحيت في الله وبعض  
في الله قوله والباء لا لصاق نحو به دار اي الصق به دار وقولك مررت  
اي الصعب المرور كان يعرب منه ومنه فسمت بك وكسوك احري وكول  
مسرا نحو الذي به ضعف وبه دار ويكون لا سعاد نحو كنت بالفلم وحط لا  
وتوفيق الله تحف وهذا المعنى مجازا الا لصاق ويكون معنى مع وى لى  
يقال لى بابه المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واسرى الدار الى



فعل ولا يكون معنى مع الاستعارة اي كاسن كلفر و كاسه بالاسماء والظواهر  
منع من كونها لغوا ويكون للظواهر اشتراكه به وبذلك يكون متعرا ايضا نحو  
مراك قوله ويكون للتعدي جميع حروف الجر تعدى الفعل القاصر عن المفعول اليه  
لكن معنى المتعدي المطلقة اي فعل معنى الفعل كالميزة والضعيف وغيره والمعنى  
مختص بالاسم من حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي ذهبت واقمت ولا يكون  
متعرا قوله ولا يفرق في معنى في نحو ما لك الكسرة لا لخلال اي مهابا وكسرة  
نحو قوله تعالى فظلم من الذين نادوا قوله على سدر لدخول كالبهائم  
فرج الاستعانة وقيل ما بالقبض نحو قوله تعالى واسموا برؤسكم اي قال ان  
حي ان اهل الجنة يوقون هذا المعنى بل لورده للفقهاء وبذلك ما زاد له لان الفعل  
يتعدى الى ما اخر نفسه مجرورا ويجوز معنى من نحو عسا سرب بها ومعنى عن نحو  
سأل على عذاب ذي الجحيم نحو رايته زيدا اي رويته زيدا كما تفرق من قوله  
في الخبر في الاستفهام هل لاني مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد لعمري كما يقال  
زيد لعمري قوله والتقي ليس ليس زيد رايته ولا نحو ما زيد رايته وكل ما يفرق  
ايضا نحو لا كسر بعده ان اردنا الى اننا معنى في ولم يسمع في النفي ما  
كان للتعريف ان مطلق النفي والاستفهام ورا دقا سا في مفعول علمت عرف  
وجملت وصحت وصعب واحسنت قولهم صحت زيدا علمت به اي حال زيدا  
حذف المضاف ورا دقا سا ايضا في المرفوع في كل ما كان فاعلا كقوله صمرا  
وفي فاعل الفعل في التجب على مذمبة سبويه وفي البتة الذي حرك ورا د  
ساذ في خبر البتة الموجب نحو جازا سبويه سبها عند الانقراض ورا دقا سا كسرة  
في المفعول به نحو القى بيده وقوله صرت بالسف ورجع بالرجع وقبلما في حرك كقوله  
ولكن احرا لعلت ممن دهل كالمعروف في اناس والاخر ومع ان مرفوعه نحو  
قوله الا انما ناد الحوادث حمدا بان امر القيس من ملك سورا قد ذكرت مواضع  
زيد تها في ما الحازة ومن غريب زياتها ان راد في الجور نحو قوله فاصح  
عن ما اصعد في علو الهوى ام لمعوما وبعسر كسر امع الله في القسم نحو الله  
لا فعلن و سادا قبلما في غيره كقول ربه حرس قال كيف اسمعك قوله  
واللام للاختصاص لام المكملة مع غير المضمرة مفتوحة معه وكسرة مبداء ايضا  
لعمري عنه وما فتحت من ان المضمرة تعلم بفتح الميم وتقل فتعني جميع النظم  
اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء واللام لا ينداء معها بالفتح  
الضميمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية المعنى كونها على حرف وانما كسرت

ما الحروف لانه لو اقصه معوما ولم كسر كاف السمة لانه يكون اسما ايضا نحو ما  
ليس بالاعانة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وما  
الاسم لام المبالغة احد على المضمرة على فتحها الى فاعلا لاسر اللامات كلام الكسرة  
واللام حواصا لود غير ذلك وانما خص المبالغة في حال دخولها في المضمرة لا في  
ان كسرها من اللامات او الضميمة المجرورة من المرفوع ولو فتحت في غير الضميمة لا  
لحسب بلام الابتداء والفرق بالاعراب ربما لاسم ما للوقوف او للساو فانه  
اللام للاختصاص ما بالملكه نحو المال لزيد لا بغيره نحو الجمل للفرس والجملة للموسى  
الاسم لزيد والاسم لاسم العاقبة نحو ولد والتموت وقوله تعالى ولقد ذرانا ينهم  
فرج لام الاختصاص كال ولد منهم الموت وخلقهم لجنهم وكذا الذي للتعديل نحو  
حملك للكنس وللضرب اذ المكي مختص بذلك واللام للمفعول للعامل الضعيف نحو  
عن معونة لزيد فزرت ويكون اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدر نحو فاعل  
لزيد حسن ويكون مقورا نحو يا لزيد واللام للاختصاص او ضارب الاخره  
ذلك للاسما او للتعب وقد يجزى بمعنى الى نحو سمع الله من حمده اي سمع الى  
من حمده ووجه الذي اي الى الذي ومعنى على نحو ذم الجبين اي عليه وحرك  
للادان اي عليها قوله زاده في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا على  
ان يكون في نحو سكرت له على امر في باب المتعدي واما في دره المال ودره  
وكلمة الرد وكلمة و عدد دراهم وعذب له فليس اللام فيها مثل سكرت وكسرة  
لانها او صلت الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذفت بعضها ومثله سكرت  
الفتنة ولا يكونكم الا بلام زادة في لا املك عند سبويه وكذا اللام  
المقدر بعد ما ان يحد على الامر والارادة كقوله تعالى و امره الا يعبدوا  
ارد لاسي حاصي وقيل بما معنى ان واللام مرفوعة الاول لقوله تعالى و امرت  
لان اكون و هي زادة ايضا في قوله تعالى واذ ابونا لابر اسيم لقوله ولعذبونا  
بني اسرائيل وكذا اللام في قوله فلا والله لا على لاني ولا لاسم ادا سحر  
في يجوز ان يقال انما يتركب لفظي قوله ومعنى عن مع القول معنى في قوله ولا  
الذين كفروا الذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا ولو كانت كاللام في قوله فقلت  
زيد لا فعل لعل ما سمي وما قد ذكرنا في انفال القلوب الكلام على هذا  
ومعنى الواو في القسم للتعب نحو الله لا حرا لاجل قولهم في التجب نعمون في الامر  
العظيم الذي سمى ان سمي منه فلا يقال فقد قام زيد بل سئل في الامر  
العظيم كقوله لعل ان اللام في لا يلاف قرين والفقراء الذين احصوا



المتعجب والاولى ان يقال انما الاختصاص اذ لم يسم لاسم المتعجب الا في القسم فكل  
معنى في وبعني بعد فمعنى قبل في قوله تعالى جامع اناس ليوم لا ريب فيه اي في يوم  
وكشف ثلث حلون اي بعد ثلث وثلث يعني اي قبل ثلث والاولى بقا الله  
على الاختصاص كما مر في باب العدد **قول** ورب لتقليل ولما صدر الكلام  
متممة بكرة موصوفة على الجمع وفعلها ما ض محذوف غالبا وقد يدخل على قسمين  
متممة بكرة والتعريف بذكر خلافا للكونيين في مطالعة المسرعة بفتحها ما يدخل على  
الحل وادخل على بكرة موصوفة في رب على لسان اشهر ما ضم الراء  
البار المشددة والثانية ضم الراء وفتح الاء المحققة والثالثة ضم الراء وفتح الاء  
المحملة والارابعة ضم الراء والسكان الاء المحققة والخامسة فتح الراء وفتح الاء المشددة  
والسادسة فتح الراء وفتح الاء المحققة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الاء المشددة  
والمحفقة بعد ما مفتوحة ووضع رب لتقليل ليعول في جواب من قال لم  
يرحل رب رجل نسب اي لا مكره لاي لرجال بالمره فاني لقيت سمسرا وان كان  
قليل قال ابن السراج النحاة كالمعنى على ان رب جواب كلام انا خايمرا وقد  
فنى في الاصل موصوفا لجواب فعل فاض مشق فلذلك لا يجوز ان رب رجل كرم  
كمسرح وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي  
ذكرناه من التقليل اصلها ثم سئل في معنى الكسر حتى صارت في الكسر كالمعقوفة  
السئل كالجواز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب مصلح لم يصب  
وقوله مادي ما عارده سوا كاللحمة بالمسم وقوله فان لم يصب العار  
فربا اقام به بعد الوجود ووجد وجه ذلك ان المدح سئل اي الكسر من الاء  
لان الكسر منها كانه قليل بالنسبة الى المدح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا  
القبيل قوله قد يعلم انه لان قد لتقليل الضارع في الاصل وذلك كما تقول المدح  
كثرة العلم بكسر الراء عرف ساسي العلم وسى حرف جر عند المصدر خلافا  
للكوثرين والاختصاص اذ انا علمهم على ذلك جعلها حرفا مع انها في السئل  
كم في الكسر ولا خلاف في اسمها بل هي معده للكسر في الاصل كالفائدة كم  
اسم لم يرد ما حرف جر ولا باضافة كما حر كم فلا يقال رب رجل ولا غلام  
رب رجل ولكل علم حرمها محو رب رجل كرم كرم فان حرف الجر بالعلم  
بالفعل الى المفعول الذي لو لا لم يصب اليه واكرمت معدي بنفسه قال صاحب  
المعنى انما ذلك لانه لضعف الفعل الى اخره من المفعول عن العمل فبعد حرف الجر  
عاني ان يتم مفعولا بغيره ولا سيما اذا وجب ما حر الفعل كما في رب والجواب

سرد

ان العادة ان تعد مثل ذلك الضعيف للام فقط من الحروف الجلا فادتها  
التخصيص حتى يحسن مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول في ذلك الفعل  
فلا يسكر علمه فيه نحو زبد ضرت وانا ضارب لزيد وخرى لزيد حسن وسكن لزيد  
رب رجل كرم اكرمه لان الفعل لا يندى الى مفعول بحرف الجر الى ضميره معا  
فلا يقال لزيد خربت واعدت وانا اكرمه صفة وان العامل محذوف ومودرا  
لان معنى رب رجل كرم كرم اكرمت واكرمت شي واحد والاول جواب بلا خلاف وانك  
اكرمت اذا قلت في جواب من قال ما كرم رب رجلا رب رجل كرم كرم لم يحسن  
الكلام الى شي اخر مقدر مثل جمع او لم على ادعوا وان اعدت وانا اكرمه  
في اكرمه للمصدر اكرمت الاكرام كما في قوله هذا سرا له للقران مدرسا  
اردلان ضمير المصدر المنصوب لفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كرم  
لقينته وان قالوا ان لقينته مفسر للقيت المقدر كما في زيد اخرته جارا لثقال الاول  
مع انه لم يسم في كلامهم فليس انما نصب الجوارد ليعول في اخر نحو زيد جاوره اي  
مررت بزيد جاوره ولكل الضا نحو رب رجل كرم جاني في جواب من قال جارك  
رجل ولا شك ان جاني موصوفا رب اذ لا توقف معنى الكلام على شي اخر بل هو  
جاني يكون لقولك بدمرو الضمير في مررت فذلك زيدا ضرب والصبر المنصوب  
وقدر في المنصوب على شرطه التفسير استماع ذلك فان اركب محال ان حالي  
والعامل محقق ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المعنى مر  
في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد ينظر نحو رب رجل كرم حصل وتعدي عندي بـ  
الاختصاص والكوفيين اعني كونها اسما وبمضاف الى الكثرة فعني رب رجل في  
اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كرم من هذا الجنس اعرابه  
رفع ادا على انه مبتدأ والاحر له كما احرا في باب الاسماء في قولهم حل حل  
لعل ذلك المارد فانهما ما سأل عاني رب في معنى العلة وكما ان لوارح  
المرد لا يدخل في نحو عمارا سوى على الرمن وقولهم حطية يوم لا اصدفه  
لصحة معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذلك لا يدخل على رب لان العلة عند  
جرى مجرى النفي فكذلك كان لرب صدر الكلام لان النفي صدر الكلام وهذا الذي  
او علم المصرون اعني عدم دخول العوا مل عليه حتى قالوا مو حرف قال ابو زيد  
لا فاعل لها لانها صارت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل وتضعها معنى النفي  
كان قياسه صفة مجردة ان لا يكون الا فاعله كما في اهل رجل المصنوع معنى النفي  
وذلك لان النفي طلب للفعل الا ان رب لزوجها الى معنى الكثرة في الكثرة



جاء وقوع نعت مجردا اسما كما في قوله يا رب سحاسي خير من دعه ويكره وقوعه  
ايضا صفة معطلة للفعل فهنا بخلاف باب اهل رجل كما في باب الاشارة  
قال صم الارب نفس طاعة ناعمة في الدنيا جارية عارية يوم القيامة ونعم  
الكلام بقوله جارية عارية بلا تقدير بشي آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون  
من تقدير العادل والاكثرا عاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او  
خفية فالظاهرة نحو قوله رب ردد سره ذلك اليوم واسري من مضمر قال ليس  
الجواب محذوف كما قال ابو علي لانهم الكلام لقوله رب ردد سره ولا  
على شي آخر ارفقه القدر الصم فقال سرى رده اذ اما دعوها لغو  
صعود طار والمقدرة كما في قوله واسري من سرى قال اي اسري من سرى  
مصل لي واما نعت مجرد اهل ففعلية او ظرفية كما اختارنا في باب الاستثناء  
فوقه كل رجل سحاسي اذ في ارفقهم درم كذا ذكرنا في باب المبتدأ وابتداء  
على الاسمية رب لقوله ان لعلوك فان فلك لم يكن عارا عليك ورب  
فار قال رب ابتداء وعار خبرا والاولي ان يكون عار خبر متدار محذوف  
والجمل نعت مجرد رب لقوله يا رب سحاسي خير من دعه قوله محصه سكره كما  
ان كم محصه بالكرات واما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محمولة للعلية  
والنكرة نحو جاني رجل وما جاني رجل فلو لم تحتكم لم تستعمل فيها والمعرفة  
دالة على العلة فقط كالنقد والثنى المعروف واما دالة على الكثرة والعلية  
كالجمع المعروف ورب دكم علامان للقلية والكثرة واما كيناج الى العلامة  
في الحمل حتى نصر ما لقوله موصوفه على الاصح هذا المنصب اي على  
واين السراج وسنجهما وقيل لا يجب ذلك والاولي الوجوب لان رب  
متدار على اخرنا لا خبر لا فادة صفة مجردة بمعنى الجملة كما في اقل رجل تقول  
ذاك على اخرنا وقوله يوم للاصد فيه ولا يوصف رب فلا  
رب رجل كريم برفع كما لا يوصف اهل لكون رب كرف التثنية قال السليل  
عنه سم كالتثنية كذا لم يرم تقدم عليه لواجب وازم الصدر قوله محذوف  
اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرح به نحو ما لقيت رجلا قال اعل  
حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرح به ولم يكن هناك  
قرينة اخرى لواجب الجي نحو فوك فتلك جلي قد طرف ورب ردد سره  
وهذا الفعل ليس عاملا في رب على اخرنا بل موصوفة مجردة كما تقدم وكذا  
ان يقوم موضع الفعلية سمية لقوله يا رب سحاسي خير من دعه وظرف

لوك

لقولك رب رجل في الدار وصفة معطلة معنى الفعل لقوله عليه الصلوة والسلام  
رب نفس طاعة ناعمة في الدنيا جارية عارية يوم القيامة ولا يجوز ان  
يعطف بما على الجرد ورب وكلم على النكرة بكل ادي اسم متضاف الى خبرها كذا  
ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعرفة نحو رب شاة وسحلها وكلم ناقة وفصلها كل  
رجل وافته وادي رجل وغلما قال الحزولي هذا المحذوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه  
نحو في السابق بالاجوز في المبتوع ولو كان كما قال الجار رب غلام والسد قوله وقد  
يدخل على سيطرة الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله محذوف موصوفه الى قوله  
في مطابقا للمسمى شرحه في باب النعم ويس قوله ويغتمها ما اذا دخلها ما لا كركوبها  
كما في رب المكفوفة لامل لها من الاغراب وان كان ساكنا لم يظرف التثنية لادخله  
على الجملة وقد جاز ما بعد رب زاده قال رب ردد سره لسف محصل من الصري وحيه  
غلما ما قال ما وادي ما رما عاره سوارا كاللدة المسم ومثلها ما التي ملكا التثنية  
والاولي ان يكون كاد نحو كن كما انت كاس ويزيد صديق كما عرواحي وسد اعمال  
الكاف مع ما ولا مكف عن نحو عا قريب واما اذا دلست الدار ومن قال وادي  
ربا دنها واعمال الحار من نحو فيها رحمة وما خطبا نهم وقد كفها كما هي ورب المكفوفة  
لا تدخل الا على الفعل كما قال بسيرة وقوله ربما الحال المولى ففهم وعماح  
ليس المهارسا دعة ومثله قياس عند الحزولي فخر ما زيد قائم والرم  
الشرح وابو علي في الالباح كون الفعل ما ضيا لان رب للتعليل في الالف  
كما ذكرنا والعدد عند ما في نحو قوله تعالى ربما يولد ان ضل هذا المسجل اي لا  
الاخره قال عليها فيها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسق الذين ادى  
احباب الجنة وقال الرسمى اصله ربما كان لود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما  
وقال سلبا وبال العمل ما ورتما كون على القوم الكرام لبا الطم اي ربما كان  
مثل قوله فلفظ يكون احادهم ودايح وجوز ابو علي في غير الالباح ومن جملة  
الحال او الاستقبال بعد ربما وسوالا ظهرا فلا يحتاج في الاء والشواذ كور الى  
تاويل وقوله ربما نكرة السعوس ما فيه نكرة موصوفة عند الحاجة لا كما في ما مر في التثنية  
وقد حذف الفعل بعد ربما القيام القرينة نحو فوك فذلك ان لم يكن الكرم بلعنا  
دان سمن يوما فربما اي ربما سوق ذلك قوله ودا ودا اي دا ورب ضل قوله  
ومله ليس بما اس الا العا صوال العس اعلم ان حروف الجر لا يذف  
لها عملها فاسا الا في التثنية عند البصرين واما في الكوفية قياس سار الفاظ  
المسمى رب على التثنية المحذوف لافضل وذلك غير جار عند البصرين لا خصاص



لغة الله كما يصح لغيره ما سالا لخصا من سالا كما يصح فيها اجتماع الالام  
في الله ومنها قطع العزة في الله واما الله واما الله ومنها الحروف العوض  
الجاء ومع عوض بها الله نحو ما الله ونقطة الاستفهام نحو الله ومنها  
اليم من حرف التذكار نحو الله ومنها تفخيم لانه بعد الضم والفتح ورسمها بعد  
و حذف حرف الجر قيا مع بقا عليها اذا كان الحرف في لفظ واحد سالا  
ذلك في الشرح خاصة وان في ان يكون بعد الواو والقار او مل واما حذفها  
دون هذه الحروف نحو رسم دار وقت في طلبة لند انفي الجوة من حلقها  
في الشرايفنا لو وكفله وقام الاعا حادي المحرق والقار كقوله وانك  
قد احسن لظاه على فاد عليها لسانا بل لقوله بل على صعد واصاب وهذا  
واما العاد مل فلا خلاف عند سمن ان المرسل بها بل رب المقدرة بعد سالا  
بل حرف عطف بها على قبلها والقار جواب الشرط واما الواو فتلطف ايضا  
عند سبويه ولست بحاره فان لم يكن في اول القصيدة والحر كقوله والله الحسن  
الحوس ربما وانقطع الالام بها مثل فكونها للطف ظاهرا وان كانت في الواء  
لقوله وقام الاعا فانه بعد محطوقا عليه كانه قال رب مول ادم عليه  
قام الاعا وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام  
رب حارة نفسها لصورتها بمعنى رب فلا يقدر ان في نحو وقام الاعا  
عليه لان ذلك نصف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو والله لا يقدر  
عاطفا على الكلام السابق بل هو عند سمن معنى رب وجاز امثله ولو كانت للعطف  
لجازا لهما رب بعد ما جاز بعد القار وبل فانه الواو عند سمن كانت حرف عطف  
قيا سالا على القار وبل لكنها صارت بمعنى رب حرف كما هو مع ذلك لا يجوز  
حرف العطف عليها في وسط فلا يقال والله لا يقدر على الله لا يقدر  
اخلاف واما القسم فانها لم يكن في الاصل واو العطف فكذا لك جاز دخول واو  
والقار ولم عليها نحو الله والله ونحو الله واضرا ليا واما علمها في قوله  
خبر لا قبل الكيف سمحت وموساد وقيل في كم رجل انه مجرور ومن قد سمن في ياء واو  
توكر اسار بكتب بالاكف الاصابع صاد وقال الجليل في لاه ابوك انه مجرور  
باللام المقدرة كما قال في اس في نحو فعلت من ان مجرور بالواو والاولى سا وما  
كما ذكرنا في الحروف السبعة في الكلام على مذنب السمن في رب واما على جاز  
فرب مضاف مقدرة لول عليه الحروف السبعة نحو **س** واما القسم فاقول  
عند حذف الفعل لغير الالام ففقد الظاهر واما مثلها محمدا باسم الله واما

منها في الجمع وعلق القسم باللام وان وحرف التثنية وحذف جوابه اذا عرض  
او لقدم ما يدل عليه اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم  
منها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة اشتغالها في القسم في اكثر استعلا لاس  
اعني الله والثاني ان لا يعمل في قسم السؤال فلا يقال والله احرى كما قال  
بالله احرى والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وكما يقال بك واما  
ما حكمين الا حرم لكونها خرج السادد لانها واما حكمها الا لاصق في  
لحسن فعل القسم بالمقسم واما ان الواو منها لان سالا لفظها لكونها  
سمن ومعها لا يرى ان في واو العطف واما انصرف معنى الجملة العزة  
من معنى الاصل والى بدل من الواو كما في داراب وارب ووكله وكلمها  
فصرت عن الواو فلم يدخل الا على لفظه الله وفيها النفا لص التثنية كانت  
و على الاغش برى ورب الكعبة وموساد ولام الجزم يعني الواو كما ذكرنا  
ايضا بلطف الله في الامور العظام وكذا من مكسورة اليم وقد لضم والكسر كقوله  
بلطف ربي وذب سب سبويه كما ذكرنا حرف حراف مقام الياء ونجم اليم لانه  
منا وخرجهما عن ما كما نقول في العلم سمن من تلك لضم السمن وذب بعض  
الكوفيين انهم يسمونه اليم معسورة من السمن والمكسور بها من سمن في نظر لان السمن مخف  
كما يجي بالله او بالكعبة ومن محص بلطف ربي ولا منع ان يقال لغيره عند اخفاره  
و على ان سدل عارضا على ان ليس محذوف من السمن لان اخفاره للرب وده الى  
حرفين لا يوجب الياء بدليل عدد الاول ان يقال عارضا من قولهم من  
الله مضموم اليم والنون ومكسورا مع لفظه الله وحدهما من الجارة المستقلة  
رني اسعد النون اليم فمكسورا كسرتا كنين واما من الله بفتح اليم والنون وكسرتا  
مع لفظه الله وحدهما من الجارة المستقلة مع رني اسعد النون فمكسورا وكسرتا  
واما من الله بفتح اليم والنون فقول اصله من الله بكسر اليم وفتح النون اسع  
النون وان كانت فخما عارضا للسالكين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة  
في القسم مختص رني او الله وقيل بل الله اعني مضموم اليم والنون ومكسورا  
ومفتوحهما مع لفظه الله معسورة من السمن وهما لان السمن عند سمن واجب الرفع  
سما كما يجي والفصل لا يوجب الياء فمن جاز كسر النون وفخما على لوجها  
اسع الله على ثلثة اوجه بالرفع والتصبغ الجزم كما يجي الله ففما ولصبا عند الجمع  
وجزا عند الكوفيين حلا ان يقال اسع اليم والنون فمكسورا وكسرتا بخزان يكون من الله  
بفتحين معسورة من السمن الله ما مع اليم للنون بعد الفصح ولا يجوز ان يكون



كسر من مقصورا من الله ما ع التوون للبحر لان حركة الاعراب لا رال لال  
وانما اعم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الهمزة ففصولا من الله بفتح الهمزة  
وكسرها مع ضم الهمزة ففصولا من الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الهمزة  
لاستعمل الهمزة لفظا لله ولا يستعمل مع الكسرة كما استعمل مع ما قبلها وقيل  
ما لله وما لله بضم الهمزة وكسرها مقصورين من من ومن على ما قال سيبويه وقيل  
ما مقصوران من الله ففتح الهمزة اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة  
من من وقيل ما بدلان من الواو كالا لكون الهمزة معهما كالواو فاصفا لفظ  
الله كالا وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم ينج في كلامهم مضمومة واذا  
حذف حرف القسم الاصل اعني الفان لم يبدل منها فالتنوين في التنوين  
وحسن لفظ الله بفتح الهمزة مع حذف الجار بلا عوض والكوفون يجوزون الج  
في جميع ما حذف من الجار عن المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة فعلن  
المقصود من حذف الهمزة الاستفهام من الجار وكذا احوض من الجار  
فقط همزة الله في التدرج فكانت اذ قد تدرج ثم ردت عوضا من الحرف  
وجاز الله جعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ  
الله كالا فاذا وجبت ما الله بدلا فلا بد ان يحذف الهمزة من المقسم به  
لان الله داوي ما الله داو قوله لعلم ما الله داو اقسما وانما سراج حرف  
القسم من تمام الاشارة كما يحكي في حروف السبعة قدم على لفظ المقسم به  
حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ما على الله وفيه اربعة وجوه  
اثبات الف ما وحذف همزة الوصل من الله فلفظ ما كان انما واللام  
الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يصير  
في كلمة واحدة كالتاليين اما في الكلمتين فالواجب الحذف نحو الله وما الله  
الا انه لم يحذف في الاصل منها ليكون كالتقسيم على كون ما من تمام داو  
هذا الله يحذف الف ما هو من الله عوض عن همزة الله كسرها في ارب  
وساك في ارب والاسم في السوسطة في الفظة والكثرة ما الله ويحذف  
الف ما لئلا يكتسب كافي ما الله وما الله والثالثة وهي دون الاسم في الكثرة  
اثبات الف ما وقطع همزة الله مع كونها في التدرج معها على ان حو ان يكون  
مع الهمزة فكان الهمزة لا يقع في التدرج والرابعة حكما ابو علي وهي  
الجميع ما الله يحذف همزة الوصل وفتح الف ما لئلا يكتسب كافي الصالحين ودا  
قال الكلبي وامن جمل جواب القسم وموجز الجنداء محذوف اي الامر

او فاعل اي لكون داو لا يكون داو الجواب الذي ما في بعده اسما او  
نحو ما الله افعلا او لا فاعل افعلا بدل من الاول ولا يقاس عليه  
يقال ما الله احوك او لا احوك ونحوه قال الاخفش ان ما من تمام القسم  
لداي الله الى امر الساطر او سدا خبره محذوف اي ذا صهي فحذفه امانا ان كان  
الجواب او محذوف مع العترة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون الاكرا ليعول  
الحاج في الحسن البصري الله لسعوس سعوس عسدي فيقول كذا وكذا او  
للاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود حسن قال يدارس  
اي حمل الله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان يكون  
همزة الله الفا حركته ومو الاكثر او سهل كما هو القياس في الرجل ونحوه وكذا  
للس ولا سعي للاستعمال واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك  
كان قبله فاما قبلها همزة الاستفهام لقول الشخص بل لع دارك فيقول نعم  
فيقول كذا الله لقد كان كذا يجوز دخول الف من غير استفهام نحو الله  
لقد كان كذا او همزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم بها لفصلها  
ومن الله لعار العطف وعند الاخفش الف في اقا الله رائده وذلك لان  
هذه الهمزة امد لا معامها لحرف القسم ولزوم الحذف دون النصب مع  
النصب بلا عوض انما كانا تقدم واعلم ان الجليل اي القسم والجواب كما شرط  
والجار صار لورا القسم كقوله واحدة فان كانت القيمة اسمية فاما ان يحسن للاسم  
الذي جعلته مبتدأ للقسم كما من الله ولعمرك او لا فان لعن وجب حذف الج  
مرفي باب الجنداء لئلا لا ذلك اللفظ على لعن الحروف وما قسم به وسد الجوا  
سد الجوا وان لم يحسن للقسم كما ما الله وعبد الله ومن الله جارك حذفت  
واما نحو ما الله ومن الله وعبد الله ومن الله لا فعل والمراد ما  
الله فرض على المتلقي من طاعة كانه اما له تعالى فانه يتم بحسب علمهم ان ثود و  
اليه تعالى ما قال تعالى انا عرضنا الامانة للاله ورسولي عن الله ما حلف  
تعالى به من قوله الشمس والليل والنهي ونحوه او الهن التي يكون باسمها تعالى  
نحو الله ورب الكعبة والخالف ونحو ذلك والمعنى عن الله معنى يجوز اثبات  
الخبر نحو على ما الله وعلى عبد الله وعلى من الله وكذا القول الكعبة والنجف  
لا فعل او الكعبة معنى لا فعل وقال الفراء ان كان الاسم معنى نحو لعنك الله  
فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير آخر لان لعنك الله من الافعال من ايضا  
فهو مود ليس كشي لان الفاعل البقاء فهو مقسم به ولا فعل مقسم عليه فكيف يكون







التقدير والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انما لا يجمع حرف  
وان جاز ان يكون الجمله التي في خبرها حرف اتفق تحوزها بالموثوق ولا يقال  
لما زيد منطلق وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف التثنية للرفع والاعمال  
فبينما في ظاهر الامر ساف واما قولك لزيد ما موثوق وان زيدا لم يجمع  
واللام اسماء مفعول الجمله ساف مع بين الطرفين ثم ان لام الابتداء لا  
تدخل على المضارع لثابتة للبنداء في كونه اول حرفي الجمله منتهية مضارعة  
لما لفظ الاسم قال للملك لا ورب لعدى ساف وادخلوا على دي ساف  
ويدخل على مضارع مصدر حرف النفس نحو وسوف يطعك ربك فخر في خلافا  
للكوفيين كما مر ولا تدخل على الماضي ان كان اول حرفي الجمله بعده عن ساف  
الاسم فاذا دخل على لام الابتداء رعليه نحو لعدى ساف الله ولقد هما  
وذلك لان حرف الماضي من الالحاق في مصدر الماضي كالمضارع مع ما سمي  
اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لام الابتداء على  
الابتداء اذ وقع موقع البنداء اي تقدم عليه نحو لعدى ساف الله ولقد هما  
فان شرط ان يكون الخبر لعل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لعدى ساف الله  
ماكل او ما ضايع قد نحو لعدى ساف الله ولا يقال لعدى ساف الله  
ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم ونس  
وان كانا في لاصل ما ضايع بل قد لا ذكرنا في ناسها وغيره وانما يدخل على  
اسما صار اسمي الاسم قولك نعم الرجل زيد بن زيد لعدى ساف الله واذ وقع لام ال  
بعد ان جاز وفعلا في غير هذه المواضع نحو خبر البنداء الموحى كان زيدا العاصم  
كما في باب بعد ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جواب القسم المقدرة خلافا  
للكوفيين بل هي لام الابتداء الاسمية المنقبة مصدره اما ما فعله عند الجا رس ممل  
فقد غيرهم او بلا السر على اختلاف احوالها نحو والله لا زيدا فيها ولا عمرو  
والله لا رجل في الدار والله لا فيها رجل ولا امرأة واما مصدره بان نحو  
والله ان زيدا قائم وان كانت الجمله فعلية فان كان مضارعا فثابتا لا لا مصدر  
باللام وكسبه بالنون كولا من انما ان يدخل اللام على مفعول مقدم عليه كقولك تعالى  
ولس نعم او قلتم لا لي الله فخر دون فان فيه اللام فخر وكذا ان دخل على حرف  
السفلى نحو والله سوف اخرج فلان بالنون اكتفاء باحدى علامتي الاسماء  
عن ما خرى وقد حلوا المضارع عن اللام اسما بالنون وقد جاء وحصل مره  
انما فان خرج وان احاسم لم يسمد ولا يجوز عند الصريح الاكتفاء باللام

عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيين اجازوه بلا ضرورة وكل على علم هو  
الكوفيين في تحوير الحاق من اللام والنون قال بال ساف وس حلقه لروى الى  
سوفه كما من معاد لفتح اللام وضم الدال وروى لروى بكسر اللام ونصب الدال  
وبعض العرب بكسر اللام الغنة الدال على الفعل المضارع نحو والله يفعل هذا  
كله ان كان المضارع اسما لا فان كان حالا فالجهور بخورون وقوة وانما  
خلافا للبره وذلك لان تحقيق الوجود فلا يحتاج الى تأكيد به القسم كما مر في المقام  
والاولى الجواز ادب موجود غير متايد بفتح الكاره السد لعل ربك قد صاف  
على سوكم لعلم ربي ان ساف وساف ونقول والله لصلى زيد فجب الاكتفاء باللام  
دلا على النون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع وان كان في المضارع  
وان كان المضارع مفعلا فضعه ما وان ولا ما على معنى لكن ما وان ادا لم  
سعدا بالزمان بالمنفصل فقامر ما على الحال على تقدم في الافعال الناقصة كالمز  
لا حمر والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال وكرهه ان القسم عليه لا يكون  
حالا ولا يجوز لعل المضارع يعلم في جواب القسم لاسم ساف ما حوزة لا انحصار  
كما في العامل الطرفي لا يحذف مع نقاء كالملة وان الطلوا العمل لم يحسن ل  
في المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع من اللام وقد نحو  
والله لقد جح وانما في نعم وليس فاللام وحده لان قد لا يدخلها لعدم تفرها  
قال عبد الله السد ان وحده ما وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر حار لا  
الاقتصار على احد ما قال تعالى في الاسطالة والشمس وضحاها الى قوله فذوق  
فلم يات باللام للطول وقال الشاعر حلف لها بالله حلفه فاحر ما حواها  
ان من حدس ولا صال ويجب تقديره قال قد بعد اللام لان اللام لا ياتي  
لا يدخل على الماضي الجرد كما مر والاقتصار على اللام كسر العكس وان  
نحو قوله واقسم ان لو اكسفا واسم الكا ليم يوم من السر لظلم فذمب سويون  
ان موطبه كاللام في لوجدي لا كرتك فاللام اذن في الكا جواب القسم في  
قوله واقسم لوسي اما رسول سوال ولكن لم يحركك مدفا حمز ونا وحي الكلام  
عليه في حروف الشرط واما اذا كان الماضي متفيا فيما نحو والله ما قام وان  
ملا وان الصل الى معنى الاستقبال كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب الحين  
في الدنيا عذابهم والله لا عذابهم بعد ما ساف اي لا احد بهم فلا يلزم تكر  
لا كما لا يلزم تكرر ما اذا كانت في الماضي الذي للدهاء نحو لارحم الله ذلك  
لان الماضي في الموضوعين اصل الى معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكرر







على معناها اكل وقوله لا اكل لا اصلب في حيث عني ولا اب دما في  
من فيه اصلب معني محاورب في الفصل قال ابو عده ويا نطق عن الهوى اي  
بالهوى والاولى ما معناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي لفظا صادرا من  
الهوى نفس في مثله بعد السه كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله وسدي عن  
اسل من فيه سدي معني كشف اي كشف العطاء وسده عن وجس اسل قوله  
وعلى للاسلا اما حقيقة يجوزيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركن  
كانه لكل لعل الدين على حقيقه او على ظهره ومنه على قضا او صلوة وعليه القضا  
لان الحق في كانهما اكله من طره وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا  
عن اسطه ربي عليه ولكنه اذا صار انشي مشهورا في الاستعمال في شئ لا راعي اصل  
معناه نحو ما اعظم الله ومنه فقلت على فلان كاتك يحل لعل عليه ثم صارت  
والتعدي سئل في الباري تعالى نحو فقلت اعتمدت عليه واما قوله ارس على  
موسى فليحل رصب في التعدي على صده اعني تحط كما حل لغت من على سرت  
منه وقرب منه على انفصلت منه وقوله عنه انرا وحلا عليها اي على مداها كما  
سئل مداها ولسلط عليه في معناه فلولم فلان على حلاله اقول كذا اي مهاد  
المعنى انه لم يزل من اراك لم يركب من قولهم كسبه اللون اي لونه ومعه سدا  
على اسم الله اي طهر من به فكانه مركب محكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على  
لانه بعد ان مررت به كان من حيزه الفوق فكل حرف مررت به وقوله ان الكرم دابك  
لعل ان لم عدو ما من سكل عليه ليس على منه زاده بل الكلام على التقدير وان خير  
واصله ان لم عدو ما من سكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور والراجح الى الموصول  
كما في باب الموصولات فقدم على سكل فصار على سكله في حذف الضمير  
سكل مر كذا قوله دكونان اي عن وعلى اسين فلا يستعملان الا مجروران مع ما  
سمن اذ في سمنها لان الجرس خواص الاسماء قال نصف قطاره عذب من  
تقدم ما لم يولد لصل ومن ضمن مداه محمل قال ولقد اراني طراح دره من  
سمن مره واما في معان ادن كونهما على لفظ الجرس ومناسبت لهما معني فلم  
من الاضافة ومعناها جانب بخلاف على ال ما سوس الحوس لوسا من علاو  
ما به لقطع احوال الطلار اي من فوق قوله والكاف للتميزه وديل حرسه  
معه في نحو جاني الذي كنه فهو مثل الذي في الدار فان قيل لم يجوز كونه بمعنى ليل  
واللهما محذوف والتقدير الذي موكبه اي مثل زبده فقلت قد تقدم في  
الموصولات ان حذف المتبدا في صله عراي اذا لم لطل في عا اعله وال

مال

نحو الذي كنه سابع كسر وسمن اسمنها اذا الحرب كما في قوله لمعك عن كالههم  
واذا ارتفعت كما في قوله امهون ولن سبي دوى سطر كالطعن بهلك فذكر  
والصل وسبويه لا يحكم باجمتها الا عند الضرورة واما الاختص فهو راسميتها بلا  
ضرورة وبتع الحروفي ويكون ايضا زادة اذ لم يمس بالاصلة كما في قوله لو  
الارب فيها كالمعوي فيها المعن وسوا الطول وحكم برادتها عند دخولها  
على مثل في نحو قوله تعالى ليس كنهه شئ ودخول مثل عليه نحو قوله تعالى فاجوا  
مثل كصف ما كولي اذ الوص ان لاسه بالسه فلا بد من زيادة احدى ادي  
السه وزيادة ما سوعلى حرف اولي ولا سها اذا كان من ضم الحروف في الا  
والكسر زيادة الحروف اولي واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله دما لاس كنهه  
فاما ان يكون من باب التاكيد للفظي فيها اما اسما او حرفا كقوله ولا لاسهم  
اذا دوا واما ان يكون احدهما زاده فيكون تلك الزادة حرفا لان الزيادة الحرف  
اولي فيكون اما الاول فهو مثل قوله ليس كنهه واما الثاني فهو كقوله مثل كصف  
ولا يجوز ان يكون اسما وحرفين واحدهما زاده فان قلت لفظ مثل لا بد له من  
اسم مجرور فكيف حكت بحرفه الكاف في مثل كصف فلب لا يمتنع منع الاسم عن  
الحرف للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمله الحرف ليس بالاصالة ويجوز ان يكون  
مثل مصفا الى مقدر مدلول عليه بعض الظاهر كما قلنا في يا نعم نعم عدي فلا يكون  
الكاف زاده فكانه قال مثل كصف كصف ويجوز في قوله تعالى ليس كنهه شئ  
ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طره قوله ولا ربي الضب بما تحدد قوله  
ليس لاسي رداح اعني لبي الشئ شئ لازمه لان لبي اللازم يستلزم لبي اللازم  
فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لابي زيد من اخ موريد فقيت هذا لازم  
والمراد في الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان ذلك الاخ اخ  
زيد فكيف انهما لصب ان يكون لصل الله مثل والمراد في مثله اذ لو كان له  
لكان موقعا في مثل مثله والكاف لا يدخل على الضم خلافا للمبرد اذ لو كان  
دخلا لادى الى اجتماع الكافين اذا سميت بالخطاب مظهر المنع لكل وقد دخل  
في الشر المنسوب المتفصل قال فاحمل واحسن في اسرك ايه حقيقه ولم يمتنع  
كما في اسره وهو من باب اقامة بعض الضمار مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال فلا  
ارى لعل ولا حاكلا ولا كس الا حاكلا وقال واما او عال كها او اوا قد  
في السه على المرفوع نحو اكاك وبجي الكاف بعد الكاف فيكون كالمعنى معان  
احد ما سمنه مضمون جمله مضمون اخرى كما كانت قبل كنهها لسه المفرد بالمفرد قال







غير ما به الرحي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وسواء النسي ليعمل في العمل  
والحال وانزحى لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان جهة النسي مجبى حصول النسي  
كسب مطر ودر نص حصوله ولا والرحى ارباع سى لا يكون حصوله من  
لا يقال لعل الشمس تغرب في الاربعاء الطمع والاسحاق فالطمع ارباع سى  
توكلك لطمعك والاسحاق ارباع المكد وتوكلك موت ان الله هو الذي  
اقوالهم في لعل الواقع في كلامه تعالى لا سماء ربه غير المولود حصوله عليه  
تعالى فقال فطرت والو على صفات التعليل فمضى فعلوا الخير لعلكم تفلحوا  
ولا سقم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذا لمعنى في العمل  
وقال بعضهم يقيقون النمل التي بعدنا ولا لطف ذلك في قوله تعالى لعل  
ينذكر انكشى اذ لم يحصل من فروع الذكر واما قوله تعالى انكش الذي انت  
بنوا اسرائيل فويل يا اس لاسمعي نكها ولو كان مذكر احصا قيل منه والمخى  
يسويه وسواء الاجراء والاسحاق سلقن لما طعن واما الصرا مذهب في الكلمة  
ان لا يخرج عن معناها بالكلمة ففعل من قال لعل لعل ان زحوا ونسحق كما  
ان او المصدا للثك اذا وقت في كلامه تعالى للثك والاباهام للثك  
تعالى الله عن ذلك وقيل ان لعل نجي لا استفهام ففعل لعل زيدا منطلق على  
سواء لك وانما هذه الحروف عند الكوفيين من لغة ما اربع ب حال الابد  
وكذا خبر السرد وندب البصر من عمل الحروف في البداء والخبر ما طلبها  
معاد وكوز عند الفراء نصب الحرس على تجلبت زيدا فاما لانه معنى فليست  
مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي ثبت قيام زيد فنصب الحرس كما ذكرنا في  
نصب فقال القلوب لها سواء ولهذا جاء تحولت ان زيدا فاما كما جاء علمت ان  
زيدا فاما فمعه كذا فقال القلوب لها سواء ولهذا جاء تحولت ان زيدا فاما  
في العمل سواء واستشهد الفراء لقوله بالمص المسمى رواحا والبصر تولى  
رواحا على الحالىة وعايد خبرت المذوف اي باليت نام المسمى لا روح  
والك سى بعد كان اي باليت امام المسمى كانت رواح ومضعف لان  
يكون لا سمران الا فيما اشترتها لها فيه فيكون الشرة دليلا عليها كما في  
قولهم ان خير اخية وكوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الحرس بالمعنى  
ايضا لانه وادع ان محرم من حرها والسد والكان اذ سدا  
سواء فادع او فلا محرمه وذلك ان اسم كان منه وخبره منه به فمفعولان  
سبب الادل مفعول بل جاز واتي في مفعول حرف جر وليس قالوا استورد

على هذا ان عرفت ان الله هذا البيت وقال المدوح الصواب اذ سدا  
فادع وتقول ان لم تسمه معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فاما  
منه فلا يفصل هذا النسي من نص الحرس بل لانه يكون مضمونا مفعول ففعل  
كس واما تحوله بالسالى وسعا في غم والرج منها فوق كراحم فان مع  
وخبره معناه عن المولى لانها مفعول نصب ونفى على ذنب اليه الاخص في  
نحو علمت ان زيدا فاما من تقدير المفعول الثاني ان يفرد ايضا والاعراض  
كالاعراض وبارا لاخص قياس لعل في محي ان المفتوحة بعدا على لست ففعل  
لعل ان زيدا فاما ولم نصب باقى اخوات لست للحرس مع والروى  
ان فخرهم لسون حرقا وان في فخرهم وان في فخرهم لسون واما قول الشاعر  
كان ادمه لك فقد ذكرنا انه حطى فيه قوله لها صدر الكلام كل ما يعنى الكلام  
ولور في مضمونه وكان حرفا من صدر الصدر كحرف النفي واما لا ولم ولن فقد مر  
في النصب على شرطه التفسير على جواز توسطها وكذا في النصب والاستفهام والنسب  
والخصص والعرض وغير ذلك واما الافعال كالفعل القلوب وان فقال  
ان قصة قاتلها وان ارب في مضمون المله فلم يزم الصدر اجراء لها مجرى ما  
الافعال واما لزم صدر المعركة ال على قسمين فقام الكلام لعل السامع ذلك  
الكلام من اول الامر على قصد التكلم اذ لو جردنا ما جرد ذلك المعرف جردا الواجب  
ان مع حمل الكلام الحالى من المعنى اول الامر على كون مضمونه حال عن جميع  
المعرب لردده في ان هذا الصدر راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله على  
ذلك المعرف فحق في خبره وكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من قسام  
الكلام بخلاف ان المكسورة فانها لو كانت معنى الجملة فقط وانا كيد لقوته ان  
لا تعبر المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرا كاللام  
واما ان المفتوحة فلكونها مع حرفا في ويل المفرد لكونها مصدرة وبعدها  
موقع المفردات كالفعل والمفعول وخبر المبتداء والمضاف اليه ولا تصد  
وان كانت في مقام المبتداء الذي حقه التصدر كما ذكرنا في باب المبتداء فليست  
وان المفتوحة لا يدخل على مبتداء في خبره معنى طلبه سواء كان ذلك الخبر مفردا  
او جملة ما لم يدل فلا يطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك  
مضمون مطلوب طلب اجراء لا يجمع في كلامهم طلبان على مطلوب واما كذا  
خبرنا ايد مفردا لم يسم به كذا ذكرنا واما ما ذكره من الاسم كذا كان زيدا  
اسدا ومقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانك قائم وكانك قمت او تقوم



او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المنقش معنى الطلب في كلامهم اسم  
فقط فلو كان خبرا اسما استفهام لوجب تقديمه عليه فيسقط اذن عن مرتبة المصدر  
الواجب لها والصفة التي مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرا لان التثنية كما  
في باب لا يكون طلبا ومن ثم اول نحو قوله حاد من اهل راس الدب قط و  
ان المفتوحة فلا تامة موضوعا ليكون مع حرمها في تقدير المصدر والمصدر  
فيه ضمن هذا ان في نحو قولك امره ان يخرجه ان يكون مصدره على  
اجازة بسوية ابو على كما تقدم في مواضع الصارع واما ان ولكن فلا يمكن  
كون اخبارها مفردا متضمنا للمعنى المطلوب لا امر في كان واما الجملة المطلقة كما  
والنهي والنداء والجملة المصدرية بحرف الاستفهام والعرض والتعجب ونحو  
ذلك فلا اري منعها من وقوعها خبرا لها كما في خبر البتة وان كان قبلها نحو  
ان زيد لا تضرب وانتم لا مرجعكم وان زيدا يمل حرمته واخر زيدا ويكن  
عزلا لصره قال ولوارادت لعالم وهي صادقة ان الرابطة لا تصح  
قوله وتحتها ما فعل على الا فصح اذا دخلت ما على لب جازان يعمل ويلي  
وروي قوله قالت الاسماء الجاهل الى عما ساد لصفة فقدر فعا وضبا  
والالفاظ اكثر لانهما خرج ما عن الاختصاص بالجملة الاسمية قالوا ولي ان لا يمل  
كما تقدم في الجازية فاذا التفت فما كذا فمذهب الجمهور ان ما كذا حرف  
وقال ابن درستويه انها تارة بهيمة تارة خبر الثاني فيكون اسما والجملة بعد ما خبر  
واذا عملت في زيادة حرفية كما في قوله تعالى فيما رحمة من الله وروى ابو  
الحسن وحده في انما وانما لا عمل والالفاظ لكن الاعمال قليل فيها لمعنى  
الفعل فيها لان التاكيد الذي هو معناها يعود اليها لا كمد معنى الآخر  
وعدم سماح الاعمال في انما ولعل وكلماتها في الاعمال على لسانها  
عند الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين لسانها اذا سمع في اتمام  
معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه المروف لكن الالفاظ اولي بالاتفاق لعدم  
السماح وروى الاختصاص بسب ما وسوء منع الاعمال في غير لسانها  
المشهور في دون خبره قول لا تفتحه معنى جملة وان مع جملتها في حكم المفرد  
ومن ثم وجب حكمه جمع جمل والتفتيح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد  
القول وبعد الوصول وتفتح فاعلة ومفعول ومبتدأ ومضاف اليها قالوا  
لولا انك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز امدان مثل من يكرهه فان كرهه  
لولا انه بعد التفتيح وللهما زعم وشبهة وكذلك جاز العطف على اسم الصورة

نظما او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قام وعمره ويشترط  
معنى خبره لفظا او تقدير افعلا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد  
والكسائي في مثل انك وزيد وابان ولكن كذلك ولذلك  
دخلت الامم مع المكونة ورونها على الخبر او على الامم ادا فصل بينهما  
او على ما بينهما وروى كثر ضعيف متخفف للكسوية فيلزمها الامم ويجوز انما  
ويجوز دخولها مع فعله انما فاعل المتدبر خلافا للكوفيين في التعميم ويخفف المفتوحة  
فتعذر خبر خبر انك والمقدر قيد حل على الجملة مطلقا وشذرا على الجملة  
في خبره ويبررها مع الفعل او سبق او سوف وقد اوجوب النفي  
قوله فان لا تعذر معنى الجملة احد في لفصل معاني الحروف في الله  
فان موضوعه لا يكيد معنى الجملة فقط غير معناه لها وان المفتوحة موضوعه لكونها  
تأويل مصدر خبرا مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيامه  
وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيدا اي زيدا منكم فان الله اذا  
لمع اخر الاسم وبعدها الياء افادت معنى المصدر نحو الفزعة والمبرورة  
والضاربة وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان  
الخبر في الحقيقة حاصل المقدر فثبوته ومن ثم وجب الكسائي من جهة عدم كونه المكونة  
لمعنى الجملة وتعتبر المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اي من مبداهما  
كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه كذا ابتداء الكلام  
اخر نحو اكرم زيدا فاعل فعل وهو كلام متاخر وقع قبله لما تقدم ومنه قوله تعالى  
ولا تترك قولهم ان المعرفة بعد جميعا وكذا يكسر بعد القول اذا فطنت به الحكا  
لا الاعتقاد انما على اللطيف والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن واما  
كسرهما بعد القول معنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسر بعد الوصول لان  
الصلة لا يكون الا جملة قال تعالى ما ان مغفرة تتور بالعبادة وكذا كسرت في  
جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد تفتح ان في جواب القسم  
عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبره لام ولعل ذلك لما يذهب اليها  
اي انهم يأتون على قائم وفيه بعد اذ لا يقع المفرد العزج جوابا للقسم  
يكسر ايضا اذا دخلت حال نحو لقيت انك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا  
قبلك من المرسلين الا انهم ياكلون الطعام لان الجملة حالا ولا دليل على  
كونها في تأويل المفرد كما مر فان قلت اصحها لكونها تأويل المصدر فان المصدر  
ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان من مخرج المصدر لا المودول به ويكسر ايضا







وقال سوبه معنى حرم حق فان فاعله واستبد بقوله ولقد طعنا انا عليه  
واراه بعدنا ان نعصوا آذاره وان نعصوا اهل اشتهال منها اي حتى عصمت  
واراه بعدنا وقال القراء بل الرواء حرم واراه صعب فزاره العصب اي حرم  
لهم العصب كقولهم تعالى ولا تجزئكم شتان قوم اي لا تجزئكم لكم وبمنه فترفعهم الا  
اي حرم كهم ان لهم النار فان لمفعول حرم قال القراء اي لا حرم كهم كذا  
في الاصل معنى لا بد ولا اعماله لا بد روى عن العرب لا حرم والفعل الفعل  
كان في المصادر كالرصد والرصد والحمل والحمل والحرم القطع اي لا قطع  
كما ان لا بد معنى لا قطع من هذا كما ان لا بد معنى لا قطع من هذا ان فكرت  
على ذلك حتى صارت بمعنى التسميم كبد الذي فيها فلهذا كجاءت بالجمادات  
التسميم فقال لا حرم لا حرم ولا حرم لقد احسب ولا حرم كهم قائم من فتح  
فلفظ الى اصل لا حرم فيكون مثل لا بد ان بفعل كذا اي من ان بفعل ولا  
محاله اليك بفعل كذا اي من انك بفعل كذا ومن كسر تسمى القسم العارفين في  
لا حرم وكل الكوفيين مما وجب من التسميم عن العرب لا حرم سقاط اليمين ولا  
حرم ولا عن احرم وان رايه والعين في عين من الهزة كما في قوله اعلن  
رسك من حرقا سر له بار الصا من عكس سموم ونقول سدا انك داس  
وعما انك قائم بالفتح وسد وعرفلان ملعونان كما كلفا وطالما دما معنى حيا  
سدا انك قائم حقا انك قائم اي في حق الا ان في لا تدخل على سدا وعكس كما  
في الاصل فليكن يجوز ان يكون اسما معذرة كما هو مذموب في نعمتكم  
وجما ملك اي نعم الصنيع مسكك وبس العمل علك وقد ذكرنا ان جميع با  
فعل معنوم العين يجوز استعماله لعموم ويس ونقول زيد فاسق كما ان  
عمر اصالح لعموم ما كاذب كما كانت في قولك زيد صديق كما عمر واجت ولو كانت  
كاذب لوجب كسر ان ولا يجوز الا بالفتح فقال الخليل ما زادة وان مجودة بالكاف  
والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل انك سها لكهم الكاف مع ان هذه  
الزيادة كراية ان يحذفها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمر اصالح واجت  
مع كسر داك ونقول حقا انك ذاهب وهدراي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في  
حق وفي هدر اي اذا احب ما فعلت اما حقا انك ذاهب واما هدر اي في انك قائم  
فالوجه الكسر لانك لم تسطر مع اما الى حمل الطريق حرم لان كما كانت بمسطر اليك  
دونا ما وذلك لان معمول في خبر ان يتقدم عليها اما لا في حروف الشرط نحو ما  
يوم الجمعة فاك سار وانا زب انك ضارب ولا يتقدم عليها من دون ما سطر الى

ربيع

مع مبتدأ وجعل الطرف المقدم خبرا قال سوبه كورا ما في راي فاك داس  
والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها ونقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا  
قصدت ان قيام الخطاب حصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحديث  
وهذا الخبر فانه يجب الفتح والعريف المذكور اعني الفتح في مواضع المفردات والكسر  
في مواضع الخلق اولى من تعريف الى على كل موضع يصلح للاسم والفعل فالسرد كل  
موضع ليس لاحد سها فالفتح لان ما بعد الفاء الجارية فيه الفعل والاسم نحو قوله تعالى وادع  
فيتقدم الله منه ولا معنى الكسرية وايضا ما بعد ادة المتأخرا مع اسم ولا معنى فيه  
الفتح قوله ولذلك جاز العطف الى اخره بمعنى ولا جاز ان ان المسورة لا معنى  
للعلل كان اسما المنسوب في محل الرفع لانها كالحدم اذا قادت تبالا كيد فقطقا  
الوطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم علم انه يحذف جبارتهم في ذلك لعل انهم  
كما قال المص لعطف على اسم المسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان معما  
اسما كما قال الجرجاني وكان الاول لظن ان الاسم هو الذي كان مرفوعا  
دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فحق على كونه مرفوعا لكن محلا لاسم الفاعل  
بالنصب فان كان الاسم في زيد ولا شك في ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم  
مع الحرف الداخل عليه فلهذا ينبغي ان يكون الامر مع ان وس قال على موضعها  
مع اسمها لظن ان اسمها لو كان وحده مرفوعا لكان وحده مبتدأ والمبتدأ  
مجرد عن العوا مل عند سم واسمها ليس مجرد والجواب انه باختيار الرفع مجرد  
لان ان كالحدم باختياره وانما بعد ما اذا اعترض النصب وكل عليه بان كان  
مع اسمها لو كانت مرفوعة لكانت مع اسمها مبتدأة والمبتدأ هو الاسم  
المجرد على ذكرنا دسي مع اسمها ليست اسما فالاولي ان يقال العطف بالرفع  
على اسمها وحده وقدرنا في باب الابداء طرفا من هذا قوله لفظا او محلا  
راجع الى المسورة فالمسورة لفظا نحو ان زيد اقام وعمر والمفتوحة التي في حكم  
المسورة نحو علمت ان زيدا اقام وعمر فان سها مع اسمها وخبرها وان كانت  
في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمها وان  
اسمها وخبرها سادة سد مفعولي علمت كما ان ان المسورة مع خبرها سادة  
اعني المبتدأ والخبر حكم المفتوحة بعد افعال العلوب حكم المسورة في قيامها  
ما في خبرها مقام الاسم وفيما قال المص مع هذا النقص الى المعنى وذلك  
لان بعد التسليم ان المفتوحة مع ما في خبرها بتقدير اسمها لعل ان ذلك  
مصدر المفرد علمت ان زيدا اقام بتقدير علمت زيدا اقام فم قولك علمت زيدا



قما بتقدير مملت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فلو بنا بتقدير اسين لاخر  
عن كونها مع حرمها بتقدير المفرد اذ انك الاسين بتقدير الاسم المفرد هذا  
مع ان الحق ان اس مع ما في خبرها ليست بتقدير اسين بل هي من اول الامر  
بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي دأبك الاسمان المنصوبان مؤنلا للربوبية  
دعا المصل الى هذا التكلف انه رأى سوية مستشهدا على العطف على محل الكسرة  
بقوله والا فاعلموا اما واسم لواء ما عساه في سعاد على العطف على محل الاسم  
المكسورة بتقدير حذف الجز من الاول والتقدير اما لواء واسم لواء فلو لا  
المفتوحة بعد افعال القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور  
وبعض النحاة لما رأى بسوية يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها  
مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانها حرفان موكلان  
اسمها واحد فجز العطف بالرفع في نحو يغني عن زيد اقام وعمر و السرا في ومن  
احدهما لم يفتقروا الى استدلال بسوية وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على  
محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم ين معهما معنى لا ابتداء بل هي مع ما في خبرها في  
اسم مفرد مرفوع ومنصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها بعض حروف الكسرة  
الى مسجد صحيح فقول ان قوله تعالى ورسوله عطف على التثنية في بري وجا  
ذلك بلا كيد بالتفصيل لقيام الفصل بالجار والمجرور اعني قوله من الشكرين  
مقام ان كيد او بقوله رسوله بشار خبره محذوف اي ورسوله لذلك لب  
الحكمة مسطوفة على ان ما في خبرها بل المواد اعراضه وتقول في قوله والاعمال  
اسم والاعمال ما عساه في سعاد ان لواء في سعاد خبر ان او قوله واسم لواء  
جملة اعراضه لكن لا اسم لواء مثل هذا في قوله ولا اما من ردهم وعندكم ولا اي  
في التثنية حرف بعد قوله فلا يحسب ان يحسب بعدكم السي ولا ان من الموت اذ في  
لان قوله ولا اي بالسي في المصدر حرف عطف على اي محسب فلو جازنا قوله  
ولا اما من ردهم وعندكم جملة اعراضه لكان لا داخله على مرفوع بلا مكر ولا يجوز  
ذلك الا عند البرد ولوروي ولا اي بالسي في المصدر لا يرفع الاسمان  
بالكسرة وكان قوله ولا اما من ردهم مسا لواء لا مكره وحكم لكن في جواز العطف  
المذكور على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال بسوية بعد ذكره جواز  
على محل اسم ان بالرفع لكن العمل في جميع الكلام ينزل ان لسي في جواز العطف  
ونحوها في ان الاسم لا يدخل على في خبرها دون ان كما هي واما ما كان كسرا  
ان لان معنى لا ابتداء بعده لم ير لان الاسدراك في الحقيقة معنى راجع الى

لالا

لالا بعده اذ هو حط الحكم السابق لبقا كان او ابتداء عن ان يدخل فيه الاسم  
لكن فتوكل ما قام زيد لكن اقام عطف فيه عدم القيام على اسم من دخول  
عمر وانه وكذا في قيام زيد لكن عمر لم اقم واجاز الفراء رفع العطف على اسم كان  
ولست ولعل ايضا لكونه في الاصل متدار او منته غير مرفوع عن معنى لا ابتداء  
او ردت فيه الحروف من المعاني وهو الحق والوصف وعطف البيان وانا كبد  
كالملسوق في جواز الحمل على الحمل عند الحرمي والزجاج والفراء ولم يذكر غيرهم في  
ذلك لا سيما ولا اجازة ولا اصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى  
الغيب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي على  
رغمه وجوبا آخر ولم يذكر البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع في جواز  
الرفع نحو ان الزبدن اسسما سما لهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا اله الا الله  
يلين نحو لا علام رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على الحمل عند المصدرين الا بعد  
مضي الخبر فلا يجوز عند اسم ان زيدا وعمر وقامان واجازة الكاسي وانما جاز  
من ذلك لان العامل في خبر المبتداء عند جمهورهم لا ابتداء والعامل في خبر  
ان فيكون قامان خبرا عن زيد وعمر معا فيعمل عاملان مختلفان مسطوفان  
العمل رفا واحدا فانه وذلك لا يجوز لان عوامل الخبر عند اسم كالصور المصنوع كما ذكرنا  
في صدر الكتاب والار الواحد الذي لاخر الا مصدر عن مورس مسطوف في  
كما ذكر في علم الاصول لانه يسمى لكل واحد من المورس عن الاخر فيلزم  
من احادتهما معا اسعا وعلما معا ولو فرق الجزان بالعطف نحو ان  
زيد او من فلهما معا لم ياب الفاء الذي ذكره واوجب جوازه ويكون  
من باب الكسرة كقوله تعالى وجعلنا الليل والنهار لتكنوا فيه ولتفتقروا  
فتله اذا قدمت الجز على العطف فاما ان ما في المعطوف بالجز فاسم نحو  
زيد اقام وعمر وكذلك او محذوف وقدره والاكسر المحذوف نحو ان زيدا قام  
وعمر ولا يجوز ان يكون هذا من باب العطف المفرد لان قاما لا يكون خبرا عن  
الاسمين وانما اجاز الكاسي نحو ان زيدا وعمر وقامان لان العامل عنده  
في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتداء لان ان واخواتها لا يعمل عند الكسرة  
الا في المبتداء دون الخبر والعامل في خبر ان واسمها لان الخبر لا يرفع  
عنده فلا يلزم صدور رار عن مورس والفراء فوسط مذنب سوية والكاسي  
فلم يرفع المعطوف مطلقا ولم يحوزه مطلقا بل فصل وقال ان جمعي اعراب  
الاكسر يكونه مثنيا او معوبا مقدرا لا عراب جاز الحمل على الحمل قبل مضي الخبر

السداد



وزيد ذابحان وان الفتي وعمر وفان والافلا لانه لا يكر في الظاهر كما  
مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مطلقين ظاهري  
الاعراب متبوع ولا كذلك اذا حقي اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا نوازل المسند  
المستعمل على ايراد احد لان مذهب في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما  
قوله تعالى ان الذين آمنوا الذين نادوا بالصايبون والنفاري من  
قلبي ان الواو في الصايبون عراضة للعطف وهو مبتدأ ومحمد وف الخ  
اي والصايبون لذلك السد خبر ان مسده ودلالة عليه كما في باب التميم  
على مذهب الميرد من قوله من كس كاسي بالمد منه وحله فالي وحار بها العرب  
اي فاي وحار كذلك بها العرب وسمع يسوي قبل الخبر رفع ما كذا اسم  
ان المسي وكذا المعطوف غير منوي الخبر خواتم اجمعون ذابحون وانك  
ذابحان وذابحان خبر عما بلا خلاف ومثل ذلك درجوه بعض النحويين  
بنا الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعول في خبر واخواته ان حقي  
اعراب المال في نون غلظت غلظت راري وعمر وليس بشي لان ظن لمعني  
الابتداء وصير مضمون الجملة مفعولا واذا امتنع ذلك في لب ولعل لها  
من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل العنصر واما شرط خفاء اعراب  
التي في يكون المفعولان في الظاهر كما سمعنا وخبرنا فعل الساعه قوله خلافا  
للميرد والكسائي الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي  
كما هو مذكور في كتب النحويين ولكن لذلك اي في احكام المحل على المحل قوله  
ولذلك دخالت اللام اي ولا اجل كون المسكورة مع حرسها في تقدير الجملة  
قوله دونها اي دول المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة  
في جواب القسم وكان حتما ان يدخل اول الكلام ولكن لما كان متبوعا  
ان سوارا عني انكيد وانخيف وكلاما حرف ابتداء كرموا اجتماعا عما  
اللام ومصدر وان تكونها عامله العامل حري التقدم على معموله وخاصة اذا  
كان حرفا لا موضوعا للعمل وراعا مع ما خبر اللام سمن احد ما ان  
بينهما فصل لان المذكور هو الاجتماع والاخر انما لا سقطت عن مرتبتها  
وسي صدر الكلام اعني ابتداء الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى  
في جواب القسم قوله قد قام ولما لم زيد لطعامك زيد الكل لا يدخل مع  
الا على احد هذه التثنية نحو ان من الشر فكله وان زيد القام وان زيد القام  
قام ولا يدخل على تعلق الخبر المتأخر من الخبر لا يقال ان زيدا قام لاني لا

عس حتما كل الحسن ما حرم حقه صدر الكلام عن حري الكلام اللام سما عدا  
وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها نظيرت هو الخبر نحو ان علينا للمبدى  
لطرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيدا قام ولا سكر عمل بالبعد لام الابتداء في قوله  
لصمان حقه من الصدر وقوله تعالى وان منكم لمن سطس الاولي فيه لام الابتداء  
والثانية جواب قسم محذوف والجملة التسمية صلة من او صفة وانما يدخل على الخبر اذا  
لم يكن باقيا مجردا عن اقد فلا يجوز ان زيد القام فلا يجوز ان زيد القام قام كما  
ان زيدا يقوم لعمده كما مضى في شرح جواب القسم واما نعم وليس في زيدا  
فيها وان لم يدخلها قد نحو ان زيد السهم الرجل وليس الرجل كما مر هناك اذا  
كان الخبر مضارعا مصدر الحرف السطس كمر في باب المضارع جاز دخول هذه اللام  
في نحو ان زيد السوف يخرج خلافا للكونين كما مر في باب المضارع ولا يدخل هذه  
في حروف التثنية كما مر في جواب القسم ولا في حرف الشرط فلا يجوز ان زيد الان  
خبره لمضربك على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما المصدر  
ولا يدخل على جواب الشرط فلا يقول ان زيدا من لصره لآخره لان جواب الشرط  
وحده ليس خبرا بل موصوف الشرط واجازة ان لا تباري ولا يدخل على  
المصاحبة المعنوية عن الخبر فلا نقول ان كل لوصفة وذلك لان لاصلا لام  
كما ذكرنا في جواب القسم فلا يدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا  
مواقفها واجازة الكسائي نظرا الى سد ثمة الجزوا اذا وقعت الاسمية خبرا  
فالوجه دخولها على الجز الاول نحو ان زيدا لالبوه قام وقد حكى ان زيدا وجه  
الحسن وسوئنا قولها على جواب الشرط للواقع موقع الخبر على ما اجازة ان لا  
وكلاما بضعف لان حتما لما سقطت عن الصدر ان لا ما خر من الاسم عن  
اول اجزاء الجزوا اذا اردت ادخالها في خبر ان الذي في قوله لالم القسم  
وجب ان يفصل بينهما لكرامة اجتماع الا بين قال تعالى وان كلاما ليو قسم  
فصل من الا بين ما الزائد كما قلنا في قوله زيد صديقي كان عمر احيى وما  
يدخل على معمول الجز المقدم على الخبر اذا لم يكن الجز باقيا مجردا عن قد نقول  
ان زيد الطعامك اكل والى لك والى ولا نقول ان زيد القام ان زيد القام  
قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازة الا حشش وقد يدخل على غير الثلاثة المذكورة  
وموا الفصل المسمى عمدا نقول انك لانك لانت الخيم زيدا ذلك او عبا  
موقع الخبر وكما بنا دخلت على الخبر مع ان كل فصل في كل هذا القام فكل  
يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده وقد سكر ان اللام الخبر وفي متعلقه المتقدم



ان زيد الراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج فباسا وقد  
دخل اللام على خبر البنداء الموحى مجردا من ان نحو قول ام المجلس يجوز  
وقد رخصه في يجوز ليكون في التقدير داخل على البنداء كما سجد في خبر المفسر  
على فراه سجد بن جبر الا انهم ياكلون الطعام وكذا روى في السواد وان الله  
ليسبح علمه بالغنى كما جاء في الخبر الموحى نحو احيى زيد بنطلقا ولاسى قال مردا  
عظيما وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا اسمى لمجد الال قال ما رب  
من لى لدن ابن ان عرسا ثم كالمها ثم المقتضى لكل مكان ولما نحو ما يدعى  
وقوله واعلم ان سلما وركالا معايمان ولا سوار ساد له فلهما على  
التنقي وسد ايضا نحو لها على كان ولولا قال فاد حتى كان لم يكن فليس  
ابى دسى لم سكى وقال لولا فاسم ويد السيل بعد حرب عليك يد عسوم  
الظلم واعلم ان اصل سمد ان سمدى بالاء نحو شمدت بكذا وشمدت  
بان زيد قائم ونحو مع حذف الجار كما هو القياس نحو شمدت انك قائم  
فوله تعالى شمدت انك رسول الله فشد ان محمول على علم لان اصل الشهاد  
ان يكون عن علم وشمدت على علمت في نحو علمت زيد قائم الا ان شمدت لا  
المفعول ليس فسمعت فلا نقول سمدت واقافا تا وعلت لمى مجرى القسم  
ضعف فقول علمت ان زيدا قائم كسران ولذلك شمدت فقول في الشوا  
اشهد ان زيدا اصب بالكر والهنور الفخ فيها وكذا قدحى اشهد لعدرا  
كذلك قبل والله قدر اية وكذا اشهد لى قال ولقد علمت لما من سدى  
وقد قال ظننت لموسى كونه معنى علمت واخرى مجرى القسم ضعيف كما ان  
حذف اللام المعلقة بعد ما ضعيف على نحو علمت زيد قائم وشمدت زيد قائم  
كقولنا انى وجدت ملك اسمه الادب والدليل على جواز احواد الشهادة  
مجرى القسم فوله تعالى فشهدا اربعة شهداء بان الله ان من الصالحين  
فنى فذلك شمدت ان زيد قائم واشهد لزيد قائم كوران يكون شمدت  
كظننت لزيد قائم وكوران يكون مجرى القسم واللام وان خواه وكذا  
اجراء شمدت مع اساء مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا قائم لان حرف الجر  
لا يعلق ولا يجوز اشهد ان زيدا قائم وانك لافهم لعطفك الجملة على المفرد وعلم  
ان بعض العرب يقول لسك رجل صد قال لى المعنى عليها الهام  
وقال لى لاسى ان س ان كنت عازما وقد حذف اللام وهو قليل قال  
الا لا بأسا روى على فلك لمى لسك من روى على كرم وفيه شبه

احد بالسورة وسوان البار بدل من سمة ان كما يقال هناك في اماك وحب  
في ارف فلما عرت سورة ان لعل سمة ثانيا جاز مجامعة اللام اما بعد الله  
والثاني للقرآن وسوان اصله والله انك كماروسى عن ابى ادم الكلاى لى  
لما قول ذلك فقصر اللام ثم حذف حرف الجر كما يقال الله لا فعل وحذف  
لام التعريف ايضا كما يقال لاه لوكن معنى الله لوكن ثم حذف الف قال  
كما حذف من المدة اذا صرح كما يقال الحصاد والحصد قال الا لا بارك الله  
في سهل ادا ما الله بارك في الرجال ثم حذف سمة انك وفيما قال لكفات  
والثالث ما حكى الفصل من سلمه عن بعضهم ان اصله الله انك واللام للتفصيل  
ما علم في مذنب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لسك قائم لا لك  
واما قولهم ان زيد الصمد بنون البكر وان زيدا قائم بدون قد فاللام فيها  
جواب قسم محذوف مقدراى والله لفرى والله لعام وانما جاز حذف قد  
في الاضى مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاما في الاصل لا  
الابتداء لان القسم يحتمل الحذف كقولنا هناك مجلس في حكم واحدة الا  
رى الى كصاف امن ووجوب حذف الجر في لعمرك وامس الله وجواز  
حذف الجار في الله لا فعل ولا مجرى لام الابتداء من جملة الحروف السبعة  
ان المكسورة والحقى الكوفيون بها لكن سمد لمن بقوله ولكسى من جهة العهد  
قالوا وجه الجواز بها لا معنى لابتداء كان وكذا جاز العطف على محل اسمها  
بالرفع واما البصريون فقالوا لان حق اللام ان لا يجمع ان المكسورة بها  
لانها بسقط لسمها عن مرئها من الصدر لكن جاز بها معها لانه متساها  
لها كونهما بمعنى واحد فاصول هذه الناحية سقطوا عن مرئها واما السدوه  
فاما ان يكون ساد كما في قوله ام المجلس يجوز سمد واما ان يكون في الاصل  
لكل اسى فحذف كحذف الهمزة ولون لكن كما خفف لكسا سواد الله رلى اتفاقا  
منهم كحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة مرادف لعم كما  
في حروف التقدير فلا يعمل مرادف المفتوحة لعمل فعل والمفتوحة ككوتها  
مع حرهما اسما مفردا ليع اسم لهذه الاحرف السبعة لكن يجب فصلها عنها  
كرامة اجتماعها نحو ان عندى انك قائم ولكب في ذلك انك لعطسى وكذا  
في الواقى وان مع ما في خبر ما بدل الاشتمال من احدى في قوله تعالى واذا  
يعدكم الله احدى الطائفتين انما كنتم دس كما يملكانا في قوله تعالى المبرو  
كم املكانا قبلهم من القرون اسم الهم لا يرجون واما قوله تعالى اعدكم انكم اذ هم







فلا تقول ان قام زيد معنى انه قام زيد وكله الخليل عن بعض العرب ان كان  
ما حوذاي انه وتقول ان في الدار مجلس اخوك فان كان على عهده وحده  
شعاع الشمس او طلوع البدر وانما حذف ضمير الثاني من دون ضعف لغا  
مفسره وهو الجمله ولانه ليس بمعتمد الكلام بل المراد به السمع خبره اذا سمع الجمله  
الاسمية خبر الحكم الاول اي انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان يكون  
خبر الما حرف البسمه نحو قوله ان الله سرله وتو له لقد علم الحق بالاول  
اي اذا قلت اما بعد اي حطتها بكسر الهمزة وروى الي بالفتح على ان يكون كمر  
الاسي الاول في كافتا في الابه الكريمة قوله وتخفف المكسورة الى اخره اذا خففت  
بطل اختصارها بالاسماء فتقلب الالهاء وقال تعالى في الاعمال وان كلا  
لما يوفينهم نعمتان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والابه رد عليهم قال  
الحسن ويزنها اللام مع التخفيف سوارا علمت او املت اما مع الاحمال  
فللنفي بين المخففة والتا فيه واما مع الاعمال فللمطرد وهو خلاف منسب  
وسار النفاة فانهم قالوا المجله لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وذلك  
اي تلك ومن حسن يلزم اللام ان حرف الهمزة بالما فيه فعلى قوله يلزم اللام  
اذا كان اسما لها او موصوفا مفعولا واما ان دخلت على الافعال لمست  
اللام وقولهم اما ان حراك الله خبرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا  
يدخل التا فيه فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند  
الاسم لو اسج الابتداء حتى لا يخرج ان على عن اصلها بالكلية والكوفيون  
يعمون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله ما تعدرك ان ملك  
للملأ وحسب عليك عقوبة التمدد وقولهم ان ركبك لنفك وان سكت  
وسعدت بصر من ساد وخلف في هذه اللام العارضة فذهب الى على  
وانما عدا انما غير لام الابتداء التي بجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق  
اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في ان علمت زيدا اما ما دخلت  
فيما لا بد من لام الابتداء في نحو قوله ان قتلت مسلما فان ركبك لنفك  
وذهب الى انما لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت زيدا اما  
ان التعليق واجب لو دخلت على دل مفعول افعل القلوب الا انها  
لانه دخل بعد الافعال التامة الا على الجراء الاخير وهو الجزاء دخل على  
اقا على البنداء المخرجه والفاء مفعوله وفي الاشارة الواردة في الرل  
لم يدخل الا على كان خبرا في الاصل نحو ان كانت بكسيرة وان كنت من قبله

لما قال فلبن وال و هذا الزم لنا متقين وان نطقك لمن الكاذبين ولما  
نصب الاول مخلوه عن مانع ومعلق فلما من نصب ال في وان دخله لام  
الابتداء قال تعالى وال يكاد الذين كفروا ليرفونك باصهارهم وان كادوا يسبون  
وانما قوله ان قتلت مسلما وان ركبك لنفك فاد ورفق الكسبي من مع  
اللام في الاسماء ومنها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة وانما  
الافعال فقال التا فيه واللام معنى الالان المخففة بالاسم اولي نظر الى اصلها  
وانما فيه بالفعل لان معنى التا راجع الى الفعل او في الاسم واللام معنى ال  
ومنع البصريون كون اللام معنى الالان خلاف الظاهر قالوا لو جاز ذلك لجاز  
جاء في القوم زيدا اي لا يزيد ولا يلزم ما قالوا درما اخضع بعض الاسماء  
المواقع كاختصاص ما بالاشتراك بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة  
من تقدير ضمير شان بعد ما وجوز بعضهم ذلك قياسا على المشددة وقد مر ذلك  
في ضمير ان مع المكاف في ذلك وعلى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في  
السنة نحو قولهم اظن انك قائم واسب انه ذهب وبه رواية شاذة غير مخرجة  
وانما في الضرورة فيما في الضمير فقط قال فلوانك في يوم ارجا سالي فراك  
لم الحل وانت صديق وقال مالك ربيع وعب مريع وقد يكون هناك التا  
قوله ويلزمها مع الفعل الى اخره قد مضى منزه في نواصب الفعل المضارع  
واذا دخلت على الجمله الاسمية فقد يكون الجمله مجردة نحو قوله ان مالك كل من معنى  
ومعنى وقد يكون مصدره بلا نحو علمت ان لاشي لك او ماداه شرط نحو علمت  
ان من ضربك اضربه او رب ان ربحي على ذنب الكوفيين او كم علمت  
ان كم علم لي **فهم** وكان للندسة ونحف ملحق على الاصح ولكن لا بد  
موسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فعلية ويجوز معها الواو وليست  
واجاز الفراء لبت زيدا اما ما دخل للفرجى وسد المربا في كان قولان قال بعضهم  
انها غير مكرمة لعدم الدليل عليه وذهب الخليل ان اصل كان زيد لا ابتداء  
زيدا كالا لا قدمت اداة النسبة لكون من اول الامر لمصدا النسبة فوجب  
فتح المكسورة تافيه على حالها لم يصب الفتح حرفا مصدريا رعاية لفظ الكاف  
لانها لا تدخل ال على لفظ المفردات فتحت لفظا وس في المعنى تافيه على حالها  
لم يصب الفتح حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلت واحدة فلا محل للكاف  
كما كان لها حين كانت في محل خبر ان لغية ورتما كمر الحرف كما ذكرنا في كاف كذا  
وكاى ولا يقتضى معنى مع كذا كانت يقتضيه من كانت في محل الجزاء هنا خرجت



نكره عن كونها لجاره فاذا جعلت فالافصح العاودا وقد جاز كان ورثة  
رساء احل وقال وصدر مسروق الحر كان مدسه حعان واذا لم يعلم النفا  
فيها ضمير شان مصدر عند سم كما في ان الحقيقة يجوز ان يقال غير مصدر بعد  
الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان الحقيقة لكن لما لم الفعلية التي بها  
بالزم ان الحقيقة من حروف العوض نوي افعال الثاني بعد ما اجاز لها مجازا  
ان ولزم حرف العوض في الفعلية نوي كونها مركبة من الكاف وان  
هي بعد الجملة اسمية كقوله عاب له مما طوطا والكان فليس على مسك  
فقط فهو كازيادة وجاز في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة  
المصدرون وعند الكسائي من فيه زائدة وعند الكسائي كسان الحرف في  
غير عالمه لفظا كالكفوفه واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سوار كان الاسم  
مصرفا وكثرة والكوفون يشترطون كسر الاسم لكثرة ما جازي كذلك نحو  
قوله ان محلا وان محلا وان في السواد مصورا محلا اي ان محلا في المحلا  
ومحلا في الاخرة وان في رحل السفر مصورا محلا اي في الاخرة محلا اي سعا  
لا يرجع الراجلون الى الاخرة ونقول اما لا وال وكراد ان غير ما الملا واما  
اي ان تاذك والفرا يشترط في جواز حذف خبرها كمرمان كما قيل ان  
اخر ايا قبل ان الرماه العاره فقال ان الرماه ان العاره اي بما جعلها  
والرد على المذموم روي ان الماخره من قالوا يا رسول الله ان الله ان الله  
قد فعلوا ما او ومارد فعلوا ما فقال عليه السلام اسم يعرفون ذلك  
قالوا اي فقال عليه السلام ان ذلك كذلك وماردي من قول عمر بن عبد  
العزيز من البراءة ان ذلك اي مصدر في ثم ذكر الماخره فاحده فقال عمر  
لعل ذلك اي لعل مطلقا مائل وقال تعالى ان الذين كفروا وبيدون  
عن سبل الله اي يهلكوا وقيل الخبر وبيدون والواو زائدة وقال النضر  
حلا ان حاسم فربما يفصلوا على ان اس او ان المكارم مطلقا قال ابن  
لحم خبران المذوف الاظفا او جازا قال والمصدر في ان ذلك  
ولعل الظرف ايضا اي ان ذلك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا محلي  
جعل جميع الاحار المذوفه وفردا قبل بقدر ما نسقم به سخي الكلام طرفا كان  
وغيره وقد بسد خبره والمصاحبه نحو ان كل رجل في بيعة والخال  
ان سري زيا قاعا واما قوله بليت شعري فاشعر معنى العطية مصدر سري  
سوكفرب السري طلب له قال بيهويه اصل بليت شعري حذف لها رعي

في الاضافة كما في قولهم بليت شعري بليت شعري بليت شعري بليت شعري  
والا فلا موجب لجعل المصدر سري باب الله كالجمله والركه والرمم  
في بليت شعري مردا بالاشتغال بليت شعري بليت شعري بليت شعري بليت شعري  
مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو علت ازيد عندك ام عمرو  
اي بليت شعري بليت شعري بليت شعري بليت شعري بليت شعري بليت شعري  
فانهم مقام الخبر كالجار والمجرور في ذلك وفيه نظر لان شعري مصدر  
معناه متعلق بضمون الجملة لا اشتغال به فمى من حيث المعنى مفعول شعري و  
مفعول المصدر ولا يكون ذلك المصدر حتى يخرج عن لان علمك بالشئ في ذلك  
وقال ابن عسكرا لا اشتغال به ما صدر الخبر كد حواب لولا مصدر المصدر  
الذي بعده وفيه نظر ايضا لان عمل حري شعري الذي هو مصدر بعد جمع  
دلول من فاعله ومفعوله فعمله بعد الاشتغال فكيف يكون الاشتغال في مقام  
الخبر وفيه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا سادسده لكثرة الاشتغال وقد كثر  
الاشتغال مع العلم نحو قوله بليت شعري سافون الى عمرو بليت شعري بليت شعري  
اي بليت شعري بليت شعري بليت شعري بليت شعري بليت شعري بليت شعري  
سكرة لا تاذك في باب البتة الا انه لا يشترط تعريف البتة او لا خصصه مع  
احصول القاعه لكنه لا يحرف في باب البتة عن فكرة سكرة لئلا يفسد ان في سابع  
الاول لوافها في الاعراب وسنما الاعرابان مختلفان فلا بأس به قال وان  
سعا غير مراد على السبويه يجوز ايضا الاخبار عن الفكرة بالمعرفة نحو ان كان  
ابوك قال تعالى فان حرك الله كما قلت في باب كان اطي كان كك ام حمار  
فجوز ان يكون كفا في قوله فليت كفا كان حرك كك وسرك سري اروي ان  
لو اسم لسد والمجهله خبره على ان اروي حرك بالنسب فيكون اسم كان ايضا كثره  
لكونه خبرا جازا الى كفا في اروي برفه فاسم مستمير شان وقوله حرك  
وسرك اسم كان وكفا خبره ولم من كونه مصدر في الاصل ومعنى متعلق كفا  
اي مكفوف من عبي والماء على هذا الوجه منصوب اي اروي من موسى الماء  
فيل مركب مردود بقدر مراد اسم خبر مطلق على اسم كان خبره اعني حرك  
كفا اي كان حرك كفا في اروي برفه فاسم مستمير شان وقوله حرك  
كما في قوله فلو ان واس الثامه داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا قال  
اروي اي مادام الماء زمان قوله الحروف العاطفه الواو والفاء  
ونعم حتى واو داو داو ام ولا وبل وكس فلا ربحه لاول الجمع مطلقا لا



فيهما والقارب كسب ونم شلها بهما وحق شلها ومعطوقها حر من موعه لسفد  
قوة او ضعفا على ان بعضهم عد الى المفسرة منها وعند الاكرن ان ما بعد ما  
بيان لا قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعد ما مفرد نحو جاني زيد بل لم يست  
سها لان بعد ما مثل غلط ما قبلها وبدل الغلط بدنها غير فصيح واما معناه  
مطر في كلامهم لا نسا موعه لدارك مثل هذا الغلط قوله بل لم يست مراد النجاة  
بالجمع منها لان لا يكون لاحد الشين والاشياء كما كانت او اما كسر المراد  
المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فتوكل جاني زيد  
وعمره او غيره وادغم عمرو اي حصل الفعل من كلهما لاس احدهما دون الآخر  
قوله قالوا بل جمع مطلقا معني المطلق انه محتمل ان يكون حصل من كلهما في زمان  
واحد وان يكون حصل من زيدا ولا وان يكون حصل من عمرو ولا فانه ثمة  
احتمالات عقلية لا دليل في الواو على س منها هذا مذنب جميع البصرين والكلين  
ولقل بعضهم عن الفراء والكاسي وعلب والرعي وابن درسويه وبقا  
بعض الفقهاء انهما للترتيب دليل الجمهور استعمالهما فيما سئل فيه الرتب نحو  
الحال من زيد وعمرو ونفا بل زيد وعمرو وما السالي فيه قبل الاول كقوله  
احمر مدح وخص حامها واسجدي واركني وقوله تعالى موت ونحي وال  
في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لما قص قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا  
سجدا وقوله حطه قوله في موضع اخر وقول حطه وادخلوا الباب سجدا  
واحدة ثم علم ان الواو مرة مجمع ولسرك الاسمين فضا عدا في فعل واحد  
نحو قام زيد وقداي حصل منها القيام ومرة مجمع الفعلين فضا عدا في اسم  
نحو قام زيد وقداي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة مجمع من مضمونين المحتلين  
في المجهول نحو قام زيد وقدا عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلو لا الواو لما  
نوسم ان كلام الاول في العمود الاول في الفعل الاول في الثانية وكلاهما  
الاول في الثانية وقداي هو وغلط دانني مدارك له او لما زلوسم ان  
المكلم في الموضع الثاني قصد احد ما او كسر ما لورد الكلام بلا وسع  
المعنى الى معناه كقول الثاني عركت اكل ثم ارضا اي احدهما وكذا اقولك  
خرج زيد دخل عمرو فانه كما يحتمل القطع بوقوع الامر من وهو الظاهر محتمل  
قبلا او لا يصير المحبة لهما كما لا يصير مني احدهما لهما ثم ادا عصب نحو جاني  
وعمره مثلا قلت ما جاني زيد وعمرو فني في المركب اعني المحسن والمركب  
كما ينبغي انهما حرمة معاينتي ايضا بانفا احد حرمة دون الآخر فمحتمل ان يكون

معناه اسمي المحال كلاهما وان يكون المعنى انتقا واحدا المحسن فاذا قصدت  
على المعنى الاول حيث بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت جاني زيد ولا عمرو  
وقدر اذ هو احسب لا يمكن اني احدهما فقلت كما في قوله تعالى ولا تسوي الحسنة ولا  
السوء ولا تسوي الاجبار ولا الاموات لان الاسواء بمعنى المساوي واذا اعني  
المساوي من احد الطرفين فلابد من انتقاها من الآخر ايضا وما قيل من ان  
لا دفع وسمي المعنى هو المحال المصدر ان بعد الاجتماع في وقت فليس سى لان  
نفي التي مطلقا واردة لغيره مقيد بخلاف الظاهر كما انزل ما جاني رجل وزيد  
رجلي فصرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ما جاني زيد وما جاني عمرو فلو  
يسوبه لعمى المنقطع احد سماعي لآخر كان الخاطب لو سمع انه حصل من كل  
واحد منها لكن شققتا عن مني الاخر فقلت بهذا الكلام وسمي وعند المازني  
سوكا كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون قاعدة تكرير الفعل  
المنفي كفاية زيادة لا بعد الواو وكثر قوله والقار للترتيب اعلم ان القار  
يعيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطف مفردا على مفرد فضا  
ان ملاسه المعطوف عليه له بلا معلقة بمعنى فتوكل قام زيد وعمرو اي حصل قام  
عمرو وعقب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فمرا اي وقع الضرب على  
عمرو وعقب وقوعه على زيد وادخلت على الصفات المسالمة والموصوف  
فالترتيب ليس في ملاه لهما لدلول عاملها كما كان في نحو جاني زيد وعمرو بل  
في مصادر تلك الصفات نحو فتوكل جاني زيد الاكل قالوا اي لم الذي كل  
حسام كقوله بالرب رماه للحارب الصالح فالقام قال لاس اي الذي لم يصح  
قبول وان لم يكن الموصوف واحد فالترتيب في العمل لدلول العامل بموصوفها  
كما في الواو نحو قولهم في صلوة الجمعة بعد الاحراء قالوا هذه حجة قالوا صح  
وان عطف الفا حمله على جملة فادت كون مضمون الجملة التي بعد ما عقيب  
التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد بعد فار العطف في الجملة  
المذكور بعد كلا ما مر سافي الذكر على قبلها لان مضمونه عقيب مضمون قبلها  
في الزمان كقوله تعالى وادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فليس مني المتكبرين  
واورثنا الارض نقيض من الجنة حيث نشاء فتم اجر العاطلين فان ذكر في  
او مدح صرح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف الفصل العمل على العمل  
تعالى وادى نوح ربه فقال رب ان ابني من ابني وقلول احسن فقلت  
لسك وذلك ان موضع التفصيل بعد الاحمال ومنه قوله تعالى وكم من



اجلنا ما فيها ما ساجنا لا سلب الناس لا هلاك المحل وقد بقي الفا الف  
للمفرد معنى الى على حكم الزجاجة ليقول العرب مطرا ما من رماله فالعلة  
معنى من رماله الى العلة ولقول بعضهم مطرا ما رماله العلة محرف من  
كونه مراد او يقيم المقاف اليه مقام المتصاف ويعرب بعبارة وهذا القول  
اي احسن الناس من قرن الى قدم وبالمثل قرن فقدم وما قرنا فقدم ولا يجوز  
حذف لانه موصول فلا نقول مطرا ما رماله فالعلة او هي احسن الناس قرنا  
تقدم ما وكلما جاز به عن شام دخل قوله فهايك من ذكرى حب ومنزل  
البيان الفارقة بمعنى الى اي يشار الى الدخول الى حمله الى توصيل الى  
المعراه فان قلت كيف هذا اداس لا نقول خرجت الى زيد الى عروا ليعمل  
لا على به حرفا بمعنى واحد كما مر بلا عطف قلت لتعمل في تجريد الاماكن  
تجوزك اشترت بين الموضع الظاهري الى دار زيد الى دار عمرو والى دار  
خالد كحذف الواو كحذف لانه الكلام عليه قال الى لعمري الجدي اباد لي  
المروءة اسلم الى حاس الصمان فالسلك قامت به الردي ثم يدرك متارها  
بين الدخول ثم وسكها من العود الى اللوى اي سب رعي من فهم  
فانكر ذلك مع حرف الجر اعني الى محذوف مع العطف التي هي في  
اولى بل هو واجب الاتساع اجتماع جري عطف ويجوز ان يكون المعنى  
بين منازل الدخول فتنازل حمله متارل توصيل فتنازل المعراه وكذا في  
هذا الموضع واما قوله ما دارمه بالعلماء فالسلك فالفاء لاقادة الرشد في  
الذكر لانه يذكر في تعريف الاشياء لا خص بعد العلم فكان العلماء موضع  
رشد مشتمل على مواضع منها السد وهذا كما يقال داري لعمري فالكروج فاذا  
لعبت قولك جاني زيد فعمرو قلت ما جاني زيد فعمرو فانت باق لعمري  
اي جاني زيد فعمرو لعمري زيد فعمرو ان يحصل المحال في حاله وان يحصل جري  
وقيل جري زيد هذا الذي ذكرنا كونه حكم فاعطف والعطف الذي هو العطف  
لا يحسن معنى الترتيب وحي التي تسمى فاعطف السد وخص المحل ويدخل على  
جواز مع تقدم كلمة الشرط نحو ان الله فاعطف من جازك فاعطف وددما  
نحو زيد فاعطف فاعطف بان يصلح بعد اذا الشرط قبل الفاء وجعل  
مفعول الكلام السابق شرطها فالمعنى في شأننا اذا كان كذا فاعطف وددما  
كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى ام لم يملك السموات والارض  
وما بينهما قل نعم اني الاسباب قال تعالى يا خير من خلقتني من نار وخلقته

من طين قال فخرج اي اذا كان عندك هذا الكثر فخرج وقال رب فانظري  
اذا كنت لعمري فانظري وقال فانك من المتقنين اي اذا احسب الدنيا على  
فانك من المتقنين وقال فبعتك اي اذا اعطيت هذا المراد فبعتك لا غنى  
يكون فاعطف السد بمعنى لام السد وذلك اذا كان ما بعده سالا قبله كقولنا  
اخرج منها فانك بجمع ولقولنا اكرم زيدا فانه فاعطف فبذره مدخل على موالط  
في المعنى كما ان الاولى دخلت على موالط في المعنى وذلك انك لعمري  
فعل فاعطف فبذره فاعطف على الموالط فاذا عكس الكلام قلت اكرم فانه فاعطف  
دخل على موالط ثم علم انه لا ياتي في السد والفاء فاعطف فبذره مدخل على موالط  
وسمع ذلك عطفه حمله على حمله فاعطف فبذره مدخل على موالط  
العطف نحو ان الله فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف  
السد ولسبب بهما لاني زائدة وقادة زائدة بها الله على ان بعد ما  
لازم لما قبلها لزوم الجرا بشرط وذلك كما تقدم في اذا غير المصيبة  
نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فبذره فاعطف فبذره فاعطف  
هذا الموضع المذكور نحو زيد فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف  
ذلك فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف فاعطف  
ان الى الترتيب محصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول احراز مسعا  
لما تقدم قوله تعالى الميزان الله انزل من السماء ما تقبض الارض محضرة  
فان احراز الارض مبدى بعد رول المطر كسهم في مده ومهله في  
بالقاء نظر الى انه لا فصل من رول المطر ابتداء الاحراز ولول  
مثلا ثم تقبض الارض محضرة نظر الى تمام الاحراز جاز وكذا قوله جل جلاله  
نطفة في قرار مكيين ثم خلقنا النطفة علقه نظر الى تمام ضرورتها علقه ثم  
قال خلقنا العلقه مضجعا فخلقنا المضجعة عظاما فكلونا العظم لحا نظر الى  
ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما لظن ان تمام الطور الآخر  
واما اسعاد المرء بهذا الطور الذي فيه كمال الانشاء من الاطوار الى  
المتقدمة قوله وثم مثلها بعملة اي مثل الفاء في الترتيب الا انتم تفتن  
بالمهله والاسراجي ومن ثم قال بسورة في حررت بزيد ثم عمر وان المراء  
مروان ولا يكون الا عطفه ولا يكون للسدة ادلا راجح المسبب عن  
السبب انهم ولا يعطف المفصل على المحل كالفاء وقد يكون في المحل  
لا صواب مضمون ما بعده عن مضمون ما قبلها وهدم ساسه كما ذكرنا



في قوله تعالى في انشاء خلقه آخره كقوله تعالى خلق السموات والارض وجعل الليل والنور ثم الذين كفروا ببرهمن بعد ان قال لا اله الا الله والارض مسخرة  
من سبب هذه المعنى فرع الراعي ومما به وكذا قوله تعالى فلا اتقوا العقبة ثم قال ثم  
كان من الذين آمنوا فان الايمان بعد الملة من كل الرتبة والمطامح لا تسببه  
ومعها وكذا قوله لا تتقوا اديكم ثم قالوا اليه فان بين التوبة والافتقار بالكلية  
تعالى وبين طلب المغفرة بوجاهة قد يفي علم المحدث في الذكر والدرج  
في درج الارهاق وكذا ما هو الاول في علمه من دون اعتبار التواضع والبعد  
بين تلك الدرجات ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله  
من سادهم سادوا به ثم قد ساد قبل ذلك حده فالمقصود رتبة درجات على  
المدوح فانه اساده ثم سادته اوجه ثم سادته لانه في الزمان على سادته  
نفسه في كماله وقد يكون ثم القار ايضا لمدح الراجح في الارض فادان لم  
يكن الثاني من سادته في الذكر على الاول وذلك لان الاول بلغه ثم ساد  
فانتهى واداه ثم واداه وقوله تعالى وما ادرىكم باليوم الدين ثم ما ادرىكم  
باليوم الدين وقوله تعالى كلا سوف تعولون ثم كلا سوف تعولون والاول قد  
قال انما جمعهم ثم انهم شهدوا ثم ما جمعهم ما عولوا لانه كان شهدا على يعولون  
فانما علم مقام العول وقوله تعالى والى انفسهم ليرتاب واسد عمل صالحا  
ثم ابتدئ اي ثم على ذلك الهدى من التوبة والايان والعمل الصالح كما  
قيل في ابداء الصراط المستقيم اي الصراط عليه فاستعمل ثم انظر الى تمام المعاني  
او اسعاد المراد الصالحا عليها من مرسد اسداهما لان البقاء عليها افضل وقد  
تمت الاستقامة المعبودة للكار على واد العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا  
اليك يا بنيات وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا نبذه  
فريق منهم فقله وكلا عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار اسد وقد يكون  
الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزة على جملة مسندة لقوله تعالى قالوا لا  
ادعي وكذا دخل على قال العطف للكار كقوله ومنهم من سمعون اليك ثم  
تسمع الصم عطف على من سمعون اليك اي بعضهم يستمع اليك غير سميع  
في الحقيقة فانهم سمعوا ولا العزم وكذا قوله ومنهم من ينظرون اليك فانهم  
السمعي ينظرون اليك غير سميع في الحقيقة ويكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت  
على النفي وقد دخل على قال المسند كما في قوله تعالى من الله عز الله بآياتكم بغير  
افلا تبصرون اي اذا كان كذا فكم لا تبصرون قالوا للسنه والهمزة للتوبيخ او التقرير

وكذا يدخل همزة الانكار على هم المعصية للاسعاد كقوله تعالى ما ذا يستجيبون  
انتم اذا ما وقع انتم به فكم سبها في قوله تعالى ثم الذين كفروا ببرهمن بعد ان  
لان الايمان بالنبي مسدود من اسبابه اسرار وهذه الحروف لسبها طرفة على  
معطوف عليه مقدر في الكشف ولو كانت كما قال الجوزي في اول الكلام  
قيل ان مقدمه ما يكون معطوفا عليه ولم يجرى الا على كلام مقدم وهذه الحروف  
الثلاثة هي عند الاختصاص رادة والبصرون لودولون فلما كان ان ويل صانه  
لحرف من الزيادة من لودولون فلهذا اسما ونله للبين ونا ديتا قال  
البصرون جواب لما احرا ساد الى السب وانا قوله ولما راي الرحمن ليس منهم  
ولما احرا عن العذر وصعب عليهم عطفه وان لم تكن افعالهم مثل راعه المبر  
فالمعنى عصب عليهم وصعب كحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا ذلك الكسبه  
لم يكن الا كونه حاله كمال اي فاذا المالك وذلك الالام واما القار فلهي قوله  
اراني ادا سب على موهوم اذا اصبح اصبح عاديا قبل القار راده وقيل  
بل الزائد ثم حركه الصدر واجاز الاختصاص رده فوجد رده فقام قيا على راي  
القار مستند لا يقول الشاعره وقوله حوران فانكم ما سمعوا كروم الحسن جوهرا  
والقار في قوله اما حراسه اما انت والعرفان قومي لم يملكهم الصبح راده  
الصبرين دون الكوفين كما مر في باب واما ثم قال الاختصاص رادة في قوله  
تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضافت عليهم انفسهم وظنوا ان  
لا يخلص من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا ميسر من ارتكاب حذف المعطوف عليه  
اي لهم الامانه ثم تاب عليهم وكل بابا من ذلك فليست لكل بابا من  
الاعداء فكم زيادة الحرف والاداء لزيادة ام قول الراحم مراما  
كان مسمى وحاصل قد يكون مسمى لوصفا قوله وحتى مثلها يعني مثل مسمى في الكسر  
والهمله فالخود الى الهمله حتى قبل منها في مسمى في موسط من القار التي لا همله فيها  
ومن ثم المقيدة للهمله والذي اري ان حتى لا همله فيها بل حتى العاطفة  
ان المعطوف موبلر العالون ما في القوة او في الضعف على سار احرا المعطوف  
عليه وقد يكون لعلق الفصل العال في المعطوف عليه والمعطوف بالبعد حتى  
من لعله بالاحرا والارواح مات الناس حتى الانبياء والمقصود ان الرب  
التي رجي لا تصرفها ايضا كما لا تعتبر فيها المحمل بل المعصية فيها ترتيب احرا  
ما قبلها وما من الاضعف الى الاقوى كما في باب الناس حتى الانبياء او من  
الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله داد ولما



لا احد الامر من جهة و ام المتصلة لازمة لهزمة الاستفهام عليها احد المتوسمين و  
الهزمة بعد ثبوت احد ما لطلب التبيين ومن ثم لم يحرر ارب زيدا ام عمرا  
ثم كان حواما بالتعيين دون نعم او لا ولا المنقطعة كسل والهزمة مثل انما  
ام ما و اما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جارة مع او علم ان الاخر  
الثلاثة لاحد الامر او الامور و او اما العاطفة في المعنى سواء الا في شيء و  
و هو ان او بمعنى الى او الا و بجى او ايضا للاضرب معنى بل فلا يكون  
بعد ما اذن الا الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استئناف فاذا كانت  
حرف عطف فقد عطف المفرد على المفرد نحو جاني زيدا او عمرا و قد يعطف الجمل  
على الجمل نحو ما الى قت او قدت لقول في الاستئناف انا اخرج اليوم لم  
مد ذلك الا فانه يقول اذا هم اي بل هم على كل حال و هي في هذه الصورة  
محملة للعطف فيكون على ذلك التقدير متوزعا بين الخروج والاقامة و اما في قوله  
مد مثل قرن الشمس في ردي الضحى و صورتهما اداس في العين ابلغ فلا  
يحمل العطف اذ لا يجمع قيام الجمل بعد ما مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو  
حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى امة الف ذرير دون اي بل ردون و اما  
بما لا يضرب بل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناه على محركات  
من غير تعين مع كونه تعالى عالما بعدد ميم و يانيم و يزدون هم احد تعالى في  
التعريف فاضرب عما عطف فيه غيره سارهم على ظاهر الجراي ارسلا الى  
جاءه محرم الناس مائة الف و هم كانوا اراده من على ذلك وكذا قوله تعالى  
كل يوم يأتونهم الناس في التحدي ثم اضرب عما يعطون فيه في هذه  
العصاة ان قالوا ذلك و حقق وقال او هو اقرب اي بل موافق و كما  
ان لا اذا كان في الخبر لثمة معان الشك والابهام والتفصيل و اذا كان في  
الامر فله حينئذ المحر والاباحة فالتشك اذا احرب عن احد السنين ولا يوفه  
لعمد والابهام اذا حربه لعمد ويقصد ان سمى الامر على الخاطب فاذا قلنا في  
زيد او عمرا و لم يعرف الخاطب سيما هاء التشك و اذا عرفت قصدت الابهام  
على السامع فهو للابهام لقول لمد بل اما الاس رسد او مصرقا لظاهر ان  
لعمد انه من اسماء قال تعالى انا امرنا بيلا و نهارا و التفصيل اذا لم يشك  
و لم يقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون موهرا او عضا  
قصدت الاشتغال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر و على انه لا  
ولا ذاك و اما في الامر فان حصل للمورد بالجمع من الامر من مصلد و صرف في

في الاباحة نحو تعلم الفقه او النحو و جالس الحسن و ابن سيرين و الا في المحر  
اقرب زيدا او عمرا و الفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد  
التعيين ويجوز الجمع بينهما و في المحر يحتمل احد التعيين ويجوز الجمع بينهما و اما قبل  
يقضي ان يعرف ان جاز الجمع من الامر في نحو تعلم الفقه او النحو لم يعرف من  
و او بل لعمد الاحد الشئ في كل موضع و اما اسعدت الاباحة من قبل  
و ما بعد ما مع لان تعلم العلم حرد زيادة الحرف لانه او اما في الاباحة المحر  
والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشئ والاشياء على السواء و يذره  
المعاني لوضع في الكلام لاس قبل او اما بل من قبل اشارة اخرى فالتشك من قبل  
جمل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده  
الى ذلك والابهام من حيث كون الجمع يحصل به مصلد والمحرم من حيث يحصل  
ذلك و اما في سارقا قام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرا  
لا عرض فيه شيء من المعاني المذكورة و اما التثنية نحو ليت لي فرسا او حمارا  
ففيه الجمع اذ في الغلب من العادات ان من يمتنى احد ما لا يترك حصولهما معا  
و اما التثنية نحو تعلم الفقه او النحو و يلا لزيد او عمرا و الوص نحو الا  
يتعلم النحو و الفقه و الا لزيد او عمرا فالتثنية في الاحتمال الاباحة  
و المحر كالتثنية و لما كرا و في الاباحة التي معنا ما جاز الجمع جاز استقامتها  
بمعنى الواو قال وكان سأل ان لا سرحو العا او سرحوه بها و اعرب السرح  
فان سأل معنى متوبا و هو من الشئ قال سأل كسر عه او كسر عظم  
عطاء و اذا لعب المحر نحو رابت زيدا او عمرا فان اردت معنى روده احد  
الامر و سأل ان تعين عندك او تعين لك قصدت الابهام قلت ما ربت  
زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رابت احد ما و رابت الاخر وكذا اذا لعب امر  
و هو النهي كما اذا قلت مثلا في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا  
فالقياس ان يكون المعنى لا تضرب احدهما و اضرب الاخر كما كان في الامر  
معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر  
والنهي ولا بين الجزم والتثنية و التثنية في رابت زيدا او عمرا و ما رابت زيدا  
او عمرا قلت لا يبقى فرق في الاصل الوضع الا اذا كان المحدود اكثر من  
اثنتين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم  
ولا تضرب الباقين و اذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب  
احدهم و اضرب الباقين وكذا في الجزم نحو رابت زيدا او خالدا و هذا القياس



هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم ان اذا استعمل لفظا جادا  
 معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم  
 في الاغلب ويجوز ان راد الواحد فقط ايضا لتفسير ذلك انك اذا قلت في  
 الموجب مصرا بالواحد رابت واحد من زيد وعم ومثلا وكذا فيما يودي معنى  
 الواحد رابت رجلا منها او رابت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ  
 الثلاثة وان احتمل ان يزيد الواحد فقط فيكون المعنى لقيت واحدا منها  
 ولقيت الاخر لكن لا يظهر الا غلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت  
 منها فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفى روية كليهما وانما كان كذلك لان  
 الاصل عدم الروية فاذا قلت لقيت واحدا منها او ما يودي معناه فلو  
 زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منها ما كان اصله اي عدم الروية فسقى  
 الاخر على اصله اي غير مرئي واما اذا لقيت لقيت واحدا منها او ما يودي  
 معناه فهو ما لقيت زيدا او عمرا والاصل عدم الروية ولم يصرح فيه بعدم  
 روية واحد منهما فقار الاخر على اصله من عدم الروية اذ لي يكون المعنى  
 الروية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الروية كان عليك ان لا تسمى  
 رايتا لواحدا ولا اكثر حين يحس يوم المني طلب ان هذا الاصل لم يمتد على  
 حاله بل كان ينبغي ان تقول لقيت من جنس الرجال فادعاك الى عدم نفى  
 الروية بالواحد قلت قصد المباحة وبيان ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان  
 عليه متعلقا قل يكون هو الواحد فيكون كيف بازاد واذا اقرر هذا فليكن  
 عليه قوله ان النكرة في غير الموجب بعيد العموم في الاغلب وذلك ان النكرة  
 قد يفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب يفيد العموم في الاغلب كما مضى  
 قصد التمسك على العموم في القيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت لقيت من  
 رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلا او رجلا فمعنى ما لقيت مني جدا  
 مع هذا الجنس وما رابت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحملان ان متوافق  
 مع من ليس الاول فيها في اصواته بل مع هذا الجنس الثاني في استراق  
 بطبعه مما فطر ان معنى رابت زيدا او عمرا ما رابت زيدا ولا عمرا في  
 الاظهر وكذا معنى لا تقرب زيدا او عمرا احتمل ان لا مرجوحا لا تقرب جدا  
 واخرى الاخر ويندفع هذا احتمال مثل القرينة التي في قوله تعالى والطلع  
 منهم انما وكفورا انما يجوز ان يراد لا تطلع واحدا منهم واطح الاخر القرينة الا ان  
 والكثرة لفظا وفي جميع الاشياء موجبة كانت او غير موجبة متباعدة لاحد الشين

الا والاسرار ثم معنى الوحدة في غير الموحدة بعد العموم فلم يخرج او مع القطع  
 في الامساك في تحولا قطع منهم انما وكفورا عن معنى الوحدة التي هي موقوفة  
 واعلم واما ما في معنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه  
 لا بد ان يكون مصدرا اما اخرى نحو جالي اما زيدا او عمرا ومن الكلام مع اما  
 على احد الشين او الاختيار واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جالي  
 زيدا او عمرا فالكلام مني على ذلك وان لم يتقدم جازان لعرض للتكلم معنى احد  
 بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيدا فاطحا لقيته ثم عرض انك اد  
 لعصا الالبام فنقول او عمرا ويجوز ان يكون ساكنا او منها من اول الامر  
 لم يات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جالي القوم وانت عار من اول الامر  
 على الاستثناء بقوله انك الازيدا فاما الثانية في الكلام لا بد لها من عدم اما  
 واحد على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز تقدم اما عليه نحو جالي اما  
 زيدا او عمرا وجالي زيدا او عمرا وقد جاء اما غير مسودة اما اخرى في الشين  
 يفرد جملا الكثير السبع ومن استعملها اسد الفراء لم يرد قد عاين عدم عدا  
 اما ما مواب الم حالها اي اما دارا ما مواب وقد كلف الثانية الا ان  
 فاما ان يكون احى بعد فاعرف منك عيسى من سمي والافاطر حتى والى  
 عداواك والعصى ويلزم ان انبه الواو ودر عاين دلا او ونحوه اما هذا  
 اما دال قال لها اما سال فاعسا اما الى حية اما الى ماروروى اما  
 الى حية وى لغة في اما وقالوا ان لا يستعمل في التي وحكي فطرس فح  
 حمزة اما العاطفة وى عنده ميوه مركبة من ال وابدليل حذف بالضرورة  
 قال سعد الروا عدم من حذف وان من حذف فليس بعد ما فاركب الثاني  
 حذف اما الاول وحذف من الثانية وقال لقد كركب نفسك فالك  
 فان حردا ان احمال صر قال التقدير اما خرج جازا ولا منع من كسر  
 الكلة وحالها بالتركيب كما مضى من كون ما معنى زيدا وقال غيره هو مفرد  
 غير مركب اذا انفراد اصل في الحروف وتناول السطر في الشريطة  
 كان المحذوفه اي فان كان حردا منع الى على وعند القاسم من كونها عا  
 لان الاول دال داخل على ليس معطوف على شئ والثانية معرفة بواو العطف  
 فلا يصلحان للعطف وبشبه من جعلها حرف عطفه كونها بمعنى والى العطف  
 ولا يلزم ذلك فان المعنى ان المصدرية بمعنى المصدرية والاولى  
 المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي اما الاول مع الثانية حرف عطف

كل



قدمت منها على ان الامر سى على الشك والواو جامة بينهما عاطفة لاما التا  
على الاول حتى يصير الحرف واحد ثم يعطفان معا ما بعد التانية على بعد  
الاولى وهذا عدد راد من وجوه لان لعدم بعض العاطف على المقطع  
عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف فيزود  
في كلا سيم فالجنى ان الواو سى العاطفة واما معدده للاحد الشين غير عاطفه  
والواو في نحو قوله اما الى حد اما الى ما معدده واما المتصلة الحسنة اعلم  
ام على من من متصلة ومنقطعة فالمتصلة تحصى بثلاثة اشياء احدها تقدم التمرة  
اما الاستفهام نحو ارد عندك ام عمرو او اللقوة نحو سوار عليهم استغفرت لهم  
وقد يجى شرح التمرة التورية وهذه التمرة قد يكون مقدرة قبل من المتصلة في  
قال العري ما ادرى وان كس دار ما سمعت سى سمع ام سمعت سى سمعوا  
كذلك علك انما راب بواسطه عكس الظلام من الارب حالات وليس  
در باجى بل قبل المتصلة وسوقيل ساد نحو بل زبد عندك ام عمرو وانما  
انبت التمرة في الاغلب دون بل فان تبادلت في الاستفهام اذ صلتها  
قد نحو قوله تعالى بل انى على الانسان واما المنقطعة فقد لا سجد منها الاستفهام  
وقد يتقدم بها الاستفهام بالتمرة او بل ولا يقع بعد غيرهما من اسما والا  
اذا كان ام استفهاما عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي حكم المنقو  
المسا لان اسما الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع فعنى عن كل العوام  
بعد ما فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو  
ستفاد من قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم في عموم تلك الاسماء  
خو من عندك ام عندك حماد وان ردد ام عندك عمرو او في الحكم المنسوب اليها  
نحو من عندك ام ضرب عمرو من ضرب ام من لم يزد و قد عبا بعد ما وانما  
انه يجيب ان يستفهم بها عن شين او الاشياء راسا احدها او احدهما على الكلام  
الطلب التبيين لانها مع التمرة معنى وادى سفيهم بها عن التبيين فيكون المقصود  
مع المحظوف عليه تقدير استفهام واحد لان الجموع معنى في جوابه بالعدد واما  
في المنقطعة فلا حسب احد الامرين عند المتكلم بل قبل ام وما بعد ما على كلا من  
لانه انما راب عن الكلام الاول وسرع وفي اسما استفهم فنى اذن معنى بل  
يدل على ان الاول وقع عطفا في نحو قوله لبل ام سار ام معنى بل لى  
يكون للاستعمال من كلام الى كلام اخر لالدارك العطط كما في قوله تعالى  
ام تقولون افرية وقوله ام احد ما كلين ساب وفيها مع معنى بل معنى التمرة

الاستفهامية في نحو انما لبل ام سار او التمرة الان كما ربه في ام يقولون  
نحو قد يجى معنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مبين لادلا  
معنى للاستفهام منها وكذا اذا جارت بعد ما اداة الاستفهام كقوله تعالى  
ام هل تنسى الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي سوجدكم وقوله ام  
سبع ما اعطى العلوق به رمان الصدا ما ص بالذين فنى في مثله معنى بل  
وحده والمقصود ان الكلام معها على كلام من دون المتصلة ولذا سميت منقطعة  
وسميت الاول متصلة لكونها مع التمرة التي قبل ما الكاى وجواب المنقطعة لا  
او لعدم لانه استفهام متانف وثلاثا انه ليس لها المفرد والمجمل خلاف المنقطعة  
لا عليها الا بالمجمل فاميرة الحر من نحو اريد عندك ام عندك عمرو او معدرا  
نحو انما لبل ام سار اى امى سار قال جارا لله لا يجوز حذف احد حرفي  
المجمل بعد المنقطعة في الاستفهام للمسا المتصلة ويجوز اذا لا ليس اقول  
اذا كان الاستفهام المقدم بغير التمرة لم يفسر المتصلة ثم اعلم انه اذا دلى  
المتصلة مفردا لا دلى ان على التمرة قبلها مثل ما ولسا سوا لكون ام مع  
التمرة يتاويل اى والعز ان بعد ما يتاويل المضاف اليه اى نحو اريد عندك  
ام عمرو بمعنى هما عندك وفى السوق زيد ام فى الدار اى فى اى التوضيح  
مؤدجوز الخ لانه من ما وما نحو عندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام فى  
الدار والبيت زيد ام عمرا جوازا هنا كما قال يسيويه لكن المعادلة حس  
وان ولس ام والتمرة حملتان مشتركان فى احد الطرفين فان كما فعلتين  
مشتركتين فى الفاعل نحو اتممت ام قدمت واما ام زيد ام الله ففى متصلة ونحو  
مع عدم تناسب من معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام ككلم  
كانا فاعلين معا ولى السط مشتركتين فى الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او  
اسمن كذلك مشتركتين فى حر نحو اريد اقام ام موقا عد وازيد ابنى ام عمرو  
سوقا لا دلى ان ام فى الصور السك منقطعة لانك كس قادر اهما على الكلام  
مفردا مما لو قدمت الاتصال والمفرد دل على كونها متصلة وعلى كون  
ما قبلها وما بعد ما فى تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال فقلت فى الاول  
ازيد قام ام عمرو وفى الاخرين اقام زيد ام عمرو فادرجى ام عمرو  
قد ذلك الى جملتين مع القدرة على المفرد من دليل الاتصال واما فى  
الفعلين المشتركين لفاعله فلا تعدر على لاكتفاء مفرد من مسمان لان كل فعل لا  
لن قاعل واما ان حسب بعد ما محلى غير مشتركين فى حر نحو اريد اقام ام عمرو



قاعده واقام زيد ام قاعده عرو واقام زيد ام قاعده عرو وكذا اضرب زيد  
عرو ام قبله خال لان المسرك فيه فصل لا حمله فالتاخر من على انما فصله  
لا غير والمص والادلسي عرو الامر فان كانت متصله فالمعنى اى زيد  
الامر ان كان دلسي دسب اليه بعد على ان وقع الاختلاف من الجمل  
المجتمعين انما ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو واقام زيد ام عرو  
قاعده وكذا فى المسركين في جزاء المصادف لهما نحو ازيد عندك ام عندك  
عرو واكثر قائم ام قائم عرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالى سوا  
عليهم او دعوتهم ام انهم صامتون فجازا خلافا للمجتمعين مع انما فصله  
لا ميم من الالساس بالمنقطعة لان التقوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا  
ان كان بعد ام مفرد لفظا وتقدرا فمى متصله فولا واحدا وقبلها  
في الغلب لفظا وتقدرا وان كان جملة بعد ما فان لم يكن قبلها ميم  
فمى منقطعة وان كان قبلها ميم مرتب المنفصلة عن المنقطعة ما ذكرت لك  
وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عندك ام لا  
عنده فاسمهم ثم ادركه مثل ذلك النظم في انه ليس عنده فقال ام لا  
عندنا منقطعة لا اما لو سك على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد  
عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فاعده محدودة ومى  
على انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والافراب واما ميم التنوية  
وام السوء بها اللان ملان فوليهم سوا وفوليهم لا انا مى وسعفا  
فولك سوا على اتمت ام قدمت ولا انا الى اقام ام قدمت فالحاجة فوك  
اتمت ام قدمت جملتان في تقدير مفرد من موقوف لهما على الاخر لاد  
العطف اى سوا على قيامك وفودك فقيامك مبتدأ وفودك عطف  
عليه وسوا خير مقدم وقد اجاز ابو على ايضا ان يكون سوا مبتدأ ونه  
ام قدمت خبره لكونها في الظاهر فعلين قال ابو على انما جعل الفعلان  
المخرين في دليل اسمين هما واد العطف لان بعد ميم الاستفهام فلهذا  
عدهما مسووان في علم السمع لانهما لغويان اتمت ام قدمت اذا سوى  
عندك قيام المخاطب وفوده فطغت بهذا السؤال السمع فلما كان الكلام  
استفهاما عن السوون اقيم ميم الاستفهام وعدهما مع ما بعد ما مقام  
السوون وما قيامك وفودك وهذا كما انهم لفظ التدار مقام اختصاص  
في انما افعل كذا انما الرجل لجامع الاختصاص وكل منادى مخفض ولا يعكس

وكل استفهام تام المنفصلة لسوء ولا يعكس الذي يظهر ان سوا في مثل خبار  
مبتدأ مجزوف تقديره الامر ان سوا على ثم من الامر من لقوله اتمت ام قدمت  
كما في قوله تعالى فاصبر واولا نصبر واسوا عليكم اى الامر ان سوا  
لابنى ولا يجمع فكانه في الاصل مصدر وحكى ابو حاتم سلسه وجمعه وردة ابو  
على وقولك اتمت ام قدمت بمعنى ان اتمت وان قدمت الجملة الاسمية المتقدمة  
اى الامر ان سوا. والى على جاز الشرط اى ان اتمت او قدمت فالامر ان سوا  
على ولا شك في معنى الفعل بعد سوا وما انا الى معنى الشرط وكذلك سعى الى  
على حكي ابو على عنه في الجاهل لفتح بعد ما الاسد اسه نحو سوار على او انا الى اتمت  
بالك ام وما الى رى الى اعادة الماضى في مثل معنى المسفل وما ذلك الا  
لمعنى معنى الشرط واما قوله تعالى سوا عليكم ادعوتهم ام انهم صامتون فليعلم  
الفعلية واللام محروس وقوع الاسمية من وقع الفعلية قوله تعالى اهل كرم طلت  
ايما كرم من شركاء فبما رزقناكم فانتم فيه سوا اى هو والتقدم الامام  
المدال عليه ومن ذلك قوله لو لعرا لما حلى سرفك كالعصان لما  
اعصاوى ولذلك اسفح الاخفش وقوع المضارع بعد ما نحو سوا  
على القوم ام تقدم وما انا الى اليوم ام تقدم لكون افادة الماضى معنى السفل  
ادلى على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو على ما قال الا الاخفش ان اجاز  
في التنزيل من هذا النحو جاز على مثال الماضى قال تعالى سوار علينا اجزا  
ام صبرنا وسوا عليهم استغفرت ام لم تسفرو وسوا عليهم انذرهم ام لم  
وقال سوا عليك اليوم ايضا عى الموى محرفا ام يحكى لك السفى ربح  
وقال ما انا الى انت ما نحن ام من انا الى لظهر عى ليم واما قوله ولك  
لا انا الى بعد دخول الظنى كان اتمت ام حمار تقدم فربا كان ان يهره  
الكان على كان اتمت نحو وان احد من المشركين استنار كذا انما افاد  
الميمزة فاعده ان الشرطية لان ان يستعمل في الامر المعروف وقوع الميم  
في الغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام سفل فها  
لم معنى حصوله في رفاها مقامها فجرت عن معنى الاستفهام وحكى  
معنى اولنا مثلها في افادة احد السنن او الا نيار فمضى سوا على  
اتمت ام قدمت ورسدك الى ان سوا ساد مسد جواب الشرط لا خبر  
مقدم مقدم ان معنى سوا على ام قدمت ولا انا الى اتمت ام قدمت  
في الحقيقة واحد ولا انا الى ليس خبر المتبادر بل المعنى ان اتمت او قدمت



فلا انا الى بها و قول ابن ساسان عندي ان روادا و ان محروا فليس محروا على انما  
فلا يقوى ذلك وان لم يكن الاستشهاد بغيره مضيا واما مجي الهمة و ام او الهمة و  
بعد باب دره و علمت نحو ما ادري ان به عندك امر عرو ولا اعلم ان به عندك امر عرو  
فليس من هذا الباب ان ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحو فيه فان قصدت معنى السوء  
معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سوار و اما الى فالحال ان لم يصح ما في موضع  
بلا حرة استنهام قبلها نحو لا ضرورة قام او قد و المعنى ذلك المعنى و التقدير ذلك المعنى  
او المصود ان قام او قد فلا ضرورة اي قيامه و قد و سواران لا معنى احدهما من  
من ضرورة يجب تكرار الشرط سوار كان مع او مع ام لان المراد التسوية في الشرط  
من سوار و اكثر فلا يجوز ما الى اقامه ولا لا ضرورة قام و اما غلب في سوار و اما  
اما الى الهمة و ام مع انه لا معنى لا استنهام هنا بل الشرط لان من لفظي سوار  
ولا اما الى و من معنى الهمة و ام المتصلة جامعا و من معنى التسوية في التي  
حرب الامان بها بعد التفتين بحرية الهمة و ام عن معنى الاستنهام و جعلها  
بمعنى ان و او كما تقدم و يجوز مع هذا بعد سوار و اما الى ان ما الى ما و اجزا  
من الهمة نحو سوار على قت او قد و اما الى قت او قد و تقيد بحرف الشرط  
قال و لس اما الى بعد ال مطرف حقوق المساكين اكرت اذا قلت و قال ابو علي  
لا يجوز او بعد سوار فلا تقول سوار على قت او قد و قال لانه يكون المعنى  
على حد ما و لا يجوز ذلك رد عليه ان معنى ام ايضا احد الشين و الاشارة  
فيكون معنى سوار على اقامت ام قدت سوار على انها فعلت اي الذي فعلت  
الامر في نحو اي عن معنى الاستنهام و هذا ايضا ظاهر الفساد و اما ان به ذلك  
في و ام لانه جعل سوار خيرا مقدما بالبعد و الوجه كما ذكرنا ان يكون  
سوار خيرا مقدما و قد حذف ما سد جواب الشرط و جوز الخليل في غير سوار و  
اما الى ان يجري مجرا ما قد كرر بقره ام و الهمة نحو لا ضرورة قام ام قد سوار  
معنى قولك لا ضرورة اي ذلك كان و من معنى قام ام قد و لم يصح قال سعد  
لان معنى السوء مع عزها ايضا ظاهر اي قيامه و قد و سواران عندي لا  
احد ما من ضرورة كما تقدم ذكره قال اما اما سمي على ما سب بعد الحال فاعلم  
ام ما سمي فاحصا روي او ما سمي فالهزة في الحال ليست استنهاما بل لاجال  
ماض من الاطالة و روي ام ما سمي فالهزة استنهاما و طال ماض من الطول  
ولا يح بالهزة قبل و فلا تقول لا اما الى اقامت او قدت و لا لا ضرورة قام  
او قد لا لك حسب الهمة مع ام و ان لم يكن فيها معنى استنهام

لما فيها من معنى التسوية المطلوبة هنا و ليس في الهمة مع او معنى التسوية و قد  
لا فله كما ناس كان فيها حال من المفعول و من في محل نصبهما خبران  
لما سوار و ما موصوفان على انها و الضمير الراجع اليهما في الضمير محذوف اي كما  
و في كما ناس و كان ضمير راجع الى ذي الحال اي كما ناس اي شيء كانه قال المعنى  
كل موضع قدر الجملان اي المعطوفة احدهما على الاخرى بالحال فادخلوا ضرورة  
قام او قد و اما كان او قد و ان قدر الكلام بالتسوية من غير استنهام فقام  
نحو اما الى اقامت ام قدت هذا الكلام و قال ان لطالمة باختصاص معنى الى  
ما و قد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه ان يكون فيه ام و بالعكس و اعلم ان  
من او دام المتصلة في الاستنهام ان كل معنى قولك اديت زيدا او عرا  
احد ما رات و جوابه لا او نعم و معنى قولك اديت ام عرا ام عرا  
و جوابه بالنسبة كما تقول زيدا او تقول عرا فاسأل ما و لا يمكن ان يكون  
السؤال بام لا لك في ام عالم يوجد احدهما عنده فكيف سأل عما علم و تقول  
ازيد افضل ام عمرو لم يحرك الا اذا كان المفعول معلوما لطلب اذ المعنى قد  
افضل و ذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من كرم  
احمر زيدا او عرا فتقول ازيد افضل ام عمرو اي احدهما افضل من كرم  
اشكل عليك الامر في او دام المتصلة في الاستنهام فقدر او باحدهما و ام  
بما تقول الحسن او الحسين افضل ام ان الحفنة و المراد لاحدهما افضل ام  
ان الحفنة افضل من احدهما و المعنى ايها افضل من احدهما و المعنى ايها  
افضل من احدهما و المعنى ايها افضل من احدهما و ابن الجعد و الجواب احدهما  
قوله و من ثم لم يجز رات زيدا ام عرا اي لانه لم يلها المستويان او احدهما  
فعل و الآخر اسم و قد تقدم ان بسببه قال ان مثل هذا ما حسن الا ان نحو  
ازيد رات ام عرا احسن و ادلى قوله و من ثم كان جوابا الحمد اي لكونها  
لطلب التبعين **قوله** و لا و بل و لكن لاحدهما معدا و لكن لازم للشيء علم  
ان لا تفنى الحكم عن مفرد بعد الحامه للقبوع فلا يحى الابد غير واحد و لا يحى بعد  
الاستنهام و التبعي و العرض و المحض و نحو ذلك و لا بعد التبعي نحو زيدا  
عمرو اضرب زيدا لا عمرا و لا بعطف ما لا سمية و لا الماضي على الماضي فلا يحى  
قام زيدا لا بعد لانه جملة و لفظه لا موصوفا لعطف القواسم و قد بعطف مضارا  
على مضارع و هو قبل نحو قوم لا اقدم و يجوز مضارعه للاسم فكانت قلت انام  
لا قاعد و لا يجوز تكرار ما كرر حرف العطف لا يقول قام زيد لا عمرو لا بكر

مع



يعول قام زيد وعمرو وبكره لو قصدت ذلك او قلت الواو في الكسر فقلت لا  
ولا غلظ فخرج لا عن العطف ويخص لا كيد التثنية لدخول العاطف عليه  
الترجاع من مجي لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد لقول امرء العسل كان  
دارا حلف ملو به عقاب مو في الا عتاب العوازل مو في منه والقوا على  
مغرا لالمال وقال بعضهم ليس ايضا يكون عاطفة كذا قال انما حركى السبي  
الحمل وانما ههنا على اصلها والخبر محذوف اي ليس الحمل جاريا داما بل  
ان عليها مفرد او جملة وفي الاول من لتدرك العطف ولا يكون ان يكون بعد  
تثنية او نهي او بعد الجواب او امر فان جازب بعد الجواب او امر نحو قام زيد  
عمرو وفي الجمل التبع في حكم المسكوت عنه فتسوبا حكمه الى السامع فيكون الجواب  
عن قيام زيد عطفا نحو ان يكون قد قام وان لم يتم احد بل ان عطفت  
المعطوف عليه كان عطفا عن عمد او سهوا وان وصل صاحب المعنى عن  
الكون فليس اسم لا يجوز ان العطف مل بعد الجواب والتاسعة ومن من الاول  
فاسم يجوز ان عطف المفرد على مل كما فعل ففهم ان الاول  
والا لسي كيف يتصور هذا اذا عطف مل مفردا بعد التثنية او التثنية فالتثنية  
انما هي ضرب ايضا ومعنى الا ضرب جمل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب  
كما مسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففني قولك ما جاني زيد بل عمرو فاذا  
بل ان الحكم على زيد بعدم المجي كما مسكوت عنه ففني ان يبع فيكون غير جازي  
لا يبع فيكون قد جازي كما كان الحكم على زيد بالمجي في جاني زيد بل عمرو  
احتمل ان يكون مجيما وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الامام في  
ان لك بل بعد التثنية والتثنية كلكن بعد ما هذا الاطلاق منه اعطى ان عدم  
مجي زيد في قولك ما جاني زيد بل عمرو وتحقيق بعد مجي بل ايضا كما كان كذلك  
في جاني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المصنف لانه قال في جاني زيد  
بل عمرو ففني اثبات المجي لعمرو مع تحقيق عدمه عن زيد والتاسعة ما ذكرناه  
اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها داما حكم بل الانية بعد التثنية او  
التثنية ففني الجملة من مسكوت ففني جازي في قولك ما جاني زيد بل عمرو  
فكانت قلت بل جاني عمرو قبل لطل التثنية والاسم المنسوب اليه المجي  
قالوا والادب على ان اثنا في ثبوت الحكم انه لا يجوز ان تصب في زيد ما بل  
قام على يجب الرض كما مر في باب وفتلا لمرد ان العطف في الاسم المسكوت  
عليه ففني الفعل التثنية سند الى الثاني فكانت قلت بل جاني عمرو كما كان

في الاثبات الفعل الموجب سند الى الثاني داما صح لا الى بل بعد الا  
او الامر المقدم لا الى ما بعد بل ففني قولك لا بل عمرو بقفت بل القيام عن زيد  
واسمه مل لعمرو ولو لم يجي بل لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عليه ففني  
ان مسكوت وان لا مسكوت وكذا في الامر نحو ضرب زيد بل عمرو اي لا  
زيد بل ضرب عمرو ولو لا الا المذكورة لاحتمل ان يكون امر ضرب زيد  
ولن لا يكون مع الامر لضرب عمرو وكذا الا الداخل على بل بعد التثنية والتثنية  
راجعه الى معنى ذلك التثنية والتثنية مؤكدة مفادها ما بعد لا بل اذن باق على  
الخلافا المذكور بين المبدوء والمجهول ولا يجي بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام  
لانها لتدرك العطف الى مل عن الطرم بمصول مضمون الكلام او طلب محصلة  
الترجم في الاستفهام لا بمصول شئ ولا يحصل حتى يقع عطف فندرك وكذا قبل  
انما لا يجي بعد التخصيص والتثنية والترض والتثنية والاولى ان يجوز  
استعمالها بعد ما استفاد منه معنى الامر والتثنية كالتخصيص والترض داما التثنية  
بها الحمل فاعلمها الانتقال من جملة الى اخرى اسم من الاول وقد يجي للعطف  
والاولى بل جاني بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى انما ترون الذكر ان من انما  
الى قوله بل انتم قوم عادون والتثنية لتدرك العطف نحو ضربت زيد بل امرئ  
وخرج زيد بل دخل خالد وقد مسكوت الجملة في حرد ولا شتر كان داما  
لكن فشرطها معارفة ما قبلها ما بعد ما فيها واثنا من حيث المعنى لا من حيث  
اللفظ كما مر في المسئلة فاذا عطف بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد  
معنى التثنية لان حرد التثنية انما يدخل الحمل وجب ان يكون لكن التثنية  
لتعارف ما بعد ما قبلها نحو ما جاني زيد لكن عمرو قد مر معنى الاستدراك في  
المشدة فعدم مجي زيد باق كالحكم لم يقع الحكم به منك عطفا وانما يجب  
دخا لو سم المخاطب ان عمر ايضا لم يجي كزيد ففني عطف المفرد لعطسه لا  
للاثبات سالي بعد التثنية عن الاول ولا للتثنية عن الثاني بعد الاثبات للاول  
واجاز الكوفون مجي لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاني زيد لكن  
عمرو جملا على بل وليس لهم شأ به يكون وضع لكن معارفة ما قبلها ما بعد ما  
من ذلك الا ان لا يسلموا هذا الوضع واذا اولها جملة وجب ايضا المعارفة  
المذكورة كما ذكرنا في المشدة ويقع جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام  
والترض والتثنية والترض والتخصيص على قل وذهب بونس الا اثنا في  
مواقفها متفقد من التثنية وليست تحرف عطف ولها مفردا وجملة وذلك



دخول الواو عليها ففي المقود بقدر العمل شكل ذلك جلية اذا دلها مجرور  
جار مجرور مرت بزيد يكن عمودا ولا في كمال قيل الحروف اليها في المفرد طرفة  
ان مجرور عن الواو اما مع الواو قالوا طرفة هي الواو وذلك لكون  
معنى الاستدراك واحار في ما بعد كما يحتمل ان يكون محققا لا طرفة  
الواو اولها فنها السهلة في مجي طرفة في مع الواو لم يسم طرفة  
اتفاقا واما المجردة عنها فان دلها المفرد فطرفة خلافا ليويس ولها  
بغير قيل طرفة وهو ظاهر منب الزمخشري فلا يحسن الوقف على قبلها  
كقولنا حرف ابتداء **قوله** حروف التسمية الواو اما وثاء علم ان  
واما حرفا اسماح لمد اسماء الكلام فاما بهما المعنوية تؤكد مضمون  
الجملة وكما مر كان من حمزة الانكار وحرف النفي والاكثار نفى  
النفي اما سرك الحرفان لاقادة الالفاظ والتحقيق فصارت معنى  
الاما خبرا طين مدخلان على الجملة خبره كانت او طلست كانت الطلست  
او نيا او اشتها ما او نتميا او غير ذلك وتختصان بالجملة بخلاف  
وقام بهما التفتيح كون الكلام بعد ما مبتداه وقد سب التسمية بهما كما  
منسب المص مدخل الاكثر على التدار واما كثيرا على الضم وقد بديل  
منزلة ما ماره على نحو ما دعا وقد كلف القفا في الاحوال التي تخولم  
وسم وعلم وقد كفي الا عند الخليل حرف محض كما ذكرنا عنه في قوله  
رجلاه حراه الله خبرا وقد جاد اما بمعنى حقا فمع ان ما بعد ما كما مر في  
واما اما للعرض فها حرفان فتمت بالفعول ولا شك في كونها اذن مر  
من حمزة الانكار وحرف النفي وليسا كحرفي الاسماح لا تتابع التركيب مدخلا  
على الجملة الاسمية والفعالية بخلاف اللسان للعرض كصان العلية على  
كما قال لا بد لي واجاز المص دخولها على الامة ايضا كما مر في باب الامة  
واما ما قد دخل من جميع المفردات على سائر الاشارة كثيرا لا ذكرنا في  
يا بما وفصل كثيرا من اسماء الاشارة وبنها اما بالضم نحو ما اتددا  
وتعلم ما لم تدرها فها حرف مدرك والطرفا حذر مدرك ان يسلك  
واما بالضم المرفوع المنفصل نحو ما اسم اولاد وصرنا قليلا نحو قوله بان  
ما عذره ان لم يكن فله فان صاحبها فذاه في البلد وقوله فله لم  
يد الباء ما واما اى وذا ما ومذهب الخليل ان ما المصدرة في  
جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اى كان القياس انه هذا لعمرو

هذا قسم واسم مولاد وان ما عذره والدليل على ان فصل حرف التسمية عن اسم  
ما حكى ابو الخطاب عن لولو هذا اما افعول واما هذا افعول في موضع ما اما  
فعل وحذف لونس هذا انت تقول كذا واعلم انه ليس له لونس كذا ما اما  
ان يعرف الخياط ففسك وان بعد انك لس عرك لان هذا محال على  
فيه وفي ما انت ذا العول واما مودا الفعل سواب وقوع مضمون الفعل  
بعد اسم الاشارة من المكمل والمخاطب او الغائب كان معنى ما اسم  
او صرحت زيدا هذا الذي ارى لاس كما سوع منه ان لا يقع منه او عليه  
هذا القرب بمسب لونس لعل في قولك لونس ربه الذي سوسه ولم  
سوسه قال تعالى يا انتم ولا تجونهم فالجمله بعد اسم الاشارة لازمة لبيان  
السوسه ولا محل لها اذ هي متانقة وقال البصريون هي في محل نصب على  
اى ما انت دافعا لاقوالوا الحال هنا لازمة لان التامه مقصوده والعال  
فيه حرف التسمية واسم الاشارة ولا ارى للمحال فيه معنى اذ ليس المراد التامه  
في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ما المقدمة في نحو ما انت ذا الفعل غنوي  
دخولها على ذا اسد لا بالقوله تعالى يا انتم ما اولاد ولو كانت هي التي  
مع اسم الاشارة لم بعد اسم ويجوز ان بعد الخليل بان تلك الاعادة  
للبعد منها كما اعد ولا تخسبهم لعد قوله فلا يحسن اذن يحلون وايضا قوله  
اسم مولاد لعلون دليل على كون المصدر متوى الدخول على اسم الاشارة ولو  
كان في صدر الجملة من الاصل لما من غير اسم الاشارة ما انت زيدا ما حكى الزمخري  
من قولهم يا ان زيدا منطلق واما افعول كذا ما اعزله عن شاذ قالوا ان  
ما التسمية بضم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يمت خوله في غيره من المحل  
والمقدرات وقد عد ابن مالك ما من حروف التسمية قال وكرا لها منادى  
او امر نحو ايا بسجدوا ومن نحو يا ليتني كنت معكم او لعل نحو ما عاره  
لها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرفا فها فقط قدر في جميع هذه  
حروف المواضع ما دى بخلاف من جعلها حرف التسمية وجميع حروف التسمية  
الكلام كما لا يخفى ما مر الا ما ادخله على اسم الاشارة غير مقصوده فانما كونه  
في الاول والوسط تحت يقع اسم الاشارة **قوله** حروف ابتداء ما دى  
اعها وايا وها للبعد ويا للقرية قد سوب وامقام ما في التدار  
والشهور استعملها في التمدد وقد جاز آية بعد الف اى حمزة بعد ما  
بعد ما ساكنة ما اعها لعل ما دى ما القرب والبعد قال الزمخشري







وكان يقال ان ضرب زيد فيقول اي والله ما ضرب و هذا انما هو الضرب الذي ذكره  
اعني لزم من سق الاستفهام وكونها للثبات وان راديه للتصديق مثل نعم وان لم  
يقع موافقها فكله جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اي فعل القسم فلا يقال اي  
اقسمت برى ولا يكون القسم به بعد ما الا الرب والله ولعمري يقول اي والله  
الله يحذف حرف القسم ونصب الله واي ما الله داوي وري واي لعمري واي  
جاو بعد ما لفظة الله فان كانت مع ما نحو اي ما الله داو الله من الوجه المجازة فيه  
في باب القسم ويجب جرائد ان لسانه حرف التثنية على الجار وان حذبت عن ما  
قاله منصوب لفعل القسم المقدور وفي اي ثلثة او جرحه فيها الساكنين ونحوها  
سما حرف الالحاق والابقا وما ساكنه والجمع من الساكنين مبالغة في المبالغة  
حرف الالحاق لصون احكام عن التكرير والحذف وان كان يلزم ساكنه  
على غير حده لانها في كلين اجرهما مجرى كلمة واحدة نحو الشالين ومودا  
كان في ما الله وهذا ايضا من صايل لفظة الله قوله فاحل وحذف مصدر  
سواء كان الخبر موجبا او متفيا ولا ينبغي بعد ما فيه معنى الطلب كاستفهام  
وغيره ما سكن الجوهرى عن الانقش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام  
احسن من نعم في الخبر فحوز مجملها على اري في الاستفهام ايضا واما خبره  
شرحا في القسم في جرحه الجار ما ان فقال بيبوبه مو في قول ابن قيس الراسب  
وعلق سب قد علل وقد كرس غلب انه والباء ملكة وقيل ان لفظة  
والله اسم الخبر محذوف اي انه لذلك وقول ابن الراسب لعل من سرك  
صريح لمن الله وعلني الملك ان وراكها لمن في كونها للتصديق لكنه يدل  
على انه مجرى الترتيب من الله عاد ومخلاف ما قال المصنف ان منها التصديق  
الخبر قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن واللام فان  
ما تافيه وقلت مع المصدر وما وان مع لما ومن لو والقسم وقلت مع  
وما مع اذا ومع اي وان وان شرط وبعض حروف الجر وقلت مع المش  
ولان الواو بعد التثنية وبعده ان المصدرية وقلت قبل القسم وصد مع المش  
ومن والسا واللام بعد ما ذكره قبل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب ما  
معتوية واما لفظة فاعلمت ان كيد المعنى كما تقدم في س الاستوائية والبا في حرا  
وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قبل  
زائدة لانه لا معنى لها اصل المعنى بل لاريد سها الى كيد المعنى الثابت ولعمري  
لم بعد ما لما لم تار فادها العارضة الفاعلة الى صلتها قبلها وعلى هذا يلزم

كس

ان بعد وان واللام الابتداء والفاظ ان كيد استا كانت اولاد واد لم يعلوا  
به وبعض الرداد كمال ومن اراد من بعضها لا يعل نحو فخره واما الفاعلة  
اللفظية من اللفظ وكونه راد ما افصح اكون الكلمة او الكلام سها لا سها  
وزن الشراو لمح السمع والغير ذلك من القواعد اللفظية ولا يجوز ملو ما من اللفظية  
والمعنوية معا والا لعدت عدا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى ولا سيما في كلام  
البارى وانياته وانه عليهم السلام وقد يجمع الفاعلة بان في حرف وقد غرد  
احد مما عن الاخرى واما سميت هذه الحروف زوا لا تافيه فادلة لانها  
لا يقع الا زائدة وسميت ايضا حروف صلة لانه توصل بها الى زيادة المعنى  
الى اكانه وزن او مع او غير ذلك اما ان افراد مع ما التافيه كثيرا كيد النقي  
ويدخل على الاسم والفعل نحو واما ان طحا حسن ولكن ونحو قوله ما ان حرت  
لمف ولا رد كانا راد اقلت زبادتها مع ما المصدرية نحو اسطرن ما ان  
جلس القاصي ومع ما الاسمين نحو قوله والله مكنا سم فها ان مكنا كم فيه دكة ابعدا  
الاصحاح نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما مل زيادة ان المتعوضه بعد ما  
المشورة لقول ما ان جلست جلست فجا وكسر او الفخا شروا اما ان فيكثر زباد  
بعد لما ونحو ما ان جار ما لسرد من لو والقسم وقد مر في القسم ان مذنب سوة  
انما هو مله للقسم قبل لو كما ان اللام موطنة قبل ان واسر كلات الشرط كقوله تعالى  
واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما ابتكروا من الالهة حواشي الكلام فيه واد براد في  
نحو انا الله وقلت بعد كاف التثنية نحو كان طعه لعلوا بالجر وليس في قوله وان  
عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقم زاده كما توهم بعضهم مل لا وان  
محققان واما لفظة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما افراد مع المش  
المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما كرمتي اركب بغل الحرم ومما كرمتي  
اكرمتي بمعنى من كرمتي ولا بعد ما معنى التكرير ولو افادها لم يكن زائدة  
قال ان مني للتكرير في مثل من قال ليس للتكرير فكله اسما واما ما بفعل  
واما ما كمن كمن واما ما من كمن وقد يدخل بعد ما ايضا قليلا ونحو حكمها  
في نون ان كيد قوله شرط يفيد معنى ما ذكر من ادا ومعنى واني وان لانها  
كلها يستعمل ايضا شرط وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم بعد  
واما الكافه وان لم يكن لها معنى من الزوا لان لها تاثيرا قويا وممنوعا  
من العمل ومله لدخول لم كمن لانه دخله وعلى من عمل لها واما  
اخرها يكون زائدة وليست في جملتها واما زائدة لانها هي المعنى لكونها جاز



وهي الكافة لانها جارية من معنى الكافة ايضا لانها على الاضافة وتبين ان لا معنى  
تحتها ان لم يكن ومن عصبها من معنى كذا زائدة لانها في المعنى كذا في  
في الفعل على معنى في ما قد مضى الخلف في مثل مثلا ما في الموصولات  
وقد يراد بعد بعض حروف الجر نحو فيما رمت دما قريب وما خطيا تهم وزيد  
مديني كما ان عمر اخي وقيل انها بعد حرف الجر كحركة مجرورة والمجرور بعد ما  
بدل منها وكذا قيل في لاسما زيدا بالجر كحركة في باب الاستثناء وما في هذه اللفظة  
لازمة وقلب زيدا منها بعد المتضاف نحو من غير ما حرم واما الاجل من حيث  
ما انكم تظنون وقيل فيها التناكرة والمجرور بدل منها اما لافراد بعد الواو  
العالقة بعد نفى وقدم ذكرنا في انها حروف العطف والعجب اتم لارادون  
الحروف باسم معنويا كالنكيد في الازدواج الاحتمال في لاهذه وفي من  
الاستوائية فانما كون الحرف الحرف زائدة وادرون باسم ما من العطف  
كافة فانما زيدا منها وادرون المصدر من نحو ما منك ان لا تجد ولما علم  
اهل الكتاب وجاءت قبل القسم كغيره لانها بان جواب القسم مني نحو لا  
والله لا افعل كذا قال لا واسكاه العاصمي لادعي القوم الى اورجابت  
قل اقم قليلا وعليه حل قوله تعالى لا اقيم يوم القيامة وسدت بعد المتضاف  
نحو في سر لا حور سري وما سر الحور السلكه واما واما من والما واللام والكاف  
وقد تقدم ذكرنا في حروف الجر قوله حرقا التفسير فان محصه ما في معنى  
القول اعلم ان الفرق بين اي وان اي تفسير كل منهما من المفرد نحو  
زيد اي ابو عبد الله والبلية كما تقول يهربي رده اي اس قال وسرني كذا  
اي اس سدت وعلني لكن انا لا اعلى وان لا بغض الا مقولا مقدر لفظ  
ال على معنى القول مودمته نحو قوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم فقل يا  
تفسير لفظي نادينا بالقدرا ننادينا بلفظ مودنا يا ابراهيم فقل يا  
كس الله ان اس اي كس الله سواس فان حرف ال على ان التفسير  
مفعول به المقدر لكس هو قد يغسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى او جئت الى  
ايك يا يوحى ان اقدية وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله  
قوله ان اعبدوا الله تفسيره في يوحى امرت معنى القول وليس مفسرا  
لما في قوله امرتني لانه مفعول تخرج القول وقد جوز بعضهم ذلك مسدلا بعد  
اللام ولا اسدلال بالمحمل اوجب بان ان مصدره وذلك على من سب  
جوز دخول الحرف المصدرى على الجملة الطليعية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان

كون جميع ان المحكوم هو ما مفسرة مصدرية اذا دخلت على ما وني مصدر  
لما من مصدر او استدلال بعبودية على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو  
او اعلم ان ما في قوله يجوز ان يقال هي زائدة زيدت بدخول الجار على ظاهر الفعل  
والمتن وادع الله بهذا اللفظ وقيل ان في ان اعبدوا الله زائدة والاصل عدم  
الحكم بالزيادة ما كان الحكم بالاصالة محتملا ونسك المحر لتفسير ما مفعول من نحو  
قوله تعالى والطلاق للملا منهم ان مشوا قال السدر قالا بعضهم بعض ان مشوا  
واجب ابا زيدا وان صرح القول المقدر كالفعل المودل القول في عدم  
ادان الطلق محسن معنى القول لان المطلقين عن مجلس معا ومنون فيما جرى فيه  
او الطلق للملا بمعنى اطلقوا في القول وسرعوا فيه وتبين ان يعرف ان بعد  
ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل تتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة  
تفسير المصنف المقدر فيه فقله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين ليس  
فيه مفسرة لان قوله تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا يمنع  
اكثر مركب ان المسماة بالمفسر زائدة في مفعول نحو معنى القول فمعنى امر ان  
اي قال له قم تاويل امره قال او قد يقال بعده على الخلاف المذكور في  
افعال القلوب وان زائدة وهذا الطرد في جميع الاشياء قوله حروف المصدر  
ما وان وان والا لان اللفظية وان لا سيما ما مفعول الفعل المتصرف الذي  
لا تصرف لا مصدر له حتى تول الحرف مع الفعل به لا وصل بالامر ولا في  
ان بعد المصدر المودل به ان مع الفعل فاذا ان مع ذلك الفعل والافعال  
يكون وليس به الا ان معنى ما رجب ورجها شي واحد وكذا علمت انك تالم  
وعلمت قبلك شي واحد المصدر المودل به ان مع الامر لا بعد معنى الامر  
فقولك كس الله ما في قم ليس معنى القيام لان ذلك القيام ليس فيه معنى  
القيام بخلاف قولك ان قم ومن هذا ان اصله ان لا يكون امرا ولا نهيا  
لما ذهب اليه سبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لكان ذلك في صلة  
المنددة وما ولي ولو ولا يجوز اتفاقا فيخص المصدر منها عن طرف ال  
المتضاف الى المصدر المودل هي وصلها به نحو قوله در سارق اي مده  
اي مده دروره وصلها اذن في القالب فلفظ سب كما ذكرنا او  
منفي بل نحو لم يمدني ما لم يمدني ومعنا ما الاستقبال كما مر في باب الماضي ونقل  
كونها فلفظا مضارعا وعلته ما المصدرية لا يكون عند سبويه الا في قوله وجوز غيره  
ايكون اسمية ايضا وهو المحج وان كان قليلا كما في النج لعدا في الدنيا فيه وقا



وقال الشاعر علاء أم الوليد بعد ما اصابه راسك كالعام المجلس و اجاز  
ان حتى كون صلتها جارا و مجردا فحوز على مذبحه ما خلا زيدا و ما رزى بالجو  
مصدرية واما ان المصدرية فلا يدخل الا على الفعل المتصرف و هو اما ان  
يقول تعالى لولا ان من الله علينا او مضارع و له فيه فاصه ما سران احزان  
نصبه و كحصة بالاشغال او امر او نهي على مذبح يديه كما هو فيهم و اسد  
لعلمون بمرتبنا عدا و مدون اعن رسم من حرام مرله ما الصاب من علك  
سحوم و اما المنددة فيوصل بمفعولها اذا كانت عاطفة و اذا كسبت فبالجمل  
الاسمية او الفعلية و من الحروف المصدرية كي اذا دخلته لام التعليل نحو لكي يخرج  
و هي بمعنى ان و كحصة المضارع و قد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع  
فمن حكم كونها حرف جر لم يجعلها في مثلكا مصدرية بل قدر ان بعد ما و معها  
اذا حاك بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى وددت لو انك من قوم  
على حرام لو اسرون بك على و صلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف  
و قد سمى طوع من فعل التمني ففعل الفعل بعد ما مترونا بالفاء نحو لو كان لي  
بال فاج اي عني و او لو كان لي مال قال تعالى لو ان لي كربة فاكون بها  
المحسن و انما العلم **قوله** حروف التخصيص هلا و لا و لولا و لو ما لها  
صدر الكلام و يلزم الفعل لفظا او تقدير ادا علم ان معناه اذا دخلت على  
الماضي الواسع و اللوم على رك الفعل و معناه اني المضارع المص على الفعل  
و الطلب له في في المضارع معنى الامر و لا يكون التخصيص في الماضي لك  
بعد ما الا انها يستعمل كثيرا في يوم الخطاب على انه مركب في الماضي سا  
يكن تدارك في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص على فعل مثل ما  
و قلما يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع النوح و اللوم على كان  
يفعل الما طلب قبل ان يطلب منه فان حلا الكلام من النوح فهو الحرف فيكون  
هذه الحروف للعرض و يستعمل في ذلك المعنى الا المحقق ايضا و لا التي فيها معنى  
التمني نحو لو زلت فاكبر في نحو ما لعطف على قوله و يلزم الفعل انما نحو لو  
ارسلت و لو ما ما او تقدير انما قوله بعد من غير انما افضل محكم  
موطى لولا الكلي المعنى و نحو هذا امرت و جاء الاسمية بعد ما في ضرورة  
الشعر نحو لو لم يزل لي رسل سعاد الى فلان نفس لي سمعها و ادا  
الطرف فهو مصدر الفعل الذي بعده لا بقدر قبله كما في قوله و لولا اود  
حكك لان الطرف مع فيه و اما اذا كان الفاعل منصوبا غير الطرف نحو

بما زيد امرت فهو على الخلاف الذي مضى و لزمها صدر الكلام لما مر قبل  
و قد بقي الفعلية بعد لولا المحصورة قال المارغب اسما الى لا احصا فقلت لي  
لولا ما رعى سعي فويل لمولم في اذن لولا التي لا تنوع التي لا تنوع الاله  
و قبل لي لولا المحصورة بالاسمية و الفعلية صلة ان المقدره كما في قوله تسمع بالمعدي  
لان زاه **قوله** حرف التوقع قد وفي المضارع بالتعليل هذه الحرف اذا  
دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه صاف في بعض  
المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره  
متوقفا لمن يخطو واقعا عن قريب كما تقول لمن توقع ركوب الامر قدرك اي  
حصل عن قريب بأك سومة و منه قول المودن قد قامت صلوة فقه اذ  
معان جمجمة التحقيق و التوقع و التقريب و قد يكون مع التحقيق التقريب فقط  
فخور ان تقول قدرك زيد لمن لم يتوقع رجوعه و لا دخل على الماضي غير الشر  
كنتم و بس و عني و ليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى تعرب معناه من ال  
و يدخل ايضا على المضارع الجرد من صيب و جازم و حرف معص فمصاف  
الى التحقن في الاغلب لتعليل نحو ان الكذب قد بعد في اي بالحصة مصدره  
الصدق وان كان قبله و قد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التعليل نحو قد زى  
تقلب و جهك و يستعمل ايضا للتكثير في موضع المدح كما ذكرنا في رما قال  
تعالى قد بعلم الله المؤمنين و قال قد ارك العون مصع المله و لا الفصل من  
الفعل الا بالانفصال نحو قد و الله لهو الله و قد لعمرى قال كذا و قد لعمرى  
الفعل و بيل فحذف بعد ما قال لا رل رحا ل و قد كان **قوله** حرفا  
هل و الهزة لها صدر الكلام مثل ازيد قائم و اقام زيد و لذلك هل و الهزة  
اعم لعمر فاس حاسه هل لقول ازيد امرت و القرب زيد و هو احو  
و ازيد عندك ام عمرو و اعم اذا وقع و اعم كان و او من كان و من هل  
قوله لها صدر الكلام لما مر فله ازيد قائم و اقام زيد و لذلك هل يصي دخل  
على الجملة الاسمية و الفعلية الا ان الهزة تدخل على الجملة الاسمية سواء كان الخبر  
فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على خبرها فعل نحو هل زيد قائم  
الا على شدة ذلك لان احدا ان يكون معنى قد قبل هل نحو هل عرفته  
بالفرض و كثر اشغالها لذلك ثم حذف الهزة ككسر الاسمال اسما بها  
و اقام لها مقابها و قد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الناس  
اي قد اتى فلما كان اصلها قد و هي من لوازم الافعال ثم تطهرت على الهزة



قال رث فلما في خبر ما كرت بعدا وحسب الى الالف لما لوف وعالفة  
لم ره في خبر ما عنه داخل ومع وجود الفعل لا يصح به مفسر ايضا للفعل  
المقدر بعد ما فلا يجوز احار ايل زيد اخرته كما مر في المنصوب على شرطه  
قوله والهمزة اعم معنى انها يستعمل فيما لم يستعمل فيه بل منها انه لا يقال بل ز  
حرج لا على كونه زايده مبتدأ ولا على كونه فاعل للفعل مقدمه ولا يقال بل  
زيد اخرته على ان زيد المنصوب ما بعده ولا بمقدور ولا يقال بل زيد اخر  
على ان زيد المنصوب مقدم كل ذلك لا تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في  
الاستفهام ولا في انكار الصالح قال تعالى انقولون على الله ما لا تعلمون قال  
اطرا فسر على ومنه يجوز في الانكار ولا يستعمل بل لا انكار واذا دخل  
الهمزة على التاني في فمخص التفسير اعني حل التاني طلب على ان يعرهم بغير نحو  
الم شرح لك صدر ك والمجدك والبس ذلك بقا رد في الحصة  
والانكار التاني ثبات واما بل فلا دخل على التاني في اصل ومنها ان الهمزة تستعمل  
مطردا مع ام للشبهة ولا يستعمل بل معها الاساد الكا مرد محض بل يحكي  
دون الهمزة وما يكونها للثبات في الانبات كقوله تعالى بل نوب الكفار  
الم سولو او قولهم هذه ملك فعل حركه بغير عرو وادسا فائدة التاني  
حتى جاز ان يفي بعد ما الا قصد الا كما سب كقوله تعالى بل جزاء الاحسان  
انا الاحسان اي ما جزا الاحسان قال وبل انا الامس عره ان عوب  
عوب وان رسد عره ار سد ومن حصل الهمزة ان يدخل على الواو او  
وهم كما تقدم في حروف العطف ولا دخل بل عليها لكونها فرع الهمزة  
فلا يعرف تصرفا هذه الحروف يدخل على بل وعلى الهمزة لانه دخل لكونها  
اصلا في الاستفهام الطالب للتصديق قال تعالى قبل انتم مسلمون قال  
لا بل انا الامس عره وتقول انا اكرتلك فعل كرمي ولا تقول فاكلمني كما  
في الجواز من تقول سلم عليه ثم بل لمعنى الى ولا في الهمزة بعدا من نحو  
في بل وسار كل الاستفهام لمعنى معنى الاستفهام فيها كما سبق من سب  
اعني حذف الهمزة الاستفهام قبل هذه الاسما وعادة الهمزة في الاستفهام  
فلا يجمع من حرف في استفهام قال ام بل كسر كي لم يحسن عره ار اللاحه لوم  
سكوم وقال تعالى اني منكم بيب المنظر وقال الشاعر كم كيف منفع العطف  
سما ان الف اذا اصل للسب وغير ذلك واذا جادت ام بعد اسم الام  
فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعدا من نحو بل معنى ام من سب في ان اكل ام

اي اسر اذ قصد اسراك ما بعدا من فلا يجوز بل معنى ام من سب في ان اكل ام  
اسر اذ فيه نحو بل معنى ام من سب في ان اكل ام  
فيه لان ام من منقطعة او المتصلة لابد لها من تقدم الهمزة واما المنقطعة  
استئناف وهي معنى بل وسادح الاستفهام الذي هو معنى الاستفهام  
الذي هو معنى الهمزة فلا بعد معنى الاسما الاستفهامية المتقدمة لان معناها  
مفروضة معنى الاستفهام فاذا اضدت معناها لم يسعدس ام لانا العطف  
المنقطعة حرف استئناف كما ذكرنا ولا ما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك  
بد من التصريح بها بعدا واما بل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها لا دخل  
كالهمزة ويجوز الاعادة لهما باخوانا الاسمية في عدم العراوة وقد جعلنا  
في قوله بل علم ما اسودت مكمولم حلما اذ ملك لوم مكرم ام بل كسر  
لم يحسن عره ار اللاحه لوم السب مكمولم ورعا ابدت ثا بل همزة وسب  
الهمزة جواز حذف المفرد بعد اعتماده على سبق من ذكر ذلك المفرد في كلامهم  
اخر نحو قولك منكر او استفهاما ردا واردا او ارد لما قال جاني زيد او ردت  
ومررت بزيد ولا تقول بل زيد وبل زيدا وبل بزيد قوله حروف الشرط  
ان ولو واما لها مصدر الكلام فان للاستقبال وان دخلت الماضي ولو علم  
ديزان الفعل لفظا او تقديرا وسب قبل لو انك بالفتح لانه قال بل لطلب  
بالفعل موضع متعلق ليكون كالمعوض فان كان الخبر جازا لتعذر قوله  
فان للاستقبال معنى سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو لمضى على  
دخلت قال تعالى لو لم يكن في كثير من الامر هذا وضعي كما مر في الظروف المسبقة  
وذلك لانه ان لو لم يستعمل في المسبب كان وذلك مع قلته ما لا سكر  
اطلبوا العلم ولو لم يكن فيهم ان الحاجة قالوا ان لو لا شتاع الثاني لا شتاع الا  
وقال المعنى بل هي الا شتاع الثاني قال وذلك لان الاول سب والثاني  
سب قد يكون اعم من السبب كالاسراف الى صل من النار والشمس قال في  
ان يقال انتفاء الاول لا انتفاء الثاني لان انتفاء السبب بدل على انتفاء كل  
سب وفيما قال نظر لان الشرط عند سب ملزوم والجواب لا بد من سواد كان الشرط  
سما في قولك لو كانت لازمة الشمس لما كان النهار موجودا او شرط كما  
في قولك لو كان لي مال لحب ولا شرط ولا سب لولا لو كان زيد كسر  
اسد ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصح ان يقال كما قال  
في موضوعه لا شتاع الاول لا شتاع الثاني اي انتفاع الثاني بدل على

سها



الاولى لكن لا للعلم التي ذكرها بل لان او موهبة يكون حرا واما مقدر الوجود في  
الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون مستغاضة فتمنع الشرط الذي هو مظهر  
لا متناهي لازما في الحاضر لان الملزوم يقع في سائر احواله وقد يجي جوابا قليلا  
لازم الوجود في جميع الازمنة في هذا التكلم وانه ذلك ان يكون الشرط مما  
اسلامه لذلك الجواب بل يكون بعض ذلك الشرط السبب والى سائر الامور  
الحرة فليزم استمرار وجود ذلك الجواب على تقدير لانتك تحكم في الظاهر انه  
لازم للشرط الذي نعصده اولى باسلازم ذلك الجواب فيكون ذلك الجواب  
لازما لذلك الشرط ولعصده فليزم وجوده ايدا اذا انفصل لا يرتفع  
مثلا لو اجبى لا كرتك اذا اسلام الاله الا كرام فكيف لا يستلزم الاله  
الكرام ومنه قوله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما  
نفذت كلمات الله اي لعصده منه قول عز وجل العبد مهيوب لو لم يخف الله  
لم يعصه اي لو اس لاطاع وقوله تعالى ولو لم نعمتم لتولوا او تكون لومني  
الماضي وضعا لم يحرم بها الا اضطرارا لان الجرم من خواص المعرب  
والماضي مسمى قال لولا طاعة ومنه لا حتى الا طاع امدد وحصل ودرعم  
بعضهم ان حرم ما مضى على بعض اللغات قوله وبلي زمان الفعل لفظا او لفظا  
اما في نحو لو ادب سوار سبطي ولو رد اضرت فلا كلام في تقدير الفعل واما  
في نحو لو زيدا اضربت ففتني ان يكون على خلاف الذي ذكرنا في ان  
زيدا اضربت وجار في الضرورة شرطها اسمية قال لولا لولا جلي  
وهذا من باب فتح الاسمية مقام الفعلية كما في قوله قلنا نفس ليلي سمعنا  
قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لا ينافي على هذا من باب البرد اعني تقدير  
الفعل بعد لولا ليلي لهما ان وقال السراخي الذي عندي انه لا يحتاج الى  
تقدير الفعل ولكن ان يقع ما هو على الفعل الذي يجب وقوعه بعد  
لولا ان حرا اذن فعل سور لفظ عن الفعل بعد لولا فقلت لو  
لوان زيد اجاني وكذا قيلت لو جاني زيد قوله والطلع مرفوع  
منطلق يعني ان ان او دقت بعد لولا المحذوف شرطها فمورما  
ان كان مسما وجب فعلا ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد  
له من مفسر وان لكونه دالة على معنى المحقق والنبوت يدل على  
معنى مفسر فاكرم ان يكون خبرا فعلا ما ضيلا اسمها على لكون  
كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان

دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز لتعذر قوله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة  
اقلام واما قوله تعالى ودوالوا انهم يادون فلان لا معنى ان المصدره ليست  
سوطه لمحا بعد فعل دال على معنى التعميم ومنهم من لم يشرط معنى الفعل في ان  
الواقعة بعد لولا وان كان سماعا ايضا كما ذهب اليه ابن ابي ابيك قال لا سودى  
اعمر ما حيا في كل يوم عمنه واطمئنت لوان ذلك ما دق وقال كعب اكرم بها حله  
لوانها صدقت موعودها ان لوان الكعب معمول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل  
في خبر ان الواقعة بعد لولا اكثر وان لم يكن لازما وان لم لا زاما واذا حصل الفعل  
فلا اكثر كونه ما ضيا لكونه كالعوض من شرط لوالذي هو الماضي وقد جاء مقارعا  
قال بعد بالاعتناء ولو ساد سكي لوانها سكبا وجواب لوانا فعل مجزوم لم  
تحو لو قرنتي لم ضربك او ما ضي في اوله لام مفتوحة فحذف هذه اللام قليلا  
وان وقت لومع ما في خبرنا حله فحذف اللام كسر نحو جاني الذي لوضرته كسر  
وذلك للطول وكذا اذا طالع الشرط بدولة لقوله تعالى ولوان ما في الارض من  
شجرة الى قوله ما نفذت ولا يكون جواب لوانه بخلاف جواب ان لان ان  
صرته في ثبوت مضمونها وسواءه ومضمون جواب لومس فمع كما ذكرنا  
واما قوله تعالى ولوانهم امنوا واقوال المشركين من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لولا  
وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لوكا في قوله تعالى وان اطعمتمهم انكم لن تكون  
دقوله تعالى كمالو يعلمون علم اليقين لزوم الجيم وجواب القسم سادس جواب  
وذهب جارا لاني ان الاسمية في الآية جواب لوقال اما جعل جوابها باسم  
للدلالة على استقرار مضمونها بقرينة قوله واذ اقدم القسم اول الكلام على  
لزوم المعنى لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله وان اعلى وان لم  
ماي لا كرتك وان توسط تقدم الشرط او غيره جاز ان يسرد ان لمع ليقولك  
انا والله اني ايك وان اعلى والله لا عليك وتقدير القسم كاللفظ مثل  
اخرجوا وان اطعمتمهم علم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان تقدم على القسم  
ما طلب الجزية فزيد والله ان الله ما سلك وان زيد والله ان اكرمه كما ركب  
اولا تقدم والاول قد يحل الكلام عليه في قوله والاولا وسط تقدم الشرط وكما  
الان فيما لم تقدم عليه غالب خبر ليل قوله اول الكلام فقوله اذا تقدم القسم  
الكلام ظاهرا او مقدر او بعده كلمة الشرط سواء كانت اول او سمار الشرط  
قالا اكثر والاولى اعداد القسم دون الشرط فيجمل الجواب للقسم ويسمى عن  
جواب الشرط لقيام جواب القسم فاما في ان فلقوله تعالى لس ارحوا امر



منهم من يقول لا ينصرف عن الالبه والاول فحق قوله ولو انتم امنوا بالقول المتوفاة  
من عند الله خير فتقول والله ان لو حصى لك واللام جواب القسم لا جواب  
لو ولو كانت جوابا لولا لما في هذا قوله ولا يجوز في مثل ذلك القول والله اني  
ما حصى ولا تقول ما حصى ولو كان الجواب للو محاذ ذلك وان الذي  
والقسم عند بيديه موطنه للكلام كاللام فلو ان ذلك اصاب الشرط وعينه  
زاد ما في لولا فيقول والله لولا لا يزيد لك قال الله لولا سمعنا هذا  
اليوم او لولا دا واللام جواب القسم لا جواب لولا وكذا المبحر هذا واما في  
امسا الشرط فحق قوله تعالى واذا اخذ الله منكم البيعتين لما اعلمكم من كتاب وكلمة  
الي قوله لتؤمنن به وتقررنه قوله لن ينك منهم لاحلان جميعه يجوز قبله في الشرط  
الشرط والقار القسم مع بعده كقول الاعلى ليس منك ما عن عكره لا  
عن دمار القوم معقول وقال ليس كان ما حده اليوم سادقا امهم لهار العسط  
للمس ما واما قال حلف له ان يرح الليل لا ارا اياك مع من سوي ساردا  
لو العكس الامر يعني عدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ذلك بعد  
ذلك القار القسم على ان حصى والله انك مع اعذاره مع اعذار الشرط  
حصى فوالله لا اكرمك وتعليل هذه الاحكام مسمى على مقدمة مسمى ان الذي  
القسم والشرط اصلها التصديق والاستفهام لما سريما في الكلام معنى ثم ان كل  
لكونه اسما لغيره وقد سقط عن درجته تصدده على جوابه فليعلم بالعبارة ان يكون  
في الجوامع علامتا اما الشرط محي اسك ان اسى واما القسم فحق قوله والله ان  
وزيد قائم والله مصعب امر ما فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حصى  
قال في عدم على الشرط جوابه وكذا ما تقدم على القسم او محله القسم لكن القسم  
اكره لغيره من الشرط لانه اكره واما في الكلام حتى رفع الله تعالى المائدة به  
علاما لثبوت القسم عليه واما لولا فقال تعالى لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم  
وايضا ما سري في الاصل في معنى الجواب على الشرط في جوابه لان القسم  
للمعنى المسمى فيه فهو كاللغة الذي سمى معنى الكلام وانه الشرط مورد في حاشي  
لم يكن فيه هو الوصف لثبوت اداة القسم على بالاعاء من جوابه اداة الشرط  
فهذا قد علم القسم على الجواب مع امكان ان لا يلقى بخلاف الشرط معول  
والله انك بالاعاء وقد علمك ان يصرفه فيقول لا اكرمك ولا تقول  
اما ان لم يصرى اكرمك يرفع على ان اكرمك خبر المبتداء واداة الشرط ملغاة  
بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والمبتداء خبر المبتداء ولهذا عمل قوله انك

ان يصح ان حصى على التصديق والاعاء خبر المبتداء والشرط اداة القسم  
قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعذار القسم اولي لقوى القسم  
الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكون على ان كان  
الاول في باب التنازع او في لان الاول وان كان البعد من ان في الا ان  
هذا البعد لقوى بالتصديق الذي هو وجهه واصله والقرب ضعيف بالتوسط الذي  
هو خلاف وضعه واصله واما في قوله لا ينظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا  
رجح الشرط فحقه لاجل كونه اقرب الى الجواب وعلى القسم كما مر في قوله كرس  
ساع عن معركه الله اذا تقدم الشرط على القسم وجب اعذاره لقوى التصديق  
مع كونه في الاصل اقوى من القسم فحق ذلك بعد هذا اعذار القسم ايضا لا يمكن  
ان اسى فوالله لا اكرمك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز اعذار القسم  
لانما ذكرنا انه قد علمي الضعفة مع امكان اعذاره فيقول ان لم يصرى والله انك  
جواب الشرط والشرط والجواب دال على جواب القسم وسادسده واما اذا تقدم  
لو او لولا على القسم فالواجب الاعاء القسم لان جوابها لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا  
يصح ان يكون جملة فسمية فتقول لو حصى والله لا اكرمك ولولا زيد والله لا اكرمك  
وان توسط اي القسم قوله تقدم الشرط فذكرنا قوله او غيره على طالب خبر  
كالبتداء بلا ساس او مع التباس جاز ان يصرف القسم وان لم يصرى على الشرط  
او ما حصرته فان تقدم مع الاعاء فتوا واما ان اسى انك العا القسم  
تقدم على الشرط وجواز اعتباره لتقدم المبتداء عليه فالجملة الشرطية مع الجواب  
المبتداء والقسم لكونها في زبد والله يقول مع الاعاء واما والله ان  
اسى لا اكرمك فحقه نظر الى تقدمه على الشرط وجعل الجملة القسمية مع جواب  
خبر المبتداء فهو كقولك زيد والله يقول ويذكرنا على ما تقدم من انه لا يصح  
قد علمي مع امكان الاعاء اذا كان هناك لجواب طالب آخر وان ما خرج من الشرط  
الاعاء فتوا ما ان اسى والله انك العا لتقدم طالب الجواب عليه واما المبتداء  
والشرط وتقول مع الاعاء ان اسى فوالله لا اكرمك الجملة القسمية مع جواب  
جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتداء واما الوسط القسم تقدم على الشرط  
اعى طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لاسر تقدم على القسم ولا ما حصرته فان كان  
الخبر جملة جاز ان يصرف القسم وان لم يصرى والله لا اكرمك واما والله اقوم وان كان  
الخبر مفردا وجب الاعاء القسم لاسم الاعاء لان جواب القسم لا يكون الا جملة  
وذلك نحو والله قائم على هذا اطلاق قوله وان توسط مقدم على الشرط







الشرط الثاني فانه كقولنا فان عرفت بعد ما ان والى معنى من ما فقولنا لا لعل  
فمنه فمعرفة الله ان المعنى لا يملك فالى الشرطين لفظا او لهما معنى ومثله ان  
طلب ان يدرب رحمى ان يدرب قال بهم رحم وكذا ان كان اكثر من  
شرطين نحو ان سالت ان المعنى ان دخلت الدار اعطك اى ان دخلت الدار  
فان المعنى فان سالت اعطك فقولنا فان سالت اعطك فقولنا فان سالت  
مع الجواب فان المعنى فقولنا فان المعنى مع جواب ان دخلت  
وعلى هذا فحق ان كان اكثر فوله واما للتفصيل والرمح حذف فعلها  
وعوض عنها ومن فانه حرر ما في خبره مطلقا وقيل هو معمول المحذوف  
مثل ما يوم الجمعة فمطلق وقيل ان كان حار التقديم فمن الاول والآخر  
الذي علم ان اما موضوعه لغتين لتفصيل محمل نحو قولك مولانا فضلا  
اما زيد ففقيه واما عمر فمعلم واما سر كذا الى آخره لقصد ولا سلاط  
لشي اى ان ما بعد ما لم يترك الحكم من معنى فمحل ان فيه معنى الشرط  
معنى الشرط ايضا كما هو مستلزام لشي لشي اى استلزام الشرط لغيره كما ذكرنا  
في الظروف المندسة المعنى الثاني اى الاستلزام لها في جميع مواقع استعمالها  
بخلاف معنى التفصيل وانما قد حذر عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا  
في جميع مواقعها لزم ذكر المتعدد بعد ما وحمل قوله تعالى والرايحون من العلم  
بعد قوله ان الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الرايحون وهذا ان كان محملا  
في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد ففقيه ثم مدح وعي  
المرام التفصيل فيها واما ان معنى الشرط فيها ما ان يقول اى حرف  
ان وجب حذفها شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل  
للتفصيل ولا معنى كمر ما كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمر فمعلم  
فقدى الى الاستقبال لهذا ايضا وحذف ذلك وجوبا لخصوص معنى  
وذلك اهم اراد وان يفهم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام  
الشرط الذي هو الحكم في جميع الكلام لفسر لذلك لذلك ان اصل  
زيد ففقيه اما كس من كس فزيد ففقيه فم معنى ان كس اى ان يقع في الدلالة  
يقع قيام زيد ففقيه احرار ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه  
لازما لو وقع شي في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شي  
فيها فم لا كان العوض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط  
والجواب لزم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اى كس

سوى واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم ولى العار من السدا  
والخبر لان اقا السدا بعد ما لازم لما قبلها فحصل عوضك الكلي وهو  
لزم القيام لزيد ففقيه العوض جاز ووقع العار في غير موقعها فقد حصل  
من حذف الشرط واقامه حر الجراء موقفا من مقصود ان سالت احدى  
الكلام محذوف الشرط لكثرة الاستعمال والثاني قيام ما هو ملزوم حقيقة في قصد المتكلم  
الملزوم في ظاهره معنى الشرط وحصل ايضا من قيام حر الجراء موضع الشرط وهو  
المتعارف من سالت من محل حر الجراء لشي اخر الا ترى ان خبر المتعارف بعد  
لولا بعد القسم فم حذف وجوبا لامع سد جواب القسم منه وحمل ايضا على  
العار موقفا للكلام كما هو متعارف ولو لم تقدم حر الجراء او كانت فارسية في اول  
وكذا اذا تقدم على الفارس جارا الجراء المفعول به او الفرف نحو انا اليتم فلا يهر  
واما يوم الجمعة واما دايب اذا قدمت اياها ملزومان حكم والمعنى والمعنى عدم  
الغهر شفي ان يكون لازما للينيم واما في لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من محمولا  
الجاء كالحال نحو انا مجردا واما فاربك الحر والمفعول المطلق نحو انا ضرب الابر  
وان فاربك والمفعول له نحو انا ديا فان فاربك فلا سكر على بعد فاربك  
فيما قبلها وان كان ذلك فتشقا في غير هذا الموضع لان تقديم المفعولات المذكورة  
لاجل الاعراض المهمة المذكورة ولا نقول مثلا ان سالت زيدا فانا ضارب على ان  
مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شي من الاعراض ثم انه يجوز التقديم  
المذكورة وان كان هناك مانع اخر من التقديم غير العار نحو قولك ايا يوم الجمعة  
فان زيد سار وكذا نحو انا زيد انا ضارب ولا تقدم من حر الجراء سالت  
لانك لا تجاوز قدر الضرورة فلا نقول اما زيد طامك فلا تاكل وقد يقع كلامه  
مع الشرط الجراء مقام الشرط كقولنا من جمل الجراء حر انا مقام شرطها كقولنا  
تعالى فان كان من المؤمنين فزوج وزحان وجنة اى اما كس من كس ففقيه ففقيه ففقيه  
من المؤمنين فله زوج وزحان وقوله فزوج وزحان جواب انا سالت به عن جوار  
ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز ان سالت اكرامك بالحرم  
اكرامك ففقيه وحب انا ان سالت اكرامك مع اكرامك بالحرم كقولنا  
من نحو ان سالت اكرامك ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه  
اما كس من كس ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه ففقيه  
وان كان فعلا مضارعا فلم يحرم ما زيد لم لا ما وجب حذف شرطها فم محمل  
فتح ان اجل في الجراء الذي هو بعد مسان الشرط الا ترى انه اذا حذف الجراء



في نحو ان اسنى فالاصل ان لا يعمل الاداه في الشرط والجزاء لعدم لزوم  
الشرط منها واما كما ذكرنا معنى ان واما تفسيره بوجوبه لقولهم اما زيد فنطلق بهما  
من شي فزيد مطلق فليس لان اما بمعنى هما وكيف وهذه حرف ومما اسم بل  
الى المعنى المحب لان معنى ما كن من شي فزيد مطلق ان كان شي فزيد مطلق اي هو  
مطلق البنية يجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان شرطية ضمنا اليها ما عند  
شرطها على ما نسب من مذهبهم في اما انت مطلقا انطلقت ولا تحذف العالي  
جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما العدد ولا حدود لذكركم او مع قول محمد  
يدل عليه محكمه كقوله تعالى فاما الذين كفروا فلنم كن اياهم اي فيقال لهم  
الم يكن ولا يقع بين ما والقار جمله ما نه مسله نحو اما زيد قائم فعرو كذا لان  
الواقع بينهما كما تقدم جز الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد  
القار فلا يكون جمله ما نه مسله واعلم انه قد بان بعد اما ما مكرر ذكر بعد  
فانها وذلك اما مصدر مكرر ضمنا لان مكرر بعد القار ما اسوس ذلك المصدر  
نحو اما سمما قسم واما علما عالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة  
لعره لك واما ابوك فلا انا لك واما العبد قد وعد واما زيد فقد قام  
زيد فالمنكر من المصدر والوصف محب عند المجازين نصبها ونحو ذلك  
بنو قيسم لا الى حد الوجوب والمعرف من المصدر محب رفعه عند بني قيسم على  
طاس لفظ بوجوبه والادلى اتمم محرون الرفع والنصب فيه كما يجي واما المجاز  
فانهم محرون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع  
خلاف واما غير المصدر والوصف موقوف عند الجميع موقفا كان او متكرا  
الاما سيجي فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند العرب  
واما النصب فان بوجوبه ذكر ان ذلك في المصدر موقفا كان او متكرا على انه  
مفعول له عند المجازين فقال سراج كلامه ذلك لانه راسم مصون المعوقه  
المتكره فلا يصلح للمال فيبقى مفعولا له فعني ما سمما قسمين هما مكرر مد لا حل  
نوسم من وكذا المعروف نحو اما العلم فاعلم اي مما ذكر زيد لاجل العالم فهو عالم  
قال بوجوبه ونصب سمنكر عند بني قيسم على الحال قال لا اتمم لما مكرر واما  
المصدر الا الرفع علما ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف  
قبله كما تقول في نحو اما علما فاعلم ان التقدير بهما مكرر زيدا علما فهو عالم  
المذكور بعده اي عالم في مثالنا فيكون حالا موكده قال بوجوبه اما ان رفع في  
المصدر فعلى انه مبتدأ والعامل فيه محذوف فعني اما العلم فاعلم اي عالم

كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه اقول والدليل  
على انه يجوز عند بني قيسم نصب معرف المصدر اتمم جوزه اعلى على عنهم سويه العلم  
فعا لم يرد نصب العلم اي فموا علم زيدا العلم كذا انفي ان يجوز عند سمن اما الصرب  
فصار لك اي اما صارب الناس فيكون نصب المصدر المعروف على ان يرفع مطلق  
لما بعد القار واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد السمن  
المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني قيسم واد قول كون المصدر منصوبا  
مفعولا له لا دليل عليه ولو كان كذا الجاز اما السمن قسمين واما العلم فاعلم والاد  
ان يقال المنصوب عند بني قيسم والمجازين في النصفه على انه حال مما بعد القار  
وفي المصدر المعروف على انه مطلق لما بعد القار وفي المصدر المعروف على انه  
مفعول مطلق لما بعد القار وفي المصدر المنكر على انه حال ومفعول مطلق لما  
بعد القار واما المرفوع فعلى انه مبتدأ ما بعد القار خبره بلا مصدر ضمير كل  
ذلك عند العربيين وكشف القناع ان لقول ان مثل هذا الكلام انما قال  
ادعي شخص موت الاشياء ودعي له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوي  
او دفع كما لقول مثلا اما سمن واما عالم فمفعول السامع اما سمما قسمين  
واما علما فاعلم فهذا حال لان المعنى اما اذك سمما وادعي ذلك  
في الحقيقة كذا لك كما قال اذك سممونا فكن موقفا واذ كنت عالم فاعلم فاعلم  
لا متلك واذ كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا على حسن  
النابلات اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حصه فالحال على هذا  
ما بعد القار والمصدر ان يكن شي فانت عالم علما اي انت عالم حصه  
حين كنت عالما صورة وفي رى العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال  
ايضا على هذا الوجه او بجعله مفعولا مطلقا على ان معنى ان سمما قسمين ان يكن  
فلا سمن فيه سمننا واما المصدر المعروف فمفعول مطلق لا يرفع ما بعد القار فعني  
اما العلم فاعلم اما يكن شي فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كسف لعلم  
القار فيما قبلها في نحو اما سمما فانت سمن او اذك سمن فقد مر انه  
المذكور واما الرفع نحو اما السمن قسمين واما العلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم  
الابتداء معنى الخبر لان التقدير اما السمن فانت ما سمه وسمن وعالم في  
مثله خبر مبتدأ محذوف اي سمن وزيد عالم ومعنى سمن وعالم وعالم  
سمن وعالم ذو سمن وذو علم فهو كذا نظام القام مقام المفعول لا اري  
لشوا موت شي وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبد قد وعد



اي فانت صاحبهم ولم نقله وسم لان دولابنا ف الى مفرود كذا  
المرفوع نحو اما العالم فاعلم اي فانت عالم اي فانت هو واما نحو العالم  
فلا علم واما العالم فاعلم فاعلم لا علم ولا علم كالضمير الراجح الى البند  
و قولك اما العلم فاعلم اي لك شي منه واما العالم فليست بعالم اي ليست  
وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالطر السادس المضروب لم يطرد  
ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب البنداء نحو زيد ضرب زيد لا سم لما  
غرد المسدود والخبر منها على حالها وسط الفاء بينهما كما ينبغي لبيان  
او خبر واما غير المصدر والمضارع واما العبد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع  
في جميع اللغات مع ما كان اوله وروي بوش عن بعض العرب لصحة  
يبويه في حقه فليقله قال ومع ذلك لا يجوز هذا التقب الضيف في المرفوع  
الا اذا كان غير مجس في موضع الحال كما في الجاء المسدود واما اذا اردت  
بالعبد عسدا معس فلا يجوز فيه الا ان رفع كما في قولك اما العسرة  
فلا ترفع لك واما ابوك فلا االك قول اما الحمل على الحال في ضمير الضيف  
ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لا بعد الفاء لان معنى ذو عبيد اي ملكهم  
وذلك كما روي الكاسي ما فرسا فانما اخضعهم اي فانما اعلمهم بالفصل فليقل  
اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اي اما كونه عالما في مثل الخبر  
ما بعد الفاء وكذا قوله اما ان لا يكون عالما فهو عالم اي اما عدم كونه  
عالما فليس بمحصل وقال يسيويه ان يكون زائده كما في قوله تعالى  
لما يعلم اهل الكتاب وفي الصور التي ذكرها حط كسر للحاء وهذا الذي  
ذكره ارب عندي وقد عرفت انما كثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وريك  
فكبر و ثيابك فطهر والجزءا مجرد هذا فليقله وقوه وبذلك فليقله واد  
لقد ذلك اذا كان بعد الفاء امر او نيا واما قبلها منصوبا به او  
فلا يقال زيد ضربت ولا زيد اخضرت بتقدير اما واما قولك زيد فوجد  
فيه واما قوله وقام له كعب فافح فاسم وقد ذكرنا في باب البنداء ان  
على كلامه عن يسيويه في زيادة الفاء عند الاخفش واما جاز تقدير  
ما بعد المذكور لان الامر لا يرام الفصل لفا عله والنهاي لا يرام ترك الفصل  
لفا عله قياسا لرام الفصل او تركه للمفعول وذلك بان تقدير ما قبل المسدود  
و دخل فاء في على الامر والنهاي فان ما قبل فاء اما لم يرد ما بعد كما ذكرنا  
واما قوله واذ لم يمتدوا به فيقولون وقوله تعالى فاذا اعزتموهم

الا الله قاو واد قوله واذ لم يمتدوا به فيقولون وقوله واذ لم يمتدوا به فيقولون  
الطرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر يسيويه في نحو قولهم زيد حين لقينه واما كونه  
على امر في الجواز من ذلك في اذ مطرد على امر في الظروف المسدود ونحو ان  
يكون قوله واذ اعزتموهم وما بعده من وقوله واذ لم يمتدوا به فيقولون  
سحاب والجزءا مجراي ما اخرجه اما واما جاز استعمال المستقبل الذي  
يقولون وقاودا واد فاقبوا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يمتدوا واذ  
اعزتموهم واذ لم يمتدوا وان كان وفيه الفعل المستقبل في الزمن الماضي  
محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فنطلق من العرض المعنوي اي قصد الملازمة حتى  
كان هذه الافعال السعيلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها  
كل ذلك بقصد الباء لقوله وسم مفعول لما في خبرها اي من اما واما الفاء  
مفعول لما في خبر الفاء اي لما بعد ما وليس ذلك مطلق عند المص لان المسدود  
في نحو اما زيد فقامم خرج عنه اذا علم فيه البنداء عنده وكذا اداه خارج  
الشرط مع الشرط في نحو قوله اما ان كان من المقربين حارجه عند قوله مطلقا  
اي سوارا كانا بعد الفاء شي يجب له صدر الكلام كان واما الفاء في نحو اما  
يوم الجمعة فانك مسافرا ولم يكن ذلك للعرض المذكور وهذا مذموب  
احاراه المص وقال بعضهم مفعول المحذوف مطلقا اي سوارا كان بعد  
العاسي منع من على ما بعد الفاء فيما قبلها فاما زيد فقامم عنده بتقدير اما  
ذكر زيد فقامم واما يوم الجمعة فمطلق اي اما ذكرت يوم الجمعة وليس  
سوي اذ لو كان كذلك لجاز التقب في نحو اما زيد فقامم على تقدير اما ذكرت  
زيد فقامم ولا يجوز اتفاقا و لجاز الرفع احاراه في نحو اما يوم الجمعة  
قامم ولا يجوز الابدان بل بعد اي قائم فيه واما اربك سولا هذا المذهب  
نظرا الى ان بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا الفصل منها البنداء والخبر  
بالفاء في نحو اما زيد فقامم ولم يسموا ان العدم في مثل هذا المقام  
لا غرض من المذكورة وذهب المارني الى ان لم يكن بعد الفاء  
بصدر كان وما مع اخر من عمل العامل فيما قبله لان العامل مفعول  
قبل موصوفه نحو اما زيد فانما جل مناربه او كون المفعول مسرا د عا له  
اسم ما نحو اما درم فمقدري عشره او كون العامل مع نون التوكيد  
نحو اما زيد فلان من او مثله نحو اما القيص فان ليس خبرك فان لم يكن  
احدا فاعلم لما بعد الفاء وان كان بعد الفاء احد هذه المواضع



فالفاعل هو المقدر وهو معنى قوله والافعال الثاني وليس ايضا بشئ لانه اذا  
جاز التقديم للعرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاعل فلا بأس بجواز  
ما ليس واكثر لان العرض مضمون في تحصيله الفاعل ما ليس فاعدا والذليل على  
ذلك اشتغال النصب في نحو ما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع  
تقدير ما صوب نحو ذكرت وغيره لان حرف قد يدل اليهم الاول في  
قال راب رجلا اما اذا التمس عارضا فصحي واما ما ليس في محله **فصل**  
الردع كذا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر لقول شخص فلا سفلت  
كلارد عا لك اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطلاب كقوله تعالى  
رب ارجعون لعلي عمل صالح فيما تركت كذا وقد يكون كلاما من كلام الحكم  
ما قبلها وذلك اذا اخرج غيره بشئ منكر فذكر عقبيه كلاما لانه لا يكون منكر لقوله  
تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكنوا الههم عوا كذا وقد يكون كلاما بمعنى حقا  
كقوله كذا والقرء كذا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما  
في الآية وان لا يجاب به كقوله تعالى كذا بل لا تجوز العاجلة وكذا اذا  
بلغت الراقي وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر اليها قبلها وقد جعل  
كما في قوله تعالى ثم يطعم ان اريد كذا ان كان لا ياتا عندها واذا كان معنى  
حقا لا يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعد ما وكان الفعل الذي  
من تمام محذوف ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام  
ما بعد ما وكان الفعل الذي من تمام محذوف لان الحرف لا يعمل  
اي كذا لا يعمل او ليس الامر كذلك واذا كانت معنى حقا جاز ان يقال  
انها اسم عمل تكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك  
المخاطب بما هو له محصا لصدده لكن الحاجة صكوا بحرفيتها اذا كانت معنى  
حقا ايضا لا فيجوز ان المقصود بمحصول الجملة المقصود بان فاعله  
ذلك عن طريقه **فصل** تارة الثانية الساكنة على ما في نيت السند  
فان كان ظاهرا غير حقيقي فحرفه اما الحاق علامة السند والمحمول فيجب علم  
انه اذا جاز الحاقه في نيت السند مع ان الموثق هو السند الذي  
السند لا اتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في كونه في الاستدلال  
ويتم لفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل  
جزءا من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت ليلتي الى اربع مخرجات  
فيما هو كالمركب الواحد الا ان رى الى نوع الفاعل من الفعل واخره في نحو

عربان ونفرون ولصريح فاعل الفعل لا اجل ثابت فاعله مثل ثنية الفاعل  
ان ثبت فاعله لا اجل ثمة لاجل تكرار الفعل مرتين واكثر لقول الجاحج احرس احرس  
عصا اي اضرب احرب وقوله رب ارجعون اي ارجعي ارجعي ارجعي ويده  
البار ساكنة بخلاف الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء  
فمنه من دل الامر لسكون يده على سائر ما لو لمعه لانها كالحرف لا خير بلغة  
وحركة تلك على عراب ما ليسه دليل كونها كلاما كالكلمة دوران الاعراب عليها  
في نحو قائم ولعل الاسم في الوقف ما بخلاف الفعلية اذ العا لم يرف  
وسوالمعرب اولى ويكون اصل البناء الفعلية هو السكون لم يرد اللام المحذوف  
للساكنين في رسا وعرا لان الساكن وان تحرك لا اجل الالف التي بعد ما وهي  
الحركة كالحركة باعتبار ما كاللازمة لان اصل البناء السكون فالحركة  
عليها كالحركة بخلاف حركة اللام في لم يحاها ولم يحاها وخافا وخافا  
وتخافا وتخافا ومعنى وقول فان عين الفعل في يده لم يحذف لان  
لام المضارع ليس اصل حتى اذا تحرك لعرض قلنا الحركة كالحركة كما قلنا في  
الساكنة الفعلية بل اصل تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في  
المضرب كما بينا فاعل لام لم يحاها وخافا ولم يقولوا قولنا هو الحركة وهي  
متحركة كالحركة كاللازمة لان هذه الحركة لا اجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو  
جزء الكلمة بخلاف نحو لم تحف الله وخف الله ولم يحسب السوب ومع السوب  
ولم يحسب الحنوقل الحنوقل لان الهم وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الا  
عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة لثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في حو  
واختين وان تحركت الواو والباء لان اصلهما من الحرفين السكون كالساكنة  
وجاءت لثنية ضعيفة بعد اد حركة الاء لكون الالف كالحركة في الواو  
وعرا ولا يعمل رباب المرأة لان الحركة لا اجل كلمة منفصلة ليست كجزء  
قبلها اذا التمس لم يست في الاتصال كالضمير فاعله اما الحاق علامة السند  
والجمعين فضيف معنى نحو قاما اخواك وقاموا اخوك ومن اخواك فيكون  
الالف والواو والنون مثل الاء حروف ملزمة لان الامر ان الفاعل  
منه او مجموع ولا يكون اسما الضمير لليلزم تقدم الضمير على يعود اليه  
من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وده عندا في باب القناع وكذا  
حرفا لا ضميرا جاز استعمال الواو في غير العفلاء نحو الكلو في البراغث قيل  
انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقل وجاز استعمال النون



في الرجال لقوله بصير السلطان اماره ويجوز ان يريد بالاقارب النسبة هذا ما قاله  
الخفا ولا منع من جعل هذه الحروف ضاروا ابدال الطاء منها واما الفاء  
في مثل هذا الابدال كما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجمله خبر المبتدأ المؤخر  
والوصف كون الخبر مما قول **الفتون** نون ساكنه مع حركة الاء حلالا كبد  
الفعل وهو يمتنع والتكثير والعوض والمقابله والترنم ويحذف من العلم  
موصوفا بـ **بن** مضافا الى علم قوله نون ساكنه مدخل فيه نون من ولد ولم  
قوله مع اخره الا حرج اثنائها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنه  
ان ان لا نونها لا مع حركة او اخرها ان مع حركة اخرها وقد استبعد  
ان الفتون بعد الحركة واما اطلاق قوله حركة الاخر ولم يقبل اخر الا لم  
يشتمل فتون الترنم في الفعل نحو قوله وفي ان احب لده اصاح قوله  
لا ساكنه الفعل حرج نحو نون ال كبد الحقيقة واما لم يشتمل للفتون في اليكابه  
في الرفع والجر صورة لان الكسبه منه على الوقف والسكون لسطح في الوقف  
رفعا وجر او قد ذكرنا اقسام الفتون في اول الكتاب قوله ويحذف من  
العلم الموصوف بن مضافا الى علم نحو جاني زيد من عمرو وذلك ككثرة  
استعمال ابن بين العليين واصفا فطلب التحقيق لفظا يحذف الفتون من  
موصوفه خطا يحذف الفاء وذلك في قولك هذا فلان بن فلان  
لان كسبه عن العلم وكذا طاهر بن طاهر بن ماسي ودخل ابن صل لانه  
مصرعه عن المعروف على اجراءه مجرى العلم وان كان مدخل فيه كل من كان  
بهذه الصفة وان لم يكن من علمين نحو جاني كزيم بن كزيم او زيد بن احسان  
لم يحذف الفتون لفظا ولا الالف خطا لانه استعماله ايضا كذلك مع  
ان الفتون انما حذفت في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد **الذي**  
علامه التمام وليست هذه الالف موجودة في المبتدأ مع خبره وحكمه  
حكم ابن وفي الموصوف مست وجان كما مر في باب النداء وحذفها في  
نحو قوله وخاتم الطائفة اب المامى وقوله فالعلمه غير مستعمل ولان  
انه الاقل ما مر **الذي** في النذر وذل مواعيد **احد الله** قوله  
نون التاكيد حقيقة ساله ومنددة مفتوحة مع غير الالف محض العمل  
في الامر والتهي والاستفهام والتهنئ والعرض والقسم وحذف في النفي و  
اربع في سب القسم وكرب في الماضين وما قبلها مع ضمير كذا كرس مضموم  
ومع الميم كسور وفيما عداه مفتوح والقول في التثنية وجمع الموصوف

اخران واهريان ولان علمها الحقيقة خلافا ليويس وسما في غيرهما مع الضمير  
كالمتفصل وان لم يكن فكالتفصل ومن ثم قيل بل رسن ورسن ورسن  
واعرن والمخفف محذوف لساكنين وفي الوقف مردا محذوف المفتوح ما قبلها  
لعل لفظا ما حرك المشددة بالفتح لعلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الفاء  
واللف الفصل نحو اضربان واضربان سبها بنون الاعراب التي في الفاعل  
فانها كسرت بعد الالف نحو اضربان وكذا التون في اسم المثنى نحو الزيدان قوله  
بالسجل لم يدخل في الحال والماضى لما مر في باب المضارع ودخولها في  
الاعراب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والتهي والاستفهام والتهنئ  
والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا يدخل الالف لان مدخل على  
الفعل بدل على التاكيد ايضا كلام القسم نحو وان لا تضرس وما المردة نحو  
اما لفظ يكون ذلك للاول لوطه لدخول نون التاكيد واما انا ثم لطلب  
على فرض طلب وجود الفعل او عدمه كالامر والتهي والتخصيص والعوض و  
والتهنئ والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعل ولا تفعلين  
لفعل ولا تفعلن ولعلك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام  
اسميتها كانت او حرقية قال افعلكه مدح وصلوكم مكنن والطريقى لفظ  
قال واصل على رضى ودرهطك مباح مسا عسا حى رى كيف لفعلا والخير  
نحو انك لا تفعل ولا تفعلن وكذا اكل اداه شرط جار بعد ما الزايدة سواء  
جاز حذفها كما في اما تفعلن ومما تفعلن واهم بالفعل واما لفظ واما لفظ  
اكن او كانت لازمه لكلمة الشرط كادما وحما وقد دخل نون التاكيد احارا  
في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخوله فيه نحو قوله فيها ساسه  
زاره لفظك ومما سار منه زاره بمنها وقوله سيم ساس الحر الى في امرى حد  
مايك المر سعا لكنها اقل من دخولها في الشرط فور ما دخلت في الشرط كلامهم  
ما نحو ان تفعلن افعل قال من معك فليس باب ابد وقيل سى صلب سيات  
ويجى التون ايضا بعد الافعال المستقبلية التي هي او سى بالمرردة في غير الشرط  
احارا لكن قليلا نحو محمد ما سلعن ولعن ما ارادى اى الحقن الذي اراد  
فك وما لم يحده لعرب لمن يطلب امر لا ساله الا معصه ومن عصه سيعن  
سكر ما لعرب ما كان له اصل اماره بدل على كون شئ آخر ولما لعوس وكما لعوس  
وانما كان دخولها مع ما الى في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرطية لسيه  
في الحرم وعدم السوء واما قوله رما اوصت في علم رضى نولى سبالا نصرة



واما حسن لان ما ردت في ربح ورفض في خربا وهي المتون بعد المنفى بلا اذا كان  
لا متصلة بالمنفى قياسا عند ابن حنبل لانها اذن لسه التي واستشهد بقوله تعالى  
والقوافل لا تصيب الذين وقيل ان لافي الاله للثني وقد يحكى مع لافي في  
منفصلة نحو لافي الدار لغير زيد وعند ابن علي لا يحكى بعد النفي احراز الرد  
عن معنى الطلب ومجده من الموكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم سها  
لها بلا النفي من جهة الجزم قال بحسب الجاهل ما لم يعلم سها على كرسه معمار ما  
لحسب المضارع حاله من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة ان يفعل  
فعل ويدخل اسم الفاعل على مضارع السها له بالمضارع قال ارباب ان  
الطود امر حلا وملك الرد او افاضل حصود اليهود او قال ارباب سوي  
عليكم حصصا اما هرون بعد ما السوا وهذا كما سها في دخول نون التوقا  
في قوله وليس حاملي الا ان حال ثم ان التون يلزم من يده المواضع المذكورة  
المضارع المقسم عليه مسما نحو والله لا اؤمن بشرط ان لا يتعلق به حارسا  
لقوله تعالى وليس ينظر او قلتم لا لانه تخشرون وقوله لعلم لي ان متى اوسع  
سار عند المصنفين كما ذكرت واكثره خوفا في الامر والنهي والاستفهام ومن  
اما عند الزجاج في لار مع اما خلافا لغيره قال فاما رسي ولي له فان  
الحادث ادرى سادرك التون معها حد غير محذوف وان كان الاكرا  
قوله وما قبلها مع ضمير المذكور في مضموم لان ضمير المذكور هو الواو واما  
ان ينغم ما قبلها كما تصروا واغروا او طبع كما حوا او ارسوا فالمضموم قبلها  
محذوف او الصلح بها نون التاكيد لتساكن في كلمتين وادلهما مد وال  
كانت التثنية الاتصال وعدم الاستقلال بالجزء من الاول الى الا انها على كل  
حال كلمتان والصلح حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل اذا  
حذف وهي ضمير ما قبلها قال سيبويه لو قالوا اضر تون واضرب من كما قيل  
لم يكن خارجا عن القياس كمود التوب وددى والمفتوح ما قبلها محرك  
للتساكنين بالضم واما محذوف لانها ليست مد كما يحكى في التصريف في  
التقاء ال كس واما لم يمس ولم يمس احراز لما قبل نون التاكيد في  
جمع المذكور في جميع الانواع اخرى واحدا بالبرام القيمة قوله ومع المطلبه  
مكسرة لان ضمير المطلب ما فان قبلها مكسورا كما حركى واعرى وارى محذوف  
لان لتساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت المكسرة  
وارصن احراز لما قبل التون في الحاطة في جميع الانواع مجرى واحدات

ان الكسر لتساكنين هو الاصل في قال ابن مالك حذف ما الضمير بعد الفتح لانه  
ارصن في ارضي قوله وفيما حده مفتوح اي فيما عدا المذكورة وما حده الواو  
المذكور نحو ارضن واغزون وارمين واخيشن والمسي نحو ارضن وجميع التون  
نحو ارضن وليس ما قبلها في المثني وجمع المون مفتوحا بل هو الف على قبل الواو  
فيحذف لعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكور على فليس كالفعل مع  
التون وماه على الفتح عند الجمهور لكون التون كجزء الكلمة وانما ردت للتاكيد  
المحذوف في الحزم او لوقوف الجارى في نحو لعمرون واغزون ولرمن وارمين  
واحسن لان حذفها كان للجزم ولوقوف الجارى مجراه ومع قصد السا على  
الفتح للركب لا حرم ولا وقف وهذا الذي ذكرناه من كونه سها على الفتح  
مذهب سيبويه والمبرد والى على وقال الزجاج والسراني بل الحركة لتساكنين  
معها كان الفعل او مبتدأ لانه يحاق التون بعد الفعل عن سها الاسم فناد الى  
اصل من البناء والاصل في البناء السكون فلزم بحركة لتساكنين فحرك بالفتح  
محركه كالحركة اللازمة لكون اللام محركة في الاصل الى المضارع وكون التون محذوف  
الكلمة لانه لانه نفس الفعل لا بالضمير كما في احصون واحسن بخلاف القول  
في ارضن الرجل فلكونهما كاللارم رد العين المحذوف لتساكنين في دوى ولم يرد  
في فم التبدل هذا كله على مذهب الجمهور والادامس الى ما بالاصل به التون اما  
على مذهب من قال بالفعل ان على ما كان عليه قبل دخول التون من الاعراب  
او البناء فانه نقول انما رد اللام وفتح في انما قص نحو اعدون وارمين او لم  
رد لعل اعرن وارمين بالضم ارضن لكسر وكان طلسن الاول جمع المذكور  
وبالتالي الواحد المون فتفتح ما قبل التون في كل واحد مذكور صحيحه ومبطله  
رد اللام في ارضن واحسن فلفظ الباب فقط اذ لم يكن طلسن به شي آخر  
هذا ولعله على حكي عنهم الفراء حذف الياء التي هي ملام في الواحد المذكور لغيره  
الكسر والفتح في المعرب والمثني نحو ارضن زيد وارمين ماريه والحسن به  
واحسن بازيد وعليه قوله اذا قال قطي قلت بالله فحذف عنى والى  
احصا واما لم يحذف الالف في ارضن وان النفي في جميع ما حذفوا الواو  
في ارضن خوف اللبس بالواحد لان التون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا  
فلو حذف الالف لا تفتحت التون مع ان الالف اخف من الواو والياء  
وايضا المدية اكثر منه في الواو والياء والمد قائم مقام الحركة والتون بعض  
الكلمة فصا ارضن كالصالحين واما الالف في ارضن فلم يحذف لانه



للفصل من التونات فلو حذف حصل الوقوع فيها منه واما حذف النون الذي  
علاوة الرفع في الالة الحقة فلان الفعل صار سدا عند الجهور وعند غيرهم  
التونات قوله ولاه علم الحقة لانه لا محل للحقة المسمى وجمع الموت لا يلزم  
الساكن على غير هذه واما مع المتعلق فلان النون المدغمه وان كانت ساكنة  
كالهوك لا ترفع اللسان بها وبالحرارة ارتفاعه واحده فمما حرك واحد  
والاخر عند سبويه ايضا لما قرب في نحو اضربا في نون الوقاية واضربا لسان  
وان كان روال البقار الساكنين للمتنوع بالادغام في نون الوقاية ونون  
لان نون الوقاية ونون نفعان لسانا رسن واما بونس والكوفون فيوزوا  
الحاق الحصة بالمسمى وجمع الموت فبعد ذلك اما ان نفي النون عندهم ساكنة  
موالودي عن بونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المدة كقراءة نافع  
جياي وقراءة لبي عمرو والاني وقولهم لمب حلقها الطمان ولا شك ان  
كل ما اوردوا في مقام الشذوذ فلا يجوز الالباس عليه واما ان محركا للسان  
دعاه محل قوله تعالى ولا تعان تخفف النون واعلم ان كلاما من المعصية  
عند سبويه اصل راسها وعند الكوفيين اصل الحقة قوله وسماي  
غير ما اى التونات في غير المثني وجمع المثنى مع الضمير البارز وموالواو  
قوله كالمفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني كبح ان يعامل اخر الفعل مع النون  
معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والاراد تحريكها ضمنا وكسرا وعنه  
من هذا الكلام ما ان لا فعال المتعلق الاخر عند الحاق النون بها وقد لما جازم  
جميعا في ضم النون لتمام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثني وجمع المثنى  
ما ذكره مع غيرهما على ضرب من انما مع ضمير بارز وسوسان جمع المذكور نحو اعدوا  
وارموا واخشوا والواحد الموت كجوري واعرى وارمى واحسى واما مع  
ضمير سر وموالي احد المذكور نحو اعدوا وادم واحس فان النون مع الضمير البارز  
كالكلمة المنفصلة تقول اعدوا وحذف الواو كما حذفها مع الكلمة المنفصلة  
نحو اعدوا وكفار وارمى بالعرض وكذا اعدوا وارمى بالعرض كحذف النون  
حذفت في اعوى اعسى رعى العرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو جوس  
كما ضمها مع المنفصلة واحسوا الرجل ويكسر اللام المفتوح ما قبلها كما كسر  
المنفصلة تقول احس كاحس الرجل قوله وان لم يكن بارز وموالي الواحد  
نحو اعدوا وادم واحس فان النون كالكلمة المنفصلة ولعمري ما الالف تقول  
اغزول وارمى واخشى رد اللامات وفجها كما قلت اغزوا وارميا

واحسا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير  
ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالفصل المتصل بهذا زبدة كلامه وورد عليه ان  
لن سوا الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضى متصلان ايضا و  
لاشب اللام معهما كما سبها مع الالف فليس قوله اذن فكما اتصل على الالف  
والياء يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل  
لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في احس وارمى واغزولم  
ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضى الامر ولم تحذف كما في ارض  
الرجل وارمى العرض وكل على الرجل مكررا في الجول عليه في مطردة في الجول  
فما فائدة الحذف والاحتفاظ بالثني على الشيء اذا لم يكن الجول في سوس العلة فيه  
كالجول عليه بل ساهبه من وجه فليحذف لاجل تلك المشابهة وان لم يمسح العلة  
في الجول كحل على ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في العلة المعصية ليرفع  
والنصب كما كانت في المتعدي قوله والخفة تحذف للساكنين وذلك لان الالف  
ساكن بعد ما كونه لا يسن المعصية عليك ان ركع يوما والذهب قد رفته حلالها  
من العوس لان العوس لازم للاسم المتكسر في الوصل اذا تجرد عن مانع وموالي  
واللام خلاف النون الحقة فانها قد ترك بلاناع وايضا ينبغي ان يكون النون  
اللاحقة للاسم فصل على الاله حقة للفعل فالعوس تحذف من اس واسم الشرط الذي  
قياسا وفي غيره للضرورة كقوله وفانم الطال ونام المائي والنون الحقة تحذف  
للساكنين مطلقا وقال سبويه عن بونس انه اذا جاز بعد النون الحقة في ارضوا  
واقرمان ساكنين لم يمتز مفتوحة نحو ارضوا بالرجل وارضوا بالرجل قال  
لوجوز الحاق الحصة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما حذف الالف في قوله  
المذكر والموت وجمع المذكر فقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واما في  
على فعل في اخره نون خفيفة فكيفها حكم العوس اعني به لعل المفتوح ما قبلها  
الالف نحو ارضوا في ارضين قال سبويه وقياسه منجيب بونس في ارضوا وارضوا  
ان لعل النون الحقة القا فيها المدة الطويلة في العين وقال الرجل  
لومدت الالف وطال مد ما رادت على الالف لاني حرف لا كمر ولا نوني  
بعد ما ينشأ قال سبويه في ليس هذا الذي اكبره الزجاجة متكررة ذلك لانه بعد  
المد الذي يراد بعد السطوع لالف الاولى رامي به الف اخرها وان لم يفسد  
عن الاولى ولم يمتد وحذف في الوقف الضوم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو  
اخرين وارضين وكان بونس تقول قلها واو ابعده في نحو اخشوا



في نحو احسن فاقول احسوا واحسوا قال الخليل لا اري ذلك الا على يد  
من قال من اهل الكلمات السبع هذا زيد ومرت ردي وبي غير فصحوا وما  
في نحو اخرين واضرب فيقول يونس اضربوا واضربوا وفاقا لغيره في اللفظ  
الا ان الواو والمار عنده عوضان من التون وعند غيره بما الضمير ان  
المراودان بعد حذف التون كما يحكي ولقول في اهل لصرين واهل لصرين  
اهل لصرين واهل لصرين بلان والواو والمار لال من المقتضه وعند  
غيره اهل لصرين واهل لصرين والواو والمار ضميران ردا بعد حذف  
تون ان كيد مع رد التون الى سقطت لاهل تون ان كيد كما يحكي فلهذا  
ما حذف لاهل اذا حذف التون اعد الى الفعل الموقوف عليه ما اراد  
في الوصل بها من الواو والمار كما تقول في لصرين واضربوا  
احسوا واحسن اضربوا واضربوا واحسوا واحسوا من الواو والمار  
مع التون التي بعد ما كما تقول في اهل لصرين واهل لصرين واهل لصرين  
واهل لصرين واهل لصرين واهل لصرين واهل لصرين واهل لصرين واهل لصرين  
بما على انهم قد ردوا التون المقتضه المحذوف للوقف معونه من اهلها لاهل  
لزو وما للفعل بخلاف التون فان الوقف على جاني قاض على الاصح  
لصرد المار لكن التون لازم اذا لم يكن تابع فلانها ما ايضا مع  
الحذف فلهذا اخرج المقتضه والمقتضه على لاهل وانصا له من  
كلامه وسلواه على محمد وكرام الله وقد تم ما به وجم احكامه في الحصة المقتضه  
العودة على صرفها ملوات رب العزة وسلامه في سوال سه ست وثلاثين  
وستانه ولذكر احكام ما راسكت وان كان لصرين في بعضها في لصرين  
وحرف التذكير والاكثار وشين الكثرة وسين الكثرة اما ما راسكت  
فهي ما راد في غير الكلام فوقف عليها في موضعين اهدا اذا كان في غير  
الكلام والكلمه حرف او اسم عريق في اللسان نحو لا وذا وما وذلك لان اللفظ  
حرف فارد ما راد فاذا احب به ما سكت فلا بد من اللفظ  
فليس واما في الاسماء فمكتنوا وهي وحلي والعارصه السار نحو لا في لاهل  
رد ما راسكت اما لحرف اللسان ما راسكت بما الضمير المضاف اليه فان  
الاسم العربي انما لا يضاف منه الا كمد ولدن ولدي واما لكون لاهل  
مقتدر اني الفاضل في شبه الحركة الاعرابية في لاهل وسنذكر من اهلها في  
الحركة اعرابية اوله الاعرابية الف تحذف والواو فليس الحركة

الاعرابية فيه مقتدره بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا كان تحركا  
بحركة حاصه نحو موسى وسولار ولا يلحق هذه الالف ساكنة اخرى الالف  
المذكورة سوار كان واداد بار كمواد وهدى او غير ما لكم ومن ذلك  
لان الالف اخفى في السان احوح بل يلحق الالف والواو والمار في  
البدن نحو واعلا ما به واداعلا كموه واداعلا كموه وفي الاكثار نحو الامراه  
الامروه والامر به لقصدك الى زيادة مد الصوت فيها واما في الموضع  
اذا وقعت على كلمة بحركة الاخر بحركة غير اعوانه ولا شبهة بالاعوانه لانه  
تلك الحركة اللازمة اذ لو لم يرد الالف لسقطت الحركة للوقوف دام لم يحسن  
الاعرابية لمرورها وسرعة زوالها ذلك قولك سار حلاله وشاربها  
ومسلمه وسلموه وبعه وصره واهله وصركه وحكمكه وشمه واضربه و  
الطلععه وصره وعضان وقاصه وعلامته وموه وبعه واسه وكشفه  
وغير ذلك ودخلها فيما قبل اخره ساكن اقوى من دخولها فيما قبل اخره  
متحرك حتى لا يجمع ساكنان لو اسكن الآخر ولم يلحقها التومات  
في الا مثله الختمة نحو لصرها وصرها لان التون علامة  
الرفع في الحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال الطلعه  
وضربه لا لتباس بضمير المصدر وفي ضربه بالمقول به ايضا وليس  
بشي لان الخليل حكى الطلعه عن العرب ولو كان اللسان ما لعا  
لم يقولوا اعطسك وانه ولسه ولعله واعلمه وقد استعملوا في  
بعض ذلك الالف مكان الالف لانهما لهما وذلك في ما جهلا  
ولم يلحقوا احر نحو لا رجل وازيد وخمسة عشر لعودن حركة  
البناء فلهذا بذكر حركة الالف عراب وكذا لم يلحقوا احر نحو لا رجل  
ويزيد وخمسة عشر لعودن حركة البناء فلهذا بذكر حركة الالف عراب  
وكذا لم يلحقوا احر لما ضي الجود لانه انما حركت كما ذكرنا في باب  
لنا به العرب فكان حركة اعرابية فلم تله في ضربه واذ كان  
الكلمه ما ذهب لاهلها حراما او وقفا فان لاهلها على حرف واحد  
فها راسكت واجبة بحوره ولا سحاله الوقف على المتحرك والابتداء  
بالتاكن وان كانت على اكثر من حرف نحو اعوه واره واحسه ولم  
لعه ولم رره ولم كسه فالله في مثلها لسبب واحد لكنها الرم بها  
بها في نحو رره وسلموه لانك اذا لم تات بالها سكت احر الكلمه



بعد حذف حرف منها وهو جاف وسي في نحو اعه واه في  
قولك ان تعالي اعه وان ابن اذ الهم منها في اعه ولم  
ربه لان الالف جاف منها كالمسكن العين وذلك بحذف الف  
واللام واسكان العين وبعض العرب لا يفتحون ما الساكن من  
المتحرك الاخر الا ما حذف من اخره شئ ولا يفتحون على ما لم  
يحذف منه شئ كما ما ولعل وليت وسار ما ذكرناه الا بالاسكان  
وروي يونس وعيسى بن عمران بعض العرب يعقف على المحذوف  
الاخر ايضا نحو اعر واعم بالاسكان من عرما قال سيبويه  
هذه اقل اللعين والحق الهاء في ما الاستغناء المحذوف  
المعها بعد حرف اخر كاللام وعلام كمن حذفا واما في  
ما المجرورة بالاضافة نحو محي وممثل فالحاء عند الوقف  
لا ربه كما في ره دمه وقد يفتح لتلبيس ذلك في باب الوقف  
ان شاء الله تعالى ويحذف ما الساكن في الدرج كمنزلة الوصل  
الا ان يجرى الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى ملك  
عني سلطان خذوه وحلا وحققا السكون وان وقت  
بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل في الوقف ومحر كما  
من منها وملا بعد الالف محرا للوصل مجرى الوقف انا  
ما لم يسمها لهما الضمة او بالكسرة للساكنين وروي  
على الوجهين بمرحاه محار عفرار واما من الساكنين  
في لغة كرس وامل في السين التي يلحقها كاف الموت  
في الوقف اذ لو لم يلحقها لكانت الكاف فيلتبس  
بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة  
للمذكر فقعدا اكر مكس فاذا وصلوا لم ياتوا بها  
لان حركة الكاف في المذكر كافي في الفصل بين الكافين و  
قوم من العرب يفتحون كاف الموت السين في الوقف  
فاذا فصلوا حذفا وعزمهم ما مر في الحاق السين  
بسين كرس نيم ومن اسد يفتحون مكان كاف  
الموت في الوقف ساسا قال يعقوب بن ابي راسي  
احرس ولو حرس لكشف عن حرس وذلك ايضا للعرض

المذكور واما ابد لو ما سا لانهما ميم من الميم لا يثبت  
حلقه وقد يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال الس واه قال  
فحاس عدا ما وحسن حسدا سوى ان علم الساقي من  
دقيق واما حرف الالف فزيادة بلحق اخر المذكور في  
الاستغناء والالف حاصه اذا قصدت الكار اعتقاد  
كون المذكور على ما ذكرنا والكار كونه بخلاف ما ذكر كما  
لقول مثلا جاني زيد فتقول من يعقد كذا بك وان  
زيد الا ما ساك ان مدس اي كيف يحكم هذه العلامة  
بيان انه لا يعتقد انه اماك اذ يقول ذلك من لا ساك  
اي زيدا جارك وسكران لا يحكم فكانه يقول من  
ساك في هذا وكيف لا يحكم وقال الاخفش ان هذه  
الزيادة موصوغة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط قال  
قال ان ارد كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهمزة والوجه  
فكانك تقول كيف لا يحكم زيد وانت الحليل العظم كقولك  
ذق انك انت العزيز الكرم هذا قوله والا ولي ان يقال  
انه لا لكار كونه على خلاف ما ذكرنا على وجه السخرية وانما يلحق  
هذه الزيادة بشرط الوقف والالكار بتممة الاستغناء من غير  
فصل فلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم  
ما بعده اذ كان استغناء ما على الحقيقة لا على وجه الالكار لم يلحق  
وكذا لا يلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور فتقول او ما  
موصوفاه نحو القول زيدا ويكلم زيد والا غلب مع  
حصول الشرط وقصد الحاق زيادة الالكار بحكاية ذلك المذكور  
بلفظه ومحر كنه اعسارية كانت او بناية نحو اذ سبوه لم قال  
ذميب واما اسم لمن قال انا فاعل في هذه الالكار  
من دون حكاية اللفظ المذكور بل يلحق الالكار بما يبع المعنى  
به من جمله كلامك فتقول لمن قال ذمبت اذ ساء ومنه حكاية  
سبويه سمعت من قيل له اخرج ان احصب الاله فقال اياه  
منكر الراه ان يكون على خلاف ذلك ولو على لعل الخرجه لم  
يقول اخر الكلمة انا ان يكون ساكنا او مخرجا والساكن اما حرف



مله او حرف صحيح فالاول نحو جاني القاضى ورايت المعلى و  
 لود و حكمه ان يراى على آخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فيجوز  
 اولهما فيقول القاضية والمعلمه والعوده وان كان الساكن  
 صحيحا موخا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر ساكنين فلا يكون زادا  
 الا لكان اذن الالف نحو ان مدسه واللم بضمه وان كان متحركا كذا  
 الا لكان على وفق تلك الحركه تاييده كانت او اعرابيه فيكون بفتح  
 واو و بعد الفتحه الف و بعد الكسرة ياء نحو ارد و ماه و ارد ماه  
 والاميره فليس هذه الا لكان اذن كعلمه الهمزة لان تلك الحركه  
 كونهما القاضى والعلمه ليس فيكون ذلك ان لم يكن هذه الا لكان بان مرده  
 بعد المذكور مدحلا في اوله حمزة الاستفهام فلا يكون الهمزة اذن الا  
 لما لانك كسرون ان للساكنين و رماه الى الزيادة اليان والالف  
 لان حرف المد والياء حصان فهو رماه كما في ان فعل قال المصلط  
 انهم لم يردوا ان الالف آخره ساكن محاذ فلهذا الساكن لانه  
 ان لم يرد ان محرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدحلا  
 نحوها بعد المتحرك في ما اياه لان نون الساكنه واجاب بان الزيادة  
 انما يكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان  
 لم يكن فيه الف ليجي ان بعده في حكم الوقف عليه بالالف ولولم  
 رد ان لصل الالف محذوف احدى الالفين و قياسه قاله ان قال  
 المعلى ايه والقاضى ايه والعرويه ان ارد و هذا الذي قاله  
 من كحيد ان الساكن آخره لم يجي في كلام النحاة واما موقيا س  
 من ثم اعلم يجوز الا لكان والحكاية مع ترك هذه الا لكان وان كان  
 الكلام رقا واما اذا ربت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو  
 ارد انا هي كما ترك العلامات في من حين يقول من فتي واما  
 يجوز انبات التنوين هنا في حال الوقف لقصد الحكاية و مع  
 زيادة الا لكان هو جاز التنوين ويبقى الباء موقفا عليه فلا يسكن  
 لواء التنوين في الوقف وهذه الا لكان يقع في منتهى الكلام بعد  
 المعطوف وغير ذلك نحو ارد و عمرو و سيمين قال لقيت زيدا  
 وعمر ا و ازيد الطولاه و اذا قل ضربت عمرا قلت اضربت عمرا  
 فيدخل حمزة الا لكان على الجملة والمفرد على اى قسم من اقسام الكلام

بخلاف الف الهمزة كما مر في النادى ولا بد في حال الوقف من ما  
 السكت ههنا واما حرف التذكير فليس في كلام فصيح واما يكون ذلك  
 اذا لطن من يحكم بكلمة ولا بد ان تقف و يقطع كلامه فصل اخذ تلك الكلمة  
 عده بحال حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال و يقول من الاحام  
 فالالف مدحلا الى ان مدكر بالسى و لصله و يقولوا و من العامى و  
 لصله ما ساكنه ان كان الاخر ساكنا صحيحا موخا كان او غيره نحو هذا  
 سعي اذا اردت سعي من صفة كسب وكسب وتقول في قد فعلت في  
 الالف واللام في نحو الحارث قدى والى وان كان آخره ساكنا  
 مد نحو القاضى والعلمه و لود مدوب ذلك الحرف الى ان سكر ذلك  
 مد اخرى و يجوز ان يقال انك كملتها و محذوف الاول كما قيل في هذه  
 الا لكان ولا يلى هذه الزيادة ما راكت بخلاف زيادة الا لكان لانه  
 هذه انا يراى اذ لم يقصد الوقف و انما علم الصواب والهم

المرجع والمآب ثم الكتاب محمد بن الملك  
 الميمون الوهاب في سابع شهر ذي الحجة  
 سنة سبع وسبعين و سبعمائة على يد  
 اصف العباد نظام بن علي بن طلال  
 المدين دلماني در طه كاسال  
 مرقوم بيد محمد بن محمد  
 والسلام



Süleymaniye U. Kütüphanesi  
 Hacı Beşir Ağa  
 No. 111  
 Kay. 11